



كتاب الايمان هذا كتاب في بيان احكام الايمان ذكرها
 عقب الفتا في ما سبها له في عدم تأثير العزل والاكراه فيهما كالطلاق
 قدم الفتا في عليها لقرب من الطلاق لاشراكهما في الاستحالة للايمان جمع بين
 وهو في اللغة القوة قال لاخذنا منه باليمين اي بالقوة والقدرة منا وقيل في
 قوله قالوا انكم كنتم تاتوننا عن اليمين اي تستقون علينا وقال السعدي
 رايه ونعت لمخالفها عرابه باليمين وهو جارحة اليمين وهو يطلق باليمين
 اي باي يمين لان من غير تخصيص وقوله فراغ عليهم ضرب باليمين يحتمل
 الوجوه الثلاثة اي بيده اليمين او بقوته او بحلفه وهو قوله وقال السعدي
 اصحابكم ذكره في الاختيار اليمين في اللغة مشتركة بين جارحة والقسم والقوة
 وفي الشرع ما ذكره من بقوله تقوية احد طرفي الجرح بالمقسم اي بذكر قسم الله
 والله لا تفن كذا او الله لا افعل كذا ويطلق عند الفقهاء ايضا عن التعليل
 تعليل بجاء بالشرط نحو ان فعلت كذا فعبد حر والمقصود منه تقوية
 الحالف على الفعل والترك وهذا ليس بيمين وضعا وانما سمي بها عند الفقهاء
 لحصول معنى اليمين به وهو الحمل او المنع قال في الاختيار وفي الشرع نوعان
 احدهما القسم وهو ما يقتضي تعظيم المقسم فلا يجوز الا باليمين
 قال عليه الصلوة والسلام من كان خالفا فلينكح بالله اوليذروا المعنى القوي
 لان فيه الحلف وفيها معنى القوة لانهم يقولون كلامهم ويوثقونه باليمين
 بالله فكانوا اذا تخالفوا ونهاهوا باخذون باليمين التي هي جارحة التثنية
 الشرط والجزاء وهو تعليل بجاء بالشرط على وجه ينزل الجزاء عند وجود الشرط
 كقوله ان اتاك غدا فعبد حر وهو النوع ثبت بالاصطلاح الشرعي
 وفيه العتية عقد قوي عزم الحالف على الفعل او الترك وهو يشملها على ما
 يخفى وشرطها كون الحالف مكلفا وسببها ارادة تحقيق ما قصده وركبتها
 اللفظ الذي يعتقد به اليمين وحكمها البر فيما يجب فيه البر والكفارة عند فواته

انتهى

اشتهر وهذا لا مزيد بعده وانما قيد بقوله فيما يجب البر لان من الايمان ما يجب
 الحلف فيه على ما سبأ في ان بك الله وهو اي اليمين ثلاث اي على ثلاثة
 احزاب لان اليمين ثلاثة احزاب يمين فيها مواخذة اوليات كانت
 فاما ان يكون دينية فهي كمنفعة واخرية فهي الغرض ان لم يكن فيها
 مواخذة فهي النذور وسائر تفصيل ان شاء الله تعالى اي احدها يمين
 غموس وانما سميت غموسا لانه يغس حاه بالاعم ثم في النار لقوله صلى الله
 عليه وسلم من حلف كاذبا ادخله الله النار ولولا الاثم لما كان كذرا كذا في الفتا
 وهي اي يمين الغموس حلف على امر حاض او الحلف على اثبات شيء او
 نفية شيء على مثل قوله والله لقد فعلت كذا وهو يعلم انه لم يفعل او والله
 ما فعلت كذا وهو يعلم انه فعله اي حال اي على امر حال كذا اي على ما كان به حال
 من الغموس في قوله حلف حتى لو لم يعلم كذب فقل صدق يكون لغوا كما في الكافي
 في يمين الغموس فيما الكذب فلا كفارة فيها وفي العتية في الاثم لشرع اليمين
 اليمين الغموس ليست بيمين على كسوفه مثرات يقول والله ما فعلت عتدي
 وهو يعلم ان له عليه دين وهذا اليمين لا تنعقد لان اليمين عقد مشروع
 وهذه كبيرة محضة والكبيرة ضد المشروع ولكن سماه يميناً لانه انما
 هي في الكبر بانسجما لصوره اليمين كما سمي النبي صلى الله عليه وسلم بيمين
 يمين لان ارتكاب تلك الكبيرة باستعمال صورة البيع والكفارة فيها لكن فيها
 التوبة والاستغفار وقال انك في فيها الكفارة وتماز فيها وحكمها اي يمين
 الغموس وهو الاثر المرتب عليها الاثم اي الحلف بها لقوله عليه السلام
 من حلف كاذبا ادخله الله النار ذكر في صحيح ولا كفارة فيها الا التوبة
 لقوله صلى الله عليه وسلم من كفر من الكفارة فيمن الشرك بالله وعقوب
 الوالدية وبنت الحسم والفرار من الزحف واليمين وقال يعقوب اليمين
 الغموس تدع الديار بطلاق اي خالية عن اهله اجمع يقع وهو مكان تخطي

فكل من انصبت يدك على ثوب الاثم واستغفرك الغفارة لانه عليه لم يترك فيها الكفاية
ولو وجب لذكرها تعليم كذا في الاختيار وشرع النافع والقوى وثانها عين
لقد سميت به لانها يعتد بها فان اللفظ اسم لما لا يفيد بقا الشيء الى الابد
لا فائدة فيه وهي حلف على امر ماض بظنه كما قال اي بظنه صادق وهو كذب
كما اذا حلف ان في هذا الكوز ماء بناء على انه واه كذا ثم اريفت اي فعل او تروى
ولم يعرفه وقد خلا في البحر حكايها عن البداية قال اصحابنا هي العين الكاذبة
خطا او غلط في لما في اذ في الحال وهي ان تجزى عما في اذ في الحال على ظن بان
الجزء كما اخرجوه بخلافه في النفي اذ في الالفاظ وقالوا في موضع النفي هو العين
التي لا يقصد بها كمال وهو ما جرى على النسخ في كلامهم من غير قصد
اليمين مع قولهم لا والله وبلى والله وسواء كان في الماضي او في الحال اذ في المستقبل
واما عندنا فاللفظ المستقبل بواليمين على امر في المستقبل بيمين معقودة وفي
الكفارة اذا حلف في يمين او لم يقصد واما اللفظ في الحال فقط وحاصل
تعلقنا ببيتنا وبيدك ان في يمين لا يقصد بها كمال في المستقبل ففقدنا البيت
بلفظ وفيها الكفارة وعنده هي لفظ الكفارة فيها كذا في كذا وكذا رجاء
العقد يعني يري ان لا يلاخذ الله بها صا حيا بقوله لا يلاخذكم الله
باللفظ ايمانكم وفي كذا الرجاء على صفة رجاء طمع ورجاء نواضع فيجوز ان
يكوه الرجاء نواضعا لمدركه ويدفع ما قيل ما معنى التعليق بالرجاء وهو
منصوص عليه بقوله لا يلاخذ الله باللفظ ايمانكم والمنصوص مقطوع به
وفي ثالثة وخلاصة واللفظ لا يلاخذ فيه صاحب اللفظ الطلاق والعتاق و
التزويج في جوهرة قال ابن رستم عن محمد لا يكون اللفظ اليمين بالله امانا
اذا حلف بطلا او عتاق على امر ماض وهي بطلان انه صادق فاذا هو كاذب
وفي الطلاق والعتاق وكذا اذا حلف بتزويج كذا في كذا ثم قال فقد علمت
ان اليمين في الطلاق على غالب الظن اذا تبين خلافه موجب لوقوع الطلاق

وقد استهزئت ان في حلف فلا استهزئت ومنعقدة اي وثانها يمين منعقدة
وهي حلف على فعل او ترك في المستقبل اي حلف على فعلات او تركات وحكمها
اي حكم اليمين المنعقدة وجوب الكفارة كفارة اليمين كما سياتر ان حدث اي
الحال بقوله لا وكذا في اذ حلف بما عقدت اليمين كفارة اليمين في المستقبل
ببطلان قوله لا واحفظوا ايمانكم ولا تبعدوا عن كفايتكم المادة الرابعة
الاف في المستقبل وقوله بما عقدت اليمين العقد يقتضي ارتباط الكلام بالكلام
يتعلق بها حكم فيصير عقدا شرعيا كالعقد الشرعي ولا يترتب عليه الا انقضاء
الالفاظ بعد تركيدها الالفاظ والتحقق يكون في موضع العقد هذا انما يتصور في
المستقبل ومنها اي من اليمين المنعقدة يعني ان المنعقدة انواع منها ما يجب
فيه البر اي حفظ يمينه كقول الفرائض كقول الله لا صلح بيني وبينكم اليوم
ويتركها كقول الله لا اشراب الحمر اليوم لا ذلك فرض عليه في تركه
باليمين ومنها ما يجب فيه كفايتكم اي يجب ان لا يحلف بيمينه ويكفر من عقده
والوالدية وغيرها كقول لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله
وترك الشرب او الاصل فيمنع في الصلوة والحكم الا في خزائنه الغنائم والو
قال جميع ما املككم صدقة ان كلمت اي فاحكم ان يبيع جميع املككم مما
يتعلق به يوجب مطلق بشرط ان املككم اياه ولا املككم ثم كفايتكم عه الطوب فرد
يجوز الرد في بيعه املككم ايم ولا يثبت انتهى وترك الواجب كقول لا اصل
الوتر يجب ان يعلو وكذا سائر صلوات وغيرها من الواجبات والواضحة لقوله
عصيتكم من حلف ان يطيع الله تعالى فيطعم دمه حلف ان يعصيه فلا يعصم
ذكره في الاختيار ومنها ما يفضل فيه كفايتكم يعني كفايتكم في خير من البر كالحجران
حسم وكفوه من ترك الكسب كذا اذا حلف ان لا يعمل شطرا كقول
عليه السلام من حلف وراى غيرها خيل منها فليات بالذي هو خير ثم لم يلق
عنه يمينه كذا في الاختيار وفي حديث البخاري واذا حلفت على يمين فزيت على

غيرها خيرا منها فان الذي هو خير وكفر عن يمين فان قلت ملأ باليمين
في الحديث قلت المراد به معنى مقسم عليه لان حقيقة اليمين جعلت احدهما
مقسم به والاخر مقسم عليه فذكر الكل واريد به البعض وقيل ذكره لتمام حال واريد
به الحمل لان المحلوف عليه عمل اليمين كذا ذكره في الحديث ثم قال ولا بد ان تكون اليمين
موقفة بوقت كالسوم وغدا لانها لو كانت مطلقة لم يتصور كسرها باختيار
ولا يثبت الا في اجزاء من اجزاء حياته فيوصي بالكفارة اذا حلف فقال
ويكفر عن يمينه اذا هلك المحلوف عليه ولو قال قاتل ان البر واجب لقوله تعالى
احفظوا ايمانكم على ما هو بخير في رواية ابراهيم المكن كذا قال الشيخ في
قائمه ومن حرم شيئا على نفسه لم يفعله كقوله يلزمه كفارة يمينه لقوله تعالى
يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك يتفق مرضاة ازدا جدد الله غفور رحيم
فغرض الله كتم تحريمه ايمانكم فثبت به ان تحريم محال عين موجب للكفارة
فيدخل فيه ما اذا قال لا اكل لحم على حرام او معي السلام منك حرام وكذا اذا قال
دخولك هذا المنزل على حرام ونحوه كما في الحديث ويدخل فيه ما اذا قال هذا
الصيام على حرام لصيام لا يملكه فيصير به حالفه لولا كماله حلالا او حراما
لزمته الكفارة الا اذا قصد به الاخبار عنها ويدخل فيه ايضا ما اذا قال الحرام
على حرام فاذا شرب كقوله في الثانية من فصل الاكل ان اذا قال هذا الحرام على
حرام والحكمة على حرام كان بمباحته اذا قصد كقوله وذكره فصل تحريم
الحلال اما اذا قال هذا الحرام على حرام فيه قولان والفتوى على انه ان اراد
به الحرام لا يلزمه الكفارة وان اراد به المباح يلزمه الكفارة وعند عدم
النية لا يلزمه الكفارة انتهى وفي خلاصة كانت لزوجها ان على حرام
او قالت خرجت على نية يمين حتى لو طاعت في الجاهل او غيرها لزمها
الكفارة كذا في الحديث وهذا شعر الاعيان والافعال ومكة وحدها وغيره والذكر
والانثى وما كان حلالا وما كان حراما وفي تنوير الابصار كل حقل على

حرام فهو على الصيام والشرب فيثبت اذا اكل او شرب ولا يشترط ان لا يشرب
الا بالنية فلا يثبت بجماع زوجته لاسقاط اعتبار العموم فاذا نواها كانت
ايلاء قال في الحديث وهذا كله جوب خط الرواية والفتوى على ان يمين امرأة
بلا نية لغية لا يثبت كذا في الهداية وان لم يكن له امرأة فيجب عليه الكفارة
في النوازل يعني اذا اكل او شرب لا يضطره عند عدم الزوجية الى الصيام والامتناع
النهاية مغريا ولما صرح به في الرواية يثبت بالاكل والشرب فقط ولا يثبت
عليه الخلو في الحلف به ان لم يكن له امرأة وان كان له امرأة وفيه الطهارة
عليها ولا يثبت بالاكل والشرب انتهى وفيه اختلاف كثير تركته خفية لافاقه
وما عدل ذلك اي ما ذكر من ابحاث التي تساويها اذا حلفت ان لا اكل لحم زيدا
يفضل فيه البراءة عدم كسرها حفظا لليمين لقوله تعالى واحفظوا ايمانكم اي
عن كسرها ولا فرق في وجوب الكفارة بين العامد والناسي اي المحلوف ان اذا
اراد ان يقول اسقني الماء فقال والد لا اشرب الماء وقيل اذا هل على النطق
به بان قبل الاتانينا فقال بل والد غير قادر لليمين قال عليه السلام ثلاث جددها
جدة وهزله جد الطلاق والنفاء والايمان ذكره في الاختيار والمكره في الحلف
وحسنه يعني يجب ولو كان حلف عامدا او ناسيا او مكرها او حدث عامدا او
ناسيا او مكرها بان فعل المحلوف عليه عمدا او مكرها او ناسيا لان الفعل حقيقة
لا بعد منه الاكره والنسيان يعني ان شرط كسرها هو الفعل ووجود الفعل حقيقة
لا بعده الاكره والنسيان كذا في الاختيار وفيه نفي كسرها كيف ما كان بخلاف
سواء كان كالحلف فعل المحلوف عليه وهو قادر او جنون او مدعى عليه والكفارة
ترفع الاثم وان لم توجد منه التوبة على تركها كذا في الحديث وذكره في النسيان
في اول كتاب الايمان نقلنا عن ابراهيم بن الحنفى العيون على نية المستحلف ان
كان مظلوما وان كان الحالف مظلوما فعلى نية قال المخرج النية نية حلف
وان كان المستحلف عاقا فهذا قول اصحابنا وفي اول مسائل شرعية منها

سئل ابيهم فبين دخل عليه السارق واخذوا ماله وحلقوه ان لا يخرجهم
فامر ابوهم ان يكتب لهما جيرة مع السارق وعرضوا عليه لامت كان
سارقا واذا سئل عنه سيكت ففعلوا فخرج لهما وعن الحسن ان علم
ان المالك يحلف فكتب على كذا اليسرى لهم فلكه ويقول عند الخليف لا اخالف
فعل المالك ويشير بيده الى يساره وعن ابيهم انه حلف لابن جعفر فقال
تقدم الساعة ففعل خطابه وعن ابراهيم النخعي انه كان متواريا عن الجاهل
فخط خطا مدورا فقال يا دمه قولي ليس هنا يعني في خط وعبد الرحمن
بره عوف انه حلف ان لا يلجم عثمان رضى فكان اذا امر به يقول يا جابط كان
كذا اصنع سلطان اخذ ماله النير ظمما وحلف ان لا يخاص فيه بعده فالحيلة
فيه ان يخاص غيره بغير امره وهو يقول للناخض قد حلف بكذا وكذا
حتى يعلم الناضح حاله فامر به برده بمحسنة غيره قال ابو سليمان بكبره
للرجل ان يقول ما يحل فيه ولكن يقول ما يحل فيه وما لم يخلص انتهم وبعض
ما يتعلق هذا قد مر في كتاب الطلاق وهي اى كفارة العبد عنق رقبته
اى مسلمة كانت اذا فرغ ذكرها كانت اوانث صغيرة كانت او كبيرة لا خلاف
قوله لا او كسر رقبته لان المطلق عندنا يحكى على اطلاق الكفارة يحكى على
تقيده وعند تفصيله كتب الاصول ولا يجوز فارت جنى المنفعة والامانة
وام الولد والامانة الذى ادى شيئا من بدل المنة كما في النكاح وفي
خزانة النقيض ولا يجوز لعبد كسر رقبته والزمن والمقعد والآخر والاعلى
والجنتون المطلق والمتردد والمجنون والاجنب واشل اليد والرجل و
مقطوع الابهام اذ عبد مقطوع ثلاثة اصابع من كل يد وعبد حلال
الدم قد خضع بدمه وان عفى عنه كذا المرندي وان لهم بعد ذلك اذ عبد
ابن العنبر ثم انجل ابيضا اذ عبد امرضا حله كوث وان كان يرحى
ويجاف جاز ولا يجوز الامة ممرنة والاغور والاصم ومقطوع اليد الواحدة

د الرجل الواحدة او يد الواحدة والرجل من خلاف والعبد المدبون اذا اختار
الغناء السحابة والعبد المرحون انتهم كلامه او اصحاب عشرة مساكين كما في
عشق الظهار اى كما هو الظاهر واحكام اى كما في احكام الظهار وقد
ينصها من احكام كل مسكين قدر القطرة وفيه وقدم بيانه يعني ان الخمر
والاحكام هناك كالتحرر والاحكام في كفارة الظهار اى كونهم اى كونه عشرة
مساكين كل واحد اى من العشرة ثوبا بستر عانة بدين اى اكثره على قول ابيهم
وابي يوسف وعند محمد كس كلاً منهم ثوبا يجوز فيه الصلوة لانه يكون مكيا
شرعا والا صح قولهم كذا في الكفاة ولذا قال هو الصحيح احترازا عن قول محمد
فلا يجوز من الاجزاء اى لا يكفى السراويل اى القميص ولا قدر ما يستر العورة على
قوله لانه لا يستر ما يستره اذ الابدن يسمى عاريا فلا يكون مكتسبا
والاصرفه قوله لا ولكن يواخذكم بما عقدتم الائمات فكفا رتبة احكام عشرة
مساكين من اوسط ما تطعون اهل بيوتكم اذ تحرر رتبة فلا واجب
احد هذه الاشياء والعبد غير فيه لان التخيير فلان الواجب احدا كثيرا او شيئا
او التخيير لا ينافى التخيير لان صحة ما كان الانتحال وهو ثابت فاذا اختار
الحائض الكوفة فلا بد ان يعطيه قميصا او جبة او دردا او قبعا او زارا سائلا
بحيث يتوشح به عند ابيهم وابي يوسف وفي خلاصة وفي الثوب بعشر حال
التبايض يجوز والا فلا وقال بعض من يحن ان كان يصلح لا يسلط النساء
بجوز قال سئس الائمة وهذا يشبه بالصوب ولو اعطى ثوبا خلقا عن كفارة
العبد ان امكن الاستفاد به اكثر من نصف حصة العبد يعني اكثر من ثلثه بشر
جاز انتهم ولا بد من النية لصحة التكفير في الانواع كما في ثوب القدر وان
مصرفها مصرف الزكاة قال في الحاشية كل من لا يجوز صرف الزكاة اليه لا يجوز
صرف الكفارة اليه فلا يعطيه بالايه وان علا ولا لولده وان سفل وكذا
الصدقة المندورة ويجوز في الاحكام التخيير والاباحة فان ملكه اعطى

نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير فكل مكين وان ابا غلام
وعكاهم فان كان بخير البر لا يحتاج الى الادام وان كان بخير غير البر
احتاج اليه على التفصيل المتقدمة في كفارة الظهار ولو ادى الى فقير دوا
من حنطة ونصف صاع من شعير يجوز الكل من التام مخلصا وفي الاختيار
وما لا يجوز في الكسوة بخير عن الاحكام باعتبار القيمة اذا انزاه ولا يتأتى
الكفارة الا بفعل يزول ملكه عن العبد ليكون زاجرا وادعاه فيحقق معنى
العقوبة فلا بد فيه من التملك بخلاف الصلح حيث يجوز فيه الاباحة لانه
ملكه يزول عن الصلح بالاباحة كما يزول بالتخليد ولو كفر عن غيره بآخره جاز
وبغير امره لا يجوز كما في الزكاة لانها عادة وعقوبة فلا بد من الاتيان
بنفسه او بنائبه وذلك بالاذن ليتقل اليه فعلم انتهى فان عجز عن اخذها
اي احده هذه الاشياء الثلاثة عند الاداء اي وقت الاداء صام ثلاثة ايام
متتالية ففوت في اخر ايام الكفارة فمن لم يجد نصيبا لثلاثة ايام ذلك
كفارة ايمانكم اذا خلفتم الآية قراء ابن مسعود رضي الله عنه في ايام متتابعات
ووثائق مشهورة فكانت كالجهر المشهور بغير قرينة كروايته وهي مشهورة
يجوز بها الزيادة على القاطع وفي ثمانية ولا يجوز التكفير بالصوم الا لمن
يجز ما سوى الصوم وقال الشافعي بخير لاطراف النص فلا يجوز لمن يملك
ما هو منصوص عليه في الكفارة او يملك به فوق الكفاف والكفاف منزل
يسكنه ولو بلبس وبمسعورة وقوت يومه ومن الناس من قال قد شمر
واذا كان له عبد هو كيتا الى الخدمة لا يجوز التكفير بالصوم لانه قادر على
الاعتاق ومن ملك ما لا يعلم دين مثل ذلك وجبت عليه الكفارة ففقد
دينه بذلك المال جاز له التكفير بالصوم وان صام قبل قضاء الدين اختلفوا
فيه وان كان له مال غائب او دين على رجل وليس في يده ما يكفر عنه جاز
له الصوم وان كان المال الغائب عبدا يجوز في الكفارة لا يجوز له التكفير بالصوم

لانه قادر على الاعتاق رجلا وعليه كفارة يمين او قتل سقط عنه اما
كفارة الظهار قال بعضهم تسقط ايضا وقال بعضهم لا تسقط
لانها حق المرأة ذكره في الكفارة قال في التوسير والشرط استمرار العجز الى
الغرض من الصوم وقال المصنف فتاواه وحده اليسار في كفارة اليمين ان
يكون له فضل عن مقدار ما يكفر به وهذا اذا لم يكن في ملكه عبد مخصوص
عليه اما اذا كان في ملكه عبد للخدمة او كسوة عشرة مساكين لا يعتبر اليسار
والاعسار ولا يجوز فيه الصوم انتهى فلو صام العبد يومه ثم ايسر لا يجوز له
الصوم والكفارة ترفع الائم وان لم توجد معها اي من الكفارة ذكره في
السراجية انتهى قال المصنف فتاواه وفي شره الصحيح في المرأة اذا كانت
معصرة فلزجهان يمنعها من الصوم لان الائمات كل صوم وجب عليها
بأبوابها فلزجهان يمنعها من ذلك وكذلك في العبد الا في فضل واحد وهو
ان العبد اذا خلا هذه امراته فليس للمولى ان يمنع من الصوم ولو منع في الصوم
ثم ايسر لا يفضل له ان يتم صوم ذلك اليوم فان افطر لا يجب القضاء عندنا
تاخير كفارة العبد لا تسقطه ولو اخر اثم والكفارة ترفع الائم وان لم توجد
منه التوبة من تلك الجنابة انتهى ولا يجوز التكفير قبل كنهت اي في يمينه سواء
كان بالمال او بالصوم لان الكفارة لستر الجنابة ولا جنابة لان الجنابة هي
الكنه لما يتعلق به من حرمة سهم الله تعالى وذكره المصنف فتاواه ونقله عن
الحجة فيمن لم تكن لاهم الساقطة كفارة العبد وكان احدهم اذا خنت بقي
عليه عهدة العبد لا يتخلص عنها اما هذه الائمة خفت بالكفارة كما خفت
بغيرها من الكفارة والبيدة ليست بسبب لانها مانعة من الكنهت غير
مقصية اليه بخلاف ما اذا كفر بعد الحج قبل ذهوق الزواج لان الحج سبب
مقتضى الى ذهوق غائبا بخلاف ما اذا ادى الزكاة بعد النصاب قبل كونه
لان السبب المال كذا في الاختيار قال في التوسير ثم اذا كفر قبل لا يسترد من الفقير

لوقد علم صدقة وهل تعدد الكفارة لتعدد اليمين ام لا فنقول قال في المسألة
اذا حنث في ايمان كثيرة لزمه تلويع كفاة انتهي وفي البحر من رواية
الظاهر لو قال والله والرحمن والرحيم لا يفعل كذا ففعل في الرواية الظ
يلزم تلك كفارات وتعدد اليمين بتعدد الائم لكن شرط تكرر حروف القسم
وروي حسن عنه انه ان عليه كفارة واحدة وبها خذ مشايخ سرقند والكثير
المشايخ على الرواية ولو قال والله والله يتعدد اليمين في الرواية
وروي ابن سماع عن محمد بن ابي حمزة لا يتعدد اليمين انتهي ولا
كفارة في حلف كافر وان حنث مسلما ان هذه وصليته لقوله في فقاتلوا
ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم ولما تقررات الشرط انعقادها للكلام لانه ليس بهاد
لليمين لانها تعدد لتعظيم التمسك ومع التمسك لا يكتم معظمها ولا يلزمه الكفارة
لانها عبارة ستارة لاسمها ومعنى العقوبة تاييد وبسبب تعظيم هذه العبادة
لانه ليس بهاد ولا يحكمها وهو الثواب فلا يسرع في حقه اصلا لمصلحة
المشرقة قالوا ولو نذر الكافر ما هو الكافر ما هو كونه لا يلزمه شيء وانما تخليق الحاشية
رجاء السكوت والمخاف وان لم يثبت في حقه شرعا اليمين الشرعي المستوفى حكمه
فهو معتقده نفسه تعظيم اسم الله وكثرة اليمين به لاذبا فيمنع عنه فالحصل
الحق من ظهور الحق فيلزم الزام بصورتها لهذه الغاية كذا في المنع ولا
يصح بيمين الصحة والجنون لانهما عديما العقل والتمييز والاهلية بهما
وانما لم لاعدام الاختيار فيه **فائدة** فلو حلف لا يفعل حنث بالتعلق الآف
ما ذكر ان تعلق بافعال القلوب او تعلق بغير الشجر في ذات الشجر او يد
بالتعلق او بقدر ان ادب كذا فانت حر وان عجزت فانت رقيق
ان حنث حنثا او بطلوع الشمس كذا في الفوائد الزينية ذكره في المنع و
في النزلية وان حانث في خلال صوم كفارة اليمين استأنف بخلاف كفارة
الصوم اذا ادب الى عشرة مساكين كل مسكين الف مرة كفارة ايمان لا

يجوز

7
يجوز عند الامامية الا عن كفارة واحدة ويعطى كل صلاة شربة ولو ادب
جملة الى فقير واحد جاز بخلاف كفارة اليمين فعلم ان كفارة اليمين تغاير
فدية الصلوة في حق عدم جواز صرف المال الى فقير واحد حيث جاز فيها بخلاف
كفارة اليمين ويسقط العدد لانه فدية الصلوة وشاؤها في حق عدم جواز
اداء اقل من نصف صاع الى مسكين حيث لا يعتد به فيها بخلاف صدقة التطوع
وبه يفصح ولو اعطى مسكينا واحدا عشرة ايام كل يوم صاع مسكين قبل لا يجوز
لعدم العدد والاصح يجوز ان ينفق في عشرة الفدا في اداها كتاب الطلاق
نقلنا عن حماد بن لو قال ان لم تقبل كذا فليكن ما اقول ان لم يبين في المجلس
ما يقوله من الطلاق والعتاق او غيرها يصير لغيره حلف بالطلاق بان لا
يقبل هذا السر الذي بيننا ثم ذكر الحلف لآخر ثم ذكره حال البحث قال رضي
لنا لما ذكره الحلف ما غيره لم يبق ذلك سراقية في باب اليمين في افشاء
السر **فصل** وحروف القسم الواو والباء والتاء هو المعهود المتوارك
وقد ورد بها القرآن قال الله تعالى والله ربنا وقال النبي صلى الله عليه وسلم
بسم الله انا لله ونسب الله ايضا لان اللام بدل من التاء قال تعالى احنتم
به واحنتم له والاصل فيه الباء وهي ام الباء لانها للاتصاف وضعا والواو بدل
عنه فانه للجمع وفي الاتصاف معنى للجمع والتاء بدل من الواو لكونه لهم تراثا اصل
وراءه ونجاء اصله وجاء فلما كانت ابواب اصلا صحت للقسم في اسم الله
تعالى وسائر الاسماء وفي الكناية كقولهم بك لا فعل كذا لكون الواو بدلا عنها
نفتحت عنها فصحت في الاسماء صريحة دون الكناية وكون التاء بدل
الباء اختصت باسم الهبة وخدم تقدر تاء الله ولا تصح في غيره من الاسماء
ولا في الكناية ولا تقدر بالجر او غيره قال الله تعالى تالله فتنة تذكرو يوسف
والحق اخفى ثبنا الله نزل الكهنة وهو شذوذ ولا يجوز اظهار الفعل معها
لا تقدر تالله ولا احسم تالله كذا في البينين قاله في شرع انما الباء في

للصاق في الاصل وهي يدل على فعل مخفف وانما حذف لكثرة استعمال
 واكتفى بالباء لانه للصاق فيقطن ملصقا به وهو فعل ثم مستحاجة
 الى حرف آخر توسو لمكان القسم استعاروا الواو لمعنى الباء لانها تناسب
 صورة ومعنى اما الصورة فلان مخرب كل واحد منهما بضم الشقيين واما
 المعنى فلان الواو للجمع وفي كل معنى الصاق ثم استعيرت الواو لمعنى الواو لانها
 من حروف الزوايد فتعمل العرب احدهما مع الآخر انتهى ولم حذف حرف آخر
 وهي اسم القسم وحروف التثنية وههنا الاكثفها وقطع الى الوصل واليمين والكسرة
 والمكسورة في القسم ومن كقولهم ام الله وها الله والله والله ومن
 الله والله بمعنى التاويد خلفها معنى العجب وربما جاءت انما لغير العجب
 دون الاسم كذا ذكره الزبلي في التبيين وقد تضمنت حروف القسم فيكون
 حالها كالله اى كقوله الله افعل اولاهم كذا لان حذف الحرف مقارن
 بينهم اختصارا ثم اذا حذف ولم يعد ضامن لها التثنية ولا همزة الاكثفها
 ولا قطع الى الوصل لم يحذف الحذف الا في اسم الله تعالى بنصب با حتم رفع
 ويرفع على خبر مبتداء مضمرة الا في اسم الله فانه الزم فيهما الرفع وها
 ايم الله ولعمري ذكره الزبلي في التبيين وقال في الاختيار قد نصب
 للنوع لثاقض وتخفف دلالة عليه وهو خلاف بية البصريين والكوفيين
 انتهى يعني ان النصب بعد الاضمار يختار البصريين والجر مختار الكوفيين
 وكلامه وضيفته كدته بطلب تفصيله من كتب النحو وفي الاختيار والبنية غيرهم
 حلق الذي طلق البنية اسم ما اردت بالبنية الا اذا حذفت من عادة
 العرب تخفيفا وحلق في الالباب ان يقول والله لقد فعلت كذا او والله
 لا افعل كذا حقا وبنا بالتاكيد وهو الاسم او الثبوت حتى لو قال والله لا افعل كذا
 اليوم فلم يفعله لا يخرجه الكفاية لان الحلق في الالباب لا يكون الا بحرف
 التاكيد لانه في التثنية تقول والله لا افعل كذا والله ما فعلت كذا

انتهى والبعيد اى القسم بالله اى بهذا الاسم الجار والمجرور جزمته وهو البعيد
 او باسم من الخلق كالعظيم والرحيم ولحق لانه يجب تعظيمه ولا يجوز هتك حرمة
 اسمه كما اصلا قال في التبيين هو اللفظ من مذهب اصحابنا وهو الصحيح وقال
 بعضهم كل اسم لا يسمى غير الله كالله والرحمن فهو يمين وما سمي به غيره كالعليم
 والعليم والحق درقات اراد به يمين فهو يمين والا فلا كذا في الكافي وغيره والحق
 من اسماء الله تعالى قال الله تعالى ذلك بان الله هو الحق انتهى الله علم الذات الله كذا
 والرحمان والرحيم مشتقات من الرحمة وفي الحقيقة كانت قام به الرحمة كذا في
 شرح التلخيص قال ابن الكوفة في شرح الوقاية قال اسم ههنا عبارة عن لفظ دال على
 الذات وجميع لسان الله تعالى في ذلك سواء تقرر ان الله سوا الحلف به او لم يتعاضدا
 هو اللفظ من مذهب اصحابنا وهو الصحيح لان البعيد بالله ثبت بقوله على
 الله تعالى عليه وسلم فهو كان حاله فيلحقه بالله او ليس كذلك والحلف بلسان
 لسانه حلف بالله تعالى وما ثبت بالنص او بدلالة لا يراعى فيه العرف انتهى
 ولا يفتقر الى ثبوت اى البعيد بلسان الله الا فيما يسمى به غيره يعني كذا في التبيين
 النية في كل اسم يسمى به غير الله كالعظيم والعليم والحق درقات ان اراد به
 يمين فهو بعيد والا فلا وهذا قول بعضهم والصحيح ان القسم بلسان الله
 كلسان سوا كذا في التلخيص وشرح الوقاية لا يراعى كذا في التلخيص عطف
 على قوله بالله يعني ان البعيد بصفة من صفاته الذاتية التي يحلف بها اى بتلك
 الصفات عرفا في تشارك الناس حلف به يكون يمين لان قسدهم ونيتهم
 يشرف الى حقيقة العرفية والايمان مثبتة على العرف وعند عدم العرف تنصرف
 الى حقيقة القدسية لسبق الفهم اليها وعن محمد واثبات الله تعالى بيمينه فكل من
 عن معناه قال لا ادري لانه وجد مررب يحلفه بذلك عادة وعن ابن عباس
 ليس بيمين لا احتمال انه اراد الترافض ذكره الحنفى وان كذا في الاختيار كغزة
 الله يعني كالبعيد بغيره الله تعالى وجلاله وكبريائه وعظمته وقد رتب اعلم

ان الصفات ضربان صفات الذات وصفات الفعل والفرق بينهما ان
كل ما يوصف به الله تعالى لا يجوز ان يوصف بصفة فهو صفات ذات كالقدرة
والعزة والعلم والعظمة وكل ما يجوز ان يوصف به وبصفه فهو صفات الفعل
كالرحمة والرافة والسخط والغضب في كانت من صفات الذات اذا حلف
به يكون يمينا الا و علم الله تعالى ان صفات الذات قديمة كذا في تعارف
ان من الحلف به صار ملحقا بالكم والذات فيكون يمينا والا فلا وعلم الله
ليس بمحتاج حتى قال عامة المشركين لا يكون يمينا وان نواه لعدم التعارف
وعند بعضهم يكون يمينا وغيرهما من الصفات كذا في الاختيار والغرض به
الصفة والكم ان الاول عبارة عن مجرد العلم والقدرة بدون الذات والكم عبارة
عن الذات مع لصفة للعالم والفا در قالوا ان ذكر صفات الذات ذكر
الذات وذكر صفات الفعل ليس ذكر الذات ذكره النسخ في شرع النافع
ثم قال اعلم ان حلف بالعلم والرحمة والغضب مشروع ان كان مراده
الصفة القائمة بذات الاله لا ذكره اللام كحلف ابي المعير في البصرة الا انه
لا يغير الله تعالى يعني ان المعير بغير الله تعالى ليس بمعير كالقوله ان الله
ان يقول والنبي والقول اما برب من القوله يكون يمينا لان
الرب من الكعبة لانه غير متعارف ولان حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم
والكعبة حلف بغير الله تعالى ولا يخفى ان الحلف بالقوله الان متعارف فيلحق
بيميننا كما هو قول الائمة الكعبة كذا في ههنا قال في الاختيار والبراءة منه بمعية
والاصل في هذا ان حلف بغير الله تعالى لا يجوز لما روي ان صلى الله عليه وسلم
سمع عمر رضي الله عنه يقول يا ابي عبد الله فقال ان الله يشهدكم ان تحلفوا بابائكم
من كان خالفا فيلحق بالهم او فليصمت وروي من حلف بغير الله تعالى
فقد اشرك ولان حلف تعظيم المحلوف ولا يستحقه الا بالله تعالى فاذا لم
يجز بغير الله تعالى لانه كفر لانه ليس بمعير ولو حلف بكلام الله تعالى

كان يمينا لان كلام صفة قائمة لا يوصف بشيء من الصفات لان الصفات
كلها محدثة مخلوقة او اصطلاحية على الاختلاف واما القوله فهو
المجموع المكتوب في المصحف بالعربية لانه من القود وهو كهم فانه يفتتح الحضم
والتركيب وذلك من صفات الحديث فيكون غير الله تعالى وغير صفاته لان
صفاته قائمة بذاته ازلية فهو كذا في الاختيار وفيه قال ابو حنيفة لا يحلف الا بالله
مجردا بالتوحيد والا خلاصا واما البراءة من ذلك فمعيرة كقولنا ان فعلت كذا
فانا بريء من القوله او من الكعبة او من هذه القبلة او من النبي صلى الله عليه وسلم
لان البراءة من هذه الاشياء كفر وكذا اذا قال بريء من المصحف او من حرم
رمضان او من الصلوة او من الحج واصدات كل ما يكون اعتقاده كفرا
ولا تحل الشريعة فيه الكفارة اذا حث لان الكفر لا يجوز لهنا حتى على التام
بحد الله تعالى فصار محرمة لهم ومن هذا ان اعبد الصليب او اعبد مودون
الاله تعالى ان فعلت كذا ولو قال الطالب الغالب ان فعلت كذا فهو معير
انتهى ما في الاختيار وفي الحناية ولو قال يحيا نكر لا فعل كذا واعتقد ان
البرية واجب كفر وليس بمعير قال في ههنا واما الحلف بحيات راسي
وحيات راسي السلفان فذلك ان اعتقد البرية واجب يكفر وفيه برفعتي
قال علي بن ابي طالب في الحناية وحياتك انك يكفر ولو ان العامة
يقولون ولا يعرفون لعنت الله شرك وعنه ابن مسعود رضي الله عنه لان الحلف
بالله تعالى كاذبا احب الي من ان احلف بغيره صادق انتهى ولا بصفة
اي ولا يتيم بصفة لا يحلف بها عرفا كرسمة وعلم ورضائه وغضبه
وسخطه وعذابه لان حلف بهذه الالفاظ غير متعارف كما حرم به
ان في قال عرف معيرة في الحلف بالصفات كما تنزهت العلم يذكر ويراد به
المعلوم كما يقال في الدعاء اللهم اغفر عني فمينا اي معلومك ولان الرحمة
برادشها وهو صفة لله ذكره في شرع النافع ثم قال وهذا التخرج على

قول من فرق بين صفات الذات وصفات الفعل فاما على قول المختار
 فانما لم يصح الحذف لانه غير متعارف انتهى وفي الاختيار حكاه عن
 النسخي شارح النافع والصحيح انه حكاه صفات الله تعالى لانه قائم
 بذاته وكما حلف بها حلف بالله والفرق الصحيح بين صفات الذات
 وصفات الفعل ما قاله محمد بن ابي هاشم ان هذه الاشياء يراد بها غير الصفات
 فلهذا لم يصير حالف بالشكر فالرحمة يذكر ويراد بها المحل والنعمة
 ويراد بها جهة قال الله تعالى في رحمة الله هم فيها خالدون والسخط و
 الغضب يراد بهما ما يقع من الغضب من النار والرضا يراد به ما يقع
 من الشداب في الجنة فصار حالف بغير الله من هذا الوجه انتهى وفي فتاوى
 المحققين ولو قال يعلم الله اسمه وبصره وحكمه ومكفه وكهوها لا يكون
 يمينا ووجه الله لا يفعل كذا لا يكون يمينا وعن ابي نصر اذا اراد بقوله
 احيى لهم الله تعالى يقول يمينا والا فلا يكون يمينا ولو قال هو بئس من كونه
 ان فعل كذا قالوا لا يكون يمينا وفي السراجية ولو قال يحرمه خدائي كم ابن كذا
 تكلم فهو يمينا به افته ظهر الدير المرغيب في ولو عرض عليه يمينا فقال
 نعم ويصير حالف بذلك يمينا وفي الاجناس اذا قال والله ان دخلت الدار
 بئس يمينا انتهى وقوله اي الحالف لعلم الله بيمين لان معناه لبناه الله تعالى
 والبقاء بصفات الله ولان الله تعالى احسنه فقال لعمر بن نوفج بالاشياء
 والام لا تكمل الام ابتداء والخبر محذوف والتقدير لعمر الله قسمي لعمر
 انهم في سكرتهم يجهلون كذا في الاختيار وكذا اي يمين مثل لعمر الله و
 ايم الله لان معناه ايم الله وهو جمع يمينا حذف التنوين لكثرة
 استعماله عند اهل الكوفة وهو من صك القسم معناه والله عند
 اهل البصرة واليمينا هذين اللفظين شاعرا كذا في الاختيار وشرح
 الوقاية لانه الملك وسو كند يمي خورم تجد اي يعني وكذا هذا يمين لا

لهم ولو قال سو كند خورم قيل لا يكون يمينا لانه وعد وكذا اي يمينا قوله
 وعهد الله يمينا فقه الميثاق العهد عرفوا العهد يمينا لقوله تعالى واوفوا
 بعهد الله اذا عاهدتم ثم قال ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها الآية
 سمي العهد يمينا في الاختيار واسم وحلف وشهد بفتح الهاء وامراء
 وكسرهما خطا وكذا في جهة ذكره في صريح يعني وكذا هذه اللفظ يمين
 وان لم يقرب اي الحالف بها بالله فان هذه اللفظ مستعملة في حلف
 فجعل حلفا في حال سواء قال بالله او لا وزاد في الغرض اعظم وفي الاختيار و
 عن محمد اذا قال اعزم او اعزم بالله لا اعرفه عن ابيه وقال زفر احد
 او اقسم ولا شهد لا يمينه الا ان يذكر اسم الله تعالى لانه احتمل حلفا واسم
 بالله ويحتمل غيره ولا يكون يمينا بالشك ولنا قوله يحلفون لكم لئلا تضلوا
 عنهم وقالوا شهد الله لرسول الله قال اتخذوا ايمانا نعم ههنا وقال اذا
 اقسموا ليصر منها مصحح ولا يستغفون قال محمد لا يمينه الاشياء
 الا في اليمين واما اعزم او اعزم بالله فالعزم هو الاجابة قال في ان
 عزموا الطلاق والاجاب هو اليمين وقول محمد لا اعرفه عن ابيه فقد
 رواه عنه حسن انتهى وكذا اي يمينا ايضا قوله على نذر ايمية اي على
 يمينا او عهد وان لم يصف اي الحالف بها لله تعالى بان يقول على
 نذر الله ايمية الله او عهد الله لانه صريح باليمين عليه لان
 معناه على موجب اليمين واليمين لا يكون الا بالله وهو معناه عند
 العرب فاذا قال ان فعلت كذا فعلى نذر فان نوى قرينه من القرب
 التي هي النذر بها لزمه وان لم ينو فعله كفارة يمينا لقوله عليه السلام
 من نذر نذرا ولم يستم فعله كفارة يمين العهد يعني اليمين كذا
 في الهبة وكذا قوله ان فعل كذا فهو كافر ايمية كذا في الهبة فانه
 قسم يوجب الكفارة اذا حثت استلزامه مستقبل واما اذا كان



في الماضي لشيء قد فعله فهو الفاعل كذا في المنة او برئ من الله عطف على نحره
 ولا يصير اي الحالف بهذه الالفاظ كافرا بالحنث فيها اي بهذه الالفاظ سواء
 علقه اي المذكور بماض اي علقه في فعله في الماضي كقولنا فعلت كذا في الماضي فهو
 كافرا او مستقبل ان كان يعلم اي الحالف ان يمينه اما متعقبة او محسوسة وان كان
 عنده اي عنده لفظ انه يكفي اي بالحنث في القوس والمباشرة في متعقبة في الشرط في المستقبل
 يصير اي بقوله المذكور عند كلف في القوس والمباشرة في متعقبة في الشرط كافرا
 اي فيها لانها اقدم عليه وعنده انه يكفي فقد رض الكفر والرضا بكفر نفسه كفر
 بالانفاق وفي كفر غيره اختلافا للحنث وقيل لو حلف هكذا على شيء فعله في الماضي
 يكفر لانه علق الكفر بما هو كائن موجود والتعلق بما هو كائن تغيير فكانه قال هو
 كافر والفتوى على انه ان اعتقد الكفر بكفر والا فلا في المستقبل والماضي جميعا
 كذا في المتن وسره ان تعليق الكفر بالشرط يمين كذا في الذكر في القسم بغير الله
 ولانه قصد هذا ترويج الكفر لا تحقيق الكفر في الحيلة لوقال يعلم الله انه فعله كذا
 ثم يفعله بكفر لانه وصف الله تعالى بالعلم لوجود شيء قبل وجوده فصار
 كما لو وصف بالجهل والاحتمال انه لا يكفر لانه قصد بهذا الكلام اثبات صدقه في
 خبره لا وصف الله بغيره ان كلف في الشرط الواقعة وفي فتاوى بعض ائمة اختلف في
 وعما منهم على انه يصير كافرا انتهى وقوله ان فعله فعليه غضب الله المستحظ
 اولعتنه اذ هو زان بغيره اذ قال او فعلته وانا زان او سارق او شارف او خمر او
 اكل ربا ليس يمينه المتعارف في الايمان والوقال صلواتي وصيامي لهذا الخاف
 ان فعلت كذا فليس يمينه ذكره في المتن وكذا اي ليس يمينه ايضا عند ابي
 محمد قوله حقا اي حقا فعل كذا اذ قال لو حلف الله افعل كذا لانه يرا دبالا
 تأكيد الكلام وتحقيق الوعد وبالله يرا دبالا في حلفه لان حلفه اذا اضيف
 الى الله تعالى يرا دبالا في حلفه ولما روي ان رسوله الله عليه الصلوة والسلام مثل
 عن حلف الله تعالى على عباده فقال ان تعبدوه ولا تشركوا بي شيئا فصار كقول

والطاعة والعبادة ولو قال كذا ليس يمينه وقال الحق في حلفه وجبا
 على فهو يمينه كذا في الاختيار خلافا لابي يوسف يعني قال ابو يوسف ان قوله وحق
 الله الفعل يمينه لان حلف من صفات الله تعالى وهي حقيقته كانه قال والله بحق
 ولان حلفه به معتاد وهو كحنث كذا في الاختيار شرعا في حلفه رد على هذا قدم الله
 باليمين مختارا في الحلف في حلفه باليمين فقيده بالحلف لانه لو قال وحق
 يمينه بالانفاق كما مر قال في المتن وما يستعمله الاثران بالآبغيرها يمين
 وفي الجوزة لو قال ووجه الله فهو يمين لان الوجه يراد به الذات قال الله تعالى
 ويبقى وجه ربك الذي ذاته انتهى وفي الاختيار روي ابي سماعة عن ابي يوسف
 عن ابي محمد روي الحسن عناه في انه ليس يمينه لعدم العرف بذلك ولانه يذكر
 ويراد به غير الله تعالى يقال فعله ابتداء وجهه الله اي ثوابه فلا يكون يمينه بالآب
 وروي ابي سماعة عن ابي محمد انها ايمان السعد بغير انهم يتعدون الحانث
 فيلحق يمينه بغير الله تعالى انتهى ولو قال لا اله الا الله لا فعله لا يكون يمينه الا ان
 ينويها وكذا سمي الله والله اكبر لا فعله وكذا بسم الله اذا غفر اليه كان
 يمينه وعن محمد بن بسم الله يمين على الاحوال لوجود حرف القسم والوقال ومثل ذلك
 الله وجبروت الله فهو يمينه لانه من صفات الذات والوقال الله على ان لا اله الا الله
 فلا يمين بيمينه الا ان ينويها فان نوى بيمينه ثم كلمه حنث وعلمه كفارة
 كما في المتن وكذا اي ليس يمينه ايضا سو حورم يحكي يا بطلا في رتب يمينه قال
 ما حلف بالله تعالى او بطلا في امراته لا يمينه لانه وعد بطلا في قوله سو كند
 من حورم يحكي لان كلمة حلف في الحلف لسان الفارسية فيكون يمينه في حلف
 ومن حرم ملكه اي من حرم على نفسه شيئا مما يملكه بان قال حلفت على ثوب
 او مالي او جاريته فلان ادركت هذه الدابة ونحوه لا يحرم لان تحريمه لغير
 ليس اليه العبد بل الى الله ولان قلبه مشرود في كل عهد منع نفسه ذلك الشيء فيصير
 ذلك محرما لغيره وان استباحه اي اقدم على ذلك الشيء وعده بها حايض

عاملة مثل ما يباح من البهائم وبشره او يملكه من ذلك الشيء الذي حرمة على
 نفسه يعني ان المحرمه ميتة او المملوك جزءا جزءا فاق جزءا استباح منه حش
 كقولنا لا شراب لهم كذا في الاخيار فعليه الكفارة لقوله صلى الله عليه وسلم
 تحرم لصلال يبيد وكفارة كفارة يبيد ولانه لما اجزعا حرمة عليه فقد منع
 عنه وامكن جعله حراما لغيره باثبات موجب يبيد لان العبد ايضا ممنوع
 عنه فيجعل كذا محررا عن الفاء كذا وهذا ادله من محرمه المؤبد لان له
 نظيره في الشرع كذا في الاختيار ولانه استباح ذلك المحرم لغيره لان يجر محرم
 عليه ميتة يستبيح اذ ليس ذلك له العبد فيكون البقي حاله ميتة عليه
 وسلم حرمة العبد على نفسه وقيل حاشية فقال الميتة يا ايها الله لم تحرم
 ما احل الله لك ثم قال قد فرض الله لكم حكمة ايمانكم اي قدر الله لكم ما
 تحلون به ايمانكم وهي الكفارة المحقرة كذا ذكره السفي في شرحه الشافعي وتما
 مر قبل هذا الفصل قال في الاختيار ولو دهب او تمرد به لاحت عليه لان
 امراد بالتحريم حرمة الاختيار عفا لحرمة الصدقة والهيئة انتهى وقوله
 كل حلال على حرام على الحكم اي فهو واقع على الحكم والشراب الا ان ينوي به
 غير ذلك لان غرضه كذا البردون بحيث ولو حملناه على العموم لا يتحقق معه
 البر فيصرف الى ما يتناول عادة وهو ما كول والمكروب ولا يتناول المرأة
 الابانية واذا تناولها كان ايلا وهذا استحسن والنفيس ان يحسن كما
 فرغ باشرطه باحاديث وهو التنفس وغيره كذا ذكره في شرحه الشافعي وهو قول
 زفر كذا في الاختيار والفتوى انه تعلق امراته بلانية يعني هذا كله جواب
 الرواية وما يعني قالوا الفتوى على انه يقع به الطلاق من غير نيية
 لغلبة الاستعمال في اراة الطلاق يعني انهم تعارفوه في الطلاق فصار
 كالصريح وان قال لم اتوا الطلاق لا يصدق عرفا كذا في شرحه الشافعي لا بما
 المالك وان نوى امراته وجوها يصدق ولا يحسن بالاكل والشراب ولو قال

مال فلا ن على حرام فالكلم او انفق حش الا ان ينوي انه لا يملك لانه
 حرام فلا حش عليه ولو حلف لا يربح حراما فهو على الزنا وان كان مجبوا
 ففي القبلة الحرام او سبها ولو حلف لا يربح حراما فوطئ امراته حالة الحيض
 والظلمة لم يحسن الا ان ينوي به لان المحرمه لغرض ذكره في الاختيار وتما
 ايضا قد مر قبل هذا الفصل في الفأدة وذكر حصه فتاواه قال لغيره كل حكم
 الكفارة منزلة فهو حرام في النفيس لا يحسن ان الكلم وهكذا روي ابا سعيد عن
 ابي يوسف وفي الامت ب يفتي ويلق على معاني كلام الناس والماس يربدون
 بهذا ان الكلم حرام وفي الجمل ان الكلم عندك حراما ايدا فهو حرام فكل لم
 يحسن وفي الفقرة حرام على قتل فلا ن ان قتله نفقه ولم يكن به نيية حلف
 ينوي بها وما حلالا لا يشترط حرمة مؤبد لا يستط حال كالكفر وشبهه
 فاستحاله معلقا بالشرط ينوي بيمينه وكذا يشترط هو حرام بحيث يستط حش
 بحال كالميتة والحز وكذا ذكره في الاحكام كذا كورة قوله حلال بردي حرام وقوله
 هرجه بدست راست كبر بردي حرام كغلبة الاستعمال ويجعل طلاقا
 قال السفي في شرحه الشافعي يقولون مراد العامة من هذا اللفظ الطلاق
 ولم يتضح لي عرف الناس في هذا فان من امراته له بهذا يحلف ايضا ولو لم
 العرف مستفيضا على استعماله الا في الجملة ولانه متى نص على لفظ التناول
 باليد بالظ ان يرا د به ما يتناول باليد وهو ما كول والشراب فالصحيح ان
 يقيد بغيره في هذا ويقول ان نوى الطلاق يفتي طلاقا باي امانه غير دلالة
 ولا نيية فالاحتمال ان يقول لانس في ولا يتناول مقتضى ان يتناول
 نذر مطلقا اي من بابا ن يقول له على صوم هذا الشهر او معلقا بشرط
 يريده اي يربدون وقوعه وكان مرجسه واجب كالصلوة والصوم والميتة
 والنج فلا يصح النذر بالوصف لانه وان كان عداة لكنه ليس بهادة مق
 لذاتها وانما هو شرط لها دة مقصودة وهي الصلوة كذا في شرحه الشافعي كان قد

غايته ففعل صوم شهر مثلا ووجد ان الشرط المعلق به لزوم التنازل الوفاء اى
 صيام شهر في صورته يعني في المطلق والتقدير المذكور لقوله صلى الله عليه وسلم من
 نذر وسمى ففعله الوفاء بما سمي وهو باطلا في سبيل الخير والمعلق ان لم يعلق
 بالشرط كما لم يخبر عنه اية كما في المنع قال في التبيين هذا اذا سمي شيئا وان لم
 يسم ففعله كفارة يمين فيها اعني في المطلق والمعلق لكن يجب في الحال في المطلق
 وعند وجود الشرط في المعلق ولو علق بشرط لا يريده اى لا يريد وقوعه
 كان زيت اى بفلا في مثلا ففعل صوم شهر خير يمين الوفاء والتكفير يعني ان
 علق نذره بشرط لا يريده بثبوت كالزنا ونحوه فثبت بخبر يمين الكفارة ودين
 الوفاء سواء علق بفعل يريده اولا قال في المنع وظن الرواية ان الحكم فيه على الاطلاق
 غير ان التزام من الصوم يعني علق بشرط يريده اولا لكن التفصيل هو الصحيح
 عن القول الاخر هذا احتراز ^{انتم قيد لان عن اية رواية اخرى وهي} ان المعلق والمسمى سواء في وجوب الوفاء رلا ط
 وجوب الوفاء
 كحديث وهو من نذر ان فسمى ففعله الوفاء كما في سر في الوفاء لا يمين المكد
 وانما كان هذا هو المذهب الصحيح المنع به كما في كثير من المعنيت لانه اذا علق
 بشرط لا يريده ففعله معنى اليمين وهو منعه لكنه يراه نذرا في غير وري
 ان ابا جرجس اليه قبل موته بسبعة ايام وبه كان يفتي الامام محمد بن ابي اسحق
 وغيره كبا والفقهاء وهو قول من وقع في تجديد بخلاف ما اذا علق بشرط يريده
 بثبوت لان معنى اليمين وهو قصد المنع غير وجوده لان قصده اظهر الرغبة
 فيما جده في قال شرط الربوة اقول ان كان الشرط حراما كان زينة مثلا
 ينع ان لا يتخير والتخير تخفيف واحرام لا يوجب التخفيف وتعبه ملاحقه في
 شرح على الفرع بقوله ليس الموجب للتخفيف هو احرام بل موجود دليل التخفيف لان
 اللفظ لما كان نذرا وجده وبما انه وجب لزوم ان يفعل بقتض الوجه ولم
 يجزها هدارا حدهما فلم يوجب للتخفيف بالضرورة فنذر وشقهم انتهى قال
 التخيير

الشفعية فيكون ان في اعلم ان هذا اربع مسائل الاول ان ينذر نذرا مطلقا
 بان يقول لله على نذرا او نذرا لله ففعله كفارة يمينه قال عليه الصلاة والسلام
 من نذر نذرا ولم يسم ففعله كفارة يمينه وهذا التلزم كفارة يمينه ابتداء اتمية
 ان يقول لله على صوم يوم بجمعه ففعله الوفاء فهذا مطلق من حيث انه لم يعلق
 بالشرط يعني لم يقل اذا جاء فلان ففعله على صوم يوم بجمعه وانما ان يعلق
 نذره بشرط كما ذكره الربيع على نذر او نذر الله بان قال على نذر ان افعل كذا
 فهذا ينفع عينا او موصفا موجب اليمين كذا ذكره الشيخ الامام بدو اليه روى
 ان عبد العزيز ابن جابر التميمي قال خرجت حاجا فلما دخلت الكوفة قرأت
 كتاب النذر والكفارات على اية فلما انتهيت الى هذه المسئلة قال قف
 فان من وراءك ان ارجع فلما رجعت ما يجي اذا اوبى في فاجرة الوليد بن ابي
 انه رجع قبل موته بسبعة ايام فقال بخير انتهى وفي المنع مراد بالواجب في قولهم
 بشرط في لزوم النذر ان يقره واجبه الغرض به صريح شيخنا في
 نحوه مستدلا عليه بقوله وفي مجموع النوازل لوقال وهو مريض ان برأت من
 مرضه هذا كنت سائدا على سائده اذ كان في سائده لا يريده شيئا ولو قال على سائده اذ كان
 او اصدقها باليمين الزم ولو قال الله على ان اذبح جزوا وانصدق بيمين فذبح
 مكانه سبع شياه جازا اقول النذر ان يسمي لم يطلع على التصريح بذلك و
 صرح به ملا حسنة في شرحه ومنه حيث قال المنذور اذا كان له اصل في
 الغرض من كثره انما هو الصوم والصلاة والصدقة والاعتكاف وما لا اصل
 له في الغرض فلا يلزم التنازل كعبادة من مضى وتشجيع الجحزة ودخول
 المسجد وبناء القنطرة والرباط والسقاية ونحوها هذا هو الاصل الخلى
 انتهى لانها ليس لها اصل في الغرض المقصود وفي البحر وشرايط اربعة ان
 لا يقره معصية لذاته فحرم النذر لوصف المحرم لانه لا يقره وان يقره
 من جنس واجب وان يكون ذلك الواجب عبادة مقصودة وان لا يكون واجبا

عليه قبل النذر فلو نذر حجة الاسلام لا يلزم شيء غيرها انتهى وبه عروا اظنه
المص في محل التفسير وفي خزانة الفتاوى نذر بقرأة القرآن لم يصح قال الله تعالى صدقة
ولم ينو شك فعليه نصف صاع من برده على ان اصوم يومين متتابعين
من اول الشهر واخره يصوم الخامس عشر والسادس عشر ولو قال غرة الشهر
فعلى الثلثة الاول والثاني والثالث في العرق وان كان في اللغة الايام الثلاثة من
اول الشهر ولو قال ان تسلم ولدي هذه كمرا صوم ما عشت فهذا واحد
ولو قال له على ان اتصدق بهذا فلم يتصدق حتى هلك لا شيء عليه ولو قال له
على ان اصوم غدا او احدى غدا ففعل في اليوم او صام اليوم جاز عنده هذا
لمحمد انتهى في ذلك لو قال لله ان اعنت هذه الرقعة وهو يملكها فعليه
ان يفي به ولو لم يفي يائمه وكذا لا يجزئ تقاضيه نذر ان يذبح ولده فعليه
شاة عند ابيه ومحمد لان النذر يذبح الولد يلزم الوفاء فيلزم شاة بغيره
الوفاء والفلاء كما في قصة خليل عليه السلام وهدره ابو يوسف لان نذر بالمعصية
وبه قال زفر والساقع ولو نذر يقتله لا يلزم شيء كما في السراجية والمخ في محل الجند
بالولد كونه موجبا شاة في الحرم وفي ايام الحرم وفي غير الحرم وفي نذر اي بطل
لو كان يذبح نفسه عند ابيه وقال محمد يلزم ذبح الشاة لانه مثل نذر يذبح
الولد لكونها محمدا نذر لفقراء مكة جاز الحرف في فقرائها غيرها لا يعلق
التقرب الى الدنيا بدفع حاجة الفقير ولا يدخل فيه خصوص المكاتب قال الفقيه
ابو الليث وهو قول علماء ثلثة خلافا لزمزوه كذا الوعيد مكانا للصلاة
او ذريته او فقيرا لا يلزم التخييل نذر ان يتصدق بعشرة دراهم من الخبز
فتصدق جاز ان سادى الوعدة وكذا ان تصدق بمئة لان الثمن النفع للفقراء
وفي خلاصة لو قال لله على احكام المساكين فهو على عشرة عند ابيه في التمس
وفي التخييل نذر ان يتصدق بدينار يحمل الاغنياء ينبغي ان لا يصح قلت
وينبغي ان يصح اذا نوى ابناء السبيل لانه محل الزكاة ولو قال ان قدم

غاس

غاس عليه فله على ان اضيف هؤلاء الاقدم وهم اغنياء لا يصح وان كانوا
فقراء يصح وفي فتاوى المحقق ولو نذر ان يقول دعاء كذا كذا يلزم وقيل لا يلزم
ولو قال ان هذه المدة عن فله على كذا فذبت ثم عادت الى ذلك لموضع
لا يلزم شيء نذر صوم شهر محرم لم يلزم متابا كذا ان افطر فقرا لا ينزل
استقبال نذر ان يتصدق بالذمة ماله وهو يملكه دونها لم يلزم ما يملك منها
فقط من اوجب على نفسه الذمة يلزم بقدر ما عتس كذا في النقاية قال في
خلاصة لو التزم بالنذر اكثر مما يملكه لم يلزم ما يملكه هو المختار نذر
التصدق بعشرة كمانه يوم كذا على زيد فتصدق بمائة اخرى قبله اي قبل
ذلك اليوم على الغير الا خرجا لان هذه الخصوصية لا تعتبر بعد حصول
دفع حاجة الفقراء الكلام في ذلك ملخصا قال المحقق في فتاواه وفي شرحه في المحقق
النذر ان كان فيهما اذ في المعصية لا يلزم كما اذا قال لله على ان اذهب
الى مسجد او اعود حريصا او اخلق امرأة او اقتل فلان او اشتهم او اضرب او
غير ذلك وان كان في المعصية فلا صوفيه ان كان له اصل في الفرد من
يلزم كالصلوة والصوم وصلاة ويكفي الاعتكاف والذي لا اصل له في الفرد من
عبادة كحريص وشيخ بخانة ودخول المسجد في السراجية وبناء الرباط
والساقية والتعطرة وكخوه وفي ابن ابي عمير له على ان اصوم سنة وكخوها
لزم الوفاء ولا يجزئ كفاية البعيرة في ظر الرواية وفي رواية بخبره وقالوا
ان ابا جرجم انه هذا القول وبه اخذ الشافعي وفيه كملت ان سلم
ولدى من هذا المرض اصوم ما عشت فهذا وعد ذكره موضع اخر
نذر او قال لله على شاة اذ كحلها لا شيء عليه حتى يقول اذ كحلها وانصدق الا في
ايام الحرم وفي النذر ان قال لله على دخول هذه الدار ونوى البعيرة كان
بمينا وفي البعالة عن ابي يوسف كل كلام ادقعل يوجب عليه او يتقرب به الى

الى الله تعالى بيميننا واليمين باعذارنا ٢ وعندهما لا يكون يميننا وعن ابي يوسف
برواية بشير اذا قال لله على ان اعود فلان في مرضه قال هذا ما يوجب عليه
ويشترط به فهو على ما وصفت في قول ابي ٢ يعني يجب المنذر كالعبادة ذكره
في كنفق انتهى ما ذكره له في فتاواه في كتاب الايمان وذكر في فتاواه ايضا
في كتاب الزكاة في فصل الجواب الصدقة نذر ان يتصدق شاتين
وسطية فتصدق شاة سميعة تعدل الوسطية تجزيه عنهما ولو نذر
ان يهدي ساقية وسطية فاهذه سميعة تعدلها لم تجز الاعن
شاة واحدة وفي شرح الصحيح ولو ادى ثوبا جيدا تعدل ثوبين لم
يجز الا ان ثوبه وكجواب في نذر الاعتكاف كما يجواب في نزع الاراقة لو
نذر ان يعتق عبد من وسطية فاعتق مرتفعا يساوي وسطية لم
يجز كذا في الاعن واحد وان نذر ان يتصدق بعبد يبيع وسطية فتصدق
بمرتفع ببلغ قيمتها يجوز وفيه اوجب على نفسه صدقة فقير حنيفة
جيد فادى مكانها ردية يسقط عنه المنذر في قولهما وفي قول محمد زفر
عليه اداء الفضل وفي جامع الجوامع نذر صرف في الفرض وفرض الحج او المسكين
لا يجوز وفي الواجبة ان دخلت هذه الدار فلم على ان اتصدق بهذه
المانحة فدخلها وهو يرد بدخوله ان يتصدق عن زكاة ماله ثم تصدق
بها لا يجوز عن الزكاة وفي جامع الجوامع اذا قصت مالي على فلان فهو
في ما كان يقبض مناسا يتصدق باليمين بالباقية قال لله على ان اهدي
شاة فاهذه عينا لا يجوز وفي المحيط عن ابي يوسف قال ان اجبت مائة
درهم فلم على ان ادى زكاتها خمسة دراهم فاصاب فلان عمية
لانه التزم غير كسروي وفي الجامع قال لله على اقسام المساكين او اقسام
ساكنة قال ابو ٢ هذا عشرة في الوجهين جميعا وهذا لثقات و

وفي النوال في يده درهم فقال لله على ان اتصدق شاة بيمينها فتصدق
بغيرها مثل قيمتها جاز وفي نوا درهم عن محمد بن نذر بيمين شاة لبا على النذر
منها ولو اكل فعليه قيمته ما اكل او منكم مثل قاضيه بيمينه عن نذر فقال ان شفى
الله شاة مريضة فله على ان اختم القرآن قال لا يبيع نذره قال كلما اكلت اللحم
ان اتصدق بدرهم فعليه بيمينه درهم وكذا لو قال كلما شربت فعليه
لكل نفس درهم اذا جعل الرجل على نفسه حجة او عمرة او ما يشاء ذلك مما هو
طاعة الله تعالى وان النذر مرسلا بلزوم الوفاء ولا ينضم الكفارة بلا خلاف انتهى
وقد مر بعض ما يتعلق بالنذر في كتاب الصوم قبل الاعتكاف وفي الزكاة
ولا يجوز صرف المال المنذر الى يمينه وجده وولده كفارة اليه ان عوفيت
صحت كذا لم يجب ماله بغيره على ذمة الاحتات يجب وان لم يكن تعليقا لا
يجب قياسا ولا تخيلا كما اذا قال انا حج فلا يبيعه ولو قال ان فعلت كذا
فانا حج ففعل يجب عليه الحج الزم على نفسه الحج ان فعل كذا الزم الحج ولا يجوز
كفارة اليه وعن مخالفه كسروي انه باختياره ان كفروا عن الامام انه
رجع وقال يجب الكفارة وعليه الغنوى لكثرة البلوى ان رزقني الله بغير
امرأة موافقة فلم على صوم كل خميس فالموافقة هي الغنوة الرأفة
بما ينطق عن فيها ابدا ذلة ما يريد منها من التمتع انتهى وانما اطلقت الكلام
في هذا المقام لكثرة احتياج الامام الى هذه المسائل وحلو مشنن والشرع
منها ومن وصل على ذمة الله فلا حنث عليه يعني اذا فعل او ترك فقال
بعده متصل به ان شاء الله تعالى لا يحنث لما روي عن العباد في الثلاثة
موقوف او مرفوعا من حلف على عيمه وقال ان شاء الله فقد استثنى ومن
استثنى فلا حنث عليه كذا في الدرر وشرح الوقاية لابن فرات وفي رواية
فقد روي عنه كذا في حنث فقيده بالوصلات الاستثناء بعد الاتصال يعني بعد
الفرار رجوع ولا رجوع في الايمان الا اذا كانت انقضاءه بشق او سها

ادخوه فانه لا يجوز عن ابي عبد الله رضي الله عنه ان يكون الاستثناء منفصلا الى
سنة الشهر لقوله تعالى واذا ضربت اى اذا نسيت اى اذا نسيت الاستثناء موصولا
فاستثنى مفعولا ويؤدى هذا القول الى ان تكون العقود الشرعية
كلها غير ملزمة واخراجها من ان تكون مفيدة لاحكامها لانه لا يبيح او يحرّم
او يطلق ثم يستثنى اى وقتك ردا لا يحل ان المحل لان المطلق يستثنى
اذا لم يفلو كان هذا يصح لما احتاج الى الزيادة الا ان حجة
فيها اذا طلقها ثلثا كان يؤمر بالاستثناء كالفصل حتى ينحل للطلاق
الثلاث ومعنى الآية اذا نسيت الاستثناء في اول كلامه فاذا ذكره في اخره
موصولا به وروى ان عبد بن لهماق المخاض كان عند المنصور فكانت عنده
سيرة لغازى وابو بكرات حاضرا فاراد ان يقول الخليفة اى يغضب عليه
على ايه فقال ان هذا الشيخ يخالف جدك في الاستثناء كمنفصل فقال له
ابن مذكّر ان تخالف جدك فقال ان هذا يريد ان يفسد عليك ملكك
لانه اذا اجاز الاستثناء كمنفصل فالناس يعنونك ويخلفون ثم يخرجون و
يستخفون ثم يخالفون ولا يكون فقال انما قلت وغضب على محمد بن ابي
واخرجه من عنده وقال لا يجرى هذا على كذا ذكره في فقه ثم قال وكذا
يبطل بالاستثناء ما كان من صيغة الاخبار وان كانت انشاء شرعا فدخل
البيع والاعتق والنذر بالصوم وخرجه الامر وانتهى فلو قال
فاعتقوا جدي من بعد موتى ان شاء الله لم يصح الاستثناء وكذا بيع عبد
هذا ان شاء الله لم يصح وخرجه ما لم يختص بالسيادة كائنته فان قال
نوبت ان شاء الله صح صومه انتهى **فائدة** وذكر بعض فتناءه لسلطان
اخذ رجلا وحلف بايزد فقال الرجل مثل ذلك ثم قال روز اذنه بيانه فقال
الرجل مثل ذلك فلم يأت الرجل يوم الجمعة لا يلزمه شيء لانه لما قال بايزد
وسكن ولم يقل بايزد ان لم افعل كذا لم ينه عن البعد ويستحب

على

على هذه المسألة كثيرا من المسائل رجل مر على رجل فاراد ان يقر عليه ان يقول
للمار فقال له امار بالله اكر خيرى فقام لا يلزم امار الكفارة لان هذا القول
من الكلام رجل قال لاخر والآخر لا احضر الى ضيافته فقال رجلا خرو ولا يخرج
الى ضيافته ايضا قال انتم بغير حافى في حق الله بقدومه ثم حلف لو ذهب الى
منبنة الاول او الله في حث انتهى **باب العيادة في الدخول والخروج**
الابيان والسكنى وغير ذلك اى من الاحوال التي يحلف عليها ولا يسئل الى حصرها
لكثرة ما خيرا راقا ليدور على القدر الذي ذكره اعمامنا في كتبهم المعينة
والافعال اما حثه واما شرعيه وبداء بالاحوال لان حاجته للحول في مكان
الزم للجسم قال في هذه الامداد ان اليمان مبني على العرف عندنا لا على الحقيقة
اللفظية كما نقل عن الشيخ ولا على استعمال القرائن كما هو عند مالك ولا على الشبهة
مطلقا كما عند احمد لان الحكم انما يتكلم بالكلام العرفي يعني الالف في التي
يراد بها معانيها التي وصفت في العرف كما ان العرف حال كونه من اهل اللغة
انما يتكلم بالحقايق اللفظية فوجب صرف الالف في التكلم الى ما عهد انه المراد
بها والابيان مبني على الالف في لغة الاغراض كما في البحر مغزى الى الهادى
القدس انتهى ومن حلف لا يدخل بيتا قد دخل الكعبة او المسجد او البيعة
بكراباء بغير النصارى او الكيسمة معبد اليهود لا يحث لما تقدم ان اليمان
مبني على العرف والبيت في العرف ما اعد للبيوتة وهذه البقاع ما بنيت
لها وكذا لا يحث لو دخل اى حالف بعدم دخول البيت دهليزا بغير الدال
ما بين البيت والدار فارسي معرب كما في الصحاح او ظلت به دار وهي
التي تكون على باب الدار من سقف له جزوع اطرافها على جدار البيت
واطرافها الاخرى على جدار الدار المقابل كذا ذكره في فقه ثم قال وانما قيدنا
به لان الظنة معها ما هو داخل البيت مستقفا فانه يحث بدخوله لانه
بات فيه ان كان اى الدهليز يحل لو اغلقت اى الباب يقع خارجا

يعني اذا كان الدهليز محال لوالغلق التبا. يتوخا زء البيت لازم بين البيت
 والا حث يعني واذا كان محال لوالغلق التبا. يبقى داخل البيت كحث
 لا يصلح للبيت كذا في شرع الوقاية لانه المكلف قال في الكفر والمكر ادهليز
 لا بيت فيه اما اذا كان الدهليز كبر بحيث بيت فيه فانه كحث بدخوله
 فان مثل بيتا دبيتوتة الضيوف في بعض القوي وفي المدن بيت فيه
 بعض الاتباع في بعض الاوقات فيمنع انتهى كما اذا حث لودخل صفة
 مصاعف كقرفة يعني كحث بدخوله الصفة في حلقه لا يدخل بيتا على الكرم
 وفي عز لا حكام وهو صحيح كما في الكفر وقيل لا كحث في الصفة اي بالدخول في
 الصفة ايضا اي لا كحث بالدخول في الكعبة والمسجد ويسعد وقيل انما
 كحث اذا كان الصفة ذات حوائط اربع وهكذا صفا اهل الكوفة
 ذكر عن ابي حازم القاض ان هذا المثلث على حث دخلت الكوفة ورأيت
 صفا فهم يتوتة فقلت ان الايمان وضعها على تارهم وقيل كحث
 مجرى على اطلاقه يعني سواء كانت ذات حوائط اربع او ثلاثه فهو صحيح
 لان البيت لهم لم ينفق مدخله من جانب واحد في البيتوتة وهذا
 المعنى موجود في الصفة التي الا ان مدخلها اوسع اي مدخل البيتوتة المفروقة
 في شتا ولها اسم بيت فيمنع يسكنها البيت صقف مثل غرفة وغرف
 انتهى وفي ^{مما} ^{مصلحة الميزان الصفة} ^{المرقعة والسودنة} ^{كلما لا يدخل دارا اي} ^{لا يدخل دارا اي} ^{لا يدخل دارا اي}
 وفي حلقه لا يدخل ^{لا يدخل دارا اي} ^{لا يدخل دارا اي} ^{لا يدخل دارا اي}
 خربة لا كحث اي بدخوله ^{لا يدخل دارا اي} ^{لا يدخل دارا اي} ^{لا يدخل دارا اي}
 هذه الدار قد خلها خربة صحرا او بعد ما بنيت دارا يعني بعد خربها
 اخرى اي دارا اخرى حث لان الدار لهم للعرصة وبنائها فيها من التواضع
 يعني وصف فيها والوصف كما في قوله كان وقال لا يدخل هذه العرصة
 وفي الغالب معتبر وتحقيقه ما ذكره ملاحضة في الدرر ان مراده بالوصف

ليس صفة عرصة قائمة بجوهر كالباب والنجوة وكحتهما بل يشا ولهما
 ويشا دل جوهر قائما بجوهر اخر يزيد قيام به حسنا وكلا لا يورث انتقام
 عنه فيما انتقاما حتى فرقا بين الوصف والقدريان الاول ما يورث انتقام
 ضررا لا مصلدا وانما في ما لا يورث ذلك وجعلها مساوي الزرع في تميز دعته
 وصفا وما يساوي التكليف في كماله قدرا فان كانت الدار لها العرصة وكانت
 الدار حثرة غائبة وكان البناء وصفا فيعتبر فيها البناء واذا لم يوجد لم كحث
 انتهى واراد بالخرية الدار التي لم يسبق فيها بناء اصل تدل عليه وصفه بقوله
 ممر اما اذا زال بعض حيطانها وبقي البعض فيمنع ان كحث في المنكر
 الا ان يكون له نسبة كذا في الكفر والفرق بين الدار والبيت ان الدار دار وان
 زالت حوائطها والبيت ليس ببيت بعدما تهدم قال في الاختيار
 ولو بنيت بيت بعدما تهدم لم كحث بدخوله وفي الدار كحث لزوال اسم
 البيت بعدما تهدم وبقا اسم الدار لان الدار لهم للعرصة حقيقة و
 عرفا والبناء صفة فيلان قوام البناء بالعرصة والدخول الانتقام من
 مخارج والمخروج الانتقام من الداخل الى الخارج فعل اي وصف وجد
 كان خروجها سواء كان خارجا راكبا او مشيا من الباب ادمه سطح ادمه
 نخبه كحائط او سور كحائط الا ان يقول من باب الدار فلا كحث الا
 بالخروج انتهى وفي المحيط اذا دخل احد رجليه الدار ان كان جابها
 مستويا ^{من البيت} او كان الخرج لم يجر كحث وان كان الجانب الداخل
 لم يجر كحث لان اعتماد جميع بدنه على رجليه الداخل فيمنع دخوله
 اي هكذا في شرع الوقاية قيل لا كحث مطلقا هو الصحيح كما في الظهيرية
 مزيلا الى الرخصة كذا في البحر ذره في الكفر ثم قال وهو ظ لان الانتقام
 التام لا يكون الا بالقدمين وكذا اي كحث لودق على سطحها يعني
 اذا حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها من غير دخول من الباب

حنت لان سطح الارض من الدار ولهذا الوعد المعتكف سطح المسجد ليعمل
اعتكافه وقيل لا يحنث به اي بالوقوف في سطح الدار في عرفنا لان الصعود
على السطح لا يسمى دخولا قال في المنهج وما ذكره من كنه قول المتقدم
ومقابل قول المتأخرين وفي تنبيه الكثر والمختار ان لا يحنث في الجحيم لان
الواقف على السطح لا يسمى داخلا عندهم ولودخل اي كالف بل يدخل هذه
الدار كما في بابها اي عتبتها او دهليزها اي الدار وقد مر معنا انفا
ان كان لو اغلقت اي الباب يبق خارجا اي من الباب لا يحنث قال في المنهج
وكبر لا يحنث في الباب عتبه التي اذا اغلقت الباب كانت خارجة عنه وهي
اسماء بالسكفة الباب والا اي ولو كانت العتبه تحت لو اغلقت
يلتو داخله حنت بالدخول فيها لانها من الدار وفي النفاة رجل حلف
لا يدخل هذه الدار مادام فلان فيها فيدخل الحالف لا يحنث في بيته لان
بيته قد استتعت يعني ان باهر من فلان يعني كانت موقفة
ان غايه فلا يبقى بعد النفاة وفي عماد فتاوى قاضي خان له
قال لامرانه ان دخلت دار فلان مادام فلان في تلك الدار فانت
حالف فتقول فلان من تلك الدار زمانا ثم عاد وحنث تلك الدار
لا يحنث انتهى ونماه يات في الارق الرابع او الخامس من هذا الكتاب
وبعض ما يتفق بهذا في باب العبد بالاكل الرعي ولو جعلت مسجدا
يعني لو حلف لا يدخل هذه الدار فحنثت مسجدا او حراما
او بيتا او بيتا بعدما خربت فدخلها لا يحنث لانه لم يبيت
لها لم يدار لا عزاء من ارض عليه وكذا اذا غلب عليها اما وجعلت
مسجدا فدخله قيد بالشارة مع الشبهة لانه لو شارب ولم يسم كما
اذا حلف لا يدخل هذه فانه يحنث بدخولها على ارضه لان
دار او مسجدا او حراما او بيتا تالان العبدية عقدت على العين

دون اثم والعبد باقية كذا في المنهج وكذا اي لا يحنث لو دخل بعد الهدام
الحمام وبما هم اي من المسجد وغيره لانه لعمد عود اسم الدار فكل العتبه
لانها يسمى حماما لا دارا خربة وفي المنهج ولو بنى دارا بعد ما بنى ثانيا من الله
الحمام وغيره فانه لا يحنث ايضا لانه غير ذلك الدار التي منع نفسه من الدخول
وهو لا يدخل هذا البيت يعني لو حلف لا يدخل هذا البيت فدخله اي البيت
بعدما انهدم وصار صهرا او دخل بعد ما بنى بيتا اخر لا يحنث لوال
بهم البيت في الاول فانه لا يبات فيه ولكنه غير ذلك البيت الذي منع نفسه
من الدخول فيه في البناء بخلاف ما لو قطع السقف وبقى جدران
جمع جدران بحيث يحنث بالدخول فيه لانه بيت فيه والسقف فيه
كما في الهداية لان البيت الضيق ليس له سقف وفي البحر مغر يا ابن البراء
لو انهدم السقف وبنى فيه قائمه فدخله يحنث في المعبد ولا يحنث
في المكنات لان السقف بمنزلة الصفة فيه وهو في حاضر لغوده في الحائط
معتبر ذكره في المنهج وعلى هذا فرق في البيت بين ان يكون منكرا او معروفا
كما في الدار واختار هذا القول في التنوير وقال بعضهم لافرق في البيت بين
يلتو منكرا او معروفا كذا في المنهج وفيه لو حلف لا يكتب بهذا العلم كسره ثم
ابراه كتب به لم يحنث لان غير البري لا يسمى قلما وانما يسمى ابنو با فاذا
كسره فقد زال الالم عنه فبطلت وكذلك اذا حلف على مقص فكره ثم حلف
منفصا اخر غير ذلك لان الالم قد تغير بالكر وكذلك كسره وسيف قد كسر
وضع غيره مثله انتهى وفي لا يدخل هذا الدار يعني حلف لا يدخل هذا الدار
وهو ان كان حاله داخل فيها لا يحنث ما لم يخرج اي من الدار ثم يدخل
استسما والقياس ان يحنث بالعقد فيها لان الدوام لم يحكم الاستمرار فيه
الاكتفاء ان الدخول لا دوام لم لانه انفصا من الخارج الى الداخل كما في
الدرر يعني ان هذا الفعل بما يمتد فلا يقال دخل يوما ولا يكون بقاءه كما يتوهم

كذا في شرح الوقاية لابن المكدوني في حلف لا يلبس في هذا الثوب وهو لا
 اولا يلبس هذه الدابة وهو لا يلبس اذ لا يلبس هذه الدابة وهو ساكنها ان
 اخذ اي شيء في النزح اي شيء الثوب والنزول من الدابة والنزول اي من الدابة
 من غير لبس اي من ساعته لا يلبس والا اي وان مكث ثم فعل حدث لان هذه
 الافعال مما يمتد فاعطى بقائها حكم الاستدعاء يعني فمكث بالوقوف فيها على الفعل
 والفرق بين الفصلية وهو ان الدوام على الفعل لا يتصور حقيقة لان الدوام
 هو البقاء والفعل كحدث عرض والعرض مستحيل البقاء يستحيل دوامه
 وانما يراد بالدوام تجدد امثاله وهذا يوجد في الركوب واللبس والسكنى
 ولا يوجد في الدخول لانه اسم لا يتناول خارج الى داخل كما مر والمكث قرار
 يستحيل البقاء بحقيقة ان الانتقال حركة والمكث سكوت وهما ضدان الا
 تنبأ انه يحرب بها مدة يقال ركبت يوما ولبست يوما ولا يقال دخلت يوما
 كذا في المنهاج قاله البيهقي والعارف بينهما انهما لا يصلح امتدادا لدوام
 كالتمدد والقيام والنظر ونحوه وما لا يمتد لدوامه كالدخل والخروج انتهى
 وفي فتح القدير ونظرة المسئلة حلف لا يخرج وهو خارج لا يلبس حتى يدخل ثم
 يخرج وكذا حلف لا يشرب وهو مشرب ولا يشرب وهو منقطع
 فاستدام الطهارة والسكينة لا يلبس والمراد بالدوام المكث ساعة
 على حاله وتمايزه في من الغفار ثم في لا يلبس هذا البيت او هذه الدابة يعني في
 الحلف بها كما ذكر لا بد من خروج اي مخالف من البيت او الدار بجميع اهلها و
 شاعره حتى لو بقى اي البيت او الدار وقد حدثت لان السكنى قد ثبت بالكل
 فبقى السكنى ما بقى منه شيء يعني فماله يخرج الكل فهو ساكن فيها عرفا لان السكنى
 عبارة عن الكون في مكان على سبيل الاستقرار والدوام فان ما يقدره المسجد
 او في السوق لا يعد ساكن فيه لعدم ما ذكرنا وهو تكون بهمة وبهمة وحدها
 وهذا عدم السكنى يكون باخراجه كذا في البيهقي وقال بعض شائخنا نقل كل

المتاع انما يخرج عن يد ابيه اذا كان ما يقصد به السكنى اما اذا لم يكن كالولد
 والمكثنة او قطعة حصير لم يكن كذا في شرح الوقاية لابن المكدوني وعنده
 يوسف يعني نقل الاكثر يعني قال ابو يوسف ان نقل الاكثر لا يثبت لا نقل الكل
 قد يعني رخصته الاكثر قال ابن المكدوني في شرح الوقاية وعليه الفتوى و
 عند محمد يعني نقل ما تقدم به كدخا ئية يعني ما تقدم به السكنى لان ما
 وراءه ليس من السكنى وهو الاحسن والارفق اي بالناس وقال في المنهاج
 الا فتاء بمذهب الامام احوط وان كان غيره ارفق هكذا اذا قدمه
 صاحب البرقية والمراد بالاهل زوجته واولادهم الذين معهم وكان
 كان ياتونه لحذمتهم والقيام بامرهم والكل مطيع بالملكات ولذا قالوا لو
 بقي فيها اياما لم يطلب منزلا اخر حتى تجده وخرجه واستغفر بطلب دار اخرى
 لنقل الاهل والمتاع او لنقل عليه المتاع فلم يجده اياما لم يكن وكذا
 لو كانت امتعة كثيرة فاستغفر بنقلها بنفسه وهو يمكن ان يستغفر لم
 يكن وكذلك لو ابنت المرأة ان تنقل وعينها وخرجه هو ولم يرد
 العود اليه او منعه من الخروج بان او منعه او منعه منعه فتركه او وجد
 باب الدار مفلقا فلم يقدر على فسخ ولا على الخروج منه لم يكن بخلاف ما اذا
 قال ان لم اخرج من هذا المنزل اليوم فامرانه حالف فقيده ومنعه من
 الخروج او قال لامرأة ان لم تخرجي البتة الى البيت فانت حالف فقيدها
 والذهابك تطلق فيهما في الصحيح وهذا الدليل المذكور في بيهقي
 الزيلعي ثم قال هذا يعني لزوم النقل على الاقوال الثلاثة اذا كان المخالف
 ذا عيال منفردا بالسكنى واما اذا كان ساكنا في عيال غيره كالابن في بيت
 ابيه او بالعكس او الزوج في بيت الزوجة لا يثبت بترك المتاع لان
 المعتر فيه سكنى نفسه لا غير هذا اذا كانت اليه بالعربية وان كانت
 بالفارسية فخرجه هو على عزمه ان لا يعدد فيها لا يثبت وان كان من

من عزمه ان يعود بحيث انتهى ثم لا بد من نقله الى منزل اخر يبعث لا بد
 ان ينقل اهله ومثاقه منها الى منزل اخر حتى لا يبرأ في يمينه بنقله
 الى السكن او المسجد ولقد ان من خرج بعباله من مصر فلم ينجذوطا
 اخر يبعث وطنه في حق الصلوة كذا هذا ونقل عن الظهيرية ان الصحيح
 انه يحنث ما لم يتخذ مسكنا اخر وقيل يبر بنقله سواء كان في منزل اخر اولا
 ذكر في معنى وكذا اي على هذا الخلاف في لا يسكن ليل في لا يسكن هذه الكلمة
 يعني ان الكلمة بمنزلة البيت والدار في الاحكام المذكورة فما جرى فيها
 جارية الكلمة بخلاف المحر والقرية بينه بقوله في لا يسكن اي في ليل في لا
 يسكن هذه البلدة او القرية بتر اي الكلف في يمينه يخرج اي يمينه منها
 ويترك اهله ومثاقه فيها في البلدة او القرية يعني لا يتوقف البر على ثلث
 والاهل لانه لا يجد ساكنة الذي انتقل اليه فخرج الاول وكان هذا اذا
 كان مستقلا يسكنه ولا يكون اشغال لغيره كالبنيان مع ابيه وقدم بيانه
 انفا ولا يغيره ثانيا كذا اذا خرج في الكلف في يمينه لو حلف لا يخرج
 من مسجد او البيت مثلا فخرج من حوله واخرج اي بانه حنث لان الفعل متعلق
 اليه بالامر كما اذا ركب دابة فخرجت - ولو حلف واخرج بلامه مكرها او اضما
 يعني لو حلف ان يتركها واخرج بامره او بغيره لكنه لم يامر باخراج لا يحنث
 لعدم اضافة الفعل اليه لعدم الامر به فخرج وليس بخارج وقيل ان قدر على
 الاستنجاء حنث عند محله لانه لما لم يستنج مع القدرة صار كانه فعل الدخول
 كركوب الدابة وعن ابن عباس انه لا يحنث وهو الصحيح لانه ليس بدخول اي
 ليس بفعل للدخول واليمين متعلقة على الفور دون الرضا والارادة كذا
 في الاختيار وهو شرط في الوقاية لا بامره ولو هدد فخرج اي خوفا من كره
 حنث له جود الفعل منه حقيقة وحكم اي مثل حلف لا يخرج اقساما وحكم
 لا يدخل اي لفظ لا يدخل يعني لو حلف لا يدخل فامر انسا وحمد واخذ

حنث وان ادخل مكرها او اضما لكن لا يامر لا يحنث وهذا لاقسام ولكم
 الحنث في الاول وعدمه في الاخر كما في معنى ودليله مثل دليله فاذا لم يحنث فيما
 اذا حلف مكرها لا يحنث يمينه على كرهه كذا في التنوير وقيل يحنث لو حلف لا يدخل
 داره فحنث فبعت به النرج والفتنة في لا يحنث ويحنث بيمينه وقيل لا يحنث وهو
 الصحيح كذا في العناية ويظهر اشكاله فيما لو دخل بعد هذا الاخر حنث
 فمن قال الحنث قال لا يحنث ومن قال لا يحنث قال حنث ووجب الكفارة
 وهو صحيح كما في معنى قال الفقيه ابو الليث في كتابه في تفسيره ان الفقه عشرة
 اقسام اذا حلف ان لا يفعل فامر غيره ففعل حنث حلف ان لا يتزوج اولا
 بطلن اولا يعنف اولا يبعث اولا يحنث دينا اولا يهدم ابنا اولا يضرب عبدا
 اولا يذبح كذا في الايجاد ففعل في هذه الافعال ان كان الحالف ممن يلي هذه
 الافعال بنفسه اي باشر بالفعل او بالقول فلم يامر غيره ففعل لا يحنث وان كان
 لا يحنث بنفسه فامر غيره ففعل حنث في يمينه ثانيا لانه اذا حلف ان لا يفعل فامر
 غيره ففعل لا يحنث رجل حلف لا يسبح ولا يشرى ولا يواجر ولا يستاجر
 ولا يقاسم ولا يخاصم ولا يصالح ولا يبيع من السبع لفلان فامر غيره
 ففعل هذا اذا كان الحالف ممن يلي هذا الافعال بنفسه فاما اذا كان ممن يلي غيره
 بحنث في يمينه وهذا يحتاج الى التامل انتهى **فائدة** وفي خلاصة الفتاوى حلف لا
 يسكن بغيره ولا يسكن فلانا لا يحنث ما لم يسكنه حنثه عمر يعا حلف لا يقيم
 بالكوفة لا يحنث حتى يقيم شهر انا ما حلف لا يسكن بيتا ولا يبيت له فسكن
 بيتا من شراو فسقط او حنث لم يحنث ان كان الحالف من اهل المحضر
 وان كان من اهل ابادية يحنث حلف لا يسكن فلانا فدخل فلان داره
 غضبان لم يخذل النفقة يحنث ولو دخل عليه زائرا او ضيفا فاقام فيه يوما
 او يومين لا يحنث حتى يقيم معه في منزله حنثه عمر يوما حلف لا يسكن فلانا
 داره وفلان داره الحالف فسكن الحالف بعد اليوم ولم يقل اخرج منها حنث



ولو قال اخره فلم يخرج كحلف لا يمكن هذه الدار شهران
ساعة اختلفوا فيه قال بعضهم لا يحلف ما لم يكن كلاسعة وقال
بعضهم يحلف قال لا اراهم انك طلق ثلاثا ان لم يخرج الكوفة فخرجوه وجهر
الى محاري ومكث ساعة بما كسفتهم وذهب لم تطلق وان مكث
ساعة لا فطلب الكراة طلق ولو لم يخرجها لوضعه للمصلاة لمكث لم يحلف
بغير صلاة التطوع والا كذا وشرب ولو حلف لا يدخل بيتا فلان قد دخل
بيتا هو ساكن فيه باجارة او اعادة كحلف عند ولود خليفته فاجر
لا يحلف انتهى وبعض ما يتعلق بهذا سائر في اخر هذا الفصل انك انك
تخرج وذكر كسرة فتاواه اشترى دارا بعد البيعة فدخلها الحالف لا يحلف
يعني اذا حلف لا يدخل دار فلان وفي الظهيرة لا يدخل دارا يستريحها زيد
فاشترى زيد داره ثم ان الحالف لا يشترىها منه فدخلها حلف وتماه يأت
في اخر الفصل وفي خزانة الفتاوى لا يحلف ولود جهار زيد من الحالف قد حلف
حلف وفي لا يخرج يعني ان حلف لا يخرج من بيته الا الى جنازة فخرج اليها
اي الجنازة ثم اى حاجة اخرى لا يحلف لان الموجود خروج مستثنى و
الايتان الى حاجة اخرى غير الخروج الذي هو الانفصال من الباطن الى
الظاهر هو ولم يوجد في البحر مغربا الى البداية لو قال ان خرجت من هذه
الدار الى المسجد فانت طلق فخرجت تريد المسجد ثم بدلتها فذهبت الى
غير المسجد لم تطلق لما ذكرناه مغربا الى الظهيرة ولو قال لها ان خرجت
الى منزل ابني فانت كذا فهو الخروج عن قصد ثم قال وفي كحلف
المراة ان لا يخرج الى اهلها قال ابو يوسف اهلها ابوها وليس احد سواهما
اهلها فان لم يكن فيها ابوات فاهلها كل من رحم محرم منها لو حلف على
ارائة ان لا يخرج في غير كحلف فهو ما بعده السارح في السمع لهم دون
الواجب كجنازة الوالدين ودون الارحام واعراسهم وعبدتهم ونحوه كذا

في المخرج وفي لا يخرج يعني حلف لا يخرج الى مكة فخرج من بيدها الى مكة ثم رجع حلف
يعني اذا جاء وزعم ان مصر على قصد هاجر الخروج الى قصد مكة حتى لو رجع قبل ان
يتجاوز عرمان مصر لا يحلف كذا في شرح الوقاية لاية المكد وفي لا ياتيها يعني
حلف لا ياتي مكة لا يحلف اي بالخروج ما لم يدخلها لان الايتان عبارة عن
الوصول قصد ولم يقصد في الخروج يخرج الى مكة في الاصح لقوله في حكاية
عن ابراهيم عظيمه انك اذا هب الى القصد شرط والذهب كالحج في يعني لو حلف
ايه سيهدين واما الوصول فليس في رسم هذا لا يخرج في يعني لو حلف
اذ لم يتو بالذهب يترك وان نوى به الايتان او الخروج لا يذهب الى مكة
صحت بيته لانه محتمل لفظه كذا في شرح الوقاية لاية المكد وهو كحلفه لانه
العرف بين الخروج والايتان ان الخروج هو الانفصال من الداخل الى الخارج
واما الايتان فعبارة عن الوصول قال المصنف فانتا فرعونه كذا في معنى فميتا
ثلاثة الفاظ الخروج والايتان والذهب والادل شرط كحلف به الانفصال من الجاورة
عمران مصر قاصدا للكد دون الوصول قال المصنف ومن يخرج من بيته مهاجرا
الى الله واراد به الانفصال والى شرطه الوصول قال المصنف فانتا فرعونه
فاذا وصل حلف سواها كان قاصدا ولم يكن والى كحلف كحلف فيه
قال المصنف يحيى هو بمنزلة الايتان لقوله تعالى اذهب الى فرعونه وكرامه الايتان
وقال محمد بن سلمة هو بمنزلة الخروج قال الله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس
اهل البيت والاذهاب لازالة فيكون الذهاب رزالا فلا يشترط فيه الوصول
وهو الاصح كذا في العترة وبه ظهر للايتان المحصا طلق في محل التفسير وفي لايتان
فلا ياتي حلف لايتان فلا تاوكة مثلا فلم ياتي اي الفلان حتى مات احد هما
حلف في اخرج جزءا من ثيابك ترك الايتان انما يتحقق فيه اذا ابرق في ذلكم جرح
ولا خصوصية للايتان بل فعل حلف لانه لا يقع في المستقبل مثل ليخرج من زيدا
اولي عطية فلان اولي بطلق رزقه وتحقق العجز عن البر يكون بقوات احدهما

فلذا قال في غاية البيان وان حصل هذا حال المطلقة لا يثبت مادام كان
 والمحلف عليه قائم لتصور البر فاذا مات احدهما فانه يثبت كذا في المحلف
 وهذا يبين كذا ان التخيير في قوله حتى مات يعود الى احدهما سواء كان
 المخالف او المحلف عليه كما لا يخفى فعلى هذا يكون قوله حتى مات يعود الى
 حتى في اخر جزء من اجزاء حياته اي حياته احدى حاله في ان في
 حتى لو حلف بطلاق امراته فلا ميراث لها ان لم يدخل بها ولا عدة عليها
 وان كان قد دخل بها فلا ميراث وتعتد بابعد الاجل في منزلة امراته
 الفار لان البر قيد موجود كذا في المبسوط وفي المحلف ولو حلف لا يات فلا نفقة
 ان ياتي منزله او حوائجه لغية اول بقية وان اتى مسجده لم يثبت كذا قالوا اذا
 حلف ليعودن فلانا او ليزورنه فانه يات به فلم يؤذن له فرجه ولم يصل اليه
 لا يثبت لان العيادة والزياة لا يشترط فيها الوصول وان اتى به ولم
 ياذن له حتى انتهى وان قيد الاثنية عدل بالاشتراط بان قال والله
 بياثنيه عدل ان اشتراط في قوله هذا القيد ولو قال فلهن اي اشتراط
 فكان او في سلامة الاثني واقعة على سلامتها وصحة اليمين على سلامتها
 وصحة اليمين وعدم المنع اي منع المنع وهي المستطاعة عن الصحة لان المراد
 في العرف كذا في المحلف اعلم ان الاشتراط تطلق على احدهما صحة اليمين والاشارة
 قال الله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاعه ^{معيضة} اي استطاعه ^{معيضة} اي استطاعه
 رسول الله صلى الله عليه واله بالزاد واجلته والاشارة في القدرة الحقيقية وهي نوع على حدة
 يرتب عليها الفعل عند ارادته ارادة جازمة بخلاف الله تعالى عند الفعل لا قبله
 عندنا قال الله تعالى ما كانوا يستطيعون السمع اذا عرف هذا فنفهم
 نحن فيه كلامه بصرف الى الاول لانه هو المتعارف وان عني الثاني وقد يعبر
 عنه باستطاعة الغفلة صدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه يؤتى اي
 اراد حقيقة كلامه وقبل يصدق قضاء ايضا لما بيننا انه حقيقة كلامه

وقيل لا يبيع قضاء لانه خلاف الظاهر لما بيننا ان الاول هو المتعارف وفيه
 تخفيف على نفسه كذا قال اكمال الدين في النهاية وفي المبسوط الاستطاعة رفع
 بموانع قال في المحلف حاكما عن شيخه صاحب الاشباه يبين انه اذا سمي بمحمد
 ان لا يثبت لان الشبان مانع وكذا الوجه ولم يات به حتى مضى هذا انتهى
 فلو لم يات اي مخالف فلانا ولا مانع اي مخالف لا مانع لمن الاثنية من
 مرض او سلطان او عارض اخرجه لان الاشتراط عتق في العرف سلامة
 الالباب وارتفاع الموانع كما مر ولو نوى حقيقة اي القدرة الحقيقية
 التي يحذفها الله تعالى حالة الفعل معارفا له عند اهل السنة صدق اي
 المخالف بصفة الجهول بديانة اي فيما بينه وبينه الله تعالى لانه نوى حقيقة
 كلامه لا قضاء اي لا يصدق في الغفلة في المحلف راي في القول المختار عند
 جعل الفقهاء الاحبار لان الاستطاعة وان كانت مشتركة بينهما لكن يصدق
 استعماله عند الاطلاق عن القرينة لاحد المعنيين بخصوصية على سلامة
 الله الفعل وصحة اليمين في محارث ظاهرة فيه بخصوصية فلا يصدق القاطع
 في خلاف الظاهر ونما في المحلف وعمل تفصيله كسب الاصول وفي لا يخرج بعينه اذا
 حلف ان لا يخرج امراته الا بانه اي قال لها ان خرجت الا بانه فانت حلق
 شرط الاذن للخرج اي شرط للخرج خروج اذن لان الاشتراط مخرج
 ومعناه لا يخرج الا بانه لا يخرج الا بانه لا يخرج الا بانه لا يخرج الا بانه
 لها يكتفي الاذن مرة بعينه ان اذن لها مرة ثم خرجت بعد ذلك بغير اذن
 لا يثبت لان الاشتراط الاذن مخرج بطل لانه ليس من جنس ولم يكن فيه باء
 بتفخي الصاقه بالخروج فتعبد بها وخوان يجعل غايته فيصير كقولهم حتى
 ان اذن لنا سبعة بينهما هو ان لا واحدة من بعدنا في اذنا الاشتراط
 يفي بها في ما قبله فان قلت يشكل لقوله في لا تدخلوا بيوت النبي
 الا ان يؤذن لكم فان الاذن لا بد منه في كل مرة من الدخول اوجب

بان اشتراط الاذن ما ثبت بهذا النص بل باصلا وهو ان الدخول في
الغير بغير اذنه حرام فان قال المخالف في المسئلة الاولى بغير الالفاظ الا ان
اذن للصدق ديانة لا لتمام لان فيه تحقيرا وان قال في المسئلة الثانية ان
بعد في الالفاظ اذن للالفاظ صدق فمات لان فيه تشديدا عليه ذكره ابن
المكلم في شرح الوقاية وكما رخص بقوله شرط انه لو نوى الاذن مرة واحدة لم
يصدق فمات، وعليه فتوى لكن يصدق ديانة لانه يشترط كلامه فيستحار
معناه حتى كلفه خلاف الظاهر يصدق الفاعل في ذكره ثم قال والرضي والخم
والامر كالاذن فيما ذكرنا وكذلك ان خرجت الاضغاع او ملحقه ولو قال
اذن في الخروج كما اردت فخرجت مرة بعد اخرى لا يثبت فان نوى عن
الخروج بعد ذلك صح وهذا قول محمد وراي اخذ شيخ الامام محمد بن الفضل
وفي الصيرفية حلف بالطلاق لا يسقط اهله اليه كذا فرفع الامر الى القاضي
او الواو فيقتل رجلا باذنه فتدخل اهله لا يثبت لانهم لم يصيروا مؤثريه الى
اتفاق في رفع الامر اليهما انتهى حلف لا يدخل دار فلان يرايه بنسب السكنى
اليه عرفا فيثبت بدخول داره سكنها المحلوف عليه بالملك والاجارة والاعادة
باعتبار عدم الجواز ومعناه ان بقوله حقيقة فردامة افراد الجواز بالاعتبار
الجمع بين حقيقة والجواز كذا في كونه وقيل عدم الجواز ان يستعمل اللفظ في معنى
تام كمال الواحد من معناه حقيقة والجواز مع لافيهما يعنيهما معا
حتى يترجم الجمع بين الحقيقة والجواز ووضع اصول الفقه في الخروج اذ وفي
حقيقة لامرانه لا يخرج الالفاظ لوان اذن لها اي للمرأة في اي الخروج حتى
شئت يعني قال لها اذني في الخروج معي فخرجت ثم نهاها اي نهى الخروج
المرأة عما خرجت اي بعد نهى لا يثبت عندنا بولف لانه لما اذن لها
بالخروج معي شئت اتصل الالفاظ بجميع الخروج الممكنة ففان شرط
الحث وهو الخروج بغير الالفاظ فيقبل الجواز لفوات شرطها فبأنه لا يبعد

تخلاف

تخلاف ما لو اذن لها بالخروج مرة ثم نهاها فخرجت حيث يثبت اتفاقا
خلافا لمحمد حيث قال ان نوى عن الخروج بعد قوله اذنت ان يخرج
لها يثبت صح انتهى وحيث ان خرجت بعده لان الالفاظ بطل بالنهي
وكان خروجها بغير الالفاظ وقدر نقلا عن محمد انه اخذ به محمد الفضل وفي الاختيار
حلف لا يدخل بيت فلان ولا يثبت له فدخل بيته هو ساكنه حتى سواء كان
ملكه او لم يكن لانه يضاف اليه عرفا بخلاف ما اذا حلف لا يركب دابة فلان
او لا يستخدم عبده حيث لا يثبت بالعبد والدابة المستأجرة فانه لا يضاف
اليه عادة ولو دخل دارا هي ملك فلان يسكنها غيره في رواية لا يثبت لان
الاضافة بالسكنى وعن محمد ان يثبت بالنسبة الى مالكه بملك الرقبة والملك
بملك المنفعة ولاهما حقيقة حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا مشتركة بينه
وبينه فلان وفلان ساكنها لا يثبت وان حلف لا يزوج ارضه فزوج ارضه
مشتركة بينه وبينه فلان ففلان حث لان كل جزء من الارض وليس بعض الدار
دارا شتمية وعرفا حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارها وزوجها يسكنها
لا يثبت لان الدار ينسب الى الساكن والساكن هو كذا في شرح النفاية
حلف لا يدخل دار فلان وله دار يسكنها ودار غلة لا يثبت حلف لا يدخل دارا
فدخل بيستانا في تلك الدارات كان متصلا بها لم يثبت وان كان في وسطها
حيث انتهى ما في الاختيار وفي صحيح حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار امراته
وهو ساكن فيها حيث ولو قال والد لا ادخل دار فلانة فدخل دار زوجها
وهي ساكنة فيها فهو حث انتهى ولو ارادت اي امرأة الخروج فقال اي
زوجها لها ان خرجت فانت حلق او ضرب العبد اي ارادت امرأة ضرب
عبد فقال اي زوجها ان ضربت فبهدى صرقيته حيث بالفعل العود الى
شتمه بذلك الخروج والحرية حتى لو ثبت اي امرأة ثم فعلت بغيره حتى لو
مكثت ساعة ثم خرجت او ضربت لا يثبت لان قصده ان يمنعها

من الخروج التي تهيأ له فلما قال ان خرجت الساعة كذلك ضرب العبد
بغيره يقال هذه بيده العود قال في كنه العود ما خوذ من فور العود اذا عدت
واستعمل السعة ثم سميت بها الحال التي لا ريب فيها فيقول جاء فلان من فوره
اي من ساعته وسميت هذه الالمان به باعتبار دوران العقب وتعرف ابو
باطر ورو لم يستقر احده ولا يوايدلون من قبل العيين نوعات معلقة فلا
يفعل كذا او موقفة فلا يفعل كذا اليوم فصار قسما ثلثا هي موقفة يعني معلقة
لقفا وانما اخذه من حلق جابر ربه دابة حين دعيا الى نصره رجل غلغا
ان لا ينصره بعد ذلك ولم يحسن كذا في تبين الكفر وقال في البحر معر بال المحيط
لم يستقر احد في شتمها ولا في حكمها ولا خالفه احد بعد ذلك ولم يحسن فانت
لهم عيال اب في هذا ذكره في كنه ثم قال قلت بل الناس عيال اب في
الفقه كله واسم كنه اعلم قال لا اخرج من فتقده على التقدي الاكل من
الغمر الى الظاهر وهو في حقيقة اسم لهما في كل هذا الوقت وكذا الغداء
كذا في التبيير فقال ان تغديت فكذا اي فغيري حرمت لا يحسن بالتغدي
لامه ولو ذلك اليوم لو وصلت لانه عقد بمنس على غدا يعني وهو العود
المعدوا اليه فلا يحسن بفداء اخرجه لورجه اليه فيستغدي في يوم ذلك
لم يحسن لان مراد التكلم بالرجوع في تلك الحالة فيستغدي لان المطلق يستغدي
يقدر بالمال فيستغدي الى الفداء الى المال لتقع الكفاية لانه يميز ويقع
جوابا يضمن اعارة ما في السؤال والسؤال الغداء كذا في هذا الم عند
عدم نيته في الف كذا اذا دعه في كنه وقيد بكونه فقال ان تغديت ولم يزد عليه
اخترنا عما يشاهد بقوله الان قال ان تغديت اليوم يعني ان قال ان
تغديت اليوم او بعد فغيري خرجت بمطلق الشغدي اي بتغديت في بيته
او بعد في وقت اخر لانه زاد على حرف الجواب فيجعل مبتدأ لا يابيا على كونه
تحرزا عن الغاء هذه التبريد فاشقت ان موسى عليه السلام زاد في كونه

حيه

حيه سئل عن العشاء بقوله تقاد ما تذكر بيديك يا موسى قال هي عشاء اتوكا
عليها راحة على غنى الاله ولم يكن مبتدأ قلت لما سئل عما وهي تقع على
ذات ما لا يعرف الصفات فاشبهت عليه كمال فاجاب بهما حتى يكونا عن ارجاء
كان والتمس كنه اعلم ذكره في كنه ثم قال اعلم ان كنه ان على الشراخي الا
بقرنته العود ومنه طلب جماعها فابت فقال ان لم تدخل في معي ابيت
فدخلت بعد سكون شهوته ومنه طلق فقال ان لم اطلق كذا في النوائذ
الزينة وفي القينة قال لها في مخصوصة الحلال على حرام ان لم يخرجني وقال ما
اردت بالخروج للحال ثم خرجت بعد ساعتين كنه اذا كانت الحاضرة في
الخروج والا فلا وفي جماع للبرغي لوقالها ان لم اخرج فانت حلق فهذا
على اربعة اوجه فانت كانت فيه دلالة العود بان قصد حرمها فخرج انصرف الى
العود وان نوى العود بدوت الالالة يصرف ايضا لان فيه تغليب وان نوى
الابد ولم يكن له نيته انصرف الى الابد وان نوى اليوم والقديم شمل نيته
فانت حلقته فطلق فقال ان لم اطلق فهو على العود باي منها جوزه
فطلبها بالمر فلم تدفع فقال ان لم تدفع الى البن فانت حلق ثلثا
لا يحسن ما دام حبيبه الا اذا اراد العود ان اخذت من حلقه سببا
ولم يخرجني فانت كذا في خذته ولم يخرجني في حلقه ولا قبله وانما اجزته بعد
ايالم يحسن ان رأت سارقا فلم اجرك فلعن العود فقال ولم اجرك فلعن
الشراخي ولا بد من الشراخي شراخا في الشراخي للوطر فقال ان لم تدخل في
الشراخي فانت حلق فان دخلت قبل سكون شهوته لم يحسن انتهى
وفي لا يركب دابة ثلاث يعني د حلفان لا يركب دابة ثلاث فركب دابة
عبد له اي فلان ما دون لا يحسن لان كنه فيه للمو كنه يضاف الى
العبد عرفا وسرعا فيمثل الا ما في فلا بد من الشية ولذا قال الان ان نواه
اي العبد كما دفت وهو ان العبد كما دفت غير مستوف يعني ان لم يكن عليه

لبن اكلان ولم يكن مستغرقا دنواه بكنث وان كان عليه مستغرق لم يكن
نوى اول ينولان الموت لا يملك كسب عبده المدين المستغرق حتى لا يعتق
بعقته فلا يدخل بكنث البعده كذا في الشبهة عند 22 وعند 21 في سبب بكنث
مطلقا اي في الوجوه كلها ان نواه لان الملك للموت كذا الاضافة اليه قد
اختلفت فلا يدخل الابا لئنه وعند محمد بكنث مطلقا في الوجوه كلها وهي
ما اذا لم يكن عليه اكلان عليه ذم غير مستغرق ادين مستغرق اذا نوى
وان لم ينوه ان هذه للوهج يقع نوى اول ينولان اعتبارا للتحقيق لان
الصحح لا يثبت فيه ان النية لان العبد وما في يده ملواه حقيقة عنده وفي
البحر مزيلا لا يحيط ولو ركب دابة مكاتبه لا يثبت لان ملكه ليس كملك ان
الموت لا اذا تا ولا يدا حلف لا يركب فالبعده على ما يركبه الناس من العز واليه
وعبر ذلك فلو ركب ظهر انسان لا يثبت لانه داهم الناس لا تتبع الى هذا
كذا في البحر مزيلا الى الواقعات وفيه حكمها عن الظهير حلف لا يركب دابة
ولم ينو شيئا فركب جارا او فرسا او بدونا او بغلا حنث فان ركب غيرها
كحد البعير والبعير لا يثبت بكنث الا ان ينوي ولو حلف لا يركب فرسا
فركب بدونا لا يثبت وكذلك لو حلف لا يركب بدونا فركب فرسا لان
الفرس لهم العز والبردون للبعير والمجنون ينظم الكل وهذا اذا كانت البعير
بالعربية وان كانت بالفا رسية بكنث بكل حال ولو حلف لا يركب دابة
فحمل على الدابة مكرها لا يثبت وان حلف لا يركب مكرها فركب سفينة ادعلا
او دابة حنث ولو ركب ادبيا ينبغي ان لا يثبت ولو حلف ان لا يركب على
هذا الحزم في بنية او نخص عنه فركب عليه حنث هكذا ذكره في الفقه ثم قال
ينبغي ان يثبت بركب البعير في ديار مصر والشام وركب البعير في ديار الهند
لان الركوب في ذلك شارف وفي خلاصة قال لكل ركبت دابة فلتة على ان
اتصدق بها فركب دابة لزمه التصديق بها وان تصدق بها لم يشرها

فركب

فركب دابة اخرى لزمه التصديق بها مرة اخرى ثم لم يخل ان مسئلة التخيير
حيث يبطل تعليق احوالها لاجنبية كلها تزوجت فان طالق فلا تأثم و
كراستها وفي البرازية في بنية الطلاق من كتاب الايمان وفي كلها نطقا
ببطلان الطلاق بشرط وان كان العلم ان ان اذا دخلت على العبد
او الحما طبا لم يكره كقولهم كلما اشترت هذا الثوب فهو هديك لزمه كرامة فلو
قال ثوبا لا يلمز الامرة واحدة وكذا كلما تزوجت هذه المرأة او امرأة وكذا
كلما تزوجت فلانة فان عادت اليه بعد الطلاق وزوج اخر لا يثبت
عند النكاح فان اضاف الطلاق الى الممكدة في اوانه كل ممدد حنث ابدا
لوجود الفعل كقولهم كلما تزوجت ودخلت الدار فانت طالق قال ان
كذا اذا جاء عند بغيره ان قال انت كذا عند ليس ببعده لانه اضافه الطلاق
المضاف الى حقيقة ينزل عند اولها والمعلق بالفعل عند اخرهما ولو
علق باحد الفعلين ينزل عند اولها والمعلق بفعل ودقت يقع بايهما سبق
والمضاف الى احد الوقتين كقولهم عدا اذ بعد عند طلقت بعد عند وعام هذا
ابحث سيطلب منها وقال المصنف فتاواه الشرط يحل على المصنف دون اللفظ
حلف لا يخرج امراته من باب هذا الدار فخرجت من غير الباب لا يثبت وان قال
لها ان ارتقيت هذا السلم او صفت رجلك عليه فانت طالق فذوق
رجلها عليه ولم ترق لا يقع بكنث وفي منتهى لا يدخل دار فلان وهما في السفر
فهذا على المسقط والحكمة وذكر شيخ الاسلام في رخص الدخول على فلان
منه اطلق يراد به في العرف الدخول لاجل الزيادة والتعظيم في مكان يملك
فيه الدخول الزاير ودخل ولم يقصده بالدخول اذ لم يعلم انه فيه لم يثبت
ان لم آثر عدا في موضع كذا فغير حر فاقامه فلم يجره فخره واذا حلف
ليقبض حاتم على الغريم ثم ان حاتم لم يستطع قبضا منه مال الغريم ان كان
مثليا لا يبر وان كان غير مثلي فان كان في يده وفي الدية برونه العبد

شخصه اخراج هذه المواضع عن العبيد ولو كانت في حانوت بعلنا فيه
 سخا لا لا يكتنه ويهدى على منازل التي فيها الماوى والا هروا والى الالات
 يدل الحال على ما كتبه في السوق او نواها لا يبيع قدمه في دار فوات قد دخلها
 راكب او مائيا حنك فان نوى ما شيئا ودخلها راكبا لا يكتن لا يدخل دارا
 وهو لم يره اذ في بيت اخر هو قد دخل بيتا اخر لا يكتن لا يدخل عليه فدخل
 ثلاث ايام يريد غيره لا يكتن ولو لم يكن له نسيته يكتن كما كان يحل ان يكتن
 على فلان فكم قوما هو فهم ناوا غيره لا يكتن وان خلا عن نسيته يكتن
 انتهى ما في البرازيل من ملحها متخبا من الفصل **باب العبيد في الانا والارباب**
والنبيس والكلام لا ياكل من هذه الخلفة يعني لو حلف ان لا ياكل من هذه
 الخلفة فهو على غيرها يعني فهو محمول على غيرها لان غيرها غير ما كوتله ودبرها
 اى يعمل ايضا على دبرها غير الطبخ وهو ما يسيل من الرطب بنفسه كذا
 في معنى لا يبيذها اى لا ياكل على بيذها وظلها ودبرها المطبوعة لانه
 يضاف الى فعل حادى والرطب بالفتحة ما يخرج منها لانه اضاف العبيد الى
 ما لا ياكل من مكته لا يحل على عدم الكله لانه ممنوع الاكل قبل العبيد فيلحق الحلف بغير
 التصحيح كلام القائل صرفه الى ما يخرج منها يجوز بانهم حسب على الرب و
 هو الخاخره لكن بالتغير يصنع جديد فلا يكتن لا يبيذ ويحل وان طفت الدرس
 من المطبوعة ويكتن بالربط والنزاد وبر والراجه والنجار والقطيع ويكتن لا
 ياكل من هذا الحرم فهو على غيره وحصره وذبيته وانما يصرق العبيد
 الى ما يخرج به الحلف لا ياكل من الشجره فيما اذا كان لها ثمره وان لم يكن لها
 ثمره تنصرف العبيد الى ثمرها فيكتن اذا اشترى به ما كولا لاله ولو اكل
 من غير الخلفة لا يكتن قالوا هو الصحيح كذا في كحيط وغيره ذكره في الخلف
 وذكر في تنوير الامهار الا كذا بهال ما يحتمل كحيف بغنيه الى الجوف مضغ
 اوله كالجوز والحم والقاسيه وكوها والشرب ايضا لا يحتمل الحلف

من المصلحة ان يحوت مثل ماء البند واللبه والمعل فان وجد ذلك كانت
والا فلا لانه بدون ذلك لا يكون الكلاوثر با بل يكون روثا ولو حلف لا ياكل هذه
البيضة او لا ياكل هذه يجوز فابطلها قالوا انك لو جرد الاله وهدما ذكرنا
ولو حلف لا ياكل رمانا جعل عليه ويرى بشفا وبسبع مائة لم يكن في الاكل في الزنا
لان ذلك ليس بالاكل ولا كبر بل هو محض واما الذوق فهو معرفة شيء بعينه من غير
ادخل عليه الاتري ان الاكل والشرب ينظر لا الذوق كذا في الكافي وقرئ على هذا
مسائل وتماه يطلب مع الحق اودع هذه لانه يعني حلف ان لا ياكل من هذه
اشية فهو على اللحم ان يحول عليه دون الدهن والزبد اي لا يحل عليه
فلا يكت بالدهن والزبد فانها ما كونه فتعقد جميعا عليها خاصة وكذا الحلف
لا ياكل من هذا العنب فانه لا يكت بنسيب وعصيره لان حقيقة ليست
محمومة فتعقد حلف بمسمى عنب كذا في البيه وفي لا ياكل من هذا البسر
اي حلف ان لا ياكل من هذا البسر فانه رطب لا يكت اي لا يكت من هذه
الرطب حلف ان لا ياكل من هذا الرطب او الدهن اي من هذه الدهن فالكلمة تترابح
بابا وهو بائنا كشفا او شيئا راى رايها وهو الفاترا اذا استخره ماء
حتى صار كالعسل لوزج لان صفة الرطوبة والبوسة داعية الى جميعه وكذا
كونه بناسيتقديه فاذا حلف لا ياكل هذا البسر فانه بعد ما صار رطبا
او حلف لا ياكل رطبا فالكلمة بعد ما صار عراى بابا او حلف لا ياكل هذا الدهن
فالكلمة بعد ما صار شرا فانه لا يكت في هذه المسائل الثلث لها وفي
منها وولو حلف لا ياكل من هذا الدهن فالكلمة جينة او مصل او قطع لم
يكن وكذا لو حلف على البيضة فالكلمة فرخا ولو حلف لا ياكل من كذا
فالكلمة هو ما يصير للانسان بفعله او بفعله مثل بيع وشراء والاجارة
والصيد والصدقة كذا في البيه بخلاف لا يلهم هذا القصة اي حلف لا يلهم هذا
القصة فكله ربا او شيئا فانه يكت لان هذه الصبا داعية الى الرحمة

ترغاة وعند البعض
ماء الاقطر احسن
او كذا

لا الى العراة فلا يعتبر الا في الشرع ويتعلق العبد بالاشارة لا الشرع
امرنا بالتحمل باخلاف الغيات ومدارات الصبان وقد صرح في الكافي
غيره ان الصفة في جميعه لغو الا اذا كانت داعية الى اليقين في مسئلة
الرطب اذ بما يضره الرطب لا التمر كذا ذكره ملاحضة في الدرر والا هل
ان الحلف عليه اذا كان بصفة داعية اعتبر في المتكردون المحرف وقيد
بهذا الجبة لانه لو حلف لا يلهم صبا فلم بالي لا يكت لانه ما رقصوا
بالحلف لكونه هو معروف بالمحلف فيجب تعقيد جميعه وان كان حراما كذا في الكافي
الكبير فالجبة لم يبلغ وكذا الفلام فاذا بلغ فهو مكمل وفيه الى ثلثي سنة
او ثلث سنة على الاختلاف فهو كهل الى خمسة وهو شيخ كما في
الذخيرة ذكره في نوح وفي البرزانية والا صوفيا ثلثة ثلثة سنة والشرع
والعرف الجبة رجل حتى حلت في ثمانية لا اكمل رجلا بلامه لانه في الاصل
يطلق على الذكر الذي باثنية من احد الثلثة قال الله تعالى وان كان
رجلا من الناس يعودت برجال منكم والجبة وكفى رجلا خلا في قوله
عنه وان كان رجل يورث ويسمى علما الى ان يبلغ سبع عشرة ثم شابا
الى اربع وثلاثين ثم كهن الى احدى وخمسة ثم شيخا الى اربعة وعشرين
والفلام شاعرا الى ان يبلغ وبعده شاب وفيه ذمة الشاة ان اللاب
مع خمسة عشر الى ثلثين ما لم يبلغ عليه الشط والكهل من ثلثين و
الشيخ ما زاد عنه الشيخ من اربعين الى ما فوفته وعنه ان الكهل من
ثلاثين الى اربعين والشيخ الزائد على خمسة وان لم يسب وان زاد على
اربعة وثلاثين اكثر فليح وان سواد اشرا ولا يعد الفلام اقل من
خمس عشرة وان سب والنتي خمسة وعشرون والكهل من اربعين وما زاد
الاستيد الى ان يغيب شيئا فيلحق شيئا وان لم يبلغ خفي الا
انه لا يلحق كهنلا حتى يبلغ اربعين ولا شيئا حتى يجاوزها او لا ياكل

الشمط صبا قلند اي قرعة لند
قرشش وفيه الشيب قبل وقته احو

ولايالكلم هذا الحرف سختين ولذا لا يكون بخلاف ما لو حلف ان لا ياكل
 لحم هذا المحرم فالكلم يشاء في الكلمة بعد ما صار كشيء فانه يحث لان
 صفة الصفة هذا ليست داعية الى البنية فان الكنية عنه اكرامنا
 عن كنه الكنية وفي لايالكلم يسر يعني لو حلف ان لا ياكل يسرا فاكل
 لا يحث لانه ليس يسرا والفرق بين هذه المسئلة وبين ما قيل ان
 صفة البسورة وصفة الرطوبة وجد تامة في المعية وكان مقتضى قولهم
 الصفة في المعية لغوا ان تكررت لغوا لكنهما لم تلغ لكن الصفة داعية الى
 البنية وهما وجدت في المنكر والصفة فيه معبنة كذا ذكره مفسر
 في شفاء الغرر ثم قال فظهر من هذا ان قولهم الرطوبة واعلم انه لا فرق
 بين قولنا لا ياكل من هذا اليسر فاكله رطبا وبين قولنا لا ياكل يسرا فاكل
 رطبا بناء على الرطب واليسر من اجناس الاجناس فاذا صار رطبا صار
 ما هيته اخرى كما هيته في لا يدخل به مع كونه جنبا على كلامه مفسر في
 اذلال النبي مخالف للعلم الهداية والخالفه وغرهما ان صفة البسورة و
 الرطوبة داعية الى المعية فان اعتبار الصفة للبسورة ونحوها بناء
 اعتبار كون اليسر ونحوه من اجناس الاجناس وان كان اليسر وكده في
 فتدبروا لم تقم انتهى ولو اكل مذبذبا يسرا مذبذبا كثر اللوث جنسا
 الذي اكره يسرا يسرا من رطب والرطب المذهب عنكم حثا لانه اكل
 المملوح عليه وزيادة وكذا اي حث ايضا لو اكله اي المذهب بعد ما حلف
 لا ياكل رطبا وهذا عند ابن وقال لا يحث فيها اي في الرطب باليسر المذهب
 ولا في اليسر بالرطب المذهب وهذا الذي نذهب عليه يسرا ولو اكله اي
 المذهب سواء اكل رطبا مذبذبا او يسرا مذبذبا بعد حلفه لا ياكل رطبا ولا يسرا
 حث اتفاقا فالمسئلة على ما ذكره صاحب الحنيفة على اربعة اوجه اذا
 حلف لا ياكل يسرا فاكل يسرا مذبذبا وهو الذي عاينه يسرا في شئ من

الرطب

الرطب حث في بنية في قولهم وكذا اذا حلف لا ياكل رطبا فاكل رطبا مذبذبا وهو
 الذي عاينه رطب وفيه شئ من اليسر حث في قولهم ولو حلف لا ياكل يسرا فاكل
 رطبا فيه شئ من اليسر حث في قول ابن وقال لا يحث ولو حلف لا ياكل رطبا فاكل
يسرا فيه شئ من الرطب حث عنده خلافا لهما وذكر في الايضاح وشيء من
 الصغير قول ابن في حث في هاتين الصورتين قال صاحب النهاية والله
 اعلم بصحة والله اعلم بصحة لهما ان الرطب المذهب يسمى رطبا فاذا حلف لا ياكل
يسرا او اكل الرطب المذهب فقد اكل الرطب لا اليسر فلا يحث وكذلك بالعكس وصار
 حلف لا يسرا رطبا فاشترى يسرا مذبذبا لا يحث ولان الرطب المذهب ما
 يكون في ذنبه قليل يسرا واليسر المذهب على عكس فلو اكله اليسر والرطب
 يحث في الصورتين وان كان احدهما غائبا والاخر مملوحا لا يرى انه لو حلف
 فاكله حث بالاتفاق فكذا اذا اكله مع غيره ولم يشك انما اذا حلف لا يسرا هذا
 اللب فصب فيه ماء والماء غائب فشره لم يحث وان شرب مملوحا عليه وزيادة
 وان راحب الهداية الى يحث عنه بان الله لما صب فيه كما رشح وما
 في جميع اجزاء اللب فصار مستهلكا هذا خلاصته وتما منه يطيب منها وفي
 لا يسرا رطبا يعني حلف لا يسرا رطبا فاشترى كبا سب يسرا رطبا
 اكبا سب عنقود يسرا لا يحث لان المملوح تابع لكبا سب يعني ان الشراء
 صادف المجموع وكانت الرطب تابعا وكذا لو حلف لا ياكل شعيرة فاكل حنطة فيها
 شعيرة حث حث وان حلف على الشراء لم يحث ذلك في القدر كما في كنه
 لم يحث لو اشترى اي في هذه الصورة يسرا مذبذبا لانه ليس برطب وفي لا
 ياكل كبا حث لا ياكل كبا او يسرا فاكل كبا سب او يسرا اي السم لا يحث
 لان بنية تتعقد على كمال البذر وبها حث والغنم والطيور مطبوخة ومشوية
 يعني فاي لحم اكل مع جميع حيوانات غير سمك حث سواء اكله جفيا او مشويا او
 قديلا وسواء كان حلالا او حراما كالسمكة وكلمة يسرا والادنى وشيء من

وذبيحة الجسد وصيد اللحم لان اللحم يتناول الجميع ولا يختلف باختلاف
 صفة اللحم وصفة الذبيحة فاما السمك وما يعيش في الماء لا يكون له لسان ولا يخل
 تحت اطلاق الاسم كما في الاختيار وقال في القياس ان يكون اي بالكلية السمك
 فهي رواية في ذلك عن ابي يوسف وبه يستدل سبعون مرة في الفتاوى فيمن حلف لا يأكل
 لحما فاكل سمكا فرجع الى ابيه في فاجره فقال ارجع واسأله عن حلفك فيجلس على ساق
 فجلس على الارض فقال لا يكون فقال اليس انه قال ابدك والدم جعل لكم الارض
 ساق فقال ابوسيفان كانت اسأل الذي سألتني امر فقال سيفان لا يكون في هذا
 ولا في الاول فرجع عن ذلك القول فظهر ان قوله في بالعرف انتهي في الاختيار لم يعتبر
 في ذلك حقيقة دون لفظ القرآن الا يرى انهم يقولون ما اكلت لحمي وقد اكل السمك
 ولو حلف لا يركب دابة فركب كافر لا يكون وان ساء الدابة دابة في قوله ان
 شر الدواب عند الله الذبيحة كرهوا ولو ضرب بيت العنكبوت لا يكون في بيته لا يحرب
 بيتا وكذا لا يكون بالعمدة في كسر لو حلف لا يقبل في السراية وقد ساء الله سرايا
 التي غير ذلك وانما المعبرة في ذلك كتمعارف المعتاد انتهى وقد صرح الامام بن حنبل في
 الفرق عندنا لا على الحقيقة خلافاً في فوات عنده يحل على الحقيقة وعندنا لا
 يحل على ما في لفظ القرآن حتى لو حلف لا يستخير بالسر لا فاستخار بالسر في كسر
 عندنا كذلك الله تعالى جعل سر اجابته في بعض كتب المعبرة ويستفيان يكون بالكل
 لحم السمك عندنا كذبنا على اصله ولم اذكره وذكره في الحصة فتاواه لا ياكل من
 هذه البضعة فاكل من فخره خرب منها لا يكون انتهى وكذا في اشياء يفرح حلف في
 لحما فاشترى سمكا لا يكون لما ذكرنا ولو اكل لحم انسان او خنزير حلت لاسم
 اللحم يتناولها وذكر في الفتاوى ان لا يكون في حلف لا ياكل لحما لو اكل كبد او كرش فيمن حلف
 الفتوى كذا في الحاخ وكذا في حلف لا ياكل لحما لو اكل كبد او كرش فيمن حلف
 وكمرها وبكر الرأ ما يقال في الفارسية اشكبه لان تشبه هذه الاشياء من
 اللحم والخنزير ان لا يكون بها اي بالكلية السمك في حلف لا ياكل لحما في حلف

كما لو اكل الميت يعني كما لا يكون بالكلية السمك من حلف ان لا ياكل لحما لانه لا
 يستعمل استعمال اللحم قال في الاختيار الكرش والكبد والريث والفلود و
 الحلية والراس والكارح والاحشاء والطحل لحما لانها يباع مع اللحم ثم قال وهذا
 في عرفهم على ما رواه ابو داود في زمانه في الكوفة واما الهلالي في بيعه مع اللحم لا يكون
 اعتبارا للعرف في كل بلد ولا زمان انتهى قال في منعه وهذا كله اذا لم ينو اما اذا نوى
 فاكل سمكا طريا او مالحا حلت حلف لا ياكل لحما فاكل مرقه لا يكون الا اذا كانت
 نذره ولو حلف لا ياكل من هذا اللحم فاكل مرقته لم يكن ان لم يكن له المرققة وفي البحر
 مرقا في الظهرة الجسد انه لا يكون بالكلية في الحلف حلف لا ياكل لحم في
 فاكل لحم غيره يكون لان اسم جس يستلوا في غيره ولو حلف لا ياكل
 لحم بقر لم يكن بالكلية في الحلف في الحاشية والراس والاكارح كمر في حلف لا ياكل
 بلحم في حلف الرأ انتهى حلف لا ياكل من هذا لحم يقع على كراهة انتهى وفي لا ياكل
 حلفا يعني لو حلف ان لا ياكل سمكا يتقيد بشحم البطن اي ما يخرج من البطن
 فلا يكون بشحم الظهر هذا عندنا في خلافا لهما يعني فلا يكون بالكلية بشحم الظهر
 لانه يذاب بشحم البطن ولكنه شحم المستمن من الشحم في قوله لا ومن البقر والغنم
 حرمنا عليهم شحمهما الا ما حملت ظهورهما وله ان هذا لحم حقيقة
 يشاء من اللحم وله قوة اللحم ويستعمل في الغلابة يستعمل اللحم لا الشحم هذا
 كله فيما حلف بلفظه عن واما اذا قال بالفارسية بيه لا يكون بالكلية السمك الذي
 على الظهر اتفاقا في كل الشحم متصل بالظهر اتفاقا كذا ذكره ابو المكارم في
 الوقاية وذكر في الكاف ان الشحم اربعة شحم البطن وشحم الظهر وشحم الكتف
 بالعظم وشحم على ظ الاضراس وانفعدوا على ان يكون بشحم البطن والشلالة
 على خلاف انتهى قلت وفي فقه القدر ومناه الحاخ لا يجوز تطويل لا يبيع خلاف في عدم
 كنه بما على الاعضاء وما في العظم قال الامام الرضائي ان احدا لم يقل بان في العظم
 شحم وكذا لا يبيع خلاف في كنه بما على الاعضاء لانه لا يختلف في تسميته شحم

اما هي فالعرف الخا صر محتر فيها يعرف ذلك من تتبع كلامهم انتهى حلفا لا
 جز خلاصة انصرف الى الذي تحضر به التنوير لما عجنتم و هيئت للضرب
 فان الكلي تجز الذي حش والافلا كذا في البحر فربا الى الظهيرة كما في الحنج و
 السواي على اللحم يعني اذا حلف لا يا كل السواي لا يكت الا بالكل اللحم وكذا البيطخ كما
 في الحنج لا على البازيخا ن والجز بفتح جيم والزا الحنج معروف وتقال بالفارسية
 كدر يعني هاوي يعني لا ياكل على البازيخا ن والجزر المشويين والبيض ان السواي
 لانه يراد به اللحم المشوي عند الاطلاق الا اذا ناله الا ان يترى بالسواي حاشي
 من ذلك مكان الحقيقة والبيطخ اي يحل البيطخ اذا حلف ان لا ياكل طيخا وهو
 اللحم مطبوخ بالماء وعلم مرق لما فيه من اجزاء اللحم لانه يسمى طيخا وان كان
 لا يسمى على الا اذى نوى غير ذلك لان فيه تشديد لاداء الجوهر وان حلف لا ياكل
 البيطخ فهو على ما طيخ من اللحم اعتبار العرف فان الكلي مطبوخا م يكن
 وان الكلي والمحا مغليا لمرق فيه لا يكت فان طيخ الحمار مرق فالكلي من مرق
 لا يكت الا ان يقوى المرق وان حلف لا ياكل البيطخ فالكلي مطبوخا حش
 فان طيخ عرس بودك او لحم او البية فهو طيخ وان طيخ بريت اوسر
 لم يكن طيخا انتهى ذكره فمحمي ثم قال يعني اذ لم يطبخ بودك اما اذا طيخ به
 فقد تقدم انه طيخ قال في شرح المحن روي البيطخ ما يطبخ في اللحم بالماء للعرف
 وان نوى الكلي ما يطبخ صدق لانه شدد على نفسه ثم يكت وعند ابراهيم
 البيطخ يكت على لحم فان طيخ عرس او ارزا بودك فهو طيخ وان كان
 بسم او زيت فليس بيطخ والمعتبر العرف قلت في عرف ديارنا لحم البيطخ
 يقع على مطبوخ بالماء سواء كان بلحم او دود او زيت اوسر فيحت بذلك
 وبه صرح في محنته حيث قال وهذا في عرفهم اما في عرفنا يكت بكل مطبوخ
 واليه تعلم انتهى والراس يعني حلف ان لا ياكل راسا فهو محمول على ما
 يباع في مصره اي مصره كالحل ولبس اي يدخل في الشاير جمع تنول يعني

انصرف

انصرف يحسنه على ما يكس في التناير في تلك البلدة وبيع فيها من رؤس الابل والبقر
 والغنم وهو مراد بما يباع في مصره اي من الرؤس وخصة في الجا مع الصغير رؤس
 البقر والغنم عند الامام وعندهما بالغنم خاصة وهو اختلاف بمصر وفي زماننا
 خاص بالغنم فوجب على المحقق ان يفتي بما هو معتاد في كل موضع ومصر وقع
 فيه حلف هالف كذا ذكره في الحنج ثم قال وبما ذكرنا اندفع الاستحسان في الاكل يفتي
 على الكلي وراى يقع على راس البقر والغنم عنده وعندهما على الغنم خاصة
 ولا يقع على راس الابل بالا جماع انتهى قيل كان العرف في زمرة ابي حنيفة رؤس الغنم
 والبقر وفي زمرة ابي يوسف وعنده رؤس الغنم وفي زماننا يفتي على حسب العادة
 والعرف في زماننا هذا في رؤس الغنم غالبا والبقر نادرا والعامة يعني حلف
 ان لا ياكل فأكهة فهو محمول على العرف والبيطخ والكشيش يعني يكت بالكلها
 وزاد في الحنج الثين والخوض والسفرجل والاجاص والكثير والجزر واللوز
 والفتق والصاب لالعب والرمات والرطب والخيروالغشاة وغير ذلك لانها
 من البقول بيعا والادوية عند ابي حنيفة وعندهما على العب والرطب والرمات
 ايضا يعني ان الفاكهة كما يحل على هذه الاشياء يحل على هذه الثلاثة ايضا عند
 ابي يوسف ومحمد فيحت بالكلها عندهما والاصل ان الفاكهة ما يتفكه به ابي حنيفة
 به زيادة على محنته فيقول المصنف وبعده والرطب واليابس فيه سواء بعدان
 يقع التفكه به معناه اذ احتل لا يكت بيايس بيطخ وهذا معنى موجود في التعا
 واخوانه في محنت بها وغير موجود في الفتا وكذا في الحنج ولذا قال ولا يقع
 اي الفاكهة على الفتا وكذا في رانها لانها من البقول فلا يكت بها واما
 العب والرطب والرمات ففما يقولان معنى التفكه موجود فيهما فانهما
 اعز الفتاكة والتفكه به يعني التفكه به فيهما وادع يقول ان هذه الاشياء
 مما يتفكه بها ويتداوى بها فاوجب مقصودا في معنى التفكه لاحتتمال في
 حاجة البقا ولها كان اليابس منها من التوابل ومن الاقوات كذا في الحنف

وقيل هذا اختلاف مصر وزمان فالناس في زمن ادم لا يتفككون بهذه
 الاشياء ويتفككون في زمنهما فافترس كل حب عرف زمانه وفي المصنف العبري
 للعرف ما يؤكل على سبيل التفكه عادة فهو فاكهة والا فلا ذكر ابن الهك في شرح
 الوقتية والادام على ما يصحح به بنو لولح لا يبدى تدم اي لا ياكل الادام
 فكل شيء اصطنع به على بناء مجهول اي يصنع به اذا اختلط به فهو ادم ولا
 يتفككون كذا في الغاية كالحل والزيت واللبن والزبد وكذا المخل لان الادام ما
 يؤكل بشيء والتبعية في الاختلاف يكون فافترس في اللحم والبيض والخبز الا
 بالنسبة لانه لا يصنع به الخبز وهذا عند ابنه 2 وايضا يفرق وعند محمد بن ابي
 ابييض واللحم والجبد ادم ايضا اي كالحل والزيت واللبن لان الادام ما يتاخم
 به مع جز لانه من المواد وهي موافقة وكل ما يؤكل مع جز موافقة كاللحم و
 البيض وكونه ولها من موافقة السادة في الاخرى 2 ولم يوجد في هذه
 الاشياء الا ان يتغير لما فيه من الشدة بخلاف الخبز وغيره من المعينات فانها
 لا تؤكل وحدها بل تشرب والحل لا يؤكل وحده ويذوب فيشبع فكان ادم
 لان الادام ما يؤكل بشيء في العرف والعادة هذا خلاصة ما في الغاية وقال في
 من الغفار حاكبا عن المحيط وقول محمد اظهر به اخذ الفقيه ابو الليث وقال
 في شرح المختار المسمى بالاختيار وهو المختار والعنب والبطيخ ليسا بادم
 يعني بالاتفاق في الصحيح 2 اختر به عن قول بعض مشايخنا انه على هذا
 الاختلاف قال في معنى وعما اصل ان ما يصنع كالحل ادم بالاجماع اي بالاتفاق
 وما يؤكل وحده غالبا كالبطيخ والعنب والتمر والزبيب واما ما ليس بادم
 بالاجماع على ما هو الصحيح في البطيخ والعنب خلافا لما قيل انهما على خلاف
 ومن صحيح الاتفاق على الاثر حيث قالوا واختلفوا في الجبن والبيض
 واللحم فجعلها محذرا لما لانها لا تؤكل وحدها غالبا لانها كانت بشيء للخبز و
 موافقا له وهو ادم من الادام موافقة ومنه قوله عليه السلام للمغيرة حيا

خطب

حيه خطب امرأة لو نظرت البرا كانت اخرى ان يدم شيئا فلا يؤكل وحده
 غالبا كانت بشيء للخبز موافقا له وادم بخلافه كذا في يديه ما روي عنه
 عليه السلام سيد ادم في الدنيا والاخرة اللحم وقال السيد ادا حكم اللحم ردا به
 ما جاء انتهى ما في معنى وفي النقاية رجل حلف ان لا ياكل لحمي فاكل لحمه ما لم ياكل
 حيث قال الفقيه ابو الليث لا ياكل ما لم ياكل عنبه اللحم مع جز وعليه الفتوى
 رجل حلف ان لا ياكل لحمي فاكل لحمه حلاوة ياكله ولو اكل البطيخ لا ياكله و
 لو حلف لا ياكل لحمي فاكل لحمه بالمدح كالحل والمطبوخات محلق ولا ياكل بالسكر والغاية
 رجل حلف ان لا يذوق حلا ما ولا شرا باذوا باحدهما ياكله وقيل لا ياكل
 باحدهما ما لم يشواكل وعليه الفتوى انتهى والغاية بفتح الغيرة ومع
 لهم ما يؤكل في الوقتية وهو الغذاء الاكل فيها به طلوع الشمس الى الزوال
 اي زوال الشمس من حد الاشياء يعني به وقت الظهور كما صرح به في الاختيار
 حيث قال في الغذاء من طلوع الشمس الى الظهور لانه عبارة عن اكل الغذاء
 انتهى وفي عبارة محمد بن يوسف وعنه اكل الغذاء والعكس والسجور على
 حذف الحذف لان الغذاء به الطعام الغذاء كما ينال على عبارة التاج
 لاسم اكله كما صرح به في الغاية منقلا عن النهاية فاذا حلف لا يشترى فيمنع بالكل
 الغذاء وهو الاكل من طلوع الشمس الى الظهور وفي التبيين مقدار ما ياكل به من
 الاكل ان يكون اكثر من نصف الكيلو لان اللغة والقياس لا يسمي غذاء عادة
 انتهى وعرفت ان يكون مما كوله من جنس ما اكل اهل بلده عادة حتى لو
 عرب اللبنة واكله لا ياكله ان كان مصري وان كان بدويا ياكله و
 منكم لو اكل تمر او ارض حية اشبع لم ياكله وانه طلع من كس الى ارتفاع
 الحصى لانه من الصبا 2 فيتحقق بهذا الوقت ذكره في النهاية والفتوى في
 العنب وكذا في الزوال والنصف الليل يعني ان الذي اكله لا ياكله في هذا
 الوقت وما تقدم في الغذاء من الشريعة السابقة بانيات هنا وذكر الامام

الاستصحاب ان هذا عرفهم وانما عرفنا فقلت انما بنى العين بعد
 صلوة العصر انتهى كذا ذكره في كنهه ثم قال وهذا هو الواقع في عرف ديارنا لانهم
 يسمون ما ياكلونه بعد الزوال وسطانية والسحر فيما بين نصف الليل
 وطلوع الفجر أي الفجر إلى ما خوذ من السحر وهو قريب من الفجر والكلام
 السابق جارها من حلف لا تغدي أو لا تغني أو لا تغني أو لا تغني أو لا تغني
 الكافي ولو قال عند طلوع الشمس وهو من حيث يبدو إلى ان ينشق وقت
 الضحوة من حيث ينشق الشمس إلى ان تروى في مسأوى بنوى لان المساء
 مساء بعد الزوال وبعد الزوب واما فصول السنة ان كان عندهم
 حساب يعرفون به الشتاء والربيع والصيف والخريف فهو على حسابهم
 وان لم يكن فالشئ ما يشتد فيه البرد على الدوام والصيف على ما يشتد
 فيه بحر على الدوام فعلى هذا الخريف ما ينشأ فيه بحر على الدوام والربيع ما
 ينشأ فيه البرد على الدوام وقيل ما يجيء فيه إلى سبيله الوفود والبس
 المحك فهو شتاء والصيف ما يستغنى به عنهما فعلى هذا الربيع ما
 يستغنى فيه عن أحدهما والخريف ما يجيء فيه إلى أحدهما وقيل إذا قال
 الناس باجمعهم ذهب الشتاء والصيف فهو كذا يعني فيه الخريف وقيل
 ما دام على الأشجار أوراق وغار فهو صيف وإذا بقيت الأوراق لا غار
 فهو خريف وإذا لم يبق الأوراق أيضا فهو شتاء وإذا خرجت الأوراق
 دون الثمار فهو ربيع وفي ان الكلت يعني قال ان الكلت أو كثر أو ليست
 أو كلت أو تزوجت أو خرجت فبعد حركتها ولم يذكر مفعولا ونوى
 معيش أي ما كولا أو غروبا أو غلبا أو امرأة أو موصفا مفعولا لا يصدق
 أي لا اقتضاء ولا ديانة فأي شيء الكلت أو كثر أو كثر لان كثر ما هيته
 هذه الأفعال ولا دلالة لها على المفعول الا اقتضاء وقد تقرر في الأصول
 ان كثر لا عموم له عندنا انتهى نية الشخص ولو زاد كذا أو كثر

وكثرة من ثوب وامرأة وحكمت يعني ان ضم هذا الكلام ذلك المذكور صدق ديانة
 أي فيما بينه وبينه الدية لاقتضاء لان اللفظ عام يعقل الشخص كنه
 خلاف الظ فلا يصدق قضاء وفي كنهه وان ضم ونوى صدق قضاء اذا قال
 عنت سكتا دون سكتا لانه ذكر اللفظ العام القابل للشخص فخصت نية
 وهذا لانه ذكر في سياق الشرط فتعم كاشرة في النفي فانه نعم استزاقا
 كما في السلوخ فان قيل لم يجر تخصيصا للمصدر بمدلول عليه بالفعل فانه مذكور
 يذكر الفعل على ما عرف في الطلاق اوجب بان المصدر رايعا ضروريا للفعل
 والمضرة مستوفية بلا تميم وتامة في نفي المصدر وفيه لو حلف لا يشترط
 امرأة ونوى كوفية او بصرته لا يجب لانه تخصيصا صفة ولو جئت او عزية
 صحت فيما بينه وبينه الدية لانه تخصيصا في نفس ونية تخصيصا عام ديانة
 لاقتضاء به يفيد في الولو اجماع من الطلاق نية تخصيصا عام لا تنحصر
 الخصاف تنحصر في حلف وقال كل امرأة انزجها فهي طالق ثم قال نويت به
 من بلدة كذا لا تنحصر نية في ذلك المذهب وقال الخصاف تنحصر وكذا ان غلب
 درهم انان وحلفه وحلف خصم عاما ونوا خلاصا لا تنحصر نية في ذلك
 المذهب وقال تنحصر كذا هذا في القضا اما بينه وبين الدية نية تخصيص
 العام جميع الاجماع مذكورة الكتب وما قاله الخصاف تنحصر عن حلفه
 في لم والغوي على ذلك المذهب في نية يد مظلومة واخذ بقول الخصاف
 لا بأس به كذا ذكره في كنهه وذكره موضع آخر ولو حلف لا ياكلها ما قال
 خبثا او كذا او تمرا او فاكهة بحيث لان الحكم كما يتعلم ويؤكل منه
 ومع غيره والادام يسمى كذا ما في كنهه وان الواهليجا او محمود لم
 يحث لانه لا يسمى كذا وان حلف لا ياكلها كذا ما في كنهه فلا قال
 من خلع او نيت او اخذ منه سكتا فانه يحكم من نفسه حث وان اخذ

من يبيده او مائه فكله خبز لم يحنث انتهى وفي لا يشرب يعني حلف ان لا يشرب
من دجلة وهي اسم النهر الذي يمر ببغداد ولا يشرب للعلية والثانية ولا يذرها
الذ ولا م لانها عام والاعلام ممنوعة من الذ التوريق كذا في مصباح الكيسر
لا يحنث بشربه منها باناء او ببدنه ماله يكره يعني حتى يضع فاه على دجلة
بغيرها ويشرب يقال كرم الرجل في الماء اذا حذ عنه نحو يشرب منه ومنكره عكره
الكرم في النهي لانه فعل بهيمة تدخل فيه الاربعاء والكرام مستحق الساق
كذا في الحاشية هذا عند ابي حنيفة فالحلف يعني قال اذا شرب باناء حنث و
معناه على ان حقيقة المسئلة اذ من الجاهل بها روف عنده وعندهما
بالكس اما كون الجاهل معارف فان الظاهر قولهم اهل فلان يشربون
من دجلة انهم يشربون من مائها واما ان حقيقة مسئلة ولا اناس
يكرهون من الانهار والاولاد وقد قال رسول الله عليه السلام انهم يكرهون من الانهار
فهل يحنثكم ما يات في الكس والكرعنا ولهذا اذا كرم حنث بالاجماع
ذكره في الحاشية وانما لا يصح العموم الجاهل لانه انما يقدر بعد تحقق الحقيقة او
بغيرها وقد دل الدليل على كونها مستحقة فلا يصح ان يكره في حذو
والتيقيد بدجلة اتفاق لان الفرات والنيل كذلك بل كل نهر وفيما لا يتأخر فيه
الكرم كما يشرب حنث بالشراب بالاناء سوا قاله البرادري ماله البر
اجماعا كما في التنج وان قاله ماله دجلة يعني لا يشرب من مائها حنث بالاناء
اي بشربه باناء وبالعرف وبالكس اتفاقا لان البعده عذرت على ما رددت
النهر وقد جدد لهذا قال في الاختيار يحنث بشربه من نهر اخر لان البعده عذرت
على ما رددت النهر وكذا في التنج والبر يعني حلف لا يشرب من حجب او بغير حنث
بالشراب بالاناء اجماعا لانه لا يملك فيه الكرم فتعذر الجاهل وان كان يمكن
الكرم فهل الخلاف ولو حلف فشراب بالكرم فيما لا يمكن الكرم لا يحنث لا

الحقيقة والجاهل لا يحنثان وفي التنج والجس هذه المسائل اصل حسن
وهو انه حتى عقدي يحنث على شيء ليس له حقيقة مستحقة ولم يجاز منصرف
فحنثه بحلف على حقيقة وعندهما يحلف عليهما ولكن لا بطريق الجمع بين الجاهل
والحقيقة ولكن الجاهل يعم افرادهما وهو الاصح وبشبهه عليه مسائل كثيرة منها
ما مر واذا حلف لا يشرب هذا البر فالحلف لا يحنث ولو شرب حنث والكالهين
يشرب فيه الخبز ويؤكل ويشرب كما هو ولو حلف لا يشرب هذا العسل فالحلف كذا
لا يحنث ولو صب عليه ماء لم يشرب يحنث ولو حلف لا يشرب مع فلان قال لوط
ان يظهروا مجلس حلف لا يشرب بغير اذن فلان فاعطاه فلان بغير اذنه وان لم
ولم ياذن له بالسان وشرب يحنث ان يحنث لان هذا ليس بغير اذن بل
دليل الرضا رجل عاينته امرته في شرب الخراب فقال ان تركت شرب ابد
فان قال ان كان يترعم ان لا يشرب لا يحنث كذا في كلامه وفي حاشيته
حلف لا يشرب هذا الماء الخبز فحسم غما في فقهه الماء في شربه لا يحنث
وكذا لو حلف على الماء فحسم على العذب كذا ذكره في التنج ثم قال وهذا يشك في قولها
ويشك ما في الحاشية ايضا من قوله ولو حلف لا يشرب ليه الكفر واخذ به
المفرد وخلط به الصان دليله الصان غالب فشربه لا يحنث ولو حلف
على من يحنث ان لا يشرب بشرب الصان فحسم الصان غالب ثم شربه
كان حاشيا بخلاف عين المعين فلم يحنث هنا كون الحلف عليه المعينه واعتبر
ثم فتأمل الكلام في التنج وفي الاناء بعينه يعني لو حلف لا يشرب من هذا الاناء
فهو على الشراب بعينه لانه المتعارف فيه كما في الاختيار وفي التنج حلف
يشرب مسكرا فحلف في حلقه ودخل في حذو بغير فعله لا يحنث ولو اسكره
ثم شرب يحنث انتهى وامكان البرط لصفة الحلق اي المطلق لا يعرف
يعني ان البعده انما تشقق عند ابي حنيفة اذا كان الحلف عليه ممكن الوقوع
سواء كان الحلف بالشراب او العتق او الطلاق خلافا لابي يوسف وحاصل

ان كان تصور البر في المستقبل شرط انعقاد اليه وبها عند
 وقال ابو يوسف لا يشرط ذلك لان يمكن القول بالانعقاد موقفا للبر على وجه
 يظهره حق كلف وهو الكفاية فان يمين عقدك في العقود الشرعية
 فلا بد من محل وعنده خبره المستقبل سواء قدر مخالف ادلا لا يرى ان
 اليه على من سماه او تحویل بحره مستفدة لانه عقيدتها على خبره
 المستقبل وان لم يقدر عليه وعندهما على خبره رجاء بالصدق لان
 محل الركن ما يكون قابلا لكلمة وحكم اليه البر وهو لا يتحقق فيما ليس فيه
 رجاء الصدوق فلا يتحقق اصلا كيمية الفوس كذا في شرح الفرغرية على
 هذا الاصل قوله من حلف بيمين ما هذا الكور اليوم ولا ما فيه الا كان
 اي في الكور ما نصب اي ما في قبل مضى اي اليوم يعني قبل مجيء الليل لا
 كنت لعدم صحة الحلف لانتمنا بشرطها وهو ان كان البر كما مر وهذا عند
 ما خلا قاله يعني قال ابو يوسف كنت لحنم الحلف عنده وكذا اي الحلف
 بيمين الاية ان لم يصر اي مخالف المذكور اليوم يعني الحلف مخالف ولم يقبل
 اليوم ولا ما فيه لا يثبت عندهما وعند ابو يوسف يثبت في الحال الا ان كان
 اي فيه ما نصب ما لم يمين وان كان فيه ما نصب فانه اي مخالف
 يثبت بالاتفاق لان البر وجب عليه اذا فرغ من التسليم لكن موسعا
 بشرط ان لا يفرق في عمره والبر محكم عند الغرض منه فان فقد اليه
 حتى لو امتنع بان حبها عقيب اليه بلا تراخ لا يثبت كذا في الدرر
 اعلم ان هذه المسئلة على اربعة اوجه وجهات في الحقيقة ووجهات
 في المصلحة اما الحقيقة فمذهب وجهية اما ان لا يفرق فيها ما اصلا
 ادلا في فيه ما وقت حلف نصب قبل مضى الوقت وفي كل منهما لا يثبت
 لعدم انعقاد اليه في الاول ولبطلانها عند حب في الثاني عندهما
 ولا فرق في الوقت بيمين في اليوم او شهر او سنة اما المطلقة فعلى

فعلى وجهية اما ان لا يفرق فيها ما اصلا فلا يثبت لعدم انعقاد اليه ادلا في فيه
 نصب فانه يثبت بالانعقادها اما ان البر يثبت بالنصب لان البر يثبت عليه
 كما فرغ فاذا نصب فقد فاته البر فيثبت في ذلك الوقت كما لو مات مخالف والماء باق
 فط لا يثبت ان لا فرق بين ان يفقد نصبه هو او غيره اذ في الكور فان نصب ما
 فيه من غير فعل احد اما عند ابو يوسف فيثبت في الوجهه كما هو غير انه في الوقت
 يثبت في اخر الوقت وفي المطلق يثبت في الحال وانظم المطلق المحصر ما اذا علم خلاف
 ان فيه ما اولادها اذا علم ان لا ما فيه وفيه وقيرة الاستصحابي بعدم علم
 بان لا ما فيه واما اذا علم بان لا ما فيه يثبت بالاتفاق لانه اذا علم وقت
 يمينه على ما علق الدرك فيه وقد تحقق لعدم فيثبت وروى عن ابنه في رواية
 اخرى انه قال لا يثبت علم او لم يعلم وهو قول زفر في قوله في وجهه في التبيين
 هذه الرواية في شرح قوله ان اقتل فلانا هكذا وقد روي على هذا الاصل
 مسائل منها لو حلف ليقول زيدا اليوم فمات زيدا قبل مضى اليوم لا يثبت
 عندهما ولو حلف لياكل هذا الرغيف اليوم فاكله غيره قبل اليوم وثبتا لو حلف
 ليعتصم فلا تادينه عدلا فلا تاديه ولا علم له اذ مضى قبل مضى الغد وثبتا
 لو قال لزيد ان رايت عمرا فمات عمرا فمات زيدا فمات زيدا فمات زيدا فمات زيدا
 شيك اد قال هو عمره لا يثبت عندهما وكذا البضينة اذ لم يملكها وثبتا لو
 قال رجل لامرأته ان لم تنجب لي صلا فمات اليوم فماتت حالك اد قال ابوها
 ان وجبت صداقك فامدك مخالف فماتت عندهما ان تشتري منه بجهها
 ثوبا مملوفا وتقبضه فامدك اليوم لم يثبت ابوها لانها لم تنجب صداقها
 للزوج لانها عجزت عن الهبة عند غروب الشمس لان الصداق سقط عن
 الزوج بالبيع كما اذا ارادت الصداق رد بيمين الرؤية ولو احدث في هذه
 المسائل من لفظ يتصور فمات يمين الكور في انعقاد انعقاد عن قيم القدر
 في لصحت اسماء اي وفي حلف لصحت اسماء اوله يثبت في الكور

اولى قيلت هذا الجرح ذهباً اوليقتل زيدا عالماً بموته اي بموت زيد انعتقد
 اي صديق وحسب الحال لتصور البر في هذه الاشياء لان الصدور لا يسمع
 ممكن حتى وقع بعض الانبياء عليه عليه السلام وبعض حين كما في قوله تعالى
 عنه وانما لنا السمع الاية والملائكة يسمعونها في كل وقت وينزلون
 وكذا قلب الجرح ذهباً ممكن في نفسه بتحويل الله يجعله صفة لحيته صفة الذهبة
 وهو ممكن عند متكلميهم على ما هو حق وواقع لبعض الاخبار وكذا قتل فلان
 امكنه ممكن باعادة الذب الحياء اليه فانعتقد بغيره في هذه الصور موجبة
 لكونها متصورة لهم كمن في الحال للغير عن تحقيق البر ما هو في ذا كان للثب
 بخلاف مشكلة كقول ان رب ما الذي في الكوز وقت كلف دلاما فيه لا
 يتصور فلم يتحقق فيه يكون الجيرة حالاً لانها لو كانت موقفة فانه لا يثبت
 حتى يمتد ذلك الوقت حتى لو تم قبله لا كفارة عليه وقيد بالعدالة لا يخلو على
 التركيز بان قال ان تركت من السماء الصدور فيبدى حرم لم يتحقق بميت
 لان التركيز لا يتصور في غير المقدور كما في المنع وان لم يعلم بموته اي بموت زيد
 اي ان لم يكن عالماً بموته زيد فلا اي لا يتحقق بميت فلا حث عليه لانه اذا
 كان عالماً فقد عقد عليه على حياته بحدتها الذي في نفسه وهو متصور فيعتقد
 لم يكن للغير العادي واما اذا لم يعلم بموته فقد عقد عليه على حياته لانه فيه
 ولا يتصور فصار ينظر في رب السماء الذي في الكوز دلاما فيه فيصير مسئلة قياسية
 مسئلة كوز على الاختلاف ولهذا اوردوها بعد بحثها كذا في تلك المسئلة
 تفصيل العلم هو الصحيح كما في الهداية وقال زفر لا يتحقق لانه مستحيل عادة
 فصار كالمستحيل حقيقة وجوابه مع سائر ان العبد عقد في العقود فيعتقد
 اذا كان يعتقد عليه موجود او متوهم واذا لم يكن موجوداً ولا متوهم
 لم يتحقق الاترك ان يبيع الا عينه لانه لا يتحقق لان يعتقد عليه موجود
 ويباع المديون يعتقد لانه متوهم دخوله تحت العقد بالحكم ويباع كمن يعتقد

لانه غير داخلة العقد ولا متوهم الدخول كذا ذكره في الاختيار ثم قال وعلى
 هذا الاصل يخرج مسائل كثيرة من هذا الجرح لم يتأملها وفي لا يتكلم بغير
 حلف ان لا يتكلم فقرأ القرآن اذ سجد اي قال سبحان الله ادهل اي قال
 لا اله الا الله او كبر اي قال الله اكبر لا يثبت سوا في الصلوة بغير سوا في
 الصلوة او في خارجها اي في خارج الصلوة لانه لا يسمي متكلماً ادهل اي
 عادة وسرعا وفي التنوير حلف لا يتكلم فقرأ القرآن اذ سجد في الصلوة
 لا يثبت اتفاق وان فعل ذلك خارجاً حث على الظاهر اي على ظاهره كذا
 وهو اختيار القدرين وهذا يخالف لقول المحقق وهو اختيار بغيره ان
 العموم هو المختار وهو اختياره زاد فهدى فقلت في الفتوى والافتاء
 بطل كذب اوله وظل محمد بن ما اختاره القدرين كما في المنع وذكر المحقق فتاواه
 حلف لا يتكلم نصلي وقراء فيه اذ سجد ادهل لم يثبت او خارج الصلوة لانه
 يسمي قارئاً لا متكلماً وكذا في قراءة الكتب ظاهرنا ظاهره لا يحيط بحلف لا يتكلم
 فافتدح الحلف بالمحلف عليه فسمي المحلف عليه وسجد له حالاً اذ وقع عليه
 بالقراءة لم يثبت وذكر القدرين وان علمه البيان ان خارج الصلوة يثبت
 على ما اختاره الفقهاء انتهى وفي لا يتكلم بغير حلف لا يتكلم زيدا فكلمه بكذا
 يسمع بغير ناداه وهو تام حيث ان ينظم لانه دخل الى السمع وقد شرط
 ان يوقظ قال في المنع وهو رواية مبسوطة عليه من كذا وهو المختار في قول
 مطلقاً بغير حث بالنظم الذي يسمع سواء ينظم او لا قال في المنع وصحح الشيخ
 الحث وان لم يوقظ لما ذكره محمد في السير الكبير اذا نادى مسلم اهل الحرج
 في امانات في موضع يسمعون صوته الا انهم لا يسمعون لستفهم بالحجب فهو
 امان وقد فرق بان الامان يحاط به اليانة وقيد بكونه ناشئاً لانه لو كان مستيقظاً
 حث ان كان يسمع اذ التكلم عبارة عن السماع كذا في كلامه كما في تكليم
 نفسه فانه عبارة عن سماع نفسه الا ان السماع الغير امر باطن لا يوقظ عليه

فاقم السبب كقولهم ابيهم معقار وهو ان يترك لواءه اليه اذ نـ و
 لم يكن مانع من السماع يسمع ودار الحكم مع وسقط اعتبار حقيقة السماع
 كذا في العتبة وفي النهاية مع حلف ان لا يكلم زيدا انما يحسنه اذا تكلم بكلام
 منقطع عن اليمين فان كان موصولا بها نحو ان يقول ان لا يكلمك فبذلك حر
 فاذهب لا يحسنه لانه مع تمام كلام الاول انتهى وفيه منع فلا يكون مراد باليمين
 الا ان يكون به كلاما مستأنفا وفي السراج عن محمد بن حسان انه سأل حال
 صفه ابا ج فيما قال والله لا اكلمك ثلاث مرات ثم ماذا فتسم محدوقا انظر
 حسنا يا شيخ فليس ابو ج ثم رفع رأسه فقال حسنت مرتين ^{فقال ابو ج} فقال له محداحت
 فقال ابو ج لا اذن اتي الكهنة اوجع لي فقله انظر حسنا او احسنت انت
 انتهى ولو تكلم غيره اي غير زيد وقصد لسماعه اي لسماع زيد لا يحسنه لانه لم
 يكلم حقيقة ولو دخل دار اليمين فمرا غير محلف عليه فقال من دعه هذا
 او من ابع هذا حسنت لانه كلام بطريق التهف فقام ولو قال ليت شعري من
 دعه هذا لا يحسنه لانه في جنب نفسه ولو كان في الدار اخر فلا يحسنه
 في المستلزم ولو ناداه حيث لا يسمع في مثل الصوت لا يحسنه وكذا لو كان
 احب لانه تكلم ووصل اليه سمع وعدم فهمه لصحة نصارى اذ كان
 متعلا فلا او مجنونا وكذا ان كان بعيدا لواءه اليه لا يسمع لا يحسنه لان
 الكلام عبارة عن السماع كذا في الاختيار ولو سلم على جماعة هو اي يدريهم
 حسنت اي نوى الخالف بالسلام الجماعة دون اي غير زيد لا يحسنه اي ديانته لعدم
^{لان السلام كلام} القصد ولا يصدق قضاء لان اللفظ انه للجماعة والنية
^{جميع وان نواهم} لا يطلع عليها احكام ولو كتب اليه او تكلم او ارسل
 اليه لم يحسنه لان ليس بكلام لان الكلام اسم بحروف منظومة مفهومة باحدا
 مسموعة ولم يوجد ولو كان الخالف اماما فسلم والمحلف عليه خلفه لان
 يحسنه بالتسليمين لانهم من افعال الملوحة وليس بكلام عرفا ولو كان الخالف

هو المومن فكذا ذلك وعن محمد بن حنبل لانه يصير خارجا عن صلوة الامام بسلام
 خلا فاهما ولو سجد به في الصلوة او فتح عليه لم يحسنه وخارج الصلوة
 يحسنه ولو قرع المحلف عليه الباب فقال يا فلان هذا ذكر القدرى
 انه يحسنه وقال ابو النضر ان قال بالفارسية كيت لا يحسنه لانه ليس بلفظ
 له وان قال كيت تو يحسنه لانه خطب له وهو المختار الكلام الاختيار
 وفيه منع ولو قال لا اقول له كذا وكذا فكتب اليه بذلك او ارسل اليه بذلك
 حسنت وقد فرق بين الكلام والقول والله والانشاء والاعلام يكون بالكتابة
 ايضا اي كما يكون بالكتابة ولو حلف لا يحسنه لا يحسنه الا ان يشاء فهم
 كذلك لا يكلم يقتصر على كنهه ولو قال لا اخبر بك فكتب اليه حسنت
 انتهى ولو قال لا اباذنه يعني حلف لا يكلمه الا باذنه فاذا نى المحلف عليه لم
 ولم يعلم اي حلف به اي باذنه فكلمه يحسنه لان الاذن مشتق من الاذان
 الذي هو الاعلام يعني بالاشارة الكبير او من الوقوف في الاذن ذلك ذلك
 لا يتحقق الا بالسماع خلا فالا بـ يوسف يعني قال ابو يوسف لا يحسنه
 لان الاذن هو الاطلاق وان شتم بالاذن كالرضي والجواب انه الرضا
 مع اعمال القلب ولا كونه الاذن على امرائه مشتق من الاذان
 وفي حلفه لا يكلمه سكر فهو من حلف اي من حلفه حلفه لانه لو لم
 يذكر السكر يتبادر اليه فذكر السكر باخراجه ما وراه فبقى ما يلي
 يمينه واخلا عملا بدلالة حاله هو اللفظ الذي تحقه في الحال كذا في
 العناية وبوم الكهم مطلق الوقت يعني اذا قال للعبدة يوم الكهم فلانا
 فانت حلفه واقع مطلق الوقت اي على الملوحة اعني الليل والنهار
 لان الكلام فعل لا يمتد وقد مر في كتاب الطلاق ان اليوم اذا قرئت بفعل
 لا يمتد بزمانه مطلق الوقت قال الدبر ومعه يولهم يومئذ دبره الا
 متحررا لقتال والكلام لا يمتد بالوقت عنه وضيفه اصولية مر اراد

تحقيقه فراجع اليها ويصح بينه النهار فقط يعني ان نوى كالحالف باليوم
النهار صدق لانه نوى حقيقة كلامه وهو مستعمل فيه انما وعن ابن
يوسف انه لا يصدق قصدا لانه خلاف المتعارف ذكره في الكيفية وليمة الحكم
على الليل طلب اي ولو قال لامة لامة لامة فلانا فانت حالف فصدق على الليل
خاصة لانه حقيقة في سواد الليل خاصة كانها رلييا خاصة ولم يحرم الاستحالة
في مطلق الوقت بخلاف اليوم وهما ضدان قال الله وهو الذي جعل الليل
والنهار خلفه فاورد عليه قوله تعالى وكنا حسناتها كل سوداء ثم
ليالي وامر ادمطلق الوقت فان الحرب لم يكن ليلا فاجاب عنه ستمس الامة
بان المذكور الدنيا في بصيفة الجمع وذكر احد العلماء في تنظيم ما رواه
من الماخرو لا كذلك المفرد يعني ذكر العيا في تنظيم النهار التي بازائها كان
ذكر الايام في تنظيم الليالي التي بازائها قال الله ان لا يلهم الناس ثلاثة
ايام وفي اية اخرى ثلاث ليال والقصة واحدة ليس الكلام الا في المفرد
فروع حلف لا يلهم الناس حكيم واحدا منهم حنث وان قال ناسا لم
يحنث حتى يحكم ثلثا منهم ولو حلف لا يلهم رجلا يوما بعينه فان بعينه
ذلك اليوم لا يلهم معه وكذلك لو حلف لا يلهم ليلة بعينها كان ذلك على
تلك الليلة لا يوم معها ولو حلف لا يلهم يوما ولم يذكر يوما بعينه كان
ذلك مع طلوع الفجر كان على ذلك اليوم الى غروب الشمس وان كان ذلك في
بعض النهار كان على بقية ذلك اليوم وعلى الليلة التي بعده الى مثل ذلك
الوقت الذي حلف عليه من اليوم ان حلف لا يلهم ليلة ولم ينو ليلة
بعينها فان كان ذلك عند غروب الشمس كانت يمينة على تلك الليلة الى
الفجر وان كانت في بعض العمل كان ذلك على بقية تلك الليلة وعلى
اليوم الذي بعدها الى مثل ذلك الوقت الذي يمينة فيه من الليلة التي بعده
كقائه منها لا يوم محمد عمر بن محمد الفاضل النصارى قال الذهب كان من

كبار

كبار الفقهاء بخاري ذكره في كونه وفي ان كلمته يعني ان قال ان كلمتي فلانا
فانت حالف الا ان يقدم زيد او حتى يقدم زيد او قال الا ان ياذن زيد
قال حتى ياذن زيد فكلمه اي الحالف فلانا قبل ذلك اي قبل قدوم زيد اذ
حنث لوجود الشرط واليمين باقية لانه غايته واليمين باقية بعد الغاية
ومنتهية بعدها فلها ان كلمه بعد القدوم والاذن لا يحنث لانه كلام
بعد انتهاء اليمين بوجود غايتها اما حتى فلكونها لغاية واما الا فالاصل
فيها انها كاستثناء ويستعار لغاية والشرط اذا تعذر الاستثناء لمنا سببه بينهما
وهو ان حكم ما قبل كذا احد من الاستثناء والشرط والغاية تخالف بعده ثم الاصل
فيها اذا تعذر الاستثناء انها حتى دخلت على ما لا يتوقف بقوله للشرط كقوله
انت حالف الا ان يقدم فلان ان قدم لا يطلق وان لم يقدم حتى مات طلقت
حملت على الشرط كانه قال ان لم يقدم فلان فانت حالف لان الاستثناء مستقدر
لعدم المحسنة به الطلاق والقدوم كان حملها على الشرط اوله من حملها على
الغاية فيه لان الطلاق لا يحتمل التأنيث لانه حتى وقع في وقت وفيه جميع الادق
تغيره ان تكون للشرط فيكون مطلقا بقدوم الوقوع لا بوجوده وان دخلت على
يتوقف بقوله لغاية كما في ما حكم فيه من مسألة الكتاب لان الاستثناء مستقدر لعدم
الحجاسة بين الاذن والسلام حملت على الغاية لانها دخلت على اليمين وهي
تقبل الغاية كما اذا حلف لا يلهم الى رجب وهو ذلك فكان حمل على الغاية فيه اذ
من حمل على الشرط لان من سببه الاستثناء للغاية اقوى من مناسبتها للشرط
كما في التبييض وفي التنوير ان اخبرته ان فلان قدم وكخوه يحنث بالصدق
والكذب ولو قال بقدومه وكخوه فعلى الصدق خاصة وكذا ان اعلمته وكذا
ابشاره ومثلان كتبت ان فلان قد قدم فكتب قبل قدومه فوصل
اليه الكتاب حنث سواء وصل اليه قبل قدومه او بعده بخلاف ان كتبت الى
بقدومه لا يحنث حتى يكتب بقدومه لواقع وذكره عن محمد بن الحسن

هارون الرشيد جمع حلف الايكب الى فلان فامر من يكبت اليه بايما اكره
 هل يكبت قال نعم يا امير المؤمنين اذا كانت من مثلك قال السريسي وهذا جميع
 لان السلطان لا يكبت بنفسه وانما يامر به ومن عا دتهم الامر بالايام والمطارة
 ولو حلف لا يكره كتاب فلان فخطب فيه حتى فهمه لا يكبت عنده يكره ويكبت عند
 محمد لان الحق الموقوف على ما فيه لا عين الشكظ به ولو حلف لا يكلم فلانا وقلنا
 لم يكبت بكلام احدهما الا ان ينوي كلا منهما فيكبت بكلام احدهما وعينه
 الفتوى وان ذكر خلافة بعضهم اخرج كذا في فقه القدر ذكره في الفقه وان
 مات زيد سقطت حلف لان الاصل ان الحلف اذا جعل بمعية غايه وفاتت الغايه
 بطلت الغايه عنده و محمد كما لو قال الفريه والله لا اكلمك حتى ياذن في ذلك
 او قال الفريه والله لا افارقك حتى تقتضيه فقات فلان قبل الاذن او برئ من الدين
 فاليه ساقطه في قولهما خلافا لابي يوسف وعلى هذا الحلف ليقوته اليوم فابراه
 الطالب وعلى هذا يخرج من هذه المسائل اذا قال ان فعلت كذا ما دمت بخيار
 فكذا يخرج من مخاري ثم رجع وفعل ذلك لا يكبت الكلام في فقه حلف الايا لكل حكم
 فلان اولاد يدخل داره ولا يلبس ثوبه اولاد يركب دابته اولاد يلهم عبده ان عين
 امي بشربان قال حكم هذا اوداره هذه او ثوبه هذا او دابته هذه او عبده
 هذا وزال حكمه اي اخرج عن حكمه بان باع حكمه المحلف على عبده وداره و
 ثوبه ودابته واعتق عبده او اطلق امرته وعادى صديق وفعل اي واحد من
 هذه الاشياء بان ظلم المحلف عليه مثلا ودخل داره وغيره لا يكبت لان
 البعده عقدت على عبده حلف الى فلان اضافة حلف فلا يتبع البعده بعد زوال
 ملكه كما اذا لم يشر لان هذه الاعيان لا يقصد هجرانها لولا ان يلبس ثوبا
 ملكها والا فانه معتبره والبعده تتفقد بحق الحالف لانه قال ما دام لفلان
 خلافا لمحمد في العبد والدار يعني قال محمد يكبت في العبد اذا كان معيئا وكذا في
 الدار وهو قول زفر لان الفقه قديم ليسه وقد يكره لما كنتم فيتعلى ببعده

قال في فقه فانه هب ان العبد كالدابة في العبد يعني ان يجرد ملكه في هذه الاشياء
 بان اشترى فلان عبدا او ثوبا اخر او دارا او دابة اخرى لا يكبت انما قالها
 مران الاضافة معتبره فانت زالت ويجرد ملكه لا يكبت لان البعده لا يتبع
 بعد زوال الملك وان لم يبعده اي لم يشر الى المضاف اليه كما في صورة التعيين
 لا يكبت بعد الزوال اي زوال الاضافة لانه عقد بمعية على فعل واخرج في عمل مضاف
 الى فلان ولم يوجد في فقه فلا يكبت وتوضيح ان من حلف لا ياكل طعام فلان او
 لا يلبس ثوبا او لا يدخل داره او لا يركب دابته او لا يلهم عبده ولم يشر اليها كما في
 صورة الاداء يعتبر ملكه يوم يكبت لا يوم يحلف لان البعده عقدت على حكم مضاف
 الى فلان فاذا وجدت الاضافة حنة والافلاوان البعده للتعين ككبت فتعنت
 وقت ككبت كذا في الاختيار ويكبت العبد اي ككبت في غير صورة التعيين
 بالفعل العبد ملكا لان اللفظ مطلق فيجوز على اطلاقه كذا اقامه ملا خروف
 الدار وحاصلا ذكره المحققون في هذا البحث انه ان اضافة ولم يشر لم
 يكبت بعد الزوال في الحلف الانتفاء الاضافة ويجتنب في العبد بعد البعده في السل
 لوجودها واذا اضاف وكما رفاقه لا يكبت بعد الزوال والعبد وان كان
 المضاف لا يقصد بالمعاداة والاحتم كذا في الفقه هو ككبت الحالف بالادخال ام لا
 اجاب صاحب الفقه بانه اذا باع فلان هذه الدار ودخل الى لا يكبت من غير تعيين
 شيئا لصاحب البيت ككبت قال ابو نصر الدبوس لا ينظر فيها الى خروجي ملكه وحده و
 لكن ينظر الى خروجي صاحب الدار من الدار فاما اذا كانت ساكنة فيها فدخلها
 يكبت في قولهم جميعا وتوضيحه ما ذكره في فقهها من ان الدار ينسب بالسكن
 وما ذكره في خلاصه بقوله رجل حلف لا يدخل بيتا فلان ولم يسم شيئا ولم ينفذ دخل
 بيتا هو ساكن فيه باجازه او اعارة يكبت وقال ابو الوالك سم الصغار حتى يسأل
 الحالف ان كان حلف لبعض الدار لما صاحبه من افه فيها فدخل فالفتوى على قول
 محمد انه يكبت فان حلف لبعض صاحب الدار فالفتوى على قول ابي يوسف وابيه ولا يكبت

قال في فقه فانه هب ان العبد كالدابة في العبد يعني ان يجرد ملكه في هذه الاشياء

وهو الصحيح كما في الحصة وفي حلف لا يلزم امرأته أي امرأته فلا تنافي
 بين الحصة في الحصة أي في الحصة والامانة والامانة أي بعد زوال الزوجية
 والصداقة يعني لو حلف لا يلزم زوجته فلا تنافي هذه اصدق فلا تنافي
 بعد زوال الزوجية والصداقة يعني اجتماع لان الحرف مقصور بالهجران فكانت
 الاضافة للتعريف المحض وفي غيره أي غير كسر راليه بان قال لا اله الا الله صديق فلا تنافي
 او زوجة فلا تنافي والنسبة بان عدا صديق ادا بان امرأته فكل لا أي لا
 يحث لان جرح هجران كالحلف فاحتمل فاذن لا كسر راليه دل ذلك على هذا المحتمل
 اذ لو كان لعينه فلا يحث بعد زوال الاضافة مع وجود هذا الاحتمال يعني ان
 هذه الاضافة تحتمل التعريف دون الهجران ولهذا لم يعين فلا يحث و
 يحتمل الهجران فيحث فلا يحث بان لا في رواية عن محمد يعني قال محمد يحث
 لان الحق هجران والاضافة للتعريف فصار كما كسر راليه والمانع اذ من
 جهتها ويحث بالمحدد لما مر ان اللفظ مطلق فيجوز على اطلاقه و
 في الاختيار ولو لم يكن له امرأة ولا صديق فاستحدث ثم كلم حث خلافا
 لمحمد حلف لا يلزم اخوة فلا تنافي وهو على موجود في وقت العدة لا غير فان
 كان له اخوة كثيرة لا يحث في حاله بل يلزم ولو حلف لا يلزم غير فلا تنافي
 يركب دواب فلا تنافي لا يلزم كسب فلا تنافي بفعل ثلاثه مما سمي الا
 اذا نوى الحلف والفرق ان الاول اضافة للتعريف فتعلقت بجميعه باعيانهم فما
 لم يلزم الحلف لا يحث وفي الثانية اضافة ملك لانها لا يقصد بالهجران لكونها
 جمادات بخلاف العبد وانما الحق للمالك فتشاورت العدة اجابنا منسوبة اليه وقت
 كسبه وقد ذكر منسوبة لغيره واقد لا كسر راليه وروى المعلى عن ابي يوسف كل شيء
 سوى ابن ادم فهو على واحد اذا كانت يمينه على ابن ادم فهي على ائمة انتهى
 وذكر كسر راليه لا اله الا الله فلا تنافي الحلف عليه التمس فقال له هذا ادم
 انت حث حلف لا يلزم كسب فكل من هذا جرحا او هجرانا انت لا تنطق لها لا

يحث



يحث ولو لم يلزم الاخر والا صحت يحث وان كلف الاطفال ان كانوا ينفقون يحث
 وان كانوا لا ينفقون لا يحث لا يلزم اخوة فلا تنافي او بنات فلا تنافي ولم عشرة بين
 فكلهم تسعة لا يحث حاله بل يلزم الحلف لا يلزم امرأته فينت لنا كلامه فقال
 هاهنا اراد منها منعها حث حلف لا يلزم فاجره الحلفون عليه فقال ان الله
 او يجز يشره فقال الحمد لله لا يحث حلف لا يلزم ولا يشره ولا يشره
 فكتب اليه حث وقد مر تفصيله في هذا الباب ولو قيل ان الامر كذلك فلا تنافي
 في موضع كذا فادعى برأيه أي نعم فهذا ليس باخبار ولا بشارة فلا يحث وان
 عن الاخبار بالشارة بالرأس صدق وان حلف لا يتكلم بغير فلا تنافي لا
 يحث بانك بوالرسالة حلف لا يستعمل فثمة حيث لا يسمع لاداية فيمنع
 عن عمد واختلاف كسب في حال بعضهم يحث وقال بعضهم لا يحث حلف
 انفس ثوبا فلبست خمارا او مقنعة لم يحث اذ لم يلبس مقنعا الا ان ذكر ذلك الحلف
 ما لا يلبس لستر العورة لا يسمي ثوبا حلف لا يلبس فالبس حراما لا يحث فان
 قدر على نزع فلم ينزع فهو لا يلبس لا يكره فاكس فلعن او قلنوه او خفيوه
 لا يحث لا يلبس بان يلبس الفتيان الاول على قياس قول ابي حنيفة قاله بعض مشايخنا
 اشترى دارا بعد العدة فدخلها فقال لا يحث لا يدخل حانوت فلا تنافي ان
 كان فلا تنافي سوقيه فهو على نيت مجلس فيه ففعل ما في ملكه انتهى وفي حلف
 لا يلزم صاحب هذه الطليسان وهو عرب بلسان ابدلوا القساء على كسر
 لباسهم عروود لود سواد صوف ذكره في النسخ فيما عدا فكلهم يعني كسبه بعد ما
 باع حث فان الطليسان لا يجر لثامه فيلزم الاضافة للتعريف فتعلقت بجميعه
 بالمعروف ولهذا لو لم يلزم كسب لا يحث وذكر الطليسان للتمثيل لانه لو قال لا اله الا الله
 صاحب هذه الدار وهذا الصك فاحكم كذا كذا في الذخيرة ذكره في حلف لا
 اكلم حثا يعني لو حلف لا اكلم فلانا حثا اوزمانا وحيد اوزمانا وحيد
 يعني نكرا او عرنا ولا يشره أي بلاية على شيء من الوقت فهو محمول على ستة أشهر

لقد لم تخرج الكهنة كل حين قال ابن عباس هو سنة شهر ذكره ابن الملك
 في الوفاية وعن ابن عباس انه لا بد في القضاء اقل من سنة شهر كما في الاختيار
 قال في مجمع البحار قدر اربع الزمان القليل قال الله تعالى سبحان الله جبرئيل
 وحين تصحون وممراة صلوة الفجر وصلوة العصر وقدر اربع ارجوت
 سنة قال الله تعالى هل ائني على الكهان جبر من الدهر وقدر اربع سنة شهر قال
 الله تعالى في الكهنة كجبر وهذا هو الوسط لينصرف وهذا لان القليل لا يتصدق
 بالمتنوع وجود الامتناع فيه عادية وكما لا يقصد غلبا لا بمنزلة الابد ولو
 سكت عنه يتأبد فتعين ما ذكرناه وكذا الزمان يستعمل في استعمال الكهنة يقال
 ما رايتك منذ حين ومنذ زمان بمعنى واحد انتهى هذا اذا لم يكن به نية
 معها اي مع نية ما نوى لانه حقيقة كلامه ولا فرق في ذلك بين الزمان و
 الحيز وهو الحيز في البداية وفي فتح الغدير ويعتبر ابتداء الشهر من وقت
 البعثة بخلاف قوله لا صوم حين اذن ما كان محققا اي سنة ولو قال لا
 الكهنة احابن او الارزنة بالجمع فهو عشرة مرات سنة شهر كما في البحر نقله عن
 الطبري ذكره في مجمع وان قال الدهر اي حلف لا يلزم الدهر حرفا اذ لا بد
 موقفا او موقفا على العمر اي محمول على مدة حياة الكاهن قال عطاء بن رستم
 لم لا صام الدهر يعني جميع العمر ولو قال دهر من ان فقد توقف الامام ابو ج
 وقال لا اذكر ما هو لانه لا عرف فيه وعندهما هو اي الدهر مثلا كالزمان يعني
 يقع على سنة شهر لانه يستعمل انتهى له يقال ما رايتك منذ دهر ومنذ حين
 بمعنى واحد وروى عن ابن عباس في ان دهر او الدهر سواء ذكره في الاختيار
 وفي مجمع قال ابو ج كالكهنة وهذا هو الصحيح خلافا لما يقوله بعضهم من
 الاختلاف وفيه وجوه توقف في تقديره لان اللغة لا تذكر قياسا في العرف
 لم يعرف بغيره الا خلافا في استعماله والتوقف عند عدم مرجح من الكمال وقد توقف ابو ج
 في اربعة عشر مسألة وقد نقل لا ادرى عن الائمة بل عن النبي عظيم وعن جبرائيل

عليه

عليه السلام ذكره في مجمع ثم قال وبهذا علم ان العلم بجميع مسائل الشرعية ليس في الفقيه
 انتهى ولم يذكره في مجمع عدم توقف عليه وقال في الاختيار ووجه لم يقطع جواب
 مسائل وقال اذكر منها ما لا يدرى عنها اطفال المسألة واذا بالفتنة من مجمع
 معاد الملائكة اختل ام الانبياء ومنه يجبر القلب معلما وسور الحار ومنه تطيب
 ثم جلالة وتوقف في هذه المسألة جلالة قدره وعطف امره في العلم وغاية درجته
 والتوقف عند عدم الدليل نوع علم وقد قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم
 انتهى وفي الشيين انما قال لا اذكر تأذيا وحفظا لسانه عن الحديث في الدهر
 فانه جاء في الخبر انه قال عظيم لاشبه الدهر فان الله هو الدهر اي خالف الدهر
 وقيل وجعل لشيء الناس فيه مختلفا فان لمعروف منه لا بد والمعرفة بخلاف ذلك فقال
 ادرى ما الدهر لان اللغات لا تدرى بالرائي فتكون خصوص فيه بالقياس انتهى
 ولو قال اياما يعني لو حلف لا يلزم فلانا اياما او شهرا او سنة فعلى ثلاثة
 فهو محمول على ثلاثة ايام ليقيننا لانهم جميع ذكر منكم ايتنا دل اقل الجمع وهو
 ثلاثة وان عرف يقين ان قال لا اله الا الله او الشهادة او السنين فعلى عشرة
 اي انصرف بمجمله الى عشرة مع تلك الحدود وكذا لا يلزمه الاثنية انصرف الى
 خمسة سنة لان كل زمان سنة شهر عند عدم النية كايام كثيرة يعني
 كما ان حلف لا يلزمه اياما كثيرة تنصرف الى عشرة مع تلك الحدود كما مر وهذا
 كله عند اب ج وقال في جملة الايام يعني قال ابو يوسف وحده في الايام ينصرف
 الى ايام الابد وفي سنة في الشهادة اي ينصرف الى اثني عشر شهرا في الشهادة
 والاشهر والعمر في السنين اي ينصرف الى الابد في السنين وفي الجمع والدهور
 والارزنة لان الامم للعهد اذا امكن واذا لم يمكنه فخذ الكفراف والعهد ثابت
 في الايام والشهور ولا عهدة خصوصا ما سواه ولا في الكفراف سنة العمر
 وله انه جميع معرف بالام ينصرف الى اقصى ما عهده مستعملا وهو استمرار
 فيه لفظ الجمع على التعبد وهو عشرة لانه يقال ثلاثة رجال واربع رجال

الى عشرة رجال فاذا جاوز العشرة ذهب الجميع فيقال احد عشر رجلا الى اخره
وتماحه في فتح القدير حلف لا يلهم عبيد فلان ولا يركب دوابه ولا يلبس ثيابا فعل
منها ثلثا حنث وان كان له اكثر من ثلثة والابن ركب اقل من ثلثة لا يحنث كذا
في التنوير ولو كانت يمينه على زوجاته او اصدقائه او اخواته لا يحنث ما لم يلهم الكل
نما سمي تقدم مولانا عن الذخيرة ثم قال والفرق ان الاصل في منع فلان المانع
في هذه الاشياء فيتعبد اليه باعتبار كسبه الى فلان وقد ذكرنا في القسم
الجميع واقل جميع ثلثة اما في الفصل الثاني المنع لمع في هؤلاء فتعلقت اليه
باجلهم وصار تقدير مسئلة لا لهم هؤلاء وما لم يلهم الكل لا يحنث ولو
نوى كلفه الفصل الاول الدواب كلها والفلان يدرك فيما بينه وبين الدابة
وفي القضاء لانه نوى حقيقة كلام ذكره في كلفه وفي الفوائد الرئيسية لا يحنث
الجميع لو احدث ما لم يوقف على اولاده وليس له الا واحد بخلاف بنيه
وقد علق القاري المقيم ببلدة كذا فلم يبق منهم الا واحد حلف لا يلهم اخوة
فلان وليس له الا واحد بخلاف بنيه حلف لا ياكل ثلثة ارغفة من هذا الحب
وليس منه الا واحد كما في الواقعات وفي الثانية ما يجال في حنثه قال في كتاب الوقف
ولو قال دفنت على اولادي وله ولدوا حدوث وجود الغلة كان نصف الغلة
له والنصف للفقراء ويدخل فيه الذكر والانثى من اولاده ويدخل فيه ولد الابن
بمنزلة ولده ولو قال ارضي صدقة موقوفة على بنه جميع ابناء ولم اثن او
اكثر كانت الغلة لهم وانه لم يكن له الا ابن واحد وقت وجود الغلة
كان النصف له وللفقراء النصف انتهى فقد سوي رحم الله بين الاولاد
والبنين وهذا خلاف ما ذكره صاحب الفوائد وفيها الجوز تعميم الذكر
الا في الميراث وخرج عليه بقوله حلف لا يلهم مولاه وله اعلان دخلون فايهم
لهم حنث كما في الجسد انتهى اقول انما هم المذكور ههنا لوقوعه في حنث
النفي لا بخصوص الميراث وهو كذا في الميراث واختاره الكمال في تحرير

وفي حنث نقلا عن شيخه ومكره ويعم في الميراث مطلقا **فروع** اذا علق بيمينه بيمينه
القدير فحلف لا يبعث والعارية من شهر رمضان وبها اخذ العقيق ابو الليث
فان كان حلف في اشياء الشهر لا يحنث عندهما حتى يحنثا مثله من رمضان القابل
وعند ابي حنيفة حتى يحنثا من رمضان القابل وعليه الفتوى فذكره في حنثه ثم قال وهذا
بناء على انها في رمضان عند الكل كلفه يقول يتقدم ويتأخر عندهما في ليلة
بعضها لا يتقدم ولا يتأخر لكن لا تعرف كذا في فتح القدير وفي حنثه حلف لا يلهم فقال
يا حنث كذا وكذا لا يحنث وان كان غرضه لسانه حلف لا يلهم عبيده فهو على
ثلثة ان كان لهم اثنين لا يحنث ولا يحنث بغيره اليه اضافة ملك او غيره فهو
على ثلثة الا الاخوة والبنين والاعمام فان ذكر على اثنين فقبل في الاولاد و
الزوجات والاصدقاء والاخوات لا يحنث حتى يلهم من كان منسوبا اليه
بذلك الوصف وقت يمينه حلف لا يلهم الفقراء وكلهم واحد انهم حنث
حلف لا يلهم فلانا وفلانا لم يحنث حلف لا يلبس السراويل فادخل احد رجليه
لا يحنث وكذا في تحفيرة قال عند راس الشهر كذا وعند مهلال اذا اهل المهلال
ولانية لم يحنث البلية الاولى ديومها ولونوى الساعة التي اهل فيها حتى يمينه
قال اول الشهر ولانية لم يحنث من اليوم الاول الى حنثه على يوم واحد الشهر
من اسبوع الى اخره وغرة الشهر البلية الاولى ويومها في العرف وان
كان في اللغة ثلثة ايام من اول الشهر حلف لا يعرف وهو يعرض بوجهه لا
يحنث ونسب لا يحنث حلف لا يصادى فلانا فاداه بقبله وحفظ لسانه
وجوارحه لا يحنث حلف لا يلبس من غزل فلانة وليس ثوبا من غزلها وغزل
غيرها حنث بخلاف ما اذا قال لا يلبس ثوبا من غزل فلانة وباقي المسئلة على
حالها حيث لم يحنث انتهى وفي الثانية ولو حلف لا ياكل من غزل فلانة فباعث
غزله فاكله منه يحنث ولو ذهبت الغزل لزوجها فباعه اكله من غزله
حنث ولو حلف لا ياكل مما رزق فلان فباع رزقه فاكله يحنث انتهى وذكر

في فتاواه لا ينزل بالكوفة سهل فنزل يوما حث والابنهم اى حلف لا يقيم شهرا
حتى يقيم خمسة عشر يوما ان لم آت عذرا في موضع كذا فبعد حرقا ناه
فلم يجده فقدر انتهى **باب العدة في الطلاق والعنف** قال لاسرته ان
ولدت فانت كذا يعني ما قال لاسرته اذا ولدت ولدا فانت طالق او
قال لاسرته ان ولدت فانت حرة كذا بالميت يعني فولدت ولدا ميتا
طلقت المرأة وعنت بجهارته لان المولود موجود حقيقة وعرفا وحكما
اما حقيقة فقط وكذا عرفا لانه في العرف يسمى ولدا واما عرفا فلان
الشرع اعتبر ولدا حتى تنقضي به العدة والدم بعده تقاس واحده ام
ولد فيحقق الحوط وهو ولادة المولود بخلاف ما ذكره بقوله ولو قال
فهو حرة يعني ولو قال لاسرته فهو حرة فولدت اى الامة ولا ميتا ثم جيا
يعني لم ولدت ولدا ولذا **باب العتق** حي عتق كى اى هو لود جيا
وحده عند ابي حنيفة خلافا لهما يعني قال لا يعتق واحد منهما لان الشرط
قد تحقق بولادة الميت على قابضنا ان هو موجود مولود كذا ميت لما لم
يكن عملا لحرية احدثت الحرية لانه جزاء كذا لو قال لاسرته ان دخلت الدار
فانت طالق فدخلت الدار بعد ما ابانها وانقضت عدتها فمحل العتق
الى جزاء كما في العتابة ولا ياء في ان مطلق لهم الولد مقيد بوصف الحياة
ولانه لانه قصد ابحاث الحرية له جزاء وميت ليس بمحل لها فصارت كذا اذا
قال اذا ولدت ولدا حيا ولم يوجد بخلاف جزاء الطلاق وحرية الام
لانه اى الجزاء لا يجعل مقيدا كاستغنائها عن حياة الولد فلم يكن الشرط
الا لولادة الولد وقد يتحقق ولو قال ادل عبد يدخل على فهو حرة فدخل
عليه عبد ميت ثم اخرج فانه يعتق الاخر اى بالاجماع على الصحيح
الاصل في هذا الباب ان الولد لميت ولد في حق غيره لانه حق نعمه وان
الاول لهم لغيره سابق والاخر لغيره لاحق والوسط لغيره بنية العدة بين

المساوية وان **المسحور** الوا حريمه انصف بوا حريمه هذه التلاوة فلا يعتق
بالاخر لاختلاف بينهما ولا كذلك الفعل لان انصافه بالاولية لا ينافي انصافه بالاخيرة
لان الفعل لا يغير الاول فلو قال اخر تزوجه تزوجه فالتزوجه تزوجه طالق فلو قال
معتق تزوجه تزوجه لانه جسد الاخر وصف للفعل وهو العقد وعقد هو لا الاخر
كذا في التزوجه وفي ادل عبد امك فهو حرة فلو عبد عتق ولو حكمه عتق معا ثم اخر
اى لم ملكه عبد الاخر لا يعتق واحده منهم أصلا لان الاول لهم لغيره سابق لا يترك
غيره في السهم ومعناه وفي شرائه جدي في عتقه واحد ان عدم التفرقة وهو
الشرط وفي الثالث ان عدم السبق بخلاف ما شري في مسئلة الاول فانه
وجد في هذا المعنى فيعتق ولو زاد وحده بان قال ادل عبد اشترى وحده
او امك وحده فهو حرة فاشترى عتق معا ثم واحد بعدهما عتق الاخر
اى العبد الثالث لانه يراد به الاغراض في حالة الشراء لان وحده للميت لا يقال
جاء زيد وحده اى منفردا في شرط انزاده في حالة الشراء ولم يسبق احد
بهذه الصفة فكانت اول انصاف نظير ما لو قال ادل عبد اشترى بالذناير فهو حرة
فاشترى عتق بالذناير هم ادل العتق ثم اشترى عتق بالذناير عتق لما قلنا
فان قيل لو قال ادل عبد اشترى واحدا فهو حرة فاشترى عتق ثم اشترى
عبد لا يعتق الثالث فيما الفرق بينهما اوجب بان الفرق بينهما ان وحده
يقضى الانفراد في العتق معقرون به ونفرت كونه الغاية في ذلك الفعل ولا
يقضى الانفراد في الذات وواحد يقضى الانفراد في الذات فتأكد الموجب
الاخرى انه يصح ان يقال في الدار رجل واحد وان كانت مع امراته لانه
يقضى الانفراد في ذاته وهو الرجولية لانه في الفعل معقرون به وهو ايكسفة
في الدار وعلى هذا لو قال ما في الدار رجل واحد وفيها رجلان كان كاذبا ولو
قال وحده كان صادقا فقد علم امك واحد اى يقضى التفرقة في العتق والعبد
الثالث منصف بهذه الصفة على ما بينا فعتق وقوله امك واحد

صفة للعبد فيقتضي التفرقة ذاتة فلم يتعلق حكمه بوجوه وجوده بحري عدمه
 فيما يرجع الى افادة معنى التفرقة حاله الشراء فلم يعتق الا اذا نوى معنى التوحيد
 في حاله الشراء ولا يكتفى بان يني حاله العبد او من هو له فلا يعتق بالشراء
 ولو قال كل عبد امكته فهو حر فله عتق وانصف عبد عتق العبد الكامل لان
 نصف العبد ليس بعبد فلم يشركه في سهم الكلفة بغيره الزيلعي ملخصا ولو قال
 اخر عيدا امكته فهو حر فمات بعد ملكه عبد واحد يعني فله عتق فمات السيد
 لا يعتق لان الاخر لم يزد لاحق لا يشركه غيره من جنسه ولا سابق له
 فلا يكون لاحقا ولو بعد ملكه عبد من غير قيد يعني ولو مات السيد بعد ما
 اشترى عبدا ثم عتق الاخر من ملكه اي في يوم شراؤه من كل ما لم يعني
 ان كان اشتراؤه في صحة لانه فرد لاحق ويستند العتق الى وقت الشراء
 هذا عند ابي 2 وعندهما عند موته من الثلث يعني يعتق يوم ماته فيعتبر
 من الثلث على كل حال لان الاخرية انما تثبت بان لا يشترى بعده غيره فصار
 العتق معلقا بعدم شراء اخر بعده وذلك يتحقق عند موته فيقول من
 ثلث المال كما لو قال ان لم اشتر عبيدا فانت حر فلم يشترى حتى مات
 يعتق كمن طب مقتصر على حاله الموت فكذا هذا لانه في معنى ومفهوم هو
 المعبر ولان الاخرية تثبت للثالث كما ان اشتراؤه الا ان هذه الصفة معرض
 الزوال لاحتمال شراء غيره بعده فاذا مات ولم يوجد ما يبطل صفة الاخرية
 تبين انه كان حرا منذ اشتراؤه فيعتق من ذلك الوقت كما لا علق الطلاق و
 العتاق بالخص فزات الدم لم يكتف للمال لاحتمال الانقضاء دون الثلث
 فان استر ثلثة ايام تبين ان العتق او الطلاق كان واقعا ما وقت
 رأت الدم كذا في البنية وعلى هذا يعني وعلى هذا الخلاف اذا قال اخر امرأه
 ان تزوجها فهي حرة ثلثة فترجى امرأه ثم امرأه يقع الطلاق عند ابي
 2 مستندا الى وقت النكاح فلا تزوج يعني فلا تستحق الارث منه

لاشقاء النكاح فان كان دخل بها فلها مهر نصف مهر بالدخول ونصف
 مهر بالطلاق قبل الدخول وعدتها بالحيض بلا حداد كذا في البنية لو خلافا
 لها يعني قال لا يقع الطلاق عند موت وزوجها بمهر واحد
 وعليها العدة لا بعد الاجل من عدة الطلاق وموت وان كان
 الطلاق رجعيا فعليها عدة الوفاة ونحوها في البين وفيه ولو قال اخر
 امرأة ان تزوجها فهي حرة فترجى امرأه ثم اخرى ثم طلق الاول ثم تزوجها
 ثم مات طلقت التي تزوجها ثم ماتت لان الله عاده عليها التزوج انصفت
 بكونها اولى فلا تنصف بالاخروية للنكاح لكن قال اخر عيدا ضرب به فهو
 حر فضرب عبدا ثم ضرب اخر ثم اعاد الضرب في الاول ثم مات عتق
 له ضرب مرة انتهى وفي كنفية اخر امرأه ان تزوجها فهي حرة فترجى امرأه
 فطلعتا ثم تزوجها ثم مات لم تطلق انتهى ونظام هذا الحديث وما يتعلق
 به قدم في باب الميعة في الدخول والخروج والسكنى وفي الطلاق وسيأتي
 بعضه في باب الميعة بالشرع وفي قوله لا عتق بشرى بكذا من قدم غايته
 وغيره من تحريم السار فهو حر فشر ثلثة اي من عبده شعر قوله
 اي واحد بعد واحد عتق الاول اي اول الثلثة لان البشارة لهم
 لغير سار صدق بغير بشرة الوجه من الغرة ليس للميسر به علم عرفا
 وهذا انما يتحقق من الاول دون الباقية الاترى الى ما يروى انه عليه
 السلام مر بابل مسعود رضة وهو بقران القراء ومعه ابو بكر وعمر
 رضي الله عنهما فقال عليهما من اراد ان يقرأ القرآن غضا طريا
 كما انزل فليقرأ بقران ابي ام عبد فاجزه بذلك ابو بكر رضة ثم عمر رضة
 فكان يقول اني مسعود رضة بشرى ابو بكر رضة واخبرني عمر ففقه سمي
 ابا بكر اميعة لانه اخبر بقر سار صدق وليس له به علم وهذا
 تحلاف بقر حيث لا يشترط عدم العلم به حتى لو قال ما اخبرني بقدم

فلان فهو حر فاخره ثلاثه شرفون عتقوا لما بيننا لكنه بشرط ان
يلزم صدقا كالبشارة ولو ارسل اليه العبد عتق في البشارة والجزلان الكتاب
ومرسله تسعي بكثرة وهذا بخلاف حديثك لا يكتفي الاباء فنه
هكذا ذكره في التبيين وان بشرقه معا عتقوا المتفق اي ابشر
مع جميع قال المصنف في قوله بسلام حليم اعلم ان البشارة لا فرق فيها
بين ان ياتي بالبشارة او لا بخلاف الجز وقد علم الفرق من كتاب الباء من
الاصول والكتابه كالحرف فلو قال ان كتبت ان فلانا قد تم فكنت كذبا عتق
لانها جميع كحرف وقد وجد بخلاف ان كتبت بقدوم فلان بدم قدوم
حقيقه واما الاعلام فلا بد فيه من الصدق لان الاعلام اثبات العلم و
الكذب لا يقبل ولا فرق بين ان ياتي بالبشارة او لا كما في الذخيرة ذكره في معنى
ولو قال من اخبرني اي قال ما اخبرني من عيدي بكذا فهو حر فاخره
معا عتقوا لما مر ان الجز لا يشترط فيه عدم العلم بخلاف البشارة كما
مر في معنى لو كتبت عنده كتابا بالبشارة يعتق الا اذا نوى كتمان نفسه
لان البشارة قد تكون بالكتابة لان الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب
من محضر وكذا لو ارسل اليه رسولا فانه يعتق بالبشارة والجز بخلاف حديث
لا يكتفي الاباء فنه ولو حلف لا يدع فلانا فكنت اليه بدعوه حث
كما في البحر جريا الى الذخيرة ولو نوى كتمان نفسه بالبشارة وكذا ابنه خلافا
للكافي وزفر كما في الدرر سقطت اي الكفارة عنه للبشرائه امة اي لا تسقط
الكفارة بشرائه امة استولد لها بالنكاح وعلق عتقا عن كفارة
بشرائه اي لو قال لامة قد استولد لها بالنكاح ان استرته فانه حر
عن كفارة بدمه فاسترها فانها عتق له جود الشرط ولا يجزيه عن
الكفارة لان حريتها مستقيمة بالاستيلاء فلا يضاف اليه الجبر
كل وجه لان الفرق في زمانا فمن فصار كان اعتق ام الولد وقد

بالمستولاة لانه لو قال لامة النيران استرته فانه حر فاسترها
كفارة بدمه عنها لان حريتها غير متحققه بجهة اخرى ذكرها ابن المكي
شرح الوقاية ولا محل فيه ان النية اذا قارنت علة العتق وهي الشراء هنا
مكلا وهما ان رفق المعتق كما هو الكفارة وان لم يقارن علة العتق
او قارنت علة العتق وبق العتق غير كما حل كما هو الولد لا يجمع التكثير في
على هذه الصفة عدة بقوله ولو نوى كفارة بشرائه ابية سقطت لان شرائه
القريب اعتق لقوله عليه السلام من يحرى ولد ولده الا ان يجده مملوكا
فيستريه فيعتقه لانه عتقهم جعل نفس الشراء اعتقا فصداق النية العلة
وهي الشراء فاجزاء عن الكفارة هذا زبدة ما في العتاقية والمصنف اذ عتق
حلف بعتقه عتق على قوله بشرائه امة اي لا يسقط الكفارة بشرائه بدم
حلف بعتقه كما قال ان استرته فلانا فهو حر فاسترها بنوى به كفارة
بمنه او غيرها فانه لا يجزيه لان الشرط قران النية بعلة العتق وهي
البيع فيما نحن فيه واما الشراء فشرط كما في المعنى الا ان قال ان استرته
فانه حر عن كفارة اي كفارة بدمه فانه يجزيه عنها لان حريته غير متحققه
بجهة اخرى وقد قارنت النية عند الشراء البيع وهو علة اعم ان
قولهم ان البيع علة العتق اطلاقا لكل وارادة بجزائر لان العلة هو
الجزاء وهو انت حر لا مجموع البيع من الشرط والجزاء وقيد بالشراء لانه لو
ورث قريبه ونوى عن كفارة لا يجمع لانه لا يوجد من جهة تقبل حتى يجعل
محرا كذا في البحر كما يباع المحط وينبغي ان لو وجد له قريبه او تصدق به عليه
او اوصى له به او جعل ماله ففوى ان يلو عن كفارة عند قبوله فانه يجوز
لان النية صادقة العلة الاختيار بخلاف الارث لانه جري ذكره في المعنى
مقتضى بحر الرقيق لم قال لم ارثته لانه لا يملكه ولا يملكه بغيره وقد
ان شريته امة فهو حر بغير شريته اتخذت سرية فهي بضم السين

وتشديد الجوارح التي للفراس سوار طلب منها الولد اولا وقيل من الرور
فقلت احرا ابا كذا في نفعه البازر اصد نقض وفي الثانية فقلبه
منسوبة الى السر وهو الجوارح او الاخفاء لان الانسان يسرق والسر عبارة
عن التخصيب والجوارح طلب الولد اولا بطلب عنده محمد وقال ابو يوسف
لا بد من طلب الولد مع ذلك حتى لو ظهر وعزل عنها لا يقر بسر باعده
انتهى قال في نفع السر هي نفع السر وهو انما ذهاب السرية ان
كانت من السر فان سر هذه حالة وتسر هي بها وان كانت من
السرية بمعنى الجوارح او بمعنى ضد جوارح فانها قد تحلف عن الزوجية الحرام
فمن بينها من تغيرت النسب يعني انما صحت سببه لان الانثى
قد تغيرت النسب كما قالوا في النسب الى الدهر وهي بالختم المعروف في النسب
الى السهل مع الارض سهل بالختم والنفذ من يجب اعتبار مصدره
ان تسري اي جامع غصن من في ملكه اي مع الامة وقت الحلف يعني
ان حصرة امته وبغيرها للجوارح افضى اليها غاية او عزل عنها عنده
ومحمد وعندها يدعون ان لا يعزل ما لم مع ذلك عتقت لوجود الشرط لان
البيدة انقضت في حقها لمصا دفنها الملك والامانة انقضت في حق البيدة من
الطلاق والوقت اذا وجد الشرط فيه يشترط عليه الجوارح وان تسري
من ملكها بعد اي بعد الحلف لانها اذا لم تكن في ملكه لم يصح
التعليق خلافا للفرقة فيقول السري لا يصح الا في الملك فكان ذكره
ذكر الملك فصار كما اذا قال لا جنية ان طلقته فبعدى حر يسهل النزوح
مذكورا فان قيل هذا قول بالاقتضاء وزفر لا يقول بالاقتضاء اجيب
بان ابيات الملك هنا بدلالة اللفظ لا بالاقتضاء والفرق بينهما ان
الثابت دلالة ما يقر مفهوما من اللفظ بلا تأمل واجتهاد كما كان
انتهى عن الضرب والشم وسائر الافعال الموزونة مفهوما من انتهى

عن التاميف ولا كذلك المفتحة لان المفتحة للسفهم من ذكر المفتحة ثم اذا قيل
فيما كان فيه عند ذلك سرية اذ بها جارية مملوكة موزونة تأمل فلما كان
الملك مفهوما من السري بلا تأمل واجتهاد كان الملك ثابتا بطريق الدلالة
لا بطريق الاقتضاء هكذا ذكره صاحب النهاية وبقية من روى قال شارح
النهاية بعد ذكر ما ذكره فيلفظ لان الثابت بالدلالة هو ما يكون بطريق
الحاق بصورة باخرى بامر جامع كالضرب بالحرق بالثاميف بواسطة الاذى
ولهذا ذهب بعض اصحابنا وانما يقع في ان الدلالة قياس بوجود اصل
وفرق وعلة جامعة بينهما والملك من السري ليس كذلك واقول هذا
اللفظ يستعمل في العرف بمعنى ان وطئت مملوكة فانت حر في كانت الدلالة
بطريق العبارة مجازا او نقول هذا الحكم الا ثبت عن زفر ولم يقل بالاقتضاء
كان متناقضا فكيفما مؤنة تجد المعنى ولما ان الملك بغير مملوكة ضرورة
صحة السري وهو شرط وما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها ولا يظهر
في حق صحة الجوارح وهو الحرية لانها ليست مع لوازم الملك الثابت اقتضاء
وتماه بطلب منها وفي التفسير ولو قال ان تسريت امة فانت حرة او
عبدى حر فتسري لما ملكه او من اشتراها بعد تخليف طلقت وعتقت
لوجود الشرط بلا مانع وفي البيدة ولو قال لامة ان تسريت بكر فبعدى
حر فاشترىها فتسري بها عتقت عبده الذي كان في ملكه وقت الحلف و
لا يعتق من اشتراه بعد انتهى قال في نفع بعد نقل هذه المسئلة حاكيا
عن شيخه صاحب الالباب قال مولانا في محله فاحفظ هذا فان بعض
اهل العصر قاس مسئلة تعليق الطلاق بالشراء على مسئلة التخصيص وهذا
غلط فاحسن لان المسئلة تصح طلاقها باي شرط كان انتهى في قوله
للمملوك في حر اي من قال للمملوك في حر عتقت عبده ومبدروه و
وامهات اولاده لوجود الاضافة المطلقة في هذا لا يعني ان كل واحد

من هؤلاء في الامانة في نفس السيد بقوله كما جمل اذ لم يثبت فيهم
 رتبة ويدا واذا كانت كذلك دخلوا تحت كلمة كل فيفتقرون ويحقق الاماء
 والذكور ولو نوى الذكور فقط صدق ديانة لا قضاء لانه نوى التخصيص
 في اللفظ العام وهذا بخلاف لو قال نويت السوداءون البيضاء او العكس
 حتى لا يصدق ديانة ولا قضاء لانه نوى التخصيص بوصف ليس في اللفظ
 ولا عمود لم ان لم يدخل تحت اللفظ فلا تشمل فيه نية التخصيص ولو قال نويت
 النساء دون الرجال لم يصدق لان المهور حقيقة للذكور دون الاناث
 فان الانثى يقال لها مملوكه لكن عند الاختلاف يستعمل عليها لفظ التذكير
 عادة بطريق التبعية ولا يستعمل فيها عند انفرادها فتكون نية لقوا
 كذا في التبييض بيعة اذا ادعى مملوك با دخال فلو عوه فعمل الانثى حقيقة
 كما ذكر في الذكور كالمسلمين والوادع فقلوا على ما ذكر عند كنفية وهذا بلة
 حقيقة في الماحل فلما كانت نية الذكور خاصة بخلاف اللفظ فلا يصدق
 قضاء ولو قال لم انم مكررا لصدق لا قضاء ولا ديانة وفي رواية يصدق
 ديانة لا قضاء كما في مني لا مكاله اى لا يعتق مكاتبه بهذا اللفظ لا
 المكة فيه ناقص والمطلق ينصرف الى الماحل لانه خرج عن مملوكه بيدا
 ولهذا لا يمكنه كونه كاتبه وليس له ان يطأ مكاتبته فيكون قاهرا فلا
 يدخل تحت الاطلاق الابانية كما في التبيين ولذا قال الا ان نواهم فان
 المكاتب مملوك من وجه دون وجه فاختل الامانة فلا بد من النية
 فان نواهم اعتقد ايضا بخلاف ام الولد والمكررات مملوك فيهما كامل فدخلوا
 تحت الاطلاق والرق فيهما ناقص لا تحتها فمما حرمه وجه فلا يخزيان
 عن الكفارة ومكاتب عكس فان رقة كامل ومكاتب ناقص فاعلى حكمه لذلك
 كذا في التبييض وفي التنوير ومعتق البعض كما مكاتب لا يعتق الابانية عند
 ابي 2 لان مملوك فيهم غير ثابت بل في المنع وفي قوله هذه حاله وهذه

وهذه طلعت الاخيرة وخبر اى الزوج في الاولين لان لمة اولان ثابتة
 المذكورة وقد دخلها بين الاولين ثم عطف الثانية على المطلقة
 منها والعطف بشرط حكم المخطوف عليه وحكم هذا الطلاق المنجز
 فقتضى بحكم الحكم وهي المطلقة وانما اتفق في التبعين وله الخبر في
 الاولين فصارك اذا قال احدى مطلق وهذه وكذا العتق والاقرار
 حتى اذا قال لبيد هذا حرا او هذا عتق الاخير ويتخير في الاولين
 لما بيننا ولو قال في الاقرار لغتان على الذدرهم اول لغتان ولغات كان
 نصف الاول لغتان وعليه بيان من لم نصف الاخر من الاولين و
 تمامه في المنع ولو قال لا اله الا الله او فلانا وقلنا ناهى بسلام الاول او الاخير
 ولا يثبت لاكم احدا الاخرى مالم يكلمهما لان اذ في هذه المسئلة في موضع
 اتفق فتم ذكره اى المكلف في شرح الوقاية **قائلة** اذ في عليه خلف بالطلاقة
 مالم عليه في مقامه فاعلم ان عليه البينة بالمال كانت عند ابي يوسف وعليه الفتوى
 فانه نص محمد عليه انه يثبت بلا خلاف حلف لا يدع غريمه حتى يذهب تمام
 فذهب الغريم لم يثبت حلف ليقضين اليوم حقه فاعلم ان لم يقبل
 فان وضع عن يديه يثبت شيئا ولا يده لو اراد لم يثبت حلف ليقضين
 حقه اول الشهر فاعلم ان النصف الاول بره يثبت حلف ليقضين حقه
 رأس الشهر فالعلة الاول منه ويومها وان قضاء قبله راس الشهر
 اومت الطالب او المملوك قبل راس الشهر لم يثبت حلف ليقضين
 ان حقه ايام دخل اليوم الخامس في العدة قال ان شكوتني الى اخيك
 فجايت عند اخيها صبا لا يعقل ان زوي فكل كذا وكذا لم يثبت حلف
 لا يطلق في اى الاجنه وقبض الزوج بد الخلع لم يثبت رجل قبل ان
 كنت فعلت كذا فامر بالمطالبة قال نعم وقد كان فعل طلعت الكون
 الميت وقدر ما يتفق بهذا في هذا الباب وفي المنع في قبيل ببيد

في البيع والشراء ولو ادعى امرأته اذ احدثته الى فراشه ثابت فقال ان لم
 يخرج الدبيلة فانت كذا فجاءت من ساحتها ولم يحيا معها لم تطلق
 ولم تعتق رجل قال اذا كانت كذا وسكت ثم قال بعد ذلك ولا كذا ثم ظهر
 انه كان كذا قال نعم حشنت وقال ابن سبتة لا يحسن وانما اختلفوا لا يختلف
 ابو يوسف ومحمد في الحاق الشرط باليمين المعقودة بعد السكت قال ابو
 يوسف يصح وقال محمد لا يصح وعليه الفتوى حلف لا يسكن فلانا فساخر
 الحالف فكس فلان مع اهل حاله قال ابو يوسف يكون حاشا وقال ابو يوسف
 لا يحسن وعليه الفتوى وقد مر ما يتعلق بهذا في هذا الباب وفي جامع الفصول
 لو قال ان وطلق ما دمت امرأتى فانت طالق ثلاثا فالحيلة ان يطلقها
 ثانيا ثم يزوجها فلا تطلق بوطئها وان دخلت دار فلان مادام فلان
 فيها فكذا فانت طالق فدخلت اختلف فيه المشايخ والصحيح ان لا يقع
 وكذا عن محمد ما دمت في هذه الدار عبارة عن قوله ما سكنت ونص
 الفضل ان نقل الادل والتمتع ليس بشرط حتى لو حلف لا يشرب مادام بختارا
 فخرج بنفسه لا غير ثم عاد وشرب برالاذا عني بقوله ما دمت ان يشرب بختارا
 وطئنا له قال لا امرأة كذا امرأة اثنتي عشرة ما دمت حية فهي طالق فترجوع
 تلك المرأة برأها لا يبرء على غيرها وكذا لو قال لا امرأة ثم ابانها ثم تزوجها لا
 تطلق وكذا لا يركب دابة ما دمت هذه الدابة في ملكي فتوركب تلك الدابة
 برأنتي وذكر كسفة فتاواه وفي عيون المسائل امرأة اتهمت زوجها بالزنا
 فخلعت ان لا يأتها حراما فقبل غلاما له ادلمه بشبهة لا يحسن ولو جامعته
 فيما دون الفرج يحسن وان لم يشرك وقيل ينبغي ان لا يحسن لان مثل هذه
 الافعال مع غلامه مباح عند مالك بمثل الشبهة ولا يثبت في الفعل حراما
 واليمين عقرب على الحرام مطلقا واذا قال لا امرأته ان جامعته فمعد
 على ما في الفرج حتى لو جامعها فيما دون الفرج لا يحسن ولو لا ط

في مجموع النوازل في موضع قال لا يحسن وفي موضع قال يحسن وان حلف لا
 يمس امرأة حراما فوطئها حايضا لا يحسن الا ان ينوي ذلك وفي خزانة
 الفتاوى حلف الطلاق لا يبرئ كسرها فاعلى الزنا وفي جبل الاصل على الواطئ
 روايتان حلف لا يتبع امرأته فلا طلاق في النوازل لا يحسن وفيه ايضا قال يحسن
 وبه يفتي ولو قال ان ابنت حراما فامرتني فاني بهيمة لا اطق الا اذا
 كان في الفرسا قيا يمس حلف الدواب انتهى **باب اليمين في البيع و**
الشراء والتزويج وغير ذلك أي من الصوم والصلوة والنج وغيرها يحسن
 بالمباشرة دون التوكيل يعني لا يحسن بفعل الوكيل في البيع والشراء والاجارة
 والبيع والشراء والمطعم عن مال أي اذا كان عن اقرار اما ان كان المصوع
 انكار فيكون الوكيل مع جانه سفر اعضا وكان من القسم الثاني كذا في
 التيمم والقسمه ونحوه وضرب الولد يعني ان الأشياء الدائمة بحسن كالحلف
 عنها غيرها ولا يحسن بالتوكيل بفعلها هي هذه الأشياء التي عدها من ابيع
 والشراء الاخره وانما لا يحسن في هذه الأشياء بمباشرة الوكيل لان الفعل وجد
 من الوكيل حقيقة وكذا حكم ولهذا رجعت حقوقه اليه حتى لو كان الوكيل حالفا
 يحسن بمباشرة فلم يوجد الفعل الموكل لا حقيقة ولا حكما فلم يحسن الا ان
 ان لا يامر به غيره الا صريحا ان لا يفعل يرجع حقوقه اليه مباشرة لم يحسن الحالف
 ان يفعل بمباشرة وكيله لوجود الفعل من الوكيل حقيقة وحكم وان كانت
 حقوقه ترجع اليه الامر يحسن بفعل الوكيل كما يحسن بالمباشرة لان الوكيل فيه سفير
 ومفتر ولهذا لا يضيف الي نفسه بل الي الامر ويتوقف لوباشرة بغير امره ولا ينقد
 عليه وفي الاول الوكيل مباشر ولهذا لا يضيف الي الامر بل الي نفسه وينفذ عليه
 لوباشرة بغير امره كذا في التبيين اعلم ان العقود ثلاثة انواع منها ما يتعلق
 حقوقه بالامر بمعنى وقية العقد لا بالاعتقاد كالتكليف والطلاق والعتاق والكتابة
 والبيع والصدقة ومنها ما يتعلق حقوقه بالاعتقاد اذا كان الاعتقاد ههنا

تتعلق الحقوق كالبيع والشراء والاجارة والقبض ونحوها والفاصل
 بينهما ان كل واحد ان يثبت حكم للعقد ثم ينقل منه الى غيره فهو من
 القسم الاول ومن العقود ما لا حقوق له اصلا كالاجارة والابراء والقضاء
 والاعتناء كذا في حاشية ولا يخفى عليه ان هذا اول مما في تبين الكثير من
 تقييدها الى نوعين نوع يتعلق بحقوق اصلا فانه يثبت كالحال بان لا يفقد
 بفعل وكيله كما يثبت بمباشرة لان الوكيل فيه سفير ومغير كذا في المتن وهما
اي بالمباشرة والتوكيل يثبت كالحال بفعله وفعل مأموره في النكاح والطلاق
والنفقة والمكاتبة والحل عن دم ومهر والهبة والصدقة والقرض و
الاستراض حتى لو حلف لا يفعل شيئا من هذه الاشياء يثبت بمباشرة وبمباشرة
 وكيله لان غرضه مخالف التوفيق عن حكم العقد وحقوقه وهذه العقود تنقل
 اليه بحقوقها فصاحبها بمباشرة الوكيل بمباشرة في حق الاحكام والعقد وصاحب
 الوكيل سفير ومغير ولهذا لا يستغنى عن اضافتها اليه ولو باشرها بغير
 اذنه لا ينفذ عليه كذا في التبسيط وخالف المتفق في مباشرة الوكيل وتمامه يطلب
منه وان نوى اي مخالف المباشرة خاصة اي بمباشرة بنفسه فقط في هذا
النوع صدق ديانته لا قضاء لان الطلاق وكونه تكلم بكلام يفرضه في وقوع الطلاق
على المرأة والامر بذلك مثل التمسك به واللفظ يستلزمهما فاذا نوى ان لا ينفذ
فقد نوى بخصوصه في العام فلا يصدق قضاء لانه خلاف الخط في العام معهم
دون بخصوصه كذا في التبسيط وكذا اي من الاشياء التي تحت بالمباشرة فيها والتوكيل
ضرب العهد والذبح والبناء ونحوها والابراء والاعتناء والاعارة والامانة
وقضاء الدين وقبض والكسوة والحل الا انه لو نوى بمباشرة اي بنفسه فقط يصدق
قضاء وديانته لان الضرب وكونه فعل حسي يعرف باشره المحسوس في محله وانما
يحصل ذلك في الفعل وكان فيه حقيقة والنسبة الى الامر بالحبس مجازا فاذا
نوى الفعل بنفسه فقد نوى حقيقة كلامه فيصدق ديانته وقضاء وقضاء القاضي

ان كل فعل يرجع حقيقة الى الامر او يحتمل نقل حكم فعله الى غيره يثبت كالحال
 بمباشرة تمامه والافلا هكذا ذكره في التبسيط ثم قال انما يثبت بالطلاق
 والعنف اذا وقع بكلام وجد بعد الجهد واما اذا وقع بكلام وجد قبل
 الجهد فلا يثبت حتى لو قال لامرته ان دخلت الدار فانت طالق ثم
 حلف ان لا يطلق فدخلت لم يثبت لان وقوع الطلاق عليها بكلام كان
 قبل الجهد ولو حلف ان لا يطلق ثم علق الطلاق بالشرط ثم وجد الشرط
 حث انتهى وفي حلفه لا يشترط يعني حلف لا يشترط امرأة فزوج ففقد
اي زوج غيره بغير امره فاذا جاز بالقول حث لان الاجازة في الانشاء
كالاذن في ابتداء عمل ما عرفه تصرفات الغضنة وبالفعل اي وان اجاز
بالفعل لا عطا كالمهر وكذا لا يثبت لان العقد يختص بالاقوال فلا ينفذ
فقد عقد وانما يفرضه بشرط كحث العقد لا الرضا وهو اختيار وروى
عنه محمد انه لا يثبت في الوجهين وانما يثبت في بعض الميكن وكذا في العنادية ذكر
نجم الدين النسخ في الفتاوى المختارة تمام في الغضنة اذا اجاز الحالف بالفعل
لا يثبت وبالقول يثبت والاعتماد على هذا ولو قال لكما تزوجت امرأه فهي
طالق ففي كل مرة تزوجها يقع الطلاق وان تزوجها الغمرة والحيلة
ان يزوجه غيره امرأه وكذا هذا بالفعل وهو يثبت الهدية وما يملكه فهو
النكاح وهذا ينصبص ان الاجازة يستحق ببيع الهدية وفي فوائد
صدر الاسلام طاهر بن محمود الاجازة بالفعل سوف المهر اليها انتهى وفي فتاوى
قاضي خان كذا في التبسيط ^{بشخصه} والفتوى على قول الأكثر يعني على قول محمد
لان الاجازة ليست بانشاء للعقد حقيقة وانما هو بتقدير حكم العقد بالرضا
به ولو امر غيره ان يزوجه حث لان الوكيل في النكاح سفير ومغير على ما عرف
في موضعه ولو قال عنت ان انكحتم به صدق ديانته لانه يحتمل لا قضاء لانه
خلاف حلف وكذا في حكم الطلاق والعنف ذكره في حلفه لا يرجع حقيقة الى الوكيل

كانت به وظل وصحة الصدقة والوديعة والعارية والقرض والاستراض
 وكذلك كل فعل ليس له حقد كالقتل والضرب والذبح والكسوة والقضاء
 والمحضرة والشركة فانه يكتف بغيره وبالأمر بالصالح روايتان بمنزلة البيع
 وانما في كذا الاختيار وحلف لا يزوج عبده او امرأته بكتف بالتوكيل
 والاجازة لان ذلك مضاف اليه يتوقف على ارادته للملكية ولا يشترط كذا
 في ابنته يعني حلف لا يزوجه ابنته ويستتبع الصغير بكتف بالتوكيل والاجازة
 لولاية عليها وفي النكاح حلف لا يزوجه ابنته الصغير وامنه عن مخدانه لا
 بكتف بالتوكيل ولا بالاجازة وعند ابائه بكتف بكتف بكتف بكتف بكتف بكتف
 بالتوكيل في الصغير ولا بكتف في الكبير انتهى وفي الكبير لا بكتف الا بالمباشرة
 لعدم الولاية عليها فهو كالا جنه عنهما فيخلق بحقيقة العقل كذا
 في الاختيار وفي حصة حلف لا يشترط في فتزوجه كما حلف في الفاسد او زوجا
 فضوته لا بكتف في الفضل اجماعا وفي الفاسد في حلف لا يشترط
 من بنات فلان ولم يكن له بنات ثم صارت فتزوجه قبل لا بكتف وقال
 حاتم الدين بكتف حلف لا يشترط مع نساء بغداد فتزوجه جارته
 ولدت ببغداد ونشأت ببغداد اخرى ودطنت بها حث حلف لا يشترط
 سرافتزوج بشاره من ساهدي فهو سر قال ان تزوجت فعبده ثم
 قال ثوبت فلانة لم يصدق انتهى وفي الاختيار حلف لا يشترط بنت فلان
 فولدت له بنت اخرى لم يكتف ببنات فلان لان البنية انخرط الى الوجود
 في الحال ولو قال بنت فلان او بنات فلان فبنات فلان فبنات فلان
 انتهى ودخول الامام على البيع كان بيعت لثوبت فعبده ثم يكتف
 اي الامام اختصاصا بفعل المحلوف عليه يعني بكتف الامام امر المحلوف عليه
 للمنفذ بذلك العقل ولهذا فسر بان التفسير بقوله بان كان بامره
 اي المحلوف عليه لان وضع الامام للاختصاص وهو لا يتحقق ههنا الا بالام

مفيد



المفيد للتوكيل فلا بكتف ان باعه بلا امره لانتفاء التوكيل سواء كان ملكه
 اي كذا بكتف ذلك الثوب او لا يجوز ان يكون ملكه مصدره منصوصا على انه
 جزكان والمفيع سواء كان الثوب ملكه او لا تقدير الامام ان بيعت ثوبا
 بواكك كذا في كذا الوقتين لابن فرشته وملكه اي مثل ما تقدم الشراء اي دخول
 الامام على الشراء والاجارة والصباغة والبناء اي يكون كالدخول على البيع ولو
 قال دخول الامام على فعل محرم في البناء لا يغير كبيع واجارة وخياطة وصباغة
 وبناء اقتضى امر الغير للملك للمالك احصوا في كذا وقع في كذا
 من مكنون كذا في كذا في فصل الاكل رجل قال والله لا ابيع لفلان ثوبا
 فباعه مخالف ثوبا للمحلوف عليه ليجز صاحب الثوب حث مخالف اجاز
 المحلوف عليه او لم يجز ولو باعه مخالف ولا يريد بذلك ان يترك المحلوف عليه
 وانما يريد بنفسه لنفسه لا يترك حاشا انتهى فهذا يعني ان شرط المحلوف
 عليه لا جد سواء كان بامره او لا وهو يتحقق بدون الامر بان يصدق
 المخالف ببيع لاجل فلان كذا ذكره في كذا ثم قال وهذا مما يجب حفظه فان
 ظ كلامهم هذا بجلا فمع انه هو الحكم هذا حقيقة شيخنا في كذا و
 على العوي يعني وان دخل الامام على العين كان بيعت ثوبا لك فعبده حر
 او امرأته طالق يقتضي ان الامام اختصاصا به اي العبد به اي بالمحلوف عليه
 بان كان ملكه سواء كان امره او لا لان الامام جازر العبد في قوله ان بيعت
 ثوبا لك فاجبت ملكه العين تقديره ان بيعت ثوبا هو ملكك وكذا اي
 مثل دخولها على العبد دخولها اي الامام على الحرب اي حرب الولد والاكل
 والشرب والدخول اي على فعل لا يقبل التباين لهذه الافعال فانه اقتضى
 ملكه كذا بكتف لانه كمال الاختصاص في كذا ان بيعت ثوبا لك ان باع
 الثوب بلا امره علم به ابايعه او لا بان اخذ المحلوف عليه ثوبا في ثياب
 لحيته فباعه فلم يعلم هذا نظير التعلق بالعبد واما نظير التعلق بفعل

لا يقبل النيابة فهو ان المثل لا يملك ما او شرب لا شرابا فانه اختص
 ان يملك الحق م والشرب ملكا للمثل كما في قوله ان المثل ملك ما كذا
 او شرابا كذا بان وان تعلق بالكل صورة متعلق بالحقام معناه واما من
 الولد فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل يرد الاختصاص وحاصل هذا الحق
 ان الام اذا اتصل بخمير عقب فعل متعدي فما ان يتوسط بين الفعل ومفعوله
 او بين آخره كمفعول وعلى التقديرين فاما ان يجعل الفعل النيابة اولافان
 احتملا وتوسط بينهما كان الام لا اختصاص الفعل بشرط حشر
 وقوع الفعل وهو البيع وكذا لا جرم له مضمون سواء كانت العبد وهو
 الشوب في المثال كذا كذا مملوكة او لم تكن وذلك انما يملكه بامره وان ياخره
 المفعول كان لا اختصاص العبد به بشرط كونها مملوكة له سواء كان الفعل
 وقع لاجله او لم يقع وان لم يملكها لا يفرق حكمه في التوسط وانما آخر
 بل كيف اذا فعله سواء كان بامره او بغير امره لان الفعل اذا احتمل النيابة
 لم يكن استقالا لغير الفاعل فيكون الامر وعدمه سواء فتعين ان يكون
 الام لا اختصاص العبد صوت الكلام عن الالف كما في قوله والمراد بالضرب
 ضرب الولد لا ضرب العبد لان ضرب العبد كمثل النيابة والوكالة فصارت نظير
 الاجارة لانظر الاكل والشرب يعني يملك من القسم الاول وذكر الفاضل ان المراد
 به العبد المعروف كذا في التبيين وان نوى غيره اى غير ما ذكر صدق فيما عليه
 اى فيما فيه تشدد يد على نفسه ديانة وقضاء بان باع ثوبا مملوكا للمثل طيب بانه
 بغير امره في المسئلة الاولى ونوى بالاختصاص المملك فانه يكتسب ولو لا
 نيته لما حث اوباع ثوبا لغير المثل في المسئلة الثانية ونوى بالاختصاص
 بالامر فانه يكتسب ولو لا نيته لما حث انه نوى ما يكتسبه كلامه بالتقديم
 التأخير وليس فيه تخفيف فيصدمه حقا في قيد ما عليه لانه لو نوى ما فيه تخفيف
 كعكس هاتين المسئلتين فانه يصدر ديانة لانه لا يحمل كلامه ولا يصدر

قضاء

قضاء لا خلاف انما هو وهو هم وقد تقرر ان الفرق بين الديانة والقضاء
 لا يتأتى في العبد بالبيع لان الكفارة لا يطلب بها كذا في قوله ان يبعث
 او اشترى بغيره لوقال المالك ان بيع هذا العبد فهو حر او قال غيره اى غير
 المالك ان اشترى بغيره فهو حر فقد اى بامه او اشترى بالخير اى بشرط الخيار
 لنفسه عتق اى العبد لوجود الشرط وهو البيع او الشراء والمملك قائم عند وجود
 الشرط فينزل الخيار لان البيع بشرط الخيار يمنع خروجه ببيع عن ملكه فكل
 ملكه قائما عند الشرط وكذا المشتري ملكه قائم عند وجود الشرط اما عندهما
 فكلهما لان خيار المشتري لا يمنع دخول البيع في ملكه واما عندهما 2 فلان
 المعلق بالشرط كالمنجز عند وجود الشرط فيصير كانه قال بعد الشراء انت
 حر فيصير مختارا بذلك لا ماضيا وله ذلك تجل ما اذا علقه بالملك
 فانت حر حيث لا يفتق به عنده لان الشرط وهو المملك لم يوجد عنده
 لان خيار المشتري يمنع دخول البيع في ملكه على قوله وعندهما يفتق
 لوجود الشرط لان خيار المشتري لا يمنع الدخول في ملكه وبهذا يفرق لانه
 2 بامه شراء القريب وبينا الشراء بامه علق عتقه بالشراء حيث لا يفتق
 القريب بالشراء بشرط الخيار ويفتق الاخر به ونما في التبيين قيد
 بالخيار لانه لو باعه بعد ما حلف ببعائه ما لم يفتق لانه لما باعه تم البيع
 فيه وزال عنه ملكه وبهذا لا ينشأ له غير المملك وينبغي ان يملك العبد
 لوجود الشرط وهو البيع حقيقة ولو كان خيار البيع لا يكتسب المشتري
 لان المشتري لا يتمكن بهذا الشراء من شيء فكل ان الشراء لم يوجد كذا
 في التبيين وفي قوله ولا يخفى انه اذا باعه بشرط الخيار للمشتري 4 انه لا
 يفتق ايضا لانه بات من جهة وكذا اذا قال ان اشترى بغيره فهو حر
 فاشترى بالخيار لا يفتق ايضا لانه باع على ملكه بايع كما صرح
 به في البحر مغربا الى الذخيرة وسواء اجاز البائع بعد ذلك او لم يجز

قال وذكر المحكي ان اذا اجاز البايع البيع يعتق لان الملاك يثبت عند
الاجازة مستند الى وقت العقد بدليل التريادة كذا في بعد العقد قبل الاجازة
تدخل في العقد كذا في البيوع اذا تقرر ذلك هذا علمت ان المصنف اطلقه على التغير
وقبل يقول ان الشترية لان لو قال لو جلت فهو حر فاشترى بشرط خيار
لا يعتق عند الامام لان الشرط وهو ملك لم يوجد عنده كما عرفت انتهى و
ذكر المصنف فتاواه لا يبيع لفلان شيئا قهرا لم يملك ولم يقبل او قبل ولم
يقبض بكنة في بيعه لشيء ناد هو قول علمائنا الثلاثة وعلى هذا المدة
والدية وحللة لا يكرى ثوبا جديدا فاجد بدما لا يكون علما وان كان شيئا
لا يكرى مع هذه الرجلين لا يكتفى حتى يكرى منهما انتهى كذا في
وكذا اي يعتق العبد لو عقد اي مخالف بالبيع او الشراء بالغاسق
البيع في صورة الفساد او الموقوف منهما اما في المسئلة الاولى وهي ما اذا
قال بعت فهو حر فباعه بفساد او لوجوده وهو تمليك وتملكه من
الجانبة فان كان في يد البايع او يد المشتري غائبا اي العبد عن اي
عن المشتري بامانه او رهن يعتق عليه لان لم يزل ملكه عنه وان كان في
يد المشتري حاضر او غائبا بنفسه لا يعتق لان بالعقد زال ملكه عنه
اي عن العبد فصار كما لو باعه باثنا صحيح واما في الثانية وهو ما اذا قال
ان الشترية فهو حر فاشترى فاسدا فان كان في يد البايع
لا يعتق لان على ملك البايع بعد واذا كان في يد المشتري وكان حاضر عنده
وقت العقد يعتق لان ما رقا بماله عقيب العقد فملكه وان كان
غائبا في بيته وعنده فان كان مضمونا بنفسه كالمغصوب يعتق لان
ملكه بنفسه وان كان امانة او مضمونا بغيره كانه لا يعتق
لان لا يبيع فابعا عقيب العقد كما في المصنف نقله عن البحر وفيه نقله
الذخيرة حلف لا يبيع فباع فاسدا بكنة في بيعه هو صحيح لان بيع

تام ليس في محل ما ينافي العقد الا انه تراخي حكمه وهو ملكه وكذا اذا عقد بغيره
على ما فيه بان قال ان كنت اشترية اليوم او قال ان كنت بعت انتهى
والبيع الفاسد وما يفسد ببيع شترى ان شاء الله تعالى واما البيوع الموقوف
فصورته فيما اذا كان مخالف البايع ان يبيع لشخص غائب وقيل عنه فصورته
فيعتق العبد على البايع لوجود الشرط وان كان مخالف المشتري
فانه اذا اشترى ببيع الفضة فانه يكتف عند اجازة البيع فيعتق العبد
كذا قرر في المصنف نقله عن صاحب البحر وفيه شبهة وصورة المسئلة ان يقول
ان الشترية عدا فهو حر فاشترى عدا فصورته فصورته بكنة بالشراء لان
الاجازة شرط حكم دون السبب والركن قد وجد قبلها لهذا يستند
لحكم عند الاجازة اليه وبشئ عند هاهنا لانهما معا اي يوسف انه يبيع
مشترا باعند الاجازة لا لئلا في ذلك الحال فاسد لا يكتفى كما سيجيء انهما
ونما به يطلب منه ولو بالباطل لا يعتق بغيره لا يعتق العبد بالبيع الباطل ولا
بالشراء الباطل في بيعه لا يبيع ولا يشتري لان ليس ببيع حقيقة ولا حكم
حتى لا يفيد شيئا من احكام البيع ولو انقضى القبض حتى لو قال ان اشتريت
اليوم سيك فعبه حر او ان بعت حر فهو حر فباعه بعتة او حر لا يكتف
مخلاف ما اذا باعه بغيره فاسد على ما عرفت والاول باطل لان الكسبة ليست
بمال عند احد ولو اشترى مدبرا او ام ولد لا يكتف لاننا نعتق لهما سبب
الحرة وهي تنافي الانقاد والوقف بخوازه القاض بكنة لئلا لان قضاءه يؤخر
في ازالة الممانعة كذا في مختصر عدو وقت القضاء فيعتق في العبد بكنة
في زواله لكن قضاء القاض لا يتصور فيه ويتصور فيه رضا ولو حلف ان
يبيع هذا الحر فباعه بزلان البيع الصحيح لا يتصور فيه فانه عقد على بيع
وكذا لو عقد بكنة على حرة او ام الولد لا ذكرنا دعاه بغيره في حرة وام الولد
باعتق على الصحيح لان ملكه فيهما بان تتردد وتلحق بدار الحرب ثم نسب

كذا في البين وفي حلفه لا يشترط هذه المرأة فهو على الصحيح دفع الفاسد
 حتى لو تزوجها نكاحا فاسدا لا يحنث لان الحق من النكاح الحلال ولا يحنث بالفاسد
 وكذا لو حلف لا يصلي ولا يصوم فهو على الصحيح حتى لو صلى بغير طهارة او صام
 بغير رتبة لا يحنث ولو كان لم ذلك كله في جماعة فان قال ان كنهه شرجح
 او صليت او صمت فهو عليها على الصحيح والفساد لا يماضي
 لا يقصد الكل والتعرب وانما يقصد به الاخبار عن كسبي بذلك فان عني
 به الصحيح صدق اي دين في القضاء لانه النكاح المعنوي ولو حلف لا يذهب
 فوهبه هبة غير مقسومة حث كما في الظهيرية وبه علم ان فساد هبته
 كصحيحه ولا يحنث ان الاجارة كذلك كذا قال في البحر ذكره في قوله فان لم يبيع
 اي هذا الرقيق فكذا اي امراته خالف فاعتقه او دبره اي مطلقا حث اي
 وقع طلاقه المعلق لان الشرط قد تحقق وهو عدم البيع لغزوات المصلحة وفي
 التنوير ان لم يبيع هذا الرقيق فكذا فاعتقه او دبره مطلقا او استولا حث
 قال في المنقح فبذلك لانه لا يحنث بالمقيد كما اشار اليه في فتح القدير وبسبب ان
 كسبه اطلق في محل التقيد وذكره في فتاواه نقلا عن السراجية حلف ان
 يبيع فسيب له ان يبيع في ذلك اليوم بشرط الخيار ثم يبيع في ذل خيرة ان
 اشترى فلا فاسد فاشترى غيره هل ينحل البيع لم يذكر هذه
 المسئلة في شيء من الكتب وحكي عن ابي بركه ان قال لعل ان يقول
 ينحل ولعل ان يقول لا ينحل هو الاكبر انتهى وفي النفاية رجل حلف ان لا
 يبيعه جارية فاشترى نصف جارية وانتهى النصف الاخر لا يحنث
 واخذه ابو يوسف في هذه المسئلة حاشا ان درهم ولو حلف ان لا يبيع
 فامر بغيره فباع لا يحنث لان حقوقه يتعلق بالفاقد وان كان مخالف
 مع الكراه لا يبيع بنفسه حث بالتوكيل رجل اراد ان يبيعه ثوبا فقال
 البائع والله لا يبيع بشيء ثم باعه بعشرة لا يحنث ولو قال لم يبيعه

والله لا يبيعه بعشرة فاشتراه باحد عشر يحنث ولو قال والله لا يبيع الا
 بعشرة فباعه بشيء حث رجل حلف ان لا يبيعه بقلنا فاشترى ارضا فيها
 بقل حث رجل حلف ان لا يبيعه بقلنا فاشترى بنية بالاجر لا يحنث وفي شراء
 الحائط يحنث ولو حلف لا يبيعه صوما او لبنا فاشترى سائ في حرمها
 لبز وظهرها صوف لا يحنث انتهى وفي كمينه حلف لا يبيع فباعه كدبر لا
 يحنث قال ان اشترى عبدا فهو حر فاشترى نصفه ثم باعه ثم اشترى
 اباه فيعتق بخلاف قوله ان ملكك عبدا فهو حر فانه لا يعتق الا اذا نوى
 الملك شغرا كذا لو قال ان ملكك حائز درهم فقله على ان اتصدق بها
 فملكها متفرقة ولم يجمع في ملكه لا يلزم شيء ولو نوى بالشراء الملك لم يبيع
 قصدا ولو اشترى ربه عبدا بعينه فقال ان ملكته او اتيه ما شئت بعينها فقال
 ان ملكتها فملكها فجمعها او شتر فاحث قال الرجل ان ملكها عبدا
 او اشترى عبدا فعبدا حر فملكها عبدا بيها او اشترى احدهما وابع
 مع الاخر يحنث قال لا عبد اشترى فهو حر الى سنة فاشترى عبدا لا يعتق
 حتى ياتي به يوم اشتراه سنة حلف لا يعتق له فاشترى اباه حث كذا
 اذا لا تتبعه فادى الكتاب او امر غيره باعتاق ففعل اشترى ولو حلف
 ان لا يبيع عبده ولا يهب فباع نصفه وذهب نصفه لا يحنث حلف لا
 يبيع هذا العبد في ذل واحد واخذ ملكا مسلما من يده واعطى بدله
 ورخص بدله الحال بينهما بيا بالتعاطي ولا يحنث في يمينه هكذا روي
 عن ابو يوسف كذا في خزانة الفتاوى حلف لا يبيع عبده ولا يدخل غيره في
 بيعه فباع نصفه بغير الكراهية وذهب منه النصف الباقى لا يحنث كذا في الخزانة
 وذكره في جني رجل حلف مسلما ان لا يبيعه فباعه ما يبيع فاشترى
 صكها ما يبيعه ثم بداه فباعه لا يحنث انتهى وفي النفاية عبد حلف لا يشترط
 فزوج مولاه امرأة وهو كاره فيه لا يحنث ولو حلف مولاه لا يشترط عبده

فزوج غيره فاجاز القول بكنه قالت اي الزوجين تزوجت على
 اي امرأة فقال اي المولى الزوج لها كل امرأة لم يخالق طلق هي اي
 المحلقة وهي المرأة التي دعت الى هلكة ولما كنت سببا فيه لاخولها بكنه
 كل امرأة ايضا اي كل طلق كل امرأة بكنه الا في رواية عن ابي بصير يعني روى
 انها لا تطلق لانه اخرجها جوابا فيطبق به لان غرضه ارضاءه وهو خلاف
 غيرهما وجه الظاهر هو الكلام وقد زاد على حرف كذا فيجعل مبتداء وقد يكون
 غرضه ان يجازيها حجة اعترضت عليه وان يوفي غيرها اي المحلقة صدق
 ديانتها فقاما لانه تخصيص معام قال في مني واختا ربي الائمة الرضخ
 وكثيره الحديث في رواية عن ابي بصير وذكر في الخبر ان صاحب الفاية نقل
 عن الذخيرة نقل ان يحكم لك ان كان قد جرى بينهما ما جرى وخصته
 تدل على غضبه يقع عليها الطلاق ايضا وان لم يكن كذلك لا يقع انتهم
 قبل الا امرأة غير هذه المرأة فقال لكل امرأة في نفسه كذا لا تطلق
 هذه المرأة ذكر ذلك الاسم الاول احيى والفرق بينه وبينه الاول في
 هذه وهو ان قول الزوج بناء على الفعل الاول فاما يدخل تحت قوله
 ما يحتمل الدخول تحت القول الاول فقد لها تزوجت على امرأة يستأجرها
 كما يستأجر غيرها اما ههنا قوله غير هذه المرأة معرفة فلا يدخل تحت
 الشك الا ان الشك في قوله على الشك والمعرفة لا تدخل تحت الشك الا في
 العلم فانه يدخل تحت الشك وبما في كذا الباء قال ان دخل دارك هذه
 احد فكذا ففعله المحلوق لم يكن مخالف لان المحلوق عليه حرف بل في خطاب
 وكذا لو قال ان البنت هذا القيم فكذا فليس المحلوق لم يكن كونه معرفة
 بانها التي هي جارية وان البنت المحلوق مخالف في كذا لان ذلك فيدخل
 تحت الشك ولو قال لومس هذا الزمان احد ذلكا رايه لم يدخل مخالف فيه
 وان لم يضمن مخالف الى نفسه بياض الاضافة ولو قال ان ظم غلام عبد الله بما

محمد حدث لا يجوز استعمال العلم في موضع مشقة فلم يخرج مخالف عنه عدم الشك
 كذا في مني ولو قال على كمنه البيت الله او الى الكعبة لزم حج او عمرة
 متساوية سواء كانت فيها او غيرها لان احباب احد النسك ليس باعتبار
 انه مدلول اللفظ ولا يستلزم ولا باعتبار الحكم بذلك مجازا ولا بالنظر الى الغائب
 بل لانه معروف احباب احد النسكين به فصار محاربا للثبوت او حقيقة عرفية مثل
 قوله على حجة او عمرة متساوية في دفع القدر وفي القياس لا يجب شيء عليه التزام
 ما ليس بفريضة واجبة ولا مقصودة في الاصل وهو ليس كمنه مستثنى بالتركيب
 مروجهم وتمامه يطلب من الشبهة فان ركب فعليه دم لانه دخل نقصا فيه
 واحوال الدم يعرف من كتاب كذا ولو قال على كمنه اذ اذها البيت الله
 او كمنه الى الصفا او كمنه لا يلزم شيء لعدم اعتبار ذلك ولان التزام الاحرام
 بهذه العبارة غير متعارف لو قال على كمنه الحرم او الى المسجد الحرام وزاد
 في كمنه متساوية الكعبة وبك كذا الى الحرم في الكعبة وبك كذا الى الحرم في البيت
 والعرفات ومن ذلك في البيت في هذه شيئا اذا قال على كمنه
 ايها لان التزام هذه الافعال اي افعال كذا او العمرة هذه العبارة
 غير متعارف والالتزام للعرف ولا يمكن احبابها باعتبار حقيقة اللفظ لانها
 لقرب مقصودة فامتنع اصلا وهذا على اطلاق قول ابنه خلافا لصاحب
 يفتي وقال في قوله على كمنه الحرم او الى المسجد الحرام عليه حجة او عمرة
 لان الحرم والمسجد احرام على البيت فصار كذا كره بخلاف الصفا و
 المروة لانها منقصان عنه وجوابه ما ذكرنا ان كمنه في العرف
 ولا يدخل القيس فيه ولهذا لا يلزم بلفظ الذمة وذكره وان قال في
 بيت الله تعالى كذا في التبيين وفي عبده حر اي لو قال عبده ان لم ينج
 القام اي ان لم اجد هذه السنة فانت حر فادعي انه حج وادعي
 الحج انه لم ينج معام فشره يكون يوم اخر يكونه لا يعتق هذا عند ابنه

وابنه يوسف خلافا لغيره يعني قال محمد بن يعقوب لان هذه شهادة قامت على معلوم
 وهو الضحية ومن ضرورته انتفاء كل فتحقق كقولها انها قامت على
 النفي الحق ومنها نفي كل يعني ان الحق من الشهادة على كونه يوم السبت
 بكونه والضحية على كونه فلا يقبل لان الضحية لا يدخل تحت حكم الاصلاب بها
 واما اذا قال انك هذان على رجل انه قال السجدة بر الله ولم يقبله قالت
 النصارى فقبل بنينا امرأتك لان الطلاق مما يدخل تحت حكم كذا ذكره ابن الحكم
 في شرح الوقاية فان قلت قد صرح في جامع المصنوعين من ان الشهادة
 على النفي تقبل في الشرط حتى لو قال للعبدة ان لم تدخل الدار اليوم فان حر
 فكذلك انه لم يدخلها قبلت ويقضي بعقوبة وما كان فيه من قبيل الشرط
 اوجب عنه بانها قامت بامرتابته مع عدم كونه خارجا في نفي النفي فمما
 وتماه يلزم من نفي ذلك لا يصوم اي حلف لا يصوم فصام ساعة بنيت حيث
 لوجود الشرط باسلا ساعة اذ الصوم هو الاسارة على قصد التقرب كذا
 في كونه وان ضم صوما او يوما يعني ولو قال اصوم عن المحرمات صوما
 او لا اصوم يوما لا اى لا يحث ما لم يتم يوما يعني حيث يوم كامل لا بما
 دونه لانه يراد به الصوم التام كغيره في غير ذلك بانها تامة الا في اليوم
 اليوم صريح في تقدير الكثرة فان قلت ان المصدر مذكور بذكر الفعل و
 لا فرق بين حلف لا يصوم ولا يصوم صوما فينبغي ان لا يحث في الاول الا
 يوم قيل اوجب عنه بان الثابت في صفة الفعل ضروري لا يظهر اثره
 في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح لانه اختيارى يشترط عليه حكم المطلق
 فوجب كمال حلف لا صوم هذا اليوم وكان بعدا كذا وبعد الزوال والاحت
 وحث لئلا لان جميعه التصور والصوم بعد الزوال والا لا يتصور
 كذا في كونه وفي كونه حلف لا يصوم شهر رمضان بكوفة فكذا على صوم جميع الشهر
 حلف لا يفطر بكوفة وكان بها يوم الفطر ولم ياكل ولم يشرب حيث

انتهى

انتهى وفي لا يصلي يعني حلف لا يصلي يحث اذا سجد سجدة يعني صلى
 ركعة لا قبل ان الصلوة عبارة عن القيام والقراءة والركوع والسجود
 وما لم يتم الركعة لا يحث وان ضم صلوة يعني لو قال لا صلى صلوة
 فبسط اي يحث بركعتيه لا باقل اى لا يحث بما دون الركعتين
 لان الصلوة المطلقة تنصرف الى الكاملة وادناها ركعتان انتهى
 البني عبيد ذكره في التبيين والقياس في الاول ان يحث بالانقضاء
 اعتبارا بالزوجة في الصوم وجه الاحتياط ان الصلوة عبارة عن
 الاركان المختلفة فيما لم يأت بجعلها لا تسمى صلوة بخلاف الصوم
 لان الانسان ويكثر في الجزء الثاني قال لامرأة ان لم تصل اليوم
 ركعتا واحد وهو فانك كذا في من من ساعها او بعد ما صفت
 ركعة فان البعير يصوم وتطلق في الحال لان دوام الدم لا يمنع كما في
 الاحتياط وحث في حلف لا يؤم احدا باقتداء قوم به بعد شروع
 وان قصد ان لا يؤم احدا فيقوم فاقصد اياه وصدق ديانة ان
 نوى ان لا يؤم احدا حلف لا يجزى فعل كل صوم منه فلا يحث بالانقضاء
 ولا يحث حتى يقع بعرفة او حتى يطوف اكثر الطواف بالزيارة انتهى
 وفي كونه ولو لم يتم في صلوة الحائز وسجدة التلاوة لم يحث حلف ان
 لا يقرأ القرآن اليوم يستثنى ان يصلي صلوة النهار خلف الامام انتهى
 كذا في كونه وفي ان ليست يعني حلف ان ليست مع عزلة اي ثوباء
 عزلة فهو هدي اي صدقة فكذا في الزوجة قطنا ففرضه اي من وجبه
 فليس فهو هدي وهذا عند ابي 2 وحدهما يعني قال ليس عليه ان
 يهدي حتى تغزل مع عزله ملكه يوم حلف وحقه الهدى التصرف بمكة
 لانه لهم ما يهدي اليها لهما ان النذر انما يصح في كماله او مضافا
 اليه الى سبب كماله لقوله عليه السلام لا نذر فيما لا يملك ابن ادم ولم يوجد

واحد منها اذ غزل المرأة والبس لباس من لباسها ولم ان غزل المرأة
 عادة ان يكون من قطن الزرع والمعتاد هو الحراد وذلك سبب حكم
 فصار كانه قال من قطن ومن قطن سبب حكمه وذلك سبب اي الغزل من
 قطن الزرع سبب ملك الزرع لما غزله كذا في العناية وان لبس اي الزرع
 ما غزلت من قطن في ملكه اي الزرع وقت يحلف فهدى بالاتفاق ان
 لان ذلك سبب لان ملك الزرع غزله باعتبار ان غزل المرأة سبب ملك
 الزرع لما غزله في العرف وان قال ان لبست من غزله لم يكن هديا اتفقا
 كذا في شرح الوفاية لابن كمال حلف لا يلبس غزله فليس نكته منه لا يثبت
 عند ابن يوسف وعند محمد بن كيث والغنى على قوله لا يلبس لانه لا يسمى لباسا
 في النكته عرفا وفي شرح الوفاية نقلا عن التتمة لا بأس بكنية الحر للرجل عند
 ابن 2 ويكره عند ابن يوسف ومحمد في القية نكته النكته المجهولة من الابريم
 هو الصحيح وكذا المتفق وان كانت تحت العانة والكيس الذي يعلق ذكره
 في الفم وقد مر ما يتعلق بهذا في ادل الائمة خاتم الفضة ليس على يمين حلف
 لا يلبس حلتا فليس خاتما من الفضة لا يثبت لانه ليس على كامل لانه كما يستعمل
 للزينة يستعمل لاقامة السنة بخلاف خاتم الذهب لانه لا يستعمل الا للزينة
 ولهذا لا يجوز استعماله للرجال فيثبت كذا في الفم وعلى سكونه اللام جمع حتى
 كثرى وثبت ذكره ابن كمال في شرح الوفاية والخلق في خاتم فستعمل ما لم
 نص وما لا نص له وسئل ما اذا كان الحالف رجلا او امرأة كما في الظهير فبعد
 بخاتم الفضة لان الحلفتين والسواحل لا يستعمل الا للزينة وكان كالمس في
 معة على كذا ذكره في الفم وفي الفم ايضا لا يثبت في حلفه لا يلبس حلتا فليس خاتم
 فضة لانه ليس على عرفا ولا شرعا بدليل انه ابيح للرجال مع منعهم من الحلفتين
 بالذهب والفضة الا اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم النساء بقوله فافضوه
 الصحيح كما قيده بذلك في النهاية ونقد صاحب البحر عنها واقره واظهر صاحب

اكثر ورجحه في فتح القدير والدرر اعلم وعقد اللؤلؤ ان رضع اي بان
 ركب بالذهب على بسكون اللام جمع حتى كما مر كونه في كنف مخالف ذلك
 حيث قال وعلى بضم كاء وشدة ياء رجع حتى يفتح كاء وسنة ايار
 والاي وان لم يرضع فلا اي ليس على لانه لا يتحلى به عرفا الا مرضعا بذهب
 هذا عند الامام وقال على مطلق اي رضع اول الالة اللؤلؤ حقيقة حتى
 سمى في القرآن في قوله تعالى وتسنخ جوت حلية تلبسونها وانما يستخرج
 من البحر غير مرضع وقيل هذا اختلافا عصر وزمان فالتاس في عصره لا يتحلى
 بالالة غير مرضع فافتى بما عابا في زمانه وفي عصرهما يتحلى بها غير مرضع
 فافتى بما عابا وبه اي بقولهما يفتح لان التحلى به على الاثر اذ محتاد في دياره
 واكثر ديارا هل الامام وفي التبيين وعلى بعد خلافه لا بأس بعقد زبرجدا
 زمر مرضع انتهى وقال في الفم وعلى قياس قول الامام لا بأس للرجال لبس
 اللؤلؤ الخالص كذا في التبيين وفي شرح الوفاية مفرنا الى كنية لا بأس بلبس
 الجميع اللؤلؤ الخالص وكذا البائع قال وقاس الطرسوس بقتة الاحجار عليه
 كالبلخس والياقوت والزمر وغيرها كونه في كجوهرة للامام كذا في جزم
 بعدم يجوز معلقا في ذلك بانه على النساء قلت فيجعل على ذلك قولها لانه
 على عندها وان لم يكن مرضعا كما علمته وفي الاختيار فعلى قول ابن 2 ينسب
 ان يكون العقد غير مرضع لانه ليس على ولو علفت امرأته عنقها ذهبا
 غير مرضع لا يثبت والمنطقة المفضضة والسيف الحلى ليس على انتهى
 ولو حلف لا يلبس سلاحا ولا يتحلى به فيقلد سيفا او ترسا لم يثبت لانه لم يلبس
 السلاح ولو لبس الدرع مع كبدية او غيره يثبت ولو حلف لا يلبس سلاحا
 فاشترى سكين او حديد لم يثبت لانه لا يبيع الا يسمى ببيع السلاح كذا في
 البحر كما عرفت على انتهى وفي حلفه لا يجلس على الارض فليس على الساط
 او الحميم لا يثبت لانه لا يسمى جالسا على الارض وان حال بينها اي الارض

وبينه أي الخالف بغير حنث لأنه يتبع له فلا تصير حاله كالصالح المتيقن
جلس على حاله لا يمينه وبيرة الأرض ليس يتابع للمخالف فلا يحنث وإن كان
تابعاً للمخالف يحنث حتى لو خلع ثوبه فبسطه وجلس عليه للحنث لا ارتفاع
التبعية كذا في المصنف وفي حلف لا يمين على هذا الفراغ جعل فوقه فراش فنام عليه
لا يحنث لأنه مكلف واليمين لا يقع تابعا لمصلحة فينقطع النسبة إلى الأرض قبل النزول
المكلف رآه لأنه لو نكح فقال على فراش حنث بوضع الفراش على الفراش لأنه نام
على فراش نكح ذكره ولو حلف لا يمين حتى يقرأ كذا وكذا فنام جالسا
من غير قصد لا يحنث لأنه لا يمين الاحتراز عنه حلف وإن جعل فوقه فراش أي ستر
من كبره بالسرير جازي يحنث لأن القرام تتبع للفراش فيعد نائما عليه
وفي النعنية قال في معنى القرام ستر يفيق يجعل فوقه دهنه عرفنا يسمى كالحاف
وذكر شيخنا أن القرام ستر فيه رقم دغش وبه صرح في مختار الصحاح
حيث قال والقوام ستر فيه رقم دغش وكذا المعقرون ومقرنة انتهى حلف لا
يمين حتى يصح كذا رتبة أو يذكر المتعلقات فنام جالسا لم يحنث وفي حلف
لا يجلس على هذا السرير أن جعل فوقه سريرا آخر فجلس لا يحنث لأنه غيره وإن
جعل فوقه بساطا أحصر فجلس عليه حنث لأنه يعد جالسا عليه لأن الجالس
على السرير لا يعتاد بدون أن يجعل عليه بساطا فاجلس على البساط كجول
على السرير قيد بالسرير أي رآه لأنه إذا كان السرير المحلوف عليه نكرة
يحنث بالجلوس على السرير الأعم لأن اللفظ المتكرر يتناول كذا في معنى ما
وقع في أكثره والغدور من تكلم السرير بشكل اللحم إلا أن يجعل المتكرر على
معروف كما أفاده الفاضل كذا في سرية الغدور حيث قال في معنى سريري
على هذا السرير ولو حلف على الواح هذا السرير أو الواح هذه قوله على
السفينة ففرس على ذلك فراش لم يحنث لأنه لم يمين على الواح كذا في البحر
وكذا الحكم في هذا المكان وهذا السطح فإذا حلف لا يجلس على أحدهما لم يحنث

عليه

عليه وجلس حنث ولو بينه مكانا على مكانا أو سطحا وفوق السطح
انقطعت النسبة عن الأرض فلا يحنث بالجلوس على الأعلى وكذا كرهت
الصلوة على سطح الكنيف والأصطبل ولو بين على ذلك سطح آخر وصل
عليه لا يكره حلف لا يمين على الأرض فحنث عليه بغير أو خف حنث وإن
منه على بساط لم يحنث وإن من على أجار حنث لأنه من الأرض كذا في
فتح القدير وفي الواحات حلف على الفراش فحرره منه كسرونا م عليه لا
يحنث في هذا لأنه لا يسمى فراشا وفي المحيط قال لا يرأه أن يحنث
على ثوبك فانت حلف فأنك على وسادة لها ووضع رأسه على مرقعة لها
وانضجع على فراشها أو وضع جنبه أو أكثر منه على ثوب من ثيابها حنث
لأنه يعد نائما وإن اثناء على وسادة أو جلس عليها لم يحنث لأنه لا يعلم نائما
كذا في البحر المحال مع منع الغفار **فائدة** في كمينته قال امرأة طائف أن كلفت
فلما ناولت كذا أو شربت كذا أو أضر الطلاق فهو سواء حاله كمينته أو شوط
لا يقع إلا أن ينوي يحنث قال أن لم أدخلها نية الدار من اليوم أو أن
لم أضر بسوطي اليوم فانت كذا فدخلت أحدهما أو ضربت سوطي
وأحدهما لم يحنث لأن شرط البرؤ هو أنها انتهى وفي النعنية رجل يريد
أن يكلف أن لا يكفل أحدا ينبغي أن يقول أن كلفت فلان أن تصدق
بنفسه فإذا طلبوا منه الكفالة يقول على كمين لا أكفل ولواضحه اليه أن يكفل
وتصدق بغيره وأحرار في العيين هو الحرام مطلق عند الأكل لا يمين فيه
كن حلف لا يكره لما ففص سببا فأكلم قبل أداء الضمان يحنث ولو باع
ذلك الشيء بيمين آخر فأكلم ذلك الشيء لا يحنث لأنه ليس بحرام مطلق انتهى
وفي كمينته حلف لا يكره إمرأته فاستلقى على قفاه ففقت حاجتها منه فالحنث
أن يحنث حلف لا يفعل حراما لا يحنث بالدخول في الثناء أو الفاسد حلف لا يقع
الحنث بجلال وحرارة فمع من غير أن يحنث أن لم ينو الجوع ويصدق

الكمال في شرح الهداية والمراد من الكسوة عند الاطلاق التمليك كما في
 الكفارة ولا تملك من حيث ولهذا لا يشرع بكفنه احد ثم اخرج السبل
 او السباع يكون للبرع لا للورث بخلاف البسائر عبا رة عن السر
 وهو يتحقق في كسوة حتى لو حلف لا يلبس فالبس بعد كسوة بحيث الا ان ينوي
 بالكسوة السر فانه في كسوة واللام يراد به الافهام وهو لا يتحقق في كسوة
 وما ثبت في كسوة من اللام للموت من اهل القبر وغيره كان ذلك على سبيل
 الوعد لا لاجب ولا سبيل للحجب للموت بل في كسوة هذا زبد عما في التبيين
 والمراد من الدخول عليه زيارته بعد كسوة يزار قبره لاهل رجل حلف لا واحد
 منها لا يدخل على صاحبه فدخلها في منزلها لا يحنثان ذكره في الاختيار
 وكذلك التبريد اذا حلف لا يجلد فجلدها بعد كسوة لا يحنث وتقبله على السلام
 عثمان بن مطعون بعد ما ادرج في كسوة محمدا لم يحنث من الشفقة والتعظيم
 كما في كسوة الجسد وكسوة كسوة لا يحنث بالحنث اذا حلف لا ينسب فلانا
 او لا يحل اذ لا يمس يحنث اذا فعل ذلك بعد موته لان هذه الاشياء تنفذ
 في كسوة كما تنفذ في كسوة وهذا لان الفحل هو الكسوة والحنث منه التطهير و
 كسوة بغير الفحل لا يحنث انما اذا حلف على الفحل واصل الفحل وبعد كسوة
 وكذا لو حلف عليه قبل الفحل لا يحنث ويحنث بعد كسوة قال عتيق من حمل
 ميتا فليست ضاة وكسوة التعظيم والتحقيق والشفقة فتحقق بعد كسوة كذا
 في التبيين قال في شرح المصطفى وان كان في كسوة يولد ويولد ويقيم ويستمر يقع على كسوة
 دون كسوة كالضرب والقتل والحنث والكسوة والدخول عليه ذكره في كسوة وذكر
 كسوة في فتاواه حلفت لا تنسب رأسها من جنبه زوجها في معها مكرهه
 ارجوان لا يحنث وفي كسوة حلفت لا تنسب رأسها من جنبه زوجها فعلى
 التملك من الجاه لا يحنث يحنث حلف لا يضرب روجه ثم شتمها او خفها
 او عضها حث أطلق تبعا لما في الهداية والكنز فانظم ما اذا كان

في حال الضرب او المزاخ وهو كسوة كما افاده في شرح الهداية للكمال كسوة في كسوة
 صحتها في كسوة لا يحنث حث قال رجل حلف ان لا يضرب امراته ففرضها بالشرع
 بجلدها او عضها او خفها او مدسها فادجها حث في كسوة فادجها هذا اذا لم
 يكن في كسوة لا يحنث وهو الصحيح وكذا لو اصاب راسها في كسوة فادجها
 لا يحنث وقبل هذا اذا كانت بيمينه بالعزيمة وان كانت باليمين لا يحنث في
 جميع ذلك والصحيح ان يحنث اذا كان في الضرب كذا في كسوة وفي التبيين رجل
 حلف ان لا يضرب امراته ففرضها او خفها او عضها او افرسها حث لان
 الضرب يعم بفعل مولى وقد تحقق الاطلاق بهذه الاشياء وان كان في حال كسوة
 لا يحنث لانه مما رخصه وكذا اذا قصد ضرب غيرها فاصابها قال الفقيه ابو الليث
 اذا كان يمينه باليمين لا يحنث بهذه الاشياء ما لم يضرب انتهى كذا في كسوة ان
 الفرق بين العزيمة واليمين خلاف كسوة وان قصد لبس بشرط في كسوة
 وقبل شرط على الاخر جزم في كسوة حث قال وان قصد غيرها فاصابها
 لا يحنث وكذا لو نعتضد كسوة فاصاب وجهها فادجها لا يحنث وهكذا
 جزم صاحب السراجية ايضا قال في البحر نكاح فتاوى البقاع وهو كسوة و
 الاظهر بالاولى ان يحنث به الشيخ طهر الدين كسوة لان عدم العقد لا يعدم
 الفحل والدمج اعلم ليضرب به يحنث حلف لا يضرب فلانا حتى يموت او حتى يقتل
 فهو محمول على كسوة الضرب لانه المراد في الفرق ولو حلف ليضرب فلانا في المرة
 فهو على ان يضربه مرارا كثيرة ولو حلف ليقتل فلانا في المرة فهو على شدة
 القتل انتهى كذا في كسوة ولو قال حتى ينزع عليه او حتى يسكن او يبول او يستنث
 فلا يرد وجوه هذه الاشياء حقيقة ولو قال لا ضربتك باسياط حتى يموت
 فهو على كسوة لانه ولو قال لا ضربتك بالسيف حتى يموت فهو على كسوة حقيقة
 وعمره بن يوسف قال لا يحنث ان لم اضربك حتى اتركك لا يحنث ولا يمينه فهو
 ان يضربها ضربا يوجبها الكلام الاختيار في كسوة كسوة ان لم اقتل زيدا فكذا

اي فبده حرسلا وكمال ان زيد المحلوف عليه ميت ان علم كحال بموته حث
 والا لا حلف لا يقتل فلانا بالكوفة فحضره بالسواد ومات بها حث واذا
 ضرب ومات بالسواد لا يحث وكذا لو حلف ان لا يقتل فلانا يوم الجمعة
 فحضره يوم الخميس ومات يوم الجمعة حث ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه
 لازمان المخرج ومكانه بشرط ان يكون الحرب والحج بعد الجهاد واذا
 كان قبل الجهاد فلا حث اصلالات الجهاد يقتضي شركا في المستقبل لا في
 الحاضر وفي اسراجية اعتبر الشرط حيث قال ان قتلتك يوم الجمعة فمضى حرم
 فحضره بعد الجهاد قبل يوم الجمعة ومات يوم الجمعة حث **فروع** رجل قال لامرأته
 ان لم اضرب ولولا اليوم على الارض حتى ينشق لك الكلافة نصفين فانت
 حلق فحضره على الارض ولم ينشق فمضى اليوم طلقت امرأته وجعل هذا منزلة
 ما لو قال ان لم اضرب يدينك يقول فانه يقول على الارض امرأته رجل ارا دان يحضر
 ولده حلف ان لا يمنعه احد عن ضرب فمضى انبى بعد ما ضرب حث حث او
 حث حث وهو يريد ان يضربه اكثر من ذلك قالوا حث في جميعه لان مراده
 ان لا يمنعه احد حتى يضربه الى ان يلج بقلبه فاذا منع عن ذلك حث في جميعه
 رجل قال لامرأته انت حلق فلانا اودد ان لم لا ضرب هذا الحاد دم في اليوم فحضره
 محلا دم في اليوم بتر في جميعه وبطل الطلاق رجل حلف ليضرب امرأته حتى
 يقتلها او حتى ترفع ميتة فهو على الشرط بالكلية **الحكمة** ذكره في حلق
 وفي الحنية حلف لا يضرب فلانا فامرغوب بالحرب لا يحث والسلي والفاطمة
 يحثان به لانه يصح منه الامر فاستد اليهما كالمولى يحلف ان لا يضرب
 عبده فامرغوب حلف لا يضربها الا امر جرم فحضر بها فقال ضربتها جرم
 فالقول له مع الجهاد انتهى وفي خزانة الفتاوى حلف لا يضرب فلانا الذمرة
 فهذا على الحرب نرا كذا وفي فاضل حلف ان لا يشتم ولا يخذل
 احدا فحلف ميتا او شتم ميتا حث امرأة كانت تشتم زوجها فقال

الزروع ان شتمت فانت حلق فانت حلق المنة لولده الصغير منه اي بلا حث
 قالوا ان قالت ذلك لم يحن كرهته من الولد لا تطلق وان قالت لي كرهته
 مع الزرع حث انتهى وذكر الحصة فتاواه نقلنا عن الزخيرة حلف لا يشتم
 فحلف حث لا يسمع لاروايه فيها عمره ومحمدوا اختلاف المشايخ قال بعضهم حث
 وقال بعضهم لا يحث انتهى وانما اختلفت السلام في هذا المقام لكثرة وقوع هذه
 المسائل **باب الانام** ليقتضين دينه قريبا بغير حلف ليقتضين دينه في قريب
 فمادون السهم قريب والسهم بعيد لان ما دون السهم بعد في العرف قريبا و
 السهم وما زاد عليه بعد بعيد فالعبرة بالعتا حتى يقال عند بعد العهد حال القتل
 منه شهر وفي التبريد لفظ العاجل والبريد كالقريب واللفظ الاجل كالبعيد وقال
 في التبريد وهذا عند عدم الميتة وان نوى مدة فيها اي في لفظ البريد واللفظ الاجل
 مدة معينة فهو على ما نوى حث لو نوى سنة او اكثر في القريب حث وكذا في
 اخر الدين لانها قريبة بالنسبة الى الاخره كذا في فتح القدير ينبغي ان لا يصدق قضا
 لان خلاف العرف الظاهر كما قاله شيخنا وفي العلل واجبة اذا حلف ليقتضين
 دينه في قريب فغاب المحلوف عليه فان كان يرفع امره الى المقاضى فاذا رجع
 الامراية بر ولا يحث لان المقاضى في هذه الصورة استجب نائبا عنه في
 هذا الحكم نظر اللعان هو كتمان الفتوى الشهادة في الحنية ليقتضيه حث فاعلم
 ولم يقبل فان وصم بين يديه يحث بئله بده لو اراد لم يحث والا حث
 كذا في كمال حلف ليقتضيه حث اول مسكر فاعطاه في النصف الاول بتر في جميعه
 حلف ليقتضيه حث في رأس السكر فالليلة الاولى منه ويومها وحلف لا يقتضيه حث
 مع عمره فقبض من وكيل حث ومن قبل لا انتهى وفي التبريد والغصوب منه اذا
 حلف ان يقض الغصوب في به انما حث وقال سلمت اليك فقال الغصوب منه
 لا قبل لا يحث وببراء الغاصب من ضمان الرد انتهى حلف ليقتضيه اي الذي
 اليوم ففقهه زيوفا وهو الردى من الدراهم برده بيت الحان قاله في راية



النافع الزبوف حاز يقيم بيت المال ولكنه يروج فيما بينه الخار او ينهجه
 وهو ما يروج الخار اي يردده وهو ارض من مساجد والبرقيف منهم يجوز
 والمستحقين منهم لا يجوز به نفع فيه وان ^{الزبوف} كان الكثرة فضة والليل
 ستوقه لا يكت وبالفكر يكت لان العبرة للثاب كذا في الشبهة او مستحقه او باع
 به شيئا اي باع لمديون الخالف شيئا من الدين بدينه وقبضه اي الدين ذلك الشيء
 برز اي الخالف في محبته لان هذه الاوصاف لا يتناسب لهم الدراهم لانها عيب
 هو لا يبعد من كس حتى لو دفع للمكاتب هذه الانواع فغلق فمدها نحو المكاتب
 بسبب انها زبوف او ينهجه او مستحقه لا يرتفع معنق كذا في الفقه والطلقة
 مستحقة فتميل ما اثاره بدله في ذلك اليوم او لا كما في البحر ذكره في كونه وفكره
 النافع ولو لم يمتنع من يده لم يكت لانه مستوف الا ترى انه لو اجازة المستحق
 بعد الاثر في الحرف والسلم جاز انتهى وفي شرحه النافع نقلا عن الجسوط اذا
 غاصه وفارقه ثم دجده زبوف او ينهجه او مستوقه فان كان الغالب عليه
 النفع لم يكت ان رده لانه مستوف بالقبض الا ترى انه لو تجوز به في الحرف والسلم
 جاز فتم شرط بره فلا ينتفع من بعد بانتفاض القبض لان حكم البلا كعمل
 الانتفاض فان كان الغالب شيئا فهو حائث لانه ما صار مستوقا
 حقه بالقبض الا ترى انه لم يجوز به في الحرف والسلم لا يجوز انتهى وذكر الامام
 علي في الولو ايجي في الكتاب الكففة ان الدراهم الزبوف بمنزلة الجياد
 فوحس اولها رجل يشتري دارا بالجياد ونقد الزبوف اخذ الشئ بالجياد
 لانه لا ياخذها الا بالاشئ وقد يشتري بالجياد الشئ الكفيل اذا كفل
 بالجياد ونقد الزبوف يرجع على المكفول عنه بالجياد الشئ اذا اشتري شيئا
 بالجياد ونقد الزبوف ثم باع مراكحة فان راى كماله هو كماله الرابعة
 حلف ليقض حقه اليوم فكان عليه جيا دفعتاه زبوف فالايكت حتى
 اذا كان له على اخر دراهم جيا دفعت الزبوف فانفقها ولم يعلم الا بعد

الانفاق عليه لا يرجع عليه بالجياد فقول الجاهل ومحمد بن لوقبض الجيا انتهى
 كذا في الفقه ولو رماها اي ولو كان ما فضاء رماها او ستوقه وهي التي غلب
 عليها النحاس كما في الفقه قال النضر في شرح النافع الستوقه فاريد موعة
 معناه سمح حقه لانها تكون موعة الجاهلين بالفضة وبقره ووسط
 رماها او كما ساكراهم زمانا او ذهب او ذهب رب الدين دينه للمنفق
 او ابراء منه اي ابراء الدين المديون من الدين لا يبرأ لانه لا يبرأ قضاء
 اما الستوقه والرماها فانها ليس من جنس الدراهم ولهذا لم يجوز
 بهما في الصرف والسلم لا يجوز لحيث الاستدال كما في كونه والاختيار واما لو
 وهبه له او ابراءه فانها لا تفسد قضاءه فله فعل لمديون واليه التقاطع والدين
 وكذا الابراء فانها لا تفسد قضاءه فله فعل لمديون والدين من مديون
 فليس بقضاء لان قضاء الدين طريقا المقابضة وقد تحققت بمجرد البيع و
 المقابضة في الهبة لانه القضاء فعل والقضاء لخطا من صاحب الدين
 انتهى وفي التوير ولا حث لولا ان اليمين موقنة لان البر غير محكم مع
 هبة الدين وامكان البر كطابقا كما قد مناه في مسئلة الكوز وعلى هذا
 لو حلف ليقض دينه غدا فقضاه اليوم او حلف ليقضه غدا فاعدا
 فمات اليوم او حلف لياكلن هذا الرغيف فانه لا يكت انتهى لا يفتن
 دينه يعني حلف لا يفتن دينه اي من غريمه فالكلمة اليوم درهمان درهم لا يفتن
 اي في يمينه يفتن بعضه ولم يقض كله فمات لان الشرط قبض المال لكنه يوصف
 التفريق لا ببعضه دون باقيه صورته رجل له على اخر مائة درهم فما ظلم
 فقال الدين ان اخذت اليوم من درهما دون درهم فبعد حر فاخذ
 منه خمسة دراهم في اليوم ولم ياخذ الباقي حتى غابت الشمس لم يكت لان
 شرط يكت لم يوجد وقوله درهما دون درهم عبارة عن اخذه متفرقا
 كذا في شرح الموقنة لان المكلف في النفاية رجل حلف ان لا ياخذ من فلان درهم

فآخذ منه فلسا فيه درهم وهو لا يعلم بذلك بحيث ولو آخذ منه دينقافيه
دراهم وهو لا يعلم بذلك بحيث لان الدراهم قد تجعل في الخلو عاده انهم
 وان فرق جعل ضروري كالوزن لا يثبت بعينه ولا يثبت بالتفرق الضرورة
 وهو ان يقبض دينه في وزن من لم يشأ على يدهم الا بغير الوزن لا بد
 يتفرق قبض الكيل دفعة واحدة فيصير هذا القدر مستثنى عنه وقد يقول
 دينه لانه لو قال لا يقبض من دينه درهما دون درهم فقبض البعض حيث
 لان شرط كنه قبض البعض من الدين متوقفاً في مستحقه كنه قبض الكل
 بصفة او قال ان قبضت من دينه درهما دون درهم التفرقة لا ياخذ
 ما لم عن فلان جملة او اجماعا فترادف درهم ثم اخذ الباقى كيف شاء
 لا يثبت حلفا ليقبض دين فلان من غيره بالاداء او الاحالة فقبض
 بتروان قض عنه متبرع لا يبرر ولو حلف لا يقبض دينه من غير يوم
 فاشترى الصالح من الفرم شيئا في يومه وقبض المبيع اليوم حيث وان
 قبض المبيع عند لا يثبت ولو اشترى منه شيئا بعد يومه بترادف فاشترى
 وقبض فان كانت قيمته مثل الدين او اكثر حيث وان كانت قيمته اقل من
 الدين لا يثبت وان استهلك شيئا من ماله اليوم فان كان المستهلك من ذوات
 الامثال لا يثبت لان الواجب بالاستهلاك لا قيمته وان كان من ذوات
 القيم فان كانت قيمته مثل الدين او اكثر حيث لانه صار قابضا بطريق
 المقتضى لكن ان غصب اولاً ثم استهلك فان استهلكه ولم يقبضه بان
 احرقه لا يثبت لان شرط كنه القبض فاذا غصب اولاً وجد القبض موجب
 للقبضات فيصير قابضا دينه بذلك اما اذا استهلك فلم يوجد القبض حقيقة
 فلا يصير قابضا دينه منه كرجل له مال على رجل دينه مشترك فغلب احدهما
 من الدين واستهلكه كان لشريكه ان يرجع عليه بحكمه من الدين وان
 احرقه من غير غصب لا يرجع على شريكه شيئا رجلا له على اخر يكتن مبيع فقال

ان اخذت من ذلك الشيء فارأه خالف فآخذ مكان ذلك خطبه وقبض الخطبة
 لان اخذ عوضا عن اخذ عوضا ينزل منزلة اخذ العوض ولهذا لو كان
 له شريك في ذلك كان لشريكه ان يرجع عليه بحكمه ولو حلف لا يبرر في غير يوم
 حتى يستوفى ما عليه فقبضت براه ويحفظ فهو ليس بمفارق له وكذلك
 لو حال بينهما سزا او بطوانة من الما طية السجود ولو قد احدثا داخل
 والاخر خارجا بمسجد فقد فارق وكذلك لو كان بينهما بابه مغلق الا ان يقول
 المفتاح بيد هالف بان ادخل بيتا واغلق عليه بابه وقد على البيت فهذا
 لم يفارق وان كان محالفا هو المحبس والمحلل عنه هو المحلوف عليه وهو الذي
 اغلق عليه البيت واحده حيث خالف وفي كيد اذا نام صاحب وغفل من
 المحلوف او كلفه ان بالكلام حتى هرب المحلوف لا يثبت في عينه وفي حجة التوارك
 رجل حلف بطلاق امرأته ان يعطيه لاي درهم فزما يدفع اليها عند الغروب
 وربما يدفع اليها عند الفجر قال اذا لم يحل يوما وليلة عن دينه درهم بترادف عينه
 الامان بمجرد نقلها عن الظاهر كذا ذكره في معنى وفي الاختيار حلف ليقبض من
 فلان حقه واخذ حقه وكيد او كيد له عنه باخرة او محتال عليه بامر المحلوف بترادف
 وان كانت الكفالة وبحوالة بغير امر المحلوف حيث لان القبض ليس من المحلوف
 عليه الا ترى ان الدافع لا يرجع عليه وفي الفصل الاخذ من وكيد اخذ منه
 لما بينا ان حقوق القضا لا ترجع الى حامد وكذا كيد بامر كالكيل و
 لهذا يرجع عما ادى عليه وكذا لو حلف ليعطيه فلانا حقه فامر غيره بالاداء
 او احاله فقبض برادف لا يثبت وقبض بترادف لا يثبت بابيع صار يكتن دينه
 في ذمته فيقتضمان وهو طريق فصلا الدين ولو اراه اودبه حيث لانه
 المحلوف يحلف مع جهة الصالح وليس بقضاء من خالف بخلاف البيع حلف لا
 يفارق غيره حتى يستوفى حقه فغرب منه الغريب لم يثبت انتهى وذكر الفقيه
 ابو البقي في خزانة المفتحة رجل حلف لا يقبض حق فلان اليوم لا يثبت في

عينة اذا قبض من مخرج او من كفيلا او قبض من وكيله وقد وكله قبل الجيرة
 او قبض من كماله عليه احواله قبل الجيرة او اخذ منه رهنه فله الرهن في
 يده او حط عنه بعض فاخذ بعض او اشترى منه شيئا بيعا فاسدا او قبض
 من الفداء او اشغله عليه مكينا او موزونا او اشترى منه شيئا بيعا فاسدا
 او قبضه ولم يكن في قيمته وفاء بالحق ولو قبض من خمسة نفر كسب اذا قبض
 من وكيل المظكر بعد الجيرة او من كماله عليه بعد الجيرة او اشترى به شيئا
 بيعا فاسدا او قبضه عن المكيل او الموزون وقيمته وفاء بالحق وقامه فيها
 ان كان في الامانة يعني اذا قال ان كان لي مال الامانة درهم او غير
 مائة او قال سوى مائة فاسرحت حلقه فلم يملك الامانة او خسرته لا كسب
 بها او باقر منها اي من ثمنها كالحبيرة ونحوه لان عرضه نفي ما وراءها
 اي بالامانة وكان شرط حنيفة ملك الزيادة على المائة فاما ما يجمع
 اجزائها مستثنى يعني ان اشتاء ثمانية اشتاء ببيع اجزائها وغير موصى
 كالا لان كل ذلك اداة الاستثناء وفيه من قولنا ان كان لي الامانة درهم
 فلم يكن له درهم وكان له دينار حنيفة لان الدرهم مال الزكاة فالمستثنى
 منه بغير مال الزكاة وكذلك لو كان عبد التجارة او عرض للتجارة او سواهم يجب
 فيه كسب سواء كان نصيبا او لم يكن ولو ملك عبد الخدمة او مالا يستأجر
 جنس الزكاة كالغفار والروض غير التجارة لا يكتسب في بيعه لانه لم يوجد
 كسبي كذا في شرح الصحيح ويانتهى لا يفعل كذا يعني حلف لا يفعل كذا تركه
 ابدا اي وجب ان لا يفعله ايضا لان نفي الفعل يعم الامتناع في جميع الاوقات
 مستقبله ضرورة عموم نفي للفعل المتضمن للمصدر الشرعي فلو وجد مرة
 لم يكن النفي في جميع الاوقات ثابتا قيد بغير الجيرة مطلقة عن الوقت لانها لو
 كانت مقيدة لقوله والله لا افعل كذا اليوم فحينئذ يوم قبل الفعل بغيره يمينه لانه
 وجد تركه في اليوم كله وكذلك ان هلك الخائف والمحلف عليه بغيره يمينه لانه

شرط

في البر عدم الفعل فقد تحقق عدم كذا في البحر نقلا عن محيط كذا ذكره في معنى
 وفي التنوير فلو فعل المحلف عليه وقد اكلت يمينه فلو فعله مرة اخرى لا يكتسب
 اي بفعله ثانيا كذا قال شيخنا في محرو ذكروه في معنى ثم قال وفيه شبهة الجهر لانه
 مملوك قوله ان الجيرة لا يجر بفعله وهو هو وتامه يطلب منه وفيه بطلان
 وفي قوله والله لا افعله كيف فعله مرة يخفى بغيره بفعله المحلف عليه مرة واحدة
 فاذا تركه بعد ذلك لا يكتسب لان المستتر من فعل واحد غير موصى اذا المقام مقام
 الايمان فيبتر باق فعله فعله وانما يكتسب بوقوعه فيما عليه وذلك بموته وبموت
 محل الحلف اطلقها لان الجيرة لو كانت موقوفة بموت ولم يفعل فيه يكتسب
 بموت الوقت ان كان الايمان باقية اخل الوقت ولا يكتسب ان لم يبق بان
 وقع البانس بموته او بعدت كمال لانه في موقوفة لا يجب عليه ان يفعل ولا يكتسب
 الا في اخل الوقت فان مات الماعل اوقات كمال يستحيل البر في اخل الوقت فيبطل
 الجيرة كما حقق في مسئلة الكوز وفوت المحل خلاف الجيرة فيكون كذا في حلقه
 والليعلم من الاعلام بلوا عراي بطل مفيد دخل ببلدة تقيد اي ذلك الحلف
 بحال ولا يثبت اي لقيام ولا يثبت في هذه البلدة خاصة لان مقت من ذلك وفي
 الفداء ودفع الشر بالمغن والزجر وذلك في حال سلطنة ولا يثبت فينتقد
 بها وزوالها بالموت وكذا بالزوال في ظاهروايتها والاعراض بالاداء والبيع
 الممثلة في كل مفيد وجمع دعاء من الدهر وهو العفا اذا تغيبت
 بقيام ولا يثبت بطلت الجيرة بغيره فلا يعود بعد ثوبته ثم ان الحالف لو
 علم الاداء ولم يعلم لم يكتسب الا اذا مات المستحلف او عدل لانه لا يكتسب
 في الجيرة المطلقة بغير الشر بل باليأس عن الفعل وذلك ما ذكرنا الا اذا كانت
 موقوفة فيموت بموت الوقت مع الايمان والا فلا كذا في الشبهة كذا في
 فتح المحرر ولو حكم بانفساد هذه لفعل لم يكن بعيدا عن الحق وهذه
 مما دارة لاجرة وفي شرح كذا ذكره في معنى ثم قال اعلم ان عدم وقوعه

في قوله بكرد اعريس على باب له لا يمكن ان يعلم بكرد اعريس الدنيا وانما مراده
 بكرد اعريس او في بده او دخل البلد ومن هذه النقط مسائل منها لو حلف
 رب الدين بغيره والكفيل المكفول عنه ان لا يخرج من البلد الا باذنه تعيد الخراج
 حال قيام الدين والنفقة لان الاذن انما يصح لمن له ولاية الحق حال قيام
 وضمان لو حلف لا يخرج امرأته الا باذنه تعيد حال قيام الزوجية ولو قال لامرأته
 كذا امرأته اشترى بغير اذنيك فطلق امرأته طلاقا باينا او طلاقا غير زوج
 بغير اذنها طلق لان لم يقدر ببقاء النكاح كذا في فتح القدير انتهى
 يعني حلف لغيره فلا فو هو لم يقبل بترك لو حلف ان يبيع عبده
 مثلا بغير اذنه لم يبرأ منه لان لم يقبل الكو هو لم يبرأ منه لان الهبة تمليك
 بلا عوض يتم بالوهاب والقبول شرط بكونه هو هو كذا في شرط كونه
 الهبة لا حكمها ولهذا يقال وهب ولم يقبل كذا في البيه وكذا القرض و
 العارية والصدقة والوصية والاقرار كذا في الفتح بخلاف البيه فانه لو حلف
 ان يبيع فباء ولم يقبل المشتري لا يعتد به ولا يبرأ منه وصدقة تمت بمجرد
 الايجاب وان لم يقبل الكو هو لم يبرأ منه في حقه كونه والفرق ان الهبة عقد تبرع
 يتم بالمبيع لان الحق في المثل لا يبرأ منه وذاك يبرأ منه اما البيع فمعاوضة
 فافتقار العمل من الجانبين كذا ذكره في الفتح ثم قال والاصل ان يبرأ من المعاوضة
 كالبيع والاجارة والعرف والسلم والرهن والنكاح والخلع بازاء الايجاب
 والقول معاوضة عقود التبرع لا الهبة فقط كالهبة والصدقة والعارية
 والبطنية والوصية والعرف والاقرار والصدقة انتهى وفي شرح المحقق
 لا يبرأ من حلف لغيره فلا فو هو لم يقبله فلا فو الايجاب فانه
 او قبل ولم يقبله حكاه كونه لان الهبة تبرع يتم بالمبيع وحده
 كالاقرار والوصية بخلاف البيع لانه معاوضة فلا يبرأ الا بالقبول وهذا
 دقيق وهو ان حصة الكو هو لم يبرأ من شرط كونه حتى لو وهب لغيره

منه وهو غائب لا يمكن ان يتحقق وانما وضع بالهبة اذ لم يحل وض بدون القبول
 لا يمكن ان يتحقق من التحقيق وقال زفر لا يمكن ان تمام الهبة بالقبول بالقبول
 فلا يمكن بدونها كالبيع وتماثل في الفتح وانما طلت الكلام فيه لان هذا المقام
 انما يتحقق بهذا المقام لا يشترط مكانا يعني حلف لا يشترط مكانا فهو على ما ساق له
 لان الرضا ان لم يثبت لاساق له ولو لم يبرأ من مستندة عرف فلا يمكن ان يبرأ
 الورد والباية لان لهما ساق وليس لها رايحة مستندة والرياحا
 حال قرايحة طيبة كما لوردة وانما الرايحة الطيبة لزهرة لهما فاشبهها
 التفاح والسفرجل لانهم اقول كما وجب ذو النصف والرياحا بعد ما
 ذكر الشجر بقوله واليهم والشجر سجدان والشم لهم ما يقدم على ساق
 من النبات فدل على انه غير وقال في الكافي الرضا ان لم يبرأ من رايحة طيبة
 ولا ساق له لغيره وعرفا وذكر في المحسوس انما بحث بشم الاس وما يشبهه
 من الرياحا حين ذكره في التبيين وقيل لا يمكن ان يبرأ الورد والباية سجدان
 لانه في اللغة اسم لما صاحب ريح من النبات وفي فتح القدير والذي يدل عليه
 في ديارنا اهدار ذلك كله لان الرضا ان يتعارف النوع وهو ريحان لهما اسم
 فلا يمكن الا بعد ذلك النوع وبشم بفتح الباء والشم مطاوع شممت
 الطيب بفتح الباء في محاضره هذه هي اللفظة المشهورة القليلة كذا في الفتح
 لا يشترط وردا يعني حلف لا يشترط وردا او بفتح السين فهو على ورقة او يقع
 على الارض حتى لو حلف لا يشترط بفتح السين او وردا فاشترى ورقها
 بحث ولو اشترى دهنها لا يمكن لانها يفتان على الورق لا الذهب
 في عرفنا كذا في الكافي وذكر الكرخي انه يمكن ايضا بجوم الجوز وهذا بمنى
 على العرف فلان في عرف اهل الكوفة يبيع الارض لا يبيع ما يقع على الارض
 وانما يبيع ما يقع على الارض صار لا يشترط في ايام الكرخي فقال به
 اما في عرفنا فيجب ان لا يشترط الا على نفس النبات فلا يمكن في الدهن كذا في

الورد والشم يقع على الحق فلا يكتسب في حلقه لا يشم طيبا فوجد ربحه وان دخلت
 الراية على دماغه كذا في القدر لان غيره يشم بنفسه على الشم الحق المثل من
 المنع لا يدخل دار فلان يقع حلقه لا يدخل دار فلان يشاؤا اي المملوك المملوك
 الاجارة اي يكتسب بدخول ما يسكنه بالملك والاجارة لان المملوك المملوك
 عرفا فدخل ما يسكنه باق سبب كان باجارة او باجارة او ملكا باعتبار الجان
 ومعناه ان يقع محل الحقيقة فردا من افراد الجان لا باعتبار ربحه بل الحقيقة
 والمجاز كما في المنع وفي البرازية لا يدخل بيتا فلان وهو فيه باجارة او اعاره
 يكتسب عندنا ان سلم الدار الى المستعير ونقل هو متاعه اليه والا لا يركب
 دابة فلان ولا يستخدم عبد فلان فركب او استخدم مستأجر او المستعار لا
 يكتسب بلا خلاف ولو دخل بيتا لم يكتسب لا يدخل دار فلان وفلان
 ساكن مع ابيه والا هو لكان مستأجرا ويعطى غلته يكتسب كما لو حلقه لا
 يدخل دارها وهي تسكن مع زوجها او لا يدخل دار فلان وهو يسكن مع
 زوجته فان لم يكن لها ولم دار على حدة سود هذه الدار يكتسب وان كان
 لدار اخرى على حدة لا وفي الحقيقة اختيار المكنة مطلقا لما كانت الا اذا
 نوى دارا مملوكة للكرهية لا يدخل دارا اشتراها زيد فاشترىها زيد
 ومنه يكتسب الخالف ودخل يكتسب ولو وهبها له الخالف ودخل يكتسب لان
 الشراء يرتفع بالشراء لا بالهبة ان دخلت دار ابيك فكل امرأتك زوجا
 فلما فوجدها خرجت ثم تزوجها لا تطلق لانها معرفة لا خافه البهيمه
 اليها والبهيمه يشاؤا لشره ولا يدخل المحوفة تحت الشجرة للتصاد وان
 دخلت الدار فساء طواقم فدخل الدار وقع عليه وعلى غيرهها والاعتقاد
 على هذا على الاول ان دخلت الدار ما دام فلان فيها فانت كذا فتقول عن
 تلك الدار ان عاد عليها فدخلتها لا يكتسب ان ادخلت فلانا بيته فهو على الدخول
 بامر وقوله ان دخل على نفس الدخول امرام لا علم ام لا وعزت على علم

الحال بالدخول لان شرط يكتسب الشرط للدخول فخرج دخل ولم ينفذ فخرج ترك
 حتى دخل ان تركت ان يعلو فلان فنفذ فلم ينفذ ان كان كبيرا بالغ لا يقدر
 على منفه لا يكتسب لا ان تركه في دار فقال اخره لا يكتسب وان لم يخرج انتهى
 ما في البرازية وذكره بعض فشاؤه لا يدخل هذه الدار الا ان ينسب فدخلها
 ناسيا ثم ذكر الا يكتسب انتهى وتعام هذا الحق قد مر في باب البهيمه في الدخول
 والخروج فلو انه لا مال له وله ديار على غلته او ملك اي غلته لا يكتسب لان الدار
 ليس بمال وانما هو وصف في الدار لا يتصور قبضه حقيقة ولهذا قيل الدار
 تقع بمالكها على معنى ان المقبوض مقبوض على الغالب لانه قبضه لنفسه على
 وجه التمكيد ولرب البهيمه على المديون مثله فالتق الدينان فكل ما فصار غيره
 حقيقة وكرعا واما حقيقة فقط واما الشرح فلانه لاحاجة الى اعتباره
 لان التصرف في المكنة في الدين قبل القبض جائز كذا في البيهيمه والتمسك
 وبمقتضى التشديد رجل حكم تقاضيه بالفسخ والمكلى الفقه هكذا ذكره مسكويه
 في شرح الكنتز **فائدة** في البرازية ان خرجت من بيته فانت كذا فخرجت
 الى الدار فقط يقع ولو ان خرجت فقط الباهية خروج الاحكامه والفتوى على
 انه لا يكتسب الا بالخروج الى المحلة فيهما ولو فارسيا وعليه الفتوى لا يخرج من
 هذه الدار فخرج منه الى البستان او الكرم ان كان يقدر من الدار بان
 لم يكتسب بها بل على حدة لا يكتسب لا يخرج او لا يدخل مع فلان فخرج او دخل
 وحده او مع غيره ثم لحق به فلان لا يكتسب لا يخرج الا ان لا ينفذ فهو كذا
 الدعوى بالزام كما حكم ولو لدعوى نفسه اذا لم يخدمه يوكم وكذا في زوجها
 ان يمنع من الخروج للدعوى اذا وجدت وكذا في كنفها لا يخرج الى بغداد
 فخرج يريد به فريجه قبل مجاوزة الدار لا يكتسب كما اذا حلقه لا يخرج الى
 جنازة فخرج يريد بها ورجع قبل الخروج مع فلان الدار فان جاوز الدار
 او خرج مع ابها يكتسب انتهى **كتاب الحدود** لما استعملت البيهيمه

على بيان الكفارة وهي دائرة بين العقوبة والعبادة اولها حدود التي هي
عقوبة محقة اذا عا الى بيت الاحكام بتدرج ثم عكس الحدود اظهر
من ان يذكر بيان وتكتب ببيان في الزنا ضياء الذرية وامانتها
بمعنى سبب الشهادة التي يلزم منه موت الولد مع ما فيه من تهمة النسب
ولهذا الذنب ليس حصول حرة وزجره وفي باء الحدود زوال العقل وفساد
الاعراض واخذ اموال الناس وحقة هذه الاحكام مكرورة العقول ولهذا
لم ينجح الا اموال الاعراض والزنا والكفر حلة من الملل وان ابيح الشرب
في بعض المملكات كما في حق حكمته في شرعية حد الزنا صيانة الشبان وفي حد
الغذف صيانة الاعراض وفي حد الشرب صيانة العقول وفي حد السرقة صيانة
الاموال وفي حد قتل في الطريق صيانة الطريق الحدود جميع حدود هي في الله
ممنوعة ومنه كذا دليله لمنع الناس من الدخول وحدود العقار موانع من
وقوع الشراكا واخذت المحنة اذا منعت من الكفالات والتعظيم على ما عرف
وسمي لفظها مع ما منع حد لا ينجح معنى الشك ويمنع دخول غيره فيه وتثبت
العقوبة كماله حدود لانها موانع من ارتكاب لها بها معارضة وحدود
الحد كما يحرم لانها ممنوعة ومنه كذا حدود الله فلا تنقضها وحدود الله
ايضا احكام لانها تمنع عن الخلق ما وراها وحده كذا حدود الله فلا تنقضها
وفي الشريعة ما ذكره كذا بقوله كذا عقوبة مقدرة اي شرع عا يجب اي تلك العقوبة
حقا لله تعالى لان حكم الاصل الزجر عا يستحق به العباد وصيانة دار السلام
عنه كذا ولهذا كان حق الله تعالى لانها شرع لمصلحة تعود الى كافة الناس
والطهارة والذنب ليست حكم اصلي لاقامة حد لانها تحرم بالنسبة لا
باقامة كذا الاتري الى قوله تعالى في حق قتل في الطريق ذلك لهم خزي في الدنيا
ولهم في الآخرة عذاب اليم الا الذين تابوا الى الله وعد الكفرة للثابت ولهذا
يقام حد على الكفر ولا طهارة كذا في التبيات قال في الكفر والعبادة المشهورة

في بيان حكم شرعيتها الزجر لانها كانت الزجر يرا دبه الانزجار عدل صاحب
الهداية الى قوله والطهارة ليست باصلية يعني ان الطهارة من ذنوبه سبب حد
يقيد انه مقصودا بها من شرعيتها لكنه ليس مقصودا اصليا بل بها لما
هو الاصل من الانزجار وهو خلاف كذا ذهب فان كذا ذهب ان الحدود لا تستعمل
في سقوط اثم قبل سببه اصلا بل لم يسبق الا لتلك الحكم واما ذلك فيقول كذا لغة
كثيرة من اهل العلم وابتدوا عليه بقوله صلى الله عليه وسلم فيما في النجاس
وعنه من اصحاب من هذه المعاني شيئا ففوق به في الدنيا فهو كفارة له و
من اصحاب من شيئا فستره الله كذا في قوله الله ان شاء وعنه عن وان شاء
عاقبه واستدل الاصح بقوله كذا في حق في الطريق ذلك في القتل والحدود
انفي لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا فان جزائهم
الجزا فعلهم عقوبة دينية وعقوبة اخرى في الآخرة فانها تسقط عنه
الاخرة بالاجماع والاجماع على ان التوبة لا تسقط حد في الدنيا ويجب ان
يجل الحدود على ما اذا تاب في العقوبة لان الله انما ضربه ادرجه يكون معه
توبة منه لذوقه بسبب فعله جميعا ببدء الادلة ويقيد المظنة عند معارضة
القطعي لم يخالف العكس ونما في شرع الهداية لا كمال فلا يسيء في توبته ولا قصده
حد لانه حق مباد وهذا يسقط بالعفو والاعتراض عنه وكذا التوبة لانه
ليس بمقدور فان قلت يسقط على هذا قوله ان اقل التوبة ثلاثة واكثره تسعة
وثلاثون سوحي قلت اجيب عنه بان ما يبدء الاقل والاكثر ليس بمقدور اي محقق
ولانه يجوز بغير الحرب والاعتذار في الكتاب ولا في السنة بل هو مقتضى الرأي
الاسام والفاضة كما صح به الهداية في باب التوبة وقيل يسمى المقصود
والتوبة لانه العقوبة المقدرة شرعا فهو على سبيل قسم يجمع فيه العفو
والعقوبة ما وقسم لا يجمع فيه وهو ما عداه وعلى الاول حد لا يقبل الاحتياط
ملحقا بعد يثبت سببه عند الحكم وعلى هذا يستلزم عدم جواز التوبة

لا يتعلق بها احكام الوطء من غسل وكفارة صوم وفساد حج انتهى
ويثبت اي الزنا بشهادة اربعة رجال مجتمعين او في مجلس واحد حتى لو
شهدوا متفرقين لم تقبل ذكره الزناني ويجب عليهم حد القذف ولو
جاؤا فرادى وقعدوا معقد الشهود وقاموا الغاضبين واحد بعد واحد فثبت
سما دهم وان كانا خارجا في المسجد حدوا جميعا ذكره في البحر وغيره
ان المحيط كانا جميعا بالزنا متعلقا بالشهادة اي شهادة ملبسة بلفظ
الزنا لانه لا يلازم على فعل الحرام والمدا بالثبوت بكونه عند الامام كما في طرس الشافعي
لا بالوطء او الجماع اي لا يثبت بشهادة اربعة بالوطء والجماع لا احتمالات
يقع الوطء او الجماع حلالا او في الاطراف او في الفخذ او في البرص فلا يكون شهادة
بالزنا ولا ان الشارح رتب وجوب حد على لفظ الزنا في قوله في الزانية والزاني
فاجلدا وظ كلامهم انه لا يقوم لفظ مقام لفظ الزنا لكن في كل كلام حلا
خسرات ما يغني عنه ما يقدم مقامه فلو شهدوا انه وطئها حرما لا يثبت
لم كما في المنهج لان بالشهادة في الفعل الحرام احتمال طمس اياها في حال الجماع
مع كونها في ملكه وقيد بالزنا لانه لو شهد رجلان انه زنا واخران انه اقربا لزمنا
فانه لا يحيد ولا يحد الشهود ايضا وان شهد ثلاثة بالزنا وشهد الرابع على الاقرار
بالزنا ففعل الثلاثة حد اذ شهادة الواحد على الاقرار لا تعتبر في كلام القذف
ذكره في المنهج وفيه تقبل شهادة اربعة على الزنا ولو كان الزوج
احد الاربعة بشرط كون الزوجه لم يقذفها كما قيده في البحر نقلا عن الظاهر
فلو كان قد فظف وشهد بالزنا ومعه ثلاثة حد الثلاثة للقذف وعلى الزوج
اللعان لان شهادة الزوج لا تقبل لمكان التهمة لان بشهادة تسع في دفع
اللعان على نفسه انتهى وانما شرط الاربعة من الشهود لقوله تعالى
ولم تشهدوا عليهن اربعة حكم لان الله تعالى يحب السنتين على عباده
وذلك لانه واجب ان لا يثبت الزنا عند الامام عا قلا بالقول وانما الشرط العقل

زيادة

زيادة العدد يعني في الشرط الاربع بحقيق معنى السرا اذ قذف الاربعة
على هذه المسألة حتى نادر كما في التبيين واذا سألهم اي الشهود الاحكام على اي
عن ماهية الزنا بقوله ما هو فان من ابيان عم له وطء حرمان فهو زنى
ولان الشارح سمي العقل فيما دون الفرج زنا كما قال عليه السلام العيسان تزنيان
وزناهما النظر واليدان تزنيان وزناهما البطش والرجلان تزنيان
وزناهما المشي اي المحرك كما في الشبهة ولعلمهم يظنون نظر العينة زنى و
كيفية اي كيف هو يعني كيف زنى لاحتمال وقوعه حال الاكراه وفي البحر ان الكيفية
هي الطوعية والاكراهية وهو ط كما في المنهج وفي طرس الشافعي ان الكيفية احتراز
عن صورة الاكراه وبمنه زنا لجواز ان يكون جارية ابنه لوانه لم يشهده فثبت
القاضي في ذلك احتيالا للدراء وحدواين زنا لاحتمال ان يقع الزنا في دار حرب
فانه لا يوجب كد كما في المنهج ومنه زنى لاحتمال ان يكون في زمان متقدم اي
تقدم العهد لان التقادم مانع عندنا كما في طرس الشافعي وسبب بيان حد
التقدم في ادبها شهادة الزنا لجواز ان يقع الزنا في زمان صباه فيستوفى
اي الزنا وقالوا رايانه وطئها فزجها كالميل في المحكمة بختمين دعاء
المحرم وهو راجع الى بيان الكيفية وهو زيادة بيان وعدلوا اي الشهود
يعني جعله معدليه ومركبين بمعنى تعديل السر والعلانية بسبب في كتاب الشهادة
ان شاء الله تعالى وبذلك وجوب السؤال عن هذه الاشياء النقل والعقل اما
الاول فما روى ابو رسول الدم عيهم سأل ما غرا الى ان ذكر عليهم فكتبت لكونه حركا
في التوبة واما الباقية كنبذة واما العقل فلا حيا في المذكور قاله في التبيين وذكره احتيالا
للدراء وهو مندوب اليه قال الله تعالى ادروا الحدود بالنبذة انتهى سر او علانية
ولم يكتبه بنابر عند التهم انشالا للدراء فابستوه على هذا الوجه حكمه بالظهور
لوجه ووجوب حكمه على ما في المنهج ادب الاقرار عند على قوله بشهادة اي
يثبت الزنا باقرار الزاني الزنا عند الامام عا قلا بالقول وانما الشرط العقل

المادة في هذه الجناية اذ لو لم تطلع ولم تمكن لم يطعم ولم يمتكن منها
اولا الف حصة منهم اكثر لثبته شهدهن وقتله دينهن وعلوم حفظهن
للمراء كذا في التبيين فلما كانت اصلا واولا بقاء بذكرها وقدم اسارق
على السارقة لان الرجل هو الاصل في السرقة كذا في الكشاف وغيره وحسن
الحاكم بقوله في فقيهنا نصف ما على المحصنة من الغلاب كذا في شرح
والعبد نصفها اي للعبد انما نصف المائة فيمكدها نصف سوط لقوله
تافان اثنين بقا حصة فعليه نصف ما على المحصنة من الغلاب
والمراد بتكدي لان الرجم لا ينصف فاذا ثبت التنصيف في الماء لوجود
الرق يثبت في العبد لانه ليس المراد بالمحصن هنا المحصن في باب الرجم
وانما المراد بالمحصن هنا الحر انما فسر به البضاي وغيره فلا يرد
الشك فلا يرد الاشكال بان ما على المحصنة الرجم للجلد فيلزم ان
يقع عليها نصف الرجم وهو لا ينصف تامر وحاصل انه انما يشك
هذا لو كان المراد بالمحصن هنا هو المحصن في باب الرجم وهو ليس بمراد
ذهب ابن عباس رضي وجماعة على ان الارتقاء بالجلد ان الا اذا تزوجوا
لقوله تعالى فاذا احصن بقا حصة الابنة ومعنى احصن تزوجهن وتماه
في كونه ولا يجد العبد غير اذن الامام لقوله عجلهم اربع الى الولادة وذكر
منها كدود لان كدح الله تعالى ان الحق منه اخلاء العالم عن الفاس
ولهذا لا يسقط بقطاط العبد فيستوفيه من هو نائبه عن الشيخ وهو
الامام او نائبه بخلاف التنصيف لانه حق العبد ولهذا يفرز الصبي وحق
الشيخ موضع عنه وتقبل فيه شهادته على الشهادة وشهادة النساء
مع الرجال ويصح فيه المعفو انتهى سوط لا ثمرة اي لا غصن ولا عقدة
يعني يضرب بسوط لا عقدة لم يضربا متوسعا في النهاية هو عذبة و
ذنبه وطرفه لان كل ضربة بها تصير ضربتين وعنه على روض كسر عثرة

لما اراد ان يقيم ولولم يكسر التمرة بعد كل ضربة ضربتين والضرب المتوسط
هو المولم غير جارح لان الجراح يفضي الى التلف ويبقى في جسده اثره
فيستبين ولهذا يكسر عقدة وغير المولم لا يفيد لان الحق الانزجار والواجب
التأديب دون الاهلاك كما في التبيية ولو كان الرجل الذي وجب عليه
ضعيف كحلقة فينف عليه الهلان كجلد جلد خفيفا يتحمل ما روى ان
رجلا ضعيفا زنى فامر رسول الله بان يؤخذ عكالا فيه مائة شمر في
يضرب به ضربة كذا في كونه والعكال عنقود النخل والشمر وشمعة
منه كذا في المغرب وذكره الحسن في فتاواه مثل محمد بن مقاتل عن رجل وجب
عليه الحد وهو ضعيف كحلقة وخيف عليه الهلان اذا ضرب قال
لا اعرف في هذا رواية عن اصحابنا لكن الوجه فيه ان يجلد جلد خفيفا
يكتمل ما روى ان رجلا مسوحا زنا فامر ان ياخذ عكالا فيه مائة
شمر ان يضرب ضربة قال الفقيه وهذا القول احسن وبه اقول مخرقا
على يدن الا الوجه والرأس والفرج لقوله عليه السلام الذي امره بحزب احد
انق الوجه ومخذا كبر ولان الضرب على الفرج متلف وعلى الرأس سبب
لزلزال الحواس كالسمع والبصر والشم وكذا على الوجه وهو مجمع للحاسة
فلا يؤمن ذهابها فيلقطه ملا كما مر وجه فلا يشرح وانما يفرق الضرب
على اعضائه لان كسحه في عضو واحد قد يفضي الى التلف وكذا زجر لامتلف
ولانه نال اللذة في كل عضو منه فيعطي حصة من الضرب وهذا يرجع اذا
كان محصنا وعند ابن يوسف يضرب الوجه ضربة يعني قال ابو يوسف
اخر يضرب الرأس سوطا لقوله ابن بكر للبلاد اضرب الرأس فان فيه شيئا
ويجوز ان قال ذلك في مستحق القتل لانه كان مع عادة اهل حرب
مخلوقا وسط راسه فامر بضرب ذلك الموضع واخران فيه شيئا ناد قال
عمر رضي اياك ان تضرب الرأس والفرج وقال بعض متكلمي لا يضرب الصدر

والسنة لانه مغفل كثره وعن ابي يوسف مثله وقال الشافعي في بعض الظاهر بالحرب
ويؤاخذ به الحرب ولا يجوز ان يعرف في كل يوم موطنه او موطنه لانه لا يحصل
به الا بالام ولو جلا في يوم محين هو اليه ومثله في اليوم الثاني اجزاء
على الاصح والايام كحد في المجلس عندنا لانه لم يؤمن ان ينقل من الحدود بخانة
كما في الجوهرة ذكره في الفقه ويحرب الرجل قائما في كل حد بلا مدى غير محدود
بان يلقى على اليد ثم يمد كما يفعل زماننا وقيل ان يمد وسط فيرقع الضارب
فوق راسه وقيل ان يمد بالحرب وهذا حكم لا يفعله لانه زيادة على المستحق وانما
يحرب الرجل قائما لقتل على ربه يحرب الرجل في الحدود قتيلا والناس
تعدوا ولان منه الحدود على شهرة لقتله كما ولي شهد عدا بها على كونه
من كونه منين والقيام اليه فيه كذا في التبيين وتنسخ شيئا يسوي الا ان
اي ما يستمر عورته لان عياره كان يأمر بالتجريد في الحدود لان التجريد
البلغ في ايعال الالم اليه وهذا كحد جسد على شهرة في الحرب في نزع
الازار وكشف العورة يتعاقه وامرأة اي وتحرب المرأة جالسة لا تشر على
رطب ان المرأة تحرب تعدوا ولانها عورة فلو طرقت قائمة لا يؤمن
كشف عورتها ويلقى ثيابها عليها وتربط الثياب وينزع ثيابها
عليها امرأة كذا في الجوهرة ولا تنزع ثيابها اي امرأة الا العورة وكشف
وهو الثوب المحيط بالفتن لانها ما تمانع من دخول الالم الزا جرد
جسد والستر حاصل بدنها فلا حاجة اليها فينزعان ليصل
الالم الى جسد ويجعل لها اي للمرأة حفرة في الرجم لانه اي لا يحرق للرجل
لان ما عزم المحرق وحفر للفا مدبر وهو بيان للحدود والاعلام بتراب
الحفر لانه عظيم لم يأمر بذلك والربط والامساك غير مشروع في مروجوم
ذكره في التبيين الا ان تعجزهم كما في العنابة ولا يكسب مملوكه بلا اذن
الامام يعني الا اذا فوض الامام اليه لما روى عن العبادلة الثلاثة موقوف

ومرفوعا اربعة الى الولاية الحدود الصدقات والحق والحق وعن علي بن
ولان كحد حق الله كما اذ الحق من شرع اخلاء العالم عن الفساد ولهذا
لا يستطع بلحاظ البعد فيقول الولاية مستفاد بالبيان من الدين والامام
هو متعين لها في استيفاء حقوق الدين فاما كونه فولايته بالملك لا يعلج
ان يقول نائبه كما قال المصنف لم ان يقيم عليه كحد الذي هو خالص حق الدين
اذا عين السب اذ اقر كحده اذا كان كونه من كحد بتولية الامام بان
كان حرا بانواعا قلا ونما في التبيين واحصان الرجم احترز به عن احصان
القتل وهو بخلاف ذلك كما سيأتي في باب ان الله تعالى احصان فان الاحصان
يطلق عليه قال الله تعالى فمن لم يستطع منهم ان يتكلم بالحكمة الى الحرار باجماع
الامة كما في الدرر والتكليف اي كونها مكلفان عاقلين بالغين فان المكلف ليس
باهر للعقد بانه والامام لقتله عظيم من اسرلابه فليس يحسن ذكره
في التبيين والوطي بخلاف صحيح فان الاحصان ينطلق عليه قال الله تعالى
والمحسنات من النساء اي المكشوفات وقال تعالى فاذا احسن اي تزوجن
وهذا يستحسن بغير طيرة النكاح والوطي بالشرط الاول لما ذكرنا من الاحصان
يطلق عليه والشرط الثاني لقتله عظيم الشيب باليب جلد مائة درجة
بالجار والطيب هو والثانية لا تقبل بل دخول ولان ما مائة كحلل تنكس
شعوت وببيع فيستغني بها عن جماع الزنا والمعتبر ايلان كنعقة
ولا يشرط الا ان لا يكاف في التبيير حال وجود الصفات المذكورة اي من الحرية
والتكليف والامام فيها اي في الزوجين يعني بشرط كون صفته الاحصان
من الحرية والامام والعقد والميلوع ما عدا الوطى المذكور في الزوجين
حاصله قبل هذا الوطى حتى لو تزوج ودخل بالانكحة الكافرة او المملوكة
او المجنونة او المجنونة لا يقع الزوج محصنا وهذا اذا كانت الزوجة موصوفا
بالحسن هذه الصفات لان الزوجة محصونة لان نعم الزوجية لا تنكح

مع هؤلاء لان هذه المعاني ينفر بها اما العداوة الدين اولها الرق او لعدم العقل
او لضعفهم وعدم الميل الى الحسنة جلة رغبتهما فيه فلا تفلح جنابته و
ابو يوسف انه لا يشترط الدخول على صفة الاحسان وعقدان الوطى اذا حصل
قبل الفتح ثم اعتقاصا را محصنين ونما به يطلب من الاختيار وقال ملا
خروجهم شرطه وجب ان يعلم ان حصول الوطى بشكاه صحيح شرط
لصفة الاحسان فلا يجب بقاء لبقاء الاحسان حتى لو تزوج في عمره مرة
بشكاه صحيح ودخل بها ثم زال الفتح وبقي مجردا زنى يجب عليه الرجوع انتهى
وفي العتابة والثاني في مخالفتها في اشتراط الكلام وكذا ابو يوسف في رواية
مسند ليح بن جابر عن مسند الامير محمد ان اليهود جاءوا الى النبي عليه السلام
فذكروا له ان رجلا منهم وامرأة زنيا فقال لهم رسول الله عليه السلام ما
تجدون في التوراة في شأن الزنا قالوا انفسهم وجدون فقال لعل
بن رسالكم كذبتم ان فيها الرجوع فانوا بالتوراة فنشروها فجعل احدهم
يده عليه الرجوع ثم جعل يقرأ ما قبلها وما بعدها فقال عبد الله بن
سلام ارفع يدي لا فرفعها فاذا فيها اية الرجوع فقال صدقت يا محمد فيها
اية الرجوع فامر بها رسول الله فرجعوا ففعل ذلك بحكم التوراة ثم نسخ
بويده ما روى احيى بن ابي حمزة عن ابيه عن عمر بن الخطاب عن ابيهم فليس
بمحسن انتهى وذكر الفقيه ابو الليث في خزائنه الفقه ان شرائط احسان
الرجوع ستة العقل والبلوغ والحرة والاسلام والدخول بحكم شكاه صحيح
بالحرة ككسوة مسلمة بهالفة العاقلة واحسان كل واحد منهما شرط
لثبوت احسانه الاخر حتى ان العبد لا تزوجه حره بخاها صحيح ودخل بها
لانها محصنة ولا يجمع اى في المحسن بين جلد ورجم لانه صلى الله عليه
عليه وسلم لم يجمع بينهما في ما عرولاه الفاء مدنية ولا الصحابة بعده و
في رواية عن احمد بن محمد بنهما لما روى عباد بن عباد عن ابيه عن ابيه عن ابيه

السلام

السلام قال الشيب باليب جلد مائة دري بالجحارة والبركة لبرك جلد مائة
فيلقوا ناسي كذا افا في العتابة ولان محمد بن يوسف عن مكف مع الرجوع فاذا عثر
عن العاقلة فلا يشترط وما رواه الشيب باليب جلد مائة او الرجوع لان
الواد يجرع بمعية او يفرق عنه حديث الشيب باليب لانا محصنة فرجعت او جلد
مائة ان لم يكونا محصنين كذا في التبيين والابن جلد ونفى ان لا يجمع في البرك
بيده جلد ونفى لقولنا الزانية والزانية فاحدوا الاية لانه ذكره بحرف الفاء وهو
للجاء وانه جزاء جميع حكم فلا يزال عليه الابدي ليسان وحي او يشترط عليه اذ
الزيادة على النسخ واما قوله عليه السلام البرك بالبرك جلد مائة وتنزيه عا
منسوخ كسطره وهو قوله الشيب باليب جلد مائة ورجم بالجحارة وقد
عرف طريقة في محله كذا في تلخيص الاسماء يعني الا اذا راى العام مصالحة فيه
ففعله ولا يختص ذلك بالزنا لما روى ان عمر بن الخطاب عن ابي جهمي يفرق
الرجال والنساء فقال الفلام حاذين يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك فانما
الذنب في جك لا اظهر دار الهجرة عندك ذكره ابن عمدة في شرحه الوقايع
وفسر التقريب في النهاية بالحكمة قال انك عرو من يدك اسر بالمدينة رحمة فانه
وقفا ربهما الغريب اى المحبوس وهو احسن ويمكن للفتنة من منية الى اقليم
اخر لانه بالنسبة يعود مفدا لما كان له هذا كان له حبس جوارا ابتداء الاسلام
دون النفي وحل من قبل كذا في شرحه الطريق عليه كذا في التبيين وعن عمر بن
نصف رجل فلقى بالروم فقال لاني بعد ما احدا لولكان النفي حرام بنزولكم
قال له ما ولانا اخذكم بهما رافة في دين الله الاية فذل انما كان سياسة
وتنزيه كذا في الاختيار قال النسخ في مشرقة النفع المراد من التقريب تنبيه
ونفيه عن البعثة الا ان يجمع بين جلد والنفي في الاية في الاية في الاية في الاية
بنزول سورة النور واما بالتقريب الحسن على سبيل التعريف في
تأويل قوله اذ ينظروا من الارض انه كسب ونحن نفعل لك بحسب طرفي التعزير

حتى يظهر ثبوته وان ثبت النفي عن احد فذلك بطريق المحاجة لا بطريق
الحكمة في نفي عمره من غير ان يجيء به كمدنية حتى يسمع قائله تقول هل من
سبيل الى خبرها شرها او هل سبيل الى خبرها جها وهرض برحم اى اذا زنا
محمدا لان الاتفاق مستغنى فلم يكن المرض حاشا عنه ولا يجد ان اذا كان
غير محصن ما لم يبرأ يعني حتى يبرأ من مرضه لان جلده يفتح الى الهلاك
ولهذا لا يقطع يد السارق في غايته الحرق والبرد والشمس في البحر نقلا عن الظاهر
ان بقية مريضه وقع الالباس عن برئه في مقام عبيد ذكره في المنع قال الفقيه ابو
الطيب في خزانة الفقهاء خمسة توجب تأخير حد الحر المدعي بالزنا والحد يد
المرض المدعي بالحد والنفس لا تحجب عن نفسها فان كان حده الزم
لا يخرجه عن هذه الا بالاجل فانه يؤخر حداته والى مد اذ اثبت
زناها بالبينه تجبر حتى تكد لانه يخاف الهلاك على كونه ولو لم حرمة الادنى وان
كان من الزنا لعدم الجارية منه كذا في المنع روى ان عمره اراد ان يرجع حاشا فقال
له على ربه ان كان كذا عليه سبيل فليس الا على ما في بطنا على عنها قيد يكون
بابية لانه اذا ثبت بالاقرار لا تحجب لان الرجوع عنه صحيح فلا فائدة في حبس
والبنه صلى الله عليه وسلم لم يحبس النخاعية ولو قالت الزانية انا جئت بربها النساء
فان قلن هي جئت بها سنين ثم رجعا وهذا التاخير لا يمنع الاقامة
لانه بعد كذا في الاختيار وترجم اذا وضعت اى حية وضعت عقيب الولادة
لان التأخير كان بسبب الولد وقد انجبل عنها ولا يجد يعني ان كان
حدها محجلا لا يجد ما لم يخرج من نفسها لان النفس توجب مرضه فيكون
الى زمان ابرء وان لم يكن للولد من ربيته يعني وان لم يكن احد يقدم
بشربته لارجح اى يؤخر رجعا حتى يستغنى اى الولد عنها لان ذلك صيا
الولد عن الهلاك روى انه عليه السلام قال للفاطمة لما اخرجت بالزنا دهى حامل
اذ هي حتى تضع فلما وضعت جاءت فقال لها ارجع حتى يستغنى وذلك

في رتب

في رتب وفيه خبر فقال ابو بكر الله هذا الذي قد استغنى فامر بها فرجعت كذا
في الاختيار **فانك** وفي الحاموس اذا اجتمعت كذا وبان قذف وشرب وسرق
وزنا وهو غير محصن يبرأ كذا المقدس وكما في سيرة ائمة الامام محمد بن عبد الله
بحد السرقه وحد الزنا ويؤخر حد الشرب عنها وان كان مع الحجة قتل ابنا
طرب للقذف ومنع للسرقة ثم يقتل وسقط ما سوى ذلك ذكره في المنع وفي
البنازية زنا او سرق حال سكره كذا ولو اقر بالحد في سكره لا وفي سكره
الطحي من السكران كالصاحب في افعاله وافعاله الا في الردة فانه يحرم امرأته
وفي المنع قال الامام اذراء عنه كذا حد له ما كانا زنا والسرقة وكذا في اقر به
فقد جاز في الاية كذا حد له في اقر به كذا حد له ما كانا زنا والسرقة وكذا في اقر به
في الحكم انتهى ونما به ياخذ في حد الشرب المذنب الذي **باب الوطء الذي**
يوجب الحد الذي لا يوجب الشبهة وهي ما يشبه البينة وليس بآيات
دارية اى مانعة الحد لقوله عليه السلام ادرى اهل الحد وبالشبهات ما استطعتم
هذا حديث تلقته الامة بالقبول ذكره في المنع وهي اى الشبهة نوعان
وفي التوبة ثلاثة انواع وسيد كذا هذا البينة ان كذا البينة في
الفعل وهي اى شبهة في الفعل ظن غير الدليل اى دليل محمول يسمى
شبهة الاشباه فيتحقق في حق من اشبه عليه فقط فلا بد من الظن ليحقق
الاشباه لان المحمداً عن كذا وعقد فان زنا حقيقة غير ان سقط كذا لمع
راجع اليه وهو مظن ولهذا الوجاهة بولده لا يثبت بنسبه وان ادعاه كذا
في البينة فلا يجوز اى في شبهة الفعل ان ظن لكل معنى لاحد شبهة الفعل
بشرطه ان يظن الوطء حلالا وقال ظننت انها حلال وفي المنع وان ادعى
الشبهة وبرهها قبل برهانها وسقط كذا وكذا يسقط كذا في دعواها
الا لانه فلا يثبت من البرهان انتهى والى وان لم يظن كذا يثبت
ان قال علمت انها حرام حد لانه زنا محض كوطء معتد به مثال الاول من

ثلاث اى من طلاق ثلاث لان حرمتها مقطوعة فلم يبق فيها الا بقعة الاحكام
 كالنفقة والسكنى والكنع من الخواص ونحوه النسب بحرمة اختها واربع سواها
 وعدم قبول شهادتها كل منهما لصاحبها فصل الشبهة بأن الطلاق لا يحل في الطلاق عند
 ثلث كحل لانه موضع الشبهة فيه ذكر كذا في جميع او من طلاق على حال يكون
 معتد الطلاق على ثلاث لان حرمتها ثابتة بالاجماع فصارت كالمطلقة ثلاثا
 ويجوز فيها الشبهة كالطلاق ادا ولد اعتقها اى يكون له ثم وطئها في عدة العلق
 لموت حرمتها بالاجماع فلا يكون ثبوت الشبهة عند الاشياء لبقاء الغواش
 وهي الدرة او احدها اى ابويه وان علاقات انما راحلها كباين الاصل
 والفروع يفيد من ان لابن ولابنه وطئ جارية اب كذا في العكس لتدعيم
 في حق جارية الابن انت وما كذا لا ينفك ان مال كمال الابن وان جارية
 الاب كحل له او امه زوجته فان غنى الزوج بحال زوجته المستفاد من قوله
تزوج وجوز عائلا فان غنى اي بحال زوجته قد يؤثر ان مال الزوج مكة الزوج
اوسده اي انه سببه لان يشتغ بمال المستدان فمن ان جارية كذلك
في الاستماع وكذا اي لا يوجب كحل وطئ كره من الامة الكره من في الاصح اي
لان مملوكة نذرا وما ليشها مكتولة بدينه ورقته فيجوز ان يغلط فيظن بالحلال
فيجوز حق كحل في كحل اذا قال كره من علمت انها حرام وطئها ففي روايتها
في روايتها كحل بحدود ولا يحد وهو الاصح في تفسير الكنز وهو المختار من قال
واحد في في اذا علم بكونه والا يحد وجوب انها كحل في الدين اي اذا قال
حرمت ظننت انها تخلو لا يحد وعلى رواية كتاب الره لا يجب كحل سواء
ادعى من ظن اول يدعي كذا في جارية المشركة انها دثر في كحل حكايا عن البحر
مفريا الى الاج في رواية ثالثة ان يجب كحل وان قال ظننت انها حلال وان
ظننت لا يعتبر قياسا على وطئ الزوم جارية كيت وهذه الرواية من نحو لغة لغة
الرواية كما في في مقدور في الهداية ان المستعير للرهن في هذا بمثلة

المنهى انتهى قال ابن المكي وكسره هو ثمانية وان قال علمت انها حرام بكثرة هذه
 الصور التي نية وعليه كسر ولا يثبت النسب وان ادعى وفي الثانية وهو في ثمانية
 مواضع كما ذكرنا قال ظننت انها كحل لا لجدلان الانسان يستغنى بما هو
 حب انتفاعه بما لا ينفع فكان هذا ظنا في موضع الاشياء فيمنع كذا وان قال
 الرجل علمت انها حرام على وقال الجارية ظننت انه كحل لا لجد واحد منها اما
 المرأة فلدعى الشبهة واما الرجل فلان الزنا يقدم بها فاذا سقط كحل
 عن امرأة سقط عن رجل كان الشبهة انتهى واحترز بقيد الاصح عما قيل ان
 هذا المصنف كحل سواء ادعى من ظن اولاه وما قيل من انه لا يحكم سواء ادعى الظن
 ادلا كما في زخيرة العقب وشبهة في كحل عطف على عدم شبهة العقب وهي
 الشبهة في كحل قيام دليل نافي للزوجة في ذاته يعني ان هذه اى ما يقع بوجوده دليل
 الدال على كحل كونه اشنع علم لما منع وهذه سقط كحل سواء علم بالحكمة او
 لم يعلم ولذا قال فلا يحكم فيها اي شبهة في كحل وان علم بالحكمة ان هذه وصية
 كوطئ امة ولله وان سفل لان قوله عليهم انت وما كذا لا يحد او كحل
 في كحل لان حقيقة يقتضيه ثبوت كحل لكان الا انه ترك حقيقة بالاجماع فيمكن
 الشبهة لان الشبهة دالة الدليل مع كحل كذا في سطح النافع او مشرك
 اي كوطئ الجارية المشركة لانه حكم في العقب ثابت او كوطئ معتدة بالكنائس
 لان الكنائس رواجع عند بعض الصحابة ولو نوى الثلاث فارتكبت شبهة دون
 الثلاث وهذا على ما ذكره الوان في حاشية الدرر او كوطئ البائع كما في حاشية
 الوان في دليل جواز الوطئ وان كان حراما كالحرام لامة المبيعة او وطئ الزوجه
 الممهوره اى الامة التي جعلها صلافا لامة تزوجها قبل تسليمها اى
 تسليم الامة الاول الى المشرك والثانية الى الزوجة فان كون المبيعة في يد
 البائع بحد لو هككت تنقض جميع دليل كحل في الادلة وفي كحل صفة اي
 غير مغايل كحل دليل على عدم زوال كحل في الثانية والنسب اى نسب الولد يثبت

في هذه اي في الشهادة المحل عند الدعوى ان نسب الولد وكل وطئ المبيعة بالبيع
 الفاسد قبل التسليم او بعده او بشرط الكبر لان له فيها حق الملك وكذا وطئ
 الجارية مكنته وعنده المادون المستغرق بالدية لان له فيها حق نسب كذا ذكره
 ابن المكي في شرح الوقاية لافي الاول اي لا يشترط في شبهة العفل وان ادعاه لان
 لان النسب يعتمد قيام المحل وهو في المحل وانما سقط الحق في المعنى راجع اليه وهو
 اشياء الارعية والمحل خال عن الملك وحق وطئ شرط لثبوت النسب ان ياتى
 به لاقر من سقيم فاذا انت به لاقر من سقيم منها ثبت نسب فان لم
 يدعهم واما اذا انت به لستين فاكتر لا يثبت الا بالدعوى كما في الفقه وقد تقدم بيان
 في باب ثبوت النسب قال ابن المكي في شرح الوقاية لكن هذا ليس بحج على عموم
 فان المطلقة الثلاث يثبت النسب فيها لان هذا وطئ في شبهة العفل العقد
 فيكون ذلك لا يثبت النسب في الابطال المختلفة والمطلقة بعدد بعض يثبت ان
 يلو كالمطلقة ثلاثا انتهى واما شبهة العقد بان وطئ امرأة تزوجها
 بغير شهده او امة بغير اذن مولاه او تزوج العبد بغير اذن مولاه او امة
 على حرة لاحد عيه ولو تزوج بموسومة او حرة في عقد او جمع بين اختين او
 تزوج محارم فوطئ فانه لا يكدع اياه وان قال علمت انها حرام على
 وعندهما محرم اذا كانت عالما بالحكمة لانه عقد لم يصادف عدلان محلهما
 يثبت فيه حكمه وحكمه المحل وهو غير ثابت بالاجماع فصار كافي في العقد المذكور
 ولا يرد انه عقد صادق محله لان محلهما هو صافي كحصول الحق والحق من
 التكاليف التوالد والنسب والانشاء من الادوية قابلة لذلك وحقه يكون
 محل اية اية الا انه تعا عنه فادرك شبهة وانها تكفي بسقوط الحد
 الا ان يجب عليه التزويج ويجمع عقدة لانه انكبت جنبه ليس فيها حد
 معذر فيعذر كذا في الاختيار وحاصل محله ان هذا العقد هل يوجب
 شبهة ام لا وهداره انه هل ورد على ما هو محله اولا فنحن الامام ورد على

ما هو محله لان المحل ليس بقبول المحل بل بقبول المتعاقب وعندها لان محله
 العقد حكمه وحكمه المحل وهذه هي المحل في سائر الاحوال وانما ثبت
 صورة العقد لا العقد ولا يثبت فيه قول علماء الاصول ان النكاح من جنس المحل
 مجاز عن النكاح لمحل العقد والقول الفقهاء ان محله النكاح لان من بنات آدم
 عيسى لام التي نسبت من المحل لانهم ارادوا في المحل لعقد النكاح فخاص
 وانت علمت اياه اثبت عليه النكاح في محله لا بالنظر الى خصوصه بل
 لكن قد اخذ الفقيه ابو الليث بقولهما في خلاصة الفتاوى والفتوى على قولهما
 وهو ترجيح ان تحقق الشهادة يقتضي تحقق محله وجه لان الشهادة لا
 محالة لشبهه بل كنهها ليس يثبت من وجه والا وجب العدة
 ويثبت النسب وفي جميع شيخ قاسم والعجيج قوله في وزفر وعليه في
 النفي والمجيب وغيرهما كذا ذكره في خزائن الفقيه ابو الليث
 سبعة مواضع يندرج فيها اذا ادعى الشهادة رجل زنا بجارية
 ابيه وامه او جده او جدته او ولده او ولده او جارية زوجته او بجارية
 مولاه وقال فثبت انها محله وان ولدت جارية منه لا يثبت فيه الا
 في موضع في ام ولده وفي امة ولده ويثبت نسب من طئ وطئ
 بجارية ام ولده ويغير قيمتها لمولاه هذا اذا لم يكن الوالد حيا
 فاما اذا كانت اب حيا يثبت نسب من يجد وان قال علمت انها
 لا محله بعد ذلك كذا في موضع في جارية ولده وناقضه ويثبت
 نسب الولد فيها كما ثبت اذا قال اظننت انها محله انتهى وقد
 بوضوح امة اخيه او عمه وان طئ حلتها اذا بشرطه في منعها من
 متعددة عادة ولهذا يقبل شهادة احدى الاخر وكذا لو طئ بجارية
 المستأجرة او المستأجرة في صبيح الاختيار قال الفقيه في خزائن الفقه
 سبعة مواضع لا يندرج فيها وان ادعى شبهة رجل زنا بامه

أخيه واخوته وعمه وعمته وخاله وخالته وسائر اقربائه انتهى وجه
ان الانباط في مال هؤلاء منهم عادة فلا يورثون شيئا وكذا اي
حد يوطئ امرأة وجد على فراشها وان كان ان الوالد اعني ان للوص
وقال فقلت امرأته لان ظنه لم يستند الى دليل اذ الرجل لا يشتبه عليه
امرأته بعد ما انفرا الا ان دعاه اي دعى الامر الى فراشه فاجابته اجنية
فقالته اي الاجنية اننا زوجتك فوافقتها فانه لا يجد لان ظنه يستند الى دليل
شرعي وهو الاختيار لانه دليل شرعي كما هو في موضع وفيه تبين اكثر
ولو جاءت بولد ثبت نسب منه واذا جاءته ولم تقبل ان امرأتك ولا انا فانه
حد لعدم ما يجب سقوط واطلق في المرأة فحملت المكروه والهاينة
فيحد ولو اكرهها يجب عليه كحل دونها ولا يجب المهر كذا في الفقه لا
اي لا يجد يوطئ اجنية زنت اي بعت اليه وكن هي زوجتك لانه
اعتمد دليل وهو الاجابة في موضع الاشياء اذ الانسان لا يميز بين
امرأته وبين غيرها في اول الوهلة وصار كالمغرور لكن لا يجد قاذفه لان
المسلم منهم حقيقة فيطهر به احصائه كوطئ جارية ابنه فانه سقط لاحصاء
جنت اولاد ذكره ونحوه وعليه مهر اي مهر المختل فنهى عنه وبالله
لان الوطئ في دار الكلام لا يخرج عن كحل او مهر وقد سقط في فتنين
المهر وهو من كحل وروى ان ابا عبد الله سئل عن اخوي تزوجا ختين فزنت
امرأته كل واحد منهما الزوجة اختها فام يهلوا ذلك حتى اجمعا فذكر
ذلك لابي فقال ليطلقا حدنهما امرأته بتطليقة ثم يزوج كل واحد
منهما المرأة التي دخلها ذكره ينسخ في شره انما في واجب في حكمه في التوبة
في الفاسق ولا يوطئ بهيمة اي لا يجد يوطئ بهيمة لانه ليس في معنى الزنا
في كونه جنسية وفي وجوب الداعي لان الطبع السليم يطر عنه ولا يحمل عليه
نهيته فيسقط الشك ولهذا لا يجب ستره الا انه يستره والذي

يروي

يروي عنه انه تذاوج البهيمة ان كانت مما لا يوطئ لم يوطئ وتحرق وذلك لقطع التحدث
به وليس بواجب وان كانت مما يوطئ لم يوطئ وتحرق وتوكل عند ابي وقال لا تحرق
ايضا ولا توكل هذا اذا كانت البهيمة للفاعل وان كانت لصاحبها ان
يدفعها اليه بالقيمة وفيه تبين يطالب صاحبها ان القيمة كان يدفعها
اليه بالقيمة ثم تذاوج هذا ما ذكره ولا يعرف ذلك الاسماء لا قبيلها فيحمل عليه
وفي المجيء اي بهيمة ذكوت وكبره الانتفاع بها في حياتها وموتها وقال ابو عبد الله
البحراني يقول قولنا اجمعا بنا تذاوج وتحرق على وجه الاستحباب والخاصة على قول
ابي اذا كانت مما توكل الاحراق بالنار غير واجب لكننا تذاوج ثم توكل وقال لا تحرق
يظهر الفاعل القيمة فلا زينة ما في الفقه وذكر المصنف في فتاواه تذاوج بهيمة وتوكل
وان لم يكن ما كوله توكل ويضمن الفاعل قيمتها ان كانت لغيره قال الامام
الرضا في الاحراق جائز ليس بواجب لكنهم وزف يعني لا يجد بزي في دار حرب
او في اي دار يفي ثم خرج البنا وافر عندنا بالزنا اذ المثل هو الاثر جارده
غير حاصل لانقطاع الولاية لانه اذا لم يتعد موجبا لا يتعد موجبا وذلك بان ما
يوجب العقوبة والابتداء اوله ان لا يوجبه في الانتفاع حتى لو غر الامام او من لدونه
الاقامة فانه يقيم عليهم لانه تحت ولايته كذا في الاختيار ولا يقيم لحد في دار حرب
لقد لم عليه لانهم كرهوه في دار حرب لان قيد بدار حرب لان زنى في نزول العسكر
فان من له الولاية الاقامة بنفسه لا تكليفه ان يقيم على لانه تحت يده بخلاف امير
العسكر والسرابة لانه يفيض اليها الاقامة كذا في الفقه ولا يوطئ محرمة زوجها اي لا يجد
من كحلها ووطئها بعد العقد والعلم بانها عاهرة بل يبرز وقال لا يجد قيد بقوله تزوجها
لان لو وطئ قبل العقد كذا في الفقه فلو وطئها بلا علم لا يبرر عنده
كما لا يجد قد مرتعصلا انفا في شبهة العقد او من يشترطها اي لا يجد يوطئ
امرأة استأجرها لغيره بها فزنى بها هذا عند ابي خلافها في غيره قال لا يجد
هو قول ابن ابي اذ ليس بينهما مكر ولا شبهة فكان زنا عصما ولم يمارى ان

والولاية تتبع على الالتزام اذ لو الزمانه حكم بدون التزام ادى الى شذوذه
مع دارنا وقد ثبتنا ان حقا من حمله على الدخول في دارنا ليريحنا من الامام
فيسلم وهو بالامان التزم حقوق العباد لا حقوق الدنيا وتماح في الشينين
وفي عكسه اي لو لم يحرر مشايخه بدين حلال النية لا المحرم اي لا يحد
عند ابيه وكذا لو لم يحرر مشايخه بدين حلال النية لا المحرم اي لا يحد
يوسف محمدان وقد مر اصلها فلا يفيد وعنده محمد الجداد لانه يقول كذا
في جميع ما ذكرناه غير انه يقول فعل الرجل اصل وفعل المرأة تبع والفعل قائم به
بالفعل فصار محلا له وكما لا شرط فاما متناه في حق الاصل فيجب امتناعه في
حق التبع وابوبكر يقول مثل قول محمد اذ لا يخرج جميع عنه الى ما ذكرناه وقام
تحقيقه من شين الزيلعي وان زنى مكلف اي بالغوا فقل مجنون او صغير اي
تجانب مثلها حد اي يجب عليه الحد فقط دون المجنون والصغيرة لان فعل الزنا
يتحقق منه محل الفعل وهذا يسمى هو وطا وزانيا وكراهة موطونة ومنه فيهما
الا انها سميت زانية بما في تسمية الفعل باسم الفاعل كالمرا حية بمعنى المرحضة
او كونهما مسبوقة بالتمكين فيتعلف كونه حقا بالتمكين من قبح الزنا وهو فعل
من هو في طب بالكف عنه او المجنونة والحصة غير غا طيشين وفي عكسه وهو ان
يزنى مجنون او حرة بالمرأة مكلفا وعندها لا حد عليها اي على المكلف لكونها
تابعة ولا حد على المجنون والصبي لانها غير مكلفين فلم يكن فعلهما زنا قاله شرح
الكثير الزيلعي وعبارة اصحابنا ان فعلها مع الصبي والمجنون ليس بزنا يثير
الى انها احصاها لا يسقط بذلك كما لا يسقط احصان الصبي والمجنون حتى
يجب الحد على قاذفها بعد البلوغ والافاقه وقدمت كهم انتهم في الزنا
زنى صبي بصبيته لا حد عليه وعندها كراهة حاله لان مؤاخذة بما فعله واقسامه
يصح وان اخر المصنفين بذلك لاسم عليه وان بالغه مستكرهه فكذلك وان
حاشا وعندها لاسم لها الوجهين اما لانها لم يسلط عليها حقا او لانه لا ضمير يرجع

ولي به كن امر صيا يشق وكفه غم يرجع بالولي على الامر فلا يفيد انتهى و
هكذا في كنية وفيها دعت الامة صبا فزنى بها ضمن المهر لان امرها لم يحرر
في حق لولي جارية دفعت جارية اخرى فذهبت عن ربتها قال الحد عليها حد
شكها وطى ابليس البسوة قبل تسليم فلا عقر عليه عند الامام بكر كانت او
شيا وعندها يجب العقر ونقصان البكارة ان كانت بكر او يدخل الاقل
في الاكثر وعلى هذا اذا وطى جارية بكر الانسان ينشأ له يجب الاكثر من العقر
ومن نقصان البكارة كافر زنى وبنت زناه ثم سلم لم يبطل انتهى الا في
رواية عن ابي يوسف ولا حد بختلوه يعني لاحد بالزنا بكراه سواء كان مكراه
زانيا او زانية لان الحد شرع للزجر وهو منجز وانما اقدم عليه ليدفع الهلاك
عنه نفسه فلا يجد كما لم يشر الا لا بد له على الاختيار لانه قد يوقطط
كما يوقطط على الايري ان النائم قد نشر البتة ولم يكن له قصد واختيار اطلقه
فصل ما اذا كان المكروه السلطان او غيره مما له قدرة على الاكراه وفيه التبيد وان
اكرههم غير السلطان حد عند ابيه ٢ وعندهما لا يحد لتحقق الاكراه من غيره
لان لمعجب خوف التلف وذلك لا يختلف بينه قاروقا دربل في غير السلطان
اظهر لانه يوقطط على عجلة خوفا على نفسه مع اذني الامر ولا ي ٢ ان الاكراه من غيره
لا يدم الا اذا دبر ان المجتنب يستفيك بالسلطان او بجيعة المسلمين او يوقطط
عنه نفسه بالسلامة وهذا اختلاف عصر وزمان فكانت في زمنه للسلطان قوة
ولا يستجري احد على الاجتماع على الفساد وفي زمنها ظهرت القوة للمفسدة
فاقتصر كل واحد منهم على ما كان هدهد زمنه وزمانا كنز ما هما اذا فسد فيفتي
بقولهما ولذلك اطلق ولم يفيد بالسلطان وفي كونه كان ابو ٢ يقول عليه
الحد وهو قول زفر ثم يرجع وقال لا يحد لما ذكرنا وذكرهم في فتاواه نقلنا عن
الزخية لواره عاقل بقتل بقتل يجب عليه التوبير وعلى المكروه القصاص عند
ابيه ٢ وكذا لو اكره على الزنا غير المكروه والزانية انتهى وذكر في خزانة الفتاوى



ومعنى المكره على الوطن ان تغزو حكره الى وقت الابلح اما لو اكرهت
 حتى اضطجعت ثم امكنك قبل الابلح كانت مطاوعة ولاى لاحد ان اقر
 احدهما بالزنا وادعى الاخر النكاح لان دعوى النكاح يحتمل الصدق و
 الكذب وهو يقدم بالطرفين فاذا ثبت شبهة سقط كد وجب كهر عقليها
 للبضع كذا ذكره ابن المكي في شرح الوقاية ومن زنى باحدة فقتلها اي بالزنا
 اي بفعل الزنا بعد اي زناه والقيمة اي بقتلها لان جنايتها في ذنوبه على
 كل واحد منهن حكمه وعذابه يرد القيمة اي لزمه القيمة فقط بعينه لا عدليه
 لان يقرر ضمن القيمة سبب المكمل لانه اذا اشتراها بعد ما زنا بها
 وهو على هذا الخلاف واعتراض سبب المكمل قبل اقامته كد يجب سقوطه كما اذا
 ملأ لم يفرق قبل القطع ولما لا ضمانات فقتل فلا يوجب المكمل لانه ليس بجنايات مال
 وانما هو ضمانات الدم وهو بمقابل الادية وهو لا يقتل المكمل ولا تسليم ان اعترفت
 المكمل قبل اقامته كد يجب سقوطه وانما يسقط في السرقة لانتهاء الخصومة
 وهي لم يخط فيه لانه حد الزنا وعلى هذا الجواز لو تزوجها او اشترها بعد ما زنا
 بها او غصبها ثم ضمن قيمتها كما في التبيد وفي كونه ولو غصبها ثم ضمن قيمتها
 فلا حد بخلاف لو زنا بها ثم غصبها ثم ضمن قيمتها كما لو زنى بحرة ثم نكحها
 ونفجها مع قاضيان لو زنى بحرة ثم نكحها لا يسقط بالانفاق استهوان
 جنت الامة فزنى بها ولو كنى به فان كانت كنى به توجب العقوبة وان
 قتلت نفسها عمدا فلا حد عليه وعليه محقق لان من العلماء من قال بمكملها
 في هذه الصورة فاذا ركت شبهة فان كانت كنى به لا توجب العقوبة
 فان فاءها لم يوجب عليه كد بالاتفاق لان الزنا لم يكمل بحسنة وان دفعها
 باكنية فيو الخلاف ولو زنا باكنية فقتلها اي بفعل الزنا كجب كد على الدية
 بالاجماع لان كنى لا يملك بالضمان ولو زنى بكسرة فادضاها فان كانت مطاوعة
 لم يوجب دعوى شبهة فعليه كد ولا يسقط عليه الاضمار لم يرهاه ولا مهر

لها

لها الوجوب يدوان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليه ولا يسقط في الاضمار و
 يجب العقر وان كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه كد دونها ولا مهر لها
 ثم ينظر في الاضمار فان لم يستمر بولها فعليه دية المرأة كاملة لان فوت
 جنس الحقة على الكمل وان كان يستمر بولها حد ضمن تلك الدية لما ان
 جنايته جارية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليها لما ان كان البطل يستمر
 فعليه تلك الدية ويجب كهره في الرواية وان لم يستمر فعليه الدية كاملة
 ولا يجب كهره عندها خلا لما لم يحد وان كانت صغيرة بجامع مثلها فهي كالكسرة
 فيما ذكرنا الا في حق سقط الارض برضاها وان كانت صغيرة لا بجامع مثلها
 فان كانت تستمر بولها لزمه تلك الدية وكهره كاملا ولا حد عليه فكذلك
 العقوبة في معنى الزنا وهو الاطلاق في قبل شتهاء ولهذا لا يثبت به حرمة لهما
 والوطن الحرام في دار الاسلام يوجب كهره اذا انتقل كد فيجب تلك الدية لكونه جانيا
 وان كان لا يستمر بولها لا يثبت له كهره عند ابنه وابنه يوسف وقال محمد
 نصف كهره لما ذكرنا ولهما ان الدية ضمانات كل عضو وكهر ضمان جزئية
 وضمان بجزء يدخل ضمان الكلى اذا كانا في عضو واحد كما اذا قطع اصبغ النخاع
 ثم قطع كف قبل البرء يدخل ارض الاصبغ في ارض الكف ويستقر احصائه بهذا
 الوطن لوجود صورة الزنا وهو الوطن الحرام وفي محيط لو كسر فخذ امرأة
 في الزنا ضمن الدية في ماله وحد لانه شبهة العمد وفي شبهة العمد يجب الدية
 في ماله بعينه به فيما دون النفس الحرام شبهة الزنيلي وتخليفة وهو الامام الذي
 ليس فوقه امام يؤخذ بالمال بعينه اذا اتلف مال انسان يؤخذ ماله و
 بالقصاص بعينه اذا قتل انسانا بغير حق يقتصر بالاحد الى لا يذبح بالحد بزرنا
 وسرقة وشرب وقذف لان حدود حق الله تعالى وتخليفة هو الكلف باقامته
 ولا يمكنه ان يقيم على نفسه لانه لا ينفذ بخلاف حقوق العباد لانه يستوفيه في
 الحق ما يمكنه او بالاعتناء بمنه المسلم فيقدرهم على التفتاء فكان الوجوب

مفيدا ذكره في صريح وبهذا يعلم انه يجوز استيفاء القضاء على التكملة ولو لم
استيفاء لان شرطه كما قاله الحكماء في دفع التعدي بخلاف امير البلد فانه عليه
الحكم بامر الامام كما في التنوير **فروغ** رجل زنى بامرأة ميتة اختلفوا فيه قال
اهل المدينة حد وقال اهل البصرة بحد قال الفقيه ابو الليث وبناخذ كذا
في ثمانية وفي الفينة يتفق ان يصح عزولا رجوعه عن الاقرار بالاحصان
كرجوعه عن الاقرار بالزنا انتهى وفي الروضة لو وجد امرأة وعانقها و
قبلها او جامعها فيما دون الفرج حتى انزل فعلية التعزير كذا في خلاصة
وفيه الزنا اذا لم يكن والبارف اذا قطع كجس لان الزنا جنائية على
نفسه اما السرقه جنائية على غيره وجب عفا ان يجس انتهى وفي
الجوهرة الاستبراء حرام وفيه التعزير ولو كان امرأته او امته من
البيت بذكره فانه مكروه ولا ينعى عليه الحكم الكفر وذكره في
فتاواه نقلا عن نوادرهم عن محمد بن محمد بن زينب فعبدي حر فادعى
العبد انه زنا قال حلف المولى انه ما زنا فان حلف لم يعتق العبد ووجب
عليه حرصف ذف وان لم يحلف عتق العبد ولا حد عليه من ذف بعد ذلك
بمسما نا قال محمد بن هذان شهدا على رجل انه اعتق امته هذه و
زنا بها وكذبها المولى فانه اعتق لحيارته بكلماتها واداء حد
عنه كراهية وفي الذخيرة دفع براء جنسية قد هبت عذرتها عليه مهر
مكفر ماله والتعزير صغيرة كانت او كبيرة انتهى **باب الشهادة على**
النزاهة والرجوع عنها اخبر عن الثابت بالاقرار ان ما يشبه بالبرهان
بالنسبة الى ما ثبت بالاقرار ان در نصيب شرطه المقتضى لاعداؤه وهو
ان يرى الشهود ذكر الرجل في قرية المرأة كالميل في المحكمة وايضا ما يشبه
النزاهة قط عند رسول الله عليه وآله وبرو عمر وعثمان وعلي ورضوان الله
عليهم اجمعين بالبينه فانهم لا هم بحدوا بالاقرار كما ذكر بعض اهل التحقيق

فقدم

فقدم المصداك وجوده وما كانت البتة به عنده عليه السلام وعند الصحابة تنها
لما جاهدت كما في الفقه لا تقبل شهادته بعد متقدم اي مرور اربعة عليه
وسياحه مقداره شرعا من غير بعد عن الامام يعني ان عدم القبول شرط يقرب
الحاكم بحكم بقدر على اقامة الشهادته بل انما خير حتى لو كان بعيدا بحيث لا يمكن
اداء الشهادته عنده في اقل منه تقبل شهادتهم وهذا لا يخفى بعد الامام
بل مرض ويخوف من العدو ونحوها من الاعذار كذلك فلو قال لا تقبل شهادته
بعد متقدم في غير عذر كان احسن لشمول الملل لان الفرق بينه وبين
لا يخفى عن نوع حكمه كما اذا دعه في ذخير الفقيه فاذا شهد مسكود بسبب حد
وهو الزنا مثلا متقدم لم يمنعهم عن اقامته بعدهم عن الامام او مرضهم
او خوفهم من العدو ونحوها من الاعذار لم تقبل شهادتهم لان الشاهد
المحدود بخير بين محبتين اي احسن ملوكين له حسب اداء الشهادة
ليقام بعد فيحصل الزنا جاز قال الله تعالى وادعوا الشهادة لعل الالة وحسبه
الستر على محاسن فان الشريعة تدب اليه قال عليه السلام من ستر على اخيه سلم
عورته ستر الله عليه عورته يوم القيمة فالتأخير ان كان لاختيار الستر
فالاقدام على الاداء بعده بسوء في باطنه من حقد او عداوة حركتهم فينتهون
فيها ولا شهادة للمتهم والامار وافتاء ائمة بالتأخير لان اداء الشهادة
من الواجبات وتأخيرها فسف ولف هذا الواجب لا شهادة في حقوق العباد بعد
طلب المدعى بلا عذر لا تقبل شهادته بخلاف الاقرار لان الاقرار لا يشترط بالهتمة
والنفس كذا في التبيين الالة في القذف اي خاصة لان الدعوى فيه شرط فيحمل
تأخيرهم على انعدام الدعوى فلا يوجب تنسيقهم يعني انما اشتباه
لان فيه حق العبد وهو دفع العار عند التقادم غير مانع في حقوق العباد
لان عدم اداء الشهادة تفوت لعدم المدعى لان الدعوى شرط فيها فلا تنوار
معدورية بالتأخير كما في التبيين وفي السرقه ينعى المال يعني اذا شهدوا بسرقة

متقادم لا تقبل في حق محد فكونه حقاً له كما فلا يجد السارق وتقبل في حق مال
لصحة الدعوى فيضمن السارق ما سرق من مال ونظيره ما لو شهد رجل و
امرأتان بالسرقه فان يجب فيه مال ولا يجب القطع كذا في البين ويجوز للأفراد
بـ أي بالحد المتقدم فاذا اقر به لاشقا، صحة كلفه وكذا في المرأة لا يثبت
نفس الا في الشرب لبعده المسافة لان التقادم فيه مقدم بزوال الراجح كما
سياح وتقادم غير الشرب بشهر في الامح اختلفوا في التقادم وبشار
في جامع الصغير السنة شهر وابوع لم يقدروا ذلك وموضع الى رأى
التقاضي في كل عصر وعن محمد بن قنبر وشهر وكذا في رواية عن ابي وهو
الامح لان الشهر وما فوقه اجل وما دونه عاجل اصله حكمه الجديد كما مر
في الامان ذكره خزائن الفتاوى التقادم يمنع الشهادة على الزنا والسرقه
وحد التقادم بعضهم سنة وشهر وبعضهم فوضه الى رأى التقاضي وفي
قاضي خان ولا تقبل الشهادة على الزنا بعد تقادم العهده ابوع فوض ذلك
الى رأى القاضي ولم يقدر بشيء وما جاءه قدر في الزنا بشهر وما دون
الشهر لا يثبت متقادم والشهر وما فوقه متقادم مانع للشهادة وعييه
الاعتماد فان كان الشهود عليه في موضع لم يكن هناك فاض فخل الى
بلد اخر فيه مما هي جازت الشهادة وان تقادمت وكذا لو جاء الشهود
من مصر اخر فهو عند يجوز شهادتهم انتهى وفي المنع ولو شهدوا
بن زمان متقادم حد الشهود عند البعض وقيل هكذا ذكره في الثانية وقال
الكوفي لا يبطل كدود بالتقادم لان الشهادة انما صارت حجة
با اعتبار وصف المصدق وتقادم العهد لا يكل بالمصدق فلا يجوز ان يكون
حجة كالاقرار وخوف العباد ولما قول عمر بن الخطاب انما قدم شهدوا في حد لم
يشهدوا به عند حضرته فانما هم شهدوا بضعف ولا شهادة لهم كذا في
التبيرة والشرب اي تقام الشرب الخمير بزوال الريح اي ربح الخمير وكذا

حد تقادم الشرب غير الخمير كما في التبيرة وقال محمد بن سيرين ايضا يعني ان حد
جعل كغيره من الحدود على ما يجوز في موضع ان شاء الله وان شهدوا
بن زمانه بقاءه يعني ان شهدوا على رجل ان زنى بفلانة غائبة قبلت اي
الشهادة وحد الرجل بخلاف سرقته من غائب يعني بخلاف ما اذا شهدوا
ان سرق مع فلان صاحب بيت لا يجب الحد لان الغيبة يفوت الدعوى يعني
ان الدعوى تنعدم بالغيبة والدعوى شرط في السرقه دون الزنا ولا يلزم
يشهدون في السرقه بثبوت الحكم للغائب في مال السرقة ولا يقدرون على ذلك
الا بخصر وان اقر بالزنا بمجهولته اي بامرأة لا يعرفها احد لانه لا يثبت
عليه امراته ادا منه ولانه عظيم ربح ما عداها فامدته حده اقرار بالزنا
بقائتيه كما في التبيرة وان شهدوا كذلك يعني ان شهدوا ان زنى بامرأة
لا يعرفونها لا يحد لاحتال انها امراته ادا منه بل هو شرط في الثانية لوقال
زنى بامرأة لا يعرفها ثم قالوا بطلانه فانه لا يحد الرجل ولا الشهود في الزنا
نقلا عن الكافي في حاكم شهد دان قال الشهود عليه ان الترواها معنى
ليست له بالمرأة ولا يحد من ثم كذا ايضا وذلك انه يتصور انها امرته ابنته او
مكوثه نكاحا فاسدا كذا في الكافي وكذا اي لا يحد احد لو اختلفوا في طوع
المرأة يعني اختلف الشهود في طوع المرأة فشهادتان انه يسترها
واثنتان انها طاعته وعدم وجوب حد عليهما عند ابي وعندهما
يحد الرجل اي خاصه لانها فهم على الكوجب عليه وانفراد احد الطرفين
اذا الفريقين بن زيادة جنائسه وهو الاكره بخلاف جانيها لان طواعيتها
شرط للحق المحسوب في حقها ولم يثبت اختلافهم كذا في المنع ولان الشهادة
مختلفة لان الزنا بها وهي ما شئت غير الزنا بها وهي مكرهه فلم يتم التمسك
ولا يحد احد الشهود عليه ولا الشهود ولا الرجل ولا المرأة لو اختلف الشهود
في بلد الزنا بان شهد اثنتان انه زنى بامرأة بالكوفة واخران انه زنى بها

بالبحر وشهد أربعة به أي بالزنا في بلد في وقت وأربعة به أي بالزنا في ذلك الوقت
ببلد آخر كما إذا شهد أربعة زنا بها بالكون في وقت طلوع الشمس في اليوم
الغلاء من الشهر الغلاء من السنة الغلاء من شهر وأربعة به أي زنا بها بالبحر
في الوقت كذا كور بعينه وإنما لم يكد عليهما في هذا الشك كذب أحدهما
لأن من خص الواحد لا ينفرد في ساعة واحدة في متابعه ولا يعرف الصادق
من الكاذب فيجوز الخ في عن حكمهما بالتأريض ^{الحائنين} أولتهم الكذب ولا يكد
الشهود لأن كلا منهما لم يصب بفساد وشهادة واحتمل الصدق وأما عدة الأول
فإن الشهود به فعل الزنا وقد اختلفت الشرائع باختلاف المكان ولم ينم على
كل واحد منهما بفساد وشهادة فلا حد عليهما ولا يكد الشهود أيضا
خلا فالزنا بغيره الانحاط انظر إلى انحاط الصورة والمرأة كما في قوله وكذا
أي لا حد عليهما ولا على الشهود لو شهد أربعة على امرأة به أي بالزنا وهي
أي امرأة بكر يعني نظر النساء فقلن هي بكر لما عليهما فنظموه كذب
الشهود إذا استصور البتة من الزنا وقوله النساء حجة فيما لا يطلع عليه
الرجال وأما على الشهود فلو شهدوا عددهم في الشهادة على الزنا وإنما اختلف
حكمهم دهم باعتبار قولهم وقولهم حجة في السخاط كذا في الجاه
أدوم أي الشهود فسقة يعني إذا شهدوا على رجل بالزنا فظهر أنهم
فساق وإنما لم يكدوا لأنهم أهل للعلم والاداء مع استصوابهم ^{فمنع}
فيما عدا أهلته الاداء يعني شبهة الزنا باعتبار تصور الاداء في
بغيره عدم الزنا أو شهد دعي كسور يعني شهد أربعة على شهادة أربع
بالزنا لم يكدوا حد لأن فيها زيادة الشبهة ^{لكنها} في موضع في محل
الأصول وفي نقل الفروع وإن شهد به أي بالزنا الأصول بعد هم أن
للمرء يعني وإن جاء الأصول وشهدوا على ذلك الزنا بعينه لأن الفروع
قاموا مقام الأصول فصار رد شهادة الفروع رد شهادة الأصول

^{على الأصول}
من دهم والحاكي للصدق لا يكون قاذفا وكذا الأحد بالادنى حد الشهود دعيهم
لوا اختلف شهود الزنا في زوايا البيت بين شهادتين أنه زنا في ناحية
بيت واخران أنه زني في ناحية أخرى منه وابتدئ صغيرا وإنما حد لا احتمال
اشتق لهما بالأضطراب وإن كان كبير لا يكد كما في شرح البوقاية ^{لأنه} ^{المعتمد}
والشهود فقط يعني حد شهود الزنا حسب لو كانوا أي الشهود عينا
أو محمدا في قذف أو أقل من أربعة أو أحدهما عبد أو محدودا في قذف
وأنما حد العدم أهلية الشهادة أو لعدم النصاب ولهذا لم يكد الشهود
عبد وكذا أي يكد الشهود لو وجد أحدهم عبدا أو محدودا في قذف
بعد حد الشهود دعيهم يعني إذا شهدوا واحد لشهادتهم ثم وجد أحدهم عبدا
أو محدودا في قذف وأنما حد العدم أهلية الشهادة وكذا لو شهدوا في دية
أي دية الشهود دعيهم في بيت المال إن رجم أي إن كان محصنا فخرج به
بالشهادة ثم ظهر أحدهم عبدا أو محدودا فدية الرجم في بيت المال وإرسل
جرحه ^{من} ضرب أو موتته أي من الضرب هدر يعني إذا شهد أربعة على غير
محصن بالزنا فجلده الناقض فخرج أدماء من الضرب فأرسله غير واجب
عند أبيه في الأرض جوزت العرش دية بجرأحت كما في الصحاح وهذا عند أبيه
وقال في بيت المال أيضا يعني قال الأرض الضرب إذا جرح على بيت المال
كما لو رجم فوقه كحجة في قضاة وكذا الخلف أي بين أبيه والامام حجة
لو رجع الشهود أي عن الشهادة فاطبة فلا يضمنون عنده وعندهما يضمنون
ومعرفة الأرض بات يقوم محدودا سلبا مع هذا الآخر وغير سليم فينظر إلى
ما بينهما لهما أن فعل الجلا لا يستعمل إلا في حق قضاة عليه إلا أنه
لا ضمان على الناقض لأنه عامل للمسلمين فيجب في ما لهم وهو بيت المال
والواجب بشهادة دهم مذكور ضرب إذا احتراز عن الجرح خارج
عن السوط فينظم الجرح وغيره فصار كالرجم والعقد ولا يحد في أن

الواجب هو جلد وهو ضرب موم غير جارح ولا مهلك ولا ينفج جارا خاضعا
 للمنفعة في العارب وهو قلة هدايته فاقترع عليه ولوجب الحضانة به لا متع
 الناس معاقبة كدحا في الزمانة وفي البسوط لشيخ الاسلام لو قال قال أبو بكر
 الصديق عليه السلام قد وجب لانه كان ما مورا يضرب موم لا جاره فوقع فعله
 بعد ما ذكره ابن الكوفة في الوقاية ولو رجعوا الى الشهود بعد الرجوع حدودا
 لكنهم قد فزع وغرموا الدية لانهم المتغاضون حكموا ولا وادى من
 الاربعين رجوع اى عن الشهادة بعد رجوع اى الراجع فقط خلا فالزفر
 كما في المنع وغرم رجوعا الى ربع الدية لانه انما ربع النفس حكمي خلا فالنكاح
 واستارته لانه ان كان حده جلد فجلد بلسانهم ثم رجع واحد منهم فانه
 يحسد الراجع حد القذف بالاولى والى انة لو شهد على رجل اربعة اخرين بالزنا
 بغيرها فرجع اربع التزكية فانهم يضمنون الدية اجماعا ويجوز للقذف
 عندهما وقال محمد لا يحسدون ذكره في المنع ولو رجع احد حصة يعني لو شهد
 خمسة فرجع واحد منهم فلا شيء عليه اى على الراجع من الحد والفرم
 لان شهادته الاربع باقية فان رجع اخر اى من خمسة هذا هو الاول والثاني
 لان في الغضاض بالرجوع في حقهما وغرما رجوعا اى ربع الدية لان المنع
 بقائه ما سبق فان رجع الشاهد بعد احدى حصة بقى ببقائه اى بقية الشاهد
 اربعة في حق ثلث الربيع بهما فيقرمان وانما لم يرد الاول برجوع الشاهد لانه
 وجد منه بموجب الحد والحضانة وهو قد فزع انما لا يشهد به وانما
 امتنع بموجب المانع وهو بقائه مع يقوم حد فان زال المانع برجوع
 الشاهد ظهر الوجوب فاذا ظهر انكاح خمسة ربع الدية وكذا انكاح الاول
 فاذا رجع خمسة الدية اخصا كذا فيهما في مقدسه ذكره في المنع ولو
 رجع واحد اى من الاربع قبل الغضاض اى بالرجوع حدودا كلهم اى جميع
 الشهود حد مقدر فقط لان لكل منهم قدر في الاصل وانما نصيب

شهادة

شهادة بانساق القضاة فاذا لم يتصل بحق قد فزعوا ولا رجوع لوانتم
 الرجوع كما في المنع ولو بعد اى ولو لم يرجع واحد منهم بعد القضاة قبل
 الحد فذلك اى حدودا جميعا وعند محمد الراجع اى حد الراجع فقط اى خاصة
 وخلافه عند فيها بعد القضاة واما قبل القضاة فيحد لكل عند الثلاثة خلا فالزفر
 فانه قال محمد الراجع خاصة وعامة في المنع ولو شهدوا وركبوا على بناء الجاهل
 يعني شهدوا على الزنا فيكى انما في شهود الزنا فرجع ثم ظهر وانكحرا او
 عبيدا يعني اهل الشهادة فالدية على المذكر ان رجعا عن التزكية بغير
 ضمن المذكرات برجوعهم عن التزكية دية المرحوم وادى بالمركية انهم
 اخبروا بحرية الشهود ولسانهم وعد انهم لشكوت تزكية سواء كانت
 لفظ الشهادة او لفظ الاخبار لانهم لو اخبروا بانهم عدول ثم ظهر واعتبرا
 لم يضمنوا اتفاقا لانها ليست تزكية وقيد بالمركية لانه لا ضمان على
 الشهود والمصلحة بما لها لان كلامهم لم يقع بشهادة ولا يحسدون للقذف لانهم
 قد فزعوا حيا وقد مات فلا يورث ذكره في المنع والاى وان لم يرجعوا عن التزكية
 وظهروا عبيدا اذ كانوا على بيت المال يعني فالضمان في بيت المال هذا عند
 ابنه ٢ وقال على بيت المال مطلقا اى رجعوا اذ لم يرجعوا لانهم اخطوا فيما
 عملوا العامة مسلمية فصاروا كالتامة ولانهم لو ضمنوا كان ضمان عدلهم
 وذلك بالمصلحة اذ بالنسب ولم يوجد واحد منهما اما بما شدة فقط وكذا
 السبب لان سبب الاتلاف الزنا وهم لم يشهروه واما انشوا على الشهود
 خيرا وذلك لا يوجب الضمان كشهود الاحصاء فيقر في بيت المال ليشين
 فيقر في بيت المال ليشين خطأ الامام ولا يحسد ان الشهادة لا تسقط ولا
 يقر في بيت المال ليشين فصار من حكمة العلة لانهم انما في القضاة بالنية
 بخلاف شهود الاحصاء لان الاحصاء علامة محصرة ولهذا يشترط
 المذكورة في التزكية دور شهود الاحصاء والشهادة موجبة للعقوبة

ان لم يكن محصيا كذا في البتيرة ولو قتل احدا لما حرمه برجم يعني اذا ادمر القاع حتى
برجم الزنا فمضرب رجل عنقه فظهر ما يعني ثم ظهر شهود كذا في عبيد او كذا
مقتله عدا بعد تعديل مشهورة وقضا القاع حتى به فالدية على مال القاتل وانما لم
يجب القصاص لان قضا القاع في نفذها هو اوجبه قتله كان القصاص محرم
فاورث سببه الاباحة وهذا المحرم والقياس ان يجب القصاص لانه قتل
نفسا خصة به فيحق وهذا لان الشهود لما ظهر واعيد بنين ان القصاص
به لم يصح ولم يصح ما في الدم وقد قتل بفعله لم يجره اذا ما توريه الرجم و
جوابه على الاحتكام كما مر تأمل وفيه وجوب ثلاث سببه لانه وجب نفس
القتل بخلاف الواجب بالمصلحة يجب جلالا لانه وجب بالعقد فاسبب
في البيع وقدنا بقولنا امر القاع في برجم الزنا لانه لو قتل بعد التزكية قبل القصاص
بالرجم وجب القصاص في المحرم والدية في الظاهر على ما قلناه وكذا في الامر بالرجم
القصاص به وقيد بقوله فظهر وكذا لانه لو قتل بعد الامر بالرجم ولم يظهر شهود
كذلك فلا يجر عليه وقيد بقوله كما حرم برجمه لان من قتل من قتل بقوله قضاها
فانه يقتصر منه سواء ظهر الشهود عبيدا او لان الاحتكام للدية كذا في سببه
الكثر للزطلي فان رجم ولم يترك فوجدوا عبيدا فديته في بيت المال لانه احتسب
امر لاهلهم فنقل منه اليه انتهى كما في النسخ وهذا الثالث مسائل المسئلة الاربعة اذا
شهدوا على رجل بالزنا فامر القاع في برجمه فمضرب رجل عنقه ثم وجد
الشهود عبيدا او محرومين في قذف فعل القاتل الدية ولو كان رجم فظهر
عبيدا فالدية في بيت المال والثانية اذا شهدوا بالزنا فزكوا فرجم فاذا
اشهدوا عبيدا فالدية على كركب عندا به وقال على بيت المال هذا اذا قالوا
تعهدنا بالتزكية مع علمنا بهم واذا قالوا لم نكن هم عدا فظهروا عبيدا
لا يجنبون اتقا قالانهم ما دفوت في ذلك اذ الفرق لانية الدية والدية لانية
اذا شهدوا بالزنا فرجم قبل التزكية فظهروا عبيدا يجب الدية في بيت المال

لان فعل مجلاد استعمل في القاع وهو عامر للعامة في الدية في مالهم وهو
بيت المال هكذا ذكره ابو هلكة في شرح الوقاية ولو اقر الشهود الزنا
بتعهد النظر الى موضع الزنا من الزناين لا يرد شهادتهم يعني قبلت شهادتهم
لاباحة النظر اليهم ضرورة تحمل العشرة فاسبب الطيب والقابله
الحاجة فحتمه وتحتات والاحتقار والحجارة في العنة والرد بالعب الا اذا قالوا
تعهدنا النظر لتدذ فلا يقبل اجاعا في نسقهم كذا في فتية القدر وقال
بعضهم لا يقبل لافرارهم على انفسهم بالفسق وانما نقول اذا وقع اتقا
مع غير قصد وجوابه ما ذكرنا ولانه ما مؤثر به عاقل الدية فاشهدوا
عليهم اربعة منكم ولادجه الى التحمل الا بالنظر عدا ولو انكر الزنا
الاحصان يعني اذا شهدوا على رجل بالزنا وانكر الاحصان يعني الدخول بعد
وجود الشرائط للاحصان ثبت بشهادة رجل واحد او رجل وامرأتين او
ولادة زوجته لان الاحصان ليس بعقوبة ولا سبب عقوبة فيثبت
شهادة النساء مع الرجال كشر الحنفية فاذا جابت امرأته بولده في مدة
يتصور ان يقع منه جعل داطا شرع لان الشريحت اثبتت نسب الولد منه
والحكم بشيوت نسب مولد منه حكم بالدخول بها فكيف عندهما وقال محمد
لا يكفي ولا يثبت به احصانه لا لفظه الدخول بل بغيره الا فيمنع
في الولي وفي الزنا وفي فلوله والزينة فلا يثبت به شهادة
بالزنا كما لو شهدوا بغيرها او اتاها ولهما في الدخول تزويج امرأته وجامعها
حتى اضيف الى امرأته بحرف الباء جازا به في قوله قال ابو بصير
المرثية فان لم يكدوا دخلتم بهن المراد الجماع وقال عليه السلام
الصلوة وسلم فان دخل بها فلها الكسر على الحمل مع فرجها ولو خفي بها
ثم طلقها وقال وطئتها وانكرت صار محصيا دونها لما عرف من ان
الاقرار حجة قاصرة كما قالت بعد الطلاق كنت نصرانية وقال كنت

الاحصان
لا يثبت به
شهادة
بغيره
الا فيمنع
في الولي
وفي الزنا
وفي فلوله
والزينة
فلا يثبت
به
شهادة
بالزنا
كما لو
شهدوا
بغيرها
او اتاها
ولهما
في
الدخول
تزويج
امرأته
وجامعها
حتى
اضيف
الى
امرأته
بحرف
الباء
جازا
به
في
قوله
قال
ابو
بشير
المرثية
فان
لم
يكدوا
دخلتم
بهن
المراد
الجماع
وقال
عليه
السلام
الصلوة
وسلم
فان
دخل
بها
فلها
الكسر
على
الحمل
مع
فرجها
ولو
خفي
بها
ثم
طلقها
وقال
وطئتها
وانكرت
صار
محصيا
دونها
لما
عرف
من
ان
الاقرار
حجة
قاصرة
كما
قالت
بعد
الطلاق
كنت
نصرانية
وقال
كنت

مسلمة فانه يحكم باحصائه دونها واذا كان احد الزانيين محصنا بجدا ووجه
منها حده يعني برجم المحصر ويجدد غيره الكون البتيرة غير التقدير والتمثيل
قاله انه تزوج بلا ذك قد دخلها لايته محصن لان هذا النكاح غير صحيح
فحق لا اختلاف العلماء والاخبار فيه انتهى وذكر المحقق فتاواه في نوادر ابن
سما عن محمد بن زكريا وهو محصن ثم ارتد ثم مسلم لم يسقط احصائه قال
ابو الفضل هذا الخلاف على ما ذكره الاصل وهو ان المعلن عن ابيه يضمن رجل دخل
بامرته ثم جن وصار مقتضاها ثم افاق لا يكون محصنا حتى يدخل بها بعد الافاق
وعنه ان يكتب الا خلو اذا ارتد الزوجان لم يسقط احصائهما وفي قوله
ايه يضمن لا يكفونان محصنين انتهى وقد مر شرط الا حصن في اول كتابه كذا
في حد الشرب اي الشرب المحرم اخره عن الزنا لانه اقبح منه واعتل عقبيه
وقد مر على حد القذف ليقين صحة الشرب دون القاذف لاحتمال صدقه وقا في
السرقة لا لصيانة اموال الثابتة للنفوس كما في النهي من شرب خمر ولو قطرة
يعني لا بشرط السكرها لان حرمة الخمر قطعية وحرمة غيره ظنية فلا حد الا
بالسكر منه كما في النهي فاخذوا الشرب وركبها اي رجم المحرم وجودا وجازا
اي رجم المحرم كراهة حاله المضيق به ولو لم يبيد يعني ولو كانت السكر
من شرب النبيذ ماء الخمر اذا اعلت وشرب وقذف بالزبد وحد السكران بان
قربان الشرب شهد بذلك رجلا او اقر به مرة وفيه بكارة الى ان
الاخذ بوجود الراية او السكر فقط لافي وجوب حد حتى يقر او يشهد به
رجلا وهو الصحيح كما في زخيرة الحق وعند الجوف مرتبة اعتبار بالسرقة
كما في الزنا وجوابه انه ثبت ذلك على خلاف القياس ولا ينافي عليه غيره وعلم
شرطه طوعا قهرا لان شرب الخمر لا يوجب الحد حد اي الشرب اذا اجمعا
شرط ان يكون صا حيا بغير الضرب وهو حد لان السكران لا يتأثم به
حال السكر ثمانية سوفا للمرجع الصبي به قال في الاختيار الاصل في

وجوب قوله عظيم من شرب الخمر فاخذوه فان عاد فاجلدوه وهو حد
الزنا كيفية وحد القذف كيفية ونحوها انتهى وانما حد شرب قطرة من
الخمر وبالسكر من النبيذ لقوله عظيم حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شرب
ولا طلاق الحديث اي الاول وعليه اجماع الصحابة انتهى وارسين للحد لان
الرق منصف قال الفقيه ابو الليث في خزائن الحق ثلاثين من حدود منصف
على العبد حد القذف وحد الزنا وحد شرب خمر المحرم وخمس للمكر حد حائنة
اذا زنا وللمحصن الرجم بالحجارة والسكران ثمانون جلدة اذا سكر من
النبيذ وشرب طوعا ولا يجحد حتى يبرأ عنه السكر وللقاذف ثمانون جلدة
وللسارق قطع اليد والراية اذا اخل حال قطع اليد والرجل من
خلفان وان اخل حال وقتل يقتل او يصب ولا يقطع يده ورجله من
خلفان عند اجماع يقطع يده ورجله ان كان الامام ثم يقتل او يضرب
ولا يقطع اليد والرجل عند اجماع يقطع يده ويقتل ضربا على الارض ان شاء وان
سكن فقتله صلبا انتهى من قال حال من مضى لحد على يده كما في الزنا
يعني بجحد عن عيونه كما مر في الزنا ويترك على اعضائه لما مر ان تكرار الضرب
في موضع واحد قد يقطع الى التلف ويحد شرعا زاجرا لا متلفا وكيفية قد
مر كما في الزنا وعنه محمد انه لا يحد تحطيفا عن حد الزنا قلنا ثبت التخييف
في الحد فلا يخفف ثانيا كذا في الاختيار وان اقر الشرب او شهد عليه
بعد زوال ركبه يعني ولو اقر بعد زوال ركبه او شهد عليه بعد سكر وذهبت
الركبة لا بعد كسفة يعني ان زوال الركبة بعد الطريق غير مانع حتى لو
كرب خمر واخذ وركبه موجود فذهب به الى الامام فاستقطع الرجم قبل
ان يشهد اليه حد لان الاقرار عن شرب هذا غير ممكن فلا يعتبر ما نفاة
حد كسفة في حد الزنا كذا ذكره ابن فرشت في شرح الوقاية لا يحد خلاف
محمد يعني قال محمد يحد فالتقاء دم بمنع قبل السكادة بالاجماع غير ان محمدا

قدر بالزمان كالزمان كما مر ان انما خير تحقق بمحض الزمان والراية مشبهة
 وعندهما مقدار بوال راية فاذا افراد شهد عليه بعد هاب الراية لم يجد
 لان حد الشرب انما ثبت بالاجماع للصحة ولا اجماع بدون راي ابن مسعود
 فان شرط وجود الراية لما روي ان رجلا جاء بابن ابي عبد الله بن مسعود
 فاعترف عنده بشرب الخمر فقال له ابن مسعود بكس الوالي اليتم انت لا ادينه
 صغيرا ولا سرت عليه كبرا تلتله ودمر جزوه ثم استنكره فان
 وجدتم راية الخمر فاجله شرط وجود الراية فيكون شرطا كذا في الاختيار
 ولا يجد من وجه من راية بخمر لانه يحتمل ان يكون شربها مكرها ادمطرا
 والراية محتملة ايضا فلا يجب بحكم الشرط وفيهم ولا يثبت الشرب برح
 الخمر لانها قد تلتله في غير كذا قيل يقولون لانه قد شرب من مائة فقلت
 لهم لابل الكلت السفر جلا يثبت بشهادة رجلين يستلهم الامام
 عن ما هيئتها وكيف يشرب ومن يشرب واين شرب يعني يسألهم
 القاطن عن الخمر ما هي ثم يسألهم كيف شرب لا يحتمل ان كان مكرها
 ثم يسألهم متى شرب لا يحتمل التقادم ثم يسألهم اين شرب لا يحتمل
 ان شرب في دار الحرب ثم اذا بين السهو ذلك جبه القاطن حتى يسأل
 عن العدالة ولا يقص من العدالة كذا في قاضيها او قاضيها اي الخمر
 وانما لا يجد للاختلال كذا في اخر ثم يرجع الى عن اقراره بشرب الخمر او
 السكر لانه خالص حق الله تعالى فيعمل الرجوع فيه لانه يحتمل ان يكون صادقا
 فصار شبهة وكذا في راي الشبهات او افر سكران وانما لا يجد اذا
 اقر وهو سكران لاحتمال الكذب في اقراره فيحتمل للدلالة لانه خالص
 حق الله تعالى كذا فيهم والسكران لا يجد بطلان خالص الله تعالى لا يجمع اقرار
 السكران به وانما لم يكن خالصا لله تعالى يجمع به اقراره كحد القذف لان
 فيه حق العهد والسكران فيه كالمصاحف عقوبة عليه كما سائر تصرفاته

وانما اصل اقراره بالحد ولا يصح لاحد القذف واقراره سبب القذف
 وسائر الحقوق من المال والطلاق والعنف وغيرها صحيح لانها لا تقبل التبعيض
 الرجوع وكذا اقراره بالسرق ولم يقطع لسكره اخذ منه المال ما رضينا وتبين
 بالاقرار لانهم لو شهدوا عليه بالشرب وهو سكران قبلت شهادتهما فكذا
 بانزاعا وكذا سكران وكيد بالهجو ويقطع لان الاشياء لا يحتمل الكذب فتعيه
 فعله مما ينعقد غير قصد واعتقاد كذا ذكره في المتن ثم قال وهذا كله
 اذا سكر من الخمر واما اذا سكر بالمسح كسكب الحنظل والخمره والكتخز
 من الحبوب والعسل والدواء والبنج فلا تعتبر تصرفاته كلها لانها بمنزلة الاشياء
 لعدم الجانية وفيها شبهة وان زال عقلم بالبنج فطلق ان كان حية يتبادل
 البنج علمه ان بنج يقع الطلاق وان لم يعلم لا يقع وعند ابن يوسف وعند
 لا يقع ما غير فضل وهو الصحيح وبهذا العسل والبنج والسكر والذرة
 حلال ليجي اولها اذا لم يشرب للهو لم يشرب وفي حد السكران فيه روايتان والاصح
 انه يجد لان بعض البلا يجمع الفساق عليه اجتماعهم على الخمر وفوقه على
 هذا المتخذ من الابن ثم قيل يجب ان لا يجلد الرماك عند ايماء اعتبارا بلحما
 اذ هو متولد منه وجواب ان كراهة الخمر لا احتلام او لما في ابا حنيفة تغليظ التوبة
 انتهى والسكران واجب الحد المراد به السكر من الكثرة المحرمة سوى الخمر لان الحد
 في غير الخمر يتعلق بالسكر وفي الخمر يجب كد بشرب الفطرة كما مر كذا في شرحه الثاني
 وفي المتن قال في الاختيار ولا يجد حتى يعلم انه سكران النبيذ وشرب طوعا لان السكر
 يكون من مباحة كالبني ولما الرماك وغيرهما وذلك لا يوجب احدا في شرع
 انتهى في التنقيح ان مجرد الاقرار بالسكر لا يوجب كد ما لم يقبل انه سكر من الكثرة
 المحرمة والتمسك بحديث عماره فانها هرة السكر وفي الخمر ثبت الحكم بالدلالة
 لان حرمة هذه الاشياء دون حرمة الخمر حتى لا يكون مستحلهما ويكفر مستحل الخمر
 لان حرمة اجتماعها فيه وحرمة الخمر قطعها انتهى ان لا يعرف اي السكران

وأختلف الصحيح فيما إذا سكرها أو فطر فطلق قال وقد قدسنا الفوائد
انه من حرم كالصالح في الاغذية والارادة بالحدود والحائض والاشهاد
على الشهادة قال وزدت على الثلاثة تزويج الصغيرة والصبي باقره مهر مثل
او بالشر فإنه لا ينفذ الثانية التوكيل بالطة صاحبها اذا سكر قطعت لم يقع
الثالثة التوكيل البيع لو سكر فباع لم ينفذ على هؤلاء الرابعة عصب مع
صحة ورواه عليه وهو سكران وفي فصول العمدى فهو كالصالح في الآلة سبع
وأختلف الصحيح فيما إذا سكره الأكثرية المتخذة من كعب أو العسل والفتوى
على ان ان سكرنا حرم يقع طلاق وعتاق وفي الجواهر ولو سكر من الهنود وطلق
تطلق زجرا وعليه الفتوى وقد تقدم عن قاضينا تصحيح عدم الوقوع فيناحل
عند الفتوى انتهى **فائدة** قيل يستغنى الامام ابو الفضل الكرماني سكران بجميع
فرسه فاصدم انما فاضات قال ان كان لا يتقدر على حمل فليس بمسرك فلا
يضاف سكره اليه فلا يجرى وكذا غير السكران اذا لم يتقدر على حمل كذا في العمدية
وجامع الفصول اقيم على سكر بعض كد فرب وشرب ثانيا جاستأف
محمد كذا في الزنا قال في الظهيرية رجل ارتد عن الاسلام العياذ بالله ثم اتم اليه
الى الامام ثم شرب الخمر او سكر من غير خمر او سكر اذن اتم تاب وسلم فانه
يحد في جميع ذلك ما خلا الخمر والسكر فانه لا يحد فيها لان لم يرتد كافر وحد السكران
لا يقام على احدى الكفر والكلامة في الغفار وذكر له صفة فناداه منقل عن
الظهيرية اذا قذف السكران جسده يصح ثم يحد للحدوف والذخيرة اذا زنا
او سرق في حال سكره يحد ولو اقر بالحدودة حال سكره لم يحد في الكافة بخلاف
حد مقتد والقصاص وشر حقوق العباد في جميع الجوامع وجدته بخط
سبحي في زماننا الفتوى على ما اذا سكر من الهنود يحد في الثانية وان خطه كسر
بشيء من المايعة كالماء وغيره وشرب ان كانت الخمر غائبة يحد بشرب قهرا
وان كانت الخمر مغلوقة لا يحد ما دام يسكر ويحد الا على ولو قال لا يشهد علي ظننها

الرجل من المرأة والأرض من السماء والفر من القباء يعني لا يعرف بينهما وفي
المنهج ما يكما عن شيخه صاحب الشهاب السمرقاني عند 2 من الذي يحده
من لا يعرف مطلقا قليلا ولا كثيرا ولا يعرف الرجل من المرأة والأرض من السماء
وعندها ان يهذي ويخجل طلاء أي جده بهزل غابا ولا يستقر على شيء
في خطاب ولا جرب على شيء في النفع فأت كان يعرف مستقما بكرات لما
روى عن علي رضي الله عنه قال إذا سكرت في ذاتك فإني أفرى وحدك مخفري
ثما نوت سوي ولما كان كد عقبة فتعبر النهاية في سبب احتيا لالدراء
فما في الكرات يغلب السرور على العسر فيسبب التخيلا أصلا وما دونه لا يخ
عن شبهة الصحو الاتري انه قوله لا لا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى حتى
تعلموا ما تقولون عبر عن الصحو يعلم ما يقولون فكانت السكرته وهو عدم
العلم بما يقولون كذا في التبيين وبه أي بقوله لما يفتح وفي الخاتمة وبقوله لما افني
كثيره كذا في الخ وبقوله في التقدير واختاره للفتوى لضعف دليل الامام ذكره
في المنهج وعنه ابا وليد قال سألت ابا يوسف عن السكران الذي يجب عليه الحد
قال ان يستقرأ قبل ما يهاه فيكون ولا يندبر عليه فقط لم كيف عيئت
بهذه السورة وربما اخبره فيه صاحب قال ان تحرم محرم من الفم يدرج
فيها فلم يستطع قرائتها ذكره في ذخيرة العقبى وقالة التبيين المحبذ لقد ركر
في حق الحزمة ما قاله بالاتفاق لا حيا ط في كحوش وعند الشافعي المجترطه
انما الحكم الكفر في شبهة وحرمانه ولا وارثا السكران لا تبين امراته
لا الكفر فيجب الاعتقاد ولا يخفى مع زوال العقل لان كلامه هذيان لا قرار
له فلا يلقى كافر بدون الاعتقاد كالمكره على الكفر قال في المنهج وذكر شيخنا من
الاحتياط الحامد السكران فقال هو مطلق بقوله لا لا تقربوا الصلوة وأنتم
سكارى خابهم الله وخابهم حال سكرهم فان كان السكر من محرم
فالسكران هو كالحلف وان كان من غير محرم فلا وهو كالحلف عليه لا يقطع الطهارة

بنا اذ قال لم اعلم انها خمر لم يقبل منه ذلك الى هنا كلامه في التفسير
 بيقم كونه الخمر على عبده الاباء والامام ولان يحرره اذا اساء ويقرب
 ولا يجوز به كذا في امراته انتهى وفي الحديث شرب الخمر في دار الكلام وقال
 ما علمت بحكمها حدسك المسمى من حرام هذه الايجاعا والفسق باضواء
 الفاد يهدم بيته وشق ذق حرم من ضمن الشق الا ان يقول اما ما
 يرى ذلك كسرة الخمر ان كان باذن الامام لا يجرم ولا يجرم ولا يجرم
 اصحابنا انه يهدم عليه بيته رضى اظهر بسبب كونه كسرة الخمر من حيث اراة
 انسان ضعه الا ان يقول اما ما يرى ذلك في في السفر الهلاك من المعطش
 رخص له في شرب الخمر فقد مر ما يرد به ظمى له ولا يجوز التداوى لاحد على
 شرب غير الخمر ما لم يسكنه نفع الذبيب والنز اذا على ويشترط حرام دسسى
 هذا كذا وصورة نفع الذبيب يترك الذبيب في الماء اياها حتى يستخرج
 حلالة ثم يبلع اذنى طينة قال محمد بن مقاتل لو اعطيت الدنيا بخذاء فير ما
 شربت الخمر ولو اعطيت بخذاء فير ما افقت بحمة بنيد الصخر والذبيب
 اذا كانا مطبوخين شرب شعة اقدار من نبيذ التمر فاوجر العاشر فكر
 لم يحد لان السكر يضاف الى الاخير والمختل من كحلة والكثير والذرة والعسل
 والثير حلال ويكره شربه في كراهة له الرماة قولان لا باس بات
 يستعمل الرجل بلبن نبات ادم ويشرب وقت في العير فارة فما است
 فاضرت قبل التلخ وتلك حتى صار خمر ثم تخللت ادخلها فانه يكره
 افق بعضهم انتهى ما في الحديث وذكر في البرزخية دسسى الذي عما عني سلم الا
 شرب بخر فان غدا وضربوا بالعيدان منعوا كالسجين لانه لم يستقر عنهم
 دخل صاحب المذهب مدينة سيدنا محمد عليه رأى جمعا اجمعوا بعدوا رجلا
 عنده زكوة خمر فقال لم يحدونه قالوا لا عنده انه شرب فقال لعبد الزنا
 ايضا فارجموه وهذا حق لان حمل الخمر يجوز في بعض التخليل ولا راقته كما هو

الاباق بحال لم انتهى **باب حد القذف** تقدم وجه المناسبة بينه وبين ما
 قبله وما بعده والقذف لغة الرمي بالشيء في الشرح الرمي بالنزنا وهو
 من الكذب كمن باجى وصحابة والامة قال الله تعالى ان الذين يرمون المحصنات
 الفاكهة المحصنات لفسوا في الدنيا والاخرة ولهم عذاب عظيم وقال صلى الله
 عليه وسلم اجنبوا السبع الموبقات قبل وما هن الا رسول الله قال الشرع بالله
 واسم وقيل انفس التي حرم الله اكل الربوا والى مال البيت والنزلة يوم
 الزحف وقذف المحصنات المحصنات الفاكهة متفق عليه وعنه عليه السلام
 من اقام الملعونة فحس واجنب السبع الكبار فترى يوم القيمة ليدخل من
 اى ابواب الجنة ذكرتها قذف المحصنات الكلام في قوله هو اى حد القذف كحد
 الكذب كى اى عدد او هو على نوب جنة المحر ونصفها للبعد وبجوتا اى جنة
 بيت كل منهما بشها في رجله او باقرار القذف مرة واليقتل فيه شهادة النساء
 ولا الشهادة على الكهانة ولا التاب القذف كما في سائر الحدود **وقد قذف**
محصنا او محصنة اى حراما محصنا محصنا عفيفا عن الزنا وسائر تفصيله
 ان ذكرنا انما يصرح الزنا متعلق بقذف بات قال زينة اذ يا زانية
 او انت زانية وكذا محصنات يقول انت اذ في النساء او انت اذ في
 فلان او انت اذ في كذا في الظاهرية ويجوز انما في قوله لو قال انت اذ في
 من لا حد ذكره في الحديث وقال الحسن فيناه اذا قال اذ في من الناس لا يجد
 معناه انت اقدر الناس على الزنا في الاختيار ولو قال يا ابراهيم هو قذف
 معناه انت متولد الزنا انتهى قديم لان القذف بالشوريش والكناية
 بات قال الرجل محصن يا زانية فقال الاخر صدقت ولو قال صدقت هو كذا قلت
 فهو قاذف ايضا فلا حد بقوله وطرف فلان وطرف حراما او جامع حراما
 لان جميع حرام قديم بنسبة فاسد وغيره كما في الحديث لا يوجب حد كذا في شربة
 الوقاية لا يملك حد اى القذف بطب القذف اى المحصر ويشرط عليه



لأن فيه حق من حيث دفع المعارضة ولو كانت المقدوف غائبة عن مجلس
القاذف حال القذف ذكره في الثاني وجانبه منتزعا عن المحضات و
اعتمده ملاحضه في مختصره وقال في شرحه ولا بد من حفظ فانه كثير الوقوع
وتعلق كذب بالايجاب مستند الى قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا
بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا منهم شهادة ابدا والمرا د
الرمي بالزنا حتى لو رماه بسائر ما فيه غيره لا يجب له كذب بل يجب وفي النص
استدراكه اي الزنا وهل يشترط اربعة من الشهود يستشهدون ^{بشهادة} الشهود
عليها بما رماها به ليظهر صدقها بما رماها به ولا يشترط توقف بثبوت على
شهادة اربعة الا الزنا كذا في شرحه وقال في الاختيار ويجب كذباً لسان
قذفه ويجب عند غير القاذف عن اقامة اربعة شهداء على صدق مقالته
فيضطرب عما نيزد في دسها دته ابدا لما تلونا من صريح النص ويستصفى في العبد
لما مر متفرقا كما مر في الشرب ولا يشترط عنه اي عن القاذف غير الضرر وكذا
يعني لا يجوز دسها دته في حد الزنا لان سببه غير مقطوع به لاحتمال لونه القاذف
صادقا كما يشترط عنه الضرر وكذا لا يمنع اتصال الائم اليه كما مر ولو ادعى
المقذوف ان له بيعة حاضرة على القاذف في مصر كذب في قوله اية 2
الى قيام القاذف عن مجلس يريده ان يلزمه ولا يأخذ حنته كفيلا بغيره في قوله
اية 2 ومحمد ولو اقام المقذوف في هذا وحده اعدا على القاذف وقال في
شأ هر آخر في المحصر قال ابو حنيفة القاذف وكذا لو اقام المحصر في هذين شيئين
لا يعرفهما القاذف بالعدالة فانه يجب وقال ابو يوسف لا يجب بقوله الواحد
العدل ولو قال المحصر في خارج المحصر و اقام في هذا وادعى انه خارج
المحصر وطلب القاذف في حبس في ذن فانه لا يجب كذا في ثمانية وفي البحر منتزعا عن
الظهيرية هذا اذا كان المكان الذي فيه المحصر في المحصر في كذا لا يمكن
الا حصار في ثلاثة ايام اما اذا كانت قريبا يمكنه الا حصار في ثلاثة ايام

فانه

فانه يجب ايضا كذا في كذا وما كانت معنى الاحصان ههنا كما يراد في الزنا
بيته بقوله واحصانه اي القذف كونه اي المقذوف مكلفا يعني عاقلا
بالغا وانما اشترط ذلك لان المحار لا يلحق المحصن والجبته لا تنافي الزنا
مشها حرام لان الاحصان يشترط حصة فقال الله تعالى فليبين نصف ما على
المحصنات مع العذاب فكذا العبد ولو مدبر او مكاتباً يوجب البتة يبر على
قاذفه لا حدود في بيته ولا يجب حد القذف الا ان يقر المقذوف في حقه ثبوت
حريته باقرار القاذف او بالبيعة اذا انزل القاذف حريته وكذا لو انزل القاذف
حريته بنفسه قال ان عبد وعقبي حد العبد كان القول قوله كما في كذا في مسلم
لقوله صلى الله عليه وسلم من اشرك بالله فليس يخص ذكره في كذا في عفيفا
الزنا اي يربط عنه لان غير العفيف لا يلحقه العار ولا حد القذف يجب
جزاء على الكذب والقاذف لغير العفيف صادقاً وعقبة اعم من ان دس
بنيها في جميع اولاد هذا التعميم يشار عن احصان الزنا ذكره ملاحضه
في الدرر قال في شرحه وفي هذا الفقه بان لا يكون وطئ حراماً قبل ان يعقد
والمراد بالجماع ههنا الزنا لئلا يدخل فيها وطئ المكروهة في كذا في بيته الاحصان
بشهادة رجل وامرأتين وبعلم القاذف ولا يختلف القاذف ان المقذوف محصن
كذا في فتح القدير انتهى قال المحصر في ذن وادعى القاذف انها اي المقذوف
امة او كافرة والقول لم يمت ان يثبت بالبيعة وعنه ابو يوسف لو علم القاذف
يقضي انتهى وذكر الفقيه ابو الليث في خلاصة شرائط احصان المقذوف اربعة
اول المقذوف حراً بالغاً عاقلاً مسلماً عفيفاً عن الزنا ويقذف قذفاً صريحاً
وعنه وطئ في حرمة انتهى وفي الكيف ولا يضرب القاذف الا بخمسة عشر
خصلة تنقض في المقذوف احديها ان يقر مسلمة الثانية ان يقر حراماً
الثالثة ان يقر بالغاً الرابعة ان يقر عاقلاً في قوله اية 2 وما رماها به كذا
ان يقر عفيفاً من الزنا السادسة ان يقر مشككاً ولا يقر اخيراً السابعة

ان لا ينفك محدود في الزنا الثامنة ان لا ينفك وطئ بنتها فاسدنا سمع
 ان لا ينفك وطئ امرأة بمكده فاسدنا سمع ان لا يكون محذورا كذا في عرس
 لا يكون ريقا ان كانت امرأة النسيئة عرس ان لا يكون ولده الرابع عرس
 ان لا يموت قبل ان ينفك فان مات من لا ينفك ان لا يكون له ولد لا ينفك في قول
 ابي ج والسامعي والجمهور في قول ابي يوسف ان عرس ان يطلب المقتوف
 المقتوف ولو ان المقتوف وطئ امرأة في حبس او في سجن او في موضع محرم لا ينفك
 فاما المقتوف فانه ينفك من كل ما كان اذ جازا امرأة كان اذ جازا امرأة كان اذ جازا امرأة
 وجميعه فاما المقتوف فانه ينفك من كل ما كان اذ جازا امرأة كان اذ جازا امرأة كان اذ جازا امرأة
 وقت كذا حتى لو زنا المقتوف قبل ان ينفك لم ينفك من المقتوف اذ وطئ وطئ حراما
 عما تقدم اذ اردنا ان لا ينفك سقط كذا عن مقتوف ولو لم ينفك بعد ذلك
 لان احسان المقتوف شرط فلا بد من وجوده عند اقامته كذا في
 فتح المقتوف ولو نفاه عن ابيه الى متى ينفك من ابيه بان قال لست
 لابنيك او لست لابن فلان اي لست بابن زيد الذي هو المقتوف ان غضب
 يعني ان كان هذا القول في حالة الغضب وكانت امه محصنة فلان
 حذانه كذا لانه حقيقة لانه اذا كان من غير ابيه المنسوب اليه كان من
 الزنا ضرورة اذ لا ينفك في غير ابيه ولا يعتبر احتمال كونه من غيره بالنكاح
 او بالوطئ يستلزم لان ذلك احتمال بعيد فلا يصار اليه ولو اعتبر حذانه
 لما وجب كذا اذ اوفيه ابراهيم مسعود رحمه قال لا حد الا في قذف محصنة
 او غير رجل من ابيه كذا في التبييض والا اي وان لم يكن هذا في حالة الغضب
 فلا اي فلا حد لانه في غير حالة الغضب قدر اذ به كذا في اى ان لا ينفك من
 ابيه في محرمه والسماء فلا ينفك مع الاحتمال وفي حالة الغضب يراد به
 حقيقة فيحد ويحذر هذا لوقال الله ابراهيم فلان في غير ابيه كذا اذا كان
 في حالة محصنة لان غرضه نفي نسبته ونسبته احد الى الزنا وان كان

في حالة الرضا لا ينفك لان غرضه ان اخلاقه تشبه اخلاق ذلك الشخص فلما
 ابنه فلا يكون قاذفا ولو نفي الولادة عن ابيه بان قال لست بابن فلان
 ولا فلانة لا يجب عليه كذا في الاصول كلها لا ينفك فيه قذف امه لا القذف ولا اقتضاء
 لان نفي الولادة نفي بموطنة وفيه نفي الزنا لا ينفك ذكره البرزلي في التبيين
 ولا ينفك لو نفاه عن جده بان قال لست بابن فلان جده بالجر صفة فلان
 وبذل منه وانما لم ينفك لانه صادق في نفيه فانه ابن ابيه حقيقة او نسبته اليه
 اي الى جده لان نسبته اليه مجازا فلا ينفك او خاله او خاله او دابة بن عبد
 الباء اي زوج امه لان نسبته اليه ههنا مجاز يعني ان كل واحد منهم
 يسمى ابا عادة وشرا قال الله تعالى والاباء ابراهيم واسماعيل واسحاق
 وابراهيم واسماعيل واسحاق كذا في الاختيار وفي التبيين وابراهيم كان جده و
 اسحاق كان ابيه واسماعيل عمه وقال الله ورفع ابراهيم على امرئ يعقوب اياه
 وخاله وقال عليه السلام فقال اب انتهم وفي الظهور ان اذا قال لست من ولد
 فلان فهذا ليس بقذف واذا قال لغيره لست لابن فلان لم تذكر ابوك
 فهذا كذا قذف لانه وكذا اذا قال لست كرسدة وفي الغيبة سمع اناس
 كثيرة ان فلان دله فلان والفلان كذا فلهم ان يشهدوا مطلقا ان
 هذا ولد له مجرد السماع وان لم يعلموا حقيقة ولو قالوا هذا الولد
 ولد الزنا لا ينفك ذكره في كذا قال يا ابراهيم اسماء لانه يراد به التبيين في
 السماع والصفاء وطهارة الاصل حتى لو كان رجلا اسماء اسماء و
 اراد به نسبته اليه فهو قذف كذا في الاختيار وفي غاية البيان ما اسماء
 اسماء من سبا وسمي به لانه في الخط اقام حاله مقام المهر فثبت له
 مثل ما اسماء للارض وكانت امه كذا رابن امرأ القيس ايضا اسماء
 بحالها وحسنها وانما سمى عمر ولده مريعا لانه كان يمزق كل يوم حليته
 يلبسها غيره وهي صلوات على من نفي كونه ابنا لابيه كذا يراد به التبيين

الفرع وان سفل وبالك الاصل وان علا ذكرنا ان كان اذ ان في فلو كان لم يكن من
غيره لها الطلب لوجوب السبب وانتفاء المانع وكذا لو كان لها اب وكحوه فله
المطالبة حيث لم يكن مملوقا للقاذ فسقط حق بعضهم لا يوجب سقوط حق
الباقيين بخلاف العتق وفيه بالتقيد لانه لو كنتم ولده فانه بعد زوال الامم
الزاهية في الغيبة ولو قال لاحد يا حرام زاده لاجب عليه حد المقدف قال وقد
كتب انه لو قال ذلك لواله لولا له يجب عليه التعزير انتهى وبطلان امرت بموت
المقدوف وكذا بعد ما اقيم بعض حد بطل الباطل ولا يورث كذا في الاختيار بالرجوع
اي لا يبطل احد بالرجوع عن الاقرار لان في التقذف حق المقتل وحق العبد
فبا النظر الى حق الله يبطل الموت وبالنظر الى حق العبد لا يبطل بالرجوع باعتبار
ان للمقدف في حق فيه فكذلك في الرجوع بخلاف غيره من الحدود التي هي خالص
حق الله تعالى اذ لا يمكن له فيها ولا في شرع لدفع العار عن المقدوف وهو مقتضى
ب وفيه معنى الرجوع ولا جرم يسمى حدا وكراد بالزجر اخلاء العالم عن الفساد
وهذا اية حق الشريعة كذا في الاختيار ولا يصح العفو والا اعتناض اي ولا يصح
اخذ العوض عنه اي عن حد التقذف لانه يحرم في حق العباد فاذا اتقى القاذي
بحد التقذف على التقاذي لم ينعقد التقذف عنه بحد عرض او بغير عوض لم يسقط
الحكم كذا في الحدود وان لم يسقط بغيره اذا ذهب العار لا يمكن للامام ان
يستوفيه لما مر ان الاستيفاء عند طلبه وقد ترك الطلب الا ان عاد
وطلب في بغير حد لان العفو كان لغوا او كان لم يخافه الى ان كذا في البحر
مفرا الى كسبه وفيه نقلا عن غايه البياث لا يصح عفو التقذف بعد ما
ضرب الحد لم يتم الحد الا وهو حاضرا لاحتمال العفو فالتعدي حرك او في تعدي
حد ما في فتح القدير من قوله ومنها العفو فانه بعد ما ثبت عند الحكم
التقذف والا حسان وعقبة التقذف على التقاذي لا يصح منه العفو ويحد
عندنا الا ان يقول لم يقدف في اوكذب شهدون لانه في الدنيا الا ان

خودته

خودته شرط كذا في معنى وقال الزيلعي في التبيين لابي في التقذف باباحته و
يستوفيه الامام دون المقدوف ولا ينقلب مالا عند سقطة ويتحقق بالرق
ولا يحلف التقاذي ولا يورث منه كثير الى ان يثبت ولا يورث ولا يصح فيه العفو
ولا يجوز الاعتياض عنه ويجوز فيه التداخل واما حيث ان حق العبد تسقط
فيه الدعوى ولا يبطل بالتقادم انتهى وذكر كرم في فتاواه نقلا عن نجيب
الناصري حسن مع الامام ان يقول للمقدوف قبل ان يثبت عليه المقدف اعرض
عن هذا او دعه ولو قال تعالى في الجمل دعني الصعود يعني قال اردت بهذا
القول انك صعدت بجمل حد اي عند اية 2 وايه يوسف خلا فاحد يعني قال اخذ
لا يجد لان المحمود منه الصعود حقيقة قال امرأة مع العرب وارق الى حبيبت
زنا في جمل اي صعودا وذكر الجمل يقرر مرادنا واما احواله ان يورث بطلته
وحد يسقط بها ولهما ان ظ هذا اللفظ لانه لا للصعود وان كان
يستعمل فيها فصار كما لو قال زنا في دلم يذكر الجمل وهذا لان المحمود
منه لا ينافي في الفاحشة لان من العرب من يهمل المسلمين يقال دابة وشايب
وايضا من التقاء السكينة كما يلبس من المحمود كدام وادم ولا فرق بين
المحمود والمسلمين ولهذا لولم ينعى به الصعود يجب كذا اجماعا وذكر
بجمل انما يعيد الصعود اذا كان متروكا بحكمة على اذ هو مستعمل فيه و
لان كسسته منوطة في حالة الفضب والسباب ودلالة الحال برح جاني
الفاحشة واستعمال الحكمة في معنى كلمة على محار كقوله ولا حلفتكم في
جروحي النخل فلا يترجم حقيقة لانها الاصل فلا يصار الى المجاز مع استحسانها
ولا يصح دعواه ذلك كما لو قال زنت ثم قال عنت به الزنا فيها دون
الفرج كذا في التبيين قيد بغيره لانه لو قال زنا في جمل فيل لا يجد فيل يحد
للفظة هذه ذكرناه وفي فتح القدير والاوجه وجوب كذا اتفاقا ولو
اقتصر على قوله زنا في كذا اتفاقا كما في فتح القدير ولو قال زنا في

على جمل ادق ان كانت جمل وقال عنت به المحمود لا يجد بالاتفاق ولو قال
 زنت في جمل لم يرد كما جمعا ولا يصدق في العتابة من بسوط خواهر زاده
 وجامع المحبوب وان قال اي لآخر يا زاني وعكس يعني فقال لآخر لابل انت
 زان او قال بل انت حلال معناه بل انت زان فيكون كل واحد منهما
 قاذفا لصاحبه فيعدان واعاقله معناه بل انت زان كما تقر من ان بل كلف
 عطف يستدرك به الغلط فيصير المذكور في الاول خيرا بعد بدل وقاره انه
 يقام عليهما ولو استحقه وتقدم عدم صحته واذا استحقه بعد الثبوت
 اشتهع الامام مع اقامته بعد الطلب للصحة الكفاية فاذا عاذا
 وطلب اقامه عليهما كذا في المنع بخلاف ما لو قال له مثلا يا خبيث فقال
 انت مكافا ولا يحزر كل منهما لآخر لان التفرقة لحد الادنى وقد
 وجب عليه فكما وجب لآخر فضايقه كذا في فتح القدير ولو قال له
لامرأة يعني ولو قال لامرأة يا زانية وعكس اي قالت لابل انت
حدث اي امرأة والاعان لابل قد ذ الرذيلة زوجها يوجب كحد
 وقذف الزوج رذيلة يوجب الاعان وهي لم تبق اهل الاعان
 لانه اذا اجتمعا يقدم حد المرأة بسطر الاعان لانه لا يحرم به المحمود
 في قذف وزوجها ولو قال زنت بك يعني ولو قال له امرأة في جواب قوله يا
 زانية زنت بك بسطر كحد عليها اي كما بسطر الاعان لانه قد ذها بالزنا
 وهي صديقة من دجه لان قولها زنت بك كقولها ارا دت قبل النكاح
 فيقول تصديق زناه فيجب كحد عليها بسطر الاعان وكقولها حال قيام
 النكاح اي زناك هو الذي كان معك بعد النكاح لان ما مكنت احدا
 غيرك وهو مرد في مثل هذه الحالة وهو ليس بزنا على هذا الاعتبار
 يجب الاعان لوجود صفة منه وعدم منها فوقع كحد في كل منهما ولا
 فرق بين الباء والهمزة مع كزنية معك لاحتمال السابق مع احتمال آخر

وهو ان زنت بحضورك وانت تشهد فلا يلقى قد فاقيد بقولها زنت
 لانه لو قال في جوابه اذني منك حد الرجل وحده كما في النكاحية ذكره
 في المنع وفي التنوير ولو كان ذلك مع امرأة اجنبية حدثت بمراة دونه اي
 دون الرجل كما ذكرنا من تصديقها فعدم الاحتمال الذي ذكرناه انتهى وان
اقر بولده ثم نفاه يعني اذا ولدت امرأة فافترانه ابنه ثم قال ليس ابنه بلا عت
 لان النسب لم يزل باقراره وبانقائه بعد صارقا زنا فيلعان وان عكس
 اي نفى الولد ثم اقر به حد اي حد عقوب لانه ما كذب بنفسه بطل الاعان لانه حد
 ضروري حير اليه ضرورة النكاح ذيب والا صفة حد عقوب فاذا بطل النكاح ذيب
 بالاكاذب حير الى الاصل وهو كحد والولد لم يثبت نسب المولدة في
 الوجهين اي خبر اذا اقر ثم نفاه او نفاه ثم اقر به لاقراره سابقا او لاحقا
 الاعان يجمع بدون قطع النسب كما يجمع بدون الولد كما في المنع يعني ليس من
 ضرورة الاعان نفى نسبته نظيره حاشية في الاعان فيما اذا دللت توأمين
 فاقربا حدهما ونفى الآخر ولا يثبت يعني هدر باطل لا يتعلق به حد ولا لعان
 ان قال ليس بانه ولا ابنه لانه انما الولادة اصل فيكون النكاح للزنا بل
 هو انكار للوطئ فلا يجب بطله حد الاعان ولهذا لو قال لا جنبه لست بانه
 فلا ولا لعان وهو ما ابواه لايك عليه يعني كما في التبيد وفي المنع لو قال لامرأة
 يا زانية حدثت قولهم لانه ترخييم وهو حد اخر الحليمه ولو قال لرجل يا زانية
 لا يجدت قولها بانه وبانه يوسف وفي قول محمد يلقى قاذفا كذا في النية وغيره
 ملا ضروري شرجه الى تحفة الفقهاء لان النكاح قد دخل في الكلام للمبالغة
 في الصفة يقر الرجل علامة ولهما بسطر كلامه بوصف الرجل بصفة المرأة
 بخلاف الاول لان الاصل في الكلام في التذكير انتهى ولا حد عقوب امرأة
 لها ولا لعان لم يرد اي لذكر الولد اب لقيام اماره الزنا منها لان الولد
 الذي ليس له اب يعرف من الزنا قاطرا فقد تمكن في احصائها بشهرتهم

العدم لغوات انظر فاهرا والمحدود ندرنا بالشرا وهو باطلا في مثل ما اذا
 كان الولد حيا عند انفراق اوميتا كما في الخلق اولا عنت بولد اي لا حد يقذف
 امرأه لا عنت بسبب نفى الولد بخلاف ما لا عنت بغيره اي بغير الولد حيث يجد
 فاذنوا لعدم اشارة الزنا لان الدعان قائم مقام حد القذف في جانب الزنا فيكون
 مؤكدا للفقهاء ونظام للبينين ولا يلاحد يقذف رجلا وطرفا حراما بعينه كوطي
 في غير حكمة من كل وجه كالا جنية ادم وجه لان احصان المفرد في زوال برنا
 من وجه كما يزول بالزنا من كل وجه كاحد مشترك اي بينه وبينه الاخر فانت
 الوطى في الصدر بين حرام بعينه والا صدان من وطى حراما بعينه لا يجب له
 بقذف الصفة وهي شرط الاحصان وسئل قوله في غير حكمة جارية ابنة وتنفذ
 تحتها قاسدا والامة المستحقة والمكره على الزنا والى ثبت حرمتها بالمصاهرة
 ومن تزوج بمحارمه ودخل بها اوجبه بغير الحرام او تزوج احد على حرة كذا
 في النكاح او مملوكة عطف على قوله وطى حراما بعينه او وطى مملوكة حرمت اي
 عليه ابدان كانه الله هي اخته رضا عما يعني ان حرة المملوكة كانه الله
 هي اخته رضا او حرمت عليه بالرضا او بالمصاهرة بشرط ان يكون
 شوتها بالاجماع او بخبر مشهور عند ائمة لا يسقط الاحصان في لا يجد فاذن
 لان التحريم كونه بينا في ملكه المنفعة وان لم ينفق في ملكه المنفعة وان لم ينفق في ملكه المنفعة
 فضا والوطى واقفا في غير الملك ودم فيصير زنا وذكر الكرخي انه لا يسقط
 الاحصان به لان الوطى يحرم مع قيام الملك فصار كما لو كانت حرة موقفة و
 الصحيح الاول بثبوت التضاد بين كل وكرة موقفة لان الحد فيه يقبل الحقيقة
 فيكون كونه زيد يقوله حراما بعينه لا بدوا حتر بولد او بالمصاهرة بشرط
 شوتها بالاجماع او بخبر مشهور عما لو نظر الى فرأى امرأته اذ لمسا بشهوة
 لم تزوج امرأه اذ استراها او استراها فوطيها فانه لا يسقط احصان
 عند ائمة لان هذه حرة بشتت بدليل محتمل وهو خبر الواحد او نوع

او نوع اجتهد من حيث ان في السبب مقام الحب احتياطي فلا يسقط به الا حصة
 انما بتبقيته بخلاف ما ازالته المصاهرة بالوطى على ما بينا وعندها يسقط
 الاحصان بها لثبوت محرمته على التمسيد فصار كما لو ثبتت المصاهرة بالوطى
 كما افاده في التبيين ولا يقذف مسلم اي لا حد يقذف مسلم زنا كقوله اي
 وكذا لا يجد يقذف امرأه مسلمة زنت في كفها لتحقق الزنا عنهما شرعا لان عدم
 المكدر الزنا حرام في جميع الاديات كذا في النكاح او ملكات اي يقذف ملكات وان
 كان الملكات ماتت عندها وان كان للمصلد وانما لا يحد فيكون السبب في حرمة
 لان المحاربة اختلفوا في مودة حراما عداوتها في سببها والاحصان لم يكن
 ثابته فلا يثبت بالملك في النكاح واذا دلل ان الملكات اذا ماتت عن غير
 وفاة لا حد على قاذفه بالاولى لموت عدا ولا يجد يقذف من وطى حراما لغيره
 كوطي امته كجديته او امرأته وهي حايض ولا منه كزوجة لانه ليس بزنا
 لان ملكه في هذه الاشياء ثابت وحرمتها موقفة لا يسقط احصان
 بوطيها وكذا اذا اشترى امته شراء قاسدا اذ كانت في ملكه امتات
 اختان فوطيها اذ امرأته التي هي منهنها او كزوجة كذا لا يسقط به
 الاحصان لان ملكه المنفعة ثابت فيه وكرهه عارض على شرط الزوال
 كذا في التبيين وكذا اي حرام لغيره كانه كجديته من وطى ملكات بته لان
 حرمة الملكات موقفة الى زمان العجز كما ان حرمة كجديته موقفة الى
 زمان الكلام خلافا لما يروي هو يند لو طيها حرام على كونه وانما يسقط
 عنه بعد البلوغ لان حرمة ثابتة بخروج المنفعة عن ملكه حتى لزوم العقر
 فذا ملكه فيه ثابت من كل وجه ولهذا جاز عتقها عن كفارة البعير ووجوب
 العقر لا ينافي في كل كيف ينافي في سببها كذا في التبيين والاجل فيه ان حرمة
 لو كانت مؤبدة يكون الوطى حراما بعينه وان كانت موقفة يكون
 حراما لغيره والحرام لغيره حلال للنفس كذا في التوفيق ومرداه حرمة اذا

زالت بزوال ذلك الغير ويجوز قذف مسلما كان اي ذلك المسلم
قد كفر بحرية في كفره كجوسي نزوح امه في كفره فوطئها ثم المسلم خلافا
 لها يعني قال لا يجز قاذف بناء على ان نكاح الجوس بالمحرم لم يحكم الصحة
 عنده وفاسد عندهما كما تقر به بابه ويجوز مشا من قذف مسلما في
 دار زمان المتأمن مؤخذ بحقوق العباد لا لزوم ايضا حقوف
 العباد وفيه حق العبد كما مر بخلاف الزنا والسرقة لانهما من حقوق الله
 المحفنة خلافا لاي يوسف واما الله فيجب عليه جميع الحدود اتفاقا كما في غاية
 ابي في فتاوى سراج الدين سئل عن الذي اذا سكر هل يحد فاجاب اذا
 سكر بحد وسكر منه كذهب انه لا يحد وافته كمن بن زباد كره وقال
 بعض كبحن وما قاله كمن حسن لان السكر حرام في جميع الاديان
 واذا اعتقدوا حرمة السكر يحرم عليهم فيها اكلهم فمسلمين من الحدود لثبوتها
 الكل من كونه ويكفي حد اي واحد كجناية الحد حسمها كما اذا زنا امرأت
 فحد مرة يكف لكونه لا ان اختلف اي لا يكون حد واحدات اختلف حشرها
 بان زنا وقذف غيره وكذب كزناه يحد لكونه واحد منها حد له لعدم حصول
 الحق بالبرهان اذا الاعراض مختلفة لان الحق من حد الزنا صيانة النساء
 ومن حد القذف صيانة الاعراض ومن حد الشرب صيانة العقول ومن حد
 السرقة صيانة الاموال ومن قتل كره صيانة الدين ومن القصاص صيانة
 النفس كذا في كفاي فلا يحصل بطلانها فمقتضى اختلاف ما لو
 اختلفت لان المقام اقامته كحق الله تعالى اخلاء العالم عن
 الفساد والانس جاز عن مباحثه سببه في المستعجل وهو كمال حد واحد
 كما في التبيين وشمل اطلاقه ما اذا كان المقذوف واحدا وحي عتة قذفهم
 بكلمة واحدة او بكلمة وشمل ما اذا كان بيوم او ايام وما اذا طلبوا
 الحد كلهم او بعضهم وما اذا حضروا او حضر بعضهم كلفه الحاجة

واما اذا جدد القذف الاسوي ثم قذف اخر في المجلس فانه يتم الاول ولا
 يشي عليه لثبوت القذف الاول واما اذا قذف عتة فاعتق ثم قذف اخر فاخذه
 الاول فحرب اربعين ثم اخذه الثاني فانه يتم له ثمانية لان الاربعين وثق
 لها فيبقى اربعون ولو قذف الاخر قبل ان يات به فالثمانون تقوى
 لها جميعا ولا تحرب لها ثمانية مستأنفا لان ما سبق تمام حد
 الاحرار كذا في فتح القدير وخاره الى التمس ذكره في الكفر وفي التبيين
 ولو ضرب للزنا او للسرقة بعض حد ثم زنا او سرقت ثانيا حد واحد
 مستأنفا ولو لاث ذلك في القذف ينظر فان حضر الاول للقاضي يتم الاول
 ولا يشي للثاني وان حضر الثاني وحده يحد حد مستأنفا للثاني وبطل
 الاول وقال في فوات حد القذف لا يبدأ خولا اذا جاز عتة بكلمة واحدة
 او واحد بمرتا واحد وهذا من على ان الغالب فيه عتة حق العبد
 لانه اخره حقوق العباد وعندنا الغالب فيه حق الدين في حد واحد وكفى
 عن ابي لميلان كان قاضيا لكوفة فسمع يوما رجلا يقول عند باب مسجده
 لرجل يا ابن الزنا بين قامر يا خذ فادخل المسجد فحضره حينئذ ثمانين
 لقذفه والوالدين فاجابوا في ذلك فقال يا للبي من قاض ببلدنا قد اخطا
 في مسئلة واحدة من خمسة اوجه من غير خصوصية المقذوف وضربه
 حديد ولا يجب عليه الا حد واحد ولو قذف العتة والى بين كذا واجب
 ان يفصل بينهما بيوم او اكثر وحده في المسجد قد قال صلى الله عليه
 وسلم لا يجزوا صبا نكح ما جركم ونجا بينكم ولا سيوفكم واقامته
 حد لكم ولما من يبقون ان يكشف ان القذفين جيبين او حقيقتين لكون
 الخصومة اليها او اليه والهما وان اجتمعت على واحد جازر مختلفة
 بان قذف وزنا وسرق يقام عليه الكل ولا يوا اليه بينهما خفة الزنا
 بل ينظر حجة براء فيبدأ بحد القذف الاول لان فيه حق العبد ثم الاسام

بالجوارح ان شاء الله تعالى كحل الزنا وان شاء الله تعالى بالقطع لانسواهما
في العقدة اذ هما ثابان بالكتاب وبغيره خرد الشرب لانه اضعف منهما ولو
كان مع هذا جرح حتى توجب القصاص بقاء بالقصاص لانه حق العبد
ثم خرد النكاح ثم الاقوى فالاقوى على ما ذكرنا هنا كلامه اي الزيلعي وقيد
بالحد لان التعزير ليس كذلك بل يتعدد بتعدد الفاظ المدعى لمن حقوق
العبد ولو اذ خالفها قال قاضيت في فتاواه والتعزير بحق العبد كحق
حقه كجور فيه الابراء والعنفوا بشهادة على الشهادة ويجري في الجرح
انتهى لكن لم ار من صرح بشكر الفاعل لكن يؤخذ من كلامهم كذا في
الحق وفي المنية الفاضل بحسب الفاظ حتى يسأل عن الشهود ويجعل في
في المسئلة عنهم وكذا اذا اقام شك هذا واحدا وقاله اخر احضره فان
التاخي يحلف مدعي باليمين ان الذي يدعيه حق واجب لك عليه
ثم يحسم حتى يجرى باخر فقد نكح ثم شين انها حتم من الرضا
لم يحكم وفي الكفاية لو قذف للاجنبية المحرم لا يجب له عليه لجواز
ان يتصدق ولو كانت تنطق ولا يقدح على اظهار هذا التصديق
بإشادتها فاقامة حد مع شبهة لا يجوز وفي الجزائية ولا يقام عليه الحد
وهي قائمة قال لها احد محققان فقل هو هذا فعلا اذ لا حد عليه
لان اصل الكلام ليس بقذف ولو قال الجماعة لكم زان الا واحد تكاذب
عكس واحدات يدعي ما لم يبين كمنه غلام اربع عشرة سنة جامع
امرأة نائمة ان شيئا لا عرف ولا حد وان تكاذبوا فقتلوا المهر وكذا
الامة والمخون وان مكروا عليه مهر انتهى وذكره في فتاواه شاهد
هذا انه قال له ياراني يوم الجمعة والاخر انه قال له ياراني يوم الخميس
تعبدا عنهما لا عندهما اذا قال القاذف عندي يستن عدول عليما
قلت واقام على ذلك اربعة عدول يدراء تحذ عنه وهو كحد المقدوف

ان شهدوا بغيرنا غير متقدم قال لا يحكم كما لو شهدوا عليه بالنزاع قبل الزنا
القذف قذف رجلا وجاء باربعة فسقة انه كذا قال يدراء المحرم من القاذف
ومن المقدوف ومن الشهود وفي الكفاية يقيم القاض حد المقدوف يعلم نفسه
ويقدم استيفاء على حد الزنا والسرقة ولا يصح الرجوع بعد الاقرار فيه
انتهى كلامه **فصل** في التعزير لما ذكر المحمود وهي زواج العذرة شرع في
زواج غير المقدور اذ هو محتاج اليه لدفع الفساد لا كحدود وهو تأدب دون
الحد اي اذني كحد العذرة وقوة الدليل وهو جرح من معناه الشرح اذ هو
معناه في اللغة ملحق التأديب واصل من الجزع بمعنى الرد والردع وهو
مكره بالكتاب والسنة واجاء الامة قال الله تعالى واخر بوهما فان اطعتم
فلا تستعذ عليهن سبيلا تعذب الزوجات تأديبا وتعتذبا قال عليه السلام لا ترفع
عصاك عن اهلك وروى انه عصى عترة رجلا قال له ليرة يا عترة وجس
رجلا بالهنة واجتمعت الامة على وجوبه في كثير لا يوجب الحد او جناية لا يوجب
هكذا ذكره في النسيئة ثم قال القدر قد يجرى بالكس وقد يجرى بالصنع وبغير ذلك
الاذا ت وقد يجرى بالكلام العنيف او بالضرب وقد يجرى بنظر القاض اليه بوجه عيب
وليس فيه شيء مقدور وانما هو مقدور الى راي الامام على ما يقتضى جانيهم
فان العقدة تختلف باختلاف الجناية فينبغي ان يبلغ غاية التعزير في الكثير
كما اذا ما يرب من الاجنبية كل محرم سوى الجماع او جمع السارق المتاع في الدار
ولم يخرج وكذا ينظر في احوالهم فان من الناس من ينزجر بالسيرة ومنهم
من لا ينزجر بالكثير وذكر في النهاية التعزير على مراتب تعزير اشرف الاعراف
وهم العلماء والعلماء بالاعلام وهو ان يقول له القاض بلغني انك تفعل كذا
وتعزير الاعراف وهم صغار الاسراء والاهل بالاعلام والجماع الزنا القاض
والخففة في ذلك وتعزير الاعراف وهم السوقة بالاعلام والجرح وتعزير
الاجنبية بهذا الحد وعنه اي يولد ان التعزير باخذ المال جائز للامام ايضا

انتهى قال الامام المردوسي في ابرزاته بعد ذكرها ذكره الزبلي التعويضا خذ
 محال ان رأى محصله فيه جائرة قال مولانا خاتمة المجتهدين رضي الله عنهما
 المحاورين وقالوا دمه حمله انه يأخذ ماله ويودعه فاذا تاب يرد به اليه كما
 عرف في خيال البغاة وسلاحهم وصوبه الامام الدين التمرناك المحاورين
 قالوا دمه حمله ملايحه كجاعة بخون تأخيره ياخذ مال عبد اساء الادب
 يؤدبه له ويغزوه ولا يجاوز فيه وكذا المرأة وكذا العلم ليس ان يضرب
 الصبيان فاحس فان فعل يغزر اسأرا اذا ادعى ان يخلق ما يفعل يقتل
 ان لم يبت وكذا السحرة ان اعتقدت ذلك بالشر وان كانت الكردة
 لا تقتل بخذ لعنه الناس وبقر بين امرأة وزوجها بتركه للعبة فهذا سحر
 يحكم بارتاده وتقتل وكذا في الفتاوى مطلقا وهذا عمدا لعم اذا اعتقد
 ان له اثر انتهى يغزره فذف عمدا او فدا بالشر وان لم يحكم لعدم الاحصان
 كما علمت سابقا فوجب التعزير لتأديب المتأديب اذا فسد بيا فاسد وهو
 المخارعة والحقه الان في مملوك مفسد فلا يغزر على الغافل لانه صادق
 كذا في المخرج قاله البحر نقله عن الحلي ولو قاله يا فاسقا يا فاجر يا خنث يا صا
 يا ملعون والمقول فاسق او فاجر او صا لا يغزر ذكره المحقق لانه صادق وفي
 فتح القدير انما يجب التعزير بغيره لم يعلم انصافه بامامة علم انصاف فان
 اثنى قد اتحد هو بنفسه فاذلة القينة قاله يا فاسقا لم اراد ان يشتم الابنية
 فسقه ليدفع التعزير عما نفسه لا يسمع بينه لان الشهادة على كبره والفسق
 لا تجزى خلاف ما اذا قال يا زنا لم اثبت زناه بقوله لا يتعلق بك كذا ذكره
 في مخرج ثم قال وهذا اذا شهدوا على فسقه وادخلوه واما اذا ببسوه عما
 يشتمه ابتداء حق الله او العبد فانها تجزى كما اذا قال يا فاسقا فلما رجع الى
 القاعة ادعى ان رآه يغتربا جنية او عاتقها او خلاها ونحو ذلك ثم اقام
 ربه عليه لانها ختمت البائن حق الله وهو التعزير على الحق فله ان لا يلخص بالحد

بل اعلم منه ومنه التعذر وكذلك يجوز هذا جرحه انك قد علمت واقعة
 البينة عليه وينبغي لهذا القاضي ان يسأل الائمة عن سبب فسقه فان
 بينه سببا شرعي لا يطلب منه اقامة البينة بل يسأل المقول عن الزمان
 التي تجب عليها معرفة فاذا لم يعرفها بثبت فسقه ولا ينبغي على القائل
 يا فاسق دليل على صحة هذا ما صرح به الامام الزاهد في المجتبى ان من
 ترك الاحتفال بالفسق لا يقبل شهادته انتهى بالامام يا حبيب يا صالح يا مفضل
يا جابر قيل يا فاسق الرجل اذا اظهر الاسلام لاهله واخبر غير الاسلام وانه مما اهله
 فقد ضربه منه بذلك وعمل النفاق القلب ونجر البند فجوراً معك فقد فسق و
 زنا ونجر الخائف فجوراً كاذب كذا في مصابيح خبير فقد اذات الفسق والبور
 المحرم مع ما في هذه السارق وانجست الردى بالوطى وفيه فحشاء قال ابو الوصل
 او هلكت حرماً فانه لم يجد ويعلمت عمل قوم لوط يحذر وقدم الاختلاف في سبب
العقد فعلامت فتاوى المحقق يا لبيب بالصبان يا لبيب بالزبان يا لبيب بالحرب
ديوبند في المذهب الديوبند الذي لا يغير له امر يدخل على امراته يا حبيب من حشنة
فتنة اي عطش فتنطخ ومنه سمي كحيت والكحيت ضد الطيب يا حبيب
يا ابن العجبة العجبة من تكون همتها الزنا فلا يكدر ذكره الخبيث ثم قال في الوف
الحش من الزانية لان الزانية قد تغفل سرّاً وتأخذ منه والجمعة من تجاهر بالاجرة
 قال بعض اصحاب الكوفة العجبة من تجاهر بالاجرة فيبغض ان يحب احد من ذنوب
 بها يؤيده فتاوى الظهيرية العجبة الزانية ما يؤخذ من الفجاء وهو محال
 فكانت الزانية في الحرب اذا مر بها رجل سمعت لبعض منها حاجت فسميت الزانية
 عجة والانصاف ان يجب فيه حد فدار ان لا يقول احد الا في مقام الزانية سيما
 حاله الغضب فلهذا صار حقيقة عرفية لم رأيت في المصنفات النصريح بوجود
 الحدية وهو ظاهر هنا كلام ذو فاضل خات قال يا ربسي يحذر حد العذف
 يا ابن العجزة فانها من تنال كل عصية فلا بد في معنى الزانية ولا في حكم

ولا يجد باز نديق وهو من الشبهة كما في زخرفة العقيق باقرجان وهو
الذي يرى امراته وعمره رجلا فيدعه خاليا بها وقيل هو الذهب بالبحر يبع
الشين لغيره مدود وقيل الذي يسلث امراته مع غلام بالغ ادمع مزارع
ان الضيق ويأذن لها في الدخول عليها في غيبته ذكره في البيهقي وقيل مراد
الديوث وفي المتن رجل اخر على نفسه لا يقتل لكن يتركه فاذن زوجه فيبذل التعزير
واللعان او المحل اذا اكد ببنفسه وكان محصنا وان كان معروفا بالديانة
ولا يمتنع له من الدخول من امراته واولاده لا يقتل مالم يستعمل ولكن يعزر
ويبالغ في تعزيره انتهى يا مادي الزواني اي مسكنها او اللصوص اي مادي
الصوص يا حرام زاده معناه ممنول من الوطن الحرام وهو اعلم من الزنا
كالوطي حالة تحيض وفي العرف لا يراد به الا ولد الزنا وكثيرا ما يراد به الجنيث
النسيم فلا حديد وانما عززه فيما لانه اذى مسلمي وحق الشنن ولا مدخل
للعقاس في تحريمه فوجب التعزير والتقييد بالنساء ليس بقيد لان الاجار
كذلك كما اذا قال انت فاسق او فلات فاسق وكفه قال في الغنية لو قال يا
فاسق اذ انت منافق يعزر انتهى كذلك في النعم لم قال وهذا اذا لم يخرج
مخرج الدعوى لما في الغنية ولو ادعى رجل عند الفاضل سرقه وعجز عن
البيان لا يعزر بخلاف دعوى الزنا في فتاوى سراج الدين قارئ الهداية اذا
ادعى شخص على شخص بدعوى تزوج تكفيره وعجز المحض عن اثبات ما ادعاه
لا يجب عليه شيء اذا صدر السلام على وجه مدعوى عندكم الشرع اما اذا
صدر منه على وجه السب او الانتقام فانه يعزر على حسب ما يليق بحال انتهى
والتقييد بالمسلم في قوله او قدف مسلم من مسائل الشتم اتفاقا كما وقع في
الكنز اذ لو شتم مسلم زنيا فانه يعزر لانه ارتكب محصية كما في فقير القدير
وفي الغنية لو قال لليهودي ادعوني يا كافر يا ثمان شق عليه ومقتضاه
انه يعزر لارتكابه ما اوجب الاثم في المحيط حصل منه يا يهودي فخره ان

انتم لا تكفروا حرة به في خلاصة الواجب بقوله ليكره ومن الالفاظ
الموجبة للتعزير يا رستاق ويا ابن الكود ومنها يا سفيه كما في المحيط ومنها
يا احمق قاله جواهر الفتاوى رجل قال لآخر يا احمق فعليه التعزير وكسب والامانة
دون الضرب انتهى ولو قال لآخر يا مباحي يعزر ولو قال يا عوانه فالدعوى في
عرفنا يقع على السعي والظلم ومن كان بريئا عنه فقدف من يعزر الظالم من الفتى
والضابط كما في التنوير انه يعزر كل مرتكب منكر او يوزي مسلمي بغير حق بقول
او فعل ولو بغير العبد صريح في الفتاوى الزينية نقلا عن التاخرانية وهو في
الوجه ان الفخر بالعبودية حرام لانه من جملة الغيبة فاذا ارتكبه فقد ارتكب حراما
فيعزر لدخوله تحت الضابط وفي الفتاوى الزينية وضابط التعزير كل محصية
ليس فيها حد مقدر فيها التعزير ويعزر على الورع البار ولشرفه كذا في
التاخرانية وذكره في فتاواه ومن موجبة التعزير الزهد البارد روى
ان رجلا وجوهة فاخذها ورشع يقول من فقد هذه التمرة ومراده
اظهر زهده فسمعه من ربه وعرف مراده فقال كل يا بارد فانه ورع
يفضض الدنيا وضربه بالارز رجل سقى ابنا صغيرا خرا يعزر وفي
السراجية من انتقل الى مذهب الكوفة يعزر اذا قال يا ابن الحبيشة
يا ابن الحبيشة يعزر اذا قال للفرنج يا ابن الزاني يا ابن الفاسق فيه التعزير
قال بعضهم لا يجب التعزير بيا كافر حرام فيل يا كافر بالديانة الله سمي
المؤمن كافر بالحق عوت فيه محمدا في هذا كلامه لا بيا حاراي لا يعزر
بقوله يا حاراي باللب يا فرد بكسر الفاء معروف ياتيسر بفتح التاء محل الكفر
يا خنسر يا بقر يا حبة عدم التعزير لانه لو كذب ظاهره يا حرام يا
ابن الحرام وابوه ليس كذلك اي ليس بحرام ياتينا قال في النعم والخط بثمان شتم
العوام يتفق هون به ولا يعرفون ما يقولون يا معاشر قال في النعم يستعمل
فيمن يواجر اهله بالزنا كره معناه كحقه كعقار لا يعرف بالزنا يا ولد الحرام



الثالث العفو الرابع التكفير ونحو من انه شرع في حق الصبي لانه من حق
العباد ومثله في الخاف وفي القتيبة من اهل حق شتم عالما فعليه التعزير انتهى
ولو كان التعزير حق الله تعالى لم يصح قوله في المجبة مغر باله السرخس الصخر
لا يمنع وجوب التعزير ولو كان حق الله تعالى بمنحه حكوما اذا شرب الصبي اوزنا
او سرق وتماحه في الكذب واذا التعزير لم يملكوا طان ما دونها لا يحل به الزجر
والاصح انه مقدس الى ان يحكم بقدر ما يرى المصلحة فيه لان كلفه باختلاف
الاشياء فلا يمكن تقديره مع حصول الحق بدون كفاة كلفه ويؤيده ما قيل ان
التعزير على مراتب تعزير اشراف الالقاء وهم العلماء والعلوية بالاعلام وهو
ان يقول القاضي بلفظ انك تفهم كذا وكذا فلا تفعل وتماحه قد مر وصرح الشيخ
بانه يقول ليس في التعزير شيء مقدور بل هو مقدس الى ان يرى القاضي ان الحق
منه الزجر او احوال الناس مختلفة فيه ذكره في الكفاة نقلا عن البحر والشرع اى
التعزير تسعة وثلاثون وعنده ابو يوسف خمسة وسبعون وقد علمت انه لا
مغنى لتقديره مع حصول الحق وبدونه فيكون مقدسا الى ان يرى القاضي بقدر ما
يرى للمصلحة فيه على ما بينا قال الزيلعي في التبيين وعليه ما بينا وقال في
التعزير وليس فيه تقدير بل هو مقدس الى ان يرى القاضي وفيه ولا يعرف التعزير
على بدن المضروب في التعزير وفي الكفاة نقلا عن شرح النظم الوهابية ان
التعزير بغير منضم غير مشرف على الاعضاء وقال في اشرافه مضرب في موضع
واحد وقال في موضع الاول اذ بلغ التعزير اقصاه كان اقصاه من الاجنبية
كل بحر او اخذ اسارى بعد ما جمع المتاع قبل الاضرار وموضع الثاني اذا
لم يبلغ اقصاه بان كان فيما عدا هذين الموضعين وتماحه ينظر في ذلك كره
في فتاواه وفي الامالى عن ابو يوسف لو ان قاضيا راي تعزير مائة ففقه
اخذ باكر وان ضرب اكثر من مائة فهو جائز انتهى ويجوز جسه بعد الطرب
يغنى يجوز للامام ان يجس بعد ما ضرب للتعزير لانه عجز عن الزيادة من

ج

جك العدد وقد لا يحل الفرض بذلك القدر من الضرب بخلافه ان يضم الجس
اذا رأى مصلحة وهذا لانه يصلح تعزيرا لابتداء حتى جاز الاكتفاء به وهذا
لا يجس بالتهمة في التعزير وتماحه في التبيين وفي الكفاة نقلا عن الشيخ
من الجانية في هذهب وقد مر تفصيله نقلا عن الزلزلية وفي خلاصة وفي شرح
الانوار التعزير بالمال كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ كذا في الكفاة واصل الضرب
التعزير لانه جري الخفيف من جك العدد فلا يخفف من حيث الوصف
كبيلا يودى الى فوات المني وهو الانزجار ديتق المواضع التي يتق في الحدود
وهو الوجه والفرج والاراس انتهى وقال ابو يوسف يتق الصدر كذا في التبيين
وروى عنه ابو يوسف ان يضرب فيه الضرب الاية فقط ضرب غيره بغير حق
ومضرب المضروب يعرف بان قامة التعزير لانه اظلم والوجوب عليه اسبق
كذا في القتيبة واما لو قال يا خبيث فجاءه بمثلته فجاءه لانه انتصار بعد الظلم
وذلك ما دون فيه قال الله تعالى والتمتع بعد ظلم فاؤثمها عليهم من
سبيل والعفو افضل قال الله تعالى في عني واصح واجره على الله وان كانت
الظلمة موجبا للحد لا ينبغي له ان يجس بمثلته تحزرا عن اجاب كد على نفسه كذا
في نهج وقال في الكفاة وقال فيه عن اصحابنا فيهم اعتاد الفسق بانواع الفساد
يهدم عليهم بيته كذا في السراجية انتهى وقال المصنف فتاواه فان سأل
سائل ان المحتسب اذا اخذ بعض العبايا وعزرها ان يعاين كسفر رؤسها
وارزعتهم فهذا منكر اخر فالجواب عنه ما روي ان عمره بلفه امرنا بكم
فاني حتى هم عليها وهي منزلة فرض بها بالدر حتى سقط خمارها
فقيل يا امير المؤمنين ان خمارها قد سقط فقال انها لا حرة لها في
الشريعة معناه انها لم تفتحت بما لا يجوز لها في الشريعة ففقه القلم
صحة نفسها والتحقق بالاماء هكذا في شرح ادب القاضي للخص
فان لك المحتسب رجلا مع امرأته في الطريق يتحدان فما يصنع بهما الجدة

روى ان عمر بن الخطاب رأى رجلا مع امرأة يتجذنان في الطريق ففلاهما بالدره فقال
الرجل هي امرأتك فقال له لو كانت امرأتك فلم لا تدخلها في بيتك ثم يذم
على ضربهما وتفكر في ذلك فجاء الى ابي بكر كعب قال لي ورسالة فقال
عمر بن الخطاب احضر لهما وانما جئت لتفتح علي عقدة في قلبي فقال لا تفتح
يا امير المؤمنين فان سمعت رسول الله عيلا انه قال من دخل عليه في
مسلم قال لي ورسالة له غفر الله لهما جميعا قبل ان يجلس عليا ثم قال عمر
انما رايت رجلا مع امرأة يتجذنان في الطريق وضربتهما بالدره فقال الرجل
هي امرأتك فندمت على ذلك فقال يا امير المؤمنين انت مؤدب لمسلمين
قالوا ج عبيدات تحفظ المسلمين في الطريق فلو كانت امرأتك فلم لا يدخلها
في البيت ففر في ذلك عمر بن الخطاب فقال عمر بن الخطاب جئت لتفكر
عنه فلم تبكي فقال تذكرت حديثا سمعته من رسول الله عيلا يقول اذا
اجتمع الاولون والاخرون يوم القيمة يأتي الكلام باحسن صورة فيطلب
ويقول اعز الله به يا عمر كما اعزته قال فترمرط واعقب سبع رقاب
شكر الله اني انتهي في مني وبقية القوم بالقتل كن وجدر رجلا مع امرأة
لا تملك ان كان يعلم ان لا ينزجر بجباية وضرب بمادون السلاح وان
كانت امرأته معاه وقتلها ولو كان مع امرأته وهو ينزجرها اذ مع محرم
وهما معا وقتلها جميعا مطلقا قال في التبييض وشمل الهندوان
عن رجل وجدر رجلا مع امرأة اكل له قتل قال ان كان يعلم انه ينزجر
بالصياح والضرب بمادون السلاح لا وان كان يعلم ان لا ينزجر بالقتل
حولا القتل وان كان مع امرأته قتلها اجناوة في منية رأى رجلا مع
امرأة وهو ينزجرها اذ مع محرم وهما معا وقتل امرأته والرجل
جميعا واذا الفرق بين الاجنبية والزوجة وكحرم مع الاجنبية لا ياكل القتل
الباركط المذكور من عدم الانزجار بالصياح والضرب وفي غيرها

يحل

يحل مطلقا انتهى وهكذا ذكره في البرزانية ثم قال وهذا نص على ان التنزيه
القتل عليه غير محسوب ايضا وكذا وجدنا رواية عن الامام الثاني ونصائح
خوارزم ان اقامة التنزيه في حال ارتكاب ما حاشه يجوز لكل واحد فان لا كشف
المعصية بآمره ولا احدا يستد بالعرف ويضرب بالشف الفخذ لا الركبة وبعد
الفرار لا يغشيه المحاكم وعلى هذا الورأي مسلما يترك ياكل له قتله وانما
يتمتع لانه لا يصدق ذلك لانه زان انتهى وفي التنزيه ويقيم كل مسلم حال
مباشرة المعصية وبعد ما اى بعد حال المباشرة ليس ذلك لغيره حاكم قال الامام
الزاهد في شرح القدرى الاصله كل شخص اذا رأى مسلما يرتكب ان ياكل له
قتله وانما يتمتع خوفا ان يقتل ولا يصدق في انه زنا وعلى هذا القياس
المكابر بالظلم وقطع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمه بادى يات
لغيره وجميع الكار والمظلمه والسعاة يبايع قتل الكار ويثاب قائمهم انتهى
قال الفاضل الامام ابو العلاء انما صي لما سئل عن مفدي يسم في الارض
الفساد ويوقع يده الناس الكرافة الى السلطان ما ذكرك عليه فاجاب
القتل مشدع عليه واجب لغضاه والقتل فيه مقنع في هاتين شبهة
ملك المذكور ابو العلاء نظم الجواب فكل من هو يبرح ولما سئل هذا عن قتل
الزبور والكسرات المؤذية كالمطبخ قال يجوز قتل الامم المؤذى فضلا عن
غيره اذا كان مؤذيا ادعى سرفه على شخص وعجز عنه اثباتها لا يعزلات
من الاعلى تحصيل ماله لا السب وانتم كما لو ادعى على اخر بدعوى
توجب تكفير المدعى عليه وعجز عنه اثبات ما ادعاه بجلا في دعوى الزنا
فانه لم يثبت يحذر وقد تقدم تقرير هذا الحق في محرمه شتم مسلم زانيا
يعزركما تقدم تخبره الخلل من منتهى حد الزنا ثم حد الشرب لان حد الزنا
ثابت بالكتاب وحد الشرب ثابت بقول الصحابة ولان جناية اعظم
لان حرمة الشكف بحال وحرمة الحر شكف بالضرورة والزنا يورث

الى قتل النفس بان يتخلف منه ولا يرد اب يربيه فيه الملك ولهذا شرع فيه
الرجم بخلاف شرب الخمر فاذا كانت جنايته اعظم كانت عقوبته كذلك كما في
التبشير ثم المكذوب اي ثم حد المكذوب لان جنايته الشرب مقطوع بها لا حتى لان
يقول المكذوب صادقا فيه ويجزئه من اقامة البينة لا يدل على عفة المكذوب فلم
يقض بكذب ولا حد المكذوب جرى فيه تطبيق ما جرى في رد الشهادة على
التأنيب فيجفف الحزب كما في التبشير ومن حد اي حد الامام او عزير فمات اي
مع ذلك قدمه هدر اي باطل ساقط لان الامام مأمور بالحد وانما فعل ما فعل
بامر الله عز وجل وفعل مما مأمور لا يتقيد بشرط السلامة كالقصد والبراءة اذا لم
يتم في ذلك وقتاد وكما لو تيسر الكفار المسلمين بخلاف مكره في الطريق وحزب
الرجل امراته لانه مباح فيقتيد بشرط السلامة كما في التبشير ولذا قال في اختلاف
تعزيز الزوجه زوجته يغض اذا عزير زوجته بترك الزينة والاجابة اذا
دعاها الى فراشه وتركه الصلوة والعلم والخروج من البيت فمات فان
دمها لا يقر هدر لا تاديبه مباح فيقتيد بشرط السلامة ونقضه ترجع
اليه كما ترجع الى المرأة من وجه الشفاعة على امراته تقايم وقد ظهر بهذا
ان كل ضرب كان مادونا فيه مع جهة الشرح فان العاريب لا ضمان عليه
بموت وكل ضرب كان مادونا فيه بدون الامرفان العاريب يغضه اذا مات
تقيد بشرط السلامة كما لم يرد في طريقه وظهر بهذا ان الزوجه لا يجب
عليه ضرب زوجته اصلها كما في المكذوب وقال في حجب الدية في بيت المال
اذ الحدود والتأديب فاذا هلك كان حقا من الامام وضمائم حقا
فيما يقبضه من الاحكام في بيت المال وتقام عليه مع التبشير وفي التنوير ادعت
على زوجها ضربا فاحس وشئت ذلك عليه عزير كما لو ضرب بمكدم الصبي ضربا
فاحس فان يفرض حرم في جميع مقتضى وفي القينة ولا يجوز ضرب
اخيه الصغير التي ليس لها ولي بترك الصلوة اذا بلغت عشر اوله

انه يضرب البتيم فيما يضرب به ولله وروى الامار والاحبار وفي الروضة
لما ان يكره على ولده الصغير على تعليم القرآن والادب لان ذلك فرض على الوالد
ولو امر غيره بضرب عبده خلل لما يجوز ضرب غيره بخلاف محرم لمعام يضرب
بحكم المكدم بجملة ابنته لمصلحة الولد انتهى وفي التبشير ولما ان يضرب ولده
على ترك الصلوة وادبر في الزنا به على ما ذكرنا اما اذا جامع امراته فمات
من جماعه او افضاها جازع لا يجب عليه شيء عند ابيه ومحمد وان كان
الجماع مباحا ولم ينفذ به بشرط السلامة ثم اجاب بان قال انما لا يجب
هناك الضمان لان حتى ان يهرق دمه وجب في اتداء ذلك الفعل فلو دعت
الدية بموته كان فيه الجواب متاخره بمقتضى مقتضى ما ذكرنا من ان الضمان لا يقع
وذلك لا يجوز وغراه للحيطة وروى عن ابي يوسف ان القاض اذا لم يزد في
التعزير على مائة لا يجب عليه ضمانات اذا كان يترك ذلك لانه قد ورد ان اكثر
ما عزيره مائة فان زاد على مائة فمات تجب نصف الدية على بيت
المال لان ما زاد على مائة غير مائة في نفسه فخصم مقتضى ما ذكرنا في دفع
غير ما ذكرنا في نفسه فينصف ثم قال وبشئت التعزير بشيء من رجله او رجله امر آتية
لانه من جنس حنق العباد ولهذا يقبل فيه الشهادة على الشهادة و
يجمع الغفلة وشرع في حق الصبيان والتكليف انتهى وزاد في
البنزلة قد لم ويجمع الامار ويخلف المكدم ويجوز للحاكم التعزير بالشتم
لانه للرجز مباح وفي خلاصة الزنا اذا حد لا يجب واسار في اذا قطع
جسم **كتاب الرقة** لما كان المني من الحدود الانزجار عن الهماها
بسبب ما التملت عليه مع الكفاية روى في ترتيبها في التعليم ترتيب
للمساجين في مفسد فماتت مفسدة اعظم تقدم على ما هي اخف لان
تعليم وتعلم اهم واعظم مفسد ما يؤدي الى فوات النفس وهو الزنا
لما تقدم انه قتل من وجهه ودية ما يؤدي الى فوت العقل وهو الشرب

لانه كففت النفس من حيث انه عديم العقل لا ينتفع بنفسه كعدم النفس
 ويؤدي كما في هذا العرض وهو القدر فان امر خارج من الذات يوش
 فيها ويترك بها امر قبيحا وبليغ ما يؤدي الى التلاف كمال فان مخلوق
 وقاية للنفس والعرض ذات كانت اخرافا اخر للسرقة بتفسيرات لغوي وعرض
 اما اللغوي فهذا اخذ ايش من الغير على وجه الخفية بغير حق سواء كان نصا
 ام لا ومنه لشرط السمع وهذا يسمع مستخفا واما الشرع فهو باعتبار
 الحجة كلفها للنفس وهذا اخذ من النذر الى اخره وباعتبار ترتيب القطع
 عليه ما ذكره من قبله هي اخذ مكاف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة
 تأكيد وايضا للدرهم فان الدرهم اسم للضرب واما غير المضروب فلا
 يسمى دراهم كما في القيمة وفهم من هذا القيمة المسروقة لو كان
 اقل من عشرة ^{الضرب} مضروبة الا بالسرقة في حق القطع وجعل
 سرقة شرعا حتى يرى العبد على بايع كذا في سرقة الدقاية ابن الكلب
 وفي تدمير الابصار هي اخذ مكلف ناطق بعشرة دراهم جيا داد
 مقدارها وهذا خد جامع مانع لانه خرب بغير المكلف الجنب و
 بعينه وبقي ناطق الاخر لاحتمال انه لو نطق ادعى بشبهة وبقيد
 البصير الاعى لانه جاهل بما لغيره وبقيد عشرة دراهم سرقة مادونها واطلق
 في الدرهم فانصرفت الى المعصودة وهي ان تفر العشرة منها وزن
 سبعة مكافيل الزكاة واكثر بالدرهم اذا سرق ثبرا وزنه
 عشرة دراهم او مناعا قيمته عشرة دراهم غير مضروبة فان لا قطع فيه
 على الصحيح بخلاف مهر ومضروف ان لم يجد بالسرقة فيعلق بالكمال
 والمهر يثبت مع شبهة ولو سرق نصف دينار قيمته النصاب اي عشرة
 دراهم مضروبة قطع ولو سرق دينار قيمته اقل من النصاب لا يقطع
 كذا في المنع وبغير خفية خرب الذهب وما اخذه مغالبة واختلاسا

فانه

فانه لا قطع فيه والشرط الخفية وقت الاخذ ودخول الجوز ليل او نهارا واما
 الخفية في الاشياء فان كانت السرقة نهارا في مصر غير شرط ايضا وما بين
 العترة والعتمة من النهار وان كانت السرقة ليل فليست بشرط حتى لو دخل
 البيت ليل خفية ثم اخذ كمال مجاهرة ولم يجد مغالبة من في بيده قطع اكتفاء
 بالخفية الادوية كما في المنع وفيه لادوية بكون دلالة القصد الى الماخوذة حتى
 لو سرق شيئا قيمته دون العشرة وعلى طرفه دينار مشدد لا يقطع وتعام
 ينظر فيهم من حرر متعلق باخذ يمينه اخذ عاقل بالغ نصا با او ما قيمته نصاب
 وهو عشرة دراهم مضروبة كما مر محروقة بكان او حافظ لا يمكن فيه اي
 في ذلك كمال الجوز اي ممنوع من ان يصل اليه يد الغير قال الاكل ^{الكل} السارق
 الحزنة للغة عبارة عن محلات الحصيد ويجوز ان يقال ما يقصد به
 حفظ كمال وهو على نوعيه كما سياتي قريباً انك ولا سببه ام
 سببه كمال كما اذا سرق من بيت ذي رحم محرم دلانا اذ يد كمال سياتي شرح
 انك المدة قال صاحب المختار في الاختيار وفي الشرح اخذ بالبناء العالي
 نصا با محروا او ما قيمته نصاب ملكا للغير لا شبهة له فيه على وجه الخفية
 ومنه اللغوي مراد فيه ابتداء وانتهاء ادا ابتداء في بعض الصور كما اذا
 نخب البيت خفية واخذ كمال مكاف وذلك بغير ليل لانه رعى احسوا به
 فلما سرقوا خذ ولا عترة بالليل فيقطع اما النهار لو فعل ذلك لا يقطع لانه
 لم يحكم الفوت فلا يمكن ذلك فيشرط الخفية ليل يعني فيشرط الخفية
 ليل او نهارا اما ابتداء وانتهاء كما اذا كانت السرقة نهارا واما ابتداء لا
 انتهاء كما اذا كانت السرقة بالليل ونهارا ففي سارقة عن كمال ادم
 يقدم مقام اي في حفظ وفي قطع الطريق وهي سرقة الكبرى مسارقة عن
 الامام واعوانه لانه يمتد في حفظ الطريق باعوانه لان الاموال التي
 تصير معونة محروقة بحفظ الامام وحمايته انتهى ونثبت اي السرقة بما

بما ثبت به الشرب وهذا الاقرار مرة عند ابي 2 ومحمد مرتين عند ابي يوسف
او شرا ومثلين لانه من محدود فلا تقبل فيه الشهادة الرجال فان سرق
ملكه اي عاقل بالغ حر ادعيا يستويان هنا وحده العبد نصف حد
المحر في سائر الحدود ولا طلاق النضر ولا ان التصفيف مستعذر في كل ما لم يصح
لا موال الناس كذا في زخيرة العقب ذلك القدر اي قدر عشرة دراهم محروبة او
ما يبلغ قيمته اليها محرز ارجل عن القدر اي مجموعا من ان يصل اليه يد
الغير يمكن كبت او حانوت سواء كان لها باب مفتوح او لم يكن لها باب
لان ابناي لقصد الاخران وكسند وقديام وجوالف كما في زخيرة العقب
او حافظ سواء كان الحافظ يقصدا او دانا وسواء كان تحت او قريبا
منه ويحرق كما في سرقه طريق او مسجد عنده مال المارون انه عليه
نقص سارق رداء صفوان من تحت رأسه وهو قائم وفي المحرز بالمكان
لا يقطع مالم يخرج منه ذلك المكان وفي المحرز بالحفظ الاخراج ليس يقطع
كذا ذكره ابي محمد في سرقه الوقاية واخرها اي السرقه طابعا وانما قيدناه
لانه لا يصح الاقرار بسرقه مكرها قال في الظهيرية واذا اقر بالسرقه مكرها
فان اقراره باطرد من افته بجمته وسئل الحسن بن زياد ايجز ضرب السارق
حتى يفر قال مالم يقطع اللحم لم يبين العظم ولم يزد على هذا وفي الخمينس
لا يفتح بفقير السارق لانه جور فلا يفتح به وفي السراجية اذا ادعى على آخر
السرقه فعليه البيعة وعلى محمد بن عليه الجعدي واما الضرب فمخلاف السرج
كذا في مجمع وذكر الحصنة فتاواه نقله عن المحيط واذا اقر بها مكرها فهو بطل
ومن يمتاخر به من قال افته بجمته وفي الكبرى الضرب خلاف السرقه فلا
يفتح به انتهى لو شهد عليه بفتح او شهد رجلان على السارق بالسرقه
وانما قيد بالرجع عليه لان الشهادة انما هي بخولة فيه واذا فادلام له
انه لا يقطع بالثقل وان منه مال كذا في مجمع وفيه وجوب رجوعه عنه

اقراره بها اي بالسرقه فلا يقطع عليه ويضمن المال وكذا لو اقر بالسرقه
جماعة او اثنان ثم رجع واحد سقط كحد عن الجميع وعلله في المحيط
بان الحد لا يقطع عن الرجوع بعد ثبوت الشك بينهما بالسرقه سقط
علا لانه لا الشك يقتضي المساواة قال ابن وهبان وابو 2 هذا
لو اقر بالسرقه ثم قال احدهما هو ما لم يقطع عنها ولو قامت الشهادة
على اقراره بالسرقه وهو لا يقطع لان الثابت بالبيعة العادلة كالثابت
بالبيعة ولو ثبت اقراره بالبيعة ثم رجع عنه قبل رجوعه فلما اذا ثبت
بالبيعة وكذا اذا سكنت ولم يكن لهم ولم يصدقهم لان السكوت عند
الشهادة جعل الحالا حكمي انتهى وذكر بعض في فتاواه تقبل الشهادة
بالسرقه حسبة كالزنا انتهى وسالها ابي ابي هذيل الامام عن السرقه
ما هي لان السرقه تطلق على تخفيف الصلوة كما قال صلى الله عليه وسلم
ان اسوء الناس سرقه من يسرق من صلوة ذكره في التبيين وكيف
هي لان السرقه يختلف باختلاف الاحوال فيقول كيف سرق لجواز انه ثقب
البنت وادخل يده واخرج المتاع فانه لا يقطع فيه عند ابي 2 ومحمد كذا في
العناية وابن هي يجوز ان يسرق من غير محرز او في دار الحرب او من بيت
اذن له في الدخول فانه لا يقطع فيه كما في الوقاية لانه فرقة وهم هي الضمير
عند ابي السرقه بفتح كسر وفتح يفتح به يسأل عن قدره لا شراط النصاب
كما مر وهو سرق بفتح يسأل عن كسوف منه هو اجبر او قريبه
السارق او من الزوجه يجوز ان يقر كسوف منه ذارحم يحرم منه او
احد الزوجه فانه لا يوجب القطع ولعل مستغنى عنه لان كسوف منه فخر
يخامره والشهود تشهد بالسرقه منه فلا حاجة الى السؤال عن ذلك كذا في
العناية وفيها وعن زعمائها فيما ثبت بالبيعة يجوز تقديم العهد لكان
عنه القطع بجود منه بفتح بخلاف ما اذا ثبت بالاقرار فان التعادم فيه

ليس مما يمنع لعدم فلا يسأل عن الزمان انتهى ويكمل وجه السؤال
عن الزمان لاحتمال ان يقع في حال الصبر وفي الحال فاما المحر فليسأل
عن جميع ما ذكرنا الا عن السؤال عن الزمان وفي فتح القدير ولا يسأل
المحر عن المحل لكن يسأل عن بقاء الشروط من المحر وغيره اتفاقا
وانما يسأل عن هذه الامور حينئذ للدراة وذكر في الفتاوى من يتهم
بالقتل والسرقة يحبس ويخلد في السجن الحان يظهر التوبة بخلاف من
يسعى للفرار ويشتري ويترك الصلوة فانه يحبس ويؤدب ثم يخرج انتمى
وبينها اي انك هذان ثلث الامور المذكورة قطع اي بين السارق من
ان يترك لغيره والسارق والسارقة فاقطعوا اي بينهما فان الحكم اذا
ترتب على صفة كان مصداقها علة لم كما عرف في الاصول فالقطع النصب
واما البينة فليزاة ابن مسعود رضي الله عنه فاقطعوا اي بينهما والفرقة المشهورة
تعمل بها عندنا قاله ملا خرو في شرح الفروع قال صلى الله عليه وسلم
من سرق قطعناه ورفع اليه عليه السلام فقطعوا واجماع الامة على وجوب
القطع وان اختلفوا في مقدار النصاب ولان المال يجذب اليه الناس فيميل اليه
الطباع البشرية خصوصا عند الحاجة والضرورة ومن الناس من لا يردع
عقل ولا يمنة يغفل لا يجرهم الديانة ولا يردعهم المروءة والامانة فلو لا
الزواجر الشرعية من القطع والصلب وكهوها لبادر الى اخذ المال الكاثر
على وجه الجاهلة او خفية على وجه الكثرة وفيه من الفساد ما لا يحصى
فناصب شرح هذه الزواجر في حق المستر والمكابر وان كانوا جميعا
يعني وان شئكم في جميع السرقة واصاب للائمة قدر نصاب فاقطعوا
اي لا يردعهم وان تولوا الاخذ بعضهم يعني وان هبوا لا خدم بعضهم
ان هذه للوصول لا يقطع ان كان اقل من النصاب بان لم يلق الواجب
بسرقة النصاب ويجب على كل واحد منكم ان يفتقر كمال النصاب في حقه

ولا بد ان لا يقع فيهم ذرهم محرم من السرقة منه ولا جبر ولا مجنون ولا
معتوه واطلق وشمل ما اذا كانوا طرعا مع من المحر او بعده في نوره
او حربه هو بعدهم في قدرهم لانه بذلك يحصل السعادة وشرط للقطع
حضور شاهد بها وقت القطع كحضور المحرم حتى لو غابا او ماتا لا يقطع و
هذا في كل واحد والا في الرجم كما في المنع وقيد في الجميع في اصابة كل منهم قدر
النصاب لانه لو سرق واحد من عشرة من كلوا حذرهم من بيت واحد
يقطع بكامل النصاب في حقه السارق وقال المصنف في فتاواه سرق عشرة دراهم
من عشرة انفس من كلوا حذرهم من بيت واحد يقطع قلوبهم لان عشرة
تفرقة دار كل منهم في بيت على حدة سرق من كلوا حذرهم اقطع و
يقطع بسرقة السارق وهو نوع من الشتم يعلوه الحمة وهو صلب كما يجر
يلقوه في الهذات والابنوس وهو معروف قال في المنع ولا يقع الا في بلاد الهند
والصنند لان هذه الحكة عزيزة عند الناس ولا يوجد بها حمة الاصل
بصورته في دار الاسلام والقصور كحضر قبيد كحضر اتقاء كما في شرع الوقاية
لان كمالك والباقي قدس والزهر جدد لانها من اعز الاحوال ولا يوجد بها حمة
الاصل في دار الاسلام والاراء والبيت المحمدي من كسب لانها بالصنعة المتحققة
بالاموال النفيسة قال ابن كمال في شرع الوقاية والابوة المعلقة انما يقطع
بها اذا كانت في حررها اذا كان يجر الدار لا يقطع لانه غير محرم وان كسب
يجر حررها في البيت لانها انتهى لا يقطع بشئ نافي عن حقه
يوجد بها حمة دارنا كسب وحشيش وقصب وصيد وسكر ومير وغيره
جميع الطيور كما في الاختيار وزرنيخ ومفرقة وهي الطيرة الامر ونورة وكذا
يرجاء على الظاهر لانه سرقة اليه اكسر كما في المنع والاصول فيه عايشة ربه
فان كانت اليد لا يقطع على عهد رسول الله عليه السلام في حديث
البيوع التافه ولا يقطع على يسرع فساد او يفسد سريعا

كلب وكلمة رطبة وبطيخ وكذا لا يقطع بغير علم شجر وزرع لم
 يحصد لعدم الحرز حتى قالوا لا يقطع النباش لان القدر ليس بحر زرع الكف
 فلا يحرز الكف كذا في الاختيار وكذا لا يقطع بما يشاء وفيه الانتكاز
 اي من الشرايع كاشريه مطر بكماسي بيانه في الكفر ان كان الله تعالى
 والاشهاد كلف وطبل وبربط ومزمار وظهور لانها عندهما لا يفتقر
 لها وعليه الحكم كذا في مجمع فلا ضمان على من كسرها ولا فرق بين الطفل
 والطف للفرقة وغيره على الاصح لان صلاحته لله صارت شبهة كذا في
 غايه البيان وصيلب ذهب او فضة عطف على كلف وشطرنج ونزد
 لانه يشاء رده اخذها الكسر لانه حال المسلم بل يجب عليه ذلك لانه نهي
 عن المنكر كذا في الاختيار بخلاف الدرهم الذي عليه القتل لانه ما اعد للعبادة
 فلا تشبهت بشبهة اباحة الكسر والشطرنج بكسر الشين والنرد الذي يلعب
 به وهو فارس معرب كذا في الكفو ولا يسرق به مسجد لعدم الاحراز فصار
 كتاب الملا بل اوده وكسبه علم لانه يشاء وللقرائن والاشياء ما فيها
 وليس بما له ومصحف للعدة المذكورة واكتب الشريعة كالتفسير وحديث
 والفقه كالمصحف كذا في شرح الوقاية لابن الكوكبي وصح حرره عليها اي
 المصحف والمصحف عليه اي ولو كانا داخلين خلا فالايه يوسف لانه لا يقطع
 اذا كانا داخلين لان الحاشي غيرهما مقصودا ولما ان الحاشي تتبع له وهو
 ليس بما له ولانه يشاء ولذا اخذ خوف الهلاك ولو كان قصده لعل لا يخرجه
 دون النص وكذا لو سرق كتابا عليه فلا يد فضة لانه تتبع له ولا يقطع في الاصل
 فكذا في التبع كذا في الاختيار والحاشي بضم الحاء جمع حاشي بفتح الحاء ليس من
 ذهب وفضة وجواهر فذلك ان الله لو سرق انا ذهب فيه بنيت اد
 شريد لا يقطع على من ذهب الا في رواية عن ابي يوسف ورجحه في فتح القدير
 ذكره في الكفو وعبد كسراي لا يقطع في سرقة عبد كبير لانه غصب ودقتر

المراد

المراد به لا يقطع من حاشيات ما فيه بقصد بالاخذ وهو ليس بما له بخلاف الصغير
 يعني يقطع في سرقة العبد الصغير اذا كان يقطع عن نفسه كذا في شرح الوقاية
 لانه اكمل ودقتر حساب يعني دفتر اهل الديوات فالملق علم ما فيها فلا يقطع
 لانه لا يكتب والادب والشعر وقيد بقرانه لو سرق الورق المجلد قطع ذكره
 الشيخ يعني ان يقطع بها كذا في الكفو ولا يسرق كلب يعني لا يقطع في سرقة
 كلب وفهد لانها يوجدان معا في الاصل ولان الاختلاف بين العلمين ظاهر
 في مالته الكلب فاورث شبهة ولو عليه طريق من ذهب كذا في الكفو ولا يحرز
 اي لا يقطع بيمينه لانتفاء ركن السرقة وهي الاخذ خفية والحاشي لانه هو الاخف
 مما في يده على وجه الامانة وذهب هو الاخذ على وجه العلانية والقهر من بداد
 قرينة واختلاس وهو ان تأخذ شيئا بسرعة فتدبر في السرقة وجامع التزوير
 من عاين على حاشية ولا يشبه ولا يختلس قطع ذكره في الكفو وكذا اي لا يقطع
 بشئ لقوله عيظام لا قطع على كسبه وهو ان يبيع بلفه اهل المدينة ذكره ابن الكوكبي
 في شرح الوقاية والباش هو الذي يسرق الثياب المودعة بعد الدفن وهذا عند
 في ويحذروا قاله يوسف لانه قال عليه السليم لقوله عيظام من بشئ فكلناه وقد
 مر دليل الامامية الهامية قال في الكفو وما رواه ابو يوسف من روى اده ومحمول
 على السياسة لما اعتاده في قطع الامام سياسة لاحد ولو كان القبر الذي
 يشتم ويرق منه في بيت مقفل على جميع كذا في الكفو ولا يسرقه مال عامة اي
 لا قطع في السرقة من بيت كمال لانه للامة واذا احتاجت بشئ لحق فيه بقدر
 حاجته فاورث شبهة وكذا تدبرها وما مال الوقت قال شيخنا في كسره
 لم اره صرح به ولا يخفى انه لا يقطع به لعدم كماله كما صرحوا انه لو سرق حصير
 مسجد او كونه من حرز فانه لا يقطع معلية لعدم كماله ذكره في الكفو او مشركا
 لان القطع لا يشك بالشبهة فكذلك في من اقوى شبهة او مثل دينه يعني ما
 له دين على اخر فسرق منه مثل حق لا يقطع لان الرب الربية ان ياخذ جسيما

اذا ظهر كلافه سره الوقاية لا يملكه او اذ يبيع اوسق زيادة على حقه
 لا يقطع لانه بمقدار حقه يكون شره فيه حالاً كان او موكلاً يعني سواء كان
 الدين حلاً او موكلاً لان كون الموكل من جنس حقه ادرث شبهة وان لم يبيع
 له الاخذ لكان الاجل وان كانت دينه نقداً فسرق اي من المديون عرضاً و
 هو ما سوى التقدير قطع لان فعله ليس بهتفاد وانما هو تبدل فلا يجوز
 الا بالتراض خلافاً لا يبيع يعني وعن ابي يوسف انه قال لا يقطع فيه لان لم ان
 ياخذ عند بعض العلماء قضاء من حقه قلنا هذا قول لا يستدل به دليل
 فلا يعتبر بدونه اتكال الدعوى به حتى لو ادعى بذلك ادعى عند كذا لان
 في موضع خلاف ذكره في التوفيقية ان ابن ابي ليلى وان في اخذ خلاف جنس
 حقه للمجانسة في الممانعة ثم قال وما قالاه هو الاول ويجوز الاخذ به وان لم يكن
 منه هبة فان الانسان يعذر في العود عند الضرورة انتهى وان كان اي الذي
 دنا يفسد اي من المديون دراهم او بالعكس يعني كان دينه دراهم فسرق
 منه دنانير لا يقطع لان المراد بمثل دينه المكمل من حيث الجنس بان كانت
 مع التقدير سواء كان من جنس حقيقة بان يقد دينه دراهم فسرق دراهم
 او مع جنس حكمي كان سرق دنانير في الصحيح ولهذا كان للفقهاء ان يقطع
 بهادينه مع غير عرض المكمل ويضم احدهما الى الاخر في الزكاة ولو سرق
 مع غريم ابنه او غريم ولده الكبير او غريم مكاتبه او غريم عبده لما دون
 المديون فان يقطع لان هذا الاخذ لغيره ولو سرق مع غريم ابنه الصغير
 لا يقطع كذا في تنوير الابصار وقيل يقطع وضعفه ظهروا او رده بصيغ المتعرض
 ولا بما قطع فيه ولم يتغير يعني ان سرق عينا فقطع فيها ثم عاد فسرقها وهي
 بما لها لا يقطع لستحسانا والقياس ان يقطع وهو رواية عن ابي يوسف لقوله
 عليه السلام فان عاد فاقطعه من غير فصل ولا انثنية مكاملة كالاولى
 بل اقيم لتقدم الزجر ومارك اذا باع المالك من السارق ثم اشتراه منه

وان ان القطع اوجب سقوط عصمة المملوك على ما عطف في موضوعه وبالرد على المالك
 وان عاد حقيقة العصمة بقيت شبهة السقوط نظر الى اتحاد المالك والمملوك
 وقيام الموجب وهو يقطع فيه بخلاف ما ذكرنا لان المالك قد خلت لا خلاف
 سببه وان تكرار الجنابة فيه نادرة لتجلب شبهة بالزجر فتوى الاقامة
 عن الحق وهو تقبل الجنابة كما في الجنابة وان كان قد تغير اي عن الحالة الاولى
 قطع ثانياً لتبدل العية ولهذا يقطع حق المقصوب عليه ويمك الفاصد و
 هو امانة التبدل وان سارقاً عينا اخر كغزل نسج اي مثل ما لو كان غزلاً
 فسرق قطع فيه مردم ثم نسج فعاد فسرق يقطع قال في التوفيقية هذا الصوف
 والقطن لا عينا احداً للمالك فيه صنعة بعد مطلق او احداً الفاصد فيقطع بحق
 المالك ولو سرق فضة او ذهب فمطلق لغيرها ثم ردها على صاحبها ففعلها ائنه او
 كانت ائنه فضررها دراهم ثم عاد فسرقها لم يقطع عندها لان العين
 لم تتغير عنده وقال لا يقطع لانه تغيرت عندها كذا في الجوهرية وشمل المظنة
 التغير المعنوي كما اذا باع المديون خذ بعد القطع ثم اشتراه فسرقه لان
 تبدل السبب كبند العية وذكر الشيخ انه لا يقطع عند من يبيع عرق و
 جزم به في كجني بالاول ولم يجز خلافاً كذا في التوفيقية **فصل** في الحرز وهو اي الحرز
 قسامه على ان اي حرز يمكن كسبه ولولا بابه او بابه معتقده الحرز
 في اللغة الموضوع كصين اخره اذا جعد في الحرز وفي المغرب ما يحفظ فيه المال
 عادة الى المكان الذي حرز فيه كالدار والحانوت والنجمة والحرز مما لا يعد
 صاحبه مضافاً كذا ذكره في التوفيقية ثم قال الاخرى من الاحراز شرط عند عامة
 اهل العلم تخصيصاً لانه السرق به بالاجماع كما نقله ابي المفضل بناء على عدم
 صحة بخلاف بعدما خصص بمقدار النصاب وغيره قال الشيخ في كتابه حرز
 كل شيء مفسر حرز كالمخمس ولو سرق دابة ما اصطبل قطع ولو سرق لؤلؤاً
 من اصطبل لا يقطع وذكره الشيخ في كتابه ان ما كان حرزاً للنوع فهو حرز

للاواني كلها قال شيخ الأئمة السرخسي وهذا هو المذهب عندنا كذا في المجتبى
انتهى وذكر كذا في فتاواه نقلا عن كذا في اذالك باب الدار مفتوحة فسرقت
منها رابطة وان لم يلاق قطع وما بين المغرب والمغرب ان كان الناس يجلسون
ويذهبون فهو كالمفتوحة في الاخرة في انهارا اذا كان باب الدار غير موقوف
لا يجب قطع الا اذا كان صاحبها فيها سواء علم النصارى او لا اذا علم صاحب
الدار به وعلم هو بصاحب الدار فان لم يقطع ايضا ولو كان سارقا كابر
انسانا لئلا يفرق يقطع ولو كان به نهارا لا يقطع والقياس ان لا يقطع في
الفصلين ولو غصب غاصب من السارق ضمن الغاصب وقطع القطع انتهى
ما ذكره المحقق فيها وكذا في موقوف على كسب وفي التنوير ولا يقطع قفاز
وقد يكتفى قس نهارا القفا فلو الذي يعطى الدارهم لينظر اليها فباخذها
وصاحبها لا يعلم وانما كسر هو الذي يبيع لغلغ البيت ويقطع اذا قس نهارا
وليس في البيت ولا في الدار احد واخذ منها لا يقطع وان كان احدهم اهلها
فاخذ منها وهو لا يعلم قطع وفي كذا في اذالك باب الدار مردودا غير مغلق
فدخل السارق خفية واخذ منها قطع ولو كان باب الدار مفتوحا فدخلها
منها رافق لا يقطع ويقطع لو سرق من مسلح بها بالانه حرز حرز
به في شرح النظم الوهابي وغراه في المحيط كذا في الحج وبما حفظ عطف على
بمكان كسر هو عند ماله ولو نال لو حلية يعني ولو كان صاحبها لانه
عنده قطع سارق رداء حفلات من تحت راسه وهو نائم في المسجد ذكره
في التنوير وقال في التنوير ويقطع لو سرق من المسجد ورب البيت عنده ولو كان
نائما لم يقطع في كذا في الحج وارا بالمسجد لا موضع لم يكن حرزا فدخل الطريق و
الصحرى والافرق في ذلك بين النائم والبصاة وهو الصحيح وارا دما
كونه عنده ان يترك بغيره كذا في المجتبى وكذا في كذا في المختصر ان لو سرق
الغنم او البقر او الفرس من امرئ كان معها الراعي ثم قال نا قلا

من

عن المجتبى وان كان معها سوى الراعي من يحفظها يجب القطع وكثير من المجتبى
افتح بهذا التنوير وهكذا ذكر في المجتبى وفيه وان كان الغنم بأول البيت في
الليل ينزلها عليه مغلق فكسره وسرق منه قطع ولا يعتبر الغنم اذا كان
البيت مردودا الا ان يكون بيتا منفردا في الصحراء او المزارع وفي كذا في اذالك
الحج او الشوك خطيرة في جميع هذه الاقسام وهذا نائم عندها قطع وعندها قطع
سواء كان عليه حافظ او لا وعليه عامة كسب في الشجر وفي كذا في المالك ان عليه ما
مرتفع صلبا انما لا يعتبر حافظ وكذا الحزن بالحافظ لا اعتبار له عند وجود الحزن بالمكان
فاذا سرق في محام يقطع وله حافظ فلا قطع اي لا يعتبر الا ان كان الحرام حرزا وقد اختلف
بالاذن بالداخل ولا اعتبار بالحفظ فيه فلا قطع بخلاف الا حاز بالحافظ فلو سرق
الحافظ في مسجد فان المسجد ليس بحرزا فاعتبر بالحفظ من بيت ما دون له بالداخل
وفي شرح الوفاية لانه لو سرق في محام لا يقطع لان الحفظ لا يقطع
لان الاذن مختص بالملك او بما جرت العادة بدخوله لان الحفظ هو بحرزا بالمكان
في بعض الليل حلقه بالنهار يحصل الاذن ولا قطع بسيرة كذا في العنانية
ماله من بين يديه من ابناء ولا بد لا بسيرة من بيت ذي رحم محرم اي لا برضا
ولو مال غيره يعني ولو كان كسر في مال غير ذي الرحم المحرم ولو حلية لان الدخول
عليه عادة للزيارة فاختلف الحزن واختلفت بقوله لا برضا عن المحرم الذي
محرمه بالرضا كابن العمير الذي هو في من الرضا فان ذي رحم محرم لامن جهة
المحرمية وانما محرمه من جهة الرضا فاذا سرق ما بين يديه قطع كذا في اذالك
من الرحم فقط كذا ذكره في المجتبى قالوا به اندفع ما ذكره في الزيلعي من انه لا
حاجة الى اخراجه لانه لم يدخل في الرحم المحرم فلهذا من متعلق بالرحم وليس كذلك
بل متعلق بالرحم هكذا افاده مولانا في البحر ويقطع بسيرة ماله اي ما دون
رحم محرم من بيت غيره كمتعلق الحزن وكذا اي يقطع بسيرة من بيت محرم
رضا سواء كان اماما او غيره وسواء سرق من بيته او بيت غيره

كذا في كذا لانه لا يدخل عليه بلا استئذان عادة بدم البسوطية يخرج عن توقد
 التهمة بخلاف السب كذا في الجناية خلافا لابي يوسف في الام يعني قال ابو يوسف
 لا يقطع بسرقه مال مرصعة لان له ان يدخل عليها من غير استئذان
 ولا وجبة بخلاف ما اذا كان سرقه من اخته من الرضاع فانه يقطع اجماعا
 كذا في الجوهرة ولا يقطع بسرقه مال زوجة او بسرقه الزوج من مال زوجها
 ولون حرز خاص اي للزوج كذا في كذا فانه لا يقطع لكون سلوة اليد لكل
 منهما في مال الاخر ما لم يقطع ولو سرق من اجنبت ثم تزوجها قبل ان
 يقطع عليه بالقطع لم يقطع وان تزوجها بعد القضاء بالقطع فكذا ايضا
 لم يقطع عندهما خلافا لابي يوسف ولو سرق امرأة من زوجها او سرق هو
 منها ثم طلقها ولم يدخل بها قبل ان يقطع لم يقطع واحد منهما الا احد
 غير موجب للقطع من امرأة البتة او المختلعة ان كانت في العدة سواء
 كانت مطلقة اثنين او ثلاثا وكذا اذا سرق من زوجها وهو في العدة
 لم يقطع كذا في الجوهرة ذكره في كذا وكذا اي لا يقطع لو سرق اي العبد من
 سيده او زوجة سيده او زوج سيده لوجود الاذن بالدخول بها عادة
 في هذه الصور فاختلف الحرز او مكاتب يعني لا يقطع بسرقه لكونه من مال ماله
 لان له في الكفاية بحق وكذا اذا سرق بمكاتب من مولاه لا يقطع كذا في الاختيار
 او ختمه او صهره بثبوت الاذن بالدخول عادة فاختلف الحرز هذا عند ابي حنيفة
 خلافا لهما فيهما اي في الخلق او الصهر وليس لها بطلب من لغيره اذ من
 مفرق اي لا يقطع على السارق من مال المغنمية لما روي ان عليا رضي الله عنه لم يقطع السارق
 منه وقال له فيه نصيبا او سرق من حمامها وان كان له ربه عنده لما
 مر ان في الحرز بالملك لا يعتبر الا حرز بالملك فقط وتقدم بقوله ان كذا صاحب
 لانه اذا سرق منه ليليا قطع لان الاذن مختص بالملك كذا قال ابي حنيفة في سرقه الدابة
 وما جرت العادة بالدخول في بعض الليل ملحق بالنهار لوصول الاذن انتهى

وفي النفاية وان سرق من الحمام كذا في الحمامي ثانياً ضمن وان كان غير ثانياً وظن
 ان شياب نفسه ضمن ايضا وان لم يعلم لا يعتبر انتهى او من بيت اي لا يقطع بسرقه
 من بيت اذن في دخول كذا في ثبوت وحوادث النجاسات سواء كان ثبوت حافظ او لا الا
 اذا سرق منها ليليا فانه يقطع لانها بيت لا حرز الاحوال وانما الاذن يختص
 بالنهار ذكره في الجوهرة كذا في كذا او مضيقه اي لا يقطع على الجنيث اذا سرق من
 بيت الذي اضاف فيه او من نفس بيوت الدار سواء كان مقفلا او لا او من
 صندوق مقفل ذكره في كذا في ثبوت نافي لابي حنيفة في قوله في تعليم لان الدار مع جميع
 بيوتها حرز واحد فالاذن في الدار اختل بحز في جميع بيوتها وقطع لو سرق
 من الحمام ليليا وقدم السلام انما فلا يعبه او من مسجد متاعا ورية اي صاحب
 المتاع عنده لما مر ان المسجد ليس بحرز وما بينه للاحراز اصلا فاعتبر في كذا
 كذا في الطريق او ادخل به في صندوق غيره او كذا او جيبه فاخذ المال قطع
 في المسائل كلها لوجود السرقه من الحرز او سرق جوالق فيه متاع ورية اي
 صاحبته يحفظه اذ انما لم عليه لوجود السرقه من الحرز كما نطق وانما لم عند متاع
 كذا في النفاية لان صاحب الدار لم يعتمد بحوالق حرزها فكان سارق الدار
 من الجوالق هاسك الحرز فيقطع ومن سرق الجوالق بما فيه والجوالق على ابي حنيفة
 لا يقطع لان السائق والقاتل انما يقصد بتعليم قطع المسافة والسوق لا يقطع
 ولم يصير الجوالق حرزا مقصودا كذا في النفاية او سرق عطف على قدمه لو سرق
 من الحمام الموجه من البيت مستاجر يقطع لانه في العلاقة بالاجازة الى
 المدة فيقطع خلافا لهما ومن سرق شيئا ولم يخرج به الدار لا يقطع لان
 الدار لها حرز فلا بد من الاخراج منها وما فيها في يد صاحبها يقطع بيمين
 شبهة عدم الاخذ قديما بسرقه لانه يجب الضمان على صاحب الجوهرة الاخذ
 ان لم يخرج به الدار هو الصحيح لانه يجب مع شبهة ذكره في كذا في كذا
 ما لو خرج به من حجره الى الدار يعني لو كانت الدار فيه مقفلا وخرج بها



من مقصورة الى حرم الدار يقطع لان كل مقصورة باعتبار مكانها حرز على
حدة هكذا فخر في جميع ثم قال والمراد بالدار الكبيرة التي فيها منازل و كل منزل
مكان يستغنى به اهلها عن الانتفاع كحرم الدار وانما يستغنى به انتفاع السكة
والاخرى كالمسكنة السابقة التي لا بد فيها من الاخراج من الدار او صرف بعض
اهل حجر دار من حجره اخرى فيها اي في تلك الدار يفرغ لو اغار انسان من اهل تلك حجر
على مقصورة خسر منها قطع لما بينا والمراد ان دخل مقصورة على غارة فاحذ
كذا في المنع او اخذ شيئا من الحزب فالتقاء في الطريق ثم خرج فاحذ لان الرمي حيلة
يعتادها السارق لتفزع من حجره مع المتاع او لتفزع لقتال صاحب الدار او للفرار
فقد بقله ثم اخذه لانه لو لم ياخذه فهو صضع لاسارق وكذا لو اخذه عليه كذا في
المنع او حمله على حمار فاقه فخرج من حجره لان سير الدابة معناه الى
سابقها قيد بالسوق لانه لو لم يسبقه وخرجه بنفسه لم يقطع وان المراد
ان يفر من سبب في اخرجه ولو القاه في نهر فخرج الماء الاصح ان يقطع
كذا في النهاية لان اخرجه بسبب وفي المنع ولو القاه في نهر في الدار لان الماء
ضعيفا واخرجه بتحرك السارق يقطع لان الاخراج يضاف اليه قال انا
سارق هذا الثوب قطع ان اخذت كونه اقترارا بالسرقه وان نونه لا يقطع
مثاله اذا قبل هذا قاتل زيد معناه انه قتل وان قبل قاتل زيدا بالتدبير معناه
انه يقتله انتهى ولو دحرى السارق بعد نفيه بيتا فاحذ وناول له هذا خارج
اي عن البيت لا يقطع لانه لم يوجد من الاول الاخرى لا اعتراض بدمية على حال
قبل خروجه واما الثاني فلم يوجد منه هتك الحزب فلم تنضم السرقه من كل واحد وكذا اي
لا قطع لو ادخل خارج بيده الى البيت فتناول اي حاله يد الداخل وهو ظل
بمذهب ولم ير محذوما اذا وضع الداخل حاله عند النقب ثم خرج واخذه قبل
يقطع والعجب انه لا يقطع كذا في فتح القدير وهي كما اذا ادخل بيده في بيت واخذه
لما روى عن علي رضي الله عنه اذا كان ظريفا لا يقطع قيل وكيف ذلك قال ان

ينقب

ينقب البيت ويدخل بيده من غير ان يدخله لانه لم يهتك الحزب كذا في المنع قيد بالبيت
لانه لو ادخل بيده في الصندوق او الحجب او الكرم او نحوه فانه يقطع لان العادة فيها
ادخال اليد لا الدخول كما في المنع فقال ابو يوسف يقطع الداخل في الاول اي في المسكنة
الاولى وهي ان ينقب السارق بيتا ودخل وناول المال اي اعطاه باخره بيده
مع البيت من كان خارج البيت لانه اخذ من حجره فيقطع فيه ويقصن ان اي
الداخل وحيزه في الثانية اي في المسكنة الثانية وهي ان يدخل خارج بيده فتناول
من الداخل اما الداخل لانه الهتك صدر منه فصار كمال محرم بها ونهه واما خارج
فلانه اخرجه من مال محرم وكذا لا يقطع لو نقب اي الصبي بيتا ودخل بيده فيه
واخذ شيئا لان السرقه هتك الحزب على كماله وهذا مما يوجد اذا دخل البيت
تحتلاف اخراج السارق في الصدوق او الكرم فامر انه يمكن منه اذ حال البعد
الاخر منه دون الدخول او طرأ اي لا قطع على من سرق صرة وهي دعا الدراهم
ومراد بالصرة هنا نفس الكرم خارجة من كرم غيره لانه بالطريق يبقى الدراهم خارجة
من الكرم فلم يوجد اخراج مال من حجره قيد بكونه خارجة لانه لو طر صرة داخله
واخذها قطع لان الرباط من داخل فبالطريق يبقى الصرة داخل الكرم فيتحقق الاخذ
من الداخل فيوجد الهتك وفي هذا التفصيل المذكور دليل على ان المذكور في
اصول المغفرة بان الظاهر يقطع ليس بجري على عموم بل هو محمول على الصورة
انما نية بخلاف ما اذا ادخل بيده في الكرم فطرقه كذا في النهاية خلا فانه ينعى قال
ابو يوسف انه يقطع في الاحوال كلها لان محرم بالكرم او بصاحبه فلتا لا يجز الحزب
بالحق فلتا الا اذا كان يحفظه من السارق ويحذرها ادخله في كرمه او ربطه لا يقطع
حفظه وتمايمه في تبيينه الربط وان حمله اي حمله السارق الصرة واخذ
شيئا من داخل كرمه قطع انما فالتحقق الاخذ من الداخل فيوجد الهتك وفي
المنع وفي حله الرباط فيه ينعى ككتاب انتهى ولو سرق من قطار كبر القاف
الابل على شق واحد كذا في النهاية محذورا لا يقطع لانه ليس بمحرز مقصودا

فيمكن فيه شبهة العدم ولا فرق ان يؤخذ منها سائق او قائل ان لم يكن لا
 مقصودهما القدود السوق دون الحفظ حتى لو كان معها من يحفظها
 يقطع كذا في التبيين وان شق لجل واخذ منه يقطع بعينه لو شق لجل
 على لجل وهو يسير واخذ ما فيه فانه يقطع لان لجل ان حرز فقد اخذ من
 الحرز وفي التنوير لو شق لجل فشق منه او سرق جوال فيه من غير
 يحفظ او تارة عليه او ادخل به في صندوق غيره او جيبه او كفه فاخذ لجل
 قطع لوجود السرقه من حرز وقال في التنوير في قبيل باب كيفية القطع للامام
 فترا سارق سباسة لسيه في الارض بالفا وكذا ذكره ملا خسر في
 شرحه معللا بما ذكرناه وغراه المكنية وذكره في الغناوى السراجية وعنده
 بما ذكرناه اتفاقا انتهى وفي الاختيار في قبيل فصل القطع لاحد على الاخرى
 لا احتمال ان لو شق لجل ادعى شبهة الشك وكذا في الاخرى كتركيب الجني
 في الخلاف قال ابو في لا يقطع الا على اذا سرق لجل عمال غيره وحرز غيره
 انتهى والفتاوى ط كالباب في الاحكام التي ذكرت قال في التنوير ولو سرق
 نفس النفس ط فانه لا يقطع لعدم حرزه الا اذا كان النفس ط غير منصوص
 وانما هو موقوف كمنه من يحفظ او في نفس ط فانه يقطع كذا في التنوير
 انتهى وفي المحقق لو سرق ثوبا عليه وهي رداء او قلنسوة او طرف منطقة او سيف
 او سرق من امرأة حليا عليها لا يقطع لانها خلسة وليست بحقيقة ولو سرق من
 رجل نائم قلادة عليه وهو لا يسهها او ملهه وهو لا يسهها او واضعها قريب منه
 يحكي بغير حافظ لقطع لانه اخذها خفية وسر اوله حافظ وهو النائم ذكره
 الزلمي في التبيين وذكر كمنه في فتاواه نقل عن جامع الجوامع اذا ادعى ولا
 بينة فكله فنك يقطع بالفتاوى دون القطع انتهى وفي النفاية والفتاوى
 والمستخرج ان يقطع بد السارق وكذا المستخرج من اجزاء المقاصد و
 المستبضع والفتاوى على سبيل الشك وعن عصام ان اميراسا عن

سارق

سارق اتجه به وهو بئر السرقه فقال لعصام كم على الخلع عليه وقال الاميراسا ويكره
 فقال لها توب بالوسط مما ضربوه عشرة الاف فاقفان بالسرقه فقال لعصام
 سبحان الله ما رايت جورا اشد بالعدل من هذا كذا في التبيين والخلاصة **فصل**
في كيفية القطع والاثبات يقطع بين السارق من زنده وهو مفصل
 الرسخ ويحكم الحسم الكلى اي تكوي كى يقطع الدم لقله عياله فاقطعه و
 احسمه ولا يزل لولم يحسم يقطع الى التلغ والحدز اجر لا يقطع كذا في التبيين
 قال في الاختيار ولعل لا يقطع في حاله يذوب والحدز الشد يد يذوب اذا يحكي عليه
 التلغ ما ذكره ويجوز حتى يتوسط الاسرة ذلك كذا في تجوهره كى في منه وهو ينفذ
 وجوبه وفي المنزب الحسم ان يقطع في الدهن الذي على وجهه فيقود به ويمن
 الزيت وكيفية الحسم على السارق عندنا والمنقول من الفتاوى واحد ان يقطع
 يذوب عنقه لانه عليه السلام امر به رواه ابو داود ودوابه ما جوع عندنا ذلك
 مفوض للامام ان رآه ذكره في منه وفيه قال اما يقطع في النصف واما البعير
 فلقراءة ابن مسعود رده فاقطعوا ايمانها وهي مشهورة فكان جزم مشهورا
 فينتقيد اطلاق النصف من تعقيد المطلق ولا يراد بيان العمل بالانصاف ان
 لا اجزاء الاية وقد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم البعير والحمالة رده بوجه
 انتهى ورجل اليسرى اي يقطع رجل اليسرى من الكعب ان عادى اي الى السرقه
 ثانيا لقله عياله فان عاد فاقطعه وعليه اجماع المسلمين وكونه من
 الكعب قوله اشرك العلماء وفعل عمر م ذكره في منه فان سرق ثانيا لا يقطع
 بل يحبس حتى يتوب لقله على رده ان يقطع من اليد ان لا ادعى له يدا
 بالكرها ويستثنى بها ورجلا على عليها ذكره في منه ثم قال بهذا اجماع
 بينه على بقية الحمالة يحتمل اي قبلها اجماعه فانفقد اجماعا قال في
 التبيين ولم يحكي احد منهم بالمر فزع فدل على عدمه وما ورد في حديث
 من قطع اليسرى والثالثة والرجل اليمنى في الابدان فقد حكي فيه العمل

ولان صح فهو محمول على الرواية والسياسة كذا في التبيين وفيه كذا فان سرق
الشيء لم يقطع وحلف في السر حتى يموت او يظهر عليه سيما رجل صالح انتهى
وطالب المروق منه أي طلب المال المروق شرط القطع حتى لا يقطع وهو غائب
فلا يقطع بدون الطلب لانه المخصوصة شرط لظهورها فلا يقر سرق مال الغائب
توقف القطع على حضوره ومخاضه ولو قال سرق هذه الدراهم ولا ادري
لماذا هي او لا اجريها صاحبها لا يقطع لان جهالة المروق منه فوقف غيبته
فالعينة لما منع من قطع على اصحابها فاجاب له انه كذا في التبيين ولم يغير الحكم
مطلوب المروق منه وهو كمثل يتكبر طلب المال به جزم الزيلعي وانما فيها
طلب القطع وانما راسخ في كذا في التبيين انه لا بد من الطلبين وان طلب احدهما
لا يكفي وهكذا ذكره في التبيين قال والنظر ان الشرط انما هو طلب المال ويشترط
حضرته عند القطع اذ هو حق المروق فلا يتوقف على طلب العبد انتهى
ولو هو دعوى بفتح الدال اي ولو كان المروق منه مودعا او غائبا او
صاحب الربوا او مستجير او مستاجر او مضاربا او مستحق
او قابضا على سبعم الشري او مرتضا متولى الوقت والادب فيعتبر
خصوصتهم في ثبوت ولاية الاسترداد وفي حق القطع لان لهم بدعيهم
تملك المخصوصة كذا ذكره في التبيين ثم قال واراد ايضا الربوا ان يبيع عتقة
بعسر فسرق منه الموقوف فيقطع السارق بخصوصه عندنا لان هذا
امال في يده بمنزلة المقتصد اذ الشراء فاسد واما المقتصد الاخر من تحاقير
الربا فانه بالتسليم لم يبق له المالك ولا يرد ولا يرد ولاية المخصوصة ذكره
الشيخ انتهى ويقطع اي يد السارق طلب المالك ايضا يفتح كما يقطع
يطلب هذه التمس في السرقة من هؤلاء اي التمس المذكورة لان
المخصوصة انما شرطت ليعلم ان المروق من مال السارق وهذا يحصل بخصوصه
مما كذا لا يطلب السارق والمالك لو سرق من السارق بعد القطع يفتح

لو

لو قطع سارق بسرقة فسرق منه لم يكن له والمالك للعين المروقة ان يقطع
السارق الثاني لا يقطع لانه غير متقدم في حق السارق بعد القطع لاجب عليه الضمان
بالعقوبة فلم تنعقد وجبة للقطع وهذا لان السرقة انما توجب القطع اذا
كانت في يد المالك او الاجير او الضميمة ولم يوجد شيء من ذلك هنا اذ السارق
الاول ليس بمالك ولا امير ولا حبيب فلا يقطع والاول ولاية المخصوصة في الاسترداد
اذا اردوا ان يقطع عليه بخلاف ما لو سرق اي العبد المروق منه اي من السارق
فيل القطع او بعد دراهم بسببه اي بخلاف ما اذا سرق الشيء من السارق الاول
فبما لا يقطع الاول او بعد ما دراهم بسببه فانه يقطع بخصوصه الاول ولا يقطع
المتقدم ضرورة القطع ولم يوجد فصار كالفاجب كذا في الهداية وليس للاول ولاية
الاسترداد في رواية لان يده ليست بصحيفة اذ هي تصح بالملا او الامانة
والضمان ولم يوجد واحد منها وفي رواية لم يذكر ليرده على المالك اذ ارد عليه
واجب ولا يمكن الا بكونه في التبيين واختار في القدر في مسئلة ولاية الاسترداد
ان الادب اذا ظهر هذا الحال للقاضي لا يرد له الاول ولا الثاني اذا اراده
لظهور خيانتهم بل يردده من يد المالك ان كان حاضرا والا
حفظ كما يحفظ احوال الغائب كذا في التبيين فكل الادب ما ذكره الزيلعي في
التبيين لان قضاء زماننا كانوا الصوما والاخذ منهم احب من غيرهم
كما لا يخفى على من سمع هذا حوالهم ونحوه بالمدعي من سردهم وان لم يقطع
احد لا يقطع وان اقره هو اي السارق بها اي بالسرقة ان هذه للوصول
ولا يثبت السرقة بالشهادة والاقرار عند عدم محض فلا يقطع كذا في التبيين
الوقاية لا بد منه ولا بد من حضوره اي حضور المروق في حق عند الاقرار
والشهادة اي اداء الشهادة والقطع لا يثبت الا بقره بالمك فيسقط
القطع فلا بد حضوره لتتفق تلك الشهادة وفي التبيين قال ابو محمد الاعوي
في الاقرار شرط حتى انه لو اقر السارق انه سرق مال فلان الغائب لم يقطع

مالم يحضر المروق منه ويخافهم عندهما وقال ابو يوسف الدعوى في الاقرار
 ليست بشرط حتى اذا اقر ان سرق من فلان الخاف قطع السحنا ولا
 ينظر حضور الطالب وتصديقه واما حضور الشهود للقطع ليس بشرط
 على الصحيح الا حرم قول الاول الامام وكذا بعد موت الشهود كذا في سيرة
 المنظومة انتهى ولو كانت يده اليسرى اى السارق اذ اجهلها اى يده
 اليسرى مقطوعة او شلاء او اوجعها اى من يده اليسرى سوى الابهام
 كذلك اى مقطوعة او شلاء لا يقطع منه اى من السارق سلكه اما اذا كانت
 يده اليسرى مقطوعة او شلاء لما في قطع اليمنى نفوت جسمه المنفعة البطلان
 واما اذا كانت اجهلها اليسرى مقطوعة لان قوة الامايع بالابهام فكانت
 ذهابه كذهاب لاله اليد واما اذا كانت اصبعها مقطوعة لان قوتها
 كقوة الابهام في نقصان البطلان وان كانت اجمع واحدة مقطوعة سوى
 الابهام او شلاء قطع اليمنى لان قوة الواحدة لا يجب خللا في البطلان فاهلها
 بل بحسب يضرب لان القطع لما سقط لم يبق الا الزجر بالحق والضرب
 بعدد عمره ذكره في الاختيار وكذا اى لا يقطع منه شيء لو كانت رجله
 اليمنى مقطوعة او شلاء قيد بمقطوعة الرجل اليمنى لانه لو كانت رجله اليمنى
 مقطوعة الامايع فان كان يستطيع القيام والحركة عليها قطع يده
 وان كان لا يستطيع القيام والحركة عليها لم تقطع يده كذا في البحر نفلا عن
 غايه ابيس وفي الكفاية واذا جسر سارق يسأل عن الشهود قطع يده
 اليمنى عدا فعلية القضا وقد بطل محمد بن السارق وكذا ان قطع يده
 اليسرى وان حكم عليه بالقطع في السرقة فقطع رجله اليمنى من غير ان
 يذم بذلك فلا يقطع عليه كذا في المنهج ولا يضمن المأمور بقطع اليمنى شغل
 بالأمور لو قطع اليسرى يمينه اذا قال الحاكم للمدعى اقطع يده في سرقة
 سرقها فقطع يساره عدا فلا يقطع عليه عند اجماع وعندهما يمين

ان يقطع ولا يقطع عليه في قطع وقال ابو يوسف في قطع اليد وهو الذي
 ذكره في المنهج ثم قال والمراد هو قطع في الاجتهاد واما قطع في معرفة اليدين
 واليسار لا يجعل عفوا وقيل يجعل ايضا لانه قطع يدا موصوفة والحق في حق
 العباد غير موصوف فيجوز قلنا انه خطأ في اجتهاده اذ ليس في النص نصيحة
 اليدين وحق في الاجتهاد موصوف ولهما ان قطع طرفا موصوما بغير
 حق ولا ناول له لانه يقطع الظلم فلا يفي وان كان في الجتهاد وكان
 ينبغي ان يقطع القضا لان الامانة مشع للشبهة ولا يملكه اذ ان تلف واخلف
 من جسمه ما هو خير منه فلا يبعد اتلافه كمن يقطع على غيره بيع ماله بثلث
 قيمته ثم رجوعه على هذا لو قطع غير كذا لا يجزى ايضا هو الصحيح انتهى
 ومن سرق شيئا ورد به قبل كحضرة الماكد لا يقطع لان كحضرة شرط
 لظهور السرقة لان البينة انما جعلت جهة ضرورة قطع المنازعة وقد
 انقطعت كحضرة وهذا لان القطع وان كان حق الدية كذا يكون
 في حق صاحب السرقة ولهذا لو شهد شاهدان على رجل بالسرقة
 والمشهد له يثبت السرقة لا يقطع السارق وحق المروق منه هناك
 يثبت لان يكون بالبينة بناء على حضرة صحيح ولم يوجد فلا يثبت
 القطع دعواه يورثه انه يقطع اعتبارا بما اذا ردها بعد المرافعة قلنا
 بعد الترافع وجد كحضرة وانتهت بالرد واليمين بانتهائه لا يبطل بل
 يقرر ويؤكد فتكون موجودة حكما وتقدير كذا ذكره الزيلعي في التبيين
 ثم قال وهذا خطأ هر فيما اذا رده القضا بالقطع وكذا اذا ردها بعد
 ما شهد الشهود قبل القضا لانه لا السرقة قد ظهرت عند القاضي
 بما هو جرم بناء على حضرة معتبرة ولوردها على ولده اذ ذى رحم لم يكن
 في عيال مروق منه يقطع لعدم الاصول اليه حقيقة وحكمي ولهذا لا يضمن
 المودع ويمتنعير بالدين اليهم وان كانوا في عيال فهو كرده الى المروق منه

فلا يقطع ان كان قبل المرافعة لوجود الرجوع اليه قبل كسبه وكذا لو رد
والمستعير عليه النجاسة وكذا لو رد على امرائه او ابيهم مسانعة او مشاهرة
او عبده ولو رد على والده او جده او والدته او جدته وليس في عياله لا
يقطع لان لهؤلاء شبهة المكففة وبشبهه الرد كما لو رد ولو دفع الى مكانه
لا يقطع لان عبده ولو سرق من مكانه ورده على مولاه لا يقطع لان مال له
رقبه ولو سرق الى العيال لا يقطع لان يده عليهم فوق ايديهم انهم وكذا
اي لا يقطع لو من العيال او رد نقصت قيمته اي قيمة الموقوف من النصاب
قبل القطع بعد النقص لان كل النصاب لما كان شرطه يشترط قيامه
عند الامضاء وهو باطلا فينتظم ما اذا تغير السرق بعد ابدله حتى
اذا سرق ما قيمته نصاب في ماله او في غيره القيمة فيه انقص القطع كما في سرق
الصهيون وقيد بخصان القيمة لان القيمة لو نقصت فانه يقطع لانه خصون
عليه كما في كسبه وفي التبيين ومما ادبه النقصان مما جاز سرقه بعد النقصان قبل
القطع لانه جاز بخصان القيمة بان كانت قيمته يوم سرق عشرة دراهم
ويوم القطع اقل فانه لا يقطع وعنه محمد بن يونس وهو قول زفر والشافعي
وتمامه يطلب منه ادعيه اي ملكه سارق مسروق بعد النقصان اي بالقيمة
الامضاء من النقصان في هذا الباب اي محذور بعد وقوع الاستنفاء عنه بالاستنفاء
اذا القضاء والقطع حواله هو وهو في حقه فان كان كذا يشترط
قيام المحقق عنه عند الاستنفاء فصار كما اذا ملكه بوجهه بعد قبل القضاء
اطلقه فشمع البيع والهبته كذا يشترط القبض فيما يحصل الملكة كذا
الهداية او ادعى اي السارق انه اي مملوكه مضاف بعد ما شهد
الشهود بان السرقة عليه او ثبت السرقة عليه باقراره كما في النجاشي وان
لم يثبت بيعه سواء اقام بينته او لم يقيم لان شبهة دارته لمحمد
فيتمحق بمجرّد الدعوى بدليل صحة الرجوع بعد الاقرار وقال مشافعي لا

يسقط

يسقط عنه كذا بمجرّد الدعوى حال لم يقيم بينته لانه لا يجوز عنه سارق فيؤدي
الى سرقه باب كذا في التبيية وكذا اي لا يقطع لو ادعاه اي ملكه احد السارقين
يعني اذا اقر السارقان بسرقة نصاب ثم قال احدهما هو مال لم يقطع
لان الرجوع عامل في حق الراجع ومورث بالقيمة في حق الاخر لان السرقة
قد ثبتت باقرارهما على الشركة واطلقه فانظم ما اذا كان قبل القضاء
او بعده ولو سرقا وغاب احدهما وتعدا الى الثاني هذان على سرقتهما
قطع الاخر اي قطع المحاضر لان الغيبة تمنع ثبوت السرقة معدوما فاذا
جا والغاليب يعاد عليه تلك البينة ولو حضر واحد كان بشبهة في محاضر
وتعانه فيمنع ولو اقر بعد ما دون بسرقة قطع وردت اي ترد السرقة الى
المسروق امدان كانت قائمة وان كانت هالكة لا يضمن لان القطع والنقصان
لا يضمنان وكذا اي قطع المحجور يعني وان كان العبد محجورا وماله قائم في يده
يقطع وترد المال الى صاحبه عند الامام به 2 وعند ابي يوسف يقطع اي
يد العبد المحجور ولا ترد اي المال على صاحبه بل المال للمولى الا ان يصدق بمو
فيدفع الى مسروق منه كذا في النجاشي وعند محمد لا يقطع ولا ترد والمال للمولى الا
ان يصدق بمو لان اقرار المحجور عليه في المال باطل ولهذا لا يصح اقراره
بالعقب وقال زفر لا يقطع في الوجوه لها والمال للمولى الا ان يكون له التجارة
ويصح اقراره للمال او يصدق بمو وكذا في النجاشي ان الاقاييل الثلاثة مردية
عنه 2 يطلب من تبعية الرابلي ومن قطع بسرقة والعبدة اي العبد
المسروقة قائمة ردها اي رد السارق القائمة الى صاحبه وان لم يكن قائمة
فلا ضمان عليه اي على السارق لثبوت عيبه ولا غرم على السارق بعد ما
قطعت بمجته ذكره في التبيية وان استهلكتها ان هذه وحليته يعني
لا فرق في عدم الضمان من هلاك العبد واستهلاكها في الظاهر من روايته
كما في النجاشي وهو المحذور كما في تبعية الكفنة واحترازه عن رواية الحسن عنه 2

ان يجب الحماة في الاستعلاء قبل القطع او بعده كما في المذبح وغيره على ما في المذبح وعن ابن سباعة عن محمد بن يونس اذا اتيته القيمة لانه انما لا يقطع رابعا حتى ولا يملكه لانه يملكه الى ان يقطع ما يملكه من القطع وقال ان في بعض سواها هلك اذا استهلك في علم ان القطع والضمات لا يكتفون عندنا كما حكم مع العرف عنده بجهلنا لانها اختلفت حملا ومسمى وسببا لان عمل القطع اليد مستحقة هو المسمى وسببه الجاهل في حق الدابة وهو ترك الانشاء على نفسه ومحو الضمان المسمى ومستحقة الموقوف منه وسببه ان ثبت اليد على مال الغير على وجه الموقوف فوجب احدها لا يمنع وجوب الاخر كالدية مع الكفارة في الغنم حتى وانما ما ذكرناه من الحديث وتمام هذا البحث يطلب من التبيين والخلق في قيام العين فاشتمل كلامه ما اذا كان السارق لم يتصرف فيها او باعها او اودعها او تزوج عليها وهي قائمة في يده هي في يده فاشتمل في يده من المشتري والموهوب له والزوجه بثمنها على ملكه ما كان في يده وجوهه وغيرهما وفي الموهوب له السارق ثم استهلكه السرقه غيره لم يضمن لاحد وكذا لو انجس هلكه في يد المشتري منه والموهوب له ولو استهلكه فلان تضمنه كذا ذكره في الموقورات سرق سرقا ففقط بطلان او بعضها لا يضمن شيئا منها اي من السرقا يعني اذا سرق سرقا ففقطت يده بخصمته اربابها وقع القطع لكلها فقط ضمان المملوك وان خاصه واحده منهم دون الباقي وقطع لا يضمن شيئا من السرق عندنا لان الواجب بالقطع واحد حقا لله تعالى لان منتهى كبره على الشاغل والخصم شرط لظهورها عندنا في وعنده له الحق ليعلم بالوجوب المقطع اذ هو بالجنبة وما صاحب الحق هو الله تعالى وهو لا يخفى عليه خافية فلما حاز الى القيمة بطل الاستيفاء فاذا استوفى كان له الحق ليعود منفعة

الى المال بخلاف المال لانه حق العبد في شرط الخصومة منه ولان القطع متحد في حق الضمان للمالك بخلاف الاموال فان قيل لخصومة شرط لصيرته لخصم بازاله المال ولهذا لو اختار الضمان لا يقطع ولا يصح البذل من واحد عن الكل قلنا بطلان المال سقوط عصمته امر شرعي ثبت بناء على استيفاء القطع لا باختيار العبد الا ترى انه يستوفيه الحاكم بخصومة من لا يملك البذل كالا والوصى والمالك والعبد كما دون له هكذا ذكره الزيلعي في التبيين وقال لا يضمن مال لم يقطع به يعني قال ابو يوسف ومحمد يضمن كل ما لا يقطع لهما لان مسقط للضمان القطع وهو حصل بخصومة الحاكم وقطع له خاصة ولم يكن هو ثابتا عنهم فيقتل اموالهم بمقصومة فيضمنها لهم على حالها وعلى هذا الخلاف اذا سرق من واحد نصبا مرارا ثم قطع لاجل نصاب واحد ولو حضر واجبا وقطعت يده بخصومتهم لا يضمن شيئا بالاتفاق كذا ذكره الزيلعي في التبيين ولو سرق ثوبا بشقة في الدار اي بضعين فما خرج من الدار وقيمة عشرة دراهم بعد الشق قطع لان الشق ليس بسبب موضوع للملك وانما هو سبب للضمان وانما ثبت حكمه ضرورة اداء الضمان كقوله لا يجمع البذلان في حكم واحد ومثله لا يورث السهمه كالا خذ نفسه وقال ابو يوسف لا يقطع لانه احدث فيه بسبب الحكم وهو في حق الضمان فانه يوجب القيمة فيملك المضمون فصار كالمشتري اذا سرق شيئا فيه خيار البايع ثم نسخ البيع كذا ذكره الزيلعي في التبيين ثم قال وهذا الخلاف فيما اختار تضمين النقصان واخذ الثوب وان اختار تضمين القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع بالاتفاق لانه ملكه مستند الى وقت البيع فصار له اذا ملكه بالهبة وهذا اذا كان النقصان فانه وان كان يسيرا قطع بالاجماع ولا يقطع في الفرق بين الثوب واليسير والصحيح ان النقصان ما يندرج

بعض المعين وبعض المنفعة والسمية لا ينفذ به شيء من المنفعة بل
 بل يتعيب به فقط وتماحير يطلب منه فاق قيل قد اوجبت مع القطع العشر
 اجيب بان القطع تحت السرقة وضمان النقصان بالحق ليس من السرقة
 في شيء كذا في شرح الوقاية لابن الملا وفي النقاية في كتاب الكراهية لا
 يقطع ان سرقة سائمة فذبحها كما اخرجها من الدار ان السرقة تحت
 وهي لم يقطع فيه وان بلغ كبرها نصا بالان بعض قيمتها للمسروق منه
 كما في الجمع ولو ضرب اى السارق المسروق دراهم او دنانير قطع دردها
 اى الدراهم والدنانير المسروق منه عند اجماع وعندها لا يرددها
 وبمنه خلاف ان هذه صنعة متقدمة عندها فماتت شيئا اخر خوفا
 له وادعى راي انه لو صنع من المسروق من النقد انية كان كذلك بالادب
 وقيد بالنقد لانه لو جعل حديد وزنا ففهم على اختلاف فهم في الذهب و
 الفضة كذا في شرح المختار ولو صبغ اى ان سرق ثوبا نصبغ احر
 فقطع لا يؤخذ منه اى لا يؤخذ منه الثوب ولا يضمن اى لا يضمن قيمته
 الثوب بعد القطع لان صبغ السارق في الثوب قائم صورة ومنه حتى اذا
 اخذ صاحبه ضمن له ما زاد فيه باق صورة لا معنى حتى اذا هلك اكله
 عنده لا يضمن فصارت حق السارق احق بالرجوع فلا يجمع الثمنان مع
 القطع كذا في شرح الوقاية لابن الملا وعند محمد يؤخذ منه يعني قال محمد
 يؤخذ من السارق الثوب ويعطى ما زاد الصبغ فيه لان غير ماله قائم من
 كل وجه وهو اصل الصبغ يقع تحت اعتبار الاصل او كما في العاصب
 ولا فرق بين ان يصبغ قبل القطع او بعده عندهما كذا في التبعية
 وان صبغ اسود يعني ولو صبغ الثوب لهود اخذ منه اى يرد
 الثوب على المسروق منه لان السواد نقصان عند اجماع والمسروق
 اذا انتقم عند السارق لا ينقطع حق المسروق منه فله ان يأخذ الثوب

ولا

ولا يقطع شيئا اى المسروق منه الى السارق بسبب الصبغ للثوب السواد
 نقصان النقصان الزيادة فيرد محال كما في الحرة وهذا عند اجماع وحكي
 فيه اى في الصبغ حكمهما في الاخر يعني قال ابو يوسف وحده السواد زيادة لكن
 بالزيادة لا ينقطع حق المالك ولا يأخذ الزيادة كذا في الحرة قال في الجمع وهذا اختلافا
 عصر وزمان لا يجره وبرهان فان الناس لا يلبسون السواد في زمنه
 يلبسون في زمنها وفي شرح الصحيح لو سرق سويقا في الطيب يسمي او
 عمل فهو مثل الاختلاف في الصبغ كذا في البحر وفي التبيين وكذا اذا قطع الثوب
 وخاط لا يسترد منه والله اعلم وفي تنوير الابصار سرق في ولاية سلك
 ليس لسلطان اخر قطعه اذ لا ولاية له عليه ليس تحت يده كذا قال ملا مشرو
 وفي السراجة اذا سرق بسرقة ليس لوالي اوس واو زجده ان يقيم له عليه
 لان ذلك ولاية سلطان اخر فافهم هذا الاصل اذا كان للسارق كفالت
 في معصم واحد ان تميزت الاصلية والمكن الاقتصار على قطعها لم يقطع الا
 لانه غير مستحق لقطع والا فحقها هو المختار لانه يتمكن من اقامة الواجب الا
 بذلك كما في شرح المتنق عن الامام ادركت اللص وهو ينفذ لقتله قال
 محمد ان قتل غريم الدية في ماله وقلات في حذره فان ذهب والا فادب فان
 دخل عليه بيتا غفقت ان يبدأ بضرب او خفت ان يرمي فآرمه ولا
 تحذرو قال محمد لو ان لصا دخل دارا ولا سلا 2 مود صاحب الدار يعلم انه
 يقول على اخذه ان ثبت الا ان يخاف ان يجر اخذ بعض متاعه ولا يقدر عليه
 ولم يجر به وقتله وكذا الوار في منزله رجلا مع اهله جاريتة فجز وخاف
 ان اخذه ان يقتله وهو في وسوء يجره وقتله ولو كانت متاعه لم يقتلها
 ولو لم يجره امرأة رجلها قتل وكذا الغلام وهو لما خوذ وان قتل قدم
 هدر اذ لم يستطع منهم الا بالقتل وسئل محمد عن مجنون قصد انسا نا
 ليقتله او بغير مقتله فقتلها كمصولة عليه قال يضمنها وبه اخذ الفقهاء

لمن اكل مال انسان عند الخمسة يعني قتل صاحب الدار وبره على ان
كان كاهنه قدم هدر وان لم يكن له بيعة ان لم يكن المقتول معروفا
بالشر والرفقة قتل صاحب الدار قضاها وان منها ب في القياس يقتض في
الاحتساب يجب الدية في مال المورثة المقتول لانه لانه لكان ادرت سببه في
القضاها لانه مال قتل انسان في جبر السلطان ان ثبت عليه في ثم قامت
عليه بيعة بذكر على القاتل القود دمه في المهر ما يلبس كالعصا واليابا في قتل
ولو قتل خنثى وان في مخافة في موضع لا عود اذ في مصر ليليا في قتل ولو
قتل لا يخنثى ولا شهرا لا يلبس بيا في الاحوال قتل ولو قتل دفعا لا يخنثى
ولتكم القلب اصله مثل وهو قوله عليه صلح يدرك على صدره فمما حار في
صدره فخذ وان افترقا الناس ولا جماعهم فيم دخل عليه ليليا شرا
سيفر فاذا رجمه بعد كونه يحكم في ذلك فان كثر فرم منه وخوفه وعلم انه
قتل حل لم ان يبداء بقتله وان وقع في قلبه خلا فذلك لا يحل له قتل والمعتبر
فيه اغلب النك واليه اعلم الامم البنزانية في اخر كتاب الرقة **باب**
قطع الطريق اعلم ان قطع الطريق يسمى سرقة كبرى يعني مجازا اما تسميته
سرقة فلان قطع الطريق ياخذ المال سرا من اليد حفظ الطريق وهو الامام اعلم
كما ان السرقة ياخذ المال سرا من اليد حفظ المكان كما خوذ منه وهو لا يواد
من يقوم مقامه واما تسميته بالكبرى فلان ضرر قطع الطريق على احوال
الانوال وعلى عامة المسلمين بالنقص في الطرق ومزار السرقة الصغر في بعض
المكان ياخذ ما لهم وهذا ضررهم ولهذا غلظت الحظ في حق قطع الطريق
واما اخره عن الصغر لانها اكثر وجودا منه كما في الغاية من قصد قطع الطريق
مع مسلم او زني يعني شرط ان ينفذ القاصد معصوم مسلم بان كان مسلما
او زنيا حرا كان او عبدا وانما شرط ذلك لانه لو كان حربيا غلب علينا دارنا
يلتزم استيلاء الكفار وسيجي بيانه الله تعالى وان كان دراهم فلان

لان قطع الطريق يختص بدراوات كان مستأما في اقامته كعد عليه كما في
المنع على مسلم او زني وانما شرط ان ينفذ القاصد مال مسلم او زني ليعت
العصمة المعبودة حتى لو قطع الطريق على مستأمن لم يجدوا لغير السب
الجميع في مال مستأمن وهو كونه حربيا كذا في الكافي والشرائط المختصة به على ما قالوا
ثلاثة في نظر الرواية الاولى ان يقوم قوم لهم قوة وشوكة اووا حدك ذلك انما في
ان لا ينفذ في مصر وما هو بمنزلة ما يبيع المهرين والكوفيين انما ان يكون
بيهم وبه المهر على مسيرة سفر وعاءه يوسف اعتبار الشرط الاول فيتحقق في
مصر ليليا وعليه الفتوى لمصلحة الناس كما صرح به في الفتاوى سرا جية وفي
شرح المحلى وفي الفتوى على قول ابي يوسف كذا في المنع فاخذ على صفة المجهول
اي اخذ فاصد قطع الطريق قبله اي قبل اخذ شيء وقيل ان يقتل احدا جسا
بعد التعزير كما في المنع حتى يتوب لان المراد بالنفي المخصوص كونه في حق من حقوق
الناس لانه اما ان يراذ فيه من جميع الارض ولا يتحقق مادام حيا او عن بلاد
الى بلاد اخرى ولا يحكم الحق وهو دفع اذاه عن الناس وعن دار الامام الى دار الحرب
وفيه تعرضه على الردة فدل على ان المراد فيه عن جميع الارض يدفع شره عن
ارضها وهو موضع جسد وقد افترق به معنى التقليد بان هذا الجسد بعد
التعزير لا يراى كارههم منرا هو التحذير كذا في المنع واطلق في اخذه فشمها
اذا كان باذن الامام او لاوتوبته تظهر بطلان ربيها الصالحية عليه لانها
امارة ظاهرة يدل على التوبة المتعلقة بالقلب كما في المنع والا صوابه قوله
نك انما جزاء الذي يحاربونه الله ويكولون ويسعون في الارض فسادا الآية
اي كما ياربونه اولياء الله على حذف المضاف وان اخذ ما لا ي معصوما وحصل
لكل واحد اى من قطع الطريق ثواب السرقة وهو عشرة دراهم **باب** **قتل**
مضروبة كما مر قطع يده اليمنى ورجله اليسرى فلا قطع على من النفي
اصابه اقل من ثواب وهو مراد بقوله تعالى او تقطع ايديهم ورجلهم من

خلع ثوبه يموت جنة الكففة - وشرط ان يوصي الاطراف لاولاد كانت يده
 اليسرى مقطوعة او سلا او رجلا اليسرى كذلك لا يقطع كذا في كل وقت
 قتل اي نفسا معصومة فقط يعني ولم يأخذ مالاً ولو بعضاً او ولو كان
 قتله بعض او جرح قتل حدا يعني هذا القتل بطريق لا بطريق القصاص
 فذكر هذا بقوله او بغيره كما في النكاح فلا يجر عفو المولى لان العفو انما ينفذ في
 حق العباد وهذا حق الشرع ولا يشترط ان يكون القتل موجب القصاص
 سواء كان بالثقل والالة لانه وجب في معاملة اولي الجناية على حق الدماء لما ربه
 ولهذا قال في الجنية ويقتل الكافر حاله الثاقل - حد القاتل وانما شرط القتل
 مع احدهم وسواء قتلهم بسيف او حجر او عصا او بغيره وبغير كالجناية
 قتلوا واحداً بقية رسول الله اصحاب ابيه برودة انتهم وان قتلوا واحداً
 ما لا يقطع وقتل اي ثم قتل او صلب او فعل الجنية كما في قوله يعني الامام بغيره هذه
 الاحوال عند ابي ان شاء الله جميع بديه القتل والقتل او الصلب او قتل عطف
 على قطع يعني ان كان قتل او صلب اي جناية غير قطع كما قالها جباة
 لان الحدود في النفس يتدخل حد ما دون النفس في حد النفس كما لو
 زنى محصاة وسرق فرحم يدخل حد السرقة في الرجم ولدان هذه الجناية بمقتضى
 معنى مقتدة صورة وهذا اخذ المال وقتل النفس بغير حق فالامام يقول
 بخبر ان شاء الله مال الى جهة الاتحاد فيكفي بالقتل وان شاء الله مال الى جهة
 التعدد فيجمع بديه القتل والقتل كذا في الوقاية لا به المكد في الهداية اذا
 قتلوا واحداً خذوا المال فالامام بالخيار ان شاء الله قطع ايديهم وارجلهم من خلاف
 وقتلهم وصلبهم وان شاء الله قتلهم وان شاء الله صلهم وخالف محمد في القطع
 يعني قال محمد يقتل او صلب ولا يقطع وابو يوسف خذوا المشهور لان القطع
 حد على حد والقتل كذلك بالنفس فلا يجمع بينهما بجناية واحدة وهي قطع
 الطرف وتما في التبييد وجلب جبا ويبيع اي يشفق بطنه اي على

تقدر



تقدر ان يجلب جباري حتى يموت وانما يبيع بطنه من غير الرشد بغيره
 غيره واستحب لا يموت قال في النكاح والصلب جباة هو المذهب كما في الجنية وهو الامم
 كما في الجوهرة ويترك ثلاثة ايام فقط يعني لا يجلب اكثر منها توقفاً من تأذي الناس
 فاذا تم ثلاثة ايام في وقت عوته بخله بینه وبين اصله ليدفنه وعن ابو يوسف
 ان يترك على الخشب حتى ينقطع وكيفية الصلب كما في الجوهرة ان يغرر خبثه
 في الارض ثم يربط عليها خبثه اخرى عرضاً فيضع قديمه ويربط من اعلاها
 خبثه اخرى ويربط عليها ايدي ثم يقطع بالرمح في ثدييه ويخلص بالرمح
 في ثدييه ويخلص بطنه بالرمح الى ان يموت ذكره في النكاح ويرد ما اخذ ان
 كان باقياً والاى وان لم يكن باقياً فلا ضمان اي لا ضمان ما فعل من اخذ
 المال وبستهلاكه اذا قتل كما في السرقة الصغرى وقتل كما في النكاح ولو باشر الفعل
 بعضهم حدوا المصم يعني بجري الاحكام المذكورة على الكوفاة بعضهم الاخر
 والقبض والاخافة لانه جزاء المحاربة وهي تتحقق بان يكون البعض رداً
 للبعض حتى اذا زلت اقدامهم الجرازا وانما الشرط من واحد منهم وقد
 تحقق ولان حكم متعلق بالمحاربة فيستوفى فيه الرد وبغيره كاستحقاق القسم
 بالقيمة وان اخذ مالاً وجرح قطع اي يده ورجل من خلاف اي يده اليمنى
 ورجله اليسرى ثوبه يموت جنة الكففة والجرح هدير اي باطل لانه لما اقيم الحد
 سقطت عصمة النفس حق العبد وان جرح فقط اي لم يقتل او قتلوا
 لم يأخذ مالاً اي عند قتال ان يؤخذ فلا حد اما الاول في فلان هذه الجناية
 ليس فيها حد فلا يسقط حق العبد اذا سقط في ضمنه يستيفه كحد ولم
 يوجد فيه حد باقياً فيقتضى فيما فيه قصاص ويؤخذ الارش في غيره وذلك
 الى الاول بما على هذا اذا جرح واخذ من المال دون النصاب او النسيئة التي
 لا يقطع فيها كالنسيئة التي في النسيئة سارح اليها الفساد كما في النكاح واما النسيئة
 فلان هذا الحد لا يقام له شئ كما ذكر في الابنية اذ ان التوبة تسقط على رد

المال في هذه الحالة وبعد الرد لا يقطع لما في السرقة الصغرى فإذا سقط
 أحد طرفي حق العبد في النضر والحال حتى يستوفي المولى العتاق أو يفتقد
 يجب الضمان إذا هلك في يده أو استهلكه كذا في الهداية وإنما قيد بالقتل
 ليحل حكم أخذ المال بالاولى وفي مسطور المال من تمام ثوبهم لتقطع
 خصوصية صاحبه ولو قاب ولم يرد المال لم يذكر في الكتاب واختلاف في
 فصيل لا يقطع كذا في الحدود ولا يقطع بالتوبة وقيل يقطع كذا
 في الحدود والاصل كذا في البحر ذكره في التمهيد وهو الحق للولى أي ان كان القتل عمدا
 فلولي القود وان كان غير عمد فالولي تولى المولى ان شاء عفو أي في العتاق
 كمال وان شاء أخذ بموجب جناية أي اذ ارث وقد تقدم شرحه انفا وكذا
 أي لا حد لو كان فيهم من او يمتنع او يدرم محرم من مخطويع اليه يعني
 لو ان بعض القضاة غير مكلف كالصبي والمجنون او ذارحم محرم من مخطويع
 عليه فان القضاة يقطع عن الطل لانها جناية واحدة قامت بالطل ولا
 يجب الحد باعتبار نصيب ذر رحم محرم ويجوز تسليمه في خيب الباقيين
 فالامتناع في حق البعض يوجب الامتناع في حق الباقيين وذكر المصنف
 فتاواه ناقل عن الممنوع عن ايمه اذا كان فيهم امرأة هي التي وليت القتل
 دارت حد عنهم وهو قول محمد وفي القود في اجمع اصحابنا انه لا يقيم الحد
 على امرأه وذكر القضاة ان الرجال والنساء في قطع الطريق سواء وفي مختصر
 وهو خلاف الرواية انتهى وفي التنوير العهد في حكم قطع الطريق كغيره وكذا
 المأثرة كذا في ظاهر الرواية او قطع بعض العاقلة على بعض لان الحرز واحد هي
 العاقلة فصارت العاقلة كذا واحدة واذا لم يجب الحد وجب العتاق
 ان قتل عمدا بحدية او مشق عندهما ورد كمال ان اخذه وهو قائم في يده
 وضمان هلك او استهلكه كما في منعه او قطع الطريق ليل او نهار بمصر اذ يجر
 مصره لانه ليس بقاطع الطريق لاحتيا نا كما في التمهيد وذكر المصنف فتاواه نقلا

نوا در اربع ساعه عن محمد شهد الشهود على رجل انه قطع الطريق واخذ مال
 وقتل ولم يحضر معهم احد لم اقم عليه حد وعثرته خرج لقطع الطريق فاستقبل
 ناس فاقتلوا فقتلوه لا شيء عليهم وان فرمنهم حتى يلقوه موضعاً لو تركوه
 لم يقدم على قطع الطريق ثم قتلوه كان عليهم الدية انتهى وفي التمهيد وكذا ان
 يقاتل دون مال وان لم يبلغ نصاباً ويقتل من قاتله عليه الاطلاق عليه
 من قتل دون ماله فقد شهد كذا في التمهيد وفي البحر مقرر ان الجاني رجب
 استقبل المصور ومنه مال يسوي عشرة حل لانه لا يقطع لقتله عليه السلام
 قاتل دون ماله وهم المال يقع على القليل والكثير اللص اذا دخل دار رجل واخذ
 المتاع واخرج فله ان يقتله مادام المتاع معه لقوله عليه السلام قاتل دون
 ماله فان رمى به لم يمسك يده لان لا يشاء له حد وفي مسراجه قدم اخذ
 السارق امواله وذو هو فاستعانوا في جوارحه طلب السارق فان كان ارباب
 الاموال معهم او عابوا ولكنهم يعرفون متاعهم ويقدرون على رد المتاع جاز
 لقتلهم القوم المستعان بهم ان يقاتلوا السارق لشره اذ كمال وان كانوا لا
 يعرفون المتاع ولا يقدرون على رد المتاع لم يجز لهم ان يقاتلوا السارق انتهى
 ومن خفف في مصر غير مرة أي خفف من اركانه في التمهيد قتل به لانه صار ساعياً
 بالارض بالفساد فكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل كذا في التمهيد يعني يقتل الامام
 دفعا لشره وفتنته من العباد كما في التبيين والابان خفف من كذا في التنوير
 الابصار وشره من الفقار فكل القتل بالمشقة يعني وهو من القتل بالمشقة لا
 يقتل به عند الامام وانما يجب الدية على العاقلة كما سائر في كتاب الديات
 ان شر الله تعالى وصرح الزبلي بان القتل عند الشك انما هو بطريق السببية
 ومع السببية ما حكى عن صفية ابى بكر الاعرج ان امدع عليه بالسنة اذا
 انكر فلما مات ان يهل فيه بكبرائه فان غلب على ظنه انه سارق وان كمال
 محروق عنده عاقبه ويحذر ذلك كماله لانه جالس مع الناس في

في مجلس الشراب وكما لو اراه يمشي مع السارق ويقتله النفس اجازوا قتل النفس
كما اذا دخل عليه رجل شارب سيفه وغلب على ظنه ان يقطع وحكي عن عاصم
بن يوسف انه دخل على حير بلخ فانه سارق فانه السرقه فقال الامام لمعاصم
ما ذا تجب عليه فقال على الدعي سبته وعلى الكثر الجده فقال الاميرها تورا
بالسوط فما ضرب عشرة حتى اقر واخذ السرقه فقال عاصم ما رايت جورا
ايك بالعدل ما هذا كذا فيهم وقد قدما شيئا من ذلك سكر حظه عن قتل
الاعوزة والسعاة والظلمة في ايام الفترة قال يباح لانهم يسعون في الارض
بالفساد قيل يتبعونه عن الفساد في ايام الفترة ويتوارون قال ذلك
امتناع ضرورة ولورد العادوا لما نكحوا عند ذلك قال الامام سيد ابو نجدة
وزاد بانه يثاب قاتلهم قيل لم كيف يكف قاتلهم قال لان من شرط
السلام الكففة على خلف الدماء والفري بفرجهم واخرت بخرجهم وهم على
عكس ذكره الامام اكر در كنز البنزاري في كتاب السير في باب الابهة وذكر
المصنف فتاواه رجل ادعى على اخر سرقه وطلب من السلطان ان يضر به فضر
السلطان مرة او مرتين ثم اعيد الى السجن من غير تعذيب في ذلك المجلس
من التعذيب والضرب فضعف سطحه ليضر بضعف من سطحه ومات وقد
كف عارته في هذه الحكاية وظهرت السرقه على يد غيره فللقول ان ياخذوا
صاحب السرقه بدية ابيهم وبالغرامة التي اداها الى مسلمة ان كان اللص
حصل بسببه وهو متعذر هذا السبب هكذا ذكره في مني نقلنا عن مجموع
النوازل ثم قال قيل هذا يجوز مستقيم في حق الغرامة اصله مسئلة السعاة
غير مستقيم في حق الدية لانه صعيد سطحه باختياره وقيل هو مستقيم في
الدية لانه مكره على الصعود للفرار من حيث الكف لانه انما قصد الفرار خوفا
على نفسه التعذيب وفي القينية رقم لجم الائمة بخاري وقال شيخنا عند الائمة
في حرق فاني بقا بدفتر ب المشكوك عليه فكريسه اويده يضمن

الشك في اركه كالمال وقيل ان من حبس بسعائيه ومهرب وشور جدار
السجدة فاصار بدنه وتلف ضمن الساعي فكيف هنا فقيم ايفعه بالضم
في مسئلة المهرب قال الاولون المشكوك عليه بضرب مثايد لا يضمن الشك
لان الموت فيه نادر فعائيه لا تخضع اليه غايما انتهى **كتاب السير**
اورده بعد الحوادث ما بينهما من المسئلة من حيث ان الحق منها اخلاء
العالم عن الفساد فكان كلا منهما حسنا لمعنه في غيره وقد مها عليه لانها
معاملة مع مسلمية وكهما معاملة مع الكفار وهذا الكتاب يعبر عنه
باسير والمخاري وجهاد فالسير جمع سيرة بكسر الهمزة من السير فيقول
ليان هيقة مسير وحالته الا انه غلبت في لسان الشرع على امور المخاري
وما يتعلق بها كالمسألة على امور الحج وجهاد وهو مدعى لانه الحق و
القتال منع من امتنع من القبول بالنفس والمال والمخاري جمع الغزاة من غزوت
العدو وقصدته للقتال غزوا وسب الجهاد عندنا كوخهم حربيا علينا و
عندناك فم هو كفرهم كذا في النهاية وقد ورد فيه احاديث كثيرة دالة على كمال
فضله منها ما في صحيح مسلم من حديث سليمان بن سعد سمعت رسول الله عليه
الصلاة والسلام يقول رباط يوم في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه و
ان مات فيه اجرى عليه الذي كان يعمل واجرى عليه رزقه وامر من العتقان
رواه الطبراني في معجمه يوم القيمة شهدوا والخطابة ما جنة بسند صحيح عن
ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوم القيمة امناء من الفرائح وعمر امة امانة
رض الله عنهم ان صلوة الحارث بن عبد الحمزة صلوة ونفقة الدنيار
والدراهم منه افضل من سبعمائة دينار بنفقة واختلفوا في العمل
الذي يتحقق فيه الرباط في النوازل ان يقول في موضع لا يتوخى وراة السلام
لان ما دونه لو كان رباطي فلو سلمت في بلادهم حاربون وقال
بعضهم اذا اغار العدو على موضع حرقه بغير ذلك هو موضع رباطي الى اربعين

سبعة واذا اغار مرتين في رباي الى مائة وعشرين سنة واذا اغار ثلاث
 مرات في رباي الى يوم القيمة هكذا ذكره في صحيح ثم قال سئل عن الفتوى الكبرى
 والمختار وهو الاول واعلم ان ما ذكر من قوله على ما رواه ابي بصير في
 سبيل الله وليس يستلزم كون ذلك باعنا ربحا فان فقد وروث الاحاديث كثيرة
 ليس فيها سوى حراسة في سبيل الله كذا في فتح القدير انتهى وفي سراج الوهاب
 قال كقول الله جل الله عليه وسلم مثل الجاهل هدم في سبيل الله كمثل الصائم القائم
 الراكيع اى جدي كعب وسئل عن سبيل الله فقال افضل الاعمال فقال الصلوة لوفى
 ثم برد الوالدية لم يجاهد في سبيل الله ثم تقدم بر الوالدية على الجهاد وقال
 الاصل ان فرض الجهاد اذا لم يتيقن لم يجز للولد ان يخرج الابا ذن والدية
 واخذها اذا كانت الاخر ميتا تقدم بر الوالدية على الجهاد وفي رواية ان
 عباس بن مرداس جاء الى النبي عليه السلام فقال اريد جهادا فقلت ان لم
 املك فان جنت عند رجل امك وقال احمى اباك لا تسر لا يورث في ماله
 ويشمله فيه يحظر لا يحل للناس ان يخرج اليه الابا ذن والدية لان
 الخوف عليه يضرهما وقد امر بمصاحبةهما بالمعروف والنهي فان قيل ما
 ذكر من الامر لهما محرم مخصوصه والعام المحض من ظني الدلالة وبه
 لا يثبت الفرض اوجب عنه بان خروج الصبي والمجنون فربما بالعقل على ما
 عرف بالخصيص لا بصير العام ظنيا واما غيرهما ففصل النص ابتداء ثم
 يتعلق به لانه مقيد بحد تجارب كقدم وقائلوا لكثيرين كانه فلم تدخل المرأة
 واما الاحاديث الواردة في فظنية لا تفيد الا فراغ وقوله صاحب الايضاح
 اذا تأيد خبر الواحد بالكتاب والاجماع يفيد مصرية ممنوع بل المقيد به
 الكتاب والاجماع كما في صحيح اذا قام به اى الجهاد بعض سقط عن الكتاب
 اذا حصل الحق وهو اعلا كلمة الله با بعض سقط عنها فيه كصلوة
 الجنزة ورد السلام واما اذا لم يكن لهم كفارة فرض على الاقرب من العدد

فالاقرب الى ان تقع الكفارة فان لم تقع الكفارة الا بجمع الناس فقد صار
 فرض عين كالصلوة والصوم والقدرة على السلاح شرط للوجوب والابتن
 من الطريق كما في صحيح وان علم انه حارب قتل فان لم يحارب اسر لم يلزمه
 القتال كذا في شرح الوقاية فان قلت ما ذكر من الادلة يفيد فرض العين
 فما الموجب عن العدول عنه الى فرض الكفارة قلت هو جوب العدول عنه قول
 الله لا يستوي الفاعلون من المؤمنين غير اولئك الضرر والجاهلون انه قول
 وكلا وعد الله كسبي وقد صح خروج صلى الله عليه وسلم في بعض الفروقات
 وقد مر في البعض قال في صحيح ابن ابي عمير ارضوا الله لا يهدونا للعدو واما قوله
 فان قالوا لكم فاقتلوهم فمفسد في كافة الوقاية والطفة فحمل الاثر الحرم
 غيرهما وتحريم مخالفة في الاثر الحرم مفسد في العمدة انتهى وان تركه الكل
 ولم يبق به احد اعمدا اى الكل يترك كما هو حكمه في سائر الفروض الكفارية ولا يجب
 اى الجهاد على صبي لانه غير مكلف وكذلك المجنون وامرأة وعبد لان المرأة
 والعبد مكفولان بخدمة الزور ولو لم يحرهما مقدم على فرض الكفارة
 كما في صحيح واعلم وحققه واقطع لكونهم عاجزين وقد قال الشيخ ليس على الاعلى
 صرح الامة وفي صحيحه ولا يرضى على حديثين بغير اذن غيرهما لانه يتعلق به حق
 وفي النخبة اذا ذن له الدارين ولم يبره فالمستحب له الاقامة لغنى الدارين
 لان الادلة ان يستدرا بما هو الاوجب فان غزا فلا بأس ذكره في صحيح ثم قال
 وهذا اذا كانت الدارين حالان كانت موجبا وهو يعلم بطريق الظاهر انه يرجع
 قبل ان يجل الاجل فالافضل الاقامة وقامه في صحيحه ولا يرضى على عالم ليس
 في البلدة افقه منه لما يدخل عليهم من الضياع وبه صرح في السراجية
 وفيها من اراد الخروج ولم يكن النفي عاما ولم ياتوا لم يخرج الابا ذنهما
 ولهما من ينفات اذا دخل عليهما مائة فان صاعته الوالدية فرض
 عبدا فلا يجوز ان يترك الفرض الكفارية كما في صحيح ولا يخرج المديون الابا ذن

المطالب وان هم العدو اى عجم وغلب على بلد ففرض عين اى على الكل
فتخرج المرأة والعبد بلا اذن الزوج ولو لم يكن له الرق في النكاح وملك
اليمين لا يظهر فرض العين كما في الصلوة والصوم وفي المنع ولا بد من قيد اخر
وهو الشك في حد فيكون فرض عين فلا يخرج الميراث كالميراث واما
الذي يقدر على الخروج دون الدفع ينبغي ان يخرج لتكثير السواد لان فيه
ارهابا والمراد مجرده على بلدة معينة من بلاد كسندرية فيجب على اهل
تلك البلدة وكذا على من يقرب منهم ان لم يكن باهلهما كفاية وكذا
ان يجب على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا واما في فتح القديرة والبلدانية
امرأة مسلمة سببت بالشرع وجب على اهل المغرب تخلصها عن الاسلام
ما لم تدخل حصدهم وحدودهم انتهى وقال كسندرية فتاواه ومقتضى النفي
ان يخرج اهل مدينة ان الحدود قد ما يريد انفسكم او زراركم او اموالكم
فاذا اخبروا على هذا الوجه افترض على كل من قدر على الجهاد منهم ان يخرج
وفي الصغرى يجب على من سمع ذلك الجرح وله الزاد والراحلة ثم بعد النفي العام
لا يفترض الجهاد على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا وان بلغهم النفي واما يفترض
عينا على من كان قريبا للعدو ويقدر على الجهاد واما من وراءهم
بعيد من العدو فان احتيج اليهم بان يخرج من كان قريبا للعدو عن
مقاومته او نكاحا سلوا ولم يجاهدوا فانه يفترض على من يليهم فرض عين
ثم وهم الى ان يفترض على جميع اهل الارض شرقا وغربا وفي المحيط وان ضعف
اهل ثغر من الثغور من مقاومته العدو وخيف عليهم فعلى من وراءهم
ان ينفروا اى يخرجوا اليهم الا قرب فلا قرب ويمددهم بالكرام والسلاح
وفي تجنيس خواهر زاده ولا يسع لاحديه غنا ودفاع ان يتأخروا في المحيط
وزرارى اهل الذمة اهل الذمة واما اهلهم بمنزلة زرارى المسلمين
واموالهم ثم اى يفترض ذلك على من قدر على اتباعهم وطمعوا في

ادراكهم قبل ان يبلغوا حصدهم وهرزهم اما ان كان اكبر رايهم
انهم لا يدركونهم كانوا في سعة من ان لا يجمعهم واذا لم يكن بالمسلمين قوة
وجاء هم من العدو مالا فاقترع لهم به فلا بد بان ينفروا حتى يلحقوا المسلمين
الى هنا كلام كسندرية فتاواه وذكره المجلد ان كان في المجلد بعضهم اى
في مقابلة عجم يفعل والمراد به هنا ان يلحق الامام الناس ما يقوى بعضهم
بعضا بالكرام والسلاح وغير ذلك من النفقة والزاد والفيء الكمال المأخوذ
من الكفار بغية قتال كالحراجه والخزيرة واما المأخوذ بقتال فيسمى غنمة
كذا في فتح القديرة والآي وان لم يوجد الفيء بان لا يوجد بيت كمال
فلاى لا يكره لان يشبه الاجرات بيت المال معد لعدايد المسلمين وان
دعت الضرورة فلا بأس ان يقوى كسندرية بعضهم بعضا لان فيه دفع الضرر
الا على الحاق الاذى قال تاج الشريعة شرع الوفاية وذكره المجلد مع شئ
وبدونه لا الملاحمة ان كان في بيت المال شئ لا يجعل الامام على ارباب الاموال
شيئا من غير طيب انفسهم ليقوى الفتاة اما اذا لم يكن فيفعل ذلك بعدا
فاذا بان مرادهم بذكر النفي ما هو اعم من نفي وغنمة كذا في فتح القديرة
وذكر كسندرية فتاواه وان لم يكن في بيت المال مال فلا بأس بان يستحكم الامام
على ارباب الاموال قدر ما يتقوى به للذبح بخزيرة للجهاد ومن يخرج عن الخروج
بنفسه لم مال ينبغي ان يسوق غيره ومن قدر على الخروج بنفسه الا ان لا مال له
فالامام يعطيه كفايته من بيت المال فان اعماه فلا ينبغي ان ياخذ من غيره
جولا فان لم يكن في بيت المال مال او كان الا ان الامام لا يعطيه فلم ذلك
واذا شرط المسلم ان يخرج لاجل السلم فسلم فهو مسلم وان شرط بالخيار
ان شاء دفع لجعل وان شاك فلا يجب عليه وفي مثل هذا لا يجب الاجر كالا
لمستخرج ابنه الخدمه وان اعماه فهو افضل وفي الذخيرة ذكر ان معاوية
بن ابي سفيان ضرب يوشا على اهل الكوفة ودفع عن جرير بن عبد الله

وولده فلم يقبل ذلك منه وقال لا يحيل الناس فيه دليل انه ينبغي للناس ان
يشركوا اهل بيته واهل بيته في اعطاء الثواب وبه اخذ بعض
مشايخنا دعاه المشايخ على ان هذا لا يثبت لان كان اعانه على الق
اما في زماننا فكثر الشرائع يؤخذ بطريق الظلم ومن تمكن من دفع الظلم
فهو خير له واذا اراد الاعطاء فليعط من هو عاجز عن دفع الظلم انتهى
فاذا حصرناهم اي ضيقنا الكفار واحطناهم ندعوهم الى الاسلام ان يطلب
منهم الدخول الى الاسلام لما روي الامام عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ما قال رسول
الله قوما قط الادعاهم في صحيح امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا
الله فان قالوا هم عصموا من دماءهم واهوالهم الا يحرقوا وحاصهم على
الدين ذكره في الحديث فان لم يسلحوا في الجزية اي ندعوهم الى اداء الجزية ان كانوا من
اهلنا اي من اهل الجزية بان كانوا من اهل الكتاب والمجوس وعبد
الاثان من العرو واليه قال الله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
واما ما لا يقبل منهم كما مرته وعبد الاوثان من العرب فلا ندعوهم
الى اداء الجزية لعدم الفائدة اذ لا يقبل منهم الا الاسلام كما قال الله تعالى
تقاتلوهم او يسلطوهم ويسلموا فبذلك قدرها اي الجزية ومنه يجب فان
قبلوا اي اداء الجزية فلهما ما لنا وعليهم ما علينا يعني يجب لهم علينا
يجب لنا عليهم لو تعرضوا لدمائهم واهوالهم وتعرضوا لدمائنا
واموالنا ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض ولا يراد منه ان يجب من الق
وغيره ما يجب علينا لان الكفار لا يجادلون عندنا قال في كنه في قبول
الجزية ليس لان الزوال هذا التعرض يريد بذلك انهم جعلوا الدليل على هذا
حكم قول علي رضي الله عنه بطلان الجزية لتكون دماءهم كدمائنا واهوالهم
كما هو الناديه صريح صاحب السراج الوهاج في التبيين ومراده

بالبدل القبول وكذا بالاعطاء المذكور في الآية لان العصمة تحصل لهم قبل ادا
بجود القبول انتهى وصريح قتالهم لم يبق الدعوة اي الى الاسلام قبل ان يدعى
لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ولا نهم بالدعوة يعلمون انما نقالهم
على الدين لا على طلب الاموال وسبى الزراري فليعلموا بحسب فنكتف مؤنة
القتال واطلق الدعوة فتشمل الحقيقة والحكمة فالحقيقة بالبيان والحكمة
انتشار الدعوة شرقا وغربا نهم الى ما اذا يدعون وعلى ما اذا يقاتلون فاقم
ظهورها مقامها في الاستبصار انما يجوز ان تقاتل من لم يبق الدعوة في ابتداء
الاسلام اما في زماننا فلا حاجة الى الدعوة لان الاسلام قد فاض واستمر
فما من زمان ولا مكان الا قد بلغته بعث النبي عظيم ودعاؤه الى الاسلام
يبلغ الاسلام مجرا بين اليك ايهم وحرك ولم انبعا ثلهم جبهة وخفية
كنا في سراج الوهاج ذكره في الحديث وندب دعوت من بلغته اي الدعوة الى
الاسلام يعني يستحب ذلك لمن بلغته بالصفة الانذار وهو غير واجب لانه
مع انه عليهم اغار على الله كصطلق وهم غارت وانما هم تسقى
عليها فقتل مقاتلهم وسبى زراريهم واماب يومئذ جريرة بنت حوث
والاعارة لانه بعد الاعلام واذا كان ذلك في زمنه عليه السلام كاستنار الاسلام في
ظلمة زماننا وقد تشهر وبلغ الشرق والغرب فلا يجب الدعوة بعد
علمهم بالغا ولا نهم لوان استغفروا بالدعوة ربما يتحصنون فلا يتدر
عليهم ذكره في التبيين فان ابوا اي عن الاسلام ولم يقبلوا الجزية نستعيد
بالدين ونقاتلهم لقوله عليه الصلوة والسلام وان ابوا فاستن بالهم
عليهم وقاتلهم ولان الله حرر اوليائكم كمثل الاعاءة فيستأن به فكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بع جيشا او سرية اذ ص صاحبهم
اي اميرهم يتقدم الله وقال اغروا باسم الله تعالى في سبيل الله قاتلوا
كفر بالهم ولا تقبلوا ولا تقدرروا ولا تمشروا ولا تقتلوا وليدا واذا لقيتم عدوكم

منهم الذين فادعوه الى ثلاث خصال الى الاسلام فان لم يوافقوا فاقبلوا منهم
وكفوا عنهم وان ابوا فادعوه الى اعطاء الجزية فان ابوا فابعدوا اليهم
اي علموهم بالقتال الحديث ذكره في الاختيار وذكر لصحة فتاواه نقلا عن
الظاهر عن عبد الله بن ابي اوفى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
لقى العدو قبل ان يوافقه قال اللهم انا عبادك نواحيث نواحيثهم
بيدك اللهم اهزمهم وانصرنا عليهم انتهى بنصب الجاهليين لانه عليه
نصبها على الصلوة ذكره في الفتح والخرق اي بالنار والتفريق وقطع الاجار
لانه عليه السلام احرق بوبرة وكان فيها جمل حتى قال الشاعره هو حسان
وهات على سراج نيلوى حديق بالوبرة مستظيرة وصح انه عليه السلام قطع
الخيل فقال الله تعالى فاذلوا ما قطعتم من لينة او تركوها قائمة على اصولها
فياذن الله رواه البخاري ومسلم ذكره في التبيين وفي الاختيار قال الزهري
وقطع رسول الله عليه السلام عن بني النضير وحرقت البيعة انتهى وانما الزرع
لان في جميع ذلك الحامض الغليظ بهم وكسرت كفتهم وتفرقت شملهم فبقوا
متردعا وقد قال الله تعالى ولا يظنون موطن يغيبه الكفار ولا يبالون من
عدو شيئا الا كتب لهم قال في الفتح ولا فرق بين الاجار المثرة وغيرها وهو
قضية كلامهم في متونهم والخلق في جوار فعل هذه الاشياء تبعا لما في
المتون المعتمدة وقيد الكمال في فتح القدير بما اذا لم يغلب على الظن
انهم ما خودون بغير ذلك فان الظاهر انهم مغلوبون وان الفتح باد
كره ذلك لانه فساد في غير محل حاجته وما ابيح الا لله ويندب للجأ هدر
دارحرب توفير الاظفار وان كان قصها من الفطرة لانه اذا سقط
السلام من يده ودنا من العدو ربما يتمكن من دفعه باخافيه وهو نظير
قص الشارب فانه سنة وللغازي في الارحرب ينسب له توفيرها وتطويلها
ليكون لها باغية العدو ومنه بارزها ولها صلات ما يعين المراء على

الجهاد

الجهاد فهو مندوب اكسابه لما فيه من اعزاز المسلمين وقهر الكافرين
كذا في البحر من باب الظهير كما ذكره في غيرهم اي الى الكفار وان ترسوا
باسار المسلمين ان هذه للموصل لان في الرمي دفع الضرر العام بالذبح
عن الاسلام بالحق في ضرر خاص فكان اوله لانه قلما يخفى حصن عن مسلم
فقد استغنى باعتباره لانه يستد بجهاد وانما ابوا منهم فلا دين عليهم
ولا كفارة وقال الكافي فيجب فيه الدية والكفارة لانه قتل مسلم خطا فيجب
موجبه وقال المحقق بزيادة اذا علم ان فيه مسلم وانما يتلف بذلك لا يحل
لان الاقدام على قتل مسلم حرام وتلا قتل الكافر جائز ويجوز ما ذكرناه و
تمامه بطب من التبيين ونقصهم به اي نقصد الكفار بالرسم دون المسلمين
لانه اذا انفرد التمييز فعلا فقد امكن قصد الطاعة بحسب الحاقه و
يكبره اخرج النساء والى كما حلف في سرية لا يؤمر عليها لان فيه تعريض
المراء على الضياع بالفضيحة وتعريض كما حلف على الاستخفاف فانهم
يستحقون بها مخالفة المسلمين وهذا التأويل الصحيح لقوله عليه السلام
لا تسافروا بالقرآن في ارض العدو ولا كتب فقهية وحديث وهذا الصحيح
والاحوط خلا فاما ذكره (الحق) اي انه لا كراهة في اخراج المصحف مطلقا
كله لانه لا في عكس اي لا كراهة في اخراجه في عكر يؤمر عليه لان الغالب هو
السلامة والغالب كالمحقق بخلاف ما اذا خرج في سرية لان الغالب عدم
السلامة وفي الكفر ولم يرد في تحديد السرية نص ومحصل ما ذكره في
السيرة النبوية وما فوقها سرية واما الاربعة والثلاثة ونحو ذلك لطبيعة لا
سرية انتهى وفي مجمع نقلا عن حنابلة اقل السرعة مائة واقل يمين اربعة
الاف واراد بالمصحف ما يجب تعظيمه ويجوز الاستخفاف به فيكره اخرج
كتب الفقهية وكتب الحديث انتهى ولا دخول مستأمن اي لا يكره دخول
مستأمن اليهم بمصحف يعني اذا دخل عليهم مسلم بايات فلا بأس

ان يحمل معه مصحف ان كان ابو ذر العمداني الضاهر عديم مشرك
 منهم كذا في الهداية ونهى عن القدر اى خيانه ونقص عهد والعدا
 السرة مع الكفر والمثله وهي قطع الاثني وما اشبه ذلك يقال لمثلث
 الرجل اثنى مثله ومثله اذا سودت وجهه او قطعت اذنه وما يشبه
 ذلك كذا في الغاية وانما لم يذكر ذلك لانه عليه الصلوة والسلام لا تغلوا ولا
 تغدروا ولا تعبدوا هذه الثلاثة محبة وقصة مثله العرشية منسوخة
 بالنهي عنها كذا ذكره في منجى ثم قال لا يخفى لنا ان هذا بعد الظفر والنصر
 بهم اما قبل ذلك فلا بأس به وقدر كذا في المثله المنهية بعد الظفر بهم
 ولا بأس بها قبله لانه ابلغ في كتبهم واضربهم قال الزيلعي بعد ما ذكره هذا حسن
 ونظيره الاحراف بالذبح وقتل امرأة اى نهى عن قتل امرأة وغير مكلف كالصبي
 والمجنون او شيخ اى قاتلها وصغيره في الكفر وهو الذي لا يقدر على القتال
 واذا كان على القتال يقدر بقتل وكذا اذا كان يقدر على الصبا عند الشقاء
 الصغير كذا ذكره المحقق فتنا واه او اقطع الصبي لان جميع القتل عندنا هو
 الحرب ولا يتحقق منهم وكذا لا يقتل ^{او اعني المقتول} باليسر ^{او المقتول} والمقطوع يده ورجله
 من خلاف والراهب الذي لم يغتسل واهل الكنائس الذين لم يغتسلوا الناس
 وقد صح ان النبي عليه السلام نهى عن قتل الصبيان والنساء وحيدة رأى امرأة مقتولة
 قال لهاد ما كانت هذه تقابلتم قتلتم ذكره في منجى فعلم ان موجب القتل
 هو الحرب وهو لا يغتسل وذكر المصنف فتنا واه لا يجوز قتل الصبيان اذا كانوا
 لا يصلحون للقتال ولا يقدرون على الصبا عند الشقاء الصغير ولا يكونون
 رؤساء جيوش ولا يقتل من بلغ غيبه الا ان يفر احداهم قادر على القتال
 او ذراى في الحرب او مال يحبس به اى بالقتال او ملكه لانه اذا كان كذلك فقد
 يتعدى ضرره الى الجهاد وفي منجى كذا يقتل من قاتل ذميا شره وان كان
 يجرى ويبيغ فهو في حال افاقته لا يصح وفي التناخية لا يقتل المغرق

في البحر وصره في السراج ولو قتل من لا يجوز قتل من ذكرنا فعليه التوبة
 والاستغفار فقط لان دمهم غير معصوم ولكن يكره له قتل ان كان عبدا
 يستغفر الله عنه كذا في كفاية ولا يكره عليه من دمه ولا كفره الا التوبة
 والاستغفار لان دم الحاضر لا يتقدم الا بالامان ولم يوجد واذا لم يجد قتل
 هؤلاء ينبغي ان يؤسروا ويحولوا الى دار السلام ولا يتركهم في دار الحرب لان
 النساء اذا تركن يتقوى بهن اهل الحرب وكذلك الصبيان فيقتلون وفي
 حملهم منفعة للمسلمين في تكثير الفيء واما الشيخ الفاضل الذي لا يقدر على
 القتال ولا راى له فان شئ استزقوه وان شئ تركوه لانه لا منفعة
 فيه للكفار ومثله المجنون الكبير الذي لا يرضى اولادها كذا في سراج الوهاج
 وعن قتيل كافر يعنه ونهى عن قتل الابناء اياه الحاضر لانه قاتلها وما جيبها
 في الدنيا معروفا ولانه يجب عليه احيائه بالانفاق فينا قتل الاطراف اذ كانت
 وكذلك امة واجدادهم من قبل الاب والام قاتل حكمهم حكم الاب كما صرحوا
 به فلا يبداء بهم بقتال كما في منجى وعن قتيل اصله كان امة لمائة التجير
 بالاصل من الشمول وفي التفسير ^{لو قال} من القصور كما لا يخفى وخرجه
 فرعه وان سفل فلان ان يستدأ بقتل ابنته الحرة لانه لا يجب عليه احياءه
 وكذا اخوه وخاله وعمه كذا ذكره وكذا لم يجب الانفاق عليهم الا بستر الاسلام
 يعنه لا يجب عليه نفقتهم مع اختلاف الدين بخلاف اخيه الباطني حيث لا
 يجوز له قتل لانه يجب احيائه بالانفاق لا سيما والدية كذا في التبيين
 وذكر المصنف فتنا واه ولا بأس بان يستدأ بقتل كذا في رحم محرم من محرمين
 الا الوالدية والاجداد وجدات فانه لا يقتلهم ما لم يخطروا ولا يجرى
 الابن الموضع ويستدأ به حتى يجرى غيره فيقتله او يقطع قوائم فرسه
 كذا في منجى بل يابى الا ان يقتله غيره يعنه لا يقتله بل يمنع حتى يقتله غيره
 لانه عليه السلام حبه لستانه لقتل ابيه دمه يقتله غيرك ولان الكف

يحصل بغيره من غير انك به المقصود وان لم يكن ثم ما يقتل لا يمكن
 من الرجوع حتى لا يجوز حربا على المسلمين ولكنه يلجأ الى مكان يستعمل
 به حتى يغيره فيقتله كما في البيعة واما في الرجم اذا كان الابن احد المشركين
 يشترط بالرجم ولا يقصد قتله بان يرجمه مثلا بجصاة صغيرة لئلا يلقى الا
 ان قصد الاب قتله اي الاب لا يمكن دفعه الا بالقتل يعني بالاسير ان يقتله
 لان مقصوده الدفع عن نفسه وابشار حياته ولم ان يدفع اباه المسلم بالقتل
 اذا قصد الاب قتله فالكافر اوله الا ترى ان لو كان لابن ماء يكفي احدهما
 فلابن ان يشترط وان كان المسلم يموت عطشا لان لم ان يؤخر حياته
 ولهذا يجب الله بنفقة ولله دون دينه لانه يمنع النفقة قصد اتلافه
 فكان كبر فيه من باب دفع الهلاك ومع هذا لو قتله لا يجب عليه شيء لعدم
 العاص كما في التبيين ويجوز صلحهم اي العهد مع الكفار على ترك الجهاد
 مدة معينة اي مدة كانت اي ان اي صلح لنا واخذ مال لا جرم اي
 بما لا يرفعون منهم البنا ان لنا به حاجة اي ان كان للمسلمين
 حاجة الى اخذ المال وان استغفوا عن المال لم يحز كذا في شرع الوفاية لابن
 الملك وهو اي اخذ المال منهم كالجزيه ان كان قبل النزول بسا حتمهم
 يعني وما اخذه السلطان قبل محاصرتهم بان ارسل اليهم رجا وهو كالجزيه
 لا يحبس لانه مال اهل الحرب حصل لنا بغير قتال ولا يقضي لو بعده بيعة وما
 اخذه قبل محاصرتهم كالقيمة يحبس ويقيم الباء لانه حصل بقوة الجيش
 فلا يجوز اشتراطهم وتملكهم بعده كذا في محيط السرخسي كما تقدم الاثر في
 ودفع مال اي الكفار ليصالحوا لا يجوز الا خوف الهلاك لان دفع الهلاك
 باي طريق يمكن لانه اذا لم يكن للمسلمين قوة ظهر عليهم عدوهم فاخذ
 الاثمن والاموال وقد قال عليهم السلام اجعل ماكد دوله نفسك وان لم يكن
 ضرورة لا يجوز لما فيه من الحاق المذلة للمسلمين واعطاء الدنيا في الدين

كذا

كذا في الاختيار وفيه واذا كان بالمسلمين قوة لا ينبغي لهم موادعة
 اهل حرب لانه لا مصلحة في ذلك لما فيه من ترك الجهاد صورة ومعنى او
 تأخير لان الموادعة طلب الامان وترك القتال قال الله تعالى ولا تهنوا وتدعوا
 الى السلم وانتم الاعلنون وان لم يكن لهم قوة فلا بأس به لانه خيرة للمسلمين
 قال الله تعالى وان جحدوا المسلم فاجتنبها اي ان ما لوالى المصالحه في البراءة و
 صالحهم والمعتبر في ذلك مصلحة المسلمين والسلام فيجوز وجوده كالمصلحة
 دون عدمها ولان عليهم حفظ انفسهم بالموادعة الا ترى انه عليه السلام
 صالح اهل مكة عام هجرية على عشرة سنين ولان الموادعة اذا كان للمسلمين
 كان جهادا بمعنى لان الحق دفع وضع الحرب الشر وقد حصل ويجوز
 الموادعة عشر سنين على ما يراه الامام من المصلحة لان تحقيق المصلحة والخير
 لا يتوقف الزمان بمدة دون مدة انتهى ويصالحه من يدينه اخذ مال اي
 ما اخذ مال منهم لان السلام مرجح منهم فبان تأخير القتال صحت فيه اذا كان
 في التأخير للمسلمين مصلحة كما في اهل الحرب وانما لم ياخذ منهم مال لانه يستحب
 الجزية وهم لا تقبل منهم الجزية كما في التبيين وان اخذ مال منهم على الصلح
 لا يرد اي عليهم لان اموالهم غير معصومة فجاز اخذها ابتداء بغير رضاهم
 وعلى هذا اذا طلب اهل البقي موادعة اجبوا اليها ان كان ان فيه مصلحة
 لاهل العدل ولا يؤخذ منهم شيء لانه لا يجوز وضع الجزية اليهم واموالهم معصومة
 كذا في التبيين ثم ان ترجيح البند بنذ اليهم يعني لو صالحهم الامام ثم راي نقص
 صلحهم اصلي بنذ اليهم وقاتلهم لان المصلحة لما تبدلت كان النقص جهادا
 صورة ومعنى وايضا بعد ترك الجهاد صورة ومعنى ولا بد من البند اليهم
 لقوله تعالى فانذ اليهم على سواء ولان القوم به ينتهي فكان واجباً ذكره في
 البيهقي ولا بد من اعتباره مدة ينتفع بها البند اليهم جميعهم ويكتفى بذلك بمدة
 مدة يتمكن ملكهم بعد علمهم بالبند من ايقاع الجزاء اطراف مملكة لان ذلك

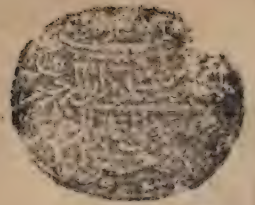
يشتر العذر فان كانوا اخرجوا من حصونهم وتفرقوا في البلاد او خرجوا حصونهم
بسبب الامان فحينئذ يعودوا اليهم الى ما منهم ويعبروا حصونهم مثل ما كان
توقفا عن العذر وفي المغرب لبني ابي من يده طرحة ورمى به وبنو السهم تقص
والمراد من قوله فلا بد من البند اعلام نقض العهد كما في السراية وذكر الزبلي في
البيضة ان البند يقع على الوجه الذي كان الامام فيه فان كان منشرا يجب ان
يقع البند كذلك فان كان غير منشرا بان منهم واحدا من المسلمين سركت
بند ذلك الواحد كالحج بعد الاذن هكذا ذكره في الحديث ثم قال وهذا اذا ما حكم
مؤدق فرائق نقض قبل مضي المدة واما اذا مضت المدة فانه يبطل الصلح عينا
فلا يثبت اليهم ومن كان منهم دارنا فهو آمن حتى يبلغ ما منه لانه يدنا
بامان ذكره الولواحي وصاحب السراج انتهى ومنه انهم يحبان قتل
مقط لانه ينتقض حقهم في مجوز قتلهم واسترقاقهم لانه لما لم يكن
لهم منعة لم يكن نقضا للعهد كلافه سراية الوهابة والبركة في الحديث وان
باتفاقهم بينه وان كانت قتالهم باتفاق الدار باذن ملكهم ولو بغير
قوت الجميع بلا بند يعني ان يذكروا بحبان قتلهم الامام ولم يثبت اليهم عهدهم
اذا كان ذلك باتفاقهم لانهم صاروا ناقضيه العهد فلا حاجة الى نقض
وقيد باذن ملكهم لانه لو دخل جماعة ذو منعة دار الاسلام بغير اذن لم ينتقض
الصلح وانما ينتقض في حق الخائضين حتى مجوز قتلهم واسترقاقهم وان لم
يكن لهم منعة لم يكن نقضا للعهد كما في الحديث وقد ذكرنا شيئا منه ولا يبايهم
اي الى اهل حرب سلا ولا خير ولا حديد والحاصل لم يجر بيع ما فيه تقويتهم
على حرب لان النبي عليه السلام عن بيع سلا ولا اهل حرب وجميع اليهم لان
فيه تقويتهم على قتال المسلمين فيجوز ذلك ولو بعد الصلح لانه على شرط النقض
او الا نقض فيقوى فيه تقويتهم وذكرهم في فتاواه نقلا عن سريه سير الكبير
المراد من تكرار تجريد البغال والخيول والبراث التي يحل عليها الكساة والمراد من سريه

ما يقوى بعد القتال ويستعمل في الادب ولا يجوز اليهم اي لا يحلها التجار اليهم
ودخل الرقيق لانهم يتوالدون عندهم فيعبدون حربا علينا مسلميا كان
الرقيق او ضرب الحكام والقبائل والقبائل الا اننا عرفناه بانصر وهو ما
روى عن النبي عليه السلام انه امرهم ان يبيعوا اهل مكة وهو حرب كذا ذكره في الحديث
ثم قال ولا فرق في ذلك قبل المودعة او بعدها لانها على شرط الانتفاضة والانتفاضة
وصحى امام حر او حره كافرا او جماعة او اهل حصن وحرم قتلهم لقوله عليهم
زينة مسلمين واحدة يبيع بها ادناهم رواه احمد والذمة العهد واذناهم
اي اقدم عدد او هو الواحد فانه يتولى العهد المؤبد وهو موقوف ذكره في البيضة وقال
في الاختيار بشرط صحى الامان ان يلقى المؤمن معتق مجاهد يخاف منه الكفار لان
الامة انما يلقى بعد خوفه والخوف انما يمتنع واحد يقوم مقام الواحدة لاجل تشدراجهم
الكل عليه وروى ان زيب بنت رسول الله عليه السلام استزوجها فاجاز عتقها
امانها واجازت اهلها رجله من شركه يوم فقه مكة فاراد على رطل ان يقتلها
وجاءت الى النبي عليه السلام فاجرت به بذلك فقال له لما كان له ذلك فاجرتنا ففاجرتنا
وامنا من امنه ففعل ان امان الواحد جائز فاذا جاز امانة لا يجوز لاحد
التعرض له بقتل ولا اخذ انتصه وفي الحديث يلقى الامان صريحا وكناية وبشارة فالصريح
كقوله امنه او ادعت اولها فوامنا لانها هلو بالاسر عليكم كلم عهد الله
او زمة فقال فاسمعوا الكلام وبيعوا بالى لسان وان كانوا لا يعرفونه بعد ان
يعرف المسلمون بشرط سماعهم لهم فلا امان لو كانت بالبعد منهم ومن الكفاية
قوله مسلم للشرك قال اذا ظن انه امان كان امانا ومن الفاظ الامان
قوله للحرم لا تخف ولا توجل او يقال فاسمع الكلام انتصه بشرط ان يلقى العاقبة
صرح الرقيق ليس من اهل الجهاد فلا يخافه فلم يحصل له الامنة حتى يتذكر
انه غير كذا في البيضة فان كان فيه اى في الامان حرر بنسب اليهم اى طر
الامان اليهم ونقض الامان لو كان بغيره شررا ورأى المصنف في النقض وادب

يعني اذا فعل الواحد ولا حصل فيه اية الامام بانزاده بربان مختلف ما لو كان
فيه محالة لانهم ينفون بالتأخير فيكون ذلك كالحق وذكر بعضه في فتاواه نقلا
عن الفتاوية واذا افهم الامام ثم وجد في ايديهم مسلما او زينا اسيرا فله
اخذه وفي الظاهر ان امير العسكر لو قال لهم لا امان لكم لو انكم جعل
مسلم حتى اؤمكم انتم اتاهم مسلم وقال اني رسول الامير اليكم وقد امكنكم فزولوا
على ذلك وهم امنون وان كان امرهم كذب في ذلك انتهى ولو ابطال اما زى
او اسير اذا جرح عندهم لان الزى لا ولاية له على المسلمين والامير وان جرحه
تحت ايديهم فلا يخافونهم والامان كخصم يمكن ان يكون لغيره كما مر وكذا اى بطل
امان من المسلم اي في دار الحرب ولم يهاجروا عنون عطف على من لهم اى بطل
امان ممنون او صلبان هؤلاء لا يملك القتال ولا يقدرون عليهم فهم امنون
منهم فلا معنى للامان كذا في فتح او بعد غير ما دون بالقتال اى وبطل ايضا امان
صبي وعبد مجبور عن القتال لان الامان ازالة الخوف ومن لم يبار القتال لا
يخافونه فكيف يصح امانه وعند محمد والى يجوز امانها اى امان الصبي و
العبد المجبور عن القتال وابويوسف معه في رواية يعني وابويوسف مع محمد في ذكره
الكرخي ومع ابيه في ذكره الصحيح والمجروح في ما روينا من قوله عيسى
ل من مسلم واحد يسب بها ادناهم اى ادناهم حالاد هو العبد كذا في
التيه وكذا الصبي وان كان ما دون في القتال فلا يصح امانها بالاتفاق
وختلط الحق الذي يقدر الكلام ويصفهم بمنزلة الصبي الذي يعقل فيما ذكرنا كذا
في التلويح في التبيه في ذكره **قال** في ذكره من فتاواه في فضل كبار
والجرح على شركه وحده قال محمد واذا خرج علي من شركه بين الصفتين يرد
الى البراء فلا بأس بان يخرج اليه رجل من المسلمين ما لم ينه الامام عن ذلك
ثم يحل له الخروج للبراء وان كان غالب رايه انه يقتل واذا كان غالب رايه
انه لا يقتل في الاستقبال ولا في غيره يخرج اما اذا كان غالب رايه انه لا

يقتل

يقتل في الذي استقبله ولا في غيره ويقتل هو لا يحل له الخروج واذا بارز المسلم
المشرك فلا بأس للمسلم ان يقتلوا ما جهم ان قد رواه على ذلك وان نهى
الامام عن البراء يحيى عا ما اوصاه لا يبرز ولا بأس للرجل ان يحل على المشرك
وحده ان كان غالب رايه انه يقتل فيهم بملكه يقتل او جرح او هزيمته و
ان كان غالب رايه انه يقتل ولا يملك فانه لا يبرز وفي ثمانية للباس للمؤمنين
ان يحل على الله من مشركه ان كان يلحق في السلامة والنجاة وان كان لا يطعم
في احدها كره وفي البيهق ولو طعن حرب المسلم برمح ونقطة جوفه قال ابو
علاء باس بان يملك اليه ليقته وان كان الرمح موجود ولا يملك هذا القاء نفسه
في السمكة اذا الظان لا ينجو من الطعن وذكره فاصد الغرار من الصفة
ويكره لرجل من مسلميه لم يفر من المشركين ولا بأس بان يفر من ثلاثة
او اكثر ثم ان كان عدد مسلميه مثل نصف عدد مشركين لا يحل لهم الفرار منهم
وان كانوا اقل من نصف عدد مشركين فلا بأس بالفرار قالوا اخر زاد ما
ذكره محمد ان الواحد لا يفر من اثنين فذلك حكم زمان رسول الله عليه السلام
زماننا انما لا يفر الواحد من الاثنين اذا كان يطبقهما اما اذا كان لا يطبقهما
فلا بأس ان يفر حتى لا يصير ملقيا نفسه في السمكة واليه اش راجع حيث قال
احب لرجل قوة للقتال ان يفر من الرجلين من المشركين ومن هذا قالوا
ان من كسلا لا بأس ان يفر من لاسلا قال محمد قالوا ان عدد مسلميه
اذا كان اقل من نصف عدد مشركين فلا بأس بالفرار تأويله اذا كان عدد
المسلميه اقل من اثنين عا ما اذا كان اثنين عا ان اذكر لا يحل لهم الفرار
وان كان اكثر من اثنين عا فلهذا اذا كانت كلمتهم واحدة اما اذا
تفرقت كلمتهم يعتبر الواحد بالثنتين وفي زماننا تعتبر القادة بحكمائنا ومن
فر من موضع يقصده اهل حصن بالمخيف وبشهم ادمو خيبر من بالسهم
والجارية فلا بأس به وذكر محمد بن عمار في السير الكبير في دليل على انه



لا بأس بالفرار إذا ركن من العدو وما لا يطيق وعلى الأهل بالثبات حتى يقتل
قال شيخ الإسلام والامر على هذا اليوم ان فر وسمع وان ثبت حتى يقتل وسمع
ايضا وفيه ثبوت ذكره السيد انه يرخس الفرار عن المرحض اذا كان لا يطيقون
ولو البقية الى بعض جيوش المسلمين لم يكن فرارا من المرحض وفي الملتقى الواحد
والاثنان اذا وقعوا في ايدي العدو فقاتلوا حتى قتلوا احب اليك كما فعل عاصم بن
ثابت وفي جميع الجوامع وجاز الفرار لصيانة الروح وقوله قاتلوا من الاديان
في اهل بدر خاصة والكا حبلان الامر مبني على غلب الخط فان غلب ظن احتمال
انه يغلب ويقتل فلا بأس ان يفر الى هناك كلام المصنف مفتاوى **باب الغنائم**
قوله لما ذكر قتال الكفار ذكر ما يستعمل اليه غالبها وهو الغنم والاشياء
على النفوس وتوابعها لان تأييد الله تعالى جيوش المسلمين وسرهم بغير غلبا
في القاموس المغنم والغنم بالضم الفصحى غنم بالضم غنما بالضم والغنم بالفتح وكرو
وعنينة الفوز بالفتح بلا مشقة انتصر قال وفي العنانية الغنيمه ما ينال من اهل
الشرك عنوة وحرب فائتة وحكمها ان يحبس والباقي بعد تحصيل الغنائم خاصة انتصر
والفصحى ما ينال منهم بعد ما تنقطع الحرب اذ زارها ونصير الدار الاسلام وحكم ان
يترك الحافه مسلميه ولا يحبس كذا في فتح ما فتحه الامام اي المسلمين عنوة ام
قهر قسمه من ما فتح من البلد بغير المسلمين كما فعل رسول الله صلى الله عليه
وسلم بخيبر كما في فتحه فيكون ملكا له ووضع عليه المعسكر اذ الحوز وضع الخراج
ابتداء على مسلم انتصر او اقرها اي اهل ذلك البلد عليه اي على ما فتحه ووضع الخراج
عليهم اي على رؤسهم والخراج على اراخيههم كما فعل عمر رضي بسواد العراق
بموافقة من الصحابي وتمايمه والى ثبوت ذلك الامام لان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قتلهم ولا في حصه فاده منكم كذا في فتحه اذا استقرت قهره توفيرا
للمنفعة في المسلمين او تركهم احرار ارضه للمسلميه اي ليكونوا اهل ارضه للمسلمين
الا لمرته ومشيكي العرب على ما ياتي في الحجة انك والى الله تعالى ان شاء الله

من به على اهلهم وتركهم احرار الاصل ارضه للمسلميه والارض مملوكة لهم بحجة
على رؤسهم ووضع خراج على ارضهم كما فعل عمر رضي بسواد العراق حيث
من على اهلها وخرق دورهم وعقارهم في ايديهم وجذب الخبز في على رؤسهم
والخراج على ارضهم ولم يقسمها بين الغنائم ذكره في الفصحى كذا في البنية
فيل الادل هو الاول عند حاجه الغنائم والثاني عند عدم الحاجة لتكون عدة
للمناكب ثم قال وهذا في العقار واما المنقول وحده فلا يجوز لمن به عليهم
لانه لم يرد في الشرع وفيه رسول الله صلى الله عليه وسلم حكمة عنوة ومن
بها على اهلها ولم يقسمها بين الغنائم فقال لما استب عليه الغنم
من اعلق باهم فعد آمن ومن دخل دارهم سفيا فعد آمن رواه احمد
مسلم انتصر واما اذا فتح الامام بلدة صلى الله عليه وسلم على وجهه ان لا يغيره
من بعده من الامراء واراضيها سبق مملوكة كذا في الفصحى **قوله** ذكر الحصن
في فتاوى في فضل الامارة قال علما سنا يصير المرء مسلما باثر من احدها
بالمباينة وتعتبر مباينة بغير ارضهم واعيانهم والثاني ان ينفذ حكمه في رعيته
خوفا من قهره وجبره فان بايعه الناس فم ينفذ حكمه لغيره عن قهرهم
لا يجرى سلطانا واذا صار سلطانا بالمباينة فان كان له قهر وغلبة لا ينزل
لانه لو انزل يصير سلطانا بالغلبة والقهر فلا يفيد فان لم يكن له قهر وغلبة
ينزل ويبقى ان يكون الامير قه يانه حكمه سلطانا بغيره ولا في رعيته واعوانه
عالمنا با مور الدين مقتديا بالرسول الامية مطيعا لكره العالمين مختارا رضا
الله تعالى على هؤلاء مستحقا كالابوين على رعاياه يسمع كلامه لظلم حقه
للتجارة ويدفع الظلم عنه قدر استطاعته باخذ مما ارضه ما خذه ووجهه
ويصرفه بشرطه في مضره ويختار وزيره عالمنا متقيا ورعا متعقبا يخاف
من الله تعالى الخشوع خوفا منه ويختار رضا الله تعالى على رعاياه وامور دينه
على دنياه ومع هذا ينبغي ان لا يرضى عنه ولا يرضى عنه بما لا يرضى عنه الله تعالى

على رضاء وامور دينه على دينه وحياته لا يترك الدنيا وديارها
في الاخرة بكل ظلم صنع حشمه وخدمه على رعيته والنفقة لايته عذرا و
ينصب مريضا صادقا امينا متدينا ويا تبا عالما فضيحا امينا فاضلا
مستوفيا امينا سديدا مستظرا خوف الله تعالى عليه اغلب من خوف
عدو لا يميل الى طمع وعامل قويا معارعا لما بهار في انواع المعاملات
والاحكام مشفقا على الرعية رفيقا حليما يصف من نفسه ويدين شر
الظالم من مظلوم سديدا امينا يؤدى حقيته الى المال لما طلع وتسون
ولا يهرق شئ منه في شراء محمل وزينة ولا يدر النواكب دهره الا قدور
عما لته وازنه زماننا اعز من الكبريت الاحمر سئل ابو بكر عن خليفته اذا جعل
رجلا في عهده ثم مات قال لا يك على الناس العمل بما امر ولا يصير خليفته
قاله بعينه وقال غيره يجوز ان يوجه الى غيره في حياته وبه ناخذ الا يرى ان
ابا بكر الصديق رضي الله عنه رضي الله عنه في هذا كلامه في فتاواه وسلامهم
لا يمنع لشرقا فهم ما لم يكن اى الاسلام قبل الاخذ بغيره لو لم يوافقوا الاخذ لم يفتهم
لان فاع الشر ويجوز لشرقا فهم لانهم لم ينعقد سبب الحكم بخلاف ما يظن قبل
الاخذ حيث لا يجوز لشرقا فهم لانهم لم ينعقد سبب الحكم كما في الاختيار ولا
يجوز ردهم الى دارهم اى دار الحرب لان فيه تغريم الكفرة على المسلمين والامانة
اى ولا يجوز للامانة ان يترك الكافر من غير ان يأخذ منه شيء لما فيه من
اجال حق الفانيه بغير عوض فان حقهم ثبت فيهم بالامر فلا يبطل ولا
الغنى اى ولا يجوز ان يحل الكفار اسرا هم بالمال اى باخذ المال او يستغنى بهم
اسرا مسلمين وقيل لا بأس به اى بالغنى باخذ المال عند الحاجة اليه اى لكتفاد
الحاجة لانهم لم يمسوا وهو في ذلك ويجوز بالامانة ويجوز ان يعادهم بكسارى
المسلمين عندهم لان دعوتهم الى الاسلام اعوانا ولا تخلفهم مسلم اذ من
قتلوا فرددوا قال الله تعالى فاما من بعد واما فداء ولا يرد قوله اقتلوا المشركين

ج

حيث وجدوهم وقوله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة فبيقتهم وذلكتهم ردهم
وكون المسلمين في ايديهم ابتلاء من الله تعالى غير مصافنا والينا واعانتهم بدين الكافر
ايهم مصافنا والينا ومفاد الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر عاتبه الله
بقوله لولا كتاب من الله سبق فيما اخذتم عذاب اليم فليس عليهم لامة وابوبكر
يكلمون وقال صلى الله عليه وسلم لو نزل من السماء عذاب لما نجاة الا عر لامة
اكثر بقتلهم دون القداء والفضة معروفه وذكر الكرخي قال ابو يوسف يجوز
المخاداة بالامانة قبل التسليم ولا يجوز بعدها وقال محمد بن جعفر عن ابي جابر قال
لا بأس بان يخذل من يخذل في الجوز والغاية بالمال اذا كان لا يرجي منه الولد
لان لا يفتنه لهم فيه بخلاف الميقات والاساءة لان في الرد عليهم معة فيهم
كذلك الاختيار وتذبح مواش شق قتلها يفتنه واذا اراد الامام العبد ومعه مواش
يجز عن نقلها ونحوه وتحرق بالغار لكيلا ينفعوا بالمال ولا تعرف بغيره ولا يقرها
لان من نقله وفدته عنها وذبح اكثر جازل لفرصه هيج وكسر لكة الاعتداء غرض
صحيح ما ركض العجز ونحوه البناء اما الحرف الذي منه رنة لما فيه من تعذيب
الحيوان كذا في الاختيار ويجوز سلاية شق نقله اى تحرق الحية والامانة ايضا
ومالا تحرق منها يدفن في موضع لا يقر الكفار عليه اجلا لا المنفعة عليهم
اما الكسارى بمسورة الى دار الاسلام فان عجزوا قتل الرجال وذر النساء والحيث
في ارض مضيق حتى يكونوا جوعا وعطشا فالان لا تقتلهم الله ذكرو في
الاختيار ولا تغرم غيبة في دار الحرب الا لايديهم ثم ترد اى حرم تسمة الغيبة
في دار الحرب بغير ايداع واستثنى الايداع من حرمة التسمة فاذا جوازها
لا يدايع وحدهم رزها انه لا يكون للامانة من بيت المال جولة يحل عليها الفانيه
فيقتسم بينه الفانيه قسمة ايداع يحلها الى دار الاسلام ثم يقسمها منهم
فيها فان ايداع يحلها اجيرهم على ذلك باجره في رواية سيد الكبر لامة
دفع ضرر عاظم يحل ضرر خفيف ولا يجز في رواية صير الصغير في

وفي السيد الكبير اذا اراد امير العسكر ان يرسل رسولا من دار الحرب الى دار
السلام فيقضي من اموال الناس من المسلمين ولم يقدر الرسول ان يخرج
الا فارسا ولينقل العسكر فضل من ياتخذ فرسه على كره منه كذا في كتابي ولا ياتي
اي الغنيمه قبل القسمة للنهي عنه في الحديث ولانه قبل الا حراز لا يمكن وسيره
نصيبه بحول جهالة فاحكم فلا يمكن ان يبيع كذا في كتابي والمقاتل في الرد
اي المعلن سواء في الغنيمه حتى يستحق لجندي الذي لم يقاتل للمرض او غيره
وانه لا يترد احد من اخري حتى امير العسكر كذا ذكره في كتابي ثم قال وهذا
بلا خلاف لا سواء في سبب الاحتياج وفي البحر من غير الاحتياج المنظر
بالفرز و صاحب الديوان في الغنيمه سواء ولا ذكره لسوق في الغنيمه اذا
لم يقاتل لاسهام ولا رضى لانه لم يوجد بها و قد القتال فاشهد
السبب الظاهر السبب الحقيقي وهو القتال وذكر الزيلعي ان السوقي
اذا قاتل ظهر ان قصده القتال والتجارة تبع له فلا يفرقه كالحاج اذا تجرعه
طريق الحج لا ينقص اجره وكذا اي يشارك المقاتل في الغنيمه مدحهم اي كذا في كتابي
في دار الحرب قبل احرارها اي الغنيمه بدارنا لا تستوايهم في السبب وهو المجرور
او شهدوه فقد فلا ارهاب المجرور يحصل بهم مثل المقاتل او اكثر فقد
فقد شركوا المقاتل في السبب فيشركونهم في الاحتياج قال في الاختيار
وبذلك كتب عمر رضي الله عنه وقاص رضى الله عنه ينقطع شركهم اما
بالا حراز بدار الاسلام او بالقسمة في دار الحرب او ببيع الامام الغنيمه في دار
الحرب فاذا جده هذه المعاني الثلاث انقطعت شركته لانه لا يستقر
به ولا يملكه لا يمكنه يقطع الشريكة ولو فتح العسكر بلادا من دار الحرب واستقر
عليه ثم حكمهم مدد لم يشركهم لانه صار من بلاد الاسلام فصارت
الغنيمه محررة بدار الاسلام فلا يشركهم في هذه بلاد ولا حق فيها اي في
الغنيمه لسوق لم يقاتل لان قصدهم بالمجرور والتجارة لا اعلاز الدين

وقد ذكرنا ما يتعلق بهذا الشأن ولاي ولاحق ولا يفرقة لمن مات من الغنائم
في دار الحرب قبل الا حراز بدارنا فلا يورث نصيبه ولو بعد الا حراز يفرق ولو مات
بعد الا حراز في دار الاسلام او بعد قسمة او في دار الحرب يبيع كذا في كتابي يورث
نصيبه لان الارث باعتبار الملك والمكسب انما ثبت بعد الا حراز بدارنا والغنيمه
بعد الا حراز بدارنا يثبت كغيرها للغنائم فكذا الوظيفه ان مات قبل الا حراز
فالمنفعة لا يورث نصيبه قياسا على مسكنه الغنيمه ومن مات من اهل
الديوان قبل خروجه اليهم لا يورث نصيبه سواء مات في نصف السنة
او في اخرها ذكره في كتابي وينقطع منها اي من الغنيمه في دار الحرب بلا شئ
اي ببيع الغنيمه بالسلاطه والركوب والبساتين احتج اي اذا احتاجوا
بان لم يجدوا سلاحا حتى لو قاتلوا بسلاح الغنيمه لصيانة سلاحهم لا
يجوز كذا في كتابي صوفاء لا يملكه وبالغزو والحطه والطيب والهلل
مطلقا اي احتاجوا اول ما رادوا التجارى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا نصيب في
مغازينا المرد والعب فبنا كذا ولا يفرقه اطلقه ولم يقيده بالحاجه ذكره في
كتابي وقيل يجوز الاشتغال ان احتج قبل الاول هو الاحتياج والى هو الغنيمه
ولا يخفى عليه ان الممول عليه هو الاحتياج يجوز للفقير كذا في كتابي
وفيه ان صاحب الظهور قيد حوازا لا اشتغاله بما اذا لم ينههم الامام عن
الاشتغال بالما كوله في رد المحتار وما اذا سهاهم فلا يبايع لهم الاشتغال به اشهر
لا يبيع اصل اي لا يقطع بالبيع يبيع لا يبيع ببيع ما اخذ من الغنيمه ولا التمول
لا يعلم ملكهم قبل الا حراز ولا بعد الخروج يبيع لا يبيع الحكام والعلم بعد
الخروج الى دارنا والى دارنا بالخروج الى دار الاسلام والا باحتج اذا انقضت
بشرط نزول بدارنا بل يرد ما فضل اي من الحكام ومعلق اليه اذا لم ينهم
وان اشفع به رد غنيمته وان قسمت اي غنيمته قبل الرد تصدق به عليه
الفقران لو غلب اي ان كان غنيا ولا ياتي ان كان فقيرا كذا في كتابي قال في الاختيار

في كتابي

وان انتفعوا به بعد خروجههم الى دار الكلام ان كان غنيا تصدق بغيره
بعد القيمة لما بينا وورده الى الغلبة قبل القيمة ايضا لا الحق الى المستحق
وان كان فقيرا زدت قيمته قبل القيمة ولا شيء عليه بعدها واذا ذكرنا البصر
او الفهم رد الجلود الى القيمة اذا لاح جمل البصر ولا ينتفع بما ذكر من الاشياء
الا من له سهم في القيمة او بصر لم غنيا كان او فقيرا ويطعم من سهم من السهم
والاولاد والمال اليه ولا يطعم الاجير كذلك الممدد ولو اهداه المتاجر لا ينفع
ان ياكل منه الا ان يكون خيرا كخبره او طبع العلم فلا بأس بالاكل منه لانه ملكه
بالاستمالة انتهى ولو ان رجلا من جند حشيش في دار الحرب اكل من حشيشه
وباعه في الحرب او تحرك كان يسير جائزا كان الثمن فيسأله كذا في المنع ومن
يملك منهم اي من اهل الحرب في دار الحرب قبل اخذه يعني ولم يخرج البياض
ظهورنا على الدار احراز اي عصر نفعه لوجود الناصر وهو الكلام وطهف
اي عصر الاولاد الصغار لانه صار مسلمي تبعا له فلا يجوز قتلهم ولا سرقا فاقم
كذا في المنع وكل مال هو مع ليقول عليه من مسلم على مال فهو ليقول امرت
ان اتامل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا من دماءهم
واموالهم كذا في التبعية او دبيعة عند مسلم او زمني لان في يده حكمه واخر
يقول عند مسلم او زمني عن دبيعة عند ابي وقيده بالوديعة لان ما كان
غصبيا في يد مسلم او زمني فهو في يده عند الاحكام خلافا لهما كذا في المنع وقولنا
ولم يخرج البياض لانه لو هاجر الى دار الكلام لا يجوز ماله وولده فيها اي في
دار الحرب لبيان كذا في المنع وقيد قبل اخذه لانه ان يملك بعد ما اخذ المسلم
فهو عبيد لانه يملك بعد انتقاده سبب لملكه فيه فلا يرتفع بالكلام حقيقة
الملك وكذا لو اسلم بعد ما اخذ الاولاد الصغار وماله ولم يتركه هو حتى يملك
احراز الكلام نفعه فبالبعد السبب في غير ذكره في التبعية وعقاره
في لانه ليس في يده حقيقة لان الدار في يد الاسلام السلطان واهل الدار

العقار تابع له وبعد الفاتحين على الدار بطلوا ابدى اهلها فكان يدورهم اقوى
مما يده يصير استيلاء غلبة وقيل فيه اي في العقار خلاف محمد وابي يوسف
في قوله الاول يعني قال محمد العقار يلو كغيره من الاموال بناء على ان البر حقيقة
تشبه عنده في العقار الا ان انه يتصور فيه الغصب عنده وبه كان يقول ابي
يوسف الاول ان رجوع عنه كذا في التبعية الصنف في قوله راجع الى ابي يوسف وقال ان كان
هو له ولا يلو في لانه في يده كالمقتول وتما لم يطلب من التبعية وولده الكبير و
زوجته وحملها اي حذر الزوجية وعنده المقتول وماله مع حرمه ينفق او دبيعة
بين اي غلبة اما دله الكبير فلانه كافر حرمه عزنا يلو في الكلام وكذا زوجته
غير تابعة في الكلام وحملها بخبرها في يده برقا واما عبيده المقتول لما ندر على
مولاه ماله مع حرمه ينفق او دبيعة خراء من يده ومارش لا هلا داره
كذا في المنع خلافا لهما يعني قال ابي يوسف وحملها يلو فيسألهما في الغيب
ان نفس عمت بالكلام يعصم ماله بقاء له وله ان اكل انما يعصم اذا كان
في يد مالك وهما لم يوجد فصا دف استيلاء هم مالا با حالهما في الوديعة
ان يدك ودع ولو كانت في يده حقيقة لم يكن فيك فكذا اذا كانت في يده
حكمي وله ان يدع في ليست مضمونة لانها لا يدفع لستفنام الحكم عن ماله
فكذا عن هذه الوديعة وقيل ابي يوسف مع الامام اي مع ابي في رواية ومع
محمد في رواية اخرى ولو ان مسلما او زنيا دخل في دار الحرب بامان فاصاب مالا
ثم ظهر المسلمون على الدار حكمه حكم من مسلم في دارهم في جميع ما ذكر الا في
حق ماله في يد حرمه في رواية ابي سليمان فهو الاصح وفي رواية ابي حفص
يلو فيسأله وتامة في التبعية وفي المنع حرمه دخل دار الكلام بغير امان فاقضه
واحد من المسلمين فهو في يده بقاء على مسلم في عند ابي ورواية في ذمة
عن ابي يوسف وعندهما هو خاصة في وجوب بخش عن ابي و محمد و ابي
قال محمد بخلاف في ماله الذي ادخله دار الكلام كالمخلاف في نفسه كمتاجر

لخدمة في السرايا وحفظ مالها ففر ابليس المستاجر وسلاحه فان شرط
المستاجر في العقد ان اصحابه للمناخر فيهم من الغنائم له والا فله
انهم فصل في بيان كيفية القسمة وتقسيم الغنيمة للراجلين بينهما
سهم للفارس وسهمان لقول ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
قسم للفارسين وسهمين وللراجلين سهما هذا عند ابن عمر وعندهما ثلاثة اى
للفارس ثلاثة اى للفارسين سهم وللراجلين سهمان لما روى عبد الله بن
المرجوري ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم للفارسين ثلاثة اى للفارسين سهم وللراجلين سهمان
ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم للفارسين سهمين وللراجلين سهمين
الله اوثق من اخيه وان استويا تقارضا تقاسا فلو خذ برأيه ايه جاز
رضي الله عنه كذا في شرطه الوفاة لابن المكلد قال الامام الزبيدي في التبيين
يجب على الامام ان يقسم الغنيمة ويخرج حصة كل واحد من اهل الغنيمة
من شيء فان لم يجد شيء ويقسم الاربع على الاربعين للصوص الواردة
فيه وعليه اجماع المسلمين انتهى ولا يقسم الاكثر من فرس اى ان كان له فرس
او اكثر لا يسهم لغير فرس واحدا من القتلى لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
قاد فرسا فلم يسهم النبي عليه السلام الا الواحد ذلوه ابن المكلد في شرطه الوفاة
وعند ابن عمر يسهم للفارسين اربعة اى للفارسين اربعة اى للفارسين اربعة
ذله في التبيين ثم قال في الصحيح من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ان
اربعة اى سهمان وسهمان صفة وسهمان لفرس واحد اى احد فلان
يلزم حجة ذلك وهو محمول على التفصيل انتهى والبرهان اى خيل الجيش
والهبيبة الذي ابوه عرب واحد عجمية والفراف عكس كذا في شرطه
النقابة لا يفتق بكسر العين كرام خيل عربية يعني البرازية والفتاق
سواء لانهم خيل شتم على جميع ذله والارهاق ايضا في جميع جنه خيل
قال الدمشقي ومن راى خيل شتم هبوت به عدد ايه وعددكم وهو سهم

بطلة

لهم يعلق على البرادين والعراب والهبيبة والمقرن اطلاقا واحدا في فتح القدير
الهبيبة ما يكون ابوه من البرادين وامه عربية والمقرن ما يكون ابوه
عربي وامه بر دونه كذا في الصحيح ولا يسهم لراجله اى البعير ولا يخلو وكذا
الحمار لان الغنيمة في خيل معدوم فيهم ولا في الراحلة والبغل انه لا يقدر والرحم
والسيف كذا في صحيحه والفرقة لكونه فارسا او راغلا يعني المجرى في الاحتياق
لهم الفارس او الراجل عند الحاجة وزيه اى مجاوزة مدخل دار الحرب فينبغي
للامام ان يعرفه في كل عند دخوله دار الحرب ليعلم اى الامام الفارس من الراجل
اى لما شئ ويكتب اسماء الفرس والراجلين عندها من جاوز اى مدخل دار
الحرب راغلا فاشترى فرسا فله سهم راجل ومن جاوز فارسا فنصف
اى ملكه فرسه فله سهم فارس ولو باعه اى الفرس قبل القتال اود هبته او
اجره او رهنه فله سهم راجل اى فله سهم صاحبه في ظاهر الرواية لانه ظهر
ان قصده التجارة فالله في صحيحه وينبغي للامام اذا اراد الدخول ليدار حرب
ان يعرفه في كل يعرف عدد راجلهم وفارسهم ويكتب اسماءهم
فمن كتب اسمه فارسا ثم مات فرسه بعد ما جاوز الدروب لم يفتق سهم الفارس
ولو باعه لم يستحق الا ان يستبدل فرسا اخرى وفي فتح القدير ولو باعه
بعد الفراغ من القتال لا يسقط عند البعض قال الحمدا لا يصح ان يسقط
لانه ظهر ان قصده التجارة وفي حاشية الامام ان يؤمر على جيش من
كان بعيرا با مورحوب وتديرها كان من العرب او الموالي فلو ولا هم امرا
فامرهم الامير بشيء لا يخلو لغونه انهم يستعفون به ام لا منهم من يقول ان
فيه النجاة كان عليهم ما عساه لان محاشية الامير حرام الا اذا اتفق الاكثر
ان فيه الهلاك في يبيع الاكثر ولوان الامام كتب الى امير العسكر انا ولينا فلانا
فامرهم العسكر بشيء امرا على حاله يجوز امره ولا يبيح الا على امره قبل ان يصل الى
العسكر ولا يكتب اليه كتابا ما قد عزى لكان فوصل اليه المكتوب اوله يعلم فانه

يحيرون ولا فهو بمنزلة ما لو كتب تخليفة الى امير مصر انا قد وليت فلانا كان
للاول ان يعطى لهم بحكمه ما لم يحكم الشاى ولو كتب اليه انا قد وليت فلانا فوصل
اليه الكتاب ليس له ان يعطى بالناس استخرا وكذا اى لهم راجل لو كان اى
الفرس مريضا او مهنرا لا يقا تل عليه لعدم طاقته وفيه قلة قالوا يشترط
ان يكون الفرس صالحا للقتال بان كان صليبا كبيرا حتى لو دخل بجهر او مريضا
لا يستحق سهم الفرسان لانه لا يقصد به القتال وفي التا تاريخية لو زال امرض
لو صار كحال يقا تل عليه قبل الغنمة فالقياس ان لا سهم له وفي الاحتكاك سهم
له كحال ما اذا كان كالح في دار الحرب حتى بلغ المهر فصار صالحا للركوب
فقا تل عليه لا يستحق سهم الغنم فكان الفرق هو هذان الارهاك حاصل
بالكبر كبرية في الجملة بخلاف المهر وتمامه يطلب منه ولا يسهم بملوك او ملكات
او جبه او احرار او زمر لانه عليه سلام كان لا يسهم لنفسه والضيعة والبديد
ويخرج لهم ذكره في التخييل بل يرضى لهم او اعطى لهما فل من سهم الغنمة بحسب
ما يرى اى يقدر ما يراه الامام فخرها لهم على القتال وما روى انه عطلها
لهم بقوم من اليهود قاتلوا حدة محمول على الرضخ ذكره في التبييض ان
قاتلوا اى باشر والقتال او دأب المرات الجرحى جميع جرحى بموت الجرحى و
لان الفصيل بمعنى المفعول اذا كان من الاوجاع يجمع على فصيل كرضي على مرضي
او تقدر بمصاحبه المسلمين او دل الزمى على عوراتهم اى مستوراتهم وعلى
الطريق الرضخ في النوة اعطاء الفصيل وهذا الفصيل من الغنمة اى اعطى الامام
لكل اقل من سهم صفين من غير شخص اذا قال صعيد وصبي والمرأة تدان
الجرحى والذي يدل على الطريق اذيقا تل ما روى عن ابن عباس فعل كما كان
شرح الوقاية لانه كمال وهذه قيود الارعة قد اختلف بها صاحب الكنز و
الوقاية وفي التخييل والزمى انما يرضى له اذا قاتل او دل على الطريق لانه منفعة
للمسلمين ولا يبلغ الرضخ السهم الا في الذن اذا دل على الطريق فانه يبلغ

ب السهم ويراد عليه لانه منفعة عظيمة للمسلمين ولا يبلغ الرضخ السهم الا
ولا يبلغ السهم اذا قاتل لانه جهاد فلا يسوى بينه وبين المسلمين في حكم
الجرح ودل كلاهم على انه يجوز الاحتكاك بالحقا فخر على القتال اذا دعت حاجة
اليه ويرضخ للمجنون كما في الولوالجي ومعتوه كالصبي يرضى له كما في التخييل
والجرحى اى خمس الغنمة ليعتاق ويملك كبره وابن السبيل بينه يقسم الغنمة
احاسا اربعة منها للغانمة والجرحى لهؤلاء والا حليفه قوله تعالى واعلموا
انما غنمتم مما بين يدي فان لله خمسة الاية ذكرها ليعلم هؤلاء بقيت الاربعة الاخرى
للفغانمة بدلالة قوله تعالى غنمته فانه يشعر بالحقا فهم لها بالاسلاء كما في
الاختيار روى ان خلفاء الراشدين قسموه على ثلاثة اسهم على نحو ما ذكره
وكفى بنا قدوة كما في التخييل واليتم صير لا بل ومعنى المسلمين دابة اسيلط
يقدم منهم اى من الاصناف الثلاثة يحكم ذو القرنى الفقراء ومعنى هذا الكلام
ان ايتام ذوي القرى يدخلون في سهم ايتام ويبدون عليهم ومساكين
ذوي القرى يدخلون في سهم مساكين وابناء السبيل منهم يدخلون في ابناء
السبيل وسبب الاحتكاك في هذه الاصناف الثلاثة الاحتكاك غير ان سببه
يختلف في نفعه من القيمة والمساكنة وكونه اية سبيل لانه انهم مضاف الى
مستحقون حتى انه لو صرف الى صنف واحد منهم جائز عندنا كما في الصدقة
كذا في التباين وقال في التبييض ورواه ذو القرنى قرب النقرة لا قرب
القرية ولهذا لم تحرم الزكاة على بعض المهاجرين لعدم النقرة كما ولاد اية لهب
وفي التخييل والرواد يذكرون القرى بنى هاشم وبنى مطلب وعلم ان بنى
عليهم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ولان لعبد مناف
اربعة بنين هاشم وعبد شمس والمطلب ونوفل ولما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم
خيبر قسم شخص ذوى القرى بنى هاشم وبنى مطلب وكان عليهما من اولاد
عبد شمس وبنى هاشم من اولاد نوفل فقالوا لا ينظر فضل بنى هاشم لما نزل

الذي دخله الله فيهم ذلك نحن واجبا من بين المطب اليك سواء فما
 بالذ اعصيتهم وحرمتنا فقال عليهم انهم لم يوافقوا في النسب
 الجاهلية ولا في الكلام وبني بين اصابعهم هكذا ذكره الزيلعي في التبيين
 ثم قال يشيرون نصرتهم لانهم مع حيد ارادت قرشي فتد عليهم
 وهما بالنصرة كونهم مع يواسرهم بالكلام والمصاحبة لا بالمحاربة
 ولهذا كان لئاء هم فيه نصيب ثم سقط ذلك بمجونه عليهم لعدم تلك
 العلة وهي النصرة يستحقون بالفقر عند الكرخي لانه في معنى الصدقة
 حتى كانوا باخذونه وقال صلى الله عليه وسلم سقط نصيب الفقراء ايضا والاول اظهر
 انتهى وفيه من عذر رسول الله عليهم يعطونهم نصرتهم اياه فام يبق بوفاته
 يستحقون بعد وفاته بالفقر حتى قال يا معشر بني هاشم ان الله كره لكم
 عما اليه الناس وارساخهم وعوضكم منها نحن نحن لما كان عوضا عن
 امرنا ما انتهى ولا حق فيه اي في نصيب لاني انا ذى القربى لما
 روي انه عليهم قال سهم ذى القربى لهم في حال حياته وليس لهم بعده
 شيء فكان استحقاقهم في حياته النبي عليهم نصرتهم وبعد ذلك
 يستحقونهم بالفقر كذا في شرح الوقاية لابن الكوكبي في هذا وفيه من
 ابن يوسف بن يحيى في ذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل
 وبهم ما ذكره في صريح ثم قال وهذا يقتضي كونه عليه سبب ان
 الفتوى على الفرق الى الاقرباء الاغنياء فليحفظ انتهى وقال الزيلعي
 عند تقرير دليله ان في غير في الكتاب ولا في السنة بيان الفقر
 والفقير واعطى عليهم العباس وكان غنيا وذكره في اللبرك في بيان
 ان ذكر الله في الاية بقوله فان له خمس لا فتاة الكلام باسمه لا
 للاستحقاق لان الدنيا وما فيها والاخرة وما فيها وهذا غير محتاج
 اليه كما لا يخفى وهم ابني عليهم سقط بمجونه كالحق لانه عليه

السلام كان يستحق بالرسالة والارسل بعده الصنف شيء كان رسول الله عليه
 بصطفية لنفسه شيء نفيس من فرس او جارية او درج او سيف ويستعين به
 على امور المسلمين وكانت صفية من مصنف اصطفاهما من غلام خبير وقد
 سقط بوفاته بالايجاع كما في الخبر رواه ابو داود ذكره الزيلعي في التبيين
 وان دخل دار الحرب من لا منعة له اي لا سرية له ولا قوة وقد مر معنى السرية
 بلا اذن الامام لا يحسن ما اخذوا لان المنفعة هو ما اخذوا قهر او غلبة لا
 اختلاسا وسرقة والنحن ولطيفتها كذا في معنى نقل الناطق من كتاب
 الخراج لابن سنجار كان ابو جعفر يقول اذا دخل الرجل ديرة نفق ولا عسكر
 في ارض الكفرة للمسلمين لا يحسن فيما اخذه حتى يصيروا تسعة فاذا بلغوا
 ذلك نفق سرية ذكره في النسخ وان باذنه او لم ينفعه حسن بغيره وان دخل
 دارهم باذنه الامام او لم ينفعه فاعار على دار الحرب حسن ما اخذوا لان
 القهر موجود في المنفعة والادخول بالاذن لانه لما اذن لهم التزم نصرتهم
 بالا مردافضار بالمنفعة بخلاف ما اذا دخلوا بغير اذنه حيث لا يحسن لانه لا
 يجب عليه نصرتهم اذ ليس فيه ومن للمسلمين وبخلاف ما اذا كان لهم
 منعة لانه يجب عليه نصرتهم كيلا يلزم ومن للمسلمين وان لم يكن لهم
 منعة بغير اخذهم اختلاسا وسرقة لا قهر او غلبة فلا يحسن كما في التبيين
 وذكره في معنى نقلنا عن المحيط لوقال الامام ما اصبتم فهو لكم لا محس فيه فان
 كانوا لا منعة لهم جاز وان كان لهم منعة لا يجوز لان المحس في الاول واجب
 بقوله الامام فله ان يسطر ببقوله بخلافه في الثاني وكذا لو دخلوا بغير اذنه
 حسن ما اخذوه وفي سراج الوهاج اذا دخلوا دارا محدوا الاشياء باذن
 الامام ففيه ردائتان والمشهور منها ان يحسن والبناء من اصاب ذلك
 لانه لما اذن له الامام فقد التزم نصرتهم وكان كالمنفعة فدخلوا ما اخذوا
 تحت الغنيمة نحن وهذا هو الاصح انتهى وللامام ان ينقل قبل احرار

الغنمة وقيل ان تضع الحية اوزارها يعني وقت القتال حثا على القتال قال
 في الاختيار اعلم ان النفل في الغنمة لهم للنفقة وفي الشريعة لهم لما خصم
 الامام بعض الفزاة تحريضهم على القتال بالزيادة قوة وجرأة منهم ويجوز
 ذلك كما روي انه عليه السلام نفل يوم بدر فقال من قتل قتيلا فله سلبه وعن مالك
 انه قال ذلك يوم خيبر لما فيه من التحريض على القتال كمنادى اليه يقول يا
 ايها النبي حرض المؤمنين على القتال ولان السجدة يرغونه في النفل فيجوز
 انفسهم ويقدمون على القتال ولهذا قال قبل احرار الغنمة لانها في يده
 التحريض وحسب على القتال اما اذا جبرت فقد استقر حق الغنائم فيها ولا يجوز
 التفتيل لما فيه من لقاط حق البعض انتهى فيقول الغاء للتفسير من قتل
 قتيلا فله سلبه سمي ما يؤخذ من القتل قتيلا كقولهم في الخاء عصفرا وسمى
 ما على مقتول من الثياب والسلاح سلبا لانه يسلب غالبا او يقول اليه في
 المنيح التفتيل نوع تحريض وقد روي ان النبي عليه الصلاة والسلام نفل يوم
 بدر فقال من قتل قتيلا فله سلبه ومن اخذ شيئا فهو له وقال في النهاية
 وقد يفتل التفتيل بالسلب وقد يفتل بغيره نحو الذهب والفضة لا النبي
 صلى الله عليه وسلم نفل لابن مسعود يوم بدر سيف ابيه جهل
 كان عليه فضة او يقول له اصاب شيئا فله ربه او يقول لرسوليه وقد مر
 معناها جعلت لكم الربيع بعد الحس اى بعد ربيع محسن جعلت ربيع ابا في
 لكم لان التحريض مندوب اليه وهذا نوع تحريض كما مر وفيه من يستحق
 الامام لو قال من قتل قتيلا فله سلبه اذا قتل هو اى الامام استحقاقا
 لانه ليس من باب القضاء ولا غنمة بخلاف ما اذا خصم نفسه بقوله من
 قتله فله سلبه للغنمة الا اذا عمم بعده والتفتيل اعمالية في ما
 القتل فلا يستحق بقتل امرأة ومجنون وكذاهما ممن لم يقاتل وسماع
 المقاتل مقاتلة الامام ليس بشرط في استحقاقه ما نفل به انفسه ولا

ينفل

ينفل اى الامام بكل مما خوذت الغنمة حق العسكر واذا نفل الجميع قطع
 حق الضعفاء عنها وابطل السهام التي جعلها الدولة في الغنمة قالوا
 هذا هو الاول فان فعله مع سرية جاز يجوز ان يكون المصلحة في ذلك
 الاختيار ولا بعد الاحراز اى ولا ينفل الامام بعد الاحراز الغنمة بدار الاسلام
 لان فيه ابطال حق الغنائم بعد ما كد حقهم بالاحراز الا ان الحس لانه لاحق للغنائم
 فيه فيجوز التفتيل فيه بخلاف ما اذا احرزت لانه يتعلق بها حق جميع الجيش وما روي
 انه عليه السلام نفل بعد الاحراز انما كان من الحس اى من حصص ففعل قدم ففعلوا ان
 انفل يجوز بعد احرار الغنمة كذا في الاختيار والسلب للكل اى لم ينفل بغيره ان لم
 ينفل الامام بالسلب فهو من جملة الغنمة فلا يستحق القتال عندنا قال عليه
 السلام ليس للمراء الا ما طمعت به نفس ما كذا في الاختيار ولا ما خوذ بقوة
 الجيش فيقتل غنمة فيقسم بينهم فسميت الغنائم وهو اى سلب القتل مركبة
 ما عليه اى من ماله في حقيته او على وسط وشبابه وسلاحه وما معه اى من غيرهما
 من قماش وما لا مع غلامه مع دابة اخرى لا يكون سماء عبده وما معه ودابة
 وما عليها وكذا امواله على فرس اخر فهو غنمة للكل كذا في الاختيار والتفتيل للقطع
 حق من غير يفتل وحكم التفتيل قطع حق الباقي لانه لا يمكنه ان يملك قبل الاحراز
 بدار الاسلام قال في الاختيار واذا جعل الامام السلب للقاتل انقطع حق الباقي
 عنه الا انما يثبت ملكه بالاحراز على ما بينت خلافا لما في عنده يثبت
 بالانفل للملك كما يثبت بالقبلة في دار الحرب وفيه على هذا بقوله فلو قال اى الامام
 من اصاب جارية فهو له لا يملك من اصابها الوهن ولا البيع يعني فاصابها
 مسلم فاستبرأها لا يملكه وطهرها ولا يبيعها قبل الاحراز اى بدار الاسلام خلافا
 له فان حددته ان الملك يثبت بنفس التفتيل لانه اختص به كالمسلم اذا استبرأ
 جارية في دار الحرب واستبرأها حيث لا يملكه ولا يملكه لانه لم يملكه لعدم التفتيل
 بها حتى لو حقد جيش المسلمين في دار الحرب شاركوه فيها وعندها لا يثبت الملك الا

الابانقر ولايم القهر الابالاحراز بالدار كما في الغنيمة وكذا لو تلبس السلب غير
 من المرأة بعد ما اخذته لا يجب عليه ضمانه وفيه خلاف عند بناء على ذلك **قائمة**
 في حصص فتاواه في فصل مختبرات قال محمد الزيات اذا قال الامام لقدم من
 اصحاب منكم حواء فري له فاصاب رجل منهم حواء كانت له لاسبيل لاحد عليها
 وذكر في فصل قسمه الغنائم فاذا كانت الغنيمة رقيقا ومناعا وغير ذلك فاعطى الامام
 بعض الغنائم رؤس وبعضهم دوابا وبعضهم دراهم وبعضهم دنانير وبعضهم
 خيلا وسلاحا على سهام تجل والرجال فذل جائر فذل برضا الغنائم اد
 بغير رضاهم فذل ذلك دار الحرب او ذل دار الاسلام قال محمد لوا ما يوشك من كتب
 اليهود او النصران لا يدري ما فيه هل هو كذا او غيره لا ينبغي للامام ان يدخل
 في الغنيمة مخافا ان يقع في سهم احد لا يبال من يسم من الشركين ويسعه
 منهم كرهه واذا كان لا يدري انه كذا او غيره لا ينبغي ان يحرق بالنار مخافة
 ان يكون فيه شيء من اسماء الله تعالى وحرق ما فيه شيء من اسماء الله تعالى
 مكروه قالوا نعم هذه مسئلة رواية عن احمد بن حنبل في الصحيح اذا خلق وتفرع
 المرأة منه انه لا يحرق بالنار وذكر في فصل هداية اهل الحرب قال محمد ما يبعث
 ملك العدو الى امير جيش المسلمين او الى الامام الا كبر وهو مع جيشه لا بأس
 بقبولها ويصير فيها للمسلمين يعني يصير غنيمة يتسمها بوجه الغنائم وكذلك
 ما اهدى الى قائد من قواد المسلمين له راية منه لا يختص بها بل تقسم لمن تحت رايته
 ولو اهدى لوا حدره مبارز المسلمين ليس له منعه يختص هو بها لا يهدى لمن
 يخص وهو علم خلاف ما اهدى لوا حدره من العلم فان ذلك لا يسلم له بل يلزم
 الرد الى المهدى وان حذر عنه يضمن في بيت المال قال محمد في بيت صلة لشرك
 ويكره لا خير يرجى ان يقبل هذا الشركي وان قبلها فليجعلها في بيت الجماعة
 مسلمين قال ابو جعفر والافضل ان ينظر ان كانت قد قبلها نظر المسلمين
 قبله والاردها ولو جوب ذكره هدية ملكا هل الحرب فهو هدية امير من

امرائهم قال محمد وكذلك لو عاين بعت الخليفة على عمل فاهدي اليه من الخليفة ان
 ياخذ وجعله في بيت المال ان كان المهدى قد اهدى بطيب نفسه وان
 كان مكرها فاهدي الاهدى قال الخليفة يرد هداية ان قدر ولا يضمن في بيت المال
 وحكم حكم النقطه وفي المحيط ولوان عسكر دخلوا دار الحرب فاهدي ملكهم
 الى ملك العدو هدية فلا بأس انهم ما ذكره ونظام هذا التبع يطلب منها وفي
 المشتق اذا اهدى ملك الحرب لكرول الذي بعثه صاحب الجند فان كان الامام اهدى
 جمل الجند كره فهو له والا فهو له وفي المحيط ولوان ملك العدو اهدى الى امير جيش
 هدية فاراد ان يعطيه من الغنيمة مثلها او مع زيادة يتعاقب فيها فلا بأس
 به هكذا ذكره في فتاواه وفيه ولو تفرق بعض الجند قبل الفتح يملك
 انصبا هم لهم ولم ان يتصدق بها اذا آتس من مجسم كاللقطه وان كان
 يتصدق به بشرط الضمان **باب استيلاء الكفار** واذا سبى الشرك اي
 اذا غلب كفار الشرك وسباهم الروم اي سبوا من الروم قال في شرح الشافعي
 الشرك جميع الشرك والروم جميع رومي وامراد منه كفار الشرك والنصارى الروم
 واخذوا اموالهم ملكها لان الاستيلاء في مجاز سبب الملك وقد تحقق لان
 الظلام في كافر استولى على كافر اخر او على ماله في دار الحرب لان الكافر في ملكه بمقتضى
 سبب الملك كالاختصاص والاصطية والشرء وكذا ذلك فكذا بهذا السبب
 كالمسلم يداون لان الدنيا لهم والكفار بعضهم يسمي دماء بعض واموالهم
 عند اختلاف الملك والملك قدجب ان يملكهم بالاستيلاء كما يملكهم به كذا في
 الشريعة وحاصلا اذا سبى كافر كافر اخر بدار الحرب واخذ ماله ملكه لما تقرر
 ان الاستيلاء قد تحقق في مال مباح ولو سبى اهل الحرب اهل الذمة من دارنا
 لا يملكهم لانهم احرار ذكره ملا حشره وغزاه الى واقعات صدر شهيد
 كذا في فتحه وملك ما وجدنا من ذلك اذا غلبنا عليهم اي غلبنا في الذي سبوه
 من الروم او اخذوه من اموالهم اعتبارا بسبب اموالهم لان ملكهم و

أموالهم التفتوا بسائر أهلهم فلم يجدوا سائر أموالهم إذا غلبوا عليهم
 ملكهم هذا المال لأن أموال الحرب ورثا لهم مباحة لأن العسكرة بالسلام ودار
 السلام والاشياء التي وردت على حالها في بيعها سببا للملك كالنسيئة كما حركها
 في سائر المنافع وأن غلبوا أي الكفار على أموالنا وأحرزوها بدارهم ملكها
 لأن الكفار غير عتق طرية بالشرائع فلا يصير لأموال المعصومة والاستيلاء
 على غير مال معصوم موجب للملك غير أن الاستيلاء لا يستحق إلا بالارحار بالدار
 عبارة عن الافتقار على حمل حاله لا دونه ولا وقتسوها في دارنا لم يملكها في دار
 البحر فقلنا عن المحيط يغرض علينا اتباعهم ونقاتلهم لاستنقاذ ما في أيديهم
 ما داموا في دار السلام وأن دخلوها دار الحرب لا يغرض علينا اتباعهم بكونها
 الدار التي يغرض اتباعهم مطلقا ولو لموها فلا سبيل لأربابها عليهم كذا
 شرح صحيحه وقال الشيخ في لا يملكونها لأن الاستيلاء موقوف ابتداء واستمرار
 والمحذور لا يشترط سببا للملك على ما عرفت قاعدة الاستيلاء مسلم
 على مال مسلم ولنا قولنا في الفقرات كلها جرح الآية ولو لم يملكوا الكفار أموالهم
 بالاستيلاء لما ساء لهم فقرأوا ولما قال على رضى الرسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوم فتح مكة لا تنزل داركم يا رسول الله قال وهل تنزل لنا عقيل من دار و
 رواية من أربع هو معنى الدار وقد كانت دار مكة ورثها مع خديجة رضى
 فاستولى عليها عقيل بعد هجرته وكانت كافر في تلك الوقت والدار كانت للشرع
 صاحبة كذا في سائر النافع وكذا أي ملكوها لو نزلنا أيهم بغير فاختاره
 لتعق الكسبية عليه فإذا ظهر أي غلبنا عليهم من دونه ملكه أخذه قبل
 العسكرة بما نأى بغير شئ وبعد هلاك دونهما بعد مقتضى أن كان مثلها
 لا يأخذ وكذا إذا كان موهوبا أو اشتراه التاجر شرعا فاسدا وأخرجنا
 دار السلام أو اشتراه جميعا بمثل قدره أو ضاع لا يأخذ في هذه المواضع
 لا يأخذ بمثل وهو لا يفيد حتى لو اشتراه التاجر منهم بأقل من قدره أو بأكبر

منه لم أن يأخذ لأنه مفيد ولا يكون ربالة يستخلص ملكه ويغيره إلى ما
 كان فصا رفعا لأعوضه كذا في النسيئة وإن كان قريبا أخذه بالقيمة أي
 أخذه بقيمة لأن الملك القديم زال ملكه بغير رضاء فكان له حق الأخذ
 نظر إليه إلا أن في الأخذ بعد العسكرة ضررا بالمأخوذ منه بالزلة ملكه بغير
 قيمة كما في معنى وأن اشتراه منهم أي من العدو تاجر أي في دار الحرب بنقد
 وأخرج أي إلى دار السلام وهو قيمى يأخذه بالمثل أن اشتراه به أي بالمثل
 يعني لو اشتريه ما أخذه العدو منهم تاجر بنقد وأخرج إلى دار السلام
 أخذه المالك القديم بثمنه الذي اشتري به التاجر من العدو لأنه لو أخذه
 بغير شئ لشهر التاجر فربما أخذه بثمنه ليعقد النظر من الجانيين كما في
 النسيئة وأن اشتراه بغيره بغيره العرض أي أخذه بقيمة العرض ولو كان
 البيع فاسدا يأخذ بقيمة نفسه وأن ذهب له بقيمة يعني لو ذهب العدو ولم
 يأخذه بقيمة دفعه للضرر عنها إذ ملكه ثابت فلا يزال بغير شئ بمثل أي مثل
 القيمة المثل أي يأخذ بالمثل كالذهب والفضة والحلقة والسيف في اشتراكه بغير
 أو عرض ولو اشتراه التاجر بمثل قدره أو ضاع فإنه لا يأخذ بهما لعدم الفائدة
 سواء كان البيع فاسدا أو صحيحا بخلاف ما إذا كان بأقل من قدره أو بأكبر
 منه وطحا فإن لم أن يأخذ فإنه يفيد ولا يورث بالان يستخلص نفسه فهو
 باعققة فداء لأعوضه فلو كان اشتراه بمثل فليس للمالك أخذه ولو اشتراه
 بغيره أو خسر لم يكن للمالك أخذه بانفاق الروايات ذكره في معنى نقلا عن
 الرازي وأن اشتراه أي اشتري التاجر ما أخذه العدو بكنسه كالذهب بالذهب
 والفضة بالفضة وغيرهما أو ذهب له أي التاجر وأخرج إلى دار السلام وكذا
 لو اشتراه شرعا فاسدا لا يأخذ لأنه لو أخذه في هذه المواضع لا يأخذ بمثل
 وهو لا يفيد ويقصم قدره وإن كان أي ما اشتراه التاجر وأخرج إلى
 دار السلام عدا ففقت عينه في بطلان التاجر وأخذ التاجر أي أخذ التاجر



عليه عتقوا جميعا وفي النوازل سئل ابراهيم بن يوسف عن اسره العبد
فباعه الذي اسره من رجل اخر منهم فقال لم يشترى لكبير ارجع الى ارض
مسلمية ووجهه الى مكة الذي اذنت فيه هل يجب عتقها رآهم اذا خرج
الى دار الاسلام قال ان كان اسره ان يشترى من الذي اسره ليعتق اليه
ثم ينفق فانه ينفق ان ينفق فان اسره اخر قال لا يبطل عتقه ما صنع به العدو قبل
ذلك واذا اسرت سريره قوما وجاؤا بهم فادعوا انهم من قبل الاسلام
او الذمة وانهم اخذوا في دار الاسلام وقالت السرية هم اهل الحرب اخذناهم
في دار الحرب فالقول للاسرى وان قالوا اخذنا في دار الحرب ولكن نحن من اهل
الاسلام او الذمة وجعلنا دار الحرب مستأمنة للتجارة او الزيادة او كذا لاسرى
في ايديهم لا يقبل قولهم ويستوفون الى هنا كلامه وان ابق بغيره ومتابع
فاشترى رجل اى من الكفار ذلك كله واخرجه الى دار الاسلام اخذها له
ما يوقى العبد او المتاع باليمن والعبد يجازى بغيره عند الامام وعندهما باليمن
يعنى قال يا اخذ العبد وما معه باليمن ايضا اى كما اخذ المتاع باليمن ان
شاعرا باعتار حاله الاجتماع بحالة الانفراد قد بينا الحكم في كل فرد وان
لم يشترى مستأمن عبد مسلم اى من ههنا فادخل دارهم عتق خلافا
لها اى قال ابو يوسف ومحمد لا يفتق لان الواجب ان يحجر على سيده فخره اذا
لا بد لنا عليهم فبقى عتق ابيهم ولا بد ان اخذنا لثالث ولا بد الجرايم
الا عتق مقانه تخلصا للمسلم من يد الكفار قال في الشيبين وغيره هذا الخلاف
اذا كان العبد زنيا لانه يحجر على سيده ولا يمكن من دخاله دار الحرب ذكره
في النهاية مغرنا الى الايضاح وكذا اذا اسلم عبد الحرب في دار الحرب فاشتراه
مسلم اذن من دارهم على هذا الخلاف وتما في الشيبين وان اسلم عبد
اى للمسلمين ثم اى في دار الحرب مجامعا اى خرج الى دار الاسلام او ظهرنا
اى غلبنا عليهم واخرج الى عسكرنا فحرمنا روى عنه ابو عباس رضى

انه قال عتق رسول الله عبيدهم يوم الحاحث من خراج اليه من عبيد
المشركين وعن علي رضى عبيد ان رسول الله يوم الحديبية قبل الصلح
فكتب اليه نواياهم فقالوا والله يا محمد ما خرجوا اليك رغبة في دينك وانما
خرجوا هربا من الرق فقال لاس صدقوا يا رسول الله ردوهم اليهم فكتب
رسول الله فقال ما اراكم تنتهون يا معشر قريش حتى يبعث الله عليكم
من يضرب رقابكم على هذا وان اردتهم وقال لهم عتقوا الله رداه ابو
داود ذكره في الشيبين وفيه دلالة عتق حريمه مجدا حربيا في دار الحرب وهو في
يده ولم يجدها قال له اخذها بغيره انت حر لا يفتق حتى لو اسلم والعبد عنده
منه ملكه وعند ابي يوسف ومحمد يفتق لصدر ركن العتق من اهل بدليل
صحة اعتاقه عبد اسلم في دار الحرب في محله كونه مملوكا ولا بد ان عتق
بامانة مشرف ببيانه وهذا لا يمكن كما يروى في البيت ببيتا جديد وهو
اخذ له بغيره في دار الحرب فيكون عبد لا يتجلف ما اذا كان مسلم لا ليس
بمملوك بل بالعتق **قاعدة** ذكر المصنف فتاواه نقلنا عن فتاويه ولو
استدلوا على اموالنا وظهر المسلمون عليهم قبل الاحراز بدارهم فانها
تكون للمملوك وفي الفتاوية دلالة اقتسموا في دار الاسلام لم يملكوا ولو وضع
الذي هم فيه من دار الاسلام مستعين بمنزلة دار الحرب في حق بعض الاسلام
حتى لو سلمت امرأة فيهم وزوجها في دار الحرب لم تكن وكذا المسلمون اذا
غزوا فالوضع الذي هم فيه من دار الحرب في حكم دار الاسلام حتى يقيم الامام
احد وجهى في ايديهم ليس يحجز ولو غزا مملوك الروم ارض العرب في منطقة
مائة الف فاسرنا رجلا فاسلم فولده لم يكن مسلما انتحل **باب**
المستأمن اخره عن الكشيلا ويكيه بعد التفرقة قال في مجمع المستأمن
من يدخل دار غيره بامان فسلم مسلما دخل دارهم بامان وكما فر
ادخل دارنا بامان اذا دخلنا حرمنا اليهم بامان يعني اذا دخل مسلم

دار الحرب بامان لا يحل له اي لقتل جرحهم ان يتعوض بشيء من مالهم او
دمهم بغير حرم يتعوض بشيء منهما لانه صفة بالائمان ان لا يتعوض لهم
فالتعويض بعد ذلك يقع عذرا والعذر حرام كما في قوله وان اخذ بشيء واخرجه
اي من دارهم ملكه محظور اي ملكه محظور اما اذا ملكه فانه ظفر على الجراح
وانما كان حراما للعذر فيتعذر به لما فيه من الخسائر كحصوله بسبب القدر
فان كان باخطئ مع وجوب التصديق ان كان التماخوذ عذرا جازية لا
يحل له وطئها واللاشعري منه بخلاف مائة فاسد فان حرمة وطئها على
المشرك انقطع حقه لانه باي شيء يصحى ولم يثبت حق الكفر داد منها
الكراهة للعذر والمشي ان شاء كالاول في قيد بالاجرام لانه اذا غلبت
في دار الحرب وجب عليه الشبهة وهي لا تقبل الا بالرد عليهم فاشبه المشرك
شراء فاسدا كذا في البحر بخلاف الكسيرة فانه يباح له التعوض وان اطلقه
طوعا لانه غير متائن فهو كما لم يتصلص فانه يجوز له اخذ المال وقتل النفس
دون انتهاضة الفروع لانه لا يباح الا بالملك ولا ملك قبل الارز بدارنا الا اذا وجد
امرائه المتأسورة وامر ولده ومدينته ولم يبقا من اهل الحرب لان اهل الحرب
لم يملكوا شيئا من ذلك بخلاف امته المتأسورة لا يحل وطئها مطلقا لانها
مملوكة وقيدنا بعدم وطئ اهل الحرب لان اهل الحرب اذا وطئهم يجب
العدة للشبهة فلا يجوز وطئهم حتى تنقضي عدتهم كذا في قوله فان
عدري اي التاجر ملكهم فاخذ ماله ادجسه او فعل ذلك اي كسب واخذ
المال غيره اي ملكه بملكه اي بملكه حلاله اي لقتل التعويض بما ذكرنا كالكسيرة
اي كما يجوز التعويض للكسيرة كما في تفصيله انما وان اذانه ثم حرم بغيره ان
باي حرم في دار الحرب التاجر بالدين اي جعل مديونا او اذانه حرم اي
جعل التاجر مستائرا حرم مديونا بغير ضمان او غصب احدهما من الآخر
اي من صاحبه وخرجه ايضا الى جاء به الى دار الاسلام لا يقضي بشيء اى لا
يقضي

لواحد منهما على صاحبه شيء اما الادانة فلا ان القضا يعقد الولاية
ولاية للقاتل في وقت الادانة ولا وقت القضا على المستأمن بالائمان التزم
احكاما في معاملا بياشرا واما الغصب فلا ان صار ملكا للذي غصب واستولى
عليه لمصادفته مال الا لا يصح فيه وكذا اي لا يقضي لواحد منهما على صاحبه شيء
لو فعل ذلك اي الادانة او الغصب حريتان وخرجا مستائرا لما مروا
خرجا مسلمة فحقه بالدين لانه بالاسلام التزم احكام المسلمين وكذا ان كانت
صبيحة بشوئها بالشرع الا ان لم يتعوض لهما ولا يستأنا فاذ خراجا مسلمين
وجب الغضا للقيام بالولاية حال القضا ولا بالغصب اي لا يقضي برد المصوب
لما يستأنا ملكه وارنا بالرد ديانة لمعانية نقض العهد قاله الشيخ ويقضي
لمسلم برد المصوب والدين ديانة وان كانت لا يحكم عليهم لانه عذر ومراوده
بالدين ما هو اعم به اليه بالدين والائتمان به والقرض وان كان الدين لا ياتى
به على القرض لانه يفيد كلام القاموس وما حملناه من الاعم لتزكحهم
بان احدهما لو اخرض الاخر في دار الحرب بشيء ثم خرجا لم يقض بشيء ذكره
في قوله وفي الفتاوى وليس هذا مختصا بخرجهما مسلمين بل لو خرج مسلم
الغاصب والحرية مستائرا فاحكم كذلك انهم ولو لم يخرج بعد غصبه كسب
اي في دار الحرب ثم خرجا اي الى دار الاسلام يقضي بالرد ديانة اي فيما بينه
وبين الله واطلاق قوله عليه من كسب على ما افهمه بدل على ذلك
ولا يبرأ بالرد قضاء لان ملكه بحرم بالغصب صحيح لا حيث فيه كما في التبيين
وان فتر المسلمين المستائنين صفة المسلمين الاخرى كسب اي في دار الحرب
فقدية الدية اي يجب الدية في ماله اي في مال القاتل لا على القاتل سواء كان
القتيل عبدا او حرا وكذا في قوله وانما يجب في ماله لان العاقلة لا قدره لهم
على الصيانة مع تبيين الدارين والوجوب عليهم على اعتبار تركها و
الكفارة اي يجب الكفارة اي كما يجب الدية في كسب اي دون اسعد لانها
ايضا

لا يجب في العهد عند على ما عرف في موضع اهل الكفرة والدنية في الخلق فلفظه
تكا ومن قتل مؤمنا خطأ فقتل بر رفته مؤمنة ودنية مسلمة الى اهل دارها
تجب الدية في العهد في مال لان العواقل لا تفكر في العهد والعصاة قد سقطت في
الشبهة فلا بد من الدية صيانة للدم المصون فتعذر ان يكون ذلك في مال ومن
ابى يؤمن ان العصاة يجب عليه لانه بدخوله دار الحرب لا يتصل بحصته
وتما في تبين الزيلعي وان كانا الميرين يعني اذا قتل احد الاسيرين الاخر
فلا يرد الا الكفارة في خطا اي لا يجب رسول الكفارة في خطا يعني لما يجب
الدية في العهد ولا في خطا وكذا اذا قتل مسلم مستامن كما في الشيعة وهذا
عند ابي جعفر وعندهما المستامنين حتى يجب الدية في العهد وخطا في مال
لان مقتول كان معصوما مستقوما بالاحراز بدار الاسلام فلا يبطل بالكره
المعارض كما لا يبطل بالدخول دارهم بامان بل اولى لكونه محظرا او لا يبرح
ان الكفر صار شرا لهم بالقتل حتى صار مقيما باقا منهم وما في سقر
كعبه كعبه صار والابا عالم في دار الاسلام فاذا كان شرا لهم فلا يجب
بقتله دية كما صله هو الحرب فصار كالمسلم الذي لم يهاجر اليه وهو اذ
بقوله ولا يخطى في قتل مسلم ثم اي في دار الحرب مسلم لم يهاجر اليه
الكفارة في خطا اي لا يجب بقتله الا الكفارة في خطا استغناقا لانه غير مستقيم
لعدم الاحراز بالدار خريه حريم مع مسلم الى العسكر فادعى المسلم انه لم يهاجر
وقال الحرب كنت مستامنا فالقول للحريم الا اذا قامت قرينة بكونه مكثرا
او مفقولا او كان مع عدم من المسلمين فلا يخطى قوله مقتولا لان الظن كذب
ويبقى القول قول مسلم انه لم يهاجر لان الظن يشهد له كذا في الفتح وذكره
في فتاواه واذا اسرت سرية قوما وجاؤا بهم فادعوا انهم من اهل
الاسلام والذمة وانهم اخذوا في دار الاسلام وقالت السيرة هم اهل حرب
اخذناهم في دار الحرب فالقول لكفرهم وان قالوا اخذنا في دار الحرب

لكن نحن من اهل الاسلام او الذمة وجننا دار الحرب مستامين للجهاد فالت
لهذا الزيادة او ان اسرى في ايديهم لا يقبل قولهم ويستوفون انهم فصل
اي هذا فصل هذه مسائل عما قبلها لا اختلاف احكامها لا يمكن مستامن
اي حريم مستامن ان يقيم دارنا اي في دار الاسلام مستامن ويقاتل
لم يستامن ان اقات اي في دارنا سنة نضع عليه الجزية والا صرفه ان
الكا في لا يمكن اقامته دائمة في دارنا الا باسرها في اوجزته لانه يبقى ضررا
على مسلميه لكونه عينا لهم وعونا علينا ويحكم من الاقامة اليسيرة لان
في منها قطع مما في من كبرية وجب وسد باب الخيابة كلها ففصل بينهما
سنة لانها حرة تجب فيها الجزية ثم ان رجعا الى وطنه بعد مقاتلة الامم لم
ذلك قبل تمام السنة فلا يسيل عليه قيد المستامن لانه لو دخل دارنا بامان
فهو وما معه في دارنا قال دخلت بامان لم يصدق واخذوا لولا ان رسول
كان وجد مع كذب حكمهم لعلامة يعرف ذلك كان اميا فان الرسول لا
يحتاج الى امان خاص بل كونه رسولا وان لم يعرف فهو في رتبة هدموا
معه في دارنا واذا دخل دار الاسلام بامان فاحذره واحد من مسلميه لا
يخصه عند ابي جعفر فيجب عليه الجزية ولا يفرق بينهما ان يخصص
به وتما في من في دارنا اقام سنة اي بعد مقاتلة مستقودته صار زميا لانه
كان ملتزما بالجزية فيصير زميا وداره من السنة ما وقت الامام لم سواء
كانت سنة اذ اقول لا لشهر وشهر فان اقامه لزم منه جزية وصار زميا
كذا في الفتح وتما من يطلب منه ولا يمكن من العهد المدارة اي لا يترك ان
يرجع المدارة بحرب لان عقد الذمة لا ينقض لانه خلف عن الاسلام وهو
لا ينقض فكذا خلفه كما في الدرر وكذا اي صار زميا ولا يترك ان يرجع
اذا قبل له اي المستامن ان اقامت شهر او نحو ذلك في شهرين او اقل
او اكثر نضع عليه الجزية فاذا لم يحصل ان الامام ان يقدر له اقل مدة

ذلك اذا روي كالمشهد او الشهد فاذا اتى بها بعد ذلك صار زميا لا تشاء
 الجزية فتعير المدة من وقت التقدم اليه لامن وقت دخول دار الاسلام
 ذكره في التبيين ثم قالنا قلنا عن النهاية اذا لم يقدر له الامام فالمعتبر هو المولى
 لانه لا يلاء العذر وحول حسن لذلك كما في تأجيل الجزية ثم اذا صار زميا بمضى المدة
 المضروبة له استأنف عليه الجزية بحول بعده الا ان يقرط عليه انه ان
 ملك سنة اخذها منه فيما خذها منه كما تمت السنة انتهر او اشترى
 ارضا يبيعها زميا اذا اشترى ارضا وضم عليه خراجها فيه مشاركة الى
 انه لا يصير زميا بشرائه ارضا من خراج حتى يوضع الخراج وعليه يبيع اذا اشترى
 زميا ارضا بخراج وضم عليه الخراج لزم عليه جزية سنة من حين وضع
 الخراج اي من وقت الوضع يبيع اول مدته من وقت الوجوب حتى اذا الزم
 الخراج يلزم بجزية سنة مستقلة لغير رتبة زميا يلزمه كذا ذكره في التبيين
 ثم قال والمرد من وضع خراج التزام مباشرة الزراعة او تعطيلها عنها مع
 التمكن هو صحيح لان الشراء قديمه للتجارة فلا بد من على التزام احكام الاسلام
 واما الزلزلة او ترك الارض على ملكه او انه الخراج فدل على التزام احكام
 الاسلام فيصير زميا فيرتب عليه احكام اهل الذمة منه وجوب القصاص يقتل
 ومنهم من الرجوع الى دار الحرب وسائر احكام اهل الزمة او نكحت مستأنفة
 زميا لانها التزمت المقام في دارها تبعا للزوم فتكون زعيرة قال الكمال
 في شرح الهداية وتفيد الزوم بالزوم ليعيد انما تصير زعيرة اذا نكحت مسلما
 بالاول لان الاسلام فيها اذا كانت كتابية فتصير زعيرة بمجرد العقد غير توقف
 على الدخول كما في التمام لا لانها هو زمية يبيع لا يصير حرمه نزوم زمية زميا
 لانها سوا احكام المذكورة ولانه يمكن ان يطلقها فيرجع الى بلده فلم يكن
 مفترضا مقام وكذا الدخول ايضا بامان فاسلمت فله ان يرجع الى دار الحرب
 كذا في التمام فان رجعا الى دار الحرب او دار الاسلام او دار الحرب حل دم

اي بالعدد الى دار الحرب لانه انما امانه بالعدد اليها وظاهر انه لا فرق بين
 كونه قبل الحكم بكونه زميا او بعده لان الذي اذا حقه دار الحرب صار حرميا
 وجواز قتله بعد ذلك ليس موقفا على كونه له دين او دينة كذا ذكره في التمام
 قال فلو سقط صاحب الكفر ذكر الدين والودينة ههنا لك ان انتهى
 وفي التبيين وما كان في ايدي المسلمين او الذميين من له مذهب باق على ما كان
 عليه حرام التنازل لان حكم امانه في ضمن ماله لا يسطرون ان كان له اي للمسلمين
 ودية عند مسلم او زمي او دين عليهما اي على مسلم والذي فاسر على
 بناء كقولهم وكذا قوله او ظهر عليهم اي على اهل الحرب واخذوه او قتلوه
 سقط دينه وصارت وديعة خيرا اي غنيمة اما الودينة فلا يها في يده
 حكما لان يد محمود كيد تقديره فيصير خيرا تبعا لنفسه فصار كما اذا كانت
 في يده حقيقة وما عند شركه ومصارفه مما في بيته في دارها كذلك اي
 بالاعتية عليهم وفي مغرب عليه اي غلب عليه وظهر على اللص وعن ابن يونس
 انها تصير ملكا للمودع لان يده في المبيع فكانت بها حق واما الدين فلا
 اليد عليه لانه الا بواسطة المحاربة وقد بطلت بطلان ما كونه اذ عمل كونه
 بالاسر تارة ما كونه الدين ولو كان له دين من رهن ففقد اي يورث باخذه من رهن
 بدنية وقال محمد يباح ويؤخذ بثمنه الدين والفاصل بين الكمال كذا في التبيين وان
 فكروا يظهر عليهم او ماتت بهما اي الدين والودينة لورثة لان حكم الايمان
 باق لعدم بطلانه فيرد على ورثة لانهم قاعون مقامه وفي السراج الوهاج
 لو بيعت به باخذ هو دينة والقوم وجب تسليم اليه بيان حكم احواله
 المشروكة في دار الاسلام اذا رجع الى دار الحرب كما ذكره بعض الشرحية حمزة
 او دفع ثلثه بسقط دينه فتصير وديعة غنيمة الاول ان يظهر او على الار
 وياخذوه والثاني ان يظهر او يقتلوه الثالث ان ياخذوه مسببا غير
 ظهور قوله فاسر بيان لثالثه وقوله او ظهر عليهم بيان لاوليه لانه

اعم من ان يقتلوه اولاً لكن لما اذا ظهر عليهم وهرب فان ما لم
 يبقى عليهم كما سياتي فلا بد من التقييد في الظهور عليهم بان ياخذوه او
 يقتلوه كما قيدناه بنحو التزليل وصاحب الحق وينبغي ان تفر العينة المعصومة
 منه كدب لعدم كماله وليست يد الفاج كيدوه وفي الوجهية ما لم يحال
 فيما خذه ان كان جيا او ورثته ان كان ميتا الاول ان ظهر وا على الدار فيهر
 الثاني ان يظهر وا على الدار فيهر لان نفسه لم تصر معصومة فكذا ما له كذا
 في جميع فان جاء حربه اي داريا باحات وله اي الحربة زوجة هناك اي دار حربه
 وولد له عند مسلم اوزى او حربه فاسم اي حربه الذي جاء باحات هناك اي
 دار الاسلام ثم ظهر على بناء المعصوم عليهم اي غلبنا عليهم فالكل اي ذلك ما ذكر
 فيك اما المرأة واولاده انكبار فلا تخم حريون كبار وليسا بالاتباع وكذلك
 ما في بطنها لو كانت حاملا لانه جزئها واما اولاده الصغار فلات الصغار انما
 يجمع اياه في الاسلام عند اعادة الدار تحت ولايته وتبائن الدارين لا يحصل ذلك
 واما احواله فانه لا تحير حريون باحار نفسه لا اختلاف الدارين فيقول الكل
 غنيمته ولو سبي حربه في هذه المسئلة وجاء الى دار الاسلام فهو مسلم تبعا
 لهما لانها اجتمعا في دار واحدة بخلاف ما قبل اذ جاء الى دار الاسلام
 حيث لا يفر مسلم لا اختلاف الدارين ثم هو في حاله وكونه مسلما لا ينافي
 الفرق لما عرفت في موضع ذكره التزليل والتبيين وان سلم اي الحربة ثم ان
 في دار حربه ثم جاء اي اليه مسلما وترى امواله واولاده ثم ظهر عليهم
 اي ثم غلبنا على اهل حربه فطفق حرمهم لانهم مسلم في دار حربه تبعا طفد
 لانها الدار فكانت حراما ووديعته عند مسلم اوزى لم اي فهو لم
 لان له بدا محترمة وبده كيدوه وغير ذلك وهو اولاده الكبار وعسر
 وعقاره ووديعته عند حربه فهو فيك اما المرأة واولاده انكبار فلها
 مريم منهم حريون وليسا بالاتباع واما مال الذي يدر حربه ليست

بدا

يد محترمة ويخبر قوله وغير ذلك العينة المعصومة في مسلم والذي فيك
 لعدم اليقينية كذا في فتح القدير في حربه واذا قتل مسلم لا وله خطا
 او مستامن اي قتل مستامن مسلم هناك اي في دار الاسلام فلا عام اخذ الدية
 اي اخذ دية مسلم لا وله واخذ دية مستامن مسلم في دار الاسلام من عاقلة
 القاتل اي من عاقلة قاتل خطا والذ قتل نفسا معصومة فيقتل النصوص
 الواردة في قتل محترمة قال في التبيين وحسن قوله للامام اخذ الدية ان اخذ
 لم يعصمه في بيت محال لانه نجس ناظر المسلم وهذا من النظر وفي العقد
 له اي للامام ان يقتل او ياخذ الدية يعني لو قتل من لا وله عدا خيرا للامام
 ان كس قتل وان كس اخذ الدية لبيت محال لان النفس معصومة والقتل
 عمد والو لم معلوم وهذا السلطان لا يدرى له ما لا وله لم كما في حديث واخذ الدية
 بطريق الصلي من القاتل كذا في حقه وليس له اي للامام العفو عما اي بغير شيء لان
 محقق للعامة وولاية نظرية وليس من النظر لمقاط حقهم من غير عوض وكذا
 لو كان يقتول ليقطع للامام ان يقتل القاتل عندهم خلا فالاجاب يوسف وتمامه
 في التبيين **سنة** قال ملا خيرة في شرح العز في الحرب تبعية دار الاسلام باجراء
 احكام الاسلام فيها كاقامة الحجج والاعباد وان بقى فيها كافر اصله ولم تحصل
 بدار الاسلام بان كان بينهما وبين دار الاسلام محاربا لا له حربه وتبعية دار
 الاسلام دار حربه با موثقات الاول باجراء احكام الشرك فيها والثاني انصارها
 بدار حربه بحيث لا يفر بينهما من المسلمين والثالث ان لا يبقى فيها مسلم
 اوزى آمننا بالامان الاول على نفسه كذا في السير الكبير وهذا عند ابي حنيفة
 عندهما اذا جردا فخر احكام الشرك صارت دار حربه سواء اتصلت بدار
 الحرب او لا وبقي مسلم اوزى آمننا بالامان الاول انتهى وفي تنوير الابصار
 ونحوه العفا صبيته اي بين الذي وبين المسلم ويضمن المسلم قيمة حربه
 خنزيره اذا اتلفه ويجب الدية عليه اذا قتله خطا ويجب كف الاذى عنه و

تحريم غيبته كالمسلم صرح به الكي في فتح القدير **باب الخراج والعشائر**
 ارض العرب عشرين لان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين
 رضي الله عنهم اجمعين لم يأخذوا الخراج من ارض العرب ولانه بمنزلة الميراث
 فلا يثبت في اراضيهم كما ثبت في رقابهم لان شرط وضع الخراج ان
 يقر اهلها على الكفر كما في سواد العراق ومشرق العرب لا يقبل منهم الا
 الاسلام او السيف لقول عائشة رضي الله عنها في ارض العرب ما بين
 الغديب تحفيرة عذب يراد به ما يقيم الى اقصى حجر باليمن بمهجرة اعطوا
 الى حد بلاد الشام يعني العرض ما بين يبرق ورجل على الحدائق
 كما في الدرر وفي الغديب بضم الغاء المهملة وفي الدال المعجمة وباء
 موحدة ما هو التميمي والحجر بفتح الحاء بضم السين ومهجرة بفتح الميم وكذا
 الهاء بهمزة حل وقيل بهمزة فيسلة ينسب اليها الابل المهرمة وسمى ذلك المكان
 به فيق بمهجرة بدلان قوله باليمن كذا في البحر وكذا البصرة وفي الغني
 قال ابو يوسف في الاموال حدود ارض العرب ما وراء حدود ارض الكوفة
 الى اقصى صحرة باليمن وعن محمد بن سعد بن ابي حمزة وما والاها وفي
 شرح القدير قال الكرخي هي ارض تجاز ونهامة واليمن ومكة و
 الطائف والبرية يعني البادية وقال محمد بن سعد بن عبد الله
 وعدنا بيه الى اقصى حجر باليمن بمهجرة وهذه العبارات مما وجدته في
 كتب اللغة انتهى وكل ما مسلم اهدى طوعا فان المسلم لا يبداء بالخراج
 صيانة له عن الدال لما فيه مع منة الجزية وفي العشر منة الجزية اذ في عنده
 اي قهر او قسم بين الغنائم لان الحاجة الى ابتداء التوضيف على المسلم
 والعشر اليقينية لان فيه منة العبادات حتى يصرف مصالح الصدقات و
 يستتر في النية كما في البشير ولانه اخذ من الخراج لتعلقه بحقيقة
 الخراج بخلاف الخراج وفي الدرر ولو قسمها بينهم ووضع الخراج
 عليها

عليها يجوز اذا كانت شتى بماء الخراج كذا في جامع الصغير الغنائم وارض
 السواد اي سواد اعراف العرب خراجية وهي ارض السواد وما بين
 الغديب الى عجمة حلوان اي عراض ومن التعليل بفتح التاء المثلثة و
 سكنون الغديب المهملة منزل من منازل البادية او الحدك يعني وقيل
 من الحدك بفتح الحاء وسكنوا الامم وباء المثلثة قريبة موقوفة على العلوية
 وهو اهل العراق سكن في دجلة كذا في الغني الى عبادان وهو حصن صغير
 على شط البحر وكلامه ما جاب الهداية عن محمد بن محمد الاول وبضم المص
 مع ان صاحب المعرب والفاية صرح برحمان التاء في ج قال رما قيل
 من التعليل الى عبادان غلط لانها منزل من منازل البادية كما في
 الغني وكذا في خراجية كما في غني عنده اي قهر واقرا اهل عليه اصدروا
 يعني فتح صلحا صاحبهم الامام للحاجة الى ابتداء التوضيف على الكافر
 والخراج اليقينية لما فيه منة القدير اذ اجلاهم الامام من اراضيهم ونقل
 اليها فاما اخرين كفارا ذكره ملاحضة في شرح الفرغ قال في الغني واما سواد
 العراق فلان عمر رضي الله عنه وضع عليهم الخراج بمحضرة من الصحابة وهو الأشهر
 من ان ينقل فيه اثريين والمراد بالسواد القرى وسمى بالسواد كحضرة
 وكثرة البجارة وزعمه في سراج الوداج فطول سواد العراق مائة و
 ثمانون فرسخا وعرضه ثمانون فرسخا وساحته ثمانون الف الف
 جرس وقال بعضهم طول السواد اربعة عشر الف فرسخا وبالايام اثنا
 وعشرون يوما ونصف يوم انتهى سوى مكة لانه لم يوظف النبي صلى الله عليه وسلم
 على ارض مكة مع انها فتح عنوة واقرا اهلها على فان العرب لا
 توضع على اراضيهم الخراج كما لا يوضع على رقابهم الجزية وارق على
 ما عرف في موضعه كما في البشير وارض السواد اي سواد العراق
 مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها اي بيع اراضيها وشرفهم فيها

أي في الارض في كيف ما يكادون عندئذ لان الامام اذا فتح غنوه لان يعرف
 اهلها ويضع عليها الخراج وعلى راسهم الجزية فتبطل الارض مملوكة
 لا عليها اذن ذهب ما كرهوا دفع واحداتها موقوفة على المسلمين فلا
 يجوز لا عليها هذه الترفات كما في النسخ وفيه وجب اخراج الارض
 الوقت والصحة والمجنون لو كانت في غير ذل الارض خارجة بغير
 العشر لو كانت عشرية صرح به صاحب النسخ وغيره من مشايخنا وفي هذا
 ان عمره وضع على مخرج الخراج حين اقتصر عمره من العاصم وكذا اخذت
 الصحابة على وضع الخراج على اهل موات اي ارض موات
 بعشرية اي قرب ما احيى بينه ان ارض الموتى مسلم باق الامام
 اعتبره قرب فان قرب من ارض الخراج فخراج وارض العشر فعشر عند
 ابي يوسف لان خير الشيء يعطى له حكمه فكذا الارض يعطى له حكم الدار
 حتى يجوز لها جبا الانتفاع به وان لم يكن ملكا له ولذا لا يجوز اجاءها
 قرب من ارض مملوكة له ومن سعى عن العدة الاولى فان كان له
 القيام اقرب يعطى له حكم القيام حتى لا يعود وان كان الى العدة اقرب
 يعطى حكمه وماءه اي يعتبر بماء الموتى عند محمد ان اجاءها بماء الخراج
 كالانزال الى احقرها الا عاجبه بغير خراجية والافعية هكذا ذكره في
 التبيين الزيلعي ثم قال وهذا التفصيل في حق مسلم واما الكافر فيجب
 عليه الخراج مطلقا انتهى ولهذا مورنا المسئلة بالمسلم لا بالخوف في
 التبيين وكلاهما اي من الاراض العشرية والخراجية ان سقي بماء العكر
 اخذ منه العكر الارض كافر تسقى بماء العكر حتى يؤخذ منها الخراج لانه
 وضيقة وان بماء الخراج اخذ منه الخراج قال في جامع الصغير العشر
 والخراج يتعلقان بالاراض النامية وماءها بماءها فيعتبر السقي بماء
 العكر وماء الخراج قال في تبيين الكشي مراده في هذا التفصيل في حق مسلم

اما الكافر فيجب عليه الخراج من اى ماء تسقى لان الكافر لا يبداء بالعقر
 فلا يتبقى فيه التفصيل في حالة الابتداء اجماعا وانما الخلاف في حالة البقاء
 فيما اذا ملكه عشرية هل يجب عليه خراج او العشر انتهى وماء العشر والخراج
 قد حرمنا في كتاب الزكوة والخراج نوعان خراج مقاسمة اي ان كان الواجب
 بعض الخراج كالحبس والربح والثالث كما في النسخ فيخلق بالخراج كالعشر وخراج
 وطبيعة اي ان كان الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتملك من الانتفاع بالارض
 كما وضع عمره ولا يراى خراج الوضيفة على ما وضع عمره على السواد
 اي سواد العراق للكرجيب وهو سئون زراعا في سنيهم بزراعت كرى و
 هو سبع قبضات وزراعت المساحة سبع قبضات واجمع قائم وعند محمد
 اربع وعشرون اصبا والاصب ست شعيرات مضمومة بطون بعضها البعض
 صالح للزراعت صفة جريب يعني بكون جريب سواد العراق وغيرهم يعتبر بمقتضى
 عندهم كان يحكى بقوله صالح للزراعت بان يبلغ الماء في النهر والدرر صاع
 مبتداء مؤخر الجرم مقدم والصاع اربعة امضاء كل من مائات وستون درهما من
 بر او شعير ودرهم عطف على صاع والجريب الرطبة بالترك يوجب خمسة دراهم
 والجريب الكرب او الخلل المتصل اي متصل بعضها ببعض على وجه يوقى الارض
 مشغولة بها عشرة دراهم لانه المنقول عن عمره فان يمتد عثان بن حنيفة
 وخذيفه يسميان فسمى سواد العراق فبلغت اراضيهم ستة وثلاثين
 الف الف جريب ووضعا على نحو ما ذكره من الصحابة من غير تكثير فكان
 اجماعا ذكره في التبيين على سواد الخراج كوضع لما سوك ما ذكره في
 وما ليس فيه توصيف عمره مما سوى ما ذكره كزعران وبستانه وهو في
 ارض يحوطها حايطة وفيها تكثر متفرقة واسجى روعات ويمكن زراعتها
 بين الأشجار وان متلفة لا يمكن زراعتها فهذا كذا في النسخ ما ينطبق
 اي يوضع بحسب طاقته الارض اعتبارا بماء وضع عمره اذ ليس فيه توصيف عمره

وقد اعتبر الحاقه في ذلك حيث قال الله تعالى جعلنا الارض مالا نطق فقالا
لا بل حملناها ها ما نطق فيعتبر بما لا نطق فيه كما في النمل ونصف الخراج
 غير النطق يعني قالوا ونهاية النطق ان يبلغ الواجب نصف الخراج ولا
 يزداد عليه لا التخصيف عين الانصاف كما في التبيين وان لم تطق ما وظف
 اي وان لم تطق الارض وظيفتها بنقصان حاصل من الارض لنقص اي الامام
 عما وظف عمره ولا يزداد اي الخراج وان اخرجت الارضات واصلية يعني اذا
 اراد الامام توظيف الخراج على الارض زاد على وظيفه عمره لم يزد ولو كانت
 الارض ذلك عندنا يوظف لان قول عمره لعلكم حملتم الارض مالا نطق و
 قوله لا بل حملناها ما نطق ولوردنا لا في قوله بدل على جواز النقصان عند
 عدم النطق وعلى عدم جواز الزيادة عند النطق للزيادة لان مراد عمره
 ان ينقص عند عدم النطق للزيادة لان عمره لم يضع فلو انه جاوز لما فقد
 ذلك واجراه بانها نطق الشئ من ذلك ولم يزد فلو كانت جائز الزيادة كما في
 التبيين خلافا لما يوجب لو اراد ان يوظف ابتداء على ارض بقدر حقتها
 زيادة على ما وظف عمره جاز عند محمد لانه انشاء حكم باجتهاد وليس فيه
 نقص حكم ولان النقص عن التوظيف كان جائزا عند نقصان النطق فيجوز
 الزيادة عند زيادتها قيدنا بزيادة التوظيف لان الزيادة في الارض التي
 صدر التوظيف من عمره لم يجر اتفاقا كذا في الكا في التبيين لا يجوز الزيادة
 على ما وظف عمره في سواد العراق لانه خلاف اجماع الصحابة وما وظف
 امام اخره ارض فتحها هو كنو توظيف عمره في العراق ولا خلاف ان انقطع
 من ارضه بماء لغوات النماء التديري المعتبر في الخراج وهو تمكن من الزراعة
 في كل حول وكونه تاما في جميع حول شرط كما في الزيادة كذا في النمل او غلب اي
 انماء عليها اي على الارض او اصاب الزرع افتر اي سماء لا يمكن الاحتراز
 عنها كعرف وحرق وشد به برد لانه كانت التمكن من الزراعة وهو النماء

التقدير وان ذهب بعض الخراج وبقي بعض فالملك يتكفل بالصوب في هذا
 ان ينظر اولا الى ما انفق هذا الرجل في هذه الارض ثم ينظر الى الخراج فيجب
 ما انفق اولا من الخراج فان فضل منه شيء قال عدي بن بقية مقدار الخراج او
 مثله ان بقي مقدار درهمين ونقير به يجب الخراج وان بقي اقل من مقدار الخراج
 يجب نصفه وما ذكره ان الخراج يسقط بالاصطلاح محمول على ما اذا لم
 يبق من سنة مقدار ما يمكن ان يزرع الارض واما اذا بقي ذلك فلا يسقط
 الخراج كذا في النمل ويجب اي خراج ان عطى اى ارض الخراج ما لكها وكان
 خراجها موطقا كما في النمل وهذا القيد لا بد منه وقد احتج به المصنف واما يجب ان
 التمكن فان ثابت وهو كعشر في هذا الباب فلا يعذر في التقصير قال في التبيين
 هذا اذا كانت الارض صالحة للزراعة والمالك متمكن من الزراعة ولم يزرعها
 واما اذا عجز المالك عن الزراعة فلا عذر في تركها فلا يملك ان يدفعها لغيره
 من الزراعة وياخذ الخراج من نصيب المالك ويمسك الباقي وان شاء اجرها و
 اخذ الخراج من اجارته وان ساء نزعها بنفقة ما يستلزمه في اخذ الخراج
 من نصيب صاحب الارض وان لم يتمكن من ذلك لم يكره ان يقبل ذلك باعها واخذ
 من ثمنها الخراج وقال في النهاية هذا بخلاف للمالك الحق في المزرعة بالواحد لاجل النماء
 وعدها بغيره انه يدفع الى العاقر كفايته من بيت المال حرصا على ضمانها ولو
 انتقل الى اخرها كان يزرعها من غير عذر فعليه خراج الاعيان هو ذلك صنف
 الزيادة وهذا يعرف ولا يفتي به كذا في تجرير الظلم على اخذ اموال الناس بالاعوان
 الباطلة بان يقول لانه هذه الارض قبل هذا كانت وكيت ليكن هذا احسن
 مما فيها فتد هذا حتى لا يفتي لهم به الظلم انتهى كلامه ولا يفتي اي الخراج يعني
 ويصرف الخراج ان لهم كماله اي من اهل الخراج او شركاها اي ارض الخراج مسلم
 لان الخراج صار وظيفه للارض ولان قيد معنى التمكن ومعنى العقوبة فبغيره يؤمن
 في حالة البقاء فيبقى على مسلم عقوبة في الابتداء فلا يستاء مسلم به وفي النمل

ولو تم انساب من الزراعة وكان الحراج حراجا مقاسا لا يحجب الحراج
 باع ارض حرجية ان بقي من السنة مقدار ما يستعمل من الزراعة فعليه
 الحراج والاعمال الباقية كزكاة الغنم ولا عشر في حرج ارض حراج اي ولا يرد
 العشر من حراج ارض الحراج وهذا مثل ان يشتري مسلم ارض حراج
 فعليه الحراج ولا عشر عليه ولا يجتمع حراج وعشر في ارض واحدة خلافا لما في
 لانه صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمع عشر وحراج في ارض مسلم وكذا الاجرد
 الحضان لا يجتمعان عندنا وعند بعض الفقهاء الا انهم معجبه فانه وافقنا
 فيه وكذا التيمم مع موقوفه ويجوز مع حيفض والحيفض مع النفاس الموقوف لا
 يتكرر حراج الوظيفة بغير حراج يعني في سنة واحدة فبدون حراج موطئا
 لانه لو كان مقاسا سمي بغير حراج حقيقة كالحراج حرجي بقوله
 بخلاف العشر وحراجا مقاسا **سنة** وفيه كونه ترك السلطان الحراج رب
 الارض جان ولو تكرر العشر لا يجوز الا عند ابيه يوسف والغفران على قول ابي يوسف
 ان كان صاحب الارض مصرفا كزكاة سراجه لوهاج وفيه حراج النافع
 يجوز ان يشتري مسلم ارض الحراج او اشتري الذي ارض العكر من مسلم
 فلا يحجب العكر والحراج على مسلم في الاول وعلى المذموم في الثاني انتهى **فصل**
 في بيان اقسام الحرجية وهذا هو الحرج المسمى بالحراج لانه ما اخذه
 السلطان من خليفة الاراض والرأس وقدم الاول لقوته اذ يجب المسلم او لم
 يسلموا بخلاف الحرجية الحرجية وهي لما يؤخذ من اهل الذمة والجمع بحرجي
 كالحيمة والبيعة في الدنيا اذا وضعت بقرار من واصل لا غير اي لا يفلح
 لانها تفرح بكم ما يقع عليه الاتفاق كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما
 صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل بيعة الحرجية وفي رواية على الذممان
 حلة النصف في رجب والنصف في صفر يؤدونها وعن عمر بن عبد العزيز
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل البصرة ان كل انسان منهم دينار

على

على السنة او قيمته من مفاخر رواد من في مسنده ذكره في التسمية وان
 فتحت بلدة عنده اي قهر او غلبه يعني اذا لم توضع بحرية بالتراخي بل وضعت
 بالغلبة بان غلب الامام على الكفار وادخلها عليها اي واقرهم على
 اهلها يعني توضع اي الجزية على الظاهر الغني اي الغنيمة وهو صاحب
 امال الكثرة الذي لا يحجب الى العمل وقيل الذي يملك عشرة الاف درهم فصار
 كزكاة في حرج النافع في السنة ثمانية واربعين درهما يؤخذ منه كل شهر اربعة
 دراهم وعلى المذموم اي توضع على متوسط حال الذي يملك مائة درهم فصار
 نصفها اي اربعة وعشرون درهما يؤخذ منه كل شهر درهما وعلى الفقير
 اي الذي لا يملك الكسب يعني سواء ملك ما دون الثمانية او لا يملك في بستان ينفق مائة
 درهما اي اثنى عشر درهما يؤخذ منه كل شهر درهم يعني ذلك عن عمر وعثمان رضي
 الله عنهما وعلى العبد المتواضع رخصات الدنيا عليهم اجمعين ولم يذكر عليهم احد
 منهم فصار اجماعا كزكاة التبيين قال في الحرج وهذا اجل التسهيل عليه لا يثبت
 الوجوب لانه باطل كقول يعني يجب في ادل كقول كزكاة الاختيار وقال في حرج
 الامام على كل حال دينارا قلنا كان ذلك بالمعصية وتماه يطلب من تبيين الكسب
 للزباني واختلف العلماء في ان الجزية عما اذا وجبت فقال بعضهم وجبت بدلا
 عن المعصية الثانية بعقد الذمة وفيه قال من يقول ان الله تعالى امر بكثرة
 الغنم وهي اعطاء الجزية وهي قوله حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
 الآية وقال بعضهم وجبت بدلا عن السكنى في دار الاسلام لانهم مع الاراض على
 الشركة لا يكونون من اهل دارنا باعتبار الاصل وانما يقيمون من اهل دارنا بما
 يؤدون من الجزية وقال بعضهم وجبت عن النعمة التي كانت باقرارهم
 على الكفر وذلك لانهم لما صاروا من اهل دارنا بقبول الذمة وهذا الدار دار معاوية
 وجبت عليهم فقام بشروطها ولا يصح ابدانهم لهذه النعمة لانها لا تهم
 في الاعتقاد فادرج عليهم الشرع الجزية يؤخذ منهم فنصف الى الحقاتلة



فيكون خلفا عن النصف قال شيخنا الشيخ وهو الاصح وتماه بطلب
من العترة وتوضيح اي الجزية على كتابي اي على اهل الكتاب وهم يهود و
النصارى وجموعهم عبدة النار ووشى بهم عبدة الاوثان يحيى بن بكير
الوشى يحيى دون الاولياء لان الكتاب واليهود لا فرق بينهما بين العرب واليهود
لما فيهم اما اهل الكتاب فلهذا قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر
ولا يدعون دين الحق من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون واما اليهود فلان النبي صلى الله عليه وسلم وضع الجزية على عبود
هم وقال سواهم سنة اهل الكتاب واما عبدة الاوثان من اليهم فانه يجوز
استرقاقهم فيجوز ضرب الجزية عليهم كما ذكره في الحديث ثم قال ويدخل في اليهود
السامية ويدخل في النصارى والافرنج والارمن واليهود في لسان يحيى اي
عدم اقصاء بالعربية وان كان عربيا كما في المغرب انتهى لا يعني لا توضع
الجزية على وثن عرك لقوله لا تقبلوا منهم اذ يسلطون اي الى ان يسلموا والاية
نزلت في عبدة الاوثان من بني حنيفة وهم من الاعراب بدلت قولها قل للمخلفين
من الاعراب الاية فيكون حكمهم المخالفة الى غاية الاسلام فلا يمكن وجوب الجزية
عليهم لان الجزية يجب عوضا عن القتل في حقهم كما لا يخفى ان في ولا مرتد
عربيا كان او عجميا لانه كفر بربه بعدما هداه الى الاسلام ووقع على محاسنه
فلا يقبل منهما اي من العرب من عبدة الاوثان ولا مرتد الا الاسلام او السيف
زيادة في العقوبة في حقهم واما مشركي العرب فلا نه عليهم شيئا بين اظهرهم
والقران نزل بالقتل والمجزية في حقهم اظهر لانهم كانوا اعرف بالله
وبوجوده الفاضحة فغلظ عليهم وبشرق ابناءهم اطفالهم يعني
اذا ظفروا عليهم فساءلهم وزارهم فيعني لانه عليه الصلوة والسلام
كان يشرق زراعي مشركي العرب وابو بكر رضى الله عنه استرق ساء بن حنيفة
وصبيانهم وكانوا مرتدين ومن لم يسلم من رجالهم من الطريقين قتل

ولم

ولم تسترق لما ذكرنا وكفر المرتد اغلظ من مشركي العرب ولهذا يجب ساء
مرتدين وزارهم على الاسلام ولا يجزئ ساء عبدة الاوثان من العرب وزارتهم
على الاسلام وفي الجزية في باب المرتد المرتدة تسعة وتسعون في دار الحرب وكذا
اولادها بها انتهم كذا في التبيين ولا جزية على صبي واهل لان الجزية وجبت
عن اسفل والقتال اوها لا يفتل ولا يفتل ثلاث لعدم الاهلية ومملوك و
مكاتب وكذا الممدبر وابن ام الولد لم يفتل لم يفتل عليها كذا في الحديث وشيخ
يحيى ولو كان له مال لما في الحديث ومن واعى ومعتق وفقير لا يجب اي
لا يقدر على الكسب لان الجزية وجبت لاسقاط القتل في الجنب فتم لا توضع
عليه الجزية وهو لا يجوز قتله فاجزته عليهم ولا تضرهم لم يضع على
النساء جزية وعن ابي يوسف انها تجب على النمرة والاعمى وشيخ الكبير اذا كان
لهم مال لانها وجبت على الفقير كقتل المال اكثر من العمل ولانه يجوز قتله
كان لهم رأي في حرب اذ كان له مال سبعة فيجب عليهم الجزية كذلك ذكره
في الاختيار وفي التبيين ولوا درك الجبى واقاف الجنبون او عتق العبد
او برئ كمرضى قبل وضع الامام الجزية عليهم وبعد وضع الجزية لا توضع
عليهم لان بعثته اهل بيته وقت الوضع اذا لام ام اذا جرح فما عرف حالهم
فيضع على من هو اهل ذلك الوقت ولا خلاف الفقهاء اذا ايسر بعد
الوضع حيث يوضع عليهم لانه اهل الجزية وانما سقطت عنه الجزية وقد
زال ولو مرض اكثر السنة سقطت اقامة الاكثر مقام الكل وكذا لو مرض
نصف السنة لانها عقوبة فيترجم سقط كذا في الاختيار وراهب اي
لا جزية على راهب لا يحاط اليه ولو كان قافرا على العمل لانه لا يقتل
والجزية لاسقاطه ويجب اي جزية في احوال كحول لانها وجبت لاسقاط القتل
فيجب للمال ولان كحول قد سلم لهم فوجب ان يستحق العقوبة عليهم
كالنكاح ويؤخذ قسط كل شهر في اذ في الشهر حقيقة وليمكنه

الاداء وقدر تفصيله في اول هذا الفصل فلا نعبد ثانيا قال في الحق والحقية
 عقود على الكفر ليس الاخذ رضا منا بكفرهم وانما هو عقود لهم على انا منهم
 على الكفر وفتح الكفر كونه عقوبة على الكفر لقوله وتسقط اي الجزية بالاسلام
 لانها لما وجبت على وجه العقوبة سقطت بالاسلام كالقتل فلا تقام بعد
 الموت او الموت لانها عقوبة وجبت على الكفر فلا يستوفى بعد الموت
 ولا فرق في سقوطه ان يلقا بعد تمام السنة اذ في بعضها حكاية الحق و
 تنذر اهل اي الجزية بالثمر لان العقوبة اذا اجتمعت تداخلت كالحدود
 وكذلك اجمع عليه حوالات خلافا لهما واختلف في معنى الثمر والاصح انه
 اذا دخلت السنة الثانية سقطت جزية السنة الاولى لان الواجب بانتهاء
 الحول ذكره في التبيين معناه اذا لم تؤخذ منه الجزية حتى حال عليه حوله
 يسقط عند اية 2 وقال ابو يوسف ومحمد لا تسقط ويؤخذ منه جزية
 مستمرة وهو قول الشافعي لانها عوض والعوض لا تسقط بمضي الزمان
 ونماه تطلب منه بخلاف خراج الارض فانه باخره لسلطنة الاستخفاف
 لانه مؤنة الارض قائم مقام الذكر ولهذا لا يجتمعان والعشر يشترط كذا
 هذا كذا في التبيين وفي الجوهرة الجزية تجب في اول الحول عند الامام الا
 انها تؤخذ في اخره قبل تمامه بحيث يبلغ منه يوم او يومين وقال ابو يوسف
 تؤخذ بجزية حيا تدخل السنة ويحصى شهران منها قيد بالجزية لا باليوم
 والاجرة والخراج لا تسقط بسلام الذي وموته اتفاقا انتهى وقيل خراج
 الارض على الاختلاف في التسمية وفيه نية في كذا خراج الارض على من كان ب
 السير ولو لم يصبها من الارض بعد ما مضت السنة ولم يمت خراج ارضه
 لا يؤخذ خراج الارض من تركته قول ابي حنيفة وابي يوسف ويؤخذ خراج 2 حرم
 عليه كلما خرجت غلة ولا يكل لمن عليه خراج الارض ان ياكل الغلة
 حتى يودي الخراج وعلى اخذ الخراج ان يحل بينهم وبينه الغلة حتى

يستوفى

يستوفى الخراج ذكره في الحق والحقية ولا يكون احداك يسعة اي متعبد النصراني
 اوكسية يعني متعبد اليهود او صوحبة وهي البيت الذي به براس طويل
 للتعبد فيها بالانقطاع عن الناس ويقال كيسة اليهود والنصارى المتعبد لهم
 وكذلك اليسعة كان مطلقا كما في الحق في دارنا اي في دار الكلام لعقود عليهم السلام لا
 خصاء في الكلام ولا كيسة والمراد احداثها وقوله لاحصاء اي الاعتزال عن
 الناس لكي ينعقد الرهبان فكان خصاء معنى ذكره في الاختيار وقد صرح في
 خلاصة بعد حوز احداث المقبرة حيث قال اليهود والنصارى يمتنعون
 مما احداث المقبرة والبيع والكنايس وعلى الحق بقوله لما فيه اظهر اياهم
 وتشهير ظلالهم وتعاذ كمنهدة يعني اذا ارادت المقدمة اعادوها من
 غير نقل اي من غير تحويل الموضوع اخر ومن غير زيادة على البناء الاول لانه
 احداث لا اعادة لانه قد جرى التوارث من لدن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اليومنا هذا بترك البيع والكنايس في دارنا واما بالقدية ما كانت
 قبل فتح الامام بلدهم ومساكنهم على اقرارهم على بلادهم وارضيتهم ولا
 يسقط ان يؤخذ في زمة الصحابة وانما بيعه كذا في الحق ثم قيل ان يمتنعون
 في الامصار واما القرى التي لا تقام فيها جميع لا يمتنعون من ذلك ولا من بيع حذر
 والخبر فيها ذكره في الاختيار ثم قال وهذا في القرى التي اكثرها اهل زمة اما
 قرى المسلمين فلا يجوز ذلك واما ارض العرب فيمنعون من ذلك في حصص القرى
 وقال محمد لا ينبغي ان يترك في ارض العرب كيسة ولا يسيرة ولا يباع فيها
 خير وخزير محلا كان اذ قرية ويمنع كبروا ان يتخذوا ارض العرب مسكنا
 ووطنا لقوله عليه السلام لا يجتمع دينان في ارض العرب ويمنعون من اظهار
 الفواحش والربوا والمزاير والطناير والخنا وكل هو محرم في دينهم
 لان هذه الاشياء كبر في جميع الاديان ثم يقر واعليها بالامان وان
 حضر لهم عيد لا يخرجون فيه صبا نهم ويمنعون ذلك وكما يسهم ولا

ولا يخرجون من الكنائس حتى يظهر فيهم لانه معصية وفي اظهاره اعزاز
الكفر واما الكنائس فلا يخرجون منه كما لا يخرجون من اظهار الكفر
فيها وعلى هذا ضرب النافوس يفعلونه في الكنائس ولا يخرجون من اظهار
بيعتهم في الامصار المسلمة لانه معصية فيمنع منه كسائر المعاصي وكذلك
في قري الخنزيرة المسلمة الى هنا كلامه وفي الحادوية القدسية ولا يجوز اظها
بيعة ولا كنيسة ولا بيت نار او صنم في الاسلام في كمدن في الفرق فكل بدعة
نعت بالصلح على ان جعلهم زمة لا يترحم كنائسهم القديمة ويمنعون من
اخذائها وما في قري اخر بكنائسهم واذا انهدمت البيعة والكنائس
القديمة اعادوها باللبنة والطير الى مقدار ما كان قبل ذلك ولا يزدون عليه
ولا يسيئون فيها بالبحر والتشديد بالاجر واذا وقع الامام على بيعة جديدة
او بنى منها فوق ما كان في القديمة خربتها وكذا ما زاد في عمارة العتيقة و
ينبغي ان لا يضربوا بالنافوس الا في كنائسهم وبيوتهم خفية كي لا يسمع
صوتهم خارجها ذكره في المنهج وذكر كص في فتاواه نقلنا عن ثمانية وليس
للنصار ان يضربوا منزلا بالنافوس في اعمار المسلمين وان رفعوا اصواتهم
بقرعة الزبور والابجيل ان كان يقع في اظهاره انا انكر
منعوا عنه وان لم يقع لم يمنع عن قراءة ذلك في اسواق المسلمين وانما اظن
الكلام فيه لعدم مخالفة الظلمة من الولاية والقضاء باخذ الرشوة فانه اهانة
لديهم نفوذ بالدماء شرورهم واصلاحهم كما فيهم بما فيهم ويغير
الزمن اي عن المسلمين في زعم اي ملاينة وهينة ومركبة وسرج فلا يركب
خيلا قديما لانهم ان يركبوا الكرم عند كنفهم على سرج كهيئة الكلب
كما سيجر به ولا يعمل بسلاح اي ولا يحملون السلاح لانهم اعداء
المسلمة ويظهر الكسبية وهو خيط غليظ بقدر الا صبح من الصوف
يشده الذي على وسطه ولا يفر من البرسيم ويركب سرجا كالا كاف

اي البردعة وجمعه الكاذب والاحق ان لا يترك ان يركب الا للضرورة يعني
يعني اختار المتأخرون ان لا يركبوا اصلا للضرورة كما اذا خرجوا الى قرية
وكونها اذ كانوا مرضى كما في المنهج وذكر كص في فتاواه قال محمد بن عوف لا
لا يترك احدا من اهل الذمة يشبه في المسلمين في ملبسه ولا في مركوبه ولا
في زينة وهينته وذكر صدر الاسلام انهم يمنعون عن ركوب الفرس الفاخرة
الا اذا وقعت الحاجة الى ذلك بان يفتان بهم الامام في الحارسة والذب
عن المسلمين وجنودهم يعني ويمنعون في الكجاء اي مجامع المسلمين
اذا مر بهم اظهار اللصاف عليهم وركوبهم صيانة لضعف المسلمين
يقين لان من هو ضعيف البيعة اذا راهاهم يتقبلون في النعم في حنة و
شدت يخاف ان يميل الى دينهم واليه وقعت الكثرة بقوله والمسلمين
سكا ولولا ان يلقوا الناس امة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم
سقا من فضة الابر وحماية قادرون مع الضعفة من قوم موسى عيسى
قال في الاختيار والاصل في ذلك ان عمر رضى الله عنه كتب الى امرأ الاجناد يامرهم
ان يأمروا اهل الذمة ان يجتهدوا رقابهم بالرضا وان يظهر راعنا طقمهم
وان يحفظوا ثوب صيهم ولا يشبهوا بالمسلمين في اثوابهم وروى انه قال
اهل الذمة على ان يشدوا في اوساطهم الزنار وكان تحصره من الصحابة
من غير تكليف لان مسلم يجب تعظيمه وموالاة وديارته بالسلام والتوسعة
في الطريق والجالس والمهاجرة على جلد ذلك انتهي ولا يلبس اي الذي ما
يخص اهل العلم والزهو والشرف اي من الثياب الفاخرة حررا وغيره
كالصوف مخربع ومجود في رفيع والابراد الرفيعة كذا ذكره في المنهج ثم قال
ولا يلزم في وقوع خلاف هذا في هذه الدار وفي الحادوية القدسية وينبغي
ان يلائم الصغار فيما يلقون بينه وبين مسلم في كل شيء فقل هذا يمنع
من القعود حال قيام مسلم عنده وصرة بمنعهم من القلائد الصغار

وانما توطئة من كبرياس مصبوغة بالسواد ومضربة بمطقة وجب
تميزهم في النعال ايضا فيلبسوا الكعب الخشبة الفاسدة اللون تحقيل
لهم وشرطة الجيظ الذي يعقد على وسطان يوق غليظا غير منقوش و
شرط في القميص ان يوق زيل قصيرا وان يوق جيبه على صدره كما يوق
النساء وتماخر في البحر انتهى وفي الاختيار ولا يلبس العمام ويلبسون
قميصا خشيا جيبوهم على صدورهم وان يلبسوا القلائس الطوال المضربة
وان يجلبوا شرائع نعالهم مثلثا ولا يتخذوها مثل السمية قال المصنف
فتاواه بعد ذكر هذه الاقوال هذه الاقوال الخادقة الظهور عليهم اما
اذا وقع معهم الصلح للمسلمين على بعض هذه الاشياء فانهم يتركون
على ذلك انتهى فاذ لم يميزوا عن المسلمين فيما ذكرنا ربما عطفنا الخ ورواينا
وبدائاه بالسلام طنا منا انه مسلم وذلك لا يجوز فوجب تميزهم بما ذكرنا
اجترارا عن ذلك ولان السيماء يستعمل بها على حال الكفاية قال المصنف
تعرفهم بسيماهم وقالت الفقهاء من رايانا عليه ذكر الفقهاء جاز
لنا ان ندفع الزكاة اليه انتهى ويميزه نساء اى نساء الذين عن
المسلمين في الطريق بان تمشي نساء في ناصية الطريق والحمام بان
يكون ميزرهن على خلاف جيزر المسلمين كذا في شرع كوفاية للملك
قال في الاختيار وجب ان يميز نساءهم حال الكفاية في الطريق ونحوها
فيجعل في اعناقهم طوقا محددا ويخالف ازارهن ازار المسلمين ويجعل
على دأره اى الذي علامة يميز بها عن دور المسلمين كيلا يستغفر
له يعني لئلا يفت عليه سائر فيدعولهم بالمفخرة فانما اصل انه يجب تميزهم
بما يميزهم وصغارهم وقهرهم بما يميزهم اهل كل بلدة وزمان
كما في الاختيار اختلفت عما كان بعد هذا ان الخلف بيننا وبينهم بشرط
بعلامته واحدة او بعلامتين او بالثلاث قال بعضهم بعلامته واحدة

اما على الرأس كالغسوة الطويلة والمضربة ادعى الموطأ كسبيج ادعى الرجل
كانت الكعب على خلاف نعلنا وكما جئت وقال بعضهم لا بد من الكلاب
ومنهم من قال في النصارانية بعلامته واحدة وفي اليهودى بعلامتين وفي
المجوسى بثلاثة واليه مال الشيخ ابو بكر عبد بن المغفل وبه كان يفتي واذا فتح
بلدة عنوة وقهر كان له ان يميزهم بالعلامات وهو صحيح كذا ذكره المصنف
في فتاواه ولا يبداء سلام ويضيف عليه اى على الذي الطريق لقوله صلى
الله عليه وسلم والحمد لله الىضيف الطريق ذكره في الاختيار وتما هذا
البحث بحج في كتاب الكراهية ان يميز في النسخ وفي الكفاية الذي اذا اشترى
دارا في مصر لا يبيع ان يبيع منه فلما اشترى به يجر على بيعها من مسلم وفي
الاخبار ان لا يجر على البيع الا اذا اشترى في كبر واذا تشار اهل المدينة دورا فيها
بيده السمية يسكنون فيها جاز بشرط عدم تغليب الحاجة بسكنائهم فان
لزم ذلك من سكنائهم امروا بالاعتزال عنهم والسكنى بنا حجة ليس فيها
مسكون فهو محفوظ عن الكبرياء انتهى ويؤدى اى الذي بجزية قائما والاخذ
قاعدة بعينه لا تغيب الجزية من الزمى لو يفتها على يدنا شبه او علامة بل
يلف ان ياتى بنفسه فيعطيها قائما والقابض منه فاعدا كما في التخييم ويؤخذ
بتسليم اى بجيب ويهزه اى يحركه تحريكا ويقال له اى الذي اذ تجزته اى
اعطى يارض او يقول يا عدوا له او يقول يا يهودى او يا نصراني كما في التخييم
قال في الاختيار ولا تجزى فيها النياية لانها عقوبة وعندها تجزى النياية لانها
للمجرم بتفويض الحال وتقييدها باليخضار وبنا فيه ويجوز تجزى الجزية
للمستثنى او اكثر كما في الجواز وتما فيه ولا ينقص عهده بالاباء اى عن الجزية
او بزيادته اى الذي بمسألة وقتله مسلما وسبب اى الذي انبى عليه
المصلحة والسلام وقال المصنف في ينقص امانه بالسبب لانه ينقص الايمان
فكذلك الامانة بل اوله لانه دونه وهو خلف عنه ولنا ان يهوديا قال كبروا له

الرسول الله عليه السلام عليك قال اجمعوا به بقتله قال لا زاده البخاري
واحد فلم يقتض عليه لم عهدده ولم يقتله فيكون حجة عليه وعلى ماله في
وجوب القتل بسب النبي عليه السلام ولان السب كسر منه فالكفر القاتل لا يمنع العهد
فكذلك البخاري لا يرفع ذكره الزيلعي في التبيين قال ملا خرو في شرح الغرر
هو اذا سبه كافر واما اذا سبه او واحد من الانبياء عليهم السلام مسلم
فانه يقتل حدا ولا توبة له اولا سواء بعد التوبة عليه والشهادة او جاء ثانيا
من قبل نفسه كانه يدين لانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادين
بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حد الله تعالى ولان النبي صلى الله عليه
عليه وسلم بشر والبشر حرم بلحقه كقصة الآمن الحرمه الله تعالى والبارئ بها
منه عن جميع العقاب ولكنه حق الغير قلنا اذا شتمه سكان لا يعفى
ويقتل ايضا حدا وهذا مذهب ابي بكر والامام الاعظم قال الخطابي لا اعلم
احدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما قال ابن سبيح
الماكن اجمع العلماء على ان شتمه كافر وحكمه القتل ومن شتمه في كذا
وكفره كسر كذا في فتاوى البزار انتهى قال صاحب مجمع وهذا جزم
سيحنا في فوائد كانه سمعت من يقول لان شيخ الاسلام امين الدين
ابن عبد العادل دفع كنفية بديار مصر ان صاحب مجمع شيخ البزار في
شيخ صاحب المجلد وعامة بان في باب كثر وفيه خلاف هذا بل يقتض عهده
بالحق اي بلحق الذي دار الحرب او الغلبة اي او بالغلبة على موضع
لما رتبنا لانهم صاروا حرا باعلينا فيعبر عن عقد الذمة عن الفأوة وهو
دفع شر الحرب وانه كلامه انه لا ينتقض الا باحد الامور كانه في دفع القدر
ان الذي لو جعل نفسه طليعة للمركبة لانه يقتل لانه محارب في هيئته
كما في كونه وفي مقامه طليعة يبعث من يبعث ليطعم العدو الواحد ولهم
طليع قال صاحب المجلد وقد يسمى الرجل الواحد ذلك طليعة والجميع

اذا كانوا معا ذكره في مجمع وبخاري الذي كثر في فتكم ودفع ماله
لورثته وغير ذلك لانه الحق بالاموات لتبين الدارين كذا في مجمع لكن لو اسر
اي الذي انقض عهده بما ذكره يسترق ولا يجبر على قبل الذمة ذكرنا
كان او انشئ كما في المحيط ذكره في مجمع وذكره فتاوى المحققين ان ارتدوا
عن الاسلام في مدينة من مدائن المسلمين في ارض الحرب وحاربوا المسلمين ومعهم
نساءهم ووزارهم مرتد معهم وليس في المدينة مسلم وكانوا يقاتلون
المسلمين فيها حتى ظهر مسلمون عليهم فانه يقتل رجالهم ومن مسلم منهم
فمحوه ووزارهم ونساءهم واموالهم كانوا في المسلمين وفيه كفن
وان ارتد اهل المدينة من المسلمين وغلبوا عليها فخران فيها قوم من
المسلمين اعيان وارث نساءهم معهم ايما لم يظهر المسلمون عليها فمحوه
كلهم احرار ونساءهم ووزارهم كذا في قول ابي 2 هذا اذا ارتدوا
ولم يظهر فيها احكام الشر ثم غلب عليهم عليه السلام ما ساعدت فانت النساء
والزواني كانوا احرار في قولهم وانك تدين يقتل بغيره في المرد حيث لا
يسترق ويجبر على الاسلام لان كثر كثر غلظ وسياسة ان كثر لا يسترق
بعد الحاق في رواية واحدة كما في مجمع وفي التبيين والمال الذي يحق به دار الحرب
يقول فينا وليس لورثته ان ياخذوه كما كثر بخلاف ما اذا رجع الى دار الاسلام
بعد ما حاق به دار الحرب واخذ بسلامه ماله وكفى به دار الحرب حيث يقو
لورثته ان ياخذوه لانه حذر الحق بدار الحرب ملكوه فلما كثر القدم
ان ياخذ ماله مجانا او بغيره على ما مر وقوله بل بالحق الى دار الحرب يعقد
اختصاص ما يقتض به العهد حتى لو قال تقتض بالقول لا ينتقض كذا
ذكره في الزيلعي عن المحيط بخلاف امان كثر فانه ينتقض بالقول كما في مجمع
ويؤخذ مما بينه فيجب رجالهم ونساءهم بغيره من حال تغلبه وتغلبته
صفت الزكوة اي الزكوة المعهودة التي تؤخذ من المسلمين مما يجب الزكاة

لا من حبسناهم لعدم وجوب الزكاة عليهم وكذا المجنون والمعتوه لا
تؤخذ من موائسهم وأموالهم لعدم الوجوب كما في الفتاوى قال في الاختيار
ويضعف عليهم العروة صاحبهم على أن يأخذ منهم ضعف زكاة المسلمين
عليها قرينة في الزكاة فيؤخذ من كل أربعين مثقالا ثلاث ولا زيادة حتى
تبلغ مائة وعشرين ففيها أربع مثاقيل فعلى هذا في البر والابل كذا في فتح القدير
وفي تركه من دفع فاما أخذ منهم جزية في حق الأخذ لقول عمر رضي الله عنه
جزية وفي حق ما يؤخذ من زكاة فان الحمل جزية عليه فيؤخذ من مائتهم و
لا يؤخذ من صبيانهم وتام تحقيقه في باب الجزية فدمر في كتب الزكاة
فلا يدرى فروقا من الاطباء وافاد بتسوية بين الذر والاشنة اما ما يؤخذ
وان كان جزية في المعنى فهو واجب على كل الزكاة ولها بها وتام بطلب
مع الجزية ويؤخذ من موائسهم أي معتق بنه تغلب الجزية والحراج كذا في الفتاوى
لان الصدقة المفادعة والصلح وقع مع التغلب والعتق لا يفتى بالاصل فيه
الا ترى ان الجزية يوضع على مولى المسلم اذا كان نصرانيا والاسلام احدهما
الضعيف ولا يتبع ولا يتبع فيه ويصرف الحراج والجزية وما خدمت به تغلب
أي من ماله وهديتهم للقتل للامام ملكه فتعزم ارضه اجلى اهلهما أي
أخريه عنها بجلاء الخروج من الوطن كما في الجلاء او اهداه أهل الحرب
أي للامام او أخذ منهم أي من أهل الحرب لا قتال في مصالح المسلمين متعلق
بصرف لان مال وصول المسلمين بغير قتال فيض ليه مالهم بعد المصالح
كسب الثغور جمع شفر وهو موضع مخاض البلدان وأصل الشفر الهدم و
أنكر شفر بجدار أي هدمت كما في الفتاوى وبناء القنطرة جمع قنطرة والجور
وفي القنطرة من الجسر وما ارتفع من البناء وقيل القنطرة
بما يقو مركبا والجسر بخلافه وقيل القنطرة ما لا رافع والجسر ما يرفع
كذا في الفتاوى وكفاية العلماء وكمدريد والمفتين والقضاة جمع قاض

والعمال جمع عامل والمقاتلة ووزراهم لانها بيت مال المسلمين فانهم
يعملون للمسلمين فيجب كفايتهم للمسلمين اما المقاتلة فيقاتلون لخير
الاسلام والمسلمين واعزاز كلمة الدين عليهم ونسب كلمة الله هي العليا
فيجب على الامام والمسلمين كفايتهم وكفاية زريتهم اذ لو لم يكونوا لاشغفوا
بالاكتساب بالكفاية فلا يتمكنون للقتال واما القضاة والباقيون فقد جوا
انفسهم لمصالح المسلمين لفصل خصوصياتهم وبيان محاليتهم وتعليمهم
احكام شريعتهم وما ياتون به ويدرونه في احوالهم وافعالهم وما يتعلق به مصالح
دينهم ودنياهم وذلك من اهم مصالحهم واحكامهم فكانت كفايتهم عيهم
لقيام مصالحهم كذا في الاختيار والضمير في قوله وزراهم يعود الى الكل
من العلماء والقضاة والمقاتلة لان العدة تشمل الكل كما ذكره مكبر
في شرح الكنتز قال في فتح وعجالة الهداية توهم اختصاص بالمقاتلة في
ليس كذلك وهو لا يحملهم ونفقة الزراري على الالباء فلو لم يعطوا كفايتهم
لاحتاجوا الى الاكتساب وفائدة ذلك انه لا يجزى ولا يقسم بين الغايبين
كذا في الجوهرة قال فافضه فان في فتاواه وتوضيح الجزية في بيت مال الخراج
والبيوت اربعة بيت مال الغنائم والكنوز والركان ومصرف ذلك ما قال
الله تعالى في كتابه واعلموا انما غنمتم من شيء الا انه وبيت مال الصدقات و
مصرف ذلك قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الذين بيت مال الخراج والجزية
والعكس ومصرف ذلك لانه قال هل يتقدم فبصرف اليهم وبيت المال
احوال الصدقة كذا التركات التي لا وارث لها تصرف ذلك الى عمارة القناطر
والطرق الرباطات التي لا وقف لها واختلف العلماء في المفتين والائمة
والمفتين والعلماء والقضاة هل لهم حق في بيت مال الخراج قال بعضهم
لا حق لهم فيه وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لهم حفظ بيت مال
المسلمية لانهم يعملون في اجراء الدين فكانوا كالقضاة وقال الشيخ الامام

هذا في يومنا يجوز للمؤذين والائمة والمعتز لانهم منعوا حقهم
 من بيت المال الى هنا كلامهم ومن مات في نصف السنة حرم من
 العطاء لانه نوع صفة وليس يدين ولهذا يسمى عطاء فلا يمكن قبل القبض
 ويسقط بالموت ذكره في المتن قالوا اهل العطاء في زماننا القاضى و
 والمفتى وزاد المدرس في الحج وفي المقدمة يصير ما مضى للعسكر من المال
 الى القضاة العاديين والمدرسين والعلماء النافعين لان الكلام على عبادة
 الله تعالى يستغنى عن معادنة العسكر وفي امانه الفتوة الكفارة في كل
 سنة ما نادى به اولا في درهم ان اخذوها في الدنيا والاخذها في الآخرة
 قال شيخنا المراد بالقارى المفتى ثم ذكر قبيل هذا نافعنا عن المجتبى الراى
 في الامام من تفصيل وتصوير من غير ان يميل في ذلك الى هو ولا يحل لهم
 الا ما يكفيهم ويكفي بالمعروف فان فضل من المال ياتي بعد اصيل الحقوق
 الى اربابها فتعده بين الكسبية فان قدر ذلك وتعدوا كانت
 الله عليهم حيبا ولو مات في اخر السنة يستحب العرف الى قريتهم لانه
 اولى بغيره فيستحب الوفا له ثم قيل ورزق القاضى ومنه معناه يعطى في اخر
 السنة واختلفوا فيما اخذوها من مات او عزل قبل مضيتها قيل يجب رد
 ما بقى وقيل لا يجب عندهما كالنفقة اذا كسبته الا عند محمد كذا في تنبيه
 الكنتز والامام والمؤذن اذا كان لها وقف فلم يستوفيا حتى ماتا
 فانه يسقط وكذلك القاضى وقيل لا يسقط بالموت وفي شراء ملاحر و
 ذكره حمزة امام المسجد اذا رفع الغلة وذهب قبل مضى السنة لا ترد
 منه غلة بعض السنة والجرة لوقت الحصاد فان كان الاما وقت
 الحصاد يؤتم في المسجد يستحق فصار كالمكرمة وفي فوائد صدر الكلام
 قريته فيما اراد وفيه وقف على امام المسجد يعرف اليه غلته وقت
 الادراك فاخذ الامام الغلة وذهب عن تلكا المفكر لا يسترد

منه حصه ما بقى من السنة وهو ينظر موت القاضى ويحل للامام
 الا ما بقى من السنة ان كان فقيرا وكذا الحكم في طلبته العلم في
 المدارس وفي فوائد صاحب الحبيب المؤذن والامام ان كان له وقف
 فلم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط لانه في معنى الصلة وكذلك القاضى
 وقيل لا يسقط لانه كالاجرة الى هنا كلام **فائدة** ذكر في فتاوى قاضى حائى
 الوالى اذا وهب لرجل خراج ارضه قال الله طبع لا يسهل ان يقبل لانه
 حق جماعة مسلميه فلا يجوز له ان يختص به ومنك تجزا جوزا لمصرف
 الخراج والجزية ان يجعل خراج ارضه له وهو النظر الذي يجعله السليبي
 للامة رجل اشترى ارض خراج ان بقى من سنة مقدار ما يقدر الكسرى
 على زرعهما ويدرك النرج فما خرج على الكسرى والاقصى ما يبيع رجل
 له ارض عشرة آجرها من غيره كان العشر لصاحب الارض في قوله
 اليه 2 قل الاجرا وكثر وفي قوله صاحبها بيده العشر في خراج وكذا لو
 كانت خراجية وخراجا مقاسمة فهو على هذا الخلاف فان كانت
 خراجها وطيفة بغير خراج على رب الارض وان اعاد ارضه ان كانت
 عسرية او خراجية خراج مقاسمة والعشر والخراج على الكسرى وان
 كان خراجا وضيعة فله رب الارض انتهى **باب امرته** لما فرغ من
 بيان احكام الكفر الاصل شرع في بيان احكام الكفر الطارى و
 امرته في كلفة الرجوع مطلق وفي الشرع هو الرجوع عن دين
 الاسلام وركنها احواء كلمة الكفر على الدنيا بعد الايمان والكفر لغة
 استمر وكبر عاتك ذيب محمد صلى الله عليه وسلم في سيرة ما يشتهر
 عنه ضرورة والحنفية كفر وبالفاظ كثيرة وانما تصدر عن انها تكون
 لادلتها على الاستحقاق بالدين كالصلوة بلا وضوء عمدا بل بالموطنة
 على ترك سنة استحقاقا واستحقاقا لكن استثنى من اخرجه بعض الفقهاء

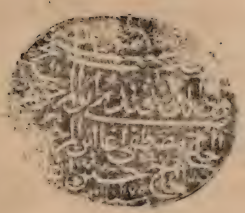
تحت حلقه واخفاه كذا في نسخة اخرى
 في فتاواه اطلق لفظ الكفر الا انه لا ينفك الاصل انه يكفر لانه يستحق
 بدنيه انتهى وشرايط صحتها اي الردة العقل فلا تصح ردة المجنون ولا
 المجنون الذي لا يعقل ولا ردة السكران الزاهب عقله والمكره عليه كما في الكفر
 من ارتد والعياذ بالله تعالى يعرض اي عرض الامام او القاضي في كونه عليه
 السلام اي استحبابا وهو مروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لا قتال
 في الردة باعتراف من يشبهه ذكره في الكفر ويكشف شبهته ان كانت اي
 الشبهة فيه بعد دالة السلام لان الظاهر انما ارتد شبهه دخلت عليه اي
 فيما اصابه فيكشف ذلك عنه وان لم يمتثل اي طلب امره المجهل حسب لائحه
 ايام قديسه لانه ان لم يستعمل لا يمتثل في طاعة الزاوية بل يقتل من ساعته
 كما في جامع الصغير الا اذا كان الامام يرجو سلامه ذكره في الكفر وان طلب
 التاجيل كان على الامام ان يجهل وهذا يدل على الوجوب كما في الكفر وعن
 الامام الاستحباب مطلقا فانما تاب بان لم يمتثل في حق وبالجملة اخذ
 والابان اصر على الكفر فقتل اي وجب قتله لقوله تعالى فقلن لهم اديسورة
 اي الى ان يسلمون وامر اهل الردة بقتلهم عن ابن عباس وجماعة من
 الصحابة وقال صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه ذكره في الاختيار
 ثم قال الحمد والعبد سواء لا خلاف ما ذكرنا وتوبته اي امره بالشرك عن
 كل ذي سوى الاسلام يعني السلام امره بغيره يعني عن الاديان كلها غير
 دين الاسلام او عما استعمل اليه يعني للسلام بان يشهد عما استعمل اليه من
 الكفر والشرك عن ذلك يقول بعد الاتيان بالشهادتين كما في العتامة وفي اجماع
 من قال لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وبقيا جاء به من عند الله تعالى والشهادتين
 من الدين الذي اخذ به ذكره في الكفر فان عاذا فارتد عليه كذا وكذا وهكذا ابدا

الا انما حكم بالحق هو قال عليه السلام هلا شققت قلبه وكان يقبل من كذا فقيه
 في الاسلام كذا في الاختيار وقد ادى امره قبل العرض اي قبل عرض الاسلام عليه
 تركه ذنب لان الاسلام مرجو وفي الاختيار ويكره له ذلك لما فيه من ترك العرض
 المستحب قال في الهداية ومعنى الكراهة هنا ترك المستحب لاجتماع فيه
 اي في قتل مرتد على القاتل لان الكفر يسبب القتل والعرض بعد البلوغ الدعوة
 غير واجب لكن ان قتل غير الامام او قطع عضوا منه بغير اذن الامام اذ به
 ذكره في الكفر وفيه وكلامه امره بقتله بغير اذن الامام بسبب البني عليه
 الصلوة والسلام او الكافر بسبب الشيخين او بسبب اخيه والكافر بسبب
 اعتقاده في السحر ولو كان كمنعت السحر امرأة والكافر بسبب الزندقة اذا اخذ
 قبل توبته وقد نقل ابن ابي طوت زاده في كتابه الحسني عليه السلام ما سب
 النبي صلى الله عليه وسلم او تعصبه كان ذلك منه ردة وكنه حكم المرتد
 وفي الشفاء من سب النبي عليه السلام فانه مرتد وكنه حكم المرتد ويفعل به ما يفعل
 بالمرتد قال وقوله ويفعل به ما يفعل بالمرتد في هذه قبول توبته كما لا يخفى
 وحمه نقل انها ردة عند ابي القاسم غياض في كتابه الحسني بالشفاء و
 نص عبارته قال ابو بكر بن محمد راجع عامة اهل العلم ان من سب النبي
 صلى الله عليه وسلم يقتل ومن قال ذلك ما لم يكن انسياق وهو مذنب
 ان في ولا يقتل توبته عند هؤلاء وعندهم قال ابو جهمي والشورى واهل
 الكوفة والاذراعي في الحسني كمنهم قالوا هي ردة ثم ذكره في هذا محل نقل
 مسائل واذا شهدوا مع مسلم بالردة وهو من لا يشترط له الشك في الشهادتين
 العدول بل لان انما ردة توبته وهذا من قوله ان الشهادتين لا تتل مع الشك
 وليس كراد ان ردة لا تثبت بالشهادة مع الشك بالاثبات ويحكم حتى تبين
 زوجه منه وجب تجديده النكاح وانما يستعمل في قتل التوبة بالانكار قال
 صاحب الكفر بعدما ذكر هذا نقله عن شيخه ابو النجيم وقد رأيت من يغلط في هذا

في هذا الموضع انتهى وذكر في فتاوى قاضيان في كتاب السيرة به ما يكون
كفران مسلم ان يشتم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يترفع بقتله بعد توبته
وقاله كلامه مشر بار تداه لا غير في لا يخفى ويروى حكمه اي حكمه لم يرد
عن ماله موقوفه اي زوالا موقوفه ان يشتم حاله فان لم يرد عاد اي حكمه
عليه وان مات اي على حال الردة او قتل او حق بدار الحرب وحكم به اي ببقائه
الى دار الحرب عتق مدبروه وامهات اولاده وحلت ديونه اي بغير حال الردة
التي عليه لانه بالحق صار من اهل الحرب وهم احرار في حق احكام الاسلام لانقطاع
ولا يترك الاسلام والا لزام لما هي منقطعة عن موته فصار كالموت الا انه لا يستحق محاقه
الابتناء في حقه لاحتلال العدو اليه فلا بد من القضاء وهو بانعاق الامام و
صاحبه في محله هذه ذكره في تاريخه ومكانه يؤدي بدل الكفاية الى ورثته في
اذا مات حقيقة فيعتق وتولد عتق مدبروه معناه من تلك ماله في حصره
به في المحل وانما لم يجر في محله كغنائم بما تقدم في باب التدبير وكسب المسلمين
اي كسبه في حالة الاسلام لو اراد المسلم باجاء صحابه هكذا قضى على رطله في مال
مستور والجهلي حين قتل مرتد من غير تكبير من احدث الصحابة ذكره في الاختيار
وكسبه رده في اي غنيمه دفن لا لهم بنار عليان ملكه ثابت عندهما في
سيرة في تفصيله ان في الدرس ويقضي فيه بسلامة من كسب المسلمين ودين
ردته من كسبه اي الردة يعني ما لم يرد في الاسلام يقضي مما اكتسبه فيه وما لم يرد
في ردته يقضي مما اكتسبه فيها عند ابيه في ليعلم الغنم بالغنم وعند ان دينه يقضي
به كسب الاسلام لانه مودع وكسب الردة في الدين يتعلق بالمال المودع
الا انه اذا تعدد قضاه منه يقضي من كسب الردة كذا في ماله ولا وارث له
يقول ماله للمدبره ولو كان عليه دين يقضي منه في روايته عنه يقضي من كسب
الردة فان لم يقض من كسب الاسلام لان كسب الردة خلاصا من كسبه وكسب
الاسلام حتى يرد الى ماله ملكه بنفس الردة فقصا من الدين مع حقه الى حقه

من حق الورثة وقال يقضي من كسبه في الاسلام وكسبه في الردة كسبه في ملكه فيها
في سيرة في كذا في الردة لان الردة يقضي بغيره اي كسبه في الردة وشرائه واجارته
وهبته ورهنه وعتقه وتدبيره وكتابه اي جعل عبده كتابا ووصيته
لانها تقضي حكمه كغيره فان لم يرد فان لم يرد فان لم يرد فان لم يرد فان لم يرد
او قتل او حكم ببقاء اي الى دار الحرب بطلت اي هذه التصرفات عند ابيه
واجازاها سواء مسلم او لم يرد بغيره في سيرة في بيان في محله وقال اي قال ابو يوسف
ويحيى لا يرد ملكه عن ملكه لانه ملكه في محله في حق ملكه كالمحكم عليه بالرحم
والقصاص ولم يرد كافر معقور تحت ايدينا في الدماء وان يوجب زوال الحكم
واما كسبه الا انه يرد في الاسلام وهو مدعو اليه فيوقف امره فان عاد صار
كان لم يرد لمسلم او قتل او حق بدار الحرب يستحق كسبه كذا في الاختيار ويقضي
دينه مطلقا يعني سواء لم يرد في الاسلام او لم يرد في الردة من تلك كسبه اي
من كسبه في الاسلام وكسبه في الردة لانها جميعا ملكه عندهما وكلاهما اي
كلا كسبه لو اراد المسلم بناء عليان ملكه ثابت عندهما في الكسبين ويستند
الى ما قبل الردة حتى يلقى ثوبه من كسبه من كسبه لان الردة سبب للموت ولم
ان الاستناد حكمه في كسب الاسلام لا في كسب الردة لانه وجد بعدها فلا يتصور
استناده الى ما قبلها لانه كسب ماله في الردة في كسبه في الاختيار
ومحمد اعتبر كونه اي مسلم وارثا عند الفارق اي الى دار الحرب او يعم موت
ميرته وهو ظاهر الرواية لانه سبب الارث والقصاص لتقرر له لقطع الفارق
وابو يوسف عند الحكم يعني اعتبر ابو يوسف ورثته يوم القضاء بلما قر لان
به يتقرر الاحتقاق به بغير الفارق مودعة رواية عن ابيه وهو قول لفرغ
يعني ورثته يوم ارثه لانه سبب الموت ذكره في الاختيار وتصح تصرفاته اي
تصرفاته في كل واحد من تلك الاحكام لان حصة الميراث في اهل البيت وهي موجودة
لكونه محالما ويعتد حكمه وهو قائم لانه لو زال لزال الى الورثة اتفاقا ولا يوقف

في سبيل من هذه التصرّفات غير كفاية فانه يوقف فيها لانها تقتضي
 المساواة في الدين والدين المتمدن لكنه يحتمل الرجوع لكن كتصرف الصحيح
 يعني تصحيح تصرفاته في جميع من الصحيح عندنا به يوقف لان الظاهر
 الى الامام وكشوف كبريائه يعني تصحيح منه في جميع من كبريائه حتى ينفع كما يفعل
 من كبريائه عند محمد لانه يفتح الى الفتح في هذا له انه حركه مفهوم تحت
 ايد بناء على ما قرناؤه في توقف كماله وتوقف التصرّفات بناء عليه فصار كالحركة
 يدخل دارنا بغير امان فيوسر فتوقف تصرفاته لتوقف حاله حيث كان للامام
 الخيارات المشتركة وقتله ان لم ينفع منه هذه وفي الاهلية خلل
 لاحتقار القتل لبطولات سبب العصية بخلاف الزنا وقا تالي الممدلات
 لمتحق في القتل جزاء على كفايته كذا في جميع اتفاقا فاشيلا دونه فان
 اتمه اذا ولدت فادعى بئس نسب ويرث مع ورثته فيكون الامه لأم ولده
 والاشيلا لا يتوقف على حقيقة كماله الا يترك ان كماله اشيلا جارية ابنه
 كذا في سبب الوقاية لانه كماله وطلاقة لان السكاة لما اخرج بالردة كانت
 كماله معتدة فان طلقها يقع وكذا اذا ارتد ما فاسما فان السكاة
 لم ينفع فيقع الطلاق كما في الدرر وبطلان كماله وذبيحة لانها بغيره ان
 على قيام كماله ومحمد لا حله له وفي جميع وينفذ منه اي من كماله ما لا يعقد
 ولا به حقيقة وذلك من كماله وطلاقة وقبل الهدية وتسلم كسفة
 وكبحر على عبده وبطلان منه اتفاقا ما يعقد كماله وهو من السكاة والذبيحة
 والصيد بالكلب والباري والرمح والسكاة بالاركان التمه اعلم ان تصرفات
 امرته اربعة اقسام نافذ بالاتفاق كالطلاق والاشيلا وقبل الهدية و
 تسليم كسفة وكبحر على عبده مما ذكره لانه لا يفتقر الى تمام الولاية ولا الى
 حقيقة كماله وبالكل بالاتفاق كالتسليم والذبيحة لانه يعقد كماله ولا حله في كماله
 وموقوف بالاجماع كالمفاد ضمة لانها عند المساواة ولا مساواة فان



اسلم حصلت المساواة والابطال فتوقف لذلك ومختلف فيه كالبعض والشرار
 والعفة والتدبير والكتابة والهيئة والوصية وقصر الدين ودهي موفقة عندنا به
 ان لم ينفع وان قتل او كبحر بدار الحرب بطلت وعندها هي جارية
 وهد بناء على اختلاف فهم في ملكه على ما بينا كذا في الاختيار وبوقف مفاد ضمة
 اي شركة المفاد ضمة وكذا تصرفه على ولده الصغير ومال ولده لانها تعتمد المساواة
 ولا مساواة بينه وبينه لم يردت مال مسلم ذلوه في البيعة قال قاضي ان
 لم ينفع نفعه لهما وطمه وان مات او قتل على ردة او كبحر بدار الحرب وقضى
 القاضى بما قد بطلت المفاد ضمة وتبصرنا ان الاصل عندنا به يوقف وعنده
 وعندنا به 2 بطلان مالا انتهى وترى اي امرته لمسلمه ان مات او قتل
 اي على ردة وهي في العدة لانه يصير فاراوات فاعلم ان كان هي لانها
 سبب اشيلا كالمريض فاشيلا ردة التي حصلت بها البيعة فالطلاق في
 حالة كماله والحلاف البساية في حالة كماله بوجوب الاركان اذا كانت في العدة
 كماله في العدة وفي قاضيها والمرأة المرسلة ترك من زوجها امرته في قولها
 والزوجه مسلم يترك من امرته المرسلة اذا مات قبل انقضائه العدة لاحتسانا د
 لا يترك في كماله وهو قول زفر ولزوجه امرته ان يشترط باختها واربع سواها
 اذا كلفت بالدار لانها ماتت فان خرجت الى دار الاسلام مسلمة بعد ذلك لا
 يفيد كماله اختها وتماه يطبق منه وذكر ايضا في اول باب الردة والمكره
 لا يترك من مسلم ولا من كافر يوافق في كماله ولا من مرسدا حر ويرك مسلم من
 مرتد ما كتبه وحالة الاسلام عندنا عند الشافعي نضع ذلك في بيت كماله
 وقد رتقنا في هذا الكتاب وان عادت اي امرته من دار الحرب مسلمة بعد حكم
 بلية في اي الى دار الحرب اخذ ما وجده باقيا في يد وارثه لانه الوارث انما يخلف
 فيه كماله كونه كالكاتب اذا عاد مسلم احتياجه اليه وان لم يكره
 فليس له ان يضمنه بعد ما تصرف فيه الوارث وانما يأخذ عده ماله ذكره في

في البين ثم قال انما يعود الى ملكه بقضاء او برضا ربين الوارث لانه دخل
في ملكه تحكم شرعي فلا يخرج عن ملكه الا بطريقه ولا ينتقص عتق مدبره
وامر ولده لان القاضى قد خضع بعتقهم عن دلايه شرعيه فلا يمكن نقض وان
عاد اى امرئ مدبلى قبله اى قبل قضاء القاضى بالحق فكله لم يرتد اى
لم يرتد مسلما ولم يخرج عن ملكه ومدبره وامر ولده على ملكه ونظيره العبد
المبيع اذا ابيع قبل القبض فان عاد بعد القبض بالبيع لا يبطل القضا
وتتم البيع وان عاد قبل القبض فالبيع صحيح على حاله فكله لم يرتد ذكره
الزبلى في التبديل والمرأه لا تقتل بغيره وامرأة مرتدة لا تقتل ابدا عندنا وعند
ابن قتيب تقتل نهيه صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء ولان الاصل تأخير
الاجزى الى دار الاخره وانما عدل عنه دفعه لشر فاجر ولا يتوجب ذلك في النساء
ذكره في الجمع ثم قال لا فرق في ذلك بين حرة وامة كما في البحر ويستثنى من ذلك
مرتدة بالسكر اذا كانت تعتقد انها هي في الحق لئلا يتركب حتى تنوب
وتضرب كل يوم معناه يعرض عليها الاسلام فان لم يسلط فيها والا حبست وتحررت
كل يوم وتعرض عليها فان ابست ضربها لمعالي ثم يعرض عليها الاسلام
فان ابست جها ونحو رواية تحريم كل يوم وتضرب على ما حفظنا ذكره في
الاختيار مبالغة في تحمل على الاسلام لانها استنعت عن ايفاء حق الدين بعد الاقرار
فنجبر على ايفائه بالحبس كما في حقوق العباد والامة بجها مولاه اى على الاسلام
فيجعل جها بيت السيد ويتولى هو ضربها جمعا بين حق الله تعالى
وحق السيد الاستعداد فانه لا منافاة بخلاف العبد المرتد لانه لا فائدة في دفع
ايمه لانه يقتل ويستثنى من خدمتها عدم وطئها وقد صرح الاستيذان بانها
لا يطأها والخنثى مذكور اذا ارتد لا يقتل كالمرة وتحبس وتجبر على الاسلام
والمرتدة الصغيرة تحبس على الردة كما تحبس الكبيرة والحبس جزء الردة و
في حبسها وتجبر على الاسلام وتجذب بالكلية وليس لها ان تستزوج باخر والكل

من ايمه وذكره فتاوى قاضى خات قال بعض من يخرج بلخ ردة امرأة
لا تعتبر ردة ولا شبيه من زوجها ويعزها القاضى وعند عامة
العلماء ردة امرأة ردة شبيه من زوجها الا ان القاضى يخرجها على الاسلام
وتجذب النكاح والعود الى الزوج وردة الرجل لا ينفق طلاقا وابطال الزوج عن
الاسلام بغير طلاق على قول ابي حنيفة وعلى قول ابي يوسف ردة وابطال لا ينفق طلاقا
وعندهما كلاهما طلاق ويقع الفرقة عند عامة العلماء بردها وعند
البعض لا يقع انتهى وتنفيذ جميع خرافاتها اى خرافات مرتدة في ماله
لانها لا تقتل وجميع كسبه اى كسب الاسلام وكسب الردة لو ارتد مسلم
اذا ماتت لان عصمة المال تبع لعصمة النفس فبالردة لا يزول عصمة
نفسها حتى لا تقتل وكذلك عصمة ماله بخلاف الرجل فلما كانت عصمة
مالها باقية بعد ردها كان كل واحد من الكسبين ملكها فينفق ميراثا
لو رثتها كذا في العنايه ويرثها زوجها اى كسب ان ارتدت مريضة
اى بغيرنا والقياس ان لا يرثها لان فرار الزوج انما كان يتحقق اذا
مات وهى في العدة الا ترى انه لو طلقها قبل الدخول بها لم يرضه لم يكن
لها ميراث لانها ليست في عدته ثم ههنا لا عدة على الرجل فينفق ان لا
يرثها الزوج ووجه الاحتجاج ان حقها تعلق بماله بمحضها فكانت
بالردة فاصدق انما لحنه فارة على ميراثه فيرد عليها قصدها كما
في جانب الزوج لا اى لا يرثها زوجها ان ارتدت صحيحة لانها باقية
بنفس الردة فلم تصرفه على هلاك لانها لا تقتل فلا تفر في حكم الفرقة
المريضة فلا يترك زوجها منها كذا في العنايه وقابضها اى المرتدة يعزل
فقط بغير لا ينفق وغير سوى التعزير لانه اعتد طلاق النص وانما يقرر
ان كانت في دار الاسلام لا قبيحة على الانام كذا في الاختيار وسائر احكامها
اى المرتدة كالجدة حتى يبطل نكاحها وتحرم ذبيحتها وما اوتت من البهائم

في الاسلام ينحل حتى تلزمها ايج اذ الملت وهو غنية وليس عليه قضاء سائر
 العبادات للزوم الحرة بشكرها وكشها فمما تخلصه من سائر ايج كالرجل
 قال سبب الائمة لخلو ابي عليه قضا ما تركة الاسلام لان ترك الصيام
 والصلوة معصية والمعصية تنقض بعد الردة ذكره قاضيان وفيه من مسلم
 اصاب ما لا اوشى يجب به القضا او الحدا والدين لم ارتدوا صابها
 هو مرتدة دار الاسلام ثم كفى بدور الحرب وحارب المسلمين زمانا ثم جاء مسلما
 يؤخذ ببله ولو اصابه بعد ما كفى مرتدا فاسلم لا يؤخذ بشيء من ذلك بل
 كله موضوع عنه لانه اصاب ذلك وهو حر في دار الحرب والحرب لا يؤخذ
 بما كان اصابه حال كونه عاريا للمسلمين ذكره في الثانية وفيها وجب على
 المسلم حدر ب الحرب ثم ارتد ثم اسلم قبل اللحق بدار الحرب فانه لا يؤخذ
 بذلك لان الكفر يمنع وجوب محاربة حتى لا يجب على الدين والمستأجر
 فروع الكفر بعد الوجوب بمنع البقاء وكذا لو اصاب ذلك وهو مرتد
 محبوس في يد الامام فانه لا يعاخذ بحد نصره والسر ويؤخذ بما سوى
 ذلك من حدوده اذ كانت في يده فانه لم يكن في يد الامام حتى اصاب
 ذلك ثم اسلم قبل اللحق بدار الحرب فذلك موضوع عنه ايضا اخبرت بارتداد
 زوجها فلها التزويج باخر بعد العدة كما في الاخبار بموته وتطبيق انتهى
 فان ولدت امته اى مرتد فادعاه يعني اذا وطئ المرتد جارية في حال
 الاسلام فجات بولد فادعاه ثبت شبهة يعني فهو ابنه وامو ميتها
 اى ثبت امر ولد له الائمة والولد حر يرك اى مرتد مطلقا اى سواء كانت
 بين الارتداد والولادة اقل من سنة أشهر او اكثر ان مات او كفى بدارهم
 ان كانت اى الائمة مسلمة لان الولد ينسب خير الدين دينه فيكون مسلما و
 اسلم يرك من مرتد كذا في شرح الوفاية لابن همام وكذا يرك ان كانت
 اى الائمة نصرانية ويكون بيه الولادة والارتداد اقل من سنة أشهر الا

ان ولدته اكثر من نصف حول منذ ارتد في لاريك الاسلام لان الولد ينسب الاسلام
 هنا لان الاسلام ينسب على الاسلام فيكون اقرب الى الاسلام من النصرانية فصار في
 حكم المرتد كذا في شرح الوفاية لانها ان جازت اكثر منه لان اللحق من ماء
 المرتد فيجمع المرتد فالظن حاله ان يسلم بخلاف ما اذا ولدت بدلا من ستة
 أشهر فانه كان ملحقا في حالة الاسلام فيه مسلما وان كفى اى مرتد بماله
 اى بدار الحرب فظهر عليه اى على ذلك حال فهو اى حال في نفسه لان المرتد
 لا يستحق وليس عليه الاسلام او السيف ويجوز ان يكون حال في نفسه لا النفس
 كمن كفى الحرب وان كفى ثم رجع اى الى دار الاسلام بعد ما كفى بدار الحرب وحكم
 القاضية في ذهاب اى اخذ المال فحق في الدار الحرب فظهر عليه اى على ذلك
 حال فهو اى حال لو ارث اى بلا شيء قبل القسمة يعني بين الفاتحين لانه صار
 ملكا للورثة بلحاظ بدار الحرب فيصير كمرتد اخذ المال الورثة وبالقيمة بعد القسمة
 وان كفى اى مرتد بدار الحرب فغضبه بيه اى عهده كمرتد لانه متعلق بفرضه
 يعني فغضبه القاضية بالبعد لانه بطريق الارث فحاشه اى كالب ابن العبد جاز
 المرتد مسلم قبل الكفاية والولادة اى لان القاضية انما قضت بيه لانه
 بطريق الارث فلما عاد مسلما ثبت له حكمه الاحياء فحلت كائن الابن كانه
 عنه نيا بيه ومن قتل مرتد خطا فقتل على ردة او كفى اى كمرتد بدار الحرب
 قد يثبت اى دين من قتله كمرتد في كسب الاسلام لان الوفاة لا تقتل كمرتد
 اذ العاقلة باعتبار سحره والكافر لا ينصر مسلم فيكون في ماله المكتسب
 في الاسلام لغزو نصرته دون كسبه في الردة لتوقف نصرته وهذا عند ابي
 في وقال في كسب مطلق اى في كسب الردة والاسلام لغزو نصرته في حاله
 ولهذا يحرم الارث في الحق عندهم هذا الخلاف اذا قتل او قتل قبل ان
 يسلم واما اذا اسلم ثم مات اولم يثبت يث في الكسب جميعا بالاتفاق
 لان الكسب ماله ولهذا يحرم الارث فيه بالاتفاق ذكره الزيلعي في التبيين

ومن قطعت يده عمدا فارتد عتقه من اي من ذلك القطع مرتدا او كحق
 اي بدار الحرب ففقط بلحاظ ثم جاء مسلما ومثله من اي من قطع اليد
 فنصف دينته اي نصف دينه من قطعت يده لورثته اي لورثته المقتطوع
 يده في مال القاطن يعني فحق القاطن نصف الدين من ماله خاصة لان
 العاقلة لا تقهر احد اما الاول فلان السراية حلت محل غير معصوم فاهدرت
 فيصنف ذية اليد وهي نصف الدين دون النفس بخلاف ما اذا قطعت يدا الميرتد
 لم يمس ومثله من ذلك حيث لا يصح شيئا لان ما هدر لا يلحق الاعتبار
 المعبر فانه قبل يده الا هدر بالاراء فكذلك بالاراء فيجب عليه ضمان ما ائتم
 وهو معصوم وهو اليد دون النفس ونظيره البيع او الاعناق حتى لو
 قطعت يده بعد ثم باعه او اعطاه لا يصح له ان يبرأه وان مات بعد
 ارد عليه بالضمح لانه صار مائة بالهذه النصف واما الثاني وهو
 ما كحق بدار الحرب بعد الرد وقضى القاطن بلحاظ فلان صار حيث تقدر
 والموت ينقطع السراية والبلاد حياة حادثة تقديرا فلا يعود حكم الجناية الاولى
 واذا لم يقض القاطن بلحاظ ثم عاد مسلما ثم مات من المقتطوع فهو بمنزلة موت
 قبل ان يلحق بدار الحرب وفيه خلاف محذور لان حكم الاتحاق لا يثبت
 الا بحكم الحكم كذا في تبيينه الزيلعي وان سلم اي مرتد بدون لحاق اي الى
 دار الحرب او كحق ولم يقض بلحاظ ثم عاد مسلما ومثله من اي من ذلك
 القطع فتحكم الدين اي تمام الدين لورثته يعني يضمنه كل الدين لان الجناية
 وقعت على معصوم وعتقه في محل معصوم فيوجب كل الدين كما لو لم يتخلل
 الرد بينهما وعند محذور في نصفها اي يضمن نصف الدين لان
 اعتراض الرد اهدر سراية فلا ينقلب بالسلام معتبرا وقامه في التبيين
 ولان اعطاء الدين اهدر سراية فلا ينقلب بالسلام الى ضمان كما اذا
 قطع يده مرتدا فاسلم ثم في الميرتد المقتطوع يدا مرتدا لانه لو لم يرتد

وانما

وانما ارتد القاطن لم يقطع من اي من سري القطع الى النفس فان القطع عمدا
 فلا يحق على احد لغوات محل المعصوم وان كان خطا وجبت الدية بخلاف
 على قاطن القاطن في تلك الحالتين من يوم قضى القاطن عليهم لانه في
 القطع كان مسلما وبيّن ان الجناية قتل بخلاف ما اذا قطعها وهو مرتد
 فانه لا شيء على القاطن لان المرتد لا عاقلة له بل هو كذا في الميرتد كما تبين ارتد
 فحق اي بدار الحرب واكتب مالا فاخذ ماله على بناء المفعول فالحق ان
 يمس ويقتل بعد الكتاب لولا اي لم يمس الكتاب والباقي لورثته اي الكتاب
 اما عندهما فلان كسب المردة يوجب ملكا له اذا كان حرا فكسب الاسلام
 فكذا اذا كان مكاتب واما عندنا في ذلك المكاتب انما يوجب كسبه بالكتابة
 وهي لا تبطل بالموت حقيقة وبحكم بطلته في اخر جرحه من حياته فكذا بالحيث
 حكى فكانت كسبه ككسب الاسلام زوجان ارتدا فالحق اي بدار
 الحرب وجعلت فيه فولدت امرأة ولدا لم يولد فظهر عليهم اي
 الزوجية اي الولد ولد الولد جميعا فالولدان في اي يكونان رقيقان
 لان امرئته مستترق والولد يتبع الام في الرق وكذا ولد الولد وبجسر الولد
 اي الولد لولد له اي لولد الامير وهو ولد الولد وانما لا يجزى ولد الولد على
 الاسلام لان الاولاد يتبعون الاباء في الدين لا الاجداد لانهم لو تبعوا الاجداد
 لما جاز حرب بجنه على كاف لانهم اولاد ادم وحواء عليهم السلام واذا لم يتبع جد
 يستترق او يوضع عليه بجنه او يقتل لان حكمه في حكم سائر اهل الحرب
 اذا اسردوا اما تجد فيقتل لا محالة لانه المرتد بالاصالة او سلم كذا في فتح
 القدير ذكره في منعه وانما قيد بالجنس لانه بدار الحرب يتبع ما في الهداية وقع
 انما قاله ليعلم حكمها اذا جلت به في دار الاسلام بالاولى والى السلام الصحيح كما قل
 اي المتميز الذي يعرف ان الاسلام سبب الجناء وقدره في الميرتد من بلغ سبع
 سنين فما فوقه لانه روي عن النبي عليه السلام عرض الاسلام على غيره وهو

وهو سبع سنين فاجابه جميع حتى لا يرث ابوين ان كانا كافرين وانما
 صح ايمانه لانه صلى الله عليه وسلم صحيح ايمان على ربه وقد امن صبا
 وكان يقول سبقكم الى الاسلام طرا غلاما ثلثت اوان حمل و ذكر ابو
 جعفر انه علم ان عمر بنين وعن عروة انه قال علم على وعمره ثلاث سنين
 ولان صح عن الاسلام نفع ولا يلف ذلك بان رجع ذكره في الشين قال في
 فتاوى قاضي خان بسلام الصبي العاقل صحيح عندنا حتى لا يرث من
 اقراره الكفار ويصح عليه اقامته وشيئين منه امرته الجوسية انتهى
 وكذا ارتداده اى صح ارتداده ايضا خلافا لابي يوسف يعنى قال ابو يوسف
 ارتداده ليس بارتداد ولا يملكه الاسلام لان الارتداد من التصرفات الصادرة
 فلا يوجبه كالحلف والعتاق وغيرهما مما يخص ضرر او لهما ما روى عن محمد
 انه عليه السلام قال كل مولود يولد على فطرة حتى يعرب عنه لسانه فاذا اعرب عنه
 لسانه فاما سكورا او كفورا ويجوز عليه الاسلام تغريبه على صفة رذائل
 فيه نفع له ولا يقتل اية اى عن الاسلام بعد العرض عليه لان القتل عقوبة
 وهو ليس من اهلها ومن لا يقبل من الصبيان لا يصح ارتداده لان
 اقراره لا يدل على تغير الاعتقاد وكذا المجنون والسكران ذكره ابن الكمال في
 شرح الوفاية قال في المصحح لا يصح الاسلام حتى يعلم ان كلمة الاسلام هي
 كلمة التوحيد وانما واحد وبهذا يخرج من الباب علم الدين الحق وفي المجتبى
 لوصف الاسلام لغير الكافر فقال انا على هذا فهو مسلم اذا غلب على ظنه
 فهو ما قاله قال له صف الاسلام فان وصف فهو مسلم والا فلا وعن الشيخ
 الجليل اذا اتى بجملة الشهادة وهو يعلم انه الاسلام يحكم بالسلام وان لم
 يعلم تغيبها عذر ولا يستلزم معرفة النبي عليه السلام معرفة علم اليقين وجده
 بل يكفي مجرد علمه صلى الله عليه وسلم ذكره في المصحح فيما يجزى الحافر
 مسلما والمسلم كافرا قال في الاختيار والاصل فيه ان الكافر اذا اقر بخلاف

ما اعتقده حكم بالسلام من ينكر الوجودانية كالشونية وعبدة الالهات
 والمركبية وهما نبوية اذا قال لا اله الا الله او قال اشهد ان محمدا رسول الله
 او قال اسلمت او امنت بالله او انا على دين الاسلام او على الفقية فهذا
 كله اسلام وكل من آمن بالوجودانية وينكر رسالة محمد صلى الله عليه وسلم
 كاليهود والنصارى لا يصح مسلما بشهادة التوحيد حتى يشهد ان محمدا
 رسول الله وحي نفع بالعراق يزعمون ان محمدا رسل الى العرب لا الى غيرهم اهل
 فلا يقر مسلما بالشهادة حتى يرى من دينه ان كان نصرانيا يقول
 انا برى من النصرانية وان كان يهوديا يقول انا برى من اليهودية
 ومن ذلك يقول دخلت في دين الاسلام ولو قال دخلت في الاسلام قال بعضهم
 يحكم بالسلام لانه دليل على دخول حدث في الاسلام وذلك غير ما كان عليه
 فدل على خروجه مما كان عليه هكذا ذكره الكرخي في مختصره ولو قال انا
 مسلم كان ابو يقول لا يقر مسلما حتى يشهد ان رجع وقال ذلك
 بسلام منه انتهى وفي قاضي خان ولو قال اليهود او النصرانية انا مسلم
 او قال اسلمت لا يحكم بالسلام لانهم يقولون المسلم من يقو متقادا للحق
 مستلما ونحن على الحق واذا قال انا مسلم يسأل عنه ان قال اردت
 به ترك دين النصرانية او اليهودية والدخول في دين الاسلام يقو مسلما
 حتى لو رجع بعد ذلك يقتل ولو قال اردت به ارجع مسلم وانا على الحق
 لم يكن مسلما وان لم يسأل عنه حتى يصلى بجاعة مع المسلمين كان
 مسلما وانما قبل ان يسأل وقبل ان يصلى بجاعة فليس مسلم دعوى
 صوابه زياد اذا قال الرجل ارجع الى ديني فقال اسلمت كان اسلاما لانه
 خاطبه بجواب ما كلفه فيقول اسلاما اما المجوس اذا قال اسلمت او قال
 انا مسلم يحكم بالسلام كما فرمى به بالسلام الا انه صلى مع المسلمين بجاعة
 يحكم بالسلام حتى لو انكر بغير مرئيات صلى وحده لا يحكم بالسلام

وروي داود بن رشيد عن محمد بن يونس عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
المسلمين وعن بعض الكوفيين ان اذ اذن الكافر في وقت الصلوة يغير
وان صام او حج او ادى الزكوة لا يحكم بسلامة في طر الرواية انتهى وفي
الاختيار كره الذي على السلام فاسلم بغير السلام ولورج لا يقتل
ولكنه نجس حتى يرجع الى الاسلام انتهى وذكر كراهة فناءه من ان
يلفظ الكفر عن اختيار فقد كره عند عامة الكوفيين ولا يذبح بالجهل وقال
بعضهم انما هو اذا تكلم بكفر ولم يدركه كفا ولا يذبح بالجهل
وان لم يلقه فاصلا بل جرك على لسانه من غير قصد لا يكفر الاصل ان
لا يكفر احد بلفظ محتمل اطلق لفظ الكفر الا انه لا يستعمل الا مع ان يكفر
لان الخوف يدينه رجل كذب فقال لغيره بارك الله في ذلك بكفر وسئل عبد
الكريم عما قال لامرأة حال كراهة على ترك الصلوة اما تخافين الله
فقلت لا قال لا ينبغي ان لا تكفر بهذا القدر الا اذا كانت هذه الحالة
على وجه الاستخفاف والاشهرام وعن محمد بن عمار اراد ان يضرب
اسنانا فقال لا تخاف الله فقال لا قال لا يكفر وان رآه في معصية
فقال لا تخاف الله في ولا يكفر في تخافه اذا طالت لك جزية
الزجيرة فقال الرجل لامرأة خاف الله وانتهت فقالت مجيبة له لا اخاف
قال شيخ ابو بصير عن محمد بن الفضل ان في الزجيرة عاتبا على معصيته ظاهر
وخوفها من الله فاجابته بهذا نصير من تدبيره بذلك الاستخفاف
ولو قال الانبياء لم يبعوا احوال النبوة ولا قبلوا كبر لانه والنصوص ولو
عاب بغيره من العيب بكفر وفي جوابه في هذه الجوازات يقال لو لا نبينا
محمد عليه السلام لما خلف الله في ادم عليه السلام قال هذا شيخ يذكره الوعاظ
على رؤس كتبا يريدون به تعظيم محمد عليه السلام والاول ان يخبر عن مثل
هذا فان النبي صلى الله عليه وسلم وان كان عظيم المنزلة عند

الله

الله فان الكلابية من الانبياء بمنزلة ومروية خاصة ليست لغيره فيكون
كل نبية اصلا بنفسه قال لوامر الله بالزكاة اكثر من خمسة دراهم او الصوم
اكثر من شهر لا افضل فانه يكفر من صدر السعيد حال الذي عن رجل قال انه
بريء من مذهب ابي حنيفة ومن مذهب ابي حنيفة فله يكفر قال كبر لازم بياييد
الا ان لفظ الكفر في حد الكفر او الحرام بكفر او يفتن فقال لا
يكفر ولا دليل ان يفتن خصوصا في هذا الزمان عيب حكاها فقال عند
الكلمة بسم الله لا يكفر اذا قال للربيع قل لا اله الا الله فقال لا اقول لم يكفر ولو لم يسمع
الا ان فقال صدقت بحسب يكفر وكذا لو اعد الاذان على وجه الاستهزاء
سئل حماد بن ابي عمير عن رجل يرمي في حيوة موسى بن ادم انه لا حش لها
قال لا يكفر لمكان الاختلاف لو قال للوامر هذا حلال مع غير ان يفتنه
لا يكفر قال ابو بصير الكفر كذا حتى يفتنه عليه العقاب ومن شتم عالما او
فقيها من غير سب خيبا عليه الكفر وفي التهمة سئلت والدي
عمر بن عبد الله عن غيره فيقول كنت كافرا فاسلمت قال لا يكفر قال درأيت
جواب الوري في بعض منسوخ هذه المسئلة ان يكفر ثم ما يكفر بلاء
خللاف ليس عليه اعادة الصلوة والزكاة والصيام لان بالردة صار
كان لم ينزل كافرا ويقتل وطهر امرأته زنا وفتنه هذه الحالة ولو زنى
واذا اتى بكلمة الشهادة بعد ذلك اذا كان الايمان على وجه العادة لا
يرجع الكفر وهو كخيار ومالك كونه كفرا اختلاف فانه قاله يشر
بتمديد النكاح والتوبة والرجوع عنه ذلك بطريق الاحتياط وما كانت
ذلك لا يوجب الكفر فقال له لا يبرئ من النكاح ذلك يوجب الكفر
والرجوع عن ذلك انتهى ما في ذلك كراهة حتى على العاقل لم
ان يحفظ لسانه فانه لا يكف الناس على من خرمه الا حشا ان يستهم
وكيف من جاهد يسلح بكلمة يهود بها الى النار ويخرج بها على نفسه

رأسه وهذا يعلم قال الامام الكردي وقد بلغنا عن ابي نصر الدبوسي قال
 حكايه فضيل بن عياض وذلك قال سمعت عابدا مستقيما مشتهرا
 بالزهد يدعى بالفضيل في بيت المقدس وكان كل يوم في لقاء صاحبه
 قال الفضيل وكان يوما شديدا بحر فوقع في قبلة ان اذهب فذهبت
 الى بيت المقدس فوجدت بيته قد خلت فاذا هو مريض فتعجب الصغار
 فقلت ما ذا شئتم فقال اين اجدته ثم قال اريد لقاء الفضيل قبل ان
 فقلت انا الفضيل فسر وصاحني وجره لسؤال عنه قال علت لاجابة
 دعوتك وكنت اختلف اليه فاستد عليه مرض فقال يا رب ان عبدك عبادك
 افني عرا طويلا في عبادك وانت تتعلم بهذا المرض ولانك قد عني واجري
 علي لانه يشاء ما علت ان قد كفرتم انما مات قال الفضيل سبحان الله
 بلغت مرتبة حتى استجيب دعوتك وخاتم الكفر والعبادة بالله تعالى
 فقلت في نفسي اصر على الله ان صليت صليت على كما فرأت لم
 اعمل لانه الناس فتمت على جوارحه ولم اصر عليه ومن خوف الحكمة
 انصدت قلوب الرجال كما انصدت روايت من الجبال ان خيصة الصالح
 ذكره في البلازية في كتاب السير باب **البعثات** جميع انبأ كالفناء
 جميع القاض من البقي وهو الصدوق وكل مجاوزة واخرط على المقدار
 الذي هو حد اليقين فهو يفي كفا في الصالح وفي فتح القدير البقي في اللغة
 الطلب بقيت كذا اي طلبته قال في حكاية عن موسى عليه السلام
 ذلك ما كنا نبقى ثم استعمر في العرف في طلب ما لا يحل من الجور
 والظلم انتهى وفي القاموس بعد ذكر معاني من معانيه فله باعية
 خارجة عن كرامة الامام العادل وهي جملة في هذا المقام وفي
 عرف الفقيه هو انما رجوع عن كرامة الامام بغير حق كذا في
 فتح اذا خرج قوم مسلمون عن كرامة الامام وهو السلطان

وفي المنهج وبشت عقد الامامة باحد الامين اما بالخلاف الخليفة اياه
 ابا بكر رضي و اجماع الصحابة على خلافة وامر بيعة من يعتبر ببحثه من
 اهل الحل والعقد ولا يشترط بيعة جميعهم ولا عدد محدود بل يكفي
 بيعة جماعة من العلماء او جماعة من اهل الرأي والتدبير وعند الشيخ
 حسنة لا يشترط يكفي الواحد من العلماء المشهورين من اولي الرأي فاذا
 بايع انعقدت بشرط كونه منه بشرا يهود لدفع الانكار انتهى وقد مر
 الكلام عليه نقلا من فتاواه كص ولم يفيد بعد ادل شيئا لما في الكثرة وغيرهم
 وقيد في فتح القدير بان يقر الناس في امان في الطوائف كما في المنهج و
 نقله على بلداى من بلاد السلطان دعاهم الى العود جواب اذا
 دعاهم السلطان الى طاعته وكشف شبهتهم بان سألهم عن
 سبب خروجهم فان كان الظلم منه ازاله وان قالوا الحق معناه و
 الوقت لنا فهم بقاء لان عليا رضي الله عنه ابن عليا الى اهل حرور قبل
 قتالهم فدعاهم الى التوبة وناظرهم ولا ترحى توسلهم ولعل انش
 ينذرع بالتذكرة كما قال النجاشي وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين
 وهذا هو الامر في قديمه استجاء لا وجوب فان اهل العدل لو كان
 قائلهم من غير دعوة الى العود الى الجماعة لم يكن عليهم شيء لانهم
 عليا ما يبقون عليه بقاء لهم كالمدينة واهل الحرب بعد بلوغ
 الدعوة كذا في العناية وفي الاختيار اهل بسفي كل فئة لهم منفعة
 بتغليبون ويحتملون ويقتلون اهل العدل ويقتلون الحق معناه
 ويدعون الولاية وان تغلب قديمه النصوص على مدينة فقتلوه واخرؤا
 اكمال وهم غير متساوية اخذوا باجمعهم وليسوا ببيعة لان الكثرة
 ان وجدت فالتاويل لم يجد انتهى وبراءهم بالقتال ان تحيروا
 اي اخذوا حيزا مجتمعين فيه وتمسكوا بالقتال وهو كذهب عندا

في البين لان الحكم يدور على الدليل وهم الاجتماع والاتفاق قال
 الله وان كانت ثغرات من المؤمنين اقتتلوا بينهم فان بقت
 احدهما على الاخرى فقاتلوا حتى تفيض الى امر الله وقيل لا اى لا
 يبدؤهم بقتال ما لم يبدؤا حتى يبدؤوا بالقتال كذا ذكره القدر
 في محضر وهو قول الشافعي في البين لانه لا يجوز قتل المسلم الا دفاعا
 وهم مسلمون بخلاف الكفار فان نفس الكفر مبيح عنده ولما تونا
 من غير قيد بالبداء منهم قال علي اخواننا بغوا علينا ذكره في الاختيار
 ثم قال ولا بدعة مخالف دليل لا موجب العمل في هذا فهو بدعة وضلال
 ليس بكفر لكن يضل الامة على تضليل اهل البدعة اجمع وتخطئهم
 وسبب احدث الصلابة وبغية لا يكون كذا يضل فان عباد الله لم
 يكفر بشيء حتى لم يقتلوا شهيد في قتله ومن دعاه الامام الى ذلك اقتضى
 عليه اجابته لوقا دارا ولا يسو التملذ اذا كانت له غنا وقدره لا طاعة
 الامام فيما ليس بمعيضة فرض فكيف فيما هو طاعة انتهى وما روى
 عن ابي في من الاعتزال في الفتنة ولزوم البيت محمول على عدم الامام
 واما اعانة الامامة الواجبة عند القدرة وما روى عن ابن عمر
 مع جماعة من الصحابة في القصور عن الفتنة محمول على انهم كانوا
 عاجزين ذكره الزبلي في البيهقي وفيه يجوز قتلهم كلما يفعل به اهل
 الحرب كالنبي بالمخيف وبالنيل وارسال الامار والشارع عليهم لان قتالهم
 فرض يفتنه ما تلو انما الحصر فان كان لهم اى البقاء فتنة اى حرج
 الحائفة والجميع فتون وفتات اجزى على جرحهم اى اسرع على قتل
 مجروحهم واتباع مواليهم على البناء للقول ومواليهم بالنصب يعقل
 فان من دونه من باب القبول بمعنى اعرض بغيره الامام من
 اعرضهم مواليا للقتل لئلا يفتح الموتى والجرح الى الفتنة فيعود

حربا علينا وفيه خلاف الصنف والاخلاى وان لم يكن لهم فتنة
 يرمون اليها لا يفعل ذلك لاداء الشر وانه لا انا فانتا هم لدفع
 بغيرهم وقد ارتفع والامام بالخيار في اسيرهم ان شاء قتلهم وان
 شاء جسد لاندفاع شره كذا في البحر وفي السراج الوهاج قال
 الكرخى اذا كانت لهم فتنة يلحقون البها وان اهل الدليل يبنون
 لهم ان يلحقوا من بريهم ويحرقوا على جرحهم ويقتلوا اسيرهم
 لان الواجب ان يقاتلوا حتى يزول عنهم ذكره في مجمع ولا تنسب رزقهم
 ولا يقيم ما لهم بل يحبس اى الامام حتى يتوبوا الى ظهور رزقهم لئلا يعل
 رضى يوم الجدل لا يقتل اسير ولا يكشف ستر اى لا تنسب نساءهم وزراريهم
 ولا يؤخذ ما لهم وهو المدة في هذا الباب فيرد عليهم بغير اذنا بوالا
 الاسلام يقيم المال والنفس والجس كات لدفع وفي الكرخى وان راي
 الامام ان يحبس الاسير حتى يتوب اهل الحرب والبقى فعل واذا تاب
 اهل البقي وهو يده وهم سارى دله ان يحبسهم حتى يحدوا توبتهم ثم
 يحبس سبيهم قال محدث الاصل ان الامام اذا اخذ رجلا منهم حرا
 او عبدا كان يقاتل وعسكر البقي على حاله قتل ولو كان عبدا يخدم مولاه
 ولم يكن يقاتل يحبس حتى لا ينجس من اهل البقي احد وما لا يجوز قتله من
 اهل الحرب كالصبي والشيعي والعميان لا يجوز قتلهم اى من البقاء
 الا اذا قاتلوا فيقتلوا حال القتال وبعد الفرائض الى الصبيات والفتيان
 ولا يجوز للعادل ان يبداء بقتل محرم من اهل البقي مباشرة الا اذا اراد
 قتله فله ان يدفعه ولو بقتله وله ان يتسبب ليقتل غيره كعقر
 دابته بخلاف اهل الحرب فله ان يقتل محرم منهم مباشرة الا لو اذنت
 وثما لم يلجب منه وجاز لغيره لاسلحهم وجعلهم عند حاجته
 لان عتيا رضى الله عنك عنه قسم السلاح فيما يبدؤا به من البصر

وكانت قسمة للحاجب الحضري الذي لدغ الاعلى ولا ينتقم بغير الحيل و
السلامة في الفتح وان قتل باغ مئة اي عسكرهم قطع اي غلبنا
 عليهم لا يجب شيء لان القصاص لا يمكن استيفائه الا بمئة ولا ولاية
 لنا عليهم زمان القتل فلم ينفذ القتل موجبا كالقتل الذي وجد في
 دار الحرب ولا قصاص ولا دية كما يفيد وقوع الشك وهو شيء في سيف
 النفي وهو بعد من يتناول عدم الاثر في هذا القتل وهو ظلام محقق
 ابن الهيثم في فتح القدر قال في السراج ان قتل اهل العدل شهيدا يصنع
 بهم ما يصنع بالشهداء يذنبون بدماءهم ولا يفسدون ويصل عليهم
 واما قتل اهل البغي فلا يصل عليهم فيذنبون وهو صحيح لان عياره
 لم يصل على قتله عدوا و ذلك بحضرة الصحابة من غير خلاف وكره نقل
 رؤسهم الى الافاق وكذلك رؤس اهل الحرب لانها مشقة ذكرك في جميع ثم
 قال وقد قال اصحابنا ان حمل الرأس اذا كان فيه وهن لهم فلا بأس به
 لانه امر مسعود رضي الله عنه رسول الله عليه السلام وان غلبوا
 اي البغاة على مصر فقتل بعض اهلها اي مصر اخر من اي رجلا اخر من
 اهل مصر قتل اي القاتل به اي يقتل مثله اذا ظهر على مصر اي اذا
 غلبنا على اهل مصر ولم يجر البغاة في مصر حكمهم ولا ينقطع ولاية الاما
 عن اهل مصر واما اذا جرى فيها حكم اهل البغي فقد انقطعت ولاية الاما
 عنه فلا يجب شيء من القصاص وغيره وان ظهرنا على ذلك مصر في الفتح
 ولا بد من هذا القيد كما نص عليه كثير من المحققين وقد اخل به بعض وان قتل
 عادل مورثه الباغى يرثه ولو بالعكس اي لو قتل باغ مورثه العادل لا
 يرثه الباغى الا ان ادعى انه كان على حق يخطى الا ان ادعى الباغى
 وقال كنت على حق حين قتلته وانا الآن على حق لما روي ان
 الصحابة اجتمعوا على ان لا يردم الجمل بتأويل القران فهو موضوع
 وذلك

وذلك ان اهل البغي يستملون الدماء بتأويل ان ارتكاب اللاب كفر وقد صار
 دافعة فصح الدفع منهم وان كان بتأويل فاسد لان الفاسد منه ملحق بالصحيح
 اذا انضمت اليه منقذ كقوله اهل الحرب والمرتبة الا يرى المماير في عن الزهر
 انه قالها جت الفتنة واصحاب رسول الله عليه السلام متوافرون فاجمعوا
 ان لا يقاتلوا حدودا ولا يخذلوا على نهيل القران الاما وجد له بعينه وكذا
 اجمعوا على ما اتفق اهل الردة لا يجب عليهم ضمان لان الاحكام لا بد فيها
 من الالتزام ولا التزام منه لا اعتقاده الاباحة ولا التزام من الامام لعدم
 الولاية بمقتضى عدم ابد من التأويل والفتنة لسقوط الضمان حتى لو تلبس
 لصاحب غير منادى على مدينة فقتلوا النفس واخذوا المال اخذوا بجميع
 لعدم التأويل وكذا لو تلبس رجل اورجلان فاخذوا المال واخذوا النفس يتأويل
 اخذوا بجميع الاحكام لعدم الصفة ذكره في نفي ثم قال سقلا عن صاحب الهداية
 ان العادل اذا اتلف نفس الباغى او ماله لا يضمن ولا ياتم لانه مأمور بقتالهم
 دفع الشكهم والباغى اذا قتل العادل لا يجب عليه الضمان عندنا وياتم لانه
 لا منعه في حق الشك وتمايه يطلب منه وعندنا يوسف لا يرث اي لا يرث
 الباغى العادل مطلقا اي في الوجهية لانه قتل بغير حق وايضا في لا يرث العادل
 ايضا لقد لم يصلح لا يرث القاتل ولهذا لو قتل بحق من قصاص او رجم
 او حكم عليه بذلك او شهد عليه لا يرث عنده قلنا حرمان الميراث جزاء الجرم
 ولا جرعة القتل الواجب او جاز فلا يحرم كذا في الشبير وذكره بيبع صلاح
 من علم انه من اهل الفتنة لانه اعانة على العصية وان لم يعلم بعينه من اهل
 الفتنة فلا اي لا يكره بيبع لان اصل عدم الميراث ولا صارف عن هذا
 الاصل وظاهر ظاهرا ان الميراثية والحق في اهل الفتنة فشمع
 البغاة وفتح الطرق والنصوص في جميع وفيه ولو قال الباغى ثبت والحق
 السلامة من يده كف عنه لان توبة الباغى بمنزلة الاسلام من الجرمية افادة

التهمة والحجة وما لم يبق السلام في صورة من الصور كانت له قسمة
 اذا التقاه كمن عند بخلاف كمن لا يلزم الكف عند السلام انتهى وفي جميع
 الفتاوى قال ابو ابي اذا اجتمع الناس على امام من مسلمين وهم آمنون ولم
 يسئل الله فجزء جماعة من مسلميه على وجه اليقين على امام الجماعة
 فيبقى للمسلمين ان يعينه ان قدروا عليه والا فلا واجب على مسلم ان يعثر
 الفتنه ويقعد بيته كذا ذكره ملا خسر في شرحه وقدم ما يتعلق
 بهذا **كتاب اللقيط** فيمن يلقى ميتا وهو في اللغة ما يلقط من الارض
 اي يربط من الولد مطرد في خوف من القيلة او من شهرة الزنا باعتبار ما له
 اليه لانه اذا لم يلقط وتغالا لا يستلزم حاله وفي الشرع لم يحمي موجد
 يطرده اهل خوف من القيلة او فدا من شهرة الزينة مضيقا ثم ذكره
 غائب لما لا يحارزه من اجاء النفس كذا في شرحه التقاطه اي رفعه
 منسوب لما فيه اجاء النفس لانه يدين سبب الهلاك عنه وهو من افضل
 الاعمال لان فيه اظهار الخفة على الاطفال وان خيف هلاكه اي اللقيط
 فواجب اي التقاطه وفي معنى التقاطه فرض كفاية ان غلب على ظنه
 هلاكه لو لم يرفعه بان وجدته في مفازة وكونها من مهاكم صيانة له
 او دفعه للهلاك عن كونه رأى اعمى يقع في البراءة فرضه عليه جفظم من
 الوقوع وقد صرح في فتح القدير بان اذا غلب على ظنه ضياعه او هلاكه
 كان فرضا وهو مراد في الوجوب باصطلاح لان هذا الحكم وهو الزام
 التقاطه اذا خيف هلاكه بحجم عليه والناسب الزام بفرض قطعي انتهى
 وكذا اللقيط اي اللقطة وهو ما يوجد في الطريق ولا يعرف له مال لا يجه
 على انفصل الذي ذكره في اللقيط من مقتضى رفعه ان لم يخف هلاكه وجوب
 ان خيف هلاكه وهو اللقيط صرحت الاصول في ادم الحركه لان الناس
 اولاد آدم وحواء عليها السلام وكانا حرا روي ان رجلا قال وجدت

مبوزا على بابها فاشتت بالبحر من تحت باب ربه فقال عيسى الفوير ابو سا
 وهو حر ونفقت عينا ذكره في شرحه الفاع الا ان ثبت رقه كمن يبيع اذا
 قام بيته انه عبده قبلت وكان عبده فان قلت كيف يلو البيته
 حجة من غير خصم قلت لان الملقط خصم لانه احق بشيئ يده عليه
 فلا يزول الا ببينه ويستتط في قبولها لاسلامهم لانه مسلم بالدار واليد
 فلا يحكم عليه بشيء الكفار كما في كونه قبيح كمن وهى البيته لانه لا يعرف
 باقراره لملاعية فلو صدق اللقيط قبل البلوغ لاسمى تصديقه لانه
 يجر بنفسه يجره كمن يجره بخلاف ما اذا كان صغيرا في يد رجل فادعى
 انه عبده وصدق الغلام فانه يقر عبدا لم يدرك لانه لم يعرف
 الا في يده وان رد لايصح لقيام يده من وجهه ولو كان اللقيط امراة
 فاقرت بارتق بعد ما كبرت او كان بعد انشراحه وهو كان امه للمقر ولا
 سخط في ابطال النكاح لان الرق لا ينافى في النكاح ابتداء ولا بقاء وتقام بطلب
 مع النكاح ونفقت اي اللقيط في بيت كمال ولا اجنابته وارث له اي لبيت كمال
 لان الغرم بالقيم والحراج بالعتان وفي كونه وما يحتاج اليه من نفقة او كسوة
 وسكنى في بيت كمال وهو مروي عن عمر بن الخطاب ولا يملكه مسلم عاجز عن
 الكسب ولا مال له ولا قرابة فاشبه كمنعك الذي لا مال له ولا قرابة وان كان
 له مال ففي حاله وكذا ان كان له قرابة ولم يكن له مال فنفقت على ماله انتهى
 وان انفق عليه اي اللقيط الملقط فهو منبرج اء لا يقر دينه على اللقيط
 وان امر انفاقه الملقط بالانفاق في الاصح كما في شرح الفروع الا ان ياذن
 الحاكم اي الملقط يعني يقول على ان يقر دينه عليه بشرط الرجوع في بقائه
 دينه على اللقيط يرجع به الملقط عليه لان النكاح ولا يقر عليه فان ادعى
 الا انفق الا في بقائه انفاقه على ان يقر دينه عليه فكذلك اللقيط لا يرجع
 الا ببينه بخلاف الوصي اذا انفق على الصغير حيث عيده في الاثبات المتعارف

ولا يحسن ٢ الى بيته ذكره ملا خرو في الدرر اذ يصدق اي الملتقط
 في الاثنا في اللقيط اذ ابلغ قديمه لان اقرار الصبي فيما لا يقبل وفي
 المني فلو وجد اي الملتقط قتيلا في محلة كان على اهل تلك المحلة دية ليست
 المال ولو قتلته بعد اذ ابحر لا امام بية الصبي على الدية وليس له العفو وقال
 ابو يوسف يجب الدية في حال القتل ودية السلطان في حال بئس سلطان
 وفي من لا ولي له فيزوج ويتصرف في ماله دون الملتقط وفي الظهيرة
 لو جعل الامام ولاء اللقيط للملتقط جاز لانه قتل في فضل محمد
 فيه ولا يؤخذ من الملتقط اي لا يملك احد ان يأخذ اللقيط من الملتقط
 بغير رضاه لانه ثبت له حق كحفظ لسبق يده عليه فمثل الامام
 الاعظم فلا يأخذه منه بالولاية العامة الاسباب يوجب ذلك كذا في
 فتح القدير حتى لو اخذه احد من الملتقط قهرا واخاه صم الاول رد
 اليه في فتح القدير وقيد في تنوير الابصار بالقهر لانه لو دفع الى
 غيره باختياره جاز فليس له ان يأخذه من الثاني لانه ابطال حق نفسه
 عن اختياره وذكره في المنع وفي الفرار اي الملتقط ان ينفق عليه وسأل
 القاضي ان يأخذه من كان القاضي لا يقبل الابينة على كونه ليحا
 لانه يثبتهم لاحتمال ان يكون ولده او بعض من يلزم نفقته واحتمال هذه
 الحيلة ليدفع النفقة عنهم نعمه واذا اقامها قبلها القاضي بلا خصم
 حاضر وفي التبيين وكذلك لم ان لا يقبل منه لانه بالاتفاق الشرع يحفظ
 وتربيته ثم اراد ان يعزل نفسه فلا سمع منه ان يتركه كالموحد اذ اراد
 عزله نفسه بعد موت القاضي وذكره في فتاواه ولا يجوز للملتقط
 عليه تلاح ولا بيع ولا شئ وانما له ولاية كحفظ لا غير وليس له ان
 يكتنه فان فعل وهكذا هو من ذلك ضمن والمملتقط ان ينقل اللقيط
 حيث يشاء وان ادعاه اي اللقيط واحد ثبتت نسبته منه اي من

ادعاه ولو تحب اي ولو كان المدعي عبدا وهو اي اللقيط حر
 لان المملوك قد يبدل حاله فلا يسلط كونه الثابتة تبعا للدار بارك او زنيا
 اي ولو كان كمدعي ذميا وهو اي اللقيط مسلم اي تبعا للدار الاسلام ان
 يكن اي اللقيط في مفرهم اي مقر الذميين من قري اهل الذمة او كنيست
 اي من مقر الذميين با وجده في قرية من قري اهل الذمة او بيعة او كنيست
 لان المسلمين لا يضمنون اولادهم خفية وكذا الذميين لا يضمنون اولادهم
 في مساجدنا فيعتبر المكان وفي رواية يعتبر الواحد في مكان وجده ان كان من
 مسلم يجر اللقيط مسلم وان زنيا فذميا ذكره ابن هكز في الوقاية
 قال في التبيين هذا اذا لم يدع الملتقط معه وان ادعاه فذميا الملتقط اولى
 وان كان زنيا والاخر مسلم لانه صاحب يد وتامة بطريقه وان ادعاه اي
 اللقيط اثنان معا ثبت منهما اي ثبتت نسبة من اثنين كما ثبتت مع
 واحد عند عدم المرجح من احدهما من يد اوبنته او ذكره علامة ابنهما كشواهما
 في السب وهو الدعوة لانها سب الاستحقاق في اللقيط والنسب ثبت
 من اثنين عند الشوا في كجته عندنا كما بينا في باب الاستلاد في التبيين وان
 وصف احدهما اي احد الرجلين المدعية علامة فيه اي في اللقيط في عضو
 من جسده واصاب في وصفه او سبق اي في الدعوى فهو اولى اي يجب
 على الملتقط ان يدفع اللقيط الى الذي وصف علامة في جسده واصاب
 في نفسه لان اعتبار العلامة له اصل قال الدعي ان كان يقيم قدما قبل
 وقال انه تعرفهم بسيماهم وان وافق بعض العلامة دخالت بعض
 سقط الترجيح اذ ليس له احدهما بوليه من الاخر با لا خيار له في التبيين
 وكذا السابق في الدعوى اولى من الاخر الا ان يقيم الاخر بيته فيقدم
 ذي العلامة كما في منعي والحكم اولى اي باللقيط من البعد والدمى

الذميين
 واذن اي اللقيط ان كان اي الملتقط في ذميه



لانه انفق له وفي التبيين والمسلم احق من الذي عند الشارح لانه انفق له
اذا كانت حرادات كانت عبدا فالزم اولى لان الشرح اولى بالسلام يكون
عند التواء ولا استواء وكذا العبد لا يشترح باليد انتهى وفي المنيته
ادعى مرندوزي بسببه يخفى للمرند ادعى اكثر من ان يكون عن الامام انه
جوزه الى خمسة ذكره في فوائده الا انه وفيه منج ولو اقامت البينة واحدة من
كانت ابنا للمسلم وفيه منجته ولو ادرك اللقيط كافرا فان كان المملوق
وجده في مصر من اعمار المسلمين فانه يجس ويجبر على الاسلام استمنا
وهو يقتل اذ لم يسكن في الفلاس يقتل وفي الامم لا يقتل وقال
بعضهم الاستمنا والقبول في البحر على الاسلام ولا يترك على الكفر وهو صحيح
وهذا ظاهر في اعتبار المكاتب ولو ادعت امرأتان واقامت احدهما البينة
ففي اولى من الرجوع الاخرى وان اقامتا البينة جميعا اللقيط انتهى
عند ابي في قوله لا يبرأ وعبد لا يثبت النسب من واحدة ولو ادعت
المرأة ذات زوج فان صدقها زوجها او شهدت لها القابلة او اقامت
فيكون ولدا لها حتى في النكاحية المشتركة وان لم يوجد في ذلك لم تصح
الادعى ذكره في منج ثم قال اعلم ان المرأة اذا ادعت لم تصدق لما فيه من
تحمل النسب على الغير الا ان توفيات زوج فيصدقها او يبرهه امر ولها
وان لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين وبه صرح في منجته انتهى
وفيها ولو ادعاه حران احدهما ابنة من هذه الحرمة والآخر من الامة
فالذي يدعيه من الحر اولى بكونه اكثر اثباتا وذكره في فتاواه ولو ادعت
امراتان اللقيط ولوا واحدة منهما تقيم بينته على رجل على حدة بغير انهما
عند ابي في انتهى وان شهد عليه مال يعني وان وجد مع اللقيط مالا شهود
ادعى دابة اي شهد مال على دابة هو اي اللقيط عليه فهو اي مال لم اي

للقيط

للقيط اعتبار النطق لعدم اليد الماثبة عليه وكذا الدابة لان اللقيط في دار
السلام لما كانت حر كانت من اهل الملك فاما كانت جعة فهو كذا في العنايه
ينفق اي المملوق منه عليه اي اللقيط بامرفاض لانه مال ضايع لا يعرف
له مال ولا يقاضى ولا ياتى عاتة وقيل بدونه اي بدونه امر القاضى اي بما
كما ينفق باذنه لانه مال اللقيط لظاهره بده ولللملوق ولاية الاثبات
عليه وله اي للملوق شراء ما لا بد له اي اللقيط منه اي لمصلحة اللقيط
من ماله من حكم وكسوة لانه من الاثبات كذا في الهداية ولو قدر انما
ولاية المملوق في التدين وبه صرح في الكفر بالظاهر قال لانه قضى في
مجنه في ذكره في منج وقيل هبته اي للملوق قبض هبته اذا ذهب
له معه لانه يقع بحض له بملكه الصغير للنسب اذا كانت عاقلا او تمكك الام
ووصيه وتسلمه في حرية اي صنفه لانه من باب التهذيب والتأديب
وحفظ المال لان بالاشتغال بها يمنع عن الاشتغال بالفساد فيفسد سبب
سعادته في الدنيا والاخرة لانه ويجوز اي لا يجوز للملوق ان يحل له ان يفتقد
الولاية بالقرابة او الملك ولم يوجد واحد منهما وتصرفه يصح ولا يجوز ايضا
تصرفه في ماله لغير ما ذكره في بيع ماله والشراء مما يبدل قياسا على الام فانه لا
يجوز للحر منهما ان ولاية التصرف لشخصه كمال وذو الكمل للرأى ووفور
السفقة وهو موجود في كل واحد منهما احدهما يعني لم يوجد في كل منهما
الاشطر القلة وهي كمال الشفقة في الام وكمال الرأى فيه اي المملوق فصار
كالحر ولا اجارته اي لا يجوز له ان يواجره في الاصح بخلاف الام فانها تحل
الاستخدام فتملك الاجارة كما في منج وقد تقدم ان الولاية عليه في ماله و
نفسه للسلطان في قيد احتراز عما ذكره بقوله وقيل يعني قال القدرى
في مختصره له اجارته اي يجوز للملوق ان يواجره لانه يعود الى سفقة
وحفظه عن الاجاب وجه كونه اصح ان المملوق لا يملك اتلاف ماله فهو

فصار كالمختلف الامم كما تقدم **نعم** وفي المحيط فان وجد في بعض اهل
المسلمين او في بعضهم فادعاهم لرب بيت نسب وكان مسلما اذا كان
زنى المسلمين وان كان عليه زنى الكفر كصليب في رقبته او زنا ربه
وسلمه يلقوا كافرا وان كان زنى مسلما فالنقطه نحر الى فادعاه فهداينه
على دينه ولو اقر اللقيط بعد بدوهم بان رقيق لفلان وصدقه كتمه ينظر
ان كان ذلك قبل اجراء الاحكام الاخرى عليه من قبول شهادته وضرب قاذفه
يكون رقيقا وان كان بعده لا يصح اقراره لانه اتصل بكذب من جهة الشرع
باجراء الاحكام عليه فصار كمن كذب كتمه وفي كتمية ولواء اللقيط بيت
احمال اللقيط تزوجت بالردة فوفاها للفرار ولا ينفي النكاح منكونه
النقطه فادعت ثم اقرت ان اول الزوجه من لم يصح الاستدراك الزوجه
او بشهادة القابلة وان لم تكن منكونه تصدق وان ادعت انه ابنها
من الزنا ولو ادعت اسرائيل بن نسب اللقيط واقامنا البينة يجعل
ابنها عند الامام ادعى احد نسبه بعد الموت لم يصدق اقام زنى
شك عليه انه عهده ان كانا مسلمين قبلت والا فلا فالمستقط امر
بكتات الوجه فلهذا يضمن ذكره في فرائد الايمان **هذا كتاب النقطه**
اعقب اللقيط والنقطه بالجها دما فيه من كون النفوس والاحوال
تصير حرة للغوات وقدم اللقيط على النقطه لتعلقه بالنفس والتعلق به
مقدم على كتمه بالاحوال ولا يثبت النقطه اليقين الذي تجده منسوخة
فتأخذه وفي الغامض لقطه خذه من الارض فهو ملقط قال الانهرى
ولم يصح النقطه بالكون لغير البيت ذكره في كتمه وفي اصطلاح الفقهاء
هي رتبة في ضابغ للمحفظ على الغير للتعميد كمن اعرفها في المحيط وجعل
عدم محافظ من شرائطها في كتمه اعلم ان ما يحده امره نوعا واحدا
ما يعلم ان ما كنه لا يطلب كالشوى وتكون الرجات فلهذا ياخذوه و
ينقطع

ينقطع وانك لم تعلم ان ما كنه لا يطلب وما ذكره الكتاب هذا النوع
ومن النوع الاول ما ذكره صاحب النفاية في كتاب الكراهية النقطه السائل
بعد الحصاد فهو له كغوب خلق من فكلما فكر البطيخ والمحبة الملقات
اذا كانت متفرقة وكذا بقية يجوز بعد اخذ صاحبها وكذا بقية البطيخ وما
يجتمع مع الدهن في قصبة الدهن والدابة المسببة اذا قال صاحبها هي
لما اخذها فخذ انساب واسمها فلا يسيل لها كغيرها انتهى هي
النقطه امانة يعني لا تضمن اذا لم تعد ان تشهد اي الملتقط انه اخذها
ليردها على صاحبها لان الاخذ على هذا الوجه ما دون فيه شرعا والا
اي وان لم يشهد على هذا الوجه ضمن يعني اذا هلك لانه مستعد في هذا
الاخذ فصار كالغاب قبل هذا ان كنه الاكراه دولاما اذا لم يمكنه بان
لم يجد احدا يشهد له او خاف عليها من الظلم فلم يشهد لاجتماع اتفاقا
لان ترك الاكراه انما يدل على اخذ نفسه عند القدرة وان شهد عند الاخذ
وعرفها ردها الى موضعها لم يضمن ذكره في التبيين وتماه يطلب فيه قال في كتمه
يعني كنه هكذا مستعد في هذا الاخذ فصار كالغاب فلا ينسب اليه الاخذ
منزوب ان امن على نفسه التعريف والرعي صاحبها وان خاف الصباغ فعليه
ان ياخذها صيانة حتى يعلم ان لماله حرة كالنفس وان كان لا يراها
على نفسه فاشرك ادعى في الذخيرة النقطه على نوعه نوع من ذلك يفرض
اخذها وهو ما اذا خاف ضيا عنها ونوع من ذلك لا يفرض وهو ما اذا
لم يخف ضيا عنها ولكن يبايع اخذها اجمع عليه العلماء انتهى والقول
لما كنه ان اثر اخذه للرد يعني اذا لم يشهد عند الالتقاط وادعى انه
اخذها وادعى ما كنه اخذها لنفسه فالقول لما كنه لانه اقر بسبب
موجب للضمان وهذا اخذ مال الغير بغير اذنه لم ادعى ما يبرأ عنه
وهو الاخذ لما كنه فلا يسقط بالشرع وعندها يكون للملتقط بين القول

للملتقط فلا يضمن ان اخذها لخاصتها حسنة ولنفسه معصية فكان
 حمل فعد على الصلح اذ لم ينحط على الفلح وان الملتقط شرب بمالك
 مدعى للصلح فان القول قول الملتقط وذكره في فتاواه من قال وجبت لقطه
 وضاعت من يدي وقد كنت اخذتها ونهت لاردها وكان الامر كما قال
 الا ان صاحبها يقول ما كانت لقطه انما وضعتها بنفسه لارجع واخذها
 فان كان في موضع ليس بشرب احد كان في الطريق بالقول للملتقط اذا حلف
 انها ضاعت عنده وان قال صاحبها اخذتها من غيره وقال الملتقط
 اخذتها من الطريق ضمن وان وجدها في دار قوم اذ دار فارقة عنه اذا قال
 صاحبها وضعتها لارجع واخذها انتهى وكيف في الكفاية قوله اي قول
الملتقط من سمعته يشهد من شدة الضلالة طلبها بالنداء لقطه
فدلوه على سواء كانت اللقطه واخذة او اكثر كما في التبع بعرفها اي كجب
على الملتقط تعريف اللقطه في مكان اخذها اي وجد فيه وفي مكان بعرفها اي
في مكان الناس مدة يغلب على ظنه اي الملتقط عدم طلب صاحبها بعدها
اي بعد تلك المدة المجددة صفة مدة قليلة كانت اللقطه او كثيرة هو الصحيح
كما في شرح الوفاية لابن المجدد وقيل قلنا قد عذر دابة عن ابيه ان كانت
اي اللقطه عشرة دراهم فاكثر فعولا اي عرفها حوله وان كانت اقل
فانما ما عرفها كجب ما يرى فليس بتقدير لازم وفي شرح النافع روى
عن النبي عليه السلام انه قال من التقط لقطه بسيرة درهم او دينار او
سبب ذلك فليقرض ثلثه ايام فدل هذا ان مدة التعريف مما يختلف
باختلاف المال انتهى وما لا يبقى اي من اللقطه كسبها النكران كما في
فساده ثم يصدق بها اي اللقطه التي لا تبقى ان شاء وان كان بشك حيل
 كالنواة وشرب الرمان له ان ياخذ ويضع من غير تعريف الا ان صاحبها
 اذا وجدها في يده اخذها لان النواة بيضاء باحة لا تحلها اذ التمسك

من يجوز لا يبيع وبالا باحة لا يبرز ولا ازالة ملكية لبيع فله اخذه ذكره ابن المجدد
في شرحه كوقاية وذكره شيخ الاسلام في شرحه كتاب الدبايح انه ليس للمالك ان
ياخذها ثم قال نظرها ما ذكره محمد في السير رجل قال لجماعة جاريتي هذه لمة
اخذها منكم في شك فليأخذ كل من ذلك ملكا له اخذها وفي الذخيرة ولوان
رجلا شربا دابة لا قيمة لها ولم يقل وقت الشرب فليأخذها من شك فاخذها
رجل واصحابها فالتمس ان يتولا اخذها كفتش الرمان ذو الكهنت يقولون
لصاحبها قال محمد لا يجوز لنا ذلك في الحيوان وجعلنا هالالا يجوزناه في
في الجارية والبدن تراد مرصفا في الارض مملوكة لا قيمة لهما فليأخذها رجل ويضع
عليه حتى يبرأ فيصير ملكا له فيها يجره ويجوز ذلك من غير شراء ولا هبة ولا
ارث ولا صدقة واذا ارسل طائرا اذا اعتقها فله ان يملكه انتهي
وذكره في فتاواه قال شمس الانبياء حكى ان بعض العلماء يبيع وجد لقطه
ولان محتاجا اليها وقال في نفسه لا بد من تعريفها ولو عرفتها في محضر رعا
يظهر صاحبها فخرج من محضر حتى انتهى الى راسه بشر فدل في راسه في البر وجعل
يقول وجدت كذا فمن سمعته يشهد ذلك فدلوه على وكجب البر رجل
يرتفع شتمته وكان صاحب اللقطه فتعلق به حتى اخذها منه ليعلم ان
المقدور كان فلا يفتي ما كرهه سكر رجل على رجل بات في المسجد و
استيقظ وفي يده صرة فيها دنانير قال ان الذي حره في يدك لم يجرها
الا وهو يريد ان يجعلها لك وقال محمد في فتاواه وان شهد انه التقط لقطه
او ضالة او قال عندى لقطه ان هلكت اللقطه لا ضمان على الا اخذ من
سمعته يطلب لقطه فدلوه على فليأخذ صاحبها قال قد هلكت هذه
مصدق ولا ضمان عليه ولا يضمن ان لا يسمي صاحبها ولا صفتها في التعريف
ولو وجد لقطته او ضالته او قال من سمعته يشهد لقطه فدلوه على فانه
تعريف لكل ولا ضمان ان هلكت الكل عنده وكذلك اذا قال عندى لقطه

يرى من المصنف وان كانت عشرة انتهى في معنى ولا يشترط ان يكون الملتقط
 بالغا الشرف الذي في الجس والوارث فان جاء بها اي صاحب المقتطعة بعده
 اي بعد ما تصدق بها اجازته ان يشاء واخره اي اجزا تصدق له اي لم يرب المقتطعة
 او ضمن الملتقط يعني ان شاء او الفقيه في ضمن الفقير لها كذا اي لو كانت
 المقتطعة ملكا لكان الاذن بالتصدق حصل من الشارع لان ملكا فلا يملكها
 يتوقف على اجازته فمن حيث ان التصديق حصل بلاذن يملكه الفقير قبل الاجازة
 ومع ذلك انه حصل بدون اذن ملكا بحيث للفقير حكمه غير لازم ولا غير
 ما كثر بالتصدق فيكون مقيدا بشرط السلافة وابيها فمن لا يرجع على الآخر
 اما الملتقط فلانه ملكها من وقت التصديق فيكون متصفا بما له وبه الثواب
 له واما الفقير فلانه عوض ما له وصل اليه في معنى فينتفع الرابع بالوديعا
 والالتصديق بها على فقير ولو على احد من الاباء والاسماء الفقراء وقرعها
 الاولاد والاولادهم الفقراء وعرض الفقير الا اذا عرف انها لذات بعد التبرع
 وعندها هي لا يوجد صاحبها لا يجب ايصاءه وان كان يرجو وجوده كما ذكر
 وجب ايصاءه ذكره في معنى وياخذها اي ياخذها صاحب المقتطعة المتصدق
 بها وفي معنى التفتت لقطه او وجد ضالته او عيبا ضالا فيرد على اهله
 لم يكن له جعل وان عوضه بغيره فيمن وفي التاريخا في لوقال من وجد
 فذكره فان لم يمسح اجرة مثله وعندها يحيط بانها اجازة
 فاسوة وعلا الى الكرخي كذا فيه نظرا لا لا قبول لهذه الاجازة فلا اجازة
 اصلا كذا في البحر من اي من الفقير ان باقية اي ان كانت باقية في يد
 الفقير ولم يضمن المصدق لانه وجد عيبا حاله ولقطه الحلو الحلو سواء
 اي فيما ذكر من الاحكام ويجوز التقاط البهيمة واخذ البهيمة لقطه ملكها
 بالمختيار بغير الاجازة والتضمين وهذا الملتقط تبرع في انفاقه عليها اي
 على البهيمة بلا اذن حاكم لانه لا يملكه له على زمة ملكها فصارت ملكا لوقضى دين

غيره

غيره بغير امره وان باذن يضمن وانفق عليها باذن الحاكم بشرط الرجوع فدين
 على ربه وفي معنى وهو في الانفاق على اللقيط والنفقة تبرع الا ان ياذن القاضي
 بشرط الرجوع او يصدق المقتطع اذ بلغ والمديون بالنفقة وفي النفقة صاحبها
 وفي اللقيط الاب ان ظهر له اب واللقط بعد بلوغه ان لم يظهر له اب وان كان
 لها منع اجرتها باذن حاكم وانفق عليها وكذلك يفعل بالمدونين وفي جزم في الاختيار
 وان لم يكن لها منع باعها لاني في وحفظ ثمنها لصاحبها لان البهيمة ابقاها
 معن عند تعذر ابقائها صورة وقدره في الاختيار مما اذا كان اصله وان كان
 الاصل الانفاق عليها امرها بذكر وجعل دينها على ملكها لان ولايته نظرية
 ذكره في فتاواه نقلا عن الواقعات مسكتان ذهب العقل وقيل في طريق
 مسكتان تأتمر في الطريق فجاء رجل واخذ ثوبا لم يملكه الا ان أخذ الثوب
 من تحت راسه ادخا ثوبا ثوبه او كسبان وسله او دراهم من ثوبه خيمته انتهى
 وله اي الملتقط ان يحبسها اي بهيمة عندها عن صاحبها حتى ياخذها لانه
 حبس بنفقته فصار كانه استغنى المالك من جهته فله البيع واقترب
 من ذلك رد الابق فان الحبس لاستيفاء الجمل كما في المنة فان امتنع ابيها جاز
 عن اعطاء النفقة ببعت اي البهيمة في النفقة فان هلك بعد الحبس
 سقط اي دين النفقة لانه باحبس بغير ربه الرهن بقدره ان دين
 النفقة لا يسقط بهلاكها عند الملتقط قبل جبه كما في المنة افاده بقوله
 وان قبله يعني وان هلك قبل جبه لا اي يسقط دين النفقة لانه
 لا يتعلق به حقيقة وانما يؤخذ صفة الرهن عند اختيار الحبس ويوجز
 انفاقه ماله بنفقة اي من البهيمة الصالحة للاجارة كالنمس والبغل والحمير
 وكحوها وينفق منها اي على البهيمة ان اصله يعني ان كان اصل الانفاق
 عليها وبشرط الرجوع نظر اليها بين اذا اقام البهيمة المنة لقطه قال ابن كمال
 في شرحه الواقعات وانما يؤخر بالانفاق بقدر ما وقع عنده ان لو كانت

ان اجازتها وما لا يملكه له كذا في البحر من اي من الفقير ان باقية اي ان كانت باقية في يد

لو كان الحاكم حاضر الظاهر وان قال اي الملتقط لا ينبغي له بقوله اي القاطع
له اي الملتقط انفق عليها اي البهية ان كنت صادقا يعني في دعواه
انها لقطعة والاي وان لم يظهر صاحبها والامر بالانفاق لم يكن اصلح
باعت اي القاطع البهية وتذكير الضمير باعتبار لفظ ما او امر بيعها وامر
حفظ ثمنه لان النفقة الدارة مستتمة صلة فيكون ضرر الصاحبها والقاضي
نصب ناظر المسلمين في البيعة لا يدفع للقطعة اليه من ادعى انها لم من
غير اقامة البيعة لقوله عليه السلام البيعة على المدعي واليمين على من انكره وان
اليد حق مق حقه وجب على الغاصب الصيانة بازالة فلا يزال الا ببيته ولا
يستحق الا بغيرها كالحكم ولهذا وجب الصيانة على غاصب المذهب انتهى
وفي منعه ونسب النفاط البهية الضالة وتعرفها ما لم يخذ صياغتها وان
خافه لم يسقط تركه لو كان الالتقاط في الضمير وينبغي تحصيل التنب
عما اذا لم يكن مع اللقطعة ما يدفع به عن نفسه كالقرن للبقرة وزيادة القوة
في البعير بكبدته ونحوه وفي القاموس البهية كل ذات اربع ولون لها او كل حي
لا يميز ويجمع به لهم يشمل الادواب والطيور فيهما وكا وفيه من راي دابة في
غير عارة او برية لا يأخذها ما لم يلق على طنة انها صالحة بان كانت في
موضع لم يكن لقرية بيت او قافلة فازلة او دابة في مرعاها انتهى وذكر
ابن حجر في فتاواه ليس ملك احب بصلالة اذ لقطعة او صبي يلق فان اعطاه
سيطا فحسن ولو قال من اوصله فله كذا فانه به انسان يستحق اجر
ملكه ولو باع اللقطعة بغير امر القاطع ينفق ويمنع البزير سارق ونحو
الرجل متاعا ينبغي للمدعي اليه ان يتصرف به اذا لم يعرف صاحبها
وان عرفه رده عليه ولا يدفعه الى السارق ولا ينبغي له ذلك والمملتقط
ان ينتفع باللقطة بعد التعريف لو قيل اي لو كان فقيرا لقوله عليه السلام
فان جاء صاحبها فادفعها اليه والا فاستغنى بها فان رزق سرقها الله

اليك ذكره ابن الملقط في شراء الوقاية وان كان غنيا اي وان كان المملتقط
غنيا تصدق بها اي اللقطعة على فقير يعني اذا لم يجد صاحبها بعد
التعريف لان الواجب عليها حفظها واذا رآها الى اهلها قال الله تعالى ان
الله يا مكرمكم ان تزدوا الامانات الى اهلها وذلك بالتسليم اليه عند القدرة
وبالتصدق عنه عند عدمها اذا يصلح عودها وهو الثواب كما يصلح غيرها
وان رآه امسكه حتى جاء الظفر بها جها وردى عن ابن مسعود رضي
انه اشترى جارية فذهب البايع ولم يقدر عليه فتصدق عنه بثمنها ذكره
في التبيين وذكره في فتاواه نقلا عن ثمانية ولو كانت اللقطعة سبيكا
يطلبها صاحبها فارقا للمملتقط ان يصرها اليه بغيرها بغيرها مدة
التعريف فان كان غنيا لا يحل ذلك سواء فله بامر القاطع او بغير امره
وان كان فقيرا ان اذن له القاطع ان ينفق عليه بغيره يحل ان ينفق ولا
يحل بامر القاطع عند عامة العلماء وقال بسر محل وفي الظهيرة من وجب
للقطة عرضا او كونه ففروا فلم يجد صاحبها وهو محتاج اليها فباعها و
انفق على نفسه ثم اصاب ما لا يحب عيها ان يتصدق على الفقراء بمثل ما انفق على
المختار انتهى ولو على ابوية او لوليات التصرف على صله ولو وصليه اذ لده
او زوجته لو فقراء او لوليات المال فقراء لانه اذا ابيع الاستغناء بها للفقير بطريق
التصدق بالكدب والاجماع فلا يختلف بين ان يلق العتير واجدها اد
غيره من اقراره والاجاب لحصول الحق بالكل وهو التصديق على المحتاج وادابا
الكتف للواجد وان كان غنيا وتما منه يطلب من تبعية الزيلع وقد مر
بعض ما يتعلق به وان كانت اي اللقطعة حقيرة اي شيئا قليلا كالنوى
اي نوى السمك وكفوف ونحوهما مما لا قيمة لها وقسط الرمان والسبل
يبدأ كصاد ينتفع اي المملتقط بها بدون التعريف لان القاطع يدل على اباة
صاحبها لكنه يبقى على ملكه ملكه ولذا قال ولما كذا اخذها لان التملك

من المجهول لا يصح وفي الواقعات المختارة القشور والنواة تملك وفي الصيد
لا يملكه وان جمع سنا بيل بعد كتمان فهو له لاجتماع الناس على ذلك
وان سلق في ثوبته فهو له ايضا ولما جها ان ياخذ منه وكذلك
في صوفها ذكره في البين وقال المصنف فتاواه المزارع اذا التقط السابل
بعدما حصل الزرع وجعلها كانت له خاصة واذا وجد جوزة ثم اخذ تحت
بلغت عشا ما رلها قيمة فان وجدها في مواضع متفرقة فقد اختلف
المحقق فيه قال صدر الشهيد المختار انها من الله وتقبل ان وجدها
تحت اشجار يكون في خوف قد تركها صاحبها في له ان يتنفع بها وعن ابن بكوف
رجل القريفة ميتة في آخر واخذ قرننها وكان له ان يتنفع بها ولو
جاء صاحب الميتة كان له ان ياخذ القرن منه ولو لم يكن له ودفع جلد
ثم جاء صاحبها كان له ان ياخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ في الذخيرة
وهذا الجواب بخلاف مسألة الحمار فيجوز ان يقال للمسئلة رواية في المسئلة
الاخرى ومسئلة الحمار رجل نفق حماره قالوا فليس له ان يسل
لصاحب الحمار على اخذ جلد وهذا هو الذي اتقاء وهذا الانتفاء منه
دليل على اباحة الانتفاء من الوجه الذي يجوز الانتفاء به بطريق اللالة
لان العادة بين الناس بانهم يلقون الجذبات المسئلة على الطريق
ولا يعودون على اخذها ولو لم يلق في الطريق بل اخذ من منزله صاحب
ودفع جلد فلصاحبها ان يعطى ما زاد الدباغ وياخذ في الثانية اذا
اجتمع في الصحوة من دقات الطين قال بعضهم بل لصاحب
الصحوة وقال بعضهم ليس له ذلك ويقول من سبقت اليه يده قوم
اصابوا بغير مذبح حاطة طريق البادية ووقع في القليبان صاحبها
لا بأس بالاخذ ولا لرجل قاطع دارا سمن معلومة وسكنها فاجتمع
فيها سرب كثير قد جمد القاطع فهو لمن هيا مكانه فان لم يهيئ

ذلك

ذلك احد فهو ان سبقت يده اليه على كل حال بخلاف ما اذا هيا مكانا لاخذ
الصيد وسئل عن سلة شجرة مرفوعة ارض رجل واعضاها خارجة
الى الطريق فتناثر من ثمرها على الارض قال قدوس في ذلك علماء السلف الى
هنا كلام المصنف فتاواه ولا يجب دفع اللقطة الى مدعيها اي الى من يدعي ان
له الابنية لقوله عليه السلام البينة المدعي واليمين عليهما انكروا هذا حديث
مشهور فلا يجب الدفع الا بغير عملا بالمشهور ويجوز الدفع ان بين علامتها
لقوله عليه السلام فان جاء صاحبها وعرف عقابها وعددها فادفعها اليه وهذا
الامر للباحث ذكره ابن مكر في شرح الوقاية ولهذا قال من يجزلات الامر ليس
للمجرب فان دفعها ياخذ منه قليلا ينظر كنهه لنفسه اذ ربما يكون صاحبها غيورا
يضمنه كذا في شرح الوقاية لا بد من فرقة في دفعه الا صاب في بعض المصالح لاكتسبه
صبر في التنازع انية اصاب في علاقه اللقطة كلها فظاهر ان شرط كذا في البحر
قال المصنف فتاواه رجل ادعى ان اللقطة له وسمى ذاتها وعددها ودعاها
فلم يصدق الملتقط لم يجز له دفعها اليه اخذ منه قليلا وفي الملتقط اذا اقر
باللقطة لرجل واقام الاخر البينة انها له يقضي بها لصاحب البينة فان اقر
بها لرجل ودفعها اليه فاستهلكها ثم اقام البينة انها له فان دفعها الى الاول
بقضاء او بدونه كان لصاحب البينة ان يضمن القابض ولا يرجع القابض
الدافع وان اختار تضمين الدافع ان كان دفع بغير قضاء كان له ان يضمنه
وان كان بقضاء لم يذكر في الكتاب قالوا ينبغي ان يكون على الخلاف على قول ابن
يوسف ليس له ذلك وعلى قول محمد له ذلك واذا كان اللقطة في يد مسلم فادعاها
رجل واقام البينة اقر الملتقط بذلك ولم يقر وكان قال لا اردها عليك الاخذ
القاضي فله ذلك واذا كانت اللقطة في يد رجل مسلم وادعاها رجل واقام
شاهدان كافران لا يقبل هذه الشهادة وان كانت في يد كافر وادعى المسلمة
بالحال فله ذلك قياسا وفي الامتحان تقبل وان كانت في يد كافر ومسلم لم يجز

شهدا دنها على واحد منها فيا سا وفي الامتحان جازت على النافذة فخطب على يد
 الكافر واذا الرسل طرا او اعتقه فاخذه انسان لا يمكنه ان لا يعتقه فقد
 نص ان لم يبع لاحد ملكه فان قال اخذ الدابة لصاحبها حين جاء يطلبها
 قد قلت جرد تركتها من اخذها فهدم وانزل فالقول قول صاحبها فان كان
 لا اخذ بيته او استخلفها صاحبها فمثل سلبت الدابة لا اخذها قتل ومن سبغ
 هذه المقالة من صاحبها ولم يسمعها لكن بلغه الخيرة هذا الحكم سواء ومن لم
 يسمع ولم يبلغه لم يملكها اذا اخذها على وجه التملك انما اخذها على وجه
 اخذ اللقطة انتهى **تمت** قال في تلخيص القطة لقطة فصاحت منه ثم وجدها في يد
 غيره فلا خصومة بينهما بخلاف الوديعة صرح به في الحق عليه ديون ومخالص
 جعل الربا بها وآيس من عليه ذلك من معرفتهم ففقيه التصديق بقدر هاهن
 مال وان استوفى جميعه سقط هذا مذهب اصحابنا لانهم بينهم خلافا
 لمن يده عنه ولا يملك حقها اعتبار الديون بالاعيان بالمخالفة في العقبة اي
 يسقط عنه مخالفة آيس الديون في الاخرة ما في البادية جاز لرؤية
 بيع متاع ومركبه وحمل عند اهل صرح به في نية حطب وجده في امر
 ان كان له قيمة فلقطه وان لم يكن له قيمة فلا لا اخذه كذا في تصديقه
 محصنه حمام اختلط بها اهل لغيره لا ينفق له ان ياخذه وان اخذه
 طلب صاحب ليرده عليه لانه في معنى اللقطة فان فرغ عنه فان كان
 الام غريبه لا يتعرض لغيره وان كانت لصاحب المحصنه والغريب ذكر
 انفر له قال شيخ شمس الائمة السرخسي وهذه بيت ان اخذ برزج حم
 فاوكرت فيه حمام للناس فما ياخذ من افراخه لا يملك له وهو بمنزلة اللقطة في يده
 فان فقير له ان يتناول كحاجه وان كان غنيا ينفق له ان يتصدق بها
 على فقير ثم يستره بيئ ويملك له تناول كالشمس الائمة وهكذا كان يفعل شيخنا
 شمس الائمة المملوكي وكان مولاه ياكي الجواز ان انتهى ما في تلخيص غريب مت

في بيت رجل وليس له وارث معروف وعلم مالا وصاحب البيت فقير فله ان
 يتصدق بها على نفسه سبب دابة وقال جعلتها لمن اخذها فلا سبيل
 لصاحبها عليها وكذا الصيد اخذ برزج حمام في قرية ينفق ان يحفظها
 فلا يتركها بلا علف فان اختلط حمام الغير ففي منزلة الصائفة واللقطة
 وان فرغ عنه فان كانت الام غريبة لم يتعرض لغيره وان كانت الام
 له فالفرغ له ذكره في الكنية وذكره في فتاواه حمام برزج دخل دار رجل و
 فرغ فاخذه اخره ان كان صاحب الدار رد البيت وسرا كذا فهو لصاحب
 الدار والا فهو له اخذه ويكره اما كالحمام ان اضرب بالناس رجل لم يزر
 حمام في قرية ينفق ان يحفظها ويمسكها ويعلقها ولا يتركها بغير علف كيلا
 يتضرر بها الناس رجل اخذ حمامة في كنفه يعلم ان مثل لا يترك وحشية ففقيه
 ان يعرفها ومن اخذ بازيا وشبهه في سواد او حمرة في رجله هرا وجعل
 وهو يعرف انه اهل ففقيه ان يعرفه وكذا اذا اخذ طياسة عنقه فلا داء
 اشترى دارا فوجد في بعض جدران دارهم قال ابو بكر انها كاللقطة وان
 ادعاه البايع وقال الفقيه ان ادعاه البايع رد عليه وان قال البايع
 لست له فهي كاللقطة انتهى هذا **كتاب الابن** وهو المملوك الذي فر
 مع ما كنه تصد الابن عليه ان كلام الابن واللقطة واللقطة تحق فيه
 عروضة الزوال والتلف نذب اخذه اي الابن لمن قوس عليه لان فيه اجبا
 ما يسهو والمال حرمة كالتف وفيه اعانة مولاه فكان افضل فيه بعددته
 على اخذه لانه لو لم يقدّر فلا استحباب وصرح في البحر من رواية البايع بان
 حكم اخذه كاللقطة وعليه يتفرع ما ذكرنا من ادعاه اخر دفعه اليه ان
 برهه واستوفى منه بكفيل ان ساء الجواز ان يدعيه اخر ويجلف
 الناقض مدعيه مع البرهان باله ما اخرجه من ملكه بوجه من الوجوه
 فان لم يبرهنه واقر الجواز ان عبده او ذكركم على علاقه وحليته دفع اليه

بكثير الكثرة وان انكره في اباة خوفا من اخذ جعله من خلفه ما بق
 ويوقع اليه فان حالت مدة محي محو باع انقا في لئلا يتضرر محو
 بكثرة النفقة وحفظ غنة لصاحبه وانفق عليه في غنة فان جاء محو بعد
 وبره دفع باء النكاح اليه ولا يملك محو نقض بسم اي بيع النكاح لا يسم
 بما لا يرضى حكمه لا ينقض ولو زعم محو تدبيره اذ كنا بشه لم يصدق في نفقة
 كذا في شرح ملاحر ووجه صرح في البحر من اباة السبايع كذا في الفقه وفيه اخذه
 فرض ان خاف ضياعه وكذا الضال وهو محمول الذي من الطريق الى منزله
 من غير قصد اخذه افضل احياء له لاحتمال الضياع وقيل تركه اي الضال
 افضل لانه لا يبرح مكانه فيلقاه مولاه وان عرف الوالد جديت محو فلا يملك
 ان يوصله ويرفعه اي الايق والصال الى مكانه فحين اي لكان الايق لانه لا
 يؤمن من الايق ثانيا ولهذا لا يوجر وان كان له دون الضال لعدم هذا الحق
 وفي التبيين له ان شاء حفظه بغيره ان كان يتقدر عليه وان لم يرفع
 الى الامام فاذا رجع اليه لا يملك منه الا اباة قائمة البينة على كونهما ذكرنا في اللفظة
 ثم يجب تعزير له وينفق عليه ما يستلزمه ويجعلها ديناً على مالكه واذا طالت
 مدة ولم يجز صاحب باع النكاح وحفظ غنة انتهى ومن رده اي
 راد الايق من مدة سفر وهو مسير ثلاثة ايام اربعون درهما اي
 المستحق لما روي عن عمرو بن دينار انه قال لم نزل نسمع انه عليه السلام
 قال جعل الايق اربعون درهما والقيس ان لا يقر له شيء الا بالشرط وهو قول
 اكثر في وعن عثمان بن ياسر رضي الله عنه قال ان رده في المحرم فله عشرة وان رده
 من خارج المحرم فله اربعون درهما فيحمل الكل على سماع لان الراي لا يدخل
 له في التعديرو وما يطلب من التبيد وشرا طلاقه اذا كان الراد بالثا
 او صياح او عبدا لان الصبي من اهل التحقيق الاجرة بعقل وكذا العبد
 الا ان يجعل لمولاه لانه ليس من اهل حكمه كمال وسئل ما اذا رده من نفسه او نكحها كذا

في غنة وقال حصه فتاواه وجب للراة مسيرة ايام اربعون درهما فيق
 كل يوم ثلاثة عشر درهما وثلاث درهم يقضى بذلك ردم مسيرة يوم و
 به اخذ وبعضهم قالوا يفيض الى راي الامام وهو الصحيح وفي الثانية و
 عليه مقتضى وفي التبريد عنه انه اذا وجد في المحرم فلا يملك والصحيح انه يجب
 الرضخ قال محمد في الاصل والكم في رد الصغير كحكم في الكبير ان رده من دون
 مسيرة السفر فله الرضخ وفي الكبير اكثر مما يرضخ في الكبير الصغير ان كان
 اكبر اشد مؤنة قالوا وما ذكر من كونه الصغير محمداً على صغير بعقل الا با
 امانه لا يغير فهو ضال واد الضال لا يستحق جعل وان كانت قيمته اي
 الايق اقل من اربعين درهما فقيمته اي الايق الادرها عند
 عدلان وجديت ثبت اجده كحقوق الناس نظر الهم ولا نظره في الجواب اكثر من
 قيمته وعند ابي يوسف اربعون اي له اربعون درهما ان تقديره ثبت شرعا
 بلا تعرض لقيمته فيمنع النقصان حتى يمنع الزيادة الا ترى ان الصبي بالكثر منه
 لا يجوز بخلاف الصبي على الاقل لانه حظ البعض وهو لو حظ الكل كان جائزا
 فكذا البعض قال في التبيين وهذا هو الصحيح وروي عن كل واحد منهما مثل
 قول صاحب دع ابي يوسف انه ينقص منه قدر ما يقطع به اليد انتهى
 وان رده اي الايق من دونها اي اقل من مدة السفر فيجاء به اي يجب بحسب
 كثر بيانه لان العوض يوزع على العوض ضرورة التقابله وان رده من اكثر
 من مسيرة السفر لا يرا دع ابي اربعين درهما لانه متعلق بمدة السفر فلا
 يزداد بها دنه كذا الاحكام المتعلقة بها وان كان العبد مشتركا يجب
 على كل واحد منهم بقدر نصيبه ولورد جارية معها ولد صغير يتبعها
 لانه فلا يزداد على جعل يرضى وان كان مراها يجب ثمان درهما ذكره
 في التبيين وان ابق منه اي في الاخذ لا يجزئ ان يهدا انه اخذه ليرده
 اي الى صاحبه لانه امانته في يده ولم يتعد كذا في اللفظة ولا جعل له لانه

بمنزلة المبيع في يد البايع حتى كان حبه بالجعل في حبس البايع بالثمن المبيع
 ثم اذا هلك المبيع قبل القبض لا يستحق ربح فكذلك هذه ان صدقة المولى في الارث
 وان كذب فانه يقول قول المولى الا اذا قام البينة على اقرار المولى بانه ابق كذا
 في التسمية والاى وان لم يسمع كذا فلا شيء عليه اى على الراد للجعل لان
 تركوا الشهاد صا رعا صا ويؤثر صا من اى صرح بقوله ويضمن ان ابق
 منه كونه غاصبا لانه لما تركوا الشهاد اذ قد علم انه اخذه لنفسه قال ملا
 خرد في شرح الفرع هذا عندهما واما عند ابي يوسف فلا يضمن ويستحق
 بجعل اذا رده الى مولاه لان الشهاد عنده ليس بشرط فيه وفي النقطة
 انتهى وفي كونه لو اخذ عبد ابقا فاعترض منه رجل وجاء به الى مولاه فدفعه
 اليه واخذ جعله ثم جاء الذي اخذه فاقام البينة ان ياخذ من مسير
 ثمانية ايام فانه ياخذ مولاه بجعل ثانيا ويرجع المولى على الناصب بما دفع
 له لانه اخذ بفريق انتهى وجعل الرهن اى عبد الرهن على امرته لان
 الجعل للآد باجاء مالته العبد ومالته حتى مرتهن سواء قيمته مثل الدين
 او اقل وان كانت اكثر فيقدر الدين عليه والباقي على الرهن كذا في الفتح وجعل
 ايجى اى عبد يجازى على كونه ان فداء اى ان اختار الفداء لانه طهره
 الجناية باختياره الفداء وتبين ان الراد ايجى مالته وعلى ذلك الجناية
 ان دفعه اى الجعل على الاولياء اب اختار المولى دفع العبد اليهم لانه ايجى
 حقهم وجعل المديون اى العبد مديون من غنم يمينه ان اى المولى عن قضاة
 ما على العبد من الدين يبيع العبد واخذ صاحب الجعل جعله آو لا اباه للفرمان
 لى ان رايه بقوله ويقدم اى الجعل على الدين ان يبيع فيه وما يقع يعطى لاهج
 الدين ولا على كونه اى الجعل على كونه ان اذاه عنه اى ان ادى المولى ما على العبد
 من الدين لانه مؤنة المولى فيجب عليه ما يستقر له المولى وجعل الموهوب يمينه وان
 كان العبد موهوبا فجعله على الموهوب لم وان رجع الواهب ان هذه

وصلة

وصلة في هبة بعد الرد لان محله للموهوب له عند رد فزواله بالرجوع لتقصير
 منه وهو رد الشكر فيه فلا يسقط عنه الواجب بالرد بخلاف العبد
 والمديون وجعل عبد الصبي في مال الصبي لانه مؤنة ماله ولورده وصيه لا يستحق
 الجعل لان تدبيره واجب عليه فلا يستحق الاجرة وتما في التبيين وامن نفقة اى
 ابق كالقطة لانه لقطه حقيقة فيؤثر حكمه حكم من ان الاخذ اذا انفق عليه
 من غير اذن القاطن في يده منبرعا ولا بد من اشتراط الرجوع على المولى عند
 الادب وفي حبه بالنفقة عند حضور مولاه غير انه لا يوجبه كذا في التبيين
 والمديون وام الولد كالقطة اى في وجوب الجعل لانهما مملوكان للمولى في
 يسكنهما كالقطة فحصل به احياء كمالته من هذا الوجه بخلاف المالكات
 لانه احق بهن سبه فلا يوجب فيه احياء مال المولى ذكره في التبيين ثم قال
 وهذا اذا ردهما في حياة المولى وان ردهما بعد موته فلا جعل له لان
 ام الولد تفتق بموته فتكون حرة ولا جعل في بحر وكذا المديون ان خرب
 من الثلث وتما فيه وان كان الراد اب المولى او امه وهو في عياله
 اى في عياله المولى وكذا اذا كان الراد امة او اخيه وسائر اقربائه لا
 يجب له الجعل اذا كان في عياله المولى لجران العادة بالرذ من عاقبة لانه لو
 لم يكن في عياله وجب لجعل له الابن اذا رده عبد امه لان خدمته الله مستحقة
 على الابن فلا يتأخر باجره في التبيين او وصيه اى ان كان الراد وصي
 البيم لان تدبيره واجب فلا يستحق الاجرة في امر او احد الزوجين
 اى الى الراد احد الزوجين اذا رده الاخر فلا شيء له اى لكل واحد من
 الوصى واحد الزوجين وكذا للولد القاضى او السلطان او الشحنة
 لا جعل لهم لوجوب الفسخ في فسخ والمالك الصبي كالبائع لانه مؤنة
 المولى وفيه يوجب الجعل اذا كان الراد بالغ او جتيا حرا او عبدا لان الصبي
 من اهل الاتحاق في الاجر بالعمل ولو قال الرجل عبدي ابق فاذا وجدته

فخذ فاحذره لا يجعل له ثلث قد استعان به المالك على رده كما اناده في نفسه و
 قبيح الاختيار يقول فقال في جوابه نعم فرده لانه وعدة برده فصار
 متبرعا وفي كنيته قال الاخر ان عندي قد اتي فان وجدته فخذ فقال نعم
 فاصابه لما حور على سيرة ثلاثة ايام وجاء به الى كونه لم يجب جعل رده
 ابدا فقبضه مولاه ثم ذهب له فاجعل لازم ولو باعه كان له جعل في ثمنه
 ذكره في فرائد الالهي وفي خلاصة الفتاوى رجل اخذ عبدا ابقا فجاء به من
 سيرة ثلاثة ايام وادخله مصر ففر من الذي جاء به واخذه اخر دون
 ثلاثة ايام فجاء به لم يكن لكلاهما جعل وان جاء به الثاني من سيرة
 ثلاثة ايام وجب له جعل وراى الضال والمكاتب لا يستحق جعل انتهي
 وقال الفقيه ابو الليث السمرقندي في خلاصة الفقه كتاب المفادير
 خمسة عشر الاحكام يدور على ثلاثة ايام بشرط الخيار في العقود
 والقصر والافطار في السفر والمسي على كفاية واقل الجبس وتأجيل
 السجيع في المن جواز الصلوة على القبول وتأجيل كمرته في قبول الكلام و
 تأجيل احضار كدعي البينة اذا قال ان له بينة حاضرة واخذ الكليل
 من ممدعي عليه ومنع الزوجه عن زوجته اذا ادعت المرأة الطلاق وقالت
 ان له بينة حاضرة او احضرت شاهدا واحدا وقالت ان له هذا اخر
 ووجوب الجعل باعائه من سيرة ثلاثة ايام وصورة الجعل في ثلاثة ايام
 وصورة كفارة العبد ثلاثة ايام في كونه وبهتاء قاطع الطريق في الصلب
 ثلاثة ايام **كتاب المفقود** اعلم ان المفقود هم الموجود وهم حي
 باعتبار اول حاله ولكنه خفي الاثر كالميت باعتبار حاله اهله في طبعه كجرح
 ولحقاء اثره لا يجدون فبالجدد ما يصلون الى المراد وما يتأخر اللقاء الى
 التناذر وهو مشتق من المفقود وهذه اللفظ من الاصداد يقول الرجل
 فقدت الشيء اي اضلته وفقدته اي طبعته وكلا المعنيين يتحقق في



المفقود لانه قد ضل عن اهله وهم وطلبه وفي الشيء ما ذكره المص بقوله
 هو اي المفقود لما كتب لا يدرك مكانه ولا حياته ولا موته انقطاع خبره
 وخفاء امره على اهله وفي نسخة المص الذي اسره العدو ولا يدري احرام ميت
 مع ان مكانه معلوم وهو دار الحرب فانه اعلم من ان يفتر عنه في بلدة معينة
 مع دار الحرب او لا انتهى فينصب له اي للمفقود القاضي من يحفظ ماله و
 يستوفى حقه كمثل ان يقضى غلته والدين الذي اقرب به غرم من غرمائه لانه
 من باب الحفظ ولا يخاصم في دين لم يقرب الغرم ولا في نصب له في غفارة او عرض
 في يد غيره لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقض من جهة القاضي
 ولا يملك الخصومة بالاتفاق لما فيه من تضمن الحكم على الغائب ذكره في التبيين
 فما لا وكيل له اي للمفقود فيه واخر زيه عما كان له وكيل ثم فقد فانه لا ينصب
 القاضي وكيل لانه لا يقول بالمفقود اذا كان وكيله لا يحفظ ماله والواجبة
 والتجسس رجل غاب وجعل داره في يد رجل يعرفها او دفع ليحفظه وفقد الواقع
 فله ان يحفظه وليس له ان يبيع الدار لانه ان كان له مال ولا يبيع الرجل وجبا كذا
 في البحر ذكره في الفقه ثم قال اطلق الحق فمثل الاعيان والديون من المكفلات
 وغيرها ما كان في بيته او عند نسائه ولا يخفى انه يقضى غلته والديون
 المقر بها لانها مرفقات لحفظه فيخاصه في دين وجب بقفده لانه اصل في
 خصوصته لكنه ليس بخاص فيما يدعي على المفقود مما دعي او وديعة ومكرمة في
 عقار او رقيق وكونه لانه ليس بمالك ولا نائب فيما تولاها وانما ينصب القاضي
 مع يا خذ حقه لانه نائب ناظر للكل عاجز عن النظر بنفسه والمفقود بهذه
 الصفة فصار كالصبي والمجنون وفي نصب القاضي حفظ ماله وانعام عليه نظر له كذا
 عند حاجته لان وكيله انتهى وببيع اي من نصيبه القاضي وكيل ما يخاف
 عليه اي من الفساد مما ماله لانه يستعذر عليه حفظا صوره ومعناه فتعذر
 النظر فيه يحفظ كمنه ولا يبيع ما لا يخاف عليه الفساد في نفقة ولا غيرها

لانه لا ولاية له على الفاعل الا حفظ ماله فلا يجوز له ترك حفظ الصورة من
غير ضرورة كذا في التبيين وذكر الامام الاجل السرخسي ان زوجة المفقود
او ولده اذا طلب الفاعل ان ينصب وكيله يتقاضى دينه ويجوز غلته
ويؤجر رقيقه فعلم القاضى وهذا بناء على ان الفاعل هل يقضى على الغائب
وهو ينصب وكيله على الغائب وعن الغائب عندنا وهو موقوف اما لو فعل
وقضى على الغائب نفذ بالايجاب انتهى لانه مجتهد فيه وعلى البرازية بان
المجتهد سبب القضاء فان قيل ان المجتهد نفس القضاء فينبغي ان يتوقف
نفاذه على امضاء قاض اخر قلنا ان المجتهد فيه سبب القضاء وهو
ان ابنته هل تنفذ من غير خصم حاضر للقضاء أم لا فان اذارها القاضى
حجة وقضى بان نفذ قضاءه في الوقتين بشهادة الكهود في القذف والفكر
على هذا كما في البرازية ونحوه كذا جعله الزيلعي في كتاب الفاضل الاختلاف
في نفس القضاء وقال الاصح انه لا ينفذ الا بشفاعة قاض اخر والمحال ان
في نفاذ الفاعل على الغائب روايتين فصيحى او بهد المفقود روايته
النفاذ وفي كتاب القضاء روايته عدمه واما بيع ما يتسارع اليه الفساد
فالفاضل يبيع بخلاف الوصي حيث يبيع عروض الغائب ملحقا لما في محله
والبرازية وينفق اى من نصيب الفاعل من مال المفقود الذي يتسارع
الفساد على زوجته وقريبه ولاد ابنته على اصوله وفروعهم وهو لمراد
بقوله ولا مال في التبيين لان نفقة هؤلاء واجبة من غير قضاء القاضى
ولهذا لو ظهر واجاله اخذوه من غير قضاء على الغائب بخلاف نفقة غيرهم
كالاخوة والاعمام وغيرهم من ذوي الارحام على الولايات فان نفقتهم لا يجب
الابتضاء والقاضى لما انه يختلف فيه فلو قضى لهم كان قضاءه على الغائب
وهو لا يجوز هكذا ذكره الزيلعي في التبيين ثم قال واما ادعى مال الداراهم
والدائير وتماه يطلب منه وهو اى المفقود حتى في حق نفسه يعني

حكم

حكمه في الشرع اى في حق نفسه بالاستصحاب هذا هو الاصل وفرض عليه بقوله
لا تنكح امرأة يعني لا يفرق بينهما وبينه لقوله عليه السلام في امرأة المفقود انها
امراة حتى يات بها البيان وقوله على رضى هي امرأة ابنتك فلتنكحها يات بها
موت او طلاق وقال مالك اذا مضى اربع سنين يفرق بينهما ونفذ الوفاة
ثم تنكح ان شاءت لان عمره ففعله ذلك في الداراهم انتهى المجاز
هكذا ذكره في التبيين ثم قال قد صح رجوع عمره فيقول على رضى فلا يلزم حجة
وتماه يطلب فيه ولا يقسم ماله اى بين ورثته لان الخط حال الحياة ولا
يكنى اجارة لانها لا تنكح قبل الموت حيث لا حق طهره فلا يترك اى
المفقود مع ماله اى من اقراره حال فقده لان بكون حياته يستصحب
الحال وانه يصلح للرفع كما عرف في باب القياس من اصول الفقهاء الاصح
هو ظاهر حال حجة واقعة لا مبينة ولا يعتبر الا في ابقائه ما كان على ما كان
ولا يلحقه التحقق وقوله ان حكم بموته للرفع من بينهم انه لا يترك على الاطلاق
بل يحرم وراثته معلق بان يحكم بموته بعد انقضاء المدّة التي سبقت له
فصله بقوله فيوقف نصيبه متى مات من اقراره كذا او بعضا يعني ان احسن
لكله يوقف كله وان اصاب بعضهم يوقف بعضهم الى ان يحكم بموته اى
بموتهم وموتهم وهم تسعون سنة لما هو الموقوف به فان جاء قبل حكمه اى
بموتهم بقواى النصيب الموقوف له والا اى وان لم يكن قبل الحكم بموته بل ظهر
حياتهم حكم بموتهم بل ظهر حياتهم حكم بموتهم فلهذا يترك ذلك الحال لولاه يعني
يرك ما وقف له ويرك صاحب المال بدمته صاحب المال فيرد عليها كالموقوف
للجنة اذ انفسل جنة ميتا وكذا لا يستحق لما اوصى له ان مات كونه
بل يوقف قطعه من الارث كما في المنفق وفي المحيط لوافر ورثة المفقود بموت
وفي ايديهم حال قسم القاضى بينهم ولا يعتبر اقرارهم في دينه ووديعته
اذا جدد الحرم والمودع مائة لانهم يدعون حتى يقضى والا فترى عن

منه المصلحة

ايديهما فلا يقبل بلا بينة وفي التامر خاتمة ما رجل ووزر ابنتين وابنا
 مفقودا ولهذا الابن المفقود ابن وابنة والشركة في يد البنتين والكل
 يتروك بان الابن مفقود واختصموا الى القاضى فانه القاضى لا يبيح
 لا يبيح ان يحرك المال بخير موضوع كذا في قوله تعالى واذا مضى من عمره اى
 المفقود ما لا يبيح اليه اقراره اذ اقراره في بطنه وهذا المذهب لما في دفع
 لان الرجوع الى امكاله فيما يقع اى جزء فيه الى معرفته طريق الشرح كقيم
 التامر المتكفلات ومعه مثل الشار فاذا لم يبق احد من اقراره دل ذلك
 على موته لان بقائه بعد اقراره نادر ومعنى الاحكام الشرعية على الغالب
 لا على النادر كما في التبيين وقيل اذا مضى من عمره تسعون سنة لان
 الغالب لا يبعث اكثر من ذلك وهو مرسل عن ابن بكير رحمه الله وعن
 ابي بكر بن محمد بن حامد في التبيين وقيل مائة وعشرون سنة وهو
 رواية الحسن بن ابي حنيفة حكيم بموته في حق ماله اى حين اذا كان كذا
 بموت الارثان في بطنه في ظل الرواية وقدره ابو يوسف بمائة سنة
 قال الحسن في فتاواه وفي محاوره ما خذوه في التهميد والفتوى في زعمنا
 بمائة سنة انتهى قال في التبيين والمختار انه يعرض الى رأى الامام لا يختلف
 باختلاف البلاد وكذا غلبة الظن يختلف باختلاف الاماكن فان الملك العظيم
 اذا انقطع خبره يطلب على الظن في احدى مدة الزمان لاسيما اذا دخل في
 ملكه ومالك بن سبب اختلافه في سنة مدته الا لا اختلاف في رأيهم فيه
 فلا معنى لتقديره فلا يبرأ اى الى المفقود من مات قبل ذلك يعنى لا يبرأ
 الا ورثته فهو موجود في ذلك الوقت لان ما قبل ذلك الوقت من ورثته
 كان مات فيه عيانا لان الحكمي يعتبر بالحقيق وتعتد زوجته الموت بعينه
 اربعة اشهر وعلا عند ذلك اى حين حكم بموته لانه كان الاتومات
 سنة قال في دفعه ولو كان مع المفقود وارث يجب له لم يعط عكس

ان انتقص حكمه حتى حقه به اعطى اقل النصيب بينه وبين ابنته وابنا
 مفقودا وابن ابن وبنت ابن وماله في يد الاجبة وتصادقوا على فقد الابن و
 طلب الابن من ميراث يعطى النصف لانه منتقص ويوفى النصف الاخر
 ولا يعطى اولاد الابن في اهلهم بحسب ما للمفقود ولو كان جافلا يستحق
 ميراث بالشرع ولا ينزح من يد الاجبة الا اذا ظهرت حيا نته بغيره
 في ميراث عند الشراء نصيب لكل فانه يوفى له ميراث ابن واحد عما عليه
 الفتوى ولو كان مع محمل وارث اخر لا يسقط كل ولا يتغير بالحمل يعطى كل
 نصيبه للتيقن به على كل حال وكذا اذا ترك ابنا وامراة حامل يعطى للمرأة الثمن
 وان كان من يسقط بالحمل لا يعطى في واث كان من يتغير يعطى الاقل
 للتيقن به مثاله ترك امراة حامل وجدة تعطى مسددا لا يتغير بها ولو ترك
 امراة حامل واخا او عمة لا يعطى في لانه يسقط بالابن وجائز ان يكون
 الحمل ابنا وكان بين اب يسقط ولا يسقط فكانت اصل الاستحقاق
 مشكوكا فيه فلا يعطى في ولو ترك امراة حامل ودرجة تأخذ الام
 مسددا والزوجة الثمن لانه لو كان ميتا اخذت اربع اشهر وبارة مسائل
 المفقود ياتر في كتاب الفروع ان كتاب الدعا هذا **كتاب الشركة**
 اى في بيان احكام الشركة اوردها عقيب الفقهاء لتاسيسها بوجهين
 كون كل واحد منهما في يد الاخر امانة وهو الاشتراك قد يتحقق في مفقود
 والشركة لغة خلط النسيجين بحيث لا يميز احدهما ويقال الشركة
 على العقد لانه سبب خلط بعضه بطلق هذا الاسم على العقد اى عقد الشركة
 وان لم يوجد اختلاف النسيجين لان العقد سبب له والشركة النسيب
 قال عليه السلام من اعققت شركا له في عهد اى نصيبا وسمى شركا لان لكل
 واحد منهما له شركا في ماله اى نصيبا وهذه الشرح عبارة عن عقدين
 الشركيين في الاصل والزوج هكذا عرفه في مجموعته وفي الاختيار وهو الخلط

وبثت الحصة وهي مذكورة بالنصوص قال عليهم يد المالكين ما
 لم يكن احدهما صاحبه فاذا خانت احدهما صاحبه رفعها عنهما
 وكان قيس بن سائب بن بكير يقول انه عليه السلام في تجارة البر والادم
 وذكر المرحوم اسامة بن الشريك وقال عليهم في صفته كان شريكى
 وكان خير شريك لا يشارى ولا يمارى ولا يدارى اى لا يبلغ ولا يجادل ولا
 يدافع عما يحق ويترك رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون بها
 ولم يترك عليهم وتعاملوا بها الى يومنا هذا من غير نكير فكان اجراء
 انتهى وركنها في شركة هكذا اجتماع النصبية وفي شركة العقد
 الاجاب والقول وهو ان يقول احدهما لصاحبه شركتك كذا
 او فاقضك ويقول اخر قبلت وشركها ان يلقوا النقص والمفقد
عليه عقد الشركة قابلا للولاية وحكمها الشركة في الذبح كذا في شركة النصف
هى اى الشركة ضربان اى نوعان شركة محركة وشركة عقد وشركة
الاملاك نوعان شركة جبر وشركة اختيار كما فصله بقوله فالاولى
اى شركة الاملاك ان يملك اثنان او متعدد دعيا ارضا اى بالرك او
غراء او اتمها اى بالهبة والصدقة كما في الجمع او يستلزم بان يمتثلوا
 على مال حرى اذ يوصى لهما فيجب ان يكون الاختيار او اختلط مالهما
 اى بلا صنع من احدهما لا يتميز او يتعثر بالخطية والغير اعلم ان
 شركة هكذا نوعان جبرية وهي بالارث واختيارية وهي متعددة
 كما ذكره وشركة العقد نوعان شركة في محال وشركة في الاعمال
 فالشركة في الاموال انواع مفادضة وعنان ووجوه وشركة في
 العروض والشركة في الامال نوعان جائزة وهي شركة الصنائع
 وقاسية وهي الشركة في مباحات وسياح بيانه ان شاء الله تعالى
 اما شركة الاملاك اما جبرية بان يختلط مالان لرجلين اختلاطا

لا يمكن التميز بينهما اذ يثبت مال والا اختيارية ان يشترى عينا او شيئا
 او يوصى لهما فيجب ان يكونا على مال او يختلط مالهما في جميع
 ذلك ولو احدثتها اجنبية في نصيب الاخر لا يضر فيه الا باذن لعدم
 اذنه فيه وسياح بيانه ذلك ان كان المالك قال في محله وشركته هكذا
 ان يملك متعدد عينا او ديناً بآث اذ يبيع او يغيرها حتى اذا ادى من
 عليه دين الى احدهما كان للاخر الرجوع عليه بنصف ما اخذه و
 ليس له ان يقول هذا الذى اخذته حتى وما بيع على مديون حصله
 ولا يبيع من مديون ان يعطيه يلك على انه قضاه عبارة ويؤخر الاخر
 انتهى وكلاهما اى كروا واحد من الشركتين او الشركاء اجنبية اى ممنوع
 كالاجنبية في نصيب الاخرين ممنوع من التصرف في مال صاحبه الا باذن
 لعدم تضمنها الوكالة ويجوز بيع نصيب اى من محال مع شركته في جميع
 الصور اى الوجوه المذكورة ومن غيره اى ويجوز ايضا بيع نصيبه كاملا
 من غير شركته بغير اذنه اى بلا اذن شركته فيما عدا الخلط والاختلاط
 بغير الاذن صورة خلط والاختلاط فلا يجوز اى يبيع فيها لغيره بلا اذنه
 اى بلا اذن شركته لان الخلط استهلاك من فادرك شفعة زوال ملك
 نصيب كل واحد منهما الى صاحبه لان ملك كل واحد منهما قائم في نصيب
 من كل وجه وفي محله ويجوز مبدئ معق للشريك الا اجنبية وكذا اجارة
 المحل من الشركتين جائزة انتهى والثانية اى شركة العقد ان يقول اى
 ركنها الاجاب ان يقول احدهما لصاحبه شركتك كذا في عامة التجارة ويقبل
 الاخر اى القول بان يقول قبلت لانها عقدية المفقود الشرعية فلا بد
 من ركن كسرها وركنها اى شركة العقد الاجاب بان يقول شركتك
 كما مر والقول بان يقول قبلت كما مر مع علمه والا ان يقدم هذا
 كما لا يخفى وشرط اى شرط شركة العقد عدم ما يقطعها اى الشركة

كشرط دراهم بعينه أي مسماة من الربح لاحدهما أي لاحد الشريكين
 فإنه يقطع الشراكة في الربح لاحتمال أن لا يتبقى بعد هذه الدراهم مسماة
 ربح يكثر من قيمه وشرطها أيضا أن لا يعتقد عليه أي التعرف الذي
 عقده الشريكة عليه فالألوكة لا يقع ما يحصل من قيمتها مشتركا بينهما
 فيحصل لنفسه بالأصالة ولشريكه بالألوكة ولا يمكن ذلك فيما لا يقبل التوكيل
 كالاختصاص وكونه من المباحات فإن التوكيل لا يصح فيه بل ما اكتسبه بغير نفسه
 خاصة كالألف والغيره من المكتوبات وقد اختلف في المصداق أي شركة العقد
 أربعة أنواع شركة مفادضة بدل أو غير المفادضة بمعنى المساواة سمي هذا
 العقد بها لا اشتراط المساوات فيه من جميع الوجوه كما سيجيء وهو في
 شركة مفادضة أن يكثر من مساويات تصرفات يترتب أن يتدرا أحدهما
 أي يتدبر على جميع ما يتدبر عليه الآخر من التصرفات حتى لو ملك أحدهما
 تصرفا لا يمكنه الآخر بأن يقر أحدهما حرا بالذات والآخر عبد أو جبا
 يذوت مساوات لأن الحر البائع يملك التصرف والكفالة والمملوك لا يملك
 واحدا منهما إلا أن ياذن مولاه والحب لا يملك الكفالة والتصرف إلا
 بآذن المولى ودينان يكونا مسلمين أو كافرين وما لا المراد حال تصحيح فيه
 الشريكة ولا بأس بزيادة مال لا تجرى فيه الشراكة كالمردود والعقار حتى لو
 تفاضلا بينهما تصح الشراكة كما في شريكة النافع وزحيا بأن يقر الربح
 بينهما سواء تضمنت الوكالة والكفالة ينعى كل من الشريكين ويكيل
 الآخر ويكيل عنه لأن المساواة بذلك يتحقق بأن يقر المحاصل بالتجارة
 بفعل أيهما كانت مشتركا بينهما وهذا الوكالة وإن يقر كل واحد
 منهما مطلقا بما يوجب به ما فيه بالتجارة وهذا الكفالة فلا ينعى
 مفادضة وهو المساواة تقتضي الوكالة والكفالة فلا يجوز أي
 مفادضة بدين مسلم ورضي تغريم على قوله تصرفنا وديننا لا مسا

الكافرا إذا اشترى خرا أو خسر لا يقدركم مسلم أن يبيع ومن شرطها أن
 يقدركم على ما اشتراه لكونه وكيله في البيع والشراء وكذا المسلم لا يقدركم على شرائها
 لما يقدر الكافر عليه خلافا لما لا يقدركم فإنه قال يجوز المفادضة بين مسلم
 ورضي لأن كلاهما يملك التصرف ويستويان في الكفالة والوكالة ولا يعتبر
 بزيادة تصرف يملكه أحدهما إلا أنه يكره لأن الكافر لا يهتدى إلى الجائز
 من العقود ونظيره أنه يجوز بين كافر ورضي مع تعاونهما في بيع مشترك
 التسمية وشراكم وجواب ما بيناه وأما اشتراط أن يتساويا في الربح
 لأن الاختلاف فيه يؤدي إلى الاختلاف في التعرف في بيانه وقوله ولا يبيع
 حره عبد أي لا يجوز بينهما للتعاونة بينهما فأن الحر البائع يملك الكفالة و
 جبه أي لا يجوز بيده بالذات وجبه فأن الحر والبائع يملك الكفالة و
 البرع ولا كذلك العبد والعبد أو يملكها بالذات والمولى فلا مساواة
 بينهما فلا بد من تحقق المساواة ابتداء وانتهاء وكذلك فيما ذكرناه كذا في
 الاختيار ولا يبيع صبي أو عبد من آدمي بدين تغريم على قوله وكفالة فانهم
 ليسوا بأهل الكفالة فأنها ينعقد على الكفالة قال في مائة وكذا موضع لم يصح
 مفادضة لعقد شرطها ولا يشترط ذلك في الدين كان عتقا أو جنانا
 شرطه فأنه لا عقد بالغ وجبه وحره عبد أو مكاتب أو شرط عدم الكفالة
 تغريمنا وإن عفا التصرف في حال وتساويا فيه لأن شرط شركة العتق
 قد يقر عما كان يقر خاصا بخلاف مفادضة لا تقوى إلا عامة وفي الخيار
 وكذلك كما فاق شرطه مع سائر مفادضة يجعل عتقا إذا أمكن
 تصحيح تصرفهما بقدر الامكان ثم قال ولا ملة جوازها أي المفادضة
 قوله على الله عليه وسلم فأنه ضوفا أنه أعظم للمصلحة ولا يحتاج شغل على
 الوكالة والكفالة والشريكة في الربح ولما أحدهما جائز عند الآخر

فكذا عند الاجتماع فلا بد اي في انعقاد شركة المعاوضة من لفظ
المعاوضة اي من ذكر لفظ المعاوضة بان يقول فاقضوا وضمير او بيان
جميع مقتضياتها اي ما تقتضيه المعاوضة لان اكثر الناس لا يعرفون
شرائطها فلا بد من التصرح بلفظها او ذكر ما تقتضيه المعاوضة فاذا
بين ذلك صحت لان العشر للمعنى لا للفظ والمعنى يعني لولم يذكر معنى
المعاوضة وبين جميع مقتضياتها صح اعتبار المعنى قاله كذا في العقد
لا يجوز شركة معاوضة حتى يقولنا وضمنا او اشترينا معاوضة او ما في
معناه وفي الجهم وكبحر ولا بد من لفظ المعاوضة لان هذا اللفظ يعني عن
تعداد الشرائط ولا يشترط تسليم المال في الدراهم والدينار لا يتعين
في العقود كما في الاختيار ولا يخلط اي يخلط المال الى مال صاحبه لان
المعنى يخلط في مسمى وكل واحد منهما يشترى بما في يده للشركة بخلاف
مسمى ربة لا بد من التسليم ليتمكن من الشراء ويشترط حضوره
عند العقد وعند مسمى لان الشركة يتم بالشراء لان الزجر به يحصل
في الاختيار وفي الايقاع ظهور المال ليس بشرط وقت العقد لانه في
الرجوع الفاقول اخره مثله فبيع واشترى بها ففعل عند الشراء
جاز له الشركة ذكره في فرائد القاري وما اشترى كل منهما اي من شركتي
المعاوضة سوى حكم اهله وكوتهم فلهما اي على الشركة عملا بقدر
المعاوضة وانما في حكم اهله وكوتهم خاصة او معلوم ان كلا
منهما لم يقصد بالمعاوضة ان يفر نفقته ونفقة عياله على شركته
واستثناء معلوم بدلالة الحال كالاستثناء في وط بالمقال ولما بيع ان
يجالب بمن الضمان والكسوة اي معايش المشتري بالاصالة وصاحبه
بالكفالة لان كل منهما له من الشراء سبب الشركة ويرجع الاخر
بما ادنى على مسمى بقدر حصته ان ادنى من مال الشركة لان الحق

كان عليه خاصة وقد تضمن من مال الشركة ولو اشترى جارية للوطى ان ادنى
من مال الشركة ولو اشترى جارية للوطى والخدمة لنفسه بغير اذن شركته
فهي على الشركة كذا في البحر ذكره في المنع وفي النوادر لو قال احد المفاوضين
اشترى هذه جارية لنفسه فكنت شركته لا يفر اذنا ولو قال الوكيل بشراء
بائع بعينه اشترى هذه لنفسه فكنت له وكيل يكون اذنا والفرق ان
احد المفاوضين لا يمكن تغييره بموجب المعاوضة الا برضاء صاحبه وفي
الكسوة احتمال فلا يثبت والوكيل بالشراء يمكنه عزل نفسه يعلم لكل
وفي مسمى لكل ام لا وقد وجد العلم وكل دين لزم احدهما اي احد
شركتي المعاوضة بما تضمنه الشركة ببيع وشراء وبشجار لزم الاخر
لان كل واحد قيد به لان ما لزم سبب لا يصح الشركة فيه كالسكك وبدل
الخلق ونفقة الزوجات والا قارب والصلح عن ذم العمد والجناية لا
يلزم الاخر لان هذه الاشياء لم يدخل تحت المعاوضة لانها ليست
بشجارة كذا في شرح ان في وان لزم اي دين بكفالة با مراهي بامر المكفول
عنه لزم الاخر يعني وان تكفل عامل من اجني لزم صاحبه عند امره
خلافا لما يعني قال لا يلزمه لان شريعه حتى لا يصح من البعير والعبد
المادونة والمخاتب ويعتبر من الثلث في كسوته وصار كالاقرار ولم
انه يشترى ابتداء لما ذكر معاوضة استثناء لان يجب له الضمان على الكفول
عنه حتى لو كلف بغير امره لا يلزم شركته وبالنظر الى المعاوضة يلزم شريكه
الاقرار صريح كذا في الاختيار وكذا اي لزم الاخر ان لزم الدين يعصب
خلافا لابي يوسف ويلحق به مستهلك من الوديعة كالتجارة كما في
المنع وغيره هو يقول انه ليس بشجرة فصار كائس الجارية وهما بقدر
انه معاوضة ولهذا يصح الاقرار به من مادونه والمخاتب ونما
يطلب من التبسين وفي الكفالة بامر يفرع ولو كانت الكفالة بغير

امر المكفول عنه لا يلزم اي لا يلزم الدين صاحبه في الصحيح لانعدام
 لانعدام معنى المعاوضة وفي الصحيح وما يلزم باقراره بقوله عليهما لان
 اخبر عن امر بمكة استيفاء الا اذا اقر لمن لا تقبل شهادته فانه يلزم
 خاصة كما حوله وفروعه وامر أنه وعندهما يلزم شركته بالعبادة وشركته
 مكانته ولو اقر لمعتدة المبانة لم يلزم عندهما في ردوك هي ان يصح
 بناء على انه لا تقبل شهادته لمعتدة في ظل الرواية واذا ادعى على احد معاوضته
 فمجردنا ستختلف فاراد المدعى للمعتد الاخر فان القاضي يستعمله
 على فعل نفسه فاجبما على من العبدة بمقتضى الامر عليهما ولو ادعى على احدهما
 وهو عاكب كان له ان يستعمل القاضي على علمه لانه دخل غيره فان حلف
 لم يقدم القاضي كان له ان يستعمله البتة فلو حلف ثم اراد ان يستعمل
 شركته لم يكن له ذلك انتهى وان درك احدهما ما يصح به الشركة ووصل
 ذلك اليه كذا في حق او ذهب له اي لاحدهما ذلك وقبضه اي وكذا الوصية
 صارت اي شركة معاوضة عننا ما يعجز بطلت المعاوضة وصارت عننا
 لرواها وان فيما يجلع والى حال وهي شرط فيما ابتداء وانتهى بها
 مر ومساواة في الدين ليس بشرط فيبصر عننا لوجود شرطها وكذا اي
 بطلت المعاوضة وصارت عننا ان فقد فيها اي وفيها وفيه شرط لا
 يشترط اي ذلك في العنان اي في شركة العنان كما سياتر بيانه ان
 في الدين وان درك اي احدهما عرض وهو ما سوى التقدين
 او عقارا بقيت اي الشركة معاوضة لان ذوا لا يبطله في الاستدراء
 فكذا حاله البقاء وفيه من لورك احدهما ديناً وهو دراهم او دينار
 لا يبطل حتى يقبض لان الدين لا يصح الشركة فيه فاذا قبض بطلت
 المعاوضة ولا يصح معاوضة اي شركة معاوضة ولا شركة عنان
 اي ذكر فيها الحال وانما قيدناه بذلك لسياسة ان شركة القبول

والوجه يكون مفادضة وعنا نا بغير التقدين وذكر المصنف في فتاواه
 شركة العقود انواع ثلاثة شركة بالمال وشركة بالوجود وشركة بالاعمال
 وكل على وجهين مفادضة وعنان الالادراهم والذناير وبالفلوس
 انفق اي الراية عندهم لانها ملحقة بالنقد عنده كمن في التبين
 وعندهما لا يصح الشركة فيها ولا معاوضة لان رواجها عارض باحطلا
 الناس فكان على شرف الزوال ذكره في التبيين ثم قال ولا يصح انهما يجوز
 في الفلوس عندهما لانهما اثبات باحطلا الكلى او بالبري تصح هذه
 بالبر وهو ذهب غير مضروب والنقرة وهي فضة غير مضروبة ان
 تعا من الناس بهما اي بالبر والنقرة وفيه كذا لولا المعبر فيه العرف في
 كل بلد جرى التعا حل بالمباينة في البر فهو كالنقد فلا يتعين في العقود
 وتصح الشركة به والتعا حل باستعمال ثمنها بمنزلة العزب المحصور وفي
 في كل بلدة لا يجوز التعا حل فيها فهو كالعرض يتعين في العقود ولا تصح
 الشركة فيه كذا في الخارج ولا يصح ان اي شركة المعاوضة وشركة الدين
 بالعرض اي المتاع لانه يؤدي المديون مالم يقض لانه لا بد من بيعه فان
 باع احدهما عرضة بالى وباع الاخر عرضة بالى وخمسائة ومقتضى
 العقد الشركة في الكل فباي حله صاحب الاخر زيادة على الذم في حال
 يقضه وقد انتهى صلى الله عليه وسلم من ربح مالم يقض ذكره في الاختصار
 الا ان يبيع اي احدهما نصف عرضه بنصف عرض الاخر يعني اذا كانت
 قيمتهما على السواء ثم يعقد الشركة يعني لم يعقدان الشركة على قيمتهما
 شركة املاك وهذه الشركة بالعرض يعني طلق صحته ان يبيع كل
 كل منهما نصف ماله من العرض بنصف ماله الاخر فيه فيصير شركتي
 في المثل شركة ملك حتى لا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الاخر ثم في
 العقد صار شركة عقد حتى جاز لكل منهما ان يتصرف في نصيب الاخر

ذكره في البيع ثم قال وهذه حيلة لمن اراد الشركة في العوض هذا اذا
كانت قيمة متاعا على السواء وان كانت قيمة متاعا على متاعا متغايرة
كما اذا كانت قيمة متاعا احدهما النسيئة وقيمة متاعا الاخر الفايه يبيع
صاحب الاقل ويقدّر عقد الشركة فيكون الربح بقدر المالك وان كان
قيمة متاعا احدهما اربعمائة وقيمة الاخر مائة يبيع صاحب الاقل
اربعة اجناس عرضة بحسب الاخر وانما يتخذه الى عقد الشركة ليقول كل واحد
وكيل من الاخر وانما يبيع الربح هنا بقدر المالك وان الربح هنا مائة
امال بخلاف ما اذا كان رأس المال احد النسيئة فان الربح في يستحق
بالشرط وايضا الداهم والدلائل لا يتبعان في العقد فالربح لا يكون
تماما لرأس المال ذكره في البيع وان اشتركا على ان يبيع كل واحد منهما
عروضه ويقر بمائة بينهما لا يجوز ما تقدم ولا بالمكمل عطف على قوله بالعوض
وكذا في العقد والاختيار اي يجوز ان يبيع كل واحد منهما ما كان يبيع
قبل الخلط اي احدهما الى الاخر وتصح الشركة اذا خلطوا واحد الجنب
وما ربحا فلهما والوضعية عليهما كما في الاختيار وان خلط اي
اشتركا في جنس واحد او اشتركا في شركة عقد عند محمد يبيع
الشركة شركة عقد بالخلط لانها لا تصح بمثلها لوجودها في الذمة الا
ان قبل الخلط لا يتحقق الوكالة فانه لو قال اشتركت بكذا شيئا
على ان يبيع شيئا لا يبيع لان التوكيل للغير يبيع ملك نفسه لا يجوز وبعد
الخلط يتحقق الوكالة فتصح الشركة كما في الاختيار ومكة يبيع الشركة
شركة مكة عند ابن يبيع لانها ليست باثبات فلا تصح النفاظ في
الربح كما في الاختيار وان خلط جنس من الخلطة والكسب والربح
والسهم لا تنفقد اي الشركة بهما اتفاقا لانه اذا كانا من جنس
يبيع من ذوات النعم حتى يضمن قيمة من النعمه وان كانا من ذوات النعم

كان بمنزلة العوض فيمكن كفاه العوض واذا لم تصح الشركة تحكم الخلط
ينقطع حقهم في المال الى الضمان كما افاده في النسيئة بقاء عن كتاب الوديع
من الهداية اذا كانت وديعه عند رجل فخلط الرجل بشيء نفسه
ينقطع حق المالك الى النسيئة والنسيئة ولا تصح الشركة بمال
تأجب اذ بين متاعا واحدة كانت الشركة او عنان لعدم التمكن على موجب
الشركة وفي المحيط لو اخذ احد شركتي العنان والمتاع واحدة مالا من رجل
مصدرة ان كان يبيع في يمان ليس من جنس تجارتهما فهو له خاصة
واذا كان يبيع في يمان كان من جنس تجارتهما او مطلقا حال غيبته شركة
يقول الربح بينهما مشركا ذكره في ذرائع الكفاية وشركة عنان عطف على
قوله متاعا وضع وهذا بيان للنوع الثاني من شركة العقد والعنان ما يجوز
من قولهم عن كذا اي عرض لم سميت به لان لكل واحد من الشركتين
ان يشرى ما يبيع لم لانه يبيع عرض لهما في هذا العقد ولا يثبت على
العدم ويصل عنان الدابة لان الفارس يمسك العنان باحدى يديه
ويتصرف بالاخر كيف يشاء وقيل يسمى شركة العنان به لان لكل واحد
منهما جعل عنان التصرف في بعض المال الى صاحبه فتصح من اهل التشكيل
كالبيع مما دون في التجارة والموتورة الذي يعقل البيع والشراء وان لم
يكن اطلاق الكفاية لانه لا يتحقق الكفاية كذا فيهم من تقرير الامام
المكردي في البرزانية قال في فقه الشركة تكون عنان ان تضمنت
الوكالة وحدها ولم تضمن الكفاية وهي اي شركة العنان ان يشرى
اي الاثبات متاعا يبيع فيها ذكر اي في التصرف والدب والمال او غير
متاعا يبيع اي فيها ذكرا لثالثات المتاع وضمة تبين على كفاية ولا تبين
العنان عن المساواة بل يبين عما ذكرنا فلا يتفق على الكفاية ولذا
قال وتضمن اي شركة العنان الوكالة لان لها اصل بالتجارة بفعل

بمحل ايها كانت مشتركة بينهما كما في الاختيار دون الكفالة بمحل لا يتصور
الكفالة ولا تتعقد على الكفالة لانها انما تثبت في المعاوضة في جميع التجارات
حقيقا ليس ولا مساوات في العتبات وتصح اي شركة العتبات في نوع
من التجارات وفي عمومها يعني ان شركة العتبات نوعان عام وهو شركة
في كل تجارة وخاصة وهو شركة في نوع كالزبيب او الكزب وغير ذلك وبعض
مال كل منهما اي تصح ببعض ماله دون البعض لانها تثبت عن كسب يقال
الرجل اذا جسد والعين جوسا عن النساء والفتى كجسد ابنة عن بعض
الاطلاق في شركات العتبات جسد بعض ماله عن الشركة اذ جسد شركته عن
بعض التجارات في ماله ولا تسمى اذ لم يمس شرط اذ العتبات لا يتعقد
وقد مر ما تصح فيه الشركة من الاقوال مفادحة وعنانا وبطلان اي تصح بكل ماله وتصح
بمحل كجسد بان يقر من احدهما دناير ومن الآخر درهم لعدم اشتراط
المحل عندنا بخارست في عقد كجسد ومختلف وان تفاوتت قيمتهما فالرجح
على ما شرط ذكره في كجسد وفي البرازية ان كان في يده مال الشركة فهو على الشركة
وان لم يكن فاشترى بدرهم ودناير فالشر له خاصة دون شركته لانه
لوصار على الشركة تغير مستند على الشركة وان لم يملك ذلك وعلم الامام لو كان
في يده درهم فاشترى بدناير فهو على الشركة لانها كما ينقد الواحد انتهى
ومع الشفا حتى اى وتصح شركة العتبات مع الشفا حتى في رأس المال والرجح
اي تصح مع فضل احدهما ومع فضل ربح احدهما وان كان ماله انقص
منه لانها لا تقتضي المساواة اذا شرط العمل عليهما فيكون من شرطه ففضل
الرجح بعض الربح بمقابلة عمله في شركة الثاني ومع التساوي بينهما
اي في رأس المال والرجح اذ في احدهما اي مع الشفا في المال اذ في الآخر
اي مع النقصان في الربح اي مع الشفا في الربح اي عكسه اي الشفا في عند
عملهما فيكون زيادة الربح بمقابلة عمله لا احتمال لسبب الشركة من الآخر ومع

زيادة الربح للمال عند عمل احدهما يعني اذا لم يعمل الاخر فالزيادة العتابة وجملة
القول في ذلك انهما ان شرط العمل عليهما وشرط الشفا في الربح مع التساوي
في رأس المال جاز عند علمائنا الثلاث ويقر الربح بينهما على ما شرطت وان عمل
احدهما دون الآخر واما اذا شرط العمل على احدهما فان شرط الربح بينهما
على قدر رأس ماله جاز ويقر المال الذي لا عمل عليه بضاعة عند العمل له ربح
وعليه وصيغته وان شرط الربح للمال اكثر من رأس ماله جاز على الشرط
ويقر مال الدافع عند العمل بمضاربة ولو شرط الربح للدافع اكثر من رأس ماله
لا يصح الشرط ويقر مال الدافع عند العمل بضاعة للاداء احد منهما ربح ماله
والوضعية اي المحصل بينهما على قدر رأس ماله انتهى وقال زفر لا يصح مع
هما وان في المال والشفا في الربح ولا على عكس كجسد لان يقر الربح على
قدر رأس المال لانه يؤدي الربح ماله جسد كالمفاضة ولما قل على ربح الربح
على ما اشترطت العتبات والوضعية على قدر المال ولا ان الربح في يستحق
بالمال يستحق بالعمل كالمضارب فان احدهما قديم اعرف بامور التجارة
واهدى في البيع فلا يرضى بالمساواة كذا في الاختيار وفي الثانية شرط
الشفا مثل في الربح مع تساوي المال انما يصح اذا شرط العمل عليهما او على شرط
له فضل الربح فان شرط العمل على اقلهما انما لا يجوز فالرجح لهما على قدر مائيهما
لان الربح لا يستحق بالمال او بغيره عملة وليس لهما حب فضل ربح فضل ماله
ولا صفات عمله انتهى ومع كونه مالا احدهما درهم والاخر دناير او من
احدهما درهمين ومن الآخر سدوقه من فضله انفا ولا يشترط المحلل
فيما اي في شركة الشفا اي يصح بيع هذه الشركة وان لم يملكها الا بالية
لان الشركة مستندة الى العقد اي لا يشترط التساوي دون المال حتى جاز شركة
الاجود واستعمل في كانت مستندة الى العقد لم يشترط فيها
المحل وعسا واستعمالها وقيل هذه الشركة مبينة على ان الدراهم و

الدنانير يتبعان عندهم كالموجود لا عندنا ففقدوا الشركة وان لم يكن الحال
معدنا واما ههنا فكل قبل فخلط بعد الشركة كذا في النية ههنا من مال صاحبه كذا
في الجواهر وبما ان الشركة العنان لانهم بدون خلط عند فروا في
لأن الزم فرع المال ولا يتصور دفع مخرج على الشركة لا بشركة الشركة في الأصل
ولا اشتراك بل خلط ولما ان الدراهم والدنانير لا يتبعان فلا يستفاد
الربح ببرائت المال واعلم يستفاد بالنصف لأنه في النصف ويسل في الأصل وإذا
تحقق الشركة في النصف بدون خلط تحققت في مسنفاً وهو الربح بدون
وصار كالمضاربة وهو الربح بدون فلا يحسب في الخلط لكن لا بد ان يقع حاضر
عند الشراء لما ذكر في البراءة لا بد من ان يقع الحال حاضر مضافاً كانت
او عندنا واراد عند الشراء لا عند عقد الشركة فإنه لم يوجد عند عقدها
يعجز الاربى انه لو دفع الى رجل النافذ وقال اخبرني مثلاً واشتر بها وبيع
والحاصل بيننا انما فاد لم يكن الحال حاضر وقت الشركة فبرهن كما هو
على انه فعل ذلك واخصر الحال وقت الشراء جاز انتم والوضعية اي تحسب
على قدر الحال وان شركاً اي الشريكان غير ذلك قال في الاختياره اذا
شترى دياراً في الحال وشركاً النفاذ في الربح والوضعية فالربح على ما شركاً
والوضعية على قدر رأس المال من غير فصل اي بين النفاذ والتساوي
ولا يجوز ان يشترا طر زيادة الربح معاً بله العمل تقديرهما
زيادة الوضعية فلا وجه لها وصار كما اذا اشتري الوضعية
على المضاربة فإنه لا يبيع كذلك ههنا انتم وما يشاء كل منهما اي
مع شركي العنان للشركة طوبى بغيره هو اي شركي فقط بغيره
صاحبه لأن العنان يتبعين الوكالة دون الكفالة فالوكيل هو
الأصل في حقوقه فيرجع به عليه بخلاف المضاربة ورجع اي لشركي بحصته
منه اي من العنان ان اداه اي العنان من ماله لأنه وكيل له وادى

الربح على ما كان
في الخلط
فان كان
الربح على ما كان
في الخلط

العنان من ماله فيرجع عليه بحسبه وان تقدم من مال مشترك لم يرجع
عليه وان اختلف بان ادعى انه اشترى هذا الشركة وههنا في البينة
لأنه يدعى عليه حق الرجوع وهو ينكر فالقول قوله ذكره في البينة قال في
التمتع هذا اذا ادعى من مال نفسه مع بقائه الحال من الشركة واذا لم يكن في يده
مال تام وصار مال الشركة اعياناً وامعة فاشترى بدلها هم او دنائير نفسه
فالشراء له خاصة دون شركي لأنه لو وقع على الشركة صار مستديراً على مال
الشركة مستديراً على مال الشركة واحدي شركي العنان لا يمكن الاستدانة الا ان
يؤذن له في ذلك انتم وبطل الشركة بهلاك المال او احدهما اي باحد
ههنا كما لا بد قبل الشراء لان العقد عليه في عقد الشركة المال فإنه يتبع فيه
كالهبة والوصية وكان معقوداً عليه فيبطل العقد بالهلاك في ههنا
المبيع قبل القبض وهو على ما حكمه اي على المملوك على صاحب الحال قبل الخلط
ههنا في يده ادعى يد الآخر لأنه اعيان وما في يده امانة فلا يضمن وان ههنا
بعض بعد الخلط بقى الباقي على الشركة ذكره في البينة وعليهما اي الهلاك
من مال الشركة بعدة اي بعد الخلط لعدم التميز فان ههنا اي مال احدهما
بعد ما شرى الآخر بماله فاشترى بينهما اي بقية الشري يستحق على ما شرى
لأن الشركة كانت قائمة وقت الشراء فوقع الحكم مشترك بينهما فلا يتغير
الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك ورجع لشركي على شركي الذي ههنا مال
بئس حصته اي حصته من العنان لأنه وكيل في حصته شركي الشراء قد وقع
لها وان ههنا اي احد المال قبل شراء الآخر بغيره وان ههنا اي احد
ثم اشترى احدهما بماله شركاً ان ذلك حين الشركة صرحاً اي نصاً على
الوكالة في عقد الشركة بان يقول كل منهما لصاحبه كل ما اشترى به بالمال
الذي معه فاشترى نصفه في فاشترى لهما اي بينهما على ما شرى
شركي ملكه اي ملكه شركي ملكه حتى لا يمكن احدهما ان يتصرف في نصيب

الاخران الشركة بطلت فالو كانه المحصر بها قائم وكان مشترك كما يحكم
الوكالة ورجع اى عليه كحصة اى من العن لما مر والاى وان لم يملك حصة
فلم يشرى فقط بغنى فالمشترى الذى اشتراه خاضع لان الوكيل بطلت بهما
احدهما لانه لم يقدم فله مشترك بالنفس خاصة تتم وفي البشارة قال الآخر
ما اشتريت من الدقيق فيسنا اوبسنة وبسنة صح لصحة التوكيل احره
بان يشترى شيئا بعينه بينه وبينه فاشترى كله لنفسه فلم يكن له
بل بينهما قال لآخر اشترى عبد فلان بينه وبينه فقال لنعم فذهب لان
يشترى فقال لآخر اشترى بينه وبينه فقال لنعم فاشتراه فهد لآخره
ولو قال له انك لا تحضر من الاول فقال لهما موافق نعم بغير المشي وانك لا
والاى الاول وان لم يكن الاول حاضر حية قال انك اشترى ذلك العبد
فقال نعم فالعبد الاول ولا يبيع لك ولا للمشترى اشترى عبد واشترى
فيه اخر فهد بينهما انصافا ولورجلان فاشترىا انتهن وفي المحيط ولو اشترى
احد شريك العنان وهو ملك جنس تجارتهما فلهما عند المشي انه يشترى
لنفسه فهو مشترك بينهما لان كلا واحد منهما فيما كان من جنس تجارتهما
في النصف بمنزلة الوكيل بشري العبد والوكيل بشري بعينه لا يملك ان
يشترى لنفسه اذا لم يشتره بالعوض او بخلاف جنس الشئ الذى سماه
المعروف فكذلك ولو اشترى شيئا ليس من جنس تجارتهما فهو له خاصة ولو
اقال احدهما فيما باعه الاخر جاز الاقالة لانها بمعنى بيع في تحصيل الزرع
لان يتحقق بالبيع تارة وبالاقالة اخرى وفي الحقيقة اشترى شيئا ثم اشترى
فيه اخرى فهذا البيع النصف منه ذكره في فرائد الاكام من كتب الفتوى
وفيها بينه ولو شارك احدهما بعينه احد شريك العنان رجلا شركة عتار
في اشترى الشريك الثاني كان جاز للرجل خاصة ولو اخذ احدهما مالا
مضاربة في ربح فالرجل خاصة وهذا الجواب صحيح فيما اخذ مالا مضاربة

بغير



لنصرف فيما ليس من تجارتهما او مطلقا حال حصره ما جبه اما لو اخذ لغيره في
هد من تجارتهما او مطلقا حال غيبته فنصف الزرع يؤول لريك ونصفه بين
مضارب ورب المال واذا باع احدهما شيئا من تجارتهما فليس للآخر ان
يطلب المشي بالثمن وفي مختلف روى عنهم عن محمد اذا دفع المشي الى
الشريك الاخر برى من نصيبه ولا يبرأ عن نصيب البايع اذ لم يكونا شهدا
حيث اشترى ان ذلك جائز فيهما بينهما هكذا ذكره في فتاواه ولكن
من شريك بمخاضة والعنان ان يبيع اى يبيع من مال الشركة رجلا ويشترى
ان يبيع كل الزرع له وهذا معنى البعثة ويضارب اى يدفع مال مضاربة و
يستأجر اى على العملان لهما تجارتهما عند التجار فكل ما اذا اشترى رجلا
لغيره او ليحفظ المال كذا في التمس ويد كل اى اجنبا بالبيع والشري وعدهما ان
الوكالة من تدبم التجارة ويد كل لال ابداع معناه ومعارف بين التجار
ويده اى يد كل واحد من شركتيه في مال الشركة بد امانة حتى لا
يضمنه بل لا تعد لانه اجد في المال ينصرف معهما باذن وليس له ان يشارك لان
البيع لا يستتبع مثله فلو شارك بمخاضة معناه جاز عليهما لانه دون
المخاضة ولو فاض جاز باذن شريكه وان لم ياذن ينقض عتار لان البيع
لا يستتبع مثله ذكره في الاختيار قال في التمس ولا يملك الشريك الشركة والرهن و
الكتابة وتزويج الامة لوانت الشركة عتار ويملك ذلك لو كانت مخاضة
ولا يجوز لشريك العنان والمخاضة تزويج العبد ولا الاعتاق ولو علم حاله
التهمة والقصد وكذا كل ما كانت اتلا فاللما اولى ان يملك للمال بغير عتار
الشركة وطقت للشركاء وتوا به انتص وفي البشارة وفيها من ان يبيع
بالنقد والشركة وليس لاحدهما ان يقرض ولو اخذ احدهما متاعا ورده
عليه فقبله جاز ولو بلا قضاء وكذا لو حطوا اخر من عيب وان يبيع
جاز من حصته وكذا لو وهب ولو اقر ببيع في متاعه باعه جاز عليهما

ولو قال كل منهما الآخر عمل برأيك فكل منهما ان يعمل ما يقع في التجارة
 كالمضاربة والارثمان والدفع مضاربة والسفر والمخلط بحال والشركة بالغير
 لا الهبة والقرض وما كان انكافا للمال وان قال له العمل برأيك عالم سحره به
 نصا وان اذن كل منهما الآخر بالانقراض لا يرجع المفترض على الآخر لا الهبة
 التوكيل به لا يصح وفي الاصل ولا حد شرعي العنان للدفع مضاربة لا الهبة
 مع غيره في مال الشركة ولشركي العنان والمضاربة والمودعة المسافرة في الصحاح
 مع مذهب الامام ومعد والمؤنة والكراء من المال ولو باع احدهما لم يكن
 للآخر قبض كمن وكذا كل دونه في البيع اياهما وللدبون ان يمنع من
 الدفع اليه وان دفع الى الشريك جرى من نصيبه ولم يبرأ من حصة كمدارة
 الشئنا ولا يملك احدهما المخاصمة فيما باع الآخر ولو اشترى احدهما
 شيئا من تجارتهما فوجد به عيبا ليس بالخراب يرد له ولو اخذ احدهما
 مالا مضاربه ورثه فله الرجوع خاصة انتهى اشترى وقال لا يشترى في قليل
 وكثير من انواع التجارة ونعمل بذلك برأينا ونشترى بالتقديرات
 ومبارزة المقاتلة بيننا ففنانا والمفاوضة شرط لفظ المفاوضة فيقول
 فاو حصة كذا وكذا انتهى وشركة الصنایع والتقبل معلوف على قوله
 وعنان يعني وشركة التقبل وهي أي شركة الصنایع است
 يشترى خبائث او صاغة وخياط يعني اتفاد في الصفة واختلفا
 على ان يتقبلوا الاعمال اي عمل الاعمال لانها اعراض لا يقبل التبدل ولان
 قبوله على نفسه لا يصح لانه حاصل له ويكون الكسب بينهما ولو اشترى اي
 الشريكان العمل نصفه والرجوع الاثلاث لان هذا الرجوع بدل العمل وهذا
 متفاوتة في القيمة فيصح التفاوت في بدله وهذا النوع من الشركة قد
 يكون عساقا وقد يكون مفاد منه عند الجماع في شرطها لا يمكن تحقيق
 مقتضى مفاد في الاعمال كما في الاموال اما المفاد منه في شركة الصنایع

فبان يشترى صانعات متساويا فيما في المساواة في المفاد ومنه بالاموال
 على ما مر بها من سوي المال وتضمنت وكالة وكفاية تحقيقا لمقتضى
 واما العنان في شركة الصنایع فبان يشترى صانعات متساويا وبينهما
 فيما ذكر وتضمنت وكالة فقط ويثبت به الاحكام المذكورة لهما نال في شرح
 الفرقة القيس لا يصح وهو قول زفر لان الضمان بقدر العمل فالزيادة عليه
 ربح ما لم يضمن فلم يحل العقد لا ضمانا فصارت شركة الوجوه وجه الاحتقان
 ان ما باع اخذه لا يبرأ من ان الربح عند اتحاد الجسود قد اختلف ان راس
 مال عمل الربح مال فكان بدل العمل يتقوم بالتقويم بخلاف ما في شركة الوجوه
 كما سيأتي ان الشركة بالوكالة لا تجب عليهما ان يبرأ من حصة كمدارة
 بالاصالة والشريك بالوكالة لا تجب عليهما ان يبرأ من حصة كمدارة
 على كل منهما الطلب بالعمل اي في طلب كل واحد منهما بالعمل ويرت
 بعمل احدهما وللعمل منهما طلب الاجرة اي ويطلب كل واحد احدا جري عمل
 عملا احدهما ويرت الدافع اي يستعمل بالدفع اي يدفع الاجرة الى احدهما
 وهذا ظاهر في المفاد منه وفي العنان لاحتقان والقيس ان لا يلزم وان
 لا يطلب غير المتقبل لانه مقتضى الكفاية وهو ثبت بمقتضى المفاد منه وجه
 الاحتقان ما مر والكتب بينهما على ما شرط وان عملا احدهما فقط
 يعني اذا عملا احدهما دون الآخر كانت الاجرة بينهما على ما شرط اما
 لاحتقان في العامل فظاهر واما الآخر فلا يلزم العمل بالتقبل فيكون ضمانا
 له فيستحق بالضمان وهو لزوم العمل شركة قال في البرزلية ثلاثا يسوا
 شركا يتقبلوا عملا اي من رجل ورجل احدهما له الثلث وهو متزوج ولا
 ربح للآخر في الثلثين اربعة ذلك رجلان بطر ٢ عليه عمل بالنصف
 جاز للعادة له آية القصار ولا خربيت لشركا على ان يعمل بالآلة
 في بيت هذا والكتب بينهما جاز وكذا سائر الصنایع وهو شركة

شركة التقبل ولو من احدهما اداة القمار واللعن الاخرى
والربح للعامل وعليه اجر مثل الاداة دفع دابته او منزله او سفينة
ليؤجرها والاجر بينهما لم يجر فان اجرها فالاجر للمالك وله اجر مثل
المنزل وما لا يجوز فيه التحويل لا يجوز فيه الشركة ولو اشترك في عمل حرام
لم يصح معلمان بالشركة كحفظ الصبيان وتعليمهم الكتابة والقرآن
الجنح جوازها اشترك وعمل احدهما في غيبة الآخر فلا حضرا عساه
حصته ثم غاب الآخر فلا حضرا الغائب انه ان يعطيه حصته من الربح
ان شرط العامل ^{دفع} ان يعمل جميعا وشئ فان كان في تجارتهم الربح
فيستعمل على الشرط ^{دفع} علما او عملا احدهما وان مرضا احدهما ولم يعمل
وعمل الآخر فهو بينهما انتهى وذكر كونه في فتاواه اقرب شريك مستهلك
تقبله لرجل والاخر شريك فالضمان على المقر خاصة قال القبره اقرضني انما
الاجر بها وبقي الربح بيننا فاقرضه فاجر فاجر كذا المستقرض لا شركة
للمقرض فيه احد شريكين الذين اذا اقرضه استقرض من فلان القدر
لجارتهما لزم خاصة الا ان يقيم بينة فان اقام بينة فاخذ المقرض من
المستقرض ربح على شريكه وان اذن كل منهما صاحبه بالامتدانة عليه
لزمه خاصة ايضا حتى كان المقرض ان يقرض منه وليس له ان يرجع على
شريكه هو الصحيح وان لم ياذن بالامتدانة لا يرجع ايضا على قياس رواية
المسوط انتهى اشتركا شركة عنان على ان يبيعا بالتقديرات
قال فيهما احدهما صاحبه عن البيع بالنسيئة قال في غير لا يجوز نهية كذا في العبد
كما ذكره وقال ابو سلمة يجوز نهية قال في غير نهية وبنها خذ انتهى وشركة
الوجود هذا الرابع من اقسام شركة العقود تسمى ايضا شركة
المعاليس وهي اى شركة الوجوه ان يشتركا في الاثنان يعني عقد الشركة
على مال ولا مال لهما على ان يشتربا بوجدهما اى ملائقة التمر ويبعا

والربح بينهما وفي المصنف عقد الشركة على مال على ان يشتربا بوجدهما ويبعا
سميت شركة وجوه لانه لا يشترى بالنسيئة الا ان كان له وجهه اى
قدر وشرف عند الناس انتهى وقيل سمي بذلك لان كل واحد منهما ينظر وجه
صاحبه اذا كسده فلهما قال في شركة منافع صورته ان يشتركا في غير
مال على ان يشتربا جميعا وشئ بالنسيئة ثم يبيعا ويشتريان
مرة بعد اخرى على ان يارزدا المدة من الربح فهو بينهما انتهى وحذف
منقول بيشتر بالبيع انما تسمى عامة وخاصة كما اشار اليه بقوله وان
شركتهما اى شرط العاقدان شركة الوجوه مفادضة صحت بغير ان وجدهما
شروط المفادضة من كونهما من اهل الكفاية وان يقرض عن المشتري بينهما
نصفين وان يتلفعا بلفظ مفادضة وان يشتربا في الربح وذكر
مقتضيات المفادضة فكفى عن التلفع كما مر ومطلقاتها اى الشركة
عنا لا يعتبر انشاد في الامور المذكورة في المفادضة لان مطلقه ينصرف
اليه لكونه مفتادا وتضمن اى الشركة الوجوه الكفاية فيها يشترى بالبيع
ان كل واحد منهما وكيل الاخر في الشراء لان التصرف على الغير لا يجوز
الا بوكالة او ولاية فتعبد الادل قال في كفاية وتضمن الكفاية ايضا كما هو
الحكم في شركة كفالة بان عقد كل منهما بشرط المفادضة فان شرط
اى العاقدان مناهضة المشتري بغير اراء او ممانعة فالربح كذلك بغير
الربح فيما يقرضهما للملك في المشتري بغير اراء بخلاف بخلاف العتات
فان التفاضل فيها مع منادى في محال جميعا كمر وشرط الفضل باطل
يعني ان شرط ان يقرض المشتري بينهما نصفين او الا لا وربح احدهما
زائد على قدر ملكه فذلك الشرط باطل لان الربح يكون بقدر الحال لا ان
التمتع في الربح بالضم او كسفا بفتح كسفه في كسفى فقد مر بقدره
فروع دارم شركة بده اثنان وخرب ان خربت بالسكنى كجب كسفا

في حوتة مشتركة قال لا أحدهما لصاحبه فقل هذه العمارة تكون
لأرضيه بها وتدفقها لا يرجع على شريكه رجل كثرى متاعا فقال لا آخر
بعد بالشركة فأيها يتكلم بيننا نصفه فالشركة غير صحيحة والرجع لصاحب
المال ولا آخر أجر عمل رجل في السنة إلى آخر البيع ويستوفى بالثمن فباء
وتعرف فالشركة غير صحيحة والرجع لصاحب المتاع ولا آخر أجر عمل رجل
دفع إلى آخره لا أقرضه نصفه والشركة في المال فذهب وبشركه الاستعانة
فطلب صاحب المال حقه فلما كان من الشركة أن لم يصرف ثمنه ليقضيه فأنه
يأخذ صاحب المتاع لقيمة الوقت تعرف أحد الشريكين في البلد والآخر
في السفر فلما أراد القسمة قال الذي في يده المال قد استقرضت منه
دينار فأخذ عوضها أن كان المال في الفرقة فهو صحيح ولم يأخذ المال
جماعة الشريكة في شراء كرم فباعوا من ثماره شيئا فوضعه في يد واحد
منهم ليحفظ فدفنه في التراب ولم يحجده لا على عليه وهل لهم أن يحلفوه
بجميع حوائج بيوتهم من سوكنة الكلب من الغنم نقلها عن جواهر الغنم
وفي المنيعة دفع بقره على أن يفر ما حصل من الولد واللبن والسمك
بينهما فذلك لصاحب البقرة وعليه أجر مثل العلف وأجر مثل الحافط
وعلى هذا إذا دفع دجاجة على أن يكون الفراخ بينهما والحيلة في مثل
أن يبيع نصف البقرة ونصف الدجاجة منه انفق أحدهما في عمارة
ها حوتة مشتركة لم يكن متطوعا بخلاف ما إذا انفق على عبد مشترك
أو أدى ضارب كرم مشترك جب يفر متطوعا رحي بين رجلين خربت
لها حوتة صارت صحرا لا يجبران على العمارة وتقسيم الأرض بينهما ولو كانت
الطاحونة قائمة ببنائها وأدتها إلا أنه قد ذهب شيء منها أذهب
بعضه يجبر الشريك على أن يعمرها مع الشريك وإن كان معصرا فيلزم الشريك
انفق أنت أن تكون وفيه نصف ذلك دنيا على شريكه ذكرنا كما أم إذا

صارت جوار قسم بينهما دان المسير منه أجر على عمارته وكذا ما نط عليه
جزوع فهو كمل وسفل يتهدم ما كان لصاحب العلوان بينه وسفل
والعلم ثم يبيع صاحب السفل حتى يرد عليه ما انفق كذا هذا أحد الشريكين زرع
أبواب ينفق عليه ليجبر لكن يقال لا آخر انفق أنت وارجع بنفسك
النفقة في حوتة شريكك دفع تخلا معاينة فمات العامل في بعض السنة
فانفق رب النخل بغير امر القاض لا يفر مبتريا ويرجع به في الثمن ولو انفق
في غيبة العامل كان مبتريا إلا أن يفر بامر القاض في كلا جارية أو جدار
بده اثنين بعض شريك النهر الحالك الذي فامر حاكم لا آخر أن يكرهوا فلهم
أن ينعوه من شرب كثر حتى يدفع حصة في قول أبي وإي يونس لا أحد
شريك حائط انهدم أن يمتنع من البناء لأنه إن كان تقاسم أرضها كط
نصفه ولو بنى أحدهما ليس له أن يرجع على شريكه لأنه ليس له أن يأخذه
بالبناء وذو العاوي يسكن علفه والسفل كارهين في يده ولا يشترط كائنا
لأن أرضه يقسم أما السفل فلا وسفل السفل بطل إلا أنه لصاحب السفل و
لصاحب العلوان سكناء هدم جدارا بينهما ثم بنى أحدهما بنفسه
والآخر لا يعطيه النفقة ويقدر أن لا أصنع على جدار حملته فلم أن يرجع
على شريكه نصف ما انفق وإن لم يخط غير البناء كحولة لأن له حق الوضع
ولم يصير متطوعا وهو كالمأمر وسبيل سيل العلوان والسفل وصاحب علوان
إذا بنى السفل فله أن يرجع بما انفق على صاحب السفل وإن كان صاحب السفل
يقدر له الحاجة إلى السفل وقبله مشكلة جدار ليس له أن يرجع لكن
يبيع ما جبه من الاستعانة به حتى يوفيه حقه نقص الشريكان كائنا الذي
بينهما وأراد أحدهما أن يرفعه أطول مما كان ليس للشريك أن يمنع إلا
أن يفر شيئا خارجا من الرسم لأن السفل كائنا والآخر مشترك بينهما
ولو هدم الجدار وأراد أحدهما بناءه والآخر منعه لم يكن له ذلك فكذا

اذا اراد ان يزيد هذا مشترك وقيل له ان يمنع من رفع اطلول لانه
متصرف في مشترك يختاره الى رضا الشريك اما اذا هدا ما جدار ثم امتنع
احدهما عن البيع بجبر واذا استهم بنهم لا يجبر لكونه بين الاخرين عن
الانقطاع به حتى يستوفي نصف ما انفق ان انفق بامر اقله ونصف
قيمة البناء ان انفق بغير امر الثاني وعن محمد حاشط بين اثنين قدر
قائمة فاراد احدهما ان يزيد في طوله واما الاخر فله منعه ان يراى
الا من الغشاي **فصل في الشركة الفاسدة** ولا يجوز الشركة فيما لا يصح
الوكالة به كالا احتساب وهو قطع كقطع بان قال كل واحد منهما لما جبه
احتساب يكون بينه وبينه وكذا الاحتساب في غيره من الامور المذكورة
والاحتساب وهو قطع كقطع والاصطبا والاشتراك من السق و
ما جبه كل اى لكون واحد من عقد الشركة على هذه الامور المذكورة في اي قبض
المالك للاخذ لانت الشركة تتخذ الوكالة والتوكيل في اخذها 2 بالطل فلا
يثبت الشركة وكذا سائر جهات كالا خلاص والى من كمال لا يجوز
التمين والغشق وغيرها وكذا نقل كطير وبيع من الارض اليها حتى
لان الشركة تتخذ التوكيل هو ابحاث ولاية التصرف فيها هو ثابت
للموكل وهذا المعنى لا يتصور ههنا لان الموكل لا يمكن اقامة الغير مقامه
كما في كونه بينه ان التوكيل يمكن الاحتساب واخواته بدون اذنه و
توكيله ولا يتصور منه ابحاث الوكالة فيها لفقدان ما هيته فلا يثبت
الشركة لانه لا يقع بدون الوكالة وهذا لان اصل ان كسب الانسان
يكون له لا لغيره الا ان يجعل نفسه كفعل غيره باعتبار الامر والتوكيل و
ذلك انما يقع في التفرقات اللفظية التي يفقر صحتها الى الامر باعتبار موجباتها
فان وجد به بيعا لغيره او شراء لغيره لا يصح الا بامره لانه ليس له ولا يث
الزام حكم تصرفه على غيره وفي الافعال الحسية لا يستقيم جعل فعل نفسه

لغيره

لغيره لان حكم حصول ذلك اليه وهو كحصوله فيه كحصوله لولا
امامه لمن اخذه فلا يمكن ابتاع الحكم فيه لغيره ان اعانه الاخر فله اجر مثله
لانه استوفى منفعة غيره بعقد فاسد لا يزدادى اجره مثل على نصف عن
اما اخذ عند ابي يوسف خلا فالمدعى قال محمد فله اجر مثله بالغابيل في هو
حكم الاجارة الفاسدة على خلاف بينهما وما اخذوا معاى وما حصلوا معا
فلهما نصفين تحقيقا للساو لانه ارعاهما وان كان لاحدهما فضل
ولاخر رواية وهي انما قاله يث من جلدتين بضم جلد ثانيا بينهما ليس
لما في الثانية فاستق احدهما فالكسب لم اى للعدل وللآخر اجر مثل حاله
اى اجر مثل رواية ان صاحب صغير وان كان صاحب الراوية فغلبه
اجر البخل لانه اجره اجارة فاسدة واصل ان الاجارة اذا فسدت
يجب اجر مثل ثمرات كان كسبي معلوما لا يزداد اجره مثل على كسبي وان كان
مجهولا كما اذا جعل الاجر دابة او ثوبا او لسانا جردا او دجى ما على ان العمارة
على كسب اجر يجب بالغابيل اذ لا يمكن تحديده بغيره ولم يتم رضاه بشيء و
ان كان معلوما مع وجه دون وجه كالبقرة السباع مثل النصف والربع
وتخوذ له وعند محمد يجب بالغابيل لان النصف مجهول لانه لا يثبت بغيره ما يحصل
ويقتص عند قلته فلا يتم رضاه الا بشيء مقدر وعندها لا يزداد على كسبي لانه
معلوم مع كل ما يحصل بعده فتم رضاه به واكثر ما يقع هذا في كسبه ربه و
انما رعة فمجهول الى كونه مجهولا وهما المكونه معلوما فاذا كان المبايعة
فيما كان فيه لم يخذ به عليه لآخر اجره مثل على ما ذكرنا كذا في التبييض
وفي البزارة اشتركا في الاصطبا ونسب شبكة او ارسلها لهما
فالصبي بينهما انما فالاولا احدهما وارسله فالصبي لهما حب الحب
خاصة لان الرمال غير المال كدعيه كما لا يغير وان اما ب احد الجانبين
صيدا فان شئتم ثم ادر كذا الاخر فالصبي لهما ان شئتم فليدلا خراج من ان يثو

المرادة

صيدا فاذا اختلف بينهما ايضا فالأكثر ان في السبب المشترك ولا أحدهما
 دابة ولا خراف وجو الف على ان يواجر الدابة للجر والآخر بينهما لم يجر
 وكذا لو كانت لأحدهما بغل ولا خراجا يشتركا على ان يواجره ولها حصل
 بينهما دفع دابته او منزله او سفينة لم يواجرها والآخر بينهما لم
 يسكن فأتجرها فالأجر للمالك وله أجر مثل عمله انهم ذو خزانة الغنم
 ولو كان الدود مع واحد العمل والادوات مع واحد لم يجر والآخر لصاحب
 الدود وعبد أجره والربح في الشركة الفاسدة على قدر المال حتى لو كانت
 المال نصفين وشرط الربح اثلاثا فالشرط باطل ويكون الربح نصفين
 لأن الربح تابع للمال ولم يبدل عنه الا عند صحة التسمية ولم يصح
 يبطل شرط الفضل لأن المتخلف باللفظ فيقول فيه تقرير الفساد
 وهو واجب الدفع كما في التبييض افا يقول على قدر المال انهما شركة
 في الاموال فلو لم يكن منهما مال وكانت فاسدة فلا شيء له من الربح بل
 لم أجره على عمله وذكر في قاضيان لو اشتركا في جواهر كعادت
 ونما رجبل نحو الجوز والفسق وفي مثل حصص والكيل من موضع كعادت
 كانت الشركة فاسدة وان خلط ونفلا وباعا قسم الثمن بينهما
 بقدر ما اصابا فان عمل واحد واعانة الاخر في جميع ما اخذ كانت
 للمعدة أجره كمثل واجمعوا على ان يستحق أجر العمل وان لم يكن كعبد
 ماله قيمة وذكر في ابن باز انه ولو اشتركا على ان يستلوا من الثمن اموالا
 بينهما نصفان فذلك شركة فاسدة كما في الامثلة المذكورة وبطل
 الشركة باربعة هيئات بالعمد ومع الخوف كما ذكره كعبد والآخر وجنون
 المطلق كما في خزانة العفة لانه لا يثبت السهم فبطلت الشركة
 بموت أحدهما اي احد الشريكين لانها تتضمن الوكالة والوكالة
 تبطل بالكون فبطل ما اذا علم بموت صاحبه او لم يعلم لانه عزله حكيم

فلا يشترط له العلم كما في منعه وبما في اي احد الشريكين الى دار الحرب
 مرتدا ان حكم به اي ان حكم القاضي بالحق لانه موت حكيم فلو عاش
 لم يكن بينهما شركة كما في المنع وفيه وبطلت الشركة ايضا بانكارها و
 تبطل ايضا ببيع أحدهما اياها قاله ابن باز في انكارها فبيع وان
 فسخ أحدهما لا يفسخ بلاء علم الاخر وان فسخها أحدهما ورائس
 مالها نقد صح وان عروضا لارواية فيها انما الرواية في المضاربة و
 الصلح في جعله كالمضاربة في عدم الانفصال وذكر يكونان اذا فسخا
 الشركة والمال عروضا يصح فسخها الا المضاربة واختاره الصدر و
 صورته اشتركا واشترى امتعة ثم قال أحدهما الشريك لا يعمل
 معه بالشركة وعقاب فباعه فحاضر الامتعة فالحاصل البايع وعليه قيمة
 المتاع لان قوله لا يعمل معك فسخ للشركة معوا أحدهما بمكس فسخها
 وان كانت المال عروضا بخلاف المضاربة وهو المختار انتهى ولا ين كاحد
 اي احد الشريكين ماله الاخر لا يعطى زكاة ماله بلا ادنى لانه ليس من
 جنس التجارة فلا يملكه ولا يملكه غيره اذ انما الا ان ياذن له فان اذن
 فلا يكره واخذ من الشريكين لصاحبه اي بالاداء فاديا اي الشريكان
 بغيره صاحبه معا اي اتفقا اداها في زمان واحد او لا يعلم المتقدم
 والتأخير منه فلا يكره واخذ من أحدهما حصته صاحبه اي نصيب الآخر
 ويتقاصات فان كانت مال أحدهما أكثر يرجع بالزيادة كما في
 في المنع وان اديا متقاصا يعني ان اذنت كل لصاحبه بان يؤدى
 زكوة عنه فاديا على التقاص فمن الثاني اي الاول يعني ان اذنت
 كان الصانع على الثاني علم بالاداء الاول صاحبه أولا وهذا عند ابن
 لان ان يغيرهما مأمور به وهو لسقوط الفرض عنه ولم يسقط به الفرض
 اذ لا يلزم الضرر الا لدفع الضرر عن نفسه فصار محال فيضمن علم

اولم يعلم اذ هذ صار مفروا باداء الامر وهو حكمي فلا يستط فيه علم
 كما مر وقال لا يضمن اي انك ان لم يعلم اي باداء صاحبه قاله البيهقي
 وفي الزيادة لا يضمن علم باداء شريكه اولم يعلم وهو صحيح عندهما وعلى
 هذا الخلف الوكيل باداء الزكوة او الكفاية اذا ادان الامر بنصف معهما مور او
 قبله او اعتق ولهما انه حاكم بالاداء وقد اقبه وليس في رسم ايتاعه
 زكوة او كفارة لتعلقه بسببه الامر فصار كالما مور به من الاموال اذ
 في كل بعد ما زال الاحصاء ورجع الامر ولا يضمن لهما مور بقضاء الدين بقضاء
 بغير علم بعد قضاء الامران لهما مور به جعل الموقوف مضمونا على الغايض
 وقد وجد ان الدينون تقضى بامثالها فامكن الرجوع على القايض على
 الهلاك انتهى وان اذن احد المصنفين لشريكه ان يشترى منه لياها
 اي لياها الشريك مما دون الجارية ففعل اي الشريك لما دون ذلك فهي اي
 الامة لم خاصة بغير لائق الامة على الشريك بل له بلائيه عند ايه 2 لان
 الجارية قد خلت ملكها جريا على مقتضى الشريعة ثم الاذن بشرائها لو طهر
 بيمين هبة نصيبه لان الوطى لا يحل الا بالملك فصار كما اذا اشترى باها
 ثم قال احدهما لآخر اقبضوا لك كانت هبة وهي اذا قال الشخص اقبضوا
 ديني على فلان الشخص فقبضه كان هبة له كذا في التبيين ويؤخذ كل ايه
 الشريكية بيمينها اي لبايع ان ياقبض بيمين الامة ايها 2 لان المعوضة
 يضمن الكفاية وهذا عند ايه 2 وقال لا يضمن حصه شريكه لانه قد امكن
 من جال الشريكة فيضمن لشريكه نصفه كما لو اشترى ملكا لنفسه ونسقه
 بيمينه من مال الشريكة ويجوز ان الحكم من كذا ايج الاصلية فهي مستثناة
 دلالة فيقع الحكم خاصة فلان مؤديا دينه عليه من مال الشريكة فيد بالاذن
 لانه لو كان يدونه فهي على الشريكة اتفاقا كذا في سنة الموقاة لانه الحكم عقود
 ولا يجوز شريكة الدالين في عملهم ولا شريكة للقراء في القرآن اعتلت دابة

شريكة

شريكة واحد الشريكين غائب وقال البيهقي روت لاه من كتبها فكلواها فاحضر
 فهلك لا يضمن ولو كانت بينهما شاة على دابة في الطريق وسقطت فاكثري
 احدهما دابة مع غيبة الاخر فمات من ان يهلك لمتاع او يستعمله جاز ويرجع
 على شريكه بحصته الا انهما منع حكام او دراهم بدينه انفيه غاب احدهما واحدا
 الحاضر فاخذ نصفه قال محمد وجواب لا بأس به انتهى قال في خزانة الفتاوى
 رجلا ن لهما على اخر الدين درهم فاراد احدهما ان ياقبض حصته ولا يضمن
 لشريكه سبيل فالحكمة عليه قال انصير يعيب الغرم لم مقدار حصته ويبقى ثم يبرأ
 الغرم من حصته وقال ابو بكر يسع من المظك كذا من ذيب بمقدار حصته
 من صديقه ويسلم اليه الذيب ثم يبرأ من نصف دينه القديم ويصالح به
 بيمين الذيب فلا يضمن لشريكه في انتهى وفي المسئلة غاب احد الشريكين
 دار غير مقومة يسع لهما طر ان يسكن بقدر حصته فيسكن كل الدار وكذا
 خادما بين اثنين غاب احدهما فلهما طر ان يستخدم بقدر حصته
 وفي الدواب لا يبركه لهما طر للتفاوت في الركوب دابة يستعملها في الركوب
 او حمل المتاع بغير اذن الشريك يضمن نصيب شريكه احد الشريكين يفي
 في الارض بغير اذن الشريك فلا شريك ان يقتض البناء لان له النقص في
 نصيبه والتميز غير ممكن والغرس كذا اقبل يقسم الارض بينهما مما وقع في
 نصيبه من لم يبين له ان يرفقه او يرضه بالقيمة دار بين اثنين تهايا
 فيها على ان يسكن كل واحد منزلا معلوما وبواجره فهو جائز ولا حاجة
 الى بيان حمدة وان تهايا مع حي الزمان على ان يسكن هذا لهما
 وهذا يوما وبواجره هذا سنة وهذا سنة ففي السكن جائز في ظ
 الرواية لكن بشرطيهما اما لايجوز عليه في مواجزة اختلف الشافعي
 والاظهر انه يجوز فان استولت الفتان فيهما وان قطعت في نفسه
 احدهما بغيره كان في الفضل وبه يفتي كذا الشافعي في الدار بينه على السكن

والفلة جائز قبل هذا اذا ترصنا اما عند طلب احدهما لا يجوز عند الا
 وذكر السرخسي ان الاظهر انه يجوز الا ان في الدارين اذا اعلنت ما في يد
 احدهما اكثر لا يرجع الا في عليه بشر وفي الدار الواحدة اذا اعلنت في يده
 احدهما اكثر بشر كان في الفضل طلب احدهما في عهدها في الحذمة
 وابل الاخر فالنفا في حيزها في بركة على ان تكون عند كل واحد
 منهما خمسة عشر يوما يجب لهما هذه مهابة باطلة ولا يحل
 فضل البين لاحدهما وان جعل في حل الا ان يستهلك صاحب الفضل
 فضله ثم جعل صاحبه في حل في كل حل لا بد له في كل حل في كل حل
 والثاني هبة الدين لم يجوز ذكره في فرائد التلخيص من التناوي ارض بين
 رجليه ليس لاحدهما ان يزرع قدر حصته وفي الدار ان يسكن وفي
 نواذيرهم ليس له ذلك في الوجهية حاشط بين اثنين سقط و
 لاحدهما بنات عورة فطلب من جارية ان يبيعه وفي جارية لا يجوز قال
 الفقيه ابو الليث لا بد من بناء وفي البناء بين مشتركين ثلاثة على ان
 غاب منهم اثنان وطلب الثالث لخاص حصته فيكون على الدفع
 واحدا لمخاف ضيقه لا يمكن في حال غيبته الاخر لانه وكيل احد مشتركين
 المخاف وضعت استمارا ردائه ليركبها الى كذا فركبها شريكه ففطنت فانهما
 بينهما ان كان صاحبهما لم يرض بركوب غير مستعير وكان هذا ضمان
 اتلاف فيلزمهما وان كان ركبا في حاضرتهما كان الضمان في صاحبهما
 وان ركب في حاضرتهم بينهما ما قلنا الا انهما ان ادياه من مال
 الشركة رجع الشركة مثل ذلك الضمان من الخاصة او المشتركة لا ضمان عليه
 لان في الاعارة للمحل لا يبعد التقييد بالركوب ولو استعارها احدهما ليحمل
 عليها رخص في حمل عليها شريكه مثله لا ضمان ولو حمل عليها
 طبائسة يضمن لاختلاف الجنس ولو حمل الصغير مكان لخطه لا يضمن

لانه اخذ وكذا لو كانا شريكين عتات واستعارها احدهما فاجوز في الاول
 بيع المخاف ومنه لا يقبل له شهادة في بيعه على المخاف وضعت اجماعا اما الاقرار
 بالدية لا ينفذ عنده فلو ان الغرم يحمل للذي اخر حصته ما شئ فليس يمكن
 ان يأخذ نصف ذلك وهو مضمون انتهى وفي كسبية احد مشتركين
 عتات في اخر دينا وجب لهما فهو على ثلاثة اوجه ان كان دينا
 وجب بعقد تولاه هدر جائز في الاخذ بالبرء ومعد خلا فالبرء فخره
 لا يجوز الا في نصيب صاحبه وعندهما يجمع في نصيب نفسه وفي المخاف وحده
 يجمع في الكلي اتما قيت في الشركة والمصاريف جائز حتى لو قال ما اشترى
 اليوم فهو بيننا انما اشترى اليوم فهو بينهما وما اشترى بعد اليوم
 فهو للشاري خاصة ولو دفع المال لشهما مضاربة جائز وينفذ انتهى
كتاب الوقف اي في بيان احكام الوقف مناسبة للشركة باعتبار ان
 الحق بكل منهما الانتفاع بما يربو على اصل المال وله معنى لغوي وشرعي
 وسبب ومحل وشروط وركن واحكام ومحاسن وصفة ففناه في اللغة
 الجس وفي الله الاصل مصدر وقفه اذا جسه عليه ويطلق على الموقوف
 مبالغة كصرف الامير لمعه به وفي الشرح ما ذكره المحقق بقوله هو
 اي الوقف **في الوقف** العبدية على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة على الفقراء
 كالعارية فلا يلزم يعني ان الوقف يجوز عند ابيه في الاذن لا يلزم بمنزلة
 العارية حتى يرجع به اي وقت شاء ويورث عنه اذا مات وهو الاصح
 في التبيين ويذهب ويهاج ومذكور في الاصل لا يجوز الوقف اصلا
 عنده والاصح انه جائز اجماعا الا انه غير لازم عنده ولا يردل ملكه اي
 ملك الوقف عنه الا ان يحكمه اي بالنزول للزوم حاكمه اي قاض يري
 ذلك موافق قبل السلطان غير محكم بان كانا قاضيا بمحكمين
 اياه وطريق القضاء ان يسلم الواقف ما وقفه الى المحل ثم يرجع
 فيه الواقف بحكمه انه غير لازم فاذا ترافعا الى الحاكم وحكم بالتقاضي

ملكه من الواقف لزم بالاجماع لانه مجتهد فيه فينفذ قضاءه عنده قبل او بعد
 اي الواقف ذلك بموته بان يقول اذا مت فقه وقفت اي داري مثلاً
 على كذا لم مات صحيح ولزم ان شرطه من الثلث لان الوصية للمسلم
 جائزة كالاوصية بالمنايا ويؤخذ ملك الميت فيه باقيا حكمي فيستصرف
 عنه دائما وان لم يتجز من الثلث جاز بقدر الثلث وبقا الباقى الى ان
 يظهر له حال اخر او يجز الدولة وكذا قوله وقفت في حياته وبعد مماتي
 مؤبدا فانه جاز عندهم لكن عندنا في ما دام حيا كان هذا نذرا
 بالتصدق بالغلة فكان عليه الوفاء بالنذر ولو ان يرجع عنه ولو لم يرجع
 حتى مات جاز من الثلث ويؤخذ سبيل سبيل من اوصى بمخدمته بعد
 لسان فان خدمته بقية الموصى له والرقبة على ملك المالا حتى اذا مات
 الموصى له بالخدمة يجبر المولى ان يورثها له الا ان في الواقف لا
 يتصور انقطاع الموصى له فيشأ بهذه الوصية هكذا افادوا
 خبر في شرط الفرز وعندهما هو اي الواقف لله يعني مناه الشرع
 حبس ماله على ملكه انما كان على حكم ملك الدنيا وصرف منفعتها
 على من احب في المنة على وجه يعود شفع الى العباد لانه في غنى عنه
 فيلزم اي الواقف ويؤخذ ملكه اي ملك الواقف عنه من غير قضاء
 في التبيد والكراد بالزوم ان لا يجوز بالواقف ابطاله في حياته ولا
 لو اراد بعد موته كما في المنة بمجرد القول اي بمجرد قوله وقفت عندا
 يوسف ويؤخذ محمد اي لا يرد ملكه بمجرد قوله حاله يعلم الى الوفاء
 يغني عن جعل للوقف وليا ويؤخذ اليه لانه صدقة فيؤخذ التسليم من
 شرطه كالصدقة المنقذة ولا يوجب ان يملك ملكه بعد قضاء
 كالعتق ولا يوجب قوله عبيد لا حبس عن خراص المذكر في التبيد
 قال في المنة في التعليق بالميت روايتان عنده روايتان يجز لازما
 وفي رواية لا واقتاره صاحب الوقاية وسببه اي الواقف ارادة

محبر

محبر النفس في الدنيا بين الالهي والآخر بالانقرب الى الرب عز وجل
 جمل ومحمد المال المتقدم القابل للواقف وركنه الالفاظ المحصورة بشرطوا
 شرط سائر البركات من كونه حراما بالانقاص او ان يكون بمنزلة غير معلق
 واما الكلام فليس بشرط فلو وقف الله على ولده وسلم وجعل اخره
 للمساكين جاز ويجوز الاعطاء للمساكين المسلمين واهل الذمة واما اذا
 دقت الواقف بطر وتماحه تطلب من المنة فلو وقف على الفقراء فخرج
 على هذا الاصيلين او بنى سقاية بالكرما يدخ فيها ماء يشرب منها
 مسافروا الخبيث والجمع سقاية او خانا او رباطا وهي تسمى بنيت للمساكين
 وكاربان سراي والجمع رباطات لبنى السبل اي المسافر او جعل
 ارضه مقبرة لا يرد ملكه اي الواقف عنه اي عن ذلك المذكور بالا حكمه
 اي يحكم القاضي المولى عندا في الامران القاضية اذا قضى في محل مجتهد فيه
 فينفذ ولو حكم رجلا لحكم بزوجهم والصحيح انه لا يلزم به لما في شرط الجمع لا بما
 الملك لان القاضية ان ينقض حكمه على ما عرف في موضع وعندها يرد
 يرد الى اي ملك الواقف عند مجرد القول اي بمجرد قوله وقفت وعند محمد
 اذا سلمه الى منول واتفق الناس وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في القبر
 لان تعليقهم من الله في قضاء غير متحقق فانما يثبت في ضمن التسليم
 الى العبد كالمصنفات ومكسج بخاري اخذوا بقوله ولا يرد في ان
 الواقف ازالة ملكه بمقترب التمسك من الله تعالى حقيقة لانه غير متصور
 فيصح بدون التسليم كالاتفاق قال ابن الملك في شرط الجمع ومثا يجز اخذوا
 به بترجيها وفي كناية التسليم الموقوف عليه كالتسليم الى المنة انتهى
 وفي التبيد وابويوسف كان حقيق في امر الواقف غاية التضييق او لا شل
 اية في الرجوع ووسع غاية التوسعة حتى لم يشترط القبض والافراز ومحمد
 توسط بينهما ولهذا اختلف به عما منهم انتهى قال الشافعي ومثا ابويوسف

يقول بقول أبي حنيفة دخل بغداد فسمع حديث عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو بلغ هذا أباه لرجع إليه وهو ما روى عن محمد بن حسن بن محمد بن أبي عمر كانت له أرض تدعى تمنع وكان يخطب فيها فقال عمر بن الخطاب يا رسول الله اني استغفرت حالاً انفساً ان تصدق به فقال تصدق باصله لا بغيره ولا بغيره ولا بغيره ولكن ينطق عمر بن الخطاب على ما كان فصدق به عمر بن الخطاب في سبيل الله وفي الرقاب والمساكين وابن السبيل وذو القربى ذكره في الاختيار ثم قال ولا جناح علي من ولاية ابن ياكل منه بالعرف وبكل صديق غير محال ولا يبره قوله صلى الله عليه وسلم لا جبر عن قرأين الله وعن سبعة جاء محمد بن عيسى بن عيسى بن محمد بن عبد الله بن زيد انه تصدق بصحة ذكراه ابواه الى ابيه عليه السلام فقال له ارجع في صدقة ذكراه هناك كلامه وشرطتني من اتمام الوقف ذكره معروف مؤيد مثل ان يقول وقت هذا على كذا وكذا ثم يقرأه فقراء المسلمين ايها وجدوا قال في الاختيار عند محمد بن الحسن الوقف اربعة شرائط التسليم اليه المنع وان يقر حرراً وان لا يشترط لنفسه شيئا من منافع الوقف وان يقر مؤثماً بان يجعل آخره للفقراء قال ابو يوسف يعني من ذلك ليس بشرط وعند أبي يوسف يصح اي الوقف بدون اي بدو ذكره معروف مؤيد لان ذكر الوقف ذكره ابنه بعد عنه كذا ذكره في الاختيار حاكياً عن الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن في فتاواه حاكياً قال ابو يوسف جاز الوقف بعينه بان عبيد وقال له وقتت ارضه لكذا هي وقتت لك فهو متبكر منه يتم بالتسليم اليه واذا مات فهو قف عليه يرجع اليه ورثة الواقف واذا انقطع اي تصرف صرف الفقراء لان الحق يقترب اليه الله وان يحصل بجهة تنقطع وله ان موجه روال حكم بدون تحديد وذلك بالنسبة كالنقطة واذا لم يتأكد لم يندفع عليه موجب ولهذا يبطل التوقيت في بطلان بيع ذكره في الاختيار ثم قال قبل التناهي بشرط الاجماع الا ان عدا الشترط ذكره لانها صدقة بالشفقة

او بالشفقة وقديرة موقفاً وبقية مؤيداً في الولاية فلا يشعرون ان يبيع الا بالانتصيص وحي عند أبي يوسف وقتت كذا في هذا فروع للاختصاص المذكور وجعل اي صح جعل غلة الوقف او جعل الولاية لنفسه اما وقتت كذا في فلات العينة من ثمة العينة واصل العينة عنده ليس بشرط فكذا تتمته واما جعل الغلة بنفسه فلات العينة بالوقف يزول عن حكمه الى المدة في المنافع يحدث على ملكه ثم فصار ملكه لنفسه ماله ثم فيصح به وقال في البيع عليه صفته في ثمة العينة في الوقف واما جعل الولاية له لنفسه فلاته اقرب اليه من هذا الوقف في حق بولايته الا يرى ان باي المجد اوله باقا منه مصالح المسجد وعمارته ونصب المؤذن ولو شرط المؤذن لنفسه وكان متصلاً بغير ما ينفذ على الوقف فلحقه ان يخرج من يده كذا ذكره ابن المجد في شرح الوقاية وجعل اي صح البعض اذ لا يملك اولا دمه او ماله ماداموا احياء وبعدهم الفقراء بشرط مصدر منافع المصلحة است يستعمل له غيره اي ارضاً اخرى اذا كانت فيه كونه الى ما يكون خيراً من الاول او مثله فلات تقرر لا ايضاً لا فيصح التمسكاً خلافاً لما في النكاح لان التسليم بشرط عنده ليخرج العينة عن ملكه الى الله تعالى وينقطع اختصاصه ووقفه في شرط الغلة لنفسه فيما في ذلك وفي الفتاوى وقتت كذا في الجوز عند محمد وعليه صفته هكذا ذكره في فتاواه مقلداً عن القاضي وفي شرط الكسب اليعني الوقف ويبطل شرط كونه فاسداً كذا قاله ابن المجد في شرح الوقاية وفي الاختيار وان حكم به جاز بالاجماع ما عدا ان طلب الشريك في التمسك لا ينافي وان كان فيما معنى كفاية فان كان الشريك في الوقف يبقا سبيل الولاية له وان كان هو يبقا سبيل التمسك في الشريك في الوقف ولا يجوز اخذ ذلك من الوقف لانه يصير سبيل الوقف ويجوز ان يعطيه وراهم من الوقف لانه كان مشترطاً بالوقف وما لا يحمل صحة يجوز مع الشيوع عند محمد

اعتبارا بالصدقة والربح انتهى في هذه وجاز شرط التمسك به وبسبب
 واشترط بغيره ارضاء احدى اذات وفعل صارت التامة فلا بد في شرط
 وان لم يذكر شرط التمسك بها بغيره لان حكمه بغيره بالشرط والشرط واحد في
 الاول والثاني واما التمسك بالبدن الشرط فلا يملكه عند القاطن قاله
 في بخره وبعده انه يجوز ان يجرى عن الاستغناء بالملكه وان لا
 يجرى هنا ويغيره وان لا يجرى جميع بغيره فاحكم بشرط في الصفات ان يكون
 المستبدل قاضيه كجند المعسر بذكر العلم والمحل لا يحصل ان يجرى في
 ابطال اوقاف المسلمين في زماننا وسيل شيخ الاسلام سراج
 الدين قارئ الهداية عن التمسك بالوقف وما مصدرته وهل هو على قول
 ام اصح به واجاب التمسك اذا تغير بان كان الموقوف لا يتغير به وان لم يجر
 فيه ويعطى بدل ارضاء اودار الهاربع يعود نفعه الى جند الوقف فلا يمسك
 في هذه الصدقة قولنا بغيره ومعدوان كان للوقف ربع لكن يرغب شخص
 في التمسك به ان اعطى مكانه بدلا اكثر من ثلثه في جميع الوقف جاز عند القاض
 ابي يوسف والعمل عليه والا فلا يجوز وسيا في قريبا في خزائن الفتاوى في الوقف
 والولاية في نفسه واولاده في عزل التمسك والتمسك بهم وما هو من نزع المولية
 واخراجهم من يده الى محمول جاز والتمسك به ان ياكل بالمعروف كما ان الامام ان
 ياكل من بيت المال رجل وقف على اولاده وجعل اخره للفقراء فان بعض
 يصرف الوقف الى الباقى فان ما تولى يصرف الى الفقراء الى ولد الولد ولو قال
 ارضه هذه صدقة موقوفة على ولدي واولاد اولادي يصرف الى اولاد اولاده
 ابدا ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء ما دام واحد منهم باقيا وان سفل
 ولو قال على بن ولي لم يثبت له ثبات فالغلة للفقراء وكذا على عكس هذا
 والوقف على من يشاء والبنات قسم بينهم على سوية وقف ضيعه على ولده
 وليس له ولد الاول الابن فالغلة فالغلة تصرف اليه فان حدث له ولد

عن صلبه قال النقيب ابو جعفر يعرف الغلة الى الولد ما اراد فلو وقف ضيعه
 على الفقراء ثم افتقر الوافق لا يجزى له ان ينتهي وذكر قاضي خات قال ارضي
 صدقة على ولدي كانت الغلة لولد صلبه يستوي فيه المذكور والاناك لان
 لهم الولد ما خود من الولادة الا ان يقول على المذكور من لولم فلا يدخل فيه
 الغلة الا انك واذا جاز هذا الوقت فما دام يوجدوا حدث ولا الصلح كانت
 الغلة له لا غير وان لم يثبت واحد من صلب الاول يصرف الغلة الى الفقراء
 ولا يصرف الى ولد الولد فيكون وان لم يكن وقت الوقف ولد لصلبه ولم ولد
 الابن كانت الغلة لولد الابن لا يكره ذلك من دون من البطلان ولا يدخل
 فيه ولد البنت في ظاهر الرواية ولو قال ارضه هذه صدقة موقوفة على ولدي
 وولدي ولم يزد على هذا يدخل فيه ولده لصلبه واولاد بنين بغيره
 في الغلة وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال يدخل وكذا لو قال على ولدي
 وولدي المذكور يدخل فيه المذكور من ولد البنت والبنات وتما لم يطلب
 منها وجه وقف الفقراء لانه مما يتأكد وقد مر ما فيه مع النصوص وكذا المنقول
 كما في وقف الفقراء ووقف المنقول المعارف وقدر اي منفعل تعامل اليه
 وقفه عند عهد الفاس والمرد والقدم والمشار وكذا في بغيره وهو
 سيرة الميت وليها اي ثياب بخانة والغدير جمع قدر ما يطبخ فيه من
 الطعام والمرجل وهو ما يتخذ من الخس والمصاحف والكتب لا جود النعال
 في هذه الاشياء وانما يدرك به التمسك في الاستحسان قال عليه السلام ما
 راه مومنون حسنا فهو عند الله حسنة ذكره في الاختيار كذا في ما لا
 تعامل فيه كالغائب والامتنع لان ما شرط الوقف التمسك به في خروجه
 في السلاية والكراي بالنقص وفيما جرى فيه النفاصل فيبقى ما وراه على الاصل
 والغنى على قول محمد كذا في النفاصل وتما ملهم بذلك كذا ذكره في محله ثم قال
 وما جرى النفاصل في زماننا السداد الروميه وغيرها من وقف الدراهم



والله اني دخلت تحت قول عبد المني بانه وقف لا منفرد فيه نعم اني
لا يخفى فلا يخفى على هذا المخلص القول بجواز فقهاء المذهب الامام زفر
من رواية النصارى وفي الخلاصة وقف بغيره على ان ما جرحه من بشرها و
سميها يعطى لابي سبيل قال فان كان ذلك موضع غلب ذلك في
وقتهم رجوت ان يكون جائزا انتهى وابو يوسف معه ان مع غيره وقف
السلاج والكرام كالجواز والابل في سبيل الله يعني المراد من الكرام الجبل والدم
البيد والجحر والبق والابل والثيران التي تجعل عليها والمراد من السلاج
ما يستعمل في الحرب وهو معد للقتال في المجبة ذكره في كنفه وبه يفهم
كذا يصح عنده بكون وقفه ان منفرد شيئا من العقار كمن وقف حصة
بغيرها او كمنها فسرهما بقوله وهم عبده وسائر الامانة فيجوز
للمنفعة وكذلك الدواب ومع ساقية وعلية جبل ودلو ولو وقف بيتا
فيه كقاررات عمل جاز وصار الخيل تابعا للعمل ولو وقف دارا فيها
حمام او بروج حمام صار الحمام شيئا له وهذه الامانة ما يثبت
شيئا ولا يثبت مقصودا كالشرب في بيع الارض والبناء في الشفعة ذكره
في الاختيار قال في كنفه بانه على ارض ثم وقف البناء ارض ان كانت الارض
مملوكة لا يصح الوقف وان كانت الارض مع وقفه على ما يحرم البناء
جازا جاعا وان كانت الارض بجهة اخرى لمختلف فيه فيل جاز فيل
لم يجوز في الاخرى وقف البناء من غير وقف الاصل لم يحرم هو الصحيح
لان منفرد وقف غير متعارف وان كان اصل البقعة مع وقفها على جهة
قرية فين على بناءه وقف بناءه على قرية اخرى اختلفوا فيه اقول المتعارف
في ديارنا وقف البناء بدون الارض كذا وقف الامم وبدونها فتغير الافتاء
بجمله لانه منفرد في متعارف ونحوه وبه جزم شيخ الاسلام سراج الدين
في فتاواه فاجاب بقوله المختار على صحة ذلك كذا في كنفه واذا صح الوقف

فلا

الوقف فلا يملك اي لا يجوز تمليك غيره بالبيع وكفه ولا يبرهن ولا
يقسم في كنفه لما مر من حديث عمر رضي الله عنه ولا يبطل انما يبطل الحق من الوقف الا انه
يجوز قسمة الحق عند ابيه بكونه وقف نصيب من عقار مشترك بجواز الوقف
ان يقسم مع الشريك وان وقف نصف عقاره فالنصف يقسم مع الواقف كمن
يجوز قسمة الوقف بينه وبين غيره عند ابيه لا يقسم بل يتهاون ذكره ابن
الملك في شرحه الوقاية وانما جاز الاستثناء لان الغالب جهة الجواز في القسمة
اذا كانت في غير ثلثيات فيكونه مع البيع ليصح الاستثناء ما قوله فلا يملك
بشئ من التفتيل بمعنى لا يجوز بيعه وفيه يمنة ولا يملك ولا يبرهن ولا
يقسم الا عندهما اذا كانت القسمة بين الواقف والمالك واذا قضى القاض
بجواز الوقف لم يرد وقفه في نفع قضاءه وصار متفقا عليه في كنفه في كنفه
عليهم انتهى وبدا من ارتفاع الوقف اي من غلته شعبة بالمصدر بغيره
لانه يجب انشاء اصل حق الفقراء وذلك لا يقره الا بالعمارة وان لم يشترطها
اي العمارة الواضحة ان وقف على الفقراء لان قصد الواقف صرف الغلة مؤكدا
ولا يثبت ائمة الا بالعمارة فيثبت شرط العمارة افتقار لان الخراج بالضم
لان قصده وصول الثواب اليه فلما ثبت العمارة شرطه لمنفعة الوقف فان كان
الوقف على غلته غيره من حاله ليكون الغنم بالزعم وان كان على الفقراء فلا
يقدر عليها وغلته الوقف اقرب احوالهم ليجب فيه كذا في الاختيار وان على
معينه بغيره وان كان الوقف على معين فعليه اي فيجب عمارة على المعينة ولانه
معينه على ما يشترط في الاختيار وان وقف داره على سكنه دلالة فالعمارة
على داره السكنى لان الخراج بالضم كنفه العبد كمن يخذ منه اشتم
وفي كنفه يجب العمارة بقدر ما يثبت على منصفه التي دفعه لها وان خربت
شبه على تلك الصفة ولم يرد في الاصح فان امتنع اي معينه عن العمارة
ادان كمن معينه فقيرا اجرة حاكم وعمره اي الواقف باجرته ثم رده

أي ثم رد الحاكم الوقف بعد التغير بآجرته إليه أي إلى من لم يسكنه ولا بآجرته التي
 عليها لما رت لاث فيها اتلاف ماله فلا تصح اجازته من لم يسكنه لأنه غير
 ناظر ولا مالك لث كما حكم بواجرها فيعبرها بآجرتها بقدر ما يسبق على الصفة
 التي وقفها الواقف فلا يزيد ذلك الا برضا من لم يسكنه لأنه بصفاتها صارت
 مستحقه لم يتردد على ما كانت وان كانت دفقا على الفقهاء فكذلك رواية حتى
 لا يزيد على ما كانت وفي رواية يجوز والاول أصح كذا في شيبين الكنتز كذا
 في المنهج ونقص الوقف يصرف إلى عمارته النقص بغير التحويل المنقوض كالحقبة
 ان احتاج أي الوقف إلى العماره والآي وان لم يحتج إلى العماره حفظ
 إلى وقت الحاجة لا بد من العماره والأفلايق فلا يحل صرف الغلة إلى
 المصروف على التناهي فيبطل غرض الواقف فيصرف المال إلى احتياجه إليها والأيام
 حتى يحتاجه كماله لا يفتقر إليه أو ان احتاجه وان تصرف صرف غيره أي منقوض
 بأعادته إلى موقوفه يباح أي منقوض ويصرف ثمنه إليها أي إلى العماره
 لأن البديل يقوم مقام المبدل ولا يقيم من منقوض بين مستحق الوقف لأنه
 ليس لهم حق في العين ولا في جزء منها وإنما حقهم في المنافع فلا يصرف إليهم
 غير حقهم وفي البراءة انه يهدم الوقف وليس له من الغلة ما يعاد بناءه
 دفع النقص إلى الواقف أو إلى داره احتشفت حانوت الوقف والسوق و
 صار كحال لا ينفع بطل كونه وقفا وعاد إلى الواقف أو وارثه وكذا حوض
 القرية أو المحلة ضرب كس لا يمكن عمارته ويستغنى عنه أهل المحلة وان كان
 لا يعرف واقفه فهو كالقطعة يتصدق على فقير أو يشتري منه ويستغنى
 به انتهى قال في النفاية ويبدأ من غلة الوقف بعمارة الوقف ومما
 ثم بعمارة المسجد ودهنه وحصره وان استغنى عنه يصرف إلى الفقراء
 وبواري المسجد إذا استغنى عنه فهو لمن طرعه أو يباع ويصرف ثمنه
 في بوائره آخرات كان له قيمة والأفول من أخذه رباط أراد ان

-مخرب-

مخرب يجوز أن يوجر فقرا بالآجرة ولا يوجر بعد فسخ من العماره
 فخرية تنفق أهلها وخربت وفيها مسجد يريد ان يخرجه يجوز بيع
 خبثها بأمر القاضي ويصرف ثمنها إلى مسجد آخر وكذا الرباط **فروغ**
 ولو غاب متعلم عن البلد أقل من ثلاثه أيام فله الوضوء للحناء ولو غاب
 أكثر منه لا يطلب ما مضى ولا يؤخذ بيته ان غاب شهرين ولو غاب
 أكثر منه يؤخذ وقف قديم لا يدرى شرائطه ومصارفه يصرف إلى الفقراء
 إذا ثابت التسليم نأبته واقعة يجوز ان يستقرض من أموال المسجد
 بقدر الحاجة ولا ينظر اجازته أي الوقف بموت الموقوف ولا بموت الواقف
 حتى نأبته أو لا بموت الموقوف في القيمة إذا انفق من ماله يرجع إلى الغلة و
 لكن لو ادعى لا يثبت القول قوله ولا يحل له ان يصرف الغلة بحوالي نفسه
 على ان يردده وكذا في مال الشيم ويستزله منه غاية التنزه ماء وضع
 في مسجد اذنه الطريق للشرب لا يجوز التوضؤ منه وكذا ربيع جدد من
 السقاية وبغير شهادة على الوقف من غير دعوى في حق عتق الجارية
 الكرم النفاية وفي جواهر الفتاوى رجل وقف عقارا وجعل ولايته
 إلى نفسه ما دام حيا ثم إلى ولده فلان ما عتقها ثم ما بعده إلى الاعف
 لا يركب من ادلاؤه فانها تصرف إلى الابن دون الواقف لان الكفاية تصرف
 إلى اقرب الكفاية بمقتضى الموضع وكذلك ما نزل ثلاثه احدها إذا دفن
 إلى زيد وعمرو ونسب فانتهاه تصرف إلى عمرو وعقب وكذلك إذا
 قال وقفت إذا ولد لي وولد لولدي المذكوران المذكورين راجعة إلى ولده
 الولد دون الولد الصلي وبمسئله من كتبه على عكسها قال وقفت على
 بنه زيد وعمرو انه لا يدخل بنه وعمرو في الوقف لأنه اقرب إلى زيد فيصرف
 إليه وخالف في ذلك القاضي في حال الذكر منفع الأئمة كخطيب با صبيان
 وقال الهاء تصرف إلى الواقف دون ابنه والصحيح هو الاول كذا

في منع قال في كنفية في وقف الفقراء المرفق الفقير من اولاد الواقف افضل
لهم في قرابة الواقف ثم الى مواليه ثم الى جيرانهم ثم اهل مصره وان كان الوقف
في مصره لا يجوز صرفه الى ولده وقف على فقراء اولاده فادعى واحد منهم
انه فقير لم يعط ما لم يظهر دفعه عند القاضي وقف على اولاده واولاد اولاده
لا ينقض المذكور على النافذ ولا يدخل اولاد ابنت فيه وبه يقع وقف
على ولده وجعل اخره للفقراء ومثله يصره الى الفقراء الى ولده
ولو جعل بعد اولاد اولاده لا يصره الى الفقراء ما دام واحد من اولاد اولاده
باقيا للفقراء وان سفل وقف منزلا على ولديه واولادهم ما
تنا سفلوا ليس لهما ان يكتفوا فيه لان حقهما في الغلة وفي الحيط الغني
ليس بمصرف للوقف حتى لو صرفه الوقف على الاغنياء وحدهم لا يجوز
لو وقف على طائفة من الاغنياء ثم بعدهم على الفقراء يجوز فيجب شرط
فيوقف صلة للاغنياء وفي كنفية باع ارضا ثم ادعى انه وقف واقام البيعة
شجع ولولم يكن له بيعة ليس له ان يملك المدي عليه فهو انه وقف على
كذا ولم يبينوا الواقف جاز الاجازة كوقفه ان كانت ثمرة لا يجوز بيعها
ولا بعد الغلة وان لم يكن ثمرة جاز قبل الغلة ثمرة جوز في دار وقف
ثمزيت الدار لم يبيع الغنم الشجرة لاجل الهارة ولكن يكرى الدار و
سجرتها ويستعين بالجزء على الهارة لانفس الشجرة من طلب التولية
لا يولم لان الجزء غيره المولم وانما المولى من الفتاوى وذكر المصنف في
فتاواه نقله عن فتاوى المصنف وقد ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة
بدون الدعوى وكل وقف هو حق النفاذ فالشهادة انصح بدون
الدعوى وفي النفاذ ادعى انسان في الوقف لاسمع الدعوى على
ارباب الوقف انما شجع على الغنم او على المولى انتهى وفيما تفصيل يدرج
في كتاب الوقف ذكره على الفتاوى **فصل** اذا بنى مسجدا لا يبرك له ملكه اى

ملك الواقف عنه حتى يفرزه عن ملكه بمرسته لانه لا يخلص له الا بالافراز
فان عدم الخروج يمنع الاضافة ويأذن اى الواقف بالصلوة فيه ويصلي
فيه واحد في يروى عنه ملكه عند ابيه وكذا عند محمد في رواية لشاذل
كتاب الواحد عن الواقف فيا هو حقهم للفقراء وفي رواية اى ابيه ومحمد
شرط صلوة الجماعة اى بشرط الصلوة بجماعة وهو الصحيح كما في شرح التوقفة
لا يركب ملكه لان المالك ببيت لاقاة الصلوة فيها بجماعة فلا يصير سجدا
قبل حصول هذا الحق ولا يشرط فيه قضا القاضي ولا التعليق بالموت
لحصول الحق به بخلاف الوقف لان الحق من الوقف ان يتصدق بالغلة وكس
الاصل والفقير يبرء عن ذلك والصدق بالمعنى لا يجوز الا الاوصية فيجب
تعليقه بالموت فيكون وصية به او حكم يحكم في موضع الاجتهاد وكذا سقط
التسليم الى الغنم عند محمد ولا يجوز في الفتاوى عند ابيه يوسف فصار مسجد مخالف
لوقف عند الكل كما في التبيين ولهذا فصل كصالحا حكم المسجد عما قبله بفصل
على جهة مخالفة احكامه لما قبله هذه كذا كبرت قال في التبيين ويشترط
الصلوة بجماعة باذان واقامة حتى لو كانت سرا بان كان بلا اذن
ولا اقامة لا يصير سجدا ولو جعل له اما ما ومؤذنا وهو رجل واحد فصل
فيه باذان واقامة صار مسجد اتفاقا لان اداء الصلوة على هذا الوجه
كاجابة الارضى ان المؤذن لو صلى في مسجد على هذه الهيئة ليس
لمة بجماعة ان يصلي بجماعة في ذلك مسجد انتهى ولا يصير سجدا
اى الواقف تحت اى تحت مسجد سر دابا بغير ائمة بيت يتخذ تحت
الارض للتبريد لمصالحه اى لمصالح المسجد كما في مسجد بيت المقدس لانه
في لا يكون السرداب مملوكا لاحد في شره الوقف لانه ملكه فان جعله
لغير مصالحه اى لمصالح المسجد او جعل فوقه اى المسجد بيتا وحمل
بابه اى بغير مسجد الى الطريق المحلة او غير اى عن ملكه او اخذ دس

داره ای دار الواقت الوسط بالسوق لهم منهم لداخل صحن الدار لایست
معه بین طرفه الصحن فی الفناء مسجد او اذن للناس بالصلوة فیه
لا یزول ملكه عنه لانه لا یحیر مسجدا الا اذا کان الکرکب او العلول لمصالح
المسجد او کانت وقفا علیه وعن محدثه لما دخل الی اسم البید اجاز ذکر
بطل حال لصفی کتارل ولوی قرب ما حول المسجد ویزول الناس عن یهود
ملک و یورث عند محد خلافا لابی یوسف و ذکر بعضهم قول الی مع ابی یوسف
وبعضهم مع محد ذکره فی الاختیار ولم یسم ای بیع ما ذکر من السرد
والبیع العلوی لغير مصالح المسجد والذي یستخذ ذلک و یورث ای
المذکور عنه ای اذا مات لان المسجد یجب خلوصه له ولم یخلص هنا
لبقاء حق البید متعلقا بغيره وباعلاءه فی الاولیة و یجوز فی الثانيه لان
ملکة جمیع یجوز انیه فکان له حق التمتع و مسجد البیوت لاحد فیه حق التمتع لانه
نق قال و نه اظلم سمع منهم ما جرد انه ان یدکر فیها لهم و یسغ فی حرام
ثم بنی مسجد ابیستا علی جدار المسجد وجب هدمه و یجوز اخذ الاجرة
منه و فی البزازیه و لا یجوز ان یجعل مستغلا ولا سکنة ولو خرب ما حول
واستغنی عنه یبقى مسجد امامه والی ان یدیفه ولا یعود الی ملک
بانیه ان کان حیا ولا الی ملک وارثه ان کان میتا ذکره فی التمتع و عند
ابی یوسف ینزل ای ملک الواقت عن مسجد یجوز السفل ای یجوز قول
جعلته مسجد مطلقا من غیر قید بالانوار و الاذن بالصلوة فیه لان
التسلیف لیس بشرط عنده لانه یحق ط کالاعتناق فی فی التمتع قاله فی راند
اللال و الشوط لکعهور و المسجد یسغ عند الی و محدثه اذا لم یسلم
الیه قیم حتى لو سلمه فالایح ان قبض بنوب عن قبض الناس فیصیر مسجدا
بل ان یصلی فیه لم قال و خلافا فی عود مسجد ملک اذا خرب ما حول فیهما
اذا لم یجمع ان یعود الیه اهل و اما اذا اطمع فلا یزول ملک اتفاقا

جعل

جعل المسجد حصیرا فخر مسجد یعود الی ملکة استری حیثا او حصیرا
او قندیل المسجد ثم وقع الاستفتاء عنه عما ذال ملکة ان کان حیا و الی
ورثته ان کان میتا و علی قول ابی یوسف ببايع و یعرف عنه انه جواز
المسجد وان لم یسغ هذا المسجد فای مسجد اخر سراج مسجد ینیرک
من وقت المسجد الی ملک البیل کذا فی المسئلة و فی البزازیه انتفتحت
و یجوز المنزلة الی النساء علی قندیل مسجد من مال المسجد جاز و یجوز
فی ضوء ^{سراج} ^{الدری} سراج مسجد فیه من کفوف الی النساء
لا ملک البیل الا اذا جدت صلاوات مسجد سیدنا محمد علیه
الصلوة والسلام و التدریس سراج اذا دفعه الی ملک البیل للصلوة
اولیها لایسغ و لیس التمتع ان یجعل سراج المسجد الی بیته و لایسغ
یجوز من بیته الی مسجد انتص و لوصاف المسجد ای الی اهل و یجوز طرق
العامة یوسع ای مسجد منه ای من الطرق ان کان ذلک لایضر بالحق
الطریق کذا فی فی الزیلع فی التبیان ثم قال و کذا اذا ضاق المسجد علی
الناس و یجوز ارض رجل یوخذ ارضه کرها بالقیمه لما روی عن الصحابة
رضی الله عنهم لما ضاق مسجد الحرام اخذوا ارضین بکره من اهلها
بالقیمه و زاد فی مسجد الحرام انتص و بالعکس و هو ما اذا جعل فی المسجد
منی لتعارف اهلها لا مصلحة الجوامع جاز لکما حد است یمر فی حقه الکافر
الا یجوز و کما فی و لیس فی موضع و لیس لهم فیه ان یدخلوا
الدواب کذا ذکره الزیلعی و ان طلق کما صوروا المسئلة فی الاول باب فی
قوم مسجد و احتمل جواز الی مکان یشع فیه فا دخلوا یسکون من الطرق
فی المسجد و فی الفضول لکما و یدر اذا جعل شیئا من الطرق مسجدا جاز و یجوز
التحول التماذیر اذا جعل شیئا من داره من المسجد طریق الوقت اذا
کان یجوز مسجد یجوز ان یریدوا منها فی المسجد باذن اتفاقه و کذا

من الدار وكانوا يسمون ذلك المسجد على اهل توكلا
بالقيمة كرها منه ذكره في الحديث ثم قال وذكر رشيد الدين الامام لو جعل مسجد
طريقا لا يجوز له جعل الطريق مسجدا حاز لانه لا يجوز الخلوة في الطريق فان
ان جعل مسجدا اما لا يجوز المرونة للمسجد فلا يجوز ان يجعل مسجد طريقا
واعتمد ملا خرو ما نقله في العبادات من رشيد الدين في ذكره في مسنده
وسرحه وذكر كره في فتاواه ضا في المسجد على الناس وكنه ارض لرجل
تؤخذ ارضه بالقيمة كرها وقد صرح عن عمر وصحابة اخيه اخذوا ارضين
لبره اصحابها وزادوها في المسجد الحرام حيرة ضا فيهم وسئل ابو
القاسم عن اراد ان يقيم المسجد ويبيعه احكامه بناءه الاول قال ليس
له ذلك الا ان يخاف ان يقيم وتأويل هذه المسئلة ان لم يكن الرجل من
اهل ذلك الحلة وسئل يونس بن محمد عن مسجد اذا ذهبن بعض منه
فقال اهل البصرة للقيم ان لم يهدم في هذه السنة وتبينه يكن ضرره
في العام الا ان اكثر فهدم وبناءه من حال المسجد هل ذلك فقال له ذلك
قبله فاذا كان للمسجد علة للكمال فاستقرض البائس العشرة مثلا بثلثة
عشر في السنة وعقد في الزيادة عقدا شرعيا وصرف ذلك في بناءه ثم جاء
السنة التي فيه فهدم للقيم ان يحرق من غلة المسجد في الترض والكرامة
ام بعض من حال غلة قال يونس فله الزيادة من مال غلة وسئل ايضا
عن مسجد قال اهل الحلة يخافون ان يهدم في هذه السنة ان يشتغل بهارة
قال نعم وقال اهل البصرة بذلك انه قبله ولو احتاج الى العمارة الا ان كان
ان لم يبره يبيع الا ان يبيع النعمان في العام القابل اكثر فهدم للقيم
في تأخيرها قال ان كان حكمة في الحال لا يقدر على ان يرضى بها في البصرة
عن وقف دار على امام المسجد ثم ان الواقف جعل منه اما ما يجوز
اخذ تلك الدار قال لا سئل ابو القاسم عن تشرية الدهن او الحصى للمسجد

ايضا افضل قال لها سواء وقال ابو الليث ان كان المسجد تحت جبال احد
فشاء افضل وان كان سواء في جهة كانا في الثواب ايضا سواء انهم
وفي البزار بن مسعود لم يبال ان ينقص سقفه ويجعل له سقفا اخر با جزاءه
ويشترى للمسجد اجزا اخرى مكانها ليس له ان يبيعها ويتردد في ثمنها و
يشترى به للمسجد اجزا اخرى مكانها فان خرب هذا المسجد وترك
المسجد للناس في الخلوة فليبا ان ينقصه وينفع به كوارس المسجد خلق
ولا ينفع به فاراد المسجد الى مكان اخر ان تركه بكنه لا يخلو فيه لهم ذلك
وان الملك ان يهدم والادوة الظهيرية مسجد عشيق لا يعرف بانيه
اهل الحلة ان يهدم في ذلك لاهل الحلة يسلم وصرف ثمنه الى مسجد اخر
ببائس الحلة ان يهدم والادوة لا يجوز للقيم ان يجعل شيئا من المسجد مكانا
فيتمه وان لم يكن فيهم او مستغلا ولا ان يبنيه في بناء المسجد حوانيت وفي
لهم ذلك ان يهدم في موضع اخر منها وعن مخلو في مسجد او الحوض اذا
الحلة ان يهدم - خرب وتفرق الناس يحرق او قانه الى حوض ومسجد اخر
بيع عقار مسجد لصلحة لا يجوز وان باع القاض وان باع بعضه
باقية الخراب كله عن مخلو في كجوز ان يبيع ويشترى بتمنه اخر ويجوز ذلك
للحكم والمكسول وان لم ينقص النفع عنه ولكن يؤخذ بتمنه ما هو خير منه للمسجد
لا يبيع وعن محمد بن ببيع وشرا ما هو اكثر منه ربحا قال الصدر والفتوى
على انه لا يجوز بيع الوقف التهي وقد مر ما يتعلق بهذا في قبيل هذا الفصل
وذكر في ايضا امام مسجد ربيع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد
منه غلة بعض السنة والعبارة لوقت كساد وان كان يوم في المسجد
وقت كساد يستحق وصار كالجوز موت ككتم في خلال السنة وكذا
حكم الخلوة في المدارس ولا يجوز للقيم ان يضيئ في مسجد للمارة
والجى عنه ببناء كانوت فيه والمزوش في المسجد يكون للمسجد ما عرس

بجاء المسجد على شط النهر بين الفرس وسمي ما يتعلق بهذا في
 آخر الفصل انك في الدنيا رباط وهو الذي بنى للطريق الفقراء او
 اهل مهم والجمع ربط بضمين والرباطات كما في مصابيح المنير يستغنى عنه
 اي استغنى عن العار بان يقع ذلك الطريق منفردا اتخذوا طريقا اخر
 يصرف وقته الى ارب رباط اليه يعني يصرف غلته الى الرباط الذي الذي قرب
 منه لا مسجد اذا خرب واستغنى عنه اهل القرية فيرفع ذلك الى القاضي وياي
 الخبز وصراف الخبز المسجد اخر جاز في كونه وفيه الرباط والبشر اذا
 لم يتفقد يعرف وقف المسجد والرباط والبشر الى ارب مسجد او رباط او بشر
 اليه ولا خرب احد مسجدين في قرية واحدة فللقاضي صرف خبز العمارة
 الاخر اذا لم يعلم بانيه ولا وارثه انتهى والبنزاري لو جعل ارضه مسجدة لا
 يصح بلا تسليم وحليم ان ياذن بالدفن فيه والرباط والكوض والسقاية على
 هذا لا يصح ما لم يعلم ان ياذن بالدفن ولا يتناولوا ولا يتعدوا
 مدة كفي وذكرهم نقلا عن المحقق اذا جعل داره ليكني الفناء او الحارة
 يجوز للفقير والفقير منهم ان يسكنها وكذا ينزل الخنا والدفن في
 المقبرة اما لو جعل الفناء للفناء فلا يجنبه ان ياخذ منها الا ما احتاج
 وفيها وسئل ابو جعفر عن اوصيه بكنى مال للرباط قال من يعرف
 قال ان كان هذا دلالة انه اراد المقبرة به صرف اليهم والا صرف
 الى العمارة رباط فيه ثمرات ان كان لا قيمة لها فلا بأس للذي زلزلت اثارها ولو
 منها وان كان لها قيمة فالاحوط ان يحترق عن ذلك لديه وفانوارل
 هذا ان لم يعلم انه وقف للفقراء فان علم ذلك لا يجوز للفقراء وفي الخاتمة
 شجرة على العمارة جعلت وقفا على العمارة بيا تنال ثمرها للمارة يستوى
 فيه الفقير والغني وكذا العمارة الموضوعة في الغلوت وماء السقاية وسرير
 الخاتمة وفيها والوقف يستوى الفقير والغني في هذه الاشياء انتهى

المصحف

وفي

وفي المصنف اجد الوقف والجهة في رجل مسجد وقفه وجعل الخاضع وقفا وقل
 مرسوم بعض الوقوف عليه بان انتقض مرسوم امام احد المسجدين او
 مؤذنه ^{مخلا} بسبب لو وقفه خاضعا لملككم ان يصرف من فاضل الوقف
 الاخر اليه لانها في كثير واحدوا خلت احدهما بان في رجلان مسجد
 او رجل مسجد او مدرسته ووقف عليهما او فاضلا ليجوز لملككم ان يصرف من فاضل
 وقف احدهما الى الاخر كذا في البنزاري والوقف في كرض احدهما كرض وصية
 وحكمه تنفذ من الثلث كقوله في كرض فان خرج الوقف من الثلث او
 ا جاز له الوارث نفذه الى وان لم يخرج من الثلث ولم يخرج الزكاة بطل
 الزكاة على الثلث وان ا جاز البعض دون البعض بقدر ما ا جاز وبطل
 في الباقي الا ان يظهر للث مال غيره فينفذه الى الكثر في ثمانية وذكره المحقق
 في فتاواه نقلا عن النجاشي قال سئل الواقف لرجل وليت هذا الوقف فاق
 لم الولاية حال حياته لا بعد وفاته ولو كثر الواقف الولاية لاحد من حضره
 الموت فقال للرجل انت وصي ولم يرد فهو وصي في ماله ولده وما كان في
 يده من وقف في قول ابن يونس وفي الفتاوى ولو اوصيه الى اخر بعد ذلك بولي
 الثلث وصية لاقبها ولم يجعل فيما تحت نصب الخاضع فيما وقف بقدر ما منه
 لم يمكن الواقف ا خراج ليعوليه بنفسه ومن جعل فيما ثم اوصيه الى رجل بولي
 وصية في جامع الفتاوى قال هلال ان جعل ارضه وقفا في صحته ثم قال عدم
 وفاته لرجل انت وصي ولم يرد تلقوا ولاية الوقف اليه الا ان يقول ولاية
 الوقف اليه بعد وفاته فيقول كالوصي في سائر امواله ولو اوصيه اليه في
 الوقف خاصة فانه مشهور على قول ابن يونس انه وصي في الاشياء كلها و
 لوقف ارضه وجعل ولايتها الى رجل حال حياته وبعد وفاته فيما حضره
 الموت اوصيه الى رجل ذكر هلال عن محمد بن الوصي بكنى النعم في امر
 الوقف جعل ولاية الوقف اليه فالاصل عند محمد بن الخاضع لا يشاركه

العام فيما خص به والعام يشترك فيهما خص به وهو مقدر فيما دراه
وعند ابي حنيفة واظهر الرواية عن ابي يوسف ان الوصاية لا يقبل التخصيص
فالعام ونحوه سواء وتماثل بطلب من فناء الوكيل في كتاب الوقف و
يشع اي يراعي شرط الواقف في اجارة الوقف ان وجد اي بشرط الواقف
حتى اذا شرط ان لا يوجر اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استيجار
سنة وكان اجارتهما اكثر من سنة اذ في الوقف وانفق على الفقراء فليس
للقيم ان يتجاوز شرطه ويوجر اكثر من سنة بل يرفع الامر الى القاضي حتى
يوجره القاضي اكثر من سنة لان لقا حتى دلالة النظر للفقراء والغائب و
الميت ذكره في كونه والاى وان لم يوجد شرط الواقف في مدة فجار ان لا
يوجر الضياع اكثر من ثلاث سنين لانه لا يرغب في الضياع اقل من ذلك
الضياع جميع الضيعة مثل كلبه وكلاب والضيعة الفقار كذا في مصباح
المنير قال في الاختيار كان لم يشترط فالتقديرون من اصحابنا قالوا يجوز
اجارته اي مدة كانت والمتأخرون قالوا لا يجوز اكثر من سنة لئلا يتخذ
ملكاً بطول المدة فيندرس اسم الوقفية ويشتم بسمه المكنية لكثرة
الظلمة في زماننا وتغلبهم واحتلامهم بالمعج وبالسنة يفتح بالدار وبغلب
سنة في الارض الا اذا كانت المصلحة في عدم تجارته وهو امر مختلف باختلاف
المواضع واختلاف الزمان ولا يجزها يعني ان المختار ان لا يوجر غير الضياع
اكثر من سنة لازماً ان كانت تؤدى الى ابطال الوقف فان من
راى يتصرف منه تصرف المالك على طول الزمان يتوجه ملكاً في المعنى
القيم اذ لم يراى شرط الواقف فان ينصرف ليعزل القاضي وهذه المسألة ان
انه لا ينصرف بمجرد اختلاف بل يستحق العزل انصرف به وبموت
القيم لا يبطل الاجارة لان الاجارة انما يبطل بموت المالك لان الملك انتقل
الى الورثة فهو لا يبطل ان حصل استيفاء المنافع على حكم غير الواقف

وانه لا يجوز وهذا المعنى معلوم هنا ولهذا لم يبطل بموت الوكيل وبطلت
بموت المالك وكذلك لم يبطل بموت الوصي وبطلت بموت الجير وان
كان الواقف هو الاجر وميت في القياس يبطل وفي الاستحسان لا لانه اجرها
لغيره وهم الفقراء فصار كالوكيل والقيم اجرها ميت القاضي اذا اجر الدار
الموقوفة ثم عزل قبل المدة لا يبطل لانه بمنزلة الوكيل عن الفقراء ولو
اجر الوقف القيم ومات الموقوف عليه لا يبطل الا اجارة لانه لا يملك الرقبة
فلم يكن موته كموته المالك بخلاف الاجر الواجب قبل موته يرد الى الاجر
وارثه والواجب بعد موته اذا بقي انتهى وذكر كونه في فناء دار
موقوفة على تقديم اجرها القاضي مدة معلومة ثم مات بعض الموقوفين
عليهم قبل تمام المدة لا يبطل ثم ما وجب من المدة المات مات هذا
الميت يصرف الى ورثته وما وجب فلم يبق فان بطلت الاجرة وانقضى
الموقوف عليهم ثم مات احد هم القياس ان ينقص النقص وتكون
للدار ما من الاجرة حصه قدر ما عيش لكنها تستحق ولا ينقص احد
القسم انتهى ولا يوجر من الوقف الا باجره ككل يعني لا يوجر بالاقول من
اجر ككل دفعا للحرز عن الوقف حتى اذا اجر ككل بدون اجر
المقر لمزم كاستأجر تمام اجر ككل وكذا الا اذا اجر منزل الصغير بدون
اجر ككل يلزم اتمام اجر ككل لانه ليس للواحد منهما ولاية على الآخر والاحتياط
وكذا من غلب ارض الصغير وارضا الوقف يجب اجر ككل على قول ما يرى اتمام
ذلك على كسائر اجر الا كسائر كحاشية عليه يعني ذكره في المعنى ثم لا ينقص
اي الاجارة وان زادت الاجرة لكثرة الرغبة لان المعبرة اجر ككل يوم
العقد فلورخص اجره بسبب ما اصاب يعلم العقد للزوم الضرر قال
في المعنى ولو زاد اجره على اجره قبل العقد ثانيا على الاصح لما في الزمان
واما ما في فقه حصه من اجر الاول وقيل لا يعقد ثانياً يسيراً بآداء واحد

تعتل في زيادة الاجرة تعتبر اذا زادت عن المال حتى اذا زاد واحد فاعتبرت
 لا تعتبر واذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يربح احد فاعتبرت في نفسه
 وعليه استفتى وما لم ينفذ كان على المتاجر كسب في الحضر ولو
 زادت الاجرة فرضه المتاجر الاول بالزيادة كان هو الذي من غيره
 انتهى قال المصنف فتاواه واذا اجر القيم الدار باقول من اجر المثل قدر
 ما لا يتغير فيه حتى لم يجر الاجارة ولو سكت المتاجر كان عليه اجر المثل
 بالغ ما يبلغ على ما اختاره المتاجرون من المثل وكذا لو اجرها فاسدة
 متولى الوقف اذا سكن بها بغير اجر ذكره لعل لا يفتى على الساكن و
 عامة متاجريه ان عليه اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستقبال
 ادلم بكه وعليه يفتى وكذا لو سكن دار الوقف بغير اجر القيم وبغير
 ارض الوقف وكذا لو رهن الوقف حتى لم يبيع فسكنه المتهن يجب اجر
 المثل سواء اعد للاستقبال ادلا قال المصنف في حاشية حاشية الدين
 هو الغنوي وكذا قالوا في متولى المسجد اذا باع منزلا موقوفا على المسجد
 فسكنه المشتري ثم عزل الكفاضة هذا المتولى ووجه غيره فادعى الشاغل
 المنزل وابطل القاضي في البيع وسلم المنزل الى المتولى الذي فعله المشتري
 اجر مثل منزله سواء كان معدا للاستقبال ادلم يكن انتهى وكذا الموضع اذا
 سكن دار الوقف بغير ارض الوقف وبغير ارض القيم كان عليه اجر المثل بالغ
 ما يبلغ ذكر في ههنا وليس للموقوف عليه كالامام والمؤذن والمذبح والادلاء
 سكونهم ان يوجروا اجارة الوقف لعدم تصرفهم في عينه الابانة اي الا
 يخرجا بل عن القاضي اولوية بان يجعله الوقف متوليا في يكون له حق
 انصرف قاله الاختيار واذا اجره انما هو اذ انما لم ينفذ عونه
 لانه كالوكيل عن الموقوف عليهم والعقد لا ينفذ بموت الوكيل ولو سكت
 الموقوف عليه ان شرط الوقف السكن لم فله ذلك وان شرط الخلة

لم قيل ليس له ذلك وقيل له ان له ان يسكن غيره باجارة فهو ادلى
 والاحوط ان يوجرها القيم من غيره ويعطيه الاجرة انتهى وفي البرزانية
 مات المتولى والواقف حي فالرأي في النصب الى الواقف لا يملك وبعد موت
 الواقف الرأي في وصيته لا يملك الحاكم وان لم يكن له ولي فالرأي ان الحاكم
 لان العين وان زال بالوقف عن حكمه حقيقة فهو باق على حكمه حكما باستار
 قوله عليه صلوة والسلام وصدقة جارية الى يوم القيمة وانما توصف صدقته
 بالادام اذا حدث الحاصل على ملكه وجعل بها متصفا جديدا فذلك انما انما
 انها حقيقة على حكمه ولو كان على ملكه كان النصف اليه كذا انها في الاصل حكم
 لا يجعل القيم من الاجاب مادام من اهل بيت الواقف من يصلح لذلك فاذا لم
 يجد منهم من يصلح ونصب من غيرهم ثم وجد منهم من يجره عنه اهل بيت
 الواقف انتهى قال المصنف فتاواه ازا فله شرط في الولاية لنفسه ولا
 لغيره ان الوقف جائز والولاية للواقف ولو شرط الولاية لنفسه كانت له
 وليس للسلطان ولا للقاضي ان يدخل عليه في ذلك الا ان لا يصلح لذلك وكان
 الشرط باطلا ويؤثرها غيره وينسخ من يده وفي فتاوى ابيه البيت وقف سلم
 الى المتولى ثم اراد الاخذ منه ان شرط الواقف ان له العزل والاخر في نفسه
 ذلك والافق قول ابيه يوسف لم ذلك خلا لحد وفي النوادر فله ان يخرجهما
 لم يتصل به القاضي واذا قضى به فله وسئل محمد بن الفضل عن بشرط اصل
 الوقف الولاية لنفسه واولاده قال يجوز بالاجماع انما تختلف فيها ازا وقف و
 اخرجه من يده ولم يشترط الولاية لنفسه وفيه تخالف من طلب التولية والادفاف
 قالوا لا يصلح وهو كمن طلب القضاء لا يتقدم انتهى وقد مر ما يتعلق بهذا
 انما وبشرط ثمانية في اخر الفضل نقلنا عن فتاوى المصنف في الولاية والاداء
 اي لا يجوز اعادة الوقف بسكانه لان فيه ابطال حق الفقهاء والاداء اي ولا يبيع
 رهنه فان سكنه المتهن يجب عليه اجره حكما مركزا في الاختيار وان

عقب عقاره أي الواقف يختار وجوب مضاف إلى نظر الواقف قال في
الاختيار والفتوى في عقب عقار الواقف وانما في مضاف وجوب مضاف
هو يختار ولو لم يحدد الواقف في الاختيار أن امره الواقف بذلك جاز وان لم يحد
بأمره فالأحرار أن لم يكن له بد من ذلك يرضى الأمر إلى القاضي حتى يأمره بالبيع
ثم يرجع إلى المصلحة قيمه استثنى من ذلك الواقف حائزاً للمصلحة يجوز بيعه عند
الحاجة لانه من غلة الواقف وليس بوقف لان صحة الواقف تستلزم اشتراط
ولم توجد فيه انتهى قال المصنف في فتاواه والوكلاء والوكلاء إذا جردوا
إقليمهم بغيره يجوز بلا خلاف ثم إذا جاز أحارة الواقف بالعرض فالقيم ببيعها
وتجمل ثمنه في سبيل الواقف وإذا كانت الواقف على قوم معينين فالقيم الواقف
من حقوقهم عليهم قال الفقيه أبو جعفر إذا كانت الأجر لكان الواقف
لا يختص به العارية وليس له بيعه جازت الأجرة انتهى قال في الفتوى
هذه في الدار ومكانها وأما الأراض التي كانت الواقف فيهم العشر والخراج والشر
الموت فليس للموقوف عليهم أن يوجهوا وأما إذا لم يثبت ذلك يجب أن يجوز
وبغير الخراج وهو موقوف عليه وهو نظير ما روي عن أبي يوسف إذا كان للموقوف عليه
منه أو ثلثاً فافق سموه واخذ كل واحد منهم أرضاً يرضى بها نفسه قال أبو يوسف
أن كانت الأرض عشرية جاز مهابتها وان كانت خراجية لا يجوز كذا ذكر
في فتاوى القاضي خات ودخلت ما عليه الفتوى انتهى فقير سكن وقف الفقراء
ما يجب من الأجر قال المصنف في فتاواه وأنه يحفظ من علمائنا أن من له حق
في بيت المال إذا شارك عليه خراج أرضه للمكان حق في بيت المال جاز كذا هنا
كذا ذكره المصنف في فتاواه وله شرط أي الواقف الولايه لنفسه وكان خات
غير ما عرفت على موقوف شرعي أي الولايه منه يعني بشرطه في الولايه عن الواقف
وإن غيره نظر الفقهاء وان شرط أي الواقف أن لا يشرع أي الولايه عنه
وان هذه وصية يعني ولو شرط الواقف أن ليس للقاضي ولا لسلطان بيعه

عنها

عنها وان شرط مخالف للشرط فيبطل الشرط لمخالفة حكم الشرع ونظير
هذا الوجه إذا كان غير مأمون بنظر منها نظر الصغير وصرح في البرزاني
أن شرط القاضي في الخائن واجب عليه ومقتضى الأثر بتركه والائتم بتولية القاضي
لا شرط كذا في الفتوى **قوله** ذكر المصنف في فتاواه نقلاً عن العتائيه وقف على
نفسه ثم على الفقراء على الفقراء يصح الرجوع عنه جعل أرضه صدقة موقوفة
على الفقراء **قوله** فاحتمل هو بغيره يعطى من الغلة كذا ذكره
هلال في وقفه قال الفقيه أبو بكر الأعمش هذا الحديث على مذهب هلال
فإن حكاه مذهب أن الواقف لو شرط أن يملك نفسه في الشرط وحوله إلى غيره
يملكه إذا احتاج أما على مذهب أبي يوسف فلا يصح ذلك وأوقات التي طعن
الوقف إذا كانت في حال الصحة مضافاً إلى ما بعد الموت فالعشر إلى ولد
الواقف أو له ثم إلى قرابته ثم إلى مواليه ثم إلى غيره ثم أهل محضره انتهى وفي
الاختيار وقف على الفقراء ولو لم يثبت صفة فقيرة أن وقف في صحة يجوز الوقف
البيها في مرضه لانه بمنزلة الميت لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على الفقراء
يدخل فيه فقراء قرابته وأولاده وحرف الغلة إليهم أو من صرفه إلى الأجيال
استثنى القيم ثم إذا أعطى مائة لا يجوز أن يحقهم في الدراهم انتهى وفي
فتاوى المصنف إذا ذكر أهل البيت في الوقف والوصية يرجع إلى مراده إن أراد
بيت السكنى فاهل بيته من بعدهم وينفق عليهم في بيتهم وإن لم يكن بينهما
قربى وإن أراد بيت النسب فاهل بيته جميع أولاده انتهى وأما الجبال
فكل من في نفقته سواء كانت منزله أو غير منزله وأما المعروف فيهم الحكم فقد
ذكره هلال أنه بمنزلة الجبال وقيل أنه أعم وإذا وقف على جيرانه فعلى قولنا في الجار
من يستحق الشفعة ثم قل هو مذهب أن الشرط السكنى ما كان السكنى
أو غير ما كان هو الصحيح وقال أبو يوسف ومحمد كل من يحكمهم مسجد أحله هو
مختار الصغير والكبير والحكم والفرقة ذلك سواء وتدخل فيه النسوة انتهى

رجل قال ارني صدقة موقوفة على اقا ربك ادعي ذوقا ربك ادعي ذوقا ربك قال هلال
 صحيح الوقف ولا يفسد الذكور والانس ولا يدخل فيه والد الواقف وجده
 ولا ولده على قول ابي حنيفة ولا يدخل فيه جده وولده وبغيره الا قرب
 قال اقرب وعلى قول صاحب يدخل فيه جده وولده وبغيره الا قرب
 اباؤه والامه والامه ولو قال على فقراء اولادى يستحق المصلحة من كان فقيرا وقت وجوده
 انفع في قول هلال سواء كان غنيا ثم احتاج او كان محتاجا في الاصل ذكره
 قاضي خات في هذه ارض اقر في صحتها صدقة موقوفة جازا قراره و
 بقا اقرارا بالوقف لا ابتداء وقف حتى لا يشترط شرائط الوقف قال هلال
 لا جعل الموقوف هو الواقف ولا غيره الا ان يشهد الشهود انهم لا ينفون هو
 الواقف وقبل اشهاده وكان الراي فيه للقاتل ان شاء تركه في يده وان
 شترى اخذ منه ولو ان هذا الموقوف قال بعد الاقرار الواقف فلان لا يقبل منه و
 لو قال انا واقفها قبل قوله وتامة فتنازل المص وفيها اذا اجر المصير والوقف
 من نفسه لا يجوز وكذا لو اجرها من غيره ادخلت في قبضه ينفون ان يقع هذا على
 قياس المص اذا باجمال المصير من نفسه ان كان منفعه للوقف يجوز عند ابي
 حنيفة خلافا لهما ولو اجره ابيه او ابنه فله الاختلاف في التوكيل عند ابي حنيفة لا يجوز
 وعند صاحب المصير جازا موقوفة ونسب فيها جازا وتكون سكنها ينظر ان كان
 رفع البناء لا يضر بالوقف رفعه ان كان في روات كان يضر فيسقط ان يرفع ثم ان اراد
 ان يملك المصير بناءه للوقف يضمنه مينا او من ذوى اجمعها كان اقل فيملك المصير
 هذا اذا كان البناء بغير ادن المصير اما اذا كان باقره كان البناء للوقف
 ويرجع البناء على المصير بما انفق حانث الوقف اذا احرق وتساخر عرصه
 بغيره لا يخرج عن الوقفية ومنه هذا الحكم دفع على مستكر ضرب لا ينفع به
 ولا يرغب احد عمارته بطل الوقفية ويجوز بيعه وان كان اصله بغيره
 قبل ينفق اصله وقتا انتهى وفيه اطلاق المصير في بيع الوقف غير مسجد

لوارك

لوارك الوقف فيما يبيع من ذلك منه ينفق على بطلان الوقف فيجوز
 بيعه ولو اختلف في البيع لغير الوارك لا يبيع ببيع الوقف اذا بطل عاد
 الى ملكه ووارك الوقف وبيع مال الغير لا يجوز بغير طريق شرعي وفيه فساد
 صاحب المحيط قيم الوقف اذا باع الوقف بامره في ورأيه وتديره جاز
 الواقف اذا اختار واكثر من الوقف رفع الامر الى القاضي في بيعه الوقف
 اذا لم يكن مسجدا وذكره كونه في خلاصة الفتاوى وان كان مسجدا يحكم بما يحسنه
 فالبيع باطل والاطلاق ما كان من الموقوفة هكذا اجاب شيخ الاسلام ابو السعود
 السامري ولو غلب الوقف خلا لا ينفق لاحد من موقوف عليهم حتى لا ينفق
 بغير اذن القاضي وبعض محققين ينصب خصم عن الكل وقيل لا هذا اذا كان
 اصل الوقف ثابثا والافلا ينصب احد على الخصمين خصم ولو باع الموقوف دار
 الوقف وقبض الثمن لم يزل له في نصب غيره فاسترد المالك الوقف من
 المصيرين بحكم القاضي فيجب عليه اجرة ما سكن في داره مدة الاجرة من ارباح
 في باب الوقف بالباطل ولو ابتز منه مسجد وان دفع ولم يبيعه الواقف تقبل
 قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف قديما وقيل لا بد من بيان الواقف
 على كماله وهو صحيح انتهى وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة النساء
 مع الرجال والشهادة بالشهرة وان حرجوا به اي بالسامع وفيه فساد السامعي
 وقف مشهور بقديم لا يعرف صاحبه واستدعي عليه فلم يردع كونه ان
 هذه الضيقة وتقع على كذا مشهور معروف وشهد الشهود وكذا لو كان تحت رايه
 يجوز ان الشهادة على اصل الوقف بالشهرة يجوز على جهل المحتار وان كان
 الوقف على قوم باعيا منهم واما على شرائط فلا هو كذا في روات كان
 الدية فلو انهما يشهدان بالشامع وقالوا نشهد بالشامع تقبل كعادتهم
 وان حرجوا به وقيل اذا صرحا انهما يشهدان بالشامع لا تقبل وفيه فساد
 بطلان تقبل الشهادة على اصل الوقف بالشهرة وعلى شرائط ايضا هو كذا



وبيان المحرف من اصله فتقبل الشهادة عليه بالناس مع التوقف صحة القول
 عليه مات كموذن والامام ولم يستوفيا وظيفتهما من الوقف سقط
 لانه في معنى الصلة لا تافيه وقبل لا يسقط كالأجرة وان كان على الامام دار
 وقف في يد كسائر فلم يستوف الاجرة حتى مات بنظرات اجرتها المتوفى فانه
 يسقط وان اجرتها الامام لا يسقط كزكاة العمارة في المحبة ولو قال ولايته
 من افضل من ولدي فاني الافضل فالولاية لمن عليه الحق ناولو في القاض
 الافضل ثم حدث في ولده افضل منه فالولاية له ولو ثبتوا ادا حدهما اورد
 فالأخرا علم باحد الموقف فهو اوله اذا من خيانه وقد وقعت حادثة شرط
 الولاية للأول فالأول من اولاده فوجدت من اولاده هبة الأولاد سواء
 ولم يوجد احد هبة الصف الشريف افته ابو السعد من مائة الديار
 الرومية بالأشتر لا بينهما على سواء فقبل ذلك بان الفعل التفضيل ينظم لما حد
 ومحمد وهو ظ والقاض ان ينصب في على غلات المسجد باجر عليه وان
 لم يشترط الوافق وحكمه في القنية ويجوز للمولى ان يعوض التولية بالغير
 عند الموت ولا يجوز في حياته وصحة الا اذا نوض اليه في ثمانية مرض الموت
 مرض الموت وفوض التولية الى غيره جاز لان المتوفى كالوصي لان يوصي
 الباني للمجد من القدم ينصب الامام والموذن في كسائر الا اذا عيّن القدم
 اصل ما عينه الباني مع الوقف في وجوده كموقف عليه في الاصح الكون كمنع
 اذا غرس القيم في المسجد فهو للمجد كالبنا وان غرس على غير العامة فهو
 له ولم رفعه لانه ليس له ولاية على العامة ولا يجوز الوقف على الاغنياء وهم كجوه
 ثم بعد بعدهم الى الفقراء جاز ويكون كما شرط لانه مهم في كسائر بان انقض
 الاغنياء رواذا وقد قال على اولاد يدخل فيه يسطون كلها لعدم سهم الاولاد
 لكن يقدم البطن الاول فاذا انقض فانك في من بعدهم يشتركون جميع البطون
 فيه على سواء فيسبهم وبسبهم لان كسائر اولاده وبسبهم بقصد صلة

ولده

ولده لان خدمة اباه اكثر وهم اليه اقرب وكان عليه الحق قرارهج ولو قال
 على اقرب قرابة بنت بنت البنت اوله من الاخوات لانه لانهما من صلبه والاخوة
 من صلب ابيه ولا يعين الارث وقف على ساكنة مدرسته كذا من طلبة العلم
 فكسرها متعلم لا يبيت فيها جاز له ذلك ان كان يابون في بيت مع بيوتهم وله
 فيما انة السكنى لانه بعد ساكنة فيه ولو وقف على ساكنة مدرسته كذا ولم يفرق
 طلبة العلم فهو والاول سواء لان التعريف في ذلك انما هو طلبة العلم دون
 غيرهم ومن كان يكتب القيمة لنفسه ولا يتبعهم فيه الوظيفة لانه متعلم وان
 كتب باجرة لايجوز وان خرج من المحرم مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا لا وظيفة
 له لانه لم يبق ساكنة وان خرج مالا من ذلك الى بعض القرى واقام خمسة
 عشر يوما فهو وظيفة له وان كان اقل من ذلك فان كان لا بد له منه كطلب
 الفتى ونحوه فله الوظيفة وان خرج للثقة لايجوز له ان يكون الاخر من
 عليه الزكاة اذا اراد ان يبنى مسجدا او قنطرة لايجوز فالحيلة فيه ان يتصدق
 على المتوفى الفقير ثم يصدق الى ذلك وهذه الحيلة يخرج كثير من المسائل مقبولة
 قدية لم يبق منها اثر المبررة سبعة فليس ان ينفعوا بها ولا البناء فيها ولا يابال
 الدواب في حبسها املا احتشاشا فيك منها هذا اسير مقارر الشكر
 اذا اندرست انارهم ولم يبق من عطا بهم لايأس بان يتخذ للمسلمة عجرة
 وينسب كسائر من مال مسجد رجل قال جعلت حجر من لدهن سراج المسجد ولم
 يزد على هذا صارت الحجر دفقا على المسجد اذا اسلم الى المتوفى وليس للمولى ان
 يبرق غنتها الى غير الدهن والمتوفى الى قتاديل المسجد من وقف المسجد جاز
 الكرم خزانة مفتوحة وذكر كسائر فتاداه نقلا عن القابية ولو قال لا يصل
 غير هذه صدقة موقوفة لم يملكها صارت وقفا اشترطت من غلة دارى هذه
 بعد موته كل كسائر عشرة دراهم جزا وقرقوا على ساكنة صارت الدار وقفا
 فلو قال وقف دارى بعد موته على ساكنة وكذا لو قال جعلت غلة ارضي وقفا

وفي وقت الهلال او حتى بان يوقف تلك ارض بعد وفاته كما كان وصية بالوقف
على الفقراء وفيه ثمانية ارضه هذه موقوفة على وجوه البر او على وجوه الخيرات
على وجوه الخيرات والبر فهو وقف صحيح على ما كان ولو قال صدقة على وجوه الخيرات
والبر لم يكن وقفا بل نذر رجل اشترى ارضا ببيعها جزاء وقفها قبل القبض
ونفذها فالامر عوقف فان ادى الحق فالوقف جائز وبناخذ وان مات
ولم يترك ما لا يتابع الارض ويبطل الوقف قال الفقهاء ابو الليث وبناخذ وهذه
ثلاثة فصول العتق والبيع والوقف فالعتق قبل القبض ينفذ بلا توقف
ويكون قبضا والبيع لا يبيع قبل القبض عند محمد بلا توقف والوقف يتوقف
بلا خلاف بغير اية يوسد ومحمد اشترى شاة فاسدا ووقف ان يهدى بقبض
صح ولم ينفذ القيمة ولا نزل الوقفية وان قبل القبض لم يصح ولو اشترى
شاة صحها ووقف على الفقراء ثم وجد عيبا لا يردده ويرجع بنقصان
العيب ولو اخذ منه مسجد لم يجد العيب لا يرجع بنقصانه وجعل المسجد
نظير البيع والوقف نظير العتق انتهى ما ذكره المصنف فتاواه **كتاب**

البيع اي في بيان احكام البيع وهي البيع وهو المناسبة بينه وبين
بين الوقتات ما قبل ازالة الكمال لا الى مال له وفيه فائ ما قبله
بمنزلة البسيط وهو لا مركب والبيع في اللغة مقابلة ببيع شيئا
سواء كان ما لا اولاد الا قال الدقا وشروطه ثمن تحس دراهم معدودة
كذا في البيع وفي القاموس باعته ببيع بيا وببيعا والقبض هو بيعا
اذا باعته اذا اشتراه وهو من الاضداد وباعه من السلطان سمي به
اليه وهو باع وباعه بالكرسلة عن بيعته وقال ابن قتيبة
بعث زيدا الدار يتعدك الى مفعوليه قد تدخل من على المفعول الاول على
وجه التاكيد فيقال بعث من زيد الدار وما دخلت الدار مكان
منه فيقال بعث كذا فهو زائد واتباع زيد الدار بمعنى اشتراهما و

وباع عليه القاضى اي من غير رضاه ذكره في البيع وانما جعل الكونه النواحي
الربعة باعتبار جميع لانها ما بيع سلفه بمثلها ويسمى مقايضة او بيعها
بالثمن ويسمى بيعا كونه اشهر النواحي او بيع ثمن بثلث كبيع الثمنين
ويسمى صرفا او بيع دين بدين بيمين سلفا وباعتبار الثمن ايضا
اربعة لان الثمن الاول ان لم يغيره ويسمى سادسة او اعبر عنه زيادة
يسمى مراحمه او بدونها يسمى تولية او بيع الثمنات يسمى وضيعة وفي
الشرح ما ذكره بقوله البيع مبادلة مال اي مرغوب فيه بمال اي بطريق التجارة
ولم يقل بالراض ليشاؤا لبيع المكروه فانه منعقد وان لم يلزم والمالك
يشمل على مبادلة رجله بما له بطريق الشراء او مبيعته بشرط العوض فانه
ليس ببيع ابتداء وان كان في حكمه اراد اخراجه ذلك فقال ويصدق اي
البيع بالجاب وهو الايمان يسمى سمي به اول كلام القاضى سواء كانت
بعث او اشترت لانه يشترى للآخر جارا فيقول وقبلا وهو ثمنه كلام
احدهما سواء كانت بعث او اشترت فلا لانعقا وتعلق كلامه معاقدته
بالآخر كعنا على وجه يظهر اثره في كمال بلفظها في اي بلفظها ما ضيد
كيفية واشترت لان البيع انشاء تعرف والواضع لم يضع له لفظا خاصا
فاستعمل اللفظ الذي وضع للاخبار عنهما في فية فيستدعي سبق
المخبر بالانشاء لبقاء الكلام صحيحا قال في هذه اية ولا ينفذ بلفظين
احدهما لفظ المستقبل بخلاف الثاني وقد مر الفرق في الساء وارا
بلفظ المستقبل صيغة الامر كدع من بكذا فقال بعث لانه يلقه عدة
وذا لا يدل على الوجود لانه في الاجناس ينفذ بلفظ المستقبل اذا
اريد به الحال قال في البيع الاجابة والقبول عبارة عن كمال لفظية يشترط
عن معنى التملك والتملك ما ضيد وكذا بعث واشترت او حالين
لكونه لا يجازي الاول الى نية بجلال فانه يجازي اليها على الاحكام في الحقيقة في

اللفظين الما ضيبت بنقود بدين النية واما بصيغة المستقبل لا
يصدق الالبانية بان يقول البايع ابيع منك هذا العبد بالن او ابرله
او اعطيكه فقال المشتري استثره منك او اخذه ونوى الاجاب
للمحال او كان احدهما بلفظ الما في والاخر بالمستقبل مع نية الاجاب
والقول علامة الرضى والاخبار على الحال دل على الرضى وقت العقد
الما في فتدل صاحب الهدية ولا يصدق بلفظها احدهما لفظ المستقبل
محمدا اذا خلا عن النية او اراد بالمستقبل المصدر بالسينة او لو
فانه لا يجمل غير وما دل على معناها اي وينعقد ايضا بمادله على معنى
الما ضيبت يعني قل مادله على معنى بعث ولشريت كقول اعطيكه بكذا
او ملكته بكذا او اخذه بكذا فقال اخذت اد قبلت اد رخصت او احييت
لان يدل على معنى القبول والرضى والعبرة للمعان والشرع قد اعترى الاخبار
انشاء في جميع العقود فيتعقد به وكذلك لو قال المشتري استثرته بكذا فقال
البايع رخصت او احييت او اجرت لما مر كذا في الاختيار وقوله اخذه
يعني بعث بذلك اخذه فانه امر بالخذ بالبدل وهو لا يبيح الالبان
فكانه قال بعثته منك به فخذ فقدر جميع انشاء فيثبت العقد باعتبار
لا بلفظين احدهما الامر لينا في ما مر فان المعنى هو كغير هذه العقود
وفي المعنى وقوله قد فعلت ونعم وهات النقول ورفق في الاول المجتبه في
القول نعم به ان يبداء البايع بالاجاب او المشتري فان بداء البايع
فقال بعثت عبيد هذا بالن فقال المشتري نعم لم ينعقد لانه ليس بتحقيق
ولو قال لآخر استثرته عبيدك هذا بالن وقال الاخر نعم صح بيع لان
جواب وذكر في الحقيقة ان نعم بعد الاستفهام كقول بعثت من بكذا بيع اذا
نقد النعم لان النقد دليل على الحقيقة اي التحقيق ولو قال بعثت من فلفظ
ياخذ ان يلفظ غير جان وفي الفوائد الزينية العقد ينعقد جهتها

الفائدة مما لا يفيد لم يبيع فلا يبيع بدمهم بدمهم استويا وزنا وضمه
في الزخيرة ولا يجوز لانعدام الفائدة فيه قال الفاضل ببيع الدين ونظيره هذا
رواية ما اذا باع احد الطرفين حصته داره بحصة الاخر لا يجوز لان النية وفي
اجازات البزازية لم يبيع البزاز رضى بارض داره ولا لان الاكراه ينفذ
ملكه وان امكن تصور حصول نوع فيه لا يحصل ملكه ذكره في الاعمال التي لا تنص
الاجازة وبالتقاء اي وينعقد البيع باعطاء الجميع والتمن من الجانبين فان
البيع ينعقد بلا وجود لفظ فضلا عن مما ضيبت لوجوده كقوله وهو التراضي
في التفسير اي في الاشياء النفيسة والتخصيص بقوله وتفاضل ورمائه هو
الصحيح لان ركن البيع هو التراضي والتراضي يدل عليه قبل الاعطاء مع احد
الجانين يمكن على الوجه لما في المعنى واحترزه عما ذكره الكرخ انه يشهد بالتعاقد
في الاشياء النفيسة مما جرت به العادة ولا ينعقد مما لم يجر العادة وفي المعنى
التفسير كعقد جوهرة ومنهم من حد التفسير بنصب السرة فاكثروا التفسير
بما دونه واخيه الكرخ في التعاقد باحد الجانبين تسليم المبيع مع بيع الثمن
اما اذا دفع الثمن ولم يقبض المبيع لا يجوز لانه اصل الا اذا كان بيع معاوضة
وفي مسألة ثلاثة اقوال وقيد في معنى ايها بقوله اذا لم يصح مع تعاقد
بدون الرضا اما اذا حرر مع عدم الرضى فلو قبض البايع الثمن واخذ
صاحبه الباطل والبايع يقول لا اعطيكه او حلف فانه لا يبيع ببيع
في القنية ويسقط لانقاذ جميع بالتعاقد عدم تربيته على عقد فاسد
اذا طرقت تربيته عليه لا ينعقد وبه حرره في الخلاصة والبزازية وينعقد
بلفظ واحد كما في بيع الاب مع طفله وشراثة منه بان يقول بعث هذا
بكذا او اشتريت هذا من ابنه فان عبارة الاب كمال لشفقة اقيمت
مقام البزازية فلم يكتف الى القبول فكان اصيل في حق نفسه وانما
عقد طفله حتى لو بلغ كان العقد عليه دون ابه بخلاف اذا باع طفله

من اجب فبلغ كانت العدة على ابيه فاذا لم عليه ثمن في صورة الشراء لا
يبرأ عن الدين حتى ينصب القاضي وكذا ينصب الصغير فبرده على ابيه فهو
امانة عنده ويصح اضافة البسم الى عضو صحيح اضافة العتق اليه وما لم
تصح اضافة العتق اليه كالظهر واليد والرجل والساق والخذ
والسان والاذن وما يصح اضافة العتق اليه النفس والجسد وبهم
والرقبة واليد والعتق والوجه والرجل كذا في المحلنة لا يصح اضافة بسم
اليه ان لم يكن صحيح ولو قال اي البايح خذ بكذا فقال اي كسرى اخذت او جئت
صح اي البسم لما مر ان امره بالاختد باليد وهذا لا يصح فلانه قال بعنه
منك بكذا فخذ فقدر بسم اقتضاء وفي الاختيار ولو قال بعنه وقال بعث
او قال اشترت فقال اشترت لا يتعقد لان قوله بعنه او اشترت ليس
بالاجاب وانما هو امره فاذا قال بعث او اشترت فقد وجد شرط العقد
فلا بد منه وجود الامر به وقيل اذا نوى الاجاب في الحال انعقد البسم
والافلا وعلى هذا ابي عبد الله هذا العبد او اعطيكك فيقول الاخر اشترته
او قبلته اذا خذه ان نوى صحيح والا فلا انتهى وقال المصنف في فتاواه
روى بشرا عن ابي يوسف رحمه الله عن ابي عبد الله انك تقول انك تجني
فهذا بسم وكذا اذا قال ان وانفك فقال وانفك وكذا ان اردت ادهوت
فقال اردت ادهوت وان قال ان ادبت ان كذا درهما عن هذا النوبة
فقد بعته منك فادى النكاح في المجلس بقر ذلك بيمين صحيحين ناكحة
ذكره في السير الكبير قال له كل هذا الحكم بدوهم في عديك فلو كان
بيها ذكره في السير الا انه السرخسي في شرط كتاب الاحتشام وفي الذخيرة
الا في واليس من الماشي بعد قول البايح بعث منك درهما باليمين
اذا وجب احدهما اي احد العاقدين البهيم فلان خزانة يقول كل
مبيع بطل الشراء في المجلس العقد لو اشترى بيمين فلا خلاف في بطله و

ان كذا ورد لانه مخير فيختار ايها كذا وهذا خيار القبول ويمتد في
المجلس للمخيرة الى التفكير والمجلس جامع للمنفقات لا بعضا دون بعض يعني
ليس للاختار ان يقبل بعضا كبيع ويترك البعض الا اذا بين اي مبيع من كل
يعني ان بين من كل واحد بان قال بعث هذا بدرهم وذا بدرهم فلم
ان يقبل بعضا كبيع لانه صفتان وان رجح له ج ساء كان بايها او
مشترايا اي من العقد اذ قام احدهما عن المجلس قبل القبول يعني اذا وجد
الاجاب من احد المتعاقدين لم يتم قيام احدهما ايها كان من البايح او كسرى
قبل قبول صحيح بطل الاجاب اي الاجاب السابق لان القيام دليل الاعراض
وعنه الرضاء وله ذلك والارادة لا تفعل عمل صحيح وشرط العقد لا يتوقف على
قبول الغائب ممن قال بعث من فلات الغائب قبله وقبل لا يتعقد الا اذا كان
بكتاية او رسالة فيعتبر المجلس ببدء الكتاب او الرسالة وعلى هذا الاجابة
الهيئة والكفاية والتميز في ذلك في الاختيار قال في صحيحه ولا يتوقف شرط العقد
في البهيم على قبول الغائب اتفاقا فلو قال بعث عدي من فلات بكذا ولم
الخر فيقبل لا يصح بالاجماع في السكاي فانه لا يتوقف شرط العقد فيه على
قبول نكاح غائب على الاظهر وهو قول الجمهور خلافا لابي يوسف ثم في كل
موضع لا يتوقف شرط العقد فيه فانه يجوز من العاقد الرجوع عنه ولا يجوز
تعلقه بالشرط لانه عقد معاوضة وكل معاوضة يشترط كالحل لا يصح
الرجوع ويصح التعليل بالشرط لكونه يبين من جانب الزوج والمولى
معاوضة من جانب الزوج والعهد كذا في النهاية وغيرها وفيما ان في
الحل والمعتق على حال يتوقف شرط العقد من الزوج والكون على قبول الآخر وان
المجلس بالا جماع انتهى ولو تبايعا وهما عيبان او سيران ان لم يفصلا
بيد الا متهما سكتة انعقد البيع وان فصولا لم يتعقد وقال بعضهم
يتعقد ما لم يتفرقا بالابدان والاولا صحيح في الاختيار ولو تبايعا في البهيم

في لا يبطل المجلس لكنهما بمنزلة البيت لانهما لا يملكان الايقاف ولو كانا
 في ايتين يسيران فتبايعا يبطل المجلس لانهما يملكان الايقاف ولو قبل
 الاخر قبل المكي بخطوة يصح في خط الرواية ولو كان في الركوع فقال بعتك
 واصلت اليها ركعة اخرى فقبل جاز وبقية واحدة لا يتبدل المجلس ذكره
 ابن ابي عمير في سيرة الوفاية وذكره كص في فتاواه نقلا عن الظهيرية بعت
 منك هذا بالف درهم فقبلت قال بعت بمائة دينار في المجلس او مجلس اخر
 وقال المكي اشتريت بعتك الشاة وينسخ الاول وكذا لو باع مجلس الشاة
 الاول باقرا او اكثر ولو قال بعت منك هذا بالف وذهب منك العشرة وقال
 اشتريت لا يصح البيع اما لو باع بكرا من الكلب وذهب او تصدق به عليه صح
 ولو باع وسكن عن الشاة بعتك اذا اتصل به القبض في قول ابي يوسف وحيد
 ولو قال بعت بغيرك لم يملك المبيع وان قبض ولو قال بعت هذا منك بالف
 وذهب الالف منك فقال اشتريت صح البيع لا البراءة لان الكلب لم يوجب
 بعد وفي مجموع التوازل البيع لا يصح في هذه الصورة لانه في معنى البيع لا في
 ولو كانا يملكان فقال بعت وقال الاخر ما في خطوة او خطوتين قبلت
 رايت في بعض المواضع انه يجوز في خط الرواية وفي السراجية ان اخرج
 المكي طيب جوابه متصلا بلام صاحبه ثم ابيع وان فصل لادانت فلوكذا لو كانا
 يسيران على محل او ايتين في السابيع او جب احدهما وها واقفا
 فسار جيبا فابنه واذا وجد الايجاب والقبول لزم البيع بلا خيار مجلس
 يغيث ليس لواحد من العاقدين الخيار الا من عيب او عدم ركعة خلا فاما في
 فانه ائت لكل منهما خيار في المجلس على معنى ان الكلام لما قد بعد تمام
 العقدان يرد العقد بدون رضا صاحبه ما لم يتفرقا بالابدان ويمتد
 على ذلك بقوله عظيم المتبايع بالخيار ما لم يتفرقا فان التفرق عرض
 يقدم بالبره وهو الابدان ولما ان في نسخ ابطال حق الاخر وهو

لا يجوز والخيار على حديث انه محمول على خيار القبول وقد تقدم بيانه وتما حقه
 منهم قال كص في فتاواه في حاشيته قال للقباب زن من هذا اللحم بدرهم
 ففعل ذكره النوادر على انه يرد لا يرد بها ولا مران مجتمع عن اخذه ولو
 قال مع ذلك لم يرد لا يرد له ان لا يأخذه ويصح اي بيع في اللوز ملكا رايه
 بلا معرفة قدره ووصفه لان الكسرة ابلغ اسباب التعريف وجهالة الوصف
 لا يفيض الى الشراء فلا يجمع لجواز لانه غير اى لا يصح في عوض غير ملكا رايه
 بغيره ان الاتقان المخطئة عن الكسرة لا يصح بها العقد الا ان يرد معلومة
 القدر لكثرة وكثرةها والصفة لكنه مصر يا اد مستفيضة التسليم والتسلم واجب
 بالعقد وهذه كجواز مفضية الى الكسرة فيمنع التسليم والتسلم
 ولا جهالة هذه صفاتها تمنع كجواز اطلاق في معرفة القدر ففعل جميع
 ومنه فلا بد من معرفة القدر فيها فلو باع عبد اولم يصنف ولم يشر اليه
 فان كان له عبد واحد يجوز وان كان له عبدان او اكثر لا يجوز وفي العبد لا بد
 ان يضيف اليه بانه يرد بغيره بان يقول بعت عبدك منك اما لو قال بعت سلما واهم
 العبد سلما لا يجوز لانه خلاصة وفي الفتية بعت عبد في طيفه اختلاف والا صح
 انه لا يجوز بيعه ولو باعه كرا من حنطة فان لم يكن في ملكه فالبيع باطل
 وان كان في ملكه البعض بطل في العدم وفسد في المجرى وان كان
 في ملكه ان كانت في موضعين ادم من نوعين مختلفين لا يجوز البيع وان كانت
 من نوع واحد موضع واحد الا انه لم يصف البيع الى تلك الحنطة لكنه
 قال بعت منك كذا من حنطة جاز البيع وان علم المكي مكانها كان له
 الخيار ان يرد اخذها في ذلك المكان بذلك المكي وان سار ذكره
 في فتحه وبمن حال اى ويصح البيع بكونه حال ومنه جل باجل معلوم قيد به لا
 جهالة الاجل يفيض الى الشراء وانما جاز بالا جلا اطلاق قوله في احوالهم
 البيع وعنه عليه انه اشترى من يهودي شوبا الى اجد درهم درهم

ولا بد ان يكون الاجل معلوما لان الجارية فيه مانعة من التسليم الواجب بالقد
وهذا يطالب به قريب المدة وذكر يسلم في بيعه كذا في الهداية والكافي
وفي الرأى الوهاج ان الحمل لا يقتضي العقد وجوبه والاجل لا يثبت
الا بشرط فيفسد ويقد في هذه المسئلة بقوله اذا بيع الموصى بخلاف
جنه ولم يجهها قدر ان لا يبيع بكنه لم يجر تأجيله لانه من ربا السادة
وهذا قيد لا بد منه في هذه المسئلة وفي العوض من رباية الا ان يقال ان
ترك هذا القيد اعتمدا على مسايحة في باب الربا فان الكسرة فيه لا يكتفى
بل لا بد من مساواتها قدر الاحتمال الربا اذا قال بفسد هذا المجلد
مؤجلا في فصرف المصنف يوم او ثلثة ايام او شهر في شرط البيع
للمصنف من باب خيار الرط ولو باع مؤجلا انصرف الشهر قال في المنهج لانه
المعهود في الشرع في السلم والبيع في ليقضيه دينه اجل ولو اشترى
باجل سنة بالاضافة فممنع البايع المبيع حتى مضت اى سنة ثم سلم
اى البايع للمشتري المبيع فله اى للمشتري اجل سنة اخرى لان ابتداء
لان ابتداء الاجل من وقت التسليم وكذا لو كان فيه خيار بغير الاجل من
حين سقوط خيار عنده خلا فالتها فان عندهما لا اجل بعد سنة
وقد مت لانه بعد التأجيل لا يمكن الجس لاستيفاء الثمن لا قبل الاجل
بعده ولو في البيع خياره او لاحدهما والتأجيل مطلق عن وقت لزوم
العقد وفي البحر منى الى الملتقط عليه الف من ثمن جعله الطالب
بكموا اذا حل بغير حل اياه والا فلا في شرط كذا في المنهج وتماه بان
في البيع الفاسد ان شاء الله وان اطلق الثمن بان فلا يعت هذا
بعثرة درهم ولم يذكر صفته من كسرة والردة او تجاركة و
سوقه فان اشترى ثمانية نقد درهما جهاهم اى البيع ونرم
ما قدر من اى نوع كان يفتح يعطى المشتري اى نوع شاء لانه

لا تنارعة عند عدم الاختلاف في الثمن وان اختلفت اى النقود
روا جافن الارواح اى يعطى من ارواح النقود وان اشترى رواج
اى النقود لا ماليتها فبداى البيع مالم يبين اى احد النقود لان
الجملة لا مفضية الى كسرة وبيع شرع لقطعا فاذا بين ارتفعت الجارية
قال في الاختيار ومن اطلق الثمن فقد علق بطل نقد البلد للعارف
ولوقال اشتريت هذه الدار بمسكة او هذه الثوب بعشرة او هذا
البطيخ بعشرة وهذه بلد يتعامل الناس بالدرهم والدنانير والفلوس
انصرف في الدار الى الدنانير وفي الثوب الى الدراهم وفي البطيخ الى الفلوس
بدلالة العرف وان لم ينعها ملابها الناس ينصرف الى المعتاد عندهم
ويصح اى بيع في الصكام يراد به كسرة ودقيق العرف كما في شرع
النافع للنفق فعلى هذا لا يستدر كذا الجواب بعده بقوله وكل وكيل
اى من الدرس والحكمة وتماه ههنا وموزون كيدا وهو وزنا
وكذا اى يبيع البيع جزا اى جازفة ان يبيع بغير جنه اى بخلاف جنه
لقوله عليه السلام اذا اختلفا الجنان فبيعه كيف شئتم بخلاف ما اذا
باي بكنه مجازفة فانه لا يصح لاحتمال الربا الى في المنهج وفيه وصح بيع
الطعام كيدا وجزا فاذا كان بخلاف جنه ولم يكن رأس مال سلم
او كان بكنه وهو دون نصف صاع لعدم الخيار الشرعي وهو نصف
الصاع فلا يقر روبا وباناء عطف على كيدا اى يبيع البيع باناء وجر
معين اى كذا منعه لا يدركه اى لا يعرف قدره لان هذه الجارية لا يفتى
الى كسرة لان البيع يوجب التسليم في الحال وهلاكها قبل التسليم
فادركها بغيره وبه ان دفع ما هو رواه كسرة من عدم جواز الجارية
وقوله معين صفة لقوله اناء وجر على سبيل الكيل وكذا قوله لا يدرك
صفة لها على سبيل الكيل قيل هذا اذا لم يجعل الاناء الزيادة فلو ثبت

واجهر التفتت اذ باهم بوزن شيء اذا جف تجف واما اذا احتلما
 كالزئبق والغازير لا يصح كذا في شيء السلق الوقاية لا بهلكه وقد
 افاده صاحب المغني في منته واما خبره في شيء قال بخلاف السلم
 فان التسليم فيه متأخر فالله لا يسب هنا در قبله فيتحقق الكسار من
 صبرة كل صاع بدرهم وجملة ما مجهولة الصبرة من الحكم جمعها
 صرحت في غنية وغرف قطعة منه يقال اشترت اربعة صبرة اى
 بلا كيل ولا وزن كذا في شيء الفخار ص اى البيع في صاع فقط اى عند
 ابيه لان ما سواه وهو القفيز الذي هو الواحد معلوم القدر و
 الثمن فيعوز البيع فيه وما رواه مجهول القدر والكن لا يجوز فيه وقال
 جاز في جميع القفزات لان ازالة هذه بحالة يدها بالكيل فلا يفرق
 ما نفع في صحة العقد كذا في شيء الوقاية لا بهلكه قال صاحب المغني
 في هرة في الهداية تر جميع قولها لتأخر دليلها في هو عادية و
 قد صرح في خلاصة في نظيره بان الغنوى على قولها قال شيخنا
 في نسخة وقد وضعت كتابا فقهيا لم اسبق اليه الحلة كرسيد
 تحررهم لانها لا اشتراف بافاد ما دخلت في المشرع وجزاء في المعروف وهو
 ان الايراد وان كانت مما لا يعلم نهايتها فان لم تغض الحجة في المهر
 وانزعت فانها تفر على اصلها من الاشتراف كسئلة الخليف والامر
 بالدف عنه والافات كانت ارادة متفاوتة لم يصح بيعه عنده
 ببيع قطيع كل شيء بكذا وصح في الكل عندهما كالصبرة والاصح في واحد
 عنده كالصبرة اشهر في شيء السابق للنفقة عند ابيه في انه متاخر
 كلمه كل اى ما لا يعلم منتهاه فانها تتناول ادبناه وهو الواحد
 في لوقال لفلان على كل درهم بلزم درهم واحد واذا اجر داره
 كل شهر يلزم العقد في شهر واحد وعندنا هو كذلك فيما

لا يكون في منتهاه معلوما بالكتابة اليه واما فيما لا تعلم جملة بالكتابة
 اليه فالعقد يتناول الكل في لو كانت معلوم بجملة بالتسمية لا الكتابة
 ابلغ في التعريف من التسمية ويحتمل ان يقرب المراد به ما ذكره اصول
 الفقه ان العام اذا لم يكن اجراءه على عموم يراد به اخص لخواص
 لما في قوله تعالى وما يستوى الا على البصر هما يقولان بان الثمن معلوم
 لان ثمن كل قفيز اذا صار معلوما صار ثمن الكل معلوما ضرورة بواسطة
 العقد وهو طريق مبستر عادة فلا يشك في اعتبار جهالة الا ان يسمى
 جملة اى في المجلس يقولان يتفرقا بان قال هذه الصبرة مائة قفيز
 كل قفيز بدرهم لان حالة المجلس كانت العقد يتغير بمشترى عند ابيه
 كما ان رايه بتقدمه والمشرى الفسخ بالخير لتفريق الصفقة عليه
 دون البايع لان التفريق وان كان في حقه ايضا لكنه جاء من قبله بالا
 عن تسمية جملة القفزات كذا ذكره الشيخ ثم قال وهذا صحيح اذا علمها
 ولم يسم واما اذا لم يعلم بها فالوجه انه انزلت منزلة مائة باع ما لم يره
 مما باع فلا خيار له وفيه شك ذكره الاكل في شيء الهداية وصح في القدر
 يسمى من عدد القفزات عند ابيه لا الباقى الا اذا زالت الجعالة يعلم
 اذا بيع واحدا كان او اكثر جميع القفزات بتسميتها او بان قيل في المجلس
 او قفيزين صبرة كل قفيز قبل الافتراق ولا يصح البيع في القدر يسمى عنده
 فابيع جاز في ذلك اذا بيع صبرات من جنس كخبر بر وسعيد
 القدر كل قفيز او قفيزين بكذا جيك لم يصح البيع عنده في
 قفيز واحد منها ذكره ملاحر في شيء الفرز وان قيل ادسمى
 جملة اى الصبرة في المجلس بعد ذلك لما ذكرنا من تفريق الصفقة عليه
 وان هذه وصية لوانح ثوبا كل رزاع بدرهم وكذا لا يصح في شيء
 كل معدود متفاوت اذا باع كل منها لدرهم لان الثمن وانما با

ومن باع قطيعا من كل رزاع بدرهم لا يصح اى البيع في شيء
 منها اى في جميع النعم والكل لا يصح البيع في شيء

والمحدود ومتفاوت لان كثيرا من الثياب يلقى احد طرفيه اوله من الآخر
 فيؤدى الى كثر زرع فصار كالجهد فلا يجوز ان سمي جملة الغنم
 والذراعان جائز في الجميع لان شراحي الجاهلة وزوال المانع كما في الاختيار قال
 في شرح الوقاية لو بين جملة الذراعان ولم يبين جملة الثمن او بين جملة
 الثمن ولم يبين جملة الذراعان كما اذا قال بعت هذا الثوب بعشرة دراهم
 كل ذراع بدرهم فابيع جائز اتفاقا لان يبين جملة الذراعان
 صار الثمن معلوما وكذا بالعكس وهذا عندنا في وعندهما يبيع اي البيع
 في الثمن في كل واحد من الصبر وطبيع الغنم والثوب والعدد المتعارف في
 القيمة في جميع ذلك اي المذكور لا في صاحبه كما قال ابو حنيفة وقد مر دليله على
 اتخا ولا تعبد فانما في الدرر وان سمي جملة المبيع والتمس بان قال
 بعت هذه النخلة درهم مائة بالدرهم او بعت هذا المعدل وهو
 عشرة اثناب بمائة بلا تفصيل اي بلا قول بان كل ثوب كذا اذ كل ثوب
 يكاد يبيع في المراجعا متفاوتا ادلا وان باع صبرة على انها مائة
 فبخر اي صاحبه بمائة درهم فوجدت اي الصبرة اقل اي من مائة يعني
 خرجت صبرة مثلا او اكثر يعني خرجت مائة وعشرة مثلا اخذت ثوب
 الاقل بحسنة يعني بغيره دراهم لان الصفات من المعقد وعليها
 ينقسم بعضها لا يفرق بينهم فينقسم عليها الثمن او يبيع اي البيع
 لتفرق الصفقة لان المتارضة بجملة ثوبها فاما نقص ثوبه والزيادة على مائة
 للبايع والمائة للثمن لانه لم يبيع الامانة فالزيادة عليه غير معتد
 عليه والقدر ليس بوضوح حتى يدخر المبيع في الثياب بقوله للبايع
 وفي غايه البهتان وكذا الحكم في كل مكبر او معزول ليس في بعضه
 ضرر وهذه المسئلة تصلح تعريفها كما ذكرنا قبل من الدرر وفي
 المزروع يعني ان باع من زرع هكذا بان قال هذا الثوب مائة

زرع

زرع ياخذ اي المشتري الاقل اي المائة بكل الثمن او يبيع اي البيع
 الزرع في المزروع وصف له ولهذا يزداد قيمة الثوب بزيادة الزرع
 وينقص بنقصانه فيختبر لغوات الوصف وهو كونه مائة زرع وصف في
 الثوب لا بمعنى كونه صفة عرضية بل بزيادة اصطلاح الفقهاء وهو ما ينع
 تابعه اليك غير منفصل عنه اذا حصل بزيادة حسنا وان كان في نفسه
 جوهر كزرع ثوب وبناء من دار والزيادة اي على المائة اي المشتري
 بلا خيار للبايع لان الوصف لا يبقا بل البيع الثمن فصار كما اذا باع مبيع
 فوجد سليما وان سمي بكل زرع قطعا اي نصيبا بان قال هذا الثوب
 مائة ذراع بعشرة بمائة كل ذراع بدرهم اخذ الاقل اي من المائة بحسنة
 اي من الثمن او ثلث لال الذرع وان كان وصفا الا انه صار اصلا بانزاده
 بالذرع وصفا بانه الثمن وكذا الزيادة يعني اخذ الاقل على مائة كزرع بدرهم
 او نصف في كل رابيه بقوله اي المشتري الجاهل في الوجهية اي في صورة الاقل
 والاكثر اما في صورة الاقل فلما مر ان الوصف صار اصلا بانزاده بالذرع
 ولغوات الوصف المرغوب فيه واما في صورة الثانية فلان الزيادة لم يحصل للثمن
 الا بزيادة الثمن والزام عليه بدون التزلة غير صحيح فيختبر وصح بيع عشرة
 سهم مائة سهم من دار وكذا الحمام في كل ثوب لان السهم لهم للبيان مع
 الغير المعقود وكان صاحب عشرة سهم يشترى لصاحب الدار فباخذها من اي
 موضع كان الثمن من الدار فلا يقطع الى كثر زرع للبايع اي لا يبيع بيع عشرة اذرع
 من مائة زرع منها اي من دار وكذا الحكم عندنا في لان الذراع يستعمل للذرع
 وهو موضع محدد لكنه مجهول في انه في اي موضع من الدار فيفسد وعندهما يبيع
 اي البيع فيها اي في الحكم والاربع اما الاول فلهذا فلما مر من الدليل واما الثانية
 عندها فلان عشرة اذرع من مائة ذراع عشرة فصار في كل ثوب عشرة
 قاله في لاف في ذلك لانه ان يكثر ما ينقسم او ما لا ينقسم فانه فاسد

اية 2 وعندهما جائز اشترى عددا يمكن على ان كذا ففعلوا فافسد
 لجهالة المبيع في الزيادة ووجهه ان النقصان لا يحتاج الى استحقاق
 المعلوم ولو اشترى ارضا على ان فيها كذا ففعلوا فافسد فافسد لان
 فسد كذا في البحر في لو باع عددا او غنما او شاة او احداهن فافسد
 لو بغير عينه جاز صرح به في ثمانية وفيها احد الشيكين في الدار اذا باع بستانا
 من بستان لا يجوز بيع نصف بستانا بيا وكذا لو باع من الاغنام بمشركة
 او الشاة بمشركة نصف واحد مبيع انتهى وفي البرزخ دار بينهما باع احدهما
 نصفه انصرف الى قسط ولو عده وقال بعت هذا النصف لا يجوز ما من عن
 عدل ثلثه بنية وبنايت فباعته له احد البنايت فسطح من الاخر يعم
 ان كان قسطها معلوما لها جاز وان باع قسطها من كل شيء جاز
 ولو لم يكن معين لا وفي المحيط عن الشاة بينهما دار باع احدهما نصف بيت
 معلوم منهما شاة ياقال الامام لا يجوز ان يشركه بغيره عند المصحة
 وان كان بينهما عشرة اذواب مربية باع احدهما نصف ثوب بغيره يجوز واذا
 باع نصف نزل الحرم شاة لا يجوز ولو باع النكاح تقابلان النصف يجوز ان يشرى
 ولو باع عدلا على ان عشرة اذواب بعشرة دراهم فاذا هو اقل من اقل اى
 من عشرة اذواب فسد مبيع لانه اذا كان اقل لا يدرى من مال ليس بموجود
 فيكون حصة موجود مجهولة لان النكاح انما يقيم على ثياب باعتبار القيمة ولا يدرى
 قيمة الثياب بتقدير فان كان اكثر لا يبيع مضمونا لان مبيع عشرة ما احد
 عشرة وبيع عشرة ما احد عشرة فاسد للجهالة كذا في سورة الوقاية لابن الجوزي ولو
 فصل بين مبيعين ولو بية لثوبان بان قال لا ثوب بدرهم فكذا اى فسد المبيع في الاكثر
 لان العقد يشترط ان يكون ثوب الزايد وهدم جهل المبيع في الاقل
 كحصة اى بقدر لان المبيع معلوم والنكاح معلوم ايضا ويجوز ان يشرى اى لثوب
 اى لثوب اى لثوب بمائة وان يشرى لانه رجاءية البائع رد يا و

الثابت جيدا فينصرف بفريق الصفقة قبل تمامه فتغير دفعا للضرر عنه وفي
 المني ولو عده عن كل من القيمة ونقص المبيع صح بقدره وان زاد فسد
 لانه اذا قال لا ثوب من القيمة ونقص المبيع صح بقدره وان زاد فسد لانه
 اذا قال لا ثوب بكذا فلا جهالة مع النقصان ولكن للمشتري الخيار لتصرف
 الصفقة عديم ولم يجر في الزيادة لان جهالة المبيع لا ترتفع به لوقوع المنازعة
 في تعيين مبيعة المبيعة من الاحد عشرة في البرزخ لثوب عدلا على ان كذا ففعلوا
 ان يرد البائع ثواب بغير الزائد وبسبب البائع لانه يمكنه ان يشرى ولو لم يكن
 والا فابيع فاسد بجهالة المبيع وقد صرح به في ثمانية والقيمة بان محدا قال
 بستانا ان يوزن ثوبا من ذلك ويستعمل البقية وفيه المشتري لثوب بستانا
 فوجهه ان يرد فوفى الزيادة الى البائع والبائع حلال في المكليات وفي زوات
 القيمة لا يجوز حتى يشرى منه البائع الا اذا كانت تلك الزيادة مما لا يجري
 فيه المظنة في بغير انتهى وان باع ثوبا على ان عشرة اذواب كل اذواب بدرهم
 اخذ منه عشرة اذواب اى بعشرة دراهم لوعشرة ونصف اذواب بعشرة
 لو وجد بمزدوج عشرة ونصف سلم نصف زراعي بمائة وبنسبة اى اخذ
 بمائة بنسبة دراهم لو تسعة اى لو جده تسعة اذواب ونصف اى نصف
 زراعي بخيار بعينه اخذ به فلو ان كان نصف الزراعي ليس بمزدوج فيكون
 الزيادة على عشرة والشفقة كزيادة صفته بمقدور له فسلم له بمائة عند
 اية 2 يعني ان الزراعي في حكم الصفقة وانما صارت اصلا بمقابلة الثمن و
 المقابلة مقيدة بالزراعي فيبقى ما وراها على قبضة الصفقة فصارت زيادة
 نصف زراعي فيتميم وعند اية 2 يوزن ثوبا اى لثوب اى في الثوب بمائة
 باحد عشرة درهما في الاول بعينه اذا جده عشرة اذواب ونصف وبعشرة في
 الثاني بعينه اذا جده تسعة ونصف بعينه قال ابو يوسف ان يشرى اى اخذ
 باحد عشرة درهما في الاول وبعشرة دراهم في الثاني لانه لما قال لثوب

بدرهم صار كل ذراع كغوب على حدة فاذا وجدته ناقصة لا يستقر شيء
 من الثمن ولكن يجزى وعند محمد بن كير اخذه في الاول بعشرة ونصف يعني
 ان يشرى ياخذ بعشرة دراهم ونصف درهم في الاول وفي الثاني بعشرة
 اي ياخذ بعشرة دراهم ونصف اي نصف درهم لان من ضرورة مقابلة
 كل درهم بكل ذراع مقابلة نصف درهم بنصف ذراع فيل هذا في العايم
 وكذا ما واما اذا اشترى كبريا لا يتعدت جوانبه كالبطاني على عشرة
 ازرع بعشرة دراهم فاذا هو احد عشر لا يسلم له الزيادة بل يبيعه لانه لا
 يتعيب بالتبعض فصار كالحكيل وموزنة وعلى هذا اذا زرع اعم
 ذلك الكبريا لم يبيعه موضع جاز في لوباء فيقتر من العشرة كذا في شراء
 الدواخ في البحر مغربا في الذخيرة قد ابره اصب ومن مكي من اختار
 قول محمد وهو عدل الا قول كذا لا يخفى ولا يصح بيع ثوبين على انهما هروبا
 وان بين علي كذا لانه جعل القول في الهوى شرط جواز العقد في الهوى و
 اشتراط قبول المحدث في العقد يفسد كذا في الدرر **فروع** رجل باع الثوب و
 قال هذا بعشرة فقال المشتري بعشرة فان سلم البايع اليه فهو بعشرة و
 ان اخذ المشتري فهو بعشرة وان قال المشتري لا ارى بعشرة وقبض لا يبر
 ببيع ولو اشترى بكذا خريفيه فاذا هو ربيع او اشترى بذرا بطيخ فاذا
 هو بذرا القش ويرد ان كان باقيا والاريد مطلقا اذا فرغ طيرة ارض فهو
 لمن اخذه وكذا اذا باع فيرا وكذا ان مكس خيل لانه ما سبقت يده
 اليه لانه صيد وان اخذه بطير حيلة وكذا اذا دفع الصيدة داره او
 وقع ما شتر من اسكر والدراهم في كيا لم يملكه لانه لم يكتف شربه
 وان كان معدا فهو لم ولو اشترى ارضا خراجا كذا فوجد هاكثير من ذلك
 لكان يرد ها ببيع الدفار من في حقيقة وان سمعها بيجا احتيا لا للربوا
 والمشتري مرتبه لا يبايعه الا بشيء الا باذن البايع وهو ضامن في الثمن



اذا ملكه يده والبركة للمفاد ومكانه لللفظ كذا كذا بشرط براءة
 الاصيل حواله وحواله بشرط بقاء الدين كذا وبعضهم جوزوا هذا
 البيع المكي في المنقاة قال المصنف فيناه وفي الذخيرة اخذ ثوب رجل و
 قال اذهب به فان رحيت لشرتيه فذهب به وضاع فلا شيء عليه ولو
 قال ان رحيت اخذته بعشرة فضاخ فهو ضامن فيمنه وفي الثواب وعليه
 الفتوى وفي ثمانية رجل يبيع سلعة فقال الرجل انظر فيها فاخذ لينظر فنهكت
 في يده لا يبيعه وان قال انظر بعد ما نظركم يبيع قالوا في ضامنا والحيث
 ان لا يبيعه قال صاحب السعة انكم تبيعون على راء اجدد دلالا ادخل
 سلعة في حانوت البزاز وقال لكم هذه السلعة بدينار فقال البزاز
 فوضها وخرجها ولم ياخذ اليه هل يبيعه فقال استحسن ان يبيعه
 بيسا وفي مجلس الناصري ثوب غاب عن دلالا ضامن عليه وفي الحقيقة قال
 لغيره ان سريشون كرمك بالغ درهم لم لا يبيع فقال بعتك منك بالغ درهم
 فقال اشترينه صح البيع ان لم يكن بطريق الهزل وان اختلفا فالقول للبايع
 انه ما اراد الهزل لانه كلام **مصل** ما في هذا الفصل من حيث على قاعدة
 احدهما ان كل ما هو يتبادر اليه البيع عرفا دخل في كميته وان لم يصرح و
 الثانية ما كانت متصلا بالبيع انما لقرار كان مما يتناول به بالدخول بدخل
 البناء ومفاتيح يبيع الارض بالاركان البناء متصل بالارض انما لقرار فبها
 ما بعاله ومفاتيح والسلم متصل والسرور والدرج المتصلة بدخل في بيع
 الدار لا اتصال بها والمراد بالمفاتيح اذا كانت غلقا متصلا فتدخل المفاتيح
 تبع لا غلقا كذا في البشينة وكذا يدخل الحجر الاسود من الرخ وكذا الاعلى
 يستعملها اذا كانت مرتبة في الدار لا المتقولة وكذا لو كانت فيه قدر نحاس
 موجود بالارض وقبل الاعلى لا يدخل ذكره في البيع قال المصنف فيناه وفي
 الثانية دار لها طريق ومسبل ماء الى دار الجار باعها ولم يذكر

بحقها وكيفية لم يدخل الطريق والسبيل من في دار الجار في رواية الاصل و
في نوادر ابن سماعه يدخل السبيل اشترى دارا ولم يقل بحقوقها وليس
له طريق ذكرنا في ان لها طريقا والطريق الذي لا يدخل من غيره ذكرنا الطريق
الخاص في ملك انسان والطريق العامة الطريق الاعظم والطريق الى سكة
غيرنا قد عرفت في ملك انسان وهذا لا يدخل من غيره ذكرنا اذ ذكرنا الحق في
المرفق والاولان يدخلان من غير ذكرنا وكذا سبيل من في ملك انسان وحق
انفاذ السبيل والاشترى ان يرد اذا قال ظنت ان في مفتاح الى الطريق عند
عدم ذكر الطريق وفي بعض الكتب لم يذكر في بيع العنابة لو كان لبايع
في الدار بمسبة سبيل وطريق لدار له احره وقال بلحق وذلك لانه اشترى
وله ان يمتد وكذلك يجرى بفتح خشب على حائط العنينة وكذلك السرداب
الذي تحت المشرى الا ان يستثنى البايع والقول للمشرى بان لم
يستثنى ولو كان الطريق وقطب والسرداب لاجب بحق لازم بمكة اذ اجاز
فهو عيب لانه ليس له ان يمتد الى هنا كلام بعض في فتاواه وسيأتي في
باب الحقوق والاشترى في تمامه ان اشترى وكذا اي يدخل الشجر في بيع
الارض اي بلاد الشجر كانت الشجر اولا اذا كانت موصوفة في الارض
للمزارع فاشترى البستان فدخل بها صنفه اكبيرة الاباست فاشترى على شرف
التعل فاشترى على حائط الموصوف كذا في فتح القدير وفي البحر مغربا الى الظهير
من باع ارضه فيها قطن لم يدخل الغر واما اصله فمنهم من قال لا يدخل
وهو الصحيح ومنهم من قال يدخل واما قوائم البان ذبحان قال الامام
الرضي الله عنه ان يقول على الاختلاف الذي ذكرناه في قوائم القطن فما كان
على ظاهر الارض من اصول الكراوات اختلفوا فيه والصحيح ان يدخل كذا في
المنجى وان اطلق شراء شجرة بان لم يبين ان شراها للقطع او للقرار
دخل في اشجار الشجر بمقدار غلظتها عند محمد لان الشجر لهم المستقر

ولا قرار بدون الارض فيدخل كما لو اشترى الشجرة لفلان يدخل ارضها وكذا لو اشترى
كذا في شرح الجميع لاجب في شجرة وهو كذا في بيعه قول محمد مختار للفتوى لما ذكرنا
خلافا لابي يوسف يعني قال ابو يوسف بملك المشتري عديم الشجرة ولا يدخل ارضها
لانها اصل والشجر فرع لها ولو دخلت الارض في بيعها لم يمتد من ذلك الاصل
بمعاد في الغاية لفظ الشرا اهل الجوز يمدونه واهل الجوز يمدونه قيد باطلاق الشرا
لان لو اشترى الشرا للقطع لا يدخل الارض اتفاقا وان اشترى الشرا للقرار دخلت تحت
الشجرة من الارض بقدر غلظتها دون ما ينتمى اليه العروق اتفاقا ذكره ابي
المكرم في شرح الجميع وفي الشين لوبايع غلظتها يدخل كذا في البندلة عرفا ثم البايع
بالجواز ان يمد على ثوبه الذي عليه وان يمد على غيره لان الدار دخلت تحت
العرق كونه معلل لا عينه ولو لم يمتد ثوبه لا يرجع على البايع بشيء واذا لم يكن
له حصص من الثوب والحق في الجوز يدخل العرق وكذا اذا وجد عيبا ليس له ان
يردها ولو وجد عيبا ربه عيبا كان له ان يردها بدون تلك الاشياء وحاشا
البيع والجعل المشدود في عتق كسار والقدار والبرذعة والايان يدخل للعرق
تخلط في سرج الدابة وكما مر في الجعل والشدود على قرن البقر والجعل جلا
يدخل الا بالشرط لعدم العرق الا ان يمد العرق تكللا في وخصيل الناقة وفيه
الركبة وحسن الاثان والجهول والحداد ذهب به مع الامم الى موضع البيع
دخل فيه والا فلا اشترى ولا يدخل الزرع في بيع الارض اي بلا شجرة ولا الشجرة
اي ولا يدخل الثمرة في بيع الشجرة الا باشارة اهلها في شرط المشتري لانها
متصلان بهما للفصل فاشترى الشجر الموصوف في الدار وقال عتيق بن
اشترى ارضا فيها شجر فاشترى البايع الا ان يشترطه بمشاي رواج ابو داود
وغيره ولا يلزم عليه الجعل في يدخل في البيع بشرا لانه لا يتقرر على فسخ
الا اشترى يعني ليس في بيع الشجر فصل كقول الامم فلا يصير منفصلا في تلك
الحال مع وجود الجزئية في حال اطلاقه فشمع ما اذا سئلوا واختره في

انما لا يجوز في موضع كان لصاحب الزرع حق الغلة فيه بان يزرع في ملكه
 نفسه واما اذا كان متعديا في الزراعة كالغالب فجاز بيع النصف كذا في
 الخلاصة ومن باع ثمرة بلاى ظهر صلاحها تناول بين ادم وعلف ذوابهم
 اولم يبدل لم يظهر في اي بيع لانه ماله ينتفع به في الحال اذ في الحال وقيل لا
 يجوز قبل ان يصير متعديا بذكره الزيلعي ثم قال وعلى هذا الخلاف بيع الزرع
 قبل ان تناله المشاءة والمناجل والا صح بجواز لانه ينتفع به في الحال نصا كالاطفال
 ويجوز ويظهر المشتري للحال تصرفا ملكه بما يبيع واجزى من قبل على المشتري
 في بيعه فاذا قيل او قيل ونبت من العروق اخرى فليبيع ارضه في بيعه
 بدخول ذلك القدرة ملكه الا اذا قطع من اعلى شجرة فان نبت اذن
 للمشتري كذا في النزاهة وهذا اذا اشتراها مطلقا او بشرط القطع و
 شرط تركها اي الثمر على الشجر فسد اي البيع ولو بعد تناه عظمها
 لانه شرط لا يقتضي العقد وهو كمن ملك الفير ولا حركتها قد
 فيه صفقة اولاه صفقة في صفقة لانه اجارة في بيعه ان كان البيوع
 حصه من الثمر او اجارة في بيعه ان لم يكن لها حصه من الثمر وقد نص عليه
 الصلوة والسلام عن صفقة في صفقة ذكره الزيلعي وهذا عندهم خلافا
 لمحمد فانه يقول اذا تناه عظمها الخمس المثل ان لا يفسد بشرط الترك
 للعادة بخلاف ما اذا لم يتناه لانه شرط في جزء المعدوم لان الثمر على
 رؤس الاجار يربو وهذه الزيادة تجدد بعد البيع من ذلك البايع
 وكان هم المعدوم الى موجود قال في حقه وفي الكرار الفتوى على قول محمد
 وبه اخذ الشيخون وفي كمنش ضم اليه ابو يوسف وقاله التنويرية ينفذ
 وقيل بالشره الكه بتركه لانه لو اشتراها واطلقا وتركها فان كان
 باذن البايع جاز له الفضل وان تركها بغير اذنه تصدق بما زاد
 في ثمنه كحصوله بكمية عظيمة وان تركها بعد ما تناه عظمها

لم يتصدق بغيره لان هذا تغير احواله فان الشئ شخصي ولا يخذل الله
 من الثمر والطمع من الكوكب بتقدير الله وان اشتراها مطلقا او بشرط
 القطع وتركها على الفحل وقد استأجر الخيل الى الادراة طالب له الفضل لان
 الاجارة با طلة لعدم التعارف وحاجته فيقول الاذن معشر لان الباطل لا
 وجود له فكان اذنه مقصودا بخلاف ما اذا اشترى الزرع ولما استأجر الاثر
 الى ان يدرك حيث لا يجب له الفضل وهذا زاد على ما علم من
 اجره كمثل لان الاجارة فاسدة للجملة واذا زال الشخص فسد الشخص
 فاورثت حيا ولو اشتراها مطلقا فأموتت ثم اخرج قبل القصد فسد
 البيع للجزء عن التسليم ولو اثمر بعد القصد يثبت له فيه للاختلاف
 والقول قول المشتري في مقداره لانه في يده وكذا في البازنجان والبطيخ و
 الخوص ان يشتري الاصول لتحصيل الزيادة في ملكه ثم يبيع الاصول بعد
 قضاء حاجته من البايع ان شاء وقيل الخوص فيه ان يشتري الثمر الموجودة
 والمعدومة فانه جائز عند بعضهم اذا كان موجودا اكثر فاصلا ان لهذه
 المسئلة ثلاث صور احدها اذا خرج الثمر كله فانه يجوز بيعه بالاتفاق
 وحكمه ما مضى وثانيها ان لا يخرج شيئا منه فانه لا يجوز بيعه اتفاقا و
 ثالثها ان يخرج بعضها دون بعض فانه لا يجوز في ذلك المذهب وقيل
 يجوز اذا كان لها خارج اكثر ويجعل المعدوم تبعا للموجود لاحتساب النفع
 الناس والمضرة وهكذا ذكره في الشيبان والتميم وكذا شراء الزرع يعني
 شراء الزرع في الارض وبيع قبل ان تناله المشاءة والمناجل على الخلاف
 الذي ذكره الثمرة على الشجر وفي الشيبان والتميم بجواز لانه ينتفع به في
 الحال وقد ذكرناه مفصلا فيما قبله وان تركها اي المشتري الثمن على
 الشجر باذن البايع بلا شرط اي بغير اشتراط تركها على الشجر عند
 البيع طالب له الزيادة وان بغير اذنه يعني وان تركها على الشجر بغير

اذن البايع تصدق بما زاد في ذاتها لحصولها كجهة مخطورة وان
 بعد ما تناسلت يعني وان تنكها بعد ما تناسل عظمها لا يتصدق بيك
 اي بلاحال لانه لا زيادة وانما هو تغير وحفظ فان الشمس تنسخ ويأخذ
 اللون من الغر والمطم من الكواكب بتقدير الله تعالى ذكره الزيلعي في
 التبييض كما ذكرناه قبل وان استمر في الشجر في الشجر في وقت الادراك
 وقد اشترها مطلقا او بشرط القطع بطلت الاجارة لعدم التعارف
 وبطلت الزيادة اي للمشتري لو جدد الاذن لان الاجارة لما بطلت
 لعدم التعارف ومقتضى ان الاذن مقتضى ان الباطل لا يوجد له فكان
 اذنا مقصودا وذكرناه مع متعلقاته انفاذ في البرازنة وان شرط
 القرار لا يؤثر بالقطع له ان يغير مكانها اخرى وان مطلقا فلا ينافي
 لا يدخل الارض وقال محمد بن محمد في الحكم في القرار والقسم والجهة و
 الصدقة والوصية على الاختلاف واختلف في مسألة البيع على قول محمد
 انتهى وان لم يشتر الارض بشرط الزرع يعني وان اشترى الزرع في الارض
 ولم يشترها الا ان يدرك الزرع فسدت اي الاجارة للجهالة ولا يطيب
 الزيادة وهي ما زاد على الثمن لانه اذا زال المتضمن وهو الاجارة
 فسد المتضمن وهو الاذن فاورثت جثثا لانه لما اشترى الاذن كان
 فسخه جثثا وسببه التمرد وقد ذكرنا تفصيلا في محاشية ولو اخرجت
 اي الشجرة ثم اخرج يعني ولو اشترها مطلقا فامرت ثم اخرج
 قبل القبض فسد البيع لعدم التسليم وبعد القبض يعني وان
 اخرجت بعد القبض بغير كات اي البايع والمشتري في الثمن الاخر لا يخلو
 والقول في قدر الحادك للمشتري لانه في يده وهو منكر وكذا في الباطل
 والبطيخ وغيرهما وفي البرازنة ولو باع من التجار حصته من العمل
 لا يصح اشترى ثمة بدلا صلاح بعضها صلاح البائع تتقارب و

شرط

شرط التزك حار عند محمد وان كان يتأخر ادراك البائع في كثير لا يجوز
 فيما لم يدركه وجاز في كندر والبطيخ والباقى يجوز بيع ما ظهر
 لاما يظهر ولو باع الاصول بما فيه من الثمار جاز في الخلو وكذا في الثمرة
 بشرط ان لا يتركها او الفايده وقد خرج بعضنا قال الكرخي لا يجوز وهو
 في هذا المذهب وقال ابن الفضل وجدت عن محمد بن ابي بصير الورد
 جنة ومعلوم ان الورد ينال حتى يفتح الحذائ في الباطل جازن والبطيخ
 وغيره كما في التبييض في الجوز وجها موجود اصلا وما لسطي الى قول
 الكرخي وان لم يشتر الجوز ليشتر عليه الثمار لا يجوز لكنه لو ترك على
 الاجارة تطيب الزيادة ولا يجب اجره كمثل لان اجارة الارض متعارف
 واستيجر التجار لم يتعارف وان بين كمدة فاعين بمورد الاذن
 فطاب ولم يجب اجره كمثل لعدم الاجارة رئيس انتهى ولو باع ثمة اي
 على الشجرة واستثنى منها ارحالا جميع رطل معلومة صح اي البيع
 لان المستثنى معلوم بالعبارة وبجميع معلوم بالكتابة وجرالة قدره
 لا يمنع بجواز الايراد ان يبيع مجازنة جازن وان كان مجزولا القدر
 وهذا هو بعينه لانه جازن فيما بقي بعد كسبه وان كانا جازن ايراد
 العقد عليه بانزاده جاز استثناءه من العقد وحالا لا ذكره الزيلعي
 في التبييض وبيع ارحال معلومة من الثمار جاز فكذا استثناءه قال
 في كسبه هذه قاعده مذكورة في عامة المحققين ان يفرع عليه مسائل
 منها ما ذكره محقق هنا لانه يصح ايراد العقد عليه فيجب استثناءه
 وكذا يبيع فخير من صيرة جائز فكذا استثناءه من محلاته استثناءه كمثل
 من تجارته كما هو ادراكه وحال الكيدان فانه غير جائز كما اذا
 باع هذه الثمة الا بشراء هذه العبد الا بده وما ذكره هنا من
 صحة الاستثناء وصحة البيع منه تنافي في الكثرة هو المحققون

خلا الرواية كما في كنهه وقيل لا يبيع الجوز ان يبيع ثمرة ويستثنى ارضا
 معلومة بمكانة الباع قال في كنهه وهو رواية حسن عن ابي جده وهو ابي
 مذهب الامام في بيع حبة حنظل في قفص يدرهم فانه اشهد ببيع حبة
 قدر كمين وقت الحقد وهو لازم في استثناء ارضا معلومة على التجار
 وتبين ان يبيع الثمرة على الشجر لانه لو كان يجرؤوا واستثنى منه ارضا لاجاز
 استثناء كنهه لانه استثناء القليل من الكثير بخلاف استثناء الارض
 لما على الشجر يجوز ان لا يبيع الا ذلك القدر فيبقى استثناء اللزوم اليه كذا
 قاله بعض شراح الهداية وقد جزم القدر في بيع الجوز واختاره في
 الاختيار وحمل عليه برهان الاثمة في الواقعة وهذا يجوز ببيع البركة
 سنبلة ان يبيع بغير حبه لانه مال متعبد به فيجوز ببيع ولا يجوز ببيع
 بحمله من سنبلة كحطه لاحتمال الربا وكذا لا يجوز قبيل البركة كحطه
 والقبيل الشجر كذا في كنهه وعلى البايع تحليصه بالديار والتذرية وكذا
 قطن في فراشه على البايع فتقر لان عليه تسليم واما جذ الثمرة و
 قطيع الرطبة وقلم الجوز والبصل وامثالها على المشتري لانه يجرؤ في ملكه و
 للرف ذكره في الاختيار وفي التنازير وبيع برقة سنبلة كحطه على الارض
 لا يجوز ويجوز ببيع المذيق بحمله كسلا وقرحه جائزا جماعا ببيع سنبلة في
 علاقه لا يجوز الا كحطه وسنجد في سنبلة الذهب والفضة
 في تراجها بخلاف حبه من الثمن وكذا اي يجوز ببيع الباقلا يستفيد بالعام
 والقصر اذا قلت والباقل بالمد خفف الملام كذا قال الجوهري في قشره
 اي الاخضر والارزاي ببيع الارز والسهم اي في قشرهما وكذا اي
 يجوز ببيع اللوز والغصن ويجوز في قشرها الاول وهو الاعلى وانما قيده
 به تخصيصا على موضع خلاف فان قيل لا يجوز ببيع ذلك كله وله في
 بيع سنبلة قولان ذكره ملا خسر وله ان يصدق عليه مستور

غائب

غائب عن البحر ولا يعلم جوده ولا يجوز ببيع كبر البطح وجب الحظن
 واللب في الحنظل والزيت في الزيتون قبل استخراج وكذا الثوب في ثمر
 بعينه فانه لا يجوز بيعه ان يباع في علاقه قلنا الفرق ان الغالب في السنبلة
 الحنطة الا ترى ان يقال هذه حنطة وهي في سنبلة ولا يقال هذا حب
 ولا هذا لب ولا زيت ولا قطن وعلى هذا الخلاف لم يحضر الا خسر وسائر
 الجواب كحطه وما روي انه عليه السلام يبيع الثمن حتى يبيع الثمن حتى يبيع الثمن
 حتى يبيعه وما روي معاهدة مراد به السلم ببيع لا يجوز الا سلام فيه حتى يوجد
 ببيع الثمن كذا قاله الرطبي في التبيين واجرة الكيل اي اذا كانت لجميع من الكيل
 وعد جميع اذا كانت من المعدادات ووزنه اي ان كان من الموزونات ووزنه
 اي ان كان من الموزونات على البايع بعه اذا باع بالكيل مكايلة والمعداد
 عدا والموزون وزنا واختاره الى اجرة المكيل والمعداد والوزان
 فهو على البايع لان التسليم وجب عليه وهو لا يحصل الا بهذه الافعال
 وما لم يتم الواجب الابه فهو واجب ولو لم يتردد في حطه في كسر
 والمحل على البايع ولا يبيع باعه جزا فاما ثمنه على المشتري كذا افاده في
 كنهه وفي التنازير باع حنطة في سنبلة لزم البايع الدوس والتذرية انتهى
 واجرة نقد الثمن ووزنه اي الثمن على المشتري لانه في اتمام التسليم وتسليم
 الثمن على المشتري فكذا ما يقره تمام وهذا هو الصحيح كما في حطه حقه الا
 اذا قبض بها ببيع الثمن ثم جاء بغيره بسبب الزيادة فانه على البايع واما
 اجرة نقد الدين فانه على المدين الا اذا قبض رب الدين ثم ادعى عدم النقد
 فالاجرة على رب الدين لانه في قبض دخل في ضمانه والخلق في اجرة النقد
 فليس ما اذا قال المشتري ان هذا حنطة ادلا وهو الصحيح خلافا لما
 فصل ذكره في كنهه وفي بيع سلمة بثلث ابراهيم ادنا بثلث سلم
 بصيغة المفعول هو اي ثمن اذا لا يبيع سلم الثمن قبل البيع لا اقتضاء

العقد المساوية وقد تعدى حق المشتري في الجميع فيسلم المثل أو لا يتعدى حق البايع
تحقيقا للمساوية وذلك كصحة فناءه ولو دفع بالمثل رهنا أو كفل به كفيلا لم
يسقط حق البايع في المجلس ولو اجماعا لمشتري البايع على غيره لم بالمثل
لا يبطل حق البايع في المجلس وإذا احوال البايع غريبا ما غرما على المشتري سقط
حق الجبس وفي القدر إذا احوال البايع رجلا على المشتري سقط حق البايع
في المجلس في قول أبي حنيفة ولو لم يوف وقال المشركين محذرا إذا احوال المشتري البايع لم يسقط
حق البايع في المجلس ولو احوال البايع رجلا عليه سقط انتصافه ولو باع بشرط
أن يدفع البايع المبيع قبل نقد المشتري فسد البيع لأنه لا ينقض العقد وقال
محمد لا يصح له الإجماع حتى لو سلم الوقت الذي سلم فيه الجميع جاز كذا في
البرازية كما في الفقه أن لم يكن أي المثل مؤجلا قال في شرطه الوفاية هذا إذا
كان الجميع حاضر وان كان غائبا فله المشتري أن لا يسلم المثل حتى يحضر
البايع الجميع ويشترط في التسليم أن لا يفرق البايع مطلقا لا يفرق غيره
حتى لو باع دارا وسلمها وله فيها ثناء لا يفرق تسليمها كذا في المحيط ذكره في باب
المكسدة وفي بيع سبعة بسبعة أو ثمن أي في بيع بثلث بثلث سبعة سبعة أو ثمنها
في التعجيل وعدمه لأن الأول تنصده والثاني غير متعجل لما مر أن التثنية غير
متعجلة في المعاد فثبت عندنا قال في الفقه تسليم الجميع أن يجل بينه وبين
المتاع على وجه يتمكن من قبضه ما غير حائل وكذا تسليم الثمن في الأجزاء سبعة
في صحة التسليم كما أنه مذهب أن يقول خليت سبعة وسبعة جميع وان يقول
المبيع كخبرة المشتري على صفة يشاء فيه النقل من غير حائل وان يقول مفرقا
غير مكفول كحق غيره وعمل موثري لو أدان له بقبضه الثمن في البيت صح وصار
المتاع وديعة عنده وكان أبو يعقوب يقول القبض أن يقول خليت سبعة
وبين الجميع فاقبضه وان كان غلاما أو جارية فقال المشتري تعال معي أو
اشتريني معه فهو قبضه وكذا لو ارسله في حاجة وفي القدر أن لا يتعدى بيده

فقال خليت بينكما

أو خلى بينه وبينه وهو موصوف على الأرض وبينه فاقبضه فهو قبض
وكذا القبض في البيع الفاسد بالتخلف ولو اشترى خطبة في بيت ودفع
البايع المفتاح له وقال خليت بينك وبينها فهو قبض فإذا دفعه ولم يقبل
سقط البيع قبضا انتهى وفي البرازية باع دارا بعيدة وقال سلمتها إليك
وقال المشتري قبضتها وان فرسبة فقبض لأن التخلية أقيمت مقام القبض
عند التحكم وكما يمكن إعلانا فهو قربة وان لم يكن من ذلك المكان
فيعيدة وبه قال الحلواني والنسابة عن هذا غافلون فانهم يشترطون
القبض في السواد ويعتدون بالقبض وذلك كما لا يصح فيه القبض وان
كان بقر بغير قابض وفي المحيط بغير قابض بالتخلف وان بعد العقد
عليها وفي القدر اشترى عقارا فقال البايع سلمته إليك وقال المشتري
قبضت والعقار غائب عن حضرتهما كان قابضا في قول الإمام وقال
أن كانا يتدبر على إغلاقه ودخوله قبض والافلا وفي الفتاوى المشتري
ثوبا فامر البايع بقبضه فلم يقبضه حتى أخذه انسان أن كان حيا
أمره بقبضه يمكن قبضه بلا قيام صح التسليم وان لم يمكنه بلا قيام لا يصح
اشترى طيرا أو فرسا في بيت فامر البايع بقبضه فلم يقبضه حتى انفتح
الباب وخرجه الجميع لا يصح التسليم وان فتح المشتري الباب فخرجه أن
يمكنه الأخذ من غير عون صح التسليم باع ذابرة وهما راكبان عليه لا يصح
قابضا كما إذا باع دارا وهما فيه وان باع وهو عليها فقال المشتري أجلسني
عليها معك فخذ إن لم يكن عليها سرج فملك من المشتري وان عليها
سرج أن ركب في السرج صار قابضا واللا المشتري وعاء هدد به وهو البايع
مخاضا في السوق فامر البايع بنقله إلى منزله فسقط في الطريق فقبض البايع
أن لم يقبضه المشتري ولو دفعه خطبة أو ثمن في المحرقة البايع النقل إلى
المشترى وان تلف في الطريق في مال البايع ونعم لم يطلب منها وسبب

ما يتعلق بهذا في باب الجارية ان الله تعالى قال في النصار
 اذا باع سبعة بئس فله جسد حتى يستوفى ثمنها فان سلمها
 للمشتري بطل حقه جسم وليس له استرجاع السلعة وانما له مطالبة
 بالثمن فلو قبض الثمن ولم يمسكه ثم وجد من زبوا فلم يكن له استرجاع
 السلعة وانما له مطالبة وقال زفر لم ذلك انتهى له على اخر دراهم
 جيا دفا ستوفى زبوا فاعلى ظن انها جيا دفا تلفها ثم علم انها زبوا
 ان كانت قائمة بدها ويسترد جيا دوات لم يكن قائمة سواء
 كان هالكه او مستهلكه فلا يرد ولا يسترد وقال ابو يوسف يرد
 قتل الزبوا ويرجع بالحياد لان الرجوع بالنقصان باطل كاسترداد الربوا
 ولا وجه لاجل حقه في الجوده لعدم رضاه ولو كانت رضاه او ستوفى
 تردد اتفاقا ولو علم عند القبض انها ستوفى سقط حقه استرجاع
 شيئا وقبضه ولم يتقدم ثمن حتى مات مفسدا فالبايع ملوم للغماء
 فيسترد ولا يملك البايع احقبه وعندنا في حق هذا احقبه وانما قال
 قبضه اذ لم يتبعض فالبايع احقبه اتفاقا فكذا ذكره ملا خسر في الدرر
 وفي الحنفية اصداد سمكة في بطنها لؤلؤة فهي لم تقطع ولو لا شري سمكة
 فوجد في بطنها لؤلؤة فهي للبايع ولو كانت اللؤلؤة في صدف في بطنها
 فهي للمشتري يشتري ارضه مستورة فسقاها المشتري قبضت فالزبوا لم
 ويضمن فيه قيمة البذر اشتري لؤلؤة على انه وزنها خصال فاذا هدم
 مشقالات فالزبوا بادة للمشتري كما في المزروع لو طلب المشتري من
 ابايع المصالح مقدم لا يجبر على دفع لك بؤم البايع باحضاره حتى
 يبتغي منه شحنة يفر حجة المشتري وهو حجة البايع في يده هذه
 مذكورة فيها في الاستبراء انتهى وفي النقاية ولو لا شري كما على انه لم يضمن
 فاذا هدم لم يضمن بؤم بؤم واذ باع كحا اوسمكا او شيئا من الثمار فباع

المشتري فان خشي البايع ان يفسد باعه لآخرات دخل دارا حزني
 بامان وهو معه اخيه اذا بستم ببيع لم يسم الشراء وله هلكه اجانته
 الذين في يد البايع ان كان بعد التسليم فالبئس على المشتري وان كان
 قبله فعلى البايع كبر الحداد للمشتري وذكر الصانع للبايع واذ باع ادا شري
 على الطريق ان كان واسعا فلا بأس به وان كان في قصده ضررا لا يتبع
 ان يشتري منه شيئا لانها اعانة على الاتم انتهى قال الحمص في فتاواه
 ولا يجوز ان يبيع سلعة بئس حال ثم يشتريها بذلك المكة الى اجل فلو باع
 بالف درهم ثم اشتراه بالف درهم نسئة الى سنتين لا يجوز ان
 زاد على الثمن درهم او اكثر جان باع على ان يكل المشتري البايع على غير
 بالئس فليس قياسا وجاز لمحتسنا روى المعلى عن ابو يوسف المشتري
 من اخر شيئا على ان يعطى الثمن فلان فالبايع جائز سواء كان فلان
 حاضر او غائبا وفي نوادر ابن سماع عن محمد باع عبده من رجل بالربوا
 الذي للمشتري على فلان وهو الف ورضي فلان وهو جائز ومما للبايع
 على الغريم الذي عليه المديون انتهى هذا **باب الجارية** اعلم ان البيع
 نوعان لازم وغير لازم فاللازم مالا خيار فيه وغير اللازم ما فيه خيار
 والجيار الثاني في البيع انواع جيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب و
 خيار التعجيل فبدأت المحصن بالعقد اللازم ثم بغيره والعلل نوعان عقلية و
 هي الاجور تراخي الحكم عنها كالسواد مع الاسوداد ولذلك قال الشيخ الامام
 ابو منصور العلل العقلية ما اذا وجد محجب الحكم به وبكره حجة كالبيت الحج
 والاقوات للصلاة والبيع للملكة وفي مثل هذه السلعة والموانع انواع
 مانع يمنع انعقاد السلعة في اذا اضاف البيع الى حرام ومانع يمنع تمام
 السلعة في اذا اضاف الى مال غير مملوك للبايع ومانع يمنع ابتداء الحكم
 كخيار شرطه جيار يمنع تمام الحكم كخيار الرؤية ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار

الغيب فقدم خيار الشرط على أنواعه لهذا والرواية لهذا صحيح خيار الشرط
من قبيل أصنافه حكمه في سببه أي خيار يثبت به بسبب الشرط لكل
من القادري أي من المتباينين يعني لكل واحد منهما بانفراده ولهما
معا فلا يوجد البيع ما لم يرخيا ثلاثة أيام لا أكثر أي من الثلاثة
الآن أجاز أي من له خيار في الثلاثة يعني لا أن يجوز أن أجاز في الثلاثة
بعد ما شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام لأن المفسد زال قبل تفرقه فيصح
العقد خلافا للزفر والى في هذا عندنا 2 وعليه الفتوى وعندهما يجوز
أي خيار الشرط لأكثر من الثلاثة أن يثبت مدة معلومة أي مدة كانت
يعني بعد ما كانت معلومة قيد بها لأنها إذا كانت مجعولة بأنه قال اشترت
على أني أخير أياما أو قال مؤبدا لا يجوز اتفاقا وفي الخلاصة لم اشتر الخيار
ولم يذكر وقتا فله الخيار وما دام في المجلس لهما أن عرض أجاز الخيار
سكهم ولم ياروى أنه عطلهم قال المحبان برأى عقد الانصاف وكان
يعين في البياض إذا بايعت لا خلافة في خيار ثلاثة أيام ولأن شرط
الخيار رجلي لف مقتضى العقد وهو اللزوم وإنما جاز بخلاف القياس بالنسبة
فيقتصر على مورد النص فتشيع الزيادة وحديث البراءة ليس بنص فيه
لأنه روى أنه أجاز الخيار إلى شهر ليحتمل أن يكون خيار الرؤية أو الغيب
فإذا انتفى الزيادة فسد العقد كذا في التبيين قال في المنع صحيح شرط
للمتباينين ولا أحدهما أو غير المتباينين ~~والصحيح~~ في بيع أو بعض
أي بعض جميع حيث قاله السراجية اشترى ثوبا أو موزنا أو عبدا
وشرط الخيار نصفه أو ثلثه أو ربعه جاز وهو مذكور في الزيادات
ويصح شرط الخيار في اجارة وقسمه واصله عن مال وكتابه وخلع وعنف
على مال وكدها كالنكاح فانه يصح اشتراط فيها أكثر من ثلاث ولا يصح
اشتراطه للمحال وفي البراءة وأما اشتراطه الوقت فيأثر عندنا 2

وأي يوسف بناء على أصله من اشتراط الفلحة لنفسه وفي جامع الفصول
هو يصح في مواضع ثمانية في بيع واجارة وقسمه واصله عن مال بيعه
بغير عينه وكتابه وخلع وعنف على مال أو شرط للمرأة أو القن أو حامله
شرط الخيار المكفول له أو للكيلل جاز انتهى ويصح شرط الخيار في الإبراء
بأن قال البراءة على أني بالخيار ذكره في الكلام من كسب العزل ويصح بشرط
في تسليم السلم بعد طلب الكواشنة ذكره فيه أيضا وفي حصة المزارة
ولهما حصة لأنه اجارة فهي خمسة عشر صفاد لا يبيع في الثلاث والطلاق
البيع والقدر والاقراء كذا في البحر وأن اشترى عيانه أن لم ينفذ الحق
الثلثة أيام فلا يبيع أي بيننا صح أي البيع لأنه في معنى شرط الخيار في
المقصود أن الحق من شرط الخيار أن يقع بخلافه الأيام الثلاثة بين
الفسخ والامتناع وهذا الشرط يحصل ذلك المقتضي فيصح حتى إذا خلافا
لزمه وإلى أربعة لا أي لا يبيع البيع لأن شرط الزيادة على الثلاثة مفسد
لما رأت هذا إلى في معنى الخيار من حيث الحق وشرط فوق الثلاث مفسد
وكذا هذا لأن مقتضى الثلاثة في جاز لزوال المفسد هذا عندنا
عندنا يجوز أي يبيع كذا ذكره في أربعة وأكثر بناء على أصله من أن شرط
الخيار فوق الثلاثة جائز قال في المنع والاصح أن يابوسف يوافق الإمام هنا
لكنها اجارة عند الشرط الخيار على بالشر وهو ما روى عن البراءة أنه أجاز
الخيار شهر وعمل في هذه المسئلة بالقياس انتهى ولم يذكر كونه في أول
الفاء كما ذكره الوقاية الشريعة أنه ليس من صور خيار الشرط حقيقة فيتنزه
عليه وإنما أورده عقبيه لأنه في حكمه معنى قال الحسن في فتاواه وفي نوادر
البراءة سمع عن أبي يوسف يفرقه قال يفتد عبدي بالف درهم فأن لم
تأشبه بالثمن إلى سنة فلا يبيع بيته وبنيته فهو فاسد وليس هذا بمنزلة
الخيار وعلى هذه الرواية لو نفذ كسري الثمن في الثلاث وقال البايع لا أريد

اجبر و روی حسن بن مالک عن ابی بکر از رجوع عن قول بفساد البیع مع
 هذا الشرط اکثر من ثلاثه ایام و اذا باع و نقد الثمن علی ان رد الثمن فلا بیع
 بینهما فهو جائز بمنزلة شرط الخيار للبائع و يجوز الخيار بعد البیع فی مجرد وقت
 البیع جعلت الخيار ثلاثه ایام جاز و لو قبض المشتري و مضی ایام فقال له البائع
 انت يا كذا رفق بالخيار ما دام في المجلس و لو قال انت يا كذا ثلاثه ایام فهو
 فی سبب و في محال و في هذه المسئله لم یخیر ثلاثه ایام علی ما سیر و به تأخذ
 باء عبد الله ان بالخيار علی ان له ان یقبله و یستخیر جاز و هو علی خياره بكذا
 ما لو باع كذا علی ان یأخذ من ثمنه كذا لا يجوز و في العتایه و لو قال جعلت
 بالخيار فی البیع مدي تعقدته ثم اشترى مطلق بیئت بالخيار عندائه
 اختلاف في مقدار القول قول من يدعي الافتراض اتفاق علی مقدار و اختلاف
 في المعنى فالقول قول من انكره هنا كلامه في خيار البائع بمنع خروجه
 البیع عن ملكه ای البائع لان خروجه عن ملكه البائع انما یؤثر بفساد و
 الخيار ینافی و قد صح یحرف البائع فی بیع فی مدة الخيار بالوطی و البیعه و غیرهما
 فیجوز فسخ البیع و یمن یخرج من ملكه المشتري اتفاقا لكنه لا بد خلوه ملكه
 البائع عندائه و قال یدخل ذكره ابن الملك فی شرطه الواقیه كما في كذا فان
 قبضه المشتري ای في صوره هو الخيار للبائع و فقه ای البیع فی بده لزمه ای
 المشتري قیمته ای البیع یعنی ینفخ البیع بالطلاق فیبقى كونه مقبوضا علی
 سبب السراة فیضمنه بالقیمه ان كان قیمیا و بالمثل ان كان مکیلیا قید
 بالهلال لان لو تعیب بیده المشتري فله ان ینفخ فیضمن المشتري ثمنه ان
 العیب و قید فیضمن المشتري لانه لو هلكه بیده البائع ینفخ البیع و لا یلیق
 علی المشتري و لو تعیب بیده البائع بفعل ینفخ البیع بغيره و یسقط
 حصنه مع الثمن وان تعیب لا یفقد فالمشتري ان یسقط اخذه بحکم
 البیعه وان ساقط ذکره ابن الملك فی شرطه الواقیه و خيار المشتري

بیمه
 اگر کسی بگوید
 این را میفروشم
 اگر کسی بگوید
 این را میفروشم

لا ینفخ ای خروجه البیع عن ملكه یا بیعه لكن الثمن لا یخرج عن ملكه المشتري
 فان هلك البیع فی بده ای المشتري و قد قبضه باذن البائع لزم الثمن ای
 ای لو دخل البیع عیب بخلاف ما اذا كانت الخيار للبائع فی تقدم انفا و
 مراده عیب لا یرتفع كالغصب و اما ما جاز ارتفاعه كما مر فهو علی خلافه
 اذا زال بالایام الثلاثه لانه ینفخ بعد الارتجاع و اما اذا مضت و العیب
 قائم لزم العقد لتعذر الرد و بما مر فی صرح الله لا بدخول ای البیع فی
 ملكه المشتري یعنی لا یملك البیع المشتري خلافا لما یبني قال ابو یوسف و محمد
 یملكه لان الثمن لما خرج عن ملكه المشتري فی المسئله الاولى و البیعه خرج
 عن ملكه البائع فی المسئله الثانيه و جب ان یدخله ملكه صاحبه و الا
 لزم ان یتق مملوك بل انما كذا و هو غیر معهود فی الشرع اذ لم یكن الشراء
 من مال الوفاق و له ان یبیع فی المسئله الاولى لم یخرج عن ملكه البائع و لو
 دخل الثمن ملكه لزم ان یجمع بین و یضمن فی ملكه واحد و اذا غیر جائز
 و غیره الخلاف تظهر فی هذه المسئله و هو قوله فلو اشترى زوجته فله بالخيار
 لا یفسد النكاح ای عندائه لانه لم یملكه لعدم ملكه البیعه المزبوله و یفسد
 عندهما لانه ملكه وان وطئها ای و طئها ای و طئها ای و طئها ای و طئها ای
 یعنی جاز للزوج ردھا لانه ای الوطی بالنكاح یعنی لان الوطی بحکم النكاح
 لا یحكم ملك البیعت فلا یمنع الرد بحکم الخيار عنده و قال لا یردھا لان الوطی
 حصل بملك الرقبه فیمنع الرد هذا اذا كانت شیا فان كانت بکرا احتج الرد
 عنده ایضا بالنقصان لانه تعیب و سبأ تر انه یبطل الرد اسرارایه بقوله
 الا البکر لانه تعیب و لو ولدت و حدثه یعنی اشترى زوجته بالخيار فلو ان
 فی ایام الخيار رد البائع لزمه ای المشتري و فله الرد عنده و
 عندهما تعیرام و ولد له و انما قید بان یكونها فی بده البائع لانها لو ولدت فی
 بده المشتري تعیرام و ولد له بالاتفاق كما فی شرطه الواقیه لابن فرشتة لانها

لما ولدت في يد المشتري لزم البيع وبطل الخيار لان الولادة عيب
 ولو اشترى قريبه اي ذارحم حرم منه اي بالخيار او عبدا اي اشترى
 عبده بالخيار في مدة اي مدة خياره عنده لعدم ملكه فيها في الاول و
 العقب من حيث عليه ولعدم وقوع الشرط في الثاني عنده ويعتق عندهما
 ولا يقدح في صحة الشراء به اي بالخيار في مدة اي مدة خياره من الشراء يعني
 ان اشترى احد بالخيار فحاضرت عنده في مدة الخيار فاختارها لا يبعد
 هذه كيفية من الشراء عنده بل عليا ان يشترىها كحصة اخرى
 لان الاستبراء انما يجب بعد ثبوت الملك ولم يثبت وبعد عندهما
 ولا استبراء على البايع ان ردت اي الالة الشراء به اي بالخيار يعني
 في الصورة المذكورة لو اختار فسخ العقد وعادت له رتبة على البايع
 فلا يجب على البايع الشراء عنده سواء فسخ قبل القبض او بعده
 وعندهما ان كان الفسخ قبل القبض لا يجب على البايع الاستبراء و
 ان كان بعد القبض يجب الاستبراء لان المشتري ملكها عندهما في
 شرع الوقاية لا في فسخه ولو قبض المشتري به اي بالخيار لم يبيع باذن
 البايع ثم اودعه اي كمينه عنده اي عند البايع فملكه اي كمينه في
 يد البايع فهو اي على البايع يعني ان اشترى شيئا بعينه على انه بالخيار
 ثم اتيه اياما فملكه فقبضه باذن البايع ثم اودعه عنده في مدة
 الخيار فملكه في يد البايع هكذا على ملك البايع وبطل البيع عند اية 2
 لارتفاع القبض بالرد لعدم ملكه اي لان المشتري لم يملكه وارتفع قبضه
 بالرد على البايع وهلا لا يبيع قبل القبض بطل البيع وعندهما يملك
 المشتري فصار مودعا ملكه فملكه عليه فيلزم الثمن ولو كان
 الخيار للبائع ففسخ المشتري فاودعه عندهما يبيع فملكه بطل البيع
 اتفاقا ذكره ابراهيم في شرع الوقاية ولو اشترى الما دون اي العبد

بعد فساد ان ملكت عبدك فله حرم البيع فان اذ ذل لم يكره منه
 والعبد المشتري بالخيار

اي العبد الما دون شيئا برأي بالخيار فابراهيم بايحه عن ثمنه اي عن
 المشتري في مدة الخيار يبيع خياره اي خيارا لما دونه فان اختار كان
 المبيع له بلا ثمن وان فسخ عاد لم يبيع اليه البايع ولا اي العبد الما دون الرد لانه
 بطل عدم التملك يعني ان الرد امتناع عن التملك ولما دون ولاية الامتناع
 عن التملك لانه لما لم يملكه كان رده في مدة امتناعا عن التملك ولما دون
 ولاية ذلك فانه اذا ذهب شيء فله ولاية ان لا يقبله في ذل مالا خرو
 في الدرر وعندهما بطل خياره لانه لما ملكه كان الرد منه تملكيا بغير عوض
 وهو ليس به اهله ولو اشترى من زمن خرابه اي بالخيار فقبضه
 فاسلم اي الذي في مدة اي مدة الخيار بطل شرائه اي بطل البيع عنده
 اية 3 كذا يملكها اي كمينه مسلما بالا جازة اي باسقاط خياره يعني لو
 بطل البيع لملكها عنده اسقاطا بالخيار بعد الملامه وذا لا يجوز وعندهما
 يسقط خياره لانه ملكه فلا يملك ردها بعد الملامه خلافا لهما في الجميع
 اي في جميع هذه المسائل فهذه المسائل شرعية الخلاف وقد تقدم الكلام
 على بيان مذهبيهما وفي جميع اذا اشترى عبدا بالخيار فكتب عبده في
 مدة الخيار فكتب للبائع اذا فسخ البيع عنده خلافا لهما وقد تمت
 المسائل العشرة وقد زاد بعض الحكمي راجع على ما ذكر مسائل منها ما اذا
 ظهر العجز في بيع مسكية في مدة ففسد البيع عنده لعجزه عن تملكه وعندهما
 يشترى لعجزه عن رده ومنها لو اشترى دارا على انه بالخيار وهو كنهها باجارة
 او اعارة فاستدام سكنها قال الرضا لا يكون اختيارا وهو كنهها
 السكنى وقال خواهر زاده استدامتها اختيارا وعندهما ملكه العبد
 وعنده ليس بالخيار ومنها حلالات اشترى طيبا بالخيار فقبضه ثم احرم
 والطيب في يده ينتقض مبيع ويرد اليه البايع وعندهما يلزم المشتري
 ولو كان الخيار للبائع ينتقض بالا جماع ولو كان للمشتري فاحرم للمشتري



ان يردده ومنها اذا كان الخيار للمشتري وقد فسح العقد فالزائد يرد على
 البائع عنده لانها لم تحدث على ملك المشتري وعندها للمشتري لانها
 حدثت على ملكه انتهى ومن له الخيار يجزئه اى البيع او الشراء كحصة
 صاحبه يعني من كان له خيار سواء كان بايعا او مشتريا اذا جئنا فله
 ان يفسخ وله ان يجزئه في مدة الخيار بالقول او الفعل وغيبته اى غيبته
 صاحبه لانها لم تخط فلم يعتبر علم صاحبه كالطلاق والعتق في كفا
 منه ولا يفسخ اى لا يجزئ فسخ من له خيار الاجرة اى كحصة صاحبه
 يعني اذا علم صاحبه بذلك عند اداءه ومجذ خلا قال ابو يوسف يعني قال ابو
 يوسف يجوز وهو قول الشافعي لان من له خيار رسل على فسخ العقد من
 جهة صاحبه وكل ما عود كذلك لا يتوقف فسخه على علم صاحبه كالاجارة و
 لهما ان الفسخ تصرف في حق غير وهو العقد بالدين وهو لا يفسخ عن
 المحض لان اذالم يعلم مفسخ صرحا لم يفسخ صرا اما اذا كان الخيار
 للبائع فلا ان المشتري اذالم يعلم مفسخ عنه ان يتصرف في جميعه فيلزم
 غلظه القيمة بملكه البيع وقد تفرقت القيمة الكسرة منه واما اذا كان
 للمشتري فالبايع عنه ان يعقد تمام البيع فلا يطلب سلعته مشريا
 اخر وقد تفرقت ايام رواج بيع جميع وفي ذلك من لا يفسخ والتصرف
 بمشترى على ضرورة حق الغير متوقف على عدم الاحالة في غير ذلك الوكيل و
 الجواب عن قول ابو يوسف فليطلب من العتاقه قال ابن كمال في شيء هو قاض
 هذا الكلام اذا كان خيار الفسخ بالقول اما اذا فسح بالفعل فالعقد
 يفسخ حكم اتقا في الحصة والغيبه يعني سواء علم الاخر او لم يعلم في اذا
 كان الخيار للبائع فاعتق جميع او وجهه يتحقق جميع وان لم يعلم المشتري
 لان ثبوت الفسخ هنا ضمنا فلا يتوقف على علم كالموكل اذا اعتق العبد
 الذي وكل ببيع يفسخ الوكيل وان لم يعلم به ومرار بالغيبه علم علمه و

بالحصة

بالحصة علم هكذا قالوا وقال محسن في فتاواه وفي الخاتمة في الاجارة
 الطولية اذا فسح احدهما في ايام خيار عند غيبته الاخر قال ابو حنيفة واخذوا
 في ذلك بقول ابو يوسف وانك في الغيبه ثم فسح في بيان ما يقضى اجازة من
 له الخيار فقال فان فسخ اى في غيبته وعلم به اى علم الاخر الفسخ في المدة
 اى في مدة خيار الفسخ اى العقد بطل العلم به والاى وان لم يعلم به
 في المدة بل بعد هاتم العقد لمضى المدة قبل مفسخ والحصول العلم به ولو بلف
 بعد مضي المدة تم العقد بمضي المدة قبل الفسخ هكذا في الهداية وبتم العقد
 ايضا بموت من له الخيار لان خياره هو مشيئة وهو ينقطع بموته كقدرته
 فلا ينقل الى الورث خلا قال الشافعي وكذا اى يقيم العقد بمضي المدة اى مدة الخيار
 لانه بمضيها يبطل خياره اذ لم يشك له خيار الا في تلك المدة كالمجزة في وقت
 فخر لم يبق لها الخيار بعد مضيها ومن ضرورة بطلان الخيار تمام العقد
 ولو رده لزوال ايمانه وبالاخذ بشفقة سب البيع يعني اذا اشترى دارا
 بشرط الخيار فبيعت دار بغيرها فاخذها المشتري بالشفقة صح اخذه
 وكان اخذه بالشفقة رضاه بالبيع بخلاف خيار الرقبة حيث لا يسقط
 باخذ الشفعة فيما اذا بيعت دار بغيرها في الاول فاخذها لانه لا يسقط
 بالصح فكذلك بالادلة كما في التبييع وكذا يتم بطلب الشفعة وان لم يأخذها
 لان طلبه مسقط كما في الحلج فان قيل كان ينبغي ان لا يأخذها بالشفقة
 لانه لم يملك الدار من اداءه اوجب بانه يأخذها لانه بشرائها صار احق
 بها لانه ملكها كالعبد مما دون المستوف بالدين اذا بيع الدار بغيره فله شفقة
 لهذا المعنى كذا ذكره ابو حنيفة في شيء هو قاض في ذلك الوكيل و
 اى في الدابة لغير الاختبار اى الامتنان والتجربة وكذا الاستخدام في العبد لذلك
 لانه لا يقضى دليل الاستبقاء كما في التبييع قال في النهاية الاستخدام لا يدل على الاجارة
 لانه لا امتنان ولو استخدم مرة اخرى في ذلك النوع يدل على رضاه انتهى

والوطى اى ويتم العقد ايضا في الوطن بالجارية والاعتاق اى في العبد وتوابع
 اى الاعتاق من التدبير والمكاتب لان هذه التصرفات دليل الاستيفاء لانها
 يعتمد عليها وحملها بنوايع الحق التدبير والمكاتب وكذلك تصرف لاجل الآف
 الملك لا يقبل الدرس بشهادة يشتمها اليه وكذلك تصرف لا ينفذ الا في
 كالمبيع والاجارة كذا ذكره الزيلعي في التبيين ثم قال وهذا كله اذا كانت في
 المشتري ووجهه من حيث من هذه الاشياء وان كانت في ربايع وفعل
 شيئا من هذه الاشياء في هذه المدة انفع البيع لما ذكرنا انه دليل الاستيفاء انتهى
 قال في الاختيار اعلم ان الخيار يسقط بثلاثة اشياء احدها انقطاع صريحا
 كقول القاطن الخيار او انقطاعه او اجرت البيع او رخصته او ما شابهه
 لانه صريح بالرضا فيبطل خياره وانما في انقطاعه وهو ظاهر في وجود
 مشيئة له خيار لا يحل لغيره كما لا بد من بطلان ذلك في الوطن والى
 والقبلة والنظر الى العرض بشبهة لا يبرهنه وكذلك النظر الى سائر
 اعضائه لانه لا يحتاج اليها للمعاينة والتعرف بينها وخوشتها ولو فعل
 البايع ذلك فهو فسخ لانه لا يحتاج الى ذلك وكذلك الركوب لا يجوز لغيره كما لا
 فان ركبها ليردها او لغيره او يشترط بها علقا فهو على خيارها وكذلك اذا
 سكن الدار او سكنها لم يبر الرضا ولو ركب الدار او سكنها فهو على
 خياره كما جاز في ذلك لا اختيار له عاد ذلك بطل خياره لعدم حاجته
 اليه الا في العبد اذا استخدمه في حاجته اخرى ما بينا وكذلك طفل لا يشت
 حكمه في غير ملكه لا ينفذ التدبير والمكاتب والبيع والاجارة والرهن
 والرهبة مع القبض والعرض على بيعه من هذا القبيل لان ذلك يدل على
 الرضا بالملك وانما في سقوط خياره بطريق الضرورة بمعنى مدة خيار
 وموت من له خيار وان كان خياره فيما تم العقد وان مات احدهما
 فلا اثر على خياره ولو اعلن عليه او جثا او نام او سكر حتى لا يعلم حتى

مفت

مفت مدة فالصحيح انه يسقط خياره ولو ادعى العبد او عالج الدابة او عجز
 في اسبحة او رتم سقف الدار او في الخيل او حلب البقر بطل لان هذه
 التصرفات من خصائص المالك ولو اشترى كتابا بالخيار ثلثة ايام ثم
 استخرج منه نسخة او لغيره لا يبطل ولو درسمه ولم يكتب يبطل اذا
 اراد ان يكتب في يده مكتوب زيادة متصلة متولدة كالسهم
 والمجالس والرد ونظم البيع وان كان الخيار في الرمح فطعن البايع كان
 فسخا وان طعن المشتري يعرف مقدار طعن لا يسقط وان زاد على
 ذلك بطل قال الفقيه ابو جعفر ما زاد على يوم وليلة كثيرة وما دونها قليل
 لا يبطل خياره ذكره في خزانة الفتاوى وفي خزانة الفقه للفقهاء ابي الليث
 السمرقندي شرط الخيار يسقط بالثبوت وعرض شيئا ويلزم البيع بان يموت
 المشتري او يموت البايع وان خياره او ما اشبهه او اما بهما عيب او
 قبلها بشبهة او لمسا او طمعا او نظرا فربما بشبهة او عجزا على البيع
 او اجرها او جث عليه او اعنتها او دبرها او سقاها شربه من دواء او
 جمعها او فسدتها او حط فرضه او خسنه او حلب له الدابة او رخصها
 او كان خياره لبايع فابراه من يمكن او قال انت برئ من مكنت لزوم البيع
 او مكنت حتى مكنت الثلث ثمانية اشياء لا يسقط بها خيار الشرط
 الامتناع والتدهيد والبيع واخذ السر والاخذ من عرف الدابة
 وقصرها او فسدتها ونقد الثمن وقبض المبيع انتهى ولو شرط المكنت في البيع
 الخيار لغيره جاز لان الخيار لغيره ما قد بيئت نيابة عن العاقد بغيره
 له ابتداء ثم لغير نيابة تصحيم التصرفه وبيئت خياره لما عا في الاختيار
 وفي التنازل ان شرط خياره لغيره ان عده لهما هم جاز والافلا و
 هذا الحكم والقبض ان لا يجوز وهو قد لزم لانه موجب العقد
 فلا يجوز الاشارة لغير العاقد كالتكليف وايضا اى من العاقدين و

والغير اجاز البيع او فسخ هي لان كلا منهما يمكن التصرف اصالته او بطلان
 لهما وان اجاز الواحد يعني ان اجاز البيع احد الاشيين وهما
 من شرط الخيار له من المتفقين والغير هو الاجبة وفسخ البيع الاخر
 اعتبر السابق لوجوده في زمان لا يراهم فيه احد وتعرف الاخر بعده
 لغزوات لان اي اللفظان المذكوران وهما الاجازة والتقصن معا
 اي مجتمعين يعني خروا الظلمات معا فالفسخ يعني اعتبر الفسخ من
 ايها كان لان الفسخ يوجب كسرة على المشتري والاجازة توجب الالباق
 والمحرم راجح على الجميع كسرة مع كسرة الا انه اذا اجتمعا كان نكاح
 المحرم اذ لا يرد على كسرة الا انه بلا عكس في الدرر قال في المحرم وهو رد
 على البطلان وقد تعرف القادري اذ لا يقدح في ذلك ان تعرف انك
 انما يتكلم اليه عند انقضاء تصرف المندوب واما عند وجوده فلا احتياج اليه
 ونظامه فيه وعلى هذا خلاف خيار العيب والرد في كسرة في البيع لا يملك على
 ولو باي عيبين بالخيار في احد هاتين عيني او محلين ريعن الذي فيه خيار
 وفصل اي بين من كل اي من العيبين صح اي العقد والا اي دلت لم يبين
 الذي فيه خيار ولم يفصل بين فداي فداي البيع للمحال وكذا لو عيب
 الكسرة ولم يبين الاخر وبالعكس لا يبيع بمحالة البيع فلهذا اربعة انواع
 ولو لم يشترى مكسرا او موزونا او عمدا واحدا على انه بالخيار في نفسه جاز فصل
 الثمن اذ لا ان النصف عن الشيء الواحد لا يشق وتلا فرق بين ان يبيع
 الخيار لبيع او للمشتري ذكره البعض في شرط الكسرة **خروج** في المحل من لو
 ارشيتي على ان لبيها كذا لا يجوز اشتاها ولو باي هاتين على ان اجرت
 ختم فيما معنى يجوز وان قال في المستقبل او اطلق بفنفسه ولا يشترى
 ارضا على ان يخلية عن النكاح او على ان تانديها كذا فاذا هو اكثر
 فدان يرد لها ولو لم يشترى لو باي انه خسر فاذا كسرت خسر وسداه قطع

لا يرد له لان المحرم اصل وفيه فائدة اذا غاب من عليه الخيار نصب الثاني في كسرة
 عنه ليرد عليه وفيه كسرة من باي شيئا بالخيار واد الفسخ بغيره كسرة
 لم يجر عندهما فلو باعه من غيره جاز وانتقص البيع الاول خيار البايع
 باق بعد موت المشتري وفيه جامع المحرم لولا ان قبل القبض يجمع الفسخ
 بغيره الا خروا كسرة قال البايع للمشتري بعد قبض البيع بايما لا بالخيار لثلاثة
 ايام صح وله خيار ويجوز خيار التخيير اي للمشتري في اربعة ايام فلهذا
 وهو اي خيار التخيير ببيع احد شيئين او ثلاثة اي احد ثلثه على ان
 ياخذ المشتري اياها فلو لم يشترى لم يرد على انه ياخذ ايهما شاء بعشرة جاز
 وكذلك الثلاثة لستنا وانما وقال زفر والشافعي لا يجوز هذا ابدال المحالة لبيع
 وجه الاستحسان انه مكره الخيار للمحالة الى دفع الثمن ليجتمعا هو الا ان
 فكان في معنى خيار الرضا وهذه المحالة لا تنفع في المحالة لبيعة التخيير من لم
 الخيار فلا يمتنع جواز غير ان هذه الحاجة تندفع بالثلاثة ولهذا قال ولا
 يجوز اكثر من ثلاثة فلا يمتنع بغير ولا يجوز خيار التخيير اكثر من ثلاثة لثلاثة لما مر
 ان الحاجة تندفع بالثلاثة لاسيما لها على كسرة والرد والوسط ولا حاجة
 الى الاربعة وان لم يجد الشراء فيها كسرة ثبوت الرخصة للحاجة وهو
 المحالة غير مفقودة الى المحالة فلا يحصل باحدهما ثم قيل بشرط ان
 يبيع في هذه العقد خيار الرضا مع خيار التخيير وهو المذكور في جامع
 الصغير قال شمس الائمة هو صحيح وقيل لا بشرط وهو المذكور في جامع
 الكبير فلهذا ذكره على هذا الاعتبار انما قال لا شرها قال في السلام هو
 صحيح ولو لم يشرط خيار التخيير للبايع اختلف الحكم في فسخه فذكره
 الكرخ في محصره انه يجوز لستنا وذكر في المحرم انه لا يجوز لانه يجوز
 للمشتري للمحالة في ثلث الفسخ ولا حاجة اليه للبايع كذا في الفسخ و
 يتقيد بخبره اي خيار المشتري بمدة خيار الرضا على الاختلاف اي

المذكورة في اول الكتاب من انه ثلثة ايام ادا قبل عند ايه ٢ وعند هما يجوز ان
اربعة واكثر ان يتي مدة معلومة كما مر فلا بد من ثلث فئت خيار التعيين
بالثلاث فما دونها عند ايه ٢ ومدة معلومة ايها كانت عندهما على قول
اكثر الحكماء لان الغياس يانم جواز هذا العقد وانما جاز لهما ان يقررا
شرط الخيار فلا يجوز بدونه ونعم به بطب من الشيعين والمبييع واحد والباقي
امانة يعني في خيار التعيين لان الداخلة تحت العقد احدىهما والذي لم يدخل
في العقد قبضه باذن ماله لا على سبب امرى ولا شرط الوشقة ولا ان
امانة في يده بخلاف ما اذا اطلق احد امرائهم او اعتق احد عبده
فهلكا احدىهما جك يتبعه الباقي للعتاق والطلاق كما في التعيين ولو
قبض اي من الشري الحكم فلهك واحد اي احدىهما او تعيب لزم البيوع فيه
اي في الهلاك والمعيب بغيره لاحتيا في الرد بالعيب وتعين الباقي لامانة
لما مر ان الداخلة تحت العقد احدىهما هذا اذا هلكا احدىهما قبل الاخر
وان هلكا الكل يعني ان هلكا معا لزم نصف من كل اي كل واحد منهما او
ثلاثة يعني لزم المشتري من الكل اذا كان الجميع ثلثة لشيوع الجميع والا حانة
فمنها لعدم الاولوية بحصول احدىهما معا او امانة ولا فرق بين ان يبيع
الكل متصفا او مختلفا وكلا له هلكا على الناقبة ولا يدرس الاول منهما
يجب نصف من كل منهما لما ذكرنا بخلافه اذا تعيبا ولم يهلكا جك
ببق خياره على حاله وان يرد احدىهما لانه محلا ابتداء البيوع فكذا
التعيب بخلاف الهالك ولكن ليس له ان يرد هما وان كان فيه خيار
الشرط لان العيب يمنع من مردن الخيار والشرط كذا في الشبهة وليس له اي
للمشتري رد الحكم في صورة قبض الكل الا ان هم اليه اي الى خيار التعيين
خيار الشرط فيجب له خيار الشرط وخيار التعيين فدان ترد هما معا
الشرط في الايام مثلا ثلثة كذا في العناية وبورك خيار التعيين والعيب اي

خيار

خيار العيب اما خيار التعيين فانه ثبت للوارث ابتداء لا خلاط ملك
لمورث بملك الغير واما خيار نصب فلان المشتري وهو المورث يستحق
المبييع سائما فينتقل اليه وارثه كذلك لغيره معاقبه ولهذا ثبت له الخيار فيما
بقيت في يد البايع بعد موت المورث وان لم يثبت للمورث كما في الدرر
لا الشرط اي لا يورث خيار الشرط لانه مشيئة وتردى وذلك لا يستدركه
الارث لانه لا يقبل الاستقلال ومعنى عدم الارث ان العقد لا ينفذ بغير
الوارث فاذا كان الخيار لبايع ومات ملكه لمشتري لمبييع ولا يوارثه
وارث البايع واذا كان للمشتري ومات ملكه وارث المشتري بلا خيار
والردية يعني ولا يورث خيار الردية ايضا لانه ليس الامانة واردة حتى لو مات
المشتري قبل الردية فليس لورثته الرد بعد ما لما في الدرر ولو لم يمتري اي المشتري
عبدان او غيره شيئا على انهما بالخيار اي للمشتري ثلثة ايام ادا قبل فرضي
احدهما اي البايع بان يسقط خياره دون الاخر لا يرد الاخر يعني ليس
للاخر ان يرد عند ايه ٢ خلافا لهما يعني وقاله ان يرد لان البات
الخيار لهما البات لكل منهما فلو تم تمككه لزم العقد بغيره معاقبه وليا ان الجميع
خرج عن ملك البايع بغير معيب بعيب الشركة فلورد احدىهما دون الاخر
رده مبيعا بعيب الشركة فيستعز وليس مما حذرة المهرات برد احدهما
قيد بشيء الا ان البايع لو كان اثنين والمشتري واحد وفي الجميع
خيار الشرط فرد المشتري نصب احدهما دون الاخر بكم خياره جاز اتفاقا
ذكره ابن المذنب في شروطه وقاية وعلى هذا اي على هذا بخلاف خيار العيب
والردية اي خيار الردية حتى اذا اشتري با شيئا فظهر عيبه فرضي احدهما
لا الاخر او لم يرضي با شيئا لم يرضه فراه احدهما فرضي لا الاخر بغير احدهما
ان يرد خيار العيب والردية عنده خلافا لهما لما ذكرنا وفي ثمانية رجل
اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان البايعين بالخيار فطرط

فرضي احد هما بالبيع ولم يرض الآخر لزمهما البيع في قول ابي ج ذكروه
 فيموت ولو اشترى عبدا على ان يجاز او كان بظهور اي العبد يخلو له ان يخلو
 ما ذكره بان كان غير جاز او غير كاتب اخذه اي اخذ المشتري العبد
 بكل الثمن او ترك لغوات الوصف لم يرغب فيه اما الخيار فلانه رخص به
 بهذا الوصف لم يرغب وقد فاته واما اخذه بالبيع فلانه وصف لا يتقابل
 ببيع من المكنون قال في شرط النافع ان من شرط صفة لم وجد جميعا
 وتلك الصفة محالة يتفاوت فيها الاصل من تفاوتنا فاحسب كذا كونه والائنة
 في الجملة انما في المشتري الخيار وان كانت حايثاوت تفاوتنا فاحسب
 كذا كونه والائنة في عين ادم يفسد العقد انتهى وفي المكنون كذا كونه
 على انها حائل او تحلب كذا وكذا رطلا حيث يفسد البيع لانه ليس
 قبيل الوصف واما هون قبيل الشرط الفاسد ولا يعرف حقيقة لانه
 يحتمل ان يله او حيل او انتفاع حتى لو شرط انها تحلب او لبون لا
 يفسد لانه وصف ولو قال ليختر كذا وكذا صاعا او يكتب كذا مقدارا
 يفسد لما ذكرنا وشرطه ان يقدر على الكتابة والخير قدر ما ينطق
 عليه اسم الكاتب والخيار وان كان لا يحسب هذا المقدار فله الخيار ولو
 اشترى بقرعة على انها جلي فوالت عنه وانفق عليه فانه يبرها و
 الولد وما شرب من اللبن ولا يبيع له فيما انفق لان البيع وقع فاسدا
 فكان في ضمانه والنفقة عليه ولو اشترى شاة على انها تنجب فاذا
 هو مفقود يجوز البيع وله خيار ان يحكمي واحدة المدقات
 ولو اشترى بقرعة فاذا هي جاموس اشترى ثوبا على انه هروي فاذا هو
 كذا يبيع فابيع فاسد عندها وكذا على ان كانت فاذا هو قطن
 او ابيض فاذا هو مصبوع او معصر فاذا هو بزر عقر او دانه
 على ان يبناءها هجر فاذا هو لبن او على ان يبناء فيها او يخل فاذا

فيها بناء او يخل او ارضا على ان اسجما رها لهما مئة فاذا هي مولده تعداد
 او علما ما على ان تاجر اد كاتب وغيره فاذا هو لا يكسبه او على ان يخل فاذا هو
 خصه او خشي او على عكسه او على انها بقله فاذا هي بقل او على انها ناقة فوجرها
 غلا او على حكمها غير فوجده حكم ضامن او على ان هذا يحمي ان حائل
 فجدد ها غير حائل جاز البيع فيه وامثالها وله خيار وعلى المشتري على ان
 بفقر فوجده بقله او حمارا او بعيرا فاذا هو ثمان ادناقة او جارية على ان
 رتب او جمل او يبيع فوجدها بخلافه غير ذلك جاز ولا خيار له فيه
 وامثاله اذا وجده على صفة خيرة المشروط اشترى شاة ادناقة او بقرعة
 على انها حائل فسد البيع الا في رواية حسن والاصح في الامة جاز وعلى
 ان حلوب او لبون جاز وعلى انها تحلب كذا وتنع بعد شهر فسد باع
 داره بما يفر من يجرع والابوب وضرب وخنجر فاذا ليس فيها من ذلك شيء
 لا خيار للمشتري اليه هنا كلام الحق في ذهابه ولو باع جارية على انها
 بريئة من جمل جاز ولو باع على انها حائل فسد فيه قال الفقيه ابو
 جعفر ان كان الشرط مع قبيل البيع جاز لا يراه عن العيب وان كان
 الشرط مع قبيل المشتري لا يجوز الشرط لان الشرط اذا كان مع قبيل المشتري
 كان مقصوده الزيادة فانها موهومة يفسد ببيع كما لو شرط
 الجمل في البهايم وكذا روى هشام عن محمد وروى الحسن عن ابي ج انه
 قال اذا اشترى جارية على انها حائل فاذا هي ليست بحائل كان
 البيع لازما وليس للمشتري ردها ووجه ان يجل في جوارس عيب
 عند الناس فلان شرط يجل بمنزلة شرط البراءة عن العيب فيجوز
 البيع في الصحيح من يجوز حتى لو كان في بلد يربعون في شراء الجوارس
 لاجل الادلاء كان فاسدا للملح من كونه وفيه عيبه المشتري على ان كاتب
 اد جازان فاذا هو مشتري انه ليس كذلك لم يحكم على القبض حتى يعلم ذلك

اشترى جارية على انها بكر فقال المشتري لها جدها بكرا وقال البايع ان
بكرها فالقول للبائع وان لم يقبضها حتى اختلفا نظرت اليه النساء و
لزمته بقوله بل بغيره فاذا لم يكن عند القاضي من يشق بهن لزمته ولا
يشق على البايع ولو اشترى بكرا على انه نطفه وليس عليه كذلك لاختياره
اشترى خفاه خرق على انه مخزرة البايع جاز اشترى عبدا على ان
يقتنه وقف عند الامام فان اعتقه جاز وان هلك قبل اعتاقه فعليه
قيمة شرطه كخلفاء الميراث لا يرد وفي عكس يرد ولو وجد
عينا له ان يرد بشرطها على ان البايع لم يكن وطئا لم يبين خلافا
ليس له ان يرد لها وفي رواية له مرد المشتري اوراق التوبة على ان
ياخذها شيئا لم يجر وان لم يجر شيئا اخذها في اليوم جاز
وان مضى بدمه فسد وكيل ان يشتري شجرة فيأخذ الاوراق
لم يبيع الشجرة من البايع بشرط ان يبيع ان يبيع البايع انسا ناعلي
المشتري بالتسليم لم يجر العقد ولو شرط ان يبيع المشتري البايع بالتسليم
على غيره جاز حتى ناكاشا ط الكيل بالتسليم باء من اخر شيئا بكذا على
ان يترضا فلان الاجنبه وقبل المشتري لا يفسد البيع لان الشرط بين
احد المتعاقدين وبين الاجنبه ولا يجر البايع اذا لم يترضا قاله عبد
من فلان على ان التسليم على الميراث قبل جاز وان خلافا ظاهر
الرواية قاله بعض هذا على ان تترضا عزة جاز ولا يصير
شرطا في البيع اشترى بشرط ان يكفل فلان بالرد ففقد البيع
بشرط ان يعطى المشتري رهنه معينا او بنفسه كغنيلا حاشا
فانه يبيع ولو شرط رهنه مجهولا فسد الا اذا اتفقا على تعيين الرهن
باي شيئا على ان يوفيه المشتري في بلد كذا ان كان موقفا في شهر
جاز والا فلا وفيه جهل اذا حل الاجل بطلت في مكان المشتري ط

فيها

فيما له جهل مؤثر وفيما لا حل له على اختلاف الروايات باء رقة الطريق على
ان يبيع البايع حق حرة جاز وان لم يجر بيعه في رواية وكذا لو باء
السفل على ان يترضا حق فرائد العلوة عليه باء بشرط ان يبيع البايع
حوادث الكرم فسد ولو قال اشترى حتى ابنه كذا جاز ولا يجر على الباء
لانه وعد كذا يرد عليه المشتري ان كذا انتهى وفي النقاية ولو اشترى
ولو اشترى جارية على انها عذراء فوجدوها شيئا فان رابها ما علم
بالبائ يرد والافلا ولو اشترى كتابا على انه بائجار لا يبطل خياره
بالدراسة وبطل بالانتساخ ولو اشترى بذرا على انه خرفي فاذا هم
ربيع يرد ان كان باقيا والا يرد مثله وذكر المصنف فتاواه في جارية
على انها جبهة فوجدوها بغيره يرد وسياق تمام في بيع الفاسد ان
الشرط **فروع** ولو قال احد المتبايعين شرطا الجواز وان لم يجر
الاخر فالقول له مما في دعوى الاجل وكهف فان القول للمشتري
جارية بائجار فرد غيرها بدلها فان لا بائجارا المشتري فابى البايع والمشتري
فقال البايع بغيره وبمبيعة ليست كذلك وان لم يشتري التغير ليس البايع
ببينة فالقول للمشتري مع البايع وجاز البايع وطئا لان المشتري ما ردها
رضى بملكها مع البايع بذلك فمن فلان البايع ان يملكها ذكره في
منه **فصل** في بيان احكام خيار الرؤية قدمه على خيار العيب لانه يمنع
تمام الحكم وذا ان يمنع لزوم الحكم والزم بعد تمام من اشترى مالم يره
جاز يعني يجوز ان يشتري شيئا لم يره وكذا يجوز ان يبيع رجل شيئا
ملكه ولم يره حتى اذا ورثه ولم خيار الرؤية طاردي ان عثمان رضى
باي ارضا لم بالبصرة من طلمة بن عبد الله فقبل لبيد اهد انك قد غبت
فقال له كذا لا ياشترى مالم اره وقبل عثمان فانك قد غبت
فقال له خيار لا يبعث مالم اره فتخا كذا الجير من مطعم فحكم بالخيار

الطبخ وذلك لحظ من الحيية كذا في غيره وله اي للمشي رده اي
 رد جميع الذي لم يرد اذا رآه ما لم يوجد ما يبطل اي ما يبطل خيار
 الرؤية من مخطرات التي مرت في خيار وان رجع اي لم يرد
 المقبول قبلها اي قبل الرؤية لانه يثبت عند الرؤية في خيار غير ما
 قبلها ان هذه للوصول قال في الاختيار وكذلك ان كان الثمن عينا
 ولم يرد البايع والا صل فيه قوله عيبه من اشترى ما لم يره فله خيار
 اذا رآه موصيا ان يرد اخذه وان رآه ردا لانه اخذ العوضه
 فلا يشترط رؤيته للاستيفاء كالنقل ولا يفتى في العنايه لانه اذا لم
 يرضه عند الرؤية يرد له لعدم الضرر واذا جاز العقد بعت له خيار
 بالحدوث عند الرؤية حتى لو اجاز جميع قبلها لا يلزم ولا يسقط خياره
 بصرح الاستطاف قبلها لانه خيار يرضه شرعا فلا يسقط باستطافه
 بخلاف خيار الشرط والبيع لانها شتا بعدهما وشرطهما
 انتهى وفي منعه والكل رة الى جميع او الى مكانه شرط الجواز حتى لو لم
 اليه والى مكانه لا يجوز بالايجاب كذا في البحر والطلاق الكتب بيقين جواز
 سواء سمى جميعا او لا وسواء اشترى الى مكانه او اليه وهو مستور
 او لا يمكن ان يقول بعت شيئا في كمين وعامة من ثم قالوا اطلاق
 الجوز يد ليجوز جواز وثقت قالوا لا يجوز لانه جميع من كل وجه وفي
 الكفاية بعد قوله صح شرعا ما لم يره هذا اذا كان جميع قائما بيب
 بينهما موجودا الى اذا اشترى شيئا في رفق او براف خالف او نحوهما
 حتى لو لم يكن كذلك لا يجوز جميع ولا خيار فيه وفي العنايه قال المقدوري
 من اشترى شيئا لم يره فابيع جائز معناه ان يقول الرجل لغيره
 بعتي الثوب الذي في كمي هذا وصفته كذا او الدرة التي في كمي هذا
 وصفته كذا او لم يذكر وصفته مثل ان يقول بعت منك هذه بخارته

المتقنه فانه جائز عندنا ولم يخيار اذا رآه وعندنا في الاجور وكذلك
 العيب الغائب عنك الى مكانه وليس في ذلك المحال بذلك الاسم غير محتمل
 والمحال معلوم بالسمه والعين معلومه ولو افترق قبل الرؤية صح في
 الاصح وبثبت خيار الرؤية مطلقا غير موقوف بمدة وهو الاصح في العنايه
 ويشترط لبيع علم البايع بالبيع فانه في عدم علمه من التقرير فانه في
 ولا خيار له باي حال لم يره يعني اذا باي بيب لم يره جاز ولا يجوز له
 الخيار اذا رآه وهو قول الجوز اخراجه اليه لم يرد عينا المتقدم
 قال في الاختيار ان ابا ب كان يقول اولاه لخيار ثم رجع وقال لا خيار له
 لان اشتهت للمشي خوفا من تغير الكبير عما يظنه ودفعها للغير عنه
 ولو ثبت للبايع لثبت خذو فان الزيادة على ما يظنه من الاوصاف
 وذلك لا يوجب خيار الا يرى انه لو باي عبد على انه مريض فاذا همد
 صح لزوم ولا خيار له انتهى ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط
 من النسخ والدلالة واردة بعد الرؤية في التبيين والعقدان من
 الافعال من تعيب اي من تعيب المشتري وتعيب اي لو جميع معيبا
 في يده اي في يد المشتري وتعذر رد بيبه وتعريف عطفه على تعيب
 لا يفتى اي لا يقبل النسخ كالا عناق ونوابه الى التدبير والكتب به لانه
 لما تعذر النسخ بغير خيار ضرورة اذ يوجب عطف على يبطل اي يبطل
 ايضا ما يوجب حقا للغير اي لغيره لا بيع المطلق اي بدون شرط
 الخيار والرهن والاجارة قبل الرؤية وبعدها اي بعد الرؤية لان نقل
 حق الغير صار مضافا من النسخ ولو جدد الرضا منه صرحا او دلاله قال
 في الاختيار ولا يمنع بكون العقد في البدل كمن يبيع المزبوع حتى لو باع عم
 مطلقا او بشرط خيار للمشتري او اعقده او دبره او لاقبته او هبته او
 وهبه وسلم قبل الرؤية لزوم البيع ولو بشرط لخيار للبايع او عرضه على

البيع لا يلزم قبل الرؤية ويلزم بعدها لأنه لم يتعلق به حق الغير لكن رضى و
 الرضا قبل الرؤية لا يبطل خيار الشراء واليه لا يرجع له وما لا يدب
 حقا للغير لا يبيع بالخيار ومما دعت الى العرض على البيع والجهة بكلمته
 يبطل أى الخيار بعدها أى بعد الرؤية لأن بعدها سقط خياره بصرى
 الرضا فيسقط بدليله وكذا إذا قبض بعد الرؤية بطل خياره لأنه يدل
 على الرضا على التبدل لا قبله أى لا يبطل هذه التبدل الخيار قبل
 الرؤية لأن الخيار لا يبطل قبل الرؤية بصرى الرضا فدلالة حق قال
 في الثانية اشترط الذى يبطل خيار الرؤية على ضربين تعرف بطله قبل
 الرؤية وبعدها وتعرف لا يبطل قبل الرؤية ويبطل بعدها فاما الاول
 فهو الذى لا يمكن رفعه كالاعتاق والدبر الذى يجب حقا للغير كبيع
 المطلق عن خيار الرضا والبيع بخيار الرضا بشرط المسمى والرهن و
 الرهن والاجارة لأن التصرف بعمل المالك ومالكه تصرف في الدين
 قائم فضاء العمل فنفذ وبعد نفذ لا يقبل الفسخ والدفع فيتعذر
 الفسخ وبطل خيار ضرورية وكذلك تعلق حق الغير مانع من الفسخ فيبطل
 الخيار حتى لو افترسها او مضت مدة الاجارة او رد المسمى عليه
 بخيار الرضا لم يرد واما الثانية فبطلان لا يدب حقا
 للغير كبيع بشرط الخيار لنفسه ومما دعت الى جهة من غير تسليم
 لا يبطل خيار قبل الرؤية لأنه يرد على صحيح الرضا أى يبره عليه وصح
 الرضا لا يبطل قبل الرؤية فدلالة انه يرضى ان لم يكن من ضرورة الغير
 ويبطل بعدها لوجود الدلالة مع عدم مانع انتهى وفي كنية ثبت
 خيار الرؤية في عقد فسخ بالرد كبيع والاجارة والقسمه والصلح
 مع مال وفي الدرر كذا طلب السخفة بمالم يرد يبطل بعد الرؤية لا قبله
 لا فيما لا يفسخ كالتعليق والتكليف والصلح عن التمسك وما يفسد ذلك في

النهاية لو طلب بالمبيع الذى لم يرد سقطه لا يبطل خياره بخلاف خيار الرضا
 وخيار الرضا انتهى بشرط خطه بمجازفة قدرها فلم يقبضها حتى
 جفت فنقضت لا خيار لها وليس في الدراهم والذات خيار الرؤية
 ذكره في خزائن الفتاوى وكفت رؤية وجه الرقيق يستعمل العبد و
 الجارية لأن الوجه في الاول هذه الامور هو الحق الا يرى ان الحق يرداد
 وينقص بالوجه والدابة أى وجه الدابة وكفها بفتح الكاف واللام ما فوق
 الدبر للدابة يعني يشترط رؤيتهما جميعا في الدابة وقال ابو يوسف لا يسقط
 خياره برؤية وجهها حتى ينظر الى كفها لأنه موضع مق منها كالوجه ذكره
 ابن ملكة في مجمع ثم قال هو صحيح كذا في المحيط بشرط بعضهم مع
 ذلك رؤيته بالقوائم وعند محمد رؤية الوجه كذا في الشبهة قال في
 مصابيح السالكين مفتحة العجز قال المصنف فتاواه وفي الثانية ان كانت
 الجارية منتقبة فرأى صدرها وظهرها وساقها وفي الثانية او زرعتها و
 بطنها ولم يرد وجهها يبطل خياره وكذا لو كان عبدا فهو بمنزلة الجارية
 وفي الدابة اذا رأى عنقها او ساقها او جسدتها وصدورها يبطل خياره
 وفي غيره لو نظر الى جميع بدن غيره وجهه خياره باق على حاله ولو رأى وجهه
 لا غير بطل خياره انتهى كلامه وفي مسألة اللحم يعني اذا اشترى سائمة اللحم لا
 بد من لحم أى اللحم باليد فالاصناف بمعنى اللام وكذا في قوله وفي مسألة الغنم
 يعني اذا اشترى سائمة الدار والنسل لابد من رؤية الصبي لأن الحق
 هو اللحم والنسل انما يعرف بالحم في الاول ورؤية الصبي في الثاني ورؤية ظ
 الثوب ان لم يكن معلما كافيته يعني اذا اشترى ثوبا مطويا غير معلما بعلامته
 يعرف بها البقعة في رؤيته كافيته لأن الرؤية في جميع اجزاء الجسم
 مستغرقة في رؤيته ظ الثوب كروية جميع اجزائه لانها لا يشفا وتغابا
 الا ان يتركها اذ اراد فيثبت فيه خيار الغيب لا خيار الرؤية كذا في شرح

الوقاية لابن المكمل ورؤية علمه أي رؤية موضوع علمه كافيته ان معلما ان
كان الشوب معلما لمعلم يعرف به البقية لان حاله يتفاوت بكنهه قال
الغاية اذا كانت جميعا كذا مخطوفا فان الباع يتضرر بانك رؤيته
بالنشر والمطس فيكتفى برؤية ما يدل على العلم بالمطس على حسب اختلاف المقاصد
فالمراد بالباب التي لا يتلوا ظاهرها باطنها اما اذا اختلف فلا بد من رؤية
الباطن كذا في الاختيار وفي خلاصة الفتاوى لو كانت كذا باختلاف قيمته باختلاف
العلم بعينه رؤية العلم لا بطلان الخبر الرؤية في ههنا الشئ كذا مخطوفا
كانت راه ولم يعلم ان ههنا الشئ ذلك الذي ثبت له خبر الرؤية انتهى ورؤية
داخل الدار يعني كافيته وان لم يشاهد ههنا الشئ بيدها وعند طرف لا
بد من مك هذه البيوت ورؤية ظاهره لا يكتفى وعليه أي على قول زفر الفتوى
اليوم لانه بالنظر الى الظاهر لا يعرف اوصاف الباطن وفي خلاصة رؤيته ما
هو مكلف من الدار شرط في الفتوى كالبين الشئ والصفي ولو كان
يبين من الشئ والصفي بشرط رؤية احد بهما من الشئ و
رؤية احد بهما من الصفي وفي السنن في بلادنا لا بد من وقوع البصر
على الباطن وفي صيغة لم يرها فزرع الارض بهما الشئ ببطلان خبر
الرؤية كذا في خلاصة الفتاوى وان رأى الشئ جفا كسب فلم يخبر اذا
رأى باقية لانه لو لم يرها الزمان للبعث فيما لم يرها وان خلاف النهر وكذا الاجازة
في البعض لا يفي اجازة في العلم بالمر ولا يفي الاجازة في البعض ورد اجازة
كذا في الاختيار ما يعرض له على البع بالانحياز كالكثير وكما في رؤيته
بعض كروية كلة لان مكف معرفة الصفة وقد حصلت وعليه انكار
الا ان يحكم اردي من الانحياز في قوله ان الخبار كما في الاختيار وفيه والاصل
ان جميع اذا كانت كذا من جنس واحد ان كانت من صفة كذا كذا
كالباب والاداب والمطبخ والسكر جلد الرماح وكذا لا يسقط عن

الخيار الرؤية الكلة لانها متفاوتة وان كانت مكيلة او موزنا وهو بعض
بالانحياز او محدودا متقاربا كالجوز واللوز والبيض خروية بعضه بغير
الخيار كلة لان مكف معرفة الصفة وعليه انكار وان كان المبيع
مغيبا تحت الارض كالجوز والسلم والبصل والشم والشم بعد النبات ان
علم وجوده تحت الارض جاز والافلا كما في باح ثم قلع منه اعوز جا
فرطه فان كان ما يباع ككيلة بالبصل او وزنا كالشم والجوز ببطلان
خياره عندهما وعليه فتوى للحاجته وجريان التعامل به وعندنا
2 لا يبطل خياره وان كان مما يباع عددا كالشم وكذا خروية بعضه كذا
يسقط خياره لما تقدم انتهى وفيما يلزم لا بد من الذوق لانه كذا
للمق وان كان مما يباع فلا بد من علمه كالمسد وفيه الاول واجبه بلشئ
ناجزة مسك فخره مسك منها ليس كذا الرد بخيار الرؤية ولا بخيار العيب
لان الاخر لا يدخل عليه عيبا فخره لولم يدخل كان له ان يرد بخيار
العيب والرؤية جميعا ذكره في فتوى ونظر الوكيل بالراء او البصا أي نظر
الوكيل بالبصا كاف يفي مسقط خيار رؤيته كذا عندنا 2 وقالانظر
الوكيل بالبصا غير مسقط بخيار كذا قيدا بالبصا لانه لو كان رجلا بالرؤية
لا يفي رؤيته كروية كذا في المستصفى بخلاف فيما قبضه وهو راء
فاما اذا قبضه مستورا ثم اراد بعد النظر اليه ابطال الخيار قصد اليه
له ذلك اتفاقا قبل له بخيار ذكره ابن المكمل في شدة الوقاية لانظر الرسول يفي
لا يكتفى بنظر رسول كذا لانه لا يملك شيئا وانما اليه تبليغ الرسالة ولهذا
لا يملك القبض والتسليم اذا كان رسولا في الشراء او البع في البيع في التبليغ اعلم
ان ههنا وكذا في الشراء وكذا بالبصا برسولا صورة التوكيل بالراء ان
يقول الموكل كذا وكذا على شراء كذا وصورة التوكيل بالبصا ان يقول الموكل
كن وكذا قبض ما يشتره وما رأيت وصورة الرسالة ان يقول كن عن

رسولا بقبضه او امره بقبضه او استند بقبضه فزوية الوكيل الاول
يسقط الخيار بالا جاع وروية الوكيل الثاني يسقط عند ايه اذا قبضه
بالنظر اليه في ليس له ولا للوكيل ان يردده الا بالقبض واما اذا قبضه مستورا
ثم راه فاسقط خياره فانه لا يسقط لانه اذا قبضه مستورا انتهى التوكيل
بالقبض فانه لا يمكن له ان يردده اجنبيا فان رسل رسولا
بقبضه بعد ما راه فلم يردده وقال الوكيل بالقبض والرسول
سواء ان قبضه بعد الرؤية لا يسقط خياره كمن قبضه في ملكه
عندهما هو كالتوكيل بعينه نظر الرسول كنظر الوكيل بالقبض فانه لا يسقط
الخيار عندهما كرسول كان بين المص اثور فذلهما بالنظر ثم رسل الرسول
اليه لانه في طرف التفرق لا يقال اردفه ببيان مسألة اخرى وهو ان نظر الرسول
غير مسقط انما قال لانه لو كان كذا كان عليه ان يبينه في الدعاية
قال في التبيين وقال لا يردده نظر وكيد كمنظره اي كمنظره حتى لا يسقط
خياره ولا بقبضه لانه يؤكل بالقبض دون السقوط لخياره فلا يمكنه ان يردده
وصار خياره رديا وان كان لا يردده على ساقطهما فكذا هذا انتهى
ويصح الاصح وان كان صحيحا لانه مطلقا في فسخه كالتوكيل وله خيار اذا
اشترى لانه اشترى حالم بيرة ويسقط اي خياره الا عن كسبه اي من
باليد المبيع بعينه ان كان يعرف جميعه بالجنس كالفنم قال في التبيين هذا
محمول على ما اذا وجد جنس من قبل الشراء واما اذا اشترى قبل ان يجنس
لا يسقط خياره بل يثبت باتفاق الرواية ويمتد الى ان يوجد منه ما
يدل على الرضاء من قول او فعل في الصحيح او سماع الاصح او ذوقه في
يعرف بذلك اي ان كان مما يعرف بالجنس باليد يسقط خياره بمسود
ان كان مما يعرف بالذوق يسقط بذوقه وان كان مما يعرف بالشم
يسقط بشمه فان ذلك ما يثبت به ان راسه راسه الى الواحد ويحكم



كما عرفت فوضعه ويوصف العقار له اي للاعي باليد ما يمكن فاذا قال رخصت
يسقط خياره لان ذلك الوصف يقدم مقام الرؤية كما في عقد السلم لانه لا
يسبيل الى معرفته الا به حتى يسقط خياره بعد ذلك وعن ابي يوسف انه
اكتفى مع ذلك ان يوقنه مكانه لو كان بغير الرأه لان التبيين يقام
مقام حقيقة عند البع كالا فري اذا اراد التخليل كجركي بموسى على راسه شبيه
بالحقيقة وقال الحسن يوكي وكيل بقبضه وهو يراه وهذا المشبه لذلك بقول
ايه في وقال بعض ائمتنا يسقط خياره بغير احيات والاشجار بالوصف
وان ايقن بعد وصفه وبعدها وجد منه ما يدل على الرضاء فلا خيار له
لان العقد تم ولو اتي البصير ثم عمن قبل الرؤية انتقل الى الوصف لوجود
العرف قبل العلم ذكره في فني وفي الذخيرة لوصف المبيع للاعي ثم ابصر فلا
خيار له لان العقد قد تم ومن رأى احد الطرفين فراهما ثم رأى الاخر
اي اللوب الاخر فله اخذهما اي اللوبين او ردهما اي رد اللوبين بعينه
ان كان اخذهما وان سار ردهما لان رؤية احدهما لا تنه عن رؤية
الاخر للتعاقب فيسقط خياره فيما لم يره لاردا احدهما بعينه ليس له ان ياخذ
احدهما ويرد الاخر وحده لئلا يلزم تفرق الصفقة قبل التمام وقد نهى
صل الله على عليهما عن تفرق الصفقة فيرددهما جميعا ضرورة كذا في
التبيين قال المص في فني واه بشري ثم راعى الاشجار فراه من كذا ثم
بعضها ثبت له خياره وهو مختار عن محمد رأى عن كرم فله خياره حتى
يرى من كل نوع منها شيئا ومن رأى شيئا اي فاصدا شرا ثم شرا
فوجهه اي ذلك الشيء متغيرا بخير اي حصل له خيار لتغيره وصفه بجميعه
اذا بالتغير بغير شيئا اخر وكان كانه لم يره والا اي وان لم يجد متغيرا
بل باقيا على صفته راه عليها فلا اي لا خيار له لانه اشترى شيئا راه الا اذا
لم يعرف انه الذي راه قبل العقد لانه لم يرض به كذا في الدرر وفي فني رأى

ما لا يقصد شرائه فاستراه فله الخيار في الظهيرة لانه اذا اراد ان يقصد
 الشراء رأى شيئا بافرغ البايع بعضه ثم اشترى الباقي ولا يفرق فيه الخيار
 وكذا لو اراد ان يبيع ثم اشترى ما بين متفاوتين معلقين فله الخيار
 لانه رعايته الاردي بكثرة الثمن وهو لا يعلم كذا في البحر فمرا الى الظهيرة
 ولو سمي لك واحد منهما عشرة لا خيار له لان الثمن لما لم يختلف استويا في
 الاوصاف وفي الحق في كل شيء لم يره ليس لبايع ان يطل عليه بالثمن قبل
 الرؤية وليس في الدراهم والدنانير خيار الرؤية ولو كان انا من ثقبين او
 شرا او حليا مصوغا فله الخيار ولو بايع عينا بعد فسخ الخيار اشترى وان
 اختلف في تغييره فالقول لبايع متى يمينه وعلى المشتري البينة لان سبب اللزوم
 العقد وهو الرؤية السابقة خط والشروط
 اقول البايع لم يغير ^{المبيع او تغير} _{المشتري قد تغير} والقول للمشتري بالنظر اذا كانت المدة قريبة
 يعلم منه لا يتغير في مثل تلك المدة وان بعدت بان رأى
 احد شيئا ثم اشترى اها بعد عشرة سنة وزعم البايع انها لم يتغير فالقول
 للمشتري لان الظن قد دلل على ان المشتري يغير بطول الزمان ومن شهد
 انظر فالقول قوله وبما افته صدر الشهيد والامام ظهير الدين المرتضى
 كذا في المحقق وهذا قيد لا بد منه وقد اهدم المحقق في كنيته اذا كان المشتري
 يعلم ان كانت متعارفة كما يجوز واللوز والبسنت والمكيل والموزون ان كان
 في عاء واحد فروية ببعضه يعني اذا كان الباقي على تلك الصفة وان كان
 في وعائين فروية احدهما كروية الكوز الاصح اذا كان الباقي على تلك الصفة
 والقول لبايع متى يمينه فان البائع على تلك الصفة وعلى المشتري البينة و
 ان كان في الاختلاف الرؤية فقال البايع بعشر ما رأيت وقال المشتري
 لم اره فله المشتري يعني فالقول للمشتري مع كونه لانه يشترى ارضا حادنا وهو

الرؤية

الرؤية وما اشترى عدل ز طلع الزط جليل في الهند نسب اليهم الخياط
 الزطية ذكره ابن الملك في شرح الوقاية فباع منه كس من ذلك العدل ثوبا او
 وصبا وسلم فله أي للمشتري ان يردده أي العدل بعيب اي ان وجد لان
 الصفة بينهم مع خيار البع بعد القبض وان لم يمتهم قبله لا خيار للرؤية
 وشرط يمتنع لا يردده بخيار الرؤية والشرط يمتنع الرديها من ماله و
 في رد ما بقي بخيار الرؤية او شرط تعريف الصفة على البايع قبل التمام و
 اذا لا يجوز لان خيار الرؤية والشرط يمتنعان تمامها بخلاف خيار العيب
 لتمامها مع بعد القبض فيمكنه قال فالمسئلة موضوعة فيما اذا كان بعد
 القبض في قيد في بيع الصغير والام يجمع بين العيوب قبل قبضه واما قبله
 فالقول سوا لانتم الصفة مع نعم تقع الفرق بين القبض وعدمه فيما
 اذا اشترى شيئين ولم يقصصهما ثم اطلع على عيب باحدهما فانه لا يرد
 المعيب وحده بخلاف ما اذا كان بعد قبضهما فلو عاد اليه ذلك العيب
 بسبب هو فسخ فهو على خيار الرؤية لا ارتفاع المانع وهو تفرق الصفة
 وعندنا لم يرد لا يعود خياره بعد سقوطه بخيار الشرط وعليه اعتماد
 القدور كذا في الهداية وصح قاضي خات انتهى **فروع** اشترى جذرا في
 جوالق فوجد اعلاه جذرا طويلا والسفلة قصيرا فان كان قيمة الطول اكثر
 كان عيبا ذكره في كنيته اقر بقبض المشتري ثم قال لم ار كله لا يصدق
 نظره الى الدهن في القارورة لا يقر رؤيته حتى يجتبه عليه يده او اصبعه بشرط
 عبده فاذا احدهما الغيرة ولم يجز لها كذا ان عالما وقت الشراء لزوم
 محضه والا ان بعد القبض لا خيار وان قبله خبر به ان يأخذه كحصة
 وان تركه تفرق الصفة وان اجاز لا خيار اشترى ارضا فاستحق
 نصفه خبر به اخذ نصفه بنصف الثمن فان اخذ ارضا حدهما الاخذ
 اخذ الربع بربع الثمن وليس الاخرى عند الامام كذا في البرزخ وذكر

في العمادية وفي عب الترمي بعينه من كونه شيئا وفي التخلو نفع منها والرمي
 الخاضع وهو بعين ان يزلها وفي التمار على رؤس الأجار بعينه رؤيته الجيم
 بخلاف كونه موصوفا على الارض وفي فتاوى قاضي خان اذا رأى رؤس الأجار من
 الخارجه و رأى كل شجرة ورضى به لا يفسد خيار الرؤية وذكر في المشتق لو اشترى
 منوبين من مسمن او الزيت او السرا وحمليه من الغنم او الخنازير او
 الشجر او شيء من صيد و رأى احدهما ورخص به فليس له ان يرد الآخر
 الا ان يلقه مخالف الاول في يأخذهما او يردهما ذكره قاضي خان وان
 كانت تحفظ او الشجرة جود القير والزعفران في مسنتين او الدهن
 في رقيقه اختلف فيه قال شيخ بلخ ما كان في وعائين بمنزلة يشترى
 مختلفين وقال شيخ عراقيهما كيت واحد وهكذا في عامه الرواية
 وهو نصيب ان رؤيته احدهما كرويتهما جميعا وذكر في العمادية ان كان
 المبيع ثوبا يختلف قيمته باختلاف العلم بعينه رؤيته العلم لا بخلاف
 الرؤية وان كان الثوب مطويا فرأى بعض الطن فرفض به ان
 كان ثوبا فاقام يركل المكوب لا يبطل خياره وذكر قاضي خان اذا كان المبيع
 شيئا لا يفرق شيئا منه منق كالنكاح اذا رضى البعض ورفض به بطل
 خياره اذا وجد غير المرء مثل كسر في الصفة وفي خزانة الفتاوى
 رؤيته الرسول لا يفرق كرويته كسر سواء كان رسولا في مبيع فقبض الرسول لا
 يبطل خياره اذا اشترى شيئا كان يراه كموكولوم يعلم به الوكيل كان
 للوكيل خيار الرؤية فصل في بيان احكام خيار العيب اخره عن
الرؤية لانه يجمع اللزوم بعد تمام مطلق المبيع يقتضيه سلامة المبيع
 اي عن العيب لان الاصل هو السلامة وهو وصف مطلق مرغوب
 عادة والمطلوب عرفا كالمشروط نفاذ في الاختيار فلو وجد عيب مشترى
 اي في مشتراه هذا اشترى على هذا الاصل عيبا رده لانه لم يجد المبيع

على

على الاصل مرغوب وهو كونه سليما او اخذه بطل منه بعينه بخير ان شاء
 اخذه بجميع العين وان شاء رده لان مقتضى العقد يقتضيه سلامة عن
 العيب وعند فواتها يستخير لا ما كره بعينه لا يجوز للمشتري انساك المبيع
 عنده ورفض منه لان الغايه وصف والاوصاف لا يبقا بل ما يثبت من العين
 بالعقد بعينه لا يقسم العين على الاوصاف الا عند الضرورة بان حدث عند المشتري
 عيب او بطل يفرق به زيادة متصلة او منفصلة كذا في شرحه الثاني الا برخص
 بالبيع والمرا ديب كان عند البائع لم يره المشتري عند البيع ولا عند
 القبض لان ذلك من اوصافه لما مر ان الاوصاف لا يبقا بل ما يثبت من العين لان
 العين اما ان يقابل بالوصف والا صل وهذا لا يجوز لان فيه تسوية بين البني و
 الاصل او بالوصف فقط فقد كاد لا يجوز لان فيه ترجيح الباع على الاصل
 او بالاصل دون الوصف وهو مطلق الا اذا صارت الاوصاف مقصودة به
 بالتساوي حقيقة كالانفاق بان حدث العيب بفعل البائع قبل القبض كقطع
 البائع يد المبيع قبل فانه سقط به نصف الثمن او حدث بان يمتنع الرد
 لمحق البائع بالتعيب عند المشتري او حق الشرع بالحيطة كما فاده ابا
 محمد في شرحه الوفاية قال في الاختيار كذا لو كان المبيع مكسلا او حوزا
 فوجد في بعضه عيب ليس له ان يمسك به ويرد المبيع والاصل في هذا ان
 المشتري لا يملك تنريق المصنفه على البائع قبل ان تمام ما يبتاع ويمسك به
 وخيار الرؤية والشرط وعدم القبض يجمع تمام المصنفه بالقبض والمرا ديب
 قبض بجميع حتى لو قبض احدهما ثم وجد باحدهما عيبا اما ان يردهما
 او يمسكهما وكذا لو كان في تنريقه ضرر وما لا ضرر في تنريقه كالعبدية
 والشوبية اذا وجد باحدهما عيبا ان كان قبل القبض ليس له رد احدهما
 لانه تنريق المصنفه قبل تمامها وان كان بعد القبض يجوز لانه لا ضرر في
 تنريقهما لان المصنفه قد عت بالقبض كما لو اشترى من اثنين واختلفا في

البعض على هذا التفصيل ما يحرم التبعيض فهو عيب والا فلا انتهى
وكل ما اوجب نقصان الكس عند التجار فهو عيب لان العيب ما ينقص
المالية والمراجع في معرفته عرف اهل العلم لان الضرر بنقصان المالية وهم
يعرفون بذلك قالوا الاختيار وهذا يفني عن ذكر العيوب وقد ادها فاذا
علم المشتري بالعيب عند الشراء او عند القبض فكذلك فقد رخص به انتهى
وفي المنع وانما كان العيب ما ذكره من كونه ينقص الكس عند التجار لان
النقص بنقصان المالية وذلك بانتفاء القيمة والمراجع في معرفته عرف
اهل العلم وهم التجار وارباب المعنويات ان كان البيع من المصنوع وان
اختلف في التاجر فيما بينهم قال بعضهم هو عيب وقال بعضهم قال
ليس عيب لم يكن له ان يرد اذا لم يكن عيبا عند المالك ذكره قاضي خان
وهذا الترخيص العيب شرعا وانما اللفظ فيقال عيبا لان
باب سادس فهو عيب وعاب به صاحبه فهو عيب ينبغي ولا ينبغي
وانما علم من هذا عاب وعيبا ببالغة والكم العيب والعاب و
وعية بالتشديد سبب الى العيب واستعمل العيب لهما جميع على العيوب
كذا في المحاباة وفرة بعض الشراة بما يخفى عنه اصل القطر مسلمة
قالا بان فهو عيب بعد الجارية وحده اذا خفي عن مولاه ولو كان
الى ما دون سفر من صغير يعقل عيب قديرا لان اباي صغير غير مميز
لا يفر عيبا لانه غير صادرة عن اختيار صحيح وهذا عدم عقله ان لا
ياكل ولا يبيع وحده كما في شرح الوقاية لابي فرشته وكذا اي كالا بان
عيب من صغر الرقبة والبول في الفراش لان هذه الاشياء توجب نقصان
القيمة اذا وجدت في الصغير الذي يعقل فكذلك عيب الكس عند اتخاذ
الحالة يبيح حق الرد لانه اختلاف بان يبيح بان يبيح بان يبيح
الباب ثم ابيح عند المشتري كلاهما في حالة الصغر او كلاهما في حالة

الكبر كما في بيان واذا وجدت هذه الاشياء من صغير غير مميز لا يفر عيبا
ويروى بالبلوغ فان عاد بعد البلوغ يفر عيبا اذا غير الاول ولذا
قال اي هذه الاشياء في الكبر عيب اخر لان البول قبل البلوغ لضعف
دهي في مكانة وبعده لانه في الباطن والباقي قبل البلوغ كالعيب
وسوء الادب وبعده بسبب التردد وقد عاب بالبول والسرقة قبل البلوغ
لقلته انما يفر في عواقب الامور لنقصان العقل وبعده البلوغ ككس في الباطن
وعدم الدابة فاذا اتخذ الحال ذلك على اتحاد السبب لان اختلاف السبب
دليل على اختلاف السبب وكانا اختلفت في حقيقة وفرع على هذا
بقوله فلو ابيح اي الرقيق او سرق اربال اي في صفة اي مع العقل
كما مر مر عادده عند المشتري فيه اي في صفة رده يفر اذا وجدت هذه
الاشياء عند البايع في صفة ثم وجدت عند المشتري في صفة فهو عيب يرد
به معاودة الرجوع الى الامر الاول باعتبار المذكور وان معاودة عنده اي
عند المشتري بعد البلوغ لا اي لا يرد بهذه الاشياء يفر اذا وجد شيء من هذه
الاشياء في صفة ثم باع فوجد عند المشتري شيء من هذه الاشياء بعد البيع
فلا يرد لزال الاول بالبلوغ الا اذا وجد شيء من هذه الاشياء بعد بلوغ عند
البايع ثم وجد عند المشتري ايضا بعده يرد لان سبب هذه الاشياء يختلف
بالصغر والكبر ووجود العيب عند البايع شرط لاستحقاق الرد لا المشتري
شرط عليه ان يسلم سليما عن العيب ولا بد من وجوده ايضا عند
المشتري وهذا اصل انه يكثر في بيعه معاودة العيب في يد المشتري
والثاني معاودة عيب ذلك العيب كذا افاده النسخ في شرح النافع قال
في المنع والسرقة لا تختلف بين ان تقبض من كونه او من غيره الا انه اذا
سرق من كونه يملك للكل فانه ليس بعيب وان سرق منه صفا ما يبيع
فهو عيب ولو سرق شيء يسير كحد الفليس والفليس لا يفر عيبا ولو

نقب البيت يقر عبا وان لم ياخذ والابا اذا خرج من البلد يقر
 عبا بالاتفاق وان لم يخرج اختلف فيه والاشبه ان كان البلد كبيرا
 مثل القاهرة يقر عبا وان كان صغيرا يقر عبا عليه اهله لا
 يقر عبا انتهى وفي فرائد صاحب المحيط نصاب السرقة ليس بشرط
 ليقب عبا وان سرق لما كره ان سرق لادخار يقر عبا المولى و
 الاجنب فيسواء والمعاودة في السرقة هل هي بشرط الصحيح ان يشترط
 العود في المشتري بخلاف تجارته اذا زنت في يد البايع لا يشترط المعاودة
 في يد المشتري بالاتفاق وهو عيب ولو لم يشتر عبا قد كان ابره او سرق او
 بال في الفرائد عند البايع في كبره ولم يفعل عند المشتري قال ابو بكر محمد
 البجلي له ان يردده وقال ابو بكر الكاشف لا يرد مال يبعده عند المشتري
 وهو صحيح وليس للمشتري ان يطالب البايع بالكم قبل عوده من الما باق
 وان كان البايع قد اقره كذا في الفوائد البرهانية وقال المصنف فتناواه
 وفي فتاوى المصنف اشترى عبدا فاصابه كسر في يد المشتري وقد كان اصابه
 في يد البايع ان اصابه في يد المشتري لوقت فله الرد وان اصابه بغير وقت
 فلا يردده الا ان يقول الاجباء هذه منها وفي فتاوى اهل سمرقند اذا
 كان به جرح عيب في يد البايع فزالت ثم عاوت في يد المشتري عبا
 له الرد وان كان في يد المشتري رجعا فليس له ان يرد ويجنون وهو
 فساد في الباطن وفي التلويح اختلف العقدة حتى ادركت بها الكميات
 وبه يعرف تعرف ثلثة عقدة ان العقدة المذكورة معدة القلب
 وشاعرة في الدماغ ويجنون ان تقطع في ذلك البقاء كما في الدرر عيب
 مطلقا يقره لا يختلف بالصف والكم فلدجن في صفه وعاده اي رجم
 ذلك بجنون الصغير عند المشتري اي في صفه او في كبره اي عند البايع
 رده يقر عبا يرد بذلك العيب على البايع لان فسادها في يده

لا يختلف باختلاف السبب لانه عيب في الاول لان السبب متحد في حاله
 قال في الصحيح ومقداره ان يقر اكثر من يوم وليمة وما دونه لا يقر عبا قيل
 اذا اشترى عبدا قد جن عند البايع فله ان يردده وان لم يكن عند
 المشتري لان سببه افة يحل الدماغ وهي اذا تمكنت لا تزول ولا يجهور
 على انه لا يرد مال يباود عند المشتري وهو الصحيح لان البايع قادر على
 ازالة تلك الافة كسائر العلل فلو لم يكن من ضررته وجودها بقاءها ابد
 كذا ذكره ابن كمال في شرحه لوقاية وفي فتح القدر ولا بد من المعاودة عند
 المشتري بعد الوجوه عند البايع والا فلا يرد الا في مساعي الاول زنا بجارية
 والثانية كتمه لدن الزنا الثالثة ولادة بجارية عند البايع او غيره فانها
 عيب ترد به على رواية كتاب المختار ربه وهو صحيح وان لم تدنا نيا
 عند المشتري لان الولادة عيب لازم لان الضعف الذي جعل بها لا يزول ابدا
 وعليه الموقوف وفي رواية كتاب البيوع لا ترد قال في الفتاوى في مسئلة
 بجنون والا صل في العقد لزوم فلا يثبت ولاية الرد الا بالمعاودة و
 هو مذكور في الاصل وجامع الكبر المشهور والخروج من راحة المضمون
 الذفر بفتح الميم والفتح وبكونها ايضا نتم الا بطل كذا في الفتاوى
 والزنا والتولد منه اي من الزنا عيب اي هذه الاربعة تقرر عبا
 في تجارته لانه مغلوم لانها تحمل بالحق وفيه وهو الاستفراش وطلب الولد
 وانكح من الغلام الاستخدام وهذه الاشياء لا تحل بالابا بل يقر من ذاء
 وهو مشتت من مقدار تقديره ان المذكور لا يقر عبا في الغلام في كل الاحوال
 الا ان يقر بالخروج والذفر فاحتمل ولدان من ذاء فيه يمنع القرب من المولى و
 والاصح ان الامر وغيره سواء كما في خلاصة وفي المصنف او يقر الزنا عادة
 له وهو ان يقر فيه الزنا اكثر من مرتين كما في البحر والاحتياط حتى عيب
 لان المشتري انهم مرض وكذا اي عيب مثل الاحتياط حتى عدم حيض بنت سبع

عشر سنه لان انقطاع الدم المستمر الدائم علامة الداء لان جميع
 هذا الاصل في ثلاث ادم وهو دم صميم واذا لم يخص فالظان من
 داءها ولذا قالوا لا شمع دعواه في انقطاعه الا اذا كرسب من داء
 او جبل كذا في جميع لا اقل يعني بعينه في الارشاق اقص غايته البلوغ في جارية
 وهو سبعة عشر سنه عند الامام وخمس عشر عندهما ولا يقوى
 عدم حيض بنت اقل من سبعة عشر سنه عينا وفي النهاية دعوى
 الانقطاع اذا لم يذكر مدة مديدة وهشتان عند ابي وثلثون
 شهر عند ابي يوسف واربعه شهر عند محمد لا يسمع وكذا لا يسمع
 ما لم يدعي ان الانقطاع بسبب الحول والداء لانه بدون هذين
 لا يجد عيا والمراجع في الجبل الى قول النساء وفي الداء الى قول طيبر
 عدلين كذا ذكره ابن المكلد في شرحه الوقاية ويعرف ذلك اي ارتفاع
 الحيض والاستمرار بقول الامه لانه لا يغير في غيرها فترد اي الامة
 الى ابايع اذا انضم اليه اي الى قول الامه نكول ابايع اي عن جميع
 يعني ان اثر ابايع ذلك لا ترد عليه الا بحجة ولا يقبل فيه قول الامة
 وحدها فيستحيل ابايع فان نكل عن جميع ترد عليه بنكول
 قبل القبض وبعده اي سواء كان ذلك قبل القبض وبعده هو
 الصحيح لان شها ذم النساء فيما لا يطلع عليه الرجال فيقول في توجه
 مخصوصة في كافة العنيت وذكر في الغاية انما ثبت بشها ذمهن حو مخصوص
 في توجه جميع على ابايع لاحق صفيح لانه قول وشهادتهن ضعيفة
 فاذا انضم اليه النكول ما رجحه وروى عن محمد انها ترد بشهادتهن
 من غير عيب ابايع ولو اقام ابايع بينة على الانقطاع لا يسمع لانها
 لا يعرف ولو اقام على الاحتياط تقبل لانها دور كدم فيطلع عليه
 كذا في شرحه الوقاية لانه هكذا وفي كنيته قيام العيب في حال شرط

صحة الدعوى فاذا ثبت يحلف ابايع للمرد على ابات وهل يحلف على
 العلم بقيام العيب في حال عندهما يحلف وعنده لا ينتهي في الكاف
 لا يقبل قول الامه في انقطاعه كحيض في طر الرواية قال في كنفه ولو ادعاه
 في مدة قصيرة لم يسمع وانقضا ثلثة اشهر عند ابي واربعه اشهر
 وعشر عند ابي ثبات وابناء هامة وفي الشراء ولم يشترط قاضي خان
 لصحة دعوى الانقطاع عن داء او جبل ورجحه في فتح القدير لانه وان لم
 يكن عزا داء فهو طريق اليه فيستعين طريق توجه مخصوصة وعلى ما
 صح في فتح القدير ان يدعي انقطاعه لئلا وجوده عند الانقطاع في حال
 لم يخرت جاريته فان ذكرت انها منقطعة انجحت كخصومة فيحلف على
 ما وجد عنده فان سكر ردت عليه انتهى وعن ابي يوسف انها ترد
 قبل القبض بقول الامه وبشهادة النساء لان العقد قبل القبض لم
 يتكديان ان يفي بشها ذمهن في الداية واحذر بالصحيح
 عن هذا القول ولو اشترى جارية عن ابيها تحيض وهي لا تحيض
 للاياس فهو عيب لانه استأها للجبل والابنة لا تجبل ذكره في الاختيار
 قال كنف في فتاواه وفي نوادرهم عن محمد اشترى جارية وادعى
 انها جلي واحضر امرأة عدلة شهدت بذلك قال اقبل بشها ذمها
 على ان يستحلف بالله تعالى ابايع لئلا باعها وقبضها اشترى وما يراي منه
 جبل فاذا لم يشهد امرأة قلت لبايع اهي حامل عندك الساعة فان
 لم يقر قلت احلف ما هي عند الساعة حامل وفي كنفها قالت امرأة واحدة
 ان جاريته حامل وقالت امرأتان او ثلاث ليس بها حمل فتدعي كخصومة
 على ابايع بقول تلك المرأة ولا يجازيها قول امرأتين والثلاث فان
 ليس بها حمل فان قال ابايع اني تقول انها حامل جاهدة فيشترى لئلا
 ان يتخار لئلا امرأة عاملة وفي التهمة سكر والى عن رجل اشترى

جارية فوجدتها تحب في كل سنة لكثرة هذا يكون عيبا قال نعم
انتهى والكثير عيب فيها اي في الغلام والجارية سواء كان المشتري
مسلم او ذميا وهو ابيع العيوب لان كسبه ينظر عن صحة الكافر
ولا يلزم للاعلاق في بعض الكفار فيفضل الرغبة اطلقت فشمع الغلام
والجارية النصراني واليهودي والمجوسي في البحر مغربا الى النهاية
وما اذا شرط اسلامه فظهر كفره او اطلق واما اذا كان قريبا من
بلاد الكفر او من بلاد الاسلام ولو شرط كفره فظهر اسلامه لا يرد
لان الشرط للمشتري فصار في اذا شرط انه عيب فاذا هو سليم
كذا في فتح المشتري عبد اعلم به عمل قدم لوط فان كان مجانا فهو
عيب لانه دليل الابنة وان كان باجرا فلا بخلاف جارية فان عيبا كيف
ما كان كذا في الغنية اشترى تركية لا تعرف التركية فله الرد يكون
الهندية اذا لم يعرف الهندية ان عدا هلا بصره ذلك ليقع عيبا يرد
عيا والا اشترى غلاما امرء فوجده مخلوقا للحمية ان يرد
في جارية ليس بعيب والنكاح عيب في الرجل والمرأة عدة الطلاق
الرجعي عيب وهذا ايضا لا اشترى جارية ولدت عند
ابايع لانه او عند اخر ولم يعلم المشتري بذلك ان يرد في الاصح لان
تكرر الولادة لا يبرول ابداء الكلام كمنية وكذا اي عيب فيها الشيب
لان ينقص الجمال والدين لان ما يشبه ثوبا مشفلا به والعظماء يقدمون
على كونه في الخلق فشمع دين العبد والجارية وما اذا كان صاحب له المال
او متأكرا الى ما بعده الفتح وفرق بينهما ان في وهو حسا اذا لا
حضر على كونه في المنة وجوابه ان يلحقه ضرر بنقصان ميراثه في
كان وارثا كذا في فتح القدر في السراج هو هاج اذا كان على العبد
دين او في رقبته جناية فهو عيب لانه يحتمل كونه جرد قد زال وكذا

اذا

اذا ابراه الغرم في البرازية والسعال القدم لان دوامه يدل على الداء
وتنقص بسبب قيمته قال في المحل مع الصغير السعال عيب ان غش
والا فلا ذكره في كونه والشروحماء في صفة عطف على الشيب يغض ان
تظهر الشعر وهما في العبد عيب لانهما يضعفان البصر ويورثان
العي والاختصاص لهما وكلا مرض في الغيب فهو عيب ومنه السيل وكثرة
الدمع كما في كونه قال في المحل في فتاواه لكثير جارية فوجد برا وجع صديد
مرة بعد اخرى ان كان حديثا لا يرد وان كان قديما يرد بشرط عيبا
على ان يصفه فوجده على لا يرد ولو علم انه فعل فوجده خصيا فدان يرد
انتهى والكي عيب لو كان من داء وان لم يكن من داء لا يرد عيبا كذا
في كونه وقد اشترى احمى بفتاوى من ذكرها وسنذكر نبذة منها في اخر
الفصل ان شاء الله تعالى وقال في فتاوى الخزانة الاصله مسائل العيوب
ان ما يوجب نقصا في العبد فهو عيب ايضا وما لا يوجب نقصا
في العبد ولا في المنفعة ان عدا الناس عيبا فهو عيب وما لا فلا ثم قال
الزوج لامة والزوجة للعبد عيب الزنا في جارية عيب وهو بشرط
المعاودة عند المشتري لا ذكرها في الكتب المشهورة وذكر في كتب الاحاد
ان بشرط المعاودة عند المشتري في جميع العيوب الا في الزنا والصهوة
في الشعر والشمط عيب وهو ان يترك بعض شعر الرأس او اللحية ايضا
والهضم يهود وسوء ربح الغرم والابط والغرم عيب وشرب الخمر في جارية
والغلام ان نقص ركن عيب والاذن وهو فطرة ماء على الارنية
دائما والاذن في الغلام والعظيمة في جارية عيب والعمى والشمط عيب
وهو ان لا يبصر بالليل والسن اساقطة والسوداء حرسا كان او غيره
عيب والظفر اسود اذا نقص قيمته وفي الدابة الحزن وهو ان يقف
ولا يتقاد عيب والجروح وهو ان لا يقف عند الجراح عيب والسرقة

مادون النصاب عيب اذا سرق قدر درهم من الفضة من المولى
او من غيره اما سرقة المالكات لا يسمى سرقة وفي الحنيفة اذا سرق
كثيرا كيف يحتاج اليه بيع عيب كثيرة كالحل في الشحم عيب اذا كان
خارجا عن العادة وجع الصر مرة بعد مرة عيب ان كان قدما
وان ازداد في يده يرد اشتري دانه فوجدها قليل الاكل بالفارسية
تاخوردن فهو عيب ولو كان بغير السيرة في كاهل ليس بيب و
الغل اذا كان فاحشا في الكرم عيب وكذا اذا كان فيه بيوت الفل
كثرة وكذا لو كان الكرم بغير اوسيل ماء الغير انما اذا كانت
مقطوعة الاذن ان كانت للاختصاص لم ير لها والا فلا وكثرة الاكل
بعد عيبا في جهاز ربيع دون الفلانة وتامة بطلب منها فان ظهر
عيب قديم بعد ما جرى عند المشتري اخر اى عيب اخر يرجع
اى كسبه بالنقصان اى بنقصان العيب القديم بانه اذا اشترى
عيبا بجعة دراهم وقيمة ما درهم واطلع على عيب ينقص
عشر دراهم وقد حدث به عيبا اخر فانه يرجع على البايع بعشر
الن وذلدرهم فان كان ينقص من قيمته عشر رجوع بحسب العشر
ولو اشترىها ثمن وماتت وينقص من قيمته لاجل العيب فانه
يرجع بعشر الن و قيمته ذلدرهم وان كان ينقص
عشر رجوع بحسب الن وهو اربعون لانه تقدر الرد بسبب
العيب الحادث وطريق معرفته ان يقدم وهو سليم فاذا عرف
المنقاروت بين القيمتين يرجع عليه كخصته من الثمن حتى ان كان
عند القيمة مثلا يرجع عليه بعشر الن وان كان ثلثا فثلثه كذا في
التبدي كسب ثلثه فقطه فاطلع على عيب هذا نظير بقوله فان
ظهر عيب قديم بعينه فوجد به عيبا جيك يرجع باليب لان القطع

عيب

٢٤٨ عيب حادث وهو يمنع الرد ويوجب الرجوع بالنقصان وليس له اى
للمشتري الرد اى رد جميع الذي حدث فيه عيب اخر لان الرد
اضرا بالبايع لانه خسر من ماله عن العيب انما
ولا بد من رفع الضر عنهما فتعين الرجوع بالنقصان الا ان
يرضى البايع باخذه كذلك اى باليب ان لا يرضى بالنقصان
الضرر برضا ه لانت احتشاء الرد كان يحق البايع وقد رضى فلا
المانع فلو رضى البايع بذلك واراد كسبه جسي جميع والرجوع
بخصته العيب ليس له ذلك بل ان شئ المشتري احكم ولا يرجع
بخصته البيع وان شئ رده بخلاف ما اذا خاطب الثوب لان
احتشاء الرد هنا لا يحق الشرع كمال يلزم التزما فلا يقدر على الاحتياط
وهنا احتنع كلف البايع فيسقط باسقاطه ولا يقال ان الامور
لا يقابل بغير من الثمن فكيف يرجع عليه بالنقصان لانا نقول اذا
صارت الامور مقصودة باحد امرى اما بالاتلاف حقيقة كما اذا
قطع البايع يد جميع قبل القبض فانه يسقط من الثمن بقدره
وهو النصف واما بالمنع حكمي كما اذا احتنع الرد حكمه بالشرع باز
نقص اوزاد لان الجزاء الفانية صار حقا للمشتري بالعقد او الحق
ووجب عليه تسليمه فاذا عجز صار مانعا كذلك الجزاء حكمي فيرد عليه
الجميع ان امكنه دفعا للضرر عنه وان لم يمكن يرجع عليه بخصته
منه يمكن لكونه مقصودا بالمنع حكمي فلا حشر الحكمي للضرورة عند
تقذر دفع الضرر عنه بغيره كذا في التبدي حتى لو باعه كسبه
اى الثوب بعد ما قطعه فسقط رجوعه بعينه لم يرجع بعينه لانه صار
حبا سله بالبيع اذ الرد غير ممتنع بالقطع برضا البايع على ما بينا
فكان بالبيع مقدر للرد فان خاطب الثوب بعينه بعد قطعه لم يباعه

او صبغ اى الثوب احمر فقيده ليكون الزيادة بالمبيع ثابتة اتفاقا
 لانه لو صبغ اسود بغير نقصان عند البيع وقال لا يكون زيادة ولذا
 قال في المصنف باى صبغ كان اولت اى خلط المصنف بالسويق بغير
 ينعى لو كان المبيع سويقا خلط بغيره ثم ظهر عيبه ينعى على عيب
 في الثوب او السويق بهذه هذه الاشياء يرجع اى المشتري على البائع
 بنقصانه اى بنقصان العيب لتعذر الرد بسبب الزيادة المتصلة
 وليس لما بعد ان ياحظه ان رخص به لان امتناع الرد كحق الشارع
 بالزيادة المتصلة من غير علم بالعيب بخلاف الزيادة المنقطعة
 كما سمن والجمال في الجوانب حيث لا يمنع الرد بالعيب في كل الروايات
 ذكره في المصنف ثم قال وهي نوعان متولدات من المبيع كالولد والتم
 والله وكذا ذلك فانه يمنع الرد اذا حدث بعد قبضه واما اذا
 حدث قبل القبض فلا يمنع الرد كذا ذكره في الاختيار وغير متولدة
 منه كالكسبان لا يمنع الزيادة بالعيب والمفني فاذا مضى
 يعلم للمشتري بما لا انتهى لانه ليس بجميع محال لما لا متولد
 من المنافع والمنافع ليست بحجز العين وتماثل في التبيخ حتى
 لو باعه اى لو باع المشتري الثوب الخيط او المصبوع او السويق
 المثلث بعد رؤيته عيبه اى عيب المذكور لا ينسقط الرجوع
 اى الرجوع بالنقصان ينعى يرجع بنقصان العيب لتعذر الرد
 ولان كالمبيع لا امتناع الرد فبقي اى ابيع للزيادة كالحادية فلا
 يصير حيا بخلاف القطع ما عجز خياطة ولو اعتق اى المشتري العبد
 بلا مال ينعى قبل اطلاقه على العيب او دبره او لثوبه ثم ظهر
 العيب يرجع اى بنقصان العيب لا امتناع الرد حتى وكذا اى
 يرجع بالنقصان مثل الاعتاق ان ظهر اى العيب بعد موت

المشتري بفتح الراء اى العبد لا امتناع الرد حقيقة قال في المصنف والمعاد
 من الاعتاق ان يوجد منه قبل العلم بالعيب وان اعتقه بعد العلم
 به لا يرجع بالنقصان لان اقدامه عليه دلالة الرضا والقبول ان لا يرجع
 به وان كان قبل العلم به وهو قول الكوفي كالاعتق وانما اعتق اى
 العبد على مال او كاشه او قتل اى المشتري العبد ثم اطلق على عيب لا يرجع
 بغيره لان جسد بدمه في الاول والرد امتنع بفعله وهو محتسب
 عليه في الثاني وبسقط الضمان عنه فملكه في المحل وسقط الضمان
 كما بدلها صله وامساك البذل كما سمن العبد فيبطل الرجوع بخلاف
 الاعتاق لانه انهاء للملك فليس بالتلف وكذا اى لا يرجع بغيره مثل الاعتاق
 لو اكل الحرام كله او بعضه ينعى لو كان لم يبيع صفا فاعلم بعد اطلاقه على
 العيب او ليس الثوب اى لو كان لم يبيع ثوبا فليس بعد اطلاقه على العيب
 فخرق لا يرجع اى المشتري على البائع بغيره لما ذكرنا من الدليل وهذا
 عندنا خلافا لهما ينعى وقال لا يرجع بنقصان العيب لان هذا
 القتل لا يتعلق به حكم دينوى كالضمان والعقد فصار كالموت
 والا كوالد ليس تصرف مشروع ومترجمه كالاعتق فلا يمنع الرجوع قال
 في المصنف يرجع بالنقصان عندهما فيما اكل ثم قال ابو يوسف وما بقي
 ان رخص البائع لان استحقاق الرد في البعض دون الكل فيوقف على
 رضاه وقال محمد يرد البائع مطلقا لان رده ممكن حيث لا يضره
 التبعيض ورجع بالنقصان فيما اكل لتعذر رده وعندنا لا
 يرجع بغيره وقد اعتمدناه صاحب الكفر وغيره وبشع المصنف قال في
 انها والعتق على قوله ما وفي الاختيار وقال لا يرجع لاحتسابه لانه
 عيل بالمبيع ما هو مقي منه بالشراء والعتق فيه فصار كالاعتاق ثم
 قال وعلى هذا بخلاف اذا ليس الثوب حتى تحرق ولو اكل بعض الحكم

فكذلك الجواب عنه وعنهما انه يرجع بنقصان العيب في الجميع وعنه ما يرد
 ما سبق ويرجع بنقصان ما اكمل لانه لا يضره التبعيض وعليه الفتوى
 وفي كل موضع كان للبائع كالعيب حادث وكخوف فباعه المشتري او اعتق
 رجوع بالنقصان عنده انتهى وعول صاحب المكي في تنوير الابصار على قولهما
 ثم قال في شرحه والمحصل ان الفتوى على قولهما في الرجوع بالنقصان والدم
 كما علم قال المصنف فتاواه وفي شرحهما مع اكبر اشترى عبدا وباعه من
 غيره ثم اشتراه منه ثم اطلع على عيب كان عند البائع الاول لم يردده على
 الذي اشتراه منه لانه غير مفيد ولا على البائع الاول لان هذا المالك غير مستفاد
 من جهته وفي كتاب الاختلاف لكان يردده على الذي اشتراه منه وان
 مفيد لم يردده هو عليه ايضا لم يردده على البائع الاول ان كان رد
 المشتري الثاني عليه بنقصان والا فلا وتبين مما ذكره كتاب الاختلاف ان
 المشتري في شرحهما مع قول المصنف المشتري جارية وباعها من غيره
 فولدت في يد المشتري الثاني ووجد بها عيبا قد كان عند البائع الاول ولم
 يعلم به المشتري ويرجع المشتري الثاني على المشتري بنقصان العيب لا يرجع
 المشتري الاول على بايعه بذلك في قول ابي يوسف وقال محمد يرجع وفي خلاصة
 اشترى عبدا على ركبته درم فقال انه درم حادث اصابه ضرب فاودم
 وليس بتقديم فاشترى المشتري على ذلك ثم ظهر انه قديم فليس ان يردده
 وفي المحيط قال البائع ان كان قديما جوابه على ثم تبين انه قديم فليس
 الرد وكل عيب قديم حديث في ادله وكذلك لو اشترى على انه حديث فاذا هو
 قديم ليس له الرد وهكذا ذكره ثم قال هذه المسئلة فيها عموم يسأل في
 البرهانية وفيها اراد ان يبيع سبعة معيبة وهو يعلم بذلك يجب عليه
 ان يبشيره حتى لا يقع المشتري في الغرور حتى قال بعض مشايخنا لولم صار فاسقا
 مردودا في شهر وان شري بعضا او جزا او بطي او فاسقا او خيارا

فكسر

فكسر اي واحدا من هذه الاشياء بعد القبض فوجده فاسدا فان كان
 يتنفع به اي بالفساد المذكور سواء انتفع به هو او غيره او الدواب
 علقا لهم يرجع اي يشتري على بايعه بنقصانه اي بنقصان العيب دفعا
 للضرر بقدر الامكان ولم يردده على البائع لشذوذه بالاكمل لانه عيب حادث
 قال في المحلى ولا بد هنا من قيد اخر وهما ان لا يتناول منه شيئا لم يرجع بنقصانه
 برضاة والا اي وان لم يتنفع به اصلا فبطلت اي يرجع بكله ضمن بطلان
 الببيع لان البيع ليس بمال وفي المحلى وجد البعير منرا والشاء مرة وكجوز وعده
 خالبا يرجع بكله لانه ليس بمال وكان البعير باطلا ولو وجد بعض فاسدا
 فان كان قليلا جاز البعير لعدم خلوه عنه عادة ولا خيار له وان كان
 كثيرا فالجميع عنده البطلان وعندهما يجوز بحصة والتفصيل الثالث وما
 دونها في مما ذكره الكثير ما زاد وفي فتح القدير ولو اشترى دقيقا وجزء بعضه
 فظهر انه متردد ما بقى ويرجع بنقصان ما جاز في محضه هو كخياره ولو كان
 سمنا فالتبا فالكه ثم اقر البائع انه كان دفعت فيه فارجع بنقصان
 البعير عندهما وبه يفتي الشافعي في جزاء فكسر بعضه فوجده فاسدا
 لا يتنفع به يردده ويرد ما سبق ويأخذ ضمن كله وان كان ما كسر يتنفع
 به ولم يكن بان كان قبلا للب او سواد الب لا يردده ولا يرد ما بقى الا اذا
 اقام البينة على ان الباقى معيب ولكن يرجع بنقصان العيب فيما كسر هذا
 عيب الاول ليس بعيب بل هو عدم هذا اذا كسر غير عالم بالعيب اما اذا
 علم به فكسر صار راضيا بطرحه في كل وجه وفي المحيط اذا اشترى عشرة
 من جوز فوجد خمسة خاوية اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يجوز العقد
 في خمسة البقية لها لب بنصف الثمن بالا جماع وبعضهم قالوا يفسد العقد في
 الكل بالا جماع وبعضهم قالوا يبيع في الاكمل عاين 2 وعندهما يبيع في البقية
 لها لب بنصف الثمن وهذا صحيح والحكم في الباطن كما حكم في الجوز وكذا غيره

من الفواكه والثمار وفي المنتهى بطيخ وكسرة حبة فوجدناها سدة لا
 يتفع به يرجع بحسبها ولا يرد غيرها الا ان يقيم البيت على فساد ما قبل وليس
 الباطن في هذا كما يجوز ان يكون في حده اللوز والفسق والقدق نظير يجوز
 والبرسات والسفرجل نظير الباطن وان تناول شيئا بعد ما زان لا يرجع به
 ذكره المحقق في فتاواه وفي قاضين ولو اشترى حنطة فوجد بها رديرة لا
 يرد هالات الردائه ليس بعيب وان وجدها مسوسة او عنقم كانت له
 ان يرد هاهنا وفي حنطة لو اشترى انا حنطة فوجد بها رديرة من غير كسر وغسل لم
 يكن عيبا كذا لو وجد بها رديرة سوادها الوجه لم يكن له حق الرد انتهى ولو وجد
 البعض اي بعض ما ذكره من البصر والجوز والبطيخ والتجابر والقشور فاسدا
 وهذا في الفاسد قليل كالواحد او الاثنين في المائة صح البيع اي يستحب ان لا ينجس
 القليل عادة فلا يمكن الشتر عند فليس ان يحاصم البائع بسببه في التبيين
 وفي شيء من الفقيه الى اللبث كمدرة في عشرة بيضات يبيع عينا وبيضة
 فاسدة في المائة جوزا لا يبيع عيبا لانها لا ينجس عنها عادة والا اي وان لم يكن
 الفاسد قليلا بل كان اكثر من ذلك وفي جميع القليل مثلاث وما دونها في المائة
 والكيل ما زاد في مائة فاسدا ببيع بحكم في العقد ببيع ماله قيمة ولا قيمة له فصار
 فصار كبيع حرة بعد معاودة رجوع بطلت بفساد البعير وفي التبييض وان كان
 اكثر من ذلك اختلفوا فيه باطل عند ابي جعفر وعندهما يجوز بخصه الصحيح منه
 لانه بمنزلة ما لو فصل عنه لانه ينقسم عنه على اجزائه كالتكليس وكوزون لا
 على قيمته وقيل العقد لا يجوز عند المال لانه لم يفصل الثمن والاولا صح لما عرف
 من قواعدهم وقدم تفصيل الفاسد ولا نعيد تائيدا من باع ما شراه
 بغير اذباي يملكه من رجل بعد ما اشتراه من اخر فوجد فيه عيبا في الاخر
 عيبا فرد اي عيبا في الاخر عليه اي على المشتري الاول بعيبا اي بسبب
 عيب بفساد باقرا ومنه بفساد بالافترار انه انكر الاقرار فاشت



بالبيضة او بقول اي باء عيين او بيضة عاية الامانة انكر العيب لكنه صار
 مكذبا بشرا بالفساد رده على بايعة اي رد المشتري الاول على بايعة اذا
 ثبت ان العيب كان عند البائع الاول لان الرد بالفساد في شيء في حق
 الكل فيكون كانه لم يقد البعير وفي الحقايق هذا اذا ادعى وجود العيب عند
 البائع الاول اذ لو اقام بيضة انه كان عند المشتري الاول ليس للمشتري الاول
 ان يحاصم بايعة فانه ما جعل مكذبا في اقراره بكونها سليمة عند البائع الاول
 وفي فتاوى رده على بايعة لو رد عليه بفساد بعد قبض البعير ثم قال وقيدنا بقدرنا
 بعد قبض البعير لانه لو كان قبل قبضه فهو فسخ في حق الكل سواء كان بفساد
 او رضاء كذا في مجموع مفرقا الى الميسر وقد اخل المحقق وكثير من اصحاب
 المتون بهذا القيد وقيد في البحر ايضا بان يبيع البعير قبل الاطلاع على العيب اذ
 لو كان بعده ليس له الرد على بايعة ولو رده على بايعة ولو رده عليه ما هو فسخ
 وغراه الى الصفح انتهى وفي المنيعة في كتاب الوكالة اشترى جارية فبعضها
 ثم اشترى هاهنا المشتري الاول من الثاني فبعضها لم يعلم بعيب كان عند البائع الاول
 فان المشتري لا يرد على البائع ولا على المشتري الثاني باع ما يشتري فوجد المشتري
 الثاني عيبا في مكذبة مكذبة وكان عند البائع الاول وادعى المشتري الاول حده ولو عند
 الثاني فاقام الثاني البيضة انه كان عند البائع الاول يردده على بايعة وبايعة
 على بايعة عند ابي يوسف خلا فالجهد المشتري الثاني علم بالعيب وقد مات
 البعير او احدث عيبا عنده يرجع بالفساد على بايعة وبايعة على بايعة لا
 يرجع حتى لو صالح عن ذلك مع بايعة لم يصح وهذا عند الامام خلا فالحما
 ولو قبل بفساد بغيره من غير فساد الفاسد لا يرد عليه لا يرد المشتري الاول
 على بايعة الاول لان البعير الاول قائم بنفسه فلم يتغير بفساد الثاني في
 سواء كان عيبا بحدك مثله او لم يكن كالا جميع الزوائد لان الردية
 فسخ في حقها ببيع جديد في حق الثاني والبائع الاول ثانيا كذا في الكفاية

قال في كونه وهذا اذا كانت الرد بعد القبض وان كانت قبل فلو كانت
برده على بايع الاول وان كانت بانتر حتى لا تال الرد بالعيب قبل القبض
فمنع من الاصل فصار كأنه لم يبيع هذا في غير العقار واما في العقار فلا
يرده لا يبيع العقار قبل القبض لا يجوز فلا يمكن جعله بيعا جديدا في غير حق
غيره مما جعل فسخا في الكلا في العقار اختلاف في كونه على قول ابي حنيفة والظاهر
انه يبيع جديد في حق البايع الاول وعند محمد فسخه وعند ابي يوسف يبيع في حق الكل
انتهى ومن قبض ما شراه يبيع قبض المشتري كبيع ثم ادعى اي المشتري
عيب لا يجوز اي المشتري على دفع ثمنه اي البايع بعد دعوى العيب لاحتمال
ان يكون صادقا فيه فلا يجب عليه دفع ثمنه لانه لو اجبره واخذ الثمن
فربما يثبت للمشتري العيب فيسترده من البايع فيكون المشتري لا يبيع
يفيد وفيه نقص في القطار فلا يمار اليه حتى يثبت حاله ولكن يبرهن
اي يقيم البينة لاثبات العيب بان وجد للبيوع عنده اي عند المشتري
لانه اذا لم يوجد العيب ليس له ان يرد به بالعيب وان كان به عند البايع
لاحتتماله انه زال فاذا برهن انه وجد عنده يكتفي ان يبرهن ايضا
ان هذا العيب كان به عند البايع لاحتماله ان حدث عنده فلا يستحق
الرد فاذا ثبت انه لا يرد فيه عند البايع فسخ العقد بينهما لثبوت في الحال
عنده في كونه او يكلف بايعه اي اذا لم يكن للمشتري بينة على وجود العيب
عنده عند البايع وقيامه في الحال واذا حلف بايعه ان العيب لم يكن عنده
اجبر لانه اذا اقر برده فان انكره يكلف فان حلف برى وان نكل يثبت
قيام العيب للحال ثم يكلف ثانيا على ان هذا العيب لم يكن فيه عنده فان
حلف برى وان نكل فسخ التاخير العقد بينهما لان حلفه يثبت على
دعوى جميعه ولا تصح الدعوى الا مع خصمه ولا يصح خصما فيه الا بعد قيام
العيب عنده لانه لا يلزم من ثبوت البينة ثبوت العيب في كونه وادعاء

السنه

السنه وتما في التبيين فان قال شهودي غيب جميع غائب يعني وان ادعى
غيبه شهوده وقال شهودي في انهم مطلقا فامهلني دفع اي المشتري الحق
ان حلف بايعه يعني لا يثبت التاخير في قوله هذا ولكن يكلف البايع وبما
ينقد الحق ان حلف بايعه لا يثبت في الاصل فصار كأنه لم يبيع وليس في الدفع زيادة
حرر بالمشتري فانه يثبت على حفته اذا حصر شهوده حتى اذا اقامها رد
عليه يبيع واخذ الحق كذا في كونه ولزم العيب اي عيب البيع على البايع ان
نكل اي البايع عن البينة لان النكل في كونه في كونه لا يثبت في كونه
ولهذا لم يكلف فيه كذا في كونه ومن ادعى ابا حنيفة اي ابا حنيفة
اشترى عند البايع فانكر البايع ابا حنيفة وارااد المشتري تحليله يبرهن
اولا اي يقيم البينة في كونه قبل تحليله ان البينة البينة عنده اي عند نفسه
المشتري لان شرط سماع الخصم في العيب قيام العيب وقت الخصم
فان اقام بينته على ابا حنيفة عند نفسه سأل التاخير البايع ان به هذا العيب
في يده ان انكر البايع قيام العيب في يده يحلف على بينات لانه يكلف على فعل
نفسه وهو تسليم في لزومه بالعقد وان اقر بالرد كذا في كونه في كونه
الملا ثم يكلف بايعه بالله لقد باعته وسلم وما ابق اي عنده قط لان
البايع لم يثبت خصما حتى يثبت المشتري ان العيب وجد فيه عند المشتري
عند ابي حنيفة هذا هو الاحوط او باله اي او يكلف بالله ماله حق الرد عليه من
الوجه الذي يدعي اي على المشتري اي مع دعواه هذه او باله يعني او يكلف
بالله ما ابق عنده كذا في كونه وانما هذا لان فيه ترك النظر للمشتري قال
في التبيين والا حوط بالله ما ابق قط او باله ما يستحق عليه
الرد من الوجه الذي ذكره او باله لقد سلمه وما به هذا العيب لانه يحتمل
انه باعهم وقد كان ابق عنده غيره وببرده عليه وفيما ذكره فهو
عنه لا باله اي لا يكلف بايعه بالله لقد باعته وما به اي باله هذا العيب

لان فيه ترك النظر للمشي ايضا لانه ان ابق بعد البيع قبل تسليم لا يثبت لانه
 في تعليق بقيام العيب في الحالين والعلق بالشرط لا يثبت الا عند وجودها
 او ابا ان الكبير اي وان كان الدعوى في ابا العبد الكبير كخلف بالده ما اخذ منه
 بلغ مبلغ الرجال لان ابا في الصغير يرد بالبلد ولا يوجب رده بعد البلوغ
 كذا في الهداية قال ملا خرد في الدرر ان يثبت في حكمه في البول
 في الرأس والسرقة ايضا كذلك لاشترائها من الصلة واليه يشار في غايه
 البيان ولا يخلو بالمع لعدبا عنه وما به هذا العيب ذكره في هج ثم قال هذا
 في العيوب التي لا تظهر للقاضي ولا يعرف اهل حادثة عند المشتري ام
 واما العيوب التي لا يثبت مثلها كالاصبع الزائدة او الناقصة فان اتفقت
 يقضي بالرد من غير تخلف لنفسه لوجوده عند البايع الا اذا ادعى البايع
 رده بمشرك به واشتبه بطريقه فالحاضرات العيوب انواع الاول ان يقر
 في الحال حكمه ما ذكرنا وان لا يعرفه الا الاطباء كوجع الكبد والطحال
 فمعرفة اذا اثيرت في قولهم يقبل في قيام العيب للحال وفيه خصوصية
 قول واحد منهم عدل ثم لا بد من عدليه لا يثبت عند البايع فيرد عليه اذا
 لم يدع الرضا والى الثالث عيوب لا يعرف الا النساء كالرتق والفعل فتقبل
 لغيره في حال قول امرأة واحدة ثم ان كان بعد البيع لا يرد بقولها
 من غير عيبه مبيع والرابع عيب غير للقاضي ولا يختص بمعرفة الا
 الاطباء ولا النساء كالباق وكذا حكمه كما ذكره سندرجه في اخر
 هذا الفصل ان في الدعا عند عدم بينة المشتري على ابا ثمة عنده
 اي عند نفسه بخلاف البايع عندهما انه ما يعلم انه ابن عنده اي عند
 المشتري لانه يخلو على فعل صغير وهو العبد فان خلف لم يثبت وان نكل
 ثبت فيخلف البايع بعده للرد واختلف اي في على قول الامام في
 في قول خلف اي في هذه الصورة ايضا وقبل لا يخلو وهو الصحيح لان

التحليف شرع لذي خصومة متحققة لا لاشائها ولو حلف البايع لا ينقطع
 الخصومة بينهما بل يتحقق خصومة اخرى فانه متى نكل عن البين يتمحق
 العيب للحال فيحدث خصومة اخرى ان هذا العيب هل كان عند البايع
 مرة اخرى فان نكل اي البايع عن البين على قولها حلز اي البايع ثانيا
 بطلب المشتري الرد عليه فان خلف لم يثبت ابا ثمة عند المشتري فان
 نكل ثبت العيب عند المشتري فاذا اراد الرد على البايع بهذا العيب حلف
 البايع على امره تقدم من قوله بالده لعدبا عنه وسيد وما ابق قط او بالده
 ماله حق الرد عليه فان خلف لا يرد وان نكل يرد عليه في الدار
 ولو قال لا يرد بعد التقاضي فيه يعني اذا اشترى عبد ابالف درهم مثلا
 وقبضه ونقد المشتري ثم وجد بالده عيبا في يردده وقال البايع
 بفسد هذا مع اخر فقضيتها وقال المشتري بل واحدة يعني بل بفسد
 هذا واحدة فالقول له اي المشتري مع السيد لانه ينكر قبض الزيادة
 وكذا اي مثل ما سبق القول للمشتري لو اشترى في قدر جميع اي فان
 الجميع سيئات بان اشترى عبدين مثلا واختلفا في القيد من يبيع
 قال المشتري قبضت احدهما فقط وقال البايع بل قبضتهما فالقول
 للمشتري لانه ينكر قبض الزيادة وفيه اختلف بعد التقاضي في عدد
 الجميع او يقيد من فالقول للمشتري في الصورة لانه قابض والقول
 للقاضي في الفص وقد مر في البيرات القول للقاضي فيما قبضه
 مختلفا مقدارا او صفة او صفيا فلو جاء السيد بجميع بخيار شرط او رتبة
 وقال البايع ليس هو جميع فالقول للمشتري هو بعينه بخلاف ما اذا جاء
 ليرده بخيار رغب فالقول للبايع فيهما دية و فرق بينهما في فتح
 القدير واذا اختلفا في تعيين الزيف فالقول للمشتري فيهما الظاهر
 واذا اشترى عبدين احدهما بالحر والآخر بالمال سنة صفقة

واحدة او صفقتين فوجد باحدهما عيبا فردم ثم اختلفا فقال البايع ردك
ما نمت اجل وقال المشتري ما كان ثمنه عاجلا فالقول للبايع سواء هل كان يرد
المشتري اولا ولا يتحمل ولو كان الثمنان مختلفين فردا احدهما بعيب فادعى
البايع ان ثمنه مردود كذلك وعكس المشتري فالقول للمشتري كذا في الظهيرية
وتماه ينظره بصره قال المصنف فتاواه وان وقع الاختلاف بين البايع و
المشتري في البكارة بعد قبضه فقال المشتري لم اجدها بكر او قال البايع كانت
بكرة لكن ذهبت البكارة عندك فالقول للبايع مع يمينه لقد باعها وسلمها
وانها بكر وليس المراد من قول المشتري لم اجدها بكر الا ان يكون بالوضوح
فانه مانع من الرد بل انه علم ذلك بنجرها او بنجر غيرها وان وقع الاختلاف
قبل القبض فالقاضي يربطها بالنساء فان قلنا بكر فذكره جامع يلزم المشتري
من غير عيب البايع وان قلنا ليست ببكر يلزم المشتري مع يمين البايع
انها بكر ولا ينفص الكبيع وهذا على اصله في واما على قولها فشهادة
فيما لا يطع عليه الرجال حجة مطلقة فينبغي ان يثبت اليانة بشهادتين
في حق صفحتي على قيس قولها وشهادته انما على قول الراجح
البيد على البايع فان تكررت عليه فائدة فان لم يكن بحصة القاضي
من النساء من يتفق بقولها لزمته تجارته للمشتري من غير عيب
البايع انتهى ولو اشترى عبدا صفقة واحدة او عقد واحد
وقبض احدهما ووجد بالمقبوض اذ بالآخر عيبا ردهما اى البعير
او اخذهما جميعا ولا يرد كعب وحده لان فيه تزريق الصفقة
قبل التام لان تمام الصفقة بقبض كبيع وردا احدهما قبل الآخر
تفريق الصفقة قبل تمامها فلا يجوز وعنه ابو يوسف فاذا وجد
العيب بالمقبوض لم ان يردده وحده لان الصفقة فيه تمت
لما جاز في حقه ذكره في كذا الا ان ظهر العيب بعد قبضهما

ين

بعضه ولو قبضتهما ووجد باحدهما عيبا رد كبيع وحده لان الصفقة
تمت بالقبض والعيب يمنع اتمام الصفقة وعلة الرد العيب واذا وجد
احدهما فالحكم بيبك كبيع العلة الا يرى انه لو استحق بعد قبضهما
لم يخير في الاخر لان الاختلاف لا يمنع تمام الصفقة بالقبض في كل شيء
الواقعية لان الحكم وقال زفر ليس له ان يردده وحده لان فيه تزريق الصفقة
ولما ان تفرق بعد التمام فلا يمنع من الرد وحده في كل شيء ولو وجد بعض
الكبيلى او الوزنى معيبا بعضه لو قبض كبيلى او وزنى بعد ما اشتراه ووجد
بعضه عيبا رد كله او اخذه اى كله بعيبه ولا يرد ما بقى لان الكبيلى ولو
كبيلى واحد بعضه اذا وجد بعضه عيبا اخذ كله او يردده فكذا هذا ولا
خرف به ما اذا كان في وعاء واحد حكمي وتقديرا وقيل هذا اى رد الكل او
اخذته ان لم يكن اى ما يحل له او يوزن في وعائين والاى وان كان الكبيلى
والوزنى في وعائين فهو كالبعير اى يكون بمنزلة عبده حتى يرد وعاء
الذي وجد فيه العيب وحده دون الاخر وفيه ثمانية اذا كان البهائم في
وعائين فكل ما في احدهما ادبايح لم يعلم بعيب كان بكل ذلك فله رد
الباقى بحصة من الثمن اتفاقا بخلاف ما اذا كان في وعاء واحد انتهى ولو
استحق بعضه اى بعض الكبيلى او الوزنى بعد القبض ليس له اى المشتري
رد ما بقى لان الشك في الكبيلى او الوزنى لا يبعد عيبا لان هذه البهيمن
لا يضره بخلاف الثوب فان فيه له خيار لان البهيمن فيه عيب عرف
فيكون بعد القبض لانه لو كان قبل القبض خيرا في الكل لم يكن في بعضه
عيبا رده استحق بعضه جميع فان قبل قبض خيرا في الكل وان بعد قبضه
خيرا في القبي لا في غيره لان بخير البهيمن في القبي كبيع كسوف في غير خلاف
الحكم قال في التبيين واذا استحق بعض الكبيلى او الوزنى قبل القبض فله
ان يرد ما بقى لتفريق الصفقة على المشتري قبل استتمام الصفقة في

وفي طريقه ظهر الدين المزعوم ان كان المستحق نصف الدار كما
 فهو باختيار عندنا ان شاء رد ما بقى ورجع بجميع الثمن
 وان شاء امسك ما بقى ورجع على الباقي بثلث المستحق وان ادبها
 المستحق منها موضع بعينه ان كان قبل القبض فهو باختيار على ذكرنا
 وان كان بعد القبض فلا خيار ويرجع بثلث المستحق وقال بعضهم
 ان يرد الكل ويرجع بالثلث وذكره بيوع شرعية متى اذ المشتري
 سلكا لم يستحق بعضه فان كان سلكا لا يمكن تيممه الا بجزء كالدار
 والارض والكرم والباب والعبد ينجز المشتري والا فلا وذكره ائمة
 الربوا من شرحه ايضا اذ المستحق بعض الجميع فانه ينظر اذ استحق
 قبل القبض بطل البيع في مقدار المستحق والمشتري في الباقي ان
 شاء رضى بمحضته من الثمن وان شاء رد سواء كان المستحق ما
 المستحق يورث العيب في الباقي ولا يورث لان الصفقة بالاختلاف
 تفرقت على المشتري قبل التمام وكذلك اذا كان الاختلاف بعد قبض بعض
 دون البعض والمستحق المقبوض او غير المقبوض فالحكم على ما ذكرنا انه يكره
 لتفرق الصفقة قبل التمام ولو قبض الكل لم يستحق بعضه فان البيع في مقدار
 المستحق باطل لم ينظر ان كان الاختلاف ما المستحق يورث عيبه في الباقي
 لما اذا كان المعقود عليه سلكا واحدا فانه يبيع منه ضرر كالدار والارض
 والكرم والعبد ونحوها فالمشتري بالخيار في الباقي ان شاء رضى بمحضته
 من الثمن وان شاء رد وكذلك اذا كانت المعقود عليه شيئين وفي حكم
 كشيء واحد فاستحق احدهما او جزءا من حصة او حصة وزنى فاستحق
 بعضه فانه لا ضرر في بيعه في الباقي فالمشتري بمحضته من الثمن
 وليس له الخيار كذا في فصول العمدى انتهى وسيأتي تمامه في باب
 الاختلاف في ان شاء الله ومداوة المعيب بعد رد ثمنه العيب

بان كان عبدا فسقاه دواء وركوبه بان كان دابة فركبها كما جاز
 رضا اي بالعيب وكذا البس من اللوب كما في الهبة لانه دليل على استيفاء الحكم
 وامساك العود وكذا الاجارة والرهن والكتابة والعرض على البيع و
 السكنى بخلاف خيار الشرط فان البس ونحوه ليس فيه دليل اختيار الحكم
 فيه فان الاختيار رهنا لا شرعا للاختيار واما خيار العيب فلم يشرع
 للاختيار وانما شرع للرد ليصل الى رأس ماله عند العجز عن الوصول الى جزء
 الثابت فاذا تعرف فيه تصرفا ليحل بدون الحكم جعل محكما لوجود قبل الاستيفاء
 والرضا كذا في النية قاله في حق اعلم ان مداوات اعانتها رضا بعيب
 واره اما اذا دوى جميعه عيب فدره منه لم يبيع وبه عيب اخر فانه لا
 يمنع انتمه وفي شره الوقاية لانه الحكم هذا اذا اراد الرجوع بهذا العيب
 ولو اراد الرد يجب اخر فله ذلك ولو ركبته اي الدابة وانه قد كبر لمضمير
 باعتبار عيب لردده اي لا جواردها على صاحبها او سقيه اي لسقي الدابة
 من كسوة او النهر ونحوها او شراء علفه ولا بد له منه اي من الركوب
 في ذلك بان كان مصلف في عدل واحد لا تشاف ولا تشاف دلتا اي
 فلا بد هذا رضا للاختيار اليه وهذا المختار ولو كان العلف في
 عدليه فركبه بقوله رضى وفي خلاصة لوعلف دابة اخرى عليها بقوله رضى
 كذا في شره الوقاية لانه الحكم وقيل الركوب للرد لا يكون رضا كيدما
 كان ولا يفره بقوله رضا الا عن ضرورة ذكره في الحكم ثم قال وهذا هو
 الذي عول عليه شيخنا في محره وعليه مفتوى فيقول قوله ولا بد منه
 قبيد الركوب للشراء او العلف والسقي والله اعلم وحما نل على
 صحة هذا ما في جامع الفصول اذ عيضا في حمار فركبه لردده
 عن البس فركبه جائزا فله الرد وفي البس فركبه لركب لينظر سيرها
 او بس لينظر الى قدره فهو رضا وفي فتح القدير وجدها عيبا

في السرقة وهو عذر كذا في المنع قال المصنف في فتاواه وجوب الدابة بالسفر
 عيبا وهو يخاف في الطريق فامتنع السفر لانه رضا بالعيب يشتري ثوبا
 نجسا ولم يعلم له حق الرد على ما هو مختار للفتوى انتهى وفي المنع ولو
 اشترى ثوبا فرضه على الحياط لينظره ايكفيه ام لا لم يبطل حقه في رده
 بعيب وكذا لو عرض على المقومين ليقيموه وفي النزاع لو قال له البايع بعد
 الاطلاع اتبعها قال نعم لزم ولا يمكن من الرد اطلع على عيب فقال البايع بعد
 بعد والارادة على فرضه فلم يتجمل لا يردده ولو وجد الثمن زيدا فقال له
 المشتري انفعه قال لم يردده فلي يردده ليعلم ان رده ليعلم ان رده ليعلم ان رده
 اكثر اوجب الفتاوى من هذه الفروع كذا سبب المقام وسند ذكر سببه
 منها ان كان الله تعالى ولو قطع جميع اى يده او عضد منه بعد قبضه اى
 المشتري عنده او فتل اى المشتري بسبب كان عند البايع اى بسبب وجد
 في يد البايع كسر في جميع عنده القطع والارتداد وقطع الطريق
 في القتل رده اى رد جميع واخذ عنه الرد في صورة القطع لا القتل
 لما حصر به ابن المولى في شدة الوقاية اى المشتري عبدا قد سرق ولم يعلم
 به فقطع عند المشتري ان شاء رد المقتطوع واخذ كل ثمنه وان شاء
 امسك العبد واسترد نصف ثمنه لان العبد من الايدي نصف وهذا عند
 ابي حنيفة وقال الاربع بفضل ما بين كونه اى العبد سارقا وغير سارقا او قاتلا
 وغير قاتل يعني وقال ابو يوسف ومحمد لا يردده كدوث العيب عنده بل يرجع
 بنقصانه وهو ما بين ثمنه سارقا وغير سارقا بان يقدّم سارقا او غير سارق
 فيرجع بفضل ما بينهما من ثمن وعلى هذا الخلاف اذا فتل عند المشتري
 بسبب وجد في يد البايع وهو بمنزلة الاحتفاظ عنده وبمنزلة العيب
 عندهما كذا في المنع وقيل يقدّم العبد في المسئلة الاولى واجب المقتطوع وغير
 واجبه وفي المسئلة الثانية حلال الام وحرامه فيرجع المشتري من ثمن

فضل

فضل ما بينهما عندهما لهما ان الموجود في يد البايع بسبب وجوب المقتطوع
 والقتل وهو لا ينافي في حاله فينخذ العقد فيه كونه بعيب فيرجع بنقصانه غاية
 الامر ان سبب كل منهما وجد عند البايع لكن القطع غير الوجوب فلان
 بمنزلة عيب حادث عند المشتري فتدبر الرد فيرجع بالنقصان ولم
 ان سبب الوجوب حصل في يد البايع والوجوب يقع في الوجود
 فيضاف الوجود الى السبب السابق فكل من في القطع والقتل مضاف الى
 سببه فصار كانه نفس العبد او يده مستحق حال كونه عند البايع
 فينقص به فيرجع المشتري فيرجع بالثمن كله في القتل وينقص في القطع
 ومنه بخلاف ان وجوب القتل والقطع مستحق عنده وعيب عندهما
 وثمة تظهر فيما اذا اشتراه وهو عالم بوجوبه بقتل او القطع لا يبطل
 حقه عنده لان العلم بالاحتفاظ لا يمنع الرجوع ويبطل عندهما لا العلم
 بالعيب رضا به فقله ولم يعلم به المشتري بعيد على منعهما ولا يفيد
 على منعه في الصحيح لما ذكرنا قيد بالقتل لان لو كان الثمن مقررا
 على المشتري وقيد بالقتل لكان عند المشتري لانه لو فتل عند البايع بطل البيع
 اتفاقا ولو وجد وجب له رد واجبه لحد واجبه عند المشتري فمات لا يرجع بشئ
 على البايع اتفاقا علم به ام لا ذكره ابن المولى في شدة الوقاية وقيد بكونه
 قطع عند المشتري لانه لو قطع عند البايع ثم باعه فمات عند المشتري به
 فانه يرجع بالنقصان عنده ايضا لان المبيع والمقتطوع عند البايع
 انما مات بزيادة الام وتزاد عند المشتري وهو لم يجد عند البايع وزنا
 العبد بوجوب الجلد وموت غيره فلا يوافق البايع بما لم يكن عنده وكذا لو
 زووج امته البكر ثم باعها وقصها المشتري ولم يعلم بالثمن ثم وطئ الزوجة
 لا يرجع بنقصان البكارة وان كان زواها بسبب كان عند البايع لان
 البكارة لا تستحق كذا في المنع ان لم يعلم اى المشتري بالعيب عند الشراء

يعني انما يرجع المشتري بما ذكر عندهما ان لم يعلم به وقت الشراء
 والاى وان علم المشتري العيب عند الشراء فلا اى فلا يرجع بالفضل
 المذكور ولا يردده على البائع لان العلم بالعيب رضا به وهو بمنزلة
 العيب عندهما وبمنزلة الاحتقاق عنده في امر ولو نزلت الايدي
 يعني بعد وجود السرقه في العبد في يد البائع اذا قد اوتت الايدي
 بالبائع ثم قطع اي اليد او عضه في يد الاخير او قبل رجوع الباعه
 جمع بايع كما كانت جمع حايث بعضهم اى الباعه على بعض ما في الاحتقاق
 اى لم يرجع بعضهم على بعض في الاحتقاق جميع في يد المشتري لانه
 بمنزلة دفع الضرر عن المشتري وهذا عندنا في 2 وعندهما يرجع الاخر
 على بايده اى بالنقصان لا بايهم اى لا يرجع بايهم الاخير على بايهم في العيب
 لانه بمنزلة وهذا ان المشتري الاخير لم يصر حاسبا حيث لم يعلم ولا كذا
 الاخرين فان جميع يجمع الرجوع بنقصان العيب كما في العاينه واصل
 اختلاف ان القتل او القطع بسبب كان في يد البائع احتقاق عنده وفيه
 يرجع الباعه بعضهم على بعض حتى ينشأ الاول وعندهما عيب
 فيرجع من لم ينفذ الرد بالمبيع وهو الاخير على بايهم ثم هو لا يرجع
 على بايهم لانه وقت الرد بالمبيع قبل امتناع الرد برضاه وثمره خلاف
 يظهر في هذه وفيما اذا اشتراه وهو علم لم يوجب القتل او القطع
 فانه لا يطلو حقه عنده لما مر ان العلم بالاحتقاق لا يمنع الرجوع و
 عندهما يطلو حقه لان العلم بالعيب رضا به وفيما اذا اعتق المشتري
 ثم قتل او قطعت يده به فانه لا يرجع عنده بشيء لعدم قوت قوته
 مما لية به وعندهما يرجع بالنقصان على ما بيناه من قبل وتامه من
 التبيين بطلب **فروع** انما ذكره من جهة يد المشتري وقد كان اهل في
 يد البائع ولم يعلم فله الرد وان صار صاحب فراش عنده فهذا

عيب غير الحى فلا يردده ويرجع المشتري بالارضاء ان كانت قرحة او جديا
 فانقرت عنده له ان يردده اشترى جارية بها قرحة ولم يعلم انها عيب
 ثم علم فله الرد ومصحح انه ان كان عيبا بيننا لا يخفى على الناس
 لا يقر الرد والا فله الرد اشترى امه ترضع وامرها ان ترضع جيا
 له لا يقر رضا اشترى مملوكا فوجد به عيبا وضربه فان اثر الضرب
 لا يردده وان لم يكن له ان يردده اشترى شيئا واجره ثم اطلع
 على عيب فله ان ينقص الاجارة ويرده بخلاف ما رهنه والغرق
 ان الاجارة تنقص بالا عذار والرهن لا للمشتري دينارا بديارهم
 وقبض الدينار ثم باع اى من ثلث الصفوف هذا العروض لان الباع
 لا يقع على الدينار بعينه وعلى هذا اذا قضى دراهم على رجل وقبضها
 لآخر فوجد فيها زيوا وردها بغير قبضه فله ان يردده على الاول
 اشترى شيئا بالدرهم وقبض الاول فوجد بها بخرجه ثم عرضها
 على الباع فهذا رضا منه فليس له ان يرددها عن ابي يولف الا لو
 رضا وله ان يرددها للثامن فتاوى الحكماء في كنية اشترى ارضا
 فوقفها لا يرددها بالعيب كالا عناق والتدبير ويرجع بالنقصان
 ابق العبد ثم علم المشتري بعيب لم يرجع بالنقصان ما لم يمت او
 يعود لان البائع ان يقبله معيبا اجر البائع ان عبده هذا ابوه
 واشتراه لم يرد بالاباق وطع الشب والتفيل بالمس بسيرة يمنع
 الرد بالعيب الاستخدام مرة ليس برضا فلا ان يقر على كره من العبد
 ولو باع نصف العبد لم يرد بالعيب لانه لم يشتري بقدرها به وجمع
 الضرس لشري هيوان فذكره بنفسه فاذا اصابه فاسدة فسادا
 قدما يرجع بالنقصان عندهما وفيه اشترى ثوبا فوجد به دما
 لو كان بحال لو علم نقص الثوب له الرد اشترى خبزا فظهر سوء

اقل من المعهود يرجع بابا في كثرة المله في السهم خارجا عن العادة
 عيب خاص المشتري البايع في عيب ثم تدل على خصوصية اياها ثم خاص
 فقال البايع لم امسك هذه المدة فقال لا تظهر هل يزدول هذه
 العيب ان لا فله الرد اشترى شيئا فوهبه لآخر ثم رجع فيه ثم علم
 عيب له ان يرد على البايع عدم الكفاية في الكبر عيب في الغلام المشتري
 خفي فوجد احدهما ضيقا ان كان لا يدخل لعله من الرجل ليس له
 ان يردده والا يرد ان كان كلاهما ضيقا لا يرى ان يرد ولا يرد
 جارية دبرها قرحة فخط البها ولم يعلم انها عيب وقبضها على ذلك ثم ظهر
 ان ذلك عيب له ان يرد بها بذلك اشترى عبد اعلى عنقه كي وقال البايع
 ليس هذا اثر الخنزير فاشترى فمات الغلام فظهر ان كان اثر الخنزير
 صارت واقعة وينبغي ان يرجع على البايع بالتقصات فيسأ على مسئلة
 القرحة اشترى على انها صغيرة فاذا هم بالغت لا ترد للمشتري ديكا
 فيصير في غير الوقت ان يرد اشترى جارية على انها بكر فوجدها شيئا
 باعها البايع فله الرد فان اشترى بجمع بنقصات ما بين كونها بكرا
 وشيئا ويخرج من هذا ما في كثرة الاما من خزانة الدنيا ولا يباي بشرط
 البراءة من كل عيب بان باي مثلا عبدا واشترط انه يرى من كل عيب
 فيه صم اي البصم وان لم يجد البصم لان مفتحة البصم ثبوت كماله
 في البصم سواء كان معيبا او سليما فشرط البراءة يلو محققا لا حد نوعيه
 فلا يفسد به العقد والبراءة لمقاط فلا يكتفى فيه الى تسليم فالحكم له
 فيه لا يفيض الى التمازعة ولا تمنع الصحة وفيه خلاف انك في فخذنه
 لا يصح البراءة لان في البراءة معنى التملك وتلك كماله لا يصح كسبه وبه
 قال احمد وعند زر البايع جائز والشرط فاسد فاذا كان مجهولا
 وذكر العيب وعددها صحت البراءة عنها وان ابن ابي ليلى يقول لا

صحيح

تصح البراءة من العيب مع التسمية عالم به المشتري وقد جرت هذه
 المسئلة بينه وبينه الى مجلسه جعفر الدوانيقي فقال ابو ارياب
 لو باي جارية في موضع كانت منها عيب كان يجب على البايع ان يرى المشتري
 ذلك الموضع ارياب لو ان بعض حرس امير المؤمنين باي عبدا براس ذكره
 برصه ان يلزم ان يرى المشتري ذلك دمارا الى اخرها يعلم به هكذا
 حتى انهم وضعت خلفه ذكره في التبيين والمخ وبيده البراءة الحادث اي
 العيب الحادث قبل القبض ولو وجود عند ابراهيم يوسف وذكر في الامام في
 المبسوط وشي من الصحيح وفيه عينة انه ظ من جميعها خلافا للمعتمد
 يعني قال محمد لا يدخل فيه عيب الحادث وهو قول زر لان البراءة تتناول
 الثابت ولا يرد يوسف ان العرض الزام العقد بلقاط حق من صحة السلامة
 وذلك بالبراءة من الموجود الحادث قاله فيهم واجمعوا انه لو ابراه من كل
 عيب به لا يدخل الحادث ولو قال ابراه من كل عيب به وما يحدث لم يصح اجبا
 فاستشكل على قول ابراهيم يوسف لانه مع التخصيص لا يصح وكيفية صحيح
 ويدخل بلا تخصص ويدخل هذا على رواية الاسبيعي داما على رواية
 المبسوط فيصح التمسك باعبار انه يقيم السب وهو العقد مقام
 العيب الموجود للرد وفيه البديع لو باي على انه يرى من كل عيب يحدث
 بعد البيع فالبصم بهذا الشرط فاسد عندنا لان البراءة لا يحتمل الاضافة
 كالتعليق وكان شرطا فاسدا فاسد البصم ثم ذكر نتيجة بما ذكر من
 الاصل فقال فلا يرد بعيب ان ابراه من كل عيب وان لم يبيد البصم
 ابراه من كل عيب داء فهو على ما في الباطن في العادة وما سواه مرض
 ولو قبل الثوب بغيره يبرأ من الخروق ويدخل الرفق والرقود ولو ابراه
 من كل سواد تدخل الحماة والظفر ومن كل قرع تدخل القروح والهامية
 كقارح البحر فبرأ الى المصالح وفيه في رجل اشترى عبدا وبرى اليه

البايع من كل غائبة ثم وجوب السرقة والالباقه والزنا فانه لا يرد
وان وجده حرص برده المرد من الغائبة في البيع السرقة والالباقه
والزنا ولا يرد على غيره في السرقة والالزام والامراض وان يرى
البايع من كل عيب يدخل فيه المصوب والادواء وان يرى من كل داء
فهو على مرض ولا يدخل فيه الكبد الا صبح الزائد والقرحة قد يرى وعن
ابن ابي عمير هو مرض الذي يكون في خوف من طحال او كبد وكذا ذلك
اشترى عبدا فقال له سام اياه اشتره فلا عيب به فلم يشفق
البايع فوجده عيبا رده على بايعه بشرطه ولا يمنعه من الرد عليه اقراره
البايع بعدم العيب لانه جاز عن الشراء ولو عيب العيب
بان قال لا عيب ولا اشترى لا يرد له لاحاطه العلم قال عبدى هذا
ابن فاشتره فنه فاشتراه دبا عن اخر فوجده الخاير ابقا لا
يرده مما سبق من اقرار البايع الاول حاله بغيره انما ابقى عند
البايع الاول المقر ان الموجد من البايع السكوت عند اقرار البايع
الاول واقراره ليس صحيحا على المشتري الاول وهو البايع الذي انتهى ما في
المنع قال في حقيقه قول المشتري ليس به عيب ليس باقرار بانتفاء العيوب
حتى لو وجده عيبا كان له ان يرد ولو عيبه فقال ليس بابق كان
اقرارا بانتفاء الالباقه كذا الوجه في كونه عيبا حتى لو اشتراه انت
له ان يرد به بذلك قال بعت منك على ابراهيم من الالباقه لا يرد اقرارا بعيب
الالباقه ولو قال على ابي براء من ابا فانه كان اقرارا به ادعى عيبا في جاريته
وانكر البايع فاصطلى على حاله ان يرى المشتري البايع عن ذلك
العيب ثم ظهر عدم العيب او بره عنه فليبايع ان يرجع على المشتري
بما ادى به بدل الصالح وكذا لو زال العيب بعد صلح الشراء في خزانة
الفتاوى اشترى جارية فوجدها عيبا فاراد ان يردّها فاصطلى

على ان يدفع احدهما شيئا من الدراهم بنظر ان اصطلى على ان يدفع
البايع الدراهم الى المشتري حتى لا يرد جارية جاز ويجعل حط من الثمن
وان اصطلى على ان يدفع المشتري الدراهم الى البايع ليقتل جاريته لانه
لا وجه عند الرقبة كما في جميع تعليق الرد بالركب بالعيب و انبايع تعليق
الرد كجارية الرقبة بان قال ان لم ارد هذا العيب اليوم عليك فقد رضيت
بالعيب باطل وان يردّه اشترى جارية الثوب فقالت انا جارية لا يردّها
بقولها ويتزوجها ويحمله وطئها اشترى جاريته ولم يتبرأ من عيوبها
فوطئها فوجدها لا يملك ردها سواء بها كانت بكر او شيئا نقصها الوطء
ام لا وكذا لو قبلها او لمساها بشهوة ويرجع بانتقام الا اذا رضى البايع
بان ياخذها وكذا لو طئها غير المشتري وغير الزوجه لم يرد والعيب
الحادث اذا زال بالعيب القديم يوجب الرد اشترى ثوبا حاملا فوكده
ثم وجده عيبا لم يردّها فان ملك الولد له يردّها وفيه كذا رادوا
حدده لا يردّه وفي الاصل العيب ما تنقص القيمة عند التجرار اشترى
جارا واصطلى لا يردّها بالعيب الى هنا كلامه وذكر في آخر كتاب الصلح
قبيل كتاب البيوع رجل اشترى عبدا من اخر بالغ وتقا بضايم وجده
عيبا فانكر البايع فصر العيب عنده او اقر فصالحه على دراهم حالا او مؤجلا
جاز للمشتري اذا طعن بعيب في بياض عبده الدابة تصالح على ان يخط
عنه درهما فان ذهب اباها من بعد ذلك رد الدراهم ويصلح الصلح لان
الحصنة قد زالت وكذا الجمل وزوالها ولو ادعى المشتري العيب وانكر البايع
فاصطلى على ان يرد البايع شيئا من الثمن ثم شين لم يكن بالبيع عيب
كان للبايع ان يسترد ما ادى له لو كان العيب متحققا ثم زال بعد
الصلح وعلى هذا لو ادعى على انسان مالا وحققه بئس ثم صاحك على مال
فبيعه انه لم يكن عليه ذلك كمال وذلك لحق لم يكن ثابتا كان للمدعى عليه

حق الشراء كل حال انتهى وفي الغيبة باع المشتري بعد صلح عن العيب
ثم قال العيب في يد المشتري الثاني ليس للبائع ان يرجع على المشتري
ببدل صلح ان زال بهما كالمشتري الاول والا فلا استوى حمارا ورجل
به عيبا قد باع فاراد الرد فصول بينهما بدنيار واحدة ثم وجد به عيبا
اخر قد باع فله ان يردده مع الدينار وقيل يرجع بنقصان العيب انتهى
سنة مثل العيب او اتم قال اعترف البائع العيب او دبر او لم يدر الا انه
او هو حر الاصل وانما البائع حلف بغير المشتري عن الكليات فان حلف
فحق على المشتري بالتقيد والتدبير والاستيلاء لا لقراره بما ذكر ورجع
بالعيب ان علم به لان المبطل للرجوع ازالته عن ملكه الى غيره بانشاء
او اقراره ولم يوجد حتى لو قال باعه وهو ملك فلان او صدقة فلان او
اخذه لا يرجع بالنقصان لانه اخرجه عن ملكه في الظاهر باقراره كانه ذهب
كذلك في 2 ملاحظه وعراه الى ما مع المبسوط في 2 وفيه خيار العيب
على التراضي عندنا فلا يبطل بعد علم به بالتأخير وفيه خيار اطلع على عيب
بالفهم او الدابة فلم يجد كما كان فاطم فامسك ولم ينصرف فيه بما يدل على
الرضا بيرده لو حضر ويرجع بالنقصان ان هلك وفيه خيار التقدير
اذا امسكه بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على الرد كما ان رضاء وهو
غير جيب ومعتد ان على التراضي فلو خاضع المشتري البائع ثم ترك المحنة
ايا ما لم يمسك عاد البيا وخاضع فله الرد بالعيب ما لم يوجد منه ما يبطل صريح
بذلك انك لا في تقدير رضاء الوكيل بالعيب لزم كقولك ان كان المبيع مع
العيب الذي به يرد من مطلق الذي يشترط به وان لم يكن المبيع مع العيب
يساوي يمكن لا يلزم هو كل انتهى وفي الغيبة اشترى على ان به عيبا صحيح
جها له العيب وان وجد عيبه وحدث عنده اخر رجوع بنقصان العيب
الا انه ادعى عيبه زوجا لها فقال البائع كان فخطبها فبقي البيع اتم

فالقول قوله بلا عيبه ولو اقام المشتري البيعة على النكاح لم يقبل حتى يحضر
الزوج ولو اقام على اقرار البائع قبلت انتهى وفي الغيبة اذ اشترى
جارية بنزوحا فخطبها حرة او جرى على لسان المالك لفظة حرة وهو لا
يدري لا بغير البائع على كتابته الصك والاشهاد ولو جاء العدول اليه ليس له
لاشتاء من الاقرار انتهى وفي فتاوى الكهنة وفي الواقعات اشترى صابونا
وطبا ثم تغا سحما البعير وقد جف ونقص وزنه لا يجب على المشتري بيعه
وفي نوادر ابن سماعه عن ابن يونس اشترى عبدا وضمن له رجل عيبه فوجده
به عيبا فرده فلا ضمان عليه في قول ابن 2 وقال ابو يوسف هو ضمان من
البعير وهذا مثل ضمان الدار في الاستحقاق وكذا لو ضمن له رجل السرة
والعتاق فوجده حرا او مروقا ضمن وكذا لو ضمن له العبي والمجنون فوجده
كذلك يرجع على الصانع بالثمن ولو لم يمتعه عنده قبل ان يردده وفتح على البائع
بنقصان العيب كان للمشتري ان يرجع بذلك على الصانع ولو ضمن له
حصه ما يجد من العيوب فيه من الثمن فهو جائز في قول ابن 2 وابن يونس
فان رده لم يرد على المشتري رجوع بجميع الثمن على الصانع وان لم يردده وفتح له حصته
العيب على البائع رجوع على الصانع بذلك كما يرجع على البائع وفي رواية لو
قال صنت لك عمامة وكان الثمن لم يرجع عليه بيعة ولو قال ان كان الثمن
فعليه حصه الا ان من الثمن فرده بالثمن كان له ان يضمن حصته العبي ولو
اشتراه فوجده عيبا وقال رجل ضمن لك هذا العيب لم يرد منه شيء
وفي كحيط ولو صالح من العيب على دينار فان فقدته قبل ان يتفرقا فهو
جائز ولا يبطل وفي الاول اجماع ولو صالح على ان ابراه من كل عيب فهو جائز
انتهى وفي الزاوية كونه من بدل على الرضا بعد علم به يمنع الرد الرجوع
بالنقصان وفيه شبهة لا يرد ولا يرجع بالنقصان لكان او شيا نقصا
الوطن اوله لانه لو رجع حصل له وطن بلا مهر ولا حد بخلاف الاستخدام

وفي العادة اشترى بخره فرب من بشره ثم اطلع على عيب لا يرد هاد
 يرجع بلقمان العيب وطريق معرفة النقصان قدم وفي النزاهة
 تطهير النقصان ان يقدم ويرى عيب بعثرة وبلا عيب بعثري
 فيرجع بنصف النقصان لا بد ان يكون الشان بخران بلقمان الشهادة
 بحجة البايعة والمشتري والمقدم الا هل في كل حرفة اشترى وقدم
 ان ما يوجب نقما نافي العيب فهو عيب وما لا يوجب ان عده الناس
 عيب فهو عيب وما لا يوجب نقما قد ذكرنا بعض اقسامه في تفسير هذا
 الكلام الى هنا وقد جمع مصنف ابو البقيع في حراثة النقصان فقال العيب
 التي يشرأحها فيما بينهم خمسة واربعون عشرة منها لابن ابي ليلى
 الكلى والتعاقب في خلق واثار خلوج واثار القروج والبروج
 في الاضمار والاحراس الواحد والاثان والثلاثة الا ان يكون مجتمعة
 في موضع واحد لا يدخل في البراءة والصفرة في العيب والعرب والجرى
 في العيب والكفار وهو بياض الكفار وثلاثون منها لم يذكرها بعد
 اسم القاضي حيث لا يذكر اذا اشتققت من حيث الخلف والزيادة في
 الكسبان والنقصان الا ان يكون في جارية فارهم والكشف والجرى في
 غير موضع والثلوث في الكسبان والحفر والفوارج التي تفرج الفهم واختل
 الكسبان والشمخ والتباين والرو وهو ان يكون الصدر باينامر البطن
 والبيبة وهو من اصطلاح العقيد والروج وهو تباين عدا
 بين الرجلين والكوع والكوب وهو ان يركب الابهام كسبانته حتى يزول
 فيرى اصلها خارجا والقديع وهو ربيع الكف والكسبان وهو ان يكون
 احدى الكيديين اكثر من الاخرى من امره وكدم السبوح والقسي واثار
 جلد مسيات ثلاثية فنادونها الشامة الكسبانة ببيضاء والنايل و
 الخيلان والفقر الاخر الا كما ان ينقص والقدره وهو جمع في

الخلف والاشفاق في اليد والرجلين والكل الطير واختلاف الاضلاع
 وزاد فيه ففصص بن عيات خمسة خصال الشعر من غير كسب وجعودة
 الشعر والوسم والفن في الصوت واللحن انتهى ما ذكره الفقيه **باب في**
بيان احكام البيع الفاسد افره عن صحيح كونه عقدا تعلق للرد
 وصرح الاولاجي بانه معصية يجب رفعها وذكر بعضهم ان كل عقد
 فاسد فهو باء والفاسد له ثمان لغوي واصطلاحي فاللغوي فساد
 وهو ما كان من غير ما هو فاسد فسادا في المعنى والاصطلاحي فهو
 ما كان مشروطا باصله لا يوصفه ومرادهم من مشروعية اصله كونه مالا
 متقوما لا جوارزه ولا صحته فان كونه فاسدا يمنع صحته ومراد بالفاسد هنا
 ما يعم الباطل لانه يذكر في هذا الباب الباطل ايضا وانما لقب بالفاسد كونه
 فاسدا وباطلا فلو لم يكن مسمى اصلا وصفا قال في التبيين البيه على الرد
 اقسام صحيح وهو مشروط باصله وهو يفسد حكمه بنفسه اذا خلى
 عن كوائمه وباطل وهو غير مشروط باصله وهو مشروط باصله دون
 وصفه وهو يفسد حكمه اذا اتصل به القبح وهو قوف وهو يفسد حكمه على سبيل
 التوقف وامتنع مما لا جبر غيره وهو بيع مكر الخبز انتهى وهو ليس بمالك
 يسمى ما ليس بمالك كالدوم المسفوح والمينة ما سوى السمك والجراد والبيس
 اي ما ليس بمالك كالحمد فاما ما لا يدخل الباء عليه باطل لعدم رتب البيع وهو
 مبادلة المال بالمال كالدوم يعني ما ليس بمالك كالدوم المسفوح اما بيع الكبد
 العجل فانه جائز والمينة اراد بها ما سوى السمك والجراد فانه يجوز بيعهما
 وقيدت العتية المينة بالمينة لغة وهي مائة ما تكت حنف انقضاء قالوا وانما
 قيدنا بقوله لغة ليعرف المخنوقة والمكالمات وان كان مائة عندنا بخلاف
 حنف انفس فان بيعه فيما بينهم لا يجوز لانها ليست بمالك عندهم على
 هذا بقوله البيه الفاسد بطام الكسبان في غير محله في بيان مسمى



وغيرهم اشهر وفيه منج واما قيد لغيره لغيره كمنعته واما ثلثها فان ذلك
عندهم بمنزلة الذبيحة عندنا ولهذا اذا باعوا فيما بينهم جان ذكروه في
النجس وان كانت ميتة عندنا واخرى وكالحالات هذه الاثني لا يبعد
مالا عند احد من ذرية سماوي وفي البحر من ياله ابدان ولا يعتقد بيع
الميتة الدم والميتة وذبيحة الجحش والمرند والمركب ومنزلة السمعة عندنا
عندنا وذبيحة عبد المحرم محرما كان الذاب اولاد التلايمية ولا يعتقد بيع
صيد المحرم سواء كان صيد المحرم او قتل الشتر فله هلكة عند كثير لم يبع
لان العقد ابطال غير معتبر فبق بعض باذن مما لا يقبل بغيره لانه لا
يقدر ان يخلو حاله محقق على سبيل الشر او قبل الادلة قولنا ببيع والشر في قولها
ذكره في النبوة وذكر صاحب الفتاوى في كتاب الكراهية مسلم باء خرا و
اخذ ثمنها وقضى دينها ولصاحب الدين ان يمتنع من الاخذ لان البيع
وقع باطلا فبق المحرم على ملكه كغيره فلا يحل له اخذه فلو باء وكيل الذي
يحل اخذه وكذا اي مثل ما ليس بمال باطل ببيع ام الولد وممدر لا يحل
باحتقا بامر كائن لا محالة فاستبها المحرم وكذا اي باطل ببيع المحرم لان
بيعه اي مكاتب البيع في بيعه في الاظهر فنسخت الكتابة اقتضا لانها
تقبل بخلاف محرم وام الولد وانما يبطل ببيع لانها لم تنسخ يد على نفسه
بعقد الكفاية فلا يمكن المولى من فسخه وفيه ببيع ابطاله وممدر من محرم
المدر مطلق وهو الذي علق عقده بموته بلا قيد لا المحيد لان بيع محرم
المقيد جائز ذكره ابن مكره في شرة الوفاية ثم قال وممدر من بطلان البيع هو
ان يشتري لا يملكهم بالقبض كما يملك المبيع في البنية على الفاسدة لان
بيعه باطل فغنه اذ لو كان كذلك لفسد الفساد الى الفتن اذ البيع مع
احد هم كما كان يسي الى ابي ابي مع محرم ولو بيع مكاتب بغير رضاه
فاجاز ببيع لا ينفذ من الرواية في صحيحه وعليه عامة المحققين وفي اجاز

الاصلا ان بيع الثاثة رطل موقوف بقلب جائز بالرضا في مكاتب
وبالقضاء في الاخرى لقيام الحامية قال شيخنا في محرم وهو ضعيف لانه لا يرد
مكاتب من الرضا قبل البيع على صحيحه ونحوه القضا ببيع ام الولد ضعف
ففي قضاء النزاية الاظهر عدم النفاذ وصح في فتح القدير انفاذ بقضاء القضا في
وبيع معتق بعض كالمكر ولد المدبر هولاء وكذا ولد ام الولد ومكاتب لهما
كدخول الولد في الكفاية كذا في سراج الوهابة وفي الحارثية وكذا ام الولد من نفسها
وفي المنع وبطل ببيع مذكور الشبهة وكذا ما ضمن اليه ببيع الكربة
وكري الانهار لان ذلك ليس بمال متقوم قال في الولاية ولو كان لرجل
عمارة في ارض رجل فباعه ان كان ذلك بناء او اشجار اجاز ببيع اذا
لم يشترط تركها وان كان كرابا او كرى الانهار وكوه مما لم يكن ذلك
مال ولا يبيعه بغير مال الا يجوز بغيره بطل فانه داخل تحت قولنا يبطل ببيع
مال ليس بمال كما لا يخفى وكذا اي باطل ببيع مال ليس بمال ببيع مال غير
متقوم كالحجر والخنزير بالكن متعلق ببيع اي بالاراهم والدنانير
قيد به لان بيع بغيره كالشوب مثلا فاسد حتى مكر الشوب بالقيمة
لان الحجر والخنزير مال لكنه غير متقوم لما ان الشرح امر باهاتهما و
اذا اشتراها بالنقدية صار قنكم بالعقد مقصودا وفيه اعزاز
لها والشرح امر باهاتهما فبطل هذا التوفر واما اذا اشترى الشوب
بالحجر فمقصوده بملك الشوب وفيه اعزاز له بالحجر ولما قابله لما لا قيمة له
على امر الشرح بملكه بقيمة ذلك الشوب وفيه التيسير والاصل فيه
ان بيع مال ليس بمال عند احد كالمكر والدم والميتة التي ماتت ختف
انفعا وممدر وام الولد ومكاتب بطوات كان مالا عند البعض
كالحجر والخنزير والميتة التي لم تمت ختفانفها مثل موقوفه
فان هذه الاثني مال عند اهل المذمة فان بيعت بدين في الذمة

فهو باطل وان بيعت بعين فهو فاسد في حق ما يقابلها حتى يملك
ويضمه بالقبض باطل في حق نفسها حتى لا يضمن ولا يملك بالقبض لانها
غير متقدمة لما ان الشرح امر باهانتها وفي مملكتها بالعقد مقصودا
اعزالها فكل باطل ودليل بان بيعت بها بدين في الذمة لان
الكن من الدراهم والدنانير غير مقصود وانما هو وسائل للمق تحصيل
فكان باطلا اهانتها وان لم تكن مقصود بان كانت ذبنا في الذمة
كان فاسدا لان الحق تحصيل ما يقابلها وفي اعزاله لانها لان
الكن مبيع لما ذكرنا والا اصل هو بيع قال محمد في فتاواه بخلافه
البرهانية اهل الكفر اذا باعوا الميتة فيما بينهم لا يجوز لانها ليست بمال
عندهم وان باعوا ذبيحتهم وهي ميتة يكتفون بها او يبيعونها حتى
يموت يجوز لانها عندهم بمنزلة الذبيحة عندنا وفي البيع اما بيع
ما لا يؤكل من سباع بعد الذبح كالاسد والتمرد الغنم فالصحيح عن ابي
باطل وهو قولهما واما جلود السباع والخر والبقا لمذبوحة يجوز بيعها
والا فلا انتهى وبيع فن اي باطل ببيع فن ضم الى حرور كنهت الى
ميتة بشك يد البائع اي ميتة ميتة لم تمت حقت انفسها فان لم تمت
ان لم يمت حقت انفسها لم يكن ما لا عند اهل الذمة ايضا كما مر وانما باطل
بيع حر والذكية وان يدين عن كل اي من الفن والحر والركبة لان الحر
غير داخل في البيع اصلا لكونه غير مال ويضمه الى الفن جعل شرط القبول
الفن وجعل غيرهما لشرط القبول ببيع مبط للبيع في الغنمية وشرط
الشعيرة عند كالميتة ومالك ينادي بالمدرك في بيعه وعندهما
يصح اي البيع في العبد اي في حصته والركبة ان بين الفن اي عن كل والا
يفسد اتفاقا قالها الصفقة متعددة مع تنقيص المكن فلا
يسري الفساد الى احدهما الى اخره لان الصفقة متحدة

واذا

فاذا فسد في بعض المواضع فسد في البعض منها في ضرورة لان قبول العقد
في حر كان شرطا لقبوله في الفن وجميع اي البيع في فن ضم الى مدبر او ضم
الى فن غيره باحكمة اي حصته يعني لو جمع بين عبده ومدبر او عبده غيره
فباعهما صح في عبده باحكمة من العن لان عبد الغير محل البيع فدخل في العقد
لم ينفذ على اجازة مما لم يملك في حكم نفسه وبيع مدبر حاكم بقضاء فهذا
يدل على انه مال قد دخل ابتداء في العبد ثم خرج لا اتصال الحر من وجه فصار
كالمبيع بين عبدين ولسحق احدهما وكذا اي صح ببيع في ملكه ضم الى فن في
الصحيح فذهب لان بعضهم قالوا الوقت غير مملوك لاحد فصار ضمن للملك
ايه كنهه الى حر كذا الصحيح ان ملك المخدم الى الوقت يصير مملوكا لان
الوقت مال في نفسه فيجب في ملكه ولو كان الوقت مملوكا وكذا في الفن
عند علماء النكاح وقال زفر لا يبيع لان عقده المجهود ولا يتصور ذلك
لانفسا كنهه في المدبر وكونه كام الولد والمالك في الفن في حق في
وبيع المحل باطل ولا يضمن متلفها الا اذا كانت في كوارتها عمل فباع
الكوارت مما فيها من سحر وبيع دو كس باطل في قول ابي وكذا في بيع
بذره ولو باع وبشر الى مملوكه فقال بعتك هذا الغلام فاذا هو جارية كان
البيع باطلا وبيع سلاة الذي يست بغير اباته باطل وكذا بيع الماء في كوض
او في البرك انتهى وعد في الشف في ارض ببيع الماء والنار والحل من الفاسد
لم يخال فاما الماء اذا احرزه في دعاء فقد ملكه وجاز بيعه وان جعل حوضا
وجسمه ثم اجرى مما فيه فيجوز بيعه عند الفقهاء وقد ملكه انتهى
واما ان راذا ما رت على فقال لبعض الفقهاء يجوز بيعها واما الكلاء
فاذا جره جاز بيعه وقد صار ملكا لم قال في خزائنه مفتا وكذا في بيع
الذي لا يجوز انواع ثلاثة باطل وموقوف فاسد قابلا لاجوز بمال
وله صور منها بيع الدم والحمر والخنزير للمسلم والمدبر والالف و

السم والدين والذهن في السم واستباه ذلك ثم قال في موضع اخر
 منها البيع الباطل لا يفيد كماله وان اتصل به فحق حتى لو كان المبيع عبدا
 فاعتقه لا ينفذ اعتاقه فنقد البيع بحية والدم وذبحه الجوسه والمزبد
 ومنه ان السم عايدا وبيع الحية الذي لا يعقل ولا يحسن وبيع هوام الارض
 وما يسكن في السماء الا السمك باطل وكذا بيع شعور الادم وبيع جلود الكباش
 اذا لم يكن مذبوحة او حذو بؤخة انتهى وكذا لو باع حلا متوقفا بهذه الاشياء
 كان باطلا الاخر وخشبره وبيع رجبه الادم باطلا اذا غلب عليه
 الشراب وعن ابنه انه جائز ان تنتهي ومنها بيع الكعدهم كبيع حذو البقر فانه
 مودوم والمضاميه وهو ما في اصالة القول والملاقيع جميع متوقفة وهي
 ما في البطن من الخفية ذكره في الكفح ويجب ان تحلها ما سيكون والا
 كان حلالا وسائر بيع الكلا فاسدا باطلا ومنها بيع ما ليس في ملكه لا
 ما شرط العقود عليه ان يلقى مودورا ما لا يحتقما مملوكا في نفسه
 وان يلقى ملكا ابايع فيما يبيع نفسه وان يلقى مقدور التسليم فلا ينعقد
 بيع الكعدهم وما له خطر كتناج التناج والحمل واللبه في الحرة والسر
 والزروع قبل الظهور والبذر في البطيخ والنوى في التمر وكذا ذلك في
 اللحم في الكفة الحية والسم والالبه فيها واكارعها ورأسها والشيرة
 في السم وهذا الفرض على انه باقوت فاذا هوز خارج وهذا الثوب
 هري فاذا هوز مروي وهذا الهد واذ هو جارية اذ دار على ان بناها
 احر فاذا هوز او ثوب على انه مصبوح فاذا هو معصفر او حنظل في
 جوالق فاذا هو دقيف او دقيف فاذا هو خمر او هذا الثوب القز فاذا
 لحمة من لحم ولو كان سداه من قز وحم ولو كانت عكة مع كيار
 اذ اللحمة هو الماص وهذا الثوب على ان ظهر رته وبخاشته وحشوه
 مع كذا فاذا الظهارة مع غير كعدهم بخلاف ما اذا كانت البطانة

من غير المداية فانه ينعقد مع بخار ذكره في الكفح ثم قال نا قلا عن البحر وما
 تسامحوا فيه واخرجه عن هذه التاعدة ما في القيمة الكفاية التي
 تؤخذ من ابياء على وجه المخرج على وجه العادة من غير بيع كالعدس
 والكمح والزبيب ونحوها ثم ما اشتراها بعدما انعدمت صح فيجوز بيع
 الكعدهم هنا ولا ينعقد بيع الذين من غير من هو عليه ويجوز من الكديون
 لعدم حاجته الى التسليم وبطل بيع صرء بشر الشمن فيه اما لو سكنت عن
 الشمن فانه ينعقد فاسدا قال في خلاصة وفي مجموع النوازل رجل قال
 لا خربت منك هذا العبد بعشرة دراهم ووهبت منك العشرة وقال
 الاخر اشتريت لا يبيع البيوع مما لا باع بدون الشمن وفي النوازل اشترى
 جائز ولم يجر رهبة كذا في خزائن الفتاوى وفي التمر لو باعه وسكت
 عن الشمن بعت كماله اذا اتصل بالقبض في قول ابنه يوسف ومحمد ولو قال
 بعت من غير شمن لم يملك البيوع وان قبض لا يملك البيوع يقتضي معاوضة
 واذا سكنت عن الشمن كان عرضه قيمته فيصير كانه قال بقبضه وكذا جميع
 ابيات الفاسدة وتلك مصنوعة بالقيمة بخلاف ما اذا قال بعت بغير
 شمن لانه لا عبرة للمقتضى مع التصريح بخلاف هذا وفي المنصف ذكر من جملة
 البيوع الفاسدة بيع الحضر وهو ان يضطر الرجل الى حكم او شراب
 او لباس او غيرها فلا يبيع الا باكره منها بكثير وكذلك في الشراء
 منه انتقم وحكم البيوع الباطل عدم ملكه لشراء اياه اذا قبضه فلا ضمان
 له هلكه جميع عند كسري لان المقبوض امانة عنده لان العقد اذا
 بطل بقى مجرد قبض باذن المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالتدري
 وقيل يصير مضموما لانه يلقى كالمقبوض على سبيل الشراء وهو ان يبيع
 الشمن فيقول اذهب بهذا فانني رضى به اما اذا لم يسم فذهب به فلهلك
 عنده لا يضمن نص عليه المنقبة ابو الليث قيل وعليه الفتوى ذكره في الكفح

وانما اطلقت الكلام في هذا المقام لكثرة وقوعه بين الانام وخلق كثير كتب
المندولة عن هذه النوازل وكرام ثم لما فرغ من بيان ابيس الباطل
شرح في بيان ابيس فاسد فقال وبيع العرض اي كتمان الذي غير
التقدير بالاجر او بالعكس وهو بيع الجر بالعرض فاسد حتى يجب فيه العرض
عند القبض في الاول ويؤخذ قيمة العرض دون الجر في الثاني لان مشتري
العرض انما يقر يقصد تملك العرض وفيه اعزاز العرض لا الجر فيقول الجر فغيره
في تملك العرض لان حق نفس الجر حتى فسدت التسمية ووجب فيه العرض
لا الجر وكذا اذا باع الجر بالعرض بان ادخل البناء في العرض اذ
يجوز شراء العرض لا الجر لكونه مفاصلة وفيما لو كان لغيره يؤول كتمان و
مثلا فلما كان في الجر جهة التسمية رجع جانب الفساد على جانب البطلان
صونا للتصرف عن البطلان بعد الامكان كذا في العارية قيمة العرض
لان اذا بيع الجر فقد بطل لان الحق في البيع عين ابيس لانها هي المستفاد
لا عين التكن وانما هي وسيلة اليه ولهذا يجوز بثوته في الذمة واذا جعل
الجر مبيعا يؤول مقصودا فغيره اعزاز لها والشرع امر باهانها ولهذا
يحل بيعها كذا ذكره ابن المكارم في شرحه كذا في الفقه وكذا في ما سبق
فاسد بيعه اي العرض بالجنس لان جعل وسيلة اليه والجر والجنس
وان كان ما لا عند اهل الذمة الا انه غير متقدم بالقبض ويجب عليه
قيمه وبطل البيع في حق كتمان بناء على الاصل المتقدم حتى لا يملكه ولا تضمن
بالقبض لانها غير متقدمة في الشرع وقال في التنفد حتى كان جميع فاسدا
ثم تنفذ السلعة على يد المشتري فعليه القيمة لا التكن ولو باعه المشتري او
وهبه وسلم او اعطاه او كانت جارية فاستدله او دبرها او كاسرها
فذلك جائز له وعليه القيمة ان كان بيعها يختلف فيه لمسلمون لان
ذلك على تقدير ما لم يفسخ وبكم فسادا فاذا حكم بفساده ورده على

ببيع فلم يرد المشتري حتى باعه او اعطاه فذلك باطل كله واذا كان بيعا
مما لا يختلف مسلمون في فساده فباعه او اعطاه او تصرف فيه بنوع من
استرقا فانت ذلك بطل كله انتهى وفيه فساد ايضا بيع العرض
بام الولد وبكاتبه وبمدرسته لو تقابضا فذلك كالمشتري العرض لانهم يدخلون
في العقد حتى لا يطل العقد فيها ضم اليه واحد منهم فيبيع معه ولو كانوا كالحجر
ليحل ولا يجوز بيع طير في الهواء لانه قبل الاخذ غير مملوك لم يمسك اي لا
يجوز بيع سمك لم يصيد لانه غير مملوك او صيد على بناء الجهول والفق
في خطية اي حوض صغير لا يؤخذ منها اي من الخطية بلا حيلة لانه غير
مقدور التسليم او دخل اليها اي الخطية بنفسه ولم يسد مدخله لعدم الملك
لانه ما ملكه وان صيد والفق اي بعد الاخذ فيها اي الخطية وان كان اخذه
اي من الخطية بلا حيلة هي اي ابيس لكونه مقدور التسليم واما اذا اجعت
فيرا بنفسه ولم يسد عليها المدخل لا يجوز لعدم الملك ولا يجوز اجارة البحيرة
ليصاد منها السمك واحد كذا في البحر من اكل الايض اعلم انه
نظم كراما المسائل في سلك واحد فقال لا يجوز كمن لم يبين ان ابيس
سط او فاسد في السمك الذي لم يصيد يفسخ ان يؤول البيع فيه باطلا اذا
كان بالدرهم والدنانير لانه يبيع ما لا يملك وقد تقرر ان بيع ما لا يملك
البيع باطل ويؤول فاسدا اذا كان بالعرض لانه مال متقوم لان التقدم
بالا حراز ولا حراز واما السمك الذي صيد والفق في خطية لا يؤخذ منها
بلا حيلة يفسخ ان يؤول البيع فاسدا لانه مال مملوك كالتسليم غير
وفي البحر والسمك قبل الصيد لم يجر بيعه لانه باع ما لا يملك فيقول باطلا كذا
ذكره في الفقه ثم قال وفسد بيع طير في الهواء لا يرجع معناه ان ياخذ صيدا
فتملكه ثم يرسله من يده ثم يبيعه وانما فيدناه بذلك لان بيع الطير في
الهواء قبل ان ياخذه باطل كما في البحر وغيره لانه غير مملوك انتهى

اى لا يجوز ضرب الصا يد بقال قنص اذا صار د ضرب القانص ما يخرج من
 الصيد ضرب الشبكة كذا في الغاية وفي المنع وفسد بيع ضرب القانص
 وهو باق في والنون الصائدات بقدر ما يخرج من القانص هذه
 الشبكة مرة بكذا وفسد ايضا ضرب القانص قال الزهرى نعم عن ضرب
 القانص وهو بيع باطل لعدم ملكه ابايع قبل العقد انتهى وفيهما واحد
 وانه يجوز ان فيه غررا لان ان لا يدخل في الشبكة شيء من الصيد وان
 لا يخرج من الغنص شيء وجذع اى لا يجوز بيع جذع في السقف لفساد
 فيه لانه لا يمكن تسليمه الا بضرر والجذع بكسر الجيم وسكون الذا لانه اذا
 شجر يوضع للسقف للاحكام وزرايع اى لا يجوز بيع زرايع من ثوب وان
 ذكر قطع ان للمصل يعني ذكره وضع قطع اوله يذكر لانه بالتبقيص يتضرر
 بما لا يرضاه البايع فيرجع عن قوله فيقطع الى التزاع ولو قطع بالضرر
 كبيع قنص من صبرة وزرايع من كرايس غير مهيا للبرس جاز كذا في شرح الوقاية
 وفيه منقذ وفسد بيع زرايع من ثوب بجزء التبقيص لانه لا يمكن تسليمه الا
 بضرر ثم قال وقدرنا الثوب يكون بجزء التبقيص كالمس منه والتبقيص لانه اذا
 كان لا يضره القطع كالكراس فيجوز وقول الصحيح في اجز من حائط و
 زرايع من كرايس او ديباج لا يجوز ممنوع في الكرايس او محمول على كرايس بنصيب
 انتهى فلو قطع اى ابايع جذع او قطع الزرايع وسلم قبل البيع اى قبل دفع
 الثمن يبيع عادى اى يبيع صهي لزال الفساد وهو الضرر ولو باع الثوب
 في التروا يضره الباطل لم يبيع وان شقهما واخرجه جميع وسلم لان
 هذا الاتصال خلقه فصار مجزئيه اصلها ولا وجودهما احتمالا وهو شيء
 مغيب وهو غلاف فلا يجوز بيع كذا في المنع والاكرابنة من الذهب وهو
 اللوغ وهى اى كراينة بيع الثمر بالثاء كالمثلثة على النخل اى على رؤس الاشجار
 مجزؤاى مقطوع مثل كبد حال من الثمر خرصا وهو غير من المثل اى

اى يقر الثمر على النخل مثلا للتمر المجزؤ بطريق آخر وهو التقدير كقوله النخل
 المجزؤ قال في المنع وهو بيع الثمر بالثاء كالمثلثة على رؤس الاشجار ثم
 مجزؤ مثل خرز او لثا لا حقيقيا وانما لم يجز لانه على كلام من عن
 المزانية ولا يبيع مكينا بكيل بكنه فلا يجوز خرصا لان فيه شبهة الربو
 الملحقة بالحقيقة في الحرث كما لو كانا موضوعا على الارض وباع احدهما
 بالاخر خرصا وبيع العنب بالتربيب على هذا كذا في الغاية ثم قال و
 فيه كلام لان الثمر بالمثلثة حمل للثمر طبا كان او سيرا او غيره
 واذا لم يكن رطبا جاز لا ختلاف الجوز فالاول ان يقال ببيع الرطب بثمر
 انتهى لكن قال ابن الكوكبة في شرح الوقاية النخل الاول بالثاء المثلثة ذوق
 لان ما على النخل قد يفر رطبا وقد يكون تمرا فقلنا بالثاء ليعلم جميعا
 والغالب من حال المجزؤ ان يكون تمرا قلنا والله تعالى اعلم وفي التذوق
 وهو بيع الثمر بالتمر على الشجر انتهى وفي توفيق الوقاية صورته بيع
 الرطب على النخل رطب على الارض مثل كبد خرصا وهو فاسد مطلقا
 وعندنا ان فح مجزؤ فيما دون خمسة اوسق فلا يجوز فيما فوقه لانه ان
 البني عتيق لم يفسد عن كراينة و رخص في العربا وهو بيع الرطب على
 رؤس النخل مجزؤ ودم كبد كبد بالخرص فيما دون خمسة اوسق ولنا انه
 بيع كبد بكنه مجازفة فلا يجوز والحافلة اى لا يجوز الحافلة و
 هى اى الحافلة ببيع البراء كمنطة في سنبلة بهر مثل كبد خرصا اى تقديرا
 وانما لم يجز لان كماله في كماله يفيض الى الربوا والى اوت واجبة له
 بالنسبة والتفاضل محرم به ولورود صريح النهى عنها ذكره في البين
 وفي التذوق الحافلة ببيع البراء في السنبلة ويقال هو ببيع الزرع
 بالكنطة ويقال هو كرا الارض ويقال هو مزارعة بالثاء والرابع
 وكورها انتهى ولا يبيع اى لا يجوز البيع بالملامسة والتمسكة

والقائم الجربان يتبادر سلفه فيلزم البيع رضى البايع به اوله يرض
 لو لم يرض المشتري او وضع اى المشتري عليها اى على السلفه جربا او
 بندها اى طرقة السلفه اليه اى المشتري البايع والاول بيع المسنة
 والثاني لما بذه الثالث القاء الحجر ومن يبيع كان في الجاهلية
 وقد نهى عنه النبي صلى الله عليه وآله فيها تعليقا للتمليك بالخطير فيقول قارا
 في التبييض قال في المنع ولا بد في هذه البيوع ان يسبق الكلام بينهما
 على النكاح وهذه البيوع فاسدة لانها لا يبيع متعلقا باحد هذه
 الافعال فيقول قارا انتهى وفي المنع عن ابي حنيفة ان يقول بفساد هذا
 المتاع كذا فاذا المسنة وجب البيع او يقول المشتري كذا وكذا المسنة
 ان يقول اذا انبذته اليك او يقول المشتري اذا انبذته الي فقد وجب
 البيع والقاء الحجر ان يقول المشتري او البايع اذا التفت الحجر وجب البيع
 وفي سنن ابوداود الملامنة ان يبيع بيده ولا يشترط ولا يقبله ذكره
 في التبيين وفي التنفد من جملة البيوع الفاسدة ببيع الملامنة وكانوا
 في الجاهلية اذا اشترى السلفه كانت له بما اراد من الثمن عند
 المساومة ومن جملة البيوع الفاسدة ببيع الكاهل وهو ان يقول
 الرجل لرجل بعث منك هذا المتاع بكذا وكذا ان قدم فلان من سفره
 وكفه وبيع الكاهل وهو ببيع الثمار على التجار خضر قبل ان يبدرو
 صلاحه وبيع الزور وهو ان يبيع الرجل من الرجل ما يحل له في
 هذه السنة او ما يخرج من ارضه من الزرع في هذه السنة و
 كذاها وبيع كذاها بالحيوان نسما وهو ان يبيع العرس بالعبد
 والعبد غائب وكذا ببيع كذاها وهو ان يقول بعث منك ما
 يخرج من ارضي او شجرى كذا عاما بكذا درهما وبيع ما لم يقف
 في الصلح والمنفذ دون العقار عند الجاهلية وبيع يرضى وقيل

محمد وانك في رواية عبد الله هو على الجميع وقال مالك في الصلح دون
 غيره وبيع سلف وهو ان يقول الرجل ابيعك هذا الشيء على ان
 تقرضني كذا ادا قرضك كذا درهما ومن جملة البيوع الفاسدة ببيع
 في بيعة وهو ان يقول ابيعك هذه الجارية بكذا درهما على ان
 ابيعك هذا الغلام بكذا او على بيعك عبدك بكذا ومن جملة البيوع
 الفاسدة شرائط في بيعة وهو ان يقول ابيعك هذا الشيء بمشقة
 دراهم ان نقدتني وبخنة عتات اعطيني الى سكر وبيع النشا
 وهو ان يقول بعثك هذه كخطة جزا فاكذا درهما بغير عشرة
 اقتره منها وبيع العربان ويقال الارباب وهو ان يشتري الرجل
 الرجل السلفه فيدفع اليه البايع دراهم على ان ان اخذ السلفه كان
 تلك الدراهم من الثمن وان لم ياخذها يسد الدراهم وبيع
 الدين بالدين وهو ان يكون بالرجل على الرجل دين من ثمن متاع
 باعه منه او قرضا من خطبة او شعير او شيء من الورق فباعه من
 رجل اخر او ما ذلك الرجل شيئا فان ذلك لا يجوز وبيع الصدقة قبل
 القبض وهي صدقة الوالي يعطيها الى اهلهما الكلام البيوع الفاسدة
 ذكره في التنفد ولا يبيع ثوب يفتى ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين الجاهلية
 المبيع وكذا في الشيا والتمفوتة كل بيل والبقر والغنم والاطفاق والبقال و
 ما اشبه ذلك كذا في جوهرة شريفة المقدورى الالبسة طائف ياخذ اجمعا
 شاء الا ان يشتط فيه خيار التخييل بان لا يشتري احدها على ان ياخذ
 اجمعا في يجوز وقدر ان يجوز الى ثلاثة وحكمه اذا اقصى ما وقد تقدم
 الكلام عليه في خيار التخييل وكذا عديم عديم لا يجوز ولا خلاف فيه لاحد
 حتى لو قبضها وما تافعا يضمن نصف قيمته كل واحد لان احدهما مضمون
 على المشتري بالقيمة لانه مضمون من حكم الفاسد والاخر امانة وليس احدهما

يكون مضمونا او من الاخر فشاغت الامانة واليمين فيها فصار
 نصف كل واحد منهما مضمونا ونصف امانة ولهذا لو كان البيع
 صحيحا بان كان فيه خيار لم يترتب بضم نصف عن كل واحد والثالث
 يعتبر بالصحيح والقيمة هنا كالمثل عن ذكره في البيع ولا بيع امرعي
 يعني ولا يجوز بيع امرعي المراد بها الكلاء اطلاقا لاسم الحمل على الكمال
 وانما لم يجر بيع الكلاء لانه غير محرز وان ثبت في ارض مملوكة كثيرا
 الناس فيه قال عليه السلام اناس شركاء في الثلثة الماء والكلاء والنار
 المراد بالماء الماء الانهار والابار والماء الذي في الاناء والشركة في النار
 الاشتفاع بضدتها والاصطلاح بها اما اذا اراد ان ياخذ لغيره فليس
 له ذلك الا بان صا حبه ذكره ابن المذنب في شرحه الواقعة قال في البيع وفسد
 بيع امرعي وهو الكلاء فانه ورد على ما لا يملكه لاشترائه الناس فيه
 بالحدود وفي مضمون امرعي والرعي كسب مع واحد وهو ما ترعاه
 الدواب ويجمع مراعى قيد بالمرعي يعني الكلاء لان بيع ربة الارض واجازة
 جائز ان كان ما كلفها ومنع الشركة في النار الا اصطلاحا بها وتخييف
 النجاس يعني اذا قد جعل نار الفل ان يصطلي بها ومعناه في
 السقي سقي الدواب والاستقاء من الابار والنجاس والاشهار
 المملوكة وفي الكلاء ان له احتشاشه وان كان في ارض مملوكة
 غير ان لما حب الارض ان يبيع من الدخول في ارضه فاذا منع فلغيره
 ان يقول ان في حقك ارضه فاما ان توصله اليه او تحضر فتدفعه
 وقد تقدم الكلام في بيع الماء والنار والكلاء في اكل هذا الباب
 انتهى ولا اجازتها اي ولا يجوز اجارة امرعي لانها عقدت على
 استعماله عمه مباحة ولو عذرت على استعماله عمه مملوكة
 بان استأجر بقره ليس بها لاجوز لان عمل الاجارة المنافع

دون الاعيان فكذا اذ في في البيع فان قيل فليست اجارة الصبي المصباح
 والظهير استطلاق اليد فكيف صح هذا ان اجاب بان العية عمه
 الة لاقامة العمل المحقق بالاجارة بينها وضمنا وكم من شيء يجوز ضمنا
 وان لم يجر قصدا والحيلة فيه ان يستأجر الارض لا يقات الدواب فيها
 او لمنفعة اخرى بقدر ما يريد صاحبها من السكن او الاجرة فيحصل به غير ضمها
 غدا اذا ثبت الحثيث بنظر وان ائتمه صاحب الارض بان يتفادها او
 حرز حولها او هيأها لالنبات ملكه وجاز بيعه وقيل لا يملكه حتى لا يجوز
 بيعه قبل الشركة لان الشركة ثابتة بانفس فلا ينقطع بدون المجازة ذكره
 في النهاية ويدخل في الكلاء جميع انواع ما يرعاه لكونه رطبا كان او يابسا
 مختلفات الاجازات الكلاء يسم لما لساق له والحق رطبا ساق فلا يدخل فيه
 حتى جاز ويجوز بيعها اذا ثبت في ارضه لانه يملكها بالنبات فيها والكلية
 كالكلية كذا في التبيين ولا الخل اي ولا يجوز بيع الخل بلاكورات خلافا
 لمحمد يعني قال محمد وان لم يجر ببيع بلاكورات اذا كان محزلا لانه حيوان
 منتفع به مقدور تسليم وان كان لا يؤكل كالحمل ولها ان من الهوام فلا
 يبيع ببيع كالزنبور وهوام الارض والاستفعا بما يخرج منه لاسبغيه فلا
 يلقى منتفعا به وايضا انما يبيع ما لا يكون منتفعا به حتى لو باعه مع الكورات
 وفيها عسل صح بيعها وذكر الكرمي انه لا يجوز بيعه مع العسل بلاكورات
 وقال ايضا انما يدخل في العقد بغيره اذا كان من حقوقه كالتربية والطريق
 ذكره في التبيين قال في البيع والمنفعة عاقل عاقل عاقل كثير من الكتب كالتربية
 والخصاصة ولا يبيع دود الفرس يعني ولا يجوز بيع دود الفرس وبيعه لانه من الهوام
 وبيعه لا ينتفع به فاسم كنه من والوزعة وبيعه هذا عند ابي 2 و
 عند ابي يوسف يجوز اي يبيع في الدود اذا كان مع الفرس يعني اذا ظهر فيه
 الفرس تبعا وفي البيض يعني وفي جوارز بيضه عنه اي عن ابي يوسف قد ان

يعني ان قوله في بيعه مضطرب مع انه في الدود ومحمد في بيعه وقيل فيه
 ايضا مع ثمانية الشين وعند محمد يجوز بيعهما اي الدود والبيع لان
 الدود ينفع به وكذا بيعه كمالا فصار كالجوز ولان الناس قد يتخللوه
 فثبت الضرر الى بيعه فصار كالاختصاص ولا يتولد منه ما هو منتفع
 كزجر البطحاء قال في الاختيار وقا لا يجوز مع بيعه والسلم فيه كميلا في
 جنه لانه يولد منه ما ينفع به وكان كزجر البطحاء وكان محدثه
 من قتل دود القز بناء على جواز بيعه ولا يثبت له 2 بناء على عدم جواز
 بيعه عنده انتهى وهو مختار راي قول محمد مختار للفتوى لما ذكرنا خلاف
 غيرهما اي غير دود القز والحمل من المدام فانه لا يجوز بيعه اتفاقا فذكره
 في هجر وفي كونه لا يجوز بيعه هدام الارض وما في البحر كالسحان والصفد في
 الاسكندرية ما يجوز الانتفاع به او بجلده او عظمه وقد تقدم السلام فيه نقلنا
 عن فتاوى محقق في هذا الباب فالحاصل ان جواز البيع ورد مع حل الانتفاع
 وهذا لا يجوز ابو الليث بيع العلق وبه يفتح للمحاجة كما في فتح ولا
 بيع الابن اي لا يجوز بيع الابن لغيره عليه ولا لا يقدر على تسليم وهذا
 وهذا البيع فاسد الا من يرضى عنه اي الابن عنده يعني اذا قال المشتري
 الابن عندي يجوز بيعه لان النهر ورد في الابن المطلق وهو ان يكون ابنا
 في حق كنف قديم وهذا ليس باق في حق المشتري لان المأخوذ ليس باق في
 حق الاخذ والوالد مانع وهو البقر عن تسليم لكن لا يثبت ذلك القبض نائب
 عن قبض جميع اذ لا يثبت على نفسه انه اخذ به ليرده على مالكه لان قبضه
 ذلك قبض امانة وهو امانة ضعيف وقبض جميع قوي لكن مجبى راعيه
 فالصحيح لا يثبت مقام القوي وان لم يشهد على نفسه عند اخذه يكون
 قبض عصب وهو معتد كبعض جميع فيسقط عنه ذكره ابن المكي في شرحه
 الوثيرة في النصف اذا كان المبيع وديعة او اجارة او اعادة ادرهنا او

بصاعة

بصاعة او ما يوزن فيه امانة فباعه الممن عنه فان هذا البيع جائز الا
 ان يثبت له قبض حادث لان قبض الاول قبض امانة وقبض الثاني قبض
 ضمان وقبض الامانة لا يقدم مقام قبض الضمان وان هلك قبل قبض
 المشتري او سرق او جازية وكذا هاتين فيهما يثبت فيه ضمانا فباعه الممن كما
 عنده فان البيع فيه جائز ولا يثبت له ذلك القبض الجديد لان الاول قبض ضمان
 والقبض الثاني ايضا قبض ضمان وقبض الضمان يقدم مقام قبض ضمان
 وان هلك جميع قبل قبض الثاني فانه هلك على المشتري انتهى وفي النفاية لا
 يجوز بيع الابن الا ان غلب في حق المشتري ان هو وفي المشتري باع الابن
 والمشتري يعلم بحقيقة وقال ابو يعلى علف فالقول للبايع في الاصح وان لم يعلم
 احداهما بمكانه لم يجرى فان وجد فوافقه اليه فاعتقه عتق وعليه
 قيمته في قول فان عادى الابن قبل الصنف لا يغلب اي البيع صحيح
 لو فوجء باطلا لانه لم يثبت عليه بيع الطر في الهواء قبل التمسك بخلاف ما اذا باع
 ثم ابقى قبل تسليم ثم عاد حيث يجوز لان احتمال عوده يكون بغير
 العقد على ما كان دون الاستدراك بخلاف ما يمسك في حاجته فانه يجوز بيعه
 لثبوت القدرة على التسليم وقت العقد حكم لان الظاهر حال عوده
 الى مولاه ولا كذا الابن ذكره في التبعية وقيل يغلب صحيح لان مما يثبت
 فيه قائم فكان محلا لبيع في عقد غير ان عاجز عن التسليم فيفسد فاذا
 قبل الصنف عاد صحيحا لزال مانع فيجوز ان على تسليم والتسليم فصار
 كما لو ابقى بعد البيع وكبيع هو هوان ثم افكك فلو كخضرة وبه اخذ الكرخ
 وجماعة من اصحابنا وبالأول كان يفتح جماعة من أصحابنا قال في فتحه و
 لو باع ثم عاد مع الابن لا يتم ذلك العقد لانه وقع باطلا لانعدام المانية و
 عنه انه لا يتم العقد اذا لم يفسخ لان العقد انعقد لقيام المانية و
 المانع فدارتفع وهكذا يروى عن محمد والاولى الرواية ورجح في فتح القدير

القول بالفساد بعد حكمه بالكلية فيه بقوله والوجه عندى ان عدم القدرة
 على التسليم مفسد لا يخلو وما يقوى به القول بالفساد صحة اعتقاده وتدبيره
 وهذا دليل بقاء الحمل ولو فات الحمل لما جاز كذا في معنى دلالة امرأة يعنى و
 لا يجوز بيع لبن امرأة ولو بعد حمل يعنى ولو كان الله حبل وجعل في وعاء
 لانه جزء الادم وبه يثبت محرمة المصاهرة والادم على اجزائه كمنه من
 عن الابتدال والامتناع بابيهم الا فيما حل فيه الرق وقال لك فيكون بيعهم
 مع جنسك ان او من امة ويضمن بالاتلاف لانه مشروب طعم في التبييض
 وعندا به يوشى بغيره اي البيع في لبن الامة لانه يجوز ايراد البيه على نفسها
 فيجوز على جنسها اعتبارا للجزء بالكلية ويجوز ان اعتبر به وجود الفارق
 فلا يجوز وبما ان الرق حل في نفسها وما حل فيه الرق جاز بيعه واما
 الله فلا رفق فيه لان الرق ضعف حكمي تختص بمحل القوة التي في الرق
 وهو اي محله هو الحي ولا حياة في اللبن يعنى انهما صفتان يشتركان في
 موضع واحد هما صفتان لانه لا حياة في اللبن فلا يرده عليه الرق ولا
 العتق لانفسه كموصله ونماه يعنى في التبييض ولا شعر كخبر راي ولا يجوز
 بيع شعر كخبر لانه بكس العين فليس مال فلا يجوز بيعه اهانة له كما كره
 هذا لان جواز بيع شعر باعزازه في غير الادم ونجاسته بشعره وان
 المحل ولكن يباح الانتفاع به اي بشعره المحرز ونحوه يقال خنزرت كبد
 خنزرة باب ضرب وقتل وهو كالحياطة في الثياب والمحرز معروف بالشرعي
 بوجوه الواحد خنزرة مثل نصب وقصة كذا في المصباح ضرورة ان الضرورة
 لا تحرم الا بعمل محله فان الكفاية محتاجون في خنزرة النعال ولا خلاف
 فيه لانه لا يتأتى الاب ولا ضرورة في شرائه لوجوده بما في الاصل على هذا
 قيل لا يوجد الا بابي جاز بيعه لكن الثمن لا يطيب للبايع ذكره في معنى و
 اذا كان يفسد اي شعره فخير الما القليل اي اذا وقع فيه عندا به

يوشى لان الاطلاق للضرورة ولا ضرورة الا في حالة الاستعمال وحالة الوقوع
 غير حالة الاستعمال لا عند محذوفه قال محمد لا يفسد لان اطلاق الانتفاع
 به لا يملطها ربه ووقوع الط في ماله لا يفسد قاله في معنى والصحيح قد لا يملط
 يوشى لان حكم الضرورة لا يتعداها انتهى ولهذا قدمه محض على ما هو
 داه من تقدم الاصح ولا يبيع شعر الادم اي ولا يجوز بيع شعر الادم و
 الانتفاع به اي بشعره ولا يبيع من اجزائه اي الادم ككرامة اي الادم
 ككرامة لان الادم محرم فلا يجوز ان يبيع جزءه منها مبتدلا بابيهم
 وقال عتيق لم يفسد الدم الا بالدم ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
 لما فيه من اهانة المحرم وعن محمد انه اجاز الانتفاع بشعر الادم
 استدلالا بما روي انه عليه السلام حلق رأسه قسم شعره بدها به
 فكانوا يستره به ولو كان بكسما لم يفسد فكذا حرم الانتفاع به ككرامة
 النجاسة حتى لو وقع في ماء لم يفسد لا يفسد فبطل الاستدلال به ذكره
 الزيلعي في التبييض ثم قاله يرخى فيما يتخذ من الوبر فيزداد على قرون النساء
 وزوايته انتهى انتهى قال محض في فتاواه وفي السراجية بيع شعور النساء
 لا يجوز ولوا خذ شعر النبي عليه السلام من عنده واعطاه هدية عظيمة لا يرد
 البيع والشراء لا بأس به انتهى ولا يجوز بيع جلود الميتة قبل الدباغ لانه غير
 منقطع به ليجازى لقوله عليه السلام لا تشفعوا من الميتة باهات وهي لهم لغير
 المذبح والنهي عن الافعال المحبة بعدم يجوز في حقيقة الاكل في الاصول ولا يجوز
 اي البيع بعده اي بعد الدباغ ويستفح به اي بجوده الميتة الطهارته لغير الاكل
 كما صرح به في معنى فانه لا يجوز المذبح الدباغ وان كان طاهرا هو الصحيح
 لقوله تعالى حذرت عليكم الميتة وهذا جزء منها وقال بعضهم يجوز لانه ط
 كبد الميت كذا كانه في الخلافة جلد حيوان ما كدل اللحم واما اذا كان جلد
 ما لا يؤكل لحمه كالحمار فانه لا يجوز المذبح لانه اذا كان فيه ليس باقوى



لأن بيع الشرب يقع على موجود الأبرى أنه لو باع الأرض والشرب
جاء ببيع ويقع في الماء على ما يحدث وقتا بعد وقت فإذا لم يشتر بيا
موجود لا يملك بالقبض فلا يجوز بيعه ثانيا لأنه على هذا الأول ذكره في
المنع ثم قال حكما عن شيخه وعندي هذا الجواب مشكوك ويصح أن يبي
الحكم البيع الأول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لأن بيع الشرب
وحده وإن كان لا يجوز في ظاهر الرواية وبه أخذ بعض الحكماء وقد جرت
العادت ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكم حكم البيع الفاسد
وبيع بعبا فاسدا يملك بالقبض فإذا باع بعد القبض وجب أن يجوز
ويؤيد هذا ما ذكره في الأصل جلا في الشرب بعبد وبيع العبد واعتقه
جاء في قولهم يكره الشرب بملا للبيع لما جاز عنقه في لو اشترى عبد أمة
أو دمه وبيع لا يجوز عنقه وتما به يعرف في المنع ولا يبيع شخص أي ولا
يجوز بيع شخص على أنه أمة فإذا هو أي شخص له رايه عبد وكذا
عكس في لو اشترى أو باع شخصا على أنه عبد فبيد أنه أمة لم يكره البيع
وهذا المتيقن والقياس أن يجوز وهو قول زفر لأنه اختلاف الوصف إذ
الذكورة والأنوثة وصف في الحيوان وهو يوجب كفايا الفساد كما في
البيهايم وجهه هو أن الذكور والأنثى من بني آدم جنس مختلفان
لتفاحش التفات في معاصد فالتحق من العبد استخدام خارج
الدار ومن الأما استخدام داخل الدار كالجنح والكس والهيكل فمما
جنس آخر غير الذكورة ومن غير جنس واحد تتفرق رب الحق فان المقصود
منه اللحم والركوب ونحو ذلك فالأنثى والذكور من الحيوان يصلحان لذلك
في ناحية واحدة واختلاف الجنس يكون باختلاف صفات كذا في البيه
ولو باع كبشا فإذا هو بغير صح أي البيع لما ذكرنا ونحو لفوات الوصف
ممنوع فيه في إذا اشترى عبدا على أنه خبان أو كلب فإذا هو

مختلف

مختلف ذلك قاله في المنع والأصل فيه أن الكسرة مع منسمة إذا اجتمعا ففي
مختلفي الجنس يتعلق العقد بالمسمى وبطلان لعدمه وفي متحد الجنس يتعلق
بالمشترى إليه وينفقد بوجوده ويتخير لفوات الوصف في مسئلتان الذكر
مما في آدم جنس التفات في الأغراض وفي حيوانات جنس واحد للتفان
فيهما وهو كغير دون الأصل وتما به يعرف فيه وقدر بعض ما يتعلق
به في باب الحيوان كونه باع بشرط كونه حاملا ولا يشاء ما باع بغيره ولا يجوز شراء
ما باع بأقل مما باع أي بأقل من العين الأول قدرا قبل نقد الثمن أي قبل نقد
ثمنه أي نقد المشتري الثمن إلى البائع بغيره لو باع شيئا وحبسه المشتري ولم يقبض
الأول البيع الثمن فاشترى بأقل من الثمن الأول لا يجوز خلا فالك في
سواء اشتراه من المشتري أو ورثه أو كسبه لأن كلا منهما قائم مقام
المشتري بحكم الإرث أو الأول وأما إذا اشتراها البائع فاشترى وارثه هكذا
يجوز لأنه لم يشر عنه هذا الشرأ فصارت كالأجنة ذكره ابن المنذر في شراء
الوقاية وفي منية من البيع أو المشتري أو ما تاملت من لوارث المشتري أن
يبيع من وارث البيع بأقل مما باع قبل نقد الثمن وإنما فسدان الثمن
لم يدخل في صفات البيع قبل القبض فإذا عا داليه عين البيع بالصفة
التي خضع عن ملكه وصار بعض الثمن ببعضه فصا صا بغيره لم عليه فضل لا غير
وكان ذلك في مال لم يضر وهو حرام بالنقص بخلاف ما إذا اشتراه بالثمن
الأول أو أكثر لأن الزجر فيه حصل للمشتري بعدما دخل البيع في صفاته فيجوز
ولذا قيده بالأقل وقيدنا الأقل بأن يقر قدره لأنه لو كان أقل من الأول سعى
جاء في شراء الوقاية لا يملك في البيه ولو اشتراه من لا يجوز شهادته
له كولد والد له وعبد ومطالبة فهو بمنزلة شراء البائع بنفسه وقال
ابو يوسف ومحمد يجوز في عبده كذا لأنه لا إكراه في بيعه بخلاف
المملوك فأكسبه لسيده وله في كسب مكانه حتى يملك في أن تصرف كغيره

وله ان شراء هؤلاء كسراة البايع بنفسه لاتصال منافعهما اليهم وهو نظير
 الوكيل في البيع اذا عقد مع هؤلاء انتهى قال في المنيق فسد شراء ما باع بنفسه
 او بوكيلة بالافضل من الثمن الاول قبل نقد الثمن وانما منع جواز له لقوله عايش رضي
 لامرأة قد باعت غلاما لزيد بن ارقم بثمانمائة درهم نسخت ثم اشترت منه
 منه ستمائة نقدا بيسر ما شئت واشترت بثلثي ارقم زيد بن ارقم ان الله تعالى
 حجه وجهاده مع رسول الله عليه السلام ان لم يشب ولان الثمن لم يدخل في
 ضمانه فاذا وصل اليه البيع ووفقت صفقة بقي له فضل بلا عوض بخلاف
 ما اذا باع بالعرض لان الفضل انما يظهر عند هجاسته وشمل كلامه
 بشراء الكسراة او البعض في في القيمة وخرجه شراء وارث البايع ووكيله عند
 الامام لان النقد وقع له لكونه اصله في الحثوف خلافا لهما لكونه قائما
 مقامه ولكن لا تلبيح الزيادة عند الامام فما ذكره عدم جواز في اتحاد
 جنس الثمن فان اختلف جنسهما جاز مطلقا بغير سواء كان الثمن
 اشفاك اقل من الاول او لا لان الزرع لا يظهر عند اختلاف جنس والادراهم
 والذنانير جنس واحد هنا حتى لو كان العقد الاول بالادراهم فالشراء
 بالذنانير قيمتها اقل من الثمن الاول لم يكره لحيثنا وجاز قياسا وهو قوله
 زفر لهما جنسان حتى لا يكرى ربا الفضل بينهما ولنا انها جنسان موزنة
 وجنس واحد معني لان كقي بها واحد وهو الخمينية فيما انظر الى الاول
 بجمع وبالنظر الى الثاني لا يجمع فقلب الحكم على جميع لقوله عليه السلام ما اجمع
 المحلل والمحرام الا وقد غلب المحلل انتهى وكذا اي مثل ما سبق لا يجوز شراء
 اي شراء البايع ما باع مع الحكم تخير يعني مع شيء لم يبيع بخمينية الاول
 قبل نقده اي قبل نقده المشتري الثمن الادريه ويصح اي الشراء في الغير
 اي ما ضم اليه كحصة صدرته اشترى عبدا بالثمن وقبضه ثم باعه
 وعبدا اخر معه من البايع بالثمن قبل نقد الثمن فسد البيع في العبد الذي

الشراء

الشراء من البايع لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن بقاء عهده لم يشتره من
 البايع كحصة من الثمن فيكون مشتريا لا خرا با قبل ما باع ضرورة دفعنا
 ويصح الشراء في الذي لم يشتره من البايع كحصة من الثمن لانه لم يوجد هذا
 المعنى منه ولا يبيع الفساد لكونه ضيقا للاحتجاج فيه حتى لو قضي القاضي
 بجوازه صح اولانه باعتبار ربه الربا ولو اعتبر فيها هم اليه كان اعتبارا
 لشبهة الشبهة وهو غير معتبر اولانه لان يظهر بانقسام الثمن او المقاصد
 فلا يبرى اليه غيره قال المصنف فلو اراه ولا يجوز ان يبيع سبعة بثلثي حال كم
 يشترى بثلثي الثمن الى اجل فلو باعه بالثمن درهم ثم اشترى بالثمن درهم
 نسخت الى مستقنين لا يجوز وان زاد على الثمن درهم او اكثر جاز وفي العبد
 لا يجوز شراء ما به باعه با قبل منه قبل نقد الثمن عندنا اذ لم ينقص المبيع ببيع
 فان انتقص ما شتره با قبل من الاول جاز اتفاقا ولو باء بالثمن نسخت
 ثم اشترى به نسخت مستقينا فانه فاسد لان الثمن الثاني في حكم الاول قدرا
شتره وفي البرهانية باء على ان يبيع البايع على عزمه بالثمن فسد قياسا
 جاز لحيثنا وفي المحتق قال لرجل المشتري هذه المائة التي على فلان فهو
 فاسد وقال زفر صحيح وفي الامام عن ابي يوسف برواية يكره ان يشتري
 دارا على ان يتخذها مسجدا للمسلمين فابيع فاسد وكذا لو باع بشرط
 ان يجعلها سقاية او مغبرة وفي الخاتمة بعثك جميع ما في هذه الدار
 مع رقيق ودواب وثياب ومكتبات لا يعلم ذلك فهو فاسد لان جميع مجهول
 ولو جاز هذا لجاز بيع ما في كدنته ولو جاز لكان يبيع ما في الدنيا ولو قال
 ما في هذا البيت جاز وان لم يعلم المشتري واذا جاز ما في البيت جاز ما في
 الصندوق والكواقي وفي الخاتمة قال المصنف لو باء ما في الدار بثلثي ان يجوز
 في قياس ابيه ولو قال بعث جميع ما في هذا البيت ومكتباتي يعلم جاز وان
 لم يعلم لا يجوز عند ابيه وجوز عند ابيه يوسف وفي القرية لا يجوز اتفاقا وفي

لان يجوز ان لا يابها من جهة حمل كيتها للكافر ولهذا لم يجرى
 الكافر مسلمة ويصلح ان يقر جوابا قدام ويجوز ان الكافر على اخرجها اى
 العبد المسلم والمصحف كثير ما ملكه دفع الفذل المذكور كالحرم اذا اخذ
صيدا يملكه ولكن يؤمر بالاراء قيد بالشراء لان الحافر لو لم يجرى على
جواز اخذ فالن ياخذ الاجرة فيقر عا حلا لنفسه معنى ولكنه يكره لان فيه
استهانة صورة كذا في شرح صحيح لائن المذكور فانه من بيان لمباب الفاسد
للبيع في غير الشرط شرعي في بيان الفاسد الواقع في العقد بسبب الشرط
وذلك اصل جامع لقروي اصحابنا فقالوا البيع بشرط يقتضيه اى الشرط
العقد صحيح لثبوت بدون الشرط كشرط الملك للمشتري اى البيع صحيح
مثل شرط يقتضيه العقد بشرط لا يقتضيه العقد لكن ولا يقع فيه احد في
الشرط لاحد من البايع والمشتري والا جنبه والبيع الا دمي كذا في التبيين قال
في خزانة الفتاوى الشرط على وجوده بشرط يقتضيه العقد كجودا اذا شرط
تسليم جميع اداكن او التاجيل او التجاراة لا يفسد العقد والشرط يقتضيه
منفعة لانه لا يخرى امانات بشرط فيه منفعة البايع او المشتري او المفقود
عليه بان اشترى عبدا على ان لا يبيعه او على ان يقتله او اشترى حارية
على ان يتخذها ام ولد او يدبرها لا يجوز العقد ولو شرط شرطا فيه منفعة
لا يفسد العقد وعن ابن يونس البيع فاسد ولو شرط شرطا فيه ضرر نحو
ان شرط ان يعرض اجنبيا الف درهم او المشتري ثوبا على ان لا يبيع ابدا
لا يفسد البيع ويستحق تمام البيع ان شرط ان يرد الدية كشرط ان لا يبيع
الدابة المبسوقة فانها ليست باهل للنفع وفي التبيين فان شرط فيه
ما يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري او شرط فيه ملابم للعقد كالرهن
اى كشرط الكفالة بالرهن او الكفالة جاز لانها لا تؤثر في التاكيد لمجاب
الاستيفاء ومما لا يثبتها فيمكن مقتضى العقد ومؤكد ملابم لم اذا

كان معلوما بان كان الرهن والكفالة معينين او شرط فيه ما ورد الشرع
 بجوازه كالخيار فالاجل او شرط فيه ما جرى النفاذ فيه بين الناس كشراء
 النحل على ان يخذوها البايع اى يسويها لصاحبها او يتركها اى يجعلها
 شرطا او شرط فيه ما لا منفعة فيه لاهل الاحتقاق واهل الاحتقاق هو
 البايع والمشتري والبيع الا دمي والا جنبه لا يفسد البيع لو ورد الشرع به
 او النفاذ او لكونه ملابما وما عد ذلك من الشرط مفسد لما فيه من زيادة
 عربة عن العوض فيقتضي ان الرهن انتهى ولو بشرط يعنى ولو كان البيع
 بشرط لا يقتضيه اى لا يقتضيه العقد ولا يلزم وفيه نفع اى منفعة لاهل
 العاقد او البيع يستحق اى النفع بان يقر اذ يبا وقدم بيان
 اهل الاحتقاق وقوله لاحد العاقد اى البايع بناء على اعتبار الغالب و
 الا وشرط النفع للاجنبه مفسد ايضا كمرور في العرف اذا جرى العرف
 ببيع نخل مع شرط التشريك او امره الشرع به كخيار الشرط فلا فساد
 انتهى وعلى هذا ينبغي ان يقول ولم يوجد العرف به ولم يرد الشرع بجوازه
 فهو اى البيع بذكر الشرط ومعه نفع لاهل الاحتقاق فاسد لانه عليه
 السلام نهى عن بيع بشرط كذا في شروط الوقاية لائن المذكور ولانه يقع بسببه
 منازعة فيقرى العقد عن مقصوده لان الحق من شرع الباب في المعاملات
 قطع الحق النزاع ليختص به البايع للرب قدرنا ما استثنى من هذا
 الحكم من ورود الشرع بجوازه كشرط الخيار والاجل وما جرى النفاذ
 فيه وما كان ملابما كشرط الرهن او الكفالة كقول البايع
 بوعده هذا البع الى ان ترهن الى محمد رهنها لانه انما تصح هذه الشروط
 اذا كان الرهن معلوما والكفيل حاضرا ولم يسلمها لمشتري لا يجزى
 عليه وللبايع ان يفسد العقد ذكره ابن الملك في شرح صحيح كبيع عبد على
 ان يفتقه المشتري او يدبره او يبا يثبه او امانة عطف على عبد اى كبيع

على ان يستولوها اي لا يخرج الفن عن ملكه هذا ملك لا يشترط لا يقتضيه
العقد وفيه نفع للمبيع وهو مستحقه فان الفن يعجبها لا يتداول
الا يرى فيوجد زيادة خالية عن العوض فيفسد البيع فاذا استتمت
ايها المتكليات تبلغ الى اصلها حث هذا التبع فمما كان غير اذلا
بيده ما يبطل الشرط الفاسد وما لا يبطل ثم بين انواع الشرايط الخمسة
والفاسدة والمفسدة ثانيا فليعلم ان كل ما كان حادثة مال بجماله يبطل
بالشرط الفاسد لانها مع باب الربوا وهذا كتحريم المعاملة المالية دون
غيرها من المعاملات والبرعات لان الربا هو المفضل عن كل عن العوض
وحقيقة الشرط الفاسد هي زيادة ما لا يقتضيه العقد والابلايم فيكون
فضلا خاليا عن العوض وهو الربوا ولا يتصور ذلك في المعاملات
الغير المالية كالشراء والطلاق على مال وتخلل ذلك ولا في البرعات
كالهبة ومصدقة فلا يبطل الشرط الفاسد كسائر ما يبيح في مسائل
سكت ان شاء الله تعالى الا ترى انه على ما اجاز العرس ويبطل الشرط
واما الشرايط فهي انواع منها يقتضيه العقد ومنها انه يجب بمجرده
العقد وان لم يشترط به ومنه يعلم ما لا يقتضيه العقد طال الاول خلا
وهو لا يفسد العقد بل يوجب ومنها ما لا يبيح العقد لكن الشرع وارد
بجوازه كالحجارة والاجل رحمته ويتيسر اذ لا يفسد العقد لما ورد
الشرع به ولانه من باب المعصية دونه كفسدة او هو مشافه لمن يكثر
نقلا بشرط خدق فانه لا يفسد ايضا كما ذكرنا ومنها ما انتفى فيه العقد
والتعارف وورد الشرع وفيه منفعة لاحد العاقد كالباع بشرط
ان يهبه كمن اشترى او ابايع او يقرضه كذا وفيه منفعة للعقد عليه
وهو من اهل الاتفاقات كالعبد اذا بيع على ان يعتقه كمن اشترى او يديره
فالباع فاسد وروى عن ابن جوزه وهو قول الكوفي

منه

منها ما يكون فيه منفعة للعقد عليه لكن ليس هو من اهل الاتفاقات
كمن اشترى دابة بشرط بيعها او ارساها في المرحى فالباع جائز
الشرط باطل وعن ابن يوسف لا يكون ومنها ما يبق منفعة للاجنبي كبيع
بشرط ان يقرض فلانا كذا وفيه فساد اختلا بين المتكفي قال في حقه
الاظهر هو القول بالفساد لان دليله الاضمار في الشرع وصورة ان
يقول المشتري للبائع اشتريت منك هذا على ان تقرضني او تقرض
فلانا وفيه منفعة قال محمد بشرط المشتري على البائع يفسد البيع فاذا
شرط على اجنبي فهو بطل كمن اشترى دابة على ان يهبه ولا يبرع
يشترط البائع لا يفسد البيع فاذا شرط على اجنبي فهو جائز
وهو بالخيار ومن ذلك اذا اشترى شيئا على ان يخط فلان الاجنبي
كذا عند جاز البع وهو بالخيار ان شاء الله اخذ به جميع المتكفي وان كان
تركه وروى ابن سماعه عن ابن جوزه اذا اشترى من اخر شيئا على ان
يهب البائع لابن المشتري او لاجنه من المتكفي فساد البيع ولو بايع
ثوباً بشرط ان لا يبيعه ولا يهبه جاز وهو قول ابن جوزه وقد دل
ابن يوسف فاسد ومن البائع المكسب للبيع ما اذا شرط ان يدفع
المشتري المتكفي الى غريم البائع لسقوط معرفة القضاء عنه المتكفي
من المتكفي فلو اعتقه المشتري بعتنه وان وفي بالشرط واعتقه بعد ما
اشتراه عاد البع صحيحا فيلزم المتكفي ان يجب لمن عند ابن جوزه
هما لا يعود اي البع الاصحهما وقالا لا يفسد البيع فاسدا في كل ولا
ينقلب الاصحهما فيلزم القيمة بعتنه فوجب عليه القيمة لان البيع قد
وقع فاسدا فلا يوجب جازرا في اذ المتكفي بوجه اخر كالقتل والكون
والبيع وحج اذا بايع بشرط التدبير والامتناع والكتابة وفيه كثر
عامة شرط اوله بانه فانه مفقود بالقيمة اعتبارا بحقيقة كونه ولا بد

ان شرط العتق من حيث ذاته لا يلزم العقد ولكن من حيث حكمه
 يلزم لان منتهى العمل والمنتهى للشيء حتمه لا يرى ان العتق لا يمنع
 الرجوع بقتل العيب بل بالنظر الى وجهتين توقفت الحال بين بقائه
 فاسدا في كانه وبين ان ينقلب جائز الوجود بشرط فاذا وجد فقد
 تحققت الملازمة فترجح جائز يجوز عملا باللبين وتامل حقا انما
 حتى تخلص من ورطة شبهة لا تتبادر بخلافه ان هذا الشرط في
 نفسه اما ان يكون فاسدا اذ لا فائده كان الادل فتمحققة تقر انفسا
 لئلا يلزم فسادا وهو مذهب وان كان الكثرة لان العقد به في الاستدلال جائز
 لانه فاسد من حيث الذات والصورته لعدم الملازمة جائز من حيث الحكم
 فقبل بالفساد في الابتداء عملا بالذات والصوره وبالحكم عند الوفاء
 عملا بالحكم والمحمود ولم يعكس لانه يوجد جائز بعدم تحققة الشرط فتقرر
 الشرط فتقرر الفساد بخلاف التدبير والتمسك والكتابة فان الحكم
 لا يستعملها في الاعيان وفي تحققات الخلاف فيما اذا اعتقه المشتري
 بعد مقتضى اما قبله فلا يصح الاعتناء بشرط ان يستخدمه البايع
 شهرا يعني اذا كان البايع عبدا وكذا يفسد البايع بشرط استخدام
 البايع المشتري شهرا في شرائه في كونه لان الحكم اويسكنها اذا كان
 دارا ولا يلزم اي البايع المشتري وفي الخلاصة لو باع بئس على انه بالقد
 بكذا وبالنسبة بكذا البايع او الباشع بكذا او الباشع بكذا لم يجر
 او على ان يلاع جميع قبل دفع المكن العقد او على ان يؤدي المكن في بعد اخر
 فسد لانه شرط اجلا مجهولا الا اذا فسد كان المكن مؤجلا فانه يصح
 يبطل الشرط لان تعيين مكان الايفاء فيما لا مؤنة له لا يصح في رواية
 وفي رواية اخرى ويعداها بما يصح وان اشترى ارض على ان
 خراجها كذا فظهر ان يرد او انقص فسد البايع وقيل اذا لم يصح جاز وغيره

كذا

كذا في شرائه المجمع الى ان رأس الشهر او يقرضه اي البايع المشتري درهم او يقرضه
 اي المشتري كذا اي البايع هدية وكذا عكس بغير سواء كان هذه الهبة
 مشروطة بالبايع او المشتري في شرائه في كونه لان الحكم لان هذه الشروط
 لا تقتضيها العقد وفيه منفعة لاحدهما وانما قال شهرا لما مررات
 الخيار اذا كان ثلاثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستخدام في كونه في كونه
 لان الاجل يخص بالمديون لانه شرائه للثمن حتى يتمكن من تحصيله
 دون الاعيان اذ هي حاصلة متعينة بالعقد فلا حاجة فيها الى التأجيل
 فيكون اشتراطه مفسدا وفي النوازل باع بالقد كذا وبالنسبة كذا
 او يقطع البايع الثوب ويخطه فباء او يقيما او يحذو النعل اي يسوي
 البايع ويقدره بشيء اخر يقال هذا في النوازل اي عملها او يشترطه اي النعل
 من التدبير وهو سبيلها الذي على ظهر القدم كذا في المغرب يعني يشتري
 نعل على ان يجعل لها ثرا كذا وهذه الشروط تنفذ البايع لانها غير متعارفة
 ولا تقتضيها العقد وفيه منفعة لاحدهما لانه ان كان بعض المكن
 بمقابلة العمل المشروط فهو اجازة مشروطة في بيع وان لم يكن بمقابله
 شيء فهو اعمارة مشروطة فيه ونهى البايع عظيم عن صفقة في صفقة
 ذكره في التبعية وفي النوازل لو قال لبيع من هذا على ان اخطبته
 كذا جاز ولو قال على ان اهب منك كذا لم يجر بيع لان الخط ملحق باصل
 العقد ويؤلف البايع بما وراء الخطب انتهى وقال المصنف فتاواه وفي
 المتنق اشترى عبدا على ان يخط من ثمنه كذا او على ان يخط من ثمنه
 كذا فابيع جائز وخط جائز ويؤلف البايع بما وراء الخطب وقال وقوله
 على ان يخط مثل قلم خطه وانما يفسد البايع بشرط اذا ذكره بملزمة
 على واما اذا ذكره بحرف الشرط كما اذا قال بعت ان كنت تعطيني
 كذا فابيع باطل كذا ذكره ابا الحكمه شرائه في كونه وعلى هذا فروع كثيرة

ذكرت في كتب الفتاوى وانا اذكر من هذه منها مما يكثر وقوعها فاحملوا الكتب
المشهورة عنها وفي التبيين لو باع جارية بشرط ان يوطئها المشتري
او بشرط ان لا يطأها فسد البيع عند ايه لان العقد لا يقتضيها وقال
ابو يوسف في الاول ان العقد يقتضيه وفسد المانع لانه لا يقتضيه
وقال محمد فيهما ان المانع ان لم يقتضيه العقد فلا يرجع نفعه الى احد
فكان هذا شرط لا محل له فلا يردى الى الشراء فلا يفسد انتهى وفي
قايضات فان باع جارية على انها مقيمة البيع فاسد عند ايه وذكرنا عند
محمد باع عبد الله بن يسلم من فلات كان فاسدا وكذا لو باع شيئا على
ان يهبط المشتري او يصدق عليه او يبيع مديونة او يستصرف فيه
كان فاسدا ولو باع شيئا على انها حامل فسد البيع ولو باع حيوانا
واستثنى ما في بطنها فسد البيع ولو باع عبد الله بن يونس المكنى في بلد
اخر فسد البيع انتهى وفي كنيته باع من اخر شيئا بكذا على ان يقرضه
فلات الاجنبى وقبل المشتري لا يفسد البيع لان الشرط بين اخذ معاينة
وبين الاجنبى ولا يجبر البائع اذا لم يقرضه قال بعض هذا على الفروع على ان
تقرضه عشرة عكره جاز ولا يصير كرا في البيع انتهى كذا في فرائد اللآل
وفي البرازية باع بالنقد كذا وبالنسيئة كذا الى شهر كذا والى شهرين
بكذا فسد المشتري على ان البائع ان رد المثل في ثلاثة ايام فلا يبيع مديونة
فكي لو اشترى على انه ان لم يقدر المثل في ثلاثة ايام فلا يبيع باع بشرط
ان يدفع الجميع قبل نقد المثل فسد البيع لانه لا يقتضيه العقد باع عبد
الله بن يسلم المكنى فهدا خرو المثل حال فسد وان باع الى شهر على ان
يسلم المكنى في بلد اخر جاز وبطل شرط الايفاء في بلد اخر لانه ان لم
يكن له محل وموئمة لا يشرط بيان مكانه وقد صح العقد بذكر الاجل كالمعلوم
وان كان له محل لم يجز البيع والشرط لا يغير مكان الايفاء شرط

باع بفداد على ان يوفيه في البايع بخاري لا يجوز لاحتمال ان يفر المثل لغير
البايع وان نص على ان يفر المثل للبايع واخوه وكيم بالقصن فذلك
لجواز الاجل بحالة المدة التي يحصل من بغداد الى بخاري وفي التمر بذكر اجلا
وشرط ايفائه بالعمرة جاز فان حل فيما ليس له محل قبل وصولها طاب
ايه في ذلك وذكر المحكي ان لا يابط له الا في مكان الايفاء وما له محل وموئمة
لا يابط له الا في مكان الايفاء اتفاقا وان لم يذكر في المثل اجلا فسد عند محمد
وعن المكي المحكي في ما له محل وموئمة انه يفسد وفيما لا محل له لا يفسد وبطلان حيث
سلك استقرى صفا او عبد الله بن يسلم بن يونس ثم يوفيه المثل فسد باع
عبد الله بن يونس ثمنه يوم الفضة وقال المشتري اذني في حال جاز انتهى وفي
خزانة الفتاوى اشترى ارضا على انها حرة من ثواب الديوانية وهريست
البحر قال بعض المكي في البيع فاسد وقال بعضهم جائز لكنه يخبر بان
الرد والامتناع وعلى هذا اذا اشترى عبد الله بن يونس فاذ هو اكثر
ولو باع دارا على ان يتخذها مسجدا للمسلمين فسد البيع وكذا لو باع صفا
على ان يصدق به على الفقراء باع على انه ان لم يقدر المثل في ثلاثة ايام فلا
يبيع بيننا جاز ولو شرط له اربعة جاز عند محمد وفسد عند هوايات
نقد في التاليف انقلت جائز ولا مضت الايام الثلاثة ولم يقدر المثل
ان ردة مما دون ان ينفذ البيع والصحيح انه يفسد ولا ينفذ به باع
شيئا بالذره على ان يعطيه بالتفريق ان كان ذلك شرط في البيع
لا يجوز البيع وان لم يكن شرط ولكن ذكر بعد بيع كان للبايع ان يأخذه
بالكس حمله فاذا شرط في البيع ان يحول البايع فاسانا على المشتري في
المثل فسد قبا سادسما وان شرط في البيع ان يحول البايع على غيره
بالمثل فسد قبا سادسما وذكر في بطل هذا الفصل ولو شرط المشتري التسمية
في البيع البيع فاسد وصورة بيع التسمية ان يبيع شيئا الى اخره الشر

كونه شرط ان دفع عنه المدون ويرجع بالبيع ولو تواضعا قبل البيع
 ثم يتباها خاليا عن الشرط عند البيع جائزا الا اذا تصادقا لهما
 يتباها على تلافواضه وهذا يدل على انهما اذا تواضعا الوفاء قبل العقد
 ثم عقدا خاليا عن شرط الوفاء العقد جائز ولا عبرة للمواضعة انتهى قال في
 البرازية وما يستحصل بالبيع القاسد ببيع الوفاء وهو رهن في حقيقة لا ملكه
 مكسري ولا ينتفع به الا باذن البايع ويضمن ما اكلم من نيله وانلف من شجره
 ويسقط الدين بهلاكه ولا يضمن ما زاد كالامانة ويسرر عند قضاء الدين
 لان الاعتبار لا غرض له فقيدي وان ذكر البيع بالشرط ثم ذكر الشرط على وجه
 المواعدة جاز البيع ولم يزم الوفاء وقد يلزم الوعد كما جاز الناس اليه وان شرط الوفاء
 ثم عقدا مطلقا ان لم يشر بالبناء على الاول فالعقد جائز ولا عبرة بالسابق في
 في التلجئة عند الامام باكره وفاقا وشرط ان يتباها بالثمن بعد قبض الغلة
 الكرم وقبض البايع ورفع مكسري الغلة طلب الثمن قبل تمام السنة ولو لم
 يشرط الفسخ بعد رفع الغلة لا يملك الفسخ قبل تمام السنة باكره ارضا
 بوفاء وشرط الزرع فاخذ مكسري مزرعاً ثم فسخ البيع للبايع
 ان يتباها بقيمة الزرع فان كان من جنس الثمن فالقسط عنه بقدره
 من الثمن الذي على البايع والا فمكسري بقيمة الزرع لان البيع في
 الذرع فاسد لانه صفة في صفة فهذا دلالات البيع في الذرع و
 الثمن بعد الاتلاف يلو جائزا باتا في اخذ البايع من مكسري حصة
 الزرع والقر باكره وفاقا ثم باعه قبل السنة وخروج الثمن من
 مكسري بيحا بانا بدون الغلة اذ لم يذكرها بقوله البايع انتهى وهذا
 يحكم بطلان يعرف تمامه فيها ويصح اي البيع في النخل الشرط اي من مكسري
 فعلا على ان يسويها البايع ويجعل لها شرا كما يبيع لهما ناكحان
 التعامل فيه والقياس ان يفسد به كونه شرطا في لفافته العقد

وانما ملماض على القياس كونه اجاعا كصيف الثوب فان القياس لا
 يجوز استيجار المصانع لصيف الثوب لان الاجارة عقد على المنافع
 لا الاعراض وفيه عقد على القياس وهو الصيف وحده لكن يجوز للتعاين جواز
 العامل الاستصناع في العارية ولا يجوز بيع امة الاحلقات الحبل عنزلة
 اطراف الحيوان لا تصال به خلقه الا يرى انه يدخل في البيع من غير ذكر
 فلا يجوز استثناءه كشرط الاطراف فاذا استثناءه يفسد به البيع
 والمجدة في ذلك ان البيع بالشرط ثلثة انواع نوع البيع والشرط جائز
 وهو كل شرط يقتضيه العقد ولا يلزم في مرونه فكلها فاسوات وهو
 كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلزم اي لا يؤكده وفيه منفعة لاحد المتعاقدين
 او للمنفعة وعليه في مرون الامثلة ونوع البيع جائز والشرط باطل
 وهو كل شرط لا يقتضيه العقد وفيه مضرة لاحد المتعاقدين او ليس فيه منفعة
 ولا مضرة لاحد وفيه منفعة لغير المتعاقدين وكسري كشرط ان لا
 يبيع بميم ولا يهب ولا يلبس الثوب ولا يركب الدابة ولا ياكل من صفتهم
 ولا يطيح بجارته او على ان يقرض اجنيا دراهم وكذا ذلك فاسد
 البيع ويبطل الشرط لانه لا يستحق احد فيلفه فخلوه عن هفا كذا
 وينبغي على هذا الاصول ما قل كثيره تعرف بالتأمل كذا في الاختيار وقد
 ذكرنا نبذة منها ولا البيع اي ولا يجوز البيع الى النيروز معرب نوروز
 وهو اذ يوم من الربيع ومهرجات معرب مهرجات في شرائع النافع
 وهو خريف وانما لم يحرل النيروز يختلف بين النيروز السلماخ ونيروز
 الرها بده ونيروز الجوس كما في النيروز وصوم نصارى وفطر اليهودات
 لم يعلم ان فوات ذلك اي مقدار ذلك الزمان لم يجر له الاصيل كلفضية
 الى المنارعة في البيع ومثلها يفسد ببيع وان كانا يعرفان ذلك لكونه
 معلوما عندهما او كان التاخير الى فطر النصارى بعد ما شرعوا في

انما منه فاسد انفس الاول لان الثاني لو كان صحيح بنفسه الاول به
 فكذا لو كان هذا لا يخلو بالصح في كثير من الاحكام وكذلك اذا باع
 الموهوب فاسد بنفسه الاجارة في اتيان صحيح ولو باع بالحق ودر طل
 من المستاجر **محرور** لا يعود جائزا لان المفسد في احد بدل العقد
 من المستاجر بخلاف الاول فان الاجل لا يدخل في العقد باء فاسدا
 وسلم ثم باع من غيره وادعى ان الثاني كان قبل نسخ الاول وقصد
 زعمه كسرى الثاني انه كان بعد نسخ والقصد من الاول فالقول لا
 للبايع وينسخ الاول بقصد الثاني ولو لم يأت بالبيع وعليه ذبح اخر فقام
 فالمشترى احق به من الغد في صحيح بعد نسخ ولو لم يأت
 فالبايع احق من سائر الغد بما ليس له ولا يشرط القصد في نسخ
 البيع متى سدد انهم ومن باع نصيب من دار يجوز اي البيع فيه ان
 علم كنهها فدان بعينه ان اتفاقا على انهما يعرفان كنههما لانهما من
 يجوز هذا الجواز واذا علموا زالت جهالة فيجوز خلافا لما يروى
 بعينه فلو ان ابا بكر لا يجوز بيعه وان علموا وكفى علم المشتري اي نصيب من دار
 عند محذورات لم يعلم ابايع ذلك لان جهالة بصره لا الباع وجها له
 ابايع المبيع لا يمنع جواز بيع لما مر ان بيع ما لم يره يجوز بلا شوب
 الجواز بخلاف المشتري وفي البزارة ان علم المشتري نصيب من الدار
 جاز ان لم يعلم الباع ان اخر ابايع ان الامر في قول المشتري وان
 لم يعلم المشتري قال الامام ومحمد لا يجوز علم ابايع اولا وفيه ايضا دارين
 اثنين باء احدهما بيتا معينا من رجل لا يجوز وعن الثاني لا يجوز في
 نصيب وفيه شرك في صحيح في لو باع احد الشريكة من الدار نصيب من
 بيت معية فلا اثران يبطله وان بيتا او ارضا بينهما جاز احدهما
 نصيب من اجنبية من غير ان يتر للمشتري طريق في الارض جاز وان

شرط

شرط ان يكون له طريق لا وفي المتن في بعض نصيب من هذا الحكم وله
 بعينه كنه هو يبطل البيع وان عينه بعد ذلك وكذا لو باع نصيب من الدار
 ولم يبينه وان اتفاقا على انهما يعرفان كنههما فيجوز انهم وفيه ايضا
 الكلام دارين اثنين باء احدهما نصيب يشرط ان نصيب اما لعين
 نصفا وقال بعث هذا النص لا يجوز وفيه رجل مت و تركت بيتين
 وبيتين فباعتهما احدى البنتين نصيب من الاخرى ان كان نصيبها
 معلوما لهما جاز وفيه شرك في صحيح ان باع نصيبها من كل شيء يجوز
 اما اذا عيشت عينا وباعته لا يجوز وفيه الفتاوى رجل قال لاخران لك
 في يدى ارضا حرة شراوى شيئا فبعها منه ستة دراهم فقال
 بعناها لم يعرفها البائع وهي شراوى اكثر من ذلك جاز ذكره في طه
 وفيه كمينية باء نصيب من مال مشترك مع شركه او من الاجنبى باذن
 شريكه جاز وان كان بغير اذنه فان كانت الشريكة باحفظ او الاختلاف
 بنفسه لا يجوز وان كانت بالارت او الصدقة او الهبة او الشراء جاز باء
 نصيب من بناء من اجنبية بغير اذن شريكه لا يجوز شراء نصف حائط
 بارض جاز وبلا ارض لا الا من الشريك وبيت نصف الزرع مع الارض جاز
 دار وارض بيد رجلين باء احدهما جاز في نصيب ولو باع نصيب معا
 لشريكة ان يبطل بيع انتهم وقد مر بعض ما يتعلق بهذا وفيه ايضا
 الشريكة اذا كانت بسبب محله باختيارهما ادبا لا اختلاط باختيار
 يجوز بيع احدهما حصته من شريكه من اجنبية الا اذن شريكه
 ان كانت بالميراث او الهبة او الشراء او الاستيلاء لا يجوز من شريكه
 غيره ولا يملك الشرف الا باذن شريكه وباء رب التجار حصته
 من العامل لا يجوز لان الرب التجار تركها على الشجر لا العامل ومع هذا
 لو لم يشارعا على ادرى هو انتهم وفيه خزانة الفتاوى ولو كانت

الشجرة مشتركة بين ثلاثة فباع احدهم نصيبه من احد صاحبيه لا
 يجوز ولو باع منها جزءا وكذا النرجع المشترك انتهى وفي الجمع وانفسوا
 تملكه الذين من غيرهم هو اي الذين عليه لانه تملكه بالاندر على تسليم لانه
 عاجز عن تسليم ما في زمة الغير واما تملكه من عليه بكتاب لا يقتضي
 التسليم وفي القينة لو وهب ما لها على زوجها من ابنته الصغيرة صح
 لان هبة الذين من غيرهم عليه يجوز واسطة على القبض للولاية القبض
 لولده الصغيرة فكان قبضه كقبض الصغير كانها سلطت الصغير على
 قبضه وتملكه حكم لا قصد فكم من شيء يثبت ضمنا لا قصد الصغير
 على قبضه انما يجوز نموه في كونه كذا في عقايق فصل فيمن اشترى
الباع يباعا بلا باذن بايع لا يملك اي لا يملك الماشي الباع لان الباطل
لا يقيد المالك كونه خاليا عن الغرض والمفائدة وهو اي الباع في البيع
الباطل امانته في يده اي الماشي لان العقد اذا باطل بقبح مجرد القبض
باذن المالك وهو لا يوجب ضمان الا بالتعدي وهذا عند بعض و
 مضبوط اي جميع يلو مضبوطا على الماشي لو هلك عنده عند البعض لانه
 لو هلك يصير كالمقبوض على سبيل الشراء وهو ان يسلم الثمن فيقول اذهب
 بهذا فان رضيت به اشتريته فذهب به فهلك فهو مضبوط وان
 قال ابايع ان هلك فلا ضمان عليه كذا في فتاوى النسفي وقيل فانما صاحب
 المختار على صريحه في الاختيار الاول يعني كونه امانته في يده الماشي
 بهلك بغير شيء قول الامام ابي ج والثاني اي كونه مضبوطا بهلك بالقيمة
 قولها اي قول ابي يوسف ومحمد لان الباع ما رخصه بقبضه مجازا ولم
 انما باع بحال ليس بحال وامر بقبضه بغير بدل ما في فلا ضمان كالمودع
 كذا في الاختيار اخذ من الاختلاف يعني انما قال الاول قول الامام والثاني

قولها

قولها حال كونه اخذ من اختلاف قول ابي ج والامام فيمن اشترى ببيع مدبر
 او ام ولد فمات اي مدبر او ام ولد بعد القبض في بيعه حيث لا
 ضمان اي اشترى فيمتهما عنده اي عنده في خلافها بغيره فالا عليه
 فيمتهما لانها مقبوضات بجهة البيع وهما مال حقيقة لا يري ان لو
 دفعه القاض بجواز ابيع فيهما كان لهذا يملك ما ضمن اليهما في البيع
 فيضمن به ضرورة كسر الاموال وله انهما لا يقبلان حقيقة البيع لان
 استحقاق العتق قد ثبت لام كولد بقوله عليه السلام اعتقها ولها وسبب
 الحرة انخذه في حق المدبر المخلوق في حال لطلات اهلية كونه بعد حرمته
 فصارا كالمالكات في سطات البيع وليس دخولها في البيع في حق انفسها
 بل يثبت حكم مبيع فيما ضمن اليها كما اشترى لا يدخل فيه وحده ويدخل في
 حق ما ضمن اليه حتى ينقسم ضمن عليهما وتما م يعرف في التبيين ولو
 قبض اي اشترى المبيع بغير فاسد باذن بايع صرحا بان قال اخذ
 هذا المبيع او لالة لقبضه اي اشترى جميع في مجلس عقده اي تحضره
 ابايع قبل الافتراق ولا يمنع حتى لو قبض بعد الافتراق عن المجلس لا يصح
 قبضه فلا يثبت به المالك في شرائه الوفاية لابن المالك ولو دفعه الى زوجة الماشي
 لا يصح قابضا في خلاصته ولا من عوضه اي عوضه ذلك العقد مال قديم
 ليخرجه البيع الباطل ببيع مكشوف والدم والبيع منع ثمن لكن لا يكتفي اليه
 لان حرره بغيره انما سدد الحاجة الى اخراجه ثانيا بصره في الاصلاح
 حيث قال لان فساد البيع لا يوجد بدون هذا الشرط فان قلت انه
 يوجد بدونها فيما اذا باع وسكت عن الثمن قلت لا يوجد لان احد
 العوضين في قيمته وهي المذكورة حكى في صريحه في الذخيرة على
 ان الشرط وجودهما في العدة في حصة المالك اي ماله الماشي
 جميع بماله ان كان جميع مملوكا وبقية يوم قبضه ان كان جميع من

متعلبا وبقيته يوم قبضه ان كان المبيع من ذوات القيم كالحيوان و
 العود والنفقة وانه اذا لم يكن فيه خيار الشرط لانه يمنع المالك في البيع الصحيح
 والفساد كما في البيع فاما في ذوات الاشكال كالمكينة والصورات والعدو وال
 المتقاربات وجب المكمل لانه مضمون بنصفه بالقبض فكيف الغيب وكما
 في الغيب كذلك بناء على ان صورة ومحتوى العدل من كل معنى فلا يعدل
 عنه الا اذا تعذر قال الشافعي في شراء النافع ملك المشتري ببيع عند ملكه
 بلح ويملك منافع جميع عند ملك الحق والوراق ولزمه قيمة لانا لو قلنا بوجوب
 الثمن كان هذا تقولا ببيع الفاسد والشراء بغيرها بغير البيع والمشتري
 بالنقص ودفع نصف وفقدنا بانه يجب قيمة في ذوات قيمه اما في ذوات
 الاشكال يجب المكمل لان صورة ومحتوى العدل من كل معنى وهو القيمة
 وهذا يثبت ان المشتري يملك جميع المبيع الفاسد بالقيمة او بالمثل لان
 الثمن كما صرح به الشافعي لكن قال في خلاصة الواجب بالبيع الفاسد القيمة
 ان كان جميع من ذوات القيم والمثل ان كان متعلبا وهذا اذا هلك عند
 المشتري او لم يملكه او كان عبدا فاعتق المشتري او وهبه قال وسمع
 يشق حقا شرعا او مباحا استمر وما في التبريد ولا بد من اذن صريح
 بعد الاختلاف وقبله في المجلس يكتفي بالدلالة ان البيع تسليط منه على القبض
 او مراده ان يملك المشتري ولا يفر ذلك الا بالقبض فكان ذلك تسليط
 منه عليه كما في الهبة بخلاف البيع الصحيح فان الايجاب فيه لا يفر تسليط
 منه على القبض لان مقصوده وهو التملك يحصل بدونه فلا حاجة الى
 ايجابه هذا اذا لم يقبض المبيع الممنون او قبضه وهو ما لا يملك بالقبض كالخمر
 والخنزير وان كان مما يملكه وقبضه كان اذنا منه بالقبض دلاله
 فلا يكتفى فيه الى التصريح به وان كان بعد المجلس وقوله ملك جميع بقيمة
 يعني قيمته يوم قبضه لانه به دخل في ضمانه وعند تعدد بيعه قيمته يوم

التلف لانه به يتقرر عليه اذا كان جميع من ذوات القيم وان كان من
 ذوات الاشكال ملكه بمكده اذ هو العدل لكونه مثالا له صورة ومحتوى فلا
 يعدل عنه مع امكانه كما في الغيب وهذا على قولنا بلح وقال في البيع
 لا يملك العبد وانما يملك فيها التصرف خاصة بحكم تسليط ابي بيع عليه كشد
 بما قال محمد وانما جاز بيعه لان ابي بيع سطر على ذلك وقال ايضا من المشتري
 دارا شراء فاسدا فلا شفقة للتسليم فيها ولو ملكها المشتري لاخذها
 التسليم وكذا لو اشتري جارية لا يملك له وطرا ولو طرأ يجب عليه العقر اذا
 رفع الفساد وردّها الى ابي بيع ولو ملكها حمل ولم يجب العقر لمصادفة
 ملكه كالا لانه هو هو به وكذا لو ربح في بيع لا يوجب له الزرع ولو ملكها لطاب
 وكذا لا يملكه الا حكم المشتري شراء فاسدا لحمل وجه القول الاول يعني قول
 من يقول يملك جميع بالقيمة وهو الاصح ولو ملكه ان اكله او صفيه لوباع
 عبد الصغير يبيعه فاسدا فاعتقه المشتري نفذ عتقه وكان الولاء له ولو
 لم يملكه ما نفذ لان اكله ومروصه لا يملك ان اعتق ولا التسليم عليه و
 كذا لو اشتري جارية وردّها على ابي بيع يجب عليه الاجرة ولو لم يخرج
 عن ملكه لما وجب وانما لم يملك التصرفات من الاطعمه والاكل ولم
 يجب الشفعة فيها لان الشفعة بالوطر ونحوه اعراض عن الرد وهو
 واجب شرعا فلا ينال به نفعه كملكه ولان النفع من البيع شرعي لثنا
 بينهما ولهذا لا يفيده قبل القبض ولذا ان ركن البيع صدر من اهله
 ودفع في محله فوجب القول بان نقاده وركنه مبادلة المال بالمال وهو
 حاصل والنهي عن الافعال الشرعية يقتضي تعين المشرع عنه عند ناله
 يقتضي تصور كنهه عنه اذ النهي عما لا يتصور له كذا في النهي ولزمه ان
 لزم المشتري بهلاكه اى جميع في يده ملكه بغيره ببيع جميع في البيع الفاسد
 اذا امتنع رده او هلكه بيد المشتري مضمونا بالمثل وفي كونه ولو باع غلاما

بيما فاسدا وتقابضا فابرأت المشتري من القيمة فمات العلامة من القيمة
 ومن العلامة برئ ذكره اياك في سر الكبيع حقيقة وهو الذي يات له
 صورة ومعنى ان كان الهالك ملكا بان يبقه ملكه صورة ومعنى فيما لم يملك
 او معنى يعنى ويقتد ببيع مضمونا بملكه معنى وهو الحقيقة ان كان قيميا كما
 ان رايه بقوله كالفقعة في القيمة وقد اشعها الكلام عليه فيما سبق
 لاقتضاء المقام فتأمل فيه حتى تصل الى الحكم بعد ان الله الحكم العلامة وفي
 سر الكبيع لان الحكم ولو رده المشتري على البائع فلم يقبله واعاد المشتري
 الى منزله فلهذا يده لا يضمن كالف صا اذار الكفص منه فلم يقبله
 فحله الى منزله فضاى عنده لا يضمن لانه يقر امانته وفي حقايقه هذا اذا
 كان فساد البيع متفقا عليه وان كان مختلفا فيه لا يبرأ المشتري
 عن مضات اليبطل البايع او بقاء الناقض على الفسخ انتهى وفي
 صحيح القول في القيمة للمشتري ان البايع يدعى عليه الزيادة وهو ينكر
 ولكل منهما اى من البايع والمشتري فسخه اى البيع يعنى بلا علم صاحبه
 على ما قال ابو يوسف واما عندهما في شرط علمهما يعنى على كل واحد منهما
 فسخ البيع الفاسدان رفع الفساد واجب عليهما واللام يقر بحسنه على
 قال الله وان لمسلمتم فلها اى فعيها كما في التوبة قبل القبض وبعده
 اى قبل قبض البيع وبعده في ملكه المشتري اى في يده على حاله لم يرد
 ولم ينفق وفي كمينه ويرد كبيع مع الزيادة المنفصلة وتمايم يعرفه
 البرزخية وسياقته في الحاشية بعد الورقين ما يتعلق بهذا فكل على جيرة
 لا على عبادة اذا كانت الفسادة صلب العقد بان كان راجعا الى
 احد البديلين بالبيع كبيع درهم بدرهمين وبيع ثوب بخمر وان كان
 اى الفساد في شرط ان يهدى اى المشتري لم اى البايع
 هدية ومثل ان يبيع الى اجل مجهول كالبيع الى النور وغيره فكذا اى

فكل منهما فسخ قبل القبض لانه مستحق القبض حقا لا شرعا فانقض
 اللزم عن العقد واما بعده اى بعد القبض فالفسخ لمن لم الشرط اى
 ولاية الفسخ لمن لم منفعة الشرط لمن له الاجل الى الحصاد ويصح فسخه
 بمحض من صاحبه وان لم يقبل الاخر قال المصنف في فتاواه ولو ادعى من
 بطل حق الفسخ يريد ان المشتري فاسد اذا ما لا يطلحق الفسخ وكان
 الحكم من البايع ودارك المشتري ثم عاد على الحكم الاول عاد الفسخ كان
 يرد عليه بخيار شرط او روى او عجب بقضا ولا عاد على حكمه فحكمه مبتدأ
 لم يثبت الفسخ لالمن عليه الشرط يعنى وان كان الفسخ من ليس له
 منفعة في الشرط بل ضرر لا يصح فسخه الا بقبول الاخر ايضا والحق في
 اذا طلب الفسخ ذكره الايضاح والظاهر ان هذا قد لحد وجهه ان
 منفعة الشرط عائدة اليه وكان فسخه صحيحا واما اذا فسخ الاخر فقد
 اطلحق من لم الشرط لانه كان قادرا ان يسقط الاجل فيصح العقد
 وقال من يمنة قديم الفسخ لان حق الفسخ واهذا لم يشرط فيه قضاء
 الناقض ولو مات البايع او المشتري فلو اراد ان يفسخ على الختان ركنا
 ذكره ابن المكد في شرط الكبيع وفيه ولو ارادته قيمة البيع في البيع الفاسد
 بعدما قبض فاستهلك المشتري او جب محققته يوم هلاك وهما
 يوم القبض ولو اراد عينه قبض عليه بقيمتها يوم القبض اتفاقا
 وكذا الحكم في الهلاك كما في المستحق وقامه يعرف منه قاله في صحيحه وعلى
 كل واحد منهما فسخ دفع للمعاد سواء كان قبل القبض او بعده
 اما اذا كان قبل القبض فلما تقدم انه لم يقدح في فسخه فمات الفسخ اتفاقا
 مع ان يفيد الحكم واما اذا كان بعده فلا يخفى اما ان يفسد الفسادة
 صلب العقد او لم يفسد في احد البديلين كبيع درهم بدرهمين وبيع ثوب
 بخمر او بشرط زائد كشرط ما ينفق احد العاقدية والبيع الى

الاجز وليس المتاجر الجس بالاجز بخلاف صحيح وكذا الرهن الفاسد
 لولان بدین سابق علیه انتهى ثم اذا كانت دراهم المثل قائمة باخذها
 بعينها لان الدراهم فيه يتعين بالتعيين على رواية ابراهيم بن وهب
 وعلى رواية ابي حفص وهو لا يتعين وقيل في حكم النقص والهرداد
 الدراهم المقتضيه يتعين بالرد بحيث رد عنها اذا كانت قائمة وان
 كانت مستهلكة اخذ مثلاً لما بينا انه بمنزلة المقتضيه والحكم فيه
 كذلك وذكر في فوائد الظهير ان الميسع يباح بحقه المشتري فان فعل
شيء يصرف الى الرضا كما لو رهن بالعين ذكره في العتابة وكتاب للبايع
رهن ثمنه اي ما ربح في الدين بعد اشتباخ لا المشتري يعني لا يطيب المشتري
الربح بيعه في تصدق به اي بالمشتري بالربح صورته اشتري جارية بيعا
فاسدا وثقابا فباعا على المشتري ورهن فيها تصدق بالربح ويطيب البائع
ما ربح في الدين والفرق ان كجارتها مما يتعين فيتعلف العقد بها فيتمك
الحث في الربح والدراهم والدنانير لا يتعينان في العقد فلم يتعلق
العقد بالربح بينهما فلم يتمكن الحث فلا يجب التصديق قال صدر الشريعة
فان قيل ذكر في الهداية في المسئلة السابقة فيما اذا كانت دراهم الدين
قائمة ياخذها بعينها لانها تتعين بالتعيين في البيع الفاسد وهو الاصح
لان بمنزلة العقب فلهذا ما قلتم من عدم تعيين الدراهم
والدنانير قلنا يمكن التوفيق بينهما بان لهذا العقد شبهتين شبهة
العقب فلهذا دفع البيع الفاسد واذا لم تكن قائمة فاشري بها يباح
يعتبر شبهة البيع حتى لا يبرس الفاسد الى بدل لا ذكرناه بطريقه السهلة
 انتهى وقال ملا خسر و لا يخفى على من علم من نصف ان ما ذكره
 لا يفيد التوفيق بين كلامي هداية وانما يفيد دلالة المسئلة فيرد
 عليه ما يرد للهداية فالوجه ما قاله العتابة انما يستقيم على الرواية

الرواية الصحيحة وهي انها لا يتعين لاهل الاصح وهي انها تتعين
 في البيع الفاسد قاله كذا حكاه عن شيخنا اعلم ان قولهم لما في الجامع
 الصغير ان الربح يطيب للبايع في الدين النقد دليل على ان النقد لا يتعين
 في البيع الفاسد على الاصح وقوله انه يتعين على الاصح بخلافه فان اعتبر
 تصحيح التعيين فيجب التصديق على البايع والرواية بخلافه ولم ار
 من اوضح من الشارح وقد ظهر في الاماكنات بينهما فقالوا فيما مضى
 ان يتعين على الاصح بالنسبة الى وجوب رد عين ما اخذ وقالوا هنا لا
 يتعين بالنسبة الى انه يطيب له فهي متعين من جهة فساد الملك كالمقتضيه
 وغيره من جهة انه فاسد فاعتبر الوجه الاول في رد عين المقتضيه
 وانما في حل ركنه وهو حقيقة راجع الى فرق صدر الشريعة كما لا يخفى
 وفي فتح القدير والاسباب ان هذا على الرواية الثالثة انه لا يتعين النقد
 وفي البيع فاسد واما على الرواية الثالثة انه يتعين الربح في البيع
 كالمقتضيه لا يطيب وهو جيب صاحب المعنانية بعينه كما لا يخفى قال صاحب
 المنهج فليكن كقول عليه السلام اعلم كما حاب ربح مال ادعاء ففقد
 اي كمال له ثم تصادقا على عدمه بغير ثم ظهر عدمه بتصادقهما فرد
 بعد ما ربح فيه كدعي صورته رجل قال لا خير في عليك الدرهم فاقضيه
 ففقدناه ثم تصادقا انه لم يكن عليه شيء وقد تصرف فيه الذي ورث حاب
 له الربح ولا يجب التصديق لان الحث لفساد المعنانية لان الدين
 ذهب باسمه ثم استحق بالتصادق وبذلك السخن مملوك فلا يملك
 فيما لا يتعدى الاثرى انه لو باع عبد احراره فاعتقه المشتري ثم المقتضيه
 جاريته لا يبطل العتق وفي النجدي دلالة انه مملوك لا يبطل لا عتق فيما
 لا يملك ابن آدم قال في فتح القدير واعلم ان ملكه باعنا ربحه
 ان قبض الدراهم بدلا عما يربحهم انه حكمه اما لو كانت في اصوله

اصل دعواه الدين معتقدا الكذب فدفع اليه لا يمكنه اصلا لانه
 يشق ان لا يمكنه كذا ذكره في الحق ثم قال حكما عن شيخه صاحب
 الشهاب وضاها اطلاقهم خلافا لان المنظر عليه وجوب التسمية
 لازمه مدعى انتهى واعلم ان الحق في الحال موهبات حيث لعدم الحكم
 فاهرا وجبت لفساد في الحكم فالحال ايضا موهبات ما يشق كالمدعى
 وما لا يشق كالنقد فالحق لعدم الحكم في النوعين اي في العود
 والنقد كالمودع والمحاب اذا تصرف فيها اي في العود والنقد
 ويرجع بتصرف بالبيع عدا به في محذ لتعلق العقد بالعدو فاهرا فيما
 يشق فيمكن به حقيقة الحق وفي لا يشق فيمكن به شبهة الحق لتعلق
 العقد به حيث سلافة البيع او تقدير الحق فصار ملك الغير وسيلة
 الى الرجوع من وجه فيمكن فيه شبهة الحق واما الحق لفساد الملك فيعمل
 فيما يشق لا فيما لا يشق لان فساد الملك دون عدم الملك فينقلب
 حقيقة الحق فيما يشق به في شبهة هنا فيعتبر وشبهة فيما لا يشق
 ثم ينقلب شبهة الشبهة هنا فلا يعتبر كذا في ثمة في الوقاية لابت الملك
 فان باع المشتري ما سراه شراء فاسدا صح اي بيعه ان كان بعد
 قبضه لمصادفة ملكه وقيد في الحق بما اذا كانت فسادا بغير الاكراه
 لانه لو كانت فاسدا بالاكراه كانت تصرفات المشتري لها تنقض بخلاف
 سائر الباطل الفاسدة قبل ليس المشتري فاسدا ان يواجره من
 غيره اجارة محببة وقبل يملكها بعد قبضه كمشري فاسدا في البيع
 جائز له هو صحيح الا ان للمودع الاول ينقض ان نية لانتها في البيع
 بالاعتذار ذكره في الحق ثم قال اعلم ان المشتري فاسدا لا يطيب
 للمشتري ويطيب لمن اشترى منه اليه لكونه انما ملكه بعد
 صحيح بخلاف المشتري الاول فانما يحل له تصرف فيه ولا يطيب له

لانه ملكه بعد فاسدا لو دخل دار الحرب باحات واخذ مال الحرب بغير
 طيبة نفسه واخرجه الى دار الاسلام ملكه ولا يطيب له ويقتضى بالرد
 يقضيه له ولو باعه صح بيعه ولا يطيب للمشتري في لا يطيب الاول
 بخلاف البيع الفاسد كذا في البحر في البيع بالاعتذار انتهى وكذا اي مثل
 ما سبق صح لو اعتق اي اعتق المشتري العبد الذي سراه شراء فاسدا
 بعد قبضه وتراجع الاعتراف كالتدبير والاستيلاء والكتابة كعهو في صريح
 به في منع وفيه قال قيدنا بعد قبضه لانه لو اعتقه قبل قبضه لم يجر وفي فتاوى
 ظهير الدين اذا اشترى عبدا سراه فاسدا ثم امر بالبيع بالعتق قبل
 القبض فالعتق جاز ولو اعتقه كمشري بنفسه لم يجر فقد حله مما مور
 بالامر ما لا يمكنه الامر بنفسه وانما كان كذلك لانه لما امر بالبيع بالعتق
 فقد طلب ان يسلمه على العتق فاذا اعتق ابايع بامر صار كمشري
 قابضا قبضا سابقا عليه وهكذا ذكره في المسئلة في قوا عدم صح
 المحيط وقال فيها ايضا وعلى هذا اذا اشترى حظ - شراء فاسدا فقبضه
 كمشري حتى امر بالبيع كمشري قابضا وذكره في فقه خات هذه المسئلة
 على خلاف هذا فظهر ^{الباطل بالحق} وكذا في المسئلة واما ان او وقع
 عطل من المالك فظهر بغير ^{في بعض المواضع} او ذهب
 بغيره لو ذهب كمشري ما سراه شراء فاسدا وسلم ارتفع الفساد
 وسقط حق الفسخ لمصادفة هذه التصرفات ملكه فاذا زال المانع
 جاز الفسخ في كل منعه وكذا لا تصرف لا يفسخ كالتدبير والاستيلاء
 والوقف في منع وما يحتمل من الفسخ في البيع كالاجارة فانها يفسخ
 بالاعتذار وهذا عذر والرهو يمنع الفساد فان عاد الرهن فلم
 الفسخ وهذا لان النقص لرفع حكمه حق الشرع وهذه التصرفات
 تعلق بها حق العبد وانه مقدم لما عرف بينه وانما يفسخ العقد الاول

الفواز الشري من فردى وعاء وامره ان يذهب به الى منزله وسقط
 في الطريق وهكذا فالحمار على البايح لان على البايح تسليم المنزل ثم لما فرغ
 من بيع الفاسد كان المكره ادى درجة لكنه شققت من شعب الحق
 به واخره عنه ولعل تحفة ما ذكرها اصول الفقهاء الفسخ اذا كان
 الامر مجاورا لمكرها وان كان لا وصف متصل كان فاسدا ومكره
البيع وهو يفتحق ان يزداد الرجل في الثمن ولا يريد الشراء الترغيب غيره
 ويجوز في النكاح وغيره حيث قال عليه السلام لا تنكحوا اى لا تفتلوا ذلك
 ذكره في الفسخ وسبب ذلك ايضا رجل فيه باز من الثمن وهو خذاع و
 كذا في بيعه وجاز هذا البيع وان مكرها كذا في العارية قال ابن حنبل
 في شرط الوقاية هذا اذا طلب الراتب بمثل الثمن وان طلب بمادونه
 فلا يكره ان يزداد في الثمن الى ان يبلغ القيمة والسوم وهو طلب البيع
 بالثمن على سوم غيره اذا رضى بثلث يفتى اذا رضى في المساومة على ثمن
 معناه وصورة ثمن في العارية ان يتسام الرجلان على السلفة والبايع
 والمشتري رضى بذلك ولم يعقد اعقد البيع حتى دخل اخر على سوم فانه
 يجوز لكنه يكره لثقله على البائش والاضراره مما قيل ان ينفك ان
 عن البيع وقوله عليه السلام لا يسام الرجل على سوم اخيه ولا يخطب على خطبه
 وهو نفقة مفعلة منهم فيفيد كسر وعية ثمن ذكره في الفسخ فيد بالرضا لانه
 اذا ساهم احدهما ولم يرض به صاحبه فلا بأس للغيران بساومه ويكره
 لانه بيع من يزداد ولا يبيع الفقراء وهي جنة ما ساء اليه وكذا انهم عن
 الخطبة محمول على ما بعد الاتفاق والراضية ثمن في البيعة وتلقى جلب اى
 المجلوب يستقر الام وهو ما تجا به من المبلد للثمن وللقلي صور ان
 احدهما ان يتلفاهم كسرة في سنة حاجته اى خطه يبيعه من اهل
 البلد بزيادة وثانيها ان الحكم يستقرى منهم بارخص من

من البلد وهم لا يعلمون بالسعر وانما كره الحديث الصحيح عن ابن
 عباس رضي الله عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتلف لغيره وان
 يبيع حاضر لبادى فقلت لابن عباس رضي الله عنهما ما معنى حاضر لبادى قال لا يبيع
 له سمار ذكره في الفسخ وعمل منعه عندنا اذا كان بغيره باهل البلد
 وابيه بكار بقوله كره باهل البلد بان كانوا في خطه وليس السعر على
 الواردين وان كان لا يبيعهم فلا بأس به الا اذا ليس السعر على الواردين
 ثمن في البيعة وبيع لها خراى وكسرة يبيع حاضر لبادى اى لاسن في البادية
 صمما في غلاء الثمن زمن الخط قبل صورته اذا كان لواحد من اهل المص
 مقام لا يبيع منهم في الخط ولكن يبيع من اهل البادية ثمن غال الى جواز
 الثمن وعلى هذا الامم والمبادئ يتوهم من ذهب صاحب الهداية الى
 هذه الصورة وفسره في الاختيار بان يجلب البادى السلفة فياخذها
 اى حاضر لبيعها بعد وقت باعلى من السعر كوجود وقت لجلب فعلى الاول
 حاضر مالك بايع والمبادئ مشتركة على ان يثمن حاضر سمار والمبادئ
 صاحب سلفة ثمنه وانما كره لما تقدم من ثمنه ولما فيه من الاضرار
 بهم قال في الفسخ ويشهد لذلك في آخر الحديث واول الحديث لا يبيع حاضر لبادى
 دعوا الناس يرضون بعضهم بعضا ولذا قال في المحرر في هذا التفسير اجمعوا فقه
 الحديث وفيه الفضول مما دونه عن ابي يوسف لوان اعرا با قدموا الكوفة و
 ارادوا ان يمتاروا منها ويصرف ذلك باهل الكوفة استمعهم عن ذلك الاتري
 ان اهل البلد ينفقون من الشراء للمكره فلهذا اول انتهم وهذا يوافق
 التفسير الاول وقيد بقوله زمن الخط لانه في الرخص غير مكره لما فيه من
 نفع المبادئ من غير ضرر غيره كذا في الاختيار والبيع اى ذكره البيع عندنا ان
 يكتفوا اى عند الاذان الاول لقوله لا فاسدوا المذكر المذموم ووزر البيع
 وانما كره لان اخلال اسمى الواجب مجاور للبيع لانه صلبه فاقضه انما كره

دوت الفساد وقال في الفقه ولما كان انتهى فيه لمصلحة خارجة لا بد له من
العقد ولا في شرائط المعنى كانت كبرها لا فاسدا وهذه الكراهة تحريمية
لا تعلم خلافا في الاثر ولقد هذه البيعات دون دونه فاسدة في عدم
فساد العقد لان حكمه من غير ان يثبت في حقه الكمال لا يطلع فشمع ما اذا يتبعها
وهما بمشايين اليها وما في شرائط البيع لا يبرر الحكم هذا اذا وقع في مقتضى
واما اذا باع وهو يبيع لا يكره مثلا لا يلاق الاية فان الله تعالى قد نهى عن
بيع مطلقا فمن اطلق في بعض الوجوه فهو تخصيص وهو مفسد فلا يجوز
بالرأى كذا في البيوع وفي البحر نقلنا عن السراة الوهاج لو باع ولو بشرى حالة
الشيء فهو مكره ايضا وفي الجوهرة ولا يكره البيع والشراء في حالة مسمى
اذا لم يشك في انتهي وجهه انه يخل بواجب مسمى اذا فقد او فقد شيئا
واما اذا يتبعها بمشايين فلا اخلال فيصح بل كراهة ففعل هذا يمكن ان
يجاب بما ذكره الزيلعي من لزوم تخصيص القطع بالرأى بان حصر منه من
لم يجب بحقه عليه من الاعمال والعقد في تخصيصه بالمعنى اذ بان على راي بعض
علماء الاصول وعامة الفقهاء على جواز تخصيص العام بالمعنى ابتداء لان دلالة
ظنية عندهم وان كان مفسد خلافا في فهمهم وفي المصنفات والذي يبيع
ويشتري في مسجد اعظم الحما والفقير وزرا في البحر لا يبيع من يزيد اي لا يكره
بيع من يزيد لما رواه انس رضي الله عنه عليه السلام باع قدحا وحلجا يبيع
من يزيد ذكره في فهمهم ولا يبيع الفخر او دحا جنة من سب اليه كما وصي اليهم
في جميع اى في هذه المسائل كلها لان النهي ليس بمعنى في العقد وشرائطه بل
لمصلحة خارجة فيجوز وفي المثلثة يبيع الزنا من النكاح والمفسدة من
المجوس لا يكره ان في ذلك اذ لا يهاجم من ملك مملوكين صغيرين او كبيرين
اي ملك كبير او صغيرا احدهما ذو رحم عرم من الاخر كره له ان يفرق بينهما
اي بالبيع حتى يسلط مفسد ويختص به رتبة لان التفرق بالاعتاق غير مكره

لانه انفع له وانما كره لقوله عليه السلام من فرق بين والد له فرق الله
بينه وبين اجته في الجنة وذهب عيسى بن علي رضي الله عنهما صغيرين
ثم سأل عنهما فقال بعت احدهما فقال عليهما بعهما او ردهما وفي
رواية اذهب فاسترددهما ذكره في الاختيار ولان الصغير يستأخذ
بالصغير والكبير والكبير يتعاقد فكان في بيع احدهما قطع الكسبة
ومنع من التعاقد وفيه ترك المرحمة على الصغار وقد نهى النبي عليه
السلام عن مفسد الا اذا كان يحق مفسد كدفع احدهما بالجنابة
بان جنة تدفع في الجنابة ويبيع بالدية وبرده ويحب وتخرج مفسدا
فانه لا يفر مكرها دفعا للصغار عن الكسب واما احراز الصغير فثبت
ضمننا فلا يفت اليه لانه كم من يبيع يثبت ضمن ولا يثبت قصدا قيد يدين
رحم عمر لانه لو كان قريبا غير محرم كابن العم او محرم غير محرم قريبا كأمه
الاب فانه لا يكره قال في الفقه واما ادم التوفيق بينهما ببيع او الهبة او
الوصية وغير ذلك من باب الهبة او الوصية وغير ذلك من باب الهبة
في الجوهرة فلا يرد عليه التفرق بالاعتاق بمال او لغيره او بتدبيره
او ابتلاؤه الا انه اوكت به احدهما فانها جائز ان وكذا لا يرد عليه ما لو كان
في ملك ثلاثة احدهم صغير فان لم يبيع احدا كبيرا لان العدة ما هو
منظمة الصياح وقد بقي له من يقوم مقام الثالث وفي الكفاية اجتمع له
عدد من اقارب لا يفرق بين واحد اختلف جهة القرابة كالعم ومخال او
اخذت كماله عند ^{يستمر} ابيه يوفد لانه يتوجه بقران النكاح والصحة
فذهب انه اذا كان مع صغير ابيه يبيع من سوى الام لان منفعة
الام تنفع عمساوها واذا كانت احق بالخدمة من غيرها فهذه الصورة
مستثناة من اختلاف جهة واحدة كالام فلو كانت موصولة وصحة وخالة
جارية بيعت وصحة وفيه فلو كانت مع اخوات او اخوة كبار ^{في صحيح} انه



يجوز بيع ما سوى واجل منهم وهو الاحتات لان الشفقة امر
 باطن لا يوقف عليه فيعتبر البس ولا يغيب الا بعد مع الاقرب
 وعند الاتحاد في الدرجة والجهة احدهما يغني وكذا لو ملكا اخوة
 ثلاثة كبار او ثلاثة صغار فباع مع كل صغير كبير اجاز يستأنا فلو
 كان معاخت شقيقة واخت لاب واخت لام باع غير الشقيقة
 وتما مع يعرف في المنع ويصح البيع اي في صورة التفريق لان الشقيقة
 وهو ما فيه من اجاز الشفقة وباعه البايح لا رتاب المنع وفي بيع
التفريق كذا كور بكرة المشتري شرائه في شراء كجيم لابن كملك خلافا
 لابي يوسف يعني قال ابو يوسف يفسد البيع في قرابة الولاد ويجوز في
 غيره في رواية وفي كجيم يعني قال يفسد البيع في كل قرابة محرمه ولادة
 كانت اولم تكن في اخرى اي ووايه اخرى لما روي انه عليه السلام ردا لبيع
 في الولاد واما ما روي في غيره وهو لا يبي الا في الغاسد ولهما ان ركن
 البيع صدر من اهل مضا فالجمله فينفذ والتمس لمع مجاور له او
 على البيع الاخر من باع منه احدا ^{مستقله فلا} ^{يوجب الفساد} ^{كذلك ما استند} ^{عند الاذات} ^{والمروى}
 كذا قال الزليفي في التبيين وفي النهاية ^{معمل على الاقلاق}
 هذا كله اذا كانت لهما لهما حر كات او
 مكاتب او ما ذناله في التجارة واما اذا كانت كافرا فلا يكره التفريق
 لان الكفار غير حلال لبيعهم بالفرد في خلاف ذلك فع في كتب الاصول
 ولا بد من اجتماعهما في ملكه حتى لو كان احدهما له والاخر لغيره فلا
 بأس ببيع احدهما في المنع فانه لا ياتي ذو الرحم المحرم الذين
 اجتماع في ملكه كبيره فلا بأس بالتفريق اي بالبيع والهيبة والوصية
 في من لان النص ورد على خلاف القياس في القرابة المحرمه لعلها اذا كان
 صغيرا فلا يلحق به غيره لان الكبير في الدرجة وان كان صغيرا

لبس

لبس في معنى المنصوص عليه وقد صح انه عليه السلام فرق بين مارية وسير
 وكنيا كبيرين اختين فلا يدخل الزوجية لان النص ورد على خلاف القياس
 في من فيقتصر على مورد في في المنع ولو كان مع امرأة مسبية حتى ادعت
 انها ابنتها لا يثبت نسب منها لانها تحل النسب على الغير ولا يعرف بينها
 وبينه لان قول الواحد مقبول في الدنيا لانها في موضع الاحتياط وقد
 وجد فيه اماره الصدق وتما في التبيير قال في المنع وفي بيع التفريق
 بالبيع بكرة بقتنه في كبريت والغنائم كذا في الجوهرة فائدة ذكر الفقيه
 ابو الليث السمرقندي في خزانة الفقه في اخر باب مسلم في كتاب البيوع
 رجل اشترى ثلاثة اخوات متفرقات لا يجوز وطهن جميعا ولكن يجوز
 وطئ الاخت لاب والاخت لام وان وطئ الاخت لاب وام لا يجوز له وطئ
 الاخت لاب والاخت لام ما دامت هي في ملكه وان كانت للحواحد
 منهن بنت فاشترى بنتا من دون الامه يجوز له وطئهن جميعا لان
 لكل واحد منهن بنت خالة لصاحبها وان اشترى البنت مع
 الامهات يجوز له وطئ بنتا من جميعا وان وطئ الامهات ادلا لا يجوز له
 وطئ الاخت لاب او الاخت لام وان وطئ الاخت لاب وام ادلا لا يجوز له
 وطئ الاخت لاب او الاخت لام وان وطئ الاخت لاب وام ادلا لا يجوز
 له وطئ الاخت لاب ولا وطئ الاخت لام ما دامت هي في ملكه ولا بنتا منهن
 وان وطئ بنتا الاخت لام او اب يجوز له وطئ الابنتين ايضا دون
 امهاتهن استحق وتما مع ما في التبراء ياتي في كتاب الكراهية ان
 شرا له ثوبا وبيع الفضول بانه في قبيل بجر مسلم واما البيع والشراء بما لا
 الحرام فذكر في خزانة الفتاوى ان كتب ما لا حرام واشترى شيئا ولم
 يصف البيع ان كذا الدرهم فاب له وقال ابو نصر عالم يدفع ثوبا لدرهم
 الى البايح ادلا ثم اشترى منه ثوبا لدرهم بطيب له ولا يجب عليه

ومنها ان المشتري اذا باع الجميع من آخر قبل نقد الثمن ثم تقايلا وعاد
الى المشتري جاز للبائع ان يشتري الجميع منه باقل مما باعه لانه حق البائع
كالملوك بشر او جديد من المشتري ان يبيع ومنها اذا اشترى بعموض التجارة
بعد تمام تحويل عبد الخدمه ثم رده للعيب فيه بغير قضاء فهلكت العروض
في يده لا يسقط عنه الزكوة لانه بيع جديد في حق ثابت وهو المعتر لان
الرد بعيب بغير قضاء اقالة هكذا ذكره في شرحه وهو قاطع ثم قال هذا اذا
ذكر النسخ لفظ الاقالة ولو ذكره بلفظ النسخ او تشاركه لا يجعل
بيعا في حق الثابت اعمالا يفتحن موضوع القوي وفيه الحق هذا اذا
تقايلا بعد قبض وان كانت قبل القبض فهو نسخ في حق صلو غير
العقار فتعذر جعلها بيعا ذكره الزيلعي وفي حقهما اي في حق العاقد
بعد القبض اي بعد قبض الجميع فسخ لان لهما ولاية على انفسهما
فا سقطا حقهما فان تعذر جعلها اي الاقالة فسخا بان ولدت
الجميع بعد قبض او هلك الجميع في غيرهما بضمه بطلت اي الاقالة ويبقى
الباع على حاله لتعذر النسخ اذ الزيادة المنفصلة كمتولدة من الجميع
بمنع النسخ في مرتبة الرد بالعيب قال ابن المكد في شرحه في الجمع
هو نسخ بعد قبض الجميع وقبله وبمثل الثمن الاول او باقل او باكثر منه في
حق صلو عند ايمانه يظهر فائدة في مسائل منها انها لو سبها
في الاقالة خلاف الثمن او خلاف جنس الثمن الاول تلزم باطلا ومنها انها
لا تنفسد بالشرط الفاسد كما يفسد البيع ومنها انها اذا تقايلا جاز
للبيع بيع الجميع قبل قبضه ومنها ان الجميع اذا كانا ميكلا يجوز للبائع
بيع بلا اعادة الكيل ومنها ان البائع اذا وهب الجميع من المشتري
بعد الاقالة قبل القبض جاز هبته ولو كانت الاقالة بيعا في حقهما
ما جاز كل منهما التهن وعنده ايم يوسف الاقالة بعد قبض الجميع

بيع

بيع لان في الاقالة معنى البيع وهو بادل مال بمال للثا في فاعثا رجا
التمتع او اذا امكن فان تعذر اي جعلها بيعا بان كانت قبل القبض في المنقول
او كانت قبضه بعد هلاك احد العددين ثم كفا بضمه فسخ اي فيجعل
فسخا فان تعذر اي جعل الاقالة فسخا ولا يبيعا بان كانت قبل القبض
في المنقول باكثر من الثمن الاول او باقل منه اذ كونه اخر او بعد هلاك من سلفه
في غيرهما بضمه بطلت اي الاقالة ويبقى البيع الاول على حاله لان بيع
المنقول قبل القبض لا يجوز ولا في العقار فان الاقالة فيه قبل القبض لا يجعل
بيعا لان بيعه قبل القبض جائز في سائرته وفسخه يقر بالثمن الاول وقد
سبها خلافا لذكره في التبيين وعند محمد الاقالة المذكورة فسخ فان تعذر
اي جعلها فسخا بان تقايلا باكثر من الثمن الاول او بخلافه اودكت
الجميع قبل قبضه فيسحق فيجعل بيعا جديدا فان تعذر اي جعله
فسخا ولا يبيعا بان كانت قبل القبض باكثر من الثمن الاول او كونه اخر
بطلت اي الاقالة ويبقى البيع الاول على حاله لان الفسخ لا يقر على خلاف
الثمن الاول والبيع لا يجوز قبل القبض وبالاقل من الثمن يقر فسخا عنده
بان كان الاول لانه سكوت عن بعض الثمن وهو لو سكنت عن المال كان
فسخا فكذا اذا سكنت عن البعض لحدان اللفظ موضوع للفسخ و
الرفع يقال اللهم اقلني عثراتي فيعمل عقضاء واذا تعذر يحمل على محتمل
وهو بيع ولهذا صار بيعا في حق ثابت لعدم ولايتهما عليه ولا يقر
انها تملك من جهة بيعة مائة بالثا في وهو بيع وسيرة للمعاني
دون الالفاظ محذرة كالكفا لانه بركة الاصيل حواله وبالعكس كخلفه
ولهذا يبطل بهلاك الجميع ويرد بالعيب ويجدد بها حق الشفعة
الشفعية وهذه احكام جميع الاذا تعذر فيجعل فسخا لانها موضوعة
له او كونه لا يقر في انهما تنسخ عن نسخ والرفع والاصل في اللام

ان يجعل على حقيقة ولا يعتبر ابتداء العقد اصلا يجعل عليه عند التذرو
لهذا الوارد به ابتداء العقد لا يصح ولو كان كحتم لا يصح وانما لا يصح لانه هذه
واللفظ لا يجعل هذه فصار باطلا وكونه بيعا في حق الثاني امر ضروري
لان ثبت به ملك حكم البيع وهو كالمكذ لا مقتضى الصيغة فجعل عليه في حق غيرها
لعدم ولايتها عليه في التبيد وهذا تفصيل ما ذكرناه اجمالا ذكرته
لزيادة الفائدة في لا يخفى وفيه قال وقوله بيع في حق ثالث مجرى على اطلاقه
وقوله فسخ في حق متعا قديم غير مجرى على اطلاقه لانه انما يقع فسخا فيما هو
مع موجبات العقد وهو ما ثبت بنفس العقد من غير شرط واما اذا لم
يكن من موجبات العقد وانما يجب كشرط زائد فالاقالة فيه تعتبر بها جديدا
في حق متعا قديم ايضا في اذا اشترى بالدين المؤجل عينا قبل حلول الاجل
ثم تقابلا يعود الدين حال لانه باع منه وتعا يعرف في التبيد وقبل
القبض يعني ان الاقالة قبل القبض فسخ في حق القاي قديم ايضا عند
ابن عرفة النقلي اي في العقد له وغيره وهو صغار رواها اعماد لغيره في
اختلاف ابن عرفة في صغار ربه و عند ابن يوسف في العقار بيع وغيره قال
ابو يوسف الاقالة قبل قبض البيع يجعل بيعا في العقار لان بيعه قبل القبض
جائز بخلاف كقول فان بيعه قبل القبض لا يصح اجمالا على مرو لم يكن
جعلها بيعا وفسخا بطل عن ابن يوسف وابنه في اذا تقابلا في كقول
قبل قبض على خلاف جنس الاول اما عند ابن يوسف فلا ان لا يجعل جعلها بيعا
لان بيعه كقول قبل القبض لا يجوز واما جعلها فسخا كذلك لا يجوز لانه
على خلاف جنس واما عند ابنه وفلان الاقالة عنده فسخ فلا يمكن
جعلها بيعا لو قوعا على خلاف الجنس ويجوز ثم فرع على اختلافهم
بقوله فلو شرط فسخ اي في الاقالة بمثل الثمن الاول في اثاره بغيره
ولزم من ثمن الاول لان الاقالة فسخ عند ابنه والفسخ لا يكون

لاشترط ان يكون له ثمن
او خلا في جنس بطلان الاقالة
الذين الثمن الاول الاقالة

الا على الثمن الاول الا اذا تعيب جميع عند المشتري فان الاقالة في
تجوز باق من الثمن الاول لان مقتضات الثمن يتو بمقتضى الفات بالعب
كذا في شرط انظر قال في التبيين وشرط الاكثر او الاقل بلا تعيب وجنس اخر
لعقد ولزمه الثمن الاول عند ابنه لانه لما كانت الاقالة عنده فسخا و
الفسخ يرد على ما يرد عليه العقد الاول كما ان شرطه خلاف من الاول
باطلا وشرط لعدم جواز اشتراط الاقل عند التعيب عند المشتري واذا
تعيب عنده فيجوز بالاقل فيجعل بطلان ما فاش بالعب ولهذا
يشترط ان يقع التفقات بقدر خصه مؤق بالعب ولا يجوز ان ينقص
اكثر منه انتهى وفي الفسخ وتصح الاقالة بمثل الاول وبالكسرة عن الثمن الاول
وكب ثمن الاول بلا خلاف في في البحر ولو كان الثمن عشرة دنانير و
دفع اليه دراهم عوضا عن الدنانير ثم تقابلا وقد رخصت الدراهم ربح
بالدنانير التي وكن العقد عليها لا بما دفع وكذا لورد بالعب وكذا في الاجارة
لو فسخت الا اذا باع كقول في الوصف او للوصف في باكثر من
قيمتها او اشترى بثلث للوقف او للصغير حيث لا يجوز اقالته وان بمثل الثمن
الاول رعاية كجانبه الوقف وحق الصغير انتهى ما في الفسخ وعندهما يصح
الشرط بغيره قال ابو يوسف ومحمد ان شرط في الاقالة اكثر من الثمن
الاول او خلاف جنس الثمن الاول تصح لو بعد قبض يعني لو كانت الاقالة
بعد قبض جميع ويجعل اي الاقالة بيعا اي يرد على من صوتا للفظ عن
البيانات وان شرط اي في الاقالة اقل اي من الثمن الاول من
غير تعيب اي تعيب جميع عند المشتري لزم الاول اي الثمن الاول
عند الامام ومحمد ايضا اي في لزم الثمن الاول عند الامام عند
شرط الاكثر او خلاف الجنس وعند ابن يوسف يجعل اي الاقالة عند
شرط الاقل من غير تعيب بيعا ويصح شرط اي شرط الاول

عنده لان الاقالة بيع عنده لما حروا نحب اى بيع عند الشري
 صحيح الشرط اى شرط الاقل من الثمن الاول اتفاقا لما مر ان نفعه الثمن
 يكون بمقابلة الغايه بالبيع قال في المحرر ولا تغدر الاقالة بالشرط لان
 فسد البيع للمزوم الربا كمر ولا ريب في صحة ما علم ان من ملك البيع
 ملك الاقالة فصحت اقالته كملكه ما باعه وكيله واقاله الوكيل بالبيع و
 يضمن وفي الفتاوى ان الزبنيه الا انه من الاول الوجه لو اشترى من مدين
 البيتم دارا بعشرين وقعتها فصور على المدين في الدين اقال له نفع اقالته
 انما يتيه الدين لما دون اشترى غلاما بالثمن وقعتها ثلثة الاف لا نفع اقالته
 ولا يملك ان الرد بالبيع بخلاف العيب بخلاف الشرط والرد في بيع
 الغيبه انما يمتنع على الوقف اذا اشترى شيئا باقل من ثمنه لا نفع
 اقالته وكذا اذا اجاز ثم اقال ولا صلاح فيها للوقف لم يجر كما فيها
 ايضا وفي بعض المواضع من الحقيقة ان كان قبل القبض جازت و
 الا الا الرابعة الوكيل بالشرع لا نفع اقالته بخلاف الوكيل بالبيع صحيح
 ويضمنه كما من الوكيل بالتسليم على تفصيل فيه وانما يضمن الوكيل
 بالبيع اذا اقال اذا كان بعد قبض الثمن اما قبله فيملكها في قول
 محمد وفي الصيرفيه اذا فسخ القيمة الاجارة مع صحتها جرحه بيع ولو
 صح ينفذ عليه لم على الوقف قال ان لم تكن الاجرة مقبوضة يبيع و
 ينفذ على الوقف واذا كانت على الوكيل دين لرجل فاحاله على الشري
 لم يحد الثمن ثم اذا اقال فلا يبيع كذا في خلاصة ودليلها الستة
 الاجماع وبسببها حاجة اليها وحاشا انزال النعم عن النادم
 وتفرج الكرب عن المكروب الحكم المحرم ولا نفع اى الاقالة يفسد بطل
 بعد ولادة هبيرة لا مستأجر مفسد سبب الزيادة هكذا اذا ولدت
 بعد القبض واما اذا ولدت قبله او زادت زيادة متصلة فله

فالاقالة صحيحة عنده كما في المحرر خلافا لما ينفذ قال ابو يوسف ومحمد يبيع
 جعلها سبعا اذا ولدت وكذا لا نفع الاقالة اذا كانت الزيادة متصلة
 بعد القبض هذا تفريع كونها فسخا واحدا من ذل في الذخيرة في
 في الثانية ان الجارية اذا زادت ثم تقايل فان كان قبل القبض صحت
 الاقالة سواء كانت الزيادة متصلة كالسمن والجلال او منفصلة
 كالولد لان الزيادة قبل القبض لا يمنع مفسد كانت او متصلة
 وان كانت الزيادة بعد القبض ان كانت منفصلة فالاقالة باطلة
 عند ابي لانها لا يمنع مفسد برفضا من لم يحق في الزيادة ببطلان
 حقه فيها والتقابل دليل الرضا فانك تصحيحها فالاقالة من الشكول
 قبل القبض فسخ بالاتفاق لا مشاع ببيع واما في غيره كالغفار فانه
 فسخ عند ابي ومحمد واما عند ابي يوسف فيبيع بجواز بيع في الغفار
 قبل القبض عنده انتهى وفي الاختيار ولو حدثت الزيادة في بيع
 كالولد رخصه بعد القبض بطلت الاقالة لعدم مفسد يفسد بسبب
 الزيادة وعند ابي يوسف الاقالة جائزة بما سميها كبيع جديد
 وحديث الزيادة بعد القبض لا يمنع ذلك انتهى ولا يمنع اى صحة
 الاقالة هلا لا الثمن بل يمنع صحته هلا لا كبيع لان كبيع محل العقد
 يتقدمه وبينهما تناف وهو هلا لا بعض اى بعض كبيع يمنع اى الاقالة
 بقدره اعتبار البعض بالكل وفي الخلاصة ولو تباعا عرضا بعرض فملك
 احدهما فتقايلا صحت الاقالة انتهى وان تقايلها يصح الاقالة
 بعد هلاك احدهما لان كل واحد منهما مبيع اذ العقد لا بد له من
 العقد عليه او من الاخر فجعل كل واحد منهما مبيعا فكل كبيع
 قائما قال في المحرر واذا هلك احد البديلين في المباينة صحت الاقالة
 في الباقي من البديلين لان كل واحد منهما مبيع وكان كبيع قائما

اذا هلكي بخلاف البدلين في الصرف اذا هلكي لعدم المتصور ولذا لا يلزم
 هنا الاداء كمثل بعد هاء في البرزخ فان قلت يسكن على اشتراطهم
 لصحة الاقالة فيا مبيع ما هو جوابه من صحة اقالة المسلم قبل قبض
 المسلم اليه سواء كان رأس المال جسيما او دينيا وسواء كان قائما في يد
 المسلم اليه او هائلا فاذا كان رأس المال عين قائمة ردت وان كانت
 هائلا كذا كثر ان كان مثليا والقيمة ان كان قيميا وان كان
 دينيا رد كله قائما او هائلا لعدم تنصيره واذا اقالة بعد قبض المسلم
 فيه ان كان قائما يرد برب مسلم عين المتقصد لكونه مبيعا قلت اجيب عنه
 بان مسلم فيه وان كان دينيا حقيقة فله حكم التعيين حتى لا يجوز الاستبدال
 قبل قبضه كما في الفهم **تنبيه** وفيه تنصيح اقالة الاقالة فلو تقابلا البيع ثم تقابلا
 الاقالة اي ارتفعت الاقالة وحدها لم يفسخ لان في البحر قال في الفوائد البرزخية
 الا في مسئلة وهي اقالة المسلم فانها لا تقبل الاقالة كما ذكره الزيلعي
 في الدعوى من باب التخييل في جوهره لا تنصح الاقالة في النكاح والطلاق
 والعقاق انتهى وفي البرزخية اقله حتى اخرجك من سنة او اقله
 عليا ان اضع عندك خمسين نصح الاقالة والتأخير وخط وقال انك في جاز
 انما يفسخ قال ابو يوسف جازت الاقالة على ما سمن من انك اذ انقصا
 طلب الاقالة فقال المشتري هات المئتين فاقال له كعدله اقله وما من
 الرد في البيع الفاسد وصعب مانع من الاقالة اشترى بثلثة عشر وخط
 در صيد ثم جدد العقد بعشرة لا يفسخ العقد وخط يلحق باصل العقد
 لكنه لا يلحق في حق المبيعة حتى لو خلف لا يفسخ اذ لا يشترى بالثمن غير
 يفسخ بهذا اشترى عبد او لم يقبضه حتى قال للبايع بغيره ففسخ فلو كان
 جاز وانفسخ الاول ولو قال بغيره او بغيره من بكنه او بغيره ولم يزد
 عليه لا يفسخ ولو باعه من البايع قبل قبضه لا يفسخ البيع ولو وهب

قبل

قبل القبض يفسخ وفي البحر ولو وهب من البايع او رهن قبل قبضه
 لا يفسخ وان قبل انفسخ وان امر البايع بالاعتاق قبل قبضه فاعتقه
 وقع عن البايع وانفسخ البيع عند الامام وعندك شرط وجمود ما خلا
 النكاح ففسخ باع المنقول وتقابلا ثم تقابلا ثم باع من المشتري قبل
 القبض بعد الاقالة يجوز ان الاقالة ففسخ في حقها فلا يفسخ البيع
 المنقول قبل القبض عليه دين الاجل باع به لداينه ثم تقابلا لا يعود الاجل
 وان رده بغير قبضه كان فسخا وعاد الاجل ولو لم يقبل لا يعود
 الكفاية في الوجهية وان لم يقبل فذهب الدين للمديون فردها عاد
 الدين لا الكفاية ويجوز شرط فيها رهن بالاقالة كما بيع وجازت باجل
 باق من المئتين الاول عند حدود يجب ويجوز في احد الميعاد بحصة من
 الثمن ويجوز بالرسالة فاذا فسد قبل الاشغال جعل اخرجيه ولا يصدق
 على منفسخ الاباليسنة قال البايع لا اخذ الثمن فافسخ البيع فكنت
 وذهب لك فسخا والرد يجب بعد القبض صامحا اقالة باع بمن
 بارذه فقال داهم لانتتم الاقالة عالم بغير رهن فتم وبه يفسخ ويجوز الاقالة
 في المكمل من غير كمال قال المشتري انه يحس فقال البايع نعم فان خس
 فعلى فباي غسر لا يلزم شيء طلب ان ينقص من الثمن فقال البايع
 هات مبيعك وثمانك هذا فقال المشتري هات مئتي كتم افته بان اقالة
 هاتك المبيع بعد الاقالة قبل التسليم طلعت جاء بقبالة العقار المشتراة
 فاخذها البايع ونصرف في العقار فاقالة في ذمة ثمانية عليه ولا يفسخ
 تعليق الاقالة بالشرط بان باع ثورا من زيد فقال اشترى به رخصا
 فقال زيد ان وجدت مشترا بالزيادة فبيع فباع بازيد لا يفسخ البيع
 الثاني لانه تعليق للاقالة بالشرط والوكالة تقابلا فاقب العبد من يد
 المشتري ومجز عن تسليمه ينطلي الاقالة قال المشتري اقله فقال اقبلت

لا حتى يقول البائع بعده قبلت في قولها خلافا لما في رد المشتري المشتري
على البائع بعد ايام فلم يقبل البائع زده وتعرف فيه ويشهد له الرد على المشتري
لان لما رد ثمن البيع الاول على حاله ولا عبرة بالدالة بعد الترخيم قبض
الطعام المشتري وسلم بعض الثمن ثم قال بعد ايام الثمن غاب فزده البائع
بعض الثمن بمقبوض من قال البائع ينفق بالتعاطي من احد الجانبين جعله
اقالة وهو صحيح ومن شرط القبض من الجانبين لا يبرأ اقالة التهنين في
البنان برب رجل باع من اخر كرا فسلم اليه فاك المشتري منزله سنة ثم تقاملا
لا بيع وكذا اذا هلك الزيادة المتصلة او المنفصلة او استهلكها اجبه
رجل اشترى عتار ثم جدد العقد ان كان الثمن الاول لا ينفذ العقد
وان كان ثمن اخر ينفذ ولو كان البيع الاول بثلثين وموكل وان كان بثلث
خال او على القلب يفسخ وقد بثلث اخر يعني الدراهم مع الدراهم
وزد المتفق في كتاب الدعوى كل صلح فاشى بطل وكل صلح بعد شراء
فالصلح بطل والشراء بعد الشراء فالشراء الاخر حق والاول بطل وان كان
صلحا ثم اشترى بعد ذلك اخرت الشراء الاخر وابطلت الصلح الاول قال
القاضي التتاد قوله في كسنة صلح بعد صلح بطل امراد الصلح الذي
هو استقاط اما اذا كان الصلح على عوض ثم اصطلح على عوض اخر
فانما هو الجائز وانفخ الاول كما يبيع الكل من خلاصة قال ابن مكر
في شرط الوقاية في اخر باب الاقالة العقد الذي شرط فيه الاقالة وانما
يسمونه بيع الوفاء فقد حكم الرهن عند كسر الكسنة فلا يبيع للمشتري
ان يشفع به بطلان البائع ومقتضى الدين بطلانه وبعضهم يجعله
بطلانا اعتبارا بالهزل وبعضهم جعله في حكم بيع المكره فينقضه المشتري
ان كان له لان لم يكن راضيا قال الامام نجم الدين النسي انفق من ثمنه في هذا
الزمان على جوارحه وافادته بعض الاحكام وهو الاستماع به لحاجة اليه

وتعا ملحقه فيه والقواعد قد يترك بالتعاقل كما في الاستصناع قال صاحب
الهداية وعليه مقتضى **باب المراجعة والتولية** لما شرط في ما يتعلق
بالاصل وهو المبيع من البيوع اللازمة وغير اللازمة وما يرفعها شرح
في بيعات الافراج التي يتعلق بالثمن من المراجعة بالتولية وغيرها والبيات
بالاصافات الى ذكر الثمن اربعة اقسام منها المسامحة وهي متى
لا يلتفت الى الثمن السابق ومنها بيع الوضعية وهي البيع بارخص الثمنين
ومنها المراجعة والتولية وقد ذكرنا في اول البيوع جعلتها التولية في اللغة
مصدر وفي غيره اذا جعله وليا كما في التهنين وقال في التبيين وهي ان تجعل
غيره واليا فكان المشتري يجعل المشتري منه واليا بما اشتراه وفيه ما يورث
التولية في البيع نقل ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول من غير زيادة
واما شرحنا في ذكره فمن يقول المراجعة بيع ما شراه اي شري البائع
الذي هو المشتري الاول المبيع من هياكل الاول بثلثي بما شرط به
وزيادة اي مع زيادة ربح ولو قال المراجعة بيع ما ملكه بما قام عليه
وبفضل الثمن احسن وسلم في المنع فاذا كان الثمن الاول ملكيا فباع
مراجعة بزيادة ربح يجوز سواء كان الزرع من جنس الثمن الاول او لم
يكن بعد ان يقول شيئا مقدرا معلوما بحول الدراهم وكوب كسار اليه لان
الثمن الاول معلوم والزرع معلوم كما في البيانية فنوهم لزوم كون الزرع من
المثليات باير دلا مثلة منها وهم يحض كما في زخيرة العقيق والتولية
بيعه اي بيع ما شراه وملكه به اي بما قام عليه من ثمن الاول بلا زيادة
والانقص والوضيع بيعه بما نقص منه اي من الثمن الاول والاصل والبا
ان المراجعة والتولية جسا على الامانة والاحتراز عن الخيانة حتى اذا
اشترى شيئا موقعا ليس له ان يبيع مراكبه الا اذا بين التاجيل ذكره
النسفي في شرطه قال في الاختيار التولية بيع بالثمن الاول والمراجعة

بزيادة والوضعية بنقيضه لان التمسك ببيع عن ذلك وجبهاى
مبيع الثلاثة على الامانة لان المشتري يضمن البايع في خيره معقدا على
قوله فيجب على البايع التسليم عن الحيانة والتجنب عن الكذب لتلايق
المشتري في كس وعزور فاذا ظهرت الحيانة يرد او يختار وهي اى التلاية
عقود مشروعة لوجود شرائطها وقد يشترطها الناس من لدن الصدقات
الى يومنا وقد صرح عليه السلام لما اراد من جهة قال لا يكرهه وقد اشترى
بعيرين ولحق احدهما طائنا سر حيازة لان ذلك لا فيهم من لا يعرف
قيمة الاشياء فيستعين بمن يعرفها ويطلب قلبه عما يشتراه وزيادة
ولم يزل كان ميسرا على الامانة ورأس ما لا يكون منه - حقه ولم يشكط
منه انتهى ولا يصح ذلك اى لان الكرامة والتولية والوضعية عامين
الثمن الاول اى الفوض في البيع الاول مثلبا اى ما له مثل كالمكينة والموزونة
لانه لو لم يعرف له مثلبات كانت من زوات القيمة كالحجارة والاشوب
والعبد له ملكه ملكه بالقيمة اذ لا يمكن رد عينه وكذا لا يمكن رد مكنته لانه
لا مثله والقيمة مجهولة يعرف بالحز والظن فيمكن شبهة الحيانة
فيحتمل زعنوها حتى لو كانت عينه مقدور التسليم بان وصله من المشتري
من بايع بايع بوجه من الوجوه فاشترى بذلك البند وبيع درهم او
شيء من المكمل والموزون جاز في شراء النافع واليه لا نقول او في ملكه
من يريد الشراء بعينه او بغير الثمن الاول الغير كمثل مملوك للمشتري انما يرد
ملكه ذلك البند من البايع الاول بسبب من السباب فيبيع به ويزياده في اذا
اشترى عبدا بثوب فاراد ان يبيعه مراحمه عليه لادان بغير ذلك الثوب
مملوك للمشتري كذا حتى يبيع به ويزياده في مملوك عليه اذ لو لم يكن كذلك
يقع عقد المراحم على قيمة ذلك وهي مجهولة فيفسد كذا افاده ابن الملك في
شراء جميع والزعم معلوما عطف على الثمن الاول بعينه ولا بد ان يقع الزعم

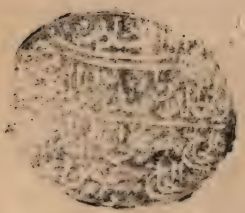
معلوما

معلوما مثلبا بؤدى الى الكرامة والمنازعة فلو باعه ببيع ده يارده لا يجوز
الا ان يعلم الثمن في المجلس لانه مجهول ولو كان كببيع مثلبا فله بيع نصف مراحمه
بخصه ولو كانت ثوبا او نحوه لانه يبيع جزء منه لانه لا يمكن تسليمه الا بجزء
كذا في الاختيار ويجوز ان يضم الى رأس المال اجر القصار والصبي بغير
الصاد مصدر وبكرها اسم والطراز بالكسر علم الثوب والفعل والمحل اى
حمل الصكوك وغيره وسوق صنفه والسمار اى واجر السمار المشروط
في العقد كخاف في الفقه وكذا اجرة العسل ونحوها وكسوة لان السوق جار بالمحاق
هذه الاشياء برأس المال في عادة التجار ولان ما يزيد في عين كببيع او قيمته
يلحق به اى الثمن لانه في معنى الثمن هذا هو الاصل وان وجد في هذه الاشياء
في لا يخفى والخلق في الصبي فشمع الكود وغيره في اطلق المحل فشمع حمل الصك
الصكوك في البر والبحر وقيد بالاجرة لانه لو فصل شيئا من ذلك بيده لا يضمنه
كذا لو تطوع منطوي بهذه او باعارة وكذا يضم تحصيله كذا وكذا في النهر
والفتاة والكراب وكسب الكروم وسقيها والزروع وغرس البساتين في البر نقلها
عن المحيط يضم حكمه كببيع الاما كان سرفا وزيادة فلا يضمن كسوته وكراه
واجرة المحزن الذي يوضع فيه ذكره في الفقه واما اجرة السمار والدلال
فقال الزيلعي ان كانت مشروطة في العقد تضمنه والا فانكرهتم على عدم الضم
في الاول ولا تضمن اجرة الدلال بالاجماع انتهى **قوله** وفيه في نية السمار
اذا باع ما امر من الثياب واسما با مر صاحب الثياب حتى ينقده
الا جرف منه الثمن لا يضمن في قولهم وكذا صاحب كجولة حتى اعطيه
الا جرف منه لا يضمن في قولهم ذكره المحقق في فتاواه في كتاب
الاجارة وفيه انما من السمار بالكسر ما كذا الامر وقيمته انتهى وانما اراد
هنا من يتوسط بين البايع والمشتري للعقد كاذن خلاصة الفصل في
من كتاب الاجارة وفي الاصل رجوعه جرحا للبيع او للثمن ولم يوقت

ولم يزل دون ذلك خفي

لم يحرك ولو بين الوقت جاز وجب الاجر حصل البيع اولاد لو قال بيع له هذه
 محتاج باجر درهم او اكثر ولم يبين اجلا فله اجر مثل لا يزد على درهم
 ولو امره بالبيع او اشترى ولم يكثر طم اجرا فهو محتاج فله درهم وفي
 الخبر لا يجوز اخذ الاجرة على البيع والاشراء ولو باع واشترى جاب اجرا
 كمثل لا يجوز به درهم ولو دفع الى امرأة رجل درهم حتى تسع في بيع دار
 زوجها وتخرضا على ذلك فهي مكرهه دفع الى رجل ثوبا وقال له بع ثوبه
 فما زاد فهو بيته ويبسند قال ابو يوسف ان باعه بعثه اولم يسم فلا اجر
 له وان تعب في ذلك ولو باعه بائنه او اكثر ادا فل فعله اجر مثل عمله
 اذا تعب في ذلك لانه عمل باجارة فاسد فيستحق الاجر مقابل البيع
 دون مقتضا ان كان يعقود عليه البيع دون الشئ قالوا عليه
 الفتوى كما في البزار في رجل يبيع شيئا في السوق فاستعان من رجل
 من اهل السوق فاعانه عليه ثم طلب منه الاجر المعتبر عادة اهل
 السوق ان كانوا لا يجنون الا باجر يجب اجره كمثل وان لا يوايجه
 في مثل ذلك بغير اجرا لا يشترى لكن يقول اي اذا ضم اليه ما يجوز
 ضمه قام على كذا لا اشترى به اي لا يقول اشترى به كذا لانه كذب
 وهو حرام وكذا اذا قوم محمودة وكذا يقول ذلك وكذا اذا رضم على
 الشئ بكذا شيئا وباعه برقمه فانه يقول رضمه كذا سواء كان رضمه
 موافقا لما اشتراه به اذ ازيد حيث كان صادقا في الرقم كذا في فتح
 القدر في كذا كذا قال محمد في فتاواه وفي العتابة في التوب بجمع من
 القصار ولا يبرء الا برقم او المتاع الكثير يصطفي حادثة ولا يبرء
 الا برقمه جاز ان يبيع من راحة على قدر رقه ولو كان صادقا او ادهم
 ادو حبه فقوم قيمته ثم باعه من راحة على تلك القيمة جاز وفي كذا على
 ما ابره يوسف في الامم اشترى ثوبا وبطانة وجعلها جبة وجعل حشاها

فقط



قطنا او ورثه او وهبه له ثم حسب العن واجرة الكتاب وقال قام على كذا
 جاز اشترى ثوبا بكذا ثم باعه برقمه يارده واجزائه قام على
 بعثه فاشترى ثوبا بكذا ثم قال غلطت قام على ثوبه عشر
 كذا اشترى ثوبا بكذا ثم قال غلطت قام على ثوبه عشر
 اعطه حنة ونصفا او رد الجميع فقول ابو يوسف واما في قياس فله درهم
 فلا يؤخذ كذا اشترى ثوبا بكذا ثم قال غلطت قام على ثوبه عشر
 شئت فلم يبيع بالذي اشترته ولو اقر بالبيع ان راسه ماله خسر
 واقامت بذلك بيته فانه يرد بقول ابو يوسف خسر ونصفا ولا يرد
 شيئا فقول ابو يوسف ان اشترى ثوبا بكذا ثم اشترى ثوبا بكذا
 نقده ولو اشتراه ثوبه فله مثل ثوبه فانها يترادان في الزيادة و
 النقصان في قول ابو يوسف وكذا قال ابو يوسف في النقصان وكذا في زيادة
 في الزيادة وفي نوادر ابن سماع عن محمد عصب عبد قايق منه ففرض
 عليه بيمينه ثم وجد العبد فلما صاب ان يبيع من راحة على القيمة التي غرم
 ويقول قام على كذا لا اشترى به وقال محمد في الاصل اشترى ثوبا بكذا
 يحل عليه ما انفق في القمار وكذا الصبي والغسل والغسل ويقول
 قام على كذا ولا يقول اشترى به وان قال ذلك ثم علم كذا اشترى ثوبا بكذا
 قول ابو يوسف وقال ابو يوسف في القمار والصبي والغسل لا خيار له انتهى ولا
 يضمن اي الى راس المال نفقته اي نفقة نفسه في سفره من وقت شراء
 المبيع وكذا ان ولا اجر الراعي والطبيب اي ولا يضمن اجر الطبيب وكذا
 اي اجر المعلم وبيعت كذا على بيت كذا يضمن وكذا لا يضمن جعل
 الابن وما يؤخذ في الطريق من الظلم الا اذا جرت معادة بضمنه ولا عن
 الخلل والبراق في الدواب والخياب في الرقيق كذا في عدم العرف بالحافة
 برأس المال وان هذه الاشياء لا يبرئ من قيمة المبيع ولا قيمته شيئا وهو اهل

في البتة والرمح حفظ وهو لا يرد في العين ولا في القيمة شيئا ويحوت
الزيادة في التعليم لمخفي في نفسه وهو كاه وذهبه وسفله لا بما انفق
على العمل ولم يزد اجرة العمل ما لا يبيع ولا يبيع حفر البكر ونحوه اجرة
من يذبح الحيوان ويصلحها وانما ذلك الحطب ابوابا ونقوب الدلو ولو
زوجه العبد لا يبيع كماله رأس المال ولا يخط مهر الامة ولو زوجه ولا
يضم اجرة الرابح والبيطار والحي من واحة ثمن والغذاء في الجنة
لان التاجر لا يضمن هذه الاشياء الى رأس المال كذا في التفسير وقال المصنف
فتاواه وفيه منتهى وفي الرقيق يحل على ائمة منهم ملكهم وكرامهم دون
كسوتهم ويحل كراء السفينة والدولة وفي الدواب يحل ثمن العلف ولا يضمن
اجرة سائق الرقيق وحافظه مصححهم ومعتاقه وما على بيده من قصارة
وجباطة وما اشبه ذلك من الاعمال وفي الولو اجرة اشترى حكمه ما قاله
نصفه فلم ان يبيع نصفه الاخر مراكمه على نصف ثمن وكذا كل مكمل و
موزون وان اشترى ثوبا واحترق نصفه لا يرد الا النصف الباقى اشترى
ثوبين صفقة لا يرد في واحد منهما وكذا اذا اشترى عدل زهر بالف وان
كل ثوب بعثته بربح في ثوبين او بربح يوسف خلا فالجدة عبيدتين اشترى
قام بمائة دينار فادرج احدهما صاحب دينار يربح على مائة وفي المائة
اشترى ثوبين بعثته كل واحد بمائة فباع احدهما مراكمه على خمسة
لا يكره وقال محمد بن كبره وفي جامع الجوامع اشترى ثوبا بربح قام بعشرة لا يبيع
على عشرة انتهى فان ظهر للمشتري خيانة ام خيانة البايع في رأس المال
في مراكمه باقرار البايع او بينته قامت على ذلك او بتكول البايع عن العين
وقد ادعاه المشتري هذا هو المختار وقيل لا يثبت الا باقراره لانه في
دعوى خيانة منافق فلا يتصور بينته ولا تكول ذكره في المتن ثم قال
والحرف سما عما كد عدوى الغيب وكدهوى كخط فانها تسمع اشتمى

والنظر

والنظر متعلق بقوله خير اى المشتري فاخذ اى البايع بكل ثمن او اشترى
اى رده على البايع في التولية يعني وان ظهر للمشتري خيانة البايع في
رأس المال يحط من ثمنه اى يحط المشتري من الثمن قدر خيانة اى قدر ما
خاف البايع في بيع التولية عنده لانه لو لم يحط لم يبق تولية لانه يربح
على الثمن الاول فيصير مراكمه فينتقل به التصرف ولو لم يحط في المراكمه يبق
مراكمه على حاله الا ان الزم اكثر مما ظنه المشتري فلم يتغير التصرف
فيه فامكن اعتبار التسمية فيه وثبت لم يكن لغواث الرضا وهو اى
يحط من الثمن التماس في الوضعية اى في المبيع بالوضعية وهو البايع
بالنقص من الثمن السابق صورة الوضعية اذا قال اشترى بته باحد
عشر درهما فاعطاه بعشرة فباع بعشرة ثم ظهر ان البايع اشترى
بعشرة ينقسم الخيانة وهي درهم على احدى عشر فيصير احدى عشر جزء فيعطى
بما اصاب شفعة دراهم وجزء من احدى عشر من درهم مع الزوايد كذا
في توفيق الوقاية وعند ابي يوسف يحط اى المشتري من ثمنه فيهما في
المراكمه والتولية في صورة الخيانة قدر خيانة اى من رأس المال مع حصتها
اى مع حصته قدر الخيانة من الزم في المراكمه لان الاصل فيه هو المراكمه
والتولية ولهذا لا ينفق بقوله وليست بالثمن الاول او بعشر مراكمه على الثمن
الاول اذا كان الثمن والزم معلومين كما في التبيين وذكر الثمن جار مجرى
التفسير فلا بد من بناء العقد ان في الاول في حق الثمن وقدر الخيانة لم يكن
ثابتا في العقد الاول فلا يمكن ايجانه في العقد ان في حط حصة غير ان في التولية
يحط قدر الخيانة من الثمن لا غير في المراكمه يحط ذلك مقدار من رأس المال و
يحط من الخ ايضا كما به لان الزم ينقسم عليهما في اصاب الخيانة
سقط مع وما اصاب غيره بقت مع بينا اذا ابتاع ثوبا بعشرة على
ربح خمسة ثم ظهر ان البايع اشتراه بمائة فباع منه ثوبا بربح خمسة

يقول ابو يوسف يحط بقدر كفاية من الاصل وهو درهمان ويحط من
الربح ما قابلهما وهو درهم واحد فبما خذ الكوب بالشيء عشرة دراهم
هذا ربح على الاصل ^{من الربح} قد ظهرت حياته على المثل فيظهر الاثر في الربح
ايضا كذا في نسخة السنان وعند محمد بن ابي في صورة كفاية فيهما اى في المراكمة
والتولية لانهما باسرا عقدا باختيارهما بتمن معلوم فيعقد بالمسعى فيه
كما لو باعهما معا ومنه وذكر المراكمة والتولية للشرع والربح فيرى في
الوصف فان كانت الوصف الموقوف فيه بخير بين الاخذ بالتمن والرد كما
اذا وجد حقيبا ولو خاف في الاجل بان لم يبين انه يمتزج نسيئة او
بين وخاف في قدر الاجل فله المسمى المراكمة لان الموقوف انقص في المراكمة
من كمال كذا في المحيط لان الاصل هو لفظ المراكمة والتولية وذكر التمن في العقد
بحري التفسير فلا بد من بيان العقد الثاني على الاول فيحط قدر كفاية
ليس في الثاني كالاول ذكره ابن المذنب في الوقاية وقال المحقق في فتاواه وفي الوقاية
ولو اشترى نسيئة لم يبيع مراكمة حتى يبيع هذه الاجل المشروط فان لم يكن
شرط الا انما صار في مسمى فيما بين التاجر كالبياح يبيع اشياء من انسان
ولا يطالب بالتمن جملة بل اخذ منه بخلافه في عشرة ايام هل عليه ان
يبين وان لم يكن على انه ليس عليه ان يبيعه في ذلك وعن ابن يوسف انه لا
يبيع مراكمة حتى يبيعه ويأخذ بعض المسمى ثم في الاجل المشروط اذا باعه من
غير بيان وعلم به المسمى فلم يجز ان يشره في بيعه وان شره و
نصير هذه المسئلة رواية فيمن اشترى شيئا او صدق بمشروا فيه عشا فاحس
ان له ان يرد على البائع بحكم الفين واليه ان يرد في كماله المسمى و
الفاضة الامام ابو علي المنصف حكى عن المتأذنه انه كان يقول في المسئلة
روايتان عن اصحابنا ويصح رواية الرد وفقا للنسبة وكان القاضي
صد الدين ابو ابيس والفاضة الامام ابو بكر الزهرجزي والفاضة جمال

الدين يفتون ان البايع ان كان قال للمشتري قيمة متاع كذا اذ قال
متاع يساوي كذا فاشترى بناء على ذلك ثم ظهر بخلافه ان لم يرد بحكم
التخفيف اما اذا لم يقل ذلك وليس له الرد وغيرهم من ما يحتمل كانوا لا يفتون
بالرد على كل حال والصحيح ان يفتح بالرد اذا وجد التخفيف وبدونه لا يفتح
بالرد ولو استعمل الدار والارض جاز ان يبيع مراكمة من غير بيان
وفي المحيط ولو اشترى ثوبا ولم ينقد التمن ثم باعه مراكمة جاز فان اخذ
التمن عنه ثم باعه بعد ذلك لا يترجم ان يؤخر عن المسمى ولا يبيعه به هذا
لحد انهم فلا يملك اي بيع عند ظهور كفاية في المراكمة قبل الرد اي
قبل رده او امتنع الفسخ اي بسبب حدوث ما يمنع من الرد من عيب
او زيادة في المبيع لزم كل التمن اي لزم جميع التمن المسمى اتفاقا وسقط
خياره عند البيع وهو مشهور من قول محمد كسقط خيار الشرط والرداية
بهما وكذا لو استعمل في المراكمة كما في المبيع لانه مجرد خيار لا يقابل به شيء
من التمن كخيار الرداية والشرط بخلاف خيار العيب لان التحقق فيه
للمشتري المسمى والغاية وعند الغاية وعند العجز عن تسليم سقط ما
يقابل من التمن ولو وجد المسمى بالمبيع عيبا لم يحدث به عنده عيب
لا يرجع بقصمات العيب لانه لو رجع بغير التمن الثاني انقص من الاول
وقضية التولية ان يرد مثل الاول كذا ذكره في التبيين وفيه ذكر اختلاف
ابن يوسف ومحمد في هذه المسئلة من اراد الموقوف فليرجع اليه ومن
اشترى شيئا بغيره دراهم وقصه فباعه بحكمه عكس ثم شره ثانيا
بعشرة يراعى يعني يبيع مراكمة على غرضه بان طر في عنه كل ربح
كان قبل ذلك اذا باعه مراكمة وان شره ثانيا فحتم لا يراعى
اي لا يبيع مراكمة اصلا عند البيع لاستغراق الربح التمن بخلاف الاول
فانه لم يستغرق الربح التمن فيطرح عنه ما ربح وكذا لو اشترى

٢ ثم باعوا ثوبين ثم باعوا مراحمه بثلاثين ثم اشتراه بعشرين فانه يبيع
 مراحمه على عشرة ويقول قام على بعشرة ولو اشتراه بعشرين وباعه باعوا
 مراحمه ثم اشتراه بعشرين لا يبيع مراحمه اصلا لاستراق الزرع الثمن
 فيصير الفصل الاول كانه اشترى عشرة دراهم وثوب باع عشرة فتقابلت
 العشرةان وبقي الثمن بعشرة فيبيع مراحمه عليها بطر العشرة لانه
 بالعقد الثاني تاكد وصير الفصل الثاني كانه اشترى ثوبا وعشرين
 بعشرين درهما فصار العشرة بالعشرين ولم يبق في مقابلة الثوب
 شي فلا يبيع مراحمه هذا عند ابي ج وعندهما يراى اى يبيع مراحمه
 على الثمن الاخير وهو العشرة في الاول والخمسة في الثاني مطلقا في
 الصورين جميعا فيراى على العشرة في الاول وعلى خمسة في الثاني عندهما
 لان العقد الثاني عقد جديد ينقطع الاحكام عن الاول فيجوز بناء المراكمة
 عليه كما لو باعه بقرض يساوى خمسة عشر ثم اشتراه بعشرة فانه يبيع
 مراحمه بعشرة وكذا اذا اختلف ثالث بان باعه الماشري من اجنبى ثم باعه
 الاجنبى من البائع ثم اشتراه الاول فانه يبيع مراحمه على الثمن الاخير
 ولا ي ٢ ان الزرع في البيع الاول كان على احتمال السقوط بان يرد
 الماشري المبيع بظهور اليب فيه والاشبهة كالحقيقة في بيع المراكمة
 احتياطا ولهذا لا يجوز المراكمة فيما اخذه بالصلح لثبته كحقيقة
 فيه وكذا فيما اشتراه من اصول وفروعه لما له من التوسع في ما لم يمتنع
 بملكه وبالعقد الثاني تاكد بشبهة حصول الزرع وان بطلان التاكيد
 حكم الاصول الاترى ان شهود المطلق قبل الدخول اذا رجعوا
 بضممت نصف كهمر تاركهم ما كان على عرق السقوط ولما كيد
 حكم الاجنبى فصار كانه الماشري ثانيا بعشرة ثوبا وخمسة دراهم فتقابلت
 الحسنان وبقيت الثوب في المسئلة الاولى بخمسة فيبيع مراحمه عليها

وفي المسئلة ان ثنية بقي مجالا لاستراق الزرع الثمن فلا يبيع مراحمه
 حذرا عن بشبهة تخلفا منه وفي البحر نقلا عن المحيط ان ما قاله ابو ج
 او ثقف وما قالاه ارفق ذكره في المنهج ثم قال ومحل الاختلاف عند عدم
 ابيك اما اذا بين فقال كنت بعته فرحت فيه كذا ثم اشترته او انا
 ابيهم الا ان بكذا يرجح جاز اتقا فاكذبه فيج المقدير وقيد بالشر لانه
 لو هب لم يوبا فباعه بعشرة ثم اشتراه بعشرة فانه يراى على العشرة
 وتماه يعرف فيه وقال المصنف في ذاه وفيه لو لاجية اشترى عبدا
 بالغ فوهب له الجارية الثمن كذا ان يبيع مراحمه على الثمن ولو صالح
 عن العشرة على تسعة يبيع مراحمه على عشرة فلم ينقد الثمن شيئا
 فدان يبيع مراحمه على عشرة انتهى ^{الاشباه} ^{بشبهة} ولو اشترى
 ما دون اى عبدا دون اى بدس محيط ثوبا بعشرة دراهم
 وعليه دين محيط بقرضه وباعه اى وباعه من خمسة عشر درهما او
 بالعكس يعني اذا اشترى ثوبا بعشرة ثم باعه من عبده كما دون
 المحيط دينه بقرضه بخمسة عشر يراى اى يبيع مراحمه على عشرة لان
 العقد الذي جرى بينهما وان كان صحيحا في نفسه لا فادته ملكا ليد
 او التصرف فيه لبشبهة القدم لان العبد ملكه دما في يده لا ي ٢ عن
 حقه فاعبر عدم في حق المراكمة لا يتأثر على الامانة فيق الا اعتبار
 للثراء الاول فصار كانه العبد اشتراه للمو في الوكالة بعشرة في
 الفصل الاول و كانه يبيع بالوكالة للمو في الفصل الثاني فيعتبر الثمن
 الاول لا غير لان الاثر عليه دائر بين المو والعبد والمالك كالمو
 لوجوده معتمدا على كل من لا يتقبل شهادته كالاصول والفروع واحد
 الزوجية واحدا مختلفا وحين وكذا وكذا فانه فيما عدا العبد والمالك
 وفيه فيج المقدير لو اشترى من شريكه السلعة ان كانت ليست

من شركتها براجي على ما اشترى ولا يستر وان كانت من شركتها فانما
نصيب سركه على ضمانه في الشراء ونصيب نفسه على ضمانه في الشراء
الاول كذا ان تكون السلفة لشريك بالف من شركتها فاشترى احداهما
من صاحب بالف وماتت فان يبيعها مراحمه على الف وماتت لا نصيب
شريكه من الف ستمائة ونصيب نفسه من الف الاول خمسة فيبيعها
على ذلك ذكره في المتن قال ابن المكي في شرح الوقاية جري بدهم في بيع
كالمدوم فيعبر الف الاول والمضارب بالنصف لو اشترى بعشرة ثوبا
وباع من رب المال خمسة عشر درهما براجي رب المال في بيعه مراحمه على
اشترى عشرة ونصف اي وعلى نصف الزم الذي حصل بستره بعد شرائه
مضارب به صورة دفع رجل الى رجل عشرة دراهم مضاربه بالنصف فاشترى
المضارب بالعشرة ثوبا ثم باعه من رب المال خمسة عشر درهما ببيع رب
المال مراحمه على عشرة ونصف لان منه هذا البيع على الاحتراز
عن تخلفه وتبعتها وفي بيعه على خمسة عشر شيعة حياته لان
هذا البيع اي بيع الثوب من رب المال وان حكم بجوارزه عندنا
عند عدم الزم خلافا لفرقة في بيعه عدمه وتماثل في ذلك لو
اشترى رب المال سلفة بالف درهم يساوي الف درهم وخمسة
وباعها من المضارب بالف وخمسة فالمضارب يبيع مراحمه بالف
وماتت وخمسة وعشرون لا يجوز بيع رب المال المضارب ولا يبيع
المضارب من رب المال اذ لم يكن له المال براجي لان البيع تملكه مال نفسه
بما لا غيره وهو يسترى ما له بماله وعندنا هذا العقد جائز لان كل واحد
منهما يستفيد بهذا العقد مكاليد وان لم يستفد مكاليد الرقبة
وجوز العقد ببيع الفائدة واذا جاز البيع ببيع رب المال مراحمه
على اشترى عشرة ونصف لما مر وان كان فيه شيء عدم يجوز انما في شيء

الوقاية لابن المكي وراجي اي يبيع مراحمه من رب المال مراحمه بلا ضمان اي من
غير ضمان انما اشترى سلفا بكذا من الف او عورت الجميع يعني بستر
جارية فاعورت عنده باقة سعادته او طلت اي اشترت جارية فوطئها
وهي اي بجارية شيب ولم ينقص الوطئ او اصاب الثوب قرض فاقبل
القرض بالفار وقيل بالفار بغير القطع او صرف نار فانه لا يجب عليه هذه
الصور بان يقول ان اشترتها سلمة فتعيب عندي لان هذه الاوصاف
لا يملكها بغيره من الف الا اذا كانت معقدة بالاتلاف ولهذا قيد في المتن
بقوله ولم ينقص الوطئ وكذا ما وقع مضطرب لا يملكها الف فان قلت
اجب بان اعطى الاجل جزئ من يدين ومن عادة وكان كما يجوز هذا
واما بيان نفس تعيب فلا بد لقوله عليه من غشاقليس مثالا يجوز
اخفاءه قال في خلاصة قبيل الصرف رجل اراد ان يبيع سلفة معينة
وهو يعلم يجب ان يبينها ولو لم يبين قال بعض من يملكها حيدرا سفا
مردود الشهادة قال المذركشي ولا تأخذ به وقد ذكرناه في فصل
العيب نقلا عن فتاوى المحققين وان فقلت عيبها اي قطع عين الجارية
الجميع هذه او اجنبه فاخذ لذكر ارجح كما في شرح الوقاية لابن المكي
او طلت وهي بكرة او كسر الثوب من طيبة اي من لينة ونسبة فانقص
لزم البيان لانها صارت معقدة بالاتلاف والاوصاف اذا صارت
مفصلة بالتناول صارت حصة من الف لان ما فات كالسالم لم يفت
ياخذ به ولا وكذا ان جنة نفسه لانه لا يملكه لكان مضطربا عليه فصار
سقوط الضمان عنه كابدل له كذا في شرح الوقاية لابن المكي وكذا اذا وطئ
وهي بكرة لان العز جزء من العبد يملكها الف انما اشترى لان انما تعيب
لها وان تعيب بفعل الجميع ونفسه كما اذا فقا عيبه نفسه فهو بمنزلة ما
لوتعيب باقة سعادته في ان يبيع مراحمه من غير بيان لان فعله

في نفسه هدر فلا يعتبر كذا في التبيين ثم قال في كل موضع ليس له ان يبيع مراجه
 الا ببيان فقام يمين فلم يشرى ان يرد عليه اذا علم خيانتة و
ان اشترى بنسخته وراجه اي باعه مراجه بـلا بيان بان لم يبين انه
 اشتراه بنسخته خير لم يشرى اي يبين ان يرد اذ اياه خيره بـلا بيان لان
 الاجل بينها بالمبيع فانه يزداد الثمن لاجل الاجل والشبهة في هذا هل هي
 بالحقيقة فصار كانه اشترى شيئين وباع احدهما مراجه بينهما و
 الاقدام على مراجه يوجب سلامة عن مثل هذه الخيانة فاذا ظهرت
 خيرة في العيب ومما صار ان عدم بيان اصل الاجل خيانة وكذا بيات
 بعضه واخفاء البعض في فيهم وقد ذكرنا تعلقا من قضاة ولسان الله
 اشترى نسخته لم يبيع مراجه حتى يبين انتم وقد ذكرنا ما يتعلق بهذا
 انما فان التعلق اي اشترى المبيع ثم علم اي اشترى بالاجل لزمه اي اشترى
 كل ثمنه لانه لا حصه للاجل من ثمن حقيقة فالزوم فان هذا ليس
 باذنه سمي وية او يستهلون اشترى فعلم بالاجل لزمه كل الثمن لان الاجل
 لا يباع بـلـه شي من الثمن كذا في الهداية وهذه العبارة اولى من عبارة
 حص لان حكم الاتفاق يعلم بالحكم التعلق بالاولى بخلاف العكس كما لا
 يخفى وفي الحكيمة لو كان في الاجل بان لم يبين اشتراه بنسخته او يبين وخاف
 في قدر الاجل فلم يشرى الخيارات لان كل واحد انقص في الثانية من كماله ولو تعيب جميع
 بنفسه او وجد له شيء مبيعا فزاد من غير بيان جاز عنه فاختار فزاد
 انتهى وكذا التولية يعني اذا ولاء اي باعه تولية رجلا ولم يبين ان
 الثمن نسخته ثم علم اشترى يردده ان شاء فان التعلق ثم علم فزاد
 الثمن ولا يرجع على ابائه بـلـه لما ذكره كذا في قوله ابن الهيثم في شرح الوفاة
 وينبغي ان يحمل قوله وكذا التولية عما يدور في جميع ما ذكره من المراجه
 يعني التولية مثل المراجه فيما ذكره من الخيار عند قيام المبيع وعدم

الرجوع في حال هلاكه لا يثبتها على الثمن الاول فلا بد من البيان في التولية
 ايضا عن التعيب ايضا ووطى البكر وبدونه في العيب ووطى الشب
 وعند ابن يوسف انه يرد البعثة ويسترد كل الثمن وهو نظير ما استوفى
 الزبوف ملكا ليجوز له علم بالاتفاق وقيل يقدم بـلـه حال وموكل فيرجع
 بفضل بينهما كذا في الهداية وقال ابو جعفر المختار للفتوى الرجوع بفضل
 ما بينهما كذا في البحر وفي فتح القدير ولو لم يكن الاجل مشروطا في العقد ولكن
 معناه التهم قبل لا بد من بيان ان الموقوف كالمشروط وقيل يبيع ولا
 يبينه لان الثمن ما كان الا حالا في العقد اما لو فرضنا انه باعه بالثمن
 بلا شرط اجل فلم ينقذه الا شرط مطلقا فلا شك انه يبيع مراجه بالالف
 كذا في فتح ولو اشترى ثوبا بـلـه صفقة فلا يخفى يعني اشترى كل ثوب بـلـه
 يعقد واحد كره اي للمشتري بيع احدهما مراجه بخس بـلا بيان اي
 من غير بيان انه اشتراه بخس مع ثوب اخر لان الجيد قد يضر الى
 الردى لزوجته فتمكنت التهمة هذا عند محمد وقال لا يرد في ثوب
 الجميع لان الحمل وفيه قيد بالتولين لان المشتري لو كان مما يحال او يوزن
 او يحد يجوز اتفاقا وقيل بقوله بصفتة لانه لو كان بصفتين يجوز
 اتفاقا وقيل بقوله كذا بخس لانه لو لم يسم بكل واحد ثمننا لا يجوز اتفاقا
 لهما ان ثمن كل ثوب معلوم ولا اعتبار للحدود والردائه مع تعديده
 فلا تهمته انتهى ومن دلى اي باع تولية بما قام عليه ادعى اشتراه في
 فيهم ولم يعلم مشتري قدره يعني ولم يعلم المشتري بكم قام عليه
مسد اي البيع لجواز له الثمن والمراجه مثل التولية فيما ذكرنا في الفتح وان
علمه اي علم المشتري بكم قام عليه في المجلس خيرا اي المشتري يعني هو
 ابيع والمشتري الخيار بين اخذه وتركه لان الفساد لم يتقرر
 والرضا ولم يتبين هل قبل التولية بمقدار الثمن كما لا يتكامل لعدم الرؤية

الرؤية للمجلد بحقة كبيع فاذا حصل العلم في المجلس جعل كابتداء العقد
وماركتاخير القول الى اخر المجلس قبل المجلس لانه بعد الافتراق عنه
ليقرر الفساد فلا يقبل الاصل 2 ونظيره بيع شيء برقمه اذا علم في
المجلس لانه بعد الافتراق عنه يقرر الفساد وظلالا مهمات هذا العقد
باعتقاده بغير حقيقته الصحة وهو الصحيح خلافا لما روي عن محمد بن عيسى لم
عرضية الفاسد كذا في فتح القدر وينبغي ان لا تظهر غرض الخلاف في حرية
مبارزته فعلى الصحيح تحريم وعلى الضيف لا كذا في الصحيحين حاكما عن صاحب
البحر **فصل** في بيان احكام بيع قبضه والزيادة ونحو ذلك من الراجح
لا يخفى عليه وجه ايراد الفصل هنا لان المسائل المذكورة فيه ليست من
باب المراجعة ووجه ذكرها في باب المراجعة الاستطراد باعتبار تقيدها بقيد
ان لا يعلل المبيع المحذور عن الاوصاف كما ذكرنا في التولية لا يبيع بيع المنقول
قبضه لانه عليه نهى عن بيع ما لم يقبض ولانه عساه يجهل
فيستحق البيع قبضه غررا وكذا كما ينبغي كذا في الصحيحين كذا في الصحيحين
والاجرة وما لا ينبغي العقد بطلان يجوز التصرف فيه قبل القبض
كالهبة وبديل الخلع والصلح عن دم العبد لانه لا غرض فيه ذكره في
الاختيار قال في فتح الخلاف هبة والتمليك به واقرضه قبل القبض
من غير البايع فانه صحيح عند محمد بن علي الاصم خلافا لابي يوسف واما
كتابة العبد كبيع قبل القبض موقوفه للبائع جسمه بالخن وان فقد
نفذت المكتبة بل كل عقد يقبل القبض فهو موقوف واما تزويج الحارة
المبيسة قبل قبضها في تزويج لان الفر لا يمنع جوازها بل دليل صحة تزويج
الابق واما الوصية به قبل القبض للصحة انما قالها اخذ كذا في
ولو وجها قبل القبض ثم قبل العقد انفسه النكاح على قول ابي يوسف
وهو من ركني في الولاء حتى واطلق البيع فتشمل الاجارة لانها

بيع كذا في الصحيحين لانه يبيع قالوا لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجارته
ولا يجوز بيعه اجرة العبد قبل القبض لانها بمنزلة البيع واراى بالمنقول
المبيع المنقول بغير بيع غيره كالهبة وبديل الخلع والعقود عن مال وبديل
الصلح عن دم العبد والاصل فيما في البحر منقرا الى ايضا 2 ان كل عوض
ملكه بعقد يفتق بطلان قبل قبضه فالمنقول فيه غير جائز وما جاز
واطلق في بيعه المنقول فتشمل ما اذا باعه من باعه قبل القبض فانه لا
يصح ولا يفتق البيع الاول وله وجه قبل قبضه قبل قبضه البايع انتقص
البيع لان الهبة مجاز عن الاقالة في حق بنة المشتري عهده قبضه ثم تقبلا
البيع ولم يتقابضا حتى اشتراه من البايع جاز شراؤه ولو باعه البايع
بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه انتهى في التبيين ولا يجوز بيع
الاجرة العبد قبل القبض لانه بمنزلة بيع الشيء ان العين لو هلك
انتقضت الاجارة ويصح ان يبيع قبل القبض في العقار خلافا لمحمد بن علي قال
محمد لا يجوز بيع العقار قبل القبض كالمنقول لاطلاق حديث وهو انتهى
على بيع ما لم يقبض وقياسا على المنقول وعلى الاجارة قال في الصحيحين في بيع
عقار لا يخلو هلاكه قبل قبضه عند ابي 2 في يوسف لان ركن البيع حذر
من اعله في حكمه ولا غرض فيه لان الهبة في العقار تادر بخلاف المنقول
وقيد بما لا يخلو هلاكه لانه لو كان يجوز بيعه لا يكون ذلك عليه لا يجوز
كالمنقول في الاختيار حتى لو كان على شرط البحر اذ كان كبيع علوا لا
يجوز بيعه قبل القبض وانما ايراد الحديث النقل لان القبض حقيقة انما يتصور
فيه وتامه يعرف فيه وقيد بالبيع لانه لو اشترى عقار فوهبه قبل القبض
من غير بايع يجوز عند مالك كذا في حق بنية واما اجارة العقار قبل القبض
فقبل على الخلاف والصحيح انه لا يجوز اتقا لان المفقود عليه هو كذا في
وهلاكها غير تادر فصار كالمنقول ولو اشترى هبه قال في موقوفات

قبض نخذ والا فلا كونه المانع واما قبضه فذكر في الاجناس التخلية بين
 المبيع والمشتري بشرط احدها ان يقول البايع خلت بينك وبين
 المبيع والآخر ان يقول المبيع كحضرت المشتري بحيث يتمكن من اخذها بلا
 مانع ولو باع ضيعته في الصحراء وسلمها اليه فان كانت قريبة منه بحيث
 يتصور فيها القبض الحقيقي في حال يلو قبضا والا فلا والمانع عن هذا غا فلو
 وهو صحيح في ظر الرواية وانما ان يلو المبيع مغررا غير مشغول
 بحق غيره حتى لو باع دار وسلمها الى المشتري وفيها قليل من متاع المبيع
 لم يكن شيئا من يلوها فارغته ولو حتى البايع في داره بين المبيع والمشتري
 لا يلو تخلية عند الجبر بغيره حتى لو هلك المبيع بعد فها فلو لهلك من مال البايع
 وعند محمد يلو تخلية فلهذا من مال المشتري وعليه المغتفر كذا ذكره
 ابن المذكي في شرحه قال في التتبع والقبض على خمسة اوجه احدها قبض
 الكرم والدار وما له غلق ويحب فلو لم يسلم البايع المفتاح الى المشتري
 ويقبض المشتري باذن البايع فليس بقبض واذا كان في وسط الكرم و
 الدار ويقول البايع سلمت اليك فلا يحتاج الى المفتاح والآخر قبض
 الارض فلو لم يدخل فيها او يمر على حدودها ويرها فليقبض قبضا
 عند ذلك وانما ان قبض الحيوان وهو ان يلو في موضع جعل البها
 بيده او يحبسها او يوقدها فيلو قبضا والرابع قبض الكلب فاذا اكله
 المشتري في وعائه اذ كان البايع في وعائه لم يحضر منه يلو قبضا ولو
 دفع المشتري وعائه الى البايع فكله فيه بغير محض منه يلو قبضا ايضا
 في قول ابي بصير واصحابه ولا يلو قبضا في قول ابي حنيفة وما كان في
 سلم الى المشتري اما اذا كان سلم او قرضا فكله في وعاء رب
 السلم او صاحب الكلب بغير محض منه فلا يلو قبضا فحقا وكذا في
 في قبض الموزع بغيره وفي قبض الموزع وهو ان يسلمها الى المشتري

ويحل بينها من غير جزء مانع والقبض قبضتان قبض حكم وقبض رغبة
 قبضه وحب فقبض الحكم كالذي يشتري عبدا لم يقتله او فناء عينه او
 كسر رجله وكذا ما فقد ما رقبها للعبد بهذه الحناية وقبض الرقبة
 ما ذكرناه في الوجود المحض ومن كان عنده شيء مضمونا فاشتراه
 من صاحبه فلا يحتاج الى القبض الاخر مثل المصنوع والرهن والسرقة وكذا
 وما كان عنده شيء اما ان يلو فاشتراه من صاحبه فلا يكون قبضا حتى
 يرجع اليها وينظر فيها او ياخذها انتفى وفي خزائن المفتاحي المشتري
 من اخر عبدا في منزل البايع فقال للمشتري قد خليت بك فابى المشتري
 ان يقبض ثم مات العبد فمات مال المشتري لان التسليم قد تحقق للمشتري
 حنطة في بيت فذبح البايع المفتاح اليه وقال قد خليت بينك وبينها
 فهو قبض وان دفع المفتاح ولم يذبح اليه قبضا قبضا فقبض المفتاح
 قبض الدار اذا تهيأ له فتحها بلا كلفه والافليس يقبض المشتري بقرا
 في السرقة فقال له البايع اذهب واقبض ان كان يري بحيث يمكنه الكثرة
 اليه يلو قبضا وفي الامهات اشترى طيرا في بيت او فرسا في حظيرة
 فقال له البايع سلمته اليك فالصحيح من يجوز في هذه المسئلة وما
 يشاكل هذه المسئلة ان المشتري ان كان يحال يمكنه اخذها بيده
 من غير عون فاشترى قابضا حتى لو ذهب بعد ذلك ذهب من مال
 المشتري وان كان يحال لا يمكن اخذها بيده الا بعون لا يصير قابضا
 ولو اطلق البع وطار الطير او ذهب الفرس يذهب من مال البايع سواء
 انفع بفتح المشتري او بهدب المرح او بفعل اجنبه اشترى وعاء
 هديداي الذهب من فرد في السوق وامره بنقله الى حانوت فسط
 في الطريق ففقد على البايع وكذا لو اشترى وقراتين او الحطب على البايع
 ان ينقله الى بيته ولو هلك لهلك على البايع وكذا لو غصب في الطريق

على البايع وفي الملتقط اشترى بثلثي البايع على الحمل الى منزل وفي
فتاوى هذه القضية اشترى وفر خطب على ان يحمله البايع الى منزل
المشتري فيسدد البايع اشترى زراعتا من ثوب ولم يبين لها ان فقطم
البايع ولم ير ضربه المشتري لا يلزم المشتري ولو بين الجانب فقطم البايع
لزم المشتري ولا يلة للمشتري ان يرد بايع دار وسلمها الى المشتري ولم يبين
متاع قليل او كثير لا يوجب تسليمها حتى يسقطها فارغة وكذا لو بايع ارضا
وفيها رزح والحيلة بايع وفيها متاع فسلم اليه الدار واودع المتاع جان
وهو تسليم البايع اذا دفع المبيع الى من في عيال المشتري لا يصير قابضا
حتى لو هلك يفسخ البيع انتهى ما في الخزانة وفي الجنيح وابطلوا البيوع بهلاك
المبيع قبل قبض سواء كان البيع بائنا او فيه خيار للبايع او للمشتري ولا
يلزم من عيال على المشتري ولا الضمان على البايع كذا ذكره ابن المكي في شرح
الهيثم قال هذا اذا كان هلاكا باقعة سمي او بفعل البايع او بفعل
المعقود عليه واما اذا كان بفعل المشتري لا يبطل فعليه كمن اتفقا
الا اذا كان الخيار للبايع او كان البيع فاسدا فعليه الضمان اتفقا
كذا في خلاصة وفي كمينية ولو قبض المشتري المبيع قبل نقد كمن يغير اذن
البايع حتى وجب تسليمه الى البايع على سببه وبين البايع لا يغير
قابضا حتى يقبضه اشترى حنطة بعينها فاستعار من البايع جوالقا
وامره ان يكمل فيها فان كان الجوالق بعينها صار المشتري قابضا بكيال
البايع فيها وان كانت بغير عينها بان قال اعطني جوالقا وكلها
فيها فان كان المشتري حاضرا فهو قبض والا فلا وقال محمد بن
قبض عند عينه في الوجه حتى قبض الجوالق وسلم اليه ولو دفع
ولو دفع مستقر جوالقا بكيال محض فيه ففعل لم يكن قابضا كالمسلم
اشترى دهنا عينا ودفع ديبته وقال زت فيرا فوزر فلهلك في

البايع

البايع والهاك على المشتري اذا وزن كحضرت وان كان الدهن غير متعين
لم يجر قابضا وزن كحضرت او عيسته اشترى خطبا في كسر قابضه قبل
تسليمه الى منزل المشتري على البايع لان التسليم عليه في لو استاجر دابة الى
معه كذا كان له ان يبلغ عليها الى منزله وليس للمكاري منع بالعرف
كذا كما يبايع على ظهر الدواب كالهمز وكسرة وغيرهما بغير البايع على علم
الى منزل المشتري بشرط الحمل الى منزل المشتري ففسد بشرط البقاء
لا في الصحيح انتهى اشترى منقولا وقبل قبضه قطع دينه لا يبيع ولو تصدق
بمشتري او استأجر بالاجرة او بدل الصلح عن دعوى القينة لا يجوز عند
الثاني خلافا لمحمد ولو هبته اخر وامره بالقبض جاز في المنقول والعقار
يختلف البيوع وكذا لو رهنه من اخر وامره بالقبض فقبضه وفي التبريد ذهب
او تصدق او رهنه او اقرض من غير بايع لم يجر عند الله واجازه
ما اشتراه قبل القبض لا يجوز عقارا او منقولا وان امره بقبضه وقال محمد
يجوز الرهن والقبض والصدق للغير البايع وكذا الوصية لغيره ولو رهنه
للبايع او وهبه منه لا يبيع اتفقا ولو وهب بعض الاجرة او ابراه جاز بلا خلاف
وهو حط وحاصل ان انفس البيوع في المنقول بسبب هو في حق القينة
يجوز البيع قبل قبضه من المشتري وغيره ولو بسبب هو في حق حنطها
لا تجوز يجوز من المشتري لامن غيره والملك بالزلزلة في كتاب البيوع وغامزة
استصرف باليمن وذكر فيها ايضا في كتاب الحرف ولو قبضه بالمبيع دين قبل
القبض لا يجوز لان فيه معنى البيع قبل قبضه ونص في بيع العيون ان اجازة
جميع المنقول سابقا قبل قبضه اتفق ولو عقارا عند صاحبه ايضا خلاف
بيعه ولو وهبه للغير البايع وامره بالقبض ففيه خلاف ولو من البايع وقبله
يلتزم اقله بخلاف ما اذا باع منه وان امر المشتري البايع بالبيع او الاكل
وكبيسه ما كمل ففعل انفسه يبيع وما لم يفعل لا ينفسخ انتهى وانما

أجلت الكلام في هذا مقام خلوه الكتب كمنه أدلة عليها وقد تقرر البهاج
مسألة من اشترى كيلبا أي ما يباع بالكيل كالأشياء بشرط الكيل لا يجوز له
أي يحرم للمشتري أن يبيع في الكيل ببيع ولا كذا أي لا يجوز له أن يبيع بحجم حتى
يكيل حتى أعاد المشتري منه الكيل والوزن ولا يكتفي بكيل ما يبيع في غير
لاحتفال أن يبيع زائلا عما سماه وذلك للبايع في القدر والشرف في حال
الغير حرمان فيجب شح من عند ما إذا باعه في زيادة لأن الزيادة له إذا وجدته
أكثر من كيل البايع بأن كان قبل البيع في البنية وفي النجس ولو باعه بلا زيادة
أكيل بغير البيع فاسد القول عندهم من اشترى حكا فاعاد بيعه حكا بية
حتى يكمل وقيل الحكم اتفاقا كذا في شرط البيع لا يبيعه سبب منعه
أمر راجع إلى الجميع ولكن النص إنما هو في البيع فالحق هو منعه أن يبيع قبل
الكيل ولو شرف ببيع على الكيل كان البيع والوجه في الكيل قبل البيع
لأنه لو ملك كيلبا بهته أو ميراث أو غيره من جاز له أن يتصرف قبل الكيل
كذا في الكفاية وقيل بالكيل لأنه لو باعه بغيره في الكيل كالمشتري الثاني
إلى إعادة الكيل وكذا الوزن في الوزن ولو جعل الكيل أو الوزن في ثمنه بأن
اشترى ثوبا بها جوده التصرف قبل الكيل والوزن لأن التصرف في الكيل
قبل بيعه جائز ذكره ابن الملا في شرط البيع وكفى كيل البايع بعد البيع
محضه أي محضه المشتري ولا يكتفي إلى إعادة البيع هو الصحيح لأن البيع
صار كيلبا معلوما وتخفف معنى التسليم وتقرر منه عن بيع الحكم حتى يجوز
فيه صاعان صاع البايع وصاع المشتري إذا اجتمع الصفقات فيه
وإذا في صفقة واحدة فيكتفي بالكيل فيه مرة في الصحيح كذا ذكره في الكيل في
باب البيع وقيل بقوله بعد العقد لأنه إذا كان البايع قبل البيع مطلقا أو بعده
في غير المشتري لا يبيعه كما هو جوابه قال المال ومن هنا ينشأ أن يفرع
وهو ما لو كيل حكم محضه رجل اشترى في مجلس ثم باعه على يده قبل أن

يكيل

يكيل بعد شرائه لا يجوز هذا البيع سواء أكتله المشتري منه أولا لأنه لم يكمل
بعد شرائه وهو لم يكمل فابعد ببيع ما لم يبيع كذا في الكيل وقيل بالبيع
لأنه إذا كان قبل الكيل لا يكتفي به لظن كذا في الكيل فانه شرط فيه صاعين
وقد ذكرنا جوابه بعد فلا تفعل ومثله أي مثل الكيل في الوزن والعدد
بيعه لو اشترى كموزون بشرط الوزن أو العدد بشرط العدد لا يجوز له أن
يتصرف فيه قبل الوزن والعدد لأن كان بعد القبض لقوله جابر رضي الله عنه
أنه عصم من بيع الحكم حتى يوزن فيه الصاعان صاع البايع وصاع
المشتري كما في البنية ولأن الكيل والوزن والعدد من ثمن القبض فاصول
القبض بشرط يجوز التصرف فيه فكذا قاله ولأنه يكمل أن يزد على الكيل
وكذلك للبايع في القدر في القدر في الكيل فانه في الكيل بالكيل الموزون
ويشترى الحاق بالعدد الذي لا يتفاوت كالجوز والبعض إذا اشترى بالعدد وقال
أبو في ظاهر الرواية عنه فسد البيع قبل العدد في المقيس ولو اشترى بالعدد
عدا الكموزون كحبة الزيادة عليه وعندهما كالمودع لأنه ليس من الزيادة
في القينة وإذا باع قبل الكيل فباع الشئ جائز ومن قال وقوله ومن دليل
على أن بيع قبل الكيل فاسد ثم قال وأعلم أنه لا يبرم من حرمة الكيل قبل إعادة
كون الحكم حراما فقد نص في جامع الصغير أنه لو أكله وقد قبضه بالكيل
لا يقال أنه الحرام لأنه الكيل نفسه إلا أنه اشترى لئلا ما يبرم من الكيل وكان
هذا الكلام أصلا في سائر جميعها فاسدا إذا قبضها ومكسها وقد
تقدم أنه لا يجل الكيلما اشترى فاسدا وهذا يبين أنه ليس كوما لا يجل الحكم إذا
أكله أن يقال فيه الحراما كذا في فتح القدر ويشهد لما في فتح القدر ما إذا
أكله وفي فوائد شمس الأئمة كذا في لو أكل من الكرم الذي دفعه مقابلته وهو قد
حلف لا ياكل حراما لم يحنأ ما عندهما فلا يملكه وعندنا في كذا في ذلك
عقد فاسد لأنه تقدم ملك نفسه وقيل لعدم ذلك في غير الدراهم والدنانير

لانها يجوز التصرف فيها بعد القبض قبل الوزن كذا في الايضاح وفي
 التفسير ولو كان المكمل وهو وزن ثمانية جاز التصرف فيه قبل كسبه في المكمل او
 وزنه في موزن لانه اذا جاز قبل القبض فقبل الكسب اذ في كذا في البحر نقلا
 عن المحيط ثم قال هذا كله في غير بيع متاع اما هو فقال فقال في الفقيه
 ولا يحتاج في البيع متاع في موزنات الى وزن المكمل في ثانياوات صار
 بيعا بالقبض بعد الوزن وفي خلاصة وعليه مقتضى المأذون ان لا يحرم بيع
 المأذون والتصرف فيه قبل اعادة الوزن بعد القبض وان اشترى
 بشرط الزرع لان الزيادة لم اذ الزرع وصف في الشر او احتل انقص
 انما يجب خياره وقد استعمله ببيع بخلاف العذر الا اذا افرز لكل زرع
 ثانيا فهو حرمة ما ذكر من البيع والتصرف كموزن متروك بذلك ان يبيع
 في التبيين وبيع العينة في شركة الكثرة قال المصنف فتاواه وفي البيع
 عن بعض المكمل لو اعطى القصاب الدرهم وقال اعطني به من
 اللحم فوزنه وسلم اليه لا يجل الا قبل الوزن ثانيا ولو قال اعطني اللحم فوزنه
 اللحم وسلم اليه حل لم يدور اعادة الوزن انصرف وجه الاول قد ذكرناه
 مع جوابه فتفتن قال الفقيه ابو الليث فخرانته ولا يقدح في بيع المكملين
 وموزون بعينه فليس للمشتري غيره وليس للبايع منه الا في ثلاثة اشياء
 الدراهم والدنانير والمفلس باعيا منها جائز للبايع دفع مثل ما دخل
 تحت العقد انشهر وجه التصرف في ثمن بيع وهبه واجارة ووصية
 ان كانت عين الدينار على عهده بغير عوض اذا كانت دينارا
 قبل قبضه قبل قبض المكمل لان الثمن لا يتغير في المعقود عليه وليس فيه
 عذر انفس في العقد بهلاكها في غير الصرف فلما اخذ البايع من المشتري
 عوض الثمن ثوبا جاز ولو تصرف في بدل الصرف قبل قبضه ما باع في سائر
 بدراهم واشترى بها ثوبا او ابراء عنها او تصدق بها وقبل

الآخر



الاخر لا يجوز اذ لو جاز لبطل الصرف للثبات شرطه وهو القبض وفي العناية
 انصرف في الثمن قبل القبض جائز سواء كانت حلالا لبيعان بالتصديق كالنقد
 او حائضا بغيره كالمكيل والموزون حتى لو باع ابراهما او برك من كسبه جاز
 ان يأخذ بدل شيئا اخر قال ابن عمر رضي الله عنهما ببيع الابيل بالبيع فتأخذ مكان
 الدراهم الدنانير ومكان الدراهم الدنانير كما يجوز له صلى الله عليه
 عليه وسلم قال في التبيين بخلاف المأذون حيث لا يجوز ان يأخذ خلاف
 جنسه لانه وان كان دينه جعله الشرع كالمبيع المكمل في حق التصرف و
 كذا بدل الصرف لما عرف في موضوعه انما في الثمن فليكن من عليه كذا
 بدونه او بغير عوض كالتبعية والوصية حتى لا يجوز ان يملك من غير من عليه
 انشهر في كسبه ولا يجوز التصرف في المأذون وهو صبي قبل القبض ونحو
 منه اي وجه خط البايع من الثمن اطلق في كسبه من الثمن فمثل ما اذا كان
 قبل قبضه او بعده فاذا حط منه بعد ما وافاه او ابراءه فقال في الذخيرة
 لو وهب بعض الثمن من كسبه قبل القبض او ابراءه عن البعض فهو حط وان
 كان بعد القبض ثم حط البعض اذ هبه جميعا وجب على البايع مثل ذلك على
 المشتري ولو ابراء عن البعض بعد القبض لا يبيع وكان ثمنه الهبة ونحوه بعد
 القبض ايضا كالبراءة يطلب من كسبه والزيادة كذا في الزيادة
 كسبه في اي ثمن على العقد المأذون ان قبل البايع في كسبه حتى لو زاد
 فلم يقبل حتى شرقا بطر كذا في خلاصة وقد ترك المصنف هذا القيد وهو ما لا
 بد منه وفي شره كسبه ويجوز الزيادة من طرف في الصرف باطل عند ابي يوسف
 ومحمد لما سبق في فصله حال قيام المبيع بغيره انما يجوز الزيادة في الثمن حال
 قيام المبيع لانه هلاكه حتى لو هلك المبيع او تصرف فيه كسبه لا يجوز لانها
 ثبتت في مقابلة المبيع وهو هالك في حكمه فلم يجز انتقاله بخلاف الزيادة
 في المبيع فانها جائزة بعد هلاكه لانها ثبتت بمقابلة الثمن وهو قائم كذا

في الخلاصة وفيها قال ايضا وشرايط في الثمن من المشتري بقاء البيع وكونه
 عملا للمقابلة في حق المشتري حقيقة ولو كانت جارية فاعتقها او دبرها
 او ابتاعها او كان عليها او باعها من غيره بعد القبض ثم زاد في الثمن لا
 يجوز كذا في جميع وكذا الزيادة في جميع اي في جميع حط البايع من الثمن
 يجوز له ان يبيع في جميع لان الزيادة وحط غيران وصف العقد من
 الرجوع الى الحركات وهو يملك ابعاله فيملك تغييره قال في جميع وصف الزيادة
 في البيع ولزم البايع دفعها ان قبل المشتري ذلك ولم يمتنع بالعقد فيصير لها
 حصة من الثمن حتى لو هلكت الزيادة قبل قبض سقط حصتها من الثمن
 بخلاف الزيادة المتولدة من البيع حيث لا يسقط شيء بها كما قيل في بعض
 وكذا اذا زاد في الثمن عرضا في الواحدة وفقا بغيره زاد في الثمن عرضا
 ونحوه وهلك العرض قبل التسليم سقط في العقد في تلك كذا في القنية
 وبيع حط من المبيع ان كان المبيع ديناً وان كان عيناً لا يبيع لانه
 اسقاط واسقاط العين لا يبيع وكذا الزيادة في جميع يعني في جميع
 حط البايع من الثمن يجوز له ان يزيد في جميع لان الزيادة وحط غير
 وفي الخلاصة لو ندم المشتري بعد ما جبر اذا احتنع والخلق الزيادة فشملا
 اذا كانت من جنس الثمن او غيره وما اذا كانت في مجلس العقد او بعده
 كما في الخلاصة واطلق فيما زاد فشملا المشتري ووارثه فتصح الزيادة من
 الورثة كما تصح من العاقدين كذا في خلاصة ويتعلق الاحتناق في اي الاحتناق
 المبيع بكونه اي بالمزيد والمزيد عليه يعني ان استحق جميع فله المشتري
 ان يرجع على البايع بالاصل والزيادة وكذلك للبايع ان يحبس جميع حتى
 يستوفى المزيد والمزيد عليه لانها التحقق باصل العقد وليس للمشتري طلب
 جميع من البايع ما لم يسلم المزيد والمزيد عليه من الثمن ويملك المشتري كماله
 تسليم جميع كالم تسليم ما يقع من حط كذا في التبيين قال في التمام والاحتناق

اي الزيادة وحط اصل العقد وعند زوال الاحتناق وانما يصح ان على
 اعتبار ابتداء الصلة والاحتناق يتعلق بما وقع عليه العقد ويتعلق
 بالزيادة ايضا فلا يطلب المشتري بالمبيع حتى تدفع الزيادة وللبايع حبس
 حتى يقبضها واذا استحق المبيع رجع المشتري على البايع بالكل واذا احتاز الاحتناق
 استحق الكل واذا رد جميع ذهب او خباير شرط رد ثبوت رجع المشتري بالكل
 انتهى هذا وقال ملا خروف في شرحه ويتعلق الاحتناق في اي الاحتناق في البايع
 ومشتري بالكل اي بكل الثمن الفرع وجميع وانما رد والمزيد عليه فالزيادة
 والحط يلتمقان باصل العقد لانها بالحط والزيادة بغيران العقد من وصف
 مشروع الوصف مشروع وهو كونه لانها اذا سزا اعدا لها ولا يرد
 الصريح فانه ان يكون دلالة التغير قال صدر الشريعة ويمكن ان يقال انه
 اذا احتنع مشتق المبيع او الثمن فالاحتناق يتعلق بجميع ما يقابل من المزيد
 عليه فلا يرد الزائد صلتا فهو مذهب زرارة فيقول لا يمكن ذلك لان
 مدار هذا الاحتناق على الدعوى والبيعة فان ادعى المشتق مجرد المزيد
 عليه وانبت اخذه وان ادعاه مع الزيادة واشتبه اخذه وكذا ان
 ادعى الزيادة فقط الى هنا كلامه وفي الاختيار ولو حط بعض الثمن
 والمبيع فاقم الاحتناق باصل العقد وان حط الجميع لم يلحق لانه بغير الثمن
 كان لم يكن فيبطل حطه واذا حلت الزيادة يصير حصته من الثمن فلزم
 ذلك في المراجعة والتولية ولو هلك قبل القبض سقط حصته من الثمن
 انتهى فلما كان حكم الاحتناق في بطلان التولية والمراجعة على ما ذهب اليه
 ملا خروف ومثل الاحتناق في هذا اولى فائدة التام في نظره في المراجعة والتولية
 واستغنى عما ذهب اليه الكل قال فيراجي اي يبيع المشتري مراعاة ويؤجل
 اي يبيع تولية على الكل اي على المزيد والمزيد عليه ان زيدا اي على الثمن الاول
 وعلى بقى اي براجي ويؤجل على ما بقي من الثمن يعني ان الزيادة في الثمن

والمشتري والحط عن الثمن يلحق باصل المبيع فيراى المشتري ويولى على
المزيد والمزيد عليه في الزيادة على الثمن وعلى ما بقى من الثمن في الحط حتى
لو اشترى ثوبا بعشرة ثم زاد درهمين يبيع مراكحة او تولية على الثمن على
ولو زاد البائع على الاول يبيعها مراكحة او تولية على عشرة ولو حط البائع
من الثمن درهمين يبيع مراكحة او تولية على ثمانية والشفيع ياخذ اى
المشفوع بالاقول اى بغير الاول اى بما بقى بعد الحط لا بالزيادة في الفصد
اى في فصل الزيادة على الثمن وحط عنه صورة اذا اشترى عقارا بثمان
معلوم فزاد على الثمن ياخذ الشفيع المشفوع بثمان الاول وان حط البائع
بعض الثمن عن المشتري يحط عن الشفيع بقدره خلا فلا يلقى وانما
لا يلزم الزيادة لان فيه ابطال حقه الثابت بالبيع الاول وهما لا يمكن
الاترى ان يفتن جميع تصرفات المشتري في البيع قيد يحط البعض
لان حط كل ثمن غير ملحق اتفاقا لانه لو حط بقى العقد لا ثمن وهو مشروط
بكم مرور في خلاف نظيره في مراكحة التولية وفيما اذا اشترى ببيع وفي العقد
قال في مجمع وفائدة الاتفاق تظهر في مسائل الاول التولية والثانية مراكحة
والثالثة الشفعة حتى ياخذ الشفيع بما بقى من حط الراى في التحقق حتى
يتعلق التحقق بالجميع فيرجع المشتري على البائع بالكل ولو اجاز المشتري
البيع اخذ الكل واما من جسد ببيع فلم يمتد حتى يقبض الزيادة والسادس
في فساد الصرف بالحط او الزيادة للرأى انتهى عقده متفاضلا ابتداء
ومنع ابو يوسف صحة الزيادة فيه وحط ولم يسهل البيع بغيره قال ابو يوسف
لا يجوز الزيادة ولا تصير هبة مبتداء وكذلك الحط ولا يصير هبة
مبتداء حتى يجب عليه ان يرد المحطوط وقال محمد في الزيادة مثل قول
ابى يوسف وفي حط يلو هبة مبتداء ووافقه محمد في الزيادة وجوز
حط على انه هبة مبتداء انتهى ويظهر ايضا فيما اذا زاد على جميع

حتى يصير له حصص من الثمن بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع حيث لا
يسقط شيء من الثمن ببيعها قبل القبض ويظهر ايضا فيما اذا زاد
امته ثم اعتقها ثم زاد الزوج على مهرها بعد صنف ثلث الزيادة للمولى
كذلك في البيعة وفي البزارة يجوز الصرف في الاثبات والديون قبل القبض سوى
الصرف والسلم وكذلك الديون والمنقولات الموروثة ولو حصة به عينا
او ديناً يجوز الصرف والبيع قبل القبض والصرف في الثمن قبل القبض
جائز انتهى قال محمد في فتاواه وفي السراجية قال اشترت بهذه الدراهم
التي في هذه الحرة فباعها منيها فظفرها فاذ هو على خلاف نقد البلد فانما يبيع له
بنقد البلد انتهى اشترى بدرهم نقد البلد ولم ينقد حتى كسدت الثمن
ان كانت لا تزوج في السوق فسد البيع وان تزوج وانفق لم يفسد للبايع الا
ذلك وفي الخبر اذا كسدت ثمن المشتري بطل البيع عند الامام وعند الثماني
فيتمها يوم العقد وعند محمد فيتمها اخر ما يتا من الناس يحددها الكسادة
في بلدة كاف للفساد في تلك البلدة وقيل بالفساد في جميع البلدان وفي المتن
غلت الفلوس ادر حمت فقدا لامام الاول والثاني ادلا ليس عليه غيرها
وقال الثماني ثانيا عليه فيتمها من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه
الفتوى وفي المحققات عليه في المنقطع فيتم في اخر يوم القطع من الذهب
والفضة قال وهذا هو المختار والفقهاء والناس سواء وجد لا يفتق
ان لا يوجد في السوق ملأى ببيع فيه يستوى ان يلقى بقبوضه اولا
وان لم يكن الجميع مقبوضا فلا حكم لهذا البيع وان مقبوضا فيكون
كالبيع الفاسد والا جارة كالبسب والدين على هذا وفي النكاح يلزم
فيتمه تلك الدراهم وان نقد بعض الثمن دون بعض فسد الباقى وان
قبض ثمن من المشتري الدلال للبايع وكسده في بدل الدلال لا يفسد العقد لا
حق القبض له والدراهم المغلقة كالفلوس اذا كسدت ولو كانت موزعة

لكن انتقص قيمتها لا يفسد وليس له الا ذلك في فتوى البعض وفتوى
الفاخر على ان يملكه بالاراهم التي يوم يبيع بين تلك العيار ولا يرجع
بالتفاوت وكذا الذي وان استقرض فلو ساء وكسدت على المستقرض
مثل الكسب في القيمة ولا المثل من الذي احذثوه عند الامام وعند
الشيخ فيمنه من احد النقيضين يوم مضى وعند محمد فيمنه يوم كسدت
بسوقه قبل الكسب وهو مفتوي على قول محمد فقا بالناس اشترى بالنقد
الراجح ونقابها ونقابها بعد كساده رد جميع المثل لا القيمة عند الامام
وان كسدت بعد نقد الثمن فسد في الباقى بقدره كالمثل من البزاة
وتما يطلب منها وفي خلاصة اشترى بالقبول ثم كسدت قبل القبض
بطل الشراء يعني فسد البيع ولو رخصت لا وتما مضى ومن قال ببيع عبدك
بغير طلب زيد شراؤه عندك بالف درهم مثلا وقال عمر ولا يبيع الا بالثمن
وخصامة فقال اجنبى اخر لم يربح عبدك من زيد بالف على انه ضامن
كذا اي ضامن له خصامة من الثمن سوى الالف فقال عمر وبعث
قال زيد اشترى اخذ عمر ودهو مولد العبد الالف من زيد والزيادة
اي واخذ الزيادة منه اي من الكفيل المتكسر وان لم يقر اي المتكسر
من الثمن يعني قال الخصال من فقط فالالف على زيد وهو من العبد
ولا يبيعه عليه اي على الضامن يعني لان الزيادة ولا يجب على المتكسر
شيء والبيع بالف لا يجزى لانه يقره ملتزم بما لم يقابل به شيء واصلا ان
الزيادة في الثمن والتمس جاشرة عندنا ونكف باصل العقد كان
العقد وراد ابتداء على الاصل والزيادة على مراد اصل الثمن لم يشرع
بغير مال يقابل به ولهذا لا يبيع الا بما به على الاجنبى لانه لا يستفيد بآرائه
ما لا واصل فصول يمكن فيستفنى عنه حتى يبيع الزيادة من الاجنبى
كما تصح من المشتري اذ لا يملك له شيء يقابل به الزيادة وصارت

كبدل

كبدل تخلع فانه يبيع على غير الملة اذ لم يملك لها شيء اذ البضغ عند الخرد
غير متقدم كمن شرط الزيادة المتعاقبة سمية وصورة حتى يجب حب
وجوب المحل بواسطة المتعاقبة فاذا قال من الثمن فقد زاد في الثمن خصامة
اخرى فيما يبيعه وبين جهابيه لا فيما بين البايع والمشتري تحمي الشرف العائد
البايع فوجد خصامة ما لم يقابل به البيع صورة لوجود شرط فتمنع واذا لم يقبل
من الثمن لم يجد له ما يقابل به صورة ومعنى فتمنع بوجوه شرط فلا تصح الزيادة و
بقي الزام العبد لا ابتداء بيع داره من غيره وهو شئ واحد وهو حرام كذا
اذا لم يلاحظ في شراء العزرات قبل اذا ضمنها الثمن ما التزم
فقبل يرجع على المشتري بما ضمن قلت قال في البزاة ان باع كسرى ببيع
عليه وان بلا ارضه لا يرجع ولا دين يعني من ثمن المبيع او غيره اجل
باجل معلوم اي اعطى له اجل معلوم كقول الثمن مؤجلا صح ما جيل اي
لزم لان الدين والمطلوب حقيقة فله ان يكرهه بتيسير اعلى من عليه الا
تري انه يملك السوط اي السوط بالاراء فادى ان يملك السوط موقفا
بالثمن اجل حتى لو باع بثلث بثلث معلوم ثم اجل معلوم صار مؤجلا فلا يلزم
قبل الاجل قال في البيع ولا بد من قبوله من عليه المدين فلو لم يقبل بطل التاجر
فيكون حاله كذا ذكره الاستبصار ويصح تعيق التاجر بالشرط فنقد قال
رب الدين لمع عليه الف حاله ان دفعت الف خمسة فالتخمس في الاخرى
مؤخرة عندك الى سنة فهو جائز كذا في الذخيرة الا القرض المستأجر
قوله صح تاجيد بمعنى لزم تاجيد فلا يلزم تاجيد بالقرض بمعنى لزم تاجيد
كما في البيع فلا يلزم تاجيد بقرض كونه اعارة وصلة في الابتداء حتى
يجب بلفظ الاعارة ولا يملك من لا يملك التاجر كالصبي والموحد والمكاتب
والعبد كما ذكره في التجارة كما في البيع والتاجر في التفرقات غير لازم
ومعاقضة في الانتشاء ولا يجوز التاجر فيه لانه يصير بيعه بدارهم بالدارهم

سنة واز حرام في الاختيار ولان الاجل لو لم فيه لما رتب حلتها
على التبرع وهو لا يجوز لقوله ما على المحسنين من سبيل كما في التبيين قال في المنع
وفي خلاصة وفي شرح المحلى وكجوزنا جيل كدين القرض فيلزم و
مرادهم من الصحة لزوم ومن عدم صحة في القرض عدم اللزوم والحققة
فشمع ما اذا اجده بعد الاستهلاك او قبله هو الصحيح وليس من تأجيل القرض
تأجيل بدل الدراهم او الدنانير المستهلكة اذ باستهلاكها لا تبرع فرضا
والحكمة في لزوم تأجيل القرض ان تأجيل القرض على اخصر بينه فيؤجل
القرض ذلك الرجل الحال عليه فيلزم ان انتهى الا الوصية فهو كالمشقة من
مستثنى وهو قول الا القرض اى الا اذا اوصى بان يقرض فلان ما له الف
درهم السنة او اوصى بتأجيل قرضه على زيد سنة فيلزم صرح بالقرض
الاول في الهداية حيث قال ويلزم من ثلثة ان يقرضه ولا يطل بوجه قبل مدة
لان وصيته بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حقا للموهبه و
الوصية تساهل فيها ما لا يشترط في غيرها نظرا للموهبه والقرض الشارح حرم
به في القنية حيث قال له فرض على انسان فادى ان يؤجل سنة صحيح ولزم
قال في المنع بعد ذلك ذكرناه ولا ينحصر عدم لزوم التأجيل في القرض بل كذلك لا يصح
تأجيل الدين في صورة الاداء لومات لمدين حل بمال فاجل الدين على وارثه
لم يصح لان الدين في الذمة وقاعدة التأجيل ان يتغير فيؤدى من ضمن من فاء
محل فاذامة من الاجل فتعين المستوفى لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل
كما في خلاصة وفي هره انه في كودين وذكره في القنية في القرض الثانية
اجل المشتري مشقة في الكس وفي خلاصة بموت المبيع لا يبطل الاجل ويبطل
بموت المشتري الثالث تأجيل كس مبيع عند الاقالة لا يصح كما في القنية و
الحاصل ان تأجيل الدين على لائى اوجه باطل وهو تأجيل بدل المحرقة والمسلم
وصحبه غير لازم وهو القرض والدين بعد موت وتأجيل المشتري

المبيع بعد الاقالة ولازم فيه عدا ذلك وفي تحاشيت المديون اذا قال برئت
من الاجل او اذ اجازته في الاجل بهذا الدين لم يكن ابطلا للاجل ولو قال بطلت
الاجل او قال تركته صار حالا والمدين انما يقضى الدين قبل حلول الاجل
فاستحق بمقتضى من القابض او وجده زيوفا فرده كان الدين الى اجله
ولو اشرك من مدينه قبل الاجل بشك بالدين وقبضه ثم تقابلا البيع لا يجوز الاجل
ولو وجد بالمبيع عيب فرد به بقاء عاد الاجل ولو كان لهذا الدين كفى لا تعود
الكفا لثبوت الوجهين وفي خلاصة وبطل الاجل يبطل بشرط الفاسد ولو قال
كلما دخل حجر لم ترد فالما حال صح ومحال بغير حال وفي حكم الفتاوى ولو كان
له على اخر ثمن فجعله حكما على انما ان اخر عليه بما فالما عليه حال فالما مر
لما شرط وفيه نقلا عن اقرار الخزانة اذا مات الرجل وعليه ديون صار حالا
لان الدين انتقل الى الشركة وسجد لا تقبل الاجل ولهذا لو اوجب الدين الورثة
لهذا الدين لا يصح وفي القنية قضى لمدين الدين المؤجل قبل حلول ادمان
فاخذ من تركته فوجب التماخر ان لا ياخذ من تركته من حيثها بغير
بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قبل ان تنتهي به قال نعم ولو اخذ المقرض
القرض ومما حقه قبل مضى الاجل فلم يدبر ان يرجع منها بحسبه سابق من
الايام للمدينين السفر قبل حلول اجل الدين قرب اداءه بعد وليس للدين
منعه ولكن يساخر منه الا ان يحل فيمنعه من السفر الى ان يوفيه حقه
الكس منقح وذكر فيه قبل هذا ناعلا عن شرح الوهب في معنى ان الشراية
ومبطل باجتماعه وقبض المشتري من المشتري التملك ثم ابراء المبيع من
مشتري من الشراية بعد قبضه ببيع ابراء ويرجع المشتري على المبيع بما
كان دفعه اليه من الثمن وكذا لو ابراء المدين المدين بعد ابراء الدين
وقبضه صح ويرجع لمدينه عليه والا حله فيه ان الدين ينتهي بانها
لا باعتبارها فاذ ابراء ما في الذمة بقى ما قبضه لا بمقابلته بل فيستحق

به ويلزم رده اذا طلب انتهى والمساكن المتعلقة بالعرض يأتي في آخر
باب الربوات ثلثا الدرهما ولا يصح التأجيل الى غير اهل الجاهل
منها حتى يفتح الجاهل فيه فاحس كهبوب اخرج وبيع اي التأجيل
في المتأخر الى الاجل اليسير كالحصاد ونحوه والديار والبيرون ونحوها
كما في الكفالة وقد ذكرناه مستوفيا في البيع فاسد فارجع اليه وفي
البلدية الى سنة منكرة ولم يسلم حتى تمت السنة فلا جاز سنة ائنة
عند الامام بخلاف ما اذا اجله الى رمضان ومنع من القبض حتى دخل
رمضان انما في حال المال عليه وقالوا هم سواء وبعد التأجيل لا يمكن
كسبها الثمن لا قبل حلول الاجل ولا بعده باع دارا في بلدة اخرى وسلم
باللفظ واشتمل المشتري عن اداء الثمن قبل التسليم اليه يوم البيع ان
يخرج مع المشتري الى البلدة التي فيها الدار او يرسل وكيله يسلم هذه
الدار ويقبض الثمن انتهى وفي الفتاوى الصوري من له الدراهم على غيره
اذا وجدوا ثمنه يمد يده وياخذها وفي شرطه في قولنا لا ياخذها
قال وفي نسخة روايتان ذكره في الخلاصة في التأجيل **باب الربوات**
بيان احكام الربوات لما ذكرنا في البيوع التي امر اخرج بما شرحتها بقوله
واشغوا من فضل الله من الاية شرع في بيان انواع البيوع التي
نهي الله ربح عن مباشرتها بقوله يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا الربوا
كان الله يعقب الامر وهذا لا يفتق من بيات كتاب البيوع بيان
الحلال الذي هو بيع شرعي والحرام هو الربوا ولهذا لما قبل غدرهم
الاتصاف بذكر في هذا الزهد قال قد صنعت كتاب البيوع وحرارته
بيت فيه ما يحل وحرم وليس مرهه الا الاجتناب عن الحرام والرجوع
في حلال والربوا في اللغة الزيادة قال الله تعالى فلا يرثوا عند الله
اي فلا يفضل من ربوا المال اذا زاد وينسب فيقول الربوي بكسر الراء

ومنه الشيء الربوي وفتح الراء خطأ كما في الكفوب وفي المصباح الربوا الفضل و
الزيادة وهو الحق على الاسهل وليس المراد مطلق الفضل وانما المراد فضل مخصوص
سواء كان عرفه المصنف بقوله هو اي الربوا فضل مال اي فضل احد المتجانسين
على الاخر بالمعيار الشرعي وهو الكيل والوزن فلا يلة فضل فقير من
شعير على فقير من وفضل ستة اذرع من الثوب الهروي على اربعة اذرع
منه من الربوا الصنف كجسه في خلاف الجنس في الاول وعدم المعيار الشرعي في الثاني
حال عن العوض اي لا يبايعة عوض قديم ليخرج ببيع كبرير وكبرير بكري
بر وكري بكبرير فاب للثمن في فضل عن الاول لكنه غير حال عن العوض
لصرف جنس بخلاف جنس شرط ان ذلك الفضل والجملة صفة فضل واحد
العا قدية اي البايعين احتراز عن شرط لغيرها فلا يثبت ربوا كما في
التمتع في معاوضة مال بمال والحي يتعلق بحال قيد جارات الفضل تعالى
عن العوض الذي في الهبة ليس بربوا وقيل الربوا في الشرع عبارة عن
عقد فاسد سواء كان فيه زيادة او لم يكن فان بيع الدراهم بالدراهم
نسبة ربوا ولا زيادة فيه انتهى قال في التمهيد يقول ما ذكره صاحب
الاختار عن جمع المعلوم ولا يرد هذا على ما عرفت في الربوات الربوا
النسبة فيه فضل حكيم والفضل في كلامنا اعلم منه ومن تحقيق وظاهر
ما في جمع العلوم ان المشتري بمكة الدراهم الزائدة اذا قبضتها اذا اشترى
درهما بدرهم فانهم جلوه من قبيل بيع الفاسد وهكذا صرح به
الاصوليون في بحث النسي فقالوا ان الربوا وراى البيوع الفاسدة
من قبيل ما كان مشروعيا باصلا دون وصفه وقد صرح في القنية ان
من جملة صور بيع الفاسد جملة العقد الربوي بمكة العوض فيه القبض
وفي الذخيرة من كتب الهدايات قال محمدا اذا اشترى الرجل من اخر عشرة
دراهم فضة بعشرة دراهم فزاد عليها دانقا فوهبه ولم يدخله في البيع

ان لم يكن مكرور في الشراء لا يفسد الشراء لانه اذا ذهب الدائع منه
 انعدم هو الربوا. قالوا انما تصح بيع الدائع اذا كانت الدراهم بحك
 بغيرها الكسر لانها في هبة مكاي مما لا يحتمل القسمة وهو محرم بالكتاب
 والسنة واجماع الامة اما الكتاب فثبت منها اهل الداليس وحرم الربوا
 والكراديه الفضل وهو الزيادة لتعلق القسمة به لان الاطعام لا تتعلق الا
 بفعل مكلفين ومنها لان كل الربوا اي الربوا في بيع الاموال الربوية
 عند بيع بعضها بحسن فاكثرت ان تحصى واما السنة فقول عليه السلام
 الذهب بالذهب مثله بمثل وزنا بوزن يدا بيد والفضل ربوا والفضة
 بالفضة مثله بمثل وزنا بوزن يدا بيد والفضل ربوا والحنطة بالحنطة
 مثله بمثل كسلا بكسل يدا بيد والفضل ربوا والشعير بالشعير مثله بمثل
 كسلا بكسل يدا بيد والفضل ربوا والتمر بالتمر مثله بمثل كسلا بكسل يدا بيد
 والفضل ربوا والخل بالخل مثله بمثل كسلا بكسل يدا بيد والفضل ربوا واجتمعت
 الامة على تقدير حكم منها المغيرها الاما يروى عن عثمان المني وداود
 الحارثي ولا اعتبار عليه كذا ذكره في الاختيار وفي التمهيد قال الاتي بما
 اتفقوا عليه انه اذا انكر الربوا بالسنة يكفر وفيه الفضل بالقدرا اختلاف
 فان ابن عباس لا يركي الربوا الا في السنة تحديق انما الربوا في
 السنة والائمة انما للحصر الا ان عامة العلماء اجمعوا باحاديك
 وجوب عن تعلق ابن عباس انه ينصرف الى ما ليس مكيل ولا موزون
 لقوله اخره الاما كميل اوزن وقد روى ان ابن عباس رضى رجع
 عن هذا القول فان لم يثبت رجوعه فاجماع التابعين بعده يرفع
 وفي خلاصة لو فقه بجواز بيع الدرهم بالدرهم يدا بيد باعيا لهما
 اخذ بقوله ابن عباس رضى لا ينفذ لانه لا يعلم ان احدا من الصحابة
 وافقه وكان مذهبنا كذا في التمهيد وعلته اي الربوا الوجوب كماثلة

التي تلزم عند فترها الربوا هكذا قال القناني في التمهيد في اصطلاح اهل
 الاصول ما يضاف اليه ثبوت حكم بلا واسطة في شرط والسبب
 وعلته العلة لانها بالواسطة القدر وهو الكيل فيما يكال والوزن فيما
 يوزن او الكيل والوزن في الجنس اي مع الجنس والاصولية الحديث
 المفسر الذي تلقته العلماء بالقوله وهو قوله عليهم الحنطة بالحنطة
 مثله بمثل يدا بيد والفضل ربوا وعدا لشيء السنة كما ذكرناه وهو واجب
 المماثلة ذاتا في الأشياء السنة واتقوا انما يقع باعتبار الصورة والمعنى
 والقدر وهو الكيل والوزن كما مر بسوى موصوفة ويوجب المماثلة صورة
 والجنس يوجبها معنى فاسب ان يقع كل منهما علة ويتبين على هذا
 علة مسا لربوا فنذكر بعضها شيئا على الباقي لمن يتأملها منها
 لوباء حقة كحشيت اذ شاحته يتفاوت حين كوز لعدم الكيل والوزن
 ولو باي فغير حصص بغير وزن او طول حديد برطين لا يجوز لوجود علة
 وهو الكيل او الوزن فاذا وجد حصر التفاضل والاشياء على العلة
 واذا اختلفا خلا لعدم العلة المحمودة ولا طلاق قوله تعالى اهل الداليس
 واذا وجد احدهما خاصة حصر التفاضل وحرم الشراء اما اذا وجد
 المعيار الشرعي وهو الكيل والوزن كما مر عدم الجنس كالحنطة بالشعير
 والذهب بالفضة فلقوله عليهم اذا اختلفت جنسات ويرى اذا
 اختلفت النوعات فيسعد كيف يشتم بعد يدا بيد واما اذا وجدت
 الجنسية وعدم المعيار كالهرق بالهرق فان كميل خير من كميل
 وله فضل عليه فيلو الفضل من جنة التجيل ربوا لانه فضل عين الاختار
 عنه وهو شرط العقد فيهم كذا في الاختيار ومعنى علة الربوا القدر
 علة وجوب المساواة التي يوزن فوانها البركة لا ينفذ ثم معنى قوله عليه
 الحنطة بالحنطة اي يبيعوا الحنطة بالحنطة لان الباء كلمة المصاف

فتدل على اصابه فعل والخطبة لهم المكمل قول بجنسه وقوله مثلاً مثل حال
لما سبق والاحوال شروط في قوله ان دخلت الدار راكبة فانت
حائض والامر لا يجزى والبيع جباة فلا بد من صرف الامر الى الحال التي
هي كركب اي بيعوا بوصفهما ثلثة وامراد بالمثل القدر لما روي في
حديث اخر كذا يبيع كذا في شرح النافع وروي مثل يبيع بالرفق اي يبيع
الخطبة حذف الحذف واقيم الحذف اليه مقامه واعرب باعرابه ومثل
خبره قال في المنع وامراد بالمائة من حيث اكبر يبيع ما روي كذا يبيع
وكذلك في الوزن وزنا يوزن فيكون المراد به ما يدخل تحت او الوزن
لما يطلق عليه من الخطبة فان بيع حبة من حبة تحبب منها
لا يجوز لعدم التقدم مع صدق الهم عليه وتخرج منه المائة من
حيث اليهودية والرداءة بدليل حديث عبادة بن الصامت جدها ورداء
سواء وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصف بعضه بعضاً فان
قلت تقدر ببيعوا يوجب البيع وهو جباة قلت اوجب في الوجوب
مصرف الى الصفة كقول لا مث وانتم تشهد وليس امراد الامر بالمث
ولكن بالث على صفة الشهداء اذ مات كذلك امراد الامر بكذب
البيع على صفةهما ثلثة وقوله لا يبيعوا امرادهم عندنا عين بدين
وعندك في قبض قبض قوله والفضل ربوا الفضل من حيث اكمل
حريم عندنا وعنده فضل ذات احدهما على الآخر انتهى ما في المنع
وفي التبيين وعندك في العلة الطعم بالشرارة في القطع من الثمنية
بالشرارة في الثمنات وتجس شرط عنده حديث عمر بن عبد الله
قال كنت سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول الحكام بالحكام اي يبيعهوا مثلاً
بمثوليات طعناً يومئذ الشير رواه مسلم واحمد وقال ما لا
العدة الاقنية والادخار لانه عيهم خص بالذكرفيما روي

كل مقتات ومدخر ولان العزة والخطبة اكمل فليكن النسب ادنى بالاعتبار
ولما روي عن عبادة بن رضى واسن رضى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما وزن
مثلاً يبيع الا كان نوعاً واحداً وما يبيع مثلاً ذللك فاذا اختلف النوعان
فلا يبيع روى الدارقطني وجه التمسك به انه عليه السلام رتب الحكم على الجنس
والقدر وهذا نص على علة الحكم لما عرف ان ترتب الحكم على الكمية المشتق منه
ما أخذ المشتق لذلك الحكم فيكون تقديره المكمل والوزن مثلاً يبيع بحسب
الكليل والوزن مع الجنس والذي يدل على ذلك حديث ابن مسعود رضى الله عنه
فيما رواه البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً على خيرة فباعهم بقر
جنب فقال لمرخصه هكذا قال انا ناخذ الصاع من هذا بالصاعين
وبالثلاثة فقال لا تنفعني الجحيم بالدرهم جنباً وعن عبد الله بن
حنظلة رضى الله عنه يبيع الملائكة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم درهم ربوا
بالكاه الرجل وهو يعلم لك من ستة وثلاثين زينة رواه احمد
واجتمع الامة على تحريمه حتى يكفر جاحده انتهى محرم ببيع الكلب اذ
الوزن بجنسه اي ببيع الكلب بالكلية والوزن متفاضلاً ببيع كغير
بر بقر من منه او درهم بدرهمين او نسمة ولو مع التماس كقوله
بر بقر من منه او درهمين او نسمة فان الكلب خير من الكواجر وله فضل
عليه فيقول الفضل من حيث التبعيل ربوا ولو غير مطبوع ولو لدخل هذا
احذر عن قوله انك لو لا ربوا في غير الخطبة عنده كالجحيم
الحديث فالاولى المكمل وان كان من الكواجر والطمع غير معتبر
عندنا بل عندك في قول النقيضين العلة هو الثمنية وحل اي ببيع المكمل
او الوزن بجنسه مثلاً اي مقداراً مع التفاضل اي ببيع المكمل اي حل
بيع الكلب او الوزن بجنسه متفاضلاً حال كونه غير معتبر اي ببيع الكلب
وهو اكمل والوزن حقيقة اي ببيع حقيقة كحقيقة فان المعبرة في قدر

المكيلات نصف الصاع لئلا تدبر في الشرع بما دون في الدرر
 الا ان شرط في ذلك ان يكون يدا بيد ولا يكمل ستة لوجود جزء من العلة
 قال في شرح الفروع انما يكمل بيع الاقل من القدر الشرعي باقل منه اذا كان
 حالا اما اذ كان ستة فلا يكمل لوجود جزء من العلة يحرم النساء هو
 الجنس وكذا الحكم في قوله وبينة بيضتين فان بيع العددي مختار
 بجنسه متفلا جاز ان كان موجودا لانعدام الميار وان كان احدهما
 ستة لا يجوز ان الجنس بانفراده يحرم النساء الحفنة بالفتح يرا
 بها قدر ملاء الكف ويقال حفنت لكون حفتين اي اعطيت قليلا من
 طلبة الطلبة قال في التفتوا اذا كان الشيء مما لا يكال ولا يوزن فلا بأس
 واحد باثنين يدا بيد ولا خيره فيه ستة مثل عبد يبيع من دابة بثلاثين
 ولوب بثوبين او اكثر وكره بعضهم بيضة ببيضتين وجوزة بجوزتين
 والقبسات بجوز ولا يستحب ذلك ولا بأس ان يكون رمانة برمانتين
 وبطيخة ببطيخة وكما عده بكاغدتين لان ذلك ليس بمكيل ولا
 موزون وانما حتمه بتمرين وكف حنطة بكفين فانه جائز في قوله
 واحدا ولا يجوز قول زفر وتمر بتمرين وذرة من ذهب وفضة بما
 لا يدخل تحت الوزن وتفاوتها بتفاوتين والجوزة بجوزتين وفسل
 بفسلين لانها لم تكن مكبلا ولا موزونا فلم تدخل تحت الميار فانعدمت
 العلة بانعدام احد شرطها وهذا القدر ولهذا يشتمل بالقيمة عند
 الاتفاق عندنا وما دون نصف صاع بمنزلة الحفنة لانه لا تقدير فيه
 بالشرع بما دون فلم يكن كما في ذوات الامثال ذكره في التبيين ثم قال
 هذا اذا باع ما دون نصف الصاع وان باع ما دون نصف صاع صاع
 او اكثر لم يحز الامثال بمثل لوجود مقياس واحد بين
 فتحققت شبهة وعندك في لا يجوز جميع ذلك لان العلة عنده

الطم او الغنية وقد وجدت انتهم قال في المنع ان ائتمنت احدي
 العنتين جاز انتفاض سواها كانت بصحيف الاخر او باعناقة حيث لم
 يدخل تحت كبل او وزن اما التفاضل والنزلة فظن وكذا الحكم في بيضته
 وبيضتين وجوزة بجوزتين واما الحفنة من حنطة والشعير فالمراد
 به ما دون نصف صاع فان باع بنصف صاع لم يحز لوجود المقياس
 من اخذها بيمين وهذا لو باع ما لا يدخل تحت الوزن كالنورة من ذهب
 وقصة بما لا يدخل تحت جاز للعدم التقدير شرعا ~~وغيره~~
 التقدير قولهم لا تقدير في الشرع بما دون نصف الصاع يعرف منه انه لو
 وضعت مكابيل اصغر من نصف صاع لا يعتبر انتفاضها في جميع
 التفاضل لا رواية في الحفنة بالقبض واللب بالجوزة وجميع بقوت الربوا
 ولا بأس كما طرأ هذا بل يجب بعد التفاضل بالقيمة صيانة اموال الناس
 تحريم التفاضل بينها حين الحفنة بالحفتين اما اذا كانت مكابيل
 اصغر منها كما في ديار رمان وضع ربع النقد وثلث النقد المحصر فلا يكون
 وكون الشرع لم يقدر بعض المقدرات الشرعية في الواجبة المالية كالنكاحات
 وصدة الفطر باقل منه لا يستلزم اهدار التفاضل المتيق بل لا يكمل
 بعد شيق تخوم اهداره ولقد اعجب غاية العجب ان كلامهم هذا
 وروى المعلى عن محمد انه قال لا شيء حرم في الكثير فالقبيل منه حرام انتهم
 وقوله والعقل بالفلسفة باعياهما اي البدلات باعياهما بان كانت
 العقل معينا والفلسفات معينا قال في التبيين وهذا عندهما وقال
 عبد الجوز لان الفلاسفة الراجحة اثبات واليمين لا يتعبد بالتمويه فاذا لم
 يشتمل يردى الى الربوا ولها ان الفلاسفة ليست بائع في خلقه وانما كانت
 مثالا لا مطلقا وقد اخطأ بايضا لاشتماله وبطل وان قيل
 اذا بطلت الثبوت وجب ان لا يجوز بيع بعضها ببعض متفلا لا

موزون وانما صار معدودا بالا اصطلاحا على الثنية عاذا الى اصله موزونا
 فلا يجوز بيعه بحسنه متفا ضلنا لا يعود موزونا لان اصطلاحهما على
 العدباق ولا يلزم من بطلان الثنية بطلان العدد وكم من شيء لا معدودا
 لا يكون ثمنه الا ترى ان الاواني من الخشب او غيره غير الذهب والفضة
 يجوز بيع بعضها ببعض متفا ضلنا اذا كانت في اصطلاحهم معدودة وهذا
 لما عرف ان معتبره كونه مكبلا او وزنا في غير المخصص عليه العرف بخلاف
 المخصص عليه كالنساء الستة لان العلة المستنبطة لا تعتبر في عمل النص
 لكشفها عنها ونما هو يطلب من التبييض فان وجد الوصفان اي العذر
 والجهر حرم الفضل كقوله بر بغيره من منة والنسأ اي وحرم النسبة
 لوجود العلة وان عدم اي الوصفان المذكوران حلالا اي الفضل
 النساء لعدم العلة المحرمة كما اذا باي لبيوان بالثياب وان وجد احدهما
 بان عبدا بعد الة اجل فقط اي لا الاخر حلالا متفاضلا كفضل عشرة ازرع
 من الثوب المردى على خمسة ازرع منه فانه يحل لانعدام القدر وهو
 المعيار السريع ونظير انعدام الحسن الحنطة بالشعر لا النساء اي لا يحل
 النساء بغير حرم النساء ولو لمع منسأى عندنا خلافا لما في غير منة ربوا
 الفضل بالوصفين وربوا النسبة باحدهما لان جزء العلة لا يوجب
 الحكم لكنه يترك الشبهة وهي في باب الرجاء متخفة بالحقيقة كما ذكره
 ملا خرو في الدرر حتى لو باي عبدا بعد الة اجل لا يجوز لوجود الجنسية
 كما في النكاح في النكاح طهره الفضل على النسبة اذا نسأى ذاتها فلم يجمع
 سلم هروى اي ثوب هروى هروى لا اتحاد الجنس ولا يرد ولا يجمع سلم بر
 في غير لوجود القدر الا ان اذ سلم النكاح كادراهم والناثرة في موزون
 كالزعران ومحدود بجمع فان النساء لم يكره فيه وان جمعها احد الوصفين
 وهو الوزن فيهما وانما هي لان الوزن لم يجمعها من كل وجه فان

النقد يوزن بالسجته والزعران والحديد وكوهما يوزن بالاحدا
 فلم يتفقا في صفة الوزن وكذا في معنى لان النقد لا يتعين بالتعيين
 والزعران يتعين بالتعيين وشرط التعيين والتعاقب اي قبض
 البضاعة المملوغة المرد وهو عقد وقع على جنس الايمان لقوله عليه السلام
 الفضة بالفضة هاهنا وهاهنا هذا بيد والمراد به القبض كنهى بها عند لانها
 النية كذا في شرح الجمع لابن الحكة والتعيين اي وشرط التعيين فقط يعني
 لا التعاقب في غير اي في غير عقد الصرف مما يجري فيه الربا حتى لو باي
 برابره بينهما وتفرقا قبل القبض جاز خلافا لما في قوله تعالى يعتبر التعاقب
 قبل الافتراق في بيع الحكم بالحكم كذا في الصرف لقوله عليه السلام الحكم بالحكم
 يدا بيد ولنا ببيع شعير ونحو من العقد التمكن من الصرف وذا يحصل
 بالتعيين ولا يشترط فيه القبض كالثوب واما النقد فاشترط القبض فيه
 لانها لا يتعين بالتعيين كما مر بغيره والمراد بقوله يدا بيدي رواه ابن
 بعية لما رواه عبادة بن صامت رحمه الله كذا في شرح الجمع لابن الحكة
 وفيه ولا يشترط التعاقب في بيع الحكم بمثل عين ثم قال قبض بقوله عينا
 اذ لو لم يكن قبضا لا يجوز انفاقا اما عندنا فنقدم المينة واما عندنا فنقدم
 القبض انتهى وما مضى اي ورد النص الكري على تحريم الربا فيه كقوله
 كذا في ابدان في كل ما مضى رسول الله عليه السلام على تحريم النكاح فيه كقوله
 فهو كقوله ابدان كالبشر والشعر والنزول كالحل لما روى انه عليه السلام قال في بيع هذه
 الاشياء كقوله كقوله او على تحريمه اي وما مضى على تحريم الربا فيه وزنا فهو وزن
 ابدان يعني كل ما مضى على تحصيل تحريم النكاح فيه وزنا فهو وزن ابدان
 ان ترك الناس فيه الوزن كالذهب والفضة لقوله عليه السلام في بيعهما
 وزنا يوزن ولو شذرف بخلافه لو وصلة يعني وان ورد العرف على خلاف
 ذلك بان يكال الذهب ويوزن البرات النص اقوى من العرف الا اذا علم

انها متا ثلاث في الكيل وفي خزانة الفنا وله اهل بلدة اعتادوا بيع
الكيلى موازنة وبيع الوزن مكايده فانه لا يبطل التدبير في الاشياء الستة
تعارفهم وعن ابي يوسف لو غلب الكيل بالوزن يصير وزنها وبعث النساء
في الوزن وما ثبت وزنه لا يجوز بيعه بحسنه كبلات وشاوي وزنا ذكر ابو
زرخش بعض اصحابنا في بيع الكيل واستقرأه والاسلام فيها وزنا
كل ما يباع بالامانة او بالاولان كالدهن وكخوه وزنه انتهى دمالا نصريه
اي دماله يرد فيه نص بان كيلي ادوزني حل على العرف والعادة بين
الناس لان الشرع اعتبر عادة الناس والعرف بالادنى عند عدم الاقوى
لازم والعرف معتبر في الشرع قال في الاختيار دمالا نص عليه يعتبر العرف
لانه من الدلائل الشرعية واستدل عليه ملا خسر في شرح الفرع بقوله
عقيله ما راه كموثوق حسنا فهو عند الحسن كغير الستة المذكورة
يعني انما يعتبر العرف في غير الاشياء الستة المذكورة في قوله عليه السلام الذهب
بالذهب مثلا بمثل وزنا بوزن يدا بيد والفصل ربوا وقد ذكرناه في
اول الباب يتما مع ما يتعلق به فلا يبطل التدبير فيه بتعارفهم لان
النص اقوى من العرف كما مر في الاقوى لا يترك بالادنى ثم فرج على هذا
الاصل بقوله فلا يجوز بيع البر بالبر مثلا وزنا ولا الذهب اى ولا يجوز
بيع الذهب متماثلا كميلا كما لم يجر مجازفة وان تعارفوا ذلك لا يحل الفضل
على ما هو بالذهب المتعارفة الا ان السلم يجوز في محضه وكخوها وزنا
لوجود السلم في معلوم كذا في شرح الفرع وجاز بيع فلان معي بخلين
معيذ عنداء 2 و ابي يوسف خلافا لمحمد بن حنبل قال لا يجوز لان الثمنية
ثبتت باصطلاح الكيل فلا يبطل باصطلاحهما واذ بقيت انما لا
يتغير فصار بيع الدرهم بالدرهم وجب اذا كانت بغير اعيانها
وبها ان الثمنية في حقها ثبت باصطلاحها وبطلان باصطلاحها



اذ لا دلالة للغير عليها في هذا الباب واذ ابطحت يمينين باليمينين
بخطان الدراهم والدينار لانها خلقت ثمتا وبخلاف ما اذا كانت
بغير اعيانها وبخلاف ما اذا كانت احدهما بيمين بيمين باعيانها
لا بشرط الخيار يجوز لانه بيع الحالى بالالى وهو منهي كذا في الاختيار
وقد مر بعض ما يتعلق بهذا انفا قبيل الكا عد الذي قبله قال في المحقق
انما وقع في العين اذ لو كانت دينية او احدهما دين والاخر عيني لا يجوز
عندهم للشاء انتهر في منع باع فلوس بمثلها او بدرهم او دينار فان
نفذ احدهما جاز وان افترقا لاعت قبض احدهما لا يجوز ولو اشترى
مائه فلوس بدرهم فقبض الدرهم ولم يقبض الفلوس حتى كسدت
لم يبطل البيع فيما ويخبر في كسرة ان كسب قبضه ككسرة وان كسب
قبض البيع لم يمت لان كسدها بمنزلة الهلاك لان المفق منها الرواة
فهو لها كالحياة ولو قبض منها خمسين ثم كسدت بطل البيع في النصف
ورد نصف درهم اعتبارا للبعث بالكل ولو رخصت لم يبطل ولا خيار
للمشترى ولو كسدت فلوس لم يمت قبل قبضها بطل البيع عنداء 2 وعندهما
لا يفسد ويجب فيهما ولو كسدت افسس كسرت فغيرا مثلها عنده و
عندهما فيمنها من الدراهم وكذا لو غصب واشتهل ثم عنداء 2 يوسد
تغير القيمة يوم القبض وعند يوم الكساد والا صح عند الامام ان
عليه فيمنها يوم الانقضاء من الذهب والفضة ولو اشترى فلوسا و
تقا بها على ان كلا منهما بالخيار وتفرقا على ذلك بطل البيع لان الخيار
يمنع صحة القبض ولو كانت احدهما بالخيار فابيع جائز عندها لان
الخيار لا يمنع بثوت كذا في جميع فوجد قبضه كسحت في احدهما وعلى
قوله ابي 2 لا يجوز لان الخيار يترك في كسرتين فيمنع صحة القبض انتهى
و يجوز بيع الكراباس بالفضة وبالفرا لا خطا فها جبالان الثوب لا

ينقص ليعود غزلا او فطن وكذا يجوز بيع فطن بغيره الا صحح في ذلك
 لا خلاف بحس وهو قول محمد وقال ابو يوسف لا يجوز الا مشا وباق
 في ذلك وهو قول محمد وهو الاصح وهو في القنية باء ديبا جاوز
 خمسة باربعين وزنه الذي يجوز عند ابو يوسف وبيع اللحم اي يجوز
 بيع اللحم بالحياض ولو كان اللحم من جنه عند ابو يوسف وقال محمد
 لا يجوز بيعه اي اللحم بالحياض جنه اي اذا باعه بجنه كالحب في بائنه
 حتى يلقو اللحم اكثر مما في الحياض من اللحم يعني قال محمد لا يجوز بيعه اذا كان
 من جنه الا اذا كان اللحم المحضر اكثر من اللحم الذي في الحياض فيكون
 اللحم مقابلة ما فيه والباقي من اللحم بمقابلة السقط وهو مفتوح ما
 لا يطلق عليه اسم اللحم كالحمد والكرش والامعاء والحمى لوصار كالحمل
 وهو بالمهملة دهن السمسم بالسمسم لهما انه باء في الوزن
 بالعددي بمقارب فيجوز كيف ما كان في الوعاء بالثوب بالقطر وهذا
 لان الموزون ما يعرف قدره بالوزن فلا يمكن ذلك في الحياض لانه يخف
 نفع ناره وتثقل اخرى والا صلا في جنس هذه الحياض ان لم يثبت بين
 الشئيين يثوب باعتبار العدة قارة وباعتبار ما في الضمن اخرى كذا في شره
 انما في قوله في ذلك لو كانت الشاة مذبوحة غير مسلوخة فاشترها بثلثي
 الشاة فما يجوز في قولهم جميع في قال محمد واراد بغير مسلوخة غير مقصودة
 عن السقط ولو باء في مذبوحة بشاة جنه يجوز عند الله على هذا
 شاة مذبوحة في غير مذبوحة بشاة مذبوحة لم يشأ في جواز
 اشترها ولو كانت مسلوخة في جواز اذا تساوى وزنا عندهم وموضع ذلك
 بيع اللحم من جنس ذلك الحيوان في مقاييق فان قيل اذا اختلف الجنس
 ولم يثملها الوزن جاز البيع نسبه وليس كذلك اوجب به النسبة
 ان كانت في الشاة كتبه فهو مسلم في حيوان وان كان في البهائم الا ان

فهو مسلم في اللحم وكلاهما لا يجوز في العتية وكوز بيع الدقيق بالدقيق
 اي بجنه متماثلا اي متساويا كذا اذا كانا كبوسين وكانا على صفة واحدة
 من السعة فيدنا بالجنس كالباقين في جنس من وجهات السوق احرار
 حنطة معلية والدقيق اجزاء حنطة غير معلية وبيع حنطة بمعلية بغير معلية
 لا يصح بحال وكذا بيع اجزائها كذا في شره هو قارة لابن مالك وانما لا يجوز
 بيع الدقيق بالبرات ببيع الدقيق بالبر او السوق متساويا لا يصح في ذلك رايه
 بقوله لا بالسوق اصله اي لا يجوز بيع الدقيق بالسوق لان المعيار فيها
 الكيل وهو غير مستو ببعضها لان حيث البر متخالفة واجزاء الدقيق متكررة
 قال في الاختيار لا يجوز بيع حنطة بالدقيق ولا بالسوق ولا بالتمالة ولا الدقيق
 بالسويق والا صلا في ان يشبه الربوا او يشبهه لجنس ملحقة بالحقيقة
 في باب الربوا حياض الحزمة وهذه الاشياء جنس واحد نظرا الى الاصل
 المخلص هو ان يد في الكيل لانه متقدر لا كبس الدقيق في الكيل اكثر من غيره
 واذا عدم التخلص حرم بيعه وكذا لا يجوز بمعلية بغير معلية ولا بالسويق
 ولا بالدقيق ولا بالتمالة لانه متقدر متساوي بينهما بفعل بعد اشتر خلافا
 لهما يعني قال ابو يوسف ومحمد ببيع الدقيق بالسويق لانهما جنسان مختلفان
 لاختلاف الهم ومقصود اذا كان الدقيق يتخذ الخبز والسويق ليس كذلك
 يجوز بيع الرطب بالرطب متماثلا للشاة وكذا اي يجوز بيع الرطب
 بالتمر والعنب اي ببيع صوب بالزبيب متماثلا عند ابو خلافا لهما
 يعني قال لا يجوز لانه عليه شئ عن بيع الرطب بالتمر فقال لا ينقص اذا
 جفت ففعل نعم فقال فلا اذن وله ان الرطب ان كان تمرا يجوز بيعه
 لقوله عليه السلام بالتمر مثالا بمثل والافجوز ايضا لقوله عليه السلام اذا اختلف
 الجنان فيصحا كيف يشئتم وجاز بيع صوب بالتمر علم التفاديت بعد
 الجفت ادلا ذكره ابن مالك في شره هو قارة اي يجوز بيع التمر رطب

او يملوا بجمع اي رطب او لا او بالياس اي ويجوز ايضا بيع الرطب والميلول
 بالبر الياس لان التقاوت بينهما بضع البرقي فيجوز و البر اما الميلول
 فلا يخلق في الاصل نذ يا فاعل يعيده الى ما خلق عليه كانه لم يتغير فصار كالسليم
 بالمسود وبالرخوة فيجوز اذا شاع ياف الكيل عند هالكا في الهلاية ورطب البر
 الذي لم يتم ادراكه في سبيله واخره منه كذا في حقايق والشر لا يجوز بيع التمر والزرابي
 منعقود بثلثها اي بيع التمر او الذي سبب المنقح بالمقنع منها يجوز عند ابي حنيفة
 ابي يوسف منا وبا اذا تساوى شرط صحة العقد فيشترط عند العقد لا بعده
 في كل من موافقة لابن الحكم وكذا بغير المنقح في كل من خلا فالحمد بعنه وعند
 محمد لا يجوز بيع من ذلك لانه اعتبر التساوى في الحال والكل وفي كميته فحفظت
 الرواية عن محمد ان هذا انما لا يجوز اذا ابتلت بالخطأ وانتهت واذا لم يكن
 كذلك فجاز بيعه منا وبا وما عندهما ان حال البيع معتبر وقت العقد
 فيعتبر التساوى فيه وانما لم يعتبر ابو يوسف في المسئلة السابقة وقت العقد
 لورود حديث في الرطب كذا افاده ابن الحكم في شرط البيع ويجوز بيع كم
 حيوان بكم حيوان غير حبه كبيع كم صنف بكم البقر والبكس متفاضلا
 وكذا اللبن بعنه مثل جواز كحهما يجوز بيع لبن بعضهما ببعض متفاضلا
 اصولها اجناس مختلفة حتى لا يضر البعض الى البعض في الزكاة وكذلك
 الاسامى المختلفة لاختلاف الاضافة كدقيق الحنطة مع دقيق الشوفان وكذلك
 لحم البقر والغنم والابل ولحم مختلف ايضا فبعض الناس يرغب في بعض
 اللحوم دون البعض وقد ينفع البعض ويضره البعض وفي شرط البيع جاز
 بيع بعض اللحوم والالبان المختلفة ببعضها نقدا اي بدينار كيف انتف
 يعني شاع وبا او متفاضلا والسمين في حكم اللحم وقال الشافعي لا يجوز الاتحاضا وبا
 قيد بقوله نقدا لان بيعه شقة غير جائز اتفاقا وهما موزع مع البقر جسد
 واحد وكذا كعز مع صفتان جسد واحد والجنث مع العز اي جنس واحد

ج

حيث لا يجوز بيع كم موزع بالبقر او البعير او كهم المخر والصفاء او بعضها او
 كهم العربا وبالعز بالآخر متفاضلا لانها جنس واحد حتى يضم احدهما
 الى الآخر فيكيل النصف في الزكاة فكذا اجزاءهما فلا يجوز بيع احدهما
 بالآخر متفاضلا ما لم يختلف لعم كعز كعز و صوف الصفات اوله يتبدل
 بالصفة لانه بالتبدل يختلف متفاضلا ولهذا جاز بيع كعز بالحنطة متفاضلا
 كذا في التبييض فان قيل على هذا كان يشق ان لا يجوز حكم الطير ببعض بعض
 متفاضلا اذا اتحد الجسد وقد اجازوه اوجب بانه انما جاز ذلك لانه غير
 موزون عادة فلم يكن مقدرا او الربوا لا يظهر في غير كعز كذا في شره بجمع
 لان الحكم في صلوات الاختلاف باختلاف الاصل او كعز او بتبدل الصفة
 او مثله ان يوزن بالدينار جسا وغير ذلك وفي القدر و ينفق ان يستثنى من
 لحوم الطير الدجاج والاوز لانه يوزن في عادة ديارا هل مصر يفطم كذا
 في البيع ويجوز بيع كل صنف بكم من متفاضلا وكذا عصيرهما لاختلاف
 اصلهما جسا والاقول نوع من اراء الفرخ خص به اجزاء الكلام بحركة
 العادة لانهم اعتادوا اتخاذ كل من الاقل والا فالحكم في كل اقل غير كذلك
 في صنفه وكذا يجوز بيع حكم البطن بالالينة او بالحلم اي متفاضلا وان كانت
 كلها من الصفات لانها اجناس مختلفة لاختلاف الاسمار والصور ومقادير
 كما في الحنطة اي يجوز بيع بخر بالبر او الدقيق او السويق اي متفاضلا وان
 كان احدهما شقة ان للوصل لان الجوز عدس او وزني والبر كيلي
 فلم يجمعوا القدر و ينفق وذا كان رسته في نوادره انه على قول ابي حنيفة
 لا يضر في الجوز لكن الصحيح انه جائز قاله في بيع بخر بالحنطة والدقيق
 اما ان يقول حال كونها نقدين او حال تفردها نقدا والآخر شقة
 فان كانت الاول جاز لانه صار عددا او موزنا غير عن كونه مكبلا
 من كل وجه والحنطة مكبلة فاختلاف جسات وجاز اتفاقا متفاضلا وعنده

الفتوى وروى عن ابي حنيفة ان لا يجوز والتركيب للمبالغة
في النقص لانه كثرة في سبائك النقص فعم ينش جميع جهات الخبز وان
كانت اثنى فلا يخرج اما ان يلقح الحنطة والدقيق نسبة او الخبز و
ان كان الاول جاز لانه لم يوزن في تكميل يمكن ضبط صفته
ومعرفة مقداره وان كان الثاني جاز عند ابي يوسف لانه لم يوزن
ولا يجوز عندهما لما ذكر قال صاحب المصداقية والفتوى على قول ابي يوسف
كذاته العناية وجاز بيع المكنون باختلاف الكفاية والاسم وصرح في
الحاوي انتهى ما في المتن وفيه قال ابو حنيفة بالخير فصرح بغير قيد
بيد وان تفاوتوا كبر هذا نص ان بيع الخبز يجوز كيف ما كان
عند ابي حنيفة واما يوسف ومحمد عند زفر بن رزق وبيع الغنم بالدبش ينش
ان يجوز كيف ما كان تغيره بالنار بدليل ان العصيد من ذوات
الاشمال انتهى ولا يجوز بيع الجيد بالردي مما فيه الربواى مما يجوز فيه
الربواى الا امتسا وبالات جيد مال الربواى ودرهم عند معاينة كجسه سواء
لقوله عليه السلام جيدها ورديها سواء وبالات في اعتباره سداب
البيع على فيلوك كذا في الاختيار قيد بما فيه الربواى لان كجوده معينة في
حقوق العباد فاذا اتلف جيدا لم يرد مثله فكذا وجوده ان كان
مكتوبا وقسمتها ان كان قيميا ولكن لا يستحق بالطلاق عقد البيع حتى
لو اشترى حنطة او شيئا فوجده رديا بلا عيب لا يرد و تعتبر في الاموال
الربوية وفي مال يتيسر ولا يجوز للوصي بيع قبح حنطة بغير ردى و
ينش ان يعتبر في حال الوقف لانه لا يتيسر كذا في البحر قال وقد كتبته في
الفتاوى انها معتبرة في اربعة هذه وفي حق كبريت حتى ينفذ من الشك
وفي الزهري كذهب اذا انكر عند كبريته ونقصت قيمته فان كبريته
بجدة قيمته ذهبها وبقية ذهنا عنده كذا في المتن وكذا البسر بالتمر يعني لا

بخوز بيع البسر بالتمر الامسا وبالات الجسد واحد باعتبار الاصل قال عليه
التمر بالتمر مثله بغير وصار كذا في اختلاف انواع التمر وبالات النفاذ فيه
نشا من الصفات الفطرية وانه موضوع عنها بشرط عطينا من رعاية
الامانة لانه جاء من قبل صاحب الحق كما في الاختيار بخلاف ما جاء من
جهة العباد على ما مر ولا يبيع البسر ولا يجوز بيع البسر بالدقيق او بالسويق
او بالتملح لانه مطلقا بمعنى لا امتسا وبالات امتسا صلا لانه جنسه من وجه واحد
خص به آخر فيجوز لشبهة الربواى ومعيها فيها الكيل وهو غير متوهم
بخطا في بيع السمسم بالسمسم جسد لا يبيعها رفيه الوزن وهو متوهم
لها قال في فتاوى السويق ما يجوز من التمر والحنطة وغيرهما ذكره
الكرمان في باب من عتق من بالسويق وبيع كخول بغير كخول لا يجوز الا
متسا وبالات في خلاصة وقا لا يجوز مطلقا في التوفيق لهما انهما جنسا
مختلفان لان كل واحد منهما لا يضمن بالآخر في صفات معدودات وله ان
ان يبيع البسر بالتمر لا يجوز فكذا يبيع اجزاها قياسا على اصلها ولا يبيع الزيتون
اي ولا يجوز بيع الزيتون بالزيت اذ السمسم اي بيع سمسم بالشيرة
وهو دهن السمسم ويقال له كحل حتى يكون الزيت اي في صورة بيع
الزيتون والشيرة اي في صورة بيع السمسم اكثر مما في الزيتون
والسمسم ليكون الزيادة بالشجرة يعني بقية الدهن الغاضل بمعاينة
النقل وفيه اللغز والنشر كمرتب وهو ان يرجع الاول لاول والثاني لثاني
كما ذكرنا في عرف في فن البيع وان كان الزيت كذا في الزيتون اكثر مما
في الزيت او مثله لا يبيع وان لم يعلم انه مثله او اكثر منه لا يبيع لان
الفضل كذا في بيوهم وجوده كالمحقق في باب الربواى كذا في غير ما يبيع
لان يجوز هو لا حيل والفساد لوجود الفضل كما في غير ما لا يبيع لا يفسد
وهكذا يبيع بخوز بدنه واللبن بسمنه والتمر بنواته وكل شيء لا يفسد قيمته

فاذا بيع بالخالص منه لا يجوز حتى ينفصل الكثر وان لم يكن لتفصل قيمة كذا
 الذهب والفضة اذا بيع بالذهب او بالفضة لا يشترط ان ينفصل الذهب
 او الفضة اكثر مما في الزب لان الزب لا قيمة له فلا يجعل معه بازا في شيء حتى
 لو جعل لغيره بالفضل وفي الفتاوى وان باع حنطة حنطة في سبيلها لم يجز
 كذا في البيع وفي خلاصة بيع حنطة بالحنطة - مجاز في لا يجوز كذا كلما يقال او يوزن
 فهو ظاهر انما وفي المجلس يجوز مع الله الا فراق من المجلس لا يجوز عند الثلاثة
 ولو اشترى حنطة في سبيلها حنطة مدره لا يجوز عندنا الا ان يعلم ان
 المدره اكثر ذكره فافض خاب في فتاواه وفي خزائن الفتاوى رجل دفع
 الحنطة الى تجار واخذ تجار متفرقا لما هو كعتاد بين الناس فطريقه
 ان يباع خانم او سكره مثلا من التجار بقدر ما وقع الاتفاق بينهما من
 التجار ويجعل تجار ثمنها ويصف تجار بصفة معلومة حتى يصير دينا في زمة
 التجار وبسبب تمام اليه ثم اشترى خانم من الذي باع منه بالحنطة التي
 يريد دفعها اليه وبأخذ خانم ويدفع حنطة اليه وفي الصوى اذا دفع
 الدراهم الى التجار فاخذ منه كل يوم شيئا كيف يقول قال كلما اخذت
 فهو على ما فاطمته عليه انتهى ولا يستقر في تجار اصله الا لوزن او
 لا عددا عند البيع لانه يتفاوت من حيث الطول والعرض والغلظة وبه
 البرقة والكماد والشور في كونه جدا فيجيء خبره جيدا او عتيقا فيكون
 بخلافه وبالتقدم والتأخر لان اول الشور لا يجز مثل ما في اخره وهذا هو
 المانع من جواز السلم عندهما كما في البيع والاشترار انما يجمع في كونه عند
 ابي يوسف يجوز اي لشرائه تجار وزنا لا عددا والتفاوت احاده وبه يفتي
 وعند محمد عددا ايضا اي كما يجوز وزنا للتماثل والقياس اي قياس السلم
 يترك بالتماثل قال في كونه وعليه مفتوى لكونه اسير والرق قال في تماثله
 اقرضه اعطاه فمرد وقطع له فطيم بجاري عليها اقرضه منهم اخذ

القرض والقرض ما سلفته من اسائه واحسان وما تعظيم يتقاضاه انتهى
 والقرض في الشرع هو عقد مخصوص يرد على دفع مال مثله ليرد مثله وصح
 القرض في مثله لا في غيره من القيمة لا يمكن المستقر من رد مثله
 فتح استقراض الدراهم والدنانير وكذا ما يقال يوزن او يعد مثقا ربا
 فتح استقراض جوز وبيض وعمر قال في البحر من ربا الى كحيط وجوز القرض
 فيما هو من ذوات الامثال كالمكيل والموزن والعددي كالتقارب كالجوز والبيض
 لان القرض محذور ولا يجوز في غير كونه لانه لا يجب في الذمة ويمكن المستقر
 بجميعه ومقبوض لقرض فاسد يشهد للرد وفي القرض محذور لا يشهد بل
 يرد كمثل وان كان قائما وعن ابي يوسف ليس له اعطاء غيره الا برضاه
 وما لا يجوز فرضه عارية ولا يجوز فرضه جرنه فبان اقرضه دراهم فليس له
 بشرط ردها جميعا او اقرضه صكمان في مكان بشرط رده في مكان اخر
 فان قضاه اوجبه بلا شرط جاز ويجوز الدين على قبوله الاجود وقيل لا
 انتهى وفي مجمع الفتاوى ويجوز في كل عددي متقارب وفي كل كيل ووزن
 ولا يجوز قرض بجذوات والقرض العقار وحطب وكل ما كان متقارفا
 وفي الاما 2 كلما يجز في كونه باب الاستهلاك كجرى القرض فيه
 والمكيل والموزن والعددي ذوات الامثال وفي مداينات نظم
 الزند وسه وما هكذا عنده بالقيمة لا يجوز استقراضه والذرعيات
 يهلك بالقيمة فلا يجوز استقراضها وفي جامع المفصولية القرض الفاسد
 يفيد كذا كصحيح حتى لو اقرض بيتا فقبضه ملكه وكذا سائر الاعيان
 وجب القيمة على المستقرض ولم يجز قرض القيمي ككتاب وحطب وحشب
 ونصيب وسائر الربا حين الرطوبة والبقول اذا الواجب رد كمثل وبيت
 هذه بمثلته وكذا الحيوانات لم يجز عندنا لما مر وجوز انما في كونه
 بجواز سلمه الا في جوارى واما كذا واربسم والربا حبه ايا بسبب ان

تقال فلا بأس باستقراضها لأنها محمولة بالمثل وفي كل موضع يجوز القرض فيه
لم يجز الاستفاد به لعدم كل وجوز ثبوت الكسب فاسد إذ لم يقض لقرض
فاسد كقول فاسد سواء انتهى ويميل المستوفى بنفسه عند أبيه
وعند أبي يوسف لا يملك وبناء على هذا انما يفتى في انقضاء القرض
بقبله بتفقد وقيل لا وقيل الاول قياس قولها والثاني قياس قوله ذكره الزيلعي
وفي البحر قال في انقضاء القرض قولان أحدهما عدم الانقضاء
بما في الكسب وفي الثاني الصيرفة في الامم الانقضاء قال شيخنا ويستفي
احتياجه لما ان يفيده ملا العبارة في حال ولو دفع المستقرض الى القرض
دراهم ليصرفها بدنانير وأخذ حقه منه فهو وكيل وامين ولو تلف قبل
ان يستوفيه دينه لا يبطل دينه استقرض عشرة دراهم وارسل عبده
ليأخذها من المقرض فقال المقرض دفعته واقر العبد وقال دفعتها الى
مولاي فانكر المولى قبض العبد العشرة والقول له ولا يبيح عليه ولا يرجع
المقرض على العبد لانه اقرانه قبضها كذا اقرض صبيبا فاستهلكه الجسد
لا يضمن وكذا العتوه ولو كانت المستقرض عبدا محجورا لا يؤخذ به قبل
العنف وهو كالوديعة ولو باع من صبي محجور ما لا يملكه اليه واستهلكه الجسد
لا ضمان عليه عند أبيه ومحمد وعنده أبي يوسف يضمن وعلى هذا الخلاف اذا
اقرض او اودعه فالتلف عشرة دراهم او اقرض او اودعه رجلان او اقرضوا من رجل
وامروه ان يدفع الدراهم الى واحد منهم فدفعت فليس له ان يطلب منه
الا حصته قال وحصل هذا رواية مشكلة اخرى ان التوكيل بقبض القرض
يصح وان لم يصح التوكيل بالاستقراض استقرض حكام بالعراق فاخذوا
صاحب القرض بمكة فعليه قيمته بالعراق يوم اقرضه عند أبي يوسف و
عند محمد يوم اختصما وليس عليه ان يرجع الى العراق فيأخذ حكامه
كذا في ثمانية المستقرض شيئا من الفواكه كبل او وزنا فلم يقضه حتى انقطع فانه

بحر

بحر صاحب القرض على تأخير ما لم يحضره حديث الآات ترا جبا على القيمة و
القرض لا يتعلق بالجار بل بالشرط الفاسدة فيها لا يبطله ولكنه يلغوا
بشرط رد شيء اخر فلو استقرض الدراهم المكدرة على ان يؤدي صبيبا
كان باطلا وعليه كل ما قبض حرم به في ثمانية وفي الخلاصة القرض بشرط
حرام والشرط ليس بلازم بان يفرض على ان يكتب اليه بذلك حتى يوفي
دينه الى هذا كلام صاحب النعم في فصل القرض ثم قال فيه واستقرضه العبد
وزنا به بلا ذنبا يجوز وينبغي ان يجوز من غير ذنوب وسئل النبي عليه السلام عن
خميرة يتعاطاها الخبير ان ابوه ربا فقال فقال ما راء المسلم من حسن
فهو عند الله حسن وما راء المسلم من قبيح فهو عند الله قبيح انتهى
وفي شرح الثوري يستقرض الفلوس والعدد بالعرف اذا لم يضر فيها والدراهم
والدنانير يستقرض بالوزن فقط لانها من الموزونات بالنسبة كذا ما ثلثناه
فالص لان الحكم للغالب وما ثلثه خالص يستقرض بعد ان تعاملا
به وبوزن ان تعاملا به لانه ليس مما ورد فيه النص فيعمل على العرف
انتهى قال المصنف فتاواه في فصل القرض قال محمد في جامع اذا كانت الدراهم
ثلثها فضة وثلثها صفر فاستقرض منها عدوا وهو جاريه بين الناس
عدوا فلا بأس وان لم يخرج بين الناس الاوزان لم يجز استقراضها الاوزان وان
تعاملا بين التبايع بها عدوا وان كانت نصفها فضة ونصفها صفر
لا يجوز استقراضها الاوزان وقال محمد في كتاب الصرف كان ابو بكر
كل غرض حرم منقعة قال الكرخي هذا اذا كانت المنقعة مشروطة في العقد
بان اقرض غلة ليرد صاحبها وما يملك ذلك وان لم تكن مشروطة في
العقد فاعطاه المقرض اجود فلا بأس وكذا لو اقرضه دراهم او دنانير
ليشترى للمقرض مناعا عن غل فهو مكره ولو لم يشترط في القرض
ولكن المقرض اشترى فقل قول الكرخي لا بأس وذكره كشاف قال

لا اجد له ذلك وذكر عن الامعة كحلواني انه حرام وذكر في كتاب الصرف
 ايضا ان السلف كانوا يكرهون ذلك الا ان الحنفية لم يذكروا كراهته
 انما ذكر لا اجد وهو دون الكراهة ومحمد لم يرد ذلك باساقا لا يشيخ الامعة
 خواهر زاده ما نقل عن السلف محمد على ما اذا كانت المنفعة مشروطة
 فذلك مكره بلا خلاف وما ذكر محمد محمد على ما اذا لم يكن مشروطة وذلك
 لا يكره بلا خلاف هذا اذا تقدم الاقراض على البيع اما اذا تأخرت طلب
 من رجل ان يعامل بمائة دينار فباع له كطمنه الطالب ثوبا قيمته مائة
 دينار باربعة دنانير ثم اقترضه دينارين ودينارا حتى صار للقرض مائة
 دينار وحصل للقرض ثلثون دينارا ذكره كحلواني ان هذا جائز
 وهذا مذهب محمد بن مسلم امام بلخ فانه روى انه كان له سلع كان
 اذا استقرض انسان منه شيئا كان يبيع بمن غالى ثم يقرض
 بعض الدنانير في عام حاجته وكثير من الناس يكرهون ذلك ويقولون
 هذا قرض جرم منفعة فانه لو لا القرض لما تحمل الشوب بذلك الكسب و
 من كسبه من قال ان كان في مجلس واحد لا يكره وان كان في مجلسين
 مختلفين لا بأس به وكان سمس الامعة يفتي بقول الحنفية وقول محمد بن
 مسلمة ويقول هذا ليس بقرض جرم منفعة بل هذا بيع جرم نفع
 واما الهدية فاذا كانت مشروطة فهي حرام وان لم يكن او علم انه
 اهدى لاجل القرض فانه لا يقبل واما دعوى المستقرض فقال محمد لا بأس
 باجاسته قال شيخ الاسلام هذا حرام الحكم اما الافضل فان يتزوج اذا
 علم انه لاجل الدين اذ كل عليه كمال انتهى وتامم وبيان بيع الغينة
 التي يسمونها الناس المحاميل الشرعية تذكرها في آخر هذا
 الكتاب ان ساعد الله بمنه وكرمه ولا يروا بين السيد وعبيده
 لان العبد وما في يده لسيده اطلقه فشميل ما اذا كان مديونا

مستفقا

مستفقا وقبده في المنع بما اذا لم يكن دينه مستفقا لرفقته وكسبه
 ثم قال واما اذا كان مستفقا فيجب الربوا بينهما اتفاقا لعدم الخلاف
 عنده للموكل في كسبه كالمكاتب وعندهما يتعلق حق الفقير بما ومن عليه
 ملاخرو في شرحه ومنه لك قال في البحر بطلان المراء بعد ذكر
 ما قررناه والتحقيق انه على اطلاقه وفي المنع بطلان المحيط اذا
 اخذ الموكل من كسبه المأذون شيئا ثم كفه دين يرد له كونه جميع ما
 اخذه بخلاف ما اذا اخذ منه بغيره وعليه دين فانها تسلم له بغيره
 والمدير وام الولد كالعبد بخلاف المكاتب انتهى والمراد بالعبد العبد المأذون
 لانه لو لم يكن مأذونا لا يمكن جريان العقيد لما لا يخفى والمسلم بغيره ولا
 ربوا بين مسلم واخر في دار الحرب لقوله عليه السلام لا يروا بين مسلم و
 اكره في داره وقال ابو يوسف ثبت الربوا لان المسلم النزيل بالامانة
 ان لا يملك ما له الا بعقد صحيح وهذا العقد فاسد فلا يفيد المالك فثبت
 الربوا بينهما كما ثبت بين مسلم ومكاتب منهم في دارنا كذا في شرح
 الجمع لابن كحلان ولها ما مر من حديث ولان ما لهم مباح الا انه بالامانة
 ولا حريم عليه القرض بغير رضا هم تحررا عن القدر ونقص العهد
 فاذا رضوا به حل اخذه باي طريق كان بخلاف مكاتب لان ما لم
 صار محظورا بالامانة وعلى هذا التمرات الربوا والعقار حرام فلا
 يحل في دارهم كالمكاتب في دارنا كذا في الاختيار وقال في العناية
 وكذا اذا باع خمر او خمريرا او ميتة او قمارهم واخذ لكال كل ذلك
 يحل له وفيه من كسبه في دار الحرب ولم يهاجر كره عندنا في لان
 ماله غير معصوم عنده فيجوز للمسلم الربوا معه فاذا هاجر اربا
 ثم عاد اليهم لم يجز الربوا معه لكونه احرز ماله بدارنا ولا ربا
 بين مشفقا وصين وشريكي صنفان اذا تبايعا من مال الشركة وان كان

من غيره جرى بينهما انتهى وفي الاختيار ويكره السفايح وهو
قرض استفاد به القرض امن الطريق لقوله عيصم كل شئ حر منفعته
فهو ربوا وصورته ان يقرض دراهم على ان يعطيه في بلد او
على ان يحجبه في الطريق انتهى **فروع** قال في المنهج وبيع الدين بالدين
جائز اذا افتراقا عن قبضتها في الصرف او عن قبض احداهما في
غير صرف رجل عليه عشرة دراهم من قرض او غصب او بيع وله على صاحب
العشرة دينار فبما يباع الدينار بالعشرة وان افتراقا جاز ان يبيع ويق
على ما في زمة كل واحد منهما وهو في يده حكم فلا يبطل بافتراقه
الا ترى انها لو تقصا الدينار بالدرهم جاز والمقاصد بخلاف
الحسن لا يلو الا مبادلة وكذا لو كان عليه كره خطه لرجل ثم انه اقترض
صاحب الكره من خطه ثمرات المستقرض اشترى القرض من
المقرض بدرهم جاز سواء المقرض قائما ببيع المستقرض اما اذا لم
يكن قائما فهو قول الكروان كان قائما كذلك في قولهم اولم يكن
في وحد وقال ابو يوسف لا يجوز شراؤه لان عندهما بمك القرض بنفس
القبض وعند ابو يوسف لا يملك ما دام قائما فلا يجوز شراؤه فسخما
للقرض بخلاف ما لو اشترى بالدينار ثم اشتراه بالدرهم فان البيع
النكاح يقع فسخا لاول فالقرض مما لا يحتمل للفسخ لان سبب الملك
في القرض القبض فهو قائم فلا يفسخ القرض كذا في كذا في كذا وجب ان يبعد
الجواز في مثله شرا القرض من المقرض بدرهم ما اذا قبض الدرهم
قبل الافتراق لما في البرازية ولو كان له على اخر هكاه او فلو سفاقتا
من عليه بدرهم وتفرقا قبل القبض بطر وهذا مما يحفظ فان المستقرض
خطه او اشعر يتلفها ثم يباع له كما لو كان يبيع عن الادام
فيبيع مقرضا منه باحد الثعدين الى اجل ويسمونه كرمها

مردن

مردن فان فاسد لانه افتراق عن دين بدين اشترى فضة كثيرة
بفضة قليلة معها شئ غيرها ان لم يكن لهذا الفيرقة كلف من
تراب او حصاة لا يجوز البيع للربوا وان لها قيمة تساوي الستة
الزلاوة او انقص من المساوي قدما يتعاقب الناس فيه يجوز بالكره
والاكفلس او جزية ادخله في البيع يجوز بالكره قبل طه كيف تجده
في قلبك قال مثل ليل طلب من اخر قرضا بالزنج فجاء المستقرض من
المقرض عرضا بعشرة وسلم اليه ثم باعه بمائة منه بائنه عشر وسلم اليه
يجوز والا حوط ان تقدم الخط بينهما ان يقول المقرض كل شرط وحقا
بيننا قد تركناه ثم يبايعم وان كان كتمان المقرض ويريد ان يقرضه
عشرة بائنه عشر الا انك سنة فالمقرض يبيع من المستقرض بما يريد له
سنة فالمقرض يبيع من المستقرض بما يريد له السنة ثم المستقرض بعد
القبض يبيع من الاجنبى بعشرة وسلم اليه ثم الاجنبى يبيع من المقرض
بعشرة وياخذ منه العشرة ويعطيه للمستقرض من الثمن الذي كان عليه
للمقرض فيحصل السلف الى المقرض بعشرة وله على المقرض اثني عشر
السنة ولو كان له على اخر عشرة يريد ان يؤجله الى مدة بئله عشرة
السنة بئله من بئله العشرة متاعا ثم يبيع بعد القبض منه
بئله عشرة السنة انتهى ما في البرازية وهكذا ذكره قاضي خان
في فتاواه وفي خزانة الفتاوى وهذه كهيئة هي العينة التي ذكرها
محمد وقال مسأله البيع العينة في زماننا خير من البيع الذي
يجري في الكواف وعن ابو يوسف انه قال العينة جائز فاجوز
وكان اجرة المكان الفرار من حرهم انتهى وقال في النقاير وهذا
جواز لما روي عن النبي عليه السلام انه قال لرجل اشترى صاعا من
تمر بصا عيرا من تمر هلا بعت تمر لا تسلفه ثم ابعت سلفك

يقال قيل لا حيلة لا يودي الى الضرر كما اذا قلنا في هذا الحديث يجوز
تخلصا عن الربوا ولا ياتى وان كان يودي الى الضرر باحدهما لا يجوز
في الدنيا وان جاز في الفتوى انتهى وله درهما جباية ما ادى
نظمه حيث شرط هذا هذه الجباية ببيان عدم الضرر لاحد العاقلين
ولا يخفى ضررها على المسترضج يودي في زمن قليل اضافة ولا يكسر
منه وفيها سد باب القرض الذي فيه تجارة عن الاجر قال صاحب
وبيع الجنة مكره لما فيه من الاعراض وقيل يار والجنة وهي محتج
الكلمة الربوا قد قال صلى الله عليه وسلم اذا تبايعتم بالدين واتبعتم
اذا تاب البقر ذلتم وظهر عليكم عددكم انتهى وهذا وان كان مخالفا
لما في فتاوى قاض خات وغيره لكن يوافق الرواية والدراية كما ترى
وقد رأت في بعض الكتب ان ما ذكر في الفتاوى من غير ذكر
دليل لا يعبد به ويؤيده ما روى عن ابي يوسف وزفر بن هذيل
وقاسم ابن معن وهم اهل حمص انهم قالوا لا يحل لاحد ان
يفتح بقولنا ما لم يعام من اين قلنا ذكره استرشاد في فصول
والذي ظهر للعبد الضيف بعد حيا لكتبة الفحول ومن هذه احوال
احوال الفحول ان من خاف عقاب ربه لا يحرم حول هذه الجباية
بالمباشرة ولا ينهي احدا عن مباشرتها ولا يامر بها ولا ينظر فيها
ولا يحضرها امكن مجلس انعقادها والله تعالى هادي وعليه اعتماد
وفي خلاصة لو باع درهما بدرهم واحدهما اكثر من ثلث ما ج
الاخر يادته يجوز لانه هبة لله في البيع فيما لا يكمل القسمة ولو باع
قطعة كحم بلغم اكثر من ثلث فذهب الفضل لا يجوز لانه هبة لله في بيعه فيما يكمل
القسمة وسياح تمامه في كتاب الحنف ان شاء الله تعالى الحنف
فتاواه وفي النهاية من استقرض دراهم ففقدت او رخصت فعليه مثل

ما قبض ولا ينظر الى الفداء والرخصة قد مر بعض ما يتعلق بهذا وتامه
يطلب من فتاوى المحققين **باب الحقوق والالتحاق** قيل من حق مسائل هذا
الكتاب ان يذكر في الفصل بالكتاب البيوع الا ان الحق التزم ترتيب
الفصول والتمتوت وشيع لما وقع في الوقاية والكنز ولان الحقوق توابع فتبليق
ذكرها بعد ذكر مسائل البيوع في افادته في العناية والحقوق جميع حق
وهو خلاف الباطل مصدر من حق من يبيع من يبيع ضرب وقيل اذا وجب
وبت لهذا قيل ان الحق الدار حقوقها كذا في حقوق المصالح وفي الفتاوى
من اسماء ما لحق ومن صفاته والقران وحسن الباطل والامر بفضله
موت والحرم وواحد الحقوق او الحق اخص منه وخصص الامر انتهى
يدخل العلو والكيف اى المستأجر في بيع الدار يبيع بكماء دار لم يذكر
بيانات الدار بل لما ادبر عليه كذا من كذا ويحمل على بيوت
ومنازل وصحن غير مسقف والعلو والكيف من اجزاء فيدخلان
فيه من غير ذكر وفي العناية الدار لغيرهم لقطع ارض ضربت لها حدود
وميزت عما يحاورها بادارة خط عليها فنه في بعضها دون بعض
ليجمع فيها مرافق الصحرى لكثرة احوالها في الابنية لكسكان وغير ذلك
ولا فرق بين ما اذا كانت الابنية بالماء والتراب او بالخراب والعباب انتهى
وفي تلخيص وكذا يدخل في شراء الدار بخرها والنجار رتبة في صفحتها وبستانها
الاخر لاني راجع الا اذا كانت اصفر من الدار فيدخل لانه بعد من الدار عرفا
والحاصل ان ما كان متصلا بالمبيع اتصال قرار كان تابعا له داخل في
المبيع وما لا فلا لوان ما وضع لان يفصله البئر بالاحرة اى بالخير
ليس باتصال قرار وما وضع لان يفصله البئر فهذا اتصال قرار كذا في
الدرر وعلى هذا الدار والصندوق الاكبر مما وضع لان يفصل البئر بالا
وفي الفتاوى اشترى دارا فيها جب لا يمكن اخراجه الا بفتح الباب فبمكته

المشتري ببقية ان كان نقصان هدم البنية اكثر من قيمته وان كان
 قيمته يخرج البايع ويدفع نقصان الهدم واما بيع هذه الجاهات ففاسد
 كالجذع انتهى اما اذا كان كبر منها او مثلها لا يدخل الا بالشرط انتهى
 لا الظلة اي لا يدخل الظلة وهي بالضم السباط الذي يكون احاطة به على الدار
 الاخرى او على اسطوانات في السكة كذا في المصنف وفي القاموس الظلة كالصفاة اي
 كهيبة الصفة يستتر من الحر والبرد وفي العرب قول الفقهاء ظلة الدار
 يريدون السترة التي تكون فوق الابواب لا يدخل تحتها اي لا يملكها اي
 للدار وبما فقهها اي نوابها اي من الجدران والتمشيد وكذا في كتاب
 يقول بما فقهها او بطل قليل وكثير هدمها اي في الدار او منها اي الدار وفي المصنف
 ويدخل باب الاعظم في بيع بيت اودار مع ذكر المرافقة لان التمسك بالبيت
 الاعظم من مرافقتها كذا في حاشية وفيه قد مر بعض ما يتعلق بهذه الفصول
 الذي يلي كتاب البيوع وعندهما تدخل اي الظلة في البيع بل ذكر المحقق
 لانها من نواب الدار كالفلو والكثيف ولم انه الظلة تابعة للدار
 من حيث ان قرار احد طرفيها عليها وليست بتابعة لها من حيث
 ان قرار طرفها الاخر على شيء فصارت تابعة من وجه دون وجه
 فيدخل ان ذكر المحقق وكونه والا فلا محلا بالشبهين والانه خارج
 عن الحدود من حيث هو على هواء الطريق فصارت كالطريق وفي جامع الفصول
 وما يذكر من دعوى الفقهاء من قوله بمحقة ومرافقة محقة عبارة
 عن مسيل بطريق وغيره وفاقا ومرافقة عند ابي يوسف عبارة عن ما في
 الدار وفي ظر الرواية المرافقة هي محققة انتهى كذا في المصنف ان كان
 مفتحا اي مظلة في الدار يعني انما تدخل الظلة في بيع الدار عندها
 اذا كانت مفتحة في الدار لا في خارجها ولا يدخل مغلقة في شراء منزل الا
 بذكر محقق كذا في بعض الاثاق يقول المشتري بملحق هو ادمرا فقه بطل

قبيل

قليل او كثير هو فيه او منه لان المنزل لا يملك بالدار وبالبيت لانه ملحق بالمشمل
 على البيوت والحصن مسقف وسطح ليسكن فيه الرجل باهله مع ضرب
 قصور فيه فانه ليس فيه اصل فيل فيكتب الدار يدخل بذكر التواضع ويكتب
 البيت لا يدخل من غير ذكر توقيرا على المشبهين بخطهما وذكر في الحاشية هذا
 كجواب على هذا التفصيل بناء على عرف اهل الكوفة وفي عرفنا يدخل العلوة
 الكل سواء باع بملح البيت او المنزل او الدار لان كل منزل يسمى خانه سواء
 كان صغيرا او كبيرا والا حكم يتبع على العرف فيعتبر في طرايقه وفي كل عصر
 عرف اهل كذا ذكره في البيعة ولا في شراء بيت اي يشتري بيتا فوقه اخر
 لا يدخل العلوة شراء وان ذكر كذا حق بغيره ولو قال بملحق هو ملحق بالملح
 عليه فان نص عليه دخل لان البيت ملحق مسقف واحد يصلي للبيوت
 والعلو ملحق بالبيوت لا يملك شيئا ملحقه كذا في المصنف ولا الطريق اي لا يدخل الطريق
 في بيع الدار والمسبل اي موضع جري الماء من الحط وغيره والرب بكر الشين
 هو النصب من الماء في بيع المسكن او الارض لان هذه الهياكل تابعة من
 وجه باعتبار وجودها بدون بيع فلا يدخل الا بذكر كذا حق اي الا بذكر
 محقق والمرافقة في جامع الصغير وول عن محمد عن يعقوب عن ابي ج
 في رجل يشتري الثلث في الدار والمنزل او المسكن قال لا يملك الطريق الا ان
 يقول بملحق هو ادمرا فقه او يقول بملحق قليل وكثير هو فيه او منه
 فيقول لم الطريق قال في الخلاصة واذا لم يدخل في البيع قال في المحقق
 للمشتري ان يرد وقال قاض خات اذا كان الدار البيعة مسيل حارة
 في دار اخرى لا يدخل من ذكر المحقق لانه ليس من هذه ولكنه من حقيق
 هذه الدار فلا يدخل الا بذكر المحقق وتدخل اي هذه الهياكل في الاجارة
 اي اذا استأجر دارا او ارضا بدون ذكره اي محقق والمرافقة لانها
 شغقة لا شغقة وهذا المشتري هذه الهياكل من عقد الاجارة ينحل

لا يشترط وهذا لو استثنى هذه الأشياء عن عقد الجارة ينحل وفي
 المبيع ولا يدخل مبيع الماء الميزاب ان كان في ملكه خاص ولا يسقط المبيع
 فيه وقدر المبيع يدخل لانه متصل بالبناء وكذا الحجر المعلق في الرمح وكذا الداعي
 المستعان والاشياء المنصقة بالبيت وفي خلاصة يدخل الطريق في الرهن
 والصدقة الموقوفة كالا جارة وفيها ولو بشرى دارا والطريق لها صلها
 في ملكه انما ان او سكتة غيرنا فذمة لا يدخل الا يذكر كحقوق والمرافق
 اما الطريق الذي في سكتة فذمة فلا يدخل في العقد اصلا ولكن المشرى
 ينطبق فيه على وجه لا يمنع احد في قبل الشراء ولو باع دارا لها طريق
 قد سد صاحبها قبل ذلك وجعل لها طريقا اخر ثم باعها فكيف فيها
 له الطريق انما في الاقرار والوصية كالمبيع فان الشرب والطريق لا يدخلان
 الا في الذر والرهن والوصية الموقوفة كالا جارة في انهما يدخلان من غير
 ذكر وفي الفتاوى رجل باع حائنا دخل الوالد حائنا في العقد سواء
 باع حائنا بغير فقه او لا هو حائنا واد باع حائنا وعليه ظلة في
 يكون في الاسواق ان ذكر الموافق قد دخل والا فلا وفي شفعة الاصل رجل
 اشترى ارضا فيها رزح ان ذكر كحقوق والمرافق لا تدخل ببيع تحت البيع
 الا اذا شرط ذلك ان يقع للمشتري اذ قال بكل قليل وكثير في كسب وذر
 الحاكم احمد السر قاضي يدخل الذرعي والمشرى في قول الامام وابو يوسف
 وان لم يعمل بكل قليل وكثير وان قال بكل قليل وكثير هو فيها او منها يدخل
 الذرعي والشر على الروايات كلها باع ارضا او كرها ولم يذكر فيه كحقوق
 والمرافق ولا ذكر بكل قليل وكثير فانه يدخل تحت البيع ما ركب فيه للتباعد
 نحو الزاوية والاشجار والابنية وفي شفعة تجوز اذا اشترى ارضا
 وتخلها في عمره واشترط الترخيص في البيع للشفيع ان ياخذ ان علم انه
 يدخل ان شرط ولا يدخل من غير شرط وهو وصية كالمبيع في انه لا

يدخل



لا يدخل الترخيص الوصية وفي مزارعة التنازل لو بذر صاحب الارض في الارض
 ولم يثبت لا يدخل تحت المبيع الا اذا عين فهو للمشتري ولو ثبت ولم يصرف
 فبينة قال ابو القاسم الصفار هو للبائع وقال الفقيه ابو الليث الصواب انه
 يدخل في البيع والقطن كالزرع يدخل واما اصل القطن فاختل في المبيع
 والصحيح انه لا يدخل واما الكرك ان كان ثمارا لا يدخل وما كان مغيبا
 فالصحيح انه يدخل ونعماء يعرف في خلاصة قال في المبيع ولو اقر بدار او صالح
 عليه او اوصى بها ولم يذكر حقوقا او مرافقا لا يدخل الطريق صريح به في
 ثمانية واما اذا اقتسموا ولم يذكر طريقا فان المكة فتعيبا تحت المبيع
 وفي خلاصة ولو اقر رجل بارض وفيها شجرة فائنة وعليها ثمره فهو للمتمول
 وكذا الزرع وفي الزيادة له وحب ارضا وفيها رزح لا يصح ولو اوصى بارض
 فيها رزح لا يدخل الزرع تحت الوصية وكذا لا يدخل في الوقف وفي كتاب كسب
 للصدر الشهيد رجل بشرى حائنا ولم يقل بارض لا يدخل الارض تحت البيع
 وبما لم اقل وهذا عند ابو يوسف وعند الحسن يدخل وبما سلكه المذكي
 تحت الحائط يدخل عند ابو يوسف وتخل على الحائط كالمبيع وفي المبيع لا يدخل من
 غير ذكر وفي الاقرار يدخل رجل اشترى دارا وكتب كحقوقها فانهم حائط
 منها فوجد فيها رصا حائنا او ساجا او خشبا ان كان من جملة البيت كالحطب
 الذي تحت الحائط فهو للمشتري وان كان بيتا هو مودع في الحائط
 فللبائع كما لو جد المشتري في جدي من جديدها دناير او غيرها يقول لم
 وهذا اذا قال البائع هو في فان قال ليس في ثمنها حكم للقطعة وعن هذا
 قال اصحابنا للمشتري سكتة فوجد في بطنها لؤلؤة ان كانت في صدق
 يقر للمشتري وان لم يكن في الصدق يقر للبائع ولو بشرى حائنا او دجاجة
 فوجد في بطنها دناير لم يكن للمشتري الكل في كسب ان في هذا كلام صاحب
 الخلاصة **فصل** في بيان احكام الاحتفاظ في جمعها في باب المناصفة

التي بينهما الفسخ ومنع ثم افراد التحقيق بالفصل لا اختلاف اجماعه قوله
 ان التحقيق نوعان احدهما مبطل اي من يرد بالحق للملك كيث لا يفسد
 لاحد فيه حق التملك كالعقد وكثرة الاصلية والتدبير والكنة والاشتداد
 وثانيهما ناقض للملك من شخص كالاستحقاق بالملك فان ادعى زيد على بكر
 ان ما في يده من العبد ملك له وبرهن عليه والنوعان بعده اتفاقا
 في انهما يجعلان الحق عليه ومن تملك ذلك الشيء من جهة مستحق
 عليهم حتى ان واحد منهم لو ادعى واقام البينة على الحق بالملك لم يظفر
 لا تقبل بينة لا كتمان بوجدها فانما لا يوجب فسخ العقد في ظل
 الرواية لانه لا يوجب بطلان الملك والحكم به حكم على ذي اليد وعلى بليش و
 البعد الملك منه فلا تسمع دعوى الملك منهم بل دعوى الشايع ولا يرجع
 على بايعه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل ما لم يقض على الكفيل عنه و
 المبطل يوجب فسخ العقد على الروايات كلها ولكل واحد من الشايع
 الرجوع على بايعه وان لم يرجع عليه بغيره كجعله ويرجع هو ايضا
 على الكفيل ولو قبل القضاء على الكفيل عنه والحكم بالحركة الاصلية حكم
 على الكافة فلا تسمع دعوى الملك من احد وكذا العقد والتدبير و
 الاستيلاء واما في الملك المورث فيمن التارخ لا قبله والقضاء بالوقف
 فيمن كالحركة تكون قضاء على الناس في وقيل لا تكون كالحركة فيه دعوى
 ملكه ووقف اخر هو المختار وفيه فواكس الامنة المحلولة وركن
 الكلام على السعد ان الوقف كالعقد في عدم سماع الدعوى بعد
 قضاء القاضي بالوقفية لان الوقف بعد ما شرط بشرائطه لا يبطل الا
 في مواضع مخصوصة وهكذا في النوازل قال مولانا في محله وصح معنى
 في الفصل ان القضاء ليس قضاء على الكافة فتسمع فيه دعوى الملك
 قال فقد ظهر بهذا ان القضاء يثبت على الكافة في محله واذا قضى صا في

لشانه

لاشان بشان امرأة ادعى ان ادعى ان ادعى ان ادعى ان ادعى ان ادعى ان ادعى ان
 وفي الفواكه البديرة لان النسيان القضاء بالوقف لا يثبت له حتى تسمع
 فيه دعوى ملكه يعني ان ادعى رجل ان هذه الارض ملكه وحق بعد
 قضاء القاضي بالوقفية بخلاف العبد اذا ادعى العتق على انسان و
 قضى القاضي بالعتق ثم ادعى رجل ان هذا العبد ملكه لا تسمع
 لان القضاء بالعتق قضاء على جميع الناس بخلاف الوقف كذا في الخلاصة
 وذكر في العبادية تغلا من بيوع لجامع في باب التحقيق ان التحقيق على
 صريحه قديم ومن حقه الرجوع على البايع بالحق لانه يظهر ان البايع
 بايع ملكه غيره في حادثة وشا حقه ان لا يرجع على بايعه لانه بايع ملكه نفسه
 ثم ورد التحقيق بسبب كان عند المشتري في ملكه الا يرى انه لو لم يشر
 رجل من اخر ثوبا فقطعه وخاط قميصا فاقام رجل البينة ان القميص قبيص
 وقضيه له فالمشتري لا يرجع على بايعه بالحق لان الذي لم يشرى لم يستحق
 عليه والذي يستحق عليه لم يشتري كالمشتري كالمشتري في حق قبيص
 وكذا الخبز فيمن لم يشرى خبزة فطحنها ثم استحق الدقيق ولو كان
 المستحق في هذه الوجوه اقام البينة ان اللوب كان له او كخطة
 كانت لم فان القاضي يقضي على المشتري بالقيمة في ذوات القيم و
 بالمشتري في ذوات الاشياء المستحق ثم يرجع المشتري على البايع بالحق
 لان التحقيق ورد على اصل انشهر البينة جهة متعدي حتى ان رجوع
 المشتري بالحق على بايعه انما يثبت اذا ثبت التحقيق بالبينة لان البينة
 جهة متعدي لانها لا تشير جهة الا بقضاء القاضي ولم ولاية عامة
 فينقل قضاءه في حق الكافة والاقرار جهة خاصة حتى اذا كان التحقيق
 باقرار المشتري او بنبكوله عن مبيعه او باقرار وكيله المشتري بالخصوص
 او بنبكوله لا يثبت الرجوع بالحق على البايع لان اقراره لا يكون جهة

في حق غيره بل جهة بنفسه لا يتوقف على القضاء والمقر ولا على غيره دون
 غيره ذكره الزبلي وفي شرح خلاصة ومغزى الى زيادة ابن بكري
 حامدا بخاري يشرى دارا واشتقها رجل باقرار كسري او بكونه
 عن الجدة لا يرجع على بايعه باليمن فاذا اقام كسري البينة ان الدار
 ملكه مستحق ليرجع على بايعه باليمن لا يسمع بينة اما لو اقام البينة
 على اقرار البايع ان كسري ملكه مستحق تقبل وياخذ البايع باليمن ولو
 لم نعم بينة على اقرار البايع بما ذكره ولكنه طلب بينة بالدهما هي المدعى
 كانت له ذلك لا يكتفى ان ينكر عن الجدة فيصير ينكره عن البين
 كالمقر ويسترد منه اليمن بعد ذلك كذا في العمدية وهو ما يجب حفظه
 والناس عنه غافلون **فروع** وفي الفصلين المستحق بعض البيع قبل قبضه
 بطل البيع في قدر المستحق وتخير كسري في البايع سواء اورك وكلا
 المستحق بعد قبض بعضه سواء المستحق لقبوض بعضه **تفرق** في البايع اذا
 او غيره بتخير الماقر من التفرق ولو قبض كله **تفرق** في الصفقة قبل
 فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم ان اورك المستحق التمام
 عيبا فيما بقي بتخير كسري ولو لم يورك عيبا فيه ككوبية او قنين مستحق
 احدهما او كليهما او زنى المستحق بعضه ولا يصير شفيعة فالمدعى
 ياخذ البايع بحضه بلا خيار من جامع مفصوله في الساس عشر وكذا
 في كفا مس والمكسري منه وفيه شري كرها فاستحق نصفه ان يرد
 البتة ولو لم يتغير في يده ولم ياكل من ثمره **والتناقص** وهو ما في المصباح
 التناقص لغيره يقال تناقص الخلاصة تدافعا كان كرا واحد يفتن الاخر
 وفي كلامه تناقص اذا كان بعضه يقتضى ابطال بعضه انتهى ومنها في
 علم المختار اختلاف قضيتيه بالسلب والايجاب بحيث يقتضى ان يوقع
 احدهما صادقة والاخرى كاذبة والظاهر ان مراد الفقهاء به المقتضى

البغوي يمنع دعوى مكران التناقص لا يمكن ان يحكم بالكلام المتناقض
 اذا احدهما ليس باليمين من الاخر فحقه قلة في حقه وهذا اصل لغزو وكثرة
 المذكورة في الدعوى ولا بأس بايراد هذه هنا فمن ذلك ما في البرازة
 والبحر مفر الى الظهيرة رجل ادعى على رجل مقدارا معلوما بانه دين
 عليه وانكره المدعى عليه ثم ادعى ان ذلك المقدار عنده من جهة
 الشركة فانه لا يسمع دعواه لانه متناقض في كلامه ولو كان الامر
 بالعكس يسمع لاحكام التوفيق لان مال الشركة يجوز ان يكون
 دينيا لمجوده والدين لا يصير مال الشركة ومنها ما ذكره فيها ايضا
 رجل ادعى على اخوانه اخوه وادعى عليه منقصة فقال المدعى عليه
 ليس هو باخي ثم مات المدعى وخلف اخوه الاكثر فجاء المدعى عليه بطلب
 ميراثه وقال هذا اخي لا يقبل ولا يقضى له بالميراث لانه متناقض ولو كان
 دعوى الاخوة دعوى البينة او الالة والمسئلة يحالها يقبل ذلك
 منه ويقضى له بالميراث ومنها ما ذكره فيها ايضا ادعى عينا في يد
 انسان انها لفلان ولكنه بالحضرة فيها ثم ادعى انها له واقام
 البينة على ذلك قبلت بينته ولا يصير متناقضا وسيأتي لهذا مزيد
 تحقيق ان شاء الله تعالى لا الحكمة اي لا يمنع التناقض دعوى الحرة كما في كتاب
 اذا اقام البينة على ان مولاه اعطاه قبل الكتابة فانه تقبل بينته
 فالتناقض لا يمنع صحة الدعوى في العتق لانه امر بغير قيد تخفاء
 فزما لا يعلم العتق اعنا فله لم يعلم بعد ذلك والطلاق اي ولا يمنع
 دعوى الطلاق لان الزوج يتغير به وصورته في التناقض اذا اختلفت
 من زوجها ثم اقامت بينته انه كان طلقها قبل تعلق ثلثا فانه
 تقبل بينتها ولها ان تسترد مال بدل تعلق وان كانت متناقضة
 لاستقلال الزوج بابقائه الثلاث عليها من غير ان يكون لها علم

بذلك والنسب أي لا يمنع التناقض أيضا دعوى النسب للمخفاء لا
 يثبت على العلوق وهورية كما في المصنف لو باع عبدا ولد عنه وباعه المشتري
 من آخر ثم ادعى البايع الأول أنه ابنه سمي دعواه وبطل الشراء
 الأول والثاني لأن النسب يثبت على العلوق فيمنع عليه فعذر في
 التناقض كذا في الاضواء وفي جامع الفضولين قال لست وارث
 ثم ادعى أنه وارث وبطلت دعواه سمع لأن التناقض في النسب معفو
 عنه وليس المراد حصر ما يقع فيه التناقض بل المراد أن ما كان
 منبیا على صفاء فإنه يقع فيه التناقض بل المراد أن ما كان منبیا على
 الخفاء فإنه يقع فيه التناقض فمن ذلك ما في الظهيرية استرى دار
 لابنه صغير من نفسه واشهد على ذلك كهودا فكبر الابن ولم يعلم بما
 صنع الأب ثم أتى الأب بآء الدار من رجل وسلمها إليه ثم أتى الابن
 الشاكر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الأب فادعى الدار عن
 المشتري وقال إن ابني المشتري هذه الدار من من نفسه في صفري
 وهو ملك فاقام على ذلك بيته فقال المدعي عليه في دفع دعوى
 المدعي أنك متناقض في هذه الدعوى لا يستجارك الدار من فهو
 اعترف منك تناقضا لأن هذا التناقض لا يمنع صحة الدعوى لما في
 من مخففات فان الأب يستقل بالشركة للصغير ومن الصغير لنفسه والابن لا
 علم له بذلك هكذا ذكره في المصنف مع مزيد فيه ثم قال اعلم أن التناقض الذي
 لا سمع دعواه إذا قال تركت أحد الصلابة فإنه يقبل منه قال في
 البزري لم يفرأ إلى الذخيرة ادعاء مطلقا فدفع المدعي عليه بأنه
 كنت ادعيته قبل هذا مقيدا وبره على فحال المدعي ادعيته الآن
 بذلك السبب وتركه المطلق يقبل ويبطل الدفع وفيها مغرأ إلى
 المحبط ادعى على آخر عند غيرهما بالشراء أو الارث ثم ادعاء عند

الحاكم

الحاكم ملكا مطلقا ان ادعى شراء من معروف لا يقبل وان كان
 ادعاء من رجل مجهول او قال من رجل ثم ادعى المطلق عندها حكم بغير قلت
 المسئلة انه لا يشترط في التناقض في التناقض في مجلس الحكم بل يكفي في
 الثاني في مجلس الحكم انهم ثم فرغ على ما ذكر من الاصل وهو ان البيته
 حجة متقدمة لا الاقرار بقوله فلو ولدت أمة مبيعة أي عند المشتري لا
 بالاشهاد كما في المصنف فاستحققت بيته بغيرها أي الامة المبيعة ولدها
 أي يأخذ المصنف ولدها لأن البيته حجة متقدمة الاثر ان المشتري
 يرجع على البديع بالملك فيعدي إلى ولدها ان كان أي الولد في يده
 أي المشتري وقطع به أي بالولد ايضا أي كما قطع به والمراد انها ولدت
 من غير مولاها كما في المصنف وان ولدت من مولاها وهو المشتري فالولد
 حريه قيمته لما في شرع المهداية من استرى حارث فولدت منه ولدا
 ثم استحقها جلا واخذها غريم الآلة قيمة الولد يوم خاسم لانه ولد
 مفور وهو حر باجماع الصحابة رضوان الله على جميعهم انتهى
 ويرجع اب الولد بقيمة الولد على البايع وبذلك كما في المصنف وتعام
 أي هذا البحث المذكور في الفتاوى وقيل كيف القضاء بالام بينه وقيل بد
 الولد في القضاء بالام لانه يبيع لها وان اشترى بها أي حارث
 لرجل لا يبيعها أي الولد الام فبأنخذ المصنف له التمسح الحارث فقط لأن
 ان قرار حجة قاصرة فيثبت بها الملك المحرم به ضرورة صحة الاخبار وقد
 اندفعت باثباته بعد الاغصا فلا يظهر الاحتجاج في حق ولدها
 لا يرجع المشتري بالنسب على البايع عند احتجاف جميع بالاقرار وذكره منها
 ان الولد انما لا يبيع في الاقرار اذا لم يدعه المصنف اما اذ ادعاء
 كان له لان الظاهر له ولا خصوصية للولد بل زائد لجميع لها على
 التفصيل وفي البزري في فصل الاحتجاج واستحقاق حارث بعد موت

التولد لا يوجب على المشتري شيئا كذا في المذهب وعن الاول يجوز
 فبمن باع جارية ثم اشترى باع من اخر وظهر انها حرة بالتحقق لم يطل
 والبائع الاخر ميت لم يترك وارثا ولا وصيا ولا مال ولا بيع الاول حي
 نصب الما في عن الاخر وصا فيه جمع المشتري عليه وهو على الاول وعن
 الثاني اشترى عبدا ونقد ثمنه وقبضه ونحو رجل من الثاني محض ابا
 وبرهن على الحق انه كان باع وقضى به قال الامام لا سبيل للمشتري
 على العبد ولو لم يبرهن على البيع لكنه يبرهن على ان هذا البيع كان باع
 لم يرد العبد على المشتري اشترى عبدا من رجل ثم لم يمتنع من
 يده بقضاء ثم وصل اليه المشتري يومه بالتسليم اليه باع وان كان
 الشراء اقرارا بانه ملكه باع لانه كان في ضمن الشراء وانسخ بانفسه
 بخلاف ما اذا كان اقرارا بانه ملكه البائع ثم اشتراه ومكنته بحاله
 حيث يومر بالتسليم لانه كان قعدا لم يترك عبدا او اقراره ملكه البائع ثم
 لم يمتنع رجل بالبرهان رجوع بالثمن الاول على البائع وليس للبائع ان
 يقول انك اعترفت بان ملكك لم يمتنع ظلمك والمظلوم لا يظلم
 فصار كما اذا غصب من يده غاصب لان المشتري يقول كان اقرارا
 به بشرط ان يسلم اليه البيع ظاهرا او باطنا ومتى سلم للمشتق
 بالقضاء ظاهرا لم يبق له ملك فيه ظاهرا وكذا لا يبق في الثمن له الملك
 فيه ظاهرا لم يبق بخلاف الغصب لانه ازاله فيه اصلا فلا يفتت التساو
 بين البدلية انتهى ما في كتاب البيع وذكر فيها ايضا في كتاب الدعوى
 في التحقيق اقرار المشتري بالبائع للمشتق او نكاحا ليس له ان يرجع
 بالثمن على البائع ولو برهن على اقرار البائع انه لم يمتنع يرجع عليه وان
 لم يكن له بينة واراد ان يكلفه بايع له ذلك فان نكره الثمن ولو
 لم يمتنع بالبينه فاراد المشتري ان يرجع على بايع بالثمن فانكر البائع

التحقيق والتحلف فنكح فاخذ منه الثمن فاراد ان يرجع على بايع بالثمن
 ليس له ذلك اراد الرجوع بالثمن على البائع فانكر البيع منه فبرهن المشتري على
 اقراره بالبيع منه قبل التحقيق يرجع هو ايضا على بايعه اما لو اقر بعد التحقيق
 انه باعه منه او اخذ قبله كمن صدق فيه المشتري بعد التحقيق لا يرجع البائع
 على بايعه وان تصدقا قبل التحقيق ثم استحق يرجع على البائع المقر ثم لم يمتنع
 هذا يرجع على بايعه وبايعه على بايعه وعد البائع بعد التحقيق ان يدين الثمن
 اليه المشتري لم يمتنع ان صدق في التحقيق ووعد لا يملك الامتناع وان لم
 يصدق فيه لكذا وعده ثم خالف بغير وعده يطلب منها ثم فرغ على ما ذكر
 من الاصل وهذان التناقض في دعوى حرة لا يمتنع الدعوى بقوله وان قال
 شخص اى العبد المشتري او الامة لاخر اى طالب شراء عبدا اشترى فانا
 عبادي لغلات فاشتراه ابن الرجل العبد بناء على كلامه فاذا هو اى العبد
 حر اى مفوضا واذا هنا للمفوض جاة كما في قولهم خرجت فاذا البيع حاضر
 فان كان البائع حاضرا او ملكا مملوكا يدينه اولى وانما باع غيبة موقوف
 يدري ايا هو لا يمتنع الامر وهو العبد يدينه لا يمتنع على العبد لوجوده من عليه
 الحق وهو بايع والاى وان لم يدرك بايع ايا هو ضمن اى العبد الثمن يدينه
 يرجع المشتري على العبد بالثمن عند ايه ٢ ومحمد لان المقر بالعبدية ضمن
 سلامة نفسه والمشتري اعتمد على امره واقدم على الشراء معتقدا على اقراره
 انه عبده والقول قوله في المحبة فيجعل منه ثمن الثمن عند تعذر رجوعه
 دفعه للحزب عن المشتري بقدر الامكان ولهذا قالوا اذا قال البائع للمشتري
 قيمة متاع كذا فاشترى بناء على ذلك ثم ظهر خلافه فله الرد بحكم التعذر
 هذا هو الصحيح وكان صدر الكلام ابو اليسر يفتي به كذا في التبيين
 وذكر في الاجناس رجل باع غلاما وهو كانت مع كذا لم يمتنع البيع ثم قال انا
 حر لا يجمع ولو امر بالشراء ولم يمتنع اى عبدا او قال ولم يمتنع بالشراء

لا يضمن العبد ذكره ابن الملقن في شرحه الوفاية ورجع الى العهد عما نحن على الباب
 اذا حضر لانه قضى ديناً عليه وهو مضطرب فيه فلا يكون مثبته كغير الرهن
 اذا قضى الدين لتخليص الرهن وعندنا يوسف لا يرجع المشتري على العبد
 بئس لان ضمان الثمن بالمعاوضة اولى لكفالة فلم يوجد واحد في اذا قال المشتري
 اوفال انا بعد ولم يرد على ذلك فانه لا يرجع عليه بالاتفاق كما مر حرره به الكمال
 واخاذه صعيقة في شرح الكنته وتامد يعرفه في كنهه وان قال اي العبد او تضمنه
 فانه بعد فارتفع فاذا هجره فلا ضمان اي على العبد اصلاً يعني لا يرجع المرنه
 على العبد بحال سواء كان الراهن حاضراً او غائباً علم مكان الراهن
 اولاً لان الرهن ليس بعقد معاوضة وهذا يصح الرهن الاثر ان
 يجوز في موضع لا يجوز فيه بما دللته كمن الصرف ورائس مال مسلم والمسلم في
 فلا يمكن ان يجعل الامر بالمرنه ضامناً اذ هو ضمان العقد المعاوضة
 كما لو قال لسائل عن امن الطريق يملك هذا الطريق فانه امن فملكه فذهب
 ماله لم يضمن وكذا لو قال كل هذا الحقل فانه ليس بمسحق فالكه فمات
 غير انه يستحق العقبة عندنا لا كذا في كنهه ومن ادعى حقا بحقه لا دار
 فصوله على غيره يعني فانكر المدعى عليه فصوله منه على حاشية درهم مثلاً
 فاستحق بعضها اي بعض الدار سواء كان قليلاً او كثيراً فلا يرجع عليه
 اي على المدعى بئس فلا يرجع المدعى عليه على المدعى بئس الجواز ان يكون
 دعواه فيما بينه وان قل من دام في يده بئس لم يرجع اذ للمدعى ان يقول
 عني بدعواه هذا الباقى فلا يثبت حق الرجوع بالشك ولو استحق كلها
 اي كل الدار التي اذاعها رد اي المدعى كل العوض اي الذي اخذه لليقين
 انه اخذه لليقين انه اخذ عوضاً لا يملكه فيه ودهم اي يستفيد من
 هذا الكلام صحة الصلح عن مجهول يعني دللت كسنة على ان الصلح عن
 المجهول على معلوم جائز وعلى ان صحة الدعوى ليست بشرط العلم بالمجهول

لان دعوى بحق في الدار لا تنجح للجهالة الا اذا ادعى المدعى عليه في يصح
 الدعوى ويقبل البينة كذا ذكره ابن الملقن في شرحه الوفاية قيد بمجهول
 لانه لو ادعى قدراً معلوماً لم يرجع ما دام في يده ذلك فقد اراد
 وان بقي اقل منه رجع بحساب ما استحق كذا في كنهه وفي جامع المصنوع
 شراره بينه فاستحق نصفه ورد المشتري ما بقي على البايع فلم ان يرجع
 على البايع بئس وبخلف قيمة البناء لانه مفرد في النصف ولو استحق نصف
 المبيع فلو كان البناء في ذلك النصف خاضعة رجع بقيمة البناء ايضاً ولو كان
 في البناء في النصف الذي لم يستحق فلم ان يرد ايضاً ولا يرجع بئس ما
 قيمة البناء ولو لم يكن نصفه مثلاً فاستحقه نصفه قبل القيمة فالبيع
 نصفه ان لم ولو استحق بعد القيمة فالبايع نصف البايع وهو الربع و
 سئل بعضهم عن عري ارضها في التجارة حتى دخلت بلا ذكر فاستحق الكمال
 هل لها حصه من المثل قال لا لا في ثوب قن وقنه ودرعته الخمار فان
 ما يدخل فيها لاحصه له من المثل انتهى كما في كنهه ولو كان ادعى كلها
 اي كل الدار فصاحبه على ما تدرهم مثلاً فاستحق منها اي من الدار
 يعني بعضها من الدار رد حصه ما استحق ولو بعضاً اي رد مدعى حصه
 ما يستحق صورته ادعى كل الدار فصوله على عي كانه فاستحق بعض
 الدار يرجع المدعى عليه كحصه لان الصلح على ما تدره وقع كل الدار فاذا
 استحق بعض الدار بئس ان المدعى لا يملك ذلك فلا بد من نقص الصلح
 بقدر ما استحق فغير المدعى بحسابه من العوض ولو صالحه من الدار بئس على
 الدارهم وبقية الدارهم فاستحق بعضاً تصرف رجع بالدار بئس لان
 هذا الصلح في معنى الصرف فاذا استحق البطل الصلح فوجب الرجوع
 كذا في كنهه فائدة ذكره في ابن زينة وكتابه البيوع في الاستحقاق وعن
 انه في الحق المشتري من المشتري ورام الرجوع بالثمن فقال البايع لم

تعلم ان البيعة زور وان الجميع على ملكي فصدقه المشتري في كل حال ان يرجع
مع ذلك باليمن على بايعه لعدم سلامة الجميع وسلامة من كان بازا سلامة
الجميع وقد انتفى فيرجع ولو بينه المشتري والدار ثم استحق يرجع باليمن
وقيمة البناء على البايع وفي سائر النسخ اذا نقض بناء المشتري
ان سلم المشتري النقض للبايع يرجع عليه باليمن وقيمة البناء جنب وان
لم يسلم لم ينقض يرجع باليمن لا غير ولو بينه المشتري والدار ثم استحق يرجع
الدار على المشتري الاول باليمن وقيمة البناء ولا يرجع الاول على بايعه بما غرم
من قيمة البناء عند الامام وعند الدار يرجع المشتري ودار بينه فيما بناه
ثم استحق نصف الدار كما يعاد ما بقى من نصف الدار ويرجع بنصف
قيمة الدار اي البناء لانه مفرد في نصفها وان استحق نصفها العين
فان كان البناء فيه خاصة يرجع بقيمة البناء وان كان في النصف الذي
لم يستحق فدان يرد ذلك النصف ويأخذ بنصف اليمن ولا يرجع بقيمة البناء
اشرى دارا اعدى ان البايع فيها باليمن في المشتري فيما بناه ثم اجاز البايع
ثم استحق الدار لا يرجع المشتري على البايع بقيمة البناء لان المشتري بنى
فيما بناه قبل ان يملكها البايع وعن الدار في اشرى من اخر ارضه ايضا
وبنى فيها ثم استحق الارض وقضى على المشتري بهدم البناء فهدم ثم انقض
لا شيء على البايع من قيمة البناء وهذا حجة من مستهلكه وان لم
يتلف المشتري كونه المظروفه او كسر رجل فعلى البايع فضل ما بين
النقض والبناء اشرى رجل وباعه من اخر فاستحق على المشتري في كل حال
فبرهن على المشتري ان بايعه ان اشتراه من المشتري قبل لانه
حسم في اثبات ملكه عليه ولا يمكن الا باثبات ملكه بايعه وذلك يحصل
برهانه وذكر في كتاب الدعوى في الاختلاف برهانه المدعى ان
العين له ولم يوقت حكمه لم يرجع مشتريه على بايعه ولو برهن ان العين

له ولم يوقت حكمه لم يرجع مشتريه على بايعه ولو برهن ان العين له متدفع
عام وقد اشتراه نصف عام وحكم له لا يرجع كدوث السبب وفي الذخيرة
استحقاق البيعة على المشتري يوجب توقف البايع في الساعات على اجازة
المشتري لا الفسخ بالقول في الرواية حتى نص في الزيادة ان المشتري
لو اراد القبض قبل الرجوع باليمن لا يملكه بلا قضاء او رضا لاحتمال ان
يبرهن البايع على التنازع او المشتري على الاجازة او تلقى البايع الملك منه
وبعد الحكم بالرجوع باليمن ظهر العجز وقيل يفسخ بالقضاء على المشتري
وقيل بقضه من المشتري قال الحلواني والصحيح عدم الاستفاضة قبل الحكم
برجوعه باليمن على البايع ثم الاستحقاق انما يوجب الرجوع باليمن لو سبب
سابق على البيع اما بسبب تنازعته كما ذكرنا فلا ولا اذا كان باقرا
المشتري او بملكه عن خلف او باقرار وكيله بالمخوض لان الاقرار
حجة يقتصر على الحق فاندفع البيعة لانه متدفع فان اراد المشتري المهر
او الثمن لكان برهن ان استحق ملكه كاستحق ليرجع بثمنه على البايع ان
برهن على اقرار البايع به ورجوعه والا لا وتما منه يعرف فيها وسند كبرهذه
منها في آخر كتاب البيوع ان ساعدني الله تعالى بلطفه وكرمه ارا د
الرجوع باليمن على البايع عند الاختلاف وقال استحقاق الحارثة التي اشترى بها
ملك لا تسمع هذه الدعوى ما لم يفسر الاختلاف انه ادعى كاستحقاق التنازع
او الملك المطلق وقيل تسمع ويصح الرجوع ولو تدانته الايدي الكثيرة
ولم تكن الاختلافات عند هذا القاضي كتماه هو اثبات الرجوع على
المشتري اقصا لم يستحق لانه يرجع على بايعه باليمن بعينه بعد ما
قضى عليه الاستحقاق واختلف العلماء في ان القبض بالملك المطلق قضاء
بقصر اليد او قضاء بالملك والصحيح انه قضاء بالملك كذا في خلاصة في
الفصل في بيعه من الدعوى فلو استحق الجميع من المشتري بالبيعة و

والقضاء كان قضاء عليه وعلى من تلقى الحكم فلو برهن
البايع بعده على الحكم لم يقبل بتمامه في القضاء رجل اشترى شئ فجاءه مستحق
فاستحق وقضى القاضي بالاستحقاق فرجع المشتري على البايع بالتمسك
فدفع اليه ممن من غير الزام القاضي اياه فلما بايع ان يرجع بالتمسك على بايع
وهو اذ ذهب محمد وعليه مفتوى وعند ابن يوسف لا يرجع الا بالزام القاضي
جواهر الفتاوى المستحق دلائل الدعوى على البايع وان لم يكن المبيع
في يده لانه غاصب والمشتري غاصب الغاصب ويصح الدعوى على الغاصب
وان لم يكن في يده في الفصل الثاني من الفصولية ولو هو المشتري
البناء بالقدم وبناها جدد من عنده ثم استحق اخذ المستحق الدار
وقيمة البناء القديم من المشتري ورفع البناء الجديد ورفع المشتري حصته الارض
من الثمن وبقية البناء الجديد ولا يرجع بقيمة البناء القديم بكنه الانقراض
من المستحق في محيط السخري رجل باع دابة لاخر فولدت الدابة عند
المشتري اولاد ثم استحق الدابة ياخذ المستحق بجميع اولادها ويرجع
المشتري بالتمسك بقيمة الاولاد على البايع وقولهم جميعا كذا في جامع الفتاوى
رجل اشترى كرمًا وقبضه وتصرف ثلاث سنين او اكثر او اقل ثم استحق
رجل واقام البينة واخذه بقضاء القاضي ثم طلب الغلة هل يجب
ردها ام لا والجواب فيه موضع من الغلة مقدار ما انفق في عمارة
الكرم مع قطع الكرم واصلاح السواقي وبناء مخيمات ودمرته وما
فصل من ذلك ياخذ المستحق من المشتري ولو اشترى بقرعة على انها
جميع فولدت عنده اولاد فتركب لبنها وانفق عليها برء البقرعة
مع اولادها ومثل ما تركب من اللبن لا ان البيع فاسد فتكون
البقرعة في ضمانه رجل اشترى دارا ادعى ادبقر فأنفق عليها
ثم استحق لا يرجع المشتري على البايع بما انفق ولو اشترى صاحبة

وكان في يده مدة ثم استحقها فليس له ان يطالب المشتري بغلة الطاحونة
لان ليس من اجزاء البيع بل من كسبه وفعله والمفتوى على انه باخذ وجب
المثل لا الغلة هو الا هو كذا في الدلائل والصحة شري كرها فاستحق منك
نصفه فلو ان برد البايع لولم يتغير في يده ولم ياكل من ثمره من الفصولية
رجل اشترى ارضا فزرعها شجرة ثم استحق الارض بقال للمشتري اقلع
الشجرة فان كان قلعها يضر بالارض بقال للمستحق ان تسكت تدفع
قيمة الشجرة مقلوعا وبقر الشجر لك وان تسكت فمشتري حتى يقطع و
يضمن لك نقصان ارضك فان امره بقطع الشجر وقلع المشتري ثم
ظفر البايع بعد القلع فان المشتري يرجع على البايع بالتمسك ولا يرجع
بقية ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار المستحق ان يدفع
المشتري قيمة الشجر مقلوعا ويمسك الشجر واعطاه القيمة ثم ظفر
المشتري بالبايع فانه يرجع على البايع بالتمسك ولا يرجع بقيمة الشجر
ولا بقية للمستحق ان يرجع على البايع ولا على المشتري بنقصان
الارض لانه لما اختار دفع قيمة الشجر صار كان المستحق هو
الذي غرس الشجر وهذا كله قول ابن ج و ابن يوسف وقال الحسن
القاضي ان يبعث امينا يقوم بالبينة ثم يقول القاضي للمشتري
اقلع الشجر واحفظه حتى ظفرت بالبايع فسلم اليه تاخذه بقيمة ثابتة
وان لم يستحق الارض حتى انمر الشجر بلغ الثمن او لم يبلغ جاء مستحق
واستحق الارض وطالب المشتري بقطع الشجر كان له ذلك وان كان
بايع الارض صار كان للمشتري ان يرجع على البايع بقيمة الشجر
ثابتة في الارض ويسلم الشجر قائمة الى البايع ولا يرجع بقيمة الشجر و
يجوز للمشتري على قطع الشجر بلغ الثمن يبلغ ويجوز البايع على قطع الشجر و
ان كان المشتري وزع في الارض خطه اذ شئ من اصحاب الرعايا

المحبوب والبطل ثم استحققت الارض قال ابو يوسف يوم المشتري بقلع
 الزرع ان كان البايع غائبا ولا يرجع على بايعه شيئا وان كان الزرع
 اضر بالارض فلم يستحق ان يضمه نقصا لارضه ثم لا يرجع المشتري
 على بايعه الا بالنقص وان كان المشتري قد تركه في الارض نهرا او حفرا فله
 او بنه فتنظر على النهر ثم استحققت الارض فان لم يشتري يرجع على
 البايع باليمن وبقيمة ما احدث من بناء القنطرة ولا يرجع بما
 انفق في كرى النهر وحفر الساقية ولا في مستات جعلها في الشرا
 وان جعلها من اجر اولين او قصب او شيئا له قيمة فانه يرجع على
 بايعه بقيمة ذلك وهو قائم في الارض ثم ياتي البايع بقلع ذلك كذا في قانية
 والوجيز ذكره في الضر في الاستحقاق عارية هلكت فلو هلكت فسخ
 المستعير قيمتها لا يرجع على المغير فلو هلك العبد في يد المرفق او
 المودع او المستاجر ثم استحققت ببنيته فانه يضمن قيمته فذات يرجع
 على المراهن وهو جرم المودع كذا في جامع الفضل في فصل الساس عشر
 اشترى جارية لسمها شجرة الدر واستحققت بذلك الكرم وعند ارادة
 المشتري الرجوع بالنقص قال استحققت منه جارية لسمها قصب البان
 تصح الدعوى ان قال استحققت منه جارية التي لا يشترطها منك والغلط
 في الكرم لا يمنع الذي بعد ما عرفه بذلك التعريف يكون ان يكون لها
 لسمان وعلى هذا اذا ادعى المولى عليه العلق في لسماء التي لا يرد
 اشترى جارية بعشرة وزادت قيمتها الى مائة وازال المشتري بشارها
 يضم للمشتق نقصا لمكانه ولا يرجع به على البايع كما لا يرجع
 بالغرف لحق حارسه يده بشارها والبايع بسرقة فجاءه مجمل
 من قاض محارفا لا تترك البايع الاستحقاق واقر بايعه فبهره المشتري
 انه يستعمل قاض محارفا لا يقبل ما لم يقولوا ان حاكم محارفا قضى بالمحار

للمشتري

للمشتق واخذه المشتق منه لانه اذا لم يقولوا واخذه المشتق منه الحكم
 بالرجوع على البايع لئلا يجمع البطل والمبدل منه في ملك واحد فان قال
 البايع ان لا كان المحار او العبد المستحق نتجه ملكا البايع البايع الاول
 وليس له الرجوع وبرهن يقبل ان يحضره المشتق والمحار والعبد وقال
 الامام طهير الدين لا يشترط حضرة المحار بل ذكر صفته وقد روي
 كان ما عليه المشتق وعلى هذا العبد اذا تدانته الايدي فبرهن على
 الاخير على حرته وحكم به فاراد الباعة قال بعضهم الرجوع على البعض لا
 يحتاج الى حضرة العبد بل اذا شهدوا ان المشتق يحضره باعه من هذا يكفي
 للرجوع عليه اشترى دارا وبني فيها وغاب ثم ان البايع باعها من اخر
 ونقص الثاني بناء الاط وبني فيها ثم جاء الاول واستحقها ان بني الثاني بالثاني
 هو له ضمن المشتري الثاني للاول حضرة البناء المعامر ونقص المشتري الاول
 ان كان قائما وقيمته ان كان هالكا وان بنى بنقص الاول يضم المشتري
 الثاني لما قلنا والمشتري ان يمسك البناء لانه غيره ملكه وان كان المشتري
 الثاني زاد فيها اعطاه قيمة تلك الاجزاء من تقوم عين الزيادة اما العمل
 لا يتقدم الا بالعقد عندنا ولم يوجد في الاجناس المشتري انما يرجع بقيمة
 البناء على البايع يوم الاتفاق بينه يوم تسليم ذلك البنية كما في قاض خات
 حتى اذا كان يوم البناء عشرة الاف ويوم الاتفاق مائة يرجع بالمائة
 وكذا لو انفق مائة وقيمة البناء يوم الاتفاق الف يرجع بالف وانما يرجع
 بقيمة البناء على البايع اذا هدمه بايعه واخذ النقص فان هدم كله
 المشتري حال غيبته البايع لا يرجع شيئا من قيمة البناء وان هدم بعضه
 والبعض باق يرجع على البايع بقيمة البعض البناء والمشتق ان يلف
 المشتري قلع البناء ولا يترتب حضور البايع وان كان يبطل حق المشتري
 في قيمة البناء لانه ليس يعرف ظاهرا واذا اراد المشتري ان يرجع الى

بالباع غير البذل الذي وقع فيه الاحتقاق لا يكون له ذلك ما لم يثبت الاحتقاق
عنده كما هو وان دفع البايع الى المشتري المثل بلا حصة وبرهان وانما حكم
لا يمكن رده على بايعة لانه بيع جديد لا يفي لا ولا مستاجر دابة الى خوارزم
فاحتق منه الدابة في خوارزم ولم يجد في ان مستاجر لهما لا يرجع الاجر
على بايعة مستحق ادعى النسخ وبرهان كذا على ان المشتري منه فليس
اخر الكسب والحق منه فقال البايع ان الذي بعته منه كسب وبرهان في بيته كسب
اولي الحق دابة وحكم عليه بها فبرهان مستحق عليه ان استراه من الحق
يسمي بشرط احضار كذا في الكسب البنزارة في كتاب البيوع ملحوظ
ذكر في الباب الثاني من كسب كذا في رجل اشترى دارا وبني فيها اقام الاخر
البيعة ان نصف الدار لم يقض له نصف الدار ثم اشترى بالبخاري ان
اخذ نصف بناءه منبسا وترك النصف الى البايع ولو اشترى وحفر فيها بئر
بناؤه على البايع لا يرجع على البايع لا يرجع على البايع من ذلك على البايع
حكم بوجوب الرجوع بالقيمة لا بالمنفعة انتهى وفيه باع عقارا ثم برهان
انه وقف محكوم بغيره قبل وان لم يكن محكوما بغيره لا يقبل البرهان
لان مجرد الوقف لا يزيل ملكه بخلاف الاعتقاد اشترى شيئا ولم يقض
حتى ادعاه اخر انه لا يستمع دعواه بدت حضور البايع والمشتري في العلم
بكونه ملكا فليكن لا يمنع من الرجوع عند الاحتقاق حتى لو اشترى شيئا وهو
يعلم انه ليس بملك البايع ثم استحق فالحق فلاح ان يرجع بالحق فلو
اقام البايع بينة ان المشتري اقر بعد الشراء بملكه لم يمسح الاحتقاق
ببطلان حق الرجوع بالحق انتهى وتام هذا الجزء بطب من البنزارة في
الاعوي وانما ذكرنا ما ذكره وقوعه من كسب تذكره لا ولا الالباء وكما
بالحق فبعضه هو من ليس بوكيل ملكه معقول باي ان يفصح

وجملة ان يفصح منه اجرة لمن وجده باع صفته وله اي المالك ان
يجوز اي البيوع يعني من باع ملك غيره فالملك بالخير ان شاء فبيع البيوع وان
لكما اجاز به بشرط بقاء العاقدين اي البايع والمشتري والمعتق عليه اي البيوع
والمراد ببقاء البيوع فانما ان لا يغير متغيرا يبيع لا بعد شيئا اخر فانه لو باع
ثوب غيره بغير امره فبيعه كسب فاجاز رب الثوب البيوع جاز ولو قطع
وحاطه ثم جاز البيوع لا يجوز لانه صار يبيعه اخر ذكره ملاحظه في شرحه على الفرز
وفي البنزارة ولو انهدم الدار ثم جاز المالك البيوع يصح بقاء العرقه والمالك
الاول بعته وبشرط صا حيا لم يمسح حتى لو باع متاع غيره فمات صاحب المتاع
قبل ان يجز البيوع فاجاز داره لا يجوز كذا في الدرر وكذا بقاء العرقه ان كان
اي الثمن عرضا يعني لما يشترط قيام البيوع بشرط قيام الثمن ايضا اذا
كان عرضا يعني ان باعه بغير عرض والفضل في نسبة الفضول
جميع الفضل اي الزيادة وهو من يتصرف في حق غيره بغير اذن شرعي
يعني الفضول في اصطلاح الفقهاء من ليس بوكيل وفيه الفاء خفي وانتهى
اما شرطية بقاء البيوع فلان حقوق العقد لم يلزم حال حياته فلا يلزم
بعد وفاته واما بقاء البيوع لان ملك لم يستقل اليه بالعقد فلا ينتقل بعد
هلاكه واما بقاء المالك الاول فلان بموته يبطل العقد بموت فبعد ذلك لا
يفيد اجازة الوارث ان المقتضى لا يجزى كذا ذكره ابن المذكرة
شراء الوقاية وفيه اما اذا باعه من نفسه وهو شاه نفسه وهو مرفوع
ثم ينفق اصاله فصرحوا بان الواحد لا ينفق في البيوع الا في البيع
قال شيخنا في فوائد بيع المقتضى تنوقف الا في ثلاث فبطل اذا شرط
الخيار فيه للمالك وفيه اذا باعه نفسه وفيه اذا باع عودا من غاصب بغير
اخر للمالك بطلان على هذا على ما قلناه من البيوع اذا احتق لا ينفق
العقد في الرواية بعضها فالحق في الاحتقاق والحق اجازته وجه

اشكاله ان البايع باع لنفسه المالك الذي هو المشتري والتمسك اعلم و
 اذا اجاز اي المالك عند قيام محنة اي العاقدين والمبيع والعرض وهو
 الممنوع بخلاف ما اذا لم يكن الممنوع عرضا فانه يشترط للاجازة الاربعة الاول
 ملكية النهاية فالتمسك العرض صفة الممنوع ملكة للفعل في بيعه جاز المبيع
 ويكون التمسك للبايع دون التجيز لانه مبيع من وجه فيشترط للاجازة
 قيام محنة فيما يتقيد بالتعدي كالعرض وعلمه اي على المفعول في كل
 المبيع لو ملكيا في بيعه لو كان المبيع ملكيا والاى وان لم يكن ملكيا بل كان
 من زوات القيمة فيقضى اي فعلية قيمة المبيع لانه شر من وجوه شر المفعول
 لا يتوقف على اجازة الغير بل ينفذ عليه فاذا اجاز المالك المبيع بالعرض صار
 الفصول مستقرضا عن المالك ما باعه وان كان حيوانا لا استقرضه
 يصح في ضمن الشر وان كان لا يصح قصدا فيرجع المالك عليه بقيمة واعتبار
 جانب الشراء احق من المبيع لانه يوافق بالاصل واعتبار جانب المبيع يقتضي
 المبيع يقتضي التوقف على غيره وهو خلاف الاصل كما ذكره ابن المكي في
 الوقاية قال في جامع وهذه الاجازة نقد لا عقد فهو للمبايع دون
 المجيز لانه صار مشتركا ورجع المجيز على البايع بقيمة المبيع او مثله وفيه مشاركة
 الى ان لو كان نقدا لم يشترط للاجازة بقا الممنوع وفيه اشتقاق شرط ملكية
 العاقد وغير العرض يعني الممنوع الذي غير المبيع كالدراهم والذنان
 والتمسك والكيل والوزن كوصف بغير عينه كما في النهاية ملك المجيز
 في بيعه البايع بمنزلة الوكيل والممنوع مملوك للمالك اما نفي يد المفعول اي
 بعد الاجازة فيملكه المالك واذا هلكت قبل الاجازة ولم يعلم المشتري وقت
 ادائه ان فصوله فانه كان محتويا للمالك العاقد ونحو رواية الحسن وقت بيع
 مال الغير لو الغير بالعاقد فلو صغير او مجنون لم ينعقد اطلاقا
 تصرف صدر من الفصول من بيع او طلاق او هبة وكذا كل ما صح



به التوكيل وله بجزء حالة وقوعه انعقد موقوف فاما لا فلا قال العاقد
 عند انات العقد لا يتوقف بحال بيانه البصير المجيز اذا باع ماله او لم يشر
 او تزوج امرأة او زوج امته او كاتب عبده او عقد عقدا يجوز عليه لوفعه
 وليفه حال فاذا فعله الصغير بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صغيرا
 ولو بلغ قبل ان يجيز الولي فاجاز بنفسه جاز ولو طلق الصبي امراته او
 خالفها او اعطى عبده عيانا او يعرض او يهب ماله او تصدق به او زوج
 عبده امرأة او باع ماله عيانا فاحكم او لم يشر بياني اكثر من قيمته قدر
 ما يتقارب الناس في حكمه او عقد عقدا قيميا لوفعه وليه حال صغره لا
 يجوز عليه فهذه كلها باطله وان اجاز هذا الصبي بعد البلوغ لم
 يجز لانه لا يجيز له وقت العقد فلا يتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظ
 اجازته بعد البلوغ يصلح لابتداء العقد فيصح على جهة الابتداء لا على
 جهة الاجازة بخلاف يقول بعد البلوغ اوقعت ذلك الطلاق والعناق
 فيصح لان يصلح للابتداء ثم قال والشراء لا يتوقف اذا وجد نفاذا
 على المشتري حتى لو اشترى حرا بالغ لرجل بغير امره كان ما اشترى لنفسه
 اجاز الذي اشتراه له او لم يجز وان لم يجد نفاذا عليه توقف على اجازة
 من اشترى له كالصبي المجور والعبد المجور اذا اشترى بائنا لغيرهما فانه
 يتوقف فان اجيز جاز وينصرف العقد الى تجيز دون العاقد وهذا اذا
 اضاف العاقد العقد لنفسه واما اذا اضاف الى الذي اشتراه له
 بان قال بع عبدي هذا من فلان فلان او قبله فانه يتوقف على اجازة
 من قبله ولو قال اشترى كذا لاجل فلان فقال البايع بعث او قال
 البايع بعته لاجل فلان فقال المشتري قبلت فنفع على نفسه ولا يتوقف
 وهذا اذا لم يبعث من فلان التوكيل ولا الامر فهو سبق احدهما
 فاشترى الوكيل فهو على موكله وان اضاف التوكيل الشراء الى نفسه تصرف

العهد اليه ان كان من اهل الشراء لنفسه ولا ينصرف الى المولى ووقف
 بيع العبد وجب له على اجازة مولاه وعلى اجازة الاب او الوصي
 ووقف بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد على اجازة القاضى وبيع كونه
 والمستاجر بفتح بحيم والارض في مزارعة الغير على اجازة مكرهه ومكته
 ومكرهه ولو تفاسخ الاجازة لزم ان يسلم المشتري وكذا الوقف الراعي
 المال او ابراه مكرهها ورد مكرهه عليه ثم البيع وبيع شيء بربح والبيع
 يعلم والمشتري لا يعلم بوقف ان علم المشتري في مجلس البيع فخذوا تطرفا
 قبل العلم بطول وذر ملاحضه هناك جملة الموقوف بيع الجميع من غير
 المشتري بيعه لو باع شيئا من زبد ثم باع من بكر لا ينفق على زوجته لو تفاسخ
 الاول لا ينفق على امرته لكن يتوقف على اجازة المشتري ان كان بعد القبض و
 ان كان قبله فيمنقول او امانة العقار ففي الخلاف هكذا ذكره في البيع
 ثم قال واخرجت عنه بعضه لم يذكره في ضمن اى شئ من الابصار لانه في
 الحقيقة يرجع الى ما تقدم من بيع مال الغير لان المشتري ملكه بالشراء
 كما لا يخفى على ان قوله لا ينفق الشئ بنا فيه قوله بعده لكن يتوقف على
 الاجازة لان غير المنفق لا يتوقف عليها كما لا يخفى ووقف بيع مكرهه عند
 ابيه ووقف مكرهه باب والبيع بما يوافق والبيع يعلم والمشتري لا يعلم ان
 علم في مجلس بيعه والابطل والبيع بمكر ما يبيع الناس به ومثل ما اخذ به
 ذكره في شرحه في انه لا يجوز في نسخة الامام الشريفة هذا اذا لم يعلم
 المشتري بذلك فان علم في مجلس ففان ابيه في روايتنا وبيع اليه بقبضه
 لم يجز للجهالة ويوقف ان عنت في مجلس جاز ووقف بيع فيه خيار المجلس و
 قد حقق في البيوع ووقف بيعه على اجازة مالكه كما ذكرنا في اجازة جاز
 وان رد بطر كذا قالوا وجب حمله على ما اذا باعه لما ملكه اما اذا باعه
 لنفسه فلا يتوقف بناء على ما ذكره شيخنا عن السباع من انه لا بد ان

بيعه

يبيعه لما ملكه لانفسه لكن ظا اطلاق لسانه بالنفقة على الاجازة بشكل
 ما قاله الا ان يجعل على ما ذكرنا هكذا ذكره في محله ثم قال وحكمه اى حكم هذا
 البيع الصادر من الفضول اذا كان له بغير حال ودفعه كما تقدم قبول
 الاجازة من مالكه اذا كان البايع والمشتري جميع قائمي وكذا فيما
 الكثر اذا كان عرضا وما جبهته في ما تقدم وحكمه ايضا اخذ مالك
 الثمن او طلبه من المشتري وقوله لما ملكه بفسر ما صنعت او احسنت او
 احسنت وحقه الثمن من المشتري والتصدق عليه اجازة وقوله لا اجيزه
 رد له بخلاف مكته جاز اذا قال لا اجيزه مع الاجازة جاز ذلك استشهد به
 خلاصة اذا اخذ الثمن او طلبه بقبضه اجازة وان قال احسنت او احسنت
 لا يكون اجازة لانه يذكر على وجه الاستعانة والفضول ان يبيع
 بغير ملكه الفضول فيخى البيع قبل اجازة المالك ليدفع الحقوق من نفسه
 فانه بعد الاجازة بصير كالوكيل فيرجع حقوق العقد اليه فيطالب بالتليم
 ويحكم بالبيع وفي ذلك ضرر به فلم يدفعه عن نفسه قبل بيوعه وفي المحل
 المالك مخير بينهما اجازة وفيه خلاف الفضول فان له فسخه فقط حتى
 لو اجازة مما ملك بعد فسخ الفضول لا ينفذ لزم وال العقد الموقوف وفي المحل
 قال البرزلى والمشتري فسخ البيع قبل الاجازة مخير من اذن لزم العقد
 بخلاف الفضول في النكاح ليس له ان يفسخ بالقول ولا بالفعل لانه معهود
 محقق فيما لا اجازة تنتقل العبارة الى المالك فيصير له حقوق مسقوطة و
 سمي ان فضوليا باع ملكه فاجاز ولم يعلم مقدار ثمنه فلما علم رد
 البيع فالمعتبر اجازته وفي فتاوى قاضين في اخر فصل الاقامة الفضول
 اذا باع مال غيره وصاحب المال حاضر ولم يقل شيئا لم يكن سكوت اجازة
 وفي فتاوى ظهر الدين في بيع الفضول اذا اخلف البايع والمشتري فقال
 المشتري المبيع كان هالكا وقت الاجازة وقال البايع لا بل هلك بعد الاجازة

قال قول للبايع كذا في العاري انتهى ولو اجاز احد المالكين المشركين في بيع
 باع فضولي يجعل ابو يوسف المشتري خيرا في حصه من اجاز العقد من اجاز
 العقد منها لان المشتري رغب في شراء ليس له جميع البيع فاذا لم يسلم
 بخير كونه ميبا يعيب الشركة والاشهاد المشتري كحصه احدهما منفردا
 فيلزم لانه رضى بتفرق الصفقة عليه لعلم انها قد لا يتحققان على الاجازة
 ذكره ابن هكدي في شركة التوبة المجمع وصح اعتناق المشتري من الفاضل اذا
 اجاز البيع اي بيع الفاضل بغير اشتري من غاصب عبدا فاعظم فاجاز
 المالك البيع او ادى الفاضل الضمان اليه نفذ العتق عندهم خلافا
 لمحمد يعني قال محمد لا يجوز عتقه لانه لم يملكه وفي الحديث لا يعتق لابن ادم فيما
 لا يملك ولهما ان المالك يثبت موقوفه بتصرف مطلق مفيد للملك بالوضع
 ولا ضرر فيه فيتوقف الا عتاق من بنا عليهم وينفذ بنفاذه وصار كاعتاق
 المشتري من الرأى فان يتوقف وكاعتاق المشتري من الوارث
 الشركة مستغرقة بالدين فاجازت الغناء البيع او اعتناق الوارث
 عبدا من الشركة وهي مستغرقة بالدين فقطع الدين او ابراء الغناء
 فانه ينفذ عتقه كذا ذكره الزيلعي في التبيين ثم قال وهاهنا خلاف راجع
 الى ان محمدا يبيع الفضولي لا ينفذ في حق حكم لانعدام الولاية فكانت
 الاعتاق حاصلا في ملك الغير وعندهما ينفذ في حق الحكم ويوجب المالك
 على سبيل متوقف لان الاصل في البيع كنعقد تجب لكم والراعي الى وقت
 الاجازة لدفع الضرر والضرر في النفاذ لا في ثبوت الحكم على وجه لا
 يظهر اثره في التصرفات الصادرة انتهى قيد بعتق المشتري لان عتق
 الغاصب لا ينفذ با داء الضمان كما في البيع وقيد با جاز ببيع لانه لا ينفذ
 با داء الضمان من الفاضل في البيع ولكن يرد عليه ان المشتري اذا
 ادى الضمان ينفذ على الصحيح لان ملكه المشتري يثبت مطلقا بسبب

مطلق وهو الشرا بخلاف الغاصب لانه سبب ضرر وان كان المالك فيه ناقصا
 هكذا ذكره الزيلعي فقد فرق بين اداء الغاصب الضمان وبين اداء المشتري
 منه وصرح في الهداية بان عتق المشتري ينفذ با داء الضمان من الغاصب
 وهو الاصح فلا فرق بين اداء الضمان من الغاصب او من المشتري وجرى
 على ذلك في العناية في حق من تأمل ولا يبيع ببيع بغيره ولو لم يفتق المشتري
 من الغاصب ولكن باع من اخر لم يجر ببيع وسيطل بلا خلاف وان اجاز
 المالك بعد بيعه اي المشتري من الغاصب ببيع الغاصب لا المالك للمشتري
 البتة في موقوف ابطاله في ملكه بقتل المشتري الاول وفي جامع الفصولين
 ولو باع المشتري من الغاصب فاجاز المالك البيع الاول لم ينفذ ببيع
 المشتري وفاقا ولو قطعت يده اي يد العبد الذي باع فضولي عند
 المشتري اي عند مشتريه من الغاصب فاخذ المشتري اركه فاجاز اي
 البيع بغيره ثم اجاز المالك البيع فارسه اي ارش يد العبد له اي يلقه بالبيعة
 لان المالك يثبت له بالاجازة من وقت الشراء فظهر ان القطع ورد على ملكه
 وكان الارش له وعلى هذا كما حكى ابن ميمون في الكتب والولود العتق
 قبل الاجازة فهو يلقه للمشتري كما في منعه وكذا الحكم في ارش جراحاته فذكر
 السيد المثال لما لا يخفى قال في التبيين وهو حجة على محمد والقدر ان المالك من
 وجه كفي لا يتحقق الرد وان كان المالك اذا قطعت يده فاخذ الارش ثم رده
 في الرق بغير الارش للموكل وكذا اذا قطعت يد جميع والحي ربا يبيع فاجاز
 البيع بغير الارش للمشتري لما ذكرنا من هتات ملكه بخلاف الاعتاق لا ينفذ لانه
 الى ملكه الكامل انتهى فان قلت يسل على هذا ما اذا غصب عبدا فقطعت
 يده عنده وضمنه الغاصب فانه لا يملك الارش وكذلك ملكه لغيره وما اذا
 قال الفضولي لامرأة اخر لا يملك فقطعت نفسها ثم بلغ نكاح الزوج فاجاز
 هذا التفويض دون التطليق وان ثبت ملكية لها من حية التفويض

حكمي للاجازة قلت اجيب عنه بان المال في المعصوب يثبت ضرورة على
ما عرف ونحن المتأمن بان الاصل ان كل تصرف توقع حكمه على شيء ان يجعل
معلقا بالشرط لا سيما وقت وجوده لئلا يتخلف الحكم على السبب الا ان
يجعل التعليف بالشرط كالبيع وكحوه فان يعتبر سببا من وقت وجوده
متأخرا حكمه الى وقت الاجازة فعندها يثبت الحكم من وقت العقد و
التعديف مما يجعله يجعل الموجود من الفضل معلقا بالاجازة فعندها
يبيع كانه وجد الان فلا يثبت حكمه الا من وقت الاجازة كما في قوله
يتصدق اي يشرى بما زاد على نصف ثمنه يعني ان كان الارش زاد على
نصف الثمن فالزائد لا يطيب فوجب تصدقه لان الجميع اذا لم يكن
مقبوضا للمشي فلا يملكه في حياته فليس له ان يبيع ما لم يقض وان كان مقبوضا
ففيه شبهة عدم الحكم لانه غير موجود حقيقة وقت القطع وانما يثبت
بطريق الاستناد وان ثابته من جردون وجرد وارث اليد الواحدة
في النصف الذي في العبد نصف القيمة والذي دخل في ثمنه هو المال
بما يملكه يمكن فيهما زاد على نصف الثمن شبهة عدم الحكم فيصدق به
وجوبه كما افاده في محله وقيد بما زاد لانه لا يتصدق بالمال وان كان
فيه شبهة عدم الحكم لكونه مضطرا عليه بخلاف ما زاد ووزع كذا في
المنع ويطيب له قدر نصف الثمن لان ارش اليد قام مقام نصف الثمن
كما مر الكثرة اليه **تم** قال في الاختيار اعلم ان تصرفات الفضل
منعقدة او توقفة على الاجازة للمالك على خذورها من الاهداء وهو
ابا في مضافه الى العمل لان التلام فيه ولا خلاف فيه على المال لانه غير ملزم
له ويجعل كمنفعة فينقذ تحصيله لتصرف العاقل والعاقل وكحصوله
للمنفعة المحققة وما روي انه عليه السلام دفع دينار الى كسبي ظلم ليشترى
بها اخيه فاشترى ثوبا ثم باعها بدينارين فاشترى باعها بدينارين

ثاني وجاء الى النبي عليه السلام والدينار فاجاز حنيف ولم ينكر عليه
فدعاه بالبركة وكانت فضولي لانه باع الشيء واشترى الاخر بغير امر
كل عقد له مجزى حال وقوعه يتوقف على اجازته وما افلا حتى ان طلائ
الفضول وعناقه وتكاحهم لا ينعقد في حال البصير والجنون وينعقد
في حال البلوغ لانه عند الاجازة يحير الفضل كالوكيل حتى يرجع حقوق
اليه فان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة والبصير والجنون ليسا
من اهل الولاية ولا المباشرة انتهى وفي البرزانية غيب عبدا فباعه
بالب ثمن اشترى الغائب منه بخمسة ثم اجاز المالك البيع فالزيادة
للشترى للغائب ولا للمالك وكذا الحكم في كل بيع مدقوف باع الفضول
او المودع بلا اذن المودع فبره مملوك على اجازة البيع حال قيام البيع
لا يمكن من اخذ الثمن من المشتري الا ان يقر ويكفل عن الفضول في قبض
الثمن واذا هلك الثمن فزيد الفضول او لم يملك المالك البيع ان علم المشتري
بحاله وقت دفع الثمن لا يقض وان لم يعلم بحاله يملكه مضمونا باع
ارض ابنه فقال الابن مادمت حيا فان ارضي باي بيع واجزته مادمت
حيا فهو اجازة لكفاية قوله ان ارضي ويلقوا مادمت حيا ولو قال
اسكنها مادمت حيا ليلزم اجازته لان الامساك لا يدل على الرضا
باع عبدا وباعه المشتري من اخر بازيد ثم اجاز الباع الاول البيع لا يبيع
لانه يبيع ما لم يقبض باع امه غيره بلا اذن فولدت ثم اجاز له المالك البيع
يلزم الولد مع الامه للمشي بخلاف ما اجاز به بعد ضم الثوب المشتري
حيث لا يجوز باع نصف الدار المشتري بلا اذنها انصرف الى نصيبها
فان اجاز احداهما مع نصيب الجدير به قال الشافعي وقال محمد بن
الاجازة في ربع الدار بخلاف بيع المالك لاشرافه الى نصيبه فاصته اما
بيع الفضول ينصرف الى نصف البيع باع دار رجل ورضيها فاجازها

المالك حتى البيع وبطلان التلاخ انتهى ما ذكره البرازية ومن يشتري عبدا من
 وان لا الرهن غير سيدة فاراد رد العبد وقال انك يستحق
 والاجارة فاجتمع البيع بغير امر صاحبه وهذا البيع ذلك وقال
 وان اجتمع البيع فاجتمع اذنه بغير امر صاحبه ثم اقام اي يشتري بيته
 فاجازهما المالك في البيع و
 اي او برهن يشتري على اقرار رب العبد بعدم الامر اي امر رب العبد
 بالبيع واراد اي يشتري رده اي رد العبد لا تقبل اي البيعة لطلان دعواه
 بالتناقص اذا لا اقام على الشراء اقرار منه بصحة ولو اقر البايع اي بايع
 العبد بعد ذلك لم يرد اي بانه بايع بغير امره عند القاطع ووافقه عليه المشتري
 وطلب رده فله اي للمشتري رده اي رد العبد لان التناقص لا يمنع
 صحة الاقرار لعدم التهمة الا ان من انكره ثم اقر به صح اقراره
 للمشتري ان يساعده فيه فيمتنع ان فيستحق البيع في حقها لا في حق
 رب العبد ولذلك شرط الفقهاء طلب المشتري حتى يصير متفقا على ذلك
 فيكون نقصان حقها ولا ينفذ نقصان حق المالك ان كذبها او ادعى
 انه كان امره فاذا لم ينفع في حق المالك سلب البايع بانفسه عندها
 لانه وكيله وليس له مطالبة المشتري لبرائه بالتصادق وعندنا يورثه
 ان يطالبه فاذا ادى رجوع به على البايع بناء على اقراره الوكيل المشتري
 من التهمة عندهما ويعين للموكل وعنده لا يبيع ولو كان على العكس
 بان انكرهما كذب الوكيل وتصادقا انه وكله فاذا اقام الوكيل البيعة لزوم
 والاحتياط انما كان فان حلف لم يلزمه وان نكل لم يلزم لان انكول كالقرار
 ولو غاب المالك بعد التلاخ وطلب البايع مفعلي فسخ القاطع البيع
 بينهما لا يثبت عند القاطع ان المبيع كان موقفا فان طلب المشتري
 تأخر الفسخ لم ينفذ مما كذب على انه لم يامر به تياحرا لا سبب الفسخ قد

تحقق

تحقق فلا يجوز تأخيرها لاجل البين فلو حضر المالك وحلف اخذ العبد وان
 نكل عاد البيع ولو كانت المالك حاضرا وغاب المشتري لم يأخذ العبد لان
 البيع صح قاطعا فلا يصح القضاء على الغائب بفسخ والمبايع ان يحلف
 رب العبد انما امره ببيعه فان نكل ثبت امره وان حلف ضمن البايع
 ونفذ بيعة كالفاب اذا باع بمقبوب ثم ملكه باء الضمان هكذا ذكره
 فيمنع ثم قال ان اقل رب البايع عند القاطع وغيره سواء الا ان البيعة
 تخضع لمحل القاطع انتهى **فروع** قال في البرازية يشتري عبدا ويشهد
 انه يشتري لفلان وقال فلان رحت به فالبعد للمشتري لانه اذا لم يكن
 وكبلا بالشراء وقع المالك فلا اعتبار للاجارة بعد ذلك لان الاجارة
 بعد ذلك لم ينفذ العقد الموقوف لانه قد فوات دفعه للمشتري اليه العبد واخذ
 التمس كان بيعا بالتعاطى بينهما ولو ظن المشتري والمشتري له ان المالك
 وقع للمشتري بعده وان زعم المشتري له ان الشراء كان بامره ووقع
 المالك والمشتري انه كان بامره ووقع الشراء للمشتري له فالقول قول
 المشتري له لان الشراء باقراره ووقع له فيقول مامورا قاطعا قال في
 خلاصة وفي الوصل الوكيل بالشراء ان نوى عند الشراء لنفسه فالشراء له
 وان نوى للامر فله ذلك وان اختلفا يحكم التقديس بما لنفسه فله ذلك
 وان تقدم مال الامر فهو للامر وان اتفقا على انه لم يحضر النية عندا
 يورثه يحكم التقديس وعند محمد للوكيل وهذا اذا اطلق العقد اطلاقا اما اذا
 ادوا ضافة الى دراهم هم كل فله وان اضاف الى دراهم نفسه فله
 هذا اذا كان بشارا بغير عينة وان كان وكبلا بشارا بغير عينة
 ويشهد انه يشتري لنفسه او وكيله بشارا له فاشتراه له وانما يملك الشراء
 لنفسه اذا اشتري بالكر من الذي ولا يملكه او بخلاف جنس ما ولا يملكه كذا في
 البرازية وتماحه يذكر بعد هذا ولو اشتري دار فله من قصده واخذ خلا

اى ادخل المشتري الدار في بناء فلابد ان يكون على الفضة اى لا يضمن البايع الفضة
 الدار عند هذا قال الزيلعي في التبيين ومعنى المسئلة اذا باع دار غيره بغير اذن
 ثم اعترف البايع بالغيب وانكر المشتري لم يضمن البايع الدار لان اقرار البايع
 لا يصدق ولا يضمن اقامة البنية حتى ياخذها فاذا لم يتم لم يضمن وهو
 صاحب الدار البنية كانت التلصص مضافا الى غيره عن اقامة البنية لا العقد
 البايع لان الفاعب لا يجوز بيعه بغير هذا التقدير يعلم ان قوله فاذا دخلها
 لم يضمن في بناءه وقع اتفاقا اذ لا تأثير لادخاله في البناء في ذلك انتهى كلامهم
 ويمكن ان يقال انما ذكره ليعلم حكم غيره بالاولى من مرجح بكونه وقع اتفاقا
 الاكل في النهاية قال في الهداية لم يضمن البايع عند ايجاز كمن اقر بالغيب
 وهو قول ابي يوسف اخر وكان يقول اولا يضمن وهو قول محمد وارايد الدار
 الوصة بقرينة ادخلها في بناءه كذا في كلامي خلافا لمحمد قال يضمن البايع
 الفضة في الدار ذكره في مسئلة غيب بغير اذن في كلامي **فروع** تتعلق بهذا
 الفصل قال في كلامي باع الامة فضوة من رجل وزوجها منه فضوة اخرى
 فاجيز معا يثبت الاقوى فتصير مملوكة لازوجه ولو زوجها مملوكا من
 رجل فاجيز الاطلاق ولو باعها كل من رجل فاجيز ان ينصف بينهما ويجوز كل
 منهما بين اخذ النصف او الشرك ولو باع فضوة واجره اخر او زوج
 او رهنه فاجيز معا ثبت الاقوى فيكون البيع ويبطل غيره لان البيع اقوى
 وكذا ثبتت البنية اذا ذهب فضوة واجره اخر كل من العتق والكتابة والتدبير
 احق من الرهن لا فادتها ملك المكنته بخلاف الرهن والبيع احق من البنية
 تبطل بالبيع لهبة فضوة عبد او بيع احراره فيستويان لان البنية
 مع القبض تشاوي البيع في افادة مملوك ذهبت ملك فيما لا يضمن صحته
 وياخذ كل النصف وتما في فتح التدبير وفي مكنية شراء الفضة لغيره على
 وجوه احدها اصاب الشراء اليه نصا بان قال البايع بعت من فلان

وقال الفضة اشترت به فلان او قبلت اولم يقل فلان يتوقف عليه
 والبايع قال بعت منك وقال الفضة لم قبلت ونوى بغيره فلان ينقد
 ولا يتوقف الثاني قال الفضة اشترت فلان فقال بعت منك لا يتوقف
 الرابع قال بعت منك لاجل فلان فقال اشترت او قال المشتري اشترت
 لاجل فلان فقال بعت لا يتوقف وينقد اتفاقا كذا في البنزاري وان قال
 اشترت فلان على ان ذلك الفلان باكيه ريثموقف انتهى وفي خزانة
 المختار قال لا ريب في هذا المبدأ من فلان فليقل الرسول فقال اشترت
 جاز ولو لم يرسل فقال اشترت لا يجوز ولودفع على رجل عشرة دراهم بشرط
 بها ثوبا سماه فانفق للمدفع اليه الدراهم على نفسه واشترى له ثوبا من
 عنده بغير الثوب للمشتري دون الامر به كخيارات الوكالة قد بطلت
 لانها نقلت بالعشرة بغيره انتهى وفي البنزاري دفع عشرة اشراء على
 ففعل ولم ينقد ها ولم يضمن المشتري للموكل وانفق العشرة في حاجته ثم فسخ
 عشرة اخرى من عنده جاز ولو نقد عشرة الموكل بعد ما اشترى بغيرها
 ولم يسله الى الموكل وقع اشراء للوكيل وان اشترى بعشرة مؤجلة دون
 اشراء للموكل لم يصدق ولا يلزم الموكل قال في خلاصة ولو اشترى حال دون
 تلك الدراهم صح ولو نقد بعد ذلك تلك الدراهم ادعيها لا يضره لما لو اضاف
 العقد الى تلك الدراهم جعل قال الاخر اشترى عبدى هذا من فلان فاشتراه
 منه ان علم فلان بالامر جاز والا فلا كذا قال في الزيارات وكذا الاصل جاز
 ولم يسلط العلم ومن احبها بناه قال تاويله اذا علم وتام هذه مع اخوانه
 المذكورة في بيع الفضل التاسع من المسئلة المحلولة وقال في الفصل العاشر
 منها وفي الفتاوى والفتاوى الامام والوكيل بالشراء في الدراهم اذا اشترى
 بالدينار او بالعرض لا يلزم الموكل انتهى وذكر البنزاري في الفصل العاشر من
 البيوع الوكيل بالبيع بمكدر بالعرض وبما يتبع في ماله عند الامام ثم بعده

ينظر ان كل بيع عبدي بغير عينة لا يجوز في لو باعه المولى
 ولو باعه بغير عينة ان قيمته مثل قيمة العبد المبيع او اقل قدر ما يتحاشون
 فيه جاز وان قدر ما لا يتحاشون فيه للجواز اجماعا في الاجل والى واحد
 منها يكون مكررا بالمقايضة وكذا لو باعه بعشرة اثنى عشر هروية لا
 يتحمل العتق الفاحش سواء كانت الاثواب بعشرة او بغيره كذا في الخلاصة
 ولو باعه بمكيل او موزون بعينه فكذا لا وبغير عينة اختلفوا على قول الامام
 والاجازة كالبيع باع الوكيل في غير بلد المولى بالنسبة للكيل الوكيل على
 الجواز في تلك البلدة لقبض الثمن بل يورثه لرب المولى بغيره عند
 عدلين يروون ان تلك البلدة او ياخذ كتاب القاضى في تلك البلدة
 باع واخذ الدلالة ثم استحق المبيع لا بد الدلالة لانه بالاحتياط فلم يعلم
 ان المبيع لم يكن يبطل عليه قال لاخر في جارية فلان فلم يقل نعم
 ولا لا ثم استراها ان شهد انه شهد انها نفعه فلم وان لم يقل شيئا
 ثم احال ان شاء الامام ان لم يحدث براعيه صدق وان مات او تعيب
 لانه منهم فيه غاب وامر تلميذه ان يبيع سلعة ويبيع الثمن في فلان
 فباع ولم يسلح حتى هلك لا يخفى سلم الوكيل المبيع قبل قبضه عند وكان قال
 المولى لم يسلح قبل قبضه لا يخفى لان حقوق العقد له باع الوكيل
 محضرة فهو كل حقوق العقد يتعلق بالوكيل لا بالمولى ترك الدلال لباي باع
 عند صاحب المالك فغيره صاحب المالك وصانع الثوب كجمن الدلال
 لانه لا يملك الايداع وقال الشيخ في فتاواه انه لا يخفى في الصحيح لانه لا بد
 للدلالة منه انتهى وفي خاتمة الفتاوى دفع الى كفاي ثوبه لبيع فتاوى
 ولم يبيع وباعه ما جبه بنفسه فلينادى اجر مئكة قياسا في الاحتشاش لا يجب
 شيء بحكم الدف ولو قال الامير للمشتري فاستراه رجع عليه بما ادى كانه
 اقرضه وكذا لو قال فكنى قال استرته بالف فاستراه باكثر جاز وعليه قدر

الا انه لا يلزم الفسخ لانه تحصيل لاشراء انتهى ولما فرغ من انواع البيع
 التي لا يشترط فيها قبض الفوخذ او احدىها كسر في بيان ما يشترط
 فيه ذلك فقال هذا باب **في بيان احكام السلم** هو اخذ عاجل باجل
 لفة واخص بهذا الاسم لاختصاصه بحكم بدل الاسم عليه وهو تعجيل احد البدين
 وفيه القاموس السلم بالتخريد السلف بهم الرجل في الصوامع السلف فيه وفيه
 السلم في البيع كل السلف وزنا ومعنى وسلمت اليه بعته سلمت انتهى قال
 الشيخ في الامام بدر الدين العيني في السلب اي ازال سلامة المولى راها به
 بالتسليم لان تسليم رأس المال لازمه فيه ذكره في شرح النافع وقبل سلم في الامام
 وهو التقديم وقال القدرى انه في اللغة عقد يتضمن تعجيل احد البدين
 وتأجيل الاخر ثم خص السلف بعقد يوجب تعجيل الثمن وتأجيل الثمن ذكره
 في جامع الرموز ومما رآه بقوله هو اي السلم في الشرع بيع اجل وهو
 المسلم فيه عاجل وهو رأس المال يعني ان السلم في الشرع بيع شيء عاجل
 بغير ذلك الشيء دينا على البائع بالشرائط المعينة شرعا وسيأتي بيانها
 قال في الاختيار وهو نوع من بيع لكن لما اخص بحكم وهو تعجيل الثمن
 اخص بهم كالصرف وهو عقد شرع على خلاف القياس لكونه بيع معدوم
 الا ان ترك القياس بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب قوله يا ايها
 الذين امنوا انزلوا بينكم وبين الاجل سمن فكتبوه قال ابن عيسى شهد ان
 الله عز وجل اجاز السلم وانزل فيه اطلاقا في كتابه وتلى هذه الآية واما السنة
 فقد لم عليه لام من مسلم منكم فيسلم في كيل معلوم ووزنه معلوم الى اجل معلوم
 وعليه الاجماع وسمى بيع المفاضل شرعا كما جتمع الى ان المال لا
 اعطى به بعقده من الاية السلم فيه في ملكه لانه لو كان في ملكه
 يبيعه باوفر الثمن فلا يحتاج الى السلم انتهى والبيع سمي في الاصطلاح
 مسلم اليه وصاحب المدا راها رب سلم ومسلم وبيع مسلم فيه والثمن

رأس المال وينعقد بلفظ السلم وهو ان يقول المثلث اليك عشرة
 دراهم في كسر خطه لانه حقيقة فيه ولفظ السلم لانه معناه ولفظ
 البيع في رواية الحسن وهو الاصح لانه نوع بيع ذكره في الاختيار قال في الفهم و
 ركنه ركن البيع من الاجاب والقبول وان يقول رب السلم لآخر السلم
 اليك عشرة دراهم في كسر خطه او المثلث فقال الاخر قبلت وينعقد بلفظ
 البيع على الاصح اعتبر اللفظ وحكمه اي سلم ثبت الملك للسلم اليه في العن
 رب السلم في السلم فيه اي المبيع انتهى ويصح اي سلم فيما يمكن طبط
 صفته اي جودته ودرأته ونحوه ومعرفة قدره اي مقداره اعم من
 الكيل والوزن والذرع يعني فيما يمكن ان يسطرط بالوصف والقدرة
 سلم فيه كالكيل والموزن مثمنا فلا يصح في الموزن ان يسير مثمنا كما سياتي
 فلم سلم في الدراهم ثوبا يقي باطلا لانها من الموزنات لكنها ليست بمتحدة
 هناك اثبات فلا يجوز فيه سلم كما في كسبه لانه غير بيع السلم فيما
 لا يمكن طبط صفته ومعرفة مقداره لا يجوز مجهولا فيؤدي الى المنازعة و
 هذه قاعدة يستعملها اكثر مسائل السلم ولا بد من ذكر بعضها ليعرف باقيها
 ولذا قال فيصح اي السلم في الكيل والموزن اي ما يعرف مقداره بالوزن
 من متعين او اكثر مما يباع بالامانة والادان كالدهن والشمع والسكر و
 العنبر والزعفران والسكر والبصل والشمع والحرير والنفوس والصنفرة
 القطن والحبة ونحوها كذا في جامع الرموز سوى النقود اي حلاله
 الموزون غير الدراهم والدينانير لانها خلقا اثمنا فلا تنوع ثمنها والتمن فيه
 مبيع لا بد ان يقي ثمنها في كسر في النفع وعند مالك يجوز قياسا على سائر
 موزونات كذا في توفيق الوقاية قال في جامع فله كان سلم فيه ورأس
 المال دراهم او دينار لم يجز السلم بالاجماع وكذا لو كان احدهما مسلما
 فيه فقط على الاصح وقيل ان يجعل يباع ثمن مؤجل صيانة للامانة وفيه

اشارة الى ان السلم يجوز في الغلوس عددا خلافا لمحمد فانه يثبت عنده
 كما سياتي والى انه لا يجوز في البئر لانه ملحق بالمحروب وهو رواية لمحمد
 بالبروجن كما في التحفة كذا في جامع وفي العددي متقارب اي ويصح السلم
 السلم ايضا فيما يعرف قدره بالعدد كالتحفة كل احادته في القيمة كالجوز و
 البسمل والباذنجان والاجر واللبن واللوز عدد او كيلا وكذا او زراعنا
 خلافا لغيره كما في كسر في الجمع لابن الملك لانه يمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره
 ولا يجوز في العددي متفاوت وهي ما لا يتفاوت احداهما في القيمة كالبلخير
 والرمات ونحوها كما في الاختيار وكذا الغلوس اي يصح السلم في الغلوس
 عند صا خلافا لمحمد يعني قال محمد لا يجوز السلم في الغلوس لانها اثمات ولها
 انه الثمنية فيما ليست خلقة وانما هي بالاصطلاح فلها قدين ابعالها كما مر
 وفي الدعوى اي ويصح السلم في اللبن بكسر الباء وهو الطوبى كما في الفهم والاجر
 بضم الجيم وتعدد الراي مع عدم شهر من التحفة الواحدة اجرة وهو موصوف
 وهو اللبن اذا طبخ كذا في كسبه اذا سمي ملبة معلوم اللبن بكسر الباء
 قالب اللبن والمجلب ايضا كما في الصحاح والامداد الاول كما في الفهم وشرط
 في خلاصة ذكر المحلات الذي يعمل فيه اللبن وفي الذخيرة لوباء اجرة من ملبة
 لم يجز من غير الشارة لان اللبن من الحدود متقارب باعتبار قدره ومن المتفاوت
 باعتبار ضخه فاجتز الادلة في السلم الحاجة واعتبر الثاني في البيع ذكره في الفهم
 وفي كسر روي اي ويصح سلم فيما يعرف مقداره بالذراع كالنوب من الكتان
 والقطن والصوف الحر والحرير والباسط والبوارى ونحوها وفي الايمان
 في الديباج والحرير من ضرورية لا يفي ذكر الذرع والصفحة بل لا بد من يثبت
 الوزن لانها مختلفة باختلاف الوزن فان الديباج كما نقل وزنه ازدادت
 قيمته والحرير كلما خف وزنه ازدادت قيمته فلا بد من بيان ذلك ابن الملك
 في كسر في الجمع ان بين طولها طول النوب كعشرين راعا وكذا في غيره و

اخلق السلم في اللحم وقولهما فيما اذا بينا واذا حكم كما يجوز في اتفاق
 كما في البلازمة ولا يجوز في السلم في الدبس لانه ليس من ذوات الاشكال لان
 التار عملت فيه فلا يجب في الذمة حتى لو كانت عينا جاز اتفاق ولا يجوز السلم
 بكيل او زراعي معين يعني عند العاقدين ويحتمل الاضافة والكمية لشخص
 او معين او صاع شخص معين لا يدور قدره اى قدر ذلك الكيل والزرع لا
 لا عندهما لانه ربما ربحا يضيع فيؤدي الى كتمان عتد بالسلم لان البيع بمجهول
 المقدار جائز قيد بقوله لا يدور قدره لانه لو كان معلوم المقدار وبشرط
 ان يكون المكيل مما ينقبض وينسبط واما الجواب والزنبيل فلا يجوز الكيل
 بهما وفي القنية السلم في مما يختلف فيه ذكره في المنع ولا يجوز السلم في حكام
 قربة اى برها او مخرطة معينة لاحتمال ان يعتريها افة فلا يقدر على التسليم
 قيد بقوله معينة لانه لو سلم في بر ولاية يجوز لان وجود الافة كحطه كالاية
 نادر وهذا اذا نسب الى قربة يكون من حكامها واما اذا نسب اليها بيان
 وصف الصفة فالسلم جائز كذا في شرط الواقية لابن المكي وتعيين المستات
 كتنجيد المخرطة كذا في مخرج وفي خلاصة لو سلم في حطه هراق للجوز وفي ثوب
 هراق وذكر شرط السلم يجوز لان حطتها بتوهم انقضا عنها اذا اضا في
 لتخصيص كمنفعة فيحصل السلم في موهوم الانقضا في خلاف اضا في اثوب لانها
 بيان الجنس والنوع لا لتخصيص المحال ولذا لو اتي المسلم اليه بثوب هراق
 نسج في غير ولايته هراق من جنس الهراق يعني من صفة تجريد السلم على
 قبولها فظهر ان كتمانها في مقتضى العرف فان تعرف في النسبة بين الصفة فقط
 جاز والا فلا كذا ذكره في مخرج ثم قال نقول عن شرط المحل وان فاسم بالحل لانها
 منقطة في محال ولو كانت موجودة وقت العقد الوقت المحل شرط وفي الجوهرة
 ولو سلم في حطه جديدة او في درة حديثة لم يجوز لانه لا يدور اية في تلك السنة
 ام انتهى ولا فيما لا يبقى اى ولا يصح السلم فيما لم يوجر من حين العقد الى حين

المحال لان القدرة على تسليم السلم فيه حال وجوبه شرط لجواز العقد لا كل
 وقت بعده يحتمل ان يغير وقت الوجوب بان يموت السلم اليه فيحل الاجل
 في شرط دوام وجوده ليدوم القدرة على التسليم حتى لو كانت منقطة عند العقد
 موجودا عند المحل او على العكس او منقطة فيما بين ذلك لا يجوز وان كان موجودا
 من وقت العقد المحل فلم يأخذه بعد العقد حتى انقطع خبر رب السلم بين ان
 ينقطع وبأخذ رأس مال وبين ان ينقطع وجوده فيما خذ ما سلم فيه وقال في بسط
 العقد يستدرك من حد الانقطاع ان لا يوجد الكواف وان وجده البيوت
 وقال ان لا يجوز في المنقطع اذا كان موجودا عند المحل لو جود القدرة عند وجوبه
 ولا منع لئلا لم يقبل ذلك ولنا ما روي عن ابن عباس ان النبي عليه السلام نهى عن
 بيع الثمرة حتى تنزعها قالوا وما تنزعها قال تحرق قال اذا منع الله الثمرة فيمحل
 احكم مال اخيه رواه مسلم وابن حبان وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى عن بيع الثمار حتى يبرد صلاحها نهى البائع والمشتري رواه البخاري ومسلم
 وفي الغنم حتى ينضح وتامن العاهة ذكره الزيلعي في التبيين ثم قال لو هذا نص
 بجواز المنقطع في محال اذا كان في رد في السلم لان بيع الثمار شرط القطع جائز
 لانه لا يمنع احد بيع قال مال معينة منقطع في محال او في مال وفقد حل الله له
 عليه وسلم فيمحل احكم حال اخيه وهو رأس مال السلم يد له لانه احتمال
 سلاوات البيع جلالا لجميع قبل قبض لا يؤخر في كمنع من البيع ولان القدرة
 على التسليم بالتحصيل في مدة ولا بد من استمرار الوجود فيها لئلا ينقض من التحصيل
 ولو انقطع عن ايدي الناس بعد المحل قبل ان يد في السلم فيه فرب السلم بالخيار
 ان شاء فسخ العقد واخذ رأس ماله انظر وجوده انتهى في الخلاصة سنة
 على الموزنة والموزون والمكيل والمكيل وفي الجوز والرؤس والاكارع والآلات
 وانما هو منقول والعقد كركبة وفي الرطب في غير حبيبه والرمات والسفرجل
 والبطيخ والبقاشرة غير زمانة وما يشبه ذلك في الثمن وفي الجوز كلها عددا

والخطب حزنا والرطب جزنا وجميع ما لا يمكن طبخه فيما يفيد وفيما
 ينقطع من ايدي الناس انتهى وزاد في التنقيح لا يجوز السلم في خط
 المذروعة في المذروعة اذا كان لحن واحد ملبوس او غير ملبوس
 والثوب في الثوب والكرياسة والكرياس جائد اذا اختلف الجنا وما لا يجوز
 السلم فيه المذروعة متفاوت والذهب والذهب وفي القضة والقضة
 في القضة وفي الذهب والجنس في الجنس وان خربه احدهما من المعيار مثل
 السيف والحديد والسكين والحديد ونحوها والمجهول في المجهول في المعلوم في قول
 ابن عسكرويه وهو ان يورس المال المجهول والفاكهة في غير المجهول
 جنسها وفيها اربعة اوجه ثلاثة منها فاسدة وواحدة منها جائزة
 وهو ان يكون العقد في اوانها وهذا ايضا في اوانها وتماثلها يعرف فيه
 بشرط ان السلم بسبعة اشياء ذكرتها بسبعة عند ابن عسكرويه في بيان
 الجنس اي شرط جواز جنس السلم فيه كبراي الخطبة وشعر الخ في النوع
 اي بيان نوعه اذا اختلف انواعه والافليس شرط لما في خلاصته وغيرها
 كسقية اي بر سقية على تأويل خطبة نحو الدين القيمة على تأويل الملة لما
 ذكره صاحب في سورة البينة والسقي ما ينفق الماء الجاري او كسقية
 اي بر النخيل وهو ما ينفق ماء السماء السقي فعمل بمعنى مفعول يستوي
 فيه المذكر والمؤنث والماضي والماضي اذا حذف موصوفه كالسقية والجملة في
 الخطبة والرقى والمكتوم في الترمي في الترمي والثالث المصقة كجيد وردى
 والوسط والرباع العقد اي بيان قدره بمقدار يعرف عند الناس
 نحو كذا رطل اي مثل عشرة ارحال في كموزونات او كذا اي مثل عشرة
 اكبال في كمكيات وعشرة اعداد في المذروعة وقوله لا ينقص صفة
 كبل يعني شرط ان يبق الكيل مما لا ينقص ولا ينقص كالنقصان
 الخشب كما مر بيانه انما وحى من اجل معلوم اي بيان اجله بمدة معلومة

كقول

كقول الى شهر لقوله عليه السلام في كبل معلوم ووزن معلوم ذكره في الاختيار
 واقله اي ادنى الاجل شهر في الاصل احقر به عما قيل انه ثلثة ايام رواه
 البخاري من اصحابنا وقيل الاقل اكثر نصف يوم وعن الكرخي انه ينظر الى مقدار
 السلم فيه والى عرف الناس في التأجيل في مثل فان اجل فيه مقدار ما يؤجل الله
 في مثله جاز والافلا وعنه انه مقدور بما فيه تحصيل السلم فيه ذكره في منتهى المقال
 والفقيه على ان اقل الاجل شهر روى ذلك عن محمد بن ابي حنيفة ما دونه عاجل و
 الشهر وما فوقه اجل في المقدس ولا بأس في السلم في نوع واحد مما يحال
 او يوزن على ان يبق حلول بعضه في وقت وبعضه في وقت اخر ولا يجوز
 السلم الى اجل مجهول انتهى والسادس قدر رأس المال اي بيان رأس
 المال ان كان اي رأس المال كبدليا او وزنيا او عدديا يعني ان كان
 العقد يتعلق بمقداره كما في مكبل وموزون وعددي غير متفاوت
 هذا عند ابن عسكرويه وقال لا يلحق به الى ذلك اذا كان مبيعا لانه صار معلوما
 بالثبوت وله ان جهالة قدر رأس المال قد ينفق الى جهالة السلم فيه
 بان ينفق بعضه ثم يجد باقية عبا فبرده ولا ينفق له الاستبدال في مجلس
 العقد فينفق العقد في ردود وسبق في غيره ولا يدرك قدره ويغض
 الى جهالة السلم فيه فيجب ان يخرج عن مكمل كذا في المخرج قال في التحقيق اعلام
 رأس المال اذا كان من الكمكيات والكموزونات والعقديات المتخارئة و
 هي ما لا ينفق احادها في القيمة كالكموزون والبيض شرط عنده وان
 كان مكرا الى به وعندها بعد ان كان مكرا الى به ليس شرط وصورة
 ان يقول ببيع السلم اليك لمثل اليك هذه الدراهم في كره خطبة
 مكرا الى الدراهم او يقول لمثل اليك هذه الدراهم ومكرا الى بها
 ولا يعرف وزن الدراهم والدراهم او يقول لمثل اليك هذه
 الخطبة في كذا من الزعفران ولا يعرف قدر الخطبة التي جعلها رأس المال



لا يجوز عنده خلافا لهما وانما وضع في مكمل وموزون والمعدود والتميز
 لان رأس المال اذا كان زعيما او جعلا او عددا متقادنا وهو
 يتفاوت احده في القيمة كالبيع والربح والبيع معلوما بالقيمة
 والكسرة ولا يشترط بيان الزرع والعدد ولا بآية القيمة بالاجماع
 وانما وضع في السلم لان في بيع العين يعتبر الثمن معلوما بالكسرة
 ولا يحتاج الى بيان قدره بالاجماع من المحيط والخفة انتهى في الحقيقة
 ولقد ذكره ما أحققه ثم فرغ على هذه المسئلة بقوله فلا يجوز ان
 السلم في جنس بل ببيان رأس مال كل منهما كما اذا سلم مائة درهم
 في كحلة وكبرشعر ولم يبين رأس مال كل واحد منهما لا يصح لان
 اعلام قدر رأس المال شرط في قسم المائة على البر والشعر باعتبار القيمة
 وهي تعرف بالعرض أي الظن فلا يكون معلوما كذا في التبيين ولا يستقر
 أي ولا يجوز السلم بتقدير جنس بل ببيان حصة كل منهما من السلم
 فيه كما اذا سلم دراهم ودينارين في كبر ودينارين وزن احداهما ولم يبين
 وزن الآخر لا يجوز رأس المال لا يكون معلوما بمعرفة بعضه اذا لم يعلم به ما
 يخص من السلم فيه فاذا لم يعلم احداهما بطل العقد وحصله فبطل
 في حصة الآخر لا تخفى حقيقة كما افاده في التبيين والسابع مكان
 ايقاض أي بيان مكان ايقاض السلم فيه أي اعطاء السلم فيه واقفا
 ان كان له أي السلم فيه حمل بالفتح أي الثقل ومؤنة بالفتح الكلفة
 كما في النسخة قال في الفتاوى بعنوان ماله ثقل يحتاج في حمله الى ظهور واجز
 حمل كالحطبة انتهى وقيل ما لا يحل له مجلس القاض مجانا وقيل ما
 لا يمكن رفعه بيد واحد كما في الكرماني وهذا قوله اخر ذكره في طاع
 الرموز وعندهما لا يشترط معرفة رأس المال اذا كان محبسا لانه
 صار معلوما بالكسرة كما في الثمن كما مر تفصيله انفا ولا مكان

الايقاض أي ولا يشترط مكان اعطاء السلم فيه واقفا ويوفيه أي سلم
 فيه في مكان عقده لان التسليم موجبة العقد فتعين له موضع وجوده
 كما في البيع ولهذا اوجب تسليم رأس مال السلم في ذلك المكان والاول
 المختار رطاف الخلاف لم يذكر في حرانة المفتين وفيه رمز الى انه
 اذا لم يكن له حمل ومؤنة كالمسلا والزعفران لم يشترط بيان مكان
 الايقاض بالاجماع ويوفيه في مكان السلم فيه وقيل في موضع شاء
 وهو الاصح كما في الحقيقة ولهذا وضع فيما له حمل ومؤنة ومكان الله
 الغصب والاستهلاء والقرض يتعين للايقاض بلا خلاف وتامة يعرف
 في الحقيقة وفي كونه شرط الايقاض في مدينة فلا محل لها سواء في الايقاض
 فيه حتى لو اوفاه في محله منها برك انتهى وان يتناكح مكان
 الايقاض يتعين ذلك المكان ولو سلم عشرين درهما في ثوبين من جنس
 واحد وبه جنسهما ونوعهما ودرهما ودرهما ووزعهما وطولهما واحد
 ولم يبين حصة كل ثوب من العشرين فالسليم جائز في قدره ذكره في
 الحقايق وفيه اختلاف بين السلم والسلم اليه في مكان الايقاض فان اقام
 البيعة فالبينة بيعة الطالب وان لم يكن لهما بيعة فالقول للمطل
 مع بيمينه عنده وعندهما يتحالفان ويترادف السلم وقيل الاختلاف
 على القلب والاصح ان الخلاف في موضعه من المبسوط انتهى ومثل
 أي السلم في الاختلاف في محل الايقاض الثمن والاجرة والقيمة أي اذا
 كان لها حمل ومؤنة كما اذا باع ثوبا بمدة حطبة مؤجلة او كتابا حرارا
 بمدة مؤجل او اقتضا دارا وشرط احداهما على صاحبه ان يعطيه مد
 حطبة لزيادة في نصيبه يشترط في كل منهما ببيان مكان الايقاض وعند
 البعض وعندهما يتعين موضع العقد والقيمة وما لا محل له أي الذي
 لا محل له كسكة وكافور يوفيه في مكانه يعني لا يشترط فيه بيان مكان

الاتفاق ويصح على المسلم حركته في الاصح اتفاقا لان الامكن كلها سواء
 احترز به عما قبل يتغير مكان العقد وله عين في هذه الصورة مكانا
 يتبعه في الاصح لانه يفيد شرط خط الطرف عن رب المسلم كما في حكمه واما
 الى الشرط الثاني من بطله وقيل رأس المال ولو غير نقد بالتخليق قبل الشرف
 اي افتراق المتعاقدين بالبدل فلا يضر القبض بعد مشيها او نوبها
 بلا عينه كما في حكم شرط بقاء اي بقاء السلم على صحته لان السلم اخذ
 عاجل باجل ولو بالقبض قبل الافتراق كما في الحرز لا شرط انعقاد
 بوصف صحته فينقضي صحته بدونه ثم يفيد بالافتراق بلا قبض والقبض
 في المجلس ليس بكمط لانه قال قبل الافتراق ولم يقرر في المجلس وفي البرازيل
 وان مكثا الى البطل او سارا فرسخا او اكثر ثم سلم جاز وان نام احدهم
 او نال مال بين فرقة ولو سلم عشرة في كسر ولم يكن الدراهم عنده فدخل كسر
 يخرج ان توارى عن مسلم اليه بطل وان كان بجك براه لا وجه
 الكفالة وهو انه والا رتحات برأس مال السلم انتهى وفي خلاصة ولو لم
 مسلم اليه قبض رأس المال اجبر عليه انتهى وفيه مشاركة الله ان شرط
 الخيار يفسد السلم لانه يمنع تمام القبض سواء كان لاحدهما او لهما الا
 اذا ابطد صاحبه قبل الافتراق ورأس المال قائم في يد مسلم اليه فانه
 ينقلب جائز ولو لم يكن ينقلب كما في الحكم وان دونه سترقا او
 مستحق بعد الافتراق ولم يحضر المستحق بطل بقدره اتفاقا لانه خلاف
 جنسه وفيه ايضا مرأى ان غير القبض من الشروط شرط صحة العقد
 فاذا فقد واحد منها فقد بطل العقد بشهادة ما تقر به الاصول وبه
يسمى التفرع في قوله فلو سلم مائة اى مائة درهم نقدا او مائة
دينار على مسلم اليه في كسر متعلق بسلام والكسر بضم الكاف ونشد
الراء ستون قفيرا وقيل اربعون قفيرا والقفير ثمانية مائة

والمكوك صاع ونصف بغير فلو سلم مائة درهم في كسر مائة منها
 دينار في زمة مسلم اليه ومائة نقد هارب مسلم واختلف على ذلك بطل اى
 السلم في حصة الدين اى بطل العقد عندهم في حصة الدين فقط لانه دين
 بدين وصح في حصة النقد لوجود قبض رأس المال في المجلس بقدره ولا يشيخ
 الفساد لانه كما اذا سلم وقبض جميعه في الحال خلافا لفرط في صحته قال في
 الجامع بطل العقد عندهم في حصة الدين سواء كان العقد مطلقا بان
 تمام المثلث اليه مائة درهم في كسر خطه ثم جعل مائة من رأس المال قصدا
 بالدين او مقيدا بان تمام المثلث اليه في مائة نقد ومائة دين لم عليه و
 سواء اضيف الى دراهم بعضها او لا وذلك لفقدان العقد قيد الدين بكونه
 على مسلم اليه اذ لو كان الدين على الاجنبى فهو غير صحيح في حق الكل حتى
 لو نقد الكل من ماله في المجلس لم ينقلب جائزا بخلاف ما اذا كان الدين
 على مسلم اليه فانه بالنقد في المجلس ينقلب الجواز ذكره في جامع كذا في
 الجمع وفي الواقعات باي عبد بالشوب موصوف في الذمة فان لم يضرب
 للشوب اجلا لا يجوز ان الشوب لا يجب في الذمة السلمى فالاجل شرط فلو
 ضرب الاجل جاز لوجود شرطه فلو افتراق قبض العبد لا يبطل العقد
 لان هذا العقد اعترضه في حق الشوب ببقاء حق العبد ويجوز ان
 يعتبره حق واحد حكم عقدين كما في مهنة بشرط العوض ولما في قوله
 هو في العبد ان ادبت الى الف فانتهى عن فيه حكم صحيح وحكم
 معا وحصة والشرط التاسع الذي لم يذكره هو صدقة على مسلم
 مسلم فيه وفي الرمز مفر يا المصنانية شرائط صحة السلم سبعة عشر
 ستة في رأس المال واحد عشر في مسلم فيه اما الذي في رأس المال فاحدها
 بيان المجلس انه دراهم او دينار او من سائر كموزونات كالحديد و
 النقط او في المكسرات كالحنطة وسبب اثباته في النسخ التجارية او

سمرقندية اذا كان في البلد نفوذ مختلفه الثالث بيان الصفه من
 الجود والرداء والوسط والرابع عدم رأس المال وقدر بيان الخامس
 قول الدارهم والدنانير متعده عند ابي ج وعندهما ليس بشرط وهذا
 بناء على مسئلة اخرى وهوان مسم اليه اذا وجد اكثر رأس المال زهونا
 فرده واستبدل في مجلس الرد بفقر السلم في المردود عند ابي ج
 خلافا لهما واستراط الاستقار احتراز عن الفساد وهما لم
 يشترطاه والسابع تجهيل رأس المال وقبض قبل الانفاق بانهما
 اجماعا سواء كان رأس المال عينا او دينيا واما التثنية فاحدها
 بيان الجنس والثاني بيان النوع والثالث بيان الصفه والرابع اعلام
 قدر رأس المال انه كراو فقير يكمل معروف عند الناس والخامس ان لا يتقبل البراءة
 احد وصفي علة الربوا وهو مقدر المتفق اذ الجنس لان حرمة النساء يتحقق
 والسابع ان يقبل السلم فيه مما يتصور بالتعجيل حتى لا يجوز السلم في الدارهم
 والدنانير وفي البراءة على قياس كتاب الصرف لانه الحق بالمضروب ويجوز
 على رواية كتاب الشركة لانه الحق بالعرض وهو رواية عن ابي يوسف والسابع
 الاجل والثامن ان لا ينقطع والتاسع ان يقبل العقد بانما ليس فيه خيار
 الرط والعاشر بيان مكان الايفاء فيما له حمل ومؤنة ومخاض عشر
 مسلم فيه مخطوط بالوصف كالا حنا من الاربعه المكمل والموزون والزرعي
 والعددي متمقا رب الشئ قال في الاستعانة بعد عدة ثمانية في كتاب
 وبلغت اخر سلم عند ابي ج خمسة اعلام مسلم وتاجيد
 اعلام رأس المال وتسليم واعلام رأس المال المكاتب الذي يوفيه وكسوف
 المقدار والضرب يدخل في قوله اعلام مسلم وعنده ابي ج وعنده ثمانية
 اعلام مسلم وتاجيد وتسليم رأس المال وهو قول ابي عبد الله وعند
 ابي ج في سلم الثمان اعلام مسلم وتسليم رأس المال والتأجيل

عنده

عنده ليس من شرائعه وهذا بيان لا يزيد له ولا يجوز اي السلم اليه انصرف
 في رأس المال بان يعطى بدل شيئا اخر او يدخل فيه بعد العقد شريكا او بيع
 لانه يجب قبضه المال كما مر فاذا تصرف فيه فان القبض فلا يجوز والمسلم فيه
 يعني ولا يجوز لرب مسلم التصرف في السلم فيه شيئا مما ذكرنا قبل قبضه اي
 قبل قبض مسلم اليه رأس المال وقبل قبض رأس مسلم المسلم فيه بركة
 اي بخلافه كونه او تولية لان السلم فيه مبيع والصرف فيه قبل القبض لا
 يجوز كخلافه التولية تمكيم بوجوه وفي الشركة تمليك بعضه بوجوه فلا يجوز
 وصورة الشركة فيه ان يقول رب مسلم اعطني نصف رأس المال ليقر
 نصف مسلم فيه ولا صورة التولية ان يقول لالاخر اعطني مثل ما اعطيتني
 مثل ما اعطيت المسلم اليه حتى يقول المسلم فيه لك ذكره في المخرج ثم قال
 واما صريه بالتولية لرد قوله لمر قال يجوز بيع مسلم فيه مراحته وتولية
 وجزءه في محادى فقال لا بأس ببيع مسلم فيه قبل قبض مراحته وتولية
 هو قول ضعيف والمذهب منعهما فلو باع رب مسلم من مسلم اليه باكثر من
 رأس مال لا يبيع ولا يقر اقاله كذا في القنية ولو وهبه منه قبل قبضه وقبل هبة
 لم يصح وكانت اقاله ووجب عليه رد رأس المال وكذا الوارثه فلا ادبعضا
 انتهى ولا شراء شيئا يعني ولا يجوز لرب مسلم شراء شيئا من مسلم اليه
 برأس المال بعد التقابل اي بعد الاقاله في عقد السلم بعد وقوعه قبل قبضه اي
 مسلم اليه يعني لو سلم عشرة دراهم في كسبر ثم تقابل السلم فاراد رب
 المسلم ان يشتري برأس المال شيئا قبل القبض لا يجوز لقوله عليه السلام لا تأخذ
 الاسكندار رأس ما لك معناه لا تأخذ الاما تملت فيه حال قيام العقد قبل
 الاقاله او رأس ما لك بعدها فامتنع الاستبدال فصار رأس المال بعد الاقاله
 بمنزلة السلم فيه قبله فيأخذ حكمه من حرمة الاستبدال بغيره فحكم رأس المال بعد
 حكمه قبله الا انه لا يجب قبضه في مجلسها كما كان يجب قبلها لكونها ليست

بيعا من كل وجه ولهذا جاز ابراءه عند وان كان لا يجوز قبلها وفي البديع
 يكس قبح كمال انما هو شرط حال بقا العقد فما بعد ارتفاعه بطريق الاقالة
 او بطريق اخر فقبضه ليس بشرط في مجلس الاقالة شرط لصحة الاقالة كقبضه
 في مجلس العقد ووجه الفرق ان القبض في مجلس العقد في البديع ليس
 بشرط لعينه وانما شرط للتعيين وهو ان يصير البديل جنبا بالقبض حياته
 عن الافتراق عن دين بدين ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقالة فالسلم
 لانه لا يجوز لمبتداه فيعود اليه غيبة فلا تنفع ما جئ الى التعيين بالقبض وكان
 الواجب نفس القبض فلا يراد له المجلس بخلاف الصرف لان التعيين
 لا يحصل الا بالقبض لان لمبتداه جاز فلا بد من شرط القبض في مجلس التعيين
 قال في جامع مفصوليه وجاز الاستدال في السلم الفاسد اذ راس ما في يد
 البايع مفضوب فصح لمبتداه كذا في المنع ولو اشترى اي مسلم اليه كراي
 من محنطة وكان رب السلم مسلم اليه في كرحنطة يعني اذا سلم في كرحنطة
 فلما حل الاجل اشترى مسلم اليه من رجل كراي من محنطة وكان رب السلم
 مسلم اليه في كرحنطة يعني اذا سلم في كرحنطة فلما حل الاجل اشترى مسلم اليه
 من رجل كراي او امر اي البايع رب السلم بقبضه اي بقبض الكراي لشرائه ولم
 بقبضه ان البايع قضى اي لاجل القضاء مما عليه من الكراي سلم فيه فاقضى
 رب السلم لا يبيع لانه اجتمع فيه صفات صفقتان صفقة بين مسلم
 اليه وبين كراي منه و صفقة جرت بين مسلم اليه وبين رب السلم فلا
 بد من الكيل مرتين ولم يوجد والا صل انه عظيم نعم عن بيع الصحاح حتى
 كجى فيه صاعا صاعا البايع وصاع الكراي وعلمنا اذا اجتمعت
 الصفقتان فيه واما في صفقة واحدة فيكس في مرتين في صحيح في كراي
 ولو امر مقررته بذلك اي بالقبض مع يعني اذا استقرض كراي اناس
 فلما طلب المقترض لشرائه استقرض من رجل كراي او امر المقترض بقبضه قضاء

حكمة فانه يصح وان لم يعد الكيل لان القرض اعادة حتى ينعقد اي القرض بلفظ
 فكانت المقبوض عين حقه نقديا فلم يكن المكيل الاستدال فلم يتحقق الصفقتان
 فيجب كيل واحد للشرى وكذا اي صحى بما امر اي مسلم اليه رب السلم بقبضه
 اي بقبض الكراي من البايع له اي لاجل السلم كراي اليه ثم بقبضه ثانيا لنفسه اي
 لنفس رب السلم بان يعيد الكيل ثانيا كماله اي رب السلم المسلم فيه لاجل السلم
 اليه ثم لنفسه يعني ثم كماله ثانيا لنفسه مع لوجود الكيل مرتين فلا يصير
 مسلم اليه بايعا ما اشتراه بمكايلة قبل الكيل ولو اكتمل السلم اليه رب
 السلم بامر به يعني لو دفع رب السلم الى المسلم اليه طرفا مثل الفريضة و طرف
 امر مسلم اليه ان يكيل صحاح مسلم فيه فيجعل في الطرف ففعل مسلم اليه ذلك
 وهو اي رب السلم غائب لا يكون قبضا اي حكمة لان حق رب السلم في الذمة
 ولا يمكنه الا بالقبض فلم يجاز امره ملكه فلا يبيع فيكون مسلم اليه مستعي
 للطرف ولا يمكنه الا بالقبض فجعل فيه ملكه كذا لان اذا دفع كراي الى كراي
 وامره ان يرب ذنبه ويجعله فيه فانه لا يبيع قيد يكون رب السلم غائبا لانه
 لو كان رب السلم حاضرا وكان له السلم اليه يحضره وحتى بينه وبين الصحاح
 يصير قابضا لان التخيير تسليم كراي في التخيير ولو اكتمل البايع كذلك بان اشترى
 برامحيا ودفع مئتي الى البايع طرفا وامره ان يكيل ويجعله في الطرف ففعل
 البايع ذللا ومئتي غائب كان قبضا ويؤ قبضا بحكمة لان كراي حكمة
 البر بنفس الشراء فيصح امره لمصادفة ملكه فيلحق قابضا بجعله طرفا
 ويكون البايع وكبلا في مساكنا الطرف فيلحق الطرف في يده كراي حكمي وكان
 الواقع فيه واقعا في يده حكمي ولهذا اكتفى بذلك الكيل في صحيحه الا ترى انه لو
 امره بالطمح او بالقائه في البحر ففعل يكون كراي الامره الشراء ويقرر ضمن عليه و
 في السلم على ما موردا ذكرنا فان قيل البايع لا يبيع ان يكون وكبلا للشرى في
 القبض حتى لو كان بالقبض نكاحا لا يبيع توكيله ولا يكون قابضا فكيف

يتصورات يفر وكيلاله هنا اجيب بان لما صح امره لكونه صار وكيلاله
ضرورة وكمن يبيث ضمننا ولا يثبت قصدا كذا في التبيين وقيدنا
بقرن الطرف المشتري لانه لو كان له البايع لم يصرفا بصل كما اننا رايه بقوله
تخلاف ما لو اكتناله في ظرف نفسه او في حيث يبيث اي بيت البايع يعني اذا اشترى
من آخر هذا عينا وامر المشتري البايع ان يكميله في ظرف البايع او يكميله ويصرفه
في جانب بيت البايع ففعله لم يصرفا بصل لان المشتري صار مستعرا ظرفه
وجانب بيته من البايع ولم يقبضه فلا يصير بده حكمي لعدم صحة العارية
لانها لا تتم بدون القبض فلا يكون الواقع فيه واقعا في يد المشتري كما في
التبيين وفي كونه لو اشترى المشتري من البايع غرابه وامره ان يكميله فيها
ففعل صار قايضا بالتخليه اجماعا ان كان المشتري حاضرا والا ما لم
يسلمها اليه عند عدسواء كانت الفرار له او البايع اذ كانت مستأجرة
وبه صرح المفسر ابو البقي في العناية ولو اكتناله اليه كسليم اليه الدين
العين في ظرف المشتري يعني اذا اجتمع الدين والعين بان المشتري راى عينها
وله على البايع كراخر دين وهو كسليم ففعله دفع ربه كسليم الطرف وامره ان
يكمل العين والدين فيه ان يواى كسليم اليه او اكمل بالعين ثم بالدين كان
قايضا يعني صار المشتري قايضا لهما اما العين فلحصة الامر فيه واما الدين
المسلم فيه فلانه خلط بحاله ويحكمه بصرفا بصل لمصادفة ملكه كمن يستعرض
حظا وامر المشتري ان يزرعها في ارضه قبل ان يقبضه فانه بصرفا بصل
بالانصاف يملكه لانه عين ماله وخلط باذنه وكمن دفع لصانعه حظا وامره
ان يزرع عليه من غده فحظه قرضا بخلاف الغباي اذا صبح الثوب
حيك لا يصرفا بصل ما حبه بالتمال الصبيح بغيره لان المعقود عليه
فيه مفعول وهو صبيح العين والفعل لا يجوز ان لا يعلل لانه عرض لا يتقبل
الانتقال ولم يتصل بالثوب ولهذا لم يصرفا بصل كذا في التبيين وان بدا

بالدين اي يكمل الدين كسليم فيه ثم بالعين فلا اي فلا يصرفا بصل يعني لهما
اما الدين فلعدم صحة الامر فيه واما العين فلانه لما خلط بملكه قبل التسليم
صار مستهلكا بجميع قبل تسليم المشتري فينقضي البيع وهذا يخلط
غير مرضي بجواز ان يفر مراده البداية بالدين فلم يثبت برصانه به
حتى يفر شيئا له كما في التبيين وعندهما مع قبضه العين فيكون المشتري
بالجواز فان كان يرضى بالثوب يعني ان كان المشتري شاركة في الخلط
وان كان يرضى بالبيع لان الخلط ليس يستهلكا عندهما كذا في العناية
واما في البيع اما عند ابره يرضى اذا بدا بالدين بصرفا بصل لهما جميعا كما
لو بدا بالعين ضرورة لم يملكه في الحوزتين اذ يخلط ليس باستهلاكا وقال محمد
بصرفا بصل للعين دون الدين فيشتركا في فيه ولم يبرأ عن الدين وكذلك
لو استعرض من رجل كرا و دفع اليه غرابه ليكميله فيها ففعل وهو غائب
لم يكن قضا لان القرض لا يملك قبل القبض فكان انكر على حكمة مقرر فلم يصح
الامر كذا في البحر ولو سلم اي رجل الى رجل امة في كرا من برصا وقبضت اي
الامة يعني قبضها كسليم اليه لانها رأس المال ثم تقايلا اي السلم فماتت اي
الامة قبل ردها اي قبل قبضها ربه كسليم حكم الاقالة بقا التقايلا اي الاقالة
على حالها وجب اي على كسليم اليه قيمتها اي قيمة الامة يوم قبضها ولو ماتت
اي الامة قبل الاقالة ثم تقايلا اي بعد موتها صح اي التقايلا يعني صحة الاقالة
بعد موتها في السنة وبقية الاقالة على حالها ولم يطل بموتها في الاول
ويجب على كسليم اليه قيمة تجارته فيهما يوم قبضها لان شرط صحة الاقالة بقا
العقد وهو يبقى بقا العقد عليه وللعقد وعليه في السلم فيه وهو باق
في ذمة كسليم اليه بعد هلاك تجارته فصحت الاقالة ابتداء وكذا يبقى
بعد هلاك الامة ابتداء من الاشارة فاذا انقضى العقد يجب عليه
رد تجارته وقد عجز عنها فيجب عليه قيمتها كفاها مقامها كذا في المعنى

وكذا أي مثل السلم في هذا الحكم المتباينة وهو بيع معين بالعين في الوجهين
أي بالتقابل قبل موت وبعده حتى يصح الأقاله ويبقى بعد هلاك أحد الوجهين
فإذا باع بعض فلهذا أحدهما دون الآخر فتقابلهما في التقابل ولو تقابلا
هنا أحدهما بقي التقابل لأن كل واحد منهما مبيع فيه من وجه وبمن من
وجه فيقول العقد قائم بقيام أحدهما فيصح ويبقى في الثاني تعتبر المبيعية
وفي الهلاك التخييم لما في منتهى خلاف الفرق بالقرن فيهما أي في الوجهين يعني
إذا اشترى أخاه بالقرن ثم تقابلان في يد المشتري بطلت الأقاله ولو تقابل
بعد موتها فالأقاله باطلة أيضا لأن الأقاله هي الأصل في البيع وهي كالعقد غير
تلتزم بعد الهلاك لأن العقد يبقى ببقائها وبطل بموتها فلا يصح الأقاله
ابتداء ولا يثبت انتهاء لعدم عملها إذا البقاء في غير عمله مستحيل بخلاف
بيع المتباينة حيث يصح الأقاله ابتداء بعد هلاك أحدهما ولا يبطل به
لأن كل واحد من العوضين فيه كعقد عليه كونه مبيعاً من وجه فيبقى العقد
ببقاء أحدهما وحاصلها أن هذا الجنس ينقسم على أربعة أقسام أحدها
الأقاله في السلم والثاني الأقاله في بيع المتباينة والثالث الأقاله في بيع
العين بالقرن وقد ذكر حكم الثلاث والرابع الأقاله في الفرق وحكمه أنه إذا
تقابل فيه بعد هلاك أحد البدلين أو كلاهما أو هلك البدلان أو أحدهما
بعد الأقاله قبل الترادى صح الأقاله لأن كعقد عليه في الفرق ما وجب
لكل واحد منهما في زمنه الآخر وذلك غير معين فلا يستصور هلاكه وكعقد
عليه فلا يمنع هلاكه صح الأقاله وهذا لأن المبيع يرد على ما ورد عليه
العقد فلا يرد على المفقود ولهذا لو كان المفقود من قائلها لم يرد
غيره بعد التقابل كذا في الشيين وفي كذا تقابل المبيع من بعد فابق بعد الأقاله
من يدعى كذا فأن لم يقدر المشتري على تسليم العبد إلى البائع بعد الأقاله
يباع بحاله هكذا صرح به في الفقيه ولو ادعى أحدهما قد سلم بيع الأجل

بأن ادعى رب السلم الأجل في السلم واستأط الرذاة بأن قال سلم إليه
شرطت لك رداً وانك لا خير يعني أنك سلم إليه الأجل في الأدنى و
أنك رب سلم استأط الرذاة في الثانية فالقول للمدعي أي المدعي
الاستأط الرذاة منطلقاً أي كما كان المدعي مطلقاً بهذا عند الأجل
لأنه يدعى الصحة إذا سلم لأجله لا موقلاً موقلاً ففكان الطلث ههنا
له لأن الفاسد حرام والنظر من حاله أن تحت الحرام وبينه وبينه
وقال للمشتري أي القول للمشتري أن كان أي للمشتري السلم في الأولى في المسئلة
الأولى وهي بيان أن الأجل أو السلم إليه يعني القول للمشتري أن كان
المشتري السلم إليه في الثانية أي في المسئلة الثانية وهي دعوى استأط الرذاة
والأصل في جنس هذه المسئلة أنهما إذا اختلفا في الصحة فأن خرج
كلام أحدهما مخرج النعت كان باطلاً وكان القول من يدعى صحة
وأن خرج مخرج كعقوبة فكذلك عند الأجل أن اتفقا على عقد واحد
وعندهما القول للمشتري تفصيل المسئلة على ما ذكر في الشيين والتميز
لأن السلم رجل دراهم الرجل في كره حنظلة فقال سلم إليه لم يكن له أجل
وقال رب السلم كان له أجل كان القول لرب السلم اتفاقاً لأن السلم
إليه متعنت في التجارة ما ينفع وهو الأجل وهو حقه فكان باطلاً
ولو ادعى سلم إليه الأجل وأنك رب سلم فالقول للمسلم إليه عند الأجل
وعندهما القول لرب السلم لأنه ينكر حقه عليه وهو الأجل وكان القول
قوله ولو قال سلم إليه لأن رب السلم متعنت في التجارة صحة إذا لم
مع رذائته أن يرد على رأس المال وكلام المتعنت مردود ولو ادعى رب
السلم شرط الردى وأنك سلم إليه الشرط أصلاً كان القول لرب السلم
عند الأجل لأنه يدعى صحة وعندهما القول للمسلم إليه لأنه منكر
بالجملته القول في الصورتين لم يدعى صحة عند والمشتري عندهما وأما الأجل

فاليها دعاه فالقول له عنده لانه يدعى بصحة والمتمم عندهما قال في
الحقيق وحاصل مذهبنا ان عنده القول قول الاجل طالما كان او مطلقا
وعندهما القول للمطالب مدعي كان او متمم او اما وضع في اصل الاجل اذ
في قدر الاجل القول للمطالب مع يمينه اذ لم يقيم احدهما بينة عندهم ولا يفتان
من الحيط و جاء به كجوزي انتهى وفي المنع ولو اختلفا في مقداره فالقول للمطالب
مع يمينه لان زيادة وان برهن قبل وان برهننا ففي بينة كخط
لا يثبتها الزيادة وان اختلفا في نصيبه فالقول للمط لا تهاه توجب كخط
وان برهننا ففي بينة مكسوة انتهى اختلفا في قدر كسم في فيه او
جنه او صفته او زرعانه او اختلفا في رأس المال وان اختلفا في موضع الاجر
في السلم فالقول للمطلة ان لم يمس وان اقاما البينة قبلت بينة كخط
لانها ثبتت زيادة الاجل في باب الاختلاف في كسم فيه من الوجيز قال في القصة
رب السلم والسلم اليه اذا اختلفا في السلم بين المالك والحق في غير
بيمين كخط عندها ك يوسف ثم رجع وقال بيمين البيمين الطالب دهوقوا
مخدرات قامت لاحدهما بينة ففي له وان اقاما البينة ففي بينة
رب السلم وفي سلم واحد عندهما يوسف ويقال دهوقوا اليه وقال
بمسكة على وجهه اما ان كان رأس المال عنده او دينه او على الغنم او
اختلفا فيه لا غير فقال للمطالب هذا الثوب في كمر حنطة وقال الآخر
في نصف الكراوة في الكبر او في حنطة الردية واما البينة ففي بينة
رب مسلم بالاجماع وان اختلفا في رأس المال فقال احدهما هذا الثوب
وقال الآخر هذا العبد وانفقا في كسم فيه انه كمنطه او اختلفا فقال احدهما
هذا الثوب في كمر حنطة وقال الآخر هذا العبد في كمر شعير واما ما البينة
ففي بينة رب مسلم ومحمد مر على اصله وابو يوسف يقول لو اختلف
بينهما يدعى عقد غير ما يدعيه الآخر وان كان رأس المال دراهم او

دنانير

دنانير ان انفقا في رأس المال واختلفا في كسم فيه واما ما البينة فالبينة
رب السلم ويقضى بسلم واحد عندهما يوسف خلافا وان كان الاختلاف عن
قلب فلا ينعى اختلفا في رأس المال وانفقا في كسم فيه ففعل هذا خلاف
ولو اختلفا فيهما فقال احدهما عشرة دراهم في كمر حنطة وقال الآخر خمسة
عشر درهما في كمر شعير واما ما البينة عندهما يوسف يثبت الزيادة
فصار خمسة عشر في كمرين ولا يقضى بسلميه وعند محمد يقضى بالسلمين عقد
بجسمه عشر في كمر وعقد بعشرة في كمرين ولو ادعى احدهما ان رأس المال دراهم
وادعى الآخر انه دنانير لم يذكرو هذا وينبغي ان يقضى بسلميه كما في الثانيين
اذا شرط في السلم الثوب بمقدار ثوب واحد ادعى انه جيد والمطالب
قال في خبر يري اثنى من اهلي تلك الصنعة وهذا حوط والواحد كمنه فان
قالا جدد اجبر على القول وان شرط الوسط فجاء بالجيد فقال خذ هذا اورد
درهما فهذا على وجهه اما ان كان كلبا او وزنيا او زرعيا ولا يخ اما
ان كان فيه فضل او نقصان وكذلك في القدر او في صفة اما اذا كان
السلم في الكلبين بان السلم في عشرة اقترع فجاء باحد عشر وقال خذ هذا
ورددى درهما جاز لانه باع فغيره بغير معلوم ولو جاء بشعة اقترع
وقال خذ هذا واردد عليك درهما فقبل جاز ايضا لانه اقاله السلم واقاله
السلم كما جازت في الكراوة في بعضه ولو جاء بحنطة اجود او اوردى
اعطيه درهما او اخذ الجوز عندهما محمد وقال ابو يوسف يجوز في الثوب
ان جاء بزيادة بزرع وقال زدي درهما جاز وفي بيع زراع من
ثوب يمكن تسليمه بخلاف بيعه درهما وكذا اذا اتى بالزيادة من حيث
الصنعة فانه يجوز وان جاء بانقص فردمه درهما لا يجوز عندهما محمد
لان اقاله فيما لا يعلم حصة لان الزراع وحصة مجعولة هذا اذا لم يبيع
بكل زراع حصة اما اذا بين بجوز بلا خلاف وكذا لو جاء بانقص من حيث

الوصف لا يجوز وان جاء به من حيث اللاحق جاز الى هنا كلامه في
 الفصل الاول من البيوع وذكره اخر فصل الرابع لو اختلفت رب السلم مع
 مسلم اليه فقال رب السلم تعرفنا قبل نقدراس المال وقال مسلم اليه كل بل
 بعد النقد وقام كل واحد منهما البيعة فالبينة بيعة مسلم اليه وقال هذا
 بخالف ما قال في الفتاوى الصغرى لانه جعل البيعة بيعة مدعى صحة ولم
 يذكر في الكتاب انه اذا لم يكن له بيعة هذا حكم وعن ابن يونس ان القول
 قول من كان رأس المال في يده انتهى والاستصناع وهو لغة طلب عمل الصانع
 وشراؤه ان يقول لصانع كالحرف ا صنع لي من ما لك خفا من هذا الجنس
 بهذه الصفة يعني طول كذا وعرض كذا ووزنها كذا على هيئة كذا وكذا
 درهما ويعطى اليك مسمى او لا في الحرف فيطلب فيه من الصانع العمل
 البعدي جميعا وان كان العير من المستصنع كان اجارة لا استصناعا
 فما في اجارة الحرف ذكره في جامع باجل اي باجل معلوم كقوله تقدم في السلم
 بيع سلم وحكي عن مهندواي انه اذا ذكره المستصنع فليس مسلم وان
 ذكر الصانع سلم وقيل ان ذكره في مدة تمكن فيه من العمل فاستصناع
 وان كان الاكثر سلم فبما راعى شرائطه من كونه في رأس المال مكات الايقاف
 والاستصناع في الاوصاف وعدم تغيير فيصير اي الاستصناع فيما اكمل
 طبقت صفة وقدره اي فيما يمكن ان يضبط بالوقف والقدر من
 المصنوع تعذر اي سواء جرى فيه العرف والتسامح لا يعني تعامل الناس
 فيه من غير تكبر من علماء كل عصر كالاولاء الصغرى او اني والزجاج و
 الفيدان والكنجى ونحف والقلايس والاوعية من الطبخ والادام الاصلوا
 كالحجج ونسج الثياب ولا خلاف منهم في الضرورة واما ما تعاملوا
 و صلح عقده سلم واستصناعا فاستصناعا عندهما عملا بحقيقة
 اللفظ كذا السلم اقوى لثبوته بالنص والاجماع ذكره في جامع الرموز قال

في مخرج وقال ان ضرب الاجل فيما يتوكل فهو استصناع وان ضرب فيما
 لا تعامل فيه فهو سلم لتعذر رجعه استصناعا بحمل الاجل فيما فيه تعامل على
 التمسك لانه انما يحتمل السلم محل عليه وهو ان يكون ثابتا بالكتاب والسنة
 والاجماع مطلقا واما الاستصناع فالتعامل بخصوص بما فيه تعامل ولان
 الاجل لنا فيه كماله وذلك بالزوم وهو في السلم وقيد الاجل بما تقدم في السلم
 وهو كونه ما فاقه لانه اذا كان اقل من شهر كان استصناعا ان جرى فيه
 تعامل والا فاقه سدات ذكره على وجه الاستحسان بان قال على ان اتمم منه
 غدا او بعد غد كما يحكي وفصل الهند والجملة في المستصنع شيئا لانه
 الصانع تاجلا لم قال فائدة كونه سدا ان يشترط فيه شرائطه من التيقن
 قبل الاثبات وعدم الخيارات غير ذلك من الاحكام انتهى بلا اجل اي الاستصناع
 بلا ذكر اجل بيع فيما تعرف اي فيما فيه تعامل الناس كحف وطست و
 فقيقة في القاموس الطست الطست وهو الغرب الطست مؤنثة وهي الحنية
 والحققة بالضم معروفة قال الاصمعي روى والجمع قى قم كذا في الصحاح و
 هو اي الاستصناع بلا اجل بيع لعدة يعني يتعقد ببيعة الذي في الناس
 فيه تعامل عند التسليم حتى لو سلم ثبت للمستصنع خيار الرؤية لانه يكثر
 ما لم يره وحاصل انه يتعقد اجارة ابتداء وبيعا انتهاء حتى سلم
 حتى لو لم يتسلم قبل التسليم بطل الاجماع الثابت بالتعامل من لدن البنية
 عليه السلام الى يومنا هذا وهو اقوى الحق وقد استصنع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم خاتما ومنبره وقال ما راه المسلمون حسنا فهو عند الله
 حسن ذكره الزيلعي في التبيين ثم قال وهذا الحكم في البيع ان لا يجوز
 لانه بيع معدوم وهو منعه وكذا شره العليم بما ذكرنا والقياس يترك
 بمثله كدخول الحمام والاجتماع باجر وطهية ثلثة ماء من السقاء بغلس
 كل ذلك جائز للتعامل وان كان القياس ياباه للجهالة لانه لا يعرف كم قدر لها

يعقد في الحام وكم قدر ما يستعمل او يشرب من الماء وكم قدر ما يخرج من
الدم اذا اعتبر القياس بمقتضى هذه الاجزاء او النص وقد صلى الله عليه وسلم
لا يجمع احدهما على الضلالة انتهى وفيه كنه واختلاف في كونه مواعدا او مصادقة
فالحكم الشهيد الصغار ومحدث سلم وصاحب المصنوع على ان مواعدا
وانما يشهد عند الفراغ بالنهاية ولذا كان للصانع ان لا يعمل ولا يجبر عليه
بغلاف السلم والمصنوع ان لا يقبل ما يؤخر به ورجع عنه والصحيح
من المذهب كما في البحر جواز بيعه لانه لا يملك فيه القياس والاحتياط
لا يجبر في مواعدا ولا في جوازها فيما فيه تمام ملخصه ولو كان مواعدا لمجان
في الكلاوسية ايضا شراء وفي الرمز الصحيح ان المستصناع يجوز بيعه في
على كونه بيعا بقوله فيجبر الصانع على عمله لانه باي مالم يره فلا خيار له ولو كان
عدة لم يجبر عليه وبه صرح في الفتاوى حيث قال وهو بالخيار ان شاء اخذه وان
شاء تركه اي المستصنع بعد الرؤية بالخيار لانه اشترى مالم يره ومن هذا
كذلك فلا خيار له في تقديم ولا خيار للصانع كما في كنه وجبر على العمل وهذا لا
بناء على ان فعله ببيع مالم يره لا عدة وعن ابي 2 ان له الخيار ايضا ان
شاء فعل وان شاء تركه فعلا للضرر عنه لانه لا يمكن تسليمه فله عقد عليه
الا بضرره وهو قطع الضرر وتماثيه يعرف في كنه ولا يرجع للمستصنع
وهو لا مرعته اي عن المستصناع لانه انعقد العقد بينهما لازما ولو كان
عدة لصح رجوعه عنه كذا في شرح الوفاية لانه لم يملكه لكن قال في كنه نقل عن
سحر الرائق انما يجبر الصانع على العمل والمستصنع على اعطاء المسمى لانه
لا يمكنه الا بالاتفاف عين له والاجارة تغني هذا العمل ثم قال وحكمه هو كذا
دون اللزوم لان جوازها جبر وهي في جواز اللزوم انتهى ويؤيده ما في
البنزاري في اخر كتاب الصرف حيث قال لا يجبر الصانع على عمله ولا المستصنع
على اعطاء الاجرة وان شرط تجميعه فيها وان قبض الصانع الدار لم يملكها

ويجبر بموت الصانع وان زعم الامر ان لم يفعل كما شرط وادعى الصانع
بطلان ما يعنى قال فعلت قالوا لا يمين فيه لاحدهما على الآخر ولو ادعى الصانع
على رجل امره بعمل فانكر الامر لا يملك انتهي والمبيع هو العين اي عيه المصنوع
لا العين هو العين وذكر الصنم - بين الوصف وهو الاصح كما في المصنوع لا العمل
كما ذهب اليه ابو سعيد البرقي قولاً بان المستصناع من الصنع وهو العمل
قال في شرح الوفاية لانه لم يملك هذا نفى لقول ابي يوسف ان الحق عليه هو العمل
لان المستصناع طلب الصنع وهو العمل فتسمية العقد - بدل على ان المعقود
عليه هو العمل والادعائه له وخرج على كون العين بقوله فلما انى اي الصانع بما صنم
غيره او انى بما صنم هو اي بما صنم نفسه قبل العقد فاخذه هو ولو كان المبيع
عمله المصنوع وانما يبطل بموت احداهما لان له سبحانه بالاجارة ابتداء من حيث
طلب العمل ولا يتغير اي المصنوع المعقود عليه للمستصنع اي الامر بلا اختيار
اي المستصنع فاذا لم يتعين الامر بل رضاه فيصح بيع الصانع له اي
لمصنوعه قبل رؤيته اي قبل رؤيته الامر لانه ملكه الصانع فالعقد لم يقع
على هذا بغيره لعدم التعيين قبل الرؤية فاذا لم يره ورضيه لم يكن للصانع
بيع لانه تعين كما في الاختيار وله اي الامرا اخذه اي المصنوع او تركه يعني
هو براء لانه اشترى مالم يره ولا يصح اي المستصناع فيما لم يتعارف اي
فيما لم يره فيه كالشوب الا بالكلية في كنه يعني لو امره بان يشتري له ثيابا بغير
من عنده بدراهم معلومة لم يجز اذا لم يجز فيه التفاضل فيبقى على القياس الا
اذا شرط فيه الاجل وتبين شرائط السلم في يجوز بطريق السلم كما في كنه قال
في الفتاوى ولا يجوز فيما لا يتماثل فيه كما اذا طلب من محائك ان يشتري له ثوبا
بغيره من عنده او ثيابا ان تحيط له قميصا بغيره من عنده وفيها ومواعدة
يجوز في الكل وبثوت الخيار لكانها لا يدل على مواعدة الاترى انها اذا ابتاعها
بعض ولم يركلوا حينئذ ما اشترى فان لم يركلوا حينئذ الخيار وهو بيع محض لا حالة

انتهى هذا **مسألة ثلث** جمع شتيت كمرضى وهي متفرقة
 يعني هذه المسائل فرقت ونشرت من ابوابها ولم تذكر ثم فاستدركت
 يذكرها هنا من حاجة اليها يجمع بيع الكلب والعهد وسائر السباع
 اي كذا في باب من السباع كالنمر والذئب عام بعد الحائض عقلت او لا
 يعني معلما كان او غير معلما اما الكلب المعلوم فلا شك انه يجوز بيعه
 لانه انما الحواشي والاصطفاة فيكون مالا يبيع كونه منتفعا به
 حقيقة وشرا فيكون مالا مستقوما واما غير المعلوم فلا يمكن ان
 ينتفع به بغير الاصطفاة فان كل كلب يحفظ بيت صاحبه ويمنع الاجانب
 عن الدخول في بيته ويحار على الجاني من بابا حذفا وان المعلوم في الانتفاع
 به وعن ابي يوسف ان بيع الكلب العقور الجارح لا يجوز لانه غير منتفع به
 ولانه عليه نهي عن امساكه وامر بقتله اوجب بان كان قبل ذوقه والرضخ
 في اقتناء الكلب للصيد او للماشية او للذرع وقال الكوفي لا يجوز بيع
 الكلب وتماذ يعرف في العناية قال في الكني ولا فرق بين المعلوم وغيره
 العقور وغيره هكذا اطلق في الاصل فثبت العقور على هذا الاطلاق
 ونصرة نوادرهم عن محمد بن جواد بيع العقور وتضمن من قتله
 قيمته وذكر في كسوط انه لا يجوز بيع الكلب العقور الذي لا يقبل التعليم
 وهذا هو الصحيح وان كان لا يقبل والاصطفاة لا يجوز قال في القل
 والباري يقبلان التعليم فيجوز بيعهما على كل حال وفي فتاوى قاضيه
 بيع الكلب المعلوم عندنا جائز وكذا بيع السنور وسباع الوحش كالظير
 جائز عندنا معلما كان او لم يكن وبيع الفيل جائز وفي القرد رواية
 عن ابي حنيفة وفي شريح الوهبانية بيع القرد يجوز وكذا بيع جميع الحيوانات
 سوى الخنزير هو المختار لانه ينتفع به وكذا بيعهم قال شريح الفيل يجوز
 لانه يعمل عليه وفي البزازية وشرا السباع جائز وكذا في التمسك

ان المختار للفتوى جواز بيع اللحم المذبوب من السباع وكذا الكلب والحيوان
 لانه طيب يجمع في اقسام سنور بخلاف الخنزير المذبوب لا يطعم سنورا
 وفي شريح الكلب للزبلي الا في جواز بيع القرد لانه يمكن الانتفاع بجلده و
 عظمه وصمغ في البديع في البحر عدم الجواز لانه يبيع لا يشتره للانتفاع
 بجلده عادة بل يستعمل به وهو حرام انتهى وفيه جمع بين خرافات كثير
 وصح ههنا وادى القيمة التي يشترط لكون البيع فليس ولو كانت كسرة
 غير الجوز لم لا يجوز بيع هوان الارض كالحنافس والعقارب والغازة
 والفيل والوزغة والحنافس والضب ولا هوان البحر كالسرطان والظفير
 وكذا كل ما كان في البحر الا السمك وما جاز الانتفاع بجلده اذ عظمه
 ويكون بيعه دهن نجس وينفع به للاستصباح لا يشترى ثوبا او فرسا
 خرف لا يستباح الصبي لا يبيع ولا يضمن وقيل بخلافه الى هنا كلامه
 والذي في البيع **كالمسلم** لانه مكلف بمثل هذه الاحكام كالمسلم الا في الكفر
 فانها اي الكفر كالحذر والخنزير في حق اي الذي كالشاة يعني ان الكفر والخنزير
 في جوار عقده كالحذر والخنزير في عقدها واما بيعهما من المسلم فباطل فيقول الكفر
 مكسبة والخنزير قيميا عنده وفي تخصيص الكفر بغيره كجواز بيع الكلبة المحنة
 ولذا وجب الضمان على المستهلك عنده ولم يجب عندهما في سائر الجمل
 قال في الكني والذئب كالمسلم في بيع كثر الخنزير ومسته لم تمت حتى انقضا
 لانه مكلف محتاج في شرعه في حقهم بمسبب كعاقبة ذكول ما جاز لسان ابي حنيفة
 من الصنف والسلم وغيرهما جائز له وما لا يجوز من الربا وغيره لا يجوز له الا
 الكفر والخنزير فان عقدهم فيها لعقدنا على العيص والخنزير فيجوز له السلم
 في الخنزير والخنزير وفي البحر من غيرا الى البديع لا يضمن من بيع كثر الخنزير
 اما على قول بعضنا في فلا يبيح الانتفاع به شرعا لهم فكان مالا
 في حقهم وعند بعض حرمتها ثابتة على عدمه في حق مسلم والحاكم



الكفار محاطون بالشرايع في الميراث وهو الصحيح من مذهب اصحابنا
 وكانت الحجة ثابتة في حقهم لكنهم لا يملكون من بيعها لانهم لا يعتقدون
 حرمتها ويحلونها وقد امرنا بتركهم وما يدينون انتهى قيد بالحرف
 الخنزير لانا لا نخير فيما بينهم بيع الميت والدم والمنخقة واليه جرت
 في غير موضع الذبح وذابح الجوسه كما في كثره قال في الاصلاح فالمستحق
 غير مختص بهما كما يعلم من الهداية انتهى كن في النزاهة وبيع الجوسه
 ذبيحته او ما هو ذبح عنده لا يحق من كافر جائز عندنا في ذلك وهو
 كما قاله صاحب البحر انه غير جائز عندنا في ذلك ومحمد في المستحق
 بالخمر والخنزير لا في نزع صاحب الاصلاح ولا خسر وفي النزاهة
 ايضا بيع ميت ولا التسليم عندنا كما في الجوز انتهى قال في هذه فتاواه
 نقلا عن البرهانية اهل الكفر اذا باعوا الميت فيما بينهم لانها ليست
 بحال عندهم وان باعوا ذبيحتهم وهي التي يحقونها او غيرها
 حتى تموت يجوز لانها عندهم بمنزلة الذبيحة عندنا انتهى ومن ردا
 مشيئة اي هاربة التي اشتراها من غيره قبل قبضها جاز بيعه من
 اشترى جارية وزوجها من غيره قبل قبضها جاز التزوج لانها حرة
 مملوكة لم ينفذ الشراء والمكمل مطلق لتفرق وكان القياس جواز
 بيعها الا انه امتنع للفرور والنهي الوارد قبل القبض والكتاب كماله
 ذلك الا يرى ان كتابه الا بقاء والابقه جاز لا يبيع كما في التبيين فان
 وطئت اي الجارية ينفذ ان وطئها الزوج كان اي الوطء قبضا
 اي من المشتري لان الوطء كان قبضا وقد حصل بتسليم
 المشتري وقد حصل بتسليم المشتري فصا ركعتي المشتري بنفسه
 والا اي وان لم يطأها الزوج فلا اي فلا يكون مشتري بمجرد تزويجها قابضا
 لها استئنا حتى لو هلكت هلكت من مال البائع لان التزوج امر

حكى

حكى والقبض لا يحصل الا بالقبض وان كان القياس ان يبيع المشتري
 قابضا لها نفس الكتاب لان الكتاب يجب حكى حتى لو اشترى امه فوجد
 ذات زوج له ردها وتمايز في التبيين قال المصنف فتاواه في المتفرقات نقلا
 عن المنقلى اشترى من اخر عبدا وقبضه ثم جاء به منجودا وقال بعتي فانقول
 قوله وفي الثانية اشترى عبد المجوس فقال له العبدان بعتي من مسلم
 قتلت نفسي جاز له ان يبيع من المجوسه ولا بأس ببيع الزنا من
 النجس والقنصوة من المجوسه انتهى وفي خزائنه الفتاوى وكثير
 بيع عظام الميت وعصبها وصوفها وظلفها وشعرها وقرونها و
 بيع آلات اللهد كالبرسط والطير والكمزمار والذن جاز في قول
 ابي ج و قال صاحب الجوز وكذلك بيع آلات اللهد كالنرد
 الشطرنج وفي الهداية الفاص اذا اعنف عبد او باع ثم ضمن القيمة
 ينفذ ببيع دون عتقه بلا خلاف والمشتري من الراهن اذا باع او
 اعنف ثم اجاز المنة البيع ينفذ ببيع وعتقه بلا خلاف وفي اكرام
 المبسوط ان باع الفاص من رجل ثم باع المشتري من اخر حتى تدادتم
 الا يابى ثم ان المالك اجاز عقدا من العقود جاز ذلك خاصة وفي خزائنه
 الفتاوى اشترى بقرعة على انها حرة ولبوت قال الحق في الجوز
 البيع وب اخذ بعض الحكماء وقال الكرخي يجوز بيعه وروى الحسن عن
 ابي ج انه جاز لما اشترى كلبا على انه صيد اذ راع وب اخذ العقبة
 ابو جعفر وعليه الفتوى ولو اشترى على انه يجب كذا لا يجوز البيع
 بلا خلاف وبعض ما يتعلق بهذا مرة البيع الفاسد ومن اشترى
 شيئا فاب اي المشتري قبل القبض ونقد الثمن عيبه مفروضة
 بان علم بكيه ثم وطلب من الفاعل ان يبيعه بدينه لا يبيع اي
 ذلك الشيء في دينا با يبيع بدينه لا يبيع الفاعل في دينه لا يبيع لانه

يتوصل الى حقه بالذهاب اليه فلما جئت اليه لم يبيعه لان فيه اربا
حق المشتري في الدين وان لم يكن اي القيمة معروفة بان لم يدرك
اين هو ببيع فيه يبيعه القاض في دين البايع اذا برهن اي
البايع انه باعه منه اي باي ذلك الشيء من ثلاث وعقاب اذا لم يكن
اي المشتري قبضه يبيعه اذا اقام البايع بينته انه باعه منه وعقاب
المشتري قبل القبض ونقد المكن وطلب من القاض ان يبيعه ذلك الشيء
بدينه لا يبيعه القاض في دينه ان علم مكان المشتري وان جهل
مكانه يبيعه القاض في دين البايع واعطاه المكن لان القاض نص
ناظر للمعاشر ونظرهما في بيعه لان البايع يصل به الحق
والمشتري يترأى منه من المكن ويخلص من تركه نفقة فاذا انكشف
القاض بموجب اقراره فلا يحتاج فيه وجوب عقوبة على
بطلان العقد الى خصم حاضرا وانما يحتاج اليه اذا كانت البينة للقضاء
وهذا لان الشيء في يده وقد اقر به القاض على وجه يكون مشورا
بحقه فيظهر كماله للقالب على الوجه الذي اقر به ولا يقدرا البايع ان
يصل الى حقه فيبيعه القاض احياء كحقه كراهن اذا امتد المشتري
اذا امتد مفسدا قبل القبض بخلاف ما اذا كان المشتري بعد القبض
حيث لا يجب الحكم لان حقه غير متعلق به كذا في البيه فان قلت
القضاء على الفاك لا يجوز فكيف جاز هنا قلت بينته البايع للقضاء
على الفاك وانما هو لتفني التهمة وانكشاف حجت الكمال للقضاء
على الفاك واذا انكشف يعل باقرار البايع فلا يحتاج الى خصم
حاضر وقيل تقبل نظر المشتري والبايع والبايع الى ان نال اليه
فان قبله فلا يبيعه قبل القبض وهو غير شرطه ما يجب بان
هذا البيع ليس مقصورا على ان يبيعه احياء حقة في ضمانه

ويصح بيعه لان الشيء قد يبيعه ضمانا وان لم يبيعه ضمانا اذا بيع
داو في ضمانه فاذا فضل شيء منه يحسب للمشتري ان يبيعه حتى يحضره لا بدله
ملكه وان لم يبيعه بالدين وبشيء منه رجع البايع على المشتري اذا ظفر
والمراد بالبيع المنقول لا العقار لان القاض لا يبيعه اذا كان عقارا
لما في النهاية وجامع الفصولين كما افاده في المنهج وان غاب احد المشتريين
بيعه ان اشترى اشياء منها من الكفا ففاب احدهما فللمحاضر
دفع كل مكن اي دفع كل ثمنه وقبضه كبيع كله وجب اي وله ايضا حبس
جميع عن شركه اذا حضر الفاك اي الشريك الغائب حتى يتقدم
الشريك حصته اي التي اداها منه لانه مضطر الى اداء حصته فيكون
الحاضر وكذا عن صاحبه لا يبيعه الا بشرا او لا يبيعه مع حردرة كبير الرهن
وصاحب العلو والوكيل بالشراء اذا ادى المكن من ماله يرجع بما ادى لانه
مضطر في تسليم ماله وهذا قول ابي ع وعمر وقال ابو يوسف اذا نقد
الحاضر المكن ولا يأخذ الا نصيب بطريق الكفارات وكان يبيعه
فيما ادى عن صاحبه قال في المنهج والحال في مواضع في قبض جميع الجميع
على تقدير اتياء المكن كله وانما في جيب نصيب المكن عنه اذا حضر
والثالث في الرجوع عليه بما ادى والرابع في اجبار البايع على تسليم
نصيب الفاك من الجميع حاضر عند اتياء المكن كله وانما في اجبار البايع
على قبول ما اداه حاضر من نصيب الفاك في الكفا فعندهما يجبر
عنده لا يجبر لا يبيعه ان الحاضر قبضه دينه على الفاك بغير امره وكان
يبيعه عنه فلا جبر على المشتري ولا رجوع في الشرعة وهو اجنب عن نصيب
فلا يقبض ولهذا لو كان حاضر الكفا يبيعه بالاجابة ولو كان مضطرا
لما اختلف بينه وبينه وعقبته لا توكيله بالشراء وكبير الرهن
وصاحب العلو في قبض الدين وبناء السفن ويمكن ان يجاز

بانها اختلف بين حضرت وفيه لانه لا يوكيل عن صاحب من وجه
 من حيث ان ملك الغائب يثبت بقبول كحاطرات من باع شيئا
 من شخصه لا يثبت لهلكه لكل واحد منهما الا بقبول الآخر وليس
 بوكيل من حيث ان لكل واحد منهما لا يملك بما يخصه صاحب من الوجه
 فاشبه الاجنبي والاصل ان الشيء متى تردد بين شيئين يوفق عليه
 حظهما فليشبه بالاجنبي يقره متبرعا عند حضوره وشبهه بالوكيل
 يكون مضطرا عند غيبته كذا في التبيين وان استبرأ اي شيئا بالن
 مثقال ذهب وفضة فها نصفان اي يجب من كل نصف خمسة مثقال
 من الفضة لانه اذا مثقال اليها على السواء ويكثر طبعها من الفضة
 من الجوده والبرائة وغيرهما بخلاف ما لو قال من الدراهم والدنانير
 فانه لا يحتاج الى بيان الصرف ونصرف الى الجيد والنجس وان قال اي
 البايع بعت بالف من الذهب والفضة فمن الذهب اي يلزم من الذهب
 خمس مثقال ومن الفضة خمس مثقال درهم وزن سبعة مثقال
 منها وزن سبعة مثقال في تقديم تقديره في كتاب الزكوة لانه
 اصناف العقد اليها فنصرف الى الوزن المعمود من كل واحد وفيه ربح
 الى انه لو قال على كرحظه وشعره وسمسم فانه يجب من كل جنس ثلثه
 الكبر وهذه قاعدة في المعاملة كلها كالسهم والوصية والوديعة والغيب
 والاجارة وبدل تخلع وغيره من المكمل والموزون والمحدد والمزوي كذا في
 هني وبنيان يراى في زماننا خمس مثقال درهم من النقد المعمود في ذلك البلد
 الذي وقع العقد فيه لانه المعمود مختلفا من كلام الناس ووزن السبعة
 لم يبق معهودا ولا يفهم ذلك عرفنا من اطلاق اللفظ ذكره في مشايخ
 الوقاية لانه المكمل وفيه القدر في الدراهم ينصرف الى الوزن المعمود
 وزن سبعة ويجب في هذا اذا كانت النقود في اسم الدراهم ما

المتعارف
 في بلد
 بوزن

بوزن السبعة والمتعارف في بعض البلاد الا ان كان له ولا يجوز ليس كذلك بل
 وزن ربع وقيل من ذلك الدرهم وثلاثة عرف مصر لفظ الدرهم ينصرف الى
 الى وزن اربعة دراهم بوزن سبعة من الفلوس الا ان يقيد بالفضة فيصرف
 الدرهم بوزن سبعة قانما دون خفة ونقلا بسعدون نصف فضة وقانما
 بوزن هني ومن قبض زينا على وزن فلس والنجس زبون كندوس دراهم مثقال
 يقال زانفت الدراهم تزيب زينا اذا صارته ردية كذا في المحقق بدل الجيد
 غير عالم به اي يكونه زينا حال من الضمير مكانه في قبض فانفق اي تلف
 او هلك فهو قضاء فلا رجوع عليه بل يبيع اذا كان له على اخر دراهم جيد
 فقتناه زبونا وهو لا يعلم فانفق او هلك لم يعلم بالف فهو قضاء
 فلا يكون له خبر ذلك عند ابيه ومحمد قال ابو يوسف يرد مثل الزين ويقضى
 الجيد اي ويرجع بالجياد لان حق ما جاب الدين من ربح من حيث الموصى
 كما يراعى حقه من حيث القدر وقد تقرر الرجوع بصفة الجوده فقتل رد
 مثل المقبوض والرجوع بالجياد ولها ان المقبوض من جنس حقه بدل لانه
 لو تجاوز به في الصرف والسلم يجوز ولو لم يكن من جنس حقه لما جاز لكونه استبدلا
 اذ هو حرام في الصرف والسلم فاذا كان من جنس حقه يبقا فلم يبق الا الجوده
 وهي لاقية لها عند الحق بل بالجنس ولا يمكن تداركها بالجاب الضمان عليه لان
 الفضا عليه بالضمان حقا لا تمتنع بخلاف الراهن اذا اتلف الرهن او المولى اذا
 اتلف ماله عبده فهو من المدبوت حيث يجب عليها الضمان وان كانت الضمان
 ملكا لها لان الضمان هناك لا جرحه غير وهو ممتنع والغرماء فلم يكن
 الاجاب عليه حقه كذا في التبيين وقد اهد هذا القيد في الكفر وقال في شرحه ان
 النجس المحرراتها خلقة فشمس ما اذا علم بكونها زبونا وما اذا لم يعلم ان يقال
 وهذا عندنا وقال ابو يوسف اذا لم يعلم برديته زبونا ويرجع بالجياد دوما
 يطلب من النجس وقيد بالزيف لانه لو كانت ستوفت او بنهر حقه فانفقها فانها

ترد مثلها ويرجع كعادتنا في النهر جنة التي تحرب في غير دار السلطنة
 والسوقة صفر موهبة بالفضة وقيل النهر جنة ما لا يقبله القمار كعادة
 المنج واث فر في طراد باض غارض اي لرجل او تكس جنس اي دخل كذا
 بالكسر بيته كما في المنج او جند كذا سنة وماون وفي بعض نسخ الوقاية تكسر
 اي دفع في الارض فتكسر رجله ويحترق به عما كسره رجله فيها فانه لذلك
 الرجل لا لاخذ ولا لصاحب الارض كذا في المنج فهو اي مذكور من الفرقة
 والبيض والخصي لمن اخذه اي لا اخذ لا الرب الارض لانه جباة سبقت
 اليه يد الاخذ فكانت احق به فان قتلت ليس اذا عمل الخفرة ارضه فان
 العمل بقرب الارض وان لم يبد قتل البيض والفرقة هيد والصيد في
 اخذ والعسل ليس بصيد بل هو نزل من انزال الارض وقد صار قاصدا
 بارضه فيمنع تاجعها ومن جسد هذه المسائل لو اخذ في ارضه خفية فقتل
 مائة والسنة ملكه وان اخذ كالحاجة اخرى ومن اخذ السعد فهو له وكذا
 في حفر الخفية ان حفرها للصيد فهو له او لغرض اخر فهو لا اخذ وكذا
 في حفر الخفية ان حفرها للصيد فهو له او لغرض اخر فهو لا اخذ وكذا
 وضع على سطح فاستل بالمطر ففهمه رجل فان كانت ضمن للماء فهو
 لصاحبه والا فالماء لا اخذ وفي البحر مفر الى الذخيرة ان اغلق الباب على
 الصيد ولم يعلم به ولم يجر اخذ ملكا حتى لو خرب الصيد بعد ذلك فاخذه
 غيره ملكه وفي منج رجل نصب جباله فتوقع فيها صيد فانظر بقطعه
 وانفلت فيها اخر واخذ الصيد فالصيد اخذه ولو جاء صاحب الجبال
 والغرفان فيهما صاحب الجبال وان صار اخذ الالة في الاول بطول الاخذ
 قبل تالكيد وكذا في صيد البازي والطلب اذا انفلت على هذا التفصيل
 ذكره في المنج وكذا اي مثل ما تقدم صيد تعلق بشبكة منصوبة للمخفاف
 حيث لا يمكنه فهو له اخذه او دخل الى الصيد دار اي داره ولم تكن
 مهيبة لم لا يمكنه بالدخول ما لم تكن مهيبة للاصطبار فهو له كما في البنية

او درهم عطف على صيد يمينه وعلى هذا الدرهم او دينار او فلس او لؤلؤ كما
 في جامع او كسر نشا اي لكل واحد منها التفصيل او نحوها متفرقا على العود
 او غيره فوقع على ثوب اي ثوب رجل زبلكان او غيره فان اعمده اي هبأ
 ذلك الثوب صاحبه بان بسطه لذلك اي لا يدفعه فيه او كفه اي ضم الثوب
 بعد السقوط اي بعد دفعه فيه يمين لم يبدل لذلك لكن لما وقع فيه كفه ويجوز
 ان يمينه باللام كما في بعض نسخ او اغلق اي صاحب الدار باب الدار بعد
 الدخول اي بعد دخول الصيد فيها ملكه اي صاحب الدار والثوب ذلك لان
 الحكم يضاف الى السبب الصالح بالقصد وليس للغير اخذه حتى ان اخذه
 غيره منه فله الاسترداد وان لم يدره او يكفه بعد الوقوع فسقط للاخذ
 الماخوذ وفيه كسار يجوز نشر الدرهم والدينار والسكر على العود
 وغيره واختلف في نثر ما كتب عليه لسته كما لا دل عليه واذا دفع الدرهم
 الى غيره للنشر لم يحبس نفسه بشا منه كما انه لم يلتقط بعد النشر وفي السكر
 له ذلك ولو حضر رجل لم يحضر عند النشر اختلف في جواز اخذه في المحيط
 ونس على نشر الدرهم سائر مباحاته فاذا اعد مكانا للشراب فما وقع له فهو
 له عند بعضهم كما في النثرية هكذا ذكره في جامع الرموز ثم قال ولا يخفى ان
 هذا الاجرام بالكرامة السبب والاذكره بعض النسخ فيه انتهى كما لو عمل
 الخمر في ارض هذا من حمل النخيل على النخيل يمينه لا يجوز للغير اخذه في هذه
 الصور لا يجوز اخذ الفرس غيره اذا عمل الخمر في ارضه لانه يملكه وان لم يكن
 ارضه مودة له فانه من انزال الارض فملكه بشا لا ارضه ولا يجرى رابعا
 ولذا يجب في العود اذا خدم ارضي المولى في المنج لو نبت فيها ان في ارضه شجر
 عطف على لوعمل او اجمع تراب ارضه بجوارب مما جرت يملكه بها
 الارض **قاعدة** ذكره في قاضي رجل باع ضيعته ولم يجرى في ضيعته اخرى
 اعضانها متداينة في هذه الضيعته التي باعها فله ان يباخذ

بتطريق الصيغة المبيحة عن اعطاء الشجاره وكذا لو ورث الرجل صنفه
 فيها اعطاه لوارث اخر كان له ان ياخذ صاحب الاعطاه برفع حرر
 الاعطاه عن ملكه ولو ان رجلا زرع في ارضه ونشر لغيره ان يذوقه فان كان
 ياخذ ما له الى ارض جاره ويضد ارض جاره بذلك كان للجيران ينفع
 عن ذلك ولو ان رجلا اراد ان يجعل بيته اصطبل ولم يكن في القديم كذلك
 قالوا ان كان وجه الدواب الى حايطة جدار ليس للجيران ينفع وان كان
 حوافرها الى حايطة جدار كان للجيران ينفع قالوا ولما ذكرنا من هذا باب
 في جنس هذه المسائل قول من يبيع بطنه وانما كان لغيره ان يذوقه فان كان عنده
 تصرف في ملكه لا ينفع عنه وان كان ينصرف به جاره بذلك ضررا بيضا
 لانه تصرف في ملكه قال في العبادين والحاصل ان هذه المسائل وفي
 جنسها القياس ان كل من تصرف في خالص ملكه لا ينفع منه في ملكه وان
 كان يلحق ضررا بالغير لكن تترك القياس في موضع يتعدى ضرر تصرفه
 الى غيره ضررا بيضا وبه اخذ كثير من اصحابنا وعليه الفتوى وفي خزانة
 الفتاوى اشترى حجره سطحه وسطح جاره مستويان فاخذ جاره حتى
 يتخذ حايطة بيته وبين جاره ليس له ذلك ولو اراد الجيران يمنعون المصود
 حتى يتخذ ستره قالوا ان كان في مصوده يقع بصره في دار جاره كان له
 ان يمنعه من المصود حتى يتخذ ستره وان كان لا يقع بصره في داره لكن يقع
 بصره عليهم اذا كانوا على سطح لا يمنعه وفي الملتقط هذا المسمى
 ذهب اليه الحقيقة والقياس ان يمنعه رجل اراد ان يتخذ داره بيستانا
 ليس لجاره ان يمنعه الا اذا كانت الارض رخوا يتعدى ضرره الى جداره
 له ان يمنعه اشترى دارا وبستانا وسكة واراد ان يرفع فيها واراد
 الجيران ان يمنعه فان كان ذلك يودي جيرانه على الدوام فله ان
 يمنعه ثم قال صاحب الخزانة رايته فيمنع طيس لهم ان يمنعه لانه

تصرف

تصرف في ملكه نفسه انتهى وقد سمعت انه قول ابنه في الفتاوى على حقه وفي
 مجموع النوازل من قطع شجرة من بستان انسان ادى الى داره واستهلكها
 فغلبه نفعها في الدار والبستان ومن قطع شجرة ارض انسان فغلبه قيمته فحطب
 انتهى كما حوت على نفعه اذ اراد اخر ان يبنى فوقه كما حوت اخرى وبسبب
 وضعها يحل اي يقوم ما عدا حصة القديمة ويجوز درائها لصاحبها ان يمنعه
 ان يبنى من النصب وان كان ينقص عمله الا انه ينصب اليه في ليس للاول ان
 يمنعه ان يبنى ذكره في البرازة في كتابه في حطب في نوع من بحد كجارة تصرف
 وبعض هذه المسائل ياتي في حطب ان كان الله تعالى في خزانة الفتاوى
 في مسائل متفرقة امراء لها جارية امرت زوجها ان يبيع ويشترى اخرى
 فيها عاها واشترى اخرى ثم قال اشترى بها لنفسه وجعلت من جاريته
 دينا على قال ان تقدم ماله من الجارية فاجازة لها ولا يصدق انه اشترى
 بنفسه وكذا لو قال الزوج للمرأة بعد اشترى هذه الجارية التي امرتني ببيعها
 فاشترى بها لنفسه فالجارية للمرأة ولا يقبل قول الزوج باي عتقها وسلم وامرته
 او ولده او بعض اقاربها حرم ولم يقبل ذلك ثم ادعى على المشتري من كان
 حاضرا وقت البيع ان القائل له اختلف اليك في بيعه قال لا يبيع بل لا يقبل
 ولا يسمع دعواه وقال المشتري بخاري يسمع دعواه فينظر كفته في ذلك ان
 كان في رايه لا يسمع هذه الدعوى افش بذلك ليكون سدا باب التزوير
 وان لم يكن له راي في ذلك يفتي بقول المشتري بخاري باي عبد له مال ان
 لم يذكر كمال في البيع فما لم يولاه الذي باع وان باي مع حاله فقال بعت
 مع حاله بكذا فلم يبين حاله فسد البيع ان لم يكن من الايمان وان كان من
 الايمان فان كان مال العبد دراهم واليمن كذلك فان كان الفضة اكثر
 جاز وان كان مثله اذ اقل منه لا يجوز وان كان لم يكن الفضة من جنس مال العبد
 بان كان الفضة دراهم ومال العبد ذنابا فيعكس جاز اذا تقابلا في

المجلس بعد دفع الى رجل ما لافق اشترى من مولاي بهذا واعتقني تكلموا
 فيه والصحيح انه ينفذ البيع والاعتق وفيه كسر في الشئ مرة اخرى
 بسلم للمواري انتهى وفيه زيادة لا يجوز بيع الكائن من نطفة الاب والولد فانه اذا
 اشترى مال وولد الصغير بمثل قيمته او باقل قدر ما يتقارب الناس فيه يجوز فيه
 الرواية وفيه اطلاق حق نفسه ثانيا عن الصغير حتى بلغ الصبي كانت
 العهدة على الصغير وفيه اذا باع ماله من اجبه فبلغ الصغير كانت العهدة
 على الاب وفي التجرى الجدة كانت عند عدم الاب وقبض الاب ينوب عن قبض الصغير
 اذا ذهب منه شيء ولو باع الاب مال احد الابنين من الاخرين بان يقول
 بعثت عبداي فلان من ابني فلان فاذا بلغا فالعهد عليهما هو الصحيح
 ولو وكل احداهما ففعل الجوز الا اذا كان جدي وكذا لا يبيع مال المفقود ووكلا
 بشر ان الصغير الاخر ففعل ذلك جاز لقيامه بالاشهاد ولو باع الوصي مال احد
 اليقين من الاخر لا يجوز ولو باع احد الوصيين مال اليقين من الاخر لا يجوز
 قول الابح ويجوز قول الابح وفي الفتاوى اذا باع الاب ضعة الوصي او عقارا
 لابن الصغير بمثل القيمة من غيره ان كان الاب محمودا او مستورا يجوز
 ولو كبر الابن ليس له ان ينقص البيع ولعل كان مفسدا لا يجوز له ان يختار
 وفي فتاوى الشافعي الاب اذا باع مال وولد الصغير ثم ادعى ان فيه غش فاحل
 لا يسمع منه يسمي سيرة كسبوا واكثر من ذلك فاحل وفي العروض ده
 بازده وفي العقار ده دوازده وفي فتاوى الصفي هذا اذا كانت يثا
 ليس له قيمة معلومة كالعبدة وكه المائة كجزء والهم فالوكيل بالشر اذا اراد ان يخلو
 قول اكثر لا ينفذ على كونه امرأة اشترت لولدها الصغير ضيق من ماله
 وقع الشراء للام وتصورا هبة للولد وقابضه لاجل وفي الاقضية لو باع الوصي
 الشركة من غيره وهذا على ثلاثة اوجه اما ان ينفذ الورثة لاجلهم صفرا او ان
 كبارا او مختلطين كبارا او صفرا فان كان الوصي صفرا فانه يبيع كل شيء من

من الشركة ضماي كان او عرضا او عقارا سواء كان حضورا او غيبا على الميت
 دين اوله لكن انما يبيع بمثل القيمة او بما يتقارب الناس في مثله قال الشافعي
 الا نفعه لعلوا في شراء ادب القاض للمنفعة هذا جوب بسلف وجوب خلف
 انما يجوز بيع العقار باحد الشرائك الثلاثة اما ان يرغب المشتري
 بصنف قيمتها او عنة تخلف عنة او للصغير حاجة الى ثمنها او على الميت
 دين لا وفاء له الا بهذا الاول كان الورثة كبارا ان كانوا حضورا ولادبا على
 الميت لا يملك الوصي التصرف في الشركة اصلا لكن يتقاضي ديون الميت ويبقى
 ويرفع الى الورثة وان كان على الميت دين وكان الدين جميعا بالشركة اجمعوا
 ان يبيع كل الشركة وان لم يكن مستغرقا يبيع بقدر الدين بالاجماع وفيه زاد
 على الدين يبيع ايضا عند ابه وعندهما لا يبيع وان لم يكن في الشركة دين
 لكن الميت او ضامو ضايات كانت الوصية في الثلث او دون الثلث وان
 كانت اكثر من الثلث انخذ بقدر الثلث وما بقى فللورثة ولو اراد ان يبيع مثلا
 من الشركة فتعبد الوصية اجمعوا ان يبيع بقدر الوصية وما زاد على الوصية
 فعلى ذكرنا من الخلاف وهذا اذا لم يقض الورثة الدين ولم ينفذ الوصية
 من خالص ماله اما اذا فعلوا فلا يبيع للوصي بيع الشركة اصلا وان كانت
 الورثة بعضهم صفرا وبعضهم كبارا ان كان الكبار غيبا والشركة خالية عن
 الدين وعن الوصية فانه يبيع بمثل ثمنه ومن العقار يبيع بحصة الصفار
 وهل يبيع حصته اكبر رفق ما ذكرنا من الخلاف وان كانت الشركة مستفولة
 بالوصية او بالدين بان كانت مستغرقة بالدين يبيع العقار وينقل وان
 كانت غير مستغرقة يبيع بقدر الدين من العقار والمنقل بالاجماع وهل
 يبيع الزيادة على الدين فله ما ذكرنا من الخلاف وان كان الكبار حضورا ان كانت
 الشركة خالية يبيع حصته الصفار ومن العقار والمنقل بالاجماع وهل يبيع
 حصته اكبر رفق ما ذكرنا من الخلاف وان كانت الشركة مستفولة بالدين ان كان

مستفقا ببيع الخردات كان غير مستوف ببيع بقدر الدين وبالزيادة
 على ما ذكرنا من الخلاف واصل هذا ان استخراق الدين يمنع حكم الورثة
 وفي الزيادة ببيع ما لا الصغير من نفسه ان كان فيه نفع طر بجوز وتفسيره
 ان يبيع الموصى ^{الوصي} ما يبايع بعشرة شعرة او عشرة ما يبايع
 عشرة بعشرة وفي نظم الزندرسه هذا في وصي الاب اما وصي القاطن لا يمكن
 ذلك لانه كبير والوكيل لا يمكن البيع من نفسه والنفع ظ الكمال من المصلحة في
 الفصل الثاني من البيع وفي البقرة بعد ذكر هذا اقال وكذلك لا يمكن وصي
 القاطن البيع من لا تقبل الشهادة انتهى وفي المنيته جيب باء او بشرى
 وقال انا بالغ وهو ابن اثني عشر سنة ثم قال لست ببالي لم يفتت الى
 دعواه ولو كان ابن احدى عشرة سنة صدق باء يشكوا في الاستهاد يؤمر
 بان يشهد ^{بشهادة} عديده هو كذا انتهى وفي القنية لو وصيت ما لها زوجا من
 ابنه الصغير لان هبة الدين من غير من عليه يجوز اذا سلط على البعض
 ولكي لا يكتفى لولد الصغير انتهى وقال المحقق في فتاواه وفي الظهير
 بيعت منك هذا بالغ درهم فقبل ثم قال بيعت بمائة دينار في المجلس اذ لم يجلس
 اخر وقال الماشي اشترت بنقعة اشترى وبخس الاول وكذا لو باع بخس
 البئر الاول باقرا او كرا ولو قال بيعت منك هذا بالغ ووهبت منك العشرة
 قال اشترت لا يبيع ابيع اما لو باع بكرا من البئر ووهب او تصدق به عليه
 صح ولو باع وسكت عن البئر بيئت كذا اذا التصرف في البئر في قول الجمهور
 ومحمد ولو قال بيعت بغير من لم يملك ببيع وان قبضه في فتاوى اهل البيت
 منك هذا بالغ ووهبت الالف منك فقال اشترت صح ببيع الابرك لان
 البئر لم يجب بعد في مجموع التوازل ابيع لا يبيع في هذه الصورة لانه في معنى
 ابيع بلائك انتهى ما ذكره محقق في فتاواه ما اى الذي لا يبيع تعلية بالشرط
 ويبطل الشرط الفاسد وهو لا يفتتحه مفسد ولا يلزم كما مر في باب ابيع

يغني

جملة اربعة عشر شيئا الاول البيع فان باع العبد وشرط ان يحمده شهرا
 او دارا على ان يكتفها البائع شهرا فابيع بطل اي فاسد على ما تقدم
 في باب الاصولية ان كان ما كان مبادلة مال بمال فانه لا يبيع بالشرط
 الفاسد لما روي انه عليه السلام نهى عن البيع بشرط وما كان مبادلة مال
 بغير مال اذا كان من البرعات فانه لا يبطل بالشرط الفاسد لان الشرط
 الفاسد من باب الربوا وهو مختص بالمعاوضات المالية دون غيرها من
 المعاوضات الغير المالية والبرعات فيبطل الشرط فقط لان الربوا هو
 الفضل كماله عن العوض وحقيقة الشرط الفاسد هو زيادة ما لا
 يقتضيه العقد ولا يلزم في مرفعه فيها فضل خال عن العوض وهو الربوا
 بعينه ولا يتصور ذلك في المعاوضات الغير المالية كالنكاح والطلاق على
 مال وتخلع وكذا ذلك ولا في البرعة كالهبة فيبطل الشرط ويصح تصرف فيه
 الا ترى ان عليه اجاز العوى وبطل الشرط في سائر في هبة ان كانت اتم
 في اصلها خرافات التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التعليل لانها من باب
 القمار وانتهى عنه وجوز فيما كان من باب الاحتياط المحض لم يوجب
 مطلقا وذلك مثل الطلاق والعناق وكذا ما كان من باب الاطلاق والطلاق
 يجوز تعليقه بالشرط الملايم وكذا التبرعات قال عليه السلام من قبل قبيل فله
 سلبه اطلق في عدم صحة تعليقه بالشرط بشا لكتنر وهو محمول على ما
 اذا علقة بكلمة ان بان قال بيعت هذا ان كان كذا ويفسد البيع به
 سواء كان الشرط نافعا او ضارا لانه معاوضة مال بمال فيفسد بالشرط
 الفاسد لانه صورة واحدة وهو ان يقول بيعت منك هذا ان رضيت
 فلان به فانه يجوز اذا وقته بكلمة ايام لانه اشترط التجار للاجبي وهو جائز
 كما مر في باب وفي جامع المصنف ليه ولو قال بيعت بكذا ان رضيت فلان جاز ابيع و
 الشرط جميعا ولو قال بيعت بكذا ان شئت فقال قبلت تم البيع انتهى

كان الشرط بكلمة على فان كان الشرط مما يقتضيه العقد او لا يتم اوفيه
 اثر او جرى النكاح لم يلزم اذا شرط تسليم المبيع او الثمن او التاجيل او الخيار
 لا تحسد البيع ويجوز الشرط وكذا اذا اشترى الثمن على ان يحذوها البايع وان
 كان الشرط لا يقتضيه العقد ولا يلزم به العادة جرت به فان كان الشرط
 منقطع لاجل الاحتياط ففسد البيع والا فلا كذا في التبيين **والثاني** الاجازة
 بالراء المحكية اي اجازة البيع بان باع ففرضه عبده فقال اجزته بشرط
 ان يقرضني او يهدني ابي او قال ان زاد فلان في الثمن فقد اجزته وعلق
 اجازته بشرط ان الاجازة بيع معنى كذا ذكره العيني قاله في الاخرى
 لاجازة البيع بل كلها لا يصح تعليق الشرط اذا انعقد موقفا لا يصح تعليق
 اجازته بشرط حتى التماز و يدل عليه ما في جامع الفصولين والبرازية و
 تعليق الاجازة بشرط باطل كقول ان زاد فلان في الثمن فقد اجزته و
 روي بنسب الباقين بغيره رضاها فبلغها الجرح فقلت اجزته ان رجعت
 ابي بطلت الاجازة اذا التعليق يبطل الاجازة اعتبارا با ابتداء العقد
 انك انت القسمة بان كانت لليت دين على الناس فاقسموا الشركة من الدين
 والعين على ان يلق الدين لاحدهم وصية للباقي ففهم فاسد وصورة تعليق
 ان يقسموا دارا وشرطوا دار فلان فسدت ايضا لان القسمة فيها
 معنى كماله وهو كالمبيع كذا ذكره العيني مع ان البيع يصح تعليق
 برضه فلان ويكون شرط خيار اذا وقته **والرابع** الاجازة بان اجزته
 بشرط ان يقرضها كماله جازا يهدى اليه او اجزته اياها ان قدر زير كذا
 ذكره العيني ومن صورها ما في منقح نقل عن جبر استأجر جانيه احرش
 لذكره بكذا على ان يبر ويجب ما ينطق من الاجزته ان شرط العادة على
 المتأجر فيفسد العقد فعليه اجزته فله ما انطق واجزته فليانه عليه
 واستراط تطيب الدار ومرتتها وتعليق البتة عليها او ادخال احد في

سقف

سقفها على المتأجر فيفسد العقد وكذا اذا اشترط كوك النهر وحفر بئر
 فيها او ان يسرق منها وكذا على ان يرد لها مكروبة هكذا اطلق في الكرخ
 وفصل خواهر زاده ان شرطه لمدة فسدت وبعد انقضاءها لا فالبيع
 ان شرطه في مدة فسدت والا فان قال اجزته بكذا ان تكريها بعد انقضاء
 المدة فزدها على مكروبة فلا تفسد وان قال على ان تكريها بعدها فهي
 فاسدة المالكين كمنه ثم قال ويستثنى من اطلاق قوله لا يصح تعليق الشرط
 ما صرحوا به في الاجازة قال الله في داره فزعهما والا فاجر لك شهر كذا فسكت
 ولم يفرع وجب الحسن مع ان تعليق بعد التفرغ انتهى **الخامس** الرجعة
 بان قال المطلق الرجعة راجعتك على ان تقرضني او ان قد زير لانها
 استندت على كماله ففهم معتبة با ابتداء فلا يجوز تعليق الشرط كما لا يجوز تعليق
 ابتداء كماله بلكا في التبيين ولما لا يجوز تعليق ابتداء لا يجوز تعليق ايضا كذا
 ذكره العيني قاله في منقح نقل عن صاحب البحر وهو سهو وخطا صرح فان
 التماز لا يبطل الشرط الفاسد وان كان بعد حكايته لا يصح تعليق والمذكور
 في الظهير وهو هرة والبدايع والتا تأخران في الرجعة ان لا يصح تعليقها
 بالشرط ولا اضافتها ولم يذكر انها تبطل بالشرط الفاسد وكيف يصح
 ان يقال به واصل التماز لا يبطل بالشرط الفاسد مع ان المص لم ينفرد
 بذكر الرجعة فيما يبطل بالشرط ولا يصح تعليق بل ذكره كذا في خلاصة و
 البرازية من البيوع ولم ار احدا ينسب على ذلك قال وقد توقفت في تحيط هو
 ثم جرت بها وكانت يجب ان يذكر الرجعة مع التماز ومما يدل على صحة
 قول المص ما في البدايع من كتب الهيئة انها تصح مع الكراه والهراد
 اللب والخطا كالتماز فلو كانت تبطل بالشرط الفاسد لم تصح مع
 الهراد لان ما يصح مع الهراد لا يبطل الشرط الفاسد هكذا ذكره
 الاصوليون في بحث الهراد من قسم الهراد وفي الكا في التبيين

وتعليق الرجعة بالشرط باطل ولم يذكر انها تبطل بالشرط الفاسد كخلافه في البحر
 انتهى **والسادس** الصلح عن مال اى بمال بان قال صاحبك علي ان تشكني
 في الدار سنة مثلا وان قدم زيد لانه معاوضة مال بمال فيكون يسهل كذا ذكره
 العيني وسيأتي في الصلح ان ينعى **الدفع** السابع **البراء** عن الدين بان قال
 ابراهيم عن ديبه علي ان تخدني شهر او ان قدم فلان لان البراء من
 الدين بتدبيره من وجه حتى يرتد بالرد وان كان فيه معنى الاستقاط فيقول
 معتبرا بالتعليق فلا يجوز تعليق بالشرط قيد الدين لان البراء عن الكفالة
 بغير تعليق بالشرط ملایم كقولهم ان وافيت به عذافا نت برئ فوفاه
 به برئ من المال وهو قول بعض واختاره في فقه القدير وقال لانه
 الاوجه محلا بالشرط لا بتدبيره في الكفالة وعلى هذا فيجعل قولهم
 فيها وبطل تعليق البراءة مع الكفالة بشرط على ما اذا كان غير ملایم وفوقه
 قاضيه خات من فصل هبة المرأة من الزوج ولو قال الطالب لمدينه اذا انت
 فانت برئ من ذلك الدين الذي عليك جاز ويكون وصيته من الطالب للمطل
 ولو قال انت برئ من ذلك الدين الذي عليك جاز لا يبرأ وهو مخاطرة كقولهم
 ان دخلت الدار فانت برئ من مالي عليك لا يبرأ ولو قالت مريضة لزوجها
 ان مت من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة او انت في حل من مهرى
 فماتت مع ذلك محض كان مهرها على زوجها لان هذه مخاطرة فلا يصح
 هكذا ذكره في نكاحه ثم قال كما عاين صاحب البحر وحاصل ان التعليق بموت
 الدار صحيح الا اذا كان المدينون دارا لم يعلق في مرض موته وفي البراءة
 من مهر عن قال المدينون دفعت الم فلات فقال ان كنت دفعت اليه فقد
 ابراهيم صحيح لانه تعليق بامر كائن انتهى **والثامن** عزل الوكيل بان قال الوكيل
 عزلتك علي ان تهدي الي سيفا وان قدم فلان لانه ليس مما يخلف به فلا
 يجوز تعليق بالشرط كذا ذكره العيني وفيه نظر من كونه في البحر **والثاسع**

الاعتكاف اى اجاب الاعتكاف بان قال علي ان اعتكف ان شغل الدنيا
 مريضة او ان قدم زيد لانه ليس مما يخلف به كقول الوكيل فلا يصح تعليق
 بالشرط ذكره العيني قال في جميعنا قلنا عن صاحب البحر وعندك ان ذكره
 في هذا القسم خطأ من وجهه من كونه يبطل بالشرط الفاسد ومن
 كونه لا يصح تعليق اما الثاني فقال في الغنية في باب الاعتكاف قال له علي
 اعتكاف في شهر ان دخلت الدار ثم دخل فعليه اعتكاف في شهر عند علي
 فاذا صح تعليق بالشرط الفاسد لما جاء مع الفصول وما جاز تعليق
 بالشرط لا يبطله شروط الفاسدة انتهى وذكره البزار في هذا القسم
 اجاب الاعتكاف وتقام تحقيقه بطلب من بحر الرافق **والعاشر** المزارعة
 بان قال زيار بن محمد ان تقرر في كذا او ان قدم فلان لانها اجارة
 لان من يجزها لم يجز الا على اعتبار الاجارة فيقضي معاوضة مال بمال فيفسد
 بالشرط الفاسدة ولا يجوز تعليق بالشرط بالاجارة كذا ذكره العيني
 والزيلعي في التبيين وفي البزار في المزارعة ان شرط في المزارعة على المزارع او
 رب الارض مال ليس من اعمال المزارعة فسد وما يثبت وما يفي خارج او يزيد
 في وجوده خارج فهو من عمل المزارعة وما لا يثبت وما يفي ولا يزيد فاجارة
 فليس من اعمالها فاذا شرط على المزارع ادبها لم يفسد او الدار فسد
 مع ايهما كان البذر في الرواية وفي النوازل جاز على قول الامام الثاني وعنه
 اذا شرط على المزارع ان يخصصه بكم جاز وعملها لا اجاعا قال الفقيه وبه
 تأخذ في قول الثاني استقرار الفتوى بين ائمة خوارج انتهى **والحادى عشر**
 المهادلة وهي المسافات بان قال سابق بن شعير او كرم علي ان تقرر في
 كذا او ان قدم فلان لانها اجارة ايها معاوضة فيفسد بالشرط **والثاني**
 عز الاقرار بان قال لفلان على كذا ان اقره في او قدم فلان لانه ليس مما
 يخلف به فلا يصح تعليق بالشرط بخلاف ما اذا علق بموته او حيي الوقت فانه

يجوز ويحل على انه فعل ذلك لا احتراز عن المحذور او دعوى الاجل فيلزم للحال
 ذكره العيني ومن تعليقه ما في المحرر من ان لا يفسد في كتاب الكفاية لو اوصى
 على الرجل ما لا فقال له كذا ان لم آت به غذا فهو على لم يلزم ان لم يأت به
 غذا لانه تعليق الاقرار بالخط وتعليق الخط باطل كما في قوله فان اخبار متردد
 بين الصدق والكذب فان كان كذا بالايه صدق بقوات الشرط ولا بالعكس
 وانما التعليق في الجواب لشيء انه ليس بواقع قبل وجود الشرط وان لم يكن
الوقف بان قال وقفت دارى ان قدم فلان او وقفت دارى عليك ان
 اخبرني بعد وفات فلان لانه ليس مما يخلفه فلا يصح تعليقه بالشرط كذا ذكره العيني
 وفيه البزارية والوقف رواية وكذا قال في عزل الوكيل قطا هذه ان في حين
 تعليقها رواية في وقفت من كتب الوقف وشرط ان يكون مفعلا
 غير معلق فان قال ان قدم فلان فذا في صدقة موقوفة على مساكين في
 ولده لا يصح وقفا انتهى وكذا الحكم بعينه في من عثر النكاح عند ما يوصى
 بان قال المحكي ان اذا اهل شهر فاحكم بيننا او قال العبد او كافرا اذا عتقت
 او اعلنت فاحكم بيننا لا يصح خلافا لما في من قال محمد يجوز تعليق بشرط و
 اضافته الى الزمان لانه ليس فيه الاستقضية وتولية فصار كالكولة والامارة
 والقضاء ولا يرد في ان الحكم تولية صورة وحلي معنى اذا لا يصح ان لا
 بشرطيهما لغير المحقق بينهما فاعتبر انه حلي لا يصح تعليقه ولا اضافته و
 باعتبار انه تولية يصح فلا يصح بالشرط والاحتمال ذكره في التبيين وفي فتاوى قاضي
 خان من الغطاء مفتوى على قول لا يرد وما في ذلك لا يسطر الشرط
 الفاسد ستة وعشرون على ما ذكره المحقق وسبعة وعشرون على ما ذكره في
 التنوير الاول الفرض بان قال اقرضك هذه المائة بشرط ان تحبني شهرا
 مشوفانه لا يطل بهذا الشرط وذلك لان الشرط الفاسد من باب الشرط او لا
 ان يختص بالمبادلة مما لا يرد وهذا العقد كالمها يست بجا وضه ما لا يرد

تأمل



فلا يؤثر فيها الشرط انما سدر ذكره العيني كما في كونه وفي البزارية وخفيف الفرض
 حرام والشرط لا يلزم انتهى **الهبة** بان قال وقفت هذه المائة بشرط
 ان يقرضك هذه المائة بان قال صدقت عليك هذه المائة
 على ان تحبني خمسة اشهر او اربع السكاج بان قال تزوجت عليا ان يكون لك
 مهر بجمع السكاج وبغير الشرط وجب مهر كمثل ما عرفت في كتاب السكاج
 والخمس الحلاق بان قال طلقك عليا ان تزوجني غيري **والاساس** المخلع
 بان قال خالعتك عليا ان يكون لك في رعدة سحاهما بطل الشرط ووقع الطلاق
 ووجب مهر المأثورة **والسابع** العتق بان قال اعتقتك عليا ان لا يكون لك
 الخبز لثلاثة ايام بطل الشرط وعتق العبد **والثامن** الزهدة بان قال ارهنت
 عندك عيدي بشرط ان لا يتخذه ومن هذا القبيل ما في رهن البزارية قال اخذت
 رهنا عليا ان ضاع ضاعي بغير رهن فقال الراهن نعم صار رهنا وبطل الشرط
 وهكذا بالدين ثم قال ان اوفيت ما لك ان كذا والا فارهنا لا يملك بطل الشرط
 وجه الزهدة وقال ان في بطل الرهن ايضا كذا في هبة **والسابع** الايصار بان
 قال اوصيت اليك على شرط ان يشترط في ابنتي **والعاشر** الكربة بان قال ان كنت
 على ان تعديني كذا ومن هذا القبيل ما في كربة البزارية لو شرط العمل على كرها
 مالا والزوج بينهما نصفين لم يفسد الشرط والزوج بينهما المائتين في هبة **والحادس**
 عشر مضافا بان قال ضاربتك في النصف على النصف في الزرع انك فلان او
 ان قدم زيد ذكره العيني وهو مثل تعليقها بالشرط وفي البزارية ولا يطل
 بالشرط ان سدر ولو شرط من الزرع عشرة دراهم فسدت لا كونه شرطا بل
 انقضى الزرع دفع اليها الف على ان يدفع رب المال مائة رطل مائة رطل
 او دارا لكسنة سنة بطل الشرط وجازت المضاف ربه ولو شرط مضافا لرب
 مال ان يدفع له ارضا او دارا سنة فسدت لانه جعل نصف الزرع عوضا عن
 عمله واجرة داره ثم قال ولو شرط على ان تكون النفقة على المضاف اذا خرج

الى السفر بطل الشرط وجازت انتهى **والثاني عشر** القضاة بان قال الخليفة
قضاء مكة مثلا على ان لا تعزل ابا يصح تعليق الشرط قال في البرازية
لو شرط في العهد ان يخرج من قبل ان يعزل انتهى وهو يفيد صحة تعليق
العزل بالشرط لا صحة تعليق القضاة به كذا في المنهج **والثالث عشر** الامارة بان
قال الخليفة وتيسر امارته الشاه مثله على ان لا يتركب فهذا الشرط فاسد ولا
يتطل امره به. وهذا الامارة مصدر كالامارة بالكسر يقال فلان امر او مر عليه
اذا كان وليا والتأخير تولية الامارة تأخر عليه اي سلبه كما في الصحاح وفي
صحيح بخاري انكم تستخرون على الامارة ويكون ثلاثة ايام القصة وفي البرازية
يستخلف رجلا بشرط عليه ان لا يتركب ولا يتركب المحرم ولا يمثل امر احد
صحة التقييد والشرط وان فعل شيئا من ذلك اعزل ولا يبطل قضاءه
فيما مضى قلنا السلطان رجلا للقضاة بشرط عليه ان لا يسمع خصومة
رجل بعينه بصر الشرط ولا ينفق قضاء القاضي في هذا الرجل ويكفي على السلطان
ان يفصل قضيت ان اعتراه قضيت انتهى **الرابع عشر** الكفالة بان قال
كفلت غريمي ان اقرضته كذا في المنهج وهو مثال لتعليقها بالشرط وفي البرازية
لو قال كفلت به على ان يخرج من طوبى به فلي اجل عمره صحت فاذا طوبى به فلي اجل
سهره وقت طوبى له الا انه فاذا تم السهر من المطالبة الاولى لم يلزم التسليم
ولا يكون للمطالبة الثانية تأجيل ثم قال كفلت على ابن اخي ربيعة ايام او اكثر بجمع
اخلاف البيع لان جباها على التوسع انتهى **الخامس عشر** كونه بان قال الخليفة
على فلان بشرط ان لا ترجع عليه عند التوى تصح كونه وبطل الشرط فيرجع
عليه عند التوى ويصح تعليقها بالشرط كما في المنهج وحسن شرط الحجار لثقله
وهو جائز كما في البرازية اعلم ان كونه يتطل بشرط لما في البرازية ومن صور
فساد كونه اما اذا شرط في كونه ان يعطى بعض المال له لا يملكه عليه
من ثمن داره فيجوز لانه لا يقدر على الوفاء بالمال بخلاف ما اذا التزم محلا عليه

من ثمن دار نفسه لانه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان
ثمنها بشرط الاعطاء وعند الحماة ولا يجبر على الاداء قبل الاجل انتهى وهذا
وارد في اطلاق الضمير كما في المنهج **السادس عشر** الوكالة بان قال الخليفة
ان ابراهيم من مالدي على ذكره العيني وهو مثال لتعليقها بالشرط قال في
البرازية وتعليق الوكالة بالشرط وهو جائز وتعليق العزل به باطل و
تفريع على ذلك انه لو قال كلما عزلت انت وكيلي انه صهي لانه تعليق
الوكالة بالعزل وسيأتي طريق عزله ولو قال كلما وكلت انت فانت مفزول
لم يصح لانه تعليق العزل بالشرط وفيه ايضا الوكالة لا يتطل بالشرط انما
الفاصلة اتي شرط كان **والسابع عشر** الاقالة بان قال الخليفة عن هذا
البيع ان اقرضته ذكره العيني وفي الغنية لا يصح تعليق الاقالة بالشرط
ولو شرط باق من الثمن الاول او كس اخر لم يفسد وجب الثمن الاول
وهو مثال انها لا يتطل بالشرط السادسة واما ما ذكره العيني فمثال
لتعليقها وفي البرازية ويجوز بشرط الجبار فيه **والثامن عشر** الكتابة
بان قال الخليفة لعبدك كاشك على العبد بشرط ان لا يخرج من البلد او
على ان لا تعاود فلانا او على ان يعمل في نوع من التجارة مع اتي شخص كان
في نفس البلد واما اذا كان الشرط داخلا في صلب العقد كالكتابة على امر
وكونها فانها تنفسد على ما عرفت في موضع ذكره العيني وفي البرازية
كالكتابة ومراجحة على ان لا يدخل ولها في الكتابة فسد لانها يتطل بالشرط
الفاصل قال الزيلعي في التبيين الكتابة انما لا تنفسد بالشرط كفسد اذا كان
الشرط غير داخل في صلب العقد بان كاتبه على ان لا يخرج من البلد او على ان
لا يعامل فلانا او على ان يعمل في نوع من التجارة فان الكتابة على هذا الشرط
يصح ويبطل الشرط فله ان يخرج من البلد ويعمل ما يشاء من انواع التجارة
مع اتي شخص كان واما اذا كان الشرط داخلا في صلب العقد بان كان

في صلب البذل كالكتابة على خر وكذا فانها تفسد وانما كانت كذلك
 لان الكتابة تشبه البيع من حيث ان البذل حال في حق المولى وبشبه
 النكاح من حيث انه ليس حال في حق نفسه فحملنا بالشبهين فليشبهها
 ما يبيع بفساد اذا كانت المفسدة صلب العقد وشبهها بالنكاح لا يبطل
 بالشرط الا بدون القسم الذي لا يبطل بالشرط الفاسد الصلي عن جنابة
 العقد والوديعة والغارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها حوالة او كفالة
 انتهى وعلى هذا يحمل قول من قال وتعلق الكتاب بالشرط لا يجوز وانما يبطل
 بالشرط الفاسد على كون الفاسد في صلب العقد ويحمل قوله الكتاب بشرط
 متعارف وغير متعارف يصح ويبطل الشرط على كون الشرط زائدا ليس هو
 فساد في صلب العقد كما انك رايته ملاحظه في شرحه والفاسد عر اذا
 البذل في التجارة بان يؤخذ المولى للعبد بشرط ان يوقت بشهر او سنة
 او نحوها والعشرون دعوى الولد بان قال لاميته التي ولدت هذا الولد
 من ان رحيته امر ابي بذلك كذا في محر الرائق ولا يخفى عليك ان هذا
 انما يصح مثل التعلق الدعوى للولد من الامه بالشرط كما في كونه ومثل
 ملاحظه في شرحه بان يقول المولى ان كان لهذه الامه حمل فمعه مني
 واما العينة لم يثبت له بشرط وانما ذكرى والعشرون الصلي عن دم حمد بان
 صاحبه وفي مقتله عدا القاتل عن شيء بشرط ان يقرضه او يهدى اليه
 شيئا فان الصلي صحيح والشرط فاسد ويسقط الدم لانه من الاستقاطا
 ولا يثبت الشرط كما في كونه قال ملاحظه في شرحه وكذا الاراء عنه ولم يذكره
 اكتفاء بالصلي اذ ليس بينهما كثير فرف فان الولد اذا قال للقاتل عدا
 ابرأت زمتك علي ان لا تقيم في هذه البلدة مثلا او صاحبه مع عليه
 الاراء والصلي ولا يثبت الشرط انتهى الثاني والعشرون المحرحة بين
 الصلي على جرحه التي فيها القصاص كما في البزازية بان صاحبه عن بشرط

الاقرض او اهدائه وانما قيد بان الصلي اذا كان عن القتل المحض او
 الجرحه التي فيها الارش كان من القسم الاول كما قلنا ملاحظه في الدرر
والثالث والعشرون عقد الذمة بان قال الامام رحمه يطيب عقد الذمة
 فثبت عليه بجزء انك في ثلاث مثلا فان عقد الذمة صحيح والشرط
 فاسد وهو كما لا يخفى مثالا لتعلق الذمة بالشرط كما في كونه قال ملاحظه
 الامام اذا فتح بكرة واقرا عليها على املاكهم وشرط ايع الامام في عقد
 الذمة ان لا يعطى بجزءه بطريق الامانة كما هو المشروعي فالتعدي صحيح و
 الشرط بطل كما في الدرر والرابع والعشرون تعليق الرد ببيع بان قال من
 له الخيل في البيع رددت البيع او قال لمقتض خياري ان يملك فانه يبيع
 ويبطل الشرط كما في كونه والخامس والعشرون تعليق الرد بغير الشرط بان قال
 من له خيل بالشرط في البيع رددت البيع او قال لمقتض خياري ان يملك
 فانه يبيع ويبطل الشرط كما في كونه والسادس والعشرون عزل القاض بان
 قال تخلف للقاضي عزلتك عن القضاة انك في ثلاث فانه يستعزل ويبطل
 الشرط لما ذكرنا وهذا يخفى في كونه الوصية وذكره عقيب الاية ومثل بان
 لوقال او حيث البكر فالتكالي ان اجاز فلان صحت الوصية وبطل
 الشرط فرق بينهما كما لا يخفى والمحقق ملاحظه بعد القسم في شرح الصلي
 عن جنابة المصوب وجنابة الوديعة والغارية اذا ضمنها اي موجبات
 الصلي في الصورة المذكورة وشرط كونه او حوالة ثم قال فان الصلي صحيح
 والشرط باطل انتهى هكذا ذكره في البزازية ثم قال والنكاح لا يبيع تعليقه
 ولا اضا فقه كن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا المحرحة على ما دون لا يبطل
 به ويبطل الشرط وكذا الهبة والصدقة والكفالة بالشرط يبيع الشرط والكفالة
 وبغيره كالتعارف ببيع الكفالة ويبطل الشرط كما اذا كفول فلان من فلان على
 ان يكفل فلان صحت الكفالة ويبطل الشرط انتهى ثم اعلم ان المحرحة ذكرها

ما يبطل بالشروط السبعة وما لا يبطل بها وما لا يصح تعليقه بالشروط ولم يذكر
هنا ما يجوز تعليقه بالشروط وما يجوز اضافته الى الزمان وما لا يجوز اضافته اليه
وعن ذكر ذلك بتوفيق الله تعالى تلمذة لما ذكره الاحكام والاقسام وتسميها للثلاثة
الاولى هي ان يذكر في برهانها ان هل جزاء الاحسان الا الاحسان
قالوا ما يجوز تعليقه بالشروط فهو محقق بالاحكام المحضة التي يكلف بها كالتحريم
والعناف وبالاتزام التي يكلف بها كالحج والصلوة والتوكل كالقضاء والامانة
كما مر وما يجوز اضافته الى ما يستقبل من الزمان فاربعة عشر الاول
الاجارة لانها تعليق للمنافع ووجودها لا يتصور الا في حال فبقية مضافه
مترددة وهو معنى قول علماء الاجارة تنقذ ساعة فساعة على حسب
حدوثها وانما في فتحها فان اعتبر بالاجارة فيكون معنى فالاتزام ان
فسخ البيع وهو الاتالة محتمل به حتى لا يجوز تعليقه بالشروط ولا اضافته
الى الزمان كما بيع والثالث المزارعة والرابع المعاينة لانها اجارة
حتى ان من يميزها لا يميزها الا بطريقهما ويراعى فيها شرايطها والى
المضاربة والثالث الوكالة فانها من باب الاطلاقات والاعتقادات لان
تصرف المصنوع والوكيل قبل العقد والتوكيل في ملكه كما هو المذلول كان موقفا
حقا لما ذكره العقد والتوكيل لقط ذلك فيكون موقفا فيقبل التعليل كما في
البيوع قبل وفيه نظر لان الكلام في الاضافة لا في التعليل والسابع الكفالة
فانها ما لب الاثبات فيجوز اضافتها الى الزمان وتعليقها بالشروط كالملازم
سبيح في تقريره ان له ان لا يتخلل في الوكالة فيجوز تعليقها بالشروط
المعارف مطلقا والثامن الانشاء اي جعل الشئ موصيا والتاسع الاوصية
بالمال فانها لا يعقدان الا بعد موت فيجوز تعليقهما واضافتهما في
الاشياء الثمانية والحادى عشر الامارة فانها تولد وتنفذ في محض فجاز اضافتها
وتعليقها بالشروط والثاني عشر الطلاق والثالث عشر العتاق فانهما

من الاطلاقات والاعتقادات وهو شرط والرابع عشر الوقت فان تعليقه واضافته
الى ما بعد موت جائز كما في البيع وما لا يصح اضافته الى المستقبل عشرة البيوع و
اجارته والنفقة والقسم والشركة والهبة والثاني عشر الرجعة والصلح عن مال
والابراء عن الدين فان هذه كلها يعم تحت ما يجوز اضافتها الى الزمان
كما لا يجوز تعليقها بالشروط لما فيه من منع الكلام والكل من المنع والبيان
وفي الخلاصة العقد الذي يتعلق تمامها بالقبول ان لم تكن قسم يبطل الشرط
الثاني عشر وجوب البذل وهي جارية المال بالمال كالباع والاجارة والقسم
والصلح عن دعوى مال وقسم لا يبطله الشرط الفاسد ولا جارية البذل وهو
معادضة المال بمالين بمال كالتجارة وقطع والصلح عن دم العدد وقسم له
شبه بالبيع والتجارة وهو المكتبة يبطلها جارية البذل ولا يبطلها الشرط
الفاسد واذا جاعل بين شيئين فقبل العقد احدهما ففي القسم الاول لا
يجوز سمي كل واحد منهما بدلا او لم يسم وفي القسم الثاني لا يجوز على كل حال
وفي القسم الثالث ان سمي كل واحد منهما بدلا جاز والافلا قال والدلائل
في الزيادة انتهى **فائدة** وفي الكتاب في الف الرابع لو باع وضيعة في الوقت
لم يصح ولا يقطع حصته منها وفي صلح البزارة العتاق لا يورث له عتاق
في الديارات مات عن ابنين فاصطلى على ان يكتب في الديارات لهم احدهما
وبأخذ العتاق والاخر لا شيء له من العتاق وبذل له من مات العتاق لم يثنى
معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعتاق للذي جعل الامام العتاق له
لان الاعتقاق للعتاق بابقاء الامام لادخل لغيره وجعله له انتهى
قال صاحب المنهج في فتاواه وبه علم ان صاحب العتاق ولو باعه الى اخره
يصح بالاولوية والعتاق لهم لما يصرف الى من يقوم بمصالح المسلمين كالغزاة
والقتاة وكذا هم انتهى وافته العتاق قاسم ان من فرغ من وضيعة
سقط حقها ولا يصح الاعتاق من عن هذه الحق ولا يستحق به العتاق

لانها متعبدات بالثمنية سواء صحى الباء او لا واما المكيل والموزون
 فاما يصير ثمنها اذا صحى الباء انتهى اعلم ان الاحوال انواع ما هو ثمن على
 كل حال صحى الباء او لا فقول بكنسها او بغيرها كما يجوز ومنها ما هو
 مبيع بكل حال كالنشاب وما ليس بمثل ومنها ما هو ثمن من وجه مبيع من وجه
 كالمكيل والموزون فانها اذا لم يكن مبيعت وصحى الباء وقابلها ببيع فهو ثمن
 وان لم يصحى الباء وقابلها ثمن فهي مبيعة ومنها ما صار ثمننا بالاصطلاح
 وهي سلعة في الاصل فان كانت راجحة فهي ثمن للتعيين بالتعيين وان كانت
 كاسدية فهي سلمة والناس اما يثبت ذمتها في الذمة كذا تفرد الفقهاء ذكره
 في الشافعي قال في جامع الرموز يجوز بيع احد الجنتين مع غيره كبيع ذهب
 وثوب بذهب او فضة فيخرج حصة الجنتين الى الصرف فيكون هذا صريحا وشرط
 فيه اى في جواز الصرف وصحى كما هو المتبادر واليه ذهب بعض المتأخرين في التماس
 اى بشرط الا انهما قد ينفذ في قبض الجنتين قبل التفريق اى قبل الافراق بالادب
 حتى لو ذهب يمينان في ناحية ولو فرسا او ناسا او اخر عليهما في مجلس او طال
 ففقد ههما في مجلس العقد ثم اذا تقابلا قبل الافراق صح العقد لقول ابن عمر
 وان وثب من سطح فبى مع اختلاف خيار الخيرة التخيير فبطل بما يولد
 على الرد والقيام كذا في التمهيد وعن محمد بن النعمان افراق وعنه النعمان الطويل
 افراق وعنه جعل الصرف كالتخيير فيبطل بما هو دليل الاعراض كالقيام
 عن المجلس ذكره في جامع الرموز وفي هذا الشرط مباشرة المشرطين ان لا
 يلقوا في اجم ولا خيار شرط بخلاف خيار العيب والردية ولو تقابلا في الصور
 قبل التفريق انقلب صحى كما في التمهيد وفيه إشارة الى ما ذهب اليه بعض
 المتأخرين ان التقابل يفسد بشرط لبقاء العقد لا الصحة الا ترى انه لو افترقا
 قبل قبض العوضين او احدهما بطل العقد ولا يطلان الا بعد الصحة
 والا تعقد كذا قال الشيخ الامام بدر الدين ذكره في شرحه الشافعي ولم

يذكر

يذكرها هو شرط رابع من الشروط اذا كان من جنس واحد
 اعتد اعلم ما سبق في الربوا والتفريق بقوله الا ان لا يبيع بكنس الا انما مساويا
 على ان يصود الشرط كمنفعة قال في التمهيد ويستمر التماثل والتفريق قبل
 الافراق ان احدهما جنسا وان اختلفا جاذبة وصباغة اذ لا عبرة لهما
 وان لم يتقنا شرط التقابل لما مر ان احدهما في العلة كجزم التماس
 ولا يفسد العوضان في الحرف كالمعقود حتى اذا لم يكن عند العاقدين
 شيء فاستقرضاه فادياه قبل افتراقهما او لم يمتد كلام من العوضين
 فاعطى لثمنهما صاحبه بدل ما تمت من جنس ادمس كما مر رايه
 في العقد واعطياه فثمنهما جاز ويفسد خيار الشرط والاجل لانه يبيع
 القبض الواجب ويبيع مع ثمنها في مجلس لا ارتفاع لمفسد قبل تنقذه
 انتهى وصح بيع جنس بغيره كبيع الذهب بالفضة او بالعكس مجاز في اى
 جزاء وبفضل نقد لعينهم اذا اختلف النوعان فيجوز كيف
 يشئهم اذا كان يد ابدا رواه مسلم وغيره ولا فرق في ذلك بين
 ان يكونا مما يشعير بالتعيين كالمصوغ والبر ولا يشعير كالخمر
 او يشعير احدهما دون الاخر كالحديد وفي خلاصة ولو اشترى بالفضة
 فضة مع غيرها او بالذهب ذهبا مع غيره ووزن احدهما اكثر ومع
 اقلها وزنا يبيعه مع خلافة فابيع جائز وبعد ذلك ان كانت قيمته
 الخلف من قيمة الزيادة او قد ربما يتعاضد النسي فيجوز البيع فيه
 من غير كراهة وان كانت قيمة الخلف قليلة كالخمر والهيضة والفسه و
 الكاغد ادخله في البيع ليجوز البيع بخمر ببيع لكنه كرهه كذا روى عن محمد
 فقيل كيف تجده في قوله قال مثل جبن وان لم يكن للخلف قيمة كلفها
 التراب لا يجوز البيع انتهى كما في التبيين لا يبيع بغيره لا يجوز بيع جبن بكنس
 كاذب بالذهب والفضة بالفضة الا مساويا وان اختلفا اذ يمتنع ان

جودة وصياغة لقوله عليه السلام ورد بها سواء وعن رافع قال
سألت عمر بن الخطاب عن الصوغة فابيع قال وزنا بوزن قلت اني
ابيع وزنا بوزن ولكن اخذ اجر علي قال انما علمت لنفسك فلا تزد
شيئا فان البنية عليه السلام نهى عن بيع المظنة الا بوزن وروى عن
اسن رضى قال اني عمر رضى بآباء خسراني فذا حكمت صنعت ببيع لا ببيع
فأعطيت به وزنه وزيادة وذكرت ذلك لعمر رضى فقال اما الزيادة فلا
فرد عمر الزيادة للربوا فيبين من هذه الجوده لقيمة اذا لا تكتسب
في اموال الربوا ذكره ابو جعفر عمر السفي في طلبه الطينة ثم قال الاخذ والمعطي
والثابت والحق هذين شيئا في الاثم انهم قال ببيع اي ببيع بالجنس لا بالوزن
الفضة او الذهب بجنس مجازفة ثم علم ان الشاري بعينه علم تساويهما قبل التفرق
اي بالادان جاز وبه لا يجوز وقال زفر لا يصح لان الشاري حق الشراء وقد وجد
حق العقد قلنا التسوية شرط واجب علينا في تحصيل بطلانها اما وجوده
في علم الله لا يصح شرعا المجاز لان الاحكام تنبئ على فعل العباد تحقيقا
لمعنى الايتلاف كما في التبين ولا يجوز التصرف اي بالبيع وغيره في بدل الصرف
اي في ثمنه قبل قبضه لانه واجب حقا لهما وفي تجديزه فوالله فلو باع ذهابا
قبضته واشترى بها اي بالفضة ثوبا او كية او بوزنا قبل قبضه فسد
بيع الثوب وبقي الصرف على حاله لو قبضه منه بتم العقد الاول لان قبضه
محمية واجب في بدل الصرف لغيره والاستبدال يفتت القبض المحميين
فلا يكتسب المتأخر قديم ^{محمية} كما في المنع فان قلت وجب ان لا
يفسد البيع في الثوب لان الدراهم لا يفسد في العقد دعينا كانت ذلك
او ديننا فانصرف العقد الى مطلق الدراهم اوجب بان الثمن في الصرف
بيع اذ البيع لا بد له من المبيع فعمل كل واحد منهما بيعا لعدم الاولوية وبيع
مبيع قبل قبضه لا يصح فان قلت لو كان مبيعا لكان متعينا قلت بيع من

وجه وهو كان الجواز كما افاده ابن مفلح في شرحه الوقاية وفي التبيين لو كان
له بيع على ^{الجنس} فاشترى به شيئا من غير من عليه الدين لا يجوز
ولو اشترى امة تساوى اي قيمتها الفايح طوق اي في عنقه في قبضة قيمة اي
الطوق الفايح لغيره متعلق بالشئ ولتقداى من الثمن الفايح هو الاالف حال
يكن الطوق لان حصة الطوق يجب قبضه في المجلس لكونه بدل الصرف فان
الظلم من المتأخرين الا ببيان بالواجب لان دينهما وعقلهما بمنعنا
عن مباشرة ما لا يجوز شرعا فيصرف المتأخر الى التجارية والمقبوض من حال الى
يكن الطوق لاحسان الظن بالمسلم سواء سكن او قال اخذ هذا من ثمنها
اما اذا لم يبين فوان امرهما بجل على الصلوة واما اذا قال اخذ هذا من ثمنها
فان التفتية قد يراد به الواحد منهما قال الله تعالى فاحترهما والناس احرهما
وتما يعرف في الحق قال في التبيين ولو كانت كل امة مؤجلا فسد البيع في الجميع عند
ايه وقال لا يفسد في الطوق دون تجارية لان القبض ليس بشرط في حصتها
فيقدر الفاسد بقدر الفاسد ولا يبره ان الفاسد مقارن فيتمدى الى الجميع
كما اوجب بين عبد وحر في البيع بخلاف الفساد في المسئلة الاولى فانه طار
فلا يمتدى الى غيره كما اذا اشترى عبدين فلهذا احدهما قبل القبض او اكتفى
بجوده انتهى ولو اشترى بها اي الامة البنية في عنقه طوق من قبضة قيمته الف
بالظنين الف نقد والف تسكن فالنقد يكتسب الطوق لما حران حصة الفضة
يجب قبضها في المجلس لكونها بدل الصرف وان اشترى سيفا اي المحلى
حليته خمسون درهما بمائة درهم ونقد خمسين درهما فهي اي المحموية
المتنوعة حصة حليته وان لم يبين ان وصلية يعني سواء سكن ولم يقبل
سيفا او قال هي اي المحموية من ثمنها يعني او قال اشترى خذ هذا نصفه من
يكن حليته ونصفه من ثمن الصيغ او يجعل الكرام السيف وفيها يوزن لغيره
من ثمن الحلية كما مر في غير وفيه تغلاى عن البحر مغرا الى البسوط لو قال اخذ هذه

المحسنة من ثمن السيف خاصة وقال الآخر نعم اذ قال لا تدفع قاعلي
ذلك استقصى البيع في محله لان الترجيح المستحق عند الوفاء في العقد
والاخر في ولا مساواة بعد ترجيح الدافع يكون المحذور ثمن السيف خاصة
والقول في ذلك قوله لانه هو المحذور لقوله في بيان جهته وتامه يعرف في
المعنى فان تعرفنا اي معنى فذات فلا يقضى في اي العقد في السيف دونها يعني
بطل العقد في محله ان يخلص اي المحل من السيف بلا ضرر لانه عرف فيها
وقد فات شرطه وانما فات شرطه في السيف اذا كان المحل من السيف بلا
ضرر بطل اي العقد فيها اي في السيف ومحله لان جهة يخلص بلا ضرر
الصرف يجب قبضه قبل الافتراق فاذا لم يقبض حتى باب بيع القدرة على التسليم
افتراقا بطل في محله لفقد شرطه وكذا في السيف لانه والا اي وان لم يخلص
لا يصح افراده ببيع لتعذر تسليم بدون الضرر فصار كبيع
جذع من شجرة لم يقطع وهذا التفصيل اذا كان البئ ازيد مما يخلص
فيه من الغضة فان كانت كذلك اقل منه او لا يدرك لا يجوز البيع لحقيقة
الربوا او شبهته لما افاده ابن المحلة في شرطه الواقية وكحقيق للقيام ما ذكره
في المعنى ذكره المبسوط قال وعن محمد بن سيرين انه كان يكره بيع سيف المحل
بالغضة بالنقد محقة ان ثمن الغضة متى اعطى اقل مما فيه ويكره ان
يباع بالنسيئة ولا يترك بالنسيئة بالذهب ربه تاخذ لان بيعه بالذهب
جائز لقوله عليه السلام اذا اختلفت في بيعوا كيف شئتم بعد ان يقر
يدابيد ولا يجوز بيع بالنسيئة سواء بآلة بالذهب او بالغضة لان العقد
في حصة محله صرف فاشترط الاجل فيه مفسد ولا تنزع المحل من البصر من
السيف ففساد العقد فيها بفساد المال دفعا للحرز واما بيعها بالغضة
على اربعة اوجه ان كان يعلم ان الغضة هي التي يبيعها فاسد وكذلك اذا كانت
محله مثل العقد في الوزن لان الجف والمقابل متحصل خال عن العوض فان

مقار

مقابلة الغضة بالغضة في البيع في الايجاز وان كان يعلم ان الغضة
في محله اقل جاز العقد على ان يجعل الكيل بالمثل والباقي بالجف والمقابل عندنا
خلافا لذلك في وان كان لا يدرك ايها اقل فابيع فاسد عندنا لعدم العلم
بالمساوات عند العقد وثمن الغضة وعذر زفر هذا جائز فان الاصل
هو الجواز والمفسد هو الفضل فحاشي عن العوض وحاشي يعلم به يكون العقد
ملحقا بالجواز وفي الهداية بعينه لثلاث ابيح المقتضى الاول ان يبايع بالذهب
وكذا في تركه بالغضة ولو بيع بالغضة اعني الدراهم لمحذوبه وغيرها من
الغضة فالواجب ان ينظر الى حاشي المبيع من الغضة فان كانت قدر الدراهم
فلا يجوز وان كانت اقل من الدراهم التي هي من غير جواز وان كانت اكثر فلا
يجوز وان كانت لا يمكن معرفة قدرها فلا يجوز ايضا وفيه خلاف زفر وكذا الكلام
في الذهب والذهب يعرف تمامه في قوله في خلاصة لوبايع درهمين بدينار
احدهما اكثر وزنا فخل صاحب الاخر زيادة يجوز لانه هبة لك في فيما لا
يحتل القسمة ولو بايع قطع لحم لم يملك اكثر وزنا فهو الفضل لا يجوز لانه هبة
لك في فيما يحتل القسمة وهو لا يصح لما سياتي ان شاء الله تعالى كذا افاده في
البرهان في كتاب الصرف وان بايع في حصة اي بغضة او ذهب بمائة درهم وفيه
بعض ثمنه اي بعض ثمن الاناء وفترقا صح فيما يقبض فقط يعني بطل فيما
يقبض لانه يصح ثم يبطل بالافتراق قبل القبض فلا يبيع فان قلت فيه
تصرف الصفقة فكان ينبغي ان لا يجوز في بعض الاناء اجب بان التعريف
جاء من جهة الشرع بالشرط القبض لانه اذا قد صار كهلان احد العبد
والاناء مشتركة بينهما لانه في وجهه وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد
ولا يثبت للغيري خيار العيب بالشركة لان الشركة حصل من جهة وهو عدم
النقد قبل الافتراق بخلاف ما اذا هلك احد العبد قبل القبض حيث يثبت
الخيار في اخذ الباقي لانه لم يوجد منه الصنع وبخلاف ما اذا اشترى بعض الاناء

على ما سيجي في التبيين وان لم يتحقق بعضه اي بعض الائمة اخذوا
ما بقي بحسبته اي من الكثر اوردوه لان الشركة في الائمة عيب لا يتحقق
بعضه وهذا العيب كان موجودا عند البايع مقارنا له بخلاف الشركة
الاولى وهي ما اذا اشترى انا فضة واقتراها وقد بقيت في بعض الكثر
حيث لا يرد لان التزويط جاء من جهة المشتري فلم يثبت له الخيار كذا في
التبيين قال في محقق فان اجاز المحقق قبل فسخه حكم العقد جاز العقد اعلم
انهم اختلفوا في بيعه اذ اظهر المحقق في قبل بعض المحقق وفي
نفس القضاء والصحيح انه لا يفسخ ما لم يرجع المشتري على بايعه وقال في
الائمة المحقق من مذهب اصحابنا ان القضاء لا يفسخ فسخ البيعة
ما لم يرجع كل على بايعه بالقضاء وفي الرواية لا يفسخ ما لم يفسخ وهذا
الاصح قال صاحب المنهاج بعد نقل ما ذكر وهو الذي عولنا عليه وفي خلاصة وعن
ابن 2 في رواية كذا ان القاضي اذا فسخ لهذا المحقق ما كان قضاء يفسخ
البيع حتى لو اجاز المحقق البيع لا يجوز ولو كان الفسخ جارية لكل البايع وطنا
وفي المحقق عيبا في خلاف هذا انتهى ولو لم يتحقق بعضه قطعه نفقة وهي العطفة
مما ذكره في المذهب او الفضة كما في القاموس اشترى انا من التفرقة اخذ البايع
بحسبته اي بقسطه من الكثر بلا خيار ثبت له ذلك لان الشركة ليست بعيب
فيها لانها لا ينتقض بالتبيين لان التبيين لا يفسخها هذا اذا لم يتحقق بعض
بعضها تمام المحقق عليه واما اذا لم يتحقق قبل فسخها فله خيار لتفريق الصفقة
عليه قبل اتمام ذكره في محقق قال في الديار والارهم نظير النفقة لان الشركة في
ذلك لا تعد عيبا انتهى وبيع درهمين ودينارين بدينارين ودرهم بان يجعل
كل جنس مقابلا لجنس فيقابل الدرهمان بالدينارين والدينار بالدرهم وقال
زفر الكوفي وما ذكره واحدة رواية لا يجوز هذا العقد اصلا لانه مقابلة على مقابلة
جنس وكذا في فلا يجوز هذا في محقق كما في محقق وبيع ايضا ببيع كبري وكر شعير ببيع

بروكي شعير فيجعل كبري بر بكر شعير وكذا كبري شعير ببيع درهمين ودينارين
احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينارين فيجعل العشرة بثلثها والدينارين
بدرهم نصفها للعقد وبيع درهمين ودينارين بدينارين ودرهم غلة بلاضافة و
الغلة بفتح الغين وتشد يد الام وهو الذي يرد به بيت المال ويجعل التجار
وقال بعضهم دراهم غلة اي منكسرة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة
بمحقق التماس في الورث لانها جنس واحد فيعتبر التماس في القدر دون
الوصف وفيه خلاف زفر والشافعي كما في محقق وبيع دينارين بعشرة اي بعشرة
دراهم هي اي العشرة عليه اي على بايع الدينارين او بعشرة مطلقة اي غير
مقيدة بكونها عليه ان دفع اي البايع الدينارين الى المشتري ويتحققان
العشرة اي التي هي الكثر وهي مطلقة بالعشرة اي التي هي دين عليه بعد
دفع الدينارين صورته لرجل على اخر عشرة دراهم دين فباعه الذي عليه العشرة
دينارين بالعشرة التي عليه او بعشرة متعاقبة مطلقة ودفع الدينارين اليه ثم نقضها
العشرة بالعشرة فكلاهما جائز اما اذا قبل الدينارين بالعشرة التي عليه ابتداء
فله ان يجعل ثمنه اي الدينارين دراهم فيجعلها لا يجب ولا يفسخها بالقبض لكونه مقبوضا
وذلك جائز عندنا اجماعا لان تعيين احد العوضين بالقبض في المرفق
لا يحل زعن الدين بالدين وتعيين الاخر للاختار زعن الربوا ولا ربا في دين
سقط وانما الربوا في دين يقع بخطر وعاقبته بان يتولى عليه ويسلم بمقبوض
عن التوى ومعلوم ان السلم يثبت ازيد من الذي على خطر التوى فيحقق
افضل الا ترى انهما لم يتعارفا دراهم دين بدينين ببيع لغوات بخطر لان
كل واحد منهما ثابتا قبل البيع ويسقط بالبيع واما اذا باع بعشرة مطلقة
ثم نقضها فانه كونهما المتحان والقياس عدم جواز وهو قول زفر لانه يبيع
استبدلا ببدل المرفق لان الذي وجب المرفق غير الذي كان عليه وجه الاحتياط
انهما لما نقضا الصفقة الاول وانقضى صرف اخر غير الاول فمضى الى الدين العشرة

اذ لولاد لكان استبدال الصنف الاضفة اقتضاء لما لوجود
البيع باكثر من الشئ الاول كذا في الحق اختلف في العشرة التي فيها ما اذا كانت
عليه قبل عقد الصرف او حدثت بعده وقبل لا يجوز اتفاق بين حادث بعده
والاول اصح لان اتفاق هو المختص بغيره الاول وانما صرف اخر فيكتفي
بالدية عند اتفاقه بغيره بغيره لا يجرى له الا بغيره فصار ما بدينه اخر
مطلقا متقدما كان او متاخرا لان المسلم فيه دين ولو صححت الحق به براس مال
اسم بغيره افتراقا عن دين بدين وهو منه عند ولا يجوز اسم بغيره
للقياس رخصة وهو اخذ عاجلا باجل للضرورة فاذا لم يقتض شيئا فلا ضرورة
فلا يجوز وبهذا لا يجوز اضافة الى الدين ابتداء بان يجعل الدين الذي على المسلم
ايه راس مال اسم بغيره الصرف كذا في التبييض وفي شرطه الموقوفة لانه للملك ولو
اضاف بيع الدين الى الدين بان قال بعث الدين راس مال العشرة التي عليه على فهو
جائز ايضا فيسقط العشرة عن زمة من هي عليه ثم قال وهذا فصل اخر
هو ان يبيع الدين بعشرة ثم يكره لمشتري الدين عشرة على بايع الدين
بان باع ثوبا من عشرة فتقاصا جائز لان حكم الدين الاصح كالدين وان
وما غلبه الفضة او الذهب فضته وذهب حكمه يعني في حكم الفضة في الفضة
وفرح عليه بقوله فلا يجوز بيع ثوبا بدينه اي بما غلبه الفضة او الذهب وهو
مفكوك ولا يبيع بعضه اي بعض مفكوك والفضة او الذهب غالب ببعض
او ببعض غالب الفضة او الذهب الا متساويا وزنان الدرهم والدرهم
لا يجزى عن غيره قليل غايما بذهب يهلك عند الاذابة فلم يعتبر فاغتر ما هو غالب
فيهما فيجعل الفضة معدوما فلا اعتبار له اصل خلاف ما اذا غلب الفضة فان
المغلوب اعتبارا لما سياتي وقد يكون الفضة فيها خلقة فيفسد التميز بين
المخلوط ومخلوق فيأخذ القليل من الفضة بالرداء والردى ويجيد منها سواء
عند تقابلها بالبحر في التبييض والاستفراضة اي ولا يجوز استيفاء الخالص

وما غلب فضته او ذهبه وزنا ولو ارجح الوزن ان كثيرا لم يجز وان قل جاز
وما لا يدخل في ثقل وكماله لا يسلم له بل يردده ذكره في البزارة ثم قال
والدرهم في مائة يردده بالاتفاق واختلفوا في نصفه قبل كثير وقيل قليل ولو ان
المستقرض ذهب منه الزايد لم يجز لانه ملكه يحكم الفضة انتهى وفي خلاصة
ولو ارجح في الوزن ان كان كثيرا لم يجز وان قل ودخل في ثقل وكماله لا يسلم له بل يردده
ولو اقرضه على ان يعطيه بالكون في دفعه فسد انتهى وما غلب عليه الفضة منهما
اي في الذهب والفضة يحكم لا يميزان عن الفضة الا بغيره فصار ما بدينه اخر
مطلقا متقدما كان او متاخرا لان المسلم فيه دين ولو صححت الحق به براس مال
اسم بغيره افتراقا عن دين بدين وهو منه عند ولا يجوز اسم بغيره
للقياس رخصة وهو اخذ عاجلا باجل للضرورة فاذا لم يقتض شيئا فلا ضرورة
فلا يجوز وبهذا لا يجوز اضافة الى الدين ابتداء بان يجعل الدين الذي على المسلم
ايه راس مال اسم بغيره الصرف كذا في التبييض وفي شرطه الموقوفة لانه للملك ولو
اضاف بيع الدين الى الدين بان قال بعث الدين راس مال العشرة التي عليه على فهو
جائز ايضا فيسقط العشرة عن زمة من هي عليه ثم قال وهذا فصل اخر
هو ان يبيع الدين بعشرة ثم يكره لمشتري الدين عشرة على بايع الدين
بان باع ثوبا من عشرة فتقاصا جائز لان حكم الدين الاصح كالدين وان
وما غلبه الفضة او الذهب فضته وذهب حكمه يعني في حكم الفضة في الفضة
وفرح عليه بقوله فلا يجوز بيع ثوبا بدينه اي بما غلبه الفضة او الذهب وهو
مفكوك ولا يبيع بعضه اي بعض مفكوك والفضة او الذهب غالب ببعض
او ببعض غالب الفضة او الذهب الا متساويا وزنان الدرهم والدرهم
لا يجزى عن غيره قليل غايما بذهب يهلك عند الاذابة فلم يعتبر فاغتر ما هو غالب
فيهما فيجعل الفضة معدوما فلا اعتبار له اصل خلاف ما اذا غلب الفضة فان
المغلوب اعتبارا لما سياتي وقد يكون الفضة فيها خلقة فيفسد التميز بين
المخلوط ومخلوق فيأخذ القليل من الفضة بالرداء والردى ويجيد منها سواء
عند تقابلها بالبحر في التبييض والاستفراضة اي ولا يجوز استيفاء الخالص

ونحوه لكن بشرط التقابل في المحل لوجود الغضه من الجانبين ومنه شرط
 التقابل في الغضه بشرط في النسيب ايضا لانه لا يتغير الا بغيره فبشرط
 فشرط التقابل في النسيب بشرط في النسيب ايضا لانه لا يتغير الا بغيره فبشرط
 اي من الذي غلب غرضه من الذهب او الغضه وزنا اي من حيث الوزن ان
 كان يروج بالوزن او عدد اي يبيع بالوزن والعدد ان كان يروج بكل واحد
 منهما لان المعيار لا يضر فيه العادة كما مر وهذا لانها لما كانت القالبين
 الفتح صارت بغيره الفتح كما هو في فقهه فيها عادات الناس كما يوجب الفتح
 العادة في المعاملة بها فان كان يروج بالوزن فيه والعدد فيه وجهه بكل
 منهما كذا في النسيب ولا يتعين اي غلب الفتح الذي يروج بالتعيين لكونه
 ثمتا اي بالرداج ولو بشرى اي بغالب الفتح سلكا او بغيره نافعة المعاملة
 بها كما في الدرر فكذلك اي تردا انفس قبل النقد والتسليم قبل البيع عندا
 وقال لا يبطل اي البيع لا يرد ان النسيب هكذا بالكم دلالة الثمن بالا صلا
 ولم يتفق فيبقى بغيره لا يثن فبطل فاذا بطل يرد الجميع ان قام والا فمطلبات كان
 مطلبا او قيمته ان كان فيها كذا في الدرر ويجب قيمته يوم البيع عندا يوسع
 واخرى تعطل اي بغالب الفتح من الذهب والفضه عند عدها ان العقد
 قد صح لوجود ركنه في محله من غير ما يبيع بشرط الا ان يفسد التسليم بالكماد
 ذلك توجب الغش اذا اشترى بالرطب فاقطع او ان اي زمانه فاذا بقي
 العقد عند ما قال ابو يوسف وجب قيمته يوم بيعه لانه محفون وقال محمد يوم
 الاستحقاق اي الكد لانه انفق حقه في القيمة في ذلك اليوم ونحوه يعرف في العنايه
 وما لا يروج منه يتعين بالتعيين لانه مادام يروج كان ثمتا فلا يتعين بالتعيين
 والا فهو سلعه فيتعين بالتعيين وان كان ياخذها البعض فهي مثل الدراهم
 لا يتعلق العقد بغيره بل بكمها ان كان البائع يعلم بها وان كان لا يعلم بها
 وباعه بها على ظن انه انما دراهم جيا فبطل حقه باكيه لوجود الرضا بها

ان من قبل العودات كان يروج بالعدد او بها



في الاول وعنده في الثاني كذا في الملح والبييض وقال ملا خسر في شرح
 الفرقات ان كان يقبله البعض دون البعض فهو كالزبوف لا يتعلق
 العقد بغيره بل بكمها ايضا ان كان البائع يعلم حاله لتمام الرضا
 منه ونحوه من الجيادات ان لم يعلم لعدم رضائه فالبايعه والاستقرار
 مما يروج بالعدد في العدد وان كان يروج بهما بكل واحد منهما لان
 المتعارف فيما لا يضر فيه انتهى وفي العنايه وان كانت يقبلها البعض
 البعض فهي كالزبوف لا يتعلق العقد بغيره بل بكمها من الجيادات
 لعدم الرضا منه بالزبوف والمتساوي الفتح اي الذي استوى غشه
 وفضته او ذهبه كقولهم اي مغلوب الفتح يعني كغالب الغضه وغالب
 الذهب حكما في التبايع اي في المبايعه والاستقرار حتى لا يجوز البيع بها
 ولا اقراضه الا بالوزن بمنزلة الدراهم الردية لان الغضه فيها موجوده
 حقيقه ولم تصر معلومه فيجب اعتبارها بالوزن شرعا كالخطه في سبيلها
 الا ان يشترط اليها في المبايعه فيكون بياها بقدرها ووصفها كما لو اشترى
 الى الدراهم الجيده ولا ينتقم العقد بطلانها قبل التسليم والقبض ويجعله
 بطلانها لمن لم يتعين كذا في البييض وكذا اي مثل ما تقدم في الصرف
 يعني الذي استوى غشه وفضته او غشه وذهب حكيم في الصرف كحكم الدرا
 التي غلب عليها الغضه حتى لا يجوز بيعها بالعميه ولا اقراضه الا بالوزن
 وقيل كذا لانه يعني حكمه في الصرف كغالب الفتح اي حكم فضته غلب عليها الفتح
 حتى اذا باعه بغيره متساويا كان كما تقدم فلو باعه بالغضه لكان حقه لم
 يجر حتى يكون كذا لانه اكثر مما فيه من الغضه لانه غلبه لاحدهما على الآخر
 فيجب اعتبارها فصار كذا لوجوب بينه فضته وقطوعه نحاسا فباعها
 بمتنهما او بفضته فقط واقتصر عليه في النسيب والبييض والدرر وان ان
 الصمد ذكره بصيغه التمرضه في فتاوى قاضيه خان ان كان نصفها صفرا

ونصفها فضة لا يجوز فيه التفاضل فلهذا انه اراد به فيما اذا بيعت
 بجنس واحد ومختلف لما ذكرهنا ووجهه ان فاضلها لم يضر معلومة جعلت
 كانت كلها فضة في حق الصرف كذا ذكره في المنع نقلا عن الحنفية وفي خلاصة
 قال في جامع الكبير الدراهم المخرودة على ثلاثة اوج اما ان كانت ثلثها
 مفر وثلثها فضة او لم يكن قدر الثلثين لكن اكثرهما مفر فان الفضة
 لا تبصر معلومة بالصفر بل هو كفضة وصرفا ان بيعت هذه الدراهم
 بالفضة الخالصة ان كانت الفضة الخالصة اكثر من الفضة التي في الدراهم
 يجوز وان كانت اقل امثلها او لا ندري فابيع فاسند وفي الوجه الذي
 يجوز بشرط القبض في الفضة والصرف ايضا ويجوز بيع هذه الدراهم بغيرها
 ببعض متفاضلا وبشرط التقاض والبيع والاشتراف عددان كان
 يرد عدد يجوز وان كان لا يرد عدد لا يجوز عددا الا اذا كانت
 الدراهم باعيناها فيجوز لمبايعتها بعد عدد العدم كما زعم ولا يتعين
 في العقود حتى لو اشترى بها عرضا وهلكت الدراهم قبل التسليم بقي العدد
 بعدد مثلها الثاني اذا كان اكثرها فضة ففيها كالفضة كلها لا يجوز
 التفاضل بها بيد ولا يجوز المبايعه والاشتراف عددا وانما يجوز وزنا
 ولا يتعين في العقد بالتعين والدراهم لا يخرج عن الفضة الثاني ان كان نصفها
 فضة ونصفها مفر ففيها كالفضة اشترى ويجوز البيع بالفلس النافقة
 اي الرابحة وان لم يتعين ان اصلها لانها لما صارت ثمننا بالاصطلاح اخذت
 حكم العقود الموضوعه للتمنية فلا يتعين في العقد وله ان يعطى غيرها وان
 عينها قيد بالنافقة لانه لا يبيع البيع بالناصرة حتى يبيعها لانها يبيع فلا
 بد من تعيينها واذا قال في النافقة اردنا مقياس حكم بعينها في يتعلق العقد
 بعينها بخلاف ما اذا باع فلسا بفلسين باعيناها حيث يتعين من غير تصريح
 لانه لو لم يتعين لفلس البيع وهذا على قولهما واما على قول محمد لا يتعين

وان

وان صرحا وتما مبررة في المنع فان كسرت اي الفلس الرابحة بترك المعلقة
 بها في تلك البلية كما في العنانية فالحنفية اي بين ابي وصاحبه لما ذكره
 المفسر اي لا يختلفا في كساد المفسر في كساد المفسر في كساد المفسر
 بالدراهم التي غلب عليها الفضة او بالفلس الرابحة فكسرت قبل تسليمها
 الى البائع بطل البيع عنده ٢ وقال لا يبطل وقد مر دلالتهم في كساد المفسر
 وكذا اذا انقطعت عن ايدي الناس ذكره في الجوين ثم قال وعلى
 هذا اذا باع شيئا بالدراهم ثم كسرت او انقطعت من ايدي الناس
 بطل البيع وكجب على المشتري رد البيع ان كان قائما والا فمطلوب ان كان
 من ذوات الامثال والافئمة وهذا عنده ٢ وقال ابو كحيف ومحمد لا
 يبطل وقد ذكرنا دليلهم قيد بالكساد لانها اذا رخصت لا يبطل فيها بل
 بما ورد العقد عليهم بذلك الباع الذي كان وقت البيع كذا في فتاوى
 الطهريين لان التمنية ثبت لها بعرض الاصطلاح فاذا كسرت رجعت
 الى اصلها ولم يبق ثمنها بطل البيع عنده وحده كساد ان لا يرد في بلاد
 المعاقدين ذكره ابن مملوك في شرحه الوفاية قال في المنع وحده كساد ان تترك
 المعاملة بها في جميع البلاد وان كانت تروج ببعض البلاد لا يبطل كونه
 الا ان يرد في بلادهم فيجوز البائع ان يترك اخذه وان شاء اخذ قيمته وحده
 الانقطاع عدم وجوده في السوق وان وجد في يد كصيارفة في البيوت
 كذا في الهداية ولو نقصت قيمتها قبل القبض فابيع على حاله بالاجرة ولا
 يتخير البائع ولو غلبت قيمتها واراد ان يترك ذلك البيع على حاله ولا
 يتخير المشتري ويحال له بنقد المبيع الذي كان وقت البيع وفي الشرائع
 مغريا الى كمنشئ غلبت الفلس او رخصت فخذ الامام الاول والثاني ادلا
 ليس عليه غيرهما وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها من الدراهم يوم البيع
 والقبض وعليه الثمن وفي فتاوى قاض خان بلير من كمل ولا ينظر القيمة

كذا في البيع وفي بيع الفئاضل اشترى بدينارهم نقد البند ولم ينقد
 حتى تغير الثمن ان كان لا يروج في السوق فسد البيع وان كان يروج لكن
 انقصر قيمتها لا ينقص البيع وليس للبايع الا ذلك وبنيته الامام والدين
 على هذا وفتوى الامام قاض طهري الذي عليه ان يوجب بالدرهم التي يوم
 البيع بعين ذلك البند فلا يرجع عليه بالتفاوت والدين على هذا والفقهاء
 وانك سواء الكلام في بيع وفي خزانة الفئاضل والمال جازة كايبيع وفي
 المقتطعة عليه قيمة يوم الفسخ من الذهب والفضة هو المختار
 اشترى بالدرهم الرابحة ونقدت بعض الثمن ثم كسدت فسخ البيع
 بقدر ما لم ينقد في قولهم انتهى وفي القيمة اشترى فلما دهن عدوهم
 فقبل القبض صارت وزنية يتخير المشتري وفي القيمة الفلوس الثمن اذا
 كسدت قبل القبض فسد البيع عند الامام خلافا للجمهور وان علما او خصا
 لا خيار لاحد ثم عندا يوجب فسخها يوم العقد وعند محمد اخرها
 كسدت ولو تقايلا بعد الكسار ففعل البايع رد مصلحتها في قياس قول الامام
 لما في الاستقراض ولو استقرضه اي الفلوس فكسدت بترك الناس الكسار
 بها يرد مصلحتها اي يجب رد مصلحتها عددا ان كانت هائلة وعينها ان
 كانت قامة عند ابيهم في موقايمة لابين المالك وعند ابي يوسف
 قيمتها اي يجب رد قيمتها يوم القرض اي يوم القبض لان الثمن مضمون
 ب كالمفصوب وعند محمد يوم الكسار يوجب رد قيمتها يوم الكسار
 لهما ان يتعذر رد هاتمي ففسخ لان المقبوض ثمن والمردود ليس بثمن فلما
 لما كسدت فيجب قيمتها يوم قبض عند ابي يوسف لما لو استقرض مثليا
 فانقطع عن ايدي الناس يوم الكسار عند محمد لان عنده ينتقل اليه القيمة
 وقول محمد انظر في حق المستقرض لان قيمته يوم الانقطاع اقل وكذا
 في حق المقرض بالنظر قول ابيهم وقول ابي يوسف ايسر لان قيمته يوم

القبض معلومة ويوم الكسار لا يعرف الا بحرج ولا يفي ان القرض اعادة
 وموجبها رد الدين معلوم وذلك يثبت ببرد ماله والثمن زيادة فيه
 لان صحة القرض لا تعتمد الثمن بل تعتمد المثل وبالكذا لم يخرج من
 ان يبق مثليا ولهذا صح استقراضه بعد الكسار و صح استقراضه ما
 ليس بثمن كما يجوز والبيع والمكيل والموزون وان لم يكن مثليا ولو لا انه
 اعادة لما صح لانه يبق مبادلة الجنس بالجنس ثمرة وهو صرام فصار
 المردود عين المقبوض حتى فلا يشترط فيه الرجوع كرد العيار المفقود
 والقرض كالبض اذ هو مضمون بماله وتمايه يعرف في البيتين ولا
 يجوز البيع بغيره فسخه يفسد اذا باه بالفلوس كاسدة لا يجوز البيع بماله
 بعين يفسد حتى يعينها لانها سلع فلا بد من تعيينها بخلاف النافقة فانها
 بقيام الاصطلاح على الثمنية بعدم حاجتها الى الكسار لانها قربة بالثمن وفي
 المنية ولو اشترى بدينارهم كاسدة وقعت العقد غير مبنية لم يفسد ولو
 كانت في مكان يجب مهر كسار كسار فلوس فكسدت باخذ رأس ماله اشترى
 مراحمة ونقد بعض الثمن ثم كسدت ففسد العقد بقدر ما لم ينقد انتهى
 ومن اشترى اي شيك بنصف درهم فلوس اودانق فلوس اي لو اشترى
 شيك بدانق فلوس او قيراط فلوس جازا ببيع صورته اشترى شيك بنصف
 درهم اودانق او قيراط على ان يعطى عوض ذلك الثمن فلوسا في البيع لما
 في توقيف الوقاية لان الشايع بهذا الطريق متعارف اي بنصف درهم
 وغيره من الفلوس متعارف في القليل معلوم بين الناس لاتفاوت فيه
 كانه صريح بقدر الفلوس فلا يؤدي الى الشك وكذا لو قال بثبت درهم وبيع
 وبعده اي على المشتري ما يبيع بنصف درهم اودانق او قيراط منها اي
 من الفلوس وقا لرض لا يجوز لانه اشترى بجهة الفلوس فانها بقدر بالعدد
 ولا بالدانق والقيراط والدرهم فلا بد من بيان عددها قلنا عابثا

الثاني في الاصل ببناء فالمكفول به الدين ثم يتعدى بعن للمدينين ولاهما
 في الكفالة في النفس لما قاله العلامة الشيخ في جامع الرموز فسمى **مكفول**
 ماله الدين بالمكفول له ويقال له الدين والطلب ومن عليه الدين بالمكفول
 عنه ومن قبل الكفالة بالكفيل لوانه في النفس بالمكفول به والمكفول عنه
 وفي النفس الكفالة اسم والكفيل الذي ضمن المال او النفس والمكفول له
 صاحب المال والمكفول عنه الكفيل الذي ضمن عنه المال والمكفول به هو المضمون
 المضمون كقولهم انشئ قبل مكتوب في باب بدين المردم الكفالة او لها
 نذامة واسطفا حلافة واخرها غرامة ومن لم يصدق في دين حتى يعرف
 السلام من السلامة ذكره في النقاية هي اي الكفالة في الشرع حتى زمة اي
 نفس الكفيل في زمة اي الى زمة اخرى هي زمة الاصيل والذمة لغة العهد
 وشرعا محل عقد جري بينه وبين الله تعالى يوم الميثاق اذ وصف حاربها
 مكلفا فالذمة كالسبب والعقل كالمشرط ثم استعير على الكفيل في القولين
 للنفس والذات بعبارة الجزئية وهما قولهم وجب في زمة اي حلفه
 كذا في جامع الرموز يعني وقولهم ثبت في زمة كذا ثبت الوصوب على نفسه
 باعتبار وصف يجري الانسان لماله ولما عليه فانهم جعلوه بمنزلة ظرف
 يستقر فيه لاجب دلالة على اهل المال التعلق وان شئت الحان هذا الوجوب
 باعتبار العهد والميثاق الماخوذ وذكر في الكلام في اصول ان المراد بالذمة
 نفس ورقته لها عهد سابق قالوا معنى قولهم وجب في زمة كذا الوجوب
 في ثبت فيه ذلك العهد ما فيه وهذا المعنى انشأ بهذا المقام لا يكفيل
 محل على ذي الاقدام في الكفالة من طائفة مكفالة وطائفة من باب
 فاعل يعني ان الكفالة في الشرع ضمن زمة الكفيل في زمة الاصيل في الكفالة
 واصلا ان الكفيل والمكفول عنه صارا مطلقين للكفيل لم سواء كان
 المطلق من الاخر كما في الكفالة بالمال او لا كما في الكفالة بالنفس فان شرط

من الاصيل المال ومن الكفيل احصاء النفس والخط المكفالة باطلا في مستظهرها
 هذا بخلاف ما في بعضهم وجزم حكمه في شرع الكفالة بالخط منها واحدا
 وهو تسليم النفس كان المكفول عليه تسليم نفسه والكفيل قد التزمه واذا
 علمت هذا ظهر ان عدم الاحتياج الى قول ملاحضه في التعرف هي ضمن زمة
 الى زمة في مكفالة النفس او المال او التسليم لان المكفالة تشمل ذلك وانما يخرج
 الكفالة بالنفس في تعريف من عرفها بانها زمة الى زمة في مال كذا في معنى لا في
 الدين يعني لا انشاء الكفالة بالدين ضمن زمة اخرى في الدين والاحتفاء من
 احدها لا لافاقب وعنا صاحب الفاصح في ذهب اليه البعض ليقع وحسب
 كضم البدل الى اليد كما هو في القول الاول اصح من الثاني احتراز عما قاله البعض
 من انها هي ضمن في الدين كذا في قوله وهو ذهب اليه لانه لو لم يثبت الذمة
 لم يثبت المكفالة اذ المكفالة فرع الدين ولهذا لذهب الدين من الكفيل صح
 وهما الدين من غير ان عليه الدين لا يبيع ولنا ان الدين في زمة الاصيل
 كما كان محله في دين قتب الموصوف في ذمة الدين للكفيل جعل في حكم
 الدين ضرورة تصحيح ضرورته وفيما وراءه كذا في ليس من ضرورة المكفالة
 وجوب الدين الا يرى ان الكفيل بالشرط يطلب لا يكون بالغن واصلا من
 على المكفول ولهذا لو ابراء البائع المكفول عن ضمن صح وسقطت المكفالة عن
 الكفيل كذا ذكره في الاختيار ثم قالوا هي عقد وثيقة وعامة شرعت للرفع
 الحاجة وهو اصول المكفول له انما اجاء حقه واكثر ما يكون ادله ملامته
 واسطفا نذامة واخرها غرامة دل على شرعيتها قوله عليهم الزعيم فام
 اي الكفيل ضمانه وسوى عصيله والناس يكتفون فاقربهم عليه وعليه الناس
 من لدن الصدر الاول الى يومنا من غير تكبر وركنها كون الكفيل كفنت لك
 بماله على فلان وقوله المكفول له قبلت وقال ابو يوسف العتول ليس بشرط
 وشرطه هو المكفول له به نفسا كان او مالا مضمونا على الاصيل مقدرا

التسليم من الكفيل ليصح الالتزام بالمطالبة وسيؤلفا لئلا وان يكون الدين
صحيحا يعني في الكفالة بما لا حتى لا تصح الكفالة ببطلان الكفالة لان الكفول لا
يستوجب على عبده شيئا وانما وجب ضرورة صحة الكفالة نظرا للعبودية
به العتق وحكمها ضرورة صحة الكفيل مصنوعة الى زمة الاصيل في حق المطالبة
دون اصل الدين لما حكمها يعني لزوم المطالبة على الكفيل مما هو على الاصيل
فكما كانت او ما لا والله من هذا هو التبرع كما اشار اليه بقوله لا تصح
اي الكفالة الا لمن يملك التبرع بان يكون حرا مكلفا فلا تصح من العبد
الصحيح والمجنون لكن العبد يوجب بعد العتق كذا في الخلاصة وهي اي
الكفالة ضربان اي ما نوعان بالنفس اي بلبسة نفس الاصيل نفس
فما لا الاصيل الا ان المصدر رتدي يحرف جاز ان يحذف ذلك الحرف فحل
عن ذلك المصدر كما قالوا في اليك الحصيد ذكره في جامع الرموز وبما لا يفي
اثبات الكفالة بنفس المال او بفعل يتعلق به كاحضار الامانات وكونه في
جامع الرموز فالاولى اي الكفالة بانفس تنعقد بكفلة نفس اي كفلة
بنفس زيد لعمرو ومكلا وفيه اشعار بانها تنعقد وتصح بحجج الاجاب لما ذهب
اليه ابو يوسف ولكن ان يقال ان معناه تحصيل اجاب الكفالة كما ذكره في
الرموز اذ برهنته وعندهما مما يعبر عن البدن كالوجه والراس والرجل
والعنق وحيد البدن وغيرهما مما يضاف الى الطلاق اليه كما مراد
بجزء من منه معطوف على قوله بكفلة لاصح قوله بنفس كما قلنا كذا في
جامع الرموز اي عن المكفول عنه كنصف اي كفلة بنصفه او ثلثه او ربعه
او خمس او عشرة لان النفس لا يتجزئ فذكر البعض ذكر المال كما في الاشارة
قال في الصحيح وقد ذكرنا صحة الكفالة بالزوج ولم يذكره في الطلاق ويصح
الوقوف به وذكره في الطلاق الفرع ولم يذكره هنا وينبغي صحة الكفالة
به اذا كانت امرأة كذا في البحر ولم يذكره ما اذا كفله بغيره قال بعض

لا يصح كما في الطلاق الا بان يتوب به البدن والذي يجب ان يصح الكفالة
به كالطلاق اذ العين مما يعبر به عن الكل ولعله لم يكن معروفا في زمانهم اما
وما لنا فلا نسلم في ذلك ولوا صاف الجزء اليه بان قال الكفيل كفيل كذا في
نصف او ثلثي فانه لا يجوز وفي الصيرفة كفيل بنفسه كجهول لا يصح قاله في كفايته
الكفيل بنفسه هذا او بما له عليه فقال كفلة صحت الكفالة وان لم يقبل الاخر
قبلت انتهى فقد افاد انها تنعقد بلفظية احدهما مستقبلا كما في التكاليف
وفي فتاوى كمال الكفالة لانتم بالكفيل وحده سواء كفيل بالنفس او بالمال
ما لم يوجد قبول المكفول له او قبول اجنبية في مجلس العقد او خطاب المكفول
له او خطاب اجنبية عنه بان قال الكفيل بغيره لان لفظا وكفيل ان يخرج
عن الكفالة قبل ان يحضر الفايب كماله انتهى او بضمته اي وتنعقد الكفالة
بقوله ضمانت يدا او انا ضامن كما في الاختيار او بقوله هو اي الاصيل على
نفسه احضاره فلا لا تصح على بقرينة على لانه للوجوب فهو صفة الزام
كما في صحيح او هو اي ضامن بقرينة الدال على الضمان كعشرة في الكفالة وقيل معناه
ضمانه متوجه الى وفي التاتارخانية قال كذا عندك هذا الرجل اذ قال دعه
الى ومن ترك ما لا فلورشته كذا في البحر ذكره في صحيح او بقوله انا زعيم او قبيل
به اي بطلان الاصيل لان القبيل هو الكفيل من زعيم زعامة او قبيل قبالة
كما في القاموس ولان الكفيل يسمى زعيما قال الله في حكاية عن صاحب يونس
عصاه وانا به زعيم اي كفيل كما في المنه وفي التاتارخانية انا قبيل كذا في
كان كفيل كما لو قال عتي ان اتدبه ذكره في البحر وتنعقد بقوله انا له
ضمان حتى يجتمعا او يلتصقا ويكذب كفيل الى الفاتية وقبل لا تنعقد لعدم
بيان كصفت هل هو نفس او مال ذكره في المنه ثم قال والظاهر ليس
مذهبنا قال كذا في فتاواه وفي ابينا يبيع ولو قالت الورثة للمريض ضامنا
لنفسه بكل دين لهم عليه ولم يطلب المريض ذلك من الورثة والفرع ما عيب

لم تصح الكفاية ولو قال ذلك بعد موته صحته وورد له يجوز كفاية نفسه في مرضه وان
لم يجلب المريض وقال ابو يوسف الكفاية جائزة في الوجهين جميعا انتهى وفي
الاختلاف ولا ينبغي الكفاية بقوله الذي لك على فلان انا دفعه اليك وتنفذ
بقوله ان لم يؤد فلان فانا ادفه اليك انتهى قال الفقهاء ابو الليث في حرة
الفقه تنفذ الكفاية بسبعة عشر نفقة قد كلفت بنفس فلان او برقبته او برحم
او بجسده او برأسه او بنصفه او بشيء او قال فتمت او هو على اولى او انا به
زعيم او قيل او ضربه او على ان اؤتيه او على ان اؤتيه او قال هو على اولى
حتى كتمها او قال هو على حتى يلتقي ثم قال الشروط في الكفاية جارية بان
قال ان اعطيت فلان سيفا فانا ضامن به او ان اقرضت فلان سيفا فانا
ضامن او ان قبضت فلان فانا ضامن له بنكر او قال ان لم اؤد فلان بنفس فلان
غدا فعلى ما عليه او قال ان لم اؤد فلان غدا فعلى ان درهم ففقه الفقه ولم
يؤد لزمه الا ان قال اما ذاب كدم فلان فهو على او قال ما بيعت فلان
فعلى او ما عصبه فهو على انتهى والله ياتي الكلام قريبها ان الله تعالى
لا انا بمعقود اي لا ينفذ الكفاية بهذا لان موجب الكفاية التزام التسليم
هو من المعقود لا التسليم وقال ابو يوسف بصير ضامننا للعرف لانهم يريدون
به الكفاية قال الفقهاء ابو الليث هذا القول عن ابي يوسف غير مشهور فبعد
بالمعقود لانه لو قال انا ضامن لتعريفه او على تعريفه ففيه اختلاف المشايخ و
الوجه الزوم لانه مصدر حقه الى الشئ فقد التزم ان يعرفه الغريم بخلاف
معقود ولو قال انا ضامن لوجهه فانه يؤخذ به لانه يعبر بالوجه عن الجملة
ولو قال انا ضامن لغيره لا يكون كفيلا ولو قال معقود فلان على قالوا يلزم ان
يدل عليه الكون بمنح قال الحنفية فتمت واه ان من قال لغيره ان الدين
الذي لك على فلان انا ادفه اليك انا اسلمه اليك انا اقبضه لا يصح كفيلا
ما لم يتكلم بلفظ يدل على الالتزام كقوله كلفت ضمنت على اني وكذا الشيخ

الامام طه بن الحسين بن علي بن مغيث بن يقطين يقول اذا انى بلفظ هذه الكفاية
مغنيا لا تكفي كفاية وان انى بها معلقا بان قال اذا لم يؤد لك عليه يجز
كفيلا وقال هو نظير ما ذكره منا سكر الفتاوى ان من قال انا ابيع لاني
عليه وان قال ان دخلت الدار فانا ابيع يلزمه ان يدخل الدار وعن الحسن اذا
قال ان يلزمه عزمه على سبيله فانا اؤتيه به او ابدل لك لم تكن هذه كفاية
بالنفس ولو قال دخل سبيله على ان اتيك به ففي القياس كذلك وفي الاحتياط تنفذ
كفاية بالنفس وفي نوادر ابن سماعه عن محمد صحت كفاية على فلان انا
اقبضه منه وادفعه اليك قال ليس هذا على فلان حال ان يدفعه من عنده
انما هذا على ان يقضاه ويدفعه اليه انتهى وصح اخذ كفيلا واكثر من
من الكفيلين لان حكمهما كحكم واحد في كفايته وهي كفاية التعدد والالتزام الاول
لا يمنع الالتزام الثاني اذ هم منها التوثق فلو تنازع كفاية البيوع وكذا اذا
تعددت النفوس المكفول بها ايضا كما يجوز بالدون الكثيرة فاذا اخذ كفيلا
بنفس رجل ثم اخذ كفيلا اخر لابيائه الكفيل الاول فيضرب ابهما ثم يتسليم بنفس
الاصيل لان الكفاية للتوثق وبالثانية يزداد التوثق فلا منافاة بينهما
كذا في توفيق الوقاية في ان سلم احد الكفيلين بنفس الاصيل بدين دون صاحبه
وليس هذا كالدين كفاية خلاصة الفتاوى ويجب فيها اي في الكفاية بالنفس
احضار المكفول به اي الاصيل الذي عرف مكانه ان كانت الكفاية مطلقة
بان لم يعبه لها وقت اذا طلبه اي طلب احضاره المكفول له اي الدين وان
لم يحضره اي فاته لم يحضر الكفيل الاصيل جس اي الكفيل يعني لانه ظالم يمنع
الحق وفيه كراهة الى ان جسد اول مرة وهذا كما في جامع الرموز جس الحاكم
وقيل لا يجسد اول مرة لان جس جزاءهما ملحة ظا الرواية فيهم حتى يظهر
لمطلعه لانه جزاء الظلم وهو حتى لم قبل بما ملحة ذكره في التبيين ثم قال ينبغي
ان يفصل كما فصل في جس بالدين فان هناك قبل اذا ثبت الحق باقرار

لا يجعل بحسب واحة يدفع ما عليه لان بحسب جزاءهما طلة فلم يظهر باول
 الوهلة وان ثبت بالبينة بحسب كما وجب لظهور مظهر بالاثبات فكذلك
 هنا ينبغي ان يفصل على هذا التفصيل يعني لا يحسب الا اذا ثبت الكفالة باقرار
 وان ثبت بالبينة بحسب وذكر في النهاية معن يا الى الاصطلاح فكذلك اذا لم
 يظهر عجزه واما اذا ظهر عجزه فلا معنى لحسب الا انه لا يحال بينه وبين الكفيل
 فيلازمه ويحال به ولا يحال بينه وبين اشتغاله جعله كالمفلس بالدين اذا ثبت
 بالاقرار او البينة انتهى قال المصنف فتاواه بطلان بحسب قال محمد اذا كفيل بنصر
 الرجل فظهرت مما طلته عند القاض حسم حتى يبرأ ثم قال ولا يحسب في اول مرة
 وانما يحسب بعد مرتين او ثلاث يعني اذا رفع الامر الى القاض في مرة او ثلاثا واما
 القاض بالاثبات وتوقعه بالحسب فان لم يأت به الا ان يحسب فانا ويل له من ذلك
 اذا كان الكفيل مقدرا بالكفالة اما اذا كان متدافقا في البينة او يختلف فنكل
 بالقاض بحسبه في اول مرة انتهى وان عين وقت تسليم يعني وان شرط
 للكفيل تسليم المكفول عنه في وقت معين كيوم كجعة مثلا لزمه اي الكفيل ذلك
 اي احضاره المكفول عنه فيه اتم ذلك الوقت الذي عينه اذا طلبة اي المكفول له
 احضاره لانه ان لم يضره بالشرط والكفالة فيجب عليه هو فبان ان طلبه في ذلك الوقت
 او بعده كالدين المحجول اذا حل كما في قوله فان سلم اي الكفيل المكفول عنه قبل
 ذلك اي الوقت الذي عينه برئ كما اذا كفيل الشهر فسلم قبل الشهر برئ
 كتهيل الدين المحجول وهذا ان التأجيل حقه فله فقاطعه كما في الاختيار وفي جامع
 الرمور لو قال كفلت بنصر فلان الشهر فلان لا يبرأ كفيلا بعد ذلك لم يصح كفيلا
 اصلا ثم قال وهذا حجة لمن يلحق منه الكفالة ولا يبرأ ان يلقه كفيلا انتهى
 وفي التوازل لو كفيل الشهر لم يبرأ حتى شهره لم يسلم نفس كخص اليه وفائدة
 التأجيل تأخير ضمانه ولو قال على ان يبرأ من الكفالة بعد الشهر
 بربطه بعده انتهى في البرزخية لو كف بنصره لا يسلم ثم دفع اليه قبل شهر برئ وان

وان ابا المكفول له ان يقبل لم يذكره السرخسي وفي شرحه في كتاب تسليم
 بعد الشهر كما لو باع بنصر مؤجل قال ابو جعفر وعن الثاني كفيل عشرة فهد
 عليه فهو عليه ابرأ حتى يبرأ وقال محمد كفيل بنصر الشهر على ان يبرأ اذا مضى
 شهر وهو لم يصح شيئا قال الفقيه على انه لا يصح كفيلا وفي الواقعات
 الفقيه على انه يصح كفيلا كقول الفقيه ابو اليك الفقيه الشهر طالب بعد
 شهر ويطل ما قاله البعض انه كفيل في كمال مؤجلا الى شهر دل عليه ما ذكره
 عصام لو قال انت على لفي شهر يقع بعد الاجل الا ان يبرأ الوعد في كمال
 دل على انه لا يصح كفيلا في كمال ودينه بخلافه فدل امر امراني بعد هذا الشهر
 حيث يصح الامر بها في كمال الشهر لان الطلاق لا يحتمل التوفيق والامر بختمه
 ذلك الكفالة لا يحتمل التأجيل ثم قال ولا يقع بقوله ان لا كفيل بعد الشهر ان لم
 يكفيل الحال الا ان الكفيل لم يسلم للمالك بحسب على صاحب القيد ولو لم يصح كفيلا
 الا بعد الشهر لما جاز في حال كمن ذكر الشهر تأجيل حتى لا يطالب الحال ويجازي
 بعد الاجل لكن اذا جاز الكفيل يرجع عليه بدين مؤجل وانما العمل بحسب الطالب
 على القول وفي السيرة كفيل الشهر لا يبرأ بمضيه بلا تسليم فاذا قال على ان
 برئ من الكفالة بعده فلما قال ومثله في مقتضى انتهى كذا في النهاية قال
 في التبيين ثم التسليم بغير التأجيل بينه وبين ذلك برفق كما نرى فيقول لم
 هذا حسم فان لم يعلم بانه في ذلك الحسم وان ثبت ثم لا
 في امان يسلم بعد طلبة الا فان كان بعد طلبة برئ وان كان
 لم يقل سلمت اليك بحسب الكفالة هذا كما ان المكفول به حاضر فان غاب
 المكفول به وعلم مكانه اي المكفول به اسلمه اي الكفيل الحاكم مدة ذهابه
 وايضا في رجوعه من مكان المكفول به ولا يحسب لانه لم يظهر مظهر بعد
 الحسب للماطلة فاذا مضت اي مدة المؤجلة ولم يحضره اسلم المكفول به بحسب
 اي الحاكم الكفيل لا يحتاجه عن ايقاع الحق وقد ظهر مظهر وبحسب جزاءه واذا

جسمه وثبت عند القاض محضه عن احضاره حتى يسلم وبقي
الى الذي اجبه ان شاء الله وان شاء لا زمة الا ان يكون في ملازمة
تفويت قوته وقوت عياله فيما خذ منه كفيلا بنفسه وحكليه ذكره في الاختيار
قال المصنف فتناواه وان كان في الطريق عذره لم يؤخذ باحضاره انتهى وان
غاب اي المكفول به ولم يعلم مكانه لا يحال بصفه مجهول اي الكفيل به اي
باحضاره المكفول به لانه عاجز عن احضاره فصار كالموت الا ان الموت يتصل
الكفالة اصله لليقين بالعجز وهذا لا احتمال القدرة بالعلم بحكم كذا في الاختيار
قبل هذا ان ثبت ذلك اي عدم العلم بمكانه يتصدق الطالب او بيئته اقامها
الكفيل عول عليه صاحب الحق فيمنه وقاية شره وعياله او اقصر ان يلقى في
شره الكفر وفي الشره صاحب الحق واستدل عليه بما في القصة عن علي
السعدى اذا غاب المكفول عنه فللايمان ان يلزم الكفيل حتى يحضره ويحمله في دفعه
ان يدعى الكفيل عليه ان خصمه غائب غيبة لا تدرى فينزل بموضع
فان اقام بيئته على ذلك شديدا عند خصوصية انتهى ثم قال في ملازمة الطالب
الكفيل عند عجزه عن احضاره لا يصل اختلاف ذكره السرخسي انه يلزم وذكر
شيخ الاسلام ان لا يلزم كذا في التنازع فان اختلفا ولا بيئته وقال الكفيل
لا اعرف مكانه وقال الطبري في نظر فان كان له فرجة معلومة يخرجها اليها في
كل وقت للتجارة فالقول للطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع والا
فالقول للكفيل لمتكم بالاصل وهو كقول ذكره في المتن ثم قال في موضع قلنا يؤمر
بالذهاب اليه للطالب ان يستوفى بكفيل من الكفيل حتى لا يغيب الا في كذا في
البحر في حق بيئته الكفيل بالنفس الا مع المكفول به عن السفرة كانت الكفالة
حالة كان له ان يمنعه حتى يخرج عن عهدة الكفالة وان كانت موقلة ليس
لها ان يمنعه من الخروج قبل حلول الاجل انتهى قال المصنف فتناواه بعد حكاية ما ذكره
صاحب المنهج او لا وقال بعضهم لا يلتزم القول الكفيل وجب ان يظهر عجزه

فان اقام الطالب بيئته انه من موضع كذا امر الكفيل بالذهاب اليه و
احضاره ولو اخذ القاض كفيلا بنفسه رجل وهو مجبور فلم يقدر ان يات به
لا يحس الكفيل وان كفيل بنفسه في غير الجس ثم جسد الكفيل حتى يات به
ولو حقق المكفول به بدار الحرب مرتدا ان كان قادرا على اعادة يات كان بيننا
وبينهم مواحدة ان من يحقهم مرتدا يردونه عينا لزم الذهب والالبيان
به والا فلا **قاعدة** قلة الخلاصة وفي الاصل اذا كفيل رجل لرجل والمكفول غائب
فهو بالطله وقال ابو يوسف آخرا هو جائز واجمعه انه لو قال بطريق الاخبار
جائز وفي البراءة وان اجاز الطالب وهو حاضرا جائز وان قبل عن الغائب
في الجس قابل توقف وان لم يقبل عنه قابل بطل عنه مما في بعض الكتب ان
الفتوى فيه على قول الشافعي ولو قال الطالب اجرت عن الكفالة خلا غيبة
المكفول له وجاز وقال الكفيل كان انشاء فالقول للطالب فان قبل الاخطار
الفتوى عن الطالب بان قال يتضمن لعلات او ضمن بفلات فقال فقلت قد
في اجازة الغائب والكفيل الخروج عنها قبل اجازة الغائب والفتوى له
في الموقوف لا يصح واذا قال المدينون حال غيبة الطالب لانسات تفعل عنه
ما على من الدين لفلان فقال فقلت فان كان المدينون جميعا لا يصح وفي
الكفالة لا يتوقف وان كان مريضا قال ذلك لوارثه اضمنوا من دينه الفتوى
الفرعاء فضمنوا والفرعاء عيب جاز للمها نواختلفت في حقها فيما اذا قال
المريض ذلك لاجنبي فضمن الاجنبي بالتامه نهما من المريض به وان لم
يسم الدين ولا صاحب الدين وتما في خلاصة البراءة وينظر في
الكفالة بالنفس يموت الكفيل لحصول الحجر المالي عن تسليم المكفول من الكفيل
معدومة وورثته لم يكفله شيء ولا يتق الكفالة باعتبار تركه لاستنجا
استيقاء النفس من محال بخلاف الكفالة بالمال ذكره في المتن ثم قال في الكفر
في باب مصلح عن حقوق الذي ليس عال انها لا تبطل بموت الكفيل ويطالب

وارثه باحضاره كذا في سراج التمام والمكفول به اي وبطل ايضا بموت
النفس المطلوبة قبل حلول الاجل لا تمتنع التسليم وله عبد الوصل اي لو كان
المكفول به عبدا لما قال هذا لدفع ثمنه ان العبد مال فاذا تقدر تسليمه لم
قدرته وهذا اذا كان على العبد مال يطالب به وكفل بنفسه رجل اما اذا كان المدعى
نفس العبد لا يبرأ حرة به في خلاصه حيث قال لو كفل بنفس عبدا فمات العبد براء
الكفيل ان كان المدعى به المال على العبد وان كان المدعى بنفس العبد لا يبرأ وضمن
ثمنه كذا في مخرج دوت دعوت المكفول له يعني لا يبطل الكفالة بموت الطالب وهو المكفول
له وسلم الكفيل الى ورشته او وصيه كما ان رابيه بقوله بل يطالب وارث
اي وارث المكفول له او وصيه الكفيل مفعول يطالب لانه اذا مات الطالب يحل له
وصيه او وارثه فلا يبطل حكمه اذا هم قاموا بمقتضى استيفائه كذا في السنين
فان سلم الى بعضهم برى منهم خاصة ولما قيل مطالبته باحضاره وان
كانوا صفارا فلو صيهم بمطالبته باحضاره فان سلم الى احد الوصيين براء
في حقهم ولا اخر مطالبته كذا في سراج الوهاج وبراء الكفيل اذا سلم الى
في موضع يقتدر المكفول له على فسخ صفة المكفول به بان يكون فيه حاكم حرة
لو سلم في برية فيها حاكم وقا فيه برى كما في جامع الرموز وان لم يفعل اي الكفيل اذا
كفله اذا دفعته اليه فانا براءه ان للوصي ان لا يوصي له موجب التسليم ببراءة
فيثبت بدون التخصيص عليه ولا يشترط قبول الطالب التسليم كما في فتاوى
الدين يعني كالمديون اذا سلم الدين والغائب اذا سلم الغائب والبارع اذا
سلم جميع اطلقه فمثل ما اذا قال سلمت اليك بكذا الكفالة او لا ان طلبة منه
واما اذا لم يطلبه فلا بد ان يقول ذلك وان لم يقل لا يبرأ لان التسليم قد يقع
بحكم الكفالة واستعانة او اجارة واذا اقر الطالب بنفسه المكفول له برى
الكفيل فلا يحتاج فيه الى النص لان الظاهر لا يغير الا بشفاعة حرة ولو سلم الكفيل
المكفول به الى الطالب فانه ان يقتل اجبر على قبوله بمعنى انه يشترط قابلية الطالب

اذا رد العبد او قيمتها والمديون اذا دفع الدين بخلاف الاسلام غير بغير امر
الكفيل حتى لا يجبر على قبول لانه اجنبه فصار نظيره قماء الدين من الاجنبه يعني
كما لا يجبر اذا قضي الدين فخصه كما في الصبي والتبعية قال المصنف فتاوى مشر ابو حنيفة
عن كفل بنفسه رجل وكان المكفول له جاساع قوم في خاتمة فقهاء الكفيل بالمكفول
به فلم يلزمه ما عدا وقال هذا المكفول به ولم يجلس المكفول به بل مروى في هذا
يكون هذا القدر شيئا فقال دفعه انتهى وبشليم وكيل الكفيل اي وبراء
الكفيل ايضا من الكفالة بشليم وكيل الكفيل وبراء لان وكيل الكفيل يقيم مقام
ورسو سفير عنه فيكون فعله كالفعل وبراء الكفيل بشليم المكفول به نفسه
من كفايته اي الكفيل هذا قيد في جميع لان المكفول به مطالب بالتسليم وواجب
عليه ان يسلم نفسه فاذا سلم فقد حصل الحق فلا معنى لبقاء الكفالة بعد ذلك
ذكره الزيلعي في التبعية ثم قال وشرط براءته ان يقول كواحد من هؤلاء سلمت
ابن نفسي او سلمت اليك بحكم الكفالة وفي لفظ المختصر ما يشعر بذلك فانه
قال وبشليم المكفول به نفسه من كفايته فهذا دليل على انه لا يبرأ الا ان
يقول كفايته نفس عليه في الكفيل ووكيله ورسوله في البسوط والحيط ولو سلم
اليه رجل اجنبه بغير امره وقال عند الدفع سلمت اليك عن الكفيل فان قبله الط
براء الكفيل وان سكت الطالب ولم يقل قبلت لم يبرأ الكفيل ذكره قاض
خان في فتاواه قال مصنف فتاواه واذا دفع المكفول نفسه الى الطالب وبشليم
انما اذا دفع نفسه اليه من كفايته الخلفان بخلاف الطالب على القبول وبراء الكفيل وكذا
وكذا لو سلم رجل عن الكفيل بان انا ب الكفيل غيره مناب نفعه في تسليم المكفول
به وان لم يقل عن الكفالة لا يبرأ ولو سلم اجنبه المكفول به عن الكفيل ان قبل
الطالب برى الكفيل والا فلا انتهى فان شرط اي وقت الكفالة تسليم
اي المكفول به الى المكفول له في مجلس فتاوى سلمه في السوق قالوا ببراءة الحصول
الحق والختم رزما تنبأ ان اي الكفيل لا يبرأ اي عن الكفالة بالتسليم في السوق

لان الشريط مفيد فيلزمه تسليم على الوجه الذي التزمه وهو قول زفر بن يفتح في
 زماننا انتهى ان النس في اقامة الحق والاختلاف في بدله يعتادوا ان في الفرم من
 يدحكم كذا في البحر قال المصنف فتاواه قاله بخلافه زماننا اذا شرط عليه التسليم
 في مجلس القاض فسلمه في مجلس القاض لا يلزمه بدفع انتهى وهذه احكام السائل التي
 يفتح بها بقول زفر منها ان الكفاي الوكيل بالخصومة لا يلزم القيد ومنها تخيير
 الساعي الى سبيل في الصلاة كقعود السليمان وغيره بشك ومنها روية
 البيت لكفر القاض البينة من امرائه في الشك في كفوته لا بد من روية داخل ومنها
 ان روية لها نقض ومنها القاض في الشك في كفوته لا يكفي بل لا بد من روية
 سبع ذرية منه ونسب امراد المصنف وان سلمه مصراخرى غير المصنف الذي
 كفوفه لا يبرأ عنه مما لا سلم على الوجه الذي التزمه وهو ان يسلم في
 مصرك فيه وهو مفيد لاحتمال ان يكون شهوده فيه اذ يعرف قاض ذلك المص
 حادثه فلا يبرأ الا بالتسليم له ويبرأ عند الامام اليه لان المعصية بتسليمه على
 وجه يتحكم في احصائه مجلس القاض وقد وجد روية في ذلك اذا شرط تسليمه عند
 القاض فسلمه عند قاض اخر جاز انتهى وان سلمه بربرية او في السواد لا يبرأ
 لانه لا يقدر على محاصره في ذلك المكان وقد شرط ذلك وكذا لو لم يستشر التسليم
 في مجلس الحكم لا يبرأ بغير هذا التسليم لما ذكرنا في البيه وفي الغنية كقول
 نفسه في البلد وسلم في البراءة حتى ان كان فيها حاكم وقال العلامة التاجري
 والبدراي لا يصح قال وجوابها حسن لان اغلب قضاة رسائيق ظلية
 يقدر على محاصره على وجه العدل دون رسائيقهم ذكره في نهج وكذا لا يبرأ اذا
 سلمه في السجن وقد جزم اي المكفول به غير الطالب لان الحق من التسليم
 تمكن من احصائه مجلس الحكم ثبت عليه الحق ولا يفيد في محاسن قبل القاض
 لا يبرأ عنها اذا كان السجن سجن قاض اخر اما لو كان السجن سجن
 هذا القاض يبرأ وان كان جبه غير الطالب لان القاض قادر على



احصائه من سجنه كذا ذكره ابن المكنة في الوقاية **فائدة** قال المصنف فتاواه
 ولو ابرأ بغيره وارثه عن الكفاي بالنفس جاز لانه ليس بمال وفي السراجية الكفيل
 بالنفس بشرط فهو فهو على ثلاثة اوجه ووجه يجوز البراءة وبطلان الشرط نحو
 اذا سلم لم يصح في رواية ان يبرأه على ان يعطيه ككفيل عشرة دراهم جازت
 عليه الكفيل في رواية اخرى ورواية البراءة وبطلان الشرط ولو صالح الكفيل المكفول له
 الطالب في رواية اخرى على مال يبرأه عن الكفاي لا يصح الصلح ولا يبرأ عن
 الكفاي لانه في رواية واحدة رواه الجماعة واحده رواية لهالة والكفاي
 ببراءة الكفيل في رواية اخرى يبرأ عن الكفاي لانه لا يجب المال وفي وجه يجوز
 البراءة والشرط وهو ان يكفل بنفسه بشرط الطالب على الكفيل ان يدفع اليه
 المال ولا يبرأ عن الكفاي بالنفس جازت البراءة والشرط وفي الغنية وبطلان الشرط
 في البراءة شرط الجواز الاعتناء عنه كقولها البراءة عن المهر على ان لا
 تشترط على او على ان تعتق عبدا فقبل فقبل بشت البراءة وبطلان الشرط
 بخلاف قولها جعلت المهر كذا او اعطيتك عتاق لانتزوعه على لم تجز وكذا
 قالت بعد البيوت ابرأته عتاق تزوجته لم تنص واذا قالت ابرأته عن مهر فاذا
 من تصرف بكذا برك ولا يلزمه فاما ابرأته على ان تصدق او على ان يعطيه
 فلان كذا لم تجز انتهى ما ذكره المصنف فتاواه فان كفيل بنفسه على انه اي الاصيل
 انه لم يوافق به اي ان لم يات الكفيل المكفول به عتاق فهو صا من لما عليه اي
 المكفول له المال وجاء العتاق فلم يوافق به اي ولم يات بالمكفول به عتاق لم يوافق به اي
 الكفيل ما عليه اي على المكفول به من المال لانه عتاق الكفاي لا مال لعدم الموافقات
 وهذا التعليق صحيح لانه مل الناس اياه وان مات ان للموصلي او لومات
 المكفول عنه لوجود الشرط وهو عدم الموافقة لما مر ان شرط متعارف فاذا وجد
 الشرط لم يزمه مال فان مات المكفول عنه في هذه المصروف قبل انقضاء المدة
 ضمن المال فان خذ من تركه لتحقق الشرط وفيه لعل رايه لومات الكفيل قبل

قبل الانقضاء لم يضمن المال وليس كذلك فانه اخذ من تركته لما في النهاية
 ذكره في جامع الرموز وفي البزارة كقولهم على ان المكفول عنه اذا غاب
 فاما عليه فغاب المكفول عنه ثم رجع وسقط الى الابد لا يبرأ لان المال
 بجلوه لم يبرأ ولا يبرأ الا بالاداء او الابراء وكذا اذا قال الكفيل اذا غاب
 عنه ولم او اقبل فانا صان من المال الذي عليه اما اذا قال ان غاب فلم
 او اقبل فانا صان لما عليه فان هذا على ان يوافق بعد الغيبة وتما فيه
 منها ولا يبرأ اي الكفيل من كفالة النفس لصحة الكفالة بين النفس
 والكفالة بالمال سواء ادى المال اولها او لا انها وقعت مطلقة غير مقيدة باداء
 المال في المحيط ذكره في جامع الرموز ثم قال في الظن انه يبرأ بالاداء انتهى
 وهذا لان الكفالة للتوثيق فالتوثيق في الكفالة بالنفس لا ينافي التوثيق
 بالكفالة بالمال كما لا ينافي التوثيق بكفالة نفس اخرى او مال اخر وقال الشافعي
 الكفالات باطننا ودليل الطرفين مدغم في الشبهة فان قيل شرط وجوب
 المال عدم موافقة بعد ما يبرأ الا ترى ان الطالب اذا ابرأه عن الكفالة
 بالنفس فلم يحضره لا يجب عليه المال فقد شرطه فكذلك اوجب بان البراء
 موضع للمنفذ فتصح به الكفالة بالنفس من كل وجه والموت لم يوضع للمنفذ
 انما يبرأ به عن التسليم المستحق بالكفالة لان المستحق عليه تسليم يقع رغبة
 الى خصام وهو عاجز عنه وكان ضروريا فيقدر بقدرها فيبرأه عن التسليم
 ولا ضرورة الى انفساخه حق الكفيل بالمال فلا ينفذ العقد في حقه وان مات
 الكفيل فقد ذكرنا في حق الكفالة في فتاواه ان وارثه كان بمنزلة الكفيل ان دفع
 الى الطالب فدين الكفيل المكفول به الموارث الطالب في الوقت يبرأ فان لم يدفع
 لزمه المال وهو شرط كذا في الشبهة وفي الفتوى ولو ابرأه الطالب عن كفالة النفس
 فلم يوافق به لم يجب المال لغير شرط انتهى انتهى قال في المحقق كقولهم رجل
 على ان لم يوافق به غدا فهو كفيل بنفسه فلا في اخره والطالب قبله حق

فالكفالة

فالكفالة بنقل الاول صحيح وينبغي ان لا باطله عند محمد وقال الكفا هي صحيحة
 وان لم يوافق بالاول كانت عليه الشاكي وعلى هذا الخلاف الكفالة بالمال بان
 قال ان لم يوافق به غدا فانا كفيل بمالك على فلات وهو غير محرم آخره ولو قال ان
 لم او اقبل فانا كفيل بمالك على هذا المحقق بعينه صحيح اجماعا من الميسر
 انتهى في البزارة ان لم يوافق به غدا فمات المكفول عنه لزمه المال بمحض الغد وان
 مات الكفيل قبل الاجل ان سلمه ورثته قبل الاجل او المكفول به سلمه
 عن جهة الكفيل قبل مضي الاجل يبرأ وقال الشافعي ابو يعقوب تسليم عن الكفيل
 اذا كانت الكفيل بامر المكفول له والا فلا انتهى وفي قاض خات رجل قال لا
 ان لم يعطد فلان ماكد فهو على فتق صاه الطالب فلم يعطه المطلوب
 ساعه تقا صاه لزم الكفيل انتهى كذا في فتاوى العنبري ومن ادعى على
 اخره ان دبر بينهما بانها جيدة اوردية او شريفة او لم يبرأ اي على وجه
 يصح الدعوى كما ذكرنا فكفيل بنفسه رجل على ان لم يوافق به اي ان لم
 يأت الكفيل بالمكفول به غدا فعليه امانة اي مائة دينار فطهيه فلم يوافق
 به اي لم يسلم الى المكفول له غدا لزمه امانة لصحة الكفالة بين عندهما
 خلافا للشافعي على ما قلناه ولم تصح الكفالات لان الدعوى بلا بينة غير
 صحيحة فاذا لم تصح الدعوى فلم يجب احضار النفس لعدم صحة الكفالة
 بالنفس لم تصح الكفالة بالمال لا ابتداءها عليه ولها ان المال ذكره في
 فيصرف الى ما عليه كدعي فيصح الدعوى على اعتبار بينة فاذا بينة لم تنفذ
 باصل الدعوى فظهر صحة الكفالة الاولى فيثبت عليه الكفالة واما اذا
 لم يبين فلات الناس يحكمون كمال المدعي به في غير محله القاضي ولا يثبت الا
 عند القاضي فدفع الى الخصم وصونا لسلامتهم الى وقت الحاجة فاذا بين
 انصرف بينة الى ابتداء الدعوى فكانت ايراد بالمائة المطلقة في ابتداء
 المائة التي يدعيها وبينها في الاخر على هذا صحة الكفالة بالنفس

والمال جميعا ويكون القول قول المكفول له في هذا البيع لانه يدعي صحة الكفالة
 وتماه يعرف في العناية ولو اختلف الطالب والكفيل في موافاة بالمكفول به
 بات قال الطالب لم يوافق به وقال الكفيل وايقن به فالتقول للطالب لانه
 ينكر ذلك والمال لازم على الكفيل لعدم ثبوت موافاة به لانه سبب وجوب
 المال بالكفالة الا ان موافاة شرط البراءة فلا يثبت بقول الكفيل كذا في البيع
 وفي البرائة وفيما اذا علق المال بعدم موافاة لا يصدق الكفيل على موافاة الا
 يحكي كما في البيع وبما انه ما ذكره في نظم الفقه قال الكفيل دفعت النكاح اليوم
 المشروط وانكره الطالب فالامر على ما كان في الابتداء ولا يمين على واحد منهما
 لان كل واحد منهما مدعي الكفيل البراءة والطالب الوجوب ولا يمين على الذي
 انتهى وفي خلاصة قال الكفيل ينكر رجل على انه لم يوافق به غدا فعلى الذي
 درهم ولم يقل الا ان الله عليه فحقه غدا ولم يوافق به وفلان يقول لا شيء على
 والطالب يدعي الله والكفيل ينكر وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل ان يدرهم
 عندا به 2 وعندا به يوفى في قوله الاخر وهو قول محمد لا شيء عليه انتهى ويستفاد
 فيها ان الالف يجب على الكفيل بمجرد دعوى المكفول له عندا به 2 وان كان
 الكفيل ينكر وجوبه على الاصيل في السراة الوهاة 2 لو ادعى على رجل الله
 فانكره فقال له رجل ان لم يوافق به غدا فعلى فلم يوافق به غدا لا يبرأ منه شيء
 لان المكفول عنه لم يبرأ بوجود المال ولا اعترف الكفيل به ايضا فصار
 هذا امالا معلقا بخبر فلا يجوز ان يغير ان لا بد في مسئلة الكتاب
 من اقرار مدعي عليه بالماكة كذا في البيع **فائدة** قال في البرائة كفل بنفس
 عبده وضمن ما ذاب عليه وغاب العبد وهو تاجر فان الموت يؤخذ بكفالة
 نفسه فاذا حضر وجوزم وقضى عليه بما لم يوافق به غدا لم يبرأ ولا رجل
 ان يأخذه فلان كفيل بنفسه فاخذه فان كان كفيل الكفيل
 يأخذه دون الموكل لانه اضاف العقد الى نفسه بقوله الكفيل في الشرط

الكفيل بتسليم نفس المخطوب اليه وان كفل به للموكل اخذه الموكل لا الكفيل لانه
 جعل رسولاً والكفيل التزام التسليم الى الموكل فان دفعه الى وجهين الموكل
 برئ والكفالة بحضرة الطالب جائزة وان كان المخطوب غائبا وبحوز
 الاقرار بيمينته الطالب وقدر كفل بحضرة الطالب والمخطوب بغير امره ثم
 رضى المخطوب ثم قبل الطالب يرجع ان ادى وان قبل الطالب الكفالة
 او لا ثم رضى بها المخطوب لا يرجع لان تمامها بقول الطالب ووقف قبوله
 كان الامرجوحا فيرجع وفي الثانية لم يكن موجودا لا يتغير عن غير
 الموجبة للرجوع الى الموجبة كفل بنفسه على ان لم يوافق به في يوم كذا
 فعليه المال فتوارى الطالب في ذلك اليوم ولم يحججه الكفيل برفع الامر الى
 الحاكم لينصب وكبلا يسلم اليه وكذا لو اشترى على انه بائع بالثلاثة
 ايام فتوارى البائع في الثلاثة ينصب وكبلا فيرده اليه كذا عن الامام
 الثاني وان حسن كفل بنفسه على انه مائة طلبة سلم اليه فان لم يسلم
 فعليه ما عليه ومات المخطوب فطالبه بالتسليم ويجزى لانه لم يبرأ لان
 المطالبة بالتسليم بعد كونها لا تصح فاذا لم تصح المطالبة لم يتحقق البيع
 الموجب للردوم المال فلا يجب اخذ الكفيل للضمان بما ذاب عليه عليه
 وكفيل بنفسه جازن وياخذ حكم من المدعي عليه كقيل لا شيء اذا طلب الموكل
 وقال له يمينته حاضرة والتقدير بثلاثة ايام لانهم كانوا يجلسون للحكم
 في ثلاثة ايام ولو قال شهدت غيب اذا قام واجدا وقال الاخر غائب
 لا يكفل ولو امتنع المدعي عليه من اعطاء الكفيل يامر الحاكم المطالبة بالملازمة
 ولا يجب وان كان المدعي عليه مسافرا وعرف ذلك منه لا يأخذ منه كقيل
 واجله الى اخر المجلس فان برهن في المجلس والاخذ بسبيله ولو قال انا
 اخبرته غدا او اني ثلثة ايام يكفل الى وقت الخروج انتهى ولا يجزى
 المدعي عليه على اعطاء كفيل بالنفس في حد اتي حد كان وقصاص اتي

فما كان صورته اذا قال مدعي القصاص في النفس او احد القدر
للقاص في بيته حاضرة في المصير وطلب من القاص ان ياخذ كفيلا بنفس
القاص او القاص في بيته حاضرة في المصير وطلب من القاص ان ياخذ كفيلا بنفس
على اعطاء الكفيل في الحدود والمخالفة كحد الزنا والشرب بل
بلا زمة المدعي ان يقيم القاص عن مجلسه فان احضر بيته والا خلى
سبيله هذا عند ابي 2 ولو سمى نفسه بغيره ولو تبرع المطلوب بحد القذف
والقصاص باعطاء الكفيل للقاص من غير جرح عليه صح اي ذلك بالاتفاق
لان تسليم النفس مستحق على الاصيل للمطالب فيصح الكفالة به وقال الجرجاني
القصاص وحد القذف بغيره دون غيرها لهما ان الكفالة بالنفس شرعت
لتسليم النفس وتسليم النفس واجب على الاصيل هنا فصحت الكفالة به
لما في دعوى المال والتعزير وسائر الحدود الواجبة للعبد بخلاف الحدود
فخالصة لانها تخص حق المدعى والكفالة شرعت ويشترط لصاحب الحق
كبيلا ينفوت حقه والدية عنه ولا ي2 اطلاق عليه السلام لا
كفالة في حد ولان الكفالة لا تبيح شاف وبني محد والقصاص على الدماء
لكونهما عقوبة فيسقط بالبراءة بخلاف التعزير لانه من حقوق المباد
واحق الترتيب في حد السرقة بهما في جواز التكفيل بنفس من عليه اجماعا
وفي الاجبار عليه عندهما وجعل من حقوق العباد لكون الدعوى شرطا فيه
لما هو شرط فيها والمدعي يحتاج ان يجمع بين شهوده ومطلوبه
فربما يخفى المطلوب نفسه فيستوثق بكفيل بخلاف غيره من الحدود لان
الدعوى ليس بشرط فيها والواجب عليه حضور مجلس الحاكم بسبب الدعوى
اذ لا يسمع دعوى احد فيها فلا يجوز الكفالة بها اصلا وان كانت
نفسه به وسمى وقيد بقوله على اعطاء كفيل بالنفس اي بنفس
اقتابل او القاذف لان الكفالة بنفس محد والقصاص لا يجوز اجماعا

لما في التبيين لانه لا يمكن استيفائه من الكفيل فلا يسمع وليس تفسير الجبر
عند ههنا الجبر بالحبس وغيره من العقوبات لكن بامره القاص بالملازمة
وبدور مودع دار واذا اراد دخول داره فاذا اذن له دخوله و
يسكن حيث سكن وان لم ياذن له منه من الدخول واجلسه في الدار
كبيلا يفيق بالخروج من موضع اخر انتهى كذا في العنانية فان شهد
عليه اي على المدعي عليه مستوران اي رجلا غير معلوم فقصما و
وصلا جهما حد او قود اي قصما من حبس يخر لا يحبس المدعي عليه في
الحدود والقصاص حتى يشهد به هذان مستوران لان حبسهما التهمة
الفساد وشهادة المستورين تصلح للحكم به فيصلح لاثبات التهمة وكذا
اي حبس مثل ما تقدم ان شهد اي العدل عليه عدل واحد يعرفه
يعرفه القاص بالعدالة لان خبر الواحد حجة في الدلائل والمعاملة فيثبت
بشهادة الواحد التهمة وان لم يثبت به اصل الحق والجبر بتهمة النفس
موضوع لانه عليه حبس رجلا بتهمة بخلاف دعوى الاموال حيث لا يجزيه
ماله يثبت لانها نهاية عقوبتها فلا يثبت الا بجملة كما حد نفسه وفي الرمز
مغربا الى الاجناس في التعزير لا يجزى يسأل عن عدالة الشهود
وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال ويجوز فيه
النفذ وتصح فيه الكفالة وهو حق الادامي وفي نوادر ابي يوسف رواية
ابن سماعه في الذي يجمع الحر ويكسر ويترك الصلوة اجس واداره
ثم اخرج ومن يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس اجماعا واجله
في السجن الى ان يتدب لان هذا على الناس وشك الاول على نفسه ذكره في المحل
خلافا لهما في رواية بغيره وفي رواية اخرى عنهما انه لا يجزى في الحدود والقصاص
محصول الحق وهو الاستيفاء بالكفالة لما في التبيين **فائدة** قال في البرازية
وفي الظهيرية قالت زوجي يريد ان يفيق فخذ بالشفقة كفيلا لا يجيبها حاكم

ان ذلك لاسيما لم يجب بعد استحباب الامام الذي اخذ الكفيل رفقا لها و
عليه الفتوى وجعل كافيها بما ذاب لها عليه وفي المحيط لو افترق
الامام الذي في سائر الديوت باخذ الكفيل كان حسرا فقا للامام
كفيل بنفسه على انه ان لم يوافق به فعليه ما عليه وهو في السوادين
الكفالة بالمال ولا يجهل مدة الا حصار وفي العتامة المكفول له
فتم الكفيل الى الوصي مع ولوائه بعض الورثة برى عن حصته
ولو كفيل بنفسه للموصي فلم الى الورثة او الفريتم لم يراء صادر الوالي ولا
و طلب منه ما لا ومن رجل ذلك وبذل الخط ثم قال الصانع ليس على
شيء لانه ليس للوالي عليه شيء قال سئس الامام والفا في عملة المكفالة
لان المكفالة الشرعية المكفالة كسبة انتهى قال المصنف فتاواه وفي
المحيط ولا تصح الكفالة بالسعاية عند ابيه خلافا لهما واذا ادعى على
صبي او محنة شيئا فكفل رجل بنفسه اجماعا عليه بغير اذن وليه تصح
كان الصبي عاقرا او لا فان اخذ الكفيل باحصاره واراد ان يحضره
ان كانت الكفالة باذن وليه من غير اذن الصبي لا يجزى الصبي على المحل
وان كان الصبي هو الذي امر ان يكفل عنه ان كان مادونا في التجارة
يوثر ان يحضر وان كفل عنه محال وادى في هذه الصورة كان له ان يرجع
على الصبي وان كان محجورا لا يجزى على المحض وان ادعى عنه لا يرجع لا محجور
لا يملك كفا وضه ولا المعروف في يده بثبوت تبين انه معروف فقال ردت على الذي
اخذت منه برى انتهى وصح الرهن والكفالة بالخراج اي الموقوف لانه دين
مطالب من جهة العباد بخلاف الزكاة فيك لا تصح الكفالة فيها لانها ليست
بدية العباد ولهذا لا يؤخذ من تركته وفي صنف وصح ضمان الخراج والرهن
به ثم قال قيل لارادة الموقوف وهو الذي يجب في الذمة بان يوظف الامام
كل سنة في مال على ما يراه لا خراج وفقا سنة وهو الذي يقتضيه الامام

من عملة الارض لانه غير واجب في الذمة كذا قال العيني وفي هذه الاطراف
ومن ثم اطلقه فشمع خراج الموقوف وخارج وفقا سنة كذا ذكره في البحر
ثم قال والرهن كالكفالة بجماع المستثنى فيجوز في كل موضع يجوز الكفالة
فيه كذا ذكره الشيخ رحمه الله في الرهن وهو مستثنى بالرك فان الكفالة به جائز
دون الرهن انتهى وفي النقابة ومن ضمن الخراج او القسمة او التواكب
محجور وقبولان كانت النواكب ككفيل بغير مشرك واجرها بكون انتهى
قال في صنفه في ارادة ما يملك بحق كاجرة الخراس وكذا الضمان المشرك او المال
الموقوف كجهيز الجيش وفداء الاسارى وسياحة قامة ان شاء الله **فائدة**
الكفالة بالنفس تورث كما في كسبة وتصح الكفالة بالاجرة عين كانت
او دبت كما في العتامة ولو قال انا كفيل بنفس فلان من اليوم الى عشرة ايام
يجزى كسبانه محال وان مضت العشرة لا يتحقق كسبانه قولهم لانه وقت
الكفالة بعشرة ايام والكفالة بما يتقبل التوقيت كذا في قاضيات وقدم
تمامه دار بين رجلين اهدم فيهما احدهما بغير اذن صاحبه فهو مستريح
حرث بين رجلين فابى احدهما ان يسقيه بغير اذن على ذلك يحسب الكفيل بالدية
كما يحسب بالنفيس الكل من النقابة ثم لما فرغ من الكفالة بالنفس شرع
في بيان الكفالة بالمال فقال لو الكفالة بالمال اي بنفسه محال او بفعل يتعلق به
كاحضار الامانات وكفالة سبائك بيان ان شاء الله تعالى **فصل في كفالة**
محال تصح بالمال ولو مجهولا اي ولو كان محال المكفول به مجهولا اي جهلا له
متعارفة فلو كانت فاحشة غير متعارفة لم تصح كما في جامع الرموز وفيه رخص
اي انها تبطل بجهالة المكفول له والمكفول عنه مرسلة او مضافة وهي تبطل
بجهالة المكفول عنه في المضافة والاربا جها لهما غير مانعة في الكفالة
بالنفس وهي محالة هذا التفصيل ايضا كما في النهاية اذا كان اي ذلك محال
دينا صحيحا اليك الصحيح ما لا يسقط الا بالاداء والابراء كما في مجمع

احترار به عن بدل الكتابة لانه يسقط بالبيع ومن البيع بشرط الخيار
فانه يسقط بالبيع ويشكل بين ميت مفلس فانه صحيح ولم يصح الكفالة
بالمساخ والاحسن ان يزداد بالموت لما في جامع الرموز قال في التبيين
صح الكفالة بالمال ولو كان المكفول به مجهولا بقوله كفنت لانه الكفالة مشروطة
فيه وعليه اجماع الامة وهو مبني على التسوية فيحمل فيها كجهل السيرة
وغيرها بعد ان يكون متعارفا انتهى وفي التلخيص وصحتها بالاجماع والصحة مع
الجهل لا ينافيها على التسوية ولذا جاز شرط الخيار فيها اكثر من ثلاثة وبدل
عليه اجماعهم على صحتها بالدرك انتهى وهو ان يكون للمشتري رجل انا
ضامن للمؤمن ان يستحق البيع به انه لا يعلم ما يستحق من البيع كله او بعضه و
كفى به حجة في التبيين يستحق الباء متعلق بصحة البيع يعني صحة الكفالة
بالمال كذا في رسالة بخلافه كفنت عنه اي عن فلان بالقدرة او بما لا عليه
اي بما وجب له على فلان من مال وفيه شك رايه لوقال بما اقر بذلك فلان فهو
على ثمرات فاقرب فلان بغيره فهو كفيلا وذاته تركته لما في قاضيه حان او بما
يدركه اي يلحقه في هذا البيع اي من ضمان الدرك وهو ضمان الثمن
عند استحقاق جميع ما مر او ضمان البيع ان حقه اذ في المرافعة فالمكفول
به مجهول في صورتين كما لا يخفى فيضمن الكفيل الدرك او البعض على حسب
الدرك لما في جامع الرموز في البرازية من اخر الدعوى في فصل الاختلاف
وان استحق جميعه وكفيل بالدرك لا يرجع على الكفيل ما لم يجب على البائع
وبعد هذا هو المختار ولا يرجع على الكفيل بقيمة البناء والغرس وفي السراة الوفاق
فاذا استحق جميعه كان للمشتري ان يتخاصم البائع اولافا راشت عليه
استحقاق البيع لانه ان ياخذ الثمن من ايها شيء كذا في التلخيص وكذا اي
مثل ما تقدم صح الكفالة لو علق الكفالة بالمال بشرط ملاح
اي موافق ومناسب بان يكون الشرط سببا لوجوبه او مؤكدا لموجبه

بالمكان استيفاء المكفول او اعتدله او وجوبه كحان جاء المكفول عنه او
غاب المكفول به لما في جامع الرموز في الاصل فيه قوله ومن جاء به حمل بغيره وان
به زعيم فوجه التمسك فوجه التمسك بالاية انه علق الكفالة بالشرط وذلك الشرط
سبب لوجوب حمل على الشيء بالصانع وشرعية من قبلنا شرعية لنا ولم يشرخ و
تمامه في التبيين كشرط وجوب الحق كحما بايقت فلانا اي ان يعت سبب من
فلان فما شرطية او ما عصبه فلان او ما ذاب اي وجب له عليه اي فلان
من الذوب وهو الوجوب والثبوت لما في جامع الرموز ان يستحق جميعه فعلى وجوب
الكل اي فعلى ثمة او قيمة او مثله كان يستحق في البيع بشرط وجوبه في ماله و
المبايعة سبب لوجوب ضمان المال وهو بشرط ملاح وكذا الغصب الحق والبراد
ما يفت منه فان الكفالة بالبيع لا يجوز كذا ذكره المصنف في منتهى نقله عن المصنف
ولو قال اذا بعته شيئا فهو على ضمانه متاع بالقدرة ثم باعه متاعا بعد ذلك
بالقدرة ثم باعه متاعا بعد ذلك بالقدرة ثم لم يكفيل الاول دون الثاني لانه
حرف اذا لا يقتضي التكرار بخلاف كلها وما قيل اذا واثباته يطلب منه
وكشرط المكان استيفاء كحان قدوم وهو اي زيد المكفول عنه والواو للمحال
فان قدوم زيد سبب وجوب استيفاء وهو باطلاه من قبل لا جنيته لكن
قبده يكون زيد مكفولا عنه لانه اذا كانت اجنبية كانت التعلق به لما في التبيين
الرجح كذا ذكره في منتهى ثم قال وحقق انه لا يلزم ان يكون مكفولا عنه لان قدوم
وسيلة الى الاداء في الجملة كحان ان يكون مكفولا عنه او مضاربه وفي فتاوى
المصنف وفي التجريد ولو قضيته فلان او شيئا فانما ضمانه لو استكر من الناس او
الغضب للامتنع الناس او بايقت من الناس فانما لذلك ضمانه فهو جائز وكذا ان
عصبه كذا او قتل عبده وكذا قال ان غضب فلان ضيقه فهو بشرط انتهى
وكشرط تعذر الاستيفاء كحان غاب زيد عن البلد فعلى ما عليه من الدين
فهو حجة الشرط انه يجوز تعليق الكفالة به قال في الايضاح الكلامية

كون الشرط سببا لوجوده كقوله ان لم يمتنع كسبح او يكون ممكنا من الاستغناء
 كقوله ان قدم فلات ولا يلزم ان يكون مكفولا عنه فلا بد ان يكون قد قدم
 وسيلة الى الاداء في الجملة لجواز ان يكون مكفولا عنه او مضاربه او يكون
 سببا لتقدير الاستغناء منه كقوله ان غاب فلان انتهى وفي ذكر ذلك اشعار
 بما مر من وجوب معلومية المكفول عنه في مضافة فان فلا فاعلم للاناسي و
 انما لم يصح بالخير عنه بلية الى ان الكفالة بالنفس في تفرقة مرتبة تكون مضافة
 لما في ضيقه فان تقديره تسليم ما وجب عليه او تسليم من وجب ذلك عليه
 واجب على قيد يكون ملايا لانت شرط لو لم يكن ملايا لانتهم الكفالة والى ذلك
 بقوله وان علقها اي الكفالة بالمال بمجرد الشرط اي بالشرط المجرى عن الملاية
 كهبوب الرخ ويجوز ان يقال ان هبت الرخ او جاء لطر فتسليم المال
 او النقص على من سطر اي الشرط لانه تعليق وجوب المال بالخطر فلا يصح الشرط
 وتصح الكفالة حتى يجب المال حالا واجبات الكفالة كما تصح بتعليقها بالشرط
 لا بشرط بالشرط الفاسد كذا في ابن المبرد في الوقاية قال في البتية بعد
 ذكر ما نقلناه هكذا ذكره في صهاوية والظاهر وهذا سجدات الحكم فيه
 ان التعليق لا يصح ولا يلزم مال لا الشرط غير ملايم فصارت له لوعلة بدخل
 الدار وعده مما ليس بملايم ذكره قاضيان وغيره ولو جعل الاجل في الكفالة
 الى هبوب الرخ لا يصح التاجيل وجب حالا حالا ولا كذا الكفالة بالنفس يجوز
 تعليقها بشرط غير ملايم ويجوز تأجيلها الى اجل معدوم والجملة البسيرة فيها
 مشتملة كالتأجيل الى انقطاع وقد تمحى ولا يجوز الى هبوب الرخ او نزول
 المطر فان اجله الى بطل الاجل ولم يتم تسليم النفس حالا انتهى وكذا اي
 مثل تعليق بمجرد الشرط ان جعل احدهما اي من هبوب البرد ونزول
 المطر اجلا لانه تعليق بدخل مال بالخطر فتصح الكفالة اي مع بطلان الشرط
 لما مر في البيوع ان الكفالة لا بشرط بالشرط الفاسد وجب حالا

بطلان

لبطان الاجل بشرط وقدم الكلام عليه انفا وظ كلامه يشعر بالكفالة
 الكفالة في القسمة بالنفس بالمال لكن ذكر في فصول العارية ان يكون
 الكفالة بردهم شعرا والمقصود وكبر الكفيل على الرذالا صيرورهما يتوهم
 من قولهم ان منه الكفالة على التوسع فيحمل فيها الجملة المكفولة او المكفول
 عنه لا يمنع صحة الكفالة لكن ذكر في الفهم ولا يصح تعليق الكفالة بجملة المكفول
 عنه وبجملة المكفول له نحو ما ذاب لك على الناس او احدهم فعلى قال في شرح
 التكميلى ولو قال لرجل ما ذاب لك على احدهم الناس فهو على فانه لا يصح بجملة
 المضمون له ولو قال ما ذاب عليك لاجل من الناس فهو على لا يصح بجملة
 المضمون عنه وفي نوادرهم عن محمد لو قال ما غصبك فلان وما سبق
 فانه له ضمان جاز ذلك الضمان ولو قال ما غصبك اهل هذه الدار فانه له
 ضمان فعلى ما ذكره حتى سمي انسانا بعينه وفي خلاصة رجل قال للوديع ان
 اتلف لوديع وديعتك او جدد فانا ضامن صح بخلاف ان قلنا سبيع انتهى
 وفي الفصول العارية جهالة المكفول عنه في الكفالة مضافة كما في قوله ان
 غصبك انسان سيك فانا كفيل جاز ان الكفالة وجهالة المكفول
 عنه في الكفالة بمسئلة غير ضائعة هكذا ذكر في الاصل وذكر في الكلام في جامع
 في كتاب الصلح من قال لغيره هكذا هذا الطريق فان اخذ ما كذا فانا
 ضامن فكله فاذ ما لم كان الضمان صحيح مع ان المضمون عنه
 مجهول ومع هذا جواز احد الضمان وفي تهذيب الفاسي لو قال ما ذاب
 لك على الناس او على احد الناس فعلى لا يصح بجملة المضمون وكذلك لو قال
 ان استهلك ما لدا احد فانا ضامن لا يصح وفي نسخة لو قال ان غصب
 فلان ما لك او واحد من هؤلاء المقدم فانا ضامن صح ولو قال ان
 غصبك انسان فانا ضامن لا يصح وكذلك لو قال ان اكل ابيك سبيع
 او اتلف ما كذا سبيع فانا ضامن لا يصح وللصالح اي المكفول له مضاربة ان

شاء من كفيده واحيد بغير اذا كفل عن اخرين بغير المكفول له ان
 شاء طالب الكفيل وان شاء طالب الاصيل عندنا وعندنا ما كذبنا
 الاصيل عن الدين له ان الدين واحد والنتقل في زمة الكفيل كيلا يصير
 الدين الواحد بينين قياسا على الحوالة لئلا ان الكفالة ضم الدائم الى الدين
 في الحوالة فيقتضي قيام الدين في زمة الاصيل بخلاف الحوالة لان نقل وقد مر
 في اول الكفالة الا اذا شرط براءة الاصيل اي عدم مخاطبة فتكون اي الكفالة
 حوالة لوجود معناها كما ان الحوالة شرط عدم براءة المحيل ككفالة بغيره كما اذا
 شرط في الحوالة مخاطبة المحيل بغيره ككفالة لوجود معنى الكفالة والعبرة للمعول في
 ولو طالب اي المكفول له احدهما اي من الكفيل والاصيل فله مخاطبة الآخر بغير
 يوجب للمكفول له مخاطبتها جميعا وتفرق ليحقق معنى الضم بخلاف تضمنين
 كما ان احدهما من الغائب وغائب الثاني فليس له تضمن الآخر بعد
 ذلك لانه اذا ضمن احدهما بالرضا او بالقضاء فقد ملكه المختص منه
 فلا يملك الرجوع وتمليك من الآخر لمخاطبة بالكفالة لا تستغن التعديل ما
 لم يوجد حقيقة الاتفاق حتى اذا استوفاه من احدهما صار كصفت و
 الدين ملكا له فلا يملك مخاطبة الآخر كذا في الاختيار فان كفل بماله عليه بغير كفل
 رجل بماله على فلان من مال مجهول وقال كفلت بمالك على فلان فبهره اي
 الطالب على الغائب اي على ان له عليه الف درهم لزومة اي الالف الكفيل لان
 ان ثبت بالبرهان ان كان ثابت في الغائب وان لم يبرهن اي المكفول له
 على ذلك صدق الكفيل فيما اقر به بمسئله لا يثبت لزيادة ولا ينفي قول الطالب
 على الكفيل لعدم ولا يثبت عليه والاصيل اي وصدق الاصيل في اقراره باكثر اي
 من ذلك على نفسه خاصة بغيره ولو اقر المكفول له بالزمن ذلك لا ينفي قول على الكفيل
 ولم يطالب الطالب عنه ذلك لان الاقرار على الغير لا ينفي الا اذا كان
 عن ولا يثبت هذا بخلاف ما اذا قال ما ذاب له على فلان ففعل فلان

على نفسه بالذم مثلا فانكر الكفيل ما اقر به حيث يلزمه ما اقر به المكفول بيميننا
 لان كفلنا بما تقرر له عليه فيما ياتحاي طريق كان وفي مسئلة الكتاب تكفل بما
 عليه في مستحق وقد تقرر عليه فيما ياتحاي حال واذا اخرج الطالب او المخطوب
 ما عليه كان منهما فلا يصدق الطالب ما لم يقر البيعة ويصدق المخطوب في حق
 نفسه كذا في التبيين فان كفل بلامره اي بغير امره كخطوب لا يرجع اي الكفيل
 بماله اي على المخطوب بما ادى عنه اي ان لم ياتر الاصيل وقت العقد بالكفالة
 بالمال سواء كانت صحيحة او فاسدة كما في العادي لا يرجع الكفيل على الاصيل
 بمالكه جيا اذا زبوا وانما لم يرجع بما ادى عنه لانه مبني على اداء وان
 اجازها اي الكفالة المكفول عنه اي كفل بغير امره ثم اجازها لان الكفالة
 لزومة ونفذت اليه بغير امره غير موجب للرجوع فلا يشقب موجبة لكونه بالبرهان
 وان كفل عن رجل ما لا بغير امره فبطلت بغيره فان ادى لا يرجع لانه لم ينعقد
 موجبا فلا يتقلب انتهى كما في الفاروق وهذا اذا اجاز بعد المجلس وان فيه
 نصير موجبة للرجوع كما في الفصول العادية كما في من وجب وان كفل بامره اي
 بامر المخطوب رجع اي الكفيل بما ادى عنه على المخطوب بعد اداءه ان كان جيا
 وان مات رجع على تركته لانه وفي ديننا عليه ماله قال في معنى معناه اذا ادى
 ما ضمن وكان المكفول عنه غيره حبس محذور عليه وغيره غير محذور عليه
 كما في التبيين اما اذا ادى خلافا بان كان الدين المكفول به جيدا فادى ردوا
 او بالعكس يرجع بالمال المكفول له لانه ما ادى لانه ملك الدين بالاداء فنقل منزلة
 الطالب كما اذا ملكه بالهبة او بالارث بان مات الطالب والكفيل وارثه او وحب
 له حال حياته وهي جائزة للكفيل وان كانت لا تجوز لغيره عليه الدين
 لانه ينقل الدين اليه بقبض الهبة ضرورة ولم نقل باحواله او بجعل
 كدنيته للضرورة بخلاف ما كثر بقضاء الدين فانه يرجع عما ادى ان
 ادى ادى من الدين وان ادى اجد ولا يرجع الا بالدين لان حق الرجوع انما

هو بالاداء بامره ولذا لا يمكنه لودعه فيرجع بما ادى ما لم يخالف امره
بالنذ ياد او يحسن اخر بخلاف ما اذا صالح على اقل من الدين وهو من
جنه حيث لا يرجع الا بقدر ما ادى لا بال الصلح على الاقل ابراء فيه ابراء عنه
لا تمليك الا اذا صالح على ان يهبه الباقي ففعل في يرجع عليه بجمعه لان ملكه
الدين كله بعضه بالاداء وبعضه بالهبة كذا في التبيين فلو كفل بكتاب وقيل ان
منه الزبوف فان يرجع عليه بالجمبا لانه ملكه بالاداء ما في زمته لما في جامع
الرموز والامر من مل الرضا فلو كفل بكتاب بلامر المكلوب او لا يرجع الكفيل
عليه فلو رضى الطالب او لا لم يرجع لانه تم العقد فلم يتغير كما في قاضي خات وقدر
تفصيله وفي معنى يشمل كلامه يعني بالامر على الفقه كان يقول الكفيل عنه او ضمن
على الفلان فلو قال ضمن الفلاني لفلان على لم يرجع عليه عند الاداء كجواز
ان يقع العقد ليرجع او لطلب التبرع فلا يلزم له مال كذا في القدر وخرجه
عن مشيئة في لوقال اذ فعله في كل يوم درهمين على ان ذلك على فذوقه
كل يوم حتى اجتمع مال كثير فاني على الكفيل قال وروى علم ان لفظة عنه ليست
شرطا بل ما قام مقامها وهو على ان ذلك على وكذا في الخطيب يرجع بالايجاب
وان لم يقل عنه والخطيب هو الذي يعتاد الرجل مداينته والاخذ منه
ووضع الدرهم عنده والاحتيا منه كذا في فتح القدير قال المصنف فتاداه
وفي كهيظ ولو قال انفق على فانفق يرجع وان لم يشترط الرجوع والضا
وكذا انفق على اولادى وذكر شيخ الاسلام ظهير الدين امر غنائى ان الامر
بالانفاق واداء الخراج والصدقات الموجبة لا يوجب الرجوع بالخطيب
الا رواية عن ابي يوسف وفي الغناية هب في عنه ولم يقل على انى ضامن فانه
من الامر ولا يرجع مما اقر عليه في كذا في قوله اقرضه عنه واعطه عنه
حيث يرجع وان لم يقل على انى ضامن انتهى واذا قال لغيره اقرضه عنه
دينه فقصاه رجع عليه وان لم يقل على انى ضامن وفي الذخيرة وانما يرجع

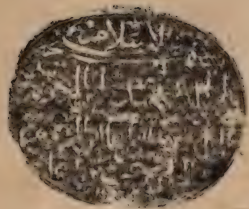
الكفيل بالامر من يجوز اقراره على نفسه حتى لو كان صبيا محجورا لا يرجع عليه
وان كان عبدا محجورا لا يرجع عليه الا بالعنف ولو ضمن الاب المهر لابنه الصغير
لا يرجع وفي الصفرة فتخذه دين غيره بغير امره جاز فلو انتقص بوجه من
الوجود يعود الى ملكه حتى لا يلهى لانه شرطه بقتل الدين ولو فسخه بامر يعود الى
الملكه عليه الدين انتهى وفي مسئلة الكتاب بمرمى بانه يجمع الكفاية بالنفس
والمال بامر الاصيل بالكفيل وبلامره سواء كان بخطيب المكفول له او اجنبا
كما اذا قال انكفيل بنفس فلان اذ جاز له او لفلان فكذا كلفت كما افاده في جامع
الرموز وقد مر بعضه في ادل الكتاب ولا يوجب له اي ولا يوجب الكفيل الاصيل
بما المكفول به قبل الاداء اي قبل ان يؤدى عن الاصيل لانه لا يقرضه بمال
في زمة الاصيل قبل الاداء فلا يرجع قبل التملك بخلاف الكفيل بالشيء فان لم
ان يرجع بالثمن على المالك قبل ادائه الثمن الى البايع كان يتعقد بين الكفيل و
المالك مبادلة حكمية بنفس المراء حتى كان له ولاية في كل شيء الوقاية لانه
ملكه قال في التبيين والكفيل اخذ الرهن قبل ان يؤدى عنه انتهى ولو دفع الكفيل
الى المكفول بعد ادائه الاصيل غير عالم به لم يرجع عليه كما في الغنية ذكره في جامع
الرموز وفيها نقد الكفيل الزبوف رجح بالجمبا وقد مر تفصيله وسائر ما يوجب
الرجوع وما لا يوجب فان لو زعم اي الكفيل بالمال يعني لازم الطالب من يكفل بالمال
ما لم يرد به ودارمعه ايتار دار فله اي للكفيل ملازمة اي ملازمة الاصيل يعني
معناه على نحوه حتى يخلص وفيه شرط بان يكون الكفيل امراة والاصح انه مستاجر
امرأة لتلازمها وملازمة الاصل شدة مخاطبته بقا لفلان لازم فلان ان
صاحبه مصاحبه لا يعقبها مخارفة ذكره في جامع الرموز قال في معنى وهو متبذل
بما اذا كانت الكفاية بامره كما في التلازمة والا فلا يلزم الاصيل لانه ما اذ جده
لخلص وقيد بامره الوهاج ايضا بما اذ لم يكن على الكفيل المطلوب
وفي مسئلة الا فلا يلزم انتهى وفي خزانة الفتاوى ولو قال لواحد

خلص من هذا الظلم اذ السيد قال له خلع من هذا الكافر فخلصه عما قيل لا يرجع
 الا بشرط الرجوع وقيل رجع في فضل السيد دون الظلم وقال سئل الائمة السرخسي
 يرجع فيها وهو الاصح انتهى وان حبس اي صار الكفيل عبدا فله اي الكفيل
 حبسه اي الاصيل لانه اذ خذله هذه العهدة وكفله ما حق من جهة فاعلم
 بمثله حتى يخلص من ذلك اذ تخلص واجب عليه في التبيين اذا كان
 كفيل عن احد الابوين او محرمين فان حبس لم يحبسهم به في جميع الحدود
 وفي البرزخية في كتاب القضاء في باب حبس اذا حبس الكفيل بحسب الكفول عنه
 واذا لزم بل زعموا الكفالة بآمره والا فلا يأخذ مما قبل الاداء ثم قال دللت
 المسئلة على جواب الواقعة وهو ان الكفيل له يتمك من حبس الاصيل
 الكفيل وكفيل الكفيل وان كثروا انتهى ويرى الكفيل اي عن المطالبة والعتق
 باء الاصيل فوجب براء الكفيل لانه لا دين عليه في الصحيح وانما عليه المطالبة
 فيستحيل بقائها فلا بد من في التبيين وان ابراء الطالب الاصيل وهو لمط
 او اخرج الطالب عنه اي عن المطلوب بان اجل دينه يرى الكفيل اي في الصورة
 الاولى فلا يطالب بالدين وتأخر عنه اي الكفيل يعني بالتأجيل لانه ليس عليه الا
 المطالبة لانه ليس عليه الا المطالبة اي الدين وهي تتبع الدين فتسقط بسقوطه
 ويتأخر بتأخيره وانما قال وان ابراء الاصيل ولم يقر ان يرى الاصيل لانه لا يلزم
 من براءته براءة لما في ذمته ضمن لم الف على فلات وبرهن فلات انه كان
 قضاء اياها قبل الكفالة فانه يبراء الاصيل دون الكفيل ولو برهن انه قضاء
 بعد براءته انتهى فقد يرى الاصل في الوجه الاول فقط وفي سائر الوجوه
 ويستطرد بقول الاصيل براءة فان ردها ارتدت وهو يعود الدين على الكفيل
 فيقولان وموت الاصيل كموت وفي النهاية ان ابراء الاصيل وتأجيله يرتد
 بالرد وبراء الكفيل يرتد بالرد وانما تأجيله فلا يرتد بالرد كذا في البحر في حقبة
 براءة الاصيل انما توجب براءة الكفيل اذا كانت بالاداء او بالبراء فان كانت

بالخلف فلا ان خلف ينفذ براءة الخلف فوجب وفيه طالب الدين الكفيل
 فقال اصرحت بحج الاصيل فقال الدين لا تعلق له على الاصيل انما تعلق عليه
 فالحجب انه ليس للدين ان يطالب بعد ذلك ولكن قيل لا يسقط حقه في المطالبة
 وهو كذا لانه لا يريدون به نفى التعلق اصلا وانما يريدون نفى التعلق
 الحسبي وان لا تعلق به تعلق لمطالبة انتهى كذا في التبيين ابراهيم
 في الخزانة ويرى الكفيل على الاصيل اذا كفله بآمره فاداه بما ذهب للكفيل او تمتد
 به عليه اومات فوراً ^{لانما يبرأ} الكفيل وان ابراءه رب المال براءه ولكنه لا
 يرجع به على الاصيل ^{وببراء الاصيل} وببراء الاصيل وبني حق صاحب الحق على الاصيل
 بما كان انتهى ^{وقال يبرأ الكفيل} قال يبرأ الكفيل ثم خاض في آخر كتاب الكفالة
 ولو ابراء الاصيل يرجع بها الكفيل ^{فما كان الاصيل قبل الرد والقبول}
 كان ذلك قبولا ولو ابراءه كغيره بعد موته فورد الدورية ابراءه بطول ابراءه
 في قول ابراهيم ولا يسقط في قول محمد انتهى وان ابراء اي الطالب الكفيل او اخرج
 اي الطالب عنه اي عن الكفيل لا براءة الاصيل لان الثابت على الكفيل المطالبة
 وهو نوع الدين وسقط النوع لا يوجب سقوط الاصيل ولا يلزم جعله متبع
 اصلا ولا صلت بها ولا يتأخر اي الدين عنه اي عن الاصيل لان التأخير ابراء مؤقت
 لانه يسقط المطالبة الى غاية فيجبر بالبراءة كالموت والطلاق شعرات ابراء
 الكفيل والاصيل صحيح بدون قبولها وهذا غير صحيح في ابراء الاصيل عن دين
 الصرف فانه يتوقف على قبوله كغيره في جميع الحدود ثم قال وعامة في المحيط فان
 كفيل بالدين محال اي بالمال المحال مؤجلا الوقت اي الشهر مثلا يتأجل اي الدين
 عن الاصيل ايضا اي لم يتأخر عن الكفيل لان التأجيل في كونه كونه الكفالة صار
 داخلا في نفس المال لا حال وجود الكفالة لاحق بقبل الاجل سوى الدين فلات
 الاجل داخلا في الدين فتأجل الدين واذا صار الدين مؤجلا يظهر الاجل في حقها
 ضرورة قاله في التبيين واذا حل الدين لم يجعل على الكفيل بموت الكفيل لا يجعل على الاصيل

وفي الاول واجبة ولو مات الكفيل قبل الاجل حل عليه لان الاجل سقط بموت
 من له الاجل فان ادى ورثته لم يرجعوا على المخط الا ان اجله لان الكفيل
 انما يستحق الرجوع على الاصيل بالتزامه وقد اشرع بالدين مؤجلا فلا يستحق
 الرجوع مجلا ولا تقدم الورثة مقامه في الرجوع انتهى ومثله في شرط الوفاة
 ولو مات المخط قبل الاجل حل عليه ولم يحل على الكفيل بموت الاصيل فلا يمتنع
 من له الاجل واما الكفيل فلا لو سقط الاجل الاصيل في حياته سقطت حقه ولا
 يسقط حق الكفيل لانه يرد بان يلتزم الكفيل زيادة لم يلتزمه الكفيل فلا
 اذا سقط الاجل بموت انتهى ولو صالح الكفيل اي الطالب عن الله اي من
 الدراهم تسمى عليه على مائة اي من ابرياء الاصيل والكفيل عن تسمية
 وكذا لو صالح الاصيل الطالب اما اذا صالح الاصيل فظان بالصلح ببراءة
 توجب براءة الكفيل كما مر واما اذا صالح الكفيل فلا يضاف الصلح اليه لان الله
 وهو على الاصيل فتقضى الصلح الى الالف اضافة على ما عمل الاصيل في ابراء
 الاصيل عن تسمية بغيره توجب براءة الكفيل ثم يرد يا جميعا عن تسمية
 باواء الكفيل ويرجع الى الكفيل على الاصيل ما اى بالمانعة فقط اي لا بالالف ان كفل
 بامره اي ان كانت الكفالة بامر الاصيل فالقالة التمييز هذه مسئلة على اربعة
 ادعاه اما ان يذكر في الصلح براءة جميعا او براءة الاصيل فكذلك
 ايضا بشرط ان يبرأ الكفيل لا غير ببراءة هو اي الكفيل وحده ^{لو لم يشرط}
 عن تسمية والالف محال على الاصيل تسمى لانه ابراء الكفيل ^{لو لم يشرط}
 تفوت فحق الكفالة ولا يجوز استحقاق الاصل الذي لم ينقل عن التسمية وما اخذه
 من الكفيل بحسب مزايا اصل دينه ويرجع باسائة على الاصيل كذا في الفقه والطوق
 يشترط ما اذا شرط الكفيل براءة او براءة الاصيل او لم يشترط او لم يشترط
 ما اذا شرط براءة الكفيل لا غير لا يخفى وذكر الالف اتفاقا فلو صالح عن مائة
 بعشرة فاعلم كذا في المحيط وان صالح اي الكفيل الطالب عن الالف بخمس

من مائة بعشرة فاعلم كذا في المحيط وان صالح اي الكفيل الطالب بخمس او
 موزون او غيره رجع اي الكفيل على الاصيل بالالف لانه بالصلح ملك ما في زمة الاصيل
 لكونه مبادلة فيرجع بكلمة عليه **قاعدة** قال الفقيه ابو القاسم في خزانة العفة اربعة
 اشياء لا توجب الرجوع على المالك بما عزم للمحقق رجل اشترى عبدا فابى
 فاستحقه رجل ففرم قيمته لا يرجع بما ضمن على البايع بل يرجع عليه بالالف
 والعبد للمشتري ورجل عصب عبدا فابى فاستحقه رجل ففرم الفاقب قيمته فالعبد
 له بالقيمة ولا يرجع بما ضمن على المصوب ورجل وهب عبدا فابى فاستحقه رجل
 ففرم الموهوب له قيمته فالعبد له بالقيمة ولا يرجع بما ضمن على الواهب ورجل
 اشترا عبدا فابى فاستحقه رجل ففرم المستعير قيمته فالعبد له بالقيمة ولا يرجع
 بما ضمن على المير ثم قال اربعة اشياء توجب الرجوع على المالك بما عزم للمحقق
 رجل اودع عبدا فابى العبد فاستحقه رجل ففرم قيمته يرجع على المودع بما ضمن
 والعبد للمودع رجل رهن عبدا فابى فاستحقه رجل ففرم قيمته يرجع به
 على الراهن والعبد للراهن رجل ادعى عبدا في يد رجل فضمن رجل لنفسه العبد
 يا رب العبد فابى العبد وعزم الكفيل قيمته يرجع على الكفول له وان كانت
 الكفالة بغير امره لا يرجع بما ضمن والعبد له رجل اجر عبدا فابى فاستحقه رجل
 ففرم قيمته يرجع على المجرع عما ضمن والعبد للمجرع انتهى وان صالح اي الكفيل
 عن موجب الكفالة وهو كطالبة برئ هو اي الكفيل دون الاصيل لان ابراء
 الكفيل عنها لا يوجب ابراء الاصيل حتى لو صالح الكفيل عن الالف على مائة درهم
 على انه برئ من اباية لم يصح الصلح فالطالب بالخيار ان شاء اخذ جميع
 دينه من الاصيل وان شاء اخذ من الكفيل مائة ومن الاصيل تسعين ويرجع
 الكفيل على الاصيل بما ادى ان كان الصلح بامره ذكره ابن الملا في شرط الوفاة
 قال في فتح صالح الكفيل الطالب على برئ عن الكفالة لم يصح الصلح ولا الجحالة
 على الكفيل وفيه في ان لو صالح الكفيل الطالب على سكر في براءة عن الكفالة لا يصح



الصلح ولا يجب المال على الكفيل وهو لا طاعة شاملة للكفالة بالمال والكفالة بالنفس
 كذا في الرافق وفي الشافعية إذا اعطاه غيره ليس له عنه الكفالة بالنفس
 فإبراه لا يسلم له العوض باتفاق الروايات وفي رواية عنها روايات انتهى
 وان قال الطالب للكفيل بالامر أي بالمر الاصيل برئت التي من المال أي من المال
 الذي كفلت يرجع أي الكفيل على اصليده يعني اذا ضمن لان البراءة التي
 ابتداءها من مملوكة وانتهى الى الطالب لا يكون بالايفاء لانه اسند البراءة
 الى الكفيل وعناها الى نفسه بقوله فصار كإقراره بالقبض منه او التقدمة او
 الدفع اليه فيرجع كذا في غيره وكذا أي مثل ما تقدم في الرجوع على اصليده برائه
 أي قوله الطالب للكفيل برات يفتقر انتفاء عند البراءة يوسف فانه يقول هو عتق الابرأ
 لانه اسند البراءة الى الكفيل على خصوص والبراءة من الكفيل يكون بالايفاء
 لانه اقرار ببراءة ابتداءها من مملوكة واليه الايفاء دون الابرأ خلافا لما
 يعني قال محمد بن قنبر قوله للكفيل برات لا يرجع الكفيل على الاصيل لانه لم يفر
 بالقبض منه لانه لا يكون برات من غير ان يقول اني تحتل ان برى بالبراءة
 ويحتل ان برى بلاداء اليه فلا يثبت له الرجوع بالشر كذا في الشيبان وفي
 ابراه ان أي قوله للكفيل ابراه لا يرجع أي الكفيل على الاصيل بالاجتماع
 لانه ابراء لا ينتهي الى غيره وذلك بالاحتياط فلم يكن اقرار بالايفاء لان
 الطالب اسند البراءة الى نفسه والبراءة منه يختص بها الطالب يكون بالاحتياط
 وانت رجل بمنزلة ابراه كذا في غيره ولو كتب الطالب وقال براء الكفيل من
 المال يكون اقرارا عنه بالقبض اجماعا في الشيبان وتما في غيره وان كان
 الطالب حاضرا يعني ما تقدم تقرر مع غيبة الطالب ومع حضرته
 يرجع اليه أي الى الطالب في البيات في المال أي انه اوفاه او ابراه ليس
 الاحتمال لو ثبت حكمه في غيره وكهالة كالكفالة في هذا ثم قال اختلف
 متأخرون فيها قال محمد بن علي بن الدعوى متى يرضى على منهم من

من قال هو اقرار بالمال كما قال ابراه من المال الذي ادعاه ومنهم من
 قال لا يكون اقرارا لان الدعوى تكون بحق وببطل وفي البراءة في الدعوى
 دعوى البراءة عن محمد بن علي بن ابراه عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون
 ودعوى البراءة عن المال اقرار ودعوى قوله المتقدمين اصح انتهى
 ولا يصح أي يبطل كذا في غيره تعليق البراءة أي براءة الكفيل عن الكفالة بالشرط
 حتى اذا قال المكفول له المكفيل اذا قدم المكفول عنه فانت برى من الكفالة
 فاذا جاء غدا فانت برى منها فالشرط باطل فلو قدم الابرأ عن الكفالة لا
 البراءة بشبه التملك من حيث انها يرتد بالرد وتعلق التملك بالخط
 لا يصح لانه فارق وكذا تعليق البراءة كسائر البراءات يعني انما يبطل ما فيه
 من التملك فمما في سائر البراءات أي مثل تعليق براءة البراءة مما يتعلق بغيره
 قال ان كان جاء زيدا فان برى من ثمن هذا المبيع او مهر كذا او غيره كما جامع
 الرموز قال في الشيبان وهذا على قول من يقول بثبوت الدين على الكفيل ط
 وكذا على قول من يقول بثبوت المطالبة لا غير لان فيها تملك المطالبة وهي
 كالدين لانه وسيلة اليه والتملك لا يقبل لتعلق بالشرط والمختار
 الصميم أي صحة تعليق كل من الطالب والكفيل براءة الكفيل من الكفالة
 بالشرط لان الثابت فيها على الكفيل المطالبة دون الدين في الصحيح فكذا
 لمقاطعة محضا كالطلاق والعتق ولهذا لا يرتد ابراء الكفيل بالرد
 لان الاحتياط بهم بالمسقط بخلافه ابراء الاصيل بخلاف التأخير عن
 الكفيل حيث يريد بالرد لانه ليس لمقاطعة محض بل خالص حق مملوكة
 فبرئ بالرد بخلاف الابرأ عن الدين لان فيه معنى متملك كذا في المتن وفي
 ثانية لو قال للكفيل اخرجك عن الكفالة فقال الكفيل لا اخرجك لم يجر
 خارجا انتهى فثبت ان ابراء الكفيل ايضا يرتد بالرد في المخرج مثل
 المراء بالشرط المحض الذي لا منفعة للطالب اصلا كدخول الدار و

مجيء الفد لا غير متعارف اما اذا كانت متعارفا فانه يجوز لما في تعليق
 الكفالة لما في الايضاح لو كفل بالمال او النفس وقال ان وا في غير هذا فانا
 برئ من كمال فوافاه عدا براء من كمال فقد جوز تعليق البراءة عن الكفيل
 بالمال وكذا اذا علق البراءة باستيناف البعض يجوز او علق البراءة عن
 البعض بتحصيل البعض يجوز ذكره شيخ الكلام في ميسر فاعلم منه ان
 المراد بالشرط استيفاء الشرط الغير المتعارف واختلاف الروايات في
 صحة التعليق محمول على هذا فرواية عدم الجواز فيما اذا كانت غير متعارف
 ورواية جواز فيما اذا كانت متعارف انتهى فعلى هذا المراد من البطان
 تعليق البراءة من الكفالة بالشرط في قول المصنف في شرط غير متعارف
 ويؤيده ما ذكره جامع الرموز نقلا عن العماد والحديث ان التعليق
 بشرط كان صحيحا لما اذا اعطى مديون لعمال دين كذا من دينه فقال
 الدين ان اعطيتهم فقد ابرأتك عنه ولو كفل بنفس رجل على انه مائة راي
 الطالب بنفسه فانا براء منها كانت جائزا انتهى وقيد في كنف الكفالة
 هنا بكونها بالمال احتراز عن كفالة النفس فانه يصح تعليق البراءة منه
 على شرط فهو على وجود ثلاث كما في المتن وقد ذكرنا هاهنا الكفالة
بالنفس نقلا عن ثنائى المصنف فرجع ههنا فائدة كثيرة ولا يجوز الكفالة
 بما تعدد ايمانها اي لا يمكن استيفاء من الكفيل كما اذا كفل رجل عن
 جان للطالب لا حدود يعنى الكفالة بنفسه جدا القذف والسرة
 والشرب والزنا لا بنفس من عليه الحد والقصاص فان النيابة لا تجزى
 في العقوبة لانها شرعت رجحا للمعاصي ولهذا لا يفتق اذا اقيم على
 غير الجاني هذا اذا كفل بنفسه كما ذكرناه ولو كفل عن عليه كذا يجوز
 لان التسليم اليه القاضى واجب وقد مر تفصيله في آخر الكفالة بالنفس
 ولا يجوز الكفالة بالاعيان المضمونة بغيرها كما يبيع ايشل الكفالة عن

الدين للمشتري بالمبيع اي بما لسته على معنى انه لو هلك قبل القبض وجب
 عليه قيمته وانما لا يجوز لان العقد قد انقضى بهلاك الملاك فلا يجب شي
 على الاصيل لسقوط الدين بهلاكه فانه لا يملك الكفيل لهذا لا يبيع
 قبل بيعه وهو الاصح ويبطل للملاك بالقدرة قبل الهلاك والجزء بعده
 ذكره في الاختيار وكذا الكلام في الرهن والمرهون اي وكما المرهون لانه
 غير مضمون عليه بنفسه بل يسقط دينه اذا هلك قال في المتن ومن
 شرط الكفالة ان يكون الكفيل مضمونا على الاصيل يجب لا يمكن ان
 يخرج عنه الا بدفعه او دفع بدله والمبيع قبل القبض ليس بمضمون على
 البائع حتى لو هلك لا يجب عليه شي وينبغي ان يبيع كما في المتن وغيره
 والمرهون ايضا غير مرهون على الكفيل بنفسه وانما يسقط دينه اذا
 هلك فلا يمكن احباب الضمان على الكفيل وهو ليس بواجب على الكفيل
اطلقة فقول ما اذا ضمن الرهن عن مرتهن او عكس لما في جامع
العقود ولا بالامانات اي ولا يجوز بالامانات كالوديعه والمسا
 والمشتا جريفة بجمع ومال الكفيل ربه وانتهى اي مال الشريك فاشها
 ليست بمضمونة على الاصيل لا عينها ولا تسليمها اذ رد الوديعه
 ليس بواجب على المودع بل الواجب عدم البيع عند طلب المودع فلا
 يجب على الكفيل تسليمها ولا يمكن جعلها مضمونة على الاصيل كما افاده
 في المتن قال ابن مكيه شرطه الوقاية وعدا براء بوسن وعقد الوفاء بد
 الاجرة بشرط مضمون فبمع الكفالة عندهما انتهى ولا بد من اي
 ولا يجوز الكفالة بدين غير صحيح كبذل الكتابة اي بما لا الكتابة لانه
 يسقط بالتجزير بدون الاداء او البراء والمدين الصحيح
 مما لا يسقط الاداء او البراء لما مر من كفل به اي ببدل الكتابة
 او عبدي بغيره سواء كان الكفيل حرا او عبدا لانه في معرض الر وال

بالبحر فلا ينفذ دينا فيها قيد ببدل الكتاب لانه اذا كان على الكتاب
دين لرجل فكيف ينفذ عنه انسان جاز وانما ذكر العبد لان من الجائز
ان يثبت على العبد دين مثل دين الكتابة فربما يقع الظن انه اذا تكفل
عبد جاز لا اذا كان عبدي على الف وكل واحد منهما كفيل من صاحبه
كذا ذكره الشافعي في شرح النافع وكذا اي لا يجوز الكفالة بدل السعاية
اي بالنسبة يجب على متفق البعض عند الامام اي في خلافا لهما لانه لا
يسقط اذ هو لا يقبل التخيير في الدين وفيه ولا تنفع الكفالة بدس على
امنه كما تبين دعيه لان من دخل في كتابته فهو مكاتب لم يولد له كذا في
البرزخية بخلاف ان يشترطه وقطع المرافق فانه دين صحيح كما علم في
موضع فصح به اقول مما يسأل على هذا الاصل الكفالة بالنفقة محرفة
غير مستأذنة فاما صحيحه مع ان دين النفقة ليس بصحيح لانها تسقط
بموت احديها وبالطلاق كما تقدم تقريره ولم ار من اجاب عن هذا
الظن انه اخذ بالاحتياط للمماثلة اليه بالقياس انتهى اعلم ان الله
هو العفة في النفقة فانه عبارة عن تمليك مال بدلا عن مال وعلا هذا
لا كثر الحقيق خلا لما يقوله البعض ان الدين هو المال والدين
الزينة باق لانه كان ثابتا على المطالب ولم يوجبه سقوط لان الموت
ليس بسبب سقوط الذي ولهذا يواخذ في الاخرة وتماثل في شدة
النافع قال مصنف فتاواه في الصغرى اذا ضمن بدل الكتاب لا تنفع ولو
ادى ذلك الضمان يرجع به ولو تبرع به ولم يرجع انتهى وقد مر انه يصح
على قول البعض ولا يحل اي ولا يجوز الكفالة بالحمل على دابة مستأجرة
معينة بان مستأجر زيد عن عمرو دابة معينة كحل كذا فكيف يكره زيد
لعمرو بدل الحمل على تلك الدابة فانه لا تنفع تلك الكفالة لانه لم يثبت
له الولاية على دابة غيره او بخدمة عبد سعيد اي لا يجوز عقد معين

منا

مستأجر للخدمة وانما لم تنفع الكفالة بها لانه عاجز عن تسليم كونه ملك
الغير كما في الدابة معينة لان مستحق تسليم دابة معينة وهو عاجز
لانها ملك الغير بخلاف الغير معينة اي من العبد والدابة فان الكفالة
بها جائزة لان الواجب على المخرج الحمل مطلقا ولذا الخدمة والكفيل
يقدر عليه بان يحمله على دابة معينة لانها لو ماتت عجز عن ذلك لانه
لا يتحقق عليه الحمل على دابة معينة بخلاف م والكفيل لو اعطى دابة اخرى
لا يتحقق الاخرة لانه انما يفي بغيره لا ان ياتي ان هو جرحه على دابة
اخرى لا يتحقق الا جرحا رخصا رخصا ضرورة كذا في النكاح وكذا لو تكفل
بخدمته عبد معين او كفاطة بيده لان فعله لا يقدم مقامه فعل غيره
وان تكفل بتسليم العبد او كفاطة او بفعل فدية جاز لانه مقدور له
لان من شرطها ان ينفذ قادرا على التسليم فالمتحقق هنا مطلق
الحياطة فاي حياطة وجدت حصل كقولك كذا ذكره في الاختيار
ثم قال ولو ضمن لامرأة عن زوجها نفقة كل شهر جاز وليس له الرجوع
عن الضمان في رأس شهر ولو ضمن اجرة كل شهر في الاجارة فله ان
يرجع في رأس الشهر والغرف ان السبب في النفقة لم يتجدد عند رأس شهر
بل يجب الشهور كلها بسبب واحد وسبب الاجرة في الاجارة يتجدد في كل
شهر لجدد العقد فله ان يرجع عن الكفالة المستقبلة انتهى قال المصنف
في فتاواه قال محمد اذا كان الرجل على رجل الى فلفل بها رجل على ان
يعطيه اياه من وديعة لم تطلو عنده فالضمان جائز حتى يجيب
الكفيل على اياه الدين من وديعة فلا ضمان على الكفيل ولو ضمن على ان
يعطيه من ثمن هذه ان لا يجوز دية القياس والقياس الدار فلم يبع الدار
لم يكن على الكفيل الا وديعة فان لم يملك ان لا يملك الدار فله ان يبيع الدار
الكفيل على بيع هذه الدار وفيه لفتق ولو ائق الضمان رد دراهم

الوديعه على صاحبها منه والحال لازم للمصان ولو ضمن على ان يعطيه
 من عبد هو ووديعه عند المصان المطلوب فرد المصان من العبد على المصان
 فلا ضمان عليه وذكر شيخ الاسلام في شرح مسئلة دراهم الوديعه
 انه ليس لصاحب الوديعه ان يأخذ الدراهم من الكفيل لصيرورتها
 بحق الكفيل وانما خلاف رواية وفيه ايضا قال ابو يوسف ولو ضمن على
 ان يعطيه من مال المكفول به او على ان يعطيه
 رب الطالب ثم قال وان قصصنا من ثمن هذا العبد وليس العبد فالتقصا
 استعملها الا غيره او بالحل انتهى وفي تحفة الكفالة بامانة غير
 واجبة التسليم كالوديعه ومال المضاربة والركبة لا يصح اصلا
 الكفالة بامانة واجبة التسليم كالعارية جائزة وعلى الكفيل تسليمها
 فان هلك لا يجب شيء ولا عن ميت اى ولا يجوز الكفالة عن ميت
 مفلس بان لا يترك له ما لا عليه ديون فكل من اقر للمضاربة هذا لا يصح
 عنده 2 خلافا لهما يعني قال ابو يوسف ومحمد انها جائزة صحيحة لما
 روى ثابته عظيم اني كنا نرى رجلا من الانصار قال هل عليه دين قالوا نعم
 درهات او دينار فاستغنى من الصلوة عليه فقال صلوا على اخيكم فقال
 ابو قتادة على يا رسول الله ففعل عليه ولا كفيل بدين ثابت لانه وجب حق الطالب
 ولم يوجد مفسد ولهذا يبق حقا احكام الاخرة ولو تبرع به انسان
 يصح ولا يبق اذا كانت كفيل بدين ساقط لان الدين هو المصل
 حقيقة ولذا لا يوصف بالوجوب لانه في حكم مال ولا يقول اليه في الحال
 وقد عجز عنه وتختلف فقات عاقبة الاستيفاء فيسقط ضرورة والتبرع
 لا يعتمد قيام الدين واذا كانت كفيل اذما لا يخلف بالابضاء الى الابد
 باق وجواب عن حديث اني كنت اقرار عن كفالة سائلة والانشاء
 الوعد وحكاية الفعل لا يحسم لها كذا ذكره في حقه اطلقه فشمع ما اذا

كان الكفيل اجنيا او وارث ميت ولو ائتم كذا في البحر نقلنا عن المعراج وقيد
 الكفالة عن ميت لانه لو كفيل في حياته ثم مات مفلس لم تبطل الكفالة وكذا لو كان
 به رهن ثم مات مفلس لا يبطل الرهن لان سقوط الدين عنه في احكام الدنيا
 في حق الضرورة فيقدر بقدرها فيحق الكفيل الرهن لعدم الضرورة وبما
 قررنا علمت ان ميت مفلس من مات ولا ترك له ولا كفيل عنه ويستثنى
 من بطلانها مسئلة من الاصول للمهر في بيع العوارض على الاهلية لو قوف
 الذمة لم يوف دين بعد موت صحة الكفالة به في الغيبة كفيل عن ميت مفلس
 ثم ظهر مال صحت الكفالة بقدره انتهى قال حنفية على الطريقة فتلف
 به حيوان بعد موته فانه يثبت الدين مستندا الى وقت الحرف الثابت
 حال قيام الدين في الذمة والمستند يثبت ادلا في الحال ولا يلزم اعتباره
 فوثقها به لكونه محل الاستعانة انتهى كذا في حقه قال في محقق وكذا لو
 كفيل رجل عن القمار بالشوب الذي دفع اليه لا يصح عنده وعندهما
 يصح لانه محضون عندهما امانة عنده ولا يصح الكفالة بالامانات
 كما مر ولا يقبل الطالب يعني ولا يجوز الكفالة وتبطل بلا قبول المكفول
 له او ما يقدم مقامه من وكيل او فصول في مجلس اى في مجلس عقد الكفالة
 لا تصرف في حق المكفول له فلا يصح الا بقبوله ورضاه وفي البرزلية
 الفضل لو نسب للموقوف لا يصح انتهى وقال ابو يوسف يجوز اى الكفالة
 وتبرع مع غيبته اى غيبته المكفول له لانه لا لم يستطع حضور المكفول به
 ولا حضور المكفول عنه فلا يستطع حضور المكفول به اذا بلغ اى المكفول
 له خبر الكفالة عنه فاجاز اى الكفالة بدين يتوقف على اجازة كسائر
 تصرفات الفضل وهذا في رواية عن ابو يوسف وفي رواية عن جعفر مطلقا
 لانه التزام لا ضرر فيه على الطالب ذكره في الاختيار وخلافا في الكفالة
 بالنفس وحال جميعا او للكفيل ان يخرج نفسه عنها قبل اجازته بما في

قال في الحقائق كقول بعض رجل او جمال اخر عن رجل بغيبة الطالب ١٠٠ جاز عنده
وعندهما لا يجوز الا ان يقبل عنه قال في المجلس فيعتد على اجازته وبغيبة المكفول
بلا والمكفول عنه يصح اجما قال في البسوط ذكر الشيخ في قوله محمد بن ابي يوسف
وذا غلط وشرطه بغير نسخ اجازة المكفول عنه انتهى في النزلة الفري
على قول الثاني يعني على قوله ابي يوسف قلت قال الفرسوسي في النسخ الوارد
بعد ذكر خلاف بين ابي محمد وعبد الوهاب يوسف والغتوى على قولهما وفي بعض
الشيخ قاسم واختار قوله عندا كجوابه في النسخ وغيرهما في قوله فيصح
موقوف على اجازته او ناخذ اوله حق الرد على اختلاف الشيخ واشاره بغير
فيما اذا مات الطالب قبل القبول فانه لم ياخذ الكفيل به عنده وفيه مشقة
الانه لو وجد الاجاب او القبول من المكفول او قال الاجبة كقلت بطلان
عن فلان فيبلغ الطالب لقبول لم يصح عندهما في المحيط ذكره في جامع
الرموز لا شرط القبول في مجلس العقد عندهما بشرط بعضهم ان يتر
المكفول له عاقلا فلا يصح قبول المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل لاهما ليسا
من اهل القبول ولا يجوز قبول وليهما عنهما لان القبول يعتبر من وقع له
ومن وقع له الاجاب ليس من اهل القبول ومن لم يقع الاجاب له فلا يعتبر
قوله ذكره في النسخ نقلا عن صاحب البدايع ثم قال وهذا مكمل بخلاف بقية
الكتب والقواعد قد صرح غيره بخلاف ما قاله فانه ذكره في هذه
ولو كلف الصبي ان كان الصبي محجورا عليه فان خاطبه وليه ولا اجنبيا و
انما خاطب الصبي فالمسئلة على خلاف على قوله ابي محمد وعبد الوهاب كذا في
قوله ابي يوسف تصح ذكره في المحيط الكفاية في الصبي لا يجوز الا ان يخاطب
وليهم عندهما وقال ابو يوسف يجوز لان عنده قبول المكفول له ليس بشرط
الصحة الكفاية وعندهما شرط وقبول الصبي لا يصح فان كان ابو الصبي
او وليه في طهر الكفاية فذلك جائز في قوله جميعا لان قبول جميع

قام مقامه كجبه هذه عبارته ثم قال والذي يظهر صاحب البدايع
حصل له سهوة هذه المسئلة وهو موافق للقواعد مع موافقة للنقل
الصحيح ولا يلتقط الما ذكره البدايع انتهى وسيأتي تمام ان شاء الله
في آخر الكتاب هذا حكم الانشاء ولو اخرج عنها حال غيبة الطالب وكفيل
وارب المريض عنده صح ذلك في صورتين من غير قبول اتفاقا كما في الكفيل وبك
المصداق الثاني بقوله فان قال المريض لو ادرته تكفل عنه بما على اي من
الدين الغرماء فكفيل اب الوارث به مع غيبة الغرماء جاز ذلك اتفاقا مع
سماوات وان لم يحضر قيام الكفيل الطالب غير حاضر لعدم تمام الصحات
الاقبول كما موجه الامتحان ان ذلك وصيته في حقيقة ولهذا تصح وان
يسم المكفول له لم قالوا له انما يصح اذا كان مال وبقا ان المريض في هذا الخطب
قام مقام الط ولد الحاجة اليه تفرقا لانه بمقتضى الدين من شركته
وفي بعض الطلاب فصار كما اذا حضر نفسه وانما يصح بهذا اللفظ ولا
يشترط القبول لانه براديه كتحقيق الكفاية دون مساومة ظاهره
في هذه الحالة فصار كما لا مر بالشك في كذا في النسخ ولو قاله اي قال المريض
ذلك لا جفسي فصح الاجبة بالتامس اختلف فيه في اجازته في النسخ
فمنهم من قال يجوز تنزيلا للصبي من منزلة الطالب ومنهم من قال بعدم
لان الاجبة غير محل بمقتضى دينه لا التزام والاول اوجه لما في النسخ قال في
النزلة واذ قال المديون حالة غيبة الطالب لانه تكفل عنه بما على
من الدين للدين فقال فعلت فان كان المديون صبي لا يصح وان كان مريضا
قال ذلك لو ادرته يصح صحة حال غيبة الطالب وان الاجبة اختلف فيه
ثم هذا يصح من المريض وان لم يسم الدين والدين ثم قال بعد الورقة
كفاية المريض صح من الشك انتهى في جامع الرموز اذا كفل الوارث عن
موروثه مرض الموت مع غيبة غرضه فانه يصح كفاية بلا قبول الطالب

عندهما ثم قال وفيه رمز الى ان المريض لو لم تأثر الوارث بالكفالة صار كغيره
عند ابيه يوسف واما عند غيره فلا يصير كغيره ولا دخل في قاضيه فان والاه
لا حاجة الى كون المريض ذاهبا ولا الى الاختيار قبل هوانه وحينئذ لا يبيع اذا لم يكن
له مال ويقبل تصحيح حاجته الى ابراء زمتة وفي الزاوية كماله الارث عن المريض
بغيره الطالب بقدر الزكاة يجوز ان يشرى قال المصنف فتاواه وفي العتاقية ولو
ابراه المريض وارثه عن الكفالة بالفقران لا يشرى بالانتهى ويجوز ان
الكفالة بالاعيان كصحة بنعم كالمقبول على رسوم الرضا الى على طلبه بعد
تقديم الثمن فالمقبوض على رسوم الرضا هو ما يأخذ المسترعى ليرب
بعد بيان الثمن وقد مر تفصيله في البيوع وهو مصنف على ما
اذا هلك عنده يجب لصحة عليه اذا القيمة تقدم مقامه فان كان
الاجابة على الكفيل وجب تسليم قيمته حال بقاءه فكان مقدور التسليم
فيصح كذا في الاختيار قال في الفقه ويصح الكفالة لو كان المكفول به من
بيع لم قال ويستثنى من الثمن ما اشترى به حتى يجوز عليه كغيره
رجل او كفل بالدرك بعد ما قبض الثمن لم تصح الكفالة لكونه كفل بما ليس
بمضنون على الاصيل وان كفل بالدرك قبل قبض الثمن صح كذا في الفقه
كما في الفقه والمقصود اي دكا لمخدوب فانه مضنون بعينه فان كان المكفول
المضنون عينا قائما فليزوم الضمان احصاها وتسلّمها وقيمتها
ان هلك وفي السراج الوهاج ولو ادعى على رجل غصب الف درهم
وهذه يده او منزله او ادعى شيئا يخبر دينارا من مكيل او موزون فغصب
له رجل ما ادعاه كان على الضمان ان ياتي بذلك اليه بعينه فان لم ياتي
بذلك اليه حتى يثبت الحق له على عليه لم يضمن وان ادعى الف مستهلكا او
كرا مستهلكا فغصبه رجل محض ما فغصبه من من ساعته لا العينة
مادامت فيه فالضمان يبرهن الى احصاها وتسلّمها الا بعد الاستحقاق

وان كان هالكه فالضمان يبرهن الى القيمة كذا في الفقه والمبيع والمبيع
فاسلا اي البيع الفاسد يبرهن اذا كانت المكفولة به بها فاسدا تصح
الكفالة لان القيمة جزء البيع الفاسد مضنون عليه حتى اذا هلك يجب
عليه قيمته ويجب تسليمه حال بقاءه فتصح الكفالة به قال في الفقه وفيما
تصح به الكفالة من الاعيان بدل الصلح عن الدم اذا كان عمدا فكل به
انسان صحته فان هلك قبل القبض فعليه قيمته ومنها مهر وبديل فلو
لا هذه الاشياء لا يستعمل هؤلاء العدة كذا في الفقه في البيع والتبرع
يعني ويجوز الكفالة بتسليم المبيع الى المشتري اي قبل القبض وهو من اي
وتسليم الرهن بعد القبض الى الراهن والمستاجر اي وتسليم المستاجر
بغيره كذا في المستاجر كبر كبره يعني لو كفل بتسليم كبره قبل القبض الى المشتري
او بتسليم الرهن بعد القبض الى الراهن او بتسليم المستاجر بعد القبض
الى المستاجر يصح لان التسليم مستحق على البايع والمشتري اذا قبض الثمن
او الدين وكذا التسليم مستحق على المودعة الفقه والكفالة بتسليم امانة
ومضونة صحيحة وفائدة في احصاها العدة وتسليمها ولو عجز بان مات
العبد المبيع او المستاجر او الرهن انقضت الكفالة قال في الذخيرة الكفالة
بقيمة المودعة من الاخذ صحيحة انتم والتمن اي ويجوز الكفالة بالتمن يعني
لو كانت المكفولة به من بيع صح الكفالة لان دين صح على المشتري يمكن استيفاء
من الكفيل وقد ذكرنا ما يستثنى منه نقلا عن الفقه فلا تغفل عنه قال في الفقه
ولو كفل بالتمن الغريم ثم احتج المبيع برئ الكفيل وان رد به سبب بقضاء او
غير قضاء ولو كفل بالمهر عنه ثم سقط عنه كله قبل الدخول او سقط قبل
برئ الكفيل عن الفدية الاولى وان كان حكي ابراء الزوج ولو كفل بالتمن ثم
ظهر فساد البيع رجع الكفيل من النصف بما نقده فان شاع على البايع وان
شاع على المشتري وان فسد بعد صحته بان الحق به شرعا فاسدا فالرجوع

للشئى على البايع كذا في البحر فقلنا عن التا تاريخية انتهى وذكره
في فتاواه كفل حال من من بيع فاستحق اورد بعيب بقضاء اودوم
او جبار سرورية او شرط يبرأ الكفيل ولو كفل بالثمن فتردا البيع رجع الكفيل
على البايع بما سقده او على المشتري ثم هو على البايع ولو كانت الكفاية بغير
امر المشتري رجع الكفيل على البايع وفي الغتاية اقرضت شرائيا خيرا
وكفل شرائيا فاسلام محال قبل الملام المطلقة يبطلها اصلا واسلام
المطلوب قبله يحولها الى القيمة ولو كانت الغرض رطبا وقطن على الاصيل
بالقيمة لا تقطاع فلم تؤخذ القيمة حتى جاء اوانه يؤخذ الكفيل بالمثل والاصيل
بالقيمة وكذا كل مثل ولو كانت ثلثا فاقطع قبل القبض اخذ قيمته
جميع من يشتري دون الكفيل وفي فتاوى آية الله سئل عن ضمن مال الاطارة
ثم انقضت وتعاقدت عقدا جديا بذلك المال لا يبقى كفيلا انتهى
وفي الشف وجوز كفاية لمسلم عن الكافر او بالكره وكذا جاز كفاية
الكافر عن المسلم وبالمسلم ويجوز كفاية الحرة عن العبد وبفسن العبد ولا
يجوز كفاية العبد المحجور ويجوز باذن مولاه انتهى وفي كفاية كفاية الكتاب
لا تصح وان ادن له فهو وان كفل يؤخذ بعد الحرة وتصح كفاية العبد
المأذون باذن مولاه رجل دفع الى صبي محجور عشرة دراهم فقال انفقها
على نفسه ضمن انسان للدافع من الصبي بهذه العشرة لانه ضمن ما ليس
بمحمون على الاصيل ولو قال قبل الدافع ادفع اليه على ان صا من كذا جاز
ويكون مستقرضا من الدافع امر بالدفع اليه فينوب قبض الصبي عن
قبضه كذا في البرازية وفيها قال وكذا الصبي المحجور اذا باع شيئا فكفل رجل بالاداء
للمشتري ان كفل بعدما قبض الصبي ضمن لا يجوز وان قبل قبضه يجوز
والكفاية للصبي التاجر صحيح لانه يترى عليه وفيه للصبي المحفل غير التاجر
فيه روايات وذكر في البرازية ايضا قبيل هذا اقر الصبي بعد بلوغه

بالكفاية حال صباه او المعنى عليه بعد افاقتة ان كفل حال انما لا يصح
وان ادعى الطالب انها كانت بعد بلوغه لم تصح الا بالنية ولا يصح الكفاية
الصحيحة وامان العبد فتصح بعد العتق ولا تصح كفاية الصبي لما ذوت ونحوه
باذن الولي وبدون اذنه بنفس او بمال وكذا معتقه ومجبره وكذا الاسباذا
ادخل ابنا له في الكفاية لا تصح انتهى **فصل** ولو دفع الاصيل مال الكفيل
قبل دفع الكفيل الى الطالب اي قبل ان يعطى الكفيل مال للمكفول لم لا يسترد
منه اي ليس للمكفول عنه ان يسترد لما لم من الكفيل يعني اذا كفل عن رجل
بالدفع درهم فادى الاصيل مال الى الكفيل قبل ان يردى الكفيل ليس له ذلك
لان تعلقه بحق الدافع على احتمال قصده الدين بنفس فلا يجوز ان يسترجع
منه منه ما بقى هذا الاحتمال لكن تجل زكوة ودفعها الى الفقير وكمن اشترى
شيئا بشرط الخيار ونقد ضمن قبل مضى مدة الخيار وهذا ان يصير زكوة
وثمنا عند مضى حول ومضى مدة الخيار فدام هذا الاحتمال قائما لا يسترد
ولا يملكه بالقبض لان هدف دفعه اليه على وجه القضاة واخذه الكفيل على وجه
الاقتضاء وان قال له وقت الدفع ان لا آتيني ان ياخذ الطالب حقه منك
فانا اقبضه مال قبل ان تؤديه كذا في البيه اطلقه فشكل ما اذا كانت الدافع
على وجه الرسالة فلا يسترده ايضا لكنه لا يمكنه بالقبض كما لا بد من تحمضه في
الوقت بينهما اذ دفع على وجه الاقتضاء كما ذكرناه نقلا عن البيه لم
يكن رسالة فاذا قال له ابتداء خذ هذا المال او دفعه الى الطالب كان رسالة وفيه
رخصة ان بالكفاية صار للكفيل على الاصيل دين لو كفل باعوه ولهذا لو اخذه
الكفيل منه رهنا قبل ان يردى عليه جاز ولو ابراء الكفيل اذ وهبه قبل الاداء
عنه صح حتى لو ادعى عنه لم يرجع كما في فقه فثبت ان لم ديننا عليه لكن لا رجوع
له قبل الاداء كما مر واذا دفع للمدين الدين الكفيل يؤديه الى الطالب ثم خاف
عن الاداء هل يسجل عليه فاجاب صاحبهم بان ان كانت كفيلا بالامر لم يسجل

تعيه لانه لا يمكن الاسترداد ولا اعمل لانه ملكه وما ربح فيه اي في المال الذي
قبضه الكفيل من مطلق قبل ان يعطى الطالب الكفيل فله اي فالربح
للكفيل حلال لانه ملكه حين قبضه كما مر فالربح حصله ملكه لم يطيب له ولا
يتصدق به الكفيل بالمال الذي قبضه بما مضى على وجه الاقتضاء كما تقدم واما
اذا قبضه على وجه الرسالة فانه لا يمكن له فلا يطيب له الربح على قدرها وعند ايه يطيب
له فاصل الربح الدرهم المكفوف وبقوله ابو يوسف بقوله يحصل له
الربح بالعميان انتقص ورد به اي الربح الى المطلوب احب اي مندوب ان كان
المندوب شيئا يتعين اي بالتعيين كالميراث او كالحظ والشعبه عند ايه في ردائه
اي في نصيبه كما هو في قوله لانه يمكن ان يثبت مع المالك فيما يتعين فيرد عليه او
يتصدق قال في البين وهذا اذا قبضه الاصيل الدين خلافا لهما يعني وقالا هو له
لا يرد له لان البر صار ملكا له بالقبض لانه اخذ صاحب الدين دينه
الموكل وربح فيه وهو ردائه عنه وعنده ان يتصدق به ذكره في كلامي وقد جا
يتعيه لان الربح مالا يتعين لا يندب رده على المطلوب وتقد الكفيل لان
الغائب اذا ربح وجب رده على المالك وكبر على الذي له لانه لاحق للغائب
في الربح كذا في البحر في معنى ولو امر الاصيل كنفيل ان يتعين عليه ثوبا اي
يشترى عليه ثوبا بطريق العينة وهي ان ياتي الرجل رجل ليس شرطه فلا
يرغب بمكسوف في الاقراض صح في الفضل الذي لا ينال بالقرض فيقول لا
يشترى القرض ولكن ايسر هذا الثوب باثني عشر درهما وقيمته
عشرة الى اجل يتبعهم اشترى في السوق بعشرة فيحصل له ربح درهمين وسمى
عينة لان المقرض اعرض عن القرض الى بيع العينة هكذا ذكره ابن
ملكه في صوابه وعلى هذا يكون معناه امر الاصيل كنفيل ببيع العينة ففعل
اي الكفيل ذلك فالثوب اي ثوبه المذكور والربح اي الذي حصل للبائع
عليه اي يقبضه الكفيل لا اسرلات الشراء لما وقع للكفيل كات الفضل

على

على قيمة الثوب على الكفيل صورته اذا كفر عن اخره بالمال فذلك الاصيل
الكفيل فقال اشترى ثوبا بالنسيئة باكثر من القيمة ثم بعه بالنقد باقل منه
وافضه دينه به فالربح الذي يحصل للبائع ويحسر عليك فانا كنفيل به يبطل
الوكالة لعدم تعيينه الثوب فاذا بطلت بغيره كنفيل مشترى بالثوب
لنفسه فيقول ربح البائع على الكفيل لا على المكفول عنه كذا في توفيق الوفاية
قال الزيلعي في التبييه بعد تفسير بيع العينة بقوله هو ان يقدر له اي
الاصيل للكفيل اشترى من البائع حريرا او غيره من الانواع اي من الثوب و
غيره ثم جمع ما ربحه بالبائع منه وحسنته انت فعل صورته ان ياتيه
اي الكفيل الى تاجر فيطلب منه القرض ويطلب التاجر الربح ويخاف من الربا
فيبيع التاجر ثوبا يساوي عشرة مثلا بكنة عشرة فيبيعهم هو في
السوق فيصل الى عشرة وكب عليه بالبائع خمسة عشر الى اجل ويقرضه
خمس عشرة درهما ثم يبيع المقرض ثوبا يساوي عشرة بكنة عشر فيأخذ
الدرهم منه اقرضه على انها من الثوب فيقع عليه بكنة عشر ثوبا قرضا
فاذا فعل ذلك نفذ عليه والربح الذي ربحه التاجر يلزمه اي يلزم الكفيل ولا
يلزم الامر شي من ذلك اي من الربح لانه اي الاصيل اما صان لما يحسره
اي الكفيل كما قاله بعضهم نظرا الى قوله على اي على فعل الاصيل فما
خسرت فعله بناء على ان على اللجوء فلا يكون كما لو قال الرجل بايع في السوق
فما خسرت فعله واما توكيل بالثوب كما قاله البعض نظرا الى الامر به فلا
يكون ايضا جرحا لانه نوع الحرس وثمنه وكذا الثوب وثمنه ثم قال وسمى هذا
النوع من البيع بكنة لما فيه من السلف وقيل لما فيه من الاعراض عن
الدين الى الدين وهو مكره لما فيه من الاعراض عن مرة الاقراض مطاوعة
لشئ النفس وهذا النوع مذموم شرعا اخترعه الكثرة الربوا وقال عليه السلام
اذا تبايعتم بالدين واشيعتم اذنا البقر للثمن واهل عبيكم عددكم

الى هنا كلام في هذا المقام وقد ذكرنا تمامه في كتاب البيوع ومن كفل لا حرج
 ذاب اي وجب وقت له اي لاخر على عرقه او كفل عن رجل بما اي بشر
 قضي له اي لاخره اي بذلك البيع عليه اي على عرقه او بما لزمه له فغاب الغرم
 وهو الاصيل فبرهن الطالب على الكفيل بان له اي الطالب على الغريم الفاني
 الذي درهم مثلا لا يتقبل اي برهانه على الكفيل حتى يحضر الغريم فيقضي عليه لان شرط
 وجوب المال على الكفيل القضاء بالمال على الاصيل ولم يوجد وهذا القضاء شرط
 كذا في الاخرى لان معنى ذاب غبت وتقرر وهو بالقضاء لما لا يخفى والمختون
 مال ينفق وهذا حار اريد به المستقبل كقولنا طال الدين ولم يوجد القضاء
 لم يوافقت الدعوى المكفولة فلا يتقبل البيعة لانها تنبئ على الدعوى الصحيحة
 قال في معنى وحاصده ان قضاء على الغائب وهو الاصيل من غير حصر عنه
 قال شيخنا وجزى هذا لعدم القول وينبغي ان يراد على الرواية الضعيفة
 اما على اظهر الروايتين المنع من نفاذ القضاء على الغائب فينبغي النفاذ ولم ار
 من يثبت عليه هذا انتهى اقول بل هو على كل الروايات لان الكلام ليس من نفاذ
 القضاء بعد وقوعه ليقطع مفعلا على الرواية القابلة بعدم النفاذ وانما هو في
 قبول البيعة وعدم هذا الوجوه في زماننا عدم نفاذ القضاء على الغائب
 لان الامام اذا لم يرضى ببلدة يرضى منشوره على نهيتين القضاء بالاقوال
 الضعيفة فصل عن القضاء بخلاف مذهبه فيصير موقولا بالنسبة الى غيره
 الصبي من نهية فلا ينفذ قضاء فيه الى هنا كلامه وتامها في صحيفة التي
 بعقبها وعلم من ان قول الفقهاء ان القاضي اذا قضى بالمجهول فيه صحيح
 قضائه مقبولا بما اذا لم يتحضر منشوره بالنه عن القضاء بالاقتوال الضعيفة
 وفي التبيين دلالة الكفيل على الاصيل بان درهم لا يجب على الكفيل لان اقراره
 لا يوجب على الاصيل وشرط لزوم الكفيل في هذه الكفالة الوجوب على الاصيل
 وشرط لزوم الكفيل في هذه الكفالة انفق قوله انفق قوله انفق قوله انفق قوله

عن الوجوب والذم في عرف بكية وفي قاضين رجل قال لغيره ما ذاب لك
 عليه من حق او ما قضى لك عليه من حق فهو على غائب المكفول عنه فاقام
 المدعي البيعة على الكفيل ان له على المكفول عنه الف درهم لا يتقبل بيعة حتى يحضر
 المكفول عنه ولما اقام المدعي بيعة على الكفيل ان قاضيه بذلك قضى له على الاصيل
 بدين عقد الكفالة بان الف درهم قبلت هذه البيعة ويقضي على الكفيل بامر
 ويؤخذ ذلك قضاء على الغائب ولو كفل عن رجل بامر بما لا يتقبل على المكفول عنه
 فغاب الاصيل فاقام الطالب البيعة على الكفيل ان له على فلان الغائب الف
 درهم وان كفل له بامر فلان قبلت هذه البيعة ويؤخذ ذلك قضاء على الكفيل بامر
 الغائب انتهى ولو برهن اي مدعي ان له على زيد الغائب الف درهم وهذا كقوله
 بامر فمضى به اي بالالف عليها اي على الاصيل والكفيل حتى لو حضر المكفول عنه
 لا يجتمع الى اعادة البيعة كذا ذكره ابن الكوكبي في الوقاتية ولو بلا امره
 بيعة ولو كانت الكفالة بغير امره قضى على الكفيل فيثبت الدين على الكفيل
 فقط اي خاصة لان مدعي هذا مال مطلق فامك انما يتخذ ما تقدم
 فانه مقيد بقوله المال مقتضيا به على الاصيل وانما قضى على الاصيل في الفصل الاول
 دون الثاني لان الكفالة بغير امره بغيره محض اذ لا جوع فيه وبامر بغيره
 ابتداء ومما وضعت انتهى بمنزلة الترمذ فاذا ادعى انها بامر فمضى بها
 يتعدى الى الغائب والا لا يفي بمقتضى ولا ان امر الاصيل الكفيل بالكفالة
 اقراره بالمال فيكون مقتضيا عليه ضرورة وانما كانت الكفالة بغير امر فمضى
 ضرورة صحته التمدى الى الغائب قال في معنى بعد تقرير ما ذكرناه وفي
 الكفالة بامر بوجه الكفيل عما ادعى على الاصيل قال زفر لا يرجع لانه لما ائتم
 فقد ظم في زحمه فلا يظلم غيره وكفى نقول ما ركنه باشرها فبطل زحمه
 قيد بقوله له على زيد الف وهذا كقوله كفى عنه بهذا كقوله لان الكفالة لو
 كانت مطلقة كذا ان يقول كلفت بما لك على فلان فان القضاء على الكفيل

فقط على الاصل سواء كانت بامره او بغيره لان الغالب لا يتوصل
الى اثبات حقه على الكفيل الا بعد ابدية على الاصل لما ذكرنا ان القول قول
الكفيل وان ليس للغالب على الاصيل شيء واذا لان كونه صار الكفيل خصما
عنه وان كان غائبا ثم قال ولمذهب عندنا ان القضاة على الغائب لا يجوز
الا اذا ادعى على المحض حقا لا يتوصل اليه الا باثباته على الغائب قال شيخنا
وهذا طريق من اراد اثبات الدين على الغائب من غير ان يثبت بين الكفيل والاصل
اتصال وكذا اذا خاف الغائب موت الكفيل فباعه بغير رجل ويبيع عليه
مطل هذه الكفالة فيعثر الرجل بالكفالة ويترك الدين فيقيم البيعة على الدين
فيقتضيه على الكفيل والاصيل ثم يترك الكفيل رها صلا لما في الدعوى البينة
على الرتبة اوجه مطلق على المقدار ومقتضى به وكل على وجهين اما بالامر
او بعدمه فلا تفصيل في المصلحة وهو صلبه في القضاة على التفتيش الغائب و
التفصيل في التبعة ولا تصح التبعة لان شرط التقدي الى الغائب كونه بامره
والحوالة على هذه الوجوده انتهى وحقنا المذكور بينه كفايته بالذم
وهو رد الحق عند استحقاق البيع للمشتري عند البيع عليه بغير قصد
من الكفيل ان ما كثر به ملكه بالبيع حتى لو ادعى الكفيل على المشتري ان البيع
الذي كثر به ملكه لنفسه لم يسمع دعواه لما اشار اليه بقوله بتطل دعوى
القضاة ان الكفيل مبيع بعد ذلك اي بعد الكفالة بالبيع انه ملكه لنفسه لانه لو
صحت لرجع المشتري على الكفيل بحكم الكفالة فلا ينفذ فائدة حتى لو كانت
البيع دارا وادعى الكفيل ان الدار مبيعة فملكه لا يسمع لان كفايته بها
تسليم للمبيع قال في معنى كفايته بالذم تسليم لان الكفالة لو كانت مطلقا
في البيع فقامه بقبوله ثم بالدعوى يبيع في نقض مائة من جهته وان لم تكن
مكروطة فيه فالمراد بها احكام البيع وترغيب المشتري فيه فلا يشترط
فيه دون الكفالة فنزل منزلة الاثر بملكه اجاب نعم قال والمراد بكفايته

تسليم

تسليم انها تصدق من الكفيل بان الدار ملكه بالبيع حتى لو ادعى الكفيل
الدار لنفسه على المشتري لم يسمع دعواه لانه لا يثبت لرجع المشتري عليه
بحكم الكفالة فلا يفيد كذا في النهاية وفي الحادي عشر من بيوع خلاصة
من سقى في نقض مائة من جهته لم يسمع الا في موضعين احدهما رجل
يشتري عبدا وقبضه ونقد الكفيل ثم ادعى ان البائع باع قبل ذلك من فلان
الغائب بكذا قبلت بيعة وانما اذا ذهب جاريته من انسان فاستولدها
الموهوب له ثم اقام الواهب البيعة انه كان دبرها او استولدها قبلت
بيعته ويرجع على الموهوب له بالجارية والفقهاء انتهى قبل المحرر المذكور
ليس بصحيح لانه يريد عليه ما ذكره قاضي في البيوع لو ادعى المشتري
ان البيع صرف مبيع دعواه وما لو باع ارضا لم ادعى انه كان او قبضها
اذا خاف فان بيعة مبيوع على المشتري كما ذكره الواجب لكن لا يسمع
دعواه للتناقض مع انه ساق في نقض مائة من جهته اقول لا يشكل على
ذلك ذكرها بحل خلاصة لان المسئلة المذكورة من قاضي في معنى المسئلة
التي هي واما مسئلة الوقت فالدعوى فيها غير مقبولة كما ذكره فلا تردد انما
قبلت البيعة لعدم اشتراط الدعوى كما في معنى وكذا ان مثل ما تقدم تسليم
المبيع واقراره بان لا حقه في المبيع لو كتب الى الكفيل بعد شهادته اي في ملكه
وختم على ملكه كتب فيه اي في الملك باع اي في ملكه اي ملكه من
او بغيره او كتب فيه باع فلا يبيعا با تا اي تاما فلا وانما وضعه بذلك
لان البيع انما يفتحه ان يكون ملكه وانما بتطل دعواه لنفسه بعد ذلك
للتناقض وكذا لو شهد عند الحكم بالبيع فحقه بشهادته او لم يفتحه بغير
تسليم حتى لا يسمع دعواه بعد ذلك لان الشهادته بالبيع على انسان
افراد منه بغيره اذ البيع با تفاق الروايات لان الاعاقل يتردد في صحة
فيصير كانه قال باع وهو يملكه او باع بغيره با تا في دعواه بعد منافقها



لما في التبيين بخلاف ما لو كتبها اى كتب الشاهد لها دة على اقرارها
 بان يبدل في المصلح على اقرار المتعاقدين اذ على زعمهما او كتب شهادة
 فيه ببيع مطلق عن قيد الملكية وكونه نافذا تاما فانه لا يكون تسليمه
 بسمع دعوى الملكية لانها لا تتعلق به حكم واعنا هو مجرد اقرار اذ ليس
 فيه ما يبدل على اقراره بالملكية والبيع قد يصدر من غير المالك ولعل
 كتب الشهادة بحفظ الواضحة او ببطء في البيع حتى اذا ارى فيه مصلحة
 اجازة وليس فيه ما يبدل على غفلة بخلاف ضمان الدرك لان مقتضى
 الابرام بخلاف مجرد الاخبار لانه لا يخبر بان فلانا يبيع شيئا كان له ان يبيع
 كذا ذكره في التبيين ثم قال قوله وختم وقع اتقا فابا عار عادتهم فانهم
 كانوا يجتمعون بعد كتابته لسماء هم على المصلح خوفا من الخير والتزوير والحكم
 لا يختلف بين ان يكون المصلح غنما او غير مختم انتهى اذ وقع بشارة الموعود
 زمانهم لان الرجل اذا كتب شهادته في هذا الشئ ختم في اخره حتى يكون ذلك
 علامة لكاتبه ولم يبق ذلك الوقت في زماننا وضمان الوكيل بالبيع متعلق
 بالوكيل وقوله ان من مفعول الضمان وفا على مضاف اليه للموكل باطله بل
 كذا في الوكيل للموكل بالبيع عند بيع حال الوكالة غير صحيح لان حق القبض
 له جهة الاصل في البيع ولهذا لا يتطوع الموكل بعرضه ولذا جاز ان يبيع
 الموكل وكبلا عن الوكيل في القبض كما في البيع ولانه لا يبيع الضمان لمصارفها
 لنفسه وهو باطل لما في كفاية كفاية وكذا اى مثل ضمان الوكيل باطل ضمان كفاية
 رب المال لرب المال بعه اذا باع كفاية حال كفاية وضمن ان يبيع
 حال من المشتري لا يبيع لان حق القبض للمضرب ولهذا لا يتطوع
 رب المال كما في كفاية قال في التبيين ولو وكل اى الوكيل للموكل ادرب المال اى
 وكل كفاية رب رب المال بقبض ان يبيع ثم عرضه صحيح عزله اى عزل كل منهما اذ
 حقوق العقد راجعة الى العاقد ولو حلف المشتري حال الموكل عليه ببيع كما

بارى بيمينه ولو حلف الموكل او المضرب ببيع خت فاذا ثبت ان الوكيل و
 المضرب اصيل في القبض فاذا جحد صارضا من نفسه فلا يجوز بخلاف
 الكوكل والوكيل ببيع الغنائم من جهة الامام والوكيل بالتزوير جحد
 صحيح في نفسه بالثمن والكهلات كواحد منهم سفير وغيره حتى لو نهاهم
 الاخر على قبض البديل صح نهيه ولانها ايمان في الدين شرعا وكذا
 الضمان عليهما تغيير حكم الشرع فلا يجوز مضار نظير من سلم في اخر الصلوة
 يريد به قطع الصلوة وعليه سجود السجود فانه يرد عليه قصده حتى كان
 له ان يسجد للسجود ما لم يفعل ما ينافي الصلوة انتهى وضمان احد الشريكين
 اى ولا يصح ضمان احد الشريكين حصته شريكه من ثمن ما باعاه اى
 الشريكان ذلك صفقة واحدة صورية اثناء الشان عبد امشركا بينهما من
 اخر بصفقة واحدة فضمن احدهما لما جبه حصته من الثمن بطرايه
 الضمان لان الصفقة اذا كانت متحدة بغير الثمن مشتركة بينهما فدمج
 ضمان احدهما لما جبه لمصارضا من نفسه وهو باطل لانه ما من
 جزء يؤديه المشتري او الكفيل من الثمن الا وهو مشترك بينهما ولانه
 يؤدى الى قسمة الدين قبل القبض وانه لا يجوز اذ القسمة عبارة عن
 الاقرار والحيازة وهو ان يصير كل واحد منهما مخرزا في حيز على حدة
 وذا لا يصحور في غير الدين لان الغنم كسنة يستدعي محلا حيا والذرا
 حكمي فلا يرد عليه الغنم كسنة فاذا لم يرد عليه قسمة تكون كل شاة يؤديه
 الى شريكه مشترك بينهما فيرجع المؤدى بنصيب ما ادى لكونه مشترك بينهما
 وعامة في التبيين وصح اى الضمان احدهما للاخر لو بصفقتين اى لو باع
 بصفقتين بان سمي كل واحد منهما النصيب يمكن ان نصيب كل واحد منهما
 مما كان من نصيب الاخر فلا شركة الا يرى ان المشتري لو قبل نصيب احدهما
 للعاقد قبل نصيب ولهذا لا يشترط احدهما نصيب من المشتري او بعضه لا

بشركه الاخر وفي الفصل الاول بشركه ولو بشرى بالاداء في هذه العنقود
من غير ضمانات جاز لان الشريك لا يتم الاداء عند الاداء بمصر سقيا
حقه بمشركه فيصح واختناج الكفالة لا يدل على اختناج الشريك الاثر ان
الكفالة تبدل الكتاب لا يجوز ويجوز الشريك كما في التبيد وفي الحائنة وكذا
رجل اذ اتم وله دين على رجل وشركه ابين وكفل احدهما لاجنه عن
المدين كحصة اخته لانصح الكفالة ولو بشرى احدهما فادى حصة
صاحبه من الدين مع تبرعه وهو بمنزلة الوكيل بالبيع اذا كفل بالدين
غير مختص لانصح كفالته فيرجع بما ادى ولو بشرى باداء الدين عن
المشتري مع تبرعه ولا يرجع لما في جامع الفضولين و ضمانات الدرك وهذا
التزام تسليم الدين عند استحقاق البيع والخراج اى ضمانات الخراج موصلة
او مقاسمة كما مر نقلا عن التقي والقسمه اى ضمانات القسمه وهو ضمان
احد وكذا الرهن به بتقسيم قيم بين الشريكين عند طلب احدهما
وان امتنع الاخر عنه لما في جامع الرموز وغيره صحيح اى كل واحد
منها اما ضمانات الدرك فلان الحق به تأكيد احكام البيع وتقريرها
فيصح الكفالة لما في الاختيار واما الخراج فانه دين مطالب من جهة
المقابلة او غيرهم بدلا من منافع حفظ وغيره لما في جامع وقيل المراد
بالخراج الموقوف وهو كج في الذمة بان يد خلف الامام كل سنة على مال
معلوم لانه دين واجب في الذمة فلم يكن دينيا كما ذكره ابن المكي في شرط
الوقاية وقد مر ما يتعلق به واما ضمانات القسمه فلان القسمه واجبة
على الشريكين اذا طلبت بغيره فاذا ضمن انسان ليعود مقامه في القسمه
يجوز ذلك ويصح تقا له التمتع ان التمتع في اختلافها في ضمانها اى على القسم
فا بوليين سليم ادعى ان هذه الظلمة غلط لان القسمه مصدر
والمصدر مفعول وهذا الفعل غير مضمون ورد بان القسمه تجوز بمعنى

النصيب قال الله تعالى ونصيبهم ان الماء قسمه بينهم والمراد النصيب
وقال ابو جعفر البغدادي معنى ان احد الشريكين اذا طلب القسمه
واجبة عليه وقال بعضهم معناه اذا اقتسموا ثم منع احد الشريكين
قسم صاحبه فتكون الرواية على هذا قسمه بالضمير لا بالياء ورد
بان القسمه بالياء تجزى بمنع القسم بالياء وقيل النوايب بعينها لا سيما
استثنى وقيل اراد بها القسم كذا ذكره ابن المكي في شرط الوقاية ثم قال واما
ما كان فالكفالة بها جميع انتهى وكذا مثل ما تقدم صحيح ضمانات النوايب
والكفالة بها والنوايب جميع نائبة وهي كحصة وكذا دية وشرا عما يضر
السلطان على الرغبة لمصلحةهم كما جرحفظ الطريق ونصيب الدروب و
ابواب السكك كما في جامع الرموز سواء كانت اى النوايب بحق كركى النهر
واجرة الحارس واصلاح الريض كحقوق القاضى بركى شهر مشرك
بينه وبين غيره فاقى واحد منهم عن كركى وانفق شريكه بامر القاضى
يصير حصة الاى دينا وزمنه وكذا ما و خلف الامام على الرئيس عند حاجته
الى تجهيز الجيش لقتال المشركين او لعداء الهوى المسلمين وقد حكي بيت
المال عن المال ببيع الكفالة به فانها دين واجبة كجس صاعه للامام
قال الله تعالى وتوا على البر والتقوى هذا بعض ما خوذ من شرط الوقاية
لابن المكي وبعضه من جامع الرموز او بغير حق كالجبايات بكسهم والباية
الموجودة وهي التي ياخذ الظلمة في زمانها من جهة السلطات لانها في المطالبة
مطل سائر الدروب بل فوقها والعبرة في باب الكفالة للمطالبة لا الكفالة
شرعت لانها في المطالبة كحصة كالمطالبة الشرعية ولذا قيل من
قام بتوزيع هذه النوايب على المسلمين بالنسبة اى بالعدل يوجر
وان كان الاخذ ظالما ومن قضا نائبة غيره بامر رجوع عليه وان
لم يشترط الرجوع وهو صحيح لما في حائنة كمن قضا دين غيره بامره

وهذا اختار في الاسلام على البردوي اذ صدر الكلام وقال بعضهم النوايب
 التي يبالغ فيها لا يفرق كما يجباية في زماننا لانهم الكفاية بها لا
 الكفاية التزام الكفاية عما على الاصيل شرعا لانها حتم زمة الزمة في الكفاية
 او الدين وهذا لا محالة ولا دين شرعي وهذا مختار صدر الكلام ببردوي القول
 من صنف وفي ايضا 2 الاصل 2 والفتوى على الصحة فانها كالديون الصالحة
 حتى من الاكار فلم الرجوع على ما كذا الارض استعمل في الاختيار قالوا تصح في
 زماننا لانها صارت كالديون حتى قالوا لو اخذ من مزارع جبرلة ان يرجع على
 المال انتهى وكذا السلطان اذا صادر رجلا فامر الرجل غيره بان يردى عنه
 المال ذكره قاض خان ثم قال كلاما هو محال حسا جازت الكفاية بان
 امر قال في جامع الرموز بعد نقل ما ذكرناه من الجواز لكن يعلم ولا يخفى
 لتلايفا سرورا في الزيادة ولا ان اكثر النوايب في زماننا ظلم ولذلك من تمكن
 من دفعه فقد خيره كذا في التيسير وضمات العهدة اي الضمان بالعهدة
 بالطلات العهدة يحتمل الدرك وغيره فكان مجبولا وكذا اي مثل العهدة
 بالطلات العهدة يعني اذ اضمن الاختصاص عند التحقيق لا يصح عند
 ابيه 2 خلافا لما يعني قال يصح لان معناه عندهما ضمانات لكن ان يخرج
 عن تسليم العهدة وهذا جائز كالدرر فاختلاف لفظ فان كمر اذله عنده
 تخليص الجميع عن مصنف وتسلمه الى المشتري لا محالة وهو لا يقدر على الوفاء
 به فيجمل وهراديه عندهما ضمانات لكن ان يخرج عن تسليم العهدة وهذا
 كالدرر في معنى وكذا قال ابو يوسف دعه ان ضمانات العهدة هو ضمانات
 الدرر فيقول المستند خلافا كذا في الكفاية وتماه مذكورة فتاوى قاض خان
 وفيها ذكر في السير المسلم اذا كان يهربه يداهل الحرب فاستراه
 رجل منهم ان استراه بغير امره فهو مشطوعا لا يرجع بئذ على الكفاية
 ويكفي سبيله وان استراه بامر في القياس لا يرجع مما مور على الامر

وفي الاستحسان يرجع سواء امره الكفاية ان يرجع بذلك عليه اولم يقبل على ان
 ترجع بذلك على وهو لو قال الرجل لغيره انفق من ماله على عياي او
 انفق في بناء داري فانفق مما مور كان له ان يرجع على الامر بما انفق
 وكذا الاسير اذا امر رجلا ليدفع الفداء وياخذ منهم فهو بمنزلة مالو
 امره بالشراء وفيها رجل يدعى على رجل غائب فقال رجل للصاب للعلوي
 الف اذا قدم فلات الغائب جاز انتهى ولو قال الكفيل ضمنت اليه
 يعني اذا قال كلفت لك الشهر كذا قال الصاب بل حالا قالوا لكفيل اي
 مع يمينه فيقول الدين موعدا فلا يبالغ به قبل انتهاء الشهر لان الاجل
 اصله دين الكفاية وحلول الدين عارض الا يرى ان من كفر الدين المؤجل
 على الاصيل يكون مؤجلا على الكفيل بدون شرط الاجل بدون الشرط ولان
 المكفول له يدعي ان الكفيل مطالب في حال الكفيل بغيره والقول قول
 بمكفر كذا في توفيق الوقاية وفي الاقرار يعني وان قال الكفيل لك على مائة
 في شهر فقال لمكفر له هو حاله قال قول للمكفر والفرق ان الكفيل لم يبق
 بالدين في الاول اذ لا دين عليه في الصحيح بل اقر بمجود الكفاية بعد
 الحكم والصاب يدعي عليه الكفاية في حاله وهو ينكره في القول والمقر
 اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه هو تأخير الكفاية الى شهر فلا يقبل قوله
 بل يثبت لان الاصل في الدين ان يجب حالا والاجل فيه من العوارض و
 القول للمكفر ينكر العارض مع يمينه كذا في شرع الوقاية **قال** وفي فتاوى
 قاض خان قوله قال ان اقر لك فلات بالث درهم فانكفيل بذلك
 جاز ولو قال ببع عبديك هذا من فلات بالث درهم على اني ضامن
 لها فبا على تجسماته كان لان ياخذ الكفيل تجسماته مريض
 مريض كفيل عن رجل بماله بامر ثم مات الكفيل وابنته الورثة ان
 يجيز الكفاية فان لم يكن على الكفيل دين محيط بماله جازت

الكفالة من ثلثة وان اقر المبرين ان الكفالة بذلك كانت في حجة
لزم جميع ذلك من ماله اذا لم تكن الكفالة لوارث ولا عن وارث
لان اقرار المبرين ان الكفالة كانت في حجة اقراره بماله كان
سببه في الصحة فيكون بمنزلة الاقرار بالدين فيصح ان كان المكفول
له اجنيا ولم يكن عليه دين يحيط بماله ولا يخرجه من الدرك اي
لا يطلب المشتري من الكفيل الثمن ان لم يخرجه ماله يفيض بثلثه
على بايعه لان البيع لا يستحق بمجرد الاحتفاظ ماله يفيض الثمن بالثمن
على البايع ولعل المستحق يحرم فيصح البيع فلا يلزم البايع فقد الثمن
فلا يجب على الكفيل وانما يصير كفيلا اذا اخضع بالثمن على البايع فقبل ذلك لا
كفالة فلا يقر المشتري ان ياخذ الثمن من الكفيل ولو وقع على المشتري
بالاحتفاظ فهو قضاء على البايع لانه خضع عنه فيؤخذ الكفيل كذا في
الاختيار قاله اذ اخر كتاب الكفالة من فتاوى قاض خان ولو استأجر
رجل دارا كل شهر بدرهم ولم يذكر عدد الشهور كانت الاجارة في شهر
واحد فان سكن المستأجر فيها يوما من الشهر الثاني لزمته الاجارة
في الشهر الثاني وهكذا في كل شهور وان اعطاه مستأجر كفيلا بالاجرة
ما لزم مستأجر لزم الكفيل ذلك ولا يبطل هذه الكفالة بالموت كما لا
يبطل الكفالة بالدرك وليس للكفيل بالاجر ان ياخذ مستأجر قبل ان
يؤدى فاذا ادى الكفيل كان له ان يرجع بذلك على المستأجر ان كانت
الكفالة بامره وكذا لو قال لغيره ما اقره فلان فهو على ثمن الكفيل
ثم اقره فلان شيئ كان ذلك في تركه الكفيل وهو بمنزلة الكفالة
بالدرك انتهى **فروع** قاله في منع في قبيل باب كفالة الرجلين لا يلزم
النزوح احضار زوجته الى مجلسهما في سماع الدعوى عليه ولا
يمنعها منه الا في مسائل الكفيل بالنفس عند تنذره وفي الكتاب اذا امر

سقوط الاجارة

اجنيا بضمنا ابنه فطلبه اليها من منه فعلى الكتاب احضاره لكونه في تدبيره
كما في جملة مع الفضولين الثالث سيجان القاضي على اصلا امر المجهول بوجه
القاضي بدین عليه فليزم الدائن ان يوجب السج يا حضاره كما في القضية
الرابعة ادعى الامم مهر بنته على النزوح فادعى النزوح انه دخل بها وطب
من الكتاب احضارها ان كانت تحريم في حواجرها امر القاضي الكتاب باحضارها
وكذا لو ادعى النزوح عليها شيئا اخر والى الرجل الى ما امينا من امثاله كذا في
الاول والجملة فتاواه في القضاء كقول نفسه فافرحا به ان لا حقله على المطلوب قد
اخذ كفيلا بنفسه هكذا ذكره ابن ابي ازيه وجامع الفضولين الا اذا قال لاحق له قبله
والامم كذا ولا يلزم انا وصبي والوقف انما يتولى في برئ الكفيل هو في هرور
البيد اربع صمات الضرورة الحقيقة هو صمات الكفالة انتهى والكفيل منع الاصل
من السفر اذا كانت الكفالة حالة ليخلص منها اما بالاداء والبراءة وفي الكفيل
بالنفس يردده اليه كما في الصفي وينبغي ان يقيدها اذا كانت بامره كوا في
الفوائد الزينية انتهى ما في الصحيح قاله الاصل ذلك لا يجوز الرهن به لا يجوز
البراءة عن لو ادعى رجل عبدا في يد رجل فكفل رجل بالعبد فقام
المُدعى ببينة ان العبد كان له وقت القاضي له بذلك كان له ان ياخذ
الكفيل بقيمة العبد رجل كفل عن رجل بالعبد ثم ادعى الكفيل ان الالف التي
كفل بها قمارا ومن خسر او ما يبدد ذلك مما لا يكون واجبا لا يقبل قوله ولو اقام
البينة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول له لا يجزى لا يقبل بيته ولو اراد ان
يخلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كانت الكفيل ادى المال الى الطالب واراد
ان يرجع على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال
قمارا او من ميتة او اشتهر ذلك واراد ان يقيم البينة على الكفيل لا يقبل
بيته ويؤمر باداء المال الى المكفيل ويقال له اطلب خصمك وخصمك
كان حضرا الطالب فيقبل ان ياخذ المال من الكفيل فاقطع الطالب عند

الفاضل ان المال كان من ثمن خرا او ما يشبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جميعا
 فلو ان الفاضل ابرء الكفيل ثم حضر المكفول عنه فاقرا ان المال من قرض او من
 بيع وصلة الحالب لزوم المال ولا يصدق على الكفيل والحالة في هذا
 بمنزلة الكفالة هذا **باب** في بيان احكام كفالة الرجلين والعبد لما فرغ
 من ذكر كفالة الواحد اراد ان يذكر كفالة الاثنين لان الاثنين بعد الواحد
 طبعا فاخر وصفا لئلا يسبب الوضع الطبع فقال في دين عليهما اي على اثنين
 لاخرين اشترى بامنه عبدا مثلا كفيل كل اي كل واحد من الاثنين عن صاحبه
 فما اذاه احدهما يبين جاز ذلك مما يؤدى به واحد منهما لا يرجع به اي بما اذاه
 من الدين على الآخر اي على صاحبه الا اذا اراد اي المؤدى على النصف فاذا
 ادى زائدا على النصف يرجع بالزيادة عليه لان كل واحد منهما في النصف
 اصيل وفي النصف الثاني كفيل مما يؤدى به يجرى الى ما عليه اصالة اذ هو
 الاول والا هم في الكفالة يبيع **باب** في بيان احكام كفالة الاثنين بعد ذلك فقد عرفت
 الكفالة لتعينها فيرجع به اذا كانت بالامر لما مر انه اذا كفيل بالامر يرجع
 والا فلا وفي التبيين ولو كانت ما عليه موجبا وما على صاحبه حاله
 تعيينه لانه معارضة اذ لا يجي ما عليه في الحال وليس لشريكه ان يرجع عليه
 لان الكفيل اذا عمل دينه موجبا ليس له ان يرجع على الاصيل قبل حلول الاجل
 وكذا لو كفلا احدهما عن صاحبه دون الآخر وادى الكفيل فجد عن صاحبه
 تصدق وهي واردة على مسئلة الكتاب انتهى ولو كفلا اي الاثنين
 بمال عن رجل اي باسما قسب كان على رجل دين الف درهم مثقال ففعل
 عنه رجلا من كل واحد منهما بحكم على الانفرد وكفيل كل منهما به انما يحكم
 بمال عن صاحبه وهذا قيد لازم لانه لو كفيل كل عن الاصيل بالجميع متعاقبا
 ثم كفيل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف فكانت النصف الاولى وكذا لو
 تكفل كل واحد منهما بالنصف ثم تكفل كل عن صاحبه فهي كالاولى في

في كفالة
 الاصيل

الصحيح فلا يرجع حتى يزبد على النصف وكذا لو تكفلا عن الاصيل بجميع الدين
 معا ثم كفيل كل واحد منهما بالنصف عن صاحبه لان الدين ينقسم عليهما
 بنصفين فلا يبق كفيلا عن الاصيل بالجميع كذا في معنى مما اذاه اي من الدين
 احدهما يرجع بنصفه اي بنصف ما اذاه على شريكه ثم يرجعان على الاصيل
 ان كانا لان ما عليهما مستويان فلا ترجع للبعث على البعض **باب**
 ما تقدم لما في معنى اديك اي او يرجع هو الذي يجل الدين على الاصيل لو اذاه
 او لو كانت الكفالة بامره لانه كفيل بالجميع بامره ولو ابرء الطالب احدهما
 اي احدا الاثنين الكفيلين فله اي للطالب اخذ الاخر اي اخذ الكفيل الا
 بطله اي بطل المال لان برأء الكفيل لا توجد برأء الاصيل فيقع المال كله
 على الاصيل والاخر كفيل عنه بطله فبا خذه به لما في معنى ولو فسخت المعاوضة
 اي شركة المعاوضة بينه ولو افرق الشريكات بشركة المعاوضة فله دين
 للرب الدين اخذ منه من شركتيهما بطل دينه لان كل واحد منهما
 كفيل على صاحبه على ما مر في الشركة بخلاف شريك العنان فان لا يؤخذ عن
 شريكه لان شركة العنان لا تستمن الكفالة بل الوكيل على ما مر ولذا قال
 في البرازية من الشركة اقرا احدهما بدين في تجارتها وانظر الاخر لزوم الحق كله
 ان كان الذي تولاه وان اقرا انهما تولياه لزوم نصفه ولا يلزم من شركتيهما
 كذا في معنى وما اذاه احدهما لا يرجع به اي يبيى مما اذاه على الاخر اي على
 صاحبه ما لم يزد اي مما اخذ منه على النصف لما مر ان جهة الاصالة
 اولى واذا كسب العبدان بعينه واذا كسب العبد ثيابه واذا كاتب يبيى عبده
 ببقدر واحد اي بكتابة واحدة وكفيل كل اي كل واحد من العبدان عن صاحبه
 يرجع كل على الاخر اي على صاحبه بنصف ما ادى وهذه الحقايق والقياس
 ان لا يجوز ان فيه كفاية لكتاب والكفالة بيد الكتاب ولو اذاه احد الآخر
 باطل وعنه الا جتمع اوله فصار اذا لما اذا اختلف كتابتهما وجب

وجه الاحتياط ان تعرف الاشياء بحسب تعميم بقدر الامكان وقد امكن
 تعميم هذه الكفالة بان تجعل المال كله على كذا واحد منهما في حق المولى
 وفي حق نفسه وعنق الاخر يتعلق بادائه في حق المولى كذا واحد منهما
 جميع المال بحكم الاصل لا بحكم الكفالة وايضا ادى عنق وعنق يتبادل
 الكفالة وله الحكم بان كذا واحد منهما كفيل في حق صاحبه لان المال حقيقة
 مضاف لهما حتى انقسم عليهما فصارت كفالة بما عليه اصالته وكفالة
 المكاتب بما عليه اصالته جائزة وكان كذا واحد منهما اصلا في الكل كغيرها
 صاحبه ولا تظهر الكفالة الا في حق صاحبه لانها ضرورة فيقدر بتدريها
 حتى يقر بمطالبة المولى كذا واحد منهما بجميع المال بحكم الاصل لا بحكم
 الاصل فاذا ادى احدهما شيئا وقع عن كل البديل فيبقى نصف ذلك
 عن صاحبه لكونهما يرجع به عليه ولورجى بالكل لا يتحقق المساوات
 بخلاف ما اذا اختلفت كتابتهما فان اعترف كذا واحد منهما بخلق باءا
 الما على حدة وهو صحيح فلا حاجة الى تعميم بما ذكرنا من الطريق لما في
 فان اعترف السيد احدهما اي احد العبد المالك شيئا فيما اذا كانا
 وشرط كفاية واحدة منهما على صاحبه قبل الاداء صح اي عتقه لوجود
 الصحيح للعتق وهو كماله في الرقبة ويرى عن حصة كل من بدل الكتاب
 لانه لم يرض بالتزام المال الا ليقبض وسيد العتق ولم يبق وسيد فيسقط
 حصة ويتحقق على صاحبه حصة لان المال حقيقة مقابل برقتهما فدرج
 عليهما ضرورة ولا اي السيد ان ياخذ حصة الاخر حصة اي من
 لم يفتق منه الضمير لا وجه الاخر وهو من لم يفتق المولى في الجور
 متعلق بقوله ياخذ اصالته بغيره لانه اصل ما مر من كعتق بغير التا
 يلحق او ياخذ حصة من لم يفتق من العتق كفاية لانه كفيل عن صاحبه
 بغير ان للمولى ان ياخذه حصة من لم يفتق اذا يسار منها اما اخذ

المقتضى فيما لكفاية واما اخذ صاحبه فيما اصالته فان قلعت اخذ المقتضى
 بالكفاية بتعميم للكفاية بهدل الكتابة وقد مر انها باطله قلت اجابوا عنه
 بان كل واحد منهما كان مطالبا بجميع المال الذي هو الان مثلا وانما في بعض
 ذلك يتيق على تلك الصفة لان البقاء يكون على وفق التثبت لما في العتق ويرجع
 المقتضى بغير ان اخذه كونه من المقتضى يرجع المقتضى قبل بما ادى على صاحبه
 لانه اذ اده عنه بامره وان اخذ المولى من الاخر لا يرجع على المقتضى بغيره لانه
 ادى لغير نفسه لما اراد اليه بقوله فقط ثم حصله على ثلاثة اوجه احدهما
 ان يكتسبها كناية واحدة وكذا واحد منهما كفيل عن صاحبه فحكم ما
 ذكره الكتاب وان كان يكتسبها كناية واحدة على ان لم يزد على هذا
 فحكم ان كل واحد منهما يزد حصة ويتبعها باءا حصته لان المقابلة
 المظنقة تقتضي ذلك وان كان ان يكتسبها كناية واحدة على انهما ان
 اذ ايا اعتقا وان عجز ارداه الرق ولم يذكر كفاية كل واحد منهما عن صاحبه
 فعند زفر جواب هذا مثل الفصل ان يفتق احدهما باءا حصته
 لان كل واحد منهما لم يلتزم القبول ولهذا ليس للمولى ان يطالب احدهما
 بجميع البديل ولو ادى احدهما لجميع لم يرجع على صاحبه بغيره بخلاف ما اذا شرط
 كفاية كل واحد منهما عن صاحبه هكذا ذكره في العتق ثم قال كفاية نقل لا يفتق
 واخذ منهما ما لم يجعل جميع المال الى كونه لان شرط المولى العتق بحسب مراعاة
 اذا كان صحيحا شرعا وقد شرط العتق عند ادائهما جميع المال انما اقلوا عتق
 احدهما باءا حصته كان مخالفا لشرطه واما ما استدل به زفر فمبني على فان
 هذا عندنا كالقبض الاول في جميع ما ذكرنا فلهذا قلنا ما لم يجعل جميع المال الى كونه
 لا يفتق واحد منهما كذا ذكره في التبديد ولا كان على عبده مال لا يجب عليه
 اي على العبد وجملته يجب صفة مال لا بعد عتقه لما اذا اقر بملكه مال
 وكذا به كونه او اقرضه انسان او باعه وهو مجبور ولم يسم حال او غير حال

فقط صح

ولما لم يفراره او استعانه وبيع فكفل به اي بذلك حال رجل كفا له
 مطلق اي عما قيد الحول والتاجيل قيد به لانه لو كفل بدين مذجل لا يصح له
 قبل حلول الاجل لزم الكفيل حالا بغيره ياخذ الكفيل به حاله لان الحال
 على العبد له جود السبب وقول زوجته الا ان المحالة تأخرت عنه بغيره
 اذ هذه الديون لا تتعلق برقبته لعدم ظهورها في حق المولى بل في حق
 يواخذ به بعد عتقه وعدم مخالفة العبد كان كفل مولاه وهذا المعنى مدغم
 في الكفيل فصار كما لو كفل عن غائب او مفلس واذا ادى اي الكفيل ما لزم
 على العبد لا يرجع اي الكفيل عما اداه على العبد الا بعد عتقه اي ان كانت
 بامره لان الطالب كان يرجع على العبد بعد العتق فكذلك الكفيل لان الكفيل
 بالاداء ملك الدين او قام مقام الطالب فلا يملك قبل الحرة وفي البرزانية
 كفا له العبد وام الولد والمكسر بمال او نفس بدون اذن المولى لا يجوز
 في حق المولى وفي حق نفسه صحيح يواخذ به بعد العتق وان باذن المولى ولا
 دينا عليه صحت برضاه وبنائه ودين الكفالة وان كان عليه دين مستغرق
 لم يصح في حق الغرض وان اذن المولى فاذا ادى ديونهم اجبر برضاه وانما
 انتهم ولو ادعى اي رجل على رجل رقبته عبد اي في يده فكفل به اي بنفسه
 رجل فمات العبد اي المكفول برقبته قبل التسليم الى المدعي فبرهن المدعي اي
 اقام بينة لم يأتى كان ملكه ضمن الكفيل فيتم اي قيمة العبد لانه مكفل من دى
 اليد تسليم رقبته العبد ومدعي لما ملكه العبد بالبينه ظهر ان ذاليد كان
 على صاحبه للعبد ووجب عليه ضمان القيمة خلفا عن العبد فيجب على الكفيل ذلك
 ولان الكفالة بالاعيان المضمونة بنفسه جائزة فيجب على الكفيل رد الدين
 فان هلكت تجب عليه قيمتها في الكفيل قيد بالبرهان اي البينة لانه اذا
 ثبت الملك بالقرار ذى اليد او بكونه عن اليقظة تجب على المدعي عليه قيمة
 العبد لا على الكفيل لان الاقرار حجة قاصرة فلا يقر حجة في حق الوكيل فلا

فلا يلزمه ما لم يقر به هو نفسه كما في البيع وتوفيق الوثابة ولو ادعى شخص
 على عبده لا وكفل بنفسه العبد رجل فمات العبد قبل تسليمه الى المدعي برك
 الكفيل لان العبد برى بموته وبرائه تجب برائه الكفيل ذكره في الكفالة
 وان كفل العبد باذن المولى بغير رجل ثم اعتقه مولاه لم يضمن شيئا وان
 بماله ضمن المولى الاقل من قيمته ومن الدين والطالب ان شاء البيع المولى وان
 شاء اشبع العبد واذا ادى احدهما رجع على الاصيلات الكفالة بامره انتهى
 ولو كفل سيد عن عبده اي المادون بامره او عبداى كفل عبدا دون غير مدية
 نص على حال عن سيد بغيره بامره قيد بقوله غير مدية لانه فعق اي العبد
 بغيره صحت هذه الكفالة لان امر المولى بالكفيل يصح اذ الم يكن عليه دين
 مستغرق لا تجوز وان كان ملكا مادونا لانه تنفص اي حال حق الغرض كما لا يجوز
 في هبته كما في الكفيل ثم اذا صح هذه فعق العبد فأتى من السيد او العبد ادى
 اي حال المكفول لا يرجع اي واحد من المولى والعبد على الاخرى بما ادى والحكمة
 جواب المسكتين جميعا لان الكفالة وقعت بغير موجبة للرجوع لا لاحتالة ان
 يجب لاحدهما دين على الآخر فلا ينقلب موجبة للرجوع كما لو كفل رجل عن
 رجل بغير امره فاجاز الكفالة لم تكن الكفالة موجبة للرجوع على المكفول لانها
 انعقدت بغير موجبة للرجوع فلا تنقلب موجبة لذكره الزيلعي وغيره وقال
 زفر اذا ادعى العبد عنه بعد الحرة وكانت الكفالة بامره رجع على المولى لتحقق
 الموجب للرجوع وجوابه انه لا يستحق على المولى شيئا ثم فائدة كفا له المولى
 عن عبده وجوب مصلته باء الدين من سائر امواله فائدة كفا له العبد عن
 مولاه تعلق برقبته فكذلك ذكره في الكفالة بغيره وفي الزايد لا يصح
 كفا له المكاتب ولو مادونا كما في هبته كما لا يصح شرعا اذا ادعى على عبده
 قتل وليه فكفل به مولاه جاز وكفا له المولى عن عبده جاز وان ادى
 المولى عن عبده لم يرجع قبل العتق وبعده كفل المولى عن عبده بدين ثم

ابراء صاحب الدين المدين لم يبرأ العبد لان المولى كفى بخلاف الهبة
 للكفيل لان الهبة تمليك ولا يمكن تصحيح الا بالقبول الرتبة الكفيل فلهذا
 يسقط عن الاصيل فاما ابراء فاسقاط محض ولا حاجة الى قبوله بدون
 اصل الدين جميع عبيد ما دون مديون حاليه عريم بكفيل خوفا من ان يعنفه
 مولاه فقال رجل ان اعتقه مولاه فانا صان من جازته الكفاية الكفاية بغيره
 الكتابة ولا يمال للمولى على الكتابة سوى بدلها لا يصح لان المولى لا يستوجب
 على عبده هبة ولو كانت للكتاب مال على رجل فافره ففقد مولاه من مكانه
 دين سوى ذلك جاز لان اصل ذلك مال واجب للكتاب على الكفيل وهذا امر
 ان يدفع ما عليه بمولاه ولو لم يدرى على ابنه ادعيه فكذلك رجل لم يجر لان
 من دخل في كتابة فهو ملك بمولاه بخلاف ما اذا اعتق عبده على الكفيل
 به وجب فيه بيعه انتهى **فتنه** وفي فتاوى الشيخ لوقال لصاحب الدين الذي
 للدعي فقلت انا ادفع اليك او اقبل اليك او اقبض اليك لا يملك له ما لم
 يتكلم ما يدل على الالتزام لم من تصببه امره قالت ان رضى برديات
 يغيب واردت ان ناخذ منه كفيلا بالشفقة قال لا بد من ليس لها ذلك وقال
 ابو يوسف الحق ذلك واخذ منه كفيلا بالشفقة وعليه الغنى لما في الجنبين
 ذكره في فتاوى القلبية وفي البزارية ويكره ان يكون الوكيل والكفيل واحدا
 وان اعطاه وكفيلا بنفسه واختص عن الوكيل لا يجر ولا يؤمر بالملازمة
 وان اعطاه وكفيلا بالخصوص واختص عن اعطاء الكفيل اجر على الكفيل
 فان اعطاه وكفيلا بالخصوص وكفيلا بنفس الوكيل قبل ذلك منه في سائر
 العقود ولا يتقبل في الدين فان اعطاه وكفيلا وكفيلا بالمال المدعى به
 لا يقبل ذلك منه الا ان يرضى المدعى وان كان الدعوى في عين ياخذ منه
 كفيلا بالعين المدعى به او يضمن على يول عدل رجلا في سفيته معهما
 متاع ثقلت السفينة فقال لاهدهما لصاحبه المتاع على ان يكرت

متاع

متاع بيني وبينك انما قال محمد هذا فاسد ضمن المالك المتاع نصف
 قيمة متاعه انتهى وفي كنية امر رجلا ان يفتح عنه الف رجل فقال فحيت
 وهذا الامر وكذا به صاحب المال لم يرجع على الامر **روى** قال للضيف وهو
 يحاف على حماره من الذئب ان الكاذب حمارك فانا صان من فاكه الذئب
 لم يضمن ضمن بدل الكتابة لا يصح فلو ادى على ذلك الضمان رجع به على كنية
 وقدر ان لا يصح وعلم من ان المستند خلا فيه وفي فتاوى زينية سئل عن
 رجل له على اخر دين وله كفيل ثم ان رب الدين احوال رجلا على مديون
 برصاه هل يبرأ الكفيل من الكفاية بذلك او لا يبرأ ويطلب له المحتمل بالكفاية
 اجاب نعم يبرأ من الكفاية بالحوالة المذكورة انتهى هذا **باب** في بيان
 احكام **الحوالة** وهي الحقة سبب بينها وبين الكفاية من حيث ان فيها التزاما
 بمال الاصيل لما في الكفاية ولهذا جاز السفارة كل منهما فلا حرج اذا اشترط
 موجب احدهما للآخرى عند ذكر الاخرى لكنه اخر الحوالة لا انما تضمنت
 برائة الاصيل والبرائة تنقذ الكفاية فكذا لا ما تضمنتها فالحوالة في اللغة هي
 التفويض وحروفها كيف ما تركت دارت على معنى التفويض والحوالة في اللغة هي
 وهي مشتقة من التحول بمعنى الانتقال يقال تحولت من المنزل اذا انتقلت منه
 ومنه تحولت الفرائض وفي شرح ما ذكره محمد بقوله هي اي حوالة في اصطلاح
 الفقهاء نقل الدين من الذمة الى ذمة الكفيل الى ذمة ابي المزة
 المحتمل عليه على سبيل التوكيل في الذمة وسند شرطها وحكمها
 في اثناء اللطامات في الدين وانما سمى هذه العقود حوالة لذكر اختلاف الفقهاء
 في انها هل تدب للمبرأ عن الدين والمطالبة جميعا او عن المطالبة دون الدين
 والمصحيح من المذهب انها تدب لمبرأ من الدين لما في فتاوى القلبية ثم قال
 المديون محيل والدين محتمل له ومحتمل له ومحتمل له فيطلق عليه هذه
 الالفاظ والاصطلاح ومن يقبل الحوالة محتمل عليه ومحتمل عليه ومحتمل له

انتهى قال في النصف اعلم ان كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 كماله والحق ان عليه كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 ويقال ايضا كماله وتصح اي الجواز في الدين لا في الدين لان الدين وصف
 الجواز يثبت على النقص والحق ان كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 شرعي وهذا القول حكم شرعي يظهر اثره في كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 في المبدأ شرعي في الوصف الشرعي كما ان البنية الشرعية جازات يثبت في
 نقل كماله الذي هو وصف شرعي وينبغي نقل الدين الذي هو كماله والحق ان عليه هوب
 في فلا يثبت بالنقل حكم بل بالنقل حكم يثبت ان النقل الذي تضمنه نقل شرعي
 وهو لا يثبت في الاعمال بل كماله منها النقل كماله كماله في كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 شرعي النفع والحق ان كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 على الجواز ان يقبل النقل بالوصف كماله كماله في كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 الاوصاف لا يقبل النقل لان كلام الشرع بمنزلة الجواهر على معنى انه شق بعد
 الجازية لان هذا نقل حكم الدين وصف حكمي ثبت في الذمة جازات
 يقبل من هذا النقل اما الدين حسي فلا يقبل النقل حكم انتهى فلما كانت كماله
 نقل الوصف الشرعي وهو الدين فلا بد ان يثبت كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 الخلاصة رب الدين اذا حال رجلا على رجل وليس كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 وكالان وليس كماله انتهى في الغنية احوال عليه مائة من كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 على كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب في كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 ذكره في كماله وفي البزارية وكل دية جازية كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 برضى كماله اي الدين متعلق بتصح والحق ان عليه كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 وانما اشتراط رضا هو لان كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 اخرين والذم متعلق فلا بد من رضا لا يختلف الناس في الايجاب فيهم من
 بما ظن به القدرة ومنهم من يوافقه وافقه ومنهم من هو بالعكس واحار في كماله

فلا تزل

فلا تزل التزام الدين ولا التزام بدون التزام لانه يلزم كماله ويختلف عليه كماله
 والذم متعلق بكونه فيهم من يوافق فيه ويستعمل ومنهم من ساهل ويعمل
 ويساهل ولم يكتف به بشرط رضى كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 لان كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب بالتزام الدين ولا ضرر على كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 لان لا يرجع عليه الا برضا كماله في الاختيار وانما بشرط رضى كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 او يستحق دينه ونظيرها الكفاية فانه تصح بدون رضى كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 وفيه قاله وهذا يعني رضا كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب من شرائطها هي كماله
 لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب من شرائطها هي كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 باجماع الامم وقال عليه السلام من اجل على فليسمع والامر بالاتباع دليل كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 انتهى يعني كماله امره بالتابع ولولا الجواز لما امر به حتى ان من العلماء من
 قال بوجوب الاتباع نظر الى ظاهر الحديث ذكره في الاختيار لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 نقول المراد منه الاباحة لان تحول حق الزمة اخرج من غير اختياره
 ضرره وانما خصه بعصمهم بالعلمي حكمي للثالب لان الثالب في كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 لانه شرط الجواز انتهى واول الحديث على ما تقدم صاحب الغاية عن سنن
 ابو داود روى عن ابي هريرة روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سخط الغنى ظلم
 واذا اشبع احدكم على فليتب على من اشبعه اذا جيل احدكم على فليتب على من اشبعه وتام
 يعرف فربما وقيل لابد من رضى كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 رضى كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب في مجلس الاجاب فاستقبلها
 في مجلس الاجاب شرط الانقاد كماله في كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 مقبل بعدما علم صحت ولا تصح في غيبة كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب من الرضا من كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 يوافق ما في البزارية حيث قال صحة كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب
 عليه ولا تصح كماله في غيبة كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب في كماله لم يزل عليه كماله والحق ان عليه هوب

الا ان يقول رجل كونه الغائب ولا يكتف بحضرة الحمل عليه لجهة كونه
 حتى لو حال على رجل غائب لم يعلم الغائب فقبل همت كونه في شرط
 الظهيرة رخص من عليه كونه ليس بشرط اجاعا فله معناه اذا كان
 مثل الدين كذا ذكره في المحقق قال المذهب كونه لا بد من رخص الحمل
 عليه سواء كان الحمل به وهو محال مثل الدين او لا وتماهيه عليه قال في جاز
 الرموز في الزيادة انها اي كونه تجمع بلارضاء الحمل ورجح صاحب
 النهج في كونه في الكونه وانما رخصه بغيره فله في الغائب ان
 لا ينعى فله كذا من الدين فاحل به على فرضه في الغائب حتى ويرى الاصيل
 ونصح بدين له عليه ومما دراهم معلوما والا فلا يصح لما اذا قال احل
 جميع ما يذوب لا على فله في كونه انتهي واذا تمت اي كونه بان قال
 المذنبون للدين احل بما لا على من الدين على زير وقال الدين جنة
 برئ الحمل من الدين الذي احاله في كونه في كونه بالقبول اي بقوله الحمل
 عليه يعني اذا تمت كونه برئها وشرطها كان حكمها براءة الحمل من
 الدين الذي احاله لقوله الزمة المحال عليه لان من المحال بقاء البشر الواحد
 في محله في زمان واحد كذا في الاختيار وقوله بالقبول متعلق بقوله اذا تمت
 وامراده رخص من كان رضاه شرط فيها على ما تقدم كذا في العلية و
 قولنا من الدين اخبارنا هو الاصح لانه وجد النقص من زمة الزمة لما ذكرنا
 ان كونه يتشبه عن منقول ويجوز لغيره والاحكام الشرعية يتوقف على وفاء
 المعاني العرفية في شرع النفع والدين حتى انتقل من زمة الزمة
 لا ينعى فيها اذ هو لا يتحقق الا بمرأه زمة الاصيل فيبطل ضرورة الا
 انه بشرط السلامة كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وعندنا في بطلان
 كونه توجب براءة الحمل من الدين والمحالة براءة موقوفة الى ان

يتولى

يتولى ما على المحال عليه حتى لو ابراء المحال الحمل فهو ولو حال اراه المرتضى
 بدينه استدل الرهن وعند محمد بوجوب ابراء عن المحالة دون الدين
 فلا يصح الا براءة ولا يستدل الرهن الرهن وتماهيه يوفى في الاختيار
 فلا ياخذ المحال في رخص لقوله برئ الحمل يعني في ابراء الحمل حتى لو مات الحمل
 لا ياخذ المحال اي الدين من تركه اي الحمل الدين لكن ياخذ اي الحمل لا يكتف
 اي للدين من التوراة او الفداء يعني اذا تعلق حق الفداء للزكاة محالة
 التوى اي هلاكه حتى يموت المحال عليه مفسدا او بانكار كونه لما امر به
 براءة بشرط السلامة يعني هذه براءة مقيدة بشرط ان يعلم لم يترك
 من زمة المحال عليه فاذا لم يعلم يعود الدين الزمة الحمل ولا يكتف
 هذا تعليق ابراء بشرط ان التعلق ان يتوقف المعلق غير متصل بالمحل
 كالتعلق بالتدبير وهذا قد وصل الى الحمل حيث برئ الحمل مع الدين لكنه عند
 التوى ينتهي ابراء فيعود الدين الى الحمل كذا في مبسوط في يسر في شرع
 النافع للنفق ولا يرجع عليه اي على الحمل المحال اي الدين الا اذا تولى
 اي هلك حتى اي المحال وهو اي هلاك الدين المحال به يتوقف يموت المحال عليه
 اي بسبب يموت المحال عليه حال كونه مفسدا اي لم يترك عينا ولا دينا ولا
 كفيلا كما في جامع الرموز من اخس اذا اختار وحقيقته صار ذا فلس اد
 انكاره اي بسبب المحال عليه كونه وحلقه اي المحال عليه منكر للمعولة
 ولا ينعى عليه اي على كونه الحمل او المحال كذا في قاضيه فان طلائعها بالمعول
 ظن فانه اذا تخلف احد هذين الامرين عاد الى الحمل عندنا في 2 وعندنا
 لا يعود لما ذكره في جامع الرموز ومعنى التوى في اللغة الهلاك وهو بوزن
 المحضة وقد عدي لما في محضها 2 ومعناه ما ذكره محسن وهو يموت المحال كذا
 المحال عليه كونه ويجلف ولا ينعى له وعندنا في بطلان النافع في بنية وقال
 يتولى بغيره بغيره اي اياه اي المحال عليه ايضا اي كونه يعني و



عندهما يرجع بوجه اخر ايضا وهو ان يحكم محاكم بافلاس في حياته بنار
على ان الافلاس يتمحق بقضاء الفاضل وعندهما لا يتم في الاختيار ولا ان
التوى مخفق عند العجز عن الوصول الى الحق وقد يتحقق بالتفليس ولهذا
اعتبر في حق اخراج من السجن وابو يعقوب يقول هذا التوى لا قرار له لان
قال الدينار عادورا بوجه كما في شرع الله في وقال في معنى بعد تحرير ما قررناه وهذا
اذا لم يكن طليقا اما اذا جعل للمحتال الخيار او احاله على ان يرجع على
ايهما شاء صح كذا في البرزخية وقال ومراعاة اذا كانت الحوالة باقية اما
اذا فسخت الحوالة فان للمحتال الرجوع بدينه على المحيل وفي البرزخية والمحيل
المحتال يملك ان النقص والنقص بدين المحتال عليه قال عليه ما لا يوجب فاعل
الكفيل الطالب بالمحال على رجل فقبل كتمان عليه برئ الاصيل والكفيل الا ان شرع
الطالب في الحوالة برئة الكفيل خاصة لا يبرأ الاصيل انتهى وفي البرزخية
عن الذخيرة ان الحوالة اذا تعدت على رجلين كانت اثباتية فقط لا ابراء
قوله الا اذا توى حق فبده في البريات لا يبرأ المحيل هو كتمان عليه ثانيا لما في الذخيرة
رجل احال رجلا له عليه سلف على رجل ثمران كتمان عليه احاله على الذي عليه
الاصيل برئ المحتال عليه الاول فان توى لهما الذي على الاصيل لا يبرأ الى
الى المحتال عليه الاول انتهى ولما اختلفا في كونه مفلسا فالقول للمحتال لا يبرأ
على العلم لتسكم بالاصيل وهو العسر لما اذا كان جبا وانكر السر كذا ذكره
الزبيدي في شرع الكفر وصرح به في البرزخية حيث قال ولو قال الطالب مات
المحال عليه بلا تركه وقال المحيل عن تركته فالقول للطالب مع حلفه ثم قال ايضا
فيها قال المحيل مات المحال عليه بعد اداء الدين اليك وقال المحتال لا يبرأ وتوى
حق فلي الرجوع فالقول للمحتال لتسكم بالاصيل انتهى ولو فسلك محاكم بعد
ما جسد لا يبرأ توى عند ابره وقال لا هو توى ومما في المعنى **فاندره** قال
في جامع الرموز وصحح حوالة بلا ثبوت دين للمحال على المحيل بان يستأجر

الحوالة للموكل ان يستأجر كل على على التوى كما في الكرخي وعرف الحوالة بانها
اثبات دين ولو حكم لا خراي للمحال على خراي للمحال عليه عديم بقاؤه الذي
على المحيل بعده اي بعد ائتمار الدين انتهى فلا يخرج عن هذا التوى الحوالة
التي لا يكون فيها على المحيل دين فان المحتال عليه اذا قبل تلك الحوالة ثبتت في
رسمته ديمه للمحتال كذا ذكره برجندى ثم قال ولهذا اعدل المصنف في مصنف
مختصر الوفاية عن تعريف المستأجر في نقل الدين من ذمة ابره ذمة فانه يخرج
عن هذا التوى حوالة المذكورة لكن ذكر المحيل في تعريف الحوالة مما يفتن
الى الدور الا ان يقال ان التوى لفظي فلا بأس ويرد عليه قوله عدم بقاء
الدين على المحيل بعده لما اذا توى كمال المحال به على كتمان فانه بعد الدين الى
المحيل والوجه انه يبطل الحوالة في فاذا بطلت الحوالة لا يبقى المحيل محيلا
فالمراد بالمحيل المحيل من حيث انه محيل فلا لحال وتصح اي حوالة بالدرهم
المودعة اي بمال الامانة كذا في نهروديعة وغيرها بعبارة اذ اودع رجل
رجلا اليه درهم واحالها عليه اخر فهو صحيح جائز لانه تدل على التسليم
وبناء على كتمان عليه وهو المودع بهلاكها اي هلاك الودعة وهي تلك الدراهم
لان الودعة امانة وبالحوالة لا يخرج من امانته وهلاك الامة
لا يوجب الضمان فيبطل الحوالة بالهلاك لانها مقبوضة بالودعة اذ
لم يشرع التسليم الا منها كما في التبيين وفي قاضيه فان ولو كانت الحوالة
مقبوضة بالودعة كانت عند المحتال عليه فرض المحيل فدفعت كتمان عليه
الودعة الى كتمان له فلم مات المحيل وعديم دين كثيرة لا يفتن المودع
فيها لقراء المحيل ولا تسلم الودعة للمحتال له بل يكون بينه وبين غيره
المحيل بالخصص ولو ان كتمان عليه امسك الودعة لنفسه فحق دين
المحتال له من مال نفسه كانت الودعة له والدين مبرعا المستأجر او كما
يبطل منها وبالمقصود اي وصحح حوالة بالدرهم المقصودة لانها

يعني بما يكون مضمونا على احتمال عليه في جميع الرموز ولا يراد به ان الغالب
 المحتمل عليه بطلانها اي بطلان المضمون لانها فانت الى خلف وهو الغالب
 والمحقق يقوم مقام الاصول في المضمون قائما بمعنى فلا يبطال كحالة بطلان
 الوديعه فاذا تحققت المضمونه فالحاله تبطل لانه المضمون وصل الى ملكه
 فهو يوجب برأيه الغالب عن الضمان ذكره ابن الهيثم في الوقت الثاني
 اذا قيدت كحالة بالدين اي بدين المحتمل على احتمال عليه او الوديعه او الغصب
 لا يطل لب التحمل المحتمل عليه يعني لا يأخذ التحمل ذلك اي الوديعه والمضمونه و
 الدين من المحتمل عليه لتعلق حق المحتمل بذلك كالمهرن فانه لا يمكن الرهن
 محالنه لتعلق حق الرهن به ولما حصل لا يطل احد المحتمل عليه
 من الدين والوديعه والمضمونه الا المحتمل لتعلق حقه به مع ان المحتمل
 اي الدين اسوة الغنماء المحتمل بعد موته اي المحتمل يعني ان ماله المحتمل عليه
 يموت قبل ان يتحقق المحتمل دين كحالة فالدين الذي للمحتمل على احتمال
 عليه لان كحالة كانت مقيدة بدين كان عليه فلا يستحق ذلك فبطل كحالة
 وقال زفر كان ذلك المحتمل على المضمونه لانه اختص به في حياته وكذا بعد
 مماته كالمهرن في حق الرهن ولما ان الدين في زمة المحتمل عليه على
 ملك المحتمل قبل قبض المحتمل لانه صار ملكا له كان تمليك الدين من غير ما
 من عليه مدين وذا باطل واذا بقي الدين على ملك المحتمل لم يتحقق المحتمل به لان
 الاختصاص بمالكه رقبته او يدوم يوجد كل منهما كذا في طرأه الوقاية لانه
 المالك وان لم يتقيد اي كحالة يعني اي من الدين او الوديعه او الغصب
 فله اي للمحتمل المطالبه اي من المحتمل عليه يعني اذا احوال كحالة مطلقة
 غير مقيدة او المضمون او الدين بان قال المديون لرب الدين احلتك
 بالالف التي لى على هذا الرجل فللمحتمل طلب الوديعه والمضمونه والدين
 من المحتمل عليه لان حق المحتمل لم تعلق بزمه المحتمل عليه لابلان الذي

للمحتمل

الطالب يتقاضى دينه فقال المديون قد احتلتك بها على فلان وفلان فطالب
 وقت المضمونه فقال الطالب لم اقبل كحالة كان القول قول الطالب والبيته على
 المضمون وهو محتمل فقام محتمل بيته على ما ادعى ذكره الاملاء ان القاضي
 يقبل البيته ويؤخر الامر حتى يحضر الطالب فانه خصم مع الطالب فان قدم الطالب
 وانكر كحالة امر محتمل باعادة البيته في وجهه ولا يقضي عليه بتلك البيته و
 ان لم يكن للمحتمل بيته على ذلك وطلب المحط يمين الطالب قبل حضور الطالب
 كان له ذلك فان نكل الطالب برئ المحط عن الدين رجل عليه دين لرجل
 واحال الطالب على رجل ليس عليه للمحتمل دين في قضاء فخصه في وقته لئلا من
 المحتمل عليه شرعا كانت للمحتمل عليه ان يرجع على المحتمل لو ادى المحتمل عليه
 محال نفسه وليس عليه دين كان لم ان يرجع على المحتمل ولو كان للمحتمل دين على
 المحتمل عليه فاحال الطالب على مديونه بذلك لئلا من جاء فخصه في وقته دين
 المحتمل له عن المحتمل الذي عليه اصل محال كان للمحتمل ان يرجع بدينه على المحتمل
 عليه لان قضاء فخصه عن كفتا ثم نفسه ولو قضى المحتمل دين الطالب بمال
 نفسه بعد كحالة كان لم ان يرجع على المحتمل عليه بدينه كذلك ههنا و
 ليس للمضمون ان يرجع على الذي اصل محال لانه بشرى اشترى من رجل عبدا
 وقضه ثم ان اشترى حال البائع بالثمن ليس للمشتري عليه مال ثم ان
 اشترى بعد كحالة من عبده عن المحتمل عليه جاز ولم يكن للمحتمل عليه ان
 يرجع ذلك على المشتري وكذلك لو قضاه اجنبه عن محال عليه لان قضاء الاجنبه
 عن المحتمل عليه بمنزلة قضاء المحتمل عليه ولو قضاه الاجنبه ولم يبين كان
 القول قول بعد ذلك فان كان الاجنبه ميتا ادعى ثبانا كان القضاء عن المحتمل
 عليه انتهي ما في قاضيات وتكره السفينة قبل هي بضم السين وقيل
 بفتحها وسفينة الفاء وقيل الفاء هم من السفينة يعني السيد يجمع على
 سفن فخرس يورث اصله سفته يقال ليلى الحكم سبه هذا القرض به

لاحكام امره كما في الفقه وضربها بعضهم بانها كتاب صاحب المال لو كسبه
 ان يدفع ما لا فرضا ياتر به وانما خطر الطريق كذا في مصباح الخير وحاصل
عندنا فرض الشفاد به فرض امن خطر الطريق للنهر عن فرض جرفها
 وهي اي السفينة الاقرا عن سقوط خطر الطريق اي اشرافه على النهر
 في الطريق صورته ان يدفع الى تاجر جارا او فرض ليدفع الى صديقه في بلد
 اخر وانما يدفعه على سبيل القرض لا على سبيل الامانة يستفيد به سقوط خطر
 الطريق وقيل هي ان يفرض انما لا يقضيه المستقرض في بلد بربيه المقرض
 يستفيد به امن الطريق وقد بين على كلام من فرض جرفها ففكره وان لم
 يذكر هذه المنفعة كما في جامع الرموز وقيل اذا لم تكن المنفعة مشروطة فلا
 ياتر به وفي رمره كفاي حاكيا عن الفتاوى الصغرى السفينة ان كان مشروفا
 في القرض فهو حرام والقرض بهذا الشرط فاسد وان لم يكن مشروفا جاز
 وفي الواقعات رجل اقترض رجلا ما لا على ان يكتب لهما الى بد كذا فانه يجوز
 وان اقترضه بغير شرط وكتب كان جائزا ولو قال كتب لي سفينة على ان
 اعطيك هذا فلا خير فيه كذا ذكره في الفقه وانما اوردوه في محله لانه حال
 الخطر المتوقع على المستقرض فيكون في محله كذا قال الشيخ الامام بدر
 الدين كما في شرحه في **قوله** وذكر في فتاوى قاض خان في قبيل مسائل كونه
 رجل اقترض رجلا على ان يكتب له بذلك الى بد كذا لا يجوز ذلك وان اقترضه
 بغير شرط وكتب له بذلك الى بد اخر سفينة جاز وكذا لو قال الرجل لغيره كتب
 لي سفينة الى موضع كذا على ان اعطيك هذا الى ايام فلا خير فيه الا القرض
 معاوضة حقيقة وان كانت في بعض الاحكام اعارة فليخبر بها معاوضة
 نقده الشروط الفاسدة رجل جاء بكتاب السفينة الى رجل من شريكه او
 خليفته فدفعت الكتاب الى الذي جاء اليه فراه كمدفوع اليه فقال كتبها لك
 عندي ذكر محمد في التوارد ان ذلك لا يكون ضمنا من المدفوع اليه وكذا لو

له الواقع اضمحلت في فقال قد اشتها لك عندي اوقال كتبها لك عندي
 فهو بطلان في دفع اليه كمال وان لم يدفع وان قال كمدفوع
 اليه الكتاب كتبها لك على اوقال اشتها لك على فهو ضمان صحيح
 ياخذ به صاحب السفينة وذكر الحلبي في الشروط اذا قبل كمدفوع اليه
 كتاب السفينة وقراء ما فيه لزم كمال وعن ابى يوسف اذا دفع كتاب السفينة
 لم الي ان يضمن له ذلك والاعتماد على الاول انه لا يلزم كمالا لانه يضمن او
 يقول كتبها لك على اوقال اشتها لك على رجل ادعى على غيره انه ضمن له عن
 فلان الثاني كذا وكذا درهم وقال كمدعى عليه ليس له على هذا المال ولم
 يقول لم اضمن بحيلة كمدعى باليه ان لم يضمن له عن فلان كذا وكذا درهم
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بحلفه بالله ما لم عليك هذا المال من
 الوجه الذي يدعى قال وعن ابى يوسف ان عرض كمدعى عليه للتاخي فانه
 فانه يحلف باليه حاله عليه هذا المال من الوجه الذي يدعى وان لم يعرض
 حلف باليه بما ضمن له والتعريض ان يقول كمدعى للتاخي ان الرجل
 قد ضمن ما لا وتماز هذا الوجه يعرف به وذكره اواخر مسائل الكوالم منها
 ولو احال المشتري البايع على غريم له كالم للبايع حق الحبسة في الرداية و
 اذا احال الزوج امراته بصدق اقرا على اخر كان للزوج ان يدخل بها في قول ابى
 حنيفة ولو احال الزوج بالمرء غراما كان لها ان تمنع نفسها لان غريمها
 بمشركه وكيدها المرأة على فلم يصير الصداق الى وكيدها كان لها حق منع رجل
 اشترى من رجل دابة وبقيتها واهال البايع بالكن على رجل لم ان اشترى
 وحده بالرداية عبا فرد هاتفتا عن ضم لم يكن للمشتري ان يرجع للمانة على البايع
 ولكن البايع يحلف بها على كتمانها عليه كذا كان كتمان عليه وكذا لو كانت
 الرد بغير قضاة فانه لا ياخذ كمال البايع وان كان البيع فاسدا فبطلته فانه
 ورد الدابة رجوعه لمشتريه بما كان له على كتمانها عليه الى هنا كلام قاض خان

في فتاواه قال في البرزخية ادى الخلال في الحوالة الثانية ففهم بالخيار
ان يرجع على القابض وهو المحتال وان يرجع على المحيل يرجع على
المحيل وعلى هذا اذا باع الاخر مستأجر واحال بالثمن على مستأجر ثم استحق
المستأجر من يد المشتري ان يرجع بالثمن على الموهب المحيل وان يرجع
على المستأجر القابض وكذلك في كل موضع ورد الاختلاف غاب المحيل فزعم المحتال
عليه ان حال الحال به على المحيل كان بمن حرا لا يصح ان يرجع عن ذلك في
الكفالة وله دفع المال المحتال عليه الى المحتال واراد الرجوع على المحيل فقال المحيل
المال لي كان بمن حرا لا يصح ان يرجع عن ذلك ان ذلك كان بمن حرا
يقبل ثم احتال عليه بالخيار بين الرجوع على المحيل والاحتال في الحوالة حتى حصل
مبهمه يثبت الاجل في حق المحتال عليه لما في الكفالة ولو كان المال حالا على
الذي عليه الاصل من فرض ادعيا فاحال به على رجل الى سنة فهو جائز
وان مات المحتال عليه قبل انقضاء الاجل عاد المال الى المحيل حالا بين هاتين
الكفالات وتماه سئل فيها قال في الفتوى ولا يصح تأجيل عقده فلما قال فثبت
بما ذكره على ان على ان احيده به على ذلك الى سنة سجدت انما اجل الى الدين لا
لا يصح تأجيل عقد الحوالة كذا في البحر منقلا عن المحيل قال وعوض قبول الحوالة بمال
اليتيم من الله والوصي على المتولى من الاول لان تصرفهما مقيد بشرط الشفوع وان كان
مكلفا في املاء اختفوا على قوليه ولو احتال لا بد منه الى اجل لم يجر لكونه ابراء
موقتا فبعضه بالامر المؤبد وهذا اذا كانت دينه دورته الصغير وان وجب
بعقد هما جاز التأجيل عندهما خلافا لابي يوسف وفي الراجحة اذا احتال
بمال اليتيم فان كان خير اليتيم بان كان افيان في اتمنى صح ومفهوم بغير
عدم يجوز في صورة الشاوي اي اذا استولى على المال لما اعتده قاض فله
وهو طي جدا لانه بما لا فائدة له اصلا والعقد انما يشرع لما شرب
عليها من الغلة وفي جوده في كتاب كفاية ان الوصي اذا احتال

للمحيل على المحتال عليه ولا بالوديعة او المقصود الذي عنده بل يجب على
المحتال عليه ايضا دين المحتال من ماله نفسه والمحيل ان يقبض حرم
دينه ووديعة وغصبه من المحتال عليه ولكن الحال عليه يرجع على
المحيل بعد ادائه اذا كانت الحوالة برضاة قال في البيهقي في صله
ان الحوالة على نوعين مقيدة ومطلقة والمقيدة ان يقيد بها دين له
عليه او بعينه بدينه من وديعة او غصب او كفالة والمطلقة ان يرسلها
ولا يقيد بها بشيء مما عنده من وديعة او غصب او دين او يحيل على رجل ليس
له عليه شيء مما ذكرنا والكل جائز لما ذكرنا من المعنى وحكم المطلقة ان لا
ينقطع حق المحيل من الدين او الدين ولكن الحال يرجع على المحيل بعد
ادائه اذا كانت الحوالة برضاة وليس له ان يرجع قبل الاداء ذلك
له ان يلازمه اذ لو لم اوجبه اذا جسد حتى يخلصه لما في الكفالة ولو كان
الدين متجلا على المحيل كان مؤجلا في حق الحال عليه لما في الكفالة ثم لا يصح ان
حالا يموت المحيل لانه خسر من السبي وصارا جنبا وكل يموت الحال عليه
لان الاجل كان حقا وقد استغنى عنه وحكم المقيدة ان لا يمكك المحيل مطالبة
الحال عليه بما احاله به من دين او عين لانه حق تعلق به حق التماس على
مثال الرهن ولو ملكه مطالبة لمطل حتى يحتال بخلاف المطلقة لانه لا تعلق
لحقه بالدين او الدين بل تعلق بدين الحال عليه انتهى وفي قاضيات ولو كانت
الحوالة مطلقة ثم ان المحيل فسخ دين المحتال له بجبر المحتال له على القول ولا
يقبض المحيل متبرعا ولو ابراء المحتال له المحيل عما كان على المحيل او وجبه منه
لا يصح ولا يفي هذا لاجل ان كان له دين مؤجل على رجل فابراه عن
الدين قبل حلول الاجل او وجبه منه فانه قد انقضى في نفسه فلو ان
الحال له ابراء الحال عليه من الدين صح الا براءة سواء قبل الحال عليه او لم يقبل
ولم يرجع الحال عليه على المحيل بشيء لان البراءة كسقاط وليست بتجديد ولهذا

لم يرجع وان ذهب له يحتاج الى القول ولم ان يرجع على المحيل لما لو ادنى
 لانه ملك ما في ذمته بالهبة نصار لما لو ملكه بالاداء وكذا لو لم يملك المحال له حوزة
 المحال عليه ان يرجع على المحيل لانه ملكه نصار لما لو ملكه في الاداء ولو لم يملك المحال له
 من المحال عليه بدون حقه وبراءة عن الباطل فانه يرجع على المحيل بذاته القدر
 لا غير وان صالح على نفسه لما اذا صالح عن الدراهم بدينار او العكس على
 العرض فانه يرجع بجميع الدين لان ما ادنى يصلح ان يكون عوضا عن جميع
 الدين انتهى ولا تبطل كحواله باخذة اى المحيل ما كان على المحال عليه اى من
 الدين ومقصود اوعده اى عنه كحاله عليه من الوديعة سواء كانت
 الحوالة مطلقة او مقيدة في المطلقة فانه لان الاطلاق ينافي تعلق الحق
 بخصوص ما عنده او عليه الا ترى انه لا تبطل بهلاكه فكذلك باخذة واما في
 مقيدة فلانه ليس للمحيل حق الاخذ من المحال عليه فاذا دفع عليه المحال عليه
 فقد دفع ما تعلق حق المحال له فيضمن لما في توفيق الوقاية قال في التمهيد واذا
 كانت مطلقة فانه لا تبطل بحال من الاحوال ولا ينقطع فيها مطابقة المحيل
 على المحال عليه الا ان يؤدى واذا ادى سقط ما عليه فصار ولو بين براءة
 المحال عليه مع دين المحيل لا تبطل ايضا وفي التبيين ولو ابراء المحيل المحال عليه
 عن الدين اخذ المحيل ما كان عنده من الدين والعين كالميراث اذ ابراء
 ابراهم يرجع برهنه ولو ذهبه ليس له ان يرجع بدينه لان المحال عليه
 ملكه بالهبة وكذا اذا درسه ولو لم يملك المحيل كان الدين والعين المحال بها
 بغير غرمانه بالحصر انتهى وفي شرط الوقاية لانه المحال فلو عاشر المحيل
 قسم دينه ووديعته التي قبل كحاله عليه بين غرمانه دون كحاله لان كحاله
 بالحوالة صار غرم كحاله عليه ولم يبق غرم المحيل انتهى واذا طالب
 المحال عليه المحيل بمثل ما اصابه بغير رجل احوال رجلا على اخر بالف قد فهم
 كحاله عليه ثم طلب الدافع الف من المحيل فقال اى المحيل احدث بدينه

اى بالف لم كان عليه ولا رجوع له على والمحال عليه انه لا يقبل اى قوله
 بل لا يقبل بل ضمن المحيل كحاله عليه مثل الدين الذي اصابه لتحقيق سبب الرجوع
 عليه وهو قضا دينه باخره فيرجع عليه بالقول لانه منكر للمحيل ولا يكون
 الاقرار من كحاله عليه بالحوالة اقرار منه بالدين عليه لان الاقرار بالحوالة
 لا يستلزم الاقرار بالدين ولان قبول كحواله دليل على انه دين لان كحواله صحيح
 وان لم يكن للمحيل على كحاله عليه دين لما مر به حقيقة كحوالة ان تقرر مطلقة
 او مقيدة بتوكيل بالاداء او القبض فلم يوجد ما يدل على وجوب الدين عليه
 فيضمن له لما في التبيين قال محسن فتاواه وفي ايسنايع فان بطل الدين
 في كحواله المقيدة بطلت كحوالة كان يشترى شيئا بالف ولم يؤد الا الف حقه
 احوال عليه رجلا بها فقبل ثم سخط اذ كان عبدا فظهر انه عرفان كحوالة
 تبطل في هذين الوجهين وكذا لو طالب المحيل كحاله اى الدين بما احوال
 اى بما احواله المحيل به فقال اى كحاله احدث بدينه عليه لا يقبل اى قد ل
 كحاله بلا حجة اى بينة والقول للمحيل في انه احدثه تقبضه لان كحاله احدث
 عليه الدين وهو يشتر والقول للمحضر يؤمر كحاله لبر ذلك على المحيل الا ان ياتى بها
 اى بينة على دعواه فان قلت كحوالة حقيقة في تقرر الدين ودعوى
 المحيل اى احدثه تقبضه في خلاف حقيقة بدليل قلت اجيب عنه بان
 دعوى محكم دعوى ما هو من كحاله لفظه وهو كذا كانه فان لفظ
 كحوالة يستعمل فيها مجازا لما في الولا من نقل النصف من النصف من
 المحال الى الوكيل فيجوز ان يكون مراده من لفظه ذلك فيصدق مع بينة
 لان في ذلك نوع مما لا لفظ ولو توكل المحيل على كحاله بقبضه دين كحوالة
 لم يصح في آخر كتاب كحوالة لما في معنى في التبيين قال محمد اذا صار مال
 بمصارفة ديون او امتنع بمصارفة عن متقاضه وليس في مال يرجع لا غير
 ولكن يقال له احوال بمال اى ذلك فان التوكيل لا يحكم له بالدين على

المجمل يدعواه بل يكون القول للمجمل اذ هو مقتضى الاصل ان فراغ الذم هو
 الاصل ولو لم يدع الدين على الاصل اى المجمل بان ادعى ان الذى على كمال عليه
 من مال لم ياعه المجمل بطريق الولاية منه وادعى ان الدين له ووصل اليه
 عين حقه لا يقبل قوله ايضا اذا انكر المجمل ذلك لانه لما اقر باليد والتصرف له في
 ذلك المال والاشنان يتصرف فانه هو النفس فلا يسمع ان ذلك المال له بل يسميه
 بقوله القول للمجمل انتهى وفي فتاوى قاضى خان رجل على رجل الف درهم
 فاحال صاحب الدين رجلا على مديون بالالف الف له عليه فقبض المحتال لم
 بمال من المحتال عليه فقال المجمل للقاضى ما كانت لك على شئى وانما امرتك
 بقبض المال منه بطريق الولاية وحال به بدفع المكفوف من اليه وقال القاضى
 بل كان له عليك الف فاحتمت بها عليه كانت القول قول المجمل لان القاضى
 يدعى عليه ديناً وهو ينكر ولوان المحتال عليه ادى مال الكوالة وقال للمجمل
 كان لك على شئى وقد قضيت دينك بامر كذا فلو ان ارجع اليك وقال المجمل لا
 بل كان له عليك الف كانت القول قول المحتال عليه ولو كان المحتال له غائباً
 واراد المجمل ان يقبض ماله من المحتال عليه وقال احمله بكالة ولم يكن له على
 دين قال ابو يوسف لا اصدق ولا اقبل بيمينه لانه فقام على القاضى وقال
 محمد يقبل قول المجمل انه ذلك رجلا على رجل على رجل يدعى فقبض المحتال عليه
 ككالة على ان يعطى المحتال عليه مال ككالة من عن دارنهم او من عن
 عبده نفسه جازت ككالة ولا يجبر المحتال عليه على بيع داره ولا يبيع عبده
 وهو بمنزلة مالو قبل ككالة على ان يعطى المال عند الكفاة او ما يشبه ذلك
 فانه لا يجبر على اداء مال قبل الاجل ولو كانت ككالة بشرط ان يعطى المحتال
 عليه مال ككالة من عن دار المجمل او من عن عبده كانت ككالة باطله لان
 هذه ككالة بما لا يقدر على الكفاة بها وهو يبيع الدار والعبد فان
 ككالة بهذا الشرط لا يقدر توكيلاً ببيع دار المجمل رجل عليه دين فجاء

وبان العدالة شرط الاولوية وهذا هو الرواية بان الواو انه في تنفيذ الدين
 ذكره في جامع الرموز ثم قال والتقليد جعل القلادة في العنق وشرعاً حكمه وال
 يكون فلان قاضياً في موضع كذا ولو فسق العدل اى صار فاسقاً بالرشوة او شرب
 الخمر او الزنا وغيرها بعد كونه عدلاً يستحق العزل ان يجب على الواو اعزله
 لو هو بسبب الاختلاف لان العقلة اعقد عدالة فلم يكن راجعاً دونهما كالعبد
 المملوك لانه في التجار اذا ابق ينزل ولو اذن له وهو ابق جاز لما في البيوع
 ولا ينزل اى بالعنف في هذا المذهب وعليه ما يفتى اى الاية الشبهة لما مر بها
 من ان العدالة شرط الاولوية وكذا الاجتهاد حتى لو لم يجاهل جميع المسائل
 وقال الشافعي في الامور ان يكون عالماً عدلاً ما مؤثراً لطلب القضاء ثلاثة
 قاضيات في الرد وقاضى في بحتة كحديث ففسر القاضى خبيراً احدهما جاهل بحكم
 بالجهل والاخر عالم بحكم بالجهل والثالث العالم العادل بحكم بعد له وعلمه ولان
 ما يؤمر بالقضاء بالحق وجاهل عاجز عنه ولا يملك لنفسه الاصلاح والفسق
 غير ماحوت فلا يجوز ولان الكفى الصالح الحق المستحق وهو يحصل بالعمل بغير
 غيره ولا تجب له في حديث فانه عظيم سماء قاضياً ولوان التولية تنص لما سماه
 قاضياً ولان الصحابة اجازوا حكم من تغلب من الامراء وجاز تنفيذ الاعمال
 منه وصلوا خلفه ولولاء توثيق صحيح لما فعلوا ذلك ذكره الزيلعي في البيوع
 ولو اخذ اى القاضى في القضاء بالرشوة لا يصير قاضياً لا ينفذ حكمه ولا فرق بين رشوة
 ياخذها السلطان او قدمه وهو عالم بها كذا في جميع النصوص وفي الخلاصة
 الفتوى على عدم نفاذه اذا تولى بالرشوة وفي ثمانية نقلها لا جرم على انه لا ينفذ
 حكمه فيما ارشته قال في كنعن اخذ القضاء بالرشوة او ارشته لا ينفذ حكمه لان
 الاول لا يصير قاضياً ولا يملك صار عاملاً لنفسه والقضاء يجب ان ينفذ فالحال
 لعدم انشور وقال قاضى خان اجتمعوا على انه اذا ارشته لا ينفذ قضاءه فيما
 ارشته وقال بعض من يفتى قاضياً به باطله فيما ارشته وفيما لم يرشته انتهى

وفي البراري ولوقد القضاة بالركوة قبل بغير قاضيا وينفذ قضاءه والفتوى
على انه لا ينفذ قضاءه كما اذا ارشى القاضي ثم قضى وكذا لو ارشى القاضي ثم
قضى وكذا لو ارشى قوم السلطان وعلم به السلطان وقدره وان ارشى ولد
القاضي او لاتبه او بعض اعدائه فان باهره ورضاه فهو كالوارث في نفسه
وان بغير علم ينفذ قضاءه وعلى امرش اداء ما قضى انتهى ولو قضى في اجرة
لم ينفذ فلما في اخرات يبطل في لوقته بالشفاء عند بعضهم كما في الفتوى
قال برجدي مع تعدد القضاء بالركوة او الشفاء اذا اختلف فيه لم يرضى الى
قاضي اخرات وافق راي امضاء وان خالف راي ابطه بمنزلة حكم الحكم
كالات من تعدد القضاء بالتحقق وفي المحيط قال بعض المشايخ هذا فيمن تعدد
القضاء بالركوة فان قضاه لا ينفذ فلا يحتمل الى النقص اما الذي طلب
القضاء بالشفاء فهو والذي قد لا يتحقق سواء في حق نفاذ القضاء
في اجتهاد انتهى اعلم ان ما دفع اما للتودد وهو حلال من جانبيه واما
لصيرورته قاضيا وهو حرام منها واما لحرف على نفسه او ماله وهو حرام على
الاخذ بلا خلاف حلال للدافع عند الاكثرين واما ليسوى امره عند الواي فان
كان ذلك الامر حراما فرام على جانبيه وان حراما فرام على الاخذ ان لم يتردد
وحلال للدافع عند بعضهم وحرام عند اخره الا ان يستاجر مدته معلومة
بما يدفع اليه فان حلال للدافع وكذا لاخذ عند الاكثرين ومكروه عند غيرهم
والركوة لا تمكده ولذا كان له التردد ولو اصاب امره كما في كنفه والنهاية
ذكره في جامع الرموز وقيل الراسي بفتح اللام اذا كانت اعطاءها
لجذب نفع ديني كالقضاء والتدريس والوصاية والتولية وكذا ذلك واما
اذا كانت لدافع ضرر عن نفسه فلا لعن وكذا اذا كانت لاخذ حقه اذ لم يكن
الاخذ بغير ركوة ومن الركوة ما اخذه في الركوة قبل ان يركب اذا كانت
بالسؤال او كانت اعطاء الزوج بناء على ظنه عدم رضاه على تقدير عده

اما اذا كانت بالسؤال ولا ظن عدم رضاه فيكون هدية فيجوز كذا ذكره خواج زائد
قال المصنف فتاواه وفي المحيط اذا كتب الخليفة الى القاضي اذا وصل كتابه اليه
فانت معزول فوصل اليه الكتاب عزله وفي الحصري قال ظهر الدية وكذا لا
ينبغي بجهة تعليق العزل وهكذا كان فتوى عمي وغيره وفي المحيط ولا يستحق
دمي بده اهل الذمة واذا اقر السلطان ملاما من علامة على بلده وامضى
لم ينصب القاضي بطريق النيابة عن السلطان ليعير كصب السلطان بنفسه
واذا قال السلطان لا مير من امرائه فلان ولايت بتود ادم او قال ترد ادم
لا يملك تقليد القضاء وان جعل اميرا على بلدة وجعل له خراجها واطلق له
الشرف في الرعية على العموم كما يقتضيه الامارة فله ان يقدر وان يعزل
واذا جفع اهل البلدة على رجل وجعله قاضيا بقضيه فيهم لا يعير قاضيا
ولو اجتمعوا على رجل وعقدوا له عقد السلطنة او عقد الخلافة بغير خليفة و
سلطانا ولو قال السلطان لرجل جعلتك قاضيا فليس له ان يستخلف الا
اذا اذن له صرحا ولو قال جعلتك قاضيا فقامت يستخلف وان لم ياذن
له صرحا واذا اول القاضي لرجل جعلته نائب في القضاء بشرط ان لا يرشيه ولا
يشرب الخمر ولا تمتثل احد على مخالفة الشرع فالقضية صحيحة واذا فعل شيئا من
ذلك لا يبق قاضيا وفي السراجة القاضي اذا وقت له حادثة اوله له فاناب
غيره وكان من اهل الانابة وخصما عنده وقضى له اوله جاز له ان ينهي ما
ذكره المصنف فتاواه والفاسق يصلح مقبلا لا يكتهد هذا النسب المخطيء
كما في التسمية وقيل لا اي لا يصلح الفاسق ان يكون مقبلا من الفتوى من امور
الدين والفاسق لا يقبل قوله في الدنيا وهذا القول اختاره صاحب المحقق في شرح
ومنه وحكي ما في بعض الامم اوله ترجيها بشا لصاحب اكثر بصفة قبل المارة
الى منعه وقال وبه جزم العلامة ابن الساعات في كونه جك قال ولا يستحق
الفاسق قال العلامة العيني في شرح وهو قول الثلاثة لا في ماسر

بحال البتة فإنه يعتبر فيه الأصح لا يتغير بمقدار نظرنا
كان ذلك أصح يجوز والآن يجوز قوله لم يجز صادق بصورة المساواة
أيضا فيغير عدم الجواز فيها لا يخفى رجل أحاد رجال على رجل محال
المحال عليه بعد ذلك ثم جاء المحال له وأقام البتة أنه محال يتقبل بينه
الآن المشهور عليه غائب فأن كان المحال عليه حاضرا وجد المحال له و
ليس للمحال بينه كان محمودة فسنى المحال فيقول قوله في ذلك
كأنه في نية انتهى على المحمودة فأنواه المحال المديون
المطالب على رجل بالإنديج حقه وقبل منه ثم أحاد أيضا يحكي حقه على آخر
وقبل منه صار الثاني نقصا للاول وبرك الاول أشهر في كيفية أحاد الغوم
المنه بالمال على رجل فذكر تمنع الزمان اجازة رب مال غنما أخرجه الكفيل
بذلك لم تنص محالة النية ولو أحاد اول على الكفيل ثم بدلا على المديون
أو كانت كحوادث معاهت هذا **كأنه** في بيان أحكام **القضاء** ولما
كان أكثر المنازعة تنفع في الباعث والمديون عنها بما يقطع وهو قضاء
القاضي ولم يعين معنى في اللغة وهو بالمدكساء وأكسبه فق مضى إليه
مصدر قضيت به كضمره وعليها حكمت وهو صحى القضاء كحكم وأصل
قضى لا من قضيت الآن الباء لما جاءت بعد الذي همزت وبهم أفضية
كأنه المحمودة قاله الاختيار والقضاء في اللغة له معان يوجب الالتزام قال
البرهه ونفعه ربك لا تعبد الاياه وبمعنى الأخبار قال البرهه وقضيا إلى
سنة إسرائيل وبمعنى الغزاة قال البرهه فاذا قضيت الصلوة فانشروا وبمعنى
التقدير فبمعنى كالم التفتة أي قدرها ويستعمل في إقامة الرئي مقام غيره
يقال فبمعنى فلات دبت أي اعلم ما دفع اليه مقام ما كان زمته أشهر وفيه
بمعنى الضعيف يقال فبعضه أي ضعف وقدره ومن قوله كقضاه من سبب سموت
ومن القضاء ومنه وقيل استغنى فلات أي صير قاضيا من سبب سموت

ان يقصد الحكم فحق عليه قضاء وقضية وهي الحكم ايضا انتهى واما معناه
الشري هو فصل الخصومة وقطيعة المرافعات هكذا عرفته لكي تغلا عن الحيل
وفي البيه هو لغة الانفاق وفي الشريعة فصل خصومة واز افضل العبادات
وبه امر كل من قال الله تعالى انا انزلنا التوراة فيها هدي ونور يحكم بها النبيون
وقال تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهلهم وحكمك تأت بدم
ثم ارضه في انفاق المظلوم من الظالم و ايضا الحق الى الحق وفي الظلم
عن العباد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر كذا ذكر في الصفات الحكيمة
يميل اليها كل البيت ومحاسنها تحق على احد ولو لا ذلك لغلب البهلاء والعباد
انتهى وادرك الاختيار باب انفاضة ثم قال الادب هو التخليق بالاخلاق
الحكيمة في معاشرته الناس ومعايلتهم واداب القاطن التواضع والعدل
من سبط العدل وريي الظلم وترويحهم والحفاضة على حدود الشريعة
البحر على سنن سنة وبعديان معناه اللطيف على ما ذكرناه قاله في
شرح قوله ملزم بلزمه عن ولاية عامة وفي معنى اللغة فكانت الزمة بالحكم
اجرة وقرعة من الحكم بينهما وفرعا من الخصومة وقد مر عليه وماله واقام
قضاء مقام صلحهما وتراضيهما لان كل منهما قاطع خصومة انتهى القضا
بالحق من اقوى الغرائض وافضل العبارات اي اشرفها بعد الايمان بالله
لان ما من شيء من الاشياء الا و امر الله تعالى بالقضاء ورايت لادم عليه السلام
الخليفة وقال النبي صلى الله عليه وآله وان احكم بينهم بما انزل الله وقول للراود
عليه السلام فان حكم بين الناس بالحق ولا ت فيه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
اظهر الحق وانصاف المظلوم من الظالم و ايضا الحق المستحق ولاجل هذه
الكليات شرع الله تعالى الشرايع وارسل الرسل عليهم السلام كذا ذكره في الاختيار
ثم قال والقضاء هو سنة اوج واجب وهو ان يتبعه ولا يوجد من يعمله
غيره لانه اذا لم يفعل ادى الى تخيير الحكم فبقوله امر بالمعروف ونهي عن

المنكر وانصاف المظلومين من الظالمين وفرض كفاية وهو ان يوجد من يعمله
لك هو اصله واقوم به وغيره وهو ان يستوى هو وغيره في الصلاحية
القيام به فهو غير ان كفاية قبله وان كفاية لا ومكره وهو ان يكون صالحا
للقضاء لكن غير اقوم به واصح وحرر وهو ان يعلم في نفسه العجز عنه وعدم
الانصاف فيه لما يعلم من باطنه من الشك في الهوى ما لا يعرفه فيهم عليه ويكون
رزقه وكفايته وكفايته اهد واعوانه وما يحسنهم من بيت المال لا يجوز الحق
العامة فلو لا الكفاية ربما طعن في اموال الناس ولهذا قالوا يستحب للامام
ان يقلد القضاء من له رتبة لكلا طعن في اموال الناس وان شئت فهو افضل
وابوبكر الصديق لما دعي الخلافة خرج الى السوق ليكتسب فرده عمره
ثم اجتمعوا على ان يجعلوا له كل يوم درهمين وكان عنده عباء قد ارتقى
من رزقه فلما حضرته الوفاة قال العافية ربه اعطها للمريد بها البيت
المال فدل على انه اذا اشتغل لا يأخذ وهو مختار انتهى قوله وان شئت فهو
افضل لانه امتنع عنه ابو قلابه وابو جحش ضرب ثلاث مرات في كل مرة ثوبين
سوطا ومجذبا حتى قيد نيفا وخمسة يوما وفي رواية نيفا واربعين فلما خاف
تقلا هكذا ذكره الحسن في فتاواه واهل آي القضاء من هو اهل الشهادة اي
مستحق للشهادة بالاكلام والحرية والعقل والبلوغ وشرط اهليته اي القضاء
شرط اهليتها اي المستحق للشهادة لان كلا منهما من باب الولاية لانه تنفيذ
القول على الغير ولان كلا منهما الزام اذ الشهادة ملزمة على القاطن والقضاء
ملزم على الخصم فاي شرط لاهلية الشهادة من العقل والبلوغ والحرية والعدالة
والنظبط بشرط لاهلية القضاء وانما جعل على كونه الشاركا لانه كمالا لانه
مشايه الى ان القضاء مثل الشهادة فيما ذكرنا من بشرط اهلية وكذا في
في شروط العمل وهي هذه والنظبط والاداء في شروط القبول وهي العدالة
وغيرها في الكفاية ان شروط العمل العقل اي حسن النظر في العاقبة والنظبط

اي حسن السماء ومن به صمم او وقر بفتح الواو الثقل في الاذن وبالكسر الحجل
 فلا يصلح للقضاء لانه لا يسمع ببينة فلا قدرة له على التمييز بينا كدس والمكر عليه
 ذكره في منعه ثم قال وذكرنا في رسالتنا سبعة أحكام على الحكماء ان السمع ليس
 بكملة على الاصح حتى يجوز توليته الاطروش والمراد بالاطروش الذي يسمع ما في
 من الاهواء اما من به صمم او وقر فلا يصلح للقضاء وتما فيه والسمع
 الحفظ الوقت الاداء والعدل الى الاجتناب من محظرات الدين كذا في جامع
 الرموز قال في المنهج وشراطة الحكم ان يكون بعد تقدم دعوى صحيح من خصم
 على خصم فان نفذ هذا الشرط لم يكن حكما وانما دفعه افتاء صريح بالامام السجدة
 قال وهما شرطان لنفاذ القضاء في المجتهدين كذا ذكره البرزنجي في فتاواه ونقل
 شيخ قاسم الاجام عليه وفي فتاوى قاضين انما ينفذ القضاء عند شرط
 القضاء من الخصومة وغيرها فاذا لم يوجد لم ينفذ انتهى وقد اتفق ائمة كثر
 والشافعية على ان يركب لصحة الحكموا اعتباره في حقدف العباد الداعي
 الصحيح المسدود شرعا فلا يابى ذلك من الخصومة الشرعية وان اختلفوا
 في تفصيل ما وراء ذلك وما يعرف فيه والفاسيق وهو المسلم الذي اقدم على
 الكفر او اصر على صغيرة اهل له اي للقضاء ويصح تقليده اي جعل القاضي
 قاضيا لكونه اهلا ويجب ان لا يقلد اي الفاسق القضاء اذ لا يؤمن عليه الحق
 مبالاة بواسطته حتى لو قلد كتاب الحق لانه يتصرف في احوال
 الناس ودماءهم ولا يدين على ذلك من لا امان له وفي النوادر عليه اجتهاد
 انه لا يجوز قضائه لما في الاختيار في بعض قولها دتر اي الفاسق لو جرد
 اصل الاهلية للشهادة ويجب ان لا يقلد اي يجب على القاضي ان لا يقلد شهادة
 الفاسق لما ذكره في بعض النسخ في شهادته وحكمها اتم كونه نفذا عند الحاكم في المنهج
 وفي الفتاوى القاعدية هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهدما يحفظ لما في شرا
 الضرر على خسر وفيه شعار بان قضاءه مستر صحيح بلا قيم لما في الكشاف

الخصم اي سائر متعلقة باحكام الوقايح لانه اذا لم يعلم بذلك لا يقدر على
 القضاء بالحكم ولا يعلم كيف يقضي وكذا في مثل القاضي في هذه الخصال المتبعة
 بفتح يني ان يلقه الحق بوجهه بالصفات المذكورة ولا يشترط فيه الاجتهاد
 والواجب عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد كالم 2 على جهة الحكاية كذا ذكره
 في المنهج ثم قال ودرت ان ما يكون في زماننا من فتوى الموجد بن فليس يقتوى
 بل هو منقول كلام الحق ليا خذ به المستغنى وقد استقر الاصول على ان
 الحق هو المجتهد فما غير المجتهد من حفظ اقوال المجتهد فليس بمقت وطريق
 نقد عن المجتهد احدا من اما ان يكمل له مسند فيه اليه ويا خذ من كتاب معروف
 تدونه الا بدى مكتوب محمد بن حسن وكذا في التماثيف المشهورة بالمجتهدين
 لا بد من اشارة المتواتر عنهم او المسكود ففعل هذا لوجود بعض نسخ النوادر
 في زماننا لا يحل عزه ما فيها الى عهد والاله ابراهيم لانه لم يشترط في عصرنا في ديارنا
 ولما سئل اول نعم اذا وقع النفر عن النوادر مثلا في كتاب مشهور معروف كالم 2
 والمسند وكاب ذلك تعدى على ذلك الكتاب فلو كان حافظ الاصول المختلفين
 للمجتهدين ولم يعرف الحق ولا قدرته لم على الاجتهاد ولا يقطع بقول من سأل في
 ب بل يحكي للمستغنى فيختار المستغنى ما يقع في قلبه انه الاحوب ذكره في بعض
 الجوامع وعندى انه لا يجب عليه حكاية كلامه بل يكفي ان يحكي قولها فان
 المقلد له ان يقلد اي المجتهد فان ذكر احدهما فقلده حصل الحق
 نعم لا يقطع عليه فيقول جواب مسائله كذا بل يقول كالم 2 نعم لو حكى
 الكل فلا خذ بما يصح في قلبه انه صواب اوله والا فالحسن لا عبرة بما يقع في قلبه
 من صواب الحكم وخلافه في فتاوى قاضيه فان اذا استغنى في مسألة و
 سئل عن واقعة ان كانت المسئلة مروية عن اصحابنا في الرواية الشاهقة
 بلا خلاف بينهم فانه يميل اليهم ويقتى بقولهم ولا يجادلهم وان كان مجتهدا
 متفتيا لان الظاهر ان يؤول الحق مع اصحابنا ولا يسجد وهم واجتهاد لا يبلغ



اجتهادهم ولا ينظر الى قول من خالفهم ولا يثبت حجة لا لهم عرفوا الادلة
وميزوا بين ما صح وثبت وبين ما ضده وان كانت المسئلة مختلفا فيها
بين اصحابها فان كان موافقا 2 احدا جيبه ياخذ بقوله لو فور الشرائع
والتجارب ادلة الصواب فيها وان خالفها 2 صا جيبه في ذلك فان كان
اختلافهم اختلافا عسري زمانا كالقضاء في هذه الدلالة ياخذ بقول
صا جيبه لتغير بعض احوال الناس وفي المزارعة والمعاملة ومجدها يختار
قولها لا جنى 2 المتأخرين على ذلك وفيما سوى ذلك قال بعضهم ينبغي اجتهد
وسئل عما افعله اليه رايه وقال عبد الله بن المبارك ياخذ بقول ابي 2 انتهى قال
بعض في فتاواه فان كان القاضي من اهل الاجتهاد يعمل برأيه وياخذ بقوله
الواحد ويترك قول الكثرة سواء كانت في نسخة ابي 2 او لم تكن وان كان ابي 2
ركنية وان لم يكن من اهل الاجتهاد وياخذ بقول ابي 2 ولا يترك مذهبه ولو
لم يترك الرواية عن ابي 2 واصحابه ووجد عن المتأخرين بغيره ولو اختلف
المتأخرون بختاروا احدا من ذلك ولو لم يجدوا من المتأخرين بغيره
اذا كان يعرف وجوه الفقه والاسان اهل الفقه فيهم انتهى وسيأتي ما
لابد للاجتهاد منه وفي المتن اذا كان صوابه اكثر من خطئه حل له الاتفا
ذكره في البرازية والاجتهاد اى كون القاضي مجتهدا وان قال به بعضهم
شرط الاولوية لا يجوز حتى روي عن ابي يوسف انه قال لا يكون القاضي
ورعا جلي من ان يترك اجتهاده وقال ايضا اذا كان عالما بالرواية يكتفى
في جواز القضاء ذكره في الاختيار والاجتهاد لغة تحمل الجهد اى المشقة
وشريعة بان يعلم المعاني المؤثرة في الاحكام وان يكون عالما باقسام
النظم من خاص ومكشرك وكجمل وغيرها وباقسام سند الحديث وعلم
بحال الرواية الا انها كما تحذر في هذا الزمان ككثرة الوسائط خالدة
الاكتفاء بتعديل الائمة الثقة كالصحيح وغيره وعلمه بوجوده القيا

بشرائط

بشرائطها واحكامها واقسامها وعلمها بالاجتهاد وموافقة للاختلاف
عن مخالفة وهذا الاجتهاد في جميع الاحكام واما اذا اجتهد في حكم
دون حكم وهو جائز عند العامة فشرط العلم بوجوده القياس وما
ينقل بذلك ولا يشترط علم السلام ولا علم الفقه وان حصل به منصب
الاجتهاد في زماننا بجمعهما رتبة لما في الكثرة وغيره ولذا قال الامام
السرخسي لو اجتمع حفظ المبسوط مع الفهم بمذهب المتقدمين في احد
الكرات له هذا المنصب كما في شراء ادب القاضي وقيل المجتهد من قدر
على اتيان حجة قدرة كتابه او جريته او قيا رتبته للصحة قوله في النظم
ذكره في جامع الرموز قال في كونه وشكوه في المجتهد قال بعضهم لا بد
للاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة النسخ والمنسوخ والمحكم والمؤول
والعلم بمعارات الناس وعرفهم انتهى وقال ابن المكي في شراء الوقاية
واصح ما قيل في حد المجتهدين يكون قد حوس علم الكتاب ووجه معانيها و
ان يكون مصيبا في القياس عالما بعرف الناس انتهى وقد ذكرنا ان هذا
شرط الاجتهاد في جميع الاحكام لانه حكم دون حكم ثم فرع على كونه شرط
الاولوية بقوله فيصح تفليدها لاجل لانه يقدر على القضاء بالاستفتاء
ويجوز ان لا يقدري من هو اقدر والاولوية يعني ينبغي للمقلد ان يختار للقضاء
من هو اقدر عليه وادنى به وهو ان يقر عاى ولا يكون فظا غليظا
جبارا عتيدا كما مر لانه خليفة رسول الله عليه السلام والقضاء قال
رسول الله عليه السلام من قلد انسا ناعلا وانه رعيته من هو اولى منه فقد
خات الله ورسوله وجماعة المسلمين ذكره في الاختيار وعمل القضاء
اهم امور الدين واعمال المسلمين وفي البرازية لا يستعمل السلطان في
القضاء الا الموثوق بصلاحه وفقهه وعلمه بوجوه السنة والآثار
والنقل انتهى وينبغي للسلطان ان يتفهم في ذلك ويولي من هو اولى

واقدروا وجه واهيب واصبر على ما يصيب من الناس لما مر في الحديث
وكذلك كلف لان الناس يرجعون لا فتواه في حاد فتهم ويعتقدون
به ويعتمدون قوله فيبقى ان يكون بهذه الاوصاف والغاسق لا
يصلح ان يكون مفتيا لانه لا يقبل قوله في اخبار الديات وقيل يصلح لانه
يحترز لثلاثينسب الى الخطايا بالجم مر وكره التقليد اي قبول تقليد القضا
من السلطان لمن خاف الخيف اي الظلم والجور على غيره والمراد على غيره
والغير من القيم به اي بامر القضا والباس به اي بالدخول في القضا
لمن يثق اي يعتمد من نفسه باراءه في القضا بالدخول بان كان
صالحا له امتناء من نفسه الجور ومن غيره الخلف كانه الخلاصة وفيه مشاركة
الى ان الفاسق لا يدخل فيه وكذا العدل الذي لا يثق من نفسه بعدله و
ذكر في حان انه يكره عند التمسح في الشريعة يعني اذا لم يأت من الخيف
واذا امن لا يكره وبه صريح في فتح القدير لان كبار الصحابة والتابعين
يقفون وكليهم قدرة والبر عليه وفي اعتبارهم ولو كانت مكرها
مما ولاه وقال عبيد الله اذا حكم الحاكم فاصاب فداجران واختار ابو بكر
الرازى الامتناع عنه وقيل الدخول فيه رخصة والزلزلة عزمة ذكره
في الاختيار وعن مسروق لان اقله يوما يحق احب الى من ان اربط
سنة ذكره البزار ثم قال وزاد الدخول اصل ديننا وديننا انتهى وفي
الحديث عدل ساعة خير من عبادة سنة ذكره النسفي في شرحه انما في
ثم قال ولا يقال ان هذا الحديث يدل على ان الافضل تقلده ولفظ
لا يثبت يدل على ان الافضل تركه لانه روى عنه سلام في حديث اخر نجاء
بالقاضي العدل يوم القيمة وهكذا في بقائه وقال صل الله عليه وسلم
من ابتلى بالقضا فلما يذبح نفسه بغير سكن ولهذا امتنع كثير من
العلماء كالكوفي وابنه وغيرهما فقد روى ابن ابي حنيفة

لاجل

لاجله موارا حتى قال له ابو يوسف لو تقلدت لتفتت الناس فينظر اليه
الشيخ فقال لو امرت ان اقطع البحر سباحة كنت اقدر عليه وفي رواية
قال ابو يوسف البحر عميق فكيف اعبر بالسباحة فكان في كراهية فليس رأسه
ولم ينظر اليه بعد ولا يغير لدا وبكم تحدث بالقاضي الجاهل بالادب والافتاء
في قوله من ابتلى بالقضا بالبلاء الذي هو سعة فان ذلك وسواس الشيطان
المراد احب النفس الطريد انتهى والمحال انهم اختلفوا في كراهة تقليد
القضا عند اجراء الشريعة والصحيح ان الدخول رخصة صالحة في اقامة
العدل الحديث والامتناع عنه عزمة لانه ربما لا يذكر على القضا باحق في
الاستنها كذا قال ابن الكك في شرحه الوفاة ومن تعبد لم اي القضا بان
لم يكن احد غيره يصلح للقضا فرض عليه اي يفرض عليه صيانة
لحقوق المسلمين ودفع الظلم الظالمين ولو امتنع لا يجبر عليه ذكره في
الاختيار قال في المنهج ومحل الكراهة ما اذا لم يتبين عليه فان الاختص
صار فرض عين وعليه ضبط نفسه الا ان يلقه السلطان يمكن ان
يفصل بخصوصات ويتفرغ الى ذلك انتهى وفي الاختيار ولو كان في البلد
جماعة يصحونه وامتنعوا السلطان بفصل خصوم لم ياتوا وان كان
لا يمكن ذلك امتنوا وان امتنعوا حتى قلدها جاعلا اسمها القضا انتهى وحاصل
الحديث في كراهة نقلا عن البراءة فرض عين ان تعين فرض كفاية للمتلزم
عند وجود غيره لكنه رخصة ومكره عند خوف جهل الجاهل وينبغي ان يفرق
حراما عند غالب ظنه بجور ومباها في قدامه فحين الاحكام كمنتهى والبراد
بالكراهة التحريم لان الغالب الموقوف في محظوره انتهى ولا يطلب القضا
اي بالقلب ولا يسأل اي بلسانه لقوله عليه السلام من سئل القضا وكل الى نفسه
ومن اجر عليه نزل عليه ملك يسدده اي يلهم الرشد ويوفيه الحق
ذكره في المنهج قال في الاختيار ولا يطلب المولية لقوله عليه السلام لعل

سيرة يا عبد الرحمن لا تسأل الولاية فانك ان سألتها وكلت وان
 اعطيتها اعنت عليها وقال عبيد الله بن علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه ما عدل من طلب القضاء انتهى وفي بعض النسخ ان الطلب عن
 الامام والسؤال عن الناس وكلها مما ذكره وبانه لا يحل الميل بالسفاهة
 لما في الخلاصة قال ابن عمر رضي الله عنهما ان يكون قاضيا
 ذكره في جامع الرموز ويجوز نقله اي القضاء من السلطان المستقيم
 انما هو اي الظالم لان علماء السلف نقلوه من الصحاح مع جوده والحق
 نقلوه من معاوية وكان الحق مع علي رضي الله عنهما ومن اهل البيت اي ويجوز
 ايضا ما اهل البيت وهم الذين خرجوا عن طاعة الامام لان الجماعة
 نقلوه من معاوية في ثوبه على رضي الله عنه وكان الحق بيد علي وقد قال علي
 رضي الله عنه اخواننا بنوا علينا لما في الحديث ولان فيه اقامة الحق ودفع الظلم حتى
 لو لم يمكنه من ذلك لا يجوز الولاية منه لما في الاختيار وفي النصول المجازية
 ويجوز نقله القضاء من اهل البيت فان ذكره باب الحكماء من سيرة
 الاصل ان علي بن اهل البيت على مدينة واستعملوا عليها قاضيا فقل
 بقاء ثم ظهر اهل العدل على تلك المدينة فرفضت قضاياهم الى القاضي العدل
 فانما ينفذ منها ما كان ينفذه لو كان عدلا وكذلك لو قضى عليه شيء
 مما رآه القضاة بمضمين اذا كانت مختلفا فيه لما في سائر القضاة لانهم
 بمنزلة سائر اهل العدل والقاضي يصلح قاضيا على الاصح الا اذا قيل
 وذكر العتيق ابو العيث وادب القاضي من النزاهة اهل السلف اذا
 وفي رجلا قضاه بلدة وقضى ذلك القاضي في مختلف فرفع الى قاض اخر
 فان وافق راى امضاء وان خالفه ابطله وهو بمنزلة حكم الحكم كذا
 ذكره في الحديث قال وجمعة سبيلنا الباغي لا ينزل قضاء العدل ويضع عزله
 الباغي لهم لو انهم لم يباغي بعد ذلك لا ينفذ قضاياه بعد ذلك ما لم

يعد

يقول هم سلطان العدل ثانيا لان الباغي صار سلطانا بالقبول والقبلة
 انتهى وفي النزاهة ويصح العزل للباغي حتى لو ظهر اهل الحق لا بد من تقليد
 جدي لان الباغي صار سلطانا بالقبول والقبلة يجوز الصلوة خلفه فقل
 الذي لا يستور من تقليد اذا كانت سيرة في رعيته سيرة الامراء بحكم
 يد رعيته بحكم الولاية لثبوت سلطنته بهذا الطريق ثم قال والباغي
 هم في رجوع عن الامام عن غير حق بان اجمع الناس على سلطان وماروا
 اشد به فخرج عليه جماعة فان ظلم اصابعهم فليسوا ببيعة وعلى
 السلطان شر الظلم والاضيق والرعية لا يجسرون واحدا منها لانه
 اعانة اما على الخروج او على الظلم وان بدا ظلم بل للطلب الولاية وقالوا
 الحق معنا هؤلاء هم البغاة الذين قال الله تعالى فقاتلوا التي حتى تغير
 الى امر الله وعلى كل من يتقوى الى السلام وان تكلموا بالخروج ولم يخرجوا
 لا يتعرض لهم لان العزم على الجماعة لان العزم عن الجماعة لا يبعد جوفية
 ولو لا على رضي الله عنه القتال مع البغاة فان سيف الهدى كان بيده
 عليه السلام وسيف الردة كان بيد الصديق رضي الله عنه وسيف الفتنة كان بيد
 الباغي رضي الله عنه حتى نصب في عهده الشيعي عشر الذين من سيف الهدى كان
 بيد مرتضى وفي ما لنا حكم للفتنة والباغي العادل من الباغية وكلهم
 يطلبون الدنيا انتهى الا اذا كانت لا يمكنه اي لمن نقل الولاية منهم من
 القضاء يحق فيهم عليه 2 اتفقد منهم لانه يحصل من ضرر المسلمين
 كذا في التبيين واذا اتفقد اي احد القضاة يسأل اي من المموز له
 او احدث به ثقته والاثنان احوط لما في جامع الرموز ديوان
 قاض قبله وهو اي الوديان الذي يطلبه كذا في التبيين السجدة
 الخياط جمع خريطة وهو الكيس الذي فيه سجدة جمع سجل

بكر السيف والجيم وتشديد اللام وهو الصكر ذكره في معنى ثم قال ومنه السجل
 القاضى وتسجيل والمجاز جمع محضر وغيره من المعكولات التي فيها
 الاقراية ونصب الاوصياء في اموال البتة والقيم في اموال الوتف
 وتقدير النفقات وكذا ذكره من دون الخلا اى ضبطها اصله دون
 فهدى من التضييق الى ابدال الواو ياء مستقلا لما في الازاهير واليه
 اشير في الصحاح لكن قال في قاموس المكسور ويغني عن الصحاح والكتاب
 يكتب فيه اهل البيت والعتبة والاولاد من بعدهم وروى في هذا قوله
 واما احاطة القاضى قبله لانه لا يسأل ما في يد خصم من الديون اذ لا يترتب
 عليه من الزيادة والنقصان وانما سأل لانه محتاج اليه للدين
 الاختيار لكن في الخلاصة انهم اجمعوا انه لا يعمل بما يجده ديوانه وان كان
 محتوما واما ما في ديوان نفسه فان كان ذاكر التكاليف المحاوره يعمل به والا
 فلا وقال لا يعمل به مطلقا كذا في جامع الرموز قال في معنى كتب القاضى في شئ
 احدهما في يده لاحتمال الحاجة اليه والاخرى في يدهم ويكتب اى كذا في يده
 من امثاله او عدل او احد او الاشياء احوط ليعتقنا ديوان المعزول بحضرته
 او بحضرة ابنه او بحضرة امته ويسلك الميزان في ذلك فما كان
 فيها من نسخ السجل بطلانه في خريطة وما كان من نصب الاوصياء بطلانه
 في خريطة وما كان من نسخ فيها الاوقاف بطلانه في خريطة وما كان من
 الصكر لا بطلانه فاذا فتحنا ذلك فتحنا عليه تحريرا عن التبريد وهذا تفصيل
 ما ذكره المصنف له وغيرها بحضرة المعزول او امته اى امين الميزان
 المستأجر بغير امين اى من يشاء فظنا لما فصلناه قبل و
 التي فيها السجل في امثاله بغير امين اى من يشاء فظنا لما فصلناه قبل و
 جعلت

نصب الاوصياء والاوقاف وغيرها لما بيناه في خريطة عمادة وفتحها
 عليها تحريرا عن التغير لما في معنى وقوله شيئا وشيئا منصوب بعامل محضر
 يدل عليه قوله ويستلانه لان الكلام في الثاني كاللزام في الاول والاول ان
 يجعل حالا بمعنى مفصلا لما في قوله ثبت له حاسبه يا يا لما في العتابة و
 في اشارة الى ان المعزول يجبر على دفع الديون ولو ملكه والى ان للسلطان
 عزله لا ريبه وعن ابي جعفر انه لا يترك على القضاء اكثر من حول كميل يسهل
 لما في البزارية فيقول لافا فليكن اخي عليه كميل العلم فادرس
 ثم عبد البنا حتى تقلدك فانما في شئ ادب القاضى وفي البزارية والسلطان
 ان يعزل القاضى لرغبة او لغير رغبة **فروع** القاضى اذا عزل نفسه وبلغ السلطان
 عزله لا يعزل وكذا اذا كتب اليه السلطان وبلغ الكتاب به الى السلطان وقيل
 لا يعزل بعزل نفسه لانه نائب عن العامة فلا يمكن ابطال حكمه مات تخطيطه
 ولا امره وعمل القاضى على ولايته وفي محيط كتاب القاضى ان عزل خلفه وكذا
 امره انما فيه بطلان موت تخطيطه اذا عزل القاضى ينزل نائبه واما اذا
 لا والغنى على انه لا يعزل نائبه بعزل القاضى لانه نائب عن السلطان
 والعامة وبطلان نائب القاضى لا يعزل القاضى عزله السلطان القاضى
 لا يعزل حاله بجعل اليه الجزا كوكيل وعن ابنه انه لا يعزل حاله يات قاض
 ارض صيانة للمساكين عن تعطيل قضاءهم هذا اذا لم يعلق عزله بشرط
 كوصول الكتاب ويحده وان معلق لا يعزل حاله بجعل اليه الكتاب وان
 وصل اليه بغير السلطان اذا قلدر جلا قضاء بلدة ثم بعد ايام قد القضاء
 لاخر ولم يتروك لعزل الاول قال لا ظهر والله انه لا يعزل قبل القضاء
 ثم قال لا تقتضي في حادثة فلات انزل في فلات السلطان اذا قلدر القضاء
 فردة مشا فله ثم قبل لا يصح وان بعثه من عند اهل ارض اليه فردة ثم قبل
 ان قبل قبل بلوغ الرد الى السلطان يصح التجهل لا يبدل بلوغ الرد اليه

وكذا لو قيل يرد الولاية ثم قيل وكذا لو قيل المرأة الى رجل ان زوجت نكح
قبل الكتاب اليه فرده ثم قبل والرسالة كالكتابة المكون البزاية وسبب
في هذا الفصل بيان ما ياخذ القاضى على كنه السبيل وينظر الى مقاض
المجدي في حال المحرم لان نصب نكاح المسلمين والحد المحرم في سبيل
القاضى كما في كنه القاضى في كنه محصين في السبيل نكح سبيلهم
وسبب جهم ومن جهم في شراى ادب القاضى يجب على القاضى
كتابته لم محرم وابيه وجده وما جهم ومن سببه وقا ريج فاذا عزل
بجك النسخة التي فيها سبيلهم الى كنه لينظر في ما دام المحرم في سبيل
الولاية فيجب الى الامام النظر في احوالهم ومن لا مال لهم فليقتسم ومن
في بيت المال وكذا شراء المحرمين ولا يبيت احد في قيد الارجل مطلقا
بدن وينبغي ان يولي على هذا الامر رجلا صالحا يثبت سبيلهم عنده ويولي
نفقتهم بيده وانظر في احوالهم كل يوم في كان عليه ارب فار
فاطلق ومن لم يكن له قضية خل سبيل كذا ذكره في كنه في اخر ايام
المحرمين كنه اوقات به اى بثوت كنه عليه اى المحرم الزمة
اى اذ امر جهم في كنه لان كلا منهما جهم منزلة وينبغي ان يراى الزمة
كنه لما يبعد كنه قال في كنه نكاح صاحب المحرم والنظر عنده
الاول لان كنه لا يجزى لا يجزى في كل اقرار لان المحرم اذا اقر بسبب
عقوبة خالصه كالزنا وشرب الخمر فقال الى اقررت عند القاضى المعزول
ارب مرات في الزنا ولم يقر بعد على فان القاضى لا يقر عليه لان ما
كان منه في محله كنه ولا يجزى ولكن يقبل كونه الا فان اقر حده لم يعد محله
يشانه ويأدى عليه ثم يخلط بكفه بنفسه في كنه وقوله اقامت به
بيته اعم من ان يشهد باصل كنه اذ يحكم مقاضه عليه كذا في كنه ولا
يجزى اى مقاضه كنه في حق المعزول اى بقوله الى جهم كنه عليه اوقال
يقول المعزول

كنت

كنت ظلت عليه لفلان لان الحق بالعدل بواحد من الرعايا فصار كشهاده
الفرد فلا يقره قوله كنه فان شهاده الفرد غير مقبولة لسيما ان كانت على فعل
نفسه كما في كنه والاى ان لم يثبت على المحرم بشا باحد الامرين المذكورين
ولم يكن له خصم ينادى عليه يرضى لم يعمل بيمينه بل يامرنا ديا ينادى كل يوم
وقت جلوسه كنه من كان يطلب فلان بن فلان المحرم كنه فليحضر فان
حضر احد وادعى وهو على النكاح ابتداء الحكم بينهما والا تاني في ذلك اياما
على حسب ما يرى القاضى فان لم يحضر احد اخذ من كفه بنفسه على جميع
كما في كنه لم يكن سبيل اى يخلط بعد اخذ كفه بنفسه ان وجهه والا يحكم
بعد ما استظهر اى بعد طلب الظهور اى امر اى امر كنه على ما ذكر
الكتاب في اى كنه الحق في كنه يجوز ان يقر له خصم غائب يدعى عليه اذا حضر
ويجوز اى مقاضه كنه في الودايه جمع وديعة وعقود لا تافى اى التي وضعها المعزول
في ايدى الاخاء كما اذا قال يثبت عندي ان ضيعة كذا وقف على كذا وحكمت
به ووضعت على يد امين وامرته با نكاح ارتفع عنها في محرمها وحده
بابينة او باقرار كنه البديلة نصب نا طلال في امور الناس فيعمل من محرم على
حسب ما تقدم به البينة او باقرار كنه هو بديلة بتسليم كنه دية اليه من
المعزول لانه لا بد بعد من حجة ولا ذلك كنه لا يقر كنه اى لا يعمل مقاضه
المفقد بقوله كنه المعزول ان محمدا واقف اذ ارك ولم يقر عليه البينة
لما امره صار بالعدل بواحد من الرعايا فلو قال ان هذا وديعة فلان
دفعتها الى فلان لا يعمل بقوله الا اقرذ اليه بالتسليم اى بتسليم الوديعة
منه اى من المعزول فان قال دفعت اليه كنه من مال فلان فاقربه اذ بالرفع
وقال لا ادري من هذا قبل قول المعزول وكان كنه لفلان وفيه كنه رابنه
لوانه ما قال المعزول كان القول لك كنه في كنه ما في كنه ما في كنه
الى الوقت ايضا قاله لوقال ان هذه ضيعة وقف على كذا دفعتها الى كنه

وصدق ان هذه المذاهب المعزولة في المذاهب وغيرها كذا في جامع الرموز
 والفتاوى كل ما يحصل من كذب الارض او كراثة او اجرة غلام في هذه
 قال في هذه وهذه الوجوه في المذاهب الاولى ان يعرف بان يسلمها اليه
 ومع ذلك يعرفها المشتبه على غيره فاذا بدأ ذواليد بالانذار للغير في تسليم
 القاض فاقترع القاض بانها لاخر وحكمه ان يستلم العين الى المحلة الاولى
 ويضمن المقر فيمنه ان كان قيميا ويضمن ان كان مثليا للقاض فيضمن
 يضمن باقراره الثاني الثاني ان ينكر التسليم وحكمه ان لا يقبل قوله
 المحرول الثاني ان يعرف بان المحرول سلم اليه ثم يقره للغير على الاول
 وحكمه عند قبوله الثاني الرابعة ان يعرف بالاقرار بتسليم القاض ثم يقول
 لا ادري من هو وحكمه قبول قوله في القاض الخامس ان يعرف بان يسلم من القاض
 وصرف القاض انما يضمن فيقبل قوله ويدفع الى القاض ليدفعه الى غيره
 فلم يعمل بقبوله فزوج وعلم في الاربعه كذا في البحر وتبين الترتيب وتعام
 يعرف في العتابة ويعرض القاض مال اليتيم بشرط ان يقره استقرض من
 من حسن المعاملة غير يجوز من اهل المحرم ولا يجرد من يخذ المستقرض
 مضاربة ولا يشترى به نافع لليتيم والآتية المضاربة والشركة ولا يشترط
 القاض في نفسه ولا يشترطه ويعرض مال الغائب وكذا مال ^{الوجه} _{الوجه} ^{الوجه} _{الوجه}
الوقت في الحراثة ذكره في جامع الرموز ويجلس اي القاض في الذخيرة ولا
 للحكم جلد سا ظاهرا اي غير خفي على الغنماء وغيرهم في مسجد يشترطه ولا
 والجماع اي للناس للصدقة والحكم اوله اي من مسجد السوق والدار والطرقات
 لانه يكون شهر الموضع وقوله عليه السلام انما بينت لك جرد للزكاة والحكم
 وكانت الرسم في زمن عثمان ان يجلس مستقلة القبلة وفي زماننا يستند
 ظهره الى الحجاب ويقف الاموات بين يديه ليقول اذهب في عين الناس
 والناظرين كذا قال ابن حنبل في الوفاية ويجلس موقفا من الغنماء

الاشياء للثبوت وكانت عليه الله بفصل الخصوص في مختلفه والمختلفة الركنون
 لا ينفك المجلسون للحكم في المساجد ذكره في التبيين ودال القول ان في انه
 يكره المجلس في المسجد لانه يحضره مشترك وهو يحس قال في هذه واما
 في المشترك يدخله للقضاء وهو يحس فلا يمنع لانما استباحته الاعتقاد
 على معنى التشبه واما ما يحس فيختص بها لغيره اليها القاض او يرسد نائبه
 قال في الكلام هذا اذا كانت الجامعة في وسط البلدة اما اذا كانت في طرف منها
 قال اوله ان يختار في وسط البلدة لزيادة المشقة وفيه كراهية بان لا يقض فيها
 ولا سيما ولا يمكن تعظيم الامر للقضاء وان جاز ذلك في هذه ذكره جامع الرموز
 ولا يجلس اي القاض في داره واذا في الدخول اي في داره عليه فلا بأس عليه
 لان الحكم عبادة لا تختص بمكان في التبيين قال في هذه ويجوز ان يحكم في بيته
 اوصى كان الا ان الاول ان يختار مسجدا في وسط البلدة وفي السوق
 وبأذن الناس على العموم ولا يمنع احد الا نكاحا حقيقيا في مجلس والادوات
 في بيته في وسط البلدة بينه اذا كان حكمه في بيته انتهى وفي البرزخية و
 انظر ما يجلس في مسجد جامع ثم مسجد حريم ولو في بيته لا بأس به عندنا
 لو كان في وسط البلدة ولو في طرف من البلدة يختار مسجدا في وسط البلدة
 وان رأى ان يقعد معه اهل الفتنة تعدد ذلك ودهم عند الخصوم وان شاء
 مجلس وحدان كان فقيها عادلا وياثرا عادلا بالرفق ويقضي وهو جالس
 جالس متكئا او متجاعا ولا يقضي مائلا وهو يسلم اختلافوا ولو سلم
 عليه او على صدره اذا لم يذكر القاض خيرة الرد فاذا رد يقول وعليه
 ويصلي ركعتين تحية المسجد ويستظهره المصلي والناس يدبره فيقول
 مستقبل القبلة ولا يجزى في مسجد حاد ولا تفرزا انتهى ولا يقبل اي
 القاض بعدية لانها شبه الرتبة فيجوز عنها على هذا كانت الصحابة
 مكانة في وفي حضرات اذا دخلت المدينة له من باب خرجت الامانة من

الكوة والغرف بين الهدية والكوة لما قاله الاقطع ان الزينة ما كان معها
 شرط الاعانة بخلاف الهدية وذكر الهدية ليس احترازا اذ يحرم عليه الاسترقاق
 والاحتراز من يحرم عليه قبول الهدية لما في نية كذا في معنى فان كان الهدية
 يتاخر بالرد يقبلها ويطلب مثلها قيمة لما في خلاصة الامن قريبه وهو ذوالرحم
 المحرم لان ردها عليهم قطعية الرحم وهو مقيد بما اذا لم يكن
 له خصومة واما اذا كانت له خصومة لا يقبل هديته لما في سراج الوهاج او
من جرت عادة بها دانه لعدم التهمة ان لم يكن لها اى للقريب ولكن
 اعتمادها دانه خصومة ولم يرد من اعتماد الهدية على اعتماد غيره يقبل
 قولا بمشهور ان الهدية ولو زاد الهدى على الاعتماد بر الزيادة لانه
 انما زاد لاجل القضاء وقيد في الكلام بان لا يقر ما لا يقره قد زاد
 فيقدره اراد عالم لا بأس بقوله كذا في معنى والمحصل ان من له خصومة
 لا يقبله مطلقا ومن لا خصومة له فان كان له عادة قبل القضاء قبل
 المعتاد والا فلا قال في فتح القدير وظن من عهد المسلمين خلاصه الهدية
 حكم القاضي انتهى وفي هذه ان يحرم قبولها على الوالد والمفقه وليس كذلك
 فقد قال في الحاشية ويجوز للمسلم والمسلم قبول الهدية واجابة الادعية
 لان ذلك من حقوق مسلم على مسلم وانما يمنع عنه القاضي وقد ضمن في كتابه
 حاشية الواعظ المنع معللا بان انما يهدى الى العالم لعلمه بخلاف
 القاضي كذا في معنى ويجوز اى القاضي الادعية العامة وهو الذي يشتهر
 وان لم يحضر القاضي لا خاصة بغيره لا يحضر دعوة خاصة وهي خاصة
 ما لا يتخذ ان لم يحضر اى القاضي بغيره وهو من لا يتخذها صاحبها الا
 لاجد وقبل الدعوة اتخذت في غير المرس والمخات فمخاصة وقيل
 ان كانت جماعة من عشرة نفر الى عشرة ففي دعوة خاصة فان جهاد
 العشرة ففي دعوة عامة ولم يفعل بين ان يكون من الغريب او من

غيره وبين ما اذا جرت له عادة بها اذ لم يحرم كذا في معنى ويشهد كذا في معنى ويورد
 الميربض لانها من حق المسلم على المسلم ففي حديثه سنة حقوق اذا دعاه
 بجبته واذا مرض يعودوه واذا مات يحضروا واذا القيت يمس عليه ويستصحبهم
 واذا عطي بسمته كذا في معنى وحق مسلم لا يقطع بالقضاء لكن لا يقطع
 مكنته في ذلك المجلس وهذا اذا لم يكن المريض من المتقاضيين والا فلا يعودوه
 لما في التبيين ولا يصف احد الخصمين لانه ينهي عن ذلك لما روى عن علي رضي
 الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يضيف لخصم الا ان يكون خصمه
 معه وذكره في الفتاوى وينتخذ اى القاضي مترجما وكاتب عدلا اى مسامحة
 معرفة بالفقه لانه اذا لم يكن عدلا لا يؤمن خبايته واذا كان مسلما لا يؤمن
 ان يكتب ما لا يفتنيه الشريعة واذا لم يكن فقيها لا يعرف ما كتبه السجدة
 وما يكتب اليه القاضي من الاحكام ويجلس ناحية عنه جك يراه حتى
 لا يتدخّل بالمرئونة كذا في الاختيار ويسوى اى القاضي وجوبه بين الخصمين
 جلوسا بين او خلف واقبالا ونظرا اى في المجلس والاقبال والنظر الاسرار
 قال الدلائل يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط اى بالعدل والعدل
 التسوية بين الناس يسوى بين مسلم واليهودى في مكان مجلس بلاتقديم
 ولا تاخير وكذا بين السلطات وخصمه في عمله وهدى الارض ولا جلس احدهما
 عن يمينه والاخر عن يساره فيجثوا بين يديه على كذا قدر الزاوية لسماع
 السلام بل اني وجدت فلا ينظر الى احدهما ولو قالوا قال صلى الله عليه وسلم اذا ابتلى
 احدكم بالقضاء فليستق بين الخصمين في المجلس والكتابة والنظر وفي كتاب عمر رضي
 الله عنهما بين الناس في مجلسه وجعل عدله حتى لا يطعن كريف في حيفه ولا يخاف ضيق
 جود كذا ولانه اذا فضل احدهما ينكر قلب الاخر فلا يشغره للدعوى ويجوز
 كذا في الاختيار قال في معنى ويسوى بين الخصمين من حيث كذا ويسوى
 في ذلك الصغير والكبير والابن والاب وخليفة والرعية والهدى والرفيق وفي هذا

وهذا دليل على ان القاضى ان يقضى على الحكم الذى ولاه القضاء ومكلا
فعل من مع عارضه ومع خصمه واحد من الرعية وخليفة فاذا استوى
بينهما فى الفعل فلا يعلو عليه فيما كرهه فى قلبه من الميل الى احدهما بعد
ان حكم بينهما بالحق لان ذلك لا قدرة له عليه لما فى القسم بين الناس حكم
ان ابا يوسف قال وقت موت الله انما تعلم ان لم اخل الى احد الخصمين
حتى بالقلب الا فى خصوصه لخصم مع الرب لم استد بينهما وقضيت على
الربيد ثم بكى انتهى ولا يشار احدهما الى لا يتكلم موصرا لانه يتكلم قلب
قلب الاخر وقد استشار به يسوع بينهما كلاما فى السراجه لا يشار اليه
الى احدهما بغير برائه ولا بغيره ولا بغيره اى احدهما دون الاخر
وفيه شعار بان لو احصا فيها جميعا جاز ولا ان الامام ان يضيف بعد
الناس لما فى جامع الرموز روى عن الحسن رضى الله عنه رجل فنزل على روض
فاضا ففما ففقد قال الى اريد ان احاصم فقال له عدول فانت النبي صلى الله
عليه وسلم نهانا ان نضيف الخصم الا بعد خصم ذكره في هنج ولا يصدق
اليه اى الى احدهما ولا يمين معه اى مع احدهما قاله الله ولا يمين القاضى
مطلقا بغير سواء كان مع احد الخصمين او مع غيرهما ومراده اذا كان في
مجلس حكمه وامالا غيره فلا يكرهه لانه يذهب بالمهاجرة ومنع الخصم
في وجهه ان لا يقدم احدهما اذا قدم انتهى ولا يفتنه اى احدهما بجهته لانه اعاد
له ولهذا لا يفتنه احدهما فيما خصم اليه لما في تحارزه ولان ذلك قد نهى
الميل ويكره قلب الاخر قال في المحقق في تفسير هذه المسئلة يشترط للقاضى ان
يقدر للمقضى عليه وبين له وجه قضائه وبين له انه فهم جهة ولكن
الحكم في الشرع كما يقضى القضاء عليه فلم يمكن غيره لغير ذلك اذ منع
شكائيه للناس ولا يمين الى ان جاز عليه وفي التاخر خاشية قاله في محقق
ينبغي للحاكم اذا اراد حكمه ان يقول للخصمين احكم بينكما وهذا على وجه

ولا احتياط حتى انه اذا كان في ذلك التقليد خذل يصير حكمي بتحكيمهما
وفي الصيغة وينبغي للقاضى ان اذا اخصم عليه اخوان او بنو اعمام ان
لا يميل بالقضاء بينهم فبدا ففهم قبل ان يصطحروا وان كان بين
ربما يكون سبب للعدوان وذكره موضع اخر منه انه لا يصح قضاء الحق في
على عدوه لتقرره ان اهله اهل السكينة قال وفيه مفتحة الديار كصحة
وفد كرسى الكلام عبد البر في سكره الوعائية ان ابن وهب ذكره
سرخه ان لم يرمسك قضاء القاضى على عدوه منصوصه عندها
وينبغي ان يفضل فيها بين ما كان يعلم وبين ما كان بشكائه العدل
بمحصن من الناس فيجوز في المانة دون الاول ان قلت بل ينبغي القول بالانفاذ
مطلقا اذا كان القاضى عدلا انتهى ويكره تلغينه اى القاضى عدلا انتهى
الشاهد بقوله اشهد بكذا لان في ذلك اعانة احدهما وفي سكره الادب
القاضى لا يجوز ان يقول له كيف تشهد لانه يشبه التلغين ^{ظا} الاخر بل يقول لم
تشهد ذكره في جامع الرموز اطلقه فليعلم ما اذا كان في موضع تهمة ادلا كما
في محققه اى التلغين ابو يوسف في غير موضع انتهى اى في موضع ليس فيه
ظن الامانة كما اذا ترك لفظ الشهادة او الكفارة او حصر في اللام اوله يستفاد
زيادة علم بتلغينه كما في الكفارة لانه قد يقول اعلم ولا يشهد بها في المجلس
لان مجلس القضاء هيبة فكان تلغينه اجبا كحقوق المسبوبة فكان من باب
الشكوك انه ابرق قال في جامع الرموز وينبغي ان يقضى بقوله لانه اكثر مهارة
في مسائل القضاء انتهى وفيه هنج وهو نوع رخصه رجع اليه بعد ما تولى القضاء
والعزيمة فيما قاله لانه لا ينج عن تهمة وفي الغيبة الفتاوى على قوله انه يثبت
فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجرئته وكذا في البراءة من القضاء ثم قال و
الفتاوى ان يقول له القاضى كلاما يستفاد به علما بقدرة الشهادة لبيان انه
لا يفتن المدعى بالادنى وتوحيه نية فان امر القاضى رجليه ليعلمه الاعوى

والخصوصة ولا بأس خصوصاً على قول ابن بون انهم وفيه المنع بان يترك
التفكير فيه عند الطرفين والانه لا يكره تلقين احداثا هون لا خربا
التهمة بالسكوت والفقهاء لهم من الاتهام كذا في جامع الرموز ولا يبيح
القاضي ولا يستدعي مجبه اي القضاء لنفسه شيئا من التهمة ولا بأس
في غير المجلس وعن ابي حنيفة انه يكره ايضا وانما يبيح ويستدعي من لا يعرف
ولا يجابيه ذكره في الاختيار ولا يمانع اي تجنب المزاح مطلقا معهما
ومع غيرهما في مجلس الحكم لانه يذهب بالمهابة فان عرف من اي القاضي هم
او من ادعوا او غضب او جرح او عطف او حاجته اي حيوانه كيف اي اجتمع
عن القضاء حتى يزدل ذلك من قوله قال عليه السلام لا يقض القاضي وهو غضبان
وفي رواية وهو سكران ذكره في الاختيار ولا يمانع الاحتجاج الى التفتيش وهذه
الاعراض يمنع صحة الحكم فقل بالقضاء وفي النزاع ولا يقض وهو يذبح
احدا الاختيار وان كان ثابته وحضر من اهله لم يجلس القضاء
ولا يسمع من رجل حجته او اكثر في مجلس الا ان يكون الناس قليلا ولا يقض
رجال جاء غيرة قبله انتهى وفي الاختيار ويكره له صوم التطوع يوم القضاء
لانه لا يجزى عن كونه ولا يتب نفسه بخلاف الجور لانه ربما فجر وحل ويقعد
طرفة النهار ويجعل عداوته ما بينه وبين الخصمين ويجوز ردهما الى
الصلى يعني اذ ارضاهم خصميه ردهم مرة اذ ينزل القول عمره رده حتى يصطفا
وان لم يقض انقض القضاء بينهما لعدم هو جبه التنازع انتهى واذا تقدم
اليه اي القاضي الحكم فان كان اي القاضي قال لهما اي خصميه ما ليكن
يعني فادحض الخصمات فالقاضي بالخيار ان يبرأهما بالكلية فقال لما ليكن
وان كان سكوت اي القاضي حتى يتكلم في التبيين وهو جازع كذا
يقول في الخصومة لانه قد يقطعها واذا تكلم احدهما سكنت اي القاضي
الاخر ليفهم دعواه قال في التبيين واذا تكلم المدعى سكنت الاخر

واستمع حتى يفهم ما يقول فاذا فرغ امره بالسكوت فاستنطق الا اذا
طلب المدعى ذلك ويتكلم من غير طلب لانهما اذا تكلمتا جملة لا يتكلم من الفهم
هذا اذا كانت دعواه صحيحة وان لم تكن صحيحة قاله لم يسم فصح دعوات
الخصم لا يستحق الا بعد تصحيح الدعوى واذا سمعت وانكر المدعى عليه سأل البينة
فان عجز عنها لم يحلف المدعى عليه ان طلب المدعى عليه ويرتب الناس في الفصل
على من شئ بجحهم فيبدأ بالسابق ويكمل في ذلك امينا بجحهم ولا يجزى بين النساء
والرجال في رجة بل يجعل الرجال ناجية والنساء ناجية الا اذا كانت لاحدهما على الله
دعواه فيمسأله بيه يديه وقت الدعوى انتهى قال في النزاع في المعاملة
بده المدعى والمدعى عليه من القضاء ادعى منقولا يحضره مجلس الحكم وان منقولا
يستدر نقلا كالحج حضر الىكم عندهما اوبى امينا فان تكلم المدعى مؤنة
الاخصم يجوز وان لم يتكلم مؤنة الاخصم لا يحضر وان قلت المؤنة ويعلم
المدعى عليه انه يريد القضاء ثم قال وهذا ادب غير لازم وكذا قول القاضي
احكم ادب لازم ويمهل ثلاثة ايام ويمهلهم بثلاثة ايام ان قال المخطوب
له دفع وانما يمهله هذه المدة لانهم كانوا يجلسون في كل ثلاثة اوجده فان
كانت جلسة للربوم ومع هذا المهد ثلثة ايام جاز فان حضرت المدة ولم يات
بالولي حكم اخصار العين ويا مدعى باخصار مدعى باخصار مدعى عليه
ويحكم عليه ويكتب السجل وامره بقبض المدعى والذي توجه عليه حكم اذا تولى
لا يقض عليه عند الامام وقال الخدينا دي على بابه ثلثة ايام كل يوم الا فيلخص فلا
باب القاضي فان لم يحضر يقض القاضي عليه وان لم يتدار وكذا غائب لا
يقض عليه لغير القاضي عن الاعلاء وهذا اوفق للقياس فان برهن على
انه حكم ثم مات ادغاب قبل القضاء لا يقض وعن الثانية انه يقض واجمعوا
على انه اخر انزله ادغاب يقض حال غيبته واذا كانت اقراره عند القاضي
دعواه ثم انكر شهدا عند القاضي على اقراره ثم غاب لا يقض هذا

اذا لم يكن عن الغائب نائب ولا عن الميت وارث فانت فانت يقضي عليه
 وكذا لو ادعت المرأة طلاق زوجها الغائب او الالة اعتاق مولاهما الغائب
 لا يقضي وان مات المدعي بعد ما يبرها قبل ان يقضي لورثته احضر رجلا وادعى
 ان وكيله فانت بحق كل حقه في يده وكذا وعليه لم يملكه كذا وبرهن وكان له وعاد
 هذا الرجل قبل القضاء واحضر غريبا اخر لم يملكه والادعي عليه فانت فانت يقضي
 بتلك البينة وكذا لو قامت البينة على الوكيل فغاب وحضر الموكل واقام البينة على
 الموكل فغاب وحضر الوكيل او على الوارث بدين فغاب او على من حضر وارث اخر او
 بتوارث من الموت فغاب بهذا حضر وارث او اقام على غريم اذ وجب له فغاب
 هذا وحضر غريم اخر فانت يقضي على الثاني بتلك البينة قال ودكر الحوائى هذه المسئلة
 ثم قال والقضاء يفتقر فيه فانه يستلزم رجلا لسماء واحدة او كيت الى
 القرية لسماء الشراة في فصل ثم كيت في كتاب انهم شهدوا عندك وبكيت
 القاضى فيها فغاب فغاب في ذلك من غير اعادة البينة الى المجلس القضاء
 فلا يصح قضائه ولا يصح باخبار خليفة الا ان يشهد مدعى النائب رجل اخر
 عند القاضى الذي لم يدر بالاختلاف وهذا كاشارة الى ان نائب القاضى في هذه الامور
 بالاختلاف لو سمح جاز للقاضى ان يقضى باخباره وكذا يجوز لنائب ان يقضى
 باخبار القاضى والقاضى مع النائب كالوكيل مع الموكل وفي خبر انه اذا كان
 القاضى ما دون الاختلاف فاختلاف وقضى جاز ولا يحتاج الى امضاء القاضى
 وان اراد ان يشترط حكمه خليفة عند الاصل لا بد من تقديم دعوى صحيحة
 على خصم حاضر واقامه بينة لما لو اراد ان يثبت قضاء قاض اخر وبيان
 انما في العارضة ان هذا تعرف اليوم ان في يده ولا حاجة اليه دعوى
 غير القاضى لانه يحضره مجلس حكم انتهى ما في البرزخ **فروع** قال محمد في فتاواه
 في المحيط ولو اراد القاضى ان يشترط السجدة وهي ضرر اذ ان يأخذ على ذلك اجرا
 قد ذلك ولكن انما يأخذ ما يجوز اخذه لغيره ثم قال والتقدير بما يجوز اخذه لغيره

حكم

يحكى عن سيد الامام الحسين ع عن ابى عن بعض المتقدمين في كل الف درهم
 خمسة دراهم وفيها دوى الى عشرة دراهم وفيها دون الف اذا كان مشتقة كشقة
 الف فبينة خمسة دراهم ايضا وعلى النصف من ذلك فبينة درهمان ونصف وان كان
 نصف ذلك فبينة عشرة وفي فتاوى الخلاصة وقبل يجب بقدر اجره مثل وفي فتاوى
 النسي اذا كان القاضى يترك القسمة بنفسه حل لا اخذ الاخر وكل الفتى اخذ الاجرة
 على كسبه الجواب وفي المحيط واذا اذن بيع مال اليتيم لمصلحة اليتيم لا ينبغي له
 ان يأخذ من ماله لاجل الاذن ولو اخذوا ذن بالبيع لا ينفذ بيعه ولا اصله
 ارباب القاضى في اداء العهد فرق بينهم ولا يسم غيرة ذلك ويسألهم ايضا
 اين كان هذا ومنه كان وفي مختصر هذا مرزا ده وكيت كان واذا اختلفوا اختلافا
 بنفس الشهاد يردوها والا فلا يرد مجرد التهمة قال ابو يوسف اذا التفتهم و
 رايت الربية وظننت انهم شهدوا زورا فرق بينهم وسلمهم عن حوائى
 والنائب ومنه كان معهم فاذا اختلفوا في ذلك فهذا عند اختلاف ابطال
 الشهادة انتهى **فصل** في بيان احكام الجس اذا ثبت بحق المدعى وطلب
 اى كمدعى جس حصة فان ثبت اى حق مدعى بالاقرار اى باقرار الخصم لا
 يجب اى لم يعمل حصة لانه لم يظهر ظلمه حتى لو كان ظهر مظلوم وعنده عند
 غير حصة كما في الاختيار الا اذا اقره اى اقر القاضى بالاداء فان اى امتنع
 عن الاداء في جس لظهور ظلمه قال في فتاوى وهذا المذهب عندنا اطلقه فشمع
 الكثير القليل ولودانقا وهو سدس درهم انتهى وفيه اجماع الى ان لا يجس الا بعد
 الطلب لما في الواقعات والى ان غنى في يجب جس الذي هو جزء مما طلة الفتى
 لما في جامع الرموز وان ثبت اى بحق بالبينة جس اى جس القاضى فخصم
 في سجنه مدة رها القاضى مصلو على الصحيح لان الرواية في تعبيره مدة جس
 مختلفة القاضى احوال الناس لا احتمال الجس على الجس حتى انه اذا امتنع
 سنة السهم ووقع عند القاضى في ان منعت يد الجس وان منعت ستم



وما دونه ووقع عنده ان عاجزا طلق لكاه الكرماني وكذا لم يظهر
 عنه عند كذا اجريه شقة من احد قاته او جيرانه واخبار الاثنين احوط
 ولا يكتفى بلفظ الشهادة الا اذا جرى بينهما منازعة في البصار والاعصار
 واذا اطلقه لا يتبعه عن الملازمة كما في المتن ذكره في جامع الرموز ثم قال اعلم
 ان كل موضع قالوا ان الرأي القاضى فلقد اذ قاض ملكه الاجتهاد كما في الواقع
 الحاسية قبل الامر بالدين يعني جسم اول مرة لان البينة لا تكون الا بعد الحدود
 فيكون ثانيا لا يظهر بطلان كاره وفي هذا الكلام بكثرة انه لا يصدق
 المدعى عليه الا مال ولا مدعى الا ان يطلب المدعى عليه من القاضي ان يسأل
 المدعى فيسأله فان اقر انه معر خلى سبيله لانه استحق الانتصار بالنقض وهو
 قولنا فنظرة الحيرة الاية ولا يتبعه من الملازمة وان قال المدعى هو دور
 وهو يقول انما معر فان كان القاضي يعرف يساره جسم كذا الاختيار قال
 في جامع الرموز والحداب عند خصاف ان يسأله فان اقر بالمخالفة والافقة
 قال للمدعى اثبت ان له مالا حتى اجبه وهكذا في النوادر عن اصحابنا
 قال وفيه مشاركة انه لا يقبل البينة على الا فلا يقبل المدعى به افقة العامة وهو
 الصحيح وقيل في رواية وبافقه الفصل وقيل بدعي قبل كعدة عند خصاف
 انتهى وقيل لا اي لا يجس قبل الامر لان اذا اثبت بالبينة يعتذر فيقبل ما
 علمت ان له عني دينه الا ان عفا فاذ علمت قمت ذكره في الشبهة ثم
 قال والاحسن ان يشترط لا يخفى مطلقا لانه يحتمل ان يوفى فلم يجز جسم قبل
 ان يشترط له حال بالامر والمطالبة بذلك والحداب لا يجز فيما اذا طلب
 المدعى ذلك حتى يسأله فاقرا ان امره بالدين فان امره جسم لظهور مطلق
 وان انكر محال والمدعى انه يقول له مال فان القاضي يقول للمدعى ان البينة
 ان له مالا فان اقام البينة ان له مالا امره بالدين فان اجبه وان
 يجز عن البينة والمدعى يدعي ان له مالا وهو يشكر لان القدر قول المدعى

في كل دينه لزمه بدلا عن مال حصل في يده او التزمه بعقد ما سبأه بينه ان
 شئ والمدعى فيجبه به انتهى فان ادعى اي خصم وهو المدعى عليه الفقر
 بان قال اني فقير جسم اي جسم القاضي في سجنه اذا امتنع عن الايلاء وله
 مسلمة صبا ذكره ابنه جامع الرموز وفيه خلاف كما سبأه ان شاء الله تعالى
 في كل ما لزمه اي من الدين بدل مال حصل له كالمثل فيشمل الاجرة الواجبة لانه
 من المضاف فيشمل ما على المشتري وما على البايع بعد في البيع بينهما باق ان اد
 خصم ويشتري ركنه مال السلم بعد الاقالة كما في متنه والقرض اول لزمه الدين بالتزام اي
 اي يوفى بصدقه او من غيره كما في جامع الرموز كالمهر المجل قيد بالمجل لانه لا يجز
 في الموقوف ويصدق في الاعصار وعليه الفتوى كما في المتن وفي الاصل لا يصدق في المصدق
 بلا فصل بين مؤجله ومجله كما في النزاهة والدقالة اي ومثل المال المكفول له
 قاله في المتن ولا يشترط دخول الاجرة تحت قولهم او التزامه بعقد السلم بمجل
 المتأخر ويتفاوت محال فان دخلت تحت قوله ما كان بدل مال جس عليها على فقو
 قاضيه فان والام بحسب عليها عما افته به ولم ار من صرح بها كذا في البحر
 انتهى لانها عدا ذلك يعني لا يجس المدعيون في غير ما ذكر اذا ادعى فقره كقوله
 المتلفات وارث الجنايات واعترف الاماء بمسرة والمهور لموجبه ونفقة
 التريسة اذا الاصل في الانسان هو النقص الا اذا برهن خصم اي المدعى ان
 له اي المدعيون مالا وكجسه اي يجس القاضي المدعيون في سجنه مدة يعقب على ظنه
 اي القاضي ان لو كان له اي المدعيون مال لا ظهره وهو صحيح لما مر ان
 السبب في مختلفون ويتفاوتون تفاوت كثيرا فينبغي ان يرى القاضي وقيل
 سببها اي يجس سببها او ثلثة وقيل اربعة أشهر وقيل ستة أشهر كما في الاختيار
 وقوله يجس مضارع بوجه انه لا يخرج عن السجن للصلوة والحج والفسر
 وصلوة من زوجه ونحوها كما اذا مات احد من اقارب الا اذا لم يوجد من يتقبل
 والده اولاه ولو جس فيه متعتا طين عليه التبت واعطيه له تجز وفيه

من ثقبه ولا ينبغي ان يحبس سجن النصوص الا اذا خافت المفارعة
 يحول اليه 2 وقيل الراي فيه ان القاضى لما ابرزته قاله له وصفه المحبس
 ان يوضع فيه فراش دلو طي ولا يمكن احدا ان يدخله اليه لئلا ينس
 ليخرج قلبه ويوفي الدائن الواجب الا قاربه وجيرانه لانه يحتاج اليهم للمساورة
 والتعبير في قضاء الدين ولا يمكنه اعننه طويلا ولا يخرج بجعة ولا يجاعة
 ولا يح فرض فضلا عن الواجب والنفل ولا حضور جنازة ولا كان بكفيل كلما
 ذكره الزيلعي في الشبهة لكن في خلاصته يخرج بالكفيل بخلافه الوالدان والاحرار
 والمجند والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى انتهى وكذا لا يخرج في
 رمضان ولا لاعمال ليخرج قلبه ويوفي دينه ولا يخرج في شهر ربيع الاول
 يوجد من نفسه بكفيلة فيخرج 2 لقراءة الاولاد وفي رواية يخرج وارادوا
 من يجهزه كذا في الشيبين وفي الاكفاد يقولون يحبس الشاة الى ان لا يهرب
 ولا يفل ولا يخوف ولا يجد ولا يقيد الا اذا خافت الفرار لما فيهم ولا يهرب
 المحبس لاجل الدين ولا يفل ولا يجد ولا يبرأ ولا يقيم بين يدي صاحب
 الحق اهانته له وهكذا في البرازية وفي خلاصته اذا كان للمحبس دين على
 الناس فان القاضى يخرج ليعاقبه ثم يحبس انتهى ولكن مخرجوا في كتاب
 الظهار انه اذا امتنع من التكفير مع قدرته يضرب وصرخوا في كتاب النفقات
 انه لو امتنع من الانفاق على قريبه يضرب وصرخوا في كتاب النفقات انه لا
 امتنع من الانفاق على قريبه يضرب بخلاف سائر الديون والقاضى يعين
 مكان حبس عند علم عند عدم ارادة صاحب وامالو طلب صاحب الحق
 مكانا غيره له ذلك انتهى ما فيهم واجرة السجن والسجن على ربه
 الدين واول من احدث في الكلام على ربه بقاء في الطريق وسماه نافعا
 ففرقه الناس فيمن اخرجوه ساء نجسا بالحق والحق وكسر ابياء للشبهة
 وقيمها موضع التذليل وحس سابق زمانه في السجور او الالهة ذكره

في جواهر الرموز ثم قال اعلم ان المحبس النسخ اذا امتنع عن قضاء الدين
 فان كان الدين ومال دراهم يؤدى القاضى منه بلا خلاف وان كان
 الدين دراهم ومال دنائير او عروضا او عقارا يستدعى جبه الى ان
 يسير دنائيره بنفسه ويؤدى ولا يبيع العروص والعقار اصل وهذا
 عنده واما عندهما فيبيع القاضى دنائيره وعروضه وفي العقار
 روايتان وان كان له ثياب يلبسها ويمكن ان يبيعها باقل منها
 يبيعها ويؤدى وبما سوى ويسرى بما يبيع به وكذا يمكن ولا يواجره
 في طر الرواية وعن ابي يوسف لو كان له عملا جره وادى دينه بما سوى
 قوته وقوت عياله لم يملك في المنع وغيره انتهى وفي البرازية ويترك له دكت
 من الثياب ونباء الباقي وان له ثياب حسنة باعها القاضى ويترك
 له القاضى وصلة الفضل الى الدين ونباء ما لا يحتاج اليه في حال حتى
 اللبنة الصف والسطح في الشتاء ولوله كاثون وان ظفر بالدا نير وله
 عليه دراهم فيه روايتان اعتمدت في السنة في على انه لا يأخذ
 وفي الصنف على انه يأخذ في المديون ابيع عرضه والقاضى ديني اجل
 القاضى ثلثة ايام ولا يحبس ولوله عقار يحبس لبيع وبقية الدين
 ولو يئس قبل ولو وجد المديون من يقرضه ليعرض به دينه فلم يفعل
 فهو ظالم وان اراد الدائن اطلاقه بلا حضور القاضى لم ذلك ولو
 للمحبس ماله يهدا خري يلقه بكفيل وان علم القاضى عسرة لم ماله على
 اخر يتقاضى غريمه فان حبس غريمه لم يفسر لايحسب انتهى فان لم يملك
 له اى للمحبس ماله اى بعد سؤاله عن حاله من اهل الحيرة من جيرانه
 في مقامه والواحد يكتفى من الثقات والاثبات احوط لما في البرازية
 قال المصنف فتاواه وانما يسأل جيرانه واهل سوقه من الثقات دونه
 الشك فان قالوا لا نعرف ماله كيف ذلك انتهى على اى القاضى

مخالفة

سبيله اي المحبوس يعني اطلق من السجن لان عسرة ثبتت عنده
فاستحق النظر الى كسرة الالة في نفسه بعدها يكون ظمها وكذا كذا
شاهدان في العسرة كذا في الاختيار وفي هذه الحالة صاحب
ان يطلق بكفيل قال الا مال البتيم لما في البرازنة ولولم يثبت على
ديم ولم يورثه صار وكبار لا يطلق من حبس قبل الاستئناف الا بكفيل
للمصار انتهى وكذا يطلق بكفيل اذا كان رب الدين غائبا وبسبب
ان يقر مال الوقف لما في البتيم ولا يطلق في حقه الا بكفيل في
مواضع مستثناة انتهى وكذا يقول حتى سبيله ان لا يكون مرة
اخره الاول حتى يثبت غريمه غناه لما في البرازنة اطلق القاضي
المحبوس لا فلا ثم ادعى عليه اخر ما لا ادعى ان موثر لا يحكم حتى يعلم
غناه انتهى وفي النفع الواسع ان الاخراج لمصلحة مدة اخبار واحد
بحال المحبوس لا يقر من بيت النبوت حتى لا يجوز للقاضي ان يقول ثبت
عندي ان مفر كذا في كذا الا ان يبرهن خصمه على يساره فيقول
حبس يعني اذا قام خصمه ببيتة على يساره كدبون المدعي
لفقره فيحبس القاضي مدة على الظن غلب انه لو كان له مال اظهره
لان جزاء الظلم الامتناع من ايقاعه وحف مع القدرة النافذة فيجوز
في حبس وفي جامع الصغير رجل اقر عند القاضي بدين فانه يحكم
يسأل عنه فان كان موثرا ابدجه وان كان مفرعا على
سبيله قال في الكلام مع مسئلة اذا كان جاحدا اقر عند القاضي
وظهر للقاضي جوده عند غيره ومما طلقه اظهر له مما حلت به
ما اقر عند غيره في حبسه لما ذكره في كذا ولا يسمع البينة على
اعساره يعني لا يقبل القاضي ببيتة المدعي على ان لا يسمع البينة على
المدعي لانها بينة على النفي فلا يقبل ما لم يتأكد بمؤكد وهو حبس

وبعد تقبل على سبيل الاحتياط لا على موجب لما في كذا وكيفية ان يقول
ان هذا حال حال المحبوس في نفقته وكسرة وحال ضيقه وقد اختبرنا
حال السرا والعلانية كذا في البينة عليه اي على هذا القول عامة لم ينجح
لما في الهداية وهو صحيح لما في النهاية وعند محمد انها تقبل وبه كان يفتي
الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل ونصر بن يحيى في البين وفي فتاوى قاضيان
المحليون اذا اقام البينة على الاقرب قبل كسرة رابثات قال الفضل الصحيح
انها تقبل قال القاضي بنات ينفون بقره ذلك مدفوعا الى القاض في وفي البين
اذا اقام المدعي البينة على اليسار وادعى عليه على الاعار كانت
بينة اليسار اول لان اليسار عارض والبينة للابنات وفي الثانية كانت
شهودا انه موثر قادر على قضاء الدين جاز وكفى ولا يشترط تبعية المال
بني لا يشترط بيان ما لم من اليسار لما في البرازنة وتماه يعرف في كذا قال
محمد في فتاواه وفي محيط ان قامت البينة على عسرة بعد ما مضت
مدة في حبس وكان الطالب غائبا فالقاضي لا ينظر حضوره بل يخرج
من حبس ولكن باخذ منه كفيل انتهى وفي الصوري والبينة على الاقرب
مقبولة بالاجماع ولا يشترط حصة المدعي ذكره في خزائن الفتاوى
ويحبس الرجل لنفقة زوجته يعني اذا امتنع ان ينفق عليها لانه يكون
ظما بالامتناع ويحبس جزاء الظلم ولا يملك حجة الوقت وهو بالمع
نفسه اهلا كما في حبس دفعا للهلكان بخلاف ما مضى من نفقة الزوجين
الاولا لانها تسقط بمحض الزمان فلا يحبس لاجلها واما اذا لم تسقط
بان حكم الحاكم بها او اصطلاح الزوجان عليها كما مرة النفقة فلا يملك
ليست بيد اذن مال او الزمة فيكون دخل تحت قوله لا يملك عدلا
ذلك فلا يحبس عليها ان ادعى الفقر الا ان ثبت الكراهة يساره فاذا ادعت
المرأة بنفقة اوكسوة معذرة اجتمعت عليه وقال في فقره والقول قد

مع يمينه ولا يحس اذا حلف فاقامت بينة على يساره وطلب
 حبه القاض ذكره في كونه وقال في كونه قوله ولا يحس في غيرها
 اي في غير ما ذكر من الفرض والمهر المجهول وما لم يزم بالكفالة ويدخل تحت
 الغير شفع صور بدل كحل وبدل العتق ونصيب الشريك وبدل النقص
 ونفقة الاقارب وارث الجنائز وبدل دم المهد وما تأخر من مهر بعد الدخول
 وبدل المتلفات وفي النفع الكائن قوله وبدل المصوب معناه اذا اعتزل
 بالقص وقال لا في غيره وقال النقص منه انه مؤسرة تصادق على الهلاك
 او حبس لاجل العلم بالهلاك كان القول قول القاض في العسر لا قول
 المصوب منه ولو قال المديون حلف انه ما يعلم الا معسر يحسبه القاض
 الى ذلك يحلف انه ما يعلم اعساره فان حلف حبه بطلبه وان نكل لا
 يحسبه كذا في النزاهة لا لاي لا يحس والداي الله في دين ولده كونه الابوة
 ولا لا يستحق العقوبة بسبب ولده الا ترى انه لا يحس عليه قصصه بقتل
 ولا يقتل مورثه ولا يحس عليه كونه بقتله ولا يقتل ام كونه لطلبه كذا
 في التبييه قال في شفع وقوله معناه لا قصصه من الاصل بقتل يقتضيه ان المراد
 بالاصحاب اولاد المصروعين في جنايات ان يجلدوا لا قصصه من عليه بقتل
 ولا يقتل كذا لا يحس بدينه ولا يحس بالدين ومجدان ومجدتان
 الا في النفقة لولدها انتهي الا ان الحق يعنى لا يحس الوالد في دين ولده
 ولا بسبب الا اذا امتنع من النفقة عليه اي على الولدان النفقة لحاجة
 الوقت وهذا المتع قصدا هلاكه بحسب دفع الهلاك عند الاترى ان كان
 يدفع بقتل اذا شعر عليه السيف ولا يمكن دفعه الا بالقتل وان دين النفقة
 يسقط بمحض الزمان فلولم يحس عليها بقتل بخلاف سائر الديون لانها
 لا تسقط بمحض الزمان فلا يخاف فيها الفتور وهكذا حكم الاجلاد
 كجدايت وانما علوه كذا هو لا يحس بدين عبده كما ذكره ان لم يكن على

العبد دين لان ماله لله وان كان عليه دين يحس لان هذا الحس حق المصراع
 وهم اجاب ولا يحس بعد دين المولى لانه لا يجب له عليه دين والمولى يحس
 بدين مكاتبته ان لم يكن من جنس الكفاية وان كان من جنس لا يحس لوجود
 المقاصة به لانه اذا كان من جنسه فقد ظهر بحسب حقه فله اخذه بخلاف ما
 اذا كان من خلاف جنسه لانه ليس له ان يجعله بالدين الا برضاؤه والمولى بمنزلة
 الاجنب عنه حتى يحس عليه الارش بالجناية عليه ويجب ما اتلف من ماله فكذا
 يحس بدينه اذا ظهر ظلم بالمطالبة ولا يحس المكاتب لمولاه بدين الكفاية وحس
 بدين اخر عليه غير الكفاية وقال شيخنا لا يحس فيه ايضا وتماه بطلب من التبييه
 قال في كونه وقبولة السراج الوهاج الولد بالضر والفقر والطليس بغير احراز
 عن ابا داود الزمن الفقير فانه يعنى الصغير لا بالخوف فحسب ابوه اذا لم ينال من الانفاق
 عليه هو منوط قال وكما صير ان اذا امتنع من الانفاق على امره وان علوه
 فربما وان سفل وعجز وجنسه يحس واذا كان المديون صغيرا وله ولد فيكون
 قصدا ويؤنه كذا في سراج الوهاج انتهي وفي النزاهة والمكاتب والعبدة كما ذكره
 والصبي المحجور يحسب وفيها والصبي المحجور لا يحس بدين الاستهلال لا يحس
 والدم او وصيه فان لم يكونا اخر القاض رجلا يبيع ماله لدينه انتهي ولو
 مرض اي المحجور في كونه اي مرضا اغناه لا يحس اي من السجن للمعصية كما في
 التبييه ان كان اي المحجور من يخدم فيه اي في حبس والاى وان لم يوجد من
 يخدم فيه اخر اي من حبس كفى كما في كونه لولا يهلك هكذا روى عن محمد
 هذا اذا كان الغائب هو الهلاك وان ابره يوسف لا يخرج والهلاك في السجن
 وغيره سواء والفقير على رواية محمد ذكره في كونه ثم قال وانما يخرج بغير فان
 لم يوجد لغير لا يظلم فان كفل رجلا الهلكة وحضره شخص ليست بشيء كذا
 في خلاصة ولا يخرج للمعصية لانه يمكن المعصية في السجن انتهي واذا امتنع
 الحكم من المحجور عز رخصته بما يترك من ضرب او صفع او حبس كذا في الاختيار

ولا يمكن ان يجوس الحرة اي اهل الحرة من اشتغال الحرة في هذه السجنة هو السجنة
 احتراز به عما قال بعضهم ان ليس له ان يجوس من الكسب والدخول في بيته لكن
 رجع مما جبهه من هذا القول وقال انه هذا كثر الشبهة عظيم حيث قال لصاحب
 الحق انه يد واللسان وازاد باليد كذا في وباللسان التقاضي على وجه الصنف فاما
 المنع عن الكسب والدخول في بيته على اهلهم فانما يثبت بالولاية ولا ولاية له عليه
 فلم يمنع عنه خلاف القاطن لان له ولاية الكسب والكسب وغيره انتهى وفي خلاصة
 واختلافه من منع من الكسب والاصح كمنع ويمكن ان يجوس من وطئ جاريت
 يعني ان احتياج الجوس الى الجارية لا يمنع من دخول الفرية او جاريت عليه ان
 كان في اية السجن خلوة اي موهنة لان اقتضاء شهوة الزوجة كافتاء
 شهوة البهائم وقيل يمنع لان الوطئ من فضول الكواجيم كالحق الاكل والشرب
 فان منع يودي الى الهلاك وهذا يرد بخصاله تشاؤم ما لا يغير حالة الكسبة
 خوفا من الهلاك فكيف يجوز قتله بالجور لاجل الدين كما في الكفر والاختلاف في
 منع من الكسب والافقت مدة اي مدة الحبس وهي مختلفة قبل شهر وقيل شهر
 وقيل ثلاثة وقيل اربعة أشهر وقيل ستة أشهر كما في الاختيار والاصح ان
 العقيد يرفع الى راي القاضى لغوات احوال الأشخاص كما مر تفصيلا ولم يظهر
 له اي للمجوس مال خلى اي القاضى سبيل لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة
 الى الميسرة فاستحق النظر الى الميسرة لانه في حبه بعده يوم ظلم وفي التوازل
 فقيل لا شيء له ولا يجدره بكفد نفسه لاجبته من القاضى وحل بيته وبين الغريم ان
 له لازم وان شئت تركه كذا في البرزخ ولا يجوز ان القاضى بيته اي المديون
 وبين غرامة اي بعد الخروج من الحبس يعني لا يمنعهم عن ملازمة بل ملازمة
 اي ملازمة من غرامة المديون وهذا عند الجرح وقال ابو يوسف وعندهم
 لانه منتظر بانتظار والده الى الميسرة فلو كان منتظرا بانتظارهم بان
 ضرر بواله الاجل لا يكون لهم حق الملازمة قبل الاجل فكذا بانتظاره بواله

ولا بد ان منتظر الزمان قدرته على الاغناء وذلك ممكن في كل ساعة فيلزم منه
 كبر لا يخفيه كذا في البرزخ ولا يمنع من النصف والسفر الا اذا اعطوه نفقة
 ونفقة عياله كما في البرزخ وان كان عمل المديون السعي لازم الا اذا اعطاه
 نفقة ونفقة عياله فعد اذن منع من السعي فله ان يلازم نفسه او عياله او غيره
 او عياله او ثابته ولو اجمعه المديون ملازمة الغلام وقال اجلس مع الدائن له ذلك
 انتهى وما خذوت اي الغرامة من المديون فضل كسبه اي من نفقته ونفقة عياله
 فيقسم اي الفضل بينهم اي بين الغرامة با حصص جمع حصته وفي البرزخ وليس
 للمطالب ان يجلس في السجن او على الشجر او مكان يتفرق فلو طلب المديون حيا دار
 فان دخل اي المديون داره جلسوا على الباب وفي البرزخ اذا ^{المطلوب حبس والطالب}
 تجسس الجوس يدور مع المدعى اينما دار ولا يفرقه ولا ^{ملازمة لازم}
 يلازم في موضع معه لانه حبس ولا يمنع من الدخول في اي الغرامة مع اي
 بيته لانه لا يلازمه الا اذا اعطاه الدائن او عدله مكانا للقاء
 انتهى ولولا ان الدائن لرجل على امرأة لا يلازمها اي الرجل المرأة بالبيعت امرأة
 تلازمها اي المرأة المديونة وفي البرزخ وملازمة امرأة ان تلازمها امرأة
 فان لم توجد لها هي جسر في بيت مع امرأة وجلس هو على البتة وامرأة في بيت
 نفسها وهو على البتة وليس له غير ذلك وفي الواقعات له عليها حق لان يلازمها
 ويجلس معها ويقبض على ثيابها لان هذا ليس بحرام فان هربت الى خربة ان كان
 يامر على نفسه دخل عليها ويقر بعيدا عنها تحفظ نفسه لان له ضرورة في هذه الخلوة
 كما قالوا في هرب عنها لانه لا بد ودخل داره له ان يدخل عقيقه لئلا يخذل
 انتهى وذكر فيها ايضا قبيل هذا واذا لازم جسر امرأة لا يجسر بام الزوجه وجبها
 في بيت الزوجه انتهى وفي آخر الفصل انها حبس مع زوجها ان كان خوف عياله
 وقالوا ان قال ابو يوسف وعندهم اي حكمه بافكس المديونة بعد الكفارة وبعد ان
 يسأل عن حاله فقالوا ان الميسرة يحول الى القاضى بعد ما اخرج من الحبس فيقسم

غرمائه الى ان يبرهنوا ان له مالا لان عشرة شئت عنده فاستحق
النظره اليه لانه وقدر تفصيله انما فلا نفيد ثانيا والاولى ان ياتيه
عقيب قوله ولا يحول بينهم وبين غرمائه لكي لا يخفى **تتمه** وفي الزيادة المطلوب اذا
اراد دخول بيته فاما ان ياتى للدخول معونة بيته او يجلس هو مع على
باب دارة لانه لو تركه يدخل الدار وما بهرب من جانب اخر ففوت الملازمة
وكجور يجلس في مسجد لغير الصلوة ملازمة الفرم وقال القاضى ابو علي المذهب
عندنا انه لا يلزم في المسجد لانه يتركه ولا يتركه ولا يتركه ولا يتركه ولا يتركه
محمد بن احمد عن ابن ابي عمير عن ثعلبة قال يلزم لانه لا علم له بما له لعله اخفى
ماله فيخرج الملازمة ذكر الملازمة واراد ان يجلس بغيره قال قلت له فان
كانت الملازمة تحظر القاضى لئلا يتصل لكونه من يكتب بالسوق الطرقات قال امر
صاحب الدين ان يوكلا ما لم يلقه مع ولا يمنع عن طلب ما يقتضيه وعياله
له يومه وان شئت تركه اياها ثم يلزمه على قدر ذلك قال قلت له ان كان عاملا
بعمل يده قال ان كان عاملا يقدّر ان يعمل حيث يلزمه لازم وان عملا لا يقدّر
الا على الطلب خرج وطلب وان في ملازمته ذهاب قوته وعياله كلفه ان
يقوم كغفلا بنفسه ثم يجلس سبيد وعنه للصاب ملازمة الغرب بلا امر القاضى
وان كان مقربا كذا في النزاهة وفيها وعن الناس اذا كان للمعسر دين على غيره
اخذه القاضى وفتح به دينه وعن محمد بن محمد ان اذا علم ان له مالا في يد اخر
يؤمر الدايان يخرجهم من مجلسه وياخذ منه كفيلا على قدر كفايته ثم يامر ان
يخرج ويبيع ماله ويقضى دينه فان اخرج ولم يخرج الى تلك جهة وانما سأل
عن حال الجبيل القاضى بعدة ممت مدة ذكرناها فاجزاه مؤسرا بدينه وان
اجب باعساره فلا قال الامام لعلواي طلب الجبيل بدين الصاب انه لا يعرف انه
مقدم بجلته فان اطلق وان حلف ابراهيم سلف العدل على بيع امره هو
وامتنع ان مشروفا في عقد الرهن بغير الراهن على بيعه وان امتنع باع

القاضى اجماعا وان لم يكن مشروفا في العقد قال الصدر بجبره الصحيح وظ
الرواية لا وكذا الوكيل بالخصومة امتنع بخصومة بعد عيونه هو ولا يجبر على هذا
فيما وجب الحكم بدينه الذي والمستأمن وعلمه ويجبره في الحدود والنفقة مدة
التزكية وان وجب القضاة الجزاء يجبره ان يستوفى وان لم يكن فيه
قضاة ان يبرئ لا يجلس شاتم لخصم ان عند القاضى ان شاء جها او
عزرها حتى لا يعود الى مثله عند القاضى فان عفى عن رجل بيثتم الناس
ان كان مرة يوعظ وان شتمها بغيره وجب حتى يترك خذ امره رجل
حتى وقعت المنة بينهما وزو من غيره اخذ عيبه ولو جهان من رجل يجلس
حتى يرد هاديت لها على رجل دين لاحدهما اقل والاخر اكثر لصاحب الغليل
جبه وليس لصاحب الاكثر اطلاقا بلارضاه وان اراد احدهما اطلاقا بعد
ما رضى به لغيره لئلا يتركه انتهي عنه ولو جاءه ان اراد احدهما اطلاقا
فلا خزان يقيه ان كان عذوقا عليها واجرة السجن والسجنان في زماننا
يجب ان يكون على رب الدين **فصل** اذا شهدوا الى الشهود عند القاضى
على خصم حاضر حكم القاضى بها اي بالشهادة لوجود الحج وحضور الخصم
وكنت باحكم ان يحكم بان يقول حكمت بذلك او ثبت عندك فان هذا حكم
واما يكتب للشايتس الواقعة على طول الزمان وليكون الكتاب مذكرا فلا يخفى
ان كتاب الحكم لانه قد تم بحضور الخصم بنفسه او من يقم مقامه كماله وهو
كتاب الحكم السجل اي السجل الحكمي يعني ان كتاب الحكم يسمى سجلا لانه
سجلا اي حكمه بالحكم ذكره في المصاحح السجل كتاب القاضى وجميع
سجله واسجلت للرجل السجل لا يكتب لكتاب السجل القاضى بالثبوت دفعه
وحكمه واجبت حكمه في السجل الشرف السجل كونه في كتاب حكمه قاضى ولكن
هنا في عهدهم في عرفنا كتاب كبير يخط في فيه وقائع وما يحكم به القاضى وما
يكتب عليه كذا في معنى قيل المراد من الخصم هو الوكيل عن القاضى او السجل الذي

جعل وكلا لا يثبت الحق عليه وان لم يكن وكلا عنه في حقيقة اذ لو كان المراد
من الخصم هو المدعى عليه لما احتيج الى كتاب القاضى الى قاض اخر لا حكم القاضى
قد تم ويجعل ان يكون الخصم هو المدعى عليه وان يكون مراده بيان ان هذا الكتاب
هو المدعى سجد لا ان يكتب الى قاض اخر هكذا ذكره ابن هكلمة في شراء الوقاية وان
شهدوا على غائب لا يحكم اى القاضى لان الحكم على الغائب لا يجوز لما عرفت في موضعه
ولو حكم به حاكم يرى ذلك ثم نقل اليه نفعه بخلاف المكتوب الحكم حيث لا ينفذ
خلاف مذهبه لان الاول محكوم به فيلزمه والثاني ابتداء حكم فلا يجوز له كذلك
في التبيية قاله في بعد ذكر ما نقلناه قال شيخنا وهو يدل على ان الحكم على الغائب
اذا كان حقيقيا فان حكمه لا ينفذ بقوله يرى ذلك وهو مقيد لان قد علم ان
القضاء على الغائب ينفذ في اظهر الروايتين اذا كانت القاضى في موضع انتهي
قال بمصداق فتاواه في فصل القضاء على الغائب غاب منذ سنين ولا يعرف
اهو حيا ام لا ولا يعرف هذا الغائب دية ولا عقار هل للحاكم ان يصرف
من دونه وامواله الى دينه فقال اذا فعل الحاكم جاز حكمه فيقول موقوف كان هذا
الغائب حيا الا ان غائب لا يرجع منذ سنين فقال الجواب كذا انتهى وسيأتي
تمام هذا الفصل عند قوله ولا ينفذ على غائب ان شاء الله جل بكت اى
القاضى بها اى الشهادة ليحكم المكتوب اليه اى القاضى المكتوب اليه بهذه
الشهادة على رايه اذا ثبت عنده ان كتاب القاضى لا على راي القاضى المتبدي
ان كان على القاضى قاض الكتاب بخلاف السجل فانه ليس له ان يحكم بخلافه
ونقص حكمه كذا في مجمع مفرقا الى شبهة كفت وفيه رد كذا في قاض القاض
اخره حادثة لا يراه القاضى المكتوب اليه وهو مختلف فيها لا ينفذ وان ورد
فيها سجل نفعه لان السجل محكوم لم دون مكتوب اليه انتهى المكتوب الحكمى
سمى به لان الحق به حكم المكتوب اليه وهو اى كتب ما سمع من الشهادة الى
الى القاضى في نقل الشهادة في حقيقة وليس بسجل لانه لم يحكم بالشهادة وانما نقلها

اليه

اليه ليحكم بها ولهذا يحكم المكتوب اليه برأيه وان خالف رايه راي المكتوب بخلاف السجل
لما تقدم وما حصل ان سجد القاضى الى القاضى لا يكون الا بعد حكمه وكتاب القاضى
الى القاضى لا يكون الا قبل الحكم وقبل اى كتاب القاضى الى القاضى وهو المكتوب الحكمى
انما لا يسقط بالشبهة اى فيما سوى حدود والعقار من اذا شهد بالكتاب عند
المكتوب اليه كما سيأتي تفصيله كالدين فانه يعرف بالقدرة والوصف ولا يحتاج فيه
الى الشهادة والعقار فانه يعرف بالتقدير فلا يحتاج فيه الى الشهادة وانما بان ادعى
رجل على رجل على ارضه بالنسبة واراد كتاب القاضى بذلك الى قاض اخر وكذا اذا ادعت
طواغيت على زوجها وكذا العتاق كما في الدرر والنسب اى من نص والغصب والامانة
والضمان المحمودين قيد الامانة والمضاربة بالمجود لبيد بمنزلة الدية اذ لو
يكن مجودا لصار من جملة الاعيان المنقولة ولا ينفذ كتاب القاضى فيها وانما يعقب كتاب
القاضى فيها اى في هذه الاشياء لما مر ان كذا كذا سوى العقار بمنزلة الدين والدين
انما يعرف بالوصف ولا يحتاج فيه الى الشهادة وعن محمد قوله اى المكتوب الحكمى في كل ما
يشكل اى في الاعيان المنقولة كلها كالنسيب والعبيد والامانة ونحوها للضرورة
كما في التبيية ويدخل تحت قوله في كل ما لا يسقط بالشبهة كذا في الدين
والنكاح والمطلاق والشفقة والكافة والوصية والايضاء والموت والوراثة
والقتل اذا كانت موجبة اكمال والنسب من كس وميت والغصب والامانة المجردة
من دية وعارية ومضاربة والاعيان المنقولة لا عقارا وهو المردى عن محذور
وعليه اى على المردى عن محذور المتأخرون وبه يفتى في مجمع وعليه الفتوى في كل
الروايات لا يجوز في المنقول للمماثلة الى الشهادة اليها عند المدعى والشهادة وعن
الشأن يجوز في العبد لغلبة الاباق فيه لانه الامنة وطبقة يكون من الخلق كذا في
كثير من الكتب المعتمدة وفي النزاهة ومنعده مولى لم يأخذوا بقوله الامانة المأثرة
وعلى القضاة اليوم على يجوز في الخلق قال الامام الاجمعي وعليه الفتوى ولا
بدان يفتى اى المكتوب الحكمى الى معلوم اى من قاض معلوم الى قاض معلوم بان

يقول اي القاضى الكاتب من فلات الى فلان بذكر نسبه بان يكتب فيه اسم
 وامه وابيه وجده وهم القاضى المكتوب اليه وايه وجده حتى لو اخل بشئ
 منها لا يقبل الكتاب ويكتب مع داخل الكتاب حتى لو كان على الظاهر لا يقبل وقيل
 هذه عنهم اما عن فلات فالحق ان يكون على الظاهر فيكتب فيه اسم والده
 عليه وهم مدعى على وجه التفسير وذكره بذكر جد هما وبذكر الحق فيه و
 يذكر الشهود ان شئ وان شئ اكتفى بذكر شهادتهم ذكره في التبيين وصورة
 على ما ذكره ابن الحنفية في شرح الوقاية ان يكتب قاضى بخار مثله الى قاضى سمرقند
 ان فلانا فلانا شهدا عند ان عهد فلات المحسى بمباركة حلية كذا وكذا
 ابق مع حاله ووقع سمرقند في بد فلات ويختمه فاذا وصل الكتاب الى قاضى
 سمرقند يحضر شخص مع العبد ويختمه فان كان حليته لما كتب فالحكم ان ذهب
 الى بخارا فيها والاسم العبد من مدعى لعل وجه القضاة وياخذ منه كفيلا
 بنفس العبد ويكتب الى قاضى بخارا جواب انه ارسل اليه العبد واذا وصل اليه الكتاب
 يحضر الشهود الذين شهدوا في غيبة العبد بشهادته في حضوره وبشيرة واليه
 انه ملكه مدعى لكن لا يحكم لان الخصم غائب ثم يكتب الى قاضى سمرقند ان الشهود
 شهدوا بحضوره يحكم قاضى سمرقند على الخصم ان شهد وان شئ اي القاضى
 الكاتب قال لعهده اي بعد قوله الى فلات والى فلان يصل الى الكاتب ليحكم اليه
 من قضاة المسلمين فاذا كتبه كذا يجعله غيره قال ابو بكر الرازي لو كتبه فلان
 بن فلان الى فلان يصل اليه من قضاة المسلمين وحلهم يثبت للامم ورد
 الكتاب اليه من قضاة ان يقبل ان يحل ب جائز لغيره بمجهره فان رد
 اليه عياله كتب الى الافاق ودعاهم الى الاسلام ولم يعرفهم وكذا امرنا
 ونهانا ونسأله ليدع عنه وجه خصمه ولزمنا والقضاة اليوم عليه لما
 في الاختيار وبقره اي القاضى المكتوب وجوبا لما في جامع الرموز على ان على
 الشهود ان يشهد هم عليه ويعلمهم بما فيه لان علم الشهود بما في الكتاب

سرد

شرط عندنا في عهد لقوله الى فلان شهد بحق وهم يعلمون لانهم يسهلون عند
 الكاتب فلا بد من ان يقرأ الكاتب عليهم ليعرفون ما فيه اذ لا شهادة بدون
 العلم ويكتب لهما هم اي الشهود وهم القاضى المكتوب اليه وايه وجده لما
 يحضرهم اي الشهود ويحفظوا اي الشهود وما فيه لانهم يسهلون بما في سائر
 السجلات ويسلم اي الكاتب اليهم اي الشهود دفعا لهم التبدل والتغير
 قال في التبيين ولا بد من ختم محضرهم بشليم اليهم كيلا يتبدل التغير وابو يوسف
 لم يشترط شيئا من ذلك اي من المذكور سوى لشهادتهم انما كتب لما البتلى اي ابو
 يوسف بالقضاة سبيل على الناس وفي التبيين ومن ابو يوسف لا يشترط على
 الشهود الانتقال الكتاب والشهادة ان يكتب فلان ولا على القاضى سوى كتابة التمس
 لا بد من معرفتها واختار السرخسي سنة المائة قوله اي قوله ابو يوسف لكونه ليعلم
 وليس الخراج ليعلم ان قال في التبيين ومنه يخفى اخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاة
 اذا لم يكن كالبيان انتهى واذا وصل الى الكاتب اي المكتوب اليه نظر الى
 ختمه ولا يقبل اي المكتوب اليه هذا الكتاب الا بحضوره لانه
 لا لازم للشهادة لا يسمعه الا بحضوره وقيل يجوز لانه ثبت بحضوره فلا حاجة
 اليه حاله فيكون في الاختيار لانه بمنزلة اداء الشهادة على الشهادة اذ الكاتب
 يقرأ القاضى الشهود بخلاف سماع القاضى الكاتب الشهادة لان الانتقال لا
 للحكم فاذا لافرق بين كتاب القاضى الى القاضى والشهادة على الشهادة الا ان
 حين ان شهدوا الفرع يشهدون على شهادته الاصول وانما قوت الكتاب
 القاضى يشهدون على ان الكتاب من القاضى وان القاضى المكتوب اليه لا يحتاج
 الى قبول الشهود الذين شهدوا في غيبته وفي الشهادة على الشهادة لا بد
 من تقديمهم لما في التبيين وبشهادة رجليه يعني لا يقبل بلا خصم وشهادة
 رجليه او رجلا وامرأته اي هذا الكتاب بكتاب فلات القاضى اي قاضى سمرقند
 مثلا قرأه عينا وختمه وسلمه اليها في مجلس حكمه اي في محكمته لان الكتاب قد يرد

الكتاب على القضاء ولو عزل او عي او صار محال لا يجوز حكمه قبل وصول الكتاب
 اليه لا يقبل لانه يخرج من ان يكون حاكما واذا قبل المكتوب اليه فحا
 اذا بطر وحكم به ثم رفع الى اخر فامضاه جاز لمصادفة الاجتهاد واذا كانت
 الاختلاف في نفس القضاء فانه ينفذ بالنفوذ من قاض اخر ولو لم ينفذ
 او خرج عن اعلية الشهادة لما مر ان ما بشرط لاهلية الشاهد ينفذ
 لاهلية القضاء فان المكتوب اليه لا يقضي بسواء كانت قبل قرانه او بعدها
 كذا في الحاشية ويبطل الكتاب بموت المكتوب اليه اى ويبطل الكتاب بموت
 المكتوب اليه اى ويبطل الكتاب بموت ولا يجعل به قاض اخر الا ان كتب اى
 القاضى الكاشد داخل الكتاب بعد سمع اى المكتوب اليه والى كل من
 يصل اليه من قضائه مسلمين يفتى كتب من فلات بن فلات بن فلات
 بن فلات بن فلات والى كل من يصل الكتاب اليه من قضائه مسلمين فانه
 يعمل به غيره وان جهل السجى نال الى جنة اليه ثلاث غيره صار قاضا
 وهو معروف ولو عجز ابتداء لا يصح لاحداث حكم به عندهما لان اعلام
 المكتوب اليه لم يحصل به وعند يوسف يجوز ان يكتب على هذا الوجه
 ابتداء قاله حين ابتلى بالقضاء شمس على الامام على الناس وبسجنه
 كثير من السجى وفي خلاصة عليه عمل الناس اليوم كذا في المتن لا اى لا يبطل
 الكتاب بموت الخصم بل ينطه اى القاضى المكتوب اليه على وارك لقيام
 الوارك مقامه كذا في الحاشية انتهى ولو هرب الخصم من هذا البلد بعد
 عبود الدين عند القاضى المكتوب اليه قال في المتن اطلقه فكل المدعى والردى
 بدينه الخصم وكذا الثالث الى العاشر فلوردد عليه وشمل ما اذا كانت
 كتاب جميعه في ابق مثلا وقبل المكتوب اليه بشرطه مع تارة الكتاب
 موافقة الحاشية جعل المكتوب اليه في مقامه والوصف قائم
 عنق الابن خاتما من الرصاص لا

يتوض



يتوض له احدى الطريق ثم يدفع الابن الى المدعى بقضاءه وبما خذ منه
 كفيلا بالنفس ثم يكتب ما جرى الى الكتاب فاذا وصل اليه امر باعادة البينة
 ثم يقضى بالابق ثم يكتب الى المكتوب اليه ليبرأ كفيلا وعن ابيه يوسف انه
 لا يقضى به له لان الخصم عايب بل يكتب ما جرى عنده بشرطه ويبعث
 اليه الابن معه ليحكم به عليه وكذا في الجزية الا ان المكتوب اليه يستحقها
 مع المدعى على يد اثنين كما في المظنة وغيره كذا في جامع الرموز قال في التبيين
 في اول كتاب القاضى الى القاضى اعلم ان هذا الباب ليس من كتاب القضاء
 لانه ما نقل شها دة او نقل حكم ولا ذلك ليس منه واعلم انه ورد فيه لانه من عمل
 القضاء فكان ذكره فيه انبى انتهى وتعميقه فيهم حيك قال لوجيت
 كان من عملهم كان منه فكيف ينفذ وهذا ايضا من احكام القضاء
 كونه لما كان لا يتحقق في الوجود الا باقضيين كان مركبا بالنسبة الى ما قبله
 فخرج عن البسيطة ثم قال وهذا اول مما ذكره الزيلعي من ان هذا الباب
 ليس من كتاب القضاء اه تتمه ولا يقبل كتاب القاضى الى القاضى من يحكم
 بل من قاض موثوق من قبل الامام بمبدأ قاضة مجمعة فلا يقبل من قاض رستاق
 الى قاض مصر كذا في سراج الوهاج مفرقا الى الباب ببع وفيه واذا كانت
 الكتاب المذكور ورد عليه لمن لا يقبل لشهادته له كالوالد والزوج والزوج جاز
 القضاء به بخلاف ما اذا تراخى اليه من غير كتاب كتب كتابا الى من
 يصل اليه من قضائه المسلمة فوصل الى قاض ثقل القضاء كتابه
 هذا المكتوب لا يقبل لانه خطاب والكتاب انما يصح اذا كانت له ولاية
 وقت خطابه كذا في جواهر الفوائد وفيها قال من كتب كتابا حكما
 الى قاض اخر من قضائه المسلمة وجعل خطابه اليه وسمى مكتوب اليه
 باسمه ففرض مكتوب على نائبه ليس للنائب ان يقبل ولو جعل خطابه
 الى نائبه حكمه ببطله كذا او سماه باسمه ليس للنائب ان يقبل لانه

لا يقبل الكتاب الا المكتوب اليه قاض قرية ارسل كتابا حكما الى قاض
بلد قال في الاموال الخطيرة لا يقبل اما في الاموال البسيطة في يقبل اذا
كانت شهود الاصل عدولا واجاب مرة اخرى وقال لا يقبل كتب القضاة
التي على ريع وسطوح وانما يقبل كتب قضات الامصار الذي يقام فيها
الحكود وينفذ فيها حكم حكاهم الا فيما لا يحظر له شرعا لان الولاية لا تثبت
الا في محل قابل للولاية لمن هو اهله فلا تثبت بعدد الحمل ذكره في الكافي
ثم قال الخلفاء الخلاف بينهم في هذه المسئلة بين على خلاف في ان مصر
هل هو شرط لتنفيذ القضاء ادلا على عن الرواية انه شرط دعوى
رواية التمسك في النواذر انه ليس بشرط ويقتضي في البزار في بناء
على هذا فيقول من قاض رستا في القاض مصر ادر رستا في الداعلم
واذا كان لرجل على اخر في بلدة اخرى دعوى وله في هذه واحدة بلدة
واخرى بلدة كدعى عليه وارا ان يقبل شهادته من في بلدة ويلاقي
على ذلك المستحسن ويتمسك بكتاب الشهادته وبشهادته واحد هنا حال
وتقبل شهادته كذا ذكره ملا خروف في شرح الفروع وفيه لرجل على اخر
في بلدة اخرى دعوى وارا ان يدعى لرجل في تلك البلدة ليجامع من
جانبه مع ذلك الرجل جائز ايضا انتهى قال المحقق في فتاواه في متفرقات
وفي الترجمة قاضين احدهما قاض البعد والاخر قاض العسكر
ادعى رجل على رجل دعوى واختلعا فيمن يختصم اليه فان كانت
منزلهما في موضع واحد مختصمات الى الذي في موضعهما وان كان
منزلهما مختلفا قال ابو يوسف ذلك المدعى يدعى حيث شاء وقال محمد
ذلك المدعى عليه وكلا اذا كان احدهما عنوا فقال لذهب القاض
العسكر والاخر لذهب يا فتى لذهب الى قاض بلدة فهو على هذا خلاف
انتهى واذا علم القاض بغير من حقوق العباد في رزمة ولا يشتر

معلم

معلمها اي الولاية جائز اي القاض المذكور ان يقضى به اي بما علم من حقوق
العباد لان محدا اعتبر علم القاض حتى قال اذا علم القاض ان زيدا غصب
سيفا من المدعى ياخذ من زيدا ويدفعه الى المدعى ذكره ملا خروف في شرح
الجزر ثم قال وهذا جواب رواية الاصول وروي ابن سماعة عنه ان
القاض لا يقضى بعلمه وان استغنى العلم في حالة القضاء حتى يشهد به
شاهد اخر حتى يكون علمه بمشاهدة هذا اخر بمعنى ان هذين كذا في
السياسة انتهى قال في الاختيار علم القاض كشهادة الشاهد وبالادلة
لان الشبهة حاصل بما علم من المعاشرة والسماع ولها اصل بالشهادة
علمية المظن والاجماع على ان قوله بالانفراد مقبول فيما ليس خصما فيه
وهو قال كنت بكرا فقد حكمه قتيبة بن زبالة ومعلمه لان ما علم قبل ولايته
او غير محل ولايته لا يقضى به عند ابيه في نقل عن عمر بن الخطاب وقال ابو يوسف
ومحمد يقضى لك في حال ولايته ومعلمه لان علمه لا يتغير بالجواب انه في
غير مصر وغير ولايته كمال هذا حكم وشهادته الفرد لا يقبل وصارح
اذا علم ذلك بالبيسة العادلة ثم ولي القضاء فانه لا يعمل بها واما محدد
فلا يقضى بعلمها لانه خصم فيها لان حق المدعى وهو تائب الا في حال القذف
فانه يعمل بعلمه لما فيه من حق العبد والا في السكر اذا جوسكرانا اذن
امامه السكر فانه يعزره كما في الاختيار وفي البزار في يقضى بعلمه الحادث
بعد القضاء في ولايته في حقوق العباد بان شاء بعد غيبا او طلاقا
وفي التجر من محدا رجوع عن هذا وقال لا يقضى في حدود الخالص
كالبزنا والسكر لا يقضى به غير ان لو اثن بسلات يعزره ويقضى في
القضاء والقذف بعلمه ولو علم قبل القضاء بما دلت من حقوق العباد
لا يقضى به وكذا في هذه في غير ولايته عند الامام وفي التجر يذكر محدا
مع الامام وعندهما يقضى فيهما ولو علم في رستا في مصر يقضى عند

يقض فيها ولو علم في رتاق مصر يقض عنه همد على قوله اختلفوا
سواء كان الرتاق في مشوره او لا بناء على عدم نقاذا القضاة
في القرية ومجازة على قوله ولو علم بجاذية وهذا من ثم عزله ثم قد
لا يقض بعلمه السابق عنده خلافا لهما جرى تخالف بين الزوجين
مرتين عند القاضي فقال ثالثة كان قد جرى عندي مرة اخرى
والزوج ينكر قال القاضي الامام لا يقض القاضي بالحيثية الملاحظة
بسلام انكسب اما انكسب يقض بسلام القاضي اذا اخرج انتهى **قاعدة**
قال في التبيين دليلا يجوز كتاب القاضي الى القاضي يجوز كتاب القاضي الى
الامير ولكن اذا كان في مصره اقتصر على قوله صلى الله عليه واله الامير والامير
اكثر من ذلك وان كان في مصر اخر فلا بد من ذكر اسم وانسبه ونظم
والشهادة كما في كتاب القاضي الى القاضي في العباس ان لا يجوز في مصر
الاب ولكن لا يجوز اذ لا للعادة فان القاضي يكتب الى الوالي و
يستعين به فيما عجز عن اقامته في كل وقت ولو شرط ذلك لم يجز لان
كل واحد لا يحضر مجلس الامير فيفسد والامير لا يمكنه التفحص عن احوال
السكندر فقبل الكتاب للضرورة ولكن هذه الضرورة والعادة
فيما اذا كان الامير في مصر اخر غير مصر سوى في القاضي بقى على
اصل القياس لعدم جريان العادة والضرورة لقلة وقدم انتهى
امر القاضي ليس كقضاة بل لما ذكره الظاهرى وقت على الفقهاء واحدا
بعض قراية الواقف فامر القاضي بان يعرف من الوقف اليه
فهذا بمنزلة الفتوى حتى لو اراد ان يعرفه الى تقدير اخر صح ولو حكم
ان لا يعرف الا الى اقراره صح ونفذ حكمه دل هذا على ان امره
ليس بحكم قال لعلوا ثبت عندي حكمه وبناؤه هو الصحيح
قال القاضي وقال شيخ الاسلام لا يجوز تجدي لا يكون قوله ثبت عندي

مدا

حكمه وذكر صاحب الهداية ان قوله درست بكسبت عندي على
الاختلاف وفي الفصل السادس من البزارية وكتابه القاضي بعلمه لا نقضا
بعلمه الا انه لا يجوز ان يكتب بعلمه الى اصل قبل القضاء ولو اقامه هذا
واخر عند قاض واراد ان يكتب كتابا فقل واذا قال المديون للقاضي
كسبت استقرضت من فلان واكتب اليه او ابرأته عنه وهو بطله
اخرى واريد القدر عليه ولم يثبت على مطلوبه هنا واذا كان ياخذ
بحقه ولا يثبت له ثمه وطلب منه على ذلك كما يكتب عند خلافه لكان
وتماه يوفى فيها **فصل** ويجوز قضاء المرأة في غير حدود وقد اى
قضاة لانها اهل للشهادة في غيرهما فثبت اهل للقضاء لكن اثم المولى
بها كما في المنع وقال الشيخ في لا يجوز ان يؤك المرأة لقصور عقلها وعندنا
يجوز ويكره كما في الاختيار قيد بغير حدود وقد لان شهادتها لا تقبل
فيهما فلا يصح قضاها فيهما وفي شرح الجامع لو قضى القاضي في حدود
بشهادة رجل وامرأتين نفذ قضاة حكما وليس لقبره ابطاله لان قضى
في حقه فيه فان شرعا وبشر اجاز شهادته النساء في الحدود وكذا
ذكره ابن كمال في شرح الوقاية قال في المنع وتصلح ناظرة وشاهدة ودعينة
بمن تصلح شاهدة وناظرة في الاوقاف ودعينة على ايتامى قال شيخنا في
بحر وقاهاه صحه تقريرها في النظر والشهادة في الاوقاف وان لم
يكن بشرط الواقف قال وقد افشيت فيمن اشترط الشهادة في وقفه فلان
ثم من بعده لولاه فمات وتركت بنتا انها يستحق وظيفة الشهادة
واستغنى بعض القضاة ولا اعتبار به بعدما ذكرناه ولو قضت وقد
فرغ الى قاض اخر فامضاه فليس لقبره ابطاله حجة به في خلاصة واما
قضاء كسبت فيجوز بالاولى وينبغي ان لا يصح في حدود والقضاة كسبت
الاثرية انتهى ولا يستعمل قاض احد اى لا يصح فاشهاد للقضاء لانه

فوقض اليه القضاء دون التقليد فلا يتصرف في غير ما فوض اليه كالوكيل
الا اذا فوض اليه ذلك اي الاختلاف بان يقول الخليفة وتل من شئت وكذا
الموكل اذا قال للوكيل وتل من شئت له ذلك اطلقه فشمع حاله العذر
وغيره كما في العتية فلا ينفذ قضاء خليفته ولو مريضا وقال الجي وكي
نا فذا اعتبارا بالحكم فلا يبطله حاكم كما في حكم الزاهدس قال في كمي فلو
لمختلف بلا اذن فحكم خليفته فاجازه اتفاقه جاز حيث كان خليفته اهلا
للقضاء وان كان رقيقا او محدودا في قذف او لا ذرا لم يخرز وكذا اذا اذن
مخضرة اتفاقه كما في الولاية لان الحق حضور رايه بل قضى ففعله بلا
اختلاف اصلا فاجازه اتفاقه جاز ثم قال اعلم ان قولهم كما في الولاية
اذا وكل بلا اذن وفعل مخضرة معناه الولاية بابيع والتكليف وكذا
اما الوكيل بالطلاق او العتاق اذا اجاز وحضر لم يصح لان الحق
عبارة انتهى بخلاف كما مور بالجمعة اي باقامتها فان لم الاختلاف
وان لم يفوض اليه ذلك لان الامام الاعظم لما فوضها اليه مع علمه
ان العوارض كما نعت من اقامتها من المروءة وحديث في الصلوة مع خليفته
الوقت ونحوهما بعزيم ولا يمكن استحضار الامام الاعظم فكان اذا نال
بالاختلاف دلالة بخلاف تاجير سماء كخضعة الى وجود الاذن من الامام
الاعظم فانه ممكن لانه غير موقت ولهذا علم ان ما ذكره في شرع المقرر
من ان الخيب ليس له الاختلاف ابتداء الاباوت الاصيل له فانما هذه مهم
فهم من بعض العبارات وقد صرح العلامة بحب الدين في الصفة في تعداد
الجمعة ان اقامة خطيبه نائبا لا يشترط الاذن للخطيب واذا اختلف
المفوض اليه بفتح الواو اي المفوض اليه الاختلاف اذ التوكيل ذاب
اي نائب اتفاقه او الوكيل لا يجوز له عزل اي بعزل المفوض اليه لانه
نائب الاصل وهو سلطان الا اذا فوض اليه ذلك من السلطان بان

قال له استعمل من شئت في يجوز له العزل فهو عزل السلطان والكل
لم ينعزل نائبه وقبل العزل نائب القاضي والقاضي الوالي قاضيا
لا ينعزل الا اذا علم به وعن ابن يونس انه لم ينعزل الا اذا او الموكل
نصب اخر مكانه كما في الكهنة وفيه رمز الى ان نائب العزل ينعزل نفسه ذكره في
جامع الرموز ثم قال وهذا اذا رضى الوالي به واقام غيره مقامه وكذا امام
الصلوة نفسه كما في الجواهر ولا ينعزل اي ولا ينعزل نائب يموت المفوض
بل هو نائب المفوض نائب الاصل وهو السلطان وبل اطراب عن مقدر
وهو لانه ليس بنائب له حقيقة بل هو نائبه عن الاصيل وقيل بل هذا بمعنى الام
معناه لان نائب المفوض نائب الاصل على ما هو كذا يجب عند الكوفة مع انها
دائرة على الجملة في يكون دليل المستدلة كما في جامع الرموز وغيره مفوض اي
اتفاقه الغير مفوض اليه ذلك ان قصص نائبه يعني ان يختلف وقصص نائب
بخصمته اي عنده ما امر به من هذا القضاء بالطلاق والعتاق
دون نحو الطلاق والعتاق وهذا لم يصح ولو لم ينعزل كما في جامع الرموز او
بغيره اي فعل النائب ذلك بغيره اي بغيره الغير مفوض اليه فان جاز
جازه في قضاء النائب لان الحق حصه لاي الاول وقد وجد كما في مجمع وفي
مختصر الخليفة اذا مات وله عمل وامراء فهم على حالهم وفي هذه اية
النا طيف لومته اتفاقه ان عزل خلفا له وكذا يموت امير ان حيث بخلاف
خليفة السلطان واذا عزل القاضي ان عزل نائبه بخلاف يموت القاضي
وفي المجمع اذا عزل السلطان ان عزل نائبه بخلاف ما اذا مات القاضي
حيك لا ينعزل نائبه ذكره في مجمع ثم قال وهكذا قيل وينبغي ان لا ينعزل
النائب بعزل القاضي لانه نائب السلطان او نائب العامة لا ترى ان لا
ينعزل يموت القاضي وعلمه كثير من المكاتب وفي الفتاوى البدرية لابن النور
ونائب القاضي في زماننا ينعزل بعزله ويموت فان نائبه من موطر وجه كما في

الوكالة يعني اذا كان بغير ادب مولاهم فيقعد وكيفية كحضرة جاز ولم يشترط
للموالات اجازة الوكيل الاول وذكر في موضع اخر في وكالة الاصل انه اذا اجاز
الوكيل الثاني والوكيل الاول حاضر او غائب فاجاز الوكيل الاول جاز ففهم
من جعل في مسئلة روايتين وذكر الكرخي المذكور مطلقا محمول على ما اذا اجاز
الوكيل الاول والى هذا عادة الحكم في هكذا ذكره البرجندى ثم قال في هذا الموضع
كان التوكيل في العقد اما اذا كان بالطلاق والعقاق فوكلا الوكيل غيره
فجعل الثاني لا يجوز وان كانت بحضرة الاول كذا في المستصنع واذا دفع الى
عرض القضاة حكمه فاض اخره امره اختلف فيه في ذلك الامر في المصدر
الاول امضاه اي ينفذه والزم بحكم وعمل بمقتضاه بعد دعوى صحيح
خضع على خصم لما في البرزانه بترجى الاجتهاد الاول بالقضاء فلا ينفذ
لما في صحيحه فيلزم ان يردده فورد في الثالث امضاه قضاء الاول والثاني
لما في المحققين كذا في جامع الرموز قال ابن المكي في شرح الوقاية والمراد بالصدر
الاول زمان الصحابة قال احترز به عن اختلاف ما لكان في لانها
لم يكونوا في زمن صحابة فلهذا كان القضاة الاخران يبطل ما قضى به القاض
الما لكان في انهم لكن في الشك لو قضى قاض على قول من اقا وبالله
لكان صحيحا وليس لاحد من القضاة نقضه الى يوم القيمة انتهى قال المحقق
في فتاواه وفي الاول اجبه فخص بقوله وجوب عنده جاز وكذا لو قضى بقوله
مخالف قول علماء ائمة الكا من اهل الاجتهاد وفي النوازل قال المحقق
ابو السبب وفي رواية محمد بن سفيان اختلف العلماء فيه ففتحن القضاة في ذلك
جاز ولم يكن لغيره نقض ولم يذكر فيه اختلافه تاخذ قال في هذا خلاف
ما ذكره في ادب القضاة في النقض ان القضاة في موضع الاختلاف يجوز
وفي موضع صحف لا يجوز وارا بالاول ما كانت معتبرا لاختلاف باب
الله وبالله ما لم يكن مختلفا بينهم قال في الدرر والقوى على تفصيل

ادب القضاة انتهى اطلقه فثبت ما اذا كانت موافقا لراية ادب القضاة لكون
لقد حكم بكرة في سياق الشرط فيعلم في القضاة البدرية لابن الخرس قال
هل يشترط لنفوذ القضاء على المحل ان علم القضاة بالاختلاف في الحكم به
اختلفوا فيه ورجموا غير واحد ان ليس بشرط فينخذ على المحل ان علم القضاة
بالاختلاف في المسئلة ام لم يعلم كذا ذكره في المحقق ثم قال ينبغي عدم اشتراط العلم
بالاختلاف لاسبغ في زماننا فان قضاء زماننا لا يعرف لهم بمذاهم فضلا
عن علمهم بمذاهب بقتة يجتهدون ثم رايته في خلاصة ما يقوى هذا في
قال ان كونه عالما بالاختلاف وان كان قد ذهب لكن ينبغي بطلانه وسئل قوله
حكم قاض ايضا ما اذا كان القاض باقيا على قضاء ادمات او عزل لما في صحيح
ميرزا الي البرجندى ولو قضى في مجتهد فيه عالما لارايه ناسيا لمذهب نفذ عند
ايه في وقاية روايات وعندهما لا ينفذ في الوجهين واختلف في الترجيح
في حكاية اظهر الرواية عند نقض قضاء وعية فتقوى وفي فتح القدير
فقد اختلف في الفتوى والوجه في هذا الزمان ان ينفذ بقوله لما في
الهداية لان السادك لمذهب عند الابعاد الا الهوى باطل لا يقصد جبر واما
الثاني فلا ولقد اختلفوا له ليحكم بمذهب ابي فلا يملك المحل لغيره فيكون معزولا
بالسبب الى ذلك الحكم انتهى واما قلنا بعد دعوى صحيح لما في فتح القدير
ان حضي قضاء عما لكان بلا دعوى لم يلتفت اليه ويحكم بمقتضى مذهب فلا بد
في امضاء الثاني حكم الاول من الدعوى لم سمعت ولا يشترط احضار شهود
الاصل بل يكفي اعتماده على قضاء وقضاة في الفتاوى الزينية ان القاض اذا
ارتاب في حكم الاول لم ان يطالب شهود الاصل قال اذا تقرر ذلك وعلمت
ما هناك ظهر لك ان الشايفه الواضحة في زماننا غير معتبرة لصدرها
بلا دعوى وحادية فيقضى عنها لما ذكره بعض كتبا في احاطة القاض
الثاني عالما بما فعل القاض الاول وانه غير معتبر من لم انتهى ان لم يكن

ان ما رفع اليه الحكم الكتاب اي كتاب الله تعالى وهو المختار المتواتر على نبينا
 عليه السلام او السنة المشهورة والمتواترة وهي ما صدر عن النبي عليه
 من قول او فعل او تقرير لما في جامع الرموز او الاجماع وهذا اتفاق المجتهدين
 من هذه الامة في عصر على امر وهذا المختار الجمهور وقال الحنفية والجمهور
 اتفاق جماعة سوية العلماء اجتهدوا في هذا المختار الرضوي وقال بعضهم
 انه اتفاق الجمهور وهو اختيار صاحب الهداية والمخالف في ذلك في الكتاب
 قال في الاختيار اصله ان القاضي اذا كان ممن يجوز قصاصه فقصا بقضيه
 سوي في الاجزاء لا يجوز لاحد من القضاة نقصه لان الاجزاء اثبات
 مكمل والاول ترجيح بالسبق لاتصال القضاة به وروي ان شريحا قضى بقضائه
 خالف عمر وعليهما رضي فلما يفتي في التهم وشروط ان لا يخالف الكتاب
 والسنة والاجماع فان خالف واحدا فيها لم يجزه وانما يقتضه لانه
 في محل الاجتهاد والصحيح هو خلاف الاختلاف مثال ما خالف الكتاب
 القضاء بكل متركة الشبهة عامدا لعدله تعالى ولانا كذا اجماع يذكرونهم الله
 عليه ولا حكم يجوز ان ياتي الله لكونه مخالفا لقوله تعالى ولا تنكوا ما
 تنكوا ابائكم وكان لا يخالف السنة القضاء ببيع درهم بدرهمين وبيع
 الحرمة بنفس عقد المطلقة مثلث بدون الاضرار ومن اشترى ما وجد قبيل
 في محلة فكان ثمرة عداوة فانه هرة فلف الحمد في حين مبينا على ان
 فلانا قتلهم وقضى القاضي بالقصاص ما كان لك في ان يفسخه لمخالفة
 السنة المشهورة وهي قوله عليه السلام البينة على الكذب واليمين على من الكفر
 ومثل القضاء بمخالفة الاجماع القضاء ببيع امرأه الاولاد فانه يفسخ
 فانه مخالفا لاجماع التابعين هذا قول محمد اما عندهما فيجوز قضاءه
 ولا يفسخ ذكره ابن حنبل في شرح الوفاية ثم قال في هذا الخلاف يسن على
 ان اجماع المتأخرين هل يرفع خلاف المتقدم فعند محمد بن قيس وعندهما

لا يرفع فكان القضاء في فصل مختلف فيه فلا يفسخ الكتاب انتهى والاختلاف
 مجتهدة النساء فانهم اجمعوا على بطلان وكفر مستحله في جامع الرموز
 قال في المنع والحراد بالاجماع ما ليس فيه خلاف يستند الى دليل شرعي ثم ذكر
 بعض المسائل التي لا ينفذ اتفاق فيها فقال ولو قضى القاضي بشا هذا وبين
 او بغيره ما يتعين الولاية قضاء واحدا من اهل المحلة او لصحة نكاح متعة
 او الموقوف او بغيره ببيع معتق البعض او بسقوط الدين بمحض سنيين وبمحنة
 حاله الدور وبقاء الثلث وقضاء عمد وجه مطلق وبالترقيق بين الزوجين
 لغيره عن النفقة حال غيبته او سبلا في مزية ابنة او ابنة او بغيره صحة الرجعة
 بلا رضاها او بغيره صحة الرجعة بغير رضاها او بغيره نكاح مائة مزية
 وقوع الثلث على ما يصل او بغيره وقوع الطلاق بلاينة او بسقوط الكفر
 على غير المدخولة او بغيره وقوع طلاق ما يرضى او بغيره بقرار الكفر
 وقوع الزنا على الواحدة او بغيره وقوع الثلث بجمعة
 او بغيره وقوع الطلاق في طهر جامعها فيه او بغيره كهر وبهزار لمن
 طلق امرأته قبل الدخول بها بعد فسخ الكهر والنجس او بالشهادة على خط
 ايده او بشهادة شاهد على صك لا يدر ما فيه الا انه يعرف خطه وخاتم او
 في المحرود والقضاء بشهادة رجل وامرأتين او بما في ديوانه وقد نسي او
 في بيعة الزوجين بشهادة واحدة على الرضا الى غير ذلك من الفروع المذكورة
 في المحطوط فان القضاء فيها لا ينفذ قال والا صوابه ما ذكره في شرب ادب
 القاضي في المنسوب الى الحنفية لوقضي في موضع الاختلاف يجوز في موضع خلاف
 لا يجوز اراد بالاول ما كان فيه خلاف معتبر في الخلاف بين السلف وارا
 بموضع خلاف ما لم يكن معتبرا ولم يعتبر خلاف من يقع كالمسألة في الفتوى على
 تقاضيل ادب القاضي انتهى وقد مر تفصيلنا في استغفار عنه وما اجمع
 عليه الجمهور اي جمهور الصحابة لا يعتبر فيه خلاف البعض حتى لو قضى

بجواز بيع الدرهم بالدرهمين يد ابين با عيناها اخذ بقول ابن
 عباس رضي لا ينفذ وان كان مختلفا بين الصحابة لانه لم يوافق احد
 من الصحابة فكان مجهر كذا في قوله الوفاية لابن المحمدي وفيه كثر رتب
 الادلة فيقضي بالكتاب ثم بالسنة المتواترة ثم بكهدة ثم الاحاد ثم
 اجماع الصحابة ثم اجماع التابعين ثم وثم ولا يقضي بقول بعضهم في
 الرواية ثم اصحابنا ابو ج و ابو يوسف ومحمد اذا انفردوا على امر لا يقضي
 غيرهم في المخة كذا في جامع الرموز والقضاء على ادوية ينقد القول
 يعني ان القضاء بشهادة الزور نافذ في امر باطن في العقد والفسخ
 عند الامام كذا في شرح المجمع في امر باطن في ديانته ولو كانت
القضاء بشهادة زور كذب ولو وصية اذا ادعى اي اذا ادعى كل
 والحكمة بسبب محقق من العقد لا يبيع والنكاح وكذاهما والفسخ
 كالا قالة والطلاق وكذاهما من الارث والعتبة في الاختيار في سياقي
 تفصيل هذا عند ابو ج وعندهما لا ينفذ اي القضاء باطن في ديانته
 بشهادة فلو اقامت بسنة زور انها تزوجها يعني لا تشهد هذان
 بالزور بشكا في امرأة لرجل وحكمه اي فقط القاضي بالزور في حلها اي
 للمرأة تمكينه اي الرجل بالوطء وكذا حل الزور وطء عنده في الاختيار
 خلا فالحكم وكذا لا تشهد بالزور على رجل انه طلق امرأته بائنا فقط
 القاضي بالزور ثم تزوجها اخر جاز عنده وعندهما ان جعل الزور
 النكاح ذلك حلال وطء اتي على النكاح لانه لا يملك علم الباطن وانما
 علم احد الشاهدين لا يملك ولو وطء الزور الاول كان زانيا وحيد وقال محمد
 يحل له وطءها وقال ابو يوسف لا يحل له لان قوله ابو ج اورس شهنة فيرم
 الوطء احتياطا ولا ينفذ في معتدة البز في منكرته بالاجماع لانه لا يملك
 تقديم النكاح على القضاء وفي الاجبية امكن ذلك فقدم تصحيحه لقوله

وينفذ بيع الامه عنده حتى يكل المشتري وطءا وينفذ في الهبة والارث حتى
 يكل للشهود اهل الهبة والميراث وروى عنه انه لا ينفذ فيها ولا في
 ما روى ان رجلا خطب امرأة وهو دونه في حب فابت ان تزوجه
 فادعى ان تزوجه واقام شاهدين عند علي رضي عنهما عليهما السلام فقاتل
 ان لم يتزوجا وانهم شهدوا زورا فزوجه منه فقال علي رضي الله عنهما هذا زور جاز
 وامضى عليها السلام ولا تزقي بامر الله كما لم يشرع في طلاقه ولا في انشاء
 بغيره انشاء كحرزا عن الحرام ولها قول عظيم انكم تختصمون الي ولعل
 بعضكم اني نكحت من بعض داغا انا بشرا فقه بالجميع في قضيت مما اخبر
 سبيل بغير حجة فانما اقطع له قطعة من النار والله عام فيهم جميع من حال
 المحقق والعقد والفسخ وغير ذلك فينبغي ان يفرق حكمه في الباطن كعد
 عند المشتري اما الظاهر فالحكم لازم على ما اخذه القاضي قال عظيم انا اقضي بالظ
 والبرهان في السراير وهكذا ذكره في الاختيار ثم قال وحديثهما حرم في
 المال ونحن نقول بغيره والعقد على قولهما لا حرم في جميع الرموز
 فخلاص الحق بقوله وقال فيمنع وينفذ القضاء بشهادة الزور في امر اي من
 حيث الظاهر بين الناس مثل ثبوت التملك والنفقة والقيمة وغير ذلك
 وباطن اي من حيث الباطن بينه وبين الله كما مثل ثبوت الملك وكل
 في العقود والفسخ والزنا والعيب والنسب وفي الهبة والصدقة واثبات
 قال في هذا عند ابو ج وقال لا ينفذ الا في امرات لان شهادته الزور حجة في امرها
 فصار له لو كانوا غير اهل لها وقال عظيم ابو الليث الفتوى على قولهما
 وفي الاول اجبتة وانما الشاهدان اثم اعطيا والفقهاء باطن عنده شركان
 الاول عدم علم القاضي بكذبهم فلو علم القاضي كذب الشهود لم ينفذ وانما
 في الحكم قابلا فاذا كانت المرأة تحت زور او كانت معتدة او مرتدة او محرمة
 بمصاهرة او برضا لم ينفذ لانه لا يقبل الانشاء وانما لا يشترط الشهود

الشهود للثلاث على قول بعض الحكماء وفي شرطهما لقا جنين ولم
 يشترط محمد الشهود وذكر الزعفراني انه شرط وبه اخذ عامة الحكماء
 ومحمد اكثر اطلاقا في البحر وفي الفصول العمدية لو قضى القاضي بالثلاث
 بشهود زور ينفذ قضاءه ظاهرهما باطلا عندنا ويجعل ذلك بمنزلة
 انشاء اثبات فان كان محض من الشهود يجمع الثلاث والافلا وهو الصحيح
 انتهى وهذا لا يريد عليه فيبطلها في الزور لان القاضي لو قضى بشهادتهم
 فظهر انهم عبيد او كفار او محدودون في قذف لم ينفذ اجماعا لانها ليست
 بحجة اصل بخلاف الف في علم ما عرف وقيل شهادة لان القضاء باليمين
 انما ذم لا ينفذ قالوا لو ادعت ان زوجها ابانها بطلا في فأنكر خلاف الف
 والمرأة تعلم ان الامر لما قالت لا يسمعها الاقامة معه ولا انما ان تاخذ من
 ميراثها شيئا وهذا لا يسلك اذا كان ثلثا لم يطل ان الحلية للانشاء قبل
 زوجه اخر وفيما دون الثلاث مكمل لانه يقبل انشاء واجب بان انما يشي
 اذا قضى القاضي بالثلاث وهذا لم ينفذ لاعتراضهما بكذا في بيده لا ينفذ
 بقوله بسبب معوجه لانه لو لم ينفذ سببها وادعى جارية بالثلاث ملكه
 مطلقا وانما بينته على ذلك فقضى بها لا يجوز وطرها انما قال ان الحكم لا
 يدل من سبب وليس بعض الاسباب اذ من بين البعض لقراهم كسبها بعضا فلا
 يمكن اثبات السبب سابقا على بعض بطريق الافتضاء لما عرفت في محله
 كذا في شروط الوفاية لانه الحكم وفي الاموال يجمع والقضاء وكل او حرمة في الاموال
 المرسله وهي من لم يذكر فيها سبب معين لا ينفذ اي قضاء القاضي فيها
 بشهادة الزور باطنا اي من حيث الباطن بينه وبينه وبينه الدقة انما قال
 للمحدث المتقدم ولقد لم تكن لانا كذا الاموالكم ينكم بالباطل الا ان يروى
 انها نزلت فيه ولان القاضي لا يملك اثبات الحكم بدون السبب فانه لا
 يملك دفع حال زيد العمود واما العقود والمعنون فانه لا يملك انشاءها

لانه يملك بيع امره زيدا وغيرها من عمره حال غيبته للمفظ لحق العلقان وكذلك
 لو مات ولا وجه له ويملك انشاء اثبات على الصغير والصغيرة والفرقة في
 الغيبه وغير ذلك فثبت ان له ولاية الانشاء في العقود والمعنون ويجعل
 القضاء انشاء اختراعا عن الاحكام لما تقدم ولا يملك ذلك في الاموال والمرسله
 بغير تكييف فتعذر جعله انشاء فيبطل هكذا ذكره في الاختيار ويبحث فيه بطلب
 ثمر القضاء في جته فيه ابدا في قول بخلاف رآه متعلق بالقضاء والمراد
 بخلاف الراي خلاف اصل المذهب كالحنف اذا حكم على مذهب الشافعي و
 كونه او بالعكس لما في شرطه في الفرز ناسيا اي مذهبه او عامدا لا ينفذ اي
 قضاءه عندهما وبه اي يقول الاماميين ينفذ لانه قضاء فيها هو خطأ
 في رأيه وعند الامام ايم ينفذ اي قضاءه بخلاف رآه لو ناسيا ان
 كان ناسيا مذهبيه وفي العهد اي وان كان عامدا فيه روايتان في روايته
 عند ينفذ وفي روايته لا ينفذ اما وجه عدم النفاذ فخطأه عند
 واما وجه النفاذ فلا لانه ليس بخطأ يمين ويجوز ان يكون كلف في هذا
 وفي الفتاوى الغتوى على انه ينفذ ذكره ابن الحنفية في شرطه في الوفاية ثم قال هذا
 اذا علم انه يحتج فيه ولو لم يعلم ذلك قال بعض الحكماء ينفذ وعامتهم و
 عامتهم على انه لا ينفذ وهو ظاهر المذهب وقد تقدم الكلام عليه وفي عمدة
 القضاة رجل زنا باسم امرأته فرفع الي القاضي ولم يعرف بينهما ثم رفع الزنا
 اخرى التفرق لا يفرق لان الاول قضى في فصل جته فيه انتهى قال في جامع
 الرموز وان كان قضاء الاول يحكم مختلف فيه بان قال بعض الحكماء انه نافذ
 وبعضهم انه غير نافذ بناء على ان الحكم مختلف فيه كسب العذر فانه في المصدر الاول
 مختلف فيه ثم ما خروجه اجمعا على ان يجوز اتفاق فقال عثمان ان الاجماع
 كذا في رافع الخلاف المتقدم وقال غيرهم انه غير رافع وكذا الحكم في الحادثة اختلفوا
 بغير مجع عليه عند ناسيا من اخر وفي ليس لاحد اطلاقا ويبطل باطلا

الآخر ليس لاحد بعده امضاءه بخلاف ما سبق فان له امضاءه لا غير
 لما في المتن ثم قال في الظن انه يجوز توضيح فانه مما اختلف فيه وقد مر انه
 صار القضاء جمعا عليه انتهى وقد ذكرناه تفصيلا في كتابنا نقول عن البيهقي
 وفي البرزانية قال السلف القاضي النافذ حكم اعز من الكبريت الاحمر ولا يقضي
 اى عندنا على غائب اى عن المجلس لقوله عليه السلام يا علي لا تقض لاحد الخصمين حتى
 تسمع كلام الآخر ذكره في الاختيار فلو ان القضاء بالبينتة وهي لا تقدر الا اذا
 سلمت عن الطرفين والطاع غائب وفيه إشكال بان لو اقرتم غائب قضى عليه
 وهذا يجمع عليه واطلاقه ليس انه لو اقرتم بينتة ثم غائب لم يقض عليه وهذا
 عند محمد خلافا لابي يوسف وهو ارفع لنفسه على ما قاله الشيخ والى انه لا يقر
 عليه الحكم ثم اختلف لم يقض عليه عند ابي 2 وقال محمد نادى عليه بانه ثلاثة ايام
 فان خرج والا فقض عليه والى انه يقض للغائب وليس كذلك فان في المسئلة
 وغيره انه لا يقض على الغائب والى من يخرج خصمه لكن لو قضى وهو لا يرى ذكره كان
 ما قلنا عند الشيخين وعليه الفتوى فلو رفع القاضى خريسه ان يبطل وفيه
 إشكال بان نفس القضاء ليس بمجتهد فيه بل المجتهد فيه سبب القضاء وهو
 ان البينة هل تنفذ حجة لا خصم قال الامام ظهير الدين ان نفس القضاء
 مجتهد فيه فتوقف على امضاء آخر اللوازم السامى الى جامع الرموز
 قد تقدم الكلام عليه الاجرة نائيه حقيقة بانائيه الغائب اياه ولو بواسطه
 كوكيلهم وابعده ووصيه ووصيه ووصيه ووصيه ووصيه على الشريه
 كما في جامع الرموز هذا استثناء من قوله لا يقض على غائب يعني لا يجرى قضاءه
 على الغائب دلالة الا ان يحضره يقوم حقا حقيقه قال في المنها وظ الاستثناء
 في هذا المقام ان الوكيل اذا اوصى اذا حضر فان القاضي انما يحكم على الغائب
 وعلى الميت ولا يحكم على الوكيل والوصى ويكتب في السجل انه حكم على الميت
 وعلى الغائب كحضرة وكيله وكحضرة وصيه كذا في جامع الفضولين او شرعا

عطف على قوله حقيقة باقامة الشرح عنه كوصيه القاضى والوكيل الذى
 نصبه القاضى لسمع عليه كوصيه لمن اختفى في بيته ولا يحضر مجلس حكم
 به ما بينك القاضى امنا الى الباب داره فتودى كما في جامع الرموز اذ على
 اى يحكم بانائيه بان كانت ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى اى ما يدعى
 على القاضى من كذا كذا كذا اى دارا يدعى رجل فانكر فاقام المدعى البينة انه
 استأجره من فلان الغائب يقضى بها على حاضر القاضى وانما قال فانكر لانه
 فانه صدق على ما لا يدعى القاضى المدعى فانه قضاه على الغائب وانما
 ان اشكره على ما فاقام بينتة عليه قضى القاضى بها عليه وهذا قضاء على الغائب
 ايضا ولهذا لو حضر الغائب وانكر لا يحتمل الاعادة البينة فالحاضر يستحب
 قضاه كذا ذكره في جامع الرموز ثم قال وهذا اجنبه لا يقر دعوى خارج وكذا
 لو ادعى شفعة وانكر رد البند الشرا فاقام البينة ان ذا البند استأجره اياهما الغائب
 والحاضر جميعا وكذا اذا شهد على رجل فقال له ما عبادى فاقام الشهود ولم
 البينة والغائب ان مولاهما اعتقهما حكمه بقتلهما وحق حاضر الغائب
 جميعا كذا في الاختيار قال في الفتوى اذا ادعى عينا بدعيه انه استأجره اياهما
 فلان الغائب واقام البينة على ان البند وقضى به ثم حضر الغائب وانكر ذلك
 لا يلتفت الى انكاره ولا يحتمل الاعادة البينة لانه صار مقضيا عليه
 فان المدعى لا يتوصل الى اثبات حقه الا بالاثبات على الغائب فالقضاء على حاضر
 قضاء على الغائب قال ونظير فائدة في مسائل منها اقامت بينتة ان له على فلان
 الغائب كذا وان هذا كيدل عنه بامره يقضى على الغائب وعلى من لاها كالمعاودة
 ولولم يقبل بامره لا يقضى على الغائب ومنها لو اقام بينتة ان كيدل له بكذا على
 فلان وان له عليه ان كانت قبل الكفاية يقضى على حاضر الغائب ولا يحتمل
 انه دعوى الكفالة بامره بخلاف الاول فتبين ان الكفاية المطلقة لا توجب الحال
 على الكفيل بل لم توجب على الاصيل فصار كانه علق الكفاية بوجوب الحال على

الاصيل فاشتبه الحاضر عن الغائب خصوصا ومنها ان الخاذل اذا قال
انا عبد فلان فلا جد على فاقام المخذول ببيتته ان فلان اعتقه
وكان قضاء على الغائب بالعتق ومنها لو قال يا ابن الزانية فقال المخذول
انه امه فلان فاقام المخذول ببيتته انها كانت فلان العربية يحكم بالنسب
ويكفر ومنها لو اقام ببيتته ان ابن عمي فلان وان الميت فلان بن فلان
بجتماع الاب واحد وان وارثي فحكم بالميراث والنسب والغائب و
منها لو اقام ببيتته ان ابوي الميت كانا مملوكين لم اعتقهما ثم ولد لهما هذا
الولد ومات فانه مولاه ووارثي فقتل بالولاء وكان قضاء بالولاء على الابوين
واخوة المولودين بعد عتقهما ومنها لو قال ابي العبد المأذون ضمنت لك عليه
ان اعتق مولاه فاقام ببيتته عليه ان مولاه اعتقه بعد الصفات والعبد والمولود
غائبان يقطع بالصفات وكان قضاء بالعتق للغائب وعلى الغائب ومنها لو
قال المشهود عليه انك عبد فاقام المدعي او انك هدي ببيتته ان مولاه اعتقه
قبلها اي الشهادة ومنها لو ادعى شيئا في يد رجل انه اشتراه من فلان واقام
ببيتته يفتنه له بالملكه والشراء من فلان ومنها لو قذف عبدا فاقام المخذول
ببيتته ان مولاه كان اعتقه او رجل اخر اعتقه وهو عليه ومنها لو قال ما باع
فلان فاعلى فاقام الرجل ببيتته على الضامن انه باع فلانا عبده بالغ ومنها ما
لو قال الرجل لفلان ما على الذي فاقضها فاذا اقام المأذون ببيتته انه قضاها
يقضي بقبض الغائب والرجوع على الامر ومنها ما لو قال لفلان العبد
الذي في يدي فلان فاشتبه له وانقذ المأذون واقام المأذون ببيتته انه
فعل ذلك ومنها ما لو قال الرجل اضمن لهذا ما ذابني فضمن فاقام
الضامن ببيتته ان فلانا ذابني كذا ذابني فضمنه عنده ومنها الكثير
بامر اقام ببيتته على الاصيل انه ادنى الطالب ومنها لو اقام ببيتته
على رجل انه كان لفلان عليك الف احلته بها على واديتها اليه

ومنها ما لو اقام ببيتته على ان له على فلان الفاداة احواله بها عليه
ومنها ما لو قال الرجل ان صلي عليك فلان فانا كفيل عليه بنفسه فاقام
ببيتته انه جنه عليه فلان ومنها لو اقام ببيتته على رجل في يده دار
انها له فاقام ذواليد ببيتته ان علامه وسلم او ادعى او باع ومنها اقام
ذواليد ببيتته ان محمد بن علي باعها من فلان وقبضها تبطل ببيتته المدعي و
يلزم الشراء من الغائب ومنها لو اقام ذواليد او ادعى عليه فلان قطب
تخفيفه فيشكل فتخذه عليه نفذه على فلان ومنها وصل الى من زيد وكيل
فلان باعته ومن غائب بخصمه منه وحلف المدعي ما لم يعلم دفع زيد
فتخذه عليه نفذه على زيد وفلان ومنها ما لو اقام ببيتته على عبد ان
مولاه اعتقه وان قطع يده بعد ذلك او شهد ان منه او اشترى منه
او باع منه ومنها ما لو قال لامرأته ان طلق فلان است امرأته فانت
عائقة فاقامت ببيتته على الحاضرات فلانا طلق امرأته ومنها ما
لو اقام على حاضرات القاتل ببيتته ان الولي الغائب قد عفى بقبول البينة
في جميع هذه الصور ويتضمن القضاء على الغائب فيها انهن ما عفى
في قوله لفلان ربا ان لم يكن سببا لم يقض عليه كما اذا قال احد
لعبد ان مولاه ولكن ان احكم عليه فاقام العبد ببيتته ان مولاه
اعتقه فانه يقضي بها على حاضر لقهر يديه عن العبد لا بالعتق على الغائب
فان العتق وان كان موجبا لانزال الوكالة بان وجد بعد الوكالة
لكنه قد لا يوجب بان لا يكون هناك وكالة فلا يكره العتق سببا
لانزال الوكالة كما ان جامع الرواس قال ان كان اي ما يدعي على الغائب
شرحا اي ما يدعي على الحاضرات لا يصح اي القضاء على الغائب اذ ان
فيه ايضا لحق الغائب بمن قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت
عائقة فاقامت زوجتك الف ببيتته ان فلانا طلق امرأته لا تقبل

بينتها في الاصل لا فيه ضررا على الغائب لا يقال كذا بخلاف ما لم
 يتضمن ضررا له لو علق طلاقها بدخول فلان الدار فانه قبل لعدم تضمن
 ابطال حقه كما في النكاح وغيره والحاصل ان الشرط ان كان معلقا على الغائب
 لا ينصب الحاضر خصما عنه والا فقد انتصب قال في النكاح واما جيل الطلاق
 طلاق الغائب المذكورة في فصول العمدى وغيره فكلها على الضيق من
 ان الشرط كالسبب فيها جيل الكفالة بغيرها معلقة بطلاقها
 منها دعواها بثقة العدة معلقة بالطلاق قال في جامع الفصولين و
 مع هذا لو حكم كماله بالحرمة نفذ لا خلاف المأخوذ وفي البرزخ اذ يحلها
 ان زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجت فاقرت
 بزوجه الغائب وانكرت الطلاق فبرهن عليها بالطلاق يقتضي بالبراءة
 الحاضر ولا يحتاج الى اعادة البينة اذا حضر الغائب انتهى **فروع** وفي
 تنوير الابصار ولو قضى القاضي على غائب بطلاقه نفذ تصان في رواية
 وعليها فتوى خواهر زاده وقبل لا يبين لا ينفذ في رواية وبها كان يفتى
 ظهير الدين كيدا يطرأوا الى هدم مذهب اهلنا وفي البرزخ من
 القضاء قال الامام ظهير الدين في نفاذ القضاء على الغائب روايتان
 وكنت نفعي بعدم النفاذ كيدا يطرأوا الى ابطال مذهب اهلنا انتهى
 وفي البحر نقلا عن منية الفتوح القضاء على الغائب بلا خصم فيه روايتان
 ويصح بعدم النفاذ وقيل ان راه قاض فقطح به بنظر انتهى وفيه
 قال والمعتقد ان القضاء على المسحر لا يجوز والمجوز له خواهر زاده
 لانه افع بنفاذ القضاء على الغائب وهو عين القضاء على الغائب
 الا لضرورة وهذه مسائل الادب علق الحديث العتق او الطلاق على
 عدم تصان اليوم لم يغيب الطالب وخاف الخائف الخائف فان
 التا فيه ينصب وكيدا عن الغائب ويدفع الدين اليه فلا يثبت



المالك وعليه الفتوى في الحائض التي انما ينصب المشتري بخيار اراد
 المدة فاشتق ابا يوب فطلب المشتري من القاضي ان ينصب
 خصما عن ابا يوب ليرده عليه قبل ينصب نظير المشتري وقيل لا
 لان ابا يوب لم يأخذ منه وكيدا مع احتمال غيبته فقد ترك النظر
 لنفسه فلا ينظر له وتامة في المصلحة انما ينصب على انه ان لم يوان
 غدا فدينه على الكفيل فطالب الطالب فلم يجد الكفيل حتى مضى العدة
 ثم لم يبال ولورفع الكفيل الامر الى القاضي فنصب وكيدا عن الطالب و
 سلم اليه المكفول عنه يبرأ وهذا خلاف الرواية اما هذه الرواية
 عن ابي يوسف كذا في جامع الفصولين الرابعة اذا توارى الخصم فالقاضي
 يبرأ اليه امسا ينادى على بابه ثلاثة ايام ثم ينصب وكيدا للدعوى
 وهو قوله ابي يوسف المسمى وعمل به فاذا حكم بالادخال كان التثبيت
 في حق كيد كيد عدم المحرمات احد الورثة كذا في ينصب خصما عن
 الباقية فيما لم يثبت وعليه لكن ان كان في عين فلا بد من كونها في يده
 فلو ادعى عين من الشركة على وارث ليست في يده لم يسمع وفي دعوى
 الدين ينصب خصما وان لم يكن في يده فان في جامع الفصولين في فصل
 فاما ان احد شركي الدين خصم عن الاخر في الوارث وفاقا وفي غيره
 محمد بن يوسف ذكره في كذا ثم قال ومن ذلك ان يبدى كمال كيد و
 ان لم يكن له وصيا لا وارثا فيه اختلاف المشايخ ومن ذلك بعض الموقوف
 عليهم لما في القضية في باب الدعوى والثبت في الوقف بين اخوان ما
 احدث ما دعى في يد كيد واولاد كيد ثم اقام بينة على واحد من اولاد
 الا ان الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيب والوافد واحد يقبل
 وينصب خصما عن الباقي ثم رضم لركن الاثمة الخائف وقال وقد بين
 جماعة فلو احد منهم او وكيد اقام الدعوى على واحد منهم او وكيد

اقام الدعوى على واحد منهم او كيلة تقيم الدعوى اذا كانت الواقعة
 واحدا ثم رمل القاطع عبد الجبار وقال لا تقيم الدعوى على بعضهم ان
 كانت الحدود في ايدي جميعهم ولا يجمع القضاء الا بقدر ما في ايدي
 المحضرين انتهى قال في شرحه انظر الى ههنا لا يقدم ما قدمناه من
 القينة ثم ان هذا فيما اذا كانت اصل الوقت ثابتا والا فالمسحق
 لا يصب خصي في اثبات الوقت وقد مر في هذا في كسب فانه ذكر
 مسئلة وقال فظن بعض الناس في ديارنا ان هذه المسئلة دليل على ان
 دعوى الموقوف عليه ان هذا وقت عليه جميع وليس الامر كذلك واذ
 بعد ذلك ان الخصم لا يرفع وقته في مسائل ان دعواه حليمة
 فذكر عدة مسائل على عدم صحة الدعوى فيها بامر آخر كون الدعوى
 موقوفة عليه انتهى قلت وفي جامع الفضول ذكر انه يفتح بان الدعوى
 من موقوف عليه لا تسمع بعد ان ذكر بعضهم قال تسمع وكذا في
 العمادي وفي خزائن الفتاوى القضاء للفائب وعلى الفائب لا يجوز
 الاثباتا خلافا لغيره ولو فتح مع ذلك فخذلانه صا في عملا عتدها
 فيه قال سيد القضاء في فتاواه فيه جيل كثيرة والاصح ما قال في
 الجامع يقول لجل لصاحب الدين كفتل لذكر ما لك على فلان
 الفائب ثم ان صاحب الدين يحضر الكفيل الى مجلس القاضى فيقول ان
 لي على فلان الفائب الف درهم وان هذا الرجل كفيل لي بجميع ما لي على
 فلان الفائب الف درهم كانت لي قبل كذا الف هذا الرجل فيقر الكفيل
 بالكفاية ويقر بما على الفائب في التجارة لان قوله كفتل لا بكل
 ما لك على فلان لا يقر اقرارا منه بالمال لانه يحصل واذا اقام الدرس
 ابينه ان لم على الفائب الف كان له عليه قبل كذا الف هذا الرجل
 تقبل بينه ويقضى له بالكفاية وبما لا يفيقه القضاء عليه قضاه على

الفائب حتى لو حضر الفائب والتمس الدين لا يثبت الى التجارة فلا يبره
 هذا قضاء عن المال والكفاية فيبقى المال له على الفائب سواء ادعى
 الكفاية عن الفائب بامر اذ لم يذكر الامر قال ولعن رجلا جاء الى
 القاضى وقال ان فلانا بن فلان الفائب على كذا من المال ان قد قضيت
 وهذا الات في بدكلا وانا اريد ان اذهب واحذف ان ياخذ في محمد
 الايام فما سمع من شهودي كذا واكنه في حجة حتى لو اجمع يكون حجة
 فان القاضى يسمع بينه ويجعل عن الفائب خصما وكذا في الصلاة اذا
 ادعت امرأة ان زوجها الفائب قد طلقها انتهى وسبأه بعض مسائل
 هذا الفصل في كتاب الدعوى ان شاء الله تعالى وفي اليوم يوم الموت لا يدخل
 تحت القضاء بخلاف يوم القتل هكذا في الاول واجبه والبرائة في الصلاة
 وفي غيرها على الاول ما لو برهن الوارث على موت مورثه في يوم برهنت
 امرأته على ان مورثه كان قد نكحها كما بعد ذلك اليوم يقضى لها بالنكاح
 وعلى الثاني لو برهن الوارث على انه قتل يوم كذا فبرهنت امرأته على ان
 هذا المقتول نكحها بعد ذلك اليوم لا يقبل وعلى هذا المقتود ومكذبات
 وكذا لو برهن الوارث ان مورثه قتل يوم كذا وبرهن مدعى عليه
 انه كان مات قبل هذا بزمان يكون دفعا لدخوله تحت القضاء
 هذه عبارة البرائة وفي القينة من باب دفع الدعوى ادعى عليه شيئا
 انه اشتراه من ابيه منذ عشر سنين والكتب ميت للمال فاقام ذو
 اليد البيته انه مات منذ عشرين سنة تسمع وقال حافظ لا تسمع
 قال استأدنا والصواب جوابه حافظ فينبغي ان يحفظ فان كان
 يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء انتهى وتماه ياتى
 في مسائل متفرقة من هذا الكتاب فيعرض القاضى مال البيت وكذا
 في عرض مال الفائب والوقف في حقه يدين بسحب القاضى الاقر

لانه كثره اشتغاله لا يمكن ان يبسط حفظ نفسه فلا بد من الدافع
 لغيره والدافع بالقرض انظر للبيتم وكده كونه مصدرا والوديعة امانة
 ولا يقرض الا من يعرفه بالديانة والامانة وفي ابياتيه معنى بالمتاجرة التي
 يقرض القاض من الثقات الثقة على الحسن المعاملة وفي الاقضية انما
 يملك القاض الاقراض اذا لم يحصل غلبة للبيتم اما اذا وجد فلا يملك هكذا
 روى عن محمد ذكره في المني ثم قال وينبغي ان يشترط ان يقرض القاض
 عدم وصح لحيث فان كان له وصي ولو منصب القاض لم يجوز له ان
 التصرف في ماله وهو مندوب منه مع وجود وصيه كما في بيوت المغنم
 وهو صحيح كما في جامع المغنم وبه صرح في فضل العباد بده وصرح
 بانه يمكن اقرض مال البيتم والقاب ويكتب ذكر الحق بينه اذا اقرض
 القاض يكتب عليه ذلك ليحفظ من خذل النسيان لكثرة اشتغاله و
 الكتاب للمعظ وهو من قادر على استخراج المال من مستقر وفي الجوز
 اقرض النقطه من المستقط واقراض مال القاب ولا يبيع مستقطه
 اذا خاف النكاح قالوا له ان ياخذ المال من الله اذا كان مسرفا
 مبدرا ويضطره على بيعه لكثرة الغنيم ذكره في المني وفتاوى قاض
 خان في كتاب الوصايا ولا يجوز ذلك اي اقرض مال البيتم للوصي ولا
 للاب اي لا يجوز ذلك ايضا للاب في الامم لانه بمنزلة الوصي في اجمع الزوا
 فلا يجوز للاب دفع مهر امراته من مال الصبي عند من لا يجوز استقراض
 الاب كذا في جامع المغنم وفتاوى العنبري قال في المني وفي الاب
 روايتان اظهرهما انه كالوصي هو صحيح كما في حاشيته وفي خلاصه
 وخاتمة الفتاوى صحيح ان الاب كالقاض فقد اختلف الصحاح
 ومعه ما في كقولهم في مقتضى يستثنى من عدم جواز اقرضه
 الاب والوصي على مقتضى اقرضه للضرورة كخوف نهب فيجوز استقراض

٤

في البحر انتهى قال المصنف فتداه وفي السراجية ولا يستعمل الاب في مال
 الصبي ولا الوصي في مال البيتم ولا المتوفى في مال المتوفى غائب منذ
 سنين ولا يعرف امواله الاحياء او لا ولا يقرض هذا القاب دين ولم
 عقار هل للمالك ان يقرض من دوره وامواله الى دينه فقال المصنف فتداه
 اذا فعل كما حكم جاز الحكم قبله فلو كان هذا القاب الا انه غائب لا يرجع
 منه سنين فقال يجب كذلك انتهى ما في فتاوى المصنف **فروع** وفي المني ولو قضى
 القاض بالجزء الغرم على القاض في ماله ان قضى بذلك متعمدا واقرب ولو
 قضى خطا فالغرم على المقتضى كذا في التاتارخانية والواقعات للمصدر والمعيد
 كما في الدرر في سراج الوهاج قال محمد اذا جاز القاض وقال نعمت
 الجوز لا ينفذ قضاءه وينزل عن القضاء ولو قضى بعد اقصاه او
 مال مضاربة ثم قال قضيت بالجزء انا اعلم ذلك ضمن من ماله وعمل في
 القضاء انتهى القضا واجب على القاض بعد ظهور عدالة الشهود
 حتى لو امتنع بالتم وبسحق العزل ويجوز له في بيته اكثر من قدره الكافي
 يبيع في سيف القضاء على البغاة بكفره وعمله ما اذا لم يرضوا جبا وب
 صرح في شرحه بجمع في كتاب القضاء وفي خلاصه اختص متابعين عن
 اهل ولاية اخرى عند قاضه ببلده قال يبيع قضاءه ويكون ذلك بمنزلة
 التحكيم منهما لهذا القاض حتى لو كانت الدعوى في عقار موصوف في ولاية اخرى
 ليس للقاض ان يبيع على المدعي عليه بفقره عنه ويسلم الى المدعي لانه
 لانه لا ولاية له على هذا بخلاف الدية وبعين الحاجة لان ولايته ثابتة على ذلك
 ثم قال والصحيح ان قضاء القاض في حدوده يبيع وان لم يكن الحدود في ولايته
 انتهى لا يقبل قول امين القاض انه خلف كخبرة مع سلكه كذا في فتاوى الزينة
 انتهى **فصل** في بيان احكام التحكيم ولم يعين في الفتاوى واصطلاحها اما الاول
 فيقال حكمت الرجل حكما اذا منعت مما اراد ويقال ايضا حكمت في مالي اذا

اذا جعلت اليه الحكم فيه وانما كونه الخاصة الى الحكم كذا في الصحاح والمراد
 الثاني فهو في اللغة جازم في ما كونه الخبر لا وفي الاصطلاح هو تولية خصم
 حالما يحكم بينهما لا يخفى عليك ان هذا من فرد في القضاة وانا خيرة بحيث ان
 الحكم اذني مرتبة من القاضية لا تنصاريه حكم على من رضى بحكمه وعدم
 ولاية القاضي وهو مشروط بالكتاب والسنة والاجازة اما الكتاب فقد لم
 يجر فافهم احكامنا اهله حكم اهله كزلت في تحكيم الزوجين واما
 السنة فما روي ان عليهما تركهم على حكم سعد بن معاذ في بئر منية في
 التبيية والصحابة كانوا مجتمعين على جواز التحكيم كذا في كونه ولو حكم لهما
 اي جعل احكاما على انفسهما والواحد هما فامنا في جامع الرموز حكم بينهما
 من صلح فامنا بخير اي من صلح فضاء كونه اهلا للشهادة كذا في كونه
 صحيح لولايتها على انفسهما فلو حكمها عبد او صبا او زميا او محدودا فلا
 لم يصح فيصح تحكيم المرأة وانما سئل امر قال في كونه وشروط الالهية كذا في
 وقت التحكيم وانما جها فلو حكمها عبد اختلف او صبا فيبلغ او ذميا ولم
 شر حكم لا ينفذ حكمه كذا هو الحكم في مقلده يصح ان يكون كافرا في حق كافر فلا
 علم احد الخصمين قبل الحكم لم ينفذ حكمه كذا في كونه وينفذ للمسلم على
 الذي وقيل لا يجوز ايضا ذكره في المحيط ونفذ حكمه اي الحكم عليهما اي على
 الخصمين كالمولى لانها دلاه عليهما ببينة او اقرارا كذا في اي عن اليمين
 لصدره عن ولاية شرعية فلا يبطل حكمه بغير لهما في كونه وفيه لهما ربان
 الحكم لا يحكم غيره الا برضاها لهما في جامع الرموز قال في كونه فان
 حكم الحكم على الوجه المذكور لزمهما حكمه ولا يلزم غيرهما فلو حكمه في عيب
 يبيع ففقه برده ليس للبايع رده على بائع الا برضا من البايع الاول والثاني
 والمشاري بتحكيمه كذا في فتح القدير انتهى وفي الاختيار حكم رجل يبيع
 بينهما جاز لان لهما ولاية على انفسهما حتى كان لهما في حقهما و

والمصالح في حق غيرهما لا غيرهما لم يرض من حكمه وليس له عليه ولاية بخلاف
 القاضي قال في صورته اذا رضى المبيع على البايع يجب التحكيم لا بملك الرد على
 بائع لما ذكرنا وكذا اذا حكم في قتل الخطايا حكم بالدية على القاتل لا يلزمهم
 الهدم ولا يثبت عليهم انتهى واجازة وصح اخبار الحكم باقرار احد الخصمين
 وبعد ان هذا حال ولايته اي حال بقاء ولاية الحكم ببقا تحكيمهما اذا قال
 لاحدهما قد اقرت عندك بكذا او قامت بينة عادلة عندك عليك بكذا
 فالان قد حكمت بهذا عليك فانكر لم يقض عليه الاقرار واقامة البينة
 نفذ حكمه ولم يلتفت الى انكاره لان حكمه على وفق الشرع لا يبطل انشاء حكمه
 في حال ولايته فلو عزل قبل ان يقول حكمت به لم يصح في ذلك لما في جامع
 الرموز وفيه بشارة ان اخباره بعد الحكم لا يصح بلا بينة لانقضاء
 ولايته كذا في كونه كقول واذا قال قضيت عليك بكذا في الهداية لكن
 في المسوط انه لا يصح بعد القيام عن مجلس الحكومة لانه صار كغيره وفي
 المختار انه لو اخرج عن الحكم وقد انكره نفذ لان الحكم كالمولى ذكره في جامع
 الرموز وبطل منهما اي من الخصمين ان يرجع اي عن حكمه قبل حكمه اي
 الحكم عليهما لان حكمه موقوف على رضاهما فاذا رجع واحد منهما قبل
 تنفيذ حكمه لعدم الرضا قال في جامع الرموز فالعزل غير محتاج الى اتفاق
 بخلاف التحكيم ولذا لو حكم بعده لا ينفذ لكنه لو اجاز العادل بعد الحكم جاز
 انهم لا يجده يعني لا يرجع بعد الحكم لان حكم صدر عن ولاية شرعية عليهما
 كالتقاضي اذا حكم لزم ثم بالعزل لا يبطل حكمه فكذا هذا لان حكمه لا يبرئ
 دون صلح جرى بينهما بترضاها وفيه لاية لاحدهما ان يرجع عنه
 بغير تمام فهذا اولى كذا في التبيين قال في كونه وينفرد احد الحكمين بنقض
 الحكم من الامور الشرعية فينفرد احد هما بنقضه وينفرد احد العاقدين
 في مضاربة وشركة ووكانه اذا لم تكن الولاية بالتيسر الطالب على سبيل

الكلام في باب ان الملك انتهى كذا في الشين واذا رفع حكمه حكم
المحكم الى قاض موطنه انما هو بنفذه ان وافق مذهبه اذ لا فائدة في
نقضه ثم في احكامه والاى وان خالف نقضه اى ابطاله فلا ينفذ بعده وان
كان يجهل فيه وقال الحق وليس للقاضي ان يبطل حكم المحكم في الزيادة
وكذا في جامع الرموز وذكر في خلاصة الفتاوى خلاف ذلك حيث قال في شرح
الحق وليس للقاضي ان يبطل حكم المحكم الى ان يملكه ان ينفذ
ذلك واذا رفع ان كان يجهل فيه بخلاف حكمه في غيرها قال ابن
ابن يلى ليس للقاضي ان يبطل حكم المحكم وان كان مخالفا لرايه اذ لا يمكن
حكم حكمه مخالفا لغيره واجماع ولهذا لو حكم المحكم ثم اراد ان يرجع عن
حكمه لا يرجع رجوعه لما لا يصح رجوع القاضي عن حكمه في موضع الاجتهاد
ثم قال والصحيح ما قلنا انتهى وفيه فرق بين هذا وبين ما اذا رفع
الى القاضي قضاء اخر فانه لا يردده وان خالف رايه اذ كان ذلك
في فصل يجهل فيه كما تقدم بيانه ووجه ان الحكم له ولاية على المحكم دون
غيرهما وانما في الذي رفع اليه حكمه غيرهما فلا يكون حجة عليه وكانت
كالصلح فلو ان يردده ان خلف رايه واما القاضي في ذلك ولاية على الناس
فكان قضاءه حجة في حق المحكم فلا يردده هذا القاضي في ان يردده اذا صادف
القضاء محله بان يجهل فيه ثم قال وليس للمحكم نقضه بعض الحكم الى
غيره وحكمه بالوقف لا يرفع خلافه على الصحيح ثم في الثانية والبرائة ثم ذكر
فانكره بقوله فلو رفع الى موطنه لم يذهب حكمه بزمه الوقت بشرطه ولا
يخصه لانه لم يقع محضه انتهى ولا يصح الحكم في حادى من حدود كالزنا
ويكرب كسر السرقة والعتاة والقذف فلو حكم فيه كان باطلا لا خلاف له
في جامع الرموز وقد اى قضاؤه فلا يصح حكمه وقد قال المحقق وهو
الصحيح كما في الفتاوى قال في جامع الرموز بعد نقضه كذا في رواية

الاصل قد صح ذلك فيما سأل غيره من المحقق وهو الصحيح كما في شرح ادب
القاضي انتهى قال في الفتاوى وما في المحيط من جواز فيه باعتبار ان من حقوق
العباد تضعيف رواية ودراية لان القضاة لم يمتحن حق العبد هو من
قبيل ما اجمع فيه حقائق وان كان القاضي حق العبد بدليل منع منها ذمة النساء
فيه وكتاب القاضي الى القاضي قال وكذا ما اختاره الشيخ من جواز
حق المحقق في حق القاضي لان القاضي فيه حق الدية على الاصح انتهى ويجوز
في تضمنه سرقة دون القتل كما في الاختيار ويصح اى التحكيم في سائر المجتهدات
كالطلاق المضاف وغيره كما اذا حلف بطلاق امرأتين بشروطهما فحكمهما رجلا
فيها حكم بطلان البين وفي خيانة الفتاوى حكم الحكم في طلاق المضاف
وسائر المجتهدات الاصح انه ينفذ في فتاوى سيد القضاة عن اجماعنا اوسع
من هذا وذلك انه لو استفتى صاحب فتاوى عن هذا فقضاة لامن اهل الفتوى
فاقتوا بطلان البين وسعدان ياخذ بفتواه وبمسك المرأة فان تزوج بعدها
اخرى وقد كانت حلف بلفظ كلا امرأتين بشروطهما فاستفتى فقضاة اخر
مثل الاول فافتاه جميع البين ودفعوا الطلاق المضاف عليها فانه يفرق
الثانية وبمسك الاول لان فتوى العقيق للجماع بمنزلة حكم القاضي في المولى او حكم
المحكم انتهى قالوا الى من يجنبنا ولا يفتى اى يجوز له دفعنا لجماع مسرعة الدعاء الى
الملك فيقول لا حياج الى القاضي في خلاصتي روفت حكمك الشرع وفي خلاصتي
ان حكمك في البين المضاف وسائر المجتهدات ناخذ على الاصح لكن لا يفتى
به انتهى قال في فتحه في كذا لوجبه حكم الحكم في فتوى جميع المضاف في الصحيح
انه ينفذ فيما بينهما بمنزلة القاضي في المولى وان كانا يفتان في شيء اخر كونه
هذا في جميعهم ولا يفتى به وفي اسراج الوفاق الا ان اجماعنا احتسبوا منه
هذه الفتوى وقالوا لا بد فيها من حكم المولى كالحودود كسبها بغير سر الدعاء
قال في البرواعلم ان معنى قوله لا يفتى به ولا يكتب على الفتوى ولا يجب

بالسان بالحمل وانما سكنت المني في افاده في الفتادى الصغرى
بقوله بكم هذا الفعل ولا يفتيه وظ الهداية ان معناه ان المني يجب
بقوله لا يحل فليتناكر فيه انتهى وفي الميسوط ليس للحكم ان يلاعن بين
الزوجين وفي الخزانة ان حكم الحكم لا ينفذ على الغائب كذا ذكره برجزى
ولو حكمه اى شخصان رجلا معلوما في دم خطا فحكم اى الحكم بالدية
على العاقلة لا ينفذ اى حكم لعدم ولايته عليهم لما مر من مصالح في حق غيرها
فيذكر كونه على العاقلة لانها لو كانت على العاقلة بان ثبت القتل باقراره او
او ثبتت جراحة ببينته وارسلها اقل مما يتخذ العاقلة خطا كانت
الجراحة او عمدا او كانت قد رما يتخذ ولكن الجراحة كانت عمدا لا توجب
القصاص فتدرك حكمه كما في المني وفيه حكم رجلين فلا بد من اجتماعهما
حتى لو حكم احدهما بحدوث الاخر لم يحز لانه امر محتاج اليه الى الرأى و
الرضى برأى منسوخ فيما يكتفى الى الرأى لا ينفذ رضى برأى الواحد كما في البيا
وتخلع وكهفهما انتهى ولا يجوز حكم الحكم بالنفي اى الحكم ولا المولى اى الحكم
القاضى كونه لا يوجب وان علو وولده وان سفل وزوجه اى ليقع
لانه يشتم حكمهم لم يتخلل حكم عليهم ولذا قال ويصح اى حكم كل منهما
عليهم اى على من ذكر من الابوين والولده والزوجة وهذا كالشهادة حيث لا
يجوز لهم وكذا عليهم لما ذكرنا في البين ويجوز ان يفتى لاب امرأته
وامها وكذا لامرأة ابنه او لزوج ابنته اذا كان كمتقنه له بالحياة لان
شهادته جائزة وان كان حيث لم يجز لان القضاة لهم قضاة لزوجته
وولده اذا كانوا لا يتوارثون جائز لعدم انتهى ويجوز القضاة للاحدة
واولادهم والاعمام لان شهادته لهم جائزة انتهى وحاصله لا يجوز
حكمه لمن تقبل شهادته له كمتقنه كما في الاختيار وسيأتي حال الام عليه
ان شاء الله تعالى ويصح اى حكم القاضى لمن ولاه عليه لعدم انتهى و

لانه

ولا يشترط له الشهادة فكل من تقبل شهادته له وعليه يصح قضاء له وعليه
كذا في ابيازية وفيها القاضى وكل رجل يبيع ماله ثم وقع له فيها خصومة لا يصح
قضاؤه لو كيد ولا كيد وكيد ولا كيد ابيه وجه ومن لا يقبل له شهادة
والقضاة لنفسه او على نفسه لا يصح وفي الخليفة رجلا قضاة محكمة له ولايات
واذن له ان يولى على تلك الولايات فولى عليهم رجلا ثم ان واحدا من عماله
خاص به عليه ففقد الاعلى لكفى او على العقل او فقه الكفى على الاعلى ولم يصح
لانه بمنزلة الشهادة انتهى **مسألة** شئ اى متفرقة جمع شئيت وهو
المتفرقة وهو هنا مرفوع على الوصفية للمالك وهو خبر لم يوفى كما لا يخفى
فان قلت جاء في القدم شئ يوفى نصبا على المال اى متفرقة ليس لى سفل
عليه اى على السفل على غيره اى لا حرات ينفذ اى يجزى ونزاعا وتديست
منه بحد ضرب يضرب واصله بوند حففت الولد ولو قدم بين الياء والكسرة
لما يوفى اصلا بوعده سفل صورته ان يكون بيت وفوق طيفه كذا
لرجل فليس لصاحب السفل وهو البيت الفخاخ ان يدق دندا او يفتب كوة
بعض الكاف وتشهد بالواو ثقبته البيت والطاقة وفي الدواب بالفتح الروز
ذكره العين وفي البحر الكوة بفتح الكاف ثقب البيت ويجي على كوك وقد يضم
الكاف في المفرد والجمع ويستعار لمعانيه ماء الى المزاريح كذا في المغرب وفي
الصحيح ان الجمع يمد ويقصر كذا في المنع بلا رضى العبد اى صاحب العبود
لا يجوز لدى العبد ان يبيع عليه اى على العبد بناء او يبيع عليه جذعا او يحدث
كيفية عذابه في كذا في شرح الوقاية لابن فرشته دعهما لكونها اى من صاحب
السفل والعبد فعل مالا ضر فيه بلا رضى الاخر بفتح وفا لا ينفذ كما لا يخفى بالعبد
والسفل لان الاصل الا باحة لانه تصرف في ملكه وهو يقتضى الاطلاق والحكم
يعارض الضرر فاذا اشكل لم يجز المنع والاصول عذابه في لانه تعلق به حق يحترم
لغيره فصار كحق حرته ومنه ما ذكره في التوفيق في الاطلاق ببارفه

الرضا فاذا امكن لا يرد المنع على انه لا يجري عن نوع حرر بالعلو من توهيد
 ابناء ونقصه فيمنع عنه ولهذا لا يملك صاحب السفن ان يهدم الجدار و
 السقف فكذا القصة كذا ذكره في المنع ثم قال وقول الـ في قياس وقيل قولهما
 اي الامامين بتفسير لقوله اي لقول الامام لان الامامين ما فيه حرر ظاهر
 لما حرر به فلا خلاف وقيل بل يبيح خلاف ومثله يظهر في وقوع الشك في
 الحرر وهذا لان الاصل عندهما الاطلاق لان تصرف بلاك ملكه والملك مطلق
 للتصرف والتحرر معارض للحرر فاذا امكن لم يمنع والاصل عنده التحريم في ما
 فاذا امكن وجب المنع قال في المنع بعد نقل ما ذكرناه وهل يمنع صاحب معلون
 التحريم في العلوي اختلفت في منع على قول الـ في قال بعضهم لصاحب معلون
 بين ما يباله ما يضر بالسفوف والبريق كذا اضع ليس له ذلك اضر بالسفوف اذ
 يضر هكذا ذكره جامع الصغير قالوا اختار للفتوى انه اذا امكن ان يضر ام لا
 لا يملك واذا علم انه لا يضر بملك انتهى وجعله الهداية على خلاف السابق
 اعلم ان الانسان ان يتصرف في ملكه ما شاء ما لم يضر بغيره وعليه الفتوى
 كما في البرازية وغيره قال في المنع والهدى عليه غالب المشايخ من المتأخرين الاحتياط
 في اجناس هذه المسائل وافترط طائفة بجواب التماس المروى واختار في الهداية
 المنع اذا كان الضرر بينا وظهور الرواية بخلافه وسئل شيخ الاسلام سراج الدين
 قارئ الهداية ان يتخذ طاحونا بين جيران بيوتهم عتقة يحرق عليها خضها
 قيل لهم منه ادلا اجاب اذا اجراهل كجزة ان اتخاذا الصاحوة يدها البناء
 في بيوتهم والفتوى على انه ممنوع من التصرف على وجه يضر بغيره واسا كان
 مستوفى في ملكه انتهى وفي التهذيب ساحة لرجل في ساحة بناء و
 وضع حتى سدل على جداره من الرخ وسكن ادب فيه فخر جارا وادعاهما وحفر
 بئر بالوعة او افتقد جداره لا يمنع وان تلف به حائط جاره لا يمنع اهما
 صاحب ميسر لو فتح كوة في ساحة وكوفاها لا يمنع والفتوى على انه اذا

ان كانت الكوة للنظر والساحة موضع السائر يمنع كذا في الكسرة وفي فتاوى
 فاعلم ان بيان كل واحد منهما سقف واحد هما الرجل والاخر رجل اخر
 فاراد احدهما ان يجعل لبنة سقفه اخر وبه يسد دخول الضوء والشمس في
 بيت صاحبه قالوا ان كان في القدم كلابيت مسقف بسقف واحد كان
 لصاحبه ان يمنع عن ذلك وحده القدم ان يحفظ اقرانهم غير ذلك قال دار
 فيما ساحة بين رجلين اقتضى فضايلة الساحة لا حدهما والبناء والاخر
 فاراد صاحب الساحة ان يجعل الساحة بيتا وسيد بها الرخ والسكن على
 صاحب البناء في الرواية له ذلك وليس له ذلك يمنع والفتوى على ان الرواية
 انتهى زائفة اي سكة مستطيلة صفة زائفة اي طويلة من يستطال بعض
 حال ليس لاهل ينشعب منها اي يتفرع من الزائفة الطويلة مستطيلة
 اي زائفة اخرى طويلة ولكنه غير نافذة اي الموضع اخر ولا طريق غير طريق
 الزائفة المستطيلة فتح باب اي من حائط دارهم في المنشعبة اي من الاول
 بينهم في القصور من الاول خلا اذا كان لرجل دار في السكة باها الى السكة
 العظمى بعض حوائطها الى السكة الاخرى الغير النافذة فاراد ان يفتح بابا
 الى تلك السكة ليس له ذلك لان الباب لغرض المرور ولا حق لهم في الدخول فيها
 كونهما غير نافذة وانما ذلك لاهلها على الخصوص لا يرى انها لو بيعت دار
 في تلك السكة كانت السقف لهم خاصة دون السكة العظمى فيد بيقول غير
 نافذة لانها لو كانت الزائفة منشعبة نافذة فغير عامة لمسلمين فلا يمنع
 من فتح الباب اليها وقيل لا يمنع من فتح الباب لان له ان يرفع جداره كله
 بالهدم قالوا ان يرفع له نقص بعضه والصحيح هو الاول ولكن هذا فيما اذا اراد
 ان يفتح الباب للمرور وان اراد الاستيلاء والرخ دون المرور لم يمنع من ذلك كذا
 ذكره في المنع وقال صاحب الهداية لا يمنع ان يمنع من الفتحة لانه عام يدعى
 تحفة في القصور بشرط الباب لانه اذا فعل ذلك وتعاظم العهد ربما يدعى

ربما يدعى شركة في الطرف في تلك الزاوية ويستدل على ذلك بالباب الرابع
ويكون القول قد لم من هذه الوجوه فيمنع من كذا في الكفاية قالوا
خات في فتاواه دار بين قوم في سكة غيرنا فذة اشترى احدثهم
بجملها دار اخرى باب هذه الدار المشتراة في سكة اخرى غيرنا فذة
اراد ان يفتح باب تلك الدار التي كانت في هذه الدار ويدخل في هذه
كان له ذلك ولو اراد ان يفتح لتلك الدار التي كانت له طريق في هذه
السكة لاف الدارها دونه ليس له ذلك رجل دار في سكة ظهر هذه الدار
في سكة اخرى غيرنا فذة اراد ان يجعل داره بابا في هذه السكة احتلها
فيه والصحيح انه يمنع عن ذلك اذ لم يكن له طريق في هذه السكة وتقام
يطلب ثم صورة الادب باب باب صورة الثانية
وتقام هذا البحث يطلب باب باب
من فتاوى قاضيان

في كتب الصلح في باب المحجرات كذا في العناية وفي ان فذة اي في الزاوية
المنشعبة الفاذة ومستديرة اي في زاوية مستديرة لرف طرقاتها
اي بانزا في المستطيلة والمراد بطرقاتها انها في شعيرها لهم ذلك
يتم اذا كانت الزاوية القائمة مستديرة فذلرف طرقاتها اي انها
شعيرها بانزا في المستطيلة فلم ان يفتحوا الباب في حايطة في اي
جانب شاء لان هذه سكة واحدة من اولها الى اخرها وهي بينهم
بالشركة ولكل واحد منهم حق المرور كلها لكونها بمنزلة سكة مشتركة
في دار ولهذا لو بيعت فيها دار كانت الشفعة لكل على السواء فيفتح
الباب لا يحدث لنفسه حقا فلا يمنع كذا في المنع ومن ادعى هبة اي على اخر
وتسليمها اليه كمن ادعى دارا في يد رجل انه وهبها له في وقت فكل
اي سئل القاضي منه بينة فقال اي مدعي محمدي اي محمد مدعي

عليه

عليه الهبة منه فاشترى به اولم يقول اي المدعي ذلك اي قوله قد جحد فيها
فبرهن على الشري بعد وقت الهبة اي بعد الوقت الذي يدعي فيه الهبة
يقبل اي برهانه ولو قبله يفتح ولو ادعى الهبة فاقام البينة على الشري
قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة لا يقبل لان دعوى الهبة في وقت اقرار
منه على ان صوره بحد الوهاب في ذلك الوقت لم دعوى الشري اقراره
بالملكة في ذلك الوقت فيمكن من اثباته بالبينة قال في المنع والفرق ان
التوفيق في الوجه الاول يمكن فان صرح بالتوفيق فلا كلام والا فهدمكن
فلا يتحقق التناقض وفي الوجه الثاني لا يمكن التوفيق فيتحقق التناقض
ولو لم يذكر لها طريقا اذكر لاحدهما ينفي ان تقبل بينة لانه يمكن
التوفيق بان يجعل الشري متاخرا ذكره العيني في الرمز قال في التبيين
وامثلة لو ادعى دارا في يد رجل ان له اشترها من ابيه في هبة وحياته
وهما جد اليد ينكر فتمنع عن اقامة البينة وحلف ذو اليد فاقام مدعي
بينته انه ورثها من ابيه تقبل لامكان التوفيق على ما بينا ولو ادعى الارث
اولا ثم ادعى الشراء منه لا يقبل لعدم امكن التوفيق وبهذا يشهد ان
التناقض انما يمنع هبة الدعوى اذ لم يمكن التوفيق وقيل لا بد من دعوى
التوفيق من المدعي والا فلا توفيق وهو من غير دعواه قياس وعدم
التوفيق بدون دعواه المستحبات انتهى وفي البحر ان في قول الكنت
محمد في الهبة اثره انه لا بد من توفيقه وجزم الشارح الرضوي بعدم
اشترطه لامكان عدمه ولا خصوصية لهذه المسئلة بل في كل موضع
حصل التناقض من المدعي او منه او من مشهوده او من المدعي عليه فهل
يكن في امكن التوفيق لدفعه او لا بد منه او فيه تفصيل اقوال اربعة قال
في البرزانية اختار شيخ الاسلام ان امكن التوفيق يكفي وذكر في شرح
الكبير ان التوفيق بالتفصيل شرط في الاحتياط والقياس الاكتفاء بالجامع

بالحانة قال ابو بكر وعبد ذكر التوفيق في البقي ولم يذكر في البقي فبطل
السكوت على الذهول وذكر الخجدي واختار ان التناقض ان
ادعى فلا بد من التوفيق بالعقل ولا يكفل الايمان وان التناقض الامكان
وانتاقض لما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره والتناقض يرتفع
بتصديق الخصم وبرجوع التناقض عن الاول بان يقول بتركه فادعى
بكذا وبكذب حكيم لما لو ادعى انه كفى له عن مدعيه بالف فانكر الكفاية
وبرهن الدارين انه كفى له عن مدعيه وحكمه الحاكم واخذ الكفول له
ثم ان الكفيل ادعى على المدعيون انه كفى عنه بامرهم وبرهن على ذلك فقبل عنه
يرجع على المدعيون بما كفى له من صاركه باشرعها بالقضاء وكذا اذا اخطأ
المشتري من المشتري بالحكم يرجع على البايع باليمن وان كان مشتريه من المشتري
للبايع لكنه لما حكم به رهاه المستحق صار مكذبا شرعا بايعا بالقضاء
كذا ذكره في المنهج ثم قال اعلم بانهم اختلفوا في اشتراط كون الخلائق
عند القاضية فمنهم من شرطه ومنهم من شرطه في الثاني عند القاضية فقط
ذكر القائل في البرازية قال يستحسن وينبغي ترجيح الثاني ولم يذكر جهه
ولعله لان الذي يتحقق به التناقض الذي اعلم لما لو ادعى اولاد ان ادعى
مثلا وقف عليه او ادعاه لغيره ثم ادعاه لنفسه فانه لا يقبل للتناقض
ولو ادعى المكذبا ادعى ادعى الوقف يقبل لما لو ادعاه لغيره فانه يقبل
لما في البرازية انتهى ونهاية ياتر في كتاب الدعوى ان
سكوت المدعي ومن ادعى ان زيدا اشترى جارية فانكر زيدا في الشراء فقال
ما اشترى وترك هو اي مدعى خصوصية حل لاي البايع وطردا الجارية
لان المشتري لما وجد الشراء كان محجودا فبطلت جهته اذا الفسخ رفع الله
من الاصل ويجوز انكار العقد من الاصل وهذه المسألة جعل المحجود محال
عن الفسخ والفسخ يثبت به محي اذا جازا فلا داعي للبائع على

ترك

ترك المحجود من غير الفسخ ويجوز العقد والعزم واذا كان لا يثبت العزم
فقد اقرت بالفعل وهو انساك الجارية ونقلها ونقلها
وما يصاحبه ولا يملكها تعذر بيعها الثمن من المشتري فاق
رضي البايع فاستقبل بفسخه فاق قلت لوجان قيام المحجود والعزم
على ترك المحجود من غير الفسخ لاجاز لامرأة محجود زوجها النكاح وعزمت
على ترك المحجود ان تزوج بزوجه اخرى اقامه لها مقام الفسخ
لان ليس لها ذلك اوجب بان الشيء يقدم مقام غيره اذا احتل
المحل ذلك الغير بالضرورة والنكاح لا يحتل الفسخ بعد الزوم فكيف
يقدم غيره مقامه بخلاف البيع لما في الفسخ محجودا بعد النكاح فسخ
لأنه محجودانه تزوجها ثم ادعاه واقام البينة على النكاح تقبل بخلاف
البيع فانه لو انكره ثم ادعاه فلا يقبل وفي البرازية ادعت الطلاق
فانكر ثم مات لا يمكن مطالبة كبريت انتهى ومن اقر بقبض عشرة
دراهم من رجل وادعى اي بمقراتها العشرة التي قبضها زبوف او
بغيره صدق لان الدراهم تقع على الزبوف والبيع جازي تقع
على الجياد لا اي لا يصدق ان ادعى اي بمقر قبض عشرة انما يستوفى
اي ان كان البائن مفصولا صدق لو كان البائن منه موصولا بخلاف
الاخرى فانه يصدق بين ذلك موصولا ومفصولا لان سهم الدراهم لا
يقع على المستوفى ويساخر معناها ذكره في المنهج نقلنا عن النهاية و
غيرها ولا اي ولا يصدق ان اقر بقبض الجياد او حق اي اقرانه
قبض حق من فلات او الثمن او الاستيفاء اي اقر باستيفاء حقه
ثم ادعى انه زبوف لانه مناقض لان حقه في الجياد فالاقرار بقبض
حقه اقرار بقبض الجياد واليمن كان جيادا او الاستيفاء عبارة
عن القبض بوصف التمام واذا ادعى انها زبوف بعد الاقرار بقبض

منا قضا كذا في سلك الوقاية لانه كذا وقال في الحق وان اقرانه بغير حقه
 او المكن او استوفى حقه صدق في دعواه الزيادة لو كان يسان ذلك
 موصولا والا لا اي وان لم يكن موصولا بل كان مفصلا لا يصدق
 ثم قال والفرق في ان المسائل الثلاثة اقر بقبول القدر والجودة بلفظ
 واحد فاذا استثنى الجودة كان استثناء البعض من الكل فموصولا
 كقولك له على الذ الامانة اما اذا اقر بقبول عدة جيا ففقد قبول
 منهما بلفظ واحدة فاذا قال الا انها زبوف فقد استثنى الكل من الكل
 في الجودة كقولك مائة درهم ودينارا لا دينارا وكان باطلا وان
 كان موصولا كذا في النهاية انتهى وقيد بدعوى كسر لانه لو اقر بقبول
 دراهم بعينه ثم فاته وادعى واربع اشها زبوف لم يقبل وكذا اذا اقر
 بالوديعه وكضاربة او فصب ثم زعم انها زبوف لم يصدق الوارث
 لانه صار دينارا مال الميت كذا في البزاز زبوف والذيف ماردة بيت المال
 البهرجية ما يردده التاجر ايضا كما يردده بيت المال قال ابن المكد
 في الوقاية وهما من جنس الدراهم غايبا الغضنة على الغشا لانها
 بالنسبة الى الجديلة فضنتها اقل والذيف بالنسبة الى البهرجية
 اقل رداءه فالذيف لا يردده صجارتها ملو ائمه وبيت المال يردده
 فان بيت المال لا يقبل الاما هو في غايه جوده والبهرجية في العذر
 ابا طاهر الردى من الشيء وقيل هي من فضة رديه والستوة بفتح السين
 ما غلبت عليه فليست دراهم الاما لان العدة للثياب وقيل هي من
 دا خلدت على بالفضة ومن قال لمن اقر بالذ ليس عليك شيء
 او قال بل هو لك او فلان كذا في التبيين ثم قال اي كسر له بعد ذلك في
 مجلسه اي مجلس الاقرار او بعده نعم في عليك الخ لا يقبل اي التصديق
 منه اي من المقر له بلا حجة لان المقر لا يفرد بالقرار فاذا بطل برده

الحق بالعدم والثاني دعوى الالف ابتداء فلا بد من الحجة او تصديق الحكم
 كما في التبيين بخلاف ما لو كذب اي المقر له من مفعول كذب قال اي المقر له
 اشترت انت مني هذا ثم صدقة اي المقر له المقر بغيره بخلاف ما لو قال المقر
 اشترت مني هذا الثوب مثلا والمقر له ذلك ثم عاد الى التصديق فانه
 يصح لان البيع لا يفسخ بغيره وبيع لان احد المتنا قد يدين لا يفرد بالبيع
 كما لا يفرد بالعقد لان العقد حقهما فيبقى على حاله فاذا رجع الى التصديق
 رجع فمقر فيه التصديق واما المقر له فينفرد برده الاقرار فاقر قال في التبيين
 وكذا في ما اذا اقر بنسب عبده لغيره فكذلك المقر له حيث لا يرتد بولده عند
 ابيه حتى اذا ادعاه بمقر لنفسه لا يصح لان الاقرار بالنسب اقرار لما لا
 يحتمل الاقرار او الابرار عن الدين اذ هبته له ثم رده لا يرتد لانه باقبول
 برده لا يحتمل في قد تم وكذا لو قال العبد وهبت لك رقبته فردد لا يرتد
 الا بغيره لان هبته العبد من نفسه اختلف وهو لا يرتد بالرد ولو
 اقر بغيره لانت كالدائن وغيره فصدقه ثم رجع المقر عن اقراره لا
 يقبل ولو اراد تخليف المقر له لا يحلف عنه اياه ومحمد لان اقراره حجة عليه
 كالشهادة ولان دعواه متناقضة ففسدت فصار نظيره ما لو قال ليس
 لي على فلان شيء ثم ادعى ان له عليه دين واراد تخليفه لا يحلف وعنده اياه
 يوفى اذا ادعى انه اقر كما ذبا واراد تخليف المقر له يحلف بحجبه العادة
 بالاشهاد دعا هذه الاشياء فهو كخفيا خرا عن انتاء الاخر عن التسليم
 انتهى ومن قال لمن ادعى عليه مالا مالا لك على شيء فقط فبرهن
 اي انما المدعى ببينه عليه اي على المدعى عليه به اي بما ادعاه من مال
 فبرهن هو اي المدعى عليه على القضاء او الابرار بعينه وبرهن المدعى
 عليه على انه قضا او ابراه المدعى قبل اي برهانه المدعى عليه ولو
 كان دعواه الايفاء او الابرار بعد قضاء القاضي بالمال كذا في البحر

الى الملتقط قال والدفع بعد القضاء صحيح الا في المسئلة فحينئذ سياتر ان
 اصرح كما في المتن وقال زر قال لا تقبل لان القضاء والبراء بعد الوجوب وقد
 انكره فيلزم من مقتضى ذلك ان التوفيق بين الكلامين ممكن لانه يمكن ان
 يقول ليس له على شيء في حال البراءة او بعد له لم يكن لك على شيء ولكن
 اذ بينت خصومة باطلا فدفعت اليك ما تدعيه دفعا لا اذ كان لا غير ذلك
 قد يقضى ويراء منه ويقال قضا بها ظاهرا وقد يجازي على شيء فيثبت قضا
 ثم يقضى الا ترى انه لو ادعى القضاء على شخص فانكر فاقام مدعى البينة
 واقام مدعى عليه البينة على العفو او الصلح على ما لا تقبل بينته وكذا في
 دعوى الرق بان ادعى عبودية شخص فانكر فاقام مدعى بينة على دعواه
 ثم ادعاه او مدعى عليه العبودية ان المدعى اعترف واقام بينته تقبل كذا
 ذكره في المتن ثم قال وهذا اذا لم يصحح اما اذا انقضاه على شيء ثم
 برهن على الايقاع او البراء لم يسمع دعواه في خلاصه بخلاف ما اذا ادعى
 الايقاع كما في البحر وفيه مغربا الى دعوى الملتقط لو اقام البينة ان له ظهرا
 اربها منه درهم ثم اقر المدعى ان للسكر عليه ثلثا من سقط عن الحكم لثلاثة
 عند ابي القاسم وعند احمد بن عيسى بن نصر لا يسقط وعليه القسري
 قال شيخنا وبنو مالك وجه عدم سقوط قالوا ان هذا وجه ان المدعى عليه
 لما كان جاحدا فذمته غير مشددة بهيئته في رعيه فانه يقع المقاصة انتهى
 احسن بدعي ثم ادعى ان بعضه قرض وبعضه ربوا وبرهن عليه قبل برهانه
 كما في البحر وان زاد على المدعى عليه على الخاره او على قول ما لا كان له على
 شيء كالمية ولا اعرفه وكونه منكر ما رايت ولا جرى بينه وبينه معامله
 ادعى لطله او لا اخذ ولا عطاء او ما جتمع معه مكان في المتن
 فلا اي فلا يقبل برهانه على القضاء او البراء لتقدير التوفيق بين
 كلاميه لانه لا يثبت بين الشك في معامله من غير معرفة احدهما ما جبه



كما ذكره اصحابنا وقال القدرى يقبل لامكان التوفيق لان المحتجب
 والمجذرة قد يتبادر بالسب على بابه فيما مر بعض وكلاهما بارضا ثم
 لا يعرف ثم يعرف بعد ذلك كذا ذكره في المتن ثم قال وفرع عليه في النهاية
 بان المدعى عليه لو كان ممن يتولى الاعمال بنفسه لا يقبل انتهى فمسئلة
 الكتاب يحمل على هذا وقيل يقبل البينة على البراء في هذا الفصل باتفاق
 الروايات لان البراء يتحقق بالاعتراف ذكره ابن المكي في شرحه الواقية ولو
 ادعى رجل على اخر بيع امته او ابنه باعه امته منه اي من المدعى و
 اراد اي مدعى الشراء ردها اي رد الامة بهيب فانكر اي الاخر فقال
 لم يصح منك فبرهن المدعى اي اقام بينته على البيع والمنكر اي
 وبرهن منكر البيع على البراء اي على ان المرأة بريئة من كل عيب
 يدعيه المشتري لا يسمع برهانه المنكر اي بينته البايع للتناقض صورة
 ادعى رجل على رجل انه اشترى منه هذه الامة وانكر المدعى عليه البيع
 وقال لم ابيعها منك فاقام المشتري البينة على الشراء منه فوجد
 فيها عيبا فاقام البايع بينته على ان المشتري ابراه من كل عيب بها
 لم تقبل بينته البايع لان اشتراط البراء يعتبر للعقد من اقتضاء
 وصف السلامة على غيره فيقتضى وجود العقد اذ الصفه بدون
 الموصوف لا يتصور وقد انكره فيلزم من مقتضى ذلك ان المدعى عليه اذا
 تقبل لان التوفيق ممكن بان لم يبعها هو وانما باعها منه وكثير
 في الروايات عن العيب فيكون صادقا بذلك وما في الكتاب من الرواية
 كذا ذكره في المتن ثم قال ومن هذا الجسر رجل ادعى على الخراف وديعة
 فانكر فلما اقام البينة على الايداع ادعى المدعى عليه الرد او البطلان
 ان قال اذ لا ليس له على شيء شمع وان قال ما ادعيت لا شمع
 كذا في خلاصته قال ومن هذا الجسر صارت واقعة ببرهانه صدقها

امرأة ادعت على رجل انه تزوجها على كذا من مهر دطابته بالمهر
 فانكر الزوج النكاح اصلا فلما قامت المرأة بالبينة على النكاح
 ادعى الزوج انه خالفها على المهر شيئا لانه يحفل انه زوجها منه ابوه
 وهذا لم يعلم انتهى ونظيره ما ذكره ابو يوسف انه لو ادعى الثرى من
 كنف وهو ينكر فاقام المدعى ببينة على الشراء منه واقام كنفه بالبينة
 انه قد رد البيع على ذلك تفصيل ببينة لما ذكرنا من التاويل وقام بطلب
 في البينة وفي المني اقر ببيع جليده من فلان ثم محمد ص لان الاقرار
 بالبيع بلا من باطل كذا في اقرار البزازة وذكر ان شاء الله في آخر
 صد اي اطر مكنه الشراء والاقرار بغيره مما يبطل كذا في بطل
 الشراء والاقرار بذلك ولا يترد شيء لان الاستثناء مبطل على ما عرف
 في موضع وفي البينة ولو كتب في آخر الصك من قام بهذا الحق فهو
 وكيل ان شاء الله او كتب في ادرك فلانا فعلى فلان خلاصه بطل
 الصك كذا عندنا في حق بطل الشراء والاقرار من ادرك انتهى واذا
 كتب رجل اقراره بديونه في صك ثم كتب في آخره ومن قام بهذا
 الذم فهو لما فيه ان شاء الله ومن اخر في هذا الصك وطلب
 ما فيه من حق فهو وكيل وقول ان شاء الله ينصرف الى جميع ما تقدم
 عندنا في بطل اقراره بالدين لان كل صك يكتب بخطه
 بعضها على بعض فالاستثناء ينصرف الى جميع ما تقدم لما لو قال على
 صوم وصلة و حج ان شاء الله لا يترد شيء ولو تزوج فرجة قالوا
 لا يلحق الاستثناء بالكل اذ الفرجة في الصك كذا في النكاح كذا
 ذكره ابو محمد في شرط الوفاة وعندنا في آخره فقط يعني وقال لا ينصرف
 الاستثناء الى ما يليه وهذا لا خير فيبطل به في ثبوت الدرك والتوكيل
 ويبقى الدين على حاله اذ الاصل في جعله استقلال والصك يكتب

للمسألة

للشيخ شاق ولو انصرف الى الخلاص مطلقا فيقول من قد قدم فيصرف
 الى ما يليه ضرورة الاترى انه لو كتب كتابا الى بعض اخوانه او لكانه وقال
 في آخره تفعل كذا وكذا المكنى واحد بحكم العطف فيصرف الى الكل كما في
 النكاح المصطفى بعضهما مثل قوله عبده حر وامرته خالفت وعليه المكنى
 البيت المدعى وما ذكرناه من العادة انما جرى بان يترك فرجة او يكتب
 بخطه على حدة فلو فعل هذا ذكر انصرف الى ما يليه ولا يبطل الشراء والاقرار
 لان الفرجة كالمسكوت حالة النكاح انتهى كما مروا في الاستثناء انما يكتب
 في كتب المرأة للترك عادة لا لا يبطل ولا يفسد ما يليه ايضا وفي
 الصك يبطل بالايجاب ثم ان ما ذكره في الكتاب لان العادة جرت
 بينهم ان يكتب في بعض الصك من قام بهذا الحق فهو ما فيه اي
 وكيل بالخصوصه بانبات ما فيه من حق وفائدة هذا الكتاب ان يثبت
 به رضى الخصم بالتوكيل لان التوكيل بالخصوصه لا يجوز لك سقط به حقه
 والخطاط يجوز ان كان مجهولا اذ لا يؤدي الى الشراء ثم يوكيل من شاء
 كذا في البينة اطلقه فشمع ما اذا استعمل على شيء واحد او شيئا وفي النكاح
 اختلاف قال الامام اذا كتب ببيع اقرارا وجائزة وغير ذلك ثم كتب
 في آخره ان شاء الله بطل الخط فبطل لان الصك للاستيفاق وحاصله كما في
 البحر انهم اتفقوا على ان المسبة اذا ذكرت بعد جملة متعاطفة بالواد
 كما في المذكور ينصرف الى الكل فيبطل الخط في ابي حنيفة حكاهما اخرجنا
 صورة كتب الصك من عمومهم بعارض اقتضى تخصيص الصك من عموم
 حكم الشرط لمقتضى حملها متعاطفة للعادة وعليها يحمل كما في الا انه
 قد يكتبه لا يبطل لغيره قد يتفق ولذا كان قولها ان شاء الله تعالى صريح
 في نفي التقييد وهو ان قد لهما ان شاء الله اي ان شاء الله تعالى على قوله كما
 في فتح القدير قال في محله وما الاستثناء بالاولى اذ ان اخواتها فيصرف

الى الاخير لما علم في اية ردائها في الحدود في القذف ولما صلت الشرط اذا
 في تعقب جملة متعاقبة متصلا بها فانه للكل واما الاستثناء بالا فالآخر
 فلو امر كما تبين بمقابلته فيكون من الاخير ومن اقربها ليد
 لما في درهم وخمس دينار الا درهمها انصرف الى الادلة استحقاقا واما
 الاستثناء بان ثلثها بعد جملتين ايها عين فاليها اتفاقا وبعد
 طلاق معلق او طلاق معلق وعق معلق فاليها عند محو عند
 ابي يوسف الى الاخير وانفقوا على انصرافه على الاخير غير المطلق وفي
 المخطوف بعد سكوت لما في ايضا في الكرامة لما في البكر انتقل **فصل**
نصراني اي زني فقال زوجه الذميه لميت بعد موته وفي الكرامة
 وقال وارثه اي وارث النصراني لميت قبل اي قبل موته فانقول له
 اي لوارثه لا قولها وقال زفر القول لها لان الاسلام حادث والا صلح
 ان يضاف الى اقرب اوقاته وهو ما بعد الموت فيضاف اليه فلما سبب
 الحرام ثابت في حال نبش فيما مضى يحكم للحال لان الحال يدل على ما
 قبلها لما في جريان ماء الص حوته اذا اختلف المخرج واستأجره جريانه
 الماء وانقطع بعد مضى حوته فانه يحكم للحال فان كان جاريا في حاله
 القول للاجر وهو صاحب الص حوته لانه يستدل به على ما مضى والظاهر
 للدفع لا الاستحقاق وان كان منقطع كان للمتأجر لما افاده ابن الكفك
 في سورة الوقاية وكذا اي حكم مثل ما سبق لو مات مسلم وفي حقه ثم ائنه
 فقال زوجه اي الذميه لميت قبل موته فليجوز ان وقال الوارث
 اي وارث المسلم لميت بعده اي بعد موته فان القول للوارث لانه
 يوصي امرأه والا صلح هو وارث ان يضاف حدودها الى اقرب الاوقات
 ولا يحكم بحال ما امر ان الظ لا يصلح للاستحقاق ومعقودها ذلك واما
 الورثة فمراهم الدفع في صلح لما في التبيين ان الظ لا يصلح للاستحقاق

وهي تدعى به الاستحقاق في المسلمين ويصلح للدفع وهو يدعوه به
 الدفع فكان القول قولهم في المسلمين ولا يرد على هذا مسائل ذكرت على
 النقص منها ان الكرامة اذا ادعت ان زوجها ابانها في كمره صارا
 فترث وقالت الوارثه ابانها في الصحة فلا ترث كان القول قولها فترث
 بان الظ يضاف الى اقرب اوقاته لانا نقول انما ترث لانها تنزلها في دفع
 الطلاق في الاصل عدمه ونماح يطلعه في التبيين وان قال المدعي بفتح الدال
 بفتح اذا الصحوة مات رجل وبه مال عند رجل ودية فقال رجل هذا ابن
 مودعي الميت لا وارث له اي المدعي غيره اي غير هذا الابن دفع اي المدعي
 الوديعة اليه اي الى الابن لا قراره بان ما في يده ملك الوارث خلافة عن الميت
 نصار لما اذا اقرانه مال المورث وهو في طريق الاصله قيد باقراره بالبنوة
 لانه لو قال هذا اخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعي فالحق في يده
 ذلك والفرق ان استحقاق الا في سكره علم الابن لانه وارث على حال وحده
 انما في مذكورة فتح التعدي بانه قريبا وتب بقوله لا وارث له غيره ولا ادرك امتا
 ام لا لا يدفع اليه بيتي لا قبل التولية ولا بعده حتى يقيم كدعي بينه نقول لانعلم
 له وارثا غيره وارث بالموديعه ايمان المدعيون يؤمر بالدفع اليه بالاولى كذا في
 الصلح وقيد بالوارث احترازا عن اذا اقرانه وصيه او كيد او كسرى منه فانه
 لا يدفع اليه لما فيه من البطلان حق المدعي في العدة بارا لانه عن يده لان يد
 المدعي كيد كما انه فلا يقبل اقراره عليه ولا كذلك مدعونه بخلاف ما اذا اقر
 انه وكيد الصاحب ليعضد دعيته حتى يأمر بالدفع اليه لانه اقراره بالحق اذ
 الدعيون تعضد بامثلهما فلو دفع الى الوكيل في الوديعة قبل لا يسترد لها كونه
 ساعيا في ضمن ما ادعيه قال في التبيين بعد نقده وكان ينبغي ان يسترد
 لبطان اقراره في حق المالك والحفظ واجب عليه وكان بالدفع مستديرا ولذا
 ضمن اذا جاء المدعي والكر التوكيل ولو لم يسلم الى التوكيل حتى صاعته فقبل

للمكين فهو أي قوله هذا يقع على مال الزكاة لا الجاب العبد
 الجاب العبد مطلقا كمال في حركات الصدقات بالجاء العبد لا ينصرف
 إلى البعض كما في قوله وفي أموالهم حق معلوم وقوله في خدمت
 أموالهم صدقة تطهرهم فكذلك ما يوجب العبد على نفسه ولأن العادة
 أن الناس يلتزم الصدقة من فضل ماله وهو مال الزكاة حال حياته
 وجميع المال حال وفاته قال في المنع والقياس استواءهما في تصدق بالكل
 وبه قال زفر وكذا فرقنا بينهما لما باختيار الجاب العبد مطلقا
 العبد بخلافه لأنها اخت الميراث تجري في كل مال كما ذكرناه وأطلق في مال
 الزكاة فشمع جميع الجنس كالسوائم والنقدين وعروض التجارة بلغت
 نصيبا أم لا سواء كان عليه ذمة مستغرق لها أو لا لا كالمعتبر جنس ما
 يجب فيه الزكاة مع قطع النظر عن قدرها وشروطها فان قدر دينه لم
 أن يتصدق بعد قدره انتهى ويدخل فيه أي في مال الزكاة أرض العشر
 عند أبي يوسف لكون مصرفها مصرف الزكاة خلافا لمحمد يعني منعه محمد لما
 فيها من معنى الكونه ولذا وجب العشرة أرض الصبي والمكاتب والأوقاف
 انتهى وذكر في النهاية قول أبي مع قول محمد ولا تدخل الأرض الخراجية لأنها
 تخصت بمؤنة ولا يدخل الرقيق للخدمة ولا العقار وأما الثاثل كما نزل في الجاب
 البذل وسلاخ الاستعمال وكذا ذلك مما ليس من أموال الزكاة وتماه يطلب
 من التبعية فان لم يكن له مال غيره أي غير مال الزكاة الداخلة تحت الجاب
 أمسك منه أي من ذلك المال قدر قوته لأن حاجته لنفسه أهم وأقدم ولم
 يبين مقدار قوته لأنه يختلف بقله العيال وكثرته وقيل أن كان صاحب
 حرفه يملك قوت يومه وأن كان صاحب غلة يملك قوت شهره وأن كان
 صاحب ضيعة يملك قوت سنة وأن كان تاجرا يملك مقدار ما يرجع
 إليه ماله اعتبارا بقوته ووصلهم إلى كمال ذكره ابن محمد في شرحه الوفا

فأذا

فأذا أصاب بالالتصديق بمثل ما أمسك أي بقدر ما أمسك وقيد بالمال والمكسب
 من غير تعيين شيء للاختصاص عما إذا قال الذي درهم من ماله صدقة كذا
 ففعله وهذا لا يملك إلا ما لا يملكه إلا بقدر ما يملك رواه ابن سماعه عن
 محمد وكذا عن نصر بن دبر أخذ الفقيه وإن لم يكن له شيء لا يجب عليه شيء
 كذا في البحر كما في منعه وفي الذخيرة حلف أن لا يملك إلا ما يملك سنة فهو
 في المسكين صدقة حيلة أن يرفع الأمر إلى القاضي ويقضي القاضي بطلان
 هذا التذكرة كذا في النزاهة ومن أوصى إليه بغير من جعل وصيا لغيره إذا وصى
 الرجل ولم يعلم أي الذي جعل وصيا بابنائه أو غيره له فهو وصي حتى لو باع شيئا
 من الشركة قبل العلم بالوصية جاز البيع وهذا نظير رواية وهما أبي يوسف أنه
 لا يصح بلا علم لأن كلا واحد منهما أنابة أحدهما في حال الحيث والآخر بعد الموت
 كما في التبعية بخلاف التوكيل أي جعل الغير وكيلًا لك لا يصح بلا علم وكيل بالولاية
 فلو باع قبل العلم بالبحر والفرف أن الوصية احتملاف لأن الوصية يعرف
 بعد انقطاع ولاية الوصي فلا يتوقف على العلم كتحريف الوارث منك ولولاية
 حتى لو باع بعد مال ابن ابنه بعد موت الأب من غير علم بموته جاز كما في المنع وأما
 الولاية فأنشأت ولاية النحر في ماله وليست بالتمتع في قضاء ولاية القضاء
 عليه فلا يصح بلا علم من يملك الولاية قال في المنع والأذن والوصية في التجارة
 كالوكالة فلا يشتت إلا بعد العلم ولا يجوز تصرفه قبله ثم قال ومثل الوكالة الأمر
 بالبيع للمرة لوجوب إرادتها بغير الأمر ببيعها مالم تعلم حتى لو طلق
 نفسها قبل العلم لا يجوز أي لا يقع كذا في الثانية من فعل الأمر باليد من الطلاق
 وتامم يطلب فيه **فائدة** ذكر في النزاهة من الغضل التاسع من أدب القاضي
 وفي الصفح والكتب بعد موت أسماء وجعلته وصيا في تركته فلان وفي
 التماز لا جاء الزمما **فائدة** في جازة توكيل والوكالة
 القاضي وقالوا مات جعل وصيا **فائدة** في جازة توكيل والوكالة

وفي التواضع جاء الغرضاء او الورثة الى قاضي وقالوا مات فلان ولم يوص الى
 احد والحاكم لا يعلم فقال لهم ان كنتم صا دفين فقد جعلت هذا وصيا
 قال الامام المكلو اني للقاضي ان ينصب الوصي في مواضع اذا كان
 في الشركة دين او وصية او وصية فتنصب للقضاء الدين او لتنفيذ الوصية و
 لحفظ مال الصغير ولو قال الوارث اننا افطين الدين ولا ابيع الشركة بل ابيع الشركة
 الى الدين ينصب القاضي من يبيع القاضي من يبيع الشركة وكذا لو كان اب الصغير
 مبدرا متلفا مال الصغير ينصب وصيا لحفظ ماله ولو اشترى الوارث من
 مورث شيئا ثم اطلع بعد موته على عيب ينصب القاضي وصيا حتى يردده الوارث
 عليه وكذا اذا اشترى الاب من ابنه الصغير شيئا فوجده عيبا ينصب القاضي
 وصيا حتى يردده الاب عليه وفي الصفقة اذا كانت في الشركة دين فباع الاب
 او اكر العقار او العود من لقضاء ليس له ذلك بخلاف وصي الاب فانه يملك الاب
 ابيع لقضاء ليس له ذلك بخلاف وصي الاب فانه يملك لقضاء الدين او تنفيذ
 الوصية قال الامام المكلو ليحفظ هذا فان محله يذكره في الاصل فان
 اتى محله مقام الاب هنا وقال في اذا شارك وصيا وابا فالوصي اوله والفتوى عليه
 وذكر قضاء ادعى دينه في شركة والورثة كما رغب ان كان المبدل الذي فيه الورثة
 منقطع عن بلدة كتموه لانه ولا تذهب الغافلة نصب القاضي وصيا وان لم
 يكن منقطع لا ينصب واذا كان للصغير اب غائب واجتبه الى البيت حق للصغير
 ان كانت غيبته لك منقطعة نصب القاضي وصيا والا دل ان ينصب عن
 المفقود وصيا لحفظ حقوقه يطلب من الغرضاء ولا ينصب عن الغائب قال وانما
 يلي النصب اذا كان مائة سادس بالاختلاف وينصب عدلا كما في الاعرابها
 لا يعرف ويثبت ذلك باخبار واحد ولو ادعى المعبود ان كانت الورثة اد
 بعضهم كما لا يجوز لانه مكهم وان كان لهم مضافا فذلك عندهما قياسا
 وعند الامام يجوز ان يمتحن في ولوائه مكانته مع اجماع ولوائه زميادستان

يخرجها القاضي من الوصاية وحق تصرفاتها قبل الاخرى وقد ذكرنا ان
 الوصي اوله بالتصرف في الشركة من المحدثات لم يكن له وصي يملك المحدثات
 في الشركة ان كانت الشركة خالية عن الدين وان مستغنية بالدين لا يملك
 المحدثات الشركة ويملك الوصي ذلك وان لم يكن له وصي ينصب القاضي وصيا الوصي
 اذا امتنع من التصرف لا يجبر ولا يملك الوصي اخراجه نفعه عن الوصاية في غير مجلس
 القاضي كالوكيل ويجوز من القاضي ان كان عدلا كما فيا لا يثبت ان يخرج وان
 عزل مع هذا ينزل وفيه خلاف في الصحيح **فروع** اخراجه جحد القاضي وصيا في مال
 اليتم لم ان يفعل في ماله ما يفعل وصي الاب غيران وصي ان وصي القاضي لا يملك
 ان يتصرف متصرفا استثناء القاضي لما اذا نهاه عن بيع العقار مثلا
 بخلاف الاب فان استثناء الاب لا يعمل فبذلك وصية التصرف في عقارها الاب
 الوصي يملك الحفظ اما لو ابراء الغريم لليت ان وجب الدين لا ينفقه لا يملك
 وان ينفقه فحق الخلاف كما في الوكيل ولا يصح احدا عن غريم حق الميت اذا
 كان محرا او كان له بينة فان لم يكن هذا جاز ولو كان الدعوى على الصبي ان
 كانت له بينة جاز وكذا اذا قضى به وان لم يكن قضى به او ليس له بينة لا يصح
 له ان يبضع ويوضع ويبيع بالنسبة ان كان لا ينفذ الا لغيره فان اضرته
 بالضي لم يجوز ويبع حائنه بالغ اذا كان له شريك مليا وان كان يشترى
 غيبو بالغ ومائة وكذا الممنوع واذا اخبر الوصي بالدخل والخراج صدق
 فيما يحل ويكلف على كل حال فذا اجرانه انفق على اليتم ادعى العقار جميع انرا لها
 ولم يفسرها والى القاضي ان يبين شيئا فيشك ان الوصي معروف بالامانة
 وقال في في يد هذا القدر قبل لم وان لم يكن له مودعا بالامانة كجبر على تفسير
 ومعدا كحضر يومه او لثلاثة ونحوه فان لم يفسره اكتفى بالغير ولا يجبه
 وبجانبه سنة فسنه وان ادعى الوصي ان القيم ان القاضي كمردل اجر سنيها
 مسانعة او مشاهرة فالوصي لا ينفقه وان صدق كمردل وان برهن انه

انه فعل ذلك حال قضاة ينظر ان باجر مثل او قل نفذه باليمين ولو ادعى النافذ
عليه صدق بالكلف الى نفقة مثله ولو اختلف فقال الابن مات ابي منذ عشرين
سنة وقال الوصي منذ عشرين سنة فالقول للابن ولم يذكر النافذ في الصدر
فيه خلافا قبل هذا قول عند وعند الشافعي القول للوصي الى هذا كلام البراءة وقام
يطلب كنهه وسيأتى بعض ما يتعلق بها في كتاب الوصية ان شاء الله وقيل في الاخبار
بالتوكيل اليه متعلق بالاخبار خبره عدل كان او غير عدل صغيرا كان او كبيرا ولو
فاسقا او كافرا بلا خلاف فلوها عن معنى الالتزام كما في جامع الرموز قال في التبيين
لانه من مصاديقه وليس فيه التزام واعا فيه الاطلاق فلا يشترط فيه العدالة والحريه
الكلام وحاصل انه من مصاديقه ولا يشترط فيه صحة اليمين انتهى وفي مجمع ولو
علم التوكيل بالتوكيل ولو من فاسق صح تصرفه فلا يشترط في الحجر السلوة والعدالة
نعم يشترط اليقين ولو اجزى صحة التوكيل عدل او غير عدل سواء كان كبيرا او صغيرا
مميزا صح تصرفه لا في العزل اى لا يقبل في العزل منه اى من التوكيل الا في خبر عدل او
مستور به يعني لا يشترط عدل التوكيل الا باخبار عدل او مستورين كمال او فاسقين فلا
يشترط فيه لفظ الشهادة كما في صحيح ولو اجزى فاسق او مستورين كمال بان القول
عنه لا اعتبار باخباره فيصح تصرفه عندنا في دعوى ما هو اى العزل عن
الوكالة كالاول اى لا اخبار بالتوكيل فيثبت بحكم الواحد عدل كان او فاسقا حيا
كان او فاسقا حيا كان او فاسقا في المستضعف الخلاف فيما اذا كذب التوكيل وان
صدقه يقول اتفاقا كذا ذكره ابن المذكي في الوكايه وقال في التبيين وهذا
الخلاف فيما اذا عزله موكلا وبلغه واما اذا لم يبلغه فهو عدل وان كذب حتى يبلغه بالايجاب
لان نهي العبد معتبر منه اهر الشرح فكى لا يشترط الشرح بعد الاخلاق قبل السلوة
ان مكلف حتى يبلغه بالايجاب لان نهي العبد انتهى في مجرى نهي الشرح فكى
لا يجوز عليه قبله فكذا نهي العبد ثم قال هذا في العزل القصدى واما اذا كانت
حكما فيثبت ويتعزل قبل العلم وكذا في خبر موكلا وكنونه مطلقا

انتهى ولان هذا وكيل لم يتعلق به حق الغير فاذا تعلق به ككسب بشت وكالته
في عقد الرهن لم يتعزل ولو اجزى عدل وسياح بشت الكلام في الالزام ان شاء الله
وكذا في مثل خلاف السابق بين الامام وصاحبه في اخبار عدل التوكيل الخلاف اى
بين امتناعه في اخبار السيد بيمينه عبده يعني شرط خبر عدل او مستورين لعلم
السيد بيمينته هي لو اجزى بها فاسق او مستور فباع العبد واعتق لا يصير السيد
غنازا للعلاء عندنا في وعندهما يصير الشفع بالبيع للعقار حتى اذا سكنت
الشفيع بعد ما اجزى فاسق بالبيع لم يطل شفيعه عنده وعندهما يطلو
البر بالتزوج اى بالثار الولى اياها حتى اذا اجزى فاسق البكر بالثا
فكسنت لا تصير اى حية بالثا عنده خلافا لهما ومسلم لم يهاجر اليها
بالشرع يعني من لهم في دار الحرب فاجزى بالثا فاسق لا يؤخذ عنده ويؤخذ
اى في دار الحرب عندهما وحاصل صدقات في مسائل كسنة هذا لولا لا يقبل خبر فاسق
عنده ويقبل عندهما قال في مجمع بعد نقل ما ذكرناه وقال لا يشترط في خبر هذه
الكسنة الا التميز لكونها معاملته ولم اى لا يجرى ان فيها التزاما من وجه يشترط
احد شرطي الشهادة اما العدو والعدالة ويشترط سائر الشروط في ثالث هـ
قال في المجموع في تنقيح الاحول بالشرائط سائر الشروط مع العدو والعدالة
على قول الامام الاعظم فلا يثبت بيمينته والعبد والصبي وان وجد العدو او
العدالة قال وقال في مجمع على هذا وهذا مقيد بكون المخرج عن الخصم ورسوله فلا
يشترط فيه العدالة حتى لو اجزى الشفع المشتري وجب الطلب اجماعا والرسول
يملك كسره وان كان فاسقا اتفاقا صدقه او كذب به كذا في التبيين وكذا لو كان
الرسول صغيرا وظهنا في العداية انه لا بد ان يقول له اى رسول بعركه ويثبت
العزل كسبه بتمويله وبقيده ايضا بما اذا لم يصدق اما اذا صدق قبل ولو فاسقا
وظ افتضا ركض على العدل او مستورا بيمينته لا يقبل خبر الفاسقين وهد
ضيقه والصحيح قبوله وبطلت هذه الاحكام لان تأخير خبر الفاسقين

اقوى من تأثير العدل الواحد بل ان لو وقع بشها دة واحد عدل لم ينفذ
 وبشرادة فاسقية نفذ كذا في البحر اعلم ان الامام محمد بن الحسن بن علي عليه السلام
 ولم يذكر مسألة البكر فانما قالها في ذكر من تحت الحجة على ما ذوت
 كما في فتح القدير و زاد عليها ثلاثة احداها اذا قال رجل عدل هذه هي حجة
 فاقدم على شرائها كانت ذكره في العيب ان المخرج عدلان كانت فاسقا فلا
 ان يثبت ما في التقييد في الشركة انك طعة عزل فتولد على الوقف وتامم بطلب
 من ضمنه قال في التبيين اما المسلم الذي علمه في دار الحرب ولم يهاجر
 اليها فالاصح انه يقبل فيه خبر الفاسق حتى يجب عليه الاحكام بحجة لا
 المحجة به رسول المصل الذي عليه ولم لقوله عليهم الا يبلغ ان هذا
 الغائب الحديث وفي الرسول لا يشرط العدول كالبكر اذا اخبرها رسول الله
 بالفرج انتهى وفي جامع الرموز قال المشايخ والاصح عندنا ان يقبل فيه اي
 المسلم الذي علمه في دار الحرب خبر الفاسق عند الكوفة بزم قضاء ما ثابته
 من الصلوة والصوم وغيرهما بعد اخبار الفاسق لانها ما هو رابا يبلغ
 من جهته عليه السلام الا يبلغ اليك هو الغائب لما في كشف الكتمان والتمسك
 في الكراهية انتهى ولو باء القاضيه او امينه وهو من يقول له القاضيه جعلته
 امينا في بيع هذا كما في التمهيد عبد الغفراني لا جلد يبيعهم بغير عبد المديون
 لاجل الدرايين واخذ اي الله في ادايته المال اي من قضاة اي الذين عتد
 القاضيه او امينه وحقق العبد ونزع من يملكه يبيح اي القاضيه او
 امينه المشتري لان امينه القاضيه قائم مقامه والقاضيه مقام ضيقه ولو واحد
 لا يبرمه الحمايات لا يبيح اليه مفا عدهم عن قبول الامانة فيعطل معالي
 النسيب ولو ساء العبد منه قبل التسليم اليه المشتري لم يضمنان ذكره في التمهيد
 الشبيه ولو قال له الامينه بعت وقبضت اليك وقبضت الغرم صدقه بلا
 بينة وعهده المحال بالقاضيه كذا في البحر ذكره في التمهيد ويرجع المشتري على الغرماء

لانه البيع وقع لهم وكانت العهدة عليهم عنده تعذر جعلها على العاقلة
 كما جعل العهدة على كوكب عند تعذر جعلها على الكوكب في المحذور عليه ثم اذا كان
 القاضيه صيا او عبد محذورين وقد تولا عن غيرهما بالبيع فالحقوق يرجع
 على كوكب لا وقوع البيع لاجله فان ظهر للمبت مال اخر اخذ الغرم دينه
 ذكره ابن المذكي في طرة الوقاية قال في التمهيد نقلنا عن البحر ان نائب الامام كره
 وتايب الساطر كره في قبول قوله فلو ادعى مبتاء مال الوقف التفريق
 على مستحقين وانما القول له كالاصل لكن مع العيين وفيه فارق القاضيه
 فانه لا يبيع عليه كاتفاضة انتهى ولو باء اي البند الوصع لاجلهم اي
 الغرماء بامر القاضيه اي موصى بالبيع ثم استحق اي البند او ما قبل
 قبضته اي المشتري ومناه اعمال الاموال في اليد الوصع رجوع المشتري على الوصع
 لانه هو العاقد نيابة عن الميت فنرجع حقوق الميراث اذا دكل حال
 حياته كذا الوصع الذي نصبه القاضيه لانه نصبه لكون قائما مقام
 الميت في التمهيد وهو اي الوصع على الغرماء اي يرجع بذلك عليهم لانه عامل
 لهم ليرجع عليهم ومن عدل لغيره وكذا بسببه فمات يرجع به
 على ما يقع عليه العمل وكذا الوباي الوصع البند لتفقه الوارث فاستحق البند
 رجوع المشتري باليمن على الوصع ويرجع الوصع على الوارث ولو باء امير القاضيه
 فاستحق رجوع المشتري بيمينه على الوارث فان كان الوارث صغيرا ينصب
 القاضيه فيه وصيا فيقضي دينه ذكره ابن المذكي في طرة الوقاية قال في
 التمهيد والتقيد في كلامهم بامر القاضيه اتفاقي ولهذا قال الامام كره
 وامر القاضيه وعدم الامر سواء ولذا لو ظهر للمبت بعد ذلك مال رجوع الغرم
 عليه بدنيته لان دينه لم يجل اليه ويرجع بما ضمن للوصع او للمشتري في
 المستحقين وقيل يرجع به في الاول اصح ومع هذا لا يضمنه السر كفته
 علام الرجوع في الاول الثانية وقد اختلف في التمهيد انتهى وفيه

اخرج القاضى الثالث للفقهاء ولم يعطهم اياه حتى هلك كانت الهالك
 من مال الفقراء والثلاث للورثة كذا في الادب والفرع من باب الوفاة
 ولو قال للقاضى عدل عالم قضيت على هذا بالرجوع الى الزنا او القطع
 اى قطع يد السارق او السرقة او الضرب اى في حد فافعل اى المذكور ربيعه امر
 بفرض هذه المذكورة وسعد فيه ولا يلام عليك لان من اول الامر ان
 القاضى ايدى فيما هو من اليه ونحن مأمورون بما عندهم وكذا لو قال قضيت
 بهذا القدر لربى بلفظ التهمة وهو في الرواية كما في جامع الرموز وعن
 محمد بن رجيم وقال لا يقبل قوله حتى يبين الحق لان قول القاضى يحل
 الغلط والتدراك لا يمكن ذكره في المنع ثم قال وكثير من مشايخنا اخذوا
 وقالوا ما احسن هذا في زماننا لان القضاة قد فسدوا فلا يؤمنون
 على نفس الناس ودماءهم واموالهم الا في كتاب القاضى الى القاضى
 فانهم اخذوا فيه بظاهر الرواية للضرورة وجعلوا الرواية عام
 ان القاضى ايدى فيما هو من اليه ونحن امرنا ببقاء اول الامر وعامة
 في تصديقه وقبول قوله وقال الشيخ ابو منصور ان كان القاضى عادلا
 يجب قبول قوله لظاهر الامر وعدم تهمة الخطأ والخيانة عند الله
 لان طاعة اول الامر واجبة انتهى وكذا اى وسعد ففعل ما امر به
 في العدل غير العالم يعني ان كان القاضى عادلا جاهلا لكنه ان استفسر
 اى القاضى عن سبب قضائه فاحسن تفسيره اى بين سببه بان
 قال في الزنا اى استفسرت المقر له هو المعروف فيه وحكمت عليه
 بالرجوع ويقول في حد السرقة انه ثبت عندنا بيمينه انه اخذ نقدا
 من جرت لاشبهه فيه وفي القصاص انه قتل عمدا بلا شبهة في
 يجب تصديقه وقبول قوله كذا في المنع والادوات لم يحسن تفسير
 المشروط ولم يبين سببه كما ذكرناه فلا اى فلا يقبل قوله لانه

ربما

ربما يظن غير الدليل دليل الجهل بخلاف العالم العادل فانه يقبل قوله بلا شبهة
 السبب كما مر لكنه هو اعتراف الكبريت الاحمر في زماننا كما لا يخفى ولا يعمل
 بقول غير العدل اى الناس مختلفا اى عالما كان او جاهلا ما لم يبين اى
 غير العدل سبب الحكم اى سببا شرعيا حكمه في يقبل قوله لانتفاء التهمة
 فلا يقبل قوله جاهلا فاسق وعالم فاسق لتهمة الخطأ بالجهل والخيانة بالفسق
 كذا في المنع ولو قال قاض عدل اى صار معذرا لا السخف اخذت منك العا
 قضيت بها ليكر ودفعتها اليه او قال اى القاضى لزيد قضيت بقطع يدك
 في حق فقال اى ذلك السخف بل اخذتها اى الالف منه او قطعت اى انت يدك
 ظلمنا يعني وقال لما حوذا منه اخذت الالف منه ظلمنا وقطعت يدي ظلمنا و
 اعتراف اى لما حوذا منه يكون ذلك اى الاخذة لمصلحة الادب والقطع في مصلحة
 الثانية حال ولا يسهل اى وقت قضائه صدق القاضى يعني قال لول القاضى
 لان الحق عليه لما قرأه ففعل قضائه الله كانت الظاهر في هذا القاضى
 وصار معذرا بشهادة الخط للقاضى لان فعل القاضى على سبيل القضاء لا يوجب
 عليه الضمان كما في التبيين ولا يمين عليه اى على القاضى لانه لو لم يبين
 الكون خصما وقضا وحكم لا ينفذ ولو قال اى لما حوذا منه او لقطع يدي
 يد القاضى فعلة اى الاخذ او القطع قبل ولا يشترط اى قبل كونه موثقا
 بالقضاء قبل التقليد او بعد عزرك اى عن القضاء وادعى حقا في فعله
 اى من الاخذ والقطع في ولا يسهل اى وقت كونه قاضيا فالقول له اى للقاضى
 ايضا اى مثل لمصلحة الاول هو صحيح لانه لم يسهل فعله الى حالة صحته
 معهودة منافية للضمان فصار كما اذا قال طلفت او اعنت وانا
 مجنون وجنوت كان معهودا منه كما في المنع واحترزه عما اذا قال
 سئمت الائمة السرخسي انه اذا زعم المدعى ان القاضى فعل ذلك قبل
 التقليد او بعد العزل ولم يكن قاضيا يومئذ كان القول قول المدعى

او قضيت اى القاضى ان كان قاضيا قبل العزل اخذت منك العا
 لكر عليك يعني

لان هذا الفعل حادث فيصاف الى اقرب اوقاته ذكره في البين ثم قال
 ومن ادعى تاييها سابقا لا يصدق الا بحدوثه لان الاصل منه وقعت المنازعة
 في الاستناد بحكمها الى اذا اختلفا في جريان ماء الطحونة وهو لا يفعل
 في هذه الحالة بحسب عليه الضمان فلا يصدق في الكفاية حالة منافية الا
 بحسب بخلاف المسئلة الاولى لانه ثبت الاستناد بمقتضى دعواه والصدور هو
 الاول وهو اختيار المحرر الكلام على البردوى والصدور الشهيد ونظيره اذا قال
 العبد لغيره بعد العتق قطعت يدك وانا عبد وقال المولى بل قطعتها و
 انت حر كان القول قول العبد وكذا لو قال لغيره المولى لعبد قد اعنته
 اخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وانت عبد وقال المعتق اخذنا
 بعد عتقك كان القول قول المولى وكذا لو قيل بالبيع اذا قال بعت وبعث
 قبل العزل وقال المولى بعد العزل كان القول للموكيل ان كان المبيع
 مستهلكا وان كان قائما فالقول قول الموكيل لانه اجرهما لا يحد الا بالاشارة
 فيصير بهما وكذا في مسئلة العتق لا يصدق في الغلة القائمة لانه اقرب الالذ
 وبالاضافة يدعى عليه بتمليك الشئ والفاطمة اذا اخذت كان دعواه
 اي كل واحد منهما كدعوى الكفاية من انه قطع واخذ في حال ولا يثبت و
 انكر المقطوع يده ومما خوذ منه المال كونهما في حال ولا يثبت ضمن اي كل
 واحد منهما هذا اي في هذه الصورة لانها اقرار بسبب الضمان
 على غيره بخلاف الغير وقول الفاضل مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا
 في ابطال سبب الضمان على غيره كما في العنايه لانه الاول اي لا يضمن كل
 من الشا طوع والاخض في صورة اقرار المقطوع يده ومما خوذ منه
 بمال كونه في حال ولا يثبت انه ثبت بقوله قصاصة بالتصادق
 فاذا اقر بما اقرب الفاضل لا يضمن لانه بقوله حال المقصود ودفع الفاضل
 وامره بالشيء صحيح كما اذا كان دفعه حال الى الاخذ معاينة حال

القضا لانه لا يضمن الاخذ فكذا هنا وكذا اذا كان امره بالقطع معاينة
 في حال القضا كذا ذكره في العنايه ثم قال لا يقال الاخذ والفاطمة في الصورة
 الثانية اسند الفعل الى حالة منافية للضمان فكان الواجب ان لا يضمن
 كالفاضل لان جهة الضمان را حجة لان اقرار الرجل على نفسه سبب الضمان
 حجة قطعية وقضا الفاضل في حقيهما حجة ظاهرة لا قطعية والظاهر
 لا يعارض القطعي وكان ينبغي ان يكون في حق الفاضل كذا وكذا
 بحسب عليه الضمان ايضا لكن ذلك يؤدي الى تنصيص المحقق بالاتفاق
 عند الدخول في القضا بخلاف الضمان بعد العزل ولو كان المال بيد
 الاخذ قائما واقربا اقرب الفاضل اخذ منه المال سواء صدقه الفاضل
 الماخوذ منه فلا يصدق في دعوى تمككه الا بحسب منه ليكون شاهدة
 فرد وقال المولى وليس بحسب وهو نظير مسئلة الغلة على ما بينا هكذا
 هكذا ذكره الزيلعي في البين ثم قال ومن نظيره هذه المسئلة ما
 لو قال الموصي بعد ما بلغ اليتم انفق عليه كذا وكذا من المال وانكر
 اليتم ذلك كان القول قول الموصي لما اسند الفعل الى حالة منافية
 للضمان واورد في منهاه على المسائل المتقدمة ما اذا اعتق المولى
 امته ثم قال لها قطعت يدك وانت ابنتي وقالت هي قطعتها وانا
 حرة كان القول قولها وكذا في كل شئ اخذ منها عند اليتم وانه يوجب
 مع انه منكر للضمان باسناده الفعل الى حالة منافية له فاجاب
 بالفرق بينهما من حيث ان المولى اقرب باخذها لها ثم ادعى التملك
 لنفسه فيصدق في اقراره ولا يصدق في دعواه التملك وكذا لو قال
 لرجل اكلت صفا منك فاذا نكر لانه يضمن المقر قال وهذا الفرق
 ليس بمخلص انتهى **فالمسئلة** ص ب ثم خمد هنا لانه عند الشهود
 وقال المصاب كانت الالهة بخسة وانكر المالك فالقول للمصاب ولو

قتل شخص رجلا وقال لردته اولقتله الي فقتله لم يسمع ذلك منه
وكذا الوالد لم يحط طواف فطوبى بالضم فقال كانت ميتة فالتفت
لا يصدق والمشهد ان يسمع هذا ان الله ربي حكيم الحال وقال القاضي
لا ابيحها فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاحتياط وهو ان رجلا لو قتل
رجلا قال كان ارتداد او قتل الحق فقتلته قصاصا او للردة لا يسمع
فاجاب وقال لانه لو قتل لا يسمع من باب الحدود فانه يقتل ويقول
كان القتل لذلك وامر الدم عظيم بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم اهد
حتى يحكم في المال بالنكول وفي الدم حتى يقرأ ويحكم واكتفى باليمين
الواحدة في المال وبالحسبة في الدماء كذا في اقرار البرائة وفيها ايضا
اقراره ببعض كذا الدين للميت على الناس ثم جاء عزم من غير ما كتب
وقال ادبت اليك ما عني من دين الميت فانكر الودي ذلك وقال ما عني
ان للميت عليك دين فاقول قوله مع يمينه لكونه حقار ولو برهن على
اصول الدين لا يلزم هو من شيء لانه لم يقر ببعض شيء من رجل يمينه و
الوكيل ببعض الدين والمصارفة والوجه كذلك في البسوط اقرار الودي انه
استوفى من كل فلات كذا ما للميت عليه ويمنع اقراره هذا من مطالبته
وان لم يسمع مقدار المال للميت فان برهن على ان للميت على هذا
الفرم الفذر هم ادعى اقرار الفرع به اخذ ذلك من القاضي لانه
لصحة اقراره ببعض كلمه فاذا ادعى بعد ذلك ان كان قبض بعضه لا
يسمع لانه رجوع عن اقراره وذكر في مسائل شتى في اخذ ادب القاضي
من البرائة ولم اى للقاضي ولاية اقراره اللقطة من المنقط وولاية
اقراره حال الغائب وله ان يبيع منقوله اذا خاف عليه استبداد اذا
لم يعلم مكان الغائب فلو علم مكانه بعث اليه ولم ان ينصب وكذا في
جميع غلات غلات مفقود طلب الوارث ذلك اولا ولهذا الوكيل ان

يتقاضى

يتقاضى ويحاضيه ويكرهه جري بعقده لاما وجب بعقده تولاه المفقود
او كان له فليس له ان يحاضيه لان الوكيل من جهة القاضي لا يحكمه فخصه
بما خلاف الا ان يكون القاضي ولاه ذلك ونفذ لخصه بينهم في
بعده وله ان يبيع من مال الغائب ما يتسارع فيه الغنا كالنمار
وكحه وليس للقيم ولاية الاستدانة لاجل الخراج بدوت امر الواقع
واجازة القاضي وليس له تزويج امروله الغائب ولا امته لانه تعيب
نقد المحرم والدين غائب ان كان القاضي اخذ الدين ودفعه عند
عدل واخلفه وان كان يكفيل بقعة بنفسه وماله وفي التنازل وكذا
لو برهن المحرم على الاقراص ورب الدين غائب اذا اخذ القاضي
من بيت ماله رزقا او نفقة او العلم المعلم او التعلم لا يكون عاملا
باجر بل هو عاملا له تعالى ويستوفى حقه من مال الله تعالى فابكره
بغيره اخذ من بيت ماله انصح ما في البرائة قال القاضي في فتاواه
وفي التنازل سئل ابو القاسم عن القاضي ياخذ الاجر وقال لا يكون
عاملا للاجر ولكن يعمل للميت ويستوفى حقه من بيت مال الله تعالى
وكذلك العلماء والفقهاء يعملون للميت ولهم ان ياخذوا حقه
من بيت ماله وكذلك المعمولون الذين يعملون الناس القرائن في حفظ
واما اجره يتب القاضي وقسمه فان راي القاضي ان يجعل ذلك على
الخصوم فله ذلك وان راي ان يجعله في بيت ماله وفيه شبه فلا يسمع
به وعلى هذا من الصحيفة التي يكتب فيها دعوى المدعى وشهادتهم
وفي مفتاوى النسخي واذا كان القاضي يتولى القيمة بنفسه حل له
اخذ الاجر وفي فتاوى خلاصة ويحل للميت اخذ الاجر على كونه محمدا
بعده وفي المحرم واذا اذن يبيع مال الميت لا يبيع لان ياخذ
ماله لاجل الاذن ولو اخذوا ذن يبيع لا ينفذ يبيع وفي النابيع

ذكر ابو الحسن الكرخي عن اصحابنا عن النبي عليه السلام ان كان
مظلوما وعلى نية المستخلف اذا كان ظالما وهذا جميع فيما اذا
حلف على امر قاض اما اذا حلف على مستقبل وقصد منع دوت
منع فليحلف بنية مخالفته في فتاوى الحكم وفي فضل السابح من
ابرازية ولو برهن مدعي بعد حلف المدعي عليه تقبل وان كان قال
المدعي ا حلف وانت بري او اذا حلفت فانت بري لا تبطل
البرائة بالشرط بالخطر باطل وان قال لا بنية في حلفي حلفي في
بها فني رواية الحسن عن الامام تقبل وعن محمد لا ادعي انك وصي فلان
الميت ووكيل فلان الغائب او ادعي الاستصناع لا يحلف لان هذه
الاشياء غير لازم لا يمين في حد الا في السرقه في حق ضمان لئلا ان ينكل
لا القطع وفي الزيادة في كل موضع لو اقر بيلزم فاذا انكر يستحق
الا في ذلك مسؤل الاله اراد الوكيل بالبراءة الرد بعيب فادعي الباع
ان يكون رضى العيب ان اقر به الوكيل بطل حق الرد وان انكر لا
يحلف الثانية ادعي على اخر ضمانه لا يحلف وان اقر بيلزم الثانية الا في
بعض الدية ادعي عليه المدين ابراء الممولك الدائن وعلم الوكيل به
لا يحلف وان اقر بيلزم ادعي على الاخر ثمة او لثمة ولا بنية له
يحلف فان نكل ثبت وان حلف اتبع الاصيل والمجمل اذا ادعي المودع
رد الوديعة او هلاكها قبل ان يحلف لا يحلف وارثه نص عليه في جميع
الكبير وقامه بطلب فيها ومما ينبغي بعض ما يتعلق بالاحتكام في كتاب
الدعوى **هذا كتاب الحكم في الشهادة** لما كان القضاء هو
الحق من الشهادة قدمه عليها تقدم الحق على الوسيلة وان
كان الفهم يتبادران تقدمه على القضاء اول من حيث ان
القضاء موقوف عليها اذا كان يكون حقا بها وهي من حيث

بمنع المعاينة فمن حيث ان سبب المطلق للادام المعاينة سمي الاداء شهادة
والتي ان النبي عليه السلام في قوله لك هذا اذا رايتك مثل الشمس فاشهد
والافصح والقياس بان يكون الشهادة حجة في الاثبات لانه جزم محتمل للصدق
والكذب لكن ترك ذلك بالنصوص قال الله تعالى واشهدوا لشهادتي من
رجائكم وقال تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم وقال صلى الله عليه وسلم
المرا من البيعة الشهاد بالاجماع ولان فيها اخبار حقائق البينة
الناس وصون العقود عن التجرع وحفظ الاموال على اربابها
قال عليه السلام اكرموا شهدكم فان الله يستخبر بهم المحقوك كذا ذكره
الاختيار والشهادة لغة اخبار قاطع قال في القاموس والشهادة
جزم قاطع وقد شهد كعالم وكريم وقد تسكن هاء وشهده كسجد شهودا
حضره فهو شاهد ٢ وشهده لزيد شهادته ادى من عنده من الشهادته
فيه ذلك ٢ وشهده سأل ان يشهد كذا في معنى قال في الاختيار
اصل الشهادة المحض قال عليه السلام الغيبة لمن شهد الواقعة اي حضرها
والشاهد الذي حضره الوفاة في الغزو حتى لو منعه عليه وقت صلواته
هو حي لا يمين شهيدا لان الوفاة لم يحضره في الغزو وشتر عما ذكره
بقوله هي اي الشهادة اخبار اي اعلام صدق اي بملا وغيره للغير اي
حصول الغير من كل الوجوه على الغير اي على غير آخر عن من هذه اي
معانيتها لان كل اي لاعت حساب وتكثير قبل هذا معناها اللغوي
فلهذا قالوا انها مشتقة من الشهادة التي تبين على الشهادة
والمعاينة وتبين هي مشتقة من الشهود بمنع حضور لان الشاهد
يحضر القاضي ومجلس الواقعة ويقر واصطلاح اهل الشريعة عبارة عن
اخبار بصديق لاثبات حق مشروط بحسن القضاء ولفظ الشهادة
في الحديث وقوله اخبار بمنزلة بحسن وقوله بحسن للغير خبره الاخبار

الكاذبة والافكار اخبار به نفسه في يده وكذا دعوى الاصيل فانه اخبار
 لنفسه في يد غيره وكذا دعوى الوكيل فانه ليس باخبار الغير من كل الوجوه
 بل كلف وقوله على الغير يخرج الاقرار اذ هذا خبر على نفسه ويدخل
 فيه شهادة الزنا والبيع وكلاهما فانه في حقيقة شهادته بالحد الذي
 على الزاني والمثل للبايع على المشتري وقوله عن من هذه اى عن معانية
 الشهود به لنفسه في الافعال كمن القتل والسماء به كالشهود والاقراء
 فلا يجوز له ان يشهد الابنا حضرة وعلم عيننا ادسعاء ولهذا لا
 يجوز له اداء الشهادة حتى يذكر الحادثة قال عبيد الله ان علمت مثل من
 فاشهدوا والافدح كذا في الاختيار وسبب وجوبها طلب ذلك الحق اذ
 خوف فوت حقه فان من عذره شهادته لا يعلم بها صاحب الحق وخاف
 فوت الحق يجب عليه ان يشهد بلا طلب لما في الصحيح وشروطه العقل والحدود
 الطبط والقدرة على التمييز بين المدعى والمدعى عليه فلا تقبل شهادة الجبر
 والمعتوه والمجنون والعبد والكافر على كماله بعد الدوام ونسب التمييز
 بالسمع والبصر كذا في تركه كذا في تركه لفظ الشاهد في غيره
 كما علم ويحكم في مسائلي وحكمها وجوب الحكم على الفاضل بعد الترتيب
 فقد امتنع لا يجزى الفاضل من الحكم بها بعد وجود شرطها اتم لتركه الرضا
 واستحق العزل وعذر وكذا ان لم يترك الوجوب اى ان لم يستفد
 افتراض القضاء بعد توفير شهادتها شرطها وشروطها دعواتها
 شرط لتحملها وما هو شرط لادائها فالاول ثلثة العقل وقت التحمل في
 البصر فلا يصح تحملها من مجنون وجب لا يعقل واعى وان يترك التحمل
 المشهود به بنفسي لا بغيره الا في الاشياء محدودة يصح التحمل فيها بالسمع
 في مسائلي ولا يشترط التحمل في البلوغ والامانة والبدانة حتى لو كان
 وقت التحمل حينها فما اذ عدا كذا في ادائها فاسقائهم بغير الحصة وعنف العبد

ويحكم اى في ثواب الفاسق فشهد واعند القاضي مقبل وامام اطاق
 ادائها فاربعة انواع منها ما يرجع الى الشاهد ومنها ما يرجع الى
 نفس الشاهد ومنها ما يرجع الى المجازاة ومنها ما يرجع الى الشهادة
 به ما يرجع الى الشاهد هذه البلوغ والحرية والنفقة والبصر والعدالة
 لكن بشرط وجوب القبول على القاضي لا جواز وان لا يترك محمدا
 في قضاة وان لا يترك هذه في نفسه غفلا ولا يدعي عن نفسه مغفلا
 تقبل شهادته الفرية لاصلة واللغة واحدة الزوجين الاخر وان لا يترك
 خصما فلا يقبل فلا تقبل شهادته الاصل في البصيرة والوكيل لم يترك
 عالما بالشهود وقت الاداء ذكره فلا يجوز اعتماده على خطه من
 غيره كبر عذره خلا فاعلمها وامام ما يخص بعضها فالكلام ان كان للشهود
 عليه سلم فالذكورة في الشهادة بالحدود والمقتضا وتقدم المدعى
 فيما كان من حقه العباد وموافقتها للمدعى فيما يشترط فيها فان
 قالها لم يقبل الا اذا وافق الادعى عند المكانة وقيام الرأية في الشهادة
 على شرط المحر ولم يكن سكران الا بعد مسافة والا صالحة في الشهادة
 بالحدود والقضاء وتقدر حضور الاصول في الشهادة على الشهادة
 وما يرجع الى الشهادة لفظ الشهادة والعدد في شهادته مما يعلم عليه
 الرجال واتفاق الشاهدين وما يرجع الى مكانتها واحد وهو مجلس القضاء
 وما يرجع الى شهادته قد علم من الشروط الخاصة بالدين واليمين
 مسائلي تفصيل بعضها اشياء الكلام يكون الدلالة العلم ومن تعين
 اى صار متعينا لتحملها اى الشهادة بان لم يوجد من يقوم بالحق في
 لا يسمي اى من تعين ان يمتنع منه اى من التحمل غير الحدود كما سياتي
 وفيه شرطان من لم يتعين فهو محذور فلا يسمي بالقرينة التحمل في الاختيار
 لا يمتنع اى ادائها اى الشهادة بعد التحمل اذا طلبت اى الشهادة

منه أي من الشاهدين يفترض أداء الشهادة على الشاهد بطلب
 المدعي لو كان ذلك في حق العبد لقوله في ولايات الشهود إذا ما دعوا
 وقوله في ولايتهم الشهادة وثبت بيمينه فإنه أشرف عليه الآية وهذا وإن
 كان نهيًا عن الأباء وعن الكتمان لكن النهي عن الشيء بقوله امرأ
 بضده إذا كان له صنف واحد لأن الانتهاز لا يكون إلا بالاشتغال به
 فكان أداء الشهادة فرضًا فحقه كفضية الانتهاز عن الكتمان
 فصار كالامرء ببل الكمال لهذا السند الأشهر في الآلة التي وقع بها الضم
 وهي القبط لأن السند الفعلي إلى محمد أقوى من سنده إلى غيره وقوله
 ابصرته الكون قبل بصرته واستاده على الشرف الجوهري دليل على أنه
 أعظم الجراح بعد الكفر بالدعوة ذكره الزيلعي في التبيين والكلمات
 هو عقد القبط على ترك الأداء باللسان لما ذكره وهو من نقل عن الإمام
أبرار في أحكام القرآن ولأنه أضافه لحقوق الناس فيجوز الامتناع
 الآن بقدم الحق بغيره بأن ينفذ في الصدور من يقوم بحق فيجوز
 له الامتناع لأن الحق لا يضيع بالامتناع ولا لها فرض كفاية كذا في الحق
 إنما يلزم أدائها بشرط الأول طلب المدعي فيها كان من في الاختيار
 حقوق الله تعالى العبد لأنه حقيقة كانت ذلك الطلب أو حكمه أو قال
 إنما قلنا حكمه ليؤخذ من عنده شهادته لا يعلم بها صاحب الحق وفاته
 فوت الحق فإنه يجب عليه أن يشهد بلا طلب لكنه في بطلان حكمه
 ويجب الأداء بلا طلب لو كانت الشهادة في حقوق العبد كقتل وطعن
 امرأة حرة كانت أدائه ملافة القنية أجا بهل كج في شهود شهودها
 بالحكمة الفليضة بعد ما أخرجوا شهادتهم خمسة أيام من غير عذر
 أنها لا تقبل إذا كانوا عالمين بانهم يمينون على الأزارج
 لأنهم نسقوا وإن كان تأخيرهم بعد تقبل وكذا ما ت عن امرأة

شهادة امرأته

وورثة فشهد الشهود أن كانت أقربهم منها حال محنة ولم يشهدوا
 بذلك حال حيوة لا تقبل إذا كانت هذه امرأة مع هذا الرجل وسكتوا
 لأنهم نسقوا وفيه القدر من شيخ الكلام في صدره الأطلال إذا تأخر
 بغير عذر ظاهر أدى لا تقبل نعم السهنة وعن الكمال أن الوجه أن تقبل
 ويجعل على العذر الشرع قال شيخنا عبد البر في شرح الوهبانية وعند
 ابن الوجه لما قال شيخ الكلام شيئا وقد فسد الزمان وعلم من حال الشهود
 التوقف بقبول النقص والثبات أن يعلم أن القاطن يقبل شهادته فإن
 علم أنه لا يقبله لم يلزم لما في البحر وغيره والثبات أن يتبين عليه الأداء
 فإن لم يتبين بأن كانوا جماعة غيب عن تقبل شهادته أسرع قبولاً
 من غيره فإن كانت أسرع وجب الأداء وإن كان هناك من تقبل
 شهادته لما في في القدير والرابع أن لا يجزى عدلان بطلان المكشود
 به فلو شهد عندك هذان أن المدعي قبض دينه أو أن الزوج
 طلقها ثلاثاً أو أن المشتري اعتق أو أن الولد عطف عن القاتل لا يسع
 أن يشهد بالدين والطلاق والبيع والقتل كما في خلاصة وإن لم يكن كغير
 عدلان كما يجزى للشهود أن يشهدوا بالدين وأجر والفا حتى
 يخرج القضاء وإن سلكوا استشهدوا عن الشهادة لما في البرازية وإن
 كان المزدحم عدلاً لا يسع ترك الشهادة به وعمامة في البحر وفيما
 أن ينفذ القاطن الذي طلب الشهادته عند عدلان في البرازية
 وأجاب خلف بن أيوب بين له شهادته رفعت إلى قاض غير عدل له
 أن يمتنع عن الأداء حتى يشهد عند قاض عدل وأما إذا كان لا
 يقف الشاهد على أن يقر أو خذ فإن علم بذلك لا يشهد فإن كان
 المقر له سلطاناً فقال المقر أقرت خذ فإنه ان وقف الشاهد على خوف
 لا يشهد فإن لم يقف شهد وأجر القاض أن المقر كان في يد عدل

السلطان

كذا في النزاهة والسابع ان يكون موثق الشاهد قريبا من موضع
القائه وان كان بعيدا يجب لا يمكنه ان يفدوا الى القاضى لاداء
الشهادة ويرجع الى اهله في يوم ذلك قالوا لا يا نضر لانهم في الضر
بذلك وقال الدين ولا يشار كاتب ولا شهيد انتهى وتكرار كبرى الدابة
امر لا سيما في بيانه في باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل انشأ الله
قال محمد في فتاواه وفي ابي بن قات حاتم على نفسه من سلون جابر
او غيره اولى بتذكر الشهادة على وجهها وسد الامتناع وكذلك لو
يشهد على باطل وعن محمد لو دعى الزمان الشاهد وانما في يقين بتلك
الشهادة ولكن لا يجوز مذهب الشاهد فلم ان لا يشهد ولا يشهد
لا ارى في ذلك بأسا وفي واقعات الشاهد على نفسه لا يبين
اذا خشي بماله ان يضر الزوجه او يشهد الرجل على نفسه بماله بعض
الاولاد اضر الباء والشاهد يعلمون ذلك وسعهم الشهادة
ويشهدوا وفيه نظر فقد صح ان رسول الله عليه السلام قال في مثل هذا جور
ان لا يشهد على جور والصحيح ان لا يشهد ان يشهد هذه الشهادة
وقال القاضى في الدين كبره تحمله لكن اذا تحمل فلان يردى انتهى
في قول محمد لا يسع ان يمنع منه شهادته بان لا يمنع من ادائه بلا عذر
ط صا راغما فلم يعلم انه لو لم يشهد بذهب حق لمشهد له صار
قاسما في محضاته فلو شهد بذهب لم تقبل لما في الذخيرة ذكره
في جامع الرموز وفي شرح سيرة الكلام ان في حقوق العباد
اذا طلب المدعى من هذا ليشهد فقا من غير عذر طم ادى لا
تقبل شهادته كذا ذكره محمد في فتاواه وسر بها اي اخفاء الشهادة
في محذور سواء كان حق الدين او حق العباد افضل اي من اظهارها
لقوله عليه السلام لا يشهد عندك لو سترته يشهد لك ان خير لك وفي

المحدث من ستر مسلم ستره الله في الدنيا والاخرة ذكره في المحرر وفي
قوله افضل اشارة الى جوازها اقامة للحجة لما فيه من ازالة الغشاد
تقديم فكان حسنا قال في الاختيار وهو مخير في محذور بين الشهادة و
الستر لان اقامة المحذور حسنة والستر على مسلم حسنة والستر افضل قال
عليه السلام من ستر على مسلم ستر الله في الدنيا والاخرة وقد صح ان النبي
عليه السلام لعن ما عدا الرجوع وسأله عن حاله ستر عليه لئلا يترجم بشهر
وكثير قدوة انتهى لكن قيل هذا يجب ان يترجم بالنسبة الى من لم يعتد بالزنا
ولم يهتك به اما اذا وصل الحال الى ان اعتد والتهمت به بعضهم ربما افتر
به فيكون الشهادة اولى من تركها لان مط الشارح اخلاء الارض من
المعاصي والقواش كذا في البحر والابصار منه قوله ان الذين يجحدون ان
تسمع القاضى في الذين امنوا لان ظاهرها انهم يجحدون ذلك لاجل ايمانهم
وذلك صفة الكافرين ولان مقصود من هذا ارتفاعها لا اشارة عنها وكذا
لابصاره افضل من الستر انتهى عن كتابها لانها في حقوق العباد لا يبدل قوله
في لا يابى الشهادة اذا ما دعى الى اذا دعاهم كمدعي ولا مدعي لها ورد قوله
من قال اخفاء الدين لان العبرة للعلم للفظ لا بخصوص السبب او لان عام
مخصوصا باحدك الستر لما في قوله ان الشاهد وجوب في السرقة اي في
شهادة السرقة اشهد ان اخذ اي ماله لا سرقة اي لا يقول سرقة اخفاء
حق المروءة منه ومحافظة على السر لا لو قال سرقة يقطع القاضى يده
فلا ضمان لانها لا يجتمعت في لفظ اخذ جميع بين السر والخباء حق حكمي
في الارض في التفسير ان هارون الرشيد كان مع جماعة الفقهاء بينهم
ابو يوسف فادعى رجل على اخيه ان اخذ ماله من بيته فافتر بالخذ فسأل الفقهاء
فاتفقوا بقطع يده فقال ابو يوسف لا لان لم يقر بالسرقة وانما اقر بالخذ فادعى
المدعى ان سرقة فافتر بها فاتفقوا بقطع يده وخالفهم ابو يوسف فقالوا له لم

قال لا تملأوا اقدالا بالا حذبت الحنات عليه وسقط التعليل فوجب اقراره
 بعده بما سقط الحنات عنه فوجب اقراره في المنع وشرط للزنا والى
 لشهادة الزنا اربعة رجال كقولهم واللاي باقين انما حشة من شاةكم
 فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وقوله لا تعلم باقوا باربعة شهداء
 ولفظ اربعة بضم الهمزة والذكرة كما في المنع قيد بالرجال لان شهادة النساء
 غير مقبولة وحدهن ولا مع الرجال لان هذه الالفاظ موصوفة للمذكورين
 المؤنث وقد انعقد الاجماع على استراط الذكورة فيه لان الله تعالى يجب الستر
 على عبادته وادع بالعداب من اجاب الله حشة على المؤمنين وفي الاستراد
 الاربع مع وصف الذكورة تحقيق من الستر اذ وثق الاربعة على هذه الالفاظ
 فلما تحقق والدليل على انتفاء العدد المذكور هنا اجماع بالجماعة
 ومن بعدهم ان الشاهد على الزنا اذا نقص عددهم عن الاربعة يجب عليهم
 الحنك لكونهم قدوة وقائمة التبيين وبسند في ما قبل انكم لا تقولون ما
 بالمفهوم من ابرككم جواز الاقل وشرط للقضاة في النقص والحرث
 كما في جامع الرموز وبقيت حدود اى سوى حد الزنا من حد الشرب وحد السرقة
 رجالان كحديث الزهري محدث السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من بعده ان لشهادة النساء في حدود وكذا في اسلام لا في ذكورة مسلم
 فانه لا بد من شهادة رجلين فلا تقبل شهادة النساء ذكره في المنع ثم قال وقد
 خلت المقتون من هذا وهم ما لا بد من ذكره ولا لكونها تجري في قسم اذ اصر
 على كفره صار كاشهادة بالحدود والقضاة قال ولم ار من ينسب عليه وقية
 بالذرائع اذ كان كاشهد عليه بالسلام امرأة فاشهدت شهادة رجل وامرأتين
 بسلامها وانظر ان اصحاب المقتون انما لم يصحوا بكتفاء بذكر القود
 لدخولها تحت لكن التصريح بها اذ لا في شهادتها البينة لبقائها
 مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيما يندرك بالشهادة وفي البحر معراج الى

خزانة

خزانة الاكل لو قضى بشهادة رجل وامرأتين في حدود والقضاة وهو يراه
 او يراه ثم رفع الى اخر امضاة وفي الاول اجب رجلان ان شرب الخمر
 فلهو في حشره رجل وامرأتان ان شرب الخمر عتق العبد ولا يجد لاف هذه
 شهادة بحالها في حدود ولو قال ان سرقت من فلان يسكن الرجل
 فهو فيما ذكرنا يبين ان بعض المال وله يعنف العبد ولا يعنف وعنه
 المستلزم في ثمانية الى اية قوله ثم قال والفتوى فيهما على قول ابي يوسف
 وفي خزانة الاكل في مسئلة السرقة اخبره ولا اعتقم كذا في البحر انتهى وشرط
 للولادة والبقارة وجود او عدم ادعاء عيوب النساء ولو جوارى مما لا يطلع عليه
 الرجال امرأه اى شهادة امرأة واحدة ما روى انه عقيب قبل شهادة امرأة
 واحدة في الولادة وقال عصبها شهادة النساء جائزة فيما لا يطلع عليه النساء
 على الانفراد فوجب قبول شهادتهن على الانفراد لا بد من ثبوت هذه
 تخصيصا للصحة وقيل في شهادة واحدة واحدة لان الاحكام ولا يمكن للرجال
 ما تقبل فيه قول النساء على الانفراد لا يجزئ فيه العدد الا طلاءه
 كرواية الاخبار كذا ذكره في الاختيار ثم قال والشهادات احدث
 والطلاث اوجب الى بالاربعة يخرج عن الخلاف اى خلاف ان في وجوب
 الاستدلال بقوله عليه السلام شهادة النساء جائزة كحديث ان الالف واللام
 في النساء الخائن اذ لم يكن ثم معصودة واللا ليس بمراد قضاة فيرد به الاقل
 وهذا الواحد وكحديث جزة على من في في استراط الاربع كما في المنع واذا
 شهدت امرأة واحدة وانما ولدت هذا لمولود تقبل واذا شهدت على
 اختيار لم يوجب زوجها العتق سنة ويترق بعدها لانها تأيدت بموكد
 لان البقرة اصل في النساء واذا شهدت على عيب جارية مشرأة يوق
 للمسيء حق الخصومة لا الرد الى البايع كما في شرط الوقاية لابن الملقود
 ان شهدت ان البعثة شئت يحل البايع على البقرة ثم يرد البع

لا بد من ثبوت هذه
 الاحكام ولا يمكن للرجال
 الا طلاءه

إذا اشتراه بشرط البكارة والحب يثبت بقولها فيحمل الباطن لما في
 وقوله امرأة استأجرته لخدمة رجل بالعداء والولادة والرتقاء
 تقبل والاصح ان تقبل ويحمل على ان يجره وقع عليها بلا قصد اذ قصد البكارة
 لما في المختار والاصح ان ما يطالع عليه الرجل لم يكره شهادته نعم تامة كالشهادة
 على جارية النساء في محام لما في جامع الرموز ناقلا عن الكفاية قال في المحام وما
 الولادة والعيب فانهما بشهادة رجل واحد تقبل ايضا بان قال فاجاءتها
 فاستغنى نظري اليها وقال بعض من يخاف تقبل شهادته ايضا وان قال نعم
 النظر اليها وفي خزانة الاكل لا تقبل شهادته ولا في المملوك وانما تقبل شهادته
 المحرم كسنة انتهى وهو بشرط في ذلك لفظ الشهادة قال في الاختيار لا
 يشترط عند من في العراق ويشترط عند من في خراسان لانها يوجب حقا
 على الغير فكانت شهادته وكذا اي مثل الشهادة للمرأة لاستعمال المولود
 اي صوته عند الولادة في حق المولود الثلاثة السابقة اي للمولود عليه تقبل
 شهادتها اتفاقا لانها من امور الدنيا لا تقبل في الارث يقول لا تقبل شهادتها
 في حق الارث عند ابي ج لان ما يطالع عليه الرجل لانه صوته عند الولادة
 وعندهما تقبل شهادتهما في حق الارث ايضا اي في تقبل في حق المولود
 عليه لان استعماله علامة حياته ولا يعرف الآمن حظه ولا يحضره الرجال
 عادة فصار كشهادتهن على غير الولادة كذا في التبيين وغير ذلك
 شرط لغيره كذكر من محقق رجلا او رجل وامرأتان او خشتان ان
 لما في جامع الرموز حاله ان كان اي محرم او غير مال يعني سواء كان محققا
 او غيره كالنكاح والرضاع والبيع والوكالة والوصاية وغيرها قال المصنف
 ويستشهد واستشهد والطلاق والعتاق من ارجاكم وان لم تكن
 رجعية فرجل وامرأتان وغيره رأيت لا ترجع باليد على الاشياء
 وان كان اعدلا لما في دعوى الاختيار واستثنى من حوادث حبس

الكتب فانه يقبل فيها شهادته معلوم مفرد لما في التبيين ذكره في جامع الرموز
 وقال انك في لا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال الا في الاحوال وتوايها
 كالأجل وعرض الميثار لان الاصل عدم قبول شهادتهن لنقصان العقل وقصور
 الولاية واختلال النظم ولكن في الاحوال ضرورة باعتبار كثرة وجودها
 وقتل خطرها فيقتصر عليها وبه قال مالك واحمد واما ما روي ان عمر رضي
 وعليهما رضي اجاز شهادته النساء مع الرجال في النكاح والفرقة والاصل
 قبول شهادتهن لوجوب ما يبين عليه اهلية الشهادة وهو كسنة هذه
 والنظم والاداء وما يتعرض لهذه من قلة النظم فهو مجبور ببعض الاخرى
 البه فلم يبق بعد ذلك الا السبب وهذه محقق ثبتت مع الشهادة كالمال
 بل في الترتيب ان النكاح ثبت مع العقل وكذلك الطلاق والعتاق والمال
 لا يثبت به واني شبهه اقوى منه اي الرزق بخلاف الحدود والعتاق لانها
 لا تقبل مع السبب هكذا ذكره الزيني ولم يذكر غيره عن قولهم نقصان العقل
 ونقص الولاية والجواب عن الاول لما في الثانية انه لا نقصان في عقليته و
 فيما هو مناط التكليف وبيان ذلك للنفس الانسانية اربع مرات الاول استعداد
 العقل ويسمى العقل الهيدل وهو حاصله اذا انشأ في مبداء فطرته
 والثانية ان يحصل البديهة باستعمال الحواس في الجزاءات فيشهادتها
 لكتساب الخبرات بالمفكرة ويسمى العقل بالملكة وهو مناط التكليف و
 الثالثة النظرية المفروضة عليها من حيث ما عرفت ان الكسبيات
 ويسمى ان يحصل العقل بالفعل والرابعة هوان يستحضرها ويلتفت
 اليها كسنة هذه ويسمى العقل مستفاد وليس فيما هو مناط التكليف وهو
 العقل بالملكة فيها نقصان فكذا هذه حاله في تحصيل البديهة
 باستعمال الحواس في الجزاءات ان شئت فانه لو كان في ذلك نقصان
 لمكان تكليفهن دون تكليف الرجال في الاركان وليس كذلك وقوله عليه

ناقصات العقل والمراد بالعقل بالفضل ولذلك لم يصلح الولاية والحياة
 والامارة وهذا ظهر كجواب عن الثاني ايضا فتأمل وشرط للكل اي لوجه
 قبول الشهادة الرجال والنساء في حدود وغيرها من الحقوق الحرية لان
 الشهادة من باب الولاية والولاية للعبودية فكيف على غيره والسلام لم يرد
 بها ولن يجعل الله للفرقة على المؤمنين سبيلا والعدالة لعدولها وبهذه
 ذوى عدل منكم وهي لغة الشفاعة وشرعا الانرجاج عما هو محرر في دينه
 قال في المنع في الذخيرة احسن ما قيل في تفسير العدل ان يترك جنته عن الكبار
 ولا يكون مصرا على الصغار ويكون صلاحه اكثر من فساد وفساده اكثر
 من خطئه ثم قال اعلم ان صاحب الكثرة جمع صاحب الهداية في اشراط
 العدالة كلفظ الشهادة تسوية بينهما وليس كذلك لان لفظ الشهادة
 ركبي لصحة الاداء اما العدالة فليست شرطا لصحة الاداء وانما ظهر بها
 شرط وجوب القضاء على القاضي وهذا الوجه القاضي بشهادة القاضي
 مع عندنا الا ان يمنع من القضاء بشهادة الفاسق الامام الاعظم فلا
 ينفذ القضاء بشهادة الفاسق لما تقدم من ان القضاء يتأخر
 يتأكد ويتقيد بالزمان والمكان وحادثته على مثال القضاء بالاقوال الضعيف
 اذا منع السلطان القضاة منها فان القضاء لا ينفذ بها وعن ابن يوسف
 ان الفاسق اذا كان وجهها في الناس كبشارة المسلمين والمكس وغيرهم
 تقبل شهادته لانه لا يستأجر شهادة الزور لوجهه ويمتنع عن الكذب
 لمروية الاول احول لان هذا تعليل في مقابلة النص فلا يقبل كذا في فتح
 القدير ولفظ الشهادة لان النص ورد بلفظ الشهادة قال الله
 ثم فاستشهدوا او قالوا واستشهدوا وهذا من صريح
 في طلب الشهادة فيجب عليه الاتيان بلفظ في الاختيار ولا يشترط
 الشهادة لو قال اي من هذا علم او استيقن بكون لفظ الشهادة

غير

غير مذكورة قال في المنع ولعل السرفية ان الشهادة اسم من المنة
 وهي الاطلاعي على الشيء عيانا فاشترط في الاداء ما بينه عن المنة هذه
 واختصت بشيء يدل على ذلك وهو ما اشترط من اللفظ وهو كلفظ
 المنة والاحوز شهدت لان المنة موضوع للاخبار كما وقع فيما بين
 من الزمان فلو قال شهدت احتمل الاخبار من مائة فيكون غير محرز في حال
 والمنازع موضوع للاخبار في حال فاذا قال شهدت فقد اخبر في حال وعليه قوله
 في شاهد الله لرسول الله اي كمن ان كان شاهدون بذلك فقد استعمل
 الشهادة في القسم كقولهم بالله لقد كان كذا اي اقسم فتضمن اللفظ
 بالشهادة بمعنى المنة وهذه والقسم والاخبار في حال فكان من هذا قال اقسم
 بالله لقد طلعت على ذلك وانا الات اخبر وهذه هي مفقودة في غيره
 من اللفظ فلما اقتصر عليه احتياجا واتبا على ما ذكره وقوله شهد ان لا
 اله الا الله بقوله نفسه لانه بمنع اعلم وقد افاد انه لا بد من لفظها في شهادة
 النساء ايضا وهو كلفظ خلافا للرافعية لانهم يجعلونها من باب الاخبار
 لا الشهادة والصحيح الاول لانها شهادة يستدل بها الحرة ويجوز مقاضة
 انتهى **قائمة** والشهادة لو كانت على حاضر يجزى ان الشهادة قبول الشهادة
 الى الاشارة الى الخصمين والشهود ولو كانت عينا غير دين وان كانت على
 غائب او ميت فلا بد في قبول الشهادة من نسبة المنة بان قال
 محمد بن علي بن احمد فلا يكتفي بذكر اسم ابيه وصفته الا اذا كانت
 يعرف بالصناعة لا محال بان لا يكون في ذلك شك في تلك الصناعة و
 ان ذكر اسم ابيه وقبيلة صرفته ولم يكن في محلة رجل اخر لهذا
 السر وهذه محرفة يكتفي ان كان اخره لا يكتفي حتى يذكر شي بعد
 بقية القدر ولو ذكر اسم ابيه وجده ابيه قبل يكتفي وصحيح ان لا
 يكتفي كذا ذكره في المنع ثم قال في اشراط ذكر الجدا اختلاف فلو فسخ القاضي

بلاذير الجحد نفذ لانه وقع في فصل بمحمد فيه كذا في العبادات والتعريف لا يتم
بالنسبة الى قوم لا يحسون حتى ينسوه الالحاد خاصة بالنسبة الى السكة
الصغرى خاصة الى المحلة الكبيرة عامة وذكر الحاكم في اول شروط طمان المدينة
والقرية والكورة ليست بسبب التعريف ولا تقطع المعرفة بالاضافة اليها
وان دامت وفي فتاوى قاض خان ان كان الرجل يعرف كليمه ولم يسم ابيه
وجده لا يحتاج الى اللقب وان كان التعريف لا يحصل الا بذكر اللقب بان
كان يشترك في محرم وغيره في الاسم والنسب كما في احد بن محمد بن عمر
فهذا لا يقع التعريف لان في محرم يشترك غيره في ذلك فالحاصل انه لا يمكن ان
هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك كذا في الفصول العبادية ثم ان كان ان
كبيرا لا يقدر على الحس الى مجلس الحاكم وليس له حق للركوب وركبه المدعي
عنده قالوا لا بأس به وتقبل شهادته لانه من باب الكرام للشهود وفي
الحديث ارموا الشهود وان كان يقدر وركبه المدعي من عنده قالوا
لا تقبل كذا في شرح الكفر للزبي وفي القنية للشهود في الرضا في احيى
اداء شهادتهم هل يلزمهم كرى الدابة قال لا رواية فيه ولكن سمعت
من الحكماء انه يلزمهم انتهى وفي ميزان من منزل من هذا حال لو ذهب
للاداء بمكة الرجوع يومه الى منزله لزم عليه محضور والاوان سيجب
لا يقدر على الحس ان تبرأ من شهادته بدابة يركبه فلما سبها وان لم
قدرة على او يجد ما يستأجره الدابة فلفف من شهادته بدابة لا تقبل شهادته
لانه في معنى الركوة وكذا عن ابي في في النصاب الشهاد في مباينة و
مداينة فرض على العباد لانه يتلف الحال لولاه الا اذا كان لا يملكه
درهم بخلافه انتهى ولا يسأل قاض عن عراك هذا اي لا يتحقق ان الشاهد
عدل او غير عدل بلا طعن خصم بل يقتصر على ظاهر الدالة في مقام
واذا طعن سئل القاضي عنه في السجادة واهل سوقه فان لم

يوجد

يوجد فاهل محلة من كان عدلا حاجب صبرة بالناس غير ضام ولا
غير وينبغي فيها يعرف اسباب حرجه والتعديل ذكر في العلانية كذا في
جامع الرموز الا في حد او قد قال القاضي فيهما لا يقتضي بطلان العدالة
بل يسأل عن الشهود في السر والعلانية بالا جماع طعن الخصم ادلا
لانه كتمان في اسقاطها فيشترط الاستقصاء فيهما كما في المنع وعندهما
اي القاضي في مرة سائر الحقوق اي في كل الحقوق سرا وعدنا وان
لم يطعن الخصم لان بناء القضاة عن حجة وهي شهادة العدل وبه
اي بما عندهما من انه يسأل بلا طعن يقع في زماننا في هذا الزمان
كذا في الهداية ومحل السؤال على قولهما عند جعلهما في حالهم ولذا قال
في مملكتي القاضي اذا عرف الشهود بحرجه ادعائه لا يسأل عنهم
كذا في المنع وفيه قولان في قوله عليهم المسلمون عدل بعضهم على بعض
الا محدود في وقت قال ابو بكر الرازي لا خلاف بينهم في حقيقة فان
ابا في اتم في زمان كانت العدالة في هرة والى عيسى بن عدا هله
فقال خبر القزوه انافهم ثم الذي يلونهم ثم الذي يلونهم ثم يفسدوا
الكذب واكتفى بتعديل البنية عليهم وفي زمانهما فشا الكذب فاحتاجا
الى السؤال في زمانه ما سألوا ولو كان في زمانهما يسئل فلهذا
قلنا الفتوى على قولهما ولقد تصفح كثير من كتب ابي بكر الرازي
في رايته رجح على قولان في قوله غيره الا في هذه المسألة وانما
رجح قولهما لما راي من فساد اهل الزمان وقلة مبالاتهم بالامور
الدنيوية وان ينبغي للحاكم ان ينقب على احوال الشهود في كل سنة
سنة شهر لانه قد يطرق على شهود في هذه المدة ما يخرج عن
اهلية الشهادة كذا ذكره في الاختيار قال في جامع الرموز فلو
عدل في قضيتهم لم يستعمل في الاخرى الا اذا كانت المدة في كلهما

فيه والصحة قولان ستة المشهور والتفويض الى القاضي لما في المضمرة
 وبجزم الكنفاء بالبرهان يكفي السؤال سرا بان يبعث الى المزمع كذا
 او كذا با فيه لسماء الشهود وانسابهم وكتب المزمع تحت العادل عدل
 والمستور مستور والفاقة فاسق اذا علم فتم اللام ثم يقول القاضي للمزمع
 في غير العدل زدي شهودك ولا يبدل ولا يقدح جرحا ولا ينجح الى العلانية
 بان جمع القاضي بين المزمع والعدول ويقول للمزمع اهذا الذي عدلته
 وفيه شكا رايه بغير بكفاية السرد عن محداث تركية العلانية بلاء و
 قسمة وتركية السرا حدث شرح وعليه الفتوى لما في المضمرة
 غيره لما في جامع الرموز وبشكل ما في الاختيار ان يسكن سرا وعلانية
 وعليه الفتوى وقال فيه وينبغي للقاضي ان يختار للسنة عن المشهور
 او ثلثا او اربعة او خمسة او ثمانية واعلمهم ان انهم يقبلون تركية السر
 قول الولد والوالد وكذا في رحم محرم والعبد والاعمى والمجذوم في القذف
 لانها اخبار خلافا لمحمد فانها شهادة عنده بخلاف تركية العلانية
 فانها شهادة بالاجماع والشهود الكفار يصدقون لكونهم فان لم
 يجرهم المسلمون سئل المزمع ان يسمي شهودا او فلو لم يسميهم انهم
 وكيف للتركية هو المسلم عدل اي قول المزمع له هو عدل وفي
 فتاوى عن قاري معداة تركية التي ان تركية بالاجابة في دينه
 ولسانه وبيده وانما صاحب بقيقة وقد اخذ من فتاوى الولولواحي
 واطلق البعض في السؤال عندهما فتسميهم مسلم والمخالف في ال
 انصراني على هذا الوجه اذا شهد على مكره في الامم بثبوت الحجة
 بالادراك في الهداية وفي البحر حاكيا عن السراجية والفتوى على انه
 سئل في السر وقد تركت التركية في العلانية في زمانا كثيرا في
 المزمع ولا يخفى انتهى وتركية العلانية ان يسأل عن حالهم في مجلس

الفتوى وكانت التركية في عهد رسول الله عليه السلام واصحابه علانية
 لان المعدل لا يتوقى عن الجرح علانية ولا يخفى من المدعي او
 الشهود لانهم كانوا متقادين للحق انتهى وقيل لا بد من قول
 اي المزمع عدل اي هذا الذي عدل جائزة الشهادة اذا
 العدول او المجذوم اذا تاب قد عدل ولكن غير تركية الشهادة كونه
 الاصل هو الحجة بتعاليل الدار ولذا كانت اموه قال في المنهج وينبغي ان
 يعدل قطعا ولا يقول لهم عدل عندك ^{الاول} باخبار الثقات ولو
 قال لا اعلم منهم الا خبرا فهو تعديل في الاصح عندنا ولا يصح تعديل
 المضمرة اي المدعي عليه بقوله هو اي انك هو عدل لكن اخفاء او شى
 لان في زعم المدعي وشهوده ان المدعي عليه ظالم فاسق كاذب
 في انكاره بطلان في اصراره فلا يصح عدلا ولا يصح تركية للمتراط
 العدالة في المزمع فان قال اي المدعي عليه هو اي انك هو عدل
 صدق على صفة مما فيه ولم يرد عليه في الخطية والسيات
 ثبت الحق لانه اعترف بالحق فيقتضى باقراره لا بتركية ولو
 قال هو عدل ولم يرد عليه لفظ صدق لم يلزم شى لانه
 مع كونه عدلا يجوز منه السيات والخطية فلا يلزم من كونه
 عدلا ان يكون كلامه صوابا وفي شرح ادب القاضي للصدور
 الشهيد ان يكون مقرا بقوله صدقوا فيما شهدوا به على
 ويقول هم عدل فيما شهدوا به على كذا في المنهج وسئل قوله
 المدعي والمدعي عليه وان كان محراما من قولهم كدعي اطلقه وقية
 في المنهج مما اذا كان خصم لم يرجع اليه في التعديل لانه اذا كان محاربا
 اليه في التعديل هو قوله صرح في البرازية واما جرح انك هو
 نفسه فمقبول لما في البرازية اليه وقول انك هو انه ليس يعدل



اقرار على نفسه جائز عليه لكن ينبغي له ان لا يفعل انتهى وفي البحر
 انما يثبت بدعي حيث كان صادقا في شهادته بخلافه من ابطال
 حقه مدعي قال في المنع اذا قال المدعي عليه بعد الشهادته لا يرفع لا يرفع
 تعديدا للشهود لجواز ان يرفع الشك في الشاهد بخلاف قول
 المدعي عليه في جواب دعوى الوكيل بالدين دفعت الى الكفل او امراته
 فان يرفع اقرارا بالوكالة فيكون بالرفع الى الوكيل وليه ادعى رجل
 انك هذا له في حادثة كذا وانكر انك هذا الشاهد لا يخلو القاطن
 لانه من اجتناب الى الخلف عمن ان يشهد ولو شهد لا تقبل فان كل
 شهادته محتاجة الى الخلف حتى يشهد وحيث يطعن قلبه بمقاضي
 بشهادته فهو غير مسموع وفي البحر مخرجا الى تهذيب القضاة وفيه
 لما تعددت الشكوك للثبوت انما اختار القضاة لما اختار ابن
 الجليلي اختلاف الشهود للثبوت الظن ولا يصفى ما في الكتب المعتبرة
 كالملاحضة والبرائة من ان لا يثبت على الشاهد لانه مجهول الحال وكذا
 المزمع غايبا والمجهول لا يعرف مجهول وفي الصيرفية فوضه الى القاضي
 فان راى جاز انتهى ما في المنع وفي البحر في شرط لجواز الشكوك
 شرط الاول ان يرفع الشاهد عند قاض عدل عالم الشان ان تعرفه
 وتجبره بشكوكه او معاملته او سفر الثالث ان تعرفه ان يلازم بهما
 الرابع ان يكونه معروفنا يصح للمعاملة في الدرهم والدينار وثمان
 ان يرفع مؤدبا للامانة والسادس ان يكون صدوق اللسان السابع
 اجتناب الكهانة الثامن ان تعلم منه اجتناب الاضرار على القاطن
 وما يحل بالمرور ولذا قال محمد بن وهب ان يرفع الشاهد ولا ان يرفع
 يعني ان الشاهد على الظواهر لا يرفع لانه لا يرفع كذا في المسقط
 وكيف الواحد لشكوكه السر ان لا يرفع بل انك هذا سر ان يرفع

المزمع هو عدل او ثقة والدرجة اي الترجمة انك هذا يعني تفسير كلامه
 بلغة اخرى الى القاضيه وهذا مصدر ترجمه والظاهر اصله ومنه
 الترجمة بضميمه او فتميمه او فتح التاء وضم جيم المحفل للامانة
 لما في القاطن والرسالة اي فيما نقل من كلام القاضيه الى المزمع وفي
 العكس يعني يصح الواحد ان يكون مزمعا لك هذا ومرتجعا عن انك هذا
 ولو كان القاضيه الى المزمع لان العدد شرط في الشهادته بالسر على
 خلاف القياس وهذه الامانة ليست بشهادة في تركية السرايا في
 تركية العلانية فالعدد شرط لان معنى الشهادة فيها ابدان فانها
 يكتفى بمجلس القضاء لما مر وفيه شك بان يطلع بالتركية السريفة
 واحد او امراته واحدة بخلاف العلانية فان العلانية الشهادته شرط
 فيها كالدلالة في المثل في الهداية وغيره فتركه ليس كما ينبغي كذا
 في جامع الرموز والاشان اخوه اي الضمير وعند محمد لا بد اي
 لشكوكه السريفة من اثنين يعني وقال محمد بشرط العدد في تركية
 والدرجة والرسالة وعندنا ان لا يشترط العدد في تركية السريفة
 الاربعة في تركية السريفة كذا في جامع الرموز وغيره وشترط المحرر
 في تركية العلانية لما مر انما ان معنى الشهادته فيها ابدان لكونها تختص
 بمجلس القضاء دون السرايا ليست بشهادة في تركية السريفة وامرأة
 واحد في قد صح مزمعا فيده لانها اخبار خلافا لمحمد في كذا في الا
 قالوا لا ينبغي لاحد تعديل من لا يعرف امره واذا شك لا ينبغي ان
 يمسك عن اخباره بالعدالة ان كان عدلان لم يكن عدلا لا يرفع
 ويبرهن ويقول المزمع اعلم الا اذا خاف ان يرفع القاضيه بشهادته
 ان عدله غيره وهو يعلم بما يسقط عدالتهم في كذا في المسقط
 وقد ذكرناه تفصيلا نقلنا عن البحر فلا تغفل عنه فصل يشهد اي انك هذا

اختار

بكل ما سمع بينه ولا يشترط لصحة الشهادة ان يشهد اذ كان في
العلم فيجوز ان يشهد بكل ما سمع اذ راه كالبصير والافقار وحكم
الحاكم والغصب والقتل والاطلاق والقذف مما ثبت بدين القضاة
فلو توسط رجل بين رجلين وقال له لا تشهد عليا فما سمع مما
جوله ان يشهد به في الخصم ذكره في جامع الرموز وان لم
يشهد بصيغة الجهر بل اى الشاهد عليه اى على ما سمعه اذ راه لا
يجب عليه اذ ادعى اليه من الالبان علمه عينا ما هو مدعى به بل قال
عليه السلام اذا علمت مني شيئا فاشهدوا لا تدعوا كذا في الاختيار وفيه
شك بان الشهادة ليس بلازم في حق كونه البرائة انه في هذه المسألة
اليهود فرض الا اذا كان المال قتيلا كدرهم لان في الشرع حث على المال
الذي فيه تكليف البعث الذي هو حرام كذا ذكره في جامع الرموز ثم قال تأكل
من ثمنه انه نذوب الا في حق لم يثبت الا بالقبض على الشهادة في حق
الشهادة فانه شرط فيها كى سائر انتهي وقوله في البيع مثالهما
فانه ان عقدا بالحب وقوله كان من صحيح وان بالتعاطي
مفهوم من آيات واختلفوا في صحة البيع اذ بالاختلاف والاعطاء
لكنه بيها حكمها لا حقيقيا فيجوز كل منهما لما في البرائة وفي بيع
التعاطي يشهدون بالاخذ والاعطاء ولو شهدوا بالبيع جاز انتهي
ولا بد من بيان التمسك بالشهادة على الشرع لان الشرع يقتضي الجهر
لا يصح كى في البرائة وان لم يشهد عليه الى ان لا يشترط
ان يعلم صغر بان هذا بالاخذ ولو اختلف الشاهد وستر نفسه وبي
وجه الحق وتفهيم والمقر لا يعلم وسمعت يشهد وهكذا يفعل في الظلمة
كذا في خزائن الكبر والافقار يجمع ايضا ان يجرى مثالا لهما احاطة
من التمسك فقط واحاطة من المرسنة فبالكتابة لما في البرائة

من كتاب الاقرار كتب كتابا فيه اقرار بين يدي الشهود فنهذا على
الشيء الاول ان يكتب دلائل الشك فانه لا يقبل اقراره فلا يعمل
الشهادة بانه اقرارا في كتب وقراء عند الشهود لهما ان يشهدوا به
وان لم يقبل الشهود اذ ان ثبت ان يقرأ هذا عندهم غيره فيقول الكتاب
اشهد واعلم به الرابع ان يكتب عندهم ويقول اشهد واعلم بما فيه
كان اقرارا والا فلا وذكر القاضي خات اذ ادعى عليه ما لا خارج خطه
وقال انه خط المدعى عليه بهذا فانكر ان يكون خطه فاستكتبه وكان
ببطلان خطه من جهة فلهذا على ما خطه كاتب واحد لا يحكم عليه
بالمال في صحيح لانه لا يرد على ان يقول هذا خطي وانا حرره كى ليس
على هذا المال ونحوه لا يجوز ولا يجب كذا هنا الا في حالات الباع والرافد
السار انتهي وقد افترس في سراج الدين قارئ الهداية بخلاف ما ذكرناه
من تصحيحه عن قاض خات فلا يقول عليه وانا بعدل على هذا التصحيح لا
لان قاض خات ان اجل ما يقصد على تصحيحه كى ذكره في المنهج وفيه
والاجابة كالبصير تتقيد بالقول بالتعاطي ولو لم يثبت قوله ولا يشترط
بيان الواقع على ما ذكره في دفع البرائة وتماه يطلب منه ويقول
اى انك هذا ما ذكرته على بانه باع اذ اقر لانه عايت السب فوجب
عليه الشهادة على ما في وهو الشرط كما قال الله تعالى لا يحلفون
وهم يعلمون كى في التبيين لا يشهد ولا يقول اشهدى الا اذا شهد
كبارا يقر كذا وكذا في الاقرار يقول يشهد ان فلانا اقر بكذا فلا
ولا يقبل الشهود لما ذكرناه ولا يسمع من وراء حجاب لا يسمع ان يشهد
لا احتمال ان يكون غيره اذ النعمة تشبه النعمة الا اذا كان في الدار
وحده وعامك هذا ان ليس فيه غيره ثم جلس على مسكه وليس له
مسكه غيره فسمع اقراره الاخر ولا يراه لانه يحصل به العلم لكن

ينبغي للقاضي ان لا يقبل اذا فسر له اذ ليس له من ضرورة جواز
 الشاهد القبول عند التفسير فان الشهادة بالتسامع تجوز في الشياء
 ثم عند التفسير لا يقبل وقالوا اذا سمع امرأة من وراء الحجاب لا يكون
 ان يشهد عليها الا اذا كان يرى شخصها عند الاقرار كذا ذكره
 الزيلعي في التبيين قال في الحج اذا اقربت المرأة من وراء حجاب وشهد
 عنده اثبات انها فلانة بنت فلان لا يكون لمن سمع اقرارها
 ان يشهد عليها اذ اراى شخصها حالما اقربت في محراب يشهد على
 اقرارها برؤية شخصها لا برؤية وجهها وفي الخط في الشهادة
 بالاقرار رؤية مفرقة في العيون رجل خباة قوما لم يرهم سأل عن شيء
 فاقردهم بسمعون كلاله ويردنه وهو لا يراهم جازت شهادتهم
 وان لم يروه وسمعوا كلامه لا يكمل لهم الشهادة وفي جامع الفصولين
 لو اخبرك هذيلان ان هذه كعقة فلانة بنت فلان بكى
 هذا للشهادة على اكم والنسب عندهما وعليه الفتوى الا ترى انهما
 لو شهدا عند القاضي بقتل شخص لهما والقضاء فوق الشهادة فيجوز
 الشهادة باخبارهما بالطريق الاولى انتهى قال المصنف فتاواه اختلف
 المشايخ في ان هل يصح عند التعريف وقالوا ان تعريف الواحد كاف لما في الترتيب
 والترجمة والاثبات احوط على الخلاف الذي عرف هناك والى هذا اشار
 شيخ الاسلام خواهرزاده وبعضهم قال لا يصح بدون رؤية وجهها وفي
 كان يفتي القاضي شمس الاسلام الاوجندي ويخبر اكم خطيب الدين امر
 المدينت فان عرفها باسمها ونسبها عدلان ينبغي للعدلين ان
 يشهدا هؤلاء على شهادتهم بالكم والنسب ويشهدوا باخبارهم بطريق
 الاصلان فيجوز ذلك بخلاف وفي جامع الصغير قال ابو بكر السكاك
 المرأة اذا حشرت وجهها وقالت انا فلانة بنت فلان لا يجزى

الى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان مادامت حية فاذا ماتت
 في كتاب الشهود الى شهادة من هذين انها كانت فلانة بنت فلان
 قال نجم الدين النسي تعرف من لا يسمع شاعرا سواء كانت الشهادة
 لها او عليها وفي الحاشية وبقرعة تعرفها قول ابنتها وابنتها وزوجها
 ومما لم يسمع من قال اذا كانت الشهادة لها لا يصح هذا لها انتهى واما حكم
 الحاكم فيصح ان يقبل من قبيل المسموع بان كان بالقول ويصح ان يكون
 من مبريات ان كان فعلا وهذا بناء على ان فعل القاض يكون حكما وهو حكف
 لما في البحر قال ومن نقر ان فعل القاض حكم صاحب التبيين والشيخ والذخيرة
 وصرح به الامام شمس الدين الرخعي وفي بوء قاض خات وصرح به محمد
 في الاصل قال اذا حضر الورثة في القاض وطبقت بينهم وارث غائب
 او صغير والتركه عقار قال ابو لا اقيم بينهم اقرارهم حتى يقدموا بينة
 على كونه الورثة وقال ابو يوسف ومحمد اقيم ذلك باقرارهم فابو لا قال
 لا اقيم بقولهم ولا اتخذه على غائب وصغير بقولهم لان قسمه القاض
 منه قال في الاصل قال طبع للبيعة كلها فتجوز الرجوع الى الحق وفي فتح
 القدير من كتاب النكاح ان ليس حكم لاتقاء شرط قال وهو الاوجه
 رحمه في الخواكة البدرية والقاسمية وعليه بقى القضاء من قبيل المسموع
 لا غير واما النصب والقفل فلا يكونان الا من مبريات كذا في الحج ولا
 يشهد على شهادته غيره اذا سمع ادائها اي شهادة بينه من سمع
 بشهادة شاهد عند القاضي لم يجز للسامع ان يشهد على شهادته لانه
 لم يجز له انما حوز غير فصار نظيره لا يسمع شخصه بولده حب لا يجوز للزوجة
 ان يشرف ما لم يولد لان المولد لم يرض براه او لشهادته الغير عطف على
 ادائها بينه اذا سمع منها غيره عليها اي على الشهادة لم يجز
 للسامع ان يشهد على شهادته ما لم يشهد بصيغة مجهول هو

أي السامع عليها أي الشهادة لانه تصرف على الاصل من حيث زوال الولاية
 في شغل قوله على الشهود عليهم وفي ازالة الولاية الثابتة والتحصيل منه فلا
 يسمع ان يشهد على شهادته الابالتمثيل ولان الشهادة ليست بوجبة
 الابالتمثيل على مجلس حكم ولا يفي ذلك الابالتمثيل كذا ذكره في الاختيار ثم قال
 ويجوز شهادته كمنه وهذان يقر حق والشهود مختصون في بيت بسمه
 اقراره فانه يجعل لهم الشهادة اذا كانوا يرون وجههم يعرفونه وان لم
 يروه لا يجوز لهم الا اذا علموا ان ليس في البيت غيره فيجعل لهم وكذا اذا
 سمعوا حصة امرأة من وراء حجاب انتهى وقدم بنفسه انما لا يسمع
شاهد ولا قاض ولا راعي خطه وان علم انه نقش خاتم مالم يتذكر
 يفي لا يجوز له ان يخط ان يشهد حتى يتذكر الشهادة
 ولا لقاضي اذا وجد ديوانه مكتوباً بشهادة شهود او اقرار رجل
 او قضية قضاه ولا يتذكره ولا يحفظ انهم شهدوا بذلك ان يحكم
 بتلك الشهادة ولان يحق تلك القضية ولا للراي اذا وجد مكتوباً بخطه
 او بخط غيره وهو محزون انه رواه فلان وكذا ان يروي حتى يتذكر
 وهذا على الحلافة قول ابي ج ودوجه قوله كما ان شهد بالقول الولاية
 بالحق وهم يعلمون ولقد علموا ان اعلنت مثل الشرف في شهادته
 ان يفي على ولا يستحق العلم بدون تذكر الواقعة ولا الخط يسميه
 الخط فلا يترجم جهة الاحتمال انه مزور وهذا لان فائدة الكتاب
 ان يذكر اذا نظر فيه فاذا لم يجد للقلب التذكر ما وجوده كعدمه
 كما في التبيين وعندها يجوز أي عداك هذا والقاضي والراي يخط
 بدون التذكر ان كان خط كل واحد محفوظاً في يده لان هذا خطه
 والعدو بالخط واجب كما في سورة الواقعة لان من كان في محققين وعليه
 الفتوى وقال به الامم انه يشهد اذا تيقن انه خطه ولا يوجب حشد

غيره كما في كنية وقيل لا خلاف في الشهادتين المخلتان في القاضى اذا وجد
 شهادة في ديوانه وفيه الشارب ان لا يشهد بان تذكر مجلس الشهادة
 او اخره قدم بشفة وفيه خلاف كما في المهادية وقال القاضي ان من شرط
 صحة الشهادة عند ابي ج ان يتذكر محادته ومجلسه لهال وصفته وتاريخه
 والا فان شهد فزور وعنده ابي يوسف ان يكون الصك مستوعداً والا فله
 يشهد بان يفيق انما يحتمل وعنده ابي ج ان يخطه وبه يفيق كما في هذه حصة
 كما في جامع الرموز وقام به يوفى في التبيين ولا يشهد أي احد عالم بجانيه
 حتى لا يشهد بانما يسمع بلاعيان لان العلم يحصل بالمعاينة او بالتواتر
 هو لغة التفريق عن الغير وشركا الشهادته وهذا حصل من العلم وانما اتر
 او الشهادة او غيره ولو واحد عدلا كما في الكفا لا الالب فانما جاز ان
 يشهد بان فلان اذا سمع من جماعة عنده او من عدلين عندهما
 ان فلان فلان وقيل ان يشهد عنده عدل وفي الغريب لم يقبل اذا شهد
 عنده عدلان من بلده على الصحيح كما في جامع الرموز والموت فانه ان
 يشهد بان فلان قدامت اذا سمع من قدم عندهم ومن عدل عند
 اخره وان لم يروى عنه كما في جامع الرموز ولولم يقبل كما في شهادته جاز
 ان يجزى به عدلا فتشهاد به معاو لو اخرج واحد بالموت والاخر بالحياة اعتبر
 العدل ولو كان كلاهما عدلا اعتبر الموت كما في النهاية والسلاخ والدخول
 فان يشهد بان فلان تزدوج فلان ودخلوا اديان فلان زوجة فلان
 وهذا داخل بها اذا سمع من جميع عنده ومن عدلين عندهما وقيل ان
 يشهد عدلا كما في المحيط وذكر في كنية انه لو اخرج واحد جماعة انه حضر
 مجلس بشفة فلا يلزم حمله جاز لهم ان يشهدا به وفي خلاصة لا يشهد
 بالسامع في الدخول ولا يثبت الاجلوت بخلافه كذا في جامع الرموز
 والاية القاضية اي كونه قاضية فاجبة كذا واصل الوقت بان فلا ناو

هذه الضيعة مثلا وكذا واحترز بقوله اصل الوقت من شرائط هو الذي
 يشهد دون شرائط ولا يقبل فيها بالتام وهذا الصحيح ذكره في المحقق قال
 ولما يتعلق به جهة الوقت ويتوقف عليه فهو من اصله وما لا يتوقف عليه
 الصحة فهو من الشرائط والمراد من الشرائط بان يقولوا بان يقولوا
 ان العلة لكذا ثم يعرف العاقل ان كذا بعد بيان الجهة فلو ذكر هذا
 لا يقبل انتهى وفي المحقق انما يشترط على شرائط الوقت واعتداه في كذا
 وقده في فتح القدير بقوله وانما اذا عرفت قولهم في الاداء انما انقطع بشروطها
 ولم يعرف لها شرائط ومصارف ان يسلك ما كانت عليه قال ابن خلدون
 في شرح الوقاية فيبان كمحرف داخل في اصل الوقت ولو شهدوا بالوقت
 وصرحوا بالتام مع يقبل وفيه ما يشترط لكان للمشهد اوقاف والغير اراد ان
 يشترط بها دهنه وحصيرا ولم يعلم شرط الوقت ينظر الى من كان قبله
 فان كانوا يشترطون له حصيرا فله ان يفعل ذلك والا فلا انتهى وقا
 التقييد بما ذكر من الاشياء السبعة في وقوع في عامة المتون بدل على عدم
 قبولها في غيرها من الولاة العتق واختلاف الفلوات في نقل الاختلاف
 في العتق فنقل الله الرضى عدم قبولها فيه اجماعا ونقل لتمامه الامام
 المحلوا ان على الاختلاف في القول في الولاة فمن لم يرض بجواز فيها و
 من ذلك كهم فظ التقييد انها لا تقبل فيه بل في البراءة والولاية
 وغيرهما ان فيه روايتهم والاصح بجوازها في جميع اجزائها
 انك قد عرفت اي هذه الاشياء وهو ظرف لما قبله من يشترط به يعني يشهد
 بالتام مع هذه الامور اذا اجزأت هذه من يعقده من عدلين اي من
 رجلين عدلين او عدل اي رجل عدل وعدلين يعني اورجلين وارانين
 عدلين لانه اقل نصاب فيعلم العلم الذي يشترط عليه الحكم في المعاملات
 قال في محقق قد شهدا بكذا اذا اجزه بهذه الاشياء من يشترط انك قد

به ولم يشترط عدد اولاد ذكورة في المجر ولكن في محله في النكاح والنسب
 لا بد ان يجزه عدلان وفي العناية ان الاكثاف باخبار رجلين اورجلين وارانين
 قول المحقق ومحمد واما على قول المحقق فلا يجوز الشهاده ما لم يسمع ذلك من
 العامة يجب يقع في قلبه صدق الخبر انتهى وذكره العارفي انه يشهد بالتام
 اذا سمع من المحدود في هذه القضاة او النساء او العبيد وصدق ظاهرا وكذا
 من العبيد المحمدين لكن الاشهر ان كان واحدا فلا حكم له شرط والا فلا كذا في
 جامع الرموز قال في الاختيار والقياس ان لا يكون لان الشهاده من مكلفه
 وهو العاقل ولم يوجب وجه الاحتياط ان هذه الاشياء تناسخ بخبر جماعة
 مخصوصين ويقتضيهما احكام مستمرة فاقبضت الشهود والاستفاضة مقام
 البيان في مكلف هذه كذا يتصل هذه الاحكام وعلى هذا الناس من الصدر الاول
 الى يومنا هذا لا يرى بان الشهادت عاقله رضى رضى عن النبي عليه السلام وكذا لا يرى
 زوجاته وفاطمة رضى عن رضى عن رضى وغير ذلك وشهدت بنسب النبي عليه السلام واصحابه
 وشهدت بقضاء شرع وابن ابي ليلى وابي موسى وشهدت بخلافه انك قد عرفت
 وغيرهم والشهرة انما يقع اما بالنوازل او من يشترط به حتى لو اجزه واحد
 يشترط به جاز واشترط بعضهم رجلين اورجلين وارانين انتهى فظاهر
 ما في الاختيار انه لم يشترط العدد ولا العدالة ولا لفظ الشهاده وبدل
 على الاخر قوله اذا اجزه وفي محقق ان لفظه الشهاده ليست بشرط في الكل
 اما الذي يشهد عند العاقل فلا بد من لفظها بشرط في العناية لفظه
 الشهاده على ما قالوا وقيل واذا كان الرجل غريبا لا يسم ان يشهد بنسب
 حتى يلقى من اهل بيته رجلين عدلين فيشهرات عنده على نسبه قال
 المحقق فيقول وهو صحيح كذا في البحر فاعلم ان خلافة المحقق في قوله
 يلقى العدل اي شهادة الواحد العدل ولو كانت الواحد العدل انما هو اى
 هذا القول المحقق لانه قل ما يحضره غير الواحد فان الناس يكرهون مكلف هذه

تلك الحالة فلا يحضره غالبا الا واحد او احدى واحترز به عما قال بعضهم
 ان الموت كغيره وفيه القدر الكافي بالواحدة الموت والعدالة انما
 تشتط في الخبر في غير الموت فلا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة بل
 في خلاصة قاله في الموت حسنة بحيث هي اذ لم يبين الموت
 الا واحد ولو شهد عندنا على لا يقطع بشهادة وحده ماذا يصنع قالوا
 بخبره لك عدلا بثلثه واذا سمع منه حمله ان يشهد على موته يشهد
 وهم مع ذلك ان شهد فيقتضيه بشهادتهما انتهى هكذا ذكره في البرزخ
 في الشهادات وفيها واذا سمع ان فلانا مات صنع به ما يصنع في الموت
 لان يشهد على الموت كما يشهد ان سيدنا صلى الله عليه وسلم في
 نحيبه واذا جاء جرح موت رجل من ارض وحنه اهل ما يصنعون باليت
 لم يسمع من رآه ان يشهد على موته الا اذا عاين موته اذ سمع من كان يبين
 ولو شهد بموت وقالوا اخرنا بذكره يشك فلا يصح ان يقبل الشهادة
 وكذا ذكره كشاف ايضا وفيه اختلاف في كل حال قالوا بالنسب فلا يثبت
 فان لمواجره بالموت رجل او امرأة حمله ان يشهد وفي غيره لا بد من
 اخبار عدلين قال رجل لا اراد سمعت ان زوجا مات لها ان تشهد
 ان كان الخبر عدلا فان تزوجت باخره اجرها جنة ان تزوج الاول
 حتى ان صدقت الاول يصح الثاني كذا في فتاوى النسق وفي المتن لم
 يشترط تصديقها بلا شرط عدل الخبر وفي النوازل لو عدل لكنه اعني ام
 محدودة في قذف جاز فلو اخرجوا احد بموت هو لغير الغالب والاشك بجهالة
 ان كانت الخبر عاين الموت اخرها وان كانت تاريخا كجاء اخرضا شهد
 الحجية اذ في فتاوى الصنف شهد عندها عدل ان زوجها اراد
 العا ذاب به العظم هل لها ان تنسج فيه روايتا في السبيل لا بعد
 وفي الحسنات بعد زكاتها ان فلان الغائب طلق امراته الحاضرة لا يقبل

واذا شهد عندها اذ اجرها واحد عدل بان زوجها طلقها ادمات
 عنها ووقع في قلبها صدق الخبر لها ان تقدر وتعرف باخراستها ما في
 البرزخ ويشهد من رآه رجل جالسا على القضا يدخل عليه المحرم
 انه قاض بنفي الهرة معقول يشهد في حله الشهادة بولايته ومن رآه
 اي ويشهد من رآه رجلا وامرأة يسكنان في بيت واحد معا وبينهما
 انبساط الارض يعني بها شران معايشة الارواح انها اي امرأة زوجته
 اي زوجة الرجل والجملة معقول يشهد كمقدر ان قوله من رآه عطف على ما
 قبله وقيد في التبيين بقوله وسمع من الناس انها زوجته لكن اللفظ في
 الاختيار وغيره والله ومن رآه عطف على ما قبله اي ويشهد من رآه
 شيئا سوى الا ان سوى الرقيق الكبير في يد مشرف فيه عرف بوجههم واهم
 ونسبهم كما في جامع الرموز تحت كمالا بضم هم جمع لما لا يشرفا مثل تصرف
 المالك لا تصرف النسيب كالمستارب والموكيل غير رآه ذلك في يد اخلوه
 ولو ادعى الاخرى الاول انه ملكه كحل ان يشهد انه هذا لا يشهد له اي ذلك
 التصرف ان وقع في قلبه ذلك اي انه ملكه لان اليد اقبح ما يستدل به
 على ملكه اذ المهد هي مرجع الدلالة في الباب كما فيكتفى بها فيدلان ان
 وقع في ملكه غيره لا يحل له ان يشهد بالملك لان الاصل اعتبار علم البيعة
 فيعلم ان حاشي شهد به القلب فلو رآه دية في يده كس او كذا في يد
 جاهر لا يشهد بالملك لم يجد هذه هكذا ذكره في المتن ثم قال وانما يشهد
 بالملك لدى اليد بشرط ان لا يخبره عدلان بان له غيره فلو اجره لم يجوز
 له الشهادة بالملك له في خلاصة ولو رآه يشك في يدانه ثم رآه في يد
 غيره فانه لا ينزع منه من غير ان يدعيه الاول في الفتاوى انتهى
 قال في البرزخ المسئلة على اربعة ادراج ان عاين المالك بان عرفت بهم
 ونسبهم والملك بمجود دمه وراه يتصرف تصرف المالك ولا ينم احد وهو

شهادة

يدعى انه لا يشترط جواز ان يشهد انه لا يشهد ان لا يعرفهما لا يجوز
له الشهادة بالملك وانما يشهد ان عاين الملك لا الملك بان يسمع الشاهد
قالوا الطلاق بن فلان في قرية كذا ضبعة حدودها كذا وكذا ولا يعرف
تلك الضبعة ولم يره يتصرف ولم يعاين يده عليها ليس له ان يشهد
وان شهد لا يجزى والرابع معانية الملك لا الملك وله ان يشهد ان
النسب يثبت بالشهادة والملك ثابت بالمعينة انتهى والا وحيث من
راى عبدا او امته في يد ان ان علم رقه اى رقا لا دعى بعينه ان
كان يعرف انه رقيق او كان اى الادب كغيره لا يجزى عن نفسه بغيره
يعرف الراى انه صغير غير يجزى عن غيره نفسه فكذا اى له ان يشهد
بالملك لاني اليد لا كالماتع لا يد له بملكه في مالوكا ن صغيرا يجزى عن
نفسه او كان كبيرا ان لهما يد اعلى انفسهما حتى اذا ادعى انه حر الاصل
كان القول له فلا يثبت لغيره عليه يد حقيقة والاستخدام لا يثبت دليل الملك
لان الحر يستعمل بغير طوعا وعن ابره ودايم يعرف ويخبر انه يملك ان
يشهد فيهما ايضا فجعلوا اليد دليلا على الملك في الملك كذا ذكره في سورة
الوقاية ولو قرأى انك هذا للقاضي انه يشهد بالتشامع اى بان قاله
جميع ما ذكر من قوله الا النسب الى قوله ويكسوى الرقيق فان سمعته
كذلك او بمعينة اليد بان يقول يشهد به لاني رايت في يده يتصرف لا
يقبل اى لا يقبل القاضي شهادته على الصحيح لان ترك الاطلاق يثبت
عن اعتراف الشبهة في تلك الشهادة وهذا قول الامم الثلاثة لما في قاضي
لكنها لا تبطل في التنازع والنسب اذا قال لا سمعناه من قدم لا يتصور
تواظهم على الكذب وكذا في موت اذا قال اجزاه شقة وكذا لا يبطل الوفاء
على ما قال امر عينا في كذا جامع الرموز قاله في صحيح وان فسر انك هذا للقاضي
ان شهادته بالتشامع او بمعينة اليد ردت شهادته الا في موت والوفد

اذا قال فيه اجزانا من شقة على الاصح وفي الخلاصة ولا يشهد عند القاضي
ان طلاقا من دقا اجزانا بذلك من شقة جازت شهادتهما هو الاصح
والخلاف ايضا جواز ذلك وفيه اختلاف كمن في الشهادة قال التفسير للقاضي
انه يشهد بالتشامع ان يقول لا يشهد نا لانا سمعنا من الناس اما اذا قال
لم يخبرني ذلك ولكنه استشهد عندنا جازت له في خلاصة والبرازية وفي البرازية
ايضا عاين انك هذا بانه يتبع دابة وترفع له ان يشهد بالملك والنتائج
شهادة ان فلان بن فلان مات وتلك هذه الدار ميراثا لم يدركها الميت
فشهدا بينهما بالهبة لانهما شهدا بملكهما معا بناسبه ولا راياه في يد
المدي ولو شهد على مجرد الاقرار وقد علم السب فهو ملعون ويجب
التحرز عن تحل مثل هذه الشهادة وكذا في الاقرار بناسه على حرام الشهادة
ومن شهد اى على موت زيد بقرينة الالة انه اى بناسه على ان يدين زيد
ويجوز كسر الهبة على انه للتفصيل او انه صلى عليه اى على حضر جازة
قبله شهادته وهو عيان بالكرام هذا معانية الموت حكم لا تشامع
لانه لا يدين ولا يصلى الا على الميت فكانت شهادته على الميت وهذا اذا لم يكن
الشاهد متهم في خبره بان لم يكن من ورثته ولا موصيه له والا لا يجزى
على خبره كما في العادي وغيره ذكره في جامع الرموز **تتم** وفي البرازية ولا
يشهد بالشهادة في الولاء اذا كانت الولاية التي بها فاليهم الولاء
يزعمون انه رقيق ومن انك في اخره وهو قول غدا يجوز ولا يجوز في الفتق
والطلاق اجماعا قال كذا في هذا قولهما عن انك في يجوز كما في الولاء وفي
المنتهى الاصح ان يشهد في كسر بالتشامع شهدوا بجمال ولم يذكر والسبب
للقاضي ان يسألهم السب فان سألوا ولم يذكره الشهود يقضى
بشهادتهم اذا كانوا عدولا عن انك انك كتب الصك بين يدي الشهود
واودع عند كسرهم ولم يعرف كسرهم بما فيه وامره الكتاب ان يشهد

بما فيه فانه يسمى ان يشهد بان الكتاب اذا كان عندك هذا فقد برى
 عن التبدل ولو كنت رسالة عند احد لا يبرأ ان ولا يكتسب واستكمل الكتاب
 عندهما وشهدا انه لا يجوز الشهادة عندهما وعند الشك في جواز الشهادة
 وتما فيها **باب في بيان احكام من تقبل شهادة ومن لا تقبل لما فرغ**
 من بيان ما يسمع فيه الشهادة وما لا يسمع شرع في بيان من يسمع
 من الشهادة ومن لا يسمع يقال ثبت القول على الصدق لما في الحقيقة
 والمراد من يجب قبول الشهادة على الوجه ومن لا يجب لاحد يسمع قبولها
 من لا يسمع لان جملة ما ذكره من لا يقبل شهادة الغاسق وهو لو قضي
 بشهادة من يسمع بخلاف العبد والصبي والزوجة والولد والاهل لك في
 خزائن الغيبين اذا قضى بشهادة الاعرج او الكهوف في الغد اذا قضي
 او بشهادة احد الزوجين مع اخر لصاحبه او بشهادة الوالد للولد او
 عكسه نفذ حتى لا يجوز لك ان ابطاله وان راى سلطانا كذا في مجمع لا تقبل
 شهادة الاعرج اي في بعض من يصدق سواء كان مسموحا او غيره
 ديننا او عينا متقدلا او عتقا وسواء كان اعرج وقت الحمل او وقت الاداء
 واما اذا لم يكن اعرج وقت الحمل فان كان له شهيد متقدلا فقبول
 بالاجماع وان كان ديننا او عتقا فلا تقبل عند الطريقة اي عند الاعرج
 ومحمد لما في جامع الرموز خلا قال لا يثبت فيما اذا احتملها اي تحمل الامن
 الشهادة بغير ائنه قال ابو يوسف وانك في تقبل اذا كان بصيرا وقت
 الحمل يحصل بمقتضى المعاينة وهو العلم والاداء يختص بالقول ولما يسمع
 والتعريف يحصل بالنسبة لما في الشهادة على صحتها قال في جامع الرموز
 وهذا فيما لا يجري فيه تسمع والافتقار بالاجماع لما في الفخيرة انتم
 وقال في تقبل فيما جرى فيه التسمع وهو رواية عن ابي حنيفة لا يبرأ
 البصير في السماء اذا اخل في سمع وقال مالك تقبل شهادة مطلقا

كالصبر ولما ان الاداء يقتضي التميز بين الخصم بالكتابة ولا يميز الاعرج
 الا بالكتابة فيحلف عليه التلخيص اذا التفتة تشبه التفتة وربما يشك غيره
 في الهم والنسب وكان فيه شبهة فلا بد من الكتابة وان لم ينعقد فيه فلا يقبل
 سواء كان اعرج وقت الشهادة قبل الحمل او بعده وكذا اذا اعرج بعد الاداء
 قبل الحكم بها لان المراد بعدم قبولها عدم القضاة بها لا قيام الاهلية
 لمطالبة وقت القضاة لصبر ورثتها جهة عنده فصارك اذا اقرس او جن
 اوصف اذ ارتد والعبي ذبالهم بما بخلاف موتك هده وخيبته لان
 الاهلية تنهض بالموت وبالقضية باقية على حالها كذا في مشيئة وكلمة وكذا
 المحرم قبل شهادة الاقرس بالاولى سواء كانت بالكتابة او بالكتابة لا
 يحلف وانما يعرف كونه بصيرا وقت الحمل بما اذا عرف القاضي الوقت الذي
 علم فيه وتاريخ المدعى سابق على ذلك ولا فلا تقبل قولك هده والمدعى في ذلك
 لما في المصنف ذكره في جامع الرموز ولا شهادة المحلوك اي ولا تقبل شهادة
 المحلوك سواء كان قنا او مدبرا او مكاتب او ام ولد او معتق البعوض لانه
 ليس من اهل الولاية على الخير والجميع اذا ولا يثبت عليه من غيره ادنى
 لان الشهادة من باب الولاية لما فيه من الزام الغير الا ان يتجمل اي
 المحلوك والجميع الشهادة حال الرق اي المحلوك والصحر واديا اي
 الشهادة بعد العتق اي في المحلوك والبلوغ اي بعد البلوغ في الصبي لا يثبت
 اهل القصر لان الحمل بالشهادة والسماع ويبقى الوقت الاداء بالظبط
 وهما لا يثبتان ذلك وعند الاداء هما اهل للشهادة وفيه لكارة الى
 ان الكافر اذا احتمل على مسلم ثم اسلم فادها تقبل لما في فقه القدير
 اطلقه فشم ما اذا لم يؤدوا الاجد الا هلية او ادبا قبلها فزدت ثم زالت
 العلة فادها ثانيا لا قال في خلاصة وخبر ردت شهادة الكاذب هده
 لعله ثم زالت العلة فشهد في تلك الحالة لا تقبل الا في اربعة العبد والمكافر

والاعى والبصير اذا شهدوا فردت ثم زال المانع فشهد في تلك الحادثة
فانها تقبل انتهى قال في المنهج وعلى هذا لا تقبل شهادة الزوج والاجير
والمتهم والفاسق بعد ردها كما في المنهج وادخال احد الزوجين في الشهادة
هو ولا يضمن حكم القاضي في شهادته كما سيأتي ان شاء الله تعالى وشرط
في الصغير كونه حيزا وقت التحمل لان مطلق الصغير ليس باهل التحمل انتهى
بالسبب انما يحصل بالقبول اذ قبل لا يظبط له ويدل على هذا ما قاله الحارثي
في فصوله نقله عن غير الامام من ان الجني في اول حاله كالجنون يعني
اذا كان عديم العقول والتمييز واما اذا عقل فله والمعتوه سواء في كل
الاحكام كذا في المنهج وقال في التلويح ان الجني في اول حاله عديم العقل فان
به الجنون وفي الاخر ناقص العقل فانما به المعتوه فلا يمنع صحة اعتقاده ولا يقبل
انتهى وفي المنهج وكذا لا تقبل شهادة الجنون ومن جنى ساعة فشهد في حال
الصحة تقبل شهادته لا بد ذلك بمنزلة الاعى والاعى لا يضمن قبول الشهادة
وقدر بعض من جنى جنونه بيوم او يومين حتى لو جنى يوما او يومين
فاق في شهادته جائزة في حال الصحة كذا في البحر قال وكذا لا تقبل شهادة
المعتوه في محيط قال في رجل اعجب صوام مقفل نجى عليه ان يلقى فيؤخذ
به قال هذا امر من الفاسق في الشهادة وعن ابي يوسف اجبر شهادة
المعتوه ولا اجبر تقديمه لان التبدل يحتمل في غير الراى والتدبير
العقل لا يقطن في ذلك انتهى ولا تقبل شهادة المحدث في قذف وان تاب
لقوله لا تقبلوا لهم شهادة ابدان من تمام كونه مانعا فيبقى
بعد التوبة كاهلاره بخلاف المحدث في غيره لان الرد للعنف وقد اختلف
بالتوبة والاشياء في الالبه يصرح اليه ما يليه وهو قد لم يرد واولئك هم
الفاسقون وهذا يشاء منقطع بمعنى لكن لان التوبة ليس من جنس
التوبة وقد وصف الراية بهذه الصفة فلا يبعد داخل تحت الصدق

اعجب

فلا يستقيم الاشتباه ولكن معناه ولكن الذين تابوا فان الله يغفر ذنوبه و
يرحمهم واذا كان كذلك كان كذا ما عساه غير متعلق بالمستغنى عنه
في شدة النافع وفي تحرير النكاح الاوجه انه متصل وقد روي التلويح بان الله
اولئك الذين ينتمون محكوم عليهم بالفق لان التوبة واما رجوعه الى
الاعى في اية الحارثي في قوله ليل اقتضاه وهو قوله من قبل ان تقدر
عليهم فانزلوا الى الاخير اعني قولهم لهذا عظيم لم يبق له في شدة
لان التوبة تسقط عنها شدة سقوطه كذا في المنهج وقال الشافعي تقبل
اذا تاب بعد ذلك الا الذين تابوا الى الاشياء مع عقب الكلمات
موطونة بعضها على بعض يصرح الى جميع ما تقدم الاما قام الدليل
عليه وقد قام الدليل على ان الاشياء لا يصرح الى كذا في المنهج ما رواه عن
الاصل وجوابه ما قرناه ونمام يطلب من الشيب في البحر فربما الى
البدعي كل فاسق تاب عن فقه قبلت توبته وشهادته الا الشيب
المحدث في قذف والمحدث بالكذب لان من حارب معروف بالكذب والتمترية
لا يعرف صدق توبته بخلاف الفاسق اذا تاب عن سائر انواع الفسق
فان شهادته تقبل وفي مخاتبة معروف بالعدالة اذا شهد بيزور عن ابي
يوسف انه لا تقبل ابدان لا تعرف توبته وروي القتيبة ابو جعفر انه يقبل
شهادته وعليه الاعتماد وفي غير العدل اذا شهد بيزور كتاب جازت
شهادته وفي القتيبة عن الوبري من رده لها كسرة حادثة لا يجوز حكم
اخر ان يقبل في تلك الحادثة وان اعتقده عدلا كذا ذكره في المنهج ثم
قال ولا تسقط عدالة حتى يضرب تمامه وعبارة مختصر تشير اليه
وهو صريح في البسوط كما في البحر لان المحدث من ضرب كذا تاما لان ما
دونه يكون تفسيرا والتفسير غير مسقط لها انتهى وعليه تقبل قبل
اكثره وعليه لم تقبل يضرب بسوط واحد ولو اتاه بعد كذا اربعة

سقط



من الشهود على صدق مقالته صار مقبول الشهادة وهو الصحيح
 لما في الكرخان ذكره في جامع الرموز ولو اقام بينة على اقرار المقتدوف
 بالنزاع لا يستلزم ان يكون نوا الربعة لما في فتح القدير من باب القاذف
 فاذا شهد رجلان او رجل واحد امرت ان على اقرار المقتدوف بالزنا بغير
 كتمان المقتدوف لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعاينة وكذا اذا
 اقام رجلين بعد حده على اقراره بالنزاع فهو شاهداً في كل ما في
 الاثبات حد اي في قذف حال كونه كافراً ثم لم يمس فانه تقبل شهادته
 على مسلم اذ بالاسلام حدث العداية وفيه شحار بالانه لو شهد
 قبل الاسلام لا تقبل شهادته على الذي لم يمس فانه تقبل شهادته
 الكافرة قذف لم يمس شهادته على امر القات لم يمس قبلت شهادته
 عليهم وعلى المسلمين لان هذه شهادته مستفادها بالاسلام
 ولم يلحقها رد بخلاف العبد اذا حد ثم اعتق حيث لم يقبل لانه
 لا شهادته للعبد اصلاً وحال رقه فتوقف الرد على حد وشهادة فاما
 حدث كان رد شهادته بعد العتق من تمام حده وان ضرب الذي
 حد مقتدوف سوطاً فاسلم ثم ضرب اباه بعد الاسلام يقبل شهادته لان
 الموجود بعد الاسلام ليس كحد لا تقبل شهادته فيه ثلاث روايات في
 الرواية لا تقبل شهادته على التائب فاذا تاب قبلت وفي رواية بطل
 ان ضرب الاثر بعد الاسلام وفي رواية ولو سوطاً لما في صحيحه ذكره
 قاضي خان الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمس عليه زمان
 يظهر اثر التوبة ثم بعضهم قدر ذلك بسنة اشهر وبعضهم قدره
 بسنة والصحيح ان ذلك موقوف على اتمام الفقه وبمجرد وكلمة
 في الفقه الذي يمنع الشهادة وانفقوا على الاعلان بكبرية يمنع
 الشهادة وفي الصغار ان كان معلناً نوع فسق مستشع

يسمى بذلك فسقاً مطلقاً لا يقبل شهادته وان لم يكن كذلك ينظر
 ان كان صلاحه اكثر من فساده اعطى من الحق يكون عدلاً يقبل لانه
 غير المعصوم لا يخفى من قبل ذنب فيعتبر فيه الغالب وعن ابي يوسف ان كان
 الفاسق وجبها اذا مروءة جازت شهادته لان مثله لا يكذب ومن كتمته
 غلبته لا تقبل شهادته انما اذا لم يمس وقد كان فسقاً وشهد في حادثة
 لا تقبل شهادته حتى تاحته بشيخ حاله بعد الاسلام ولو كان هذا التمسك
 عدلاً ولم يمس ثم شهد تقبل شهادته من غير ان يسأل عنه انتهى ولا
 البتة اذ لا صدق اي ولا تقبل شهادته لاصله وان علاجه وجد حده و
 ان علوا سوا كان حده لا يمس اذ انما في المنع وفيه اي ولا تقبل شهادته
 الاصل لقوله عظيم لا تقبل شهادته الولد لوالده ولا الوالد لولده
 وان سئل ان منافع بين الاولاد والاباء متصلة ولهذا لا يجوز اداء
 الزكوة اليهم نفي شهادته من وجه اطلاق الفرع فشملي الفرع من
 وجه لا تقبل شهادته ولد الملاعن لاصوله وهو له اول وعقب بقوته
 من وجه بدليل صحة دعوته منه وعدمها من غيره وتحريم مناحته و
 وضع الزكوة فيه فاحكام البنوة ثابتة الا لارك والنفقة من
 الطرف كولا الصاهراي الزاوي ولو باج احد التوأمين وقد ولدا
 في ملكه واعتقه مسمى فشهد لبايهم تقبل فان ادعى اباه في شئ
 نسجها وانفق البيع والعنف والقضاء ويرد ما قبض ومثله
 هؤلاء الكساد لتحويل العقد وان كان القضاء قصاصاً في طرف او
 نفس فارك عليه دون العاقلة كذا ذكره في المنع بقتل عن تجميع الكثرة
 الجامع قيد بالشهادة لهم لان الشهادة على اصله وفيه اي على اضرار
 هما مقبولة الا اذا شهد الجدة على ابنة لابن ابنته فانها لا تقبل لوجود
 المانع من كسبه ولها في المحيط قال محمد رجل شهد لابن ابنته على ابنة

تقبل لانه حين شهد عليه لم يجره الولد بل يجره بعد حكم الحاكم ثم
 في يجره بموجب الشهادته والشي لا ينفي من حيث نفسه كذا ذكره في
 ثم قال وهذا التعليل يفيده ان الكلام في شهادته على اقراره بان ما اولدته
 زوجته ايسر لانه الاموال والاولاد في الاموال قلت في شهادته الشك الوهاب في
 لي في الكلام عبد البر ابن السكينة ابن شهادته الانسان لابن ابنه على ابيه
 مقبولة وعمره الى قاصدين والطلقة ولم يقيد به حق ودون حق ولعل وجه
 القبول ان اقراره على الشهادته على ولده وهو اعز عليه من ابيه ايسر
 دليل على صدقه فتشفي التهمة التي ردت لاجلها الشهادته انتهى وعنده
 اي لا تقبل شهادته السيد لعبد ومكانته ومن احدى الزوجين لما اقر احد
 لا تقبل الشهادته من زوج زوجته ولا من زوجة زوجها ولا الزنا
 لامرأته ولا العبد لسيد ولا المولى لعبد ولا الاجير لاتباعه ولا
 له استأجره ولا النافع ببد هؤلاء متصلة في الاولاد الله والاولاد
 ذكرناه شهد بنبأ امرأته او مطلقته فقبل منه بعد الاولاد الله والاولاد
 انقضاء العدة طلقها ثلاثا وهي في العدة لا تحوز المرأة الزوجية
 شهادته لها ولا شهادته له وما في البراءة من قوله ان الزوج
 لو تخلف حالها حالها ثم اياها وشهد لها تقبل محمول على ما بعد انقضاء
 العدة وفي الثانية لا شهد الرجل لامرأته بحق ثم تزوجها بطلت شهادته فيما
 تقدم ذكره في معنى ثم قال وله علم ان الزوجية انما تنبع منها وقت انقضاء
 لا وقت الاداء ولا وقت الحمل انتهى ولا فرق بين ان يقر على العبد وما
 اولم يكن لان له حق في حاله كيف ما كان والمراد بالاجير في حديث التلميذ
 الخ من الذي يعد ضررهما في حذر نفسه ونفعه نفع نفسه وهو
 معنى قوله عليهم لاشهادته للنافع باهل البيت واصول القنوع السؤال
 من يقر بها للقدم كالحاكم والاجير والتابع لانه بمنزلة السائل يطلب

منهم وهو من القنوع لانه انقضاء وقيل المراد به الاجير من هرة لانه
 اجير من ويستوجب الاجر على منافعها لا شهادته في مدة الاجارة يقول
 كانه شهد له باجره كذا ذكره الزيلعي في التبيين ثم قال وما لك تجادلنا في
 الاولاد وهو يعثر بها بالشهادته عليهم وان في مجالسنا في الزوجين فيقول
 لا تارة بينهما والزوجة قد تنسب سبب للناس والعداوة وقد تكون سببا
 لليل والايثار فصارت نظير الاخوة ولهذا جرى القضاة بينهما و
 المحسوس بالدين ولا معيشة في المنفعة انما ينسب حيفا في الغرام اذا شهد
 عليه من نفسه ولما ما روي من حديث وما بينا من المعنى وهو ان
 المتنافعين بينهما متصلة ولهذا بعد احدهما غلب بفناء صاحبه وقيل هو
 مراد بقوله ووجدناه عالما فانما في اي حال قد يحكم في ذلك ان هذا في
 الزوجية في الاولاد انتهى وذكر صاحب المنهج في اول هذا الباب
 ناقل من خطه في المفتين اذا قضى بها داء الاعم او المحمود في القذف
 اذا تاب او اجد الزوجية مع اخر لصاحبه او بشهادته الاولاد الله والاولاد
 او عكسه بشهادة نفذ حتى لا يجوز للمائة اليك له وان راي بطلان
 انتهى وسائر تمامه ان شاء الله والشريك اي لا تقبل شهادته
 الشريك لشريك فيما هو من شركتهما اي فيما يشتركان من التجارة لانه
 شهادته لنفسه من وجه ولو شهد له فيما ليس من شركتهما تقبل لانقضاء
 التهمة كما في معنى ولا تقبل شهادته المحنت الذي يفعل الردى من الشبهة
 بالنساء كالشريين بزيهن والتكيد من الرجال واما اذا كان في كلام
 له او اعصابه فليس له كنه فيقبل اذا كان مع رجل وامرأة لا
 اسرار فيهما في جميع الزمر واما لم تقبل شهادته لانه فاسق واما الذي
 يسميه الناس مخنثا الصف خلقته ووهن الشبهة تقبل شهادته اذا
 كان عدلا كما في شرح الوفاي لان من يملك قافي كنه مخنث بغير الشك

مخزوم سكران فليعب به الجيب ويستخرون منه فانه لامرته ملثمة ولا يجتز
 عن الكذب عادة وفي النهاية مغربا الى الذخيرة لا يجوز شهادته مدمن خم
 ثم قال شرط الادمان ولم يرد به الادمان في الشرب وانما اراد به الادمان
 في النية يعني يشرب ومن يشرب بعد ذلك اذا وجدته ولا يجوز
 شهادته مدمن السكر وان اراد به السكر سائر الاشربة سوى الخمر لان الخمر
 في سائر الاشربة السكر شرط الادمان على السكر والخمر في الخمر نفس الشرب
 فشرط الادمان على الشرب انتهى قال صاحب الكمي بعد تقدم حاكمها عن شيم
 صاحب الكمي ان الادمان بالفعل او بالنية ليس بشرط في الخمر لان شرط
 قطرة منها كيرة وهي مسطرة للعدالة من غير اصرار وانما ذكر المشايخ
 الادمان ليظهر شربه عند القاضي لانه شرط وامان في غير الخمر فلا بد من
 الادمان لان شربه صغيرة انتهى واما سكره فحرام لما في فتاوى قاضيه
 ومن سكر من التبدل بطلت عدالته في قول الخصم لان السكر حرام عند
 الكل وقال محمد لا يظن بطلان العدالة الا اذا اعتاد ذلك او خرج سكرانا
 يلعب به الصبيان انتهى وكذلك من جلس بها لس الفجر والشرب لا تقبل
 شهادته وان لم يشرب لانه تشبه بهم ولم يجتز ان يظن عليه
 ما يظن عليهم فلا يجتز عن شهادته الزور كذا في البيهقي ومن يلعب
 بالطيور اي لا يقبل شهادته من يطير الطيور لانه تورث الغفلة والغالب
 فيه ان يصعد على السطح وينظر الى عورتها النساء وهو صفت وانما
 اذا مسكها لم الاستئناس ولا يظن بها فلا بأس به ولا تورث عدالته
 لان ما كلفها في البيوت حيا كما في الخمر الا اذا كانت حراما اخر
 مملوكة لغيره فتفرغ في ذكرها وباعه ويبيع منه لانه ملك الغير فلا يكل
 له ذلك ومسقط عدالته بذلك في البيهقي وانما قال يلعب لانه
 نوع لهو واللعب بالكر مصدر لعب بالكر يلعب بالفتح اي يفعل

فعلا

فعلا غير قاصد مقصدا معي لما ذكره الراغب وفي الكنف انه لا يقيد فائدة
 اصلا والطيور جميع طير جمع الصكر كما في جامع الرموز وكذا لا تقبل شهادته
 من يلعب الصبيان اذا لامرته ملثمة ولا يجتز عن الكذب عادة كما في الكمي
 او يلعب الطيور لانه من اليهود يدخل فيه المزمار وكفه من اكلامه
 المستشعر بيد المسلمين دون الحداث وضرب العقيب الاضمة مع نحو
 الرقص كما في جامع الرموز قال في الخمر والكراد بالطيور لا يهد يكون شتيها
 بين الناس احتراز به عما لم يكن شتيها كضرب العقيب والحد فانه لا يمنع
 قبولها الا ان يتحقق بان يرفضه بان يفيد حد الكبار كذا في البحر حاكمها
 عن المحيط انتهى وكذا في الخمر ومن من البهله لقدم امير الاسلام العظيم او الاعتبار
 كما في جامع الرموز قال المصنف فتاواه اذا قدم الامير ببلدة غرضه الناس و
 جلسوا في الطريق فيظنون اليه قال خلف بطول عدالتهم الا ان يذهبوا
 للاعتبار والفتوى على انهم اذا خرجوا الى النظيم من يستحق التعظيم
 ولا الاعتبار بطول عدالتهم ومن يلعب بالصومحان يريد الغروسيه جاز
 شهادته انتهى او يفني للناس يفني ولا تقبل شهادته من يفني لاجل الناس
 لان جميع الناس على لهو ولعب ولا يجز عادة عن ارتكاب كبيرة بالمجازفة
 والكذب قبيح يكون للناس اي ليس معهم لانه لو كان لاسماء نغمة حتى يزل
 الوحشة عن نغمة من غير ان يسمع غيره ولا بأس به ولا تستحق عدالته
 في الصحيح لما روى ابن البراء بن مالك دخل عليه اخوة ابنه بن مالك وهو هو
 يفني والبراء بن مالك كان من اهلها والحياة واشد شغرا فيه وعظ
 وحكمة فهو جاز بالانفاق وان كان فيه ذكر امرأة معينة فان كانت
 معينة او كانت فيه ذكر امرأة غير معينة فلا بأس به وان كانت معينة و
 هي حرة بكرة كذا ذكره الزيلعي في البيهقي ثم قال ومن لم يجز من اجان
 الفداء في العرس ومن مشا جانا من قال اذا كان يشغف يستفيد به نظم

القواعد ويصير فصيح اللسان للباس ومن لم ينج من كرهه مطلقا ومن
 الناس من اباها مطلقا ونحن بيننا الصحيح من الاقاويل بجده انتهى
 فرد الشهادة لاعتان الفتى لا الفتى في المراجعة ذكره في جامع الرموز
 وفي الاجناس سئل محمد بن سنان عن الذي يترجم مع نفسه قال لا يقدر في سنة
 واما المرأة بالامكان قابا حيا قوم وحظها قدم قال صاحب كنه بعد مقدم
 والمختارات كانت الامكان للحرمة الحروف على نظرها وقد رأتها مناج والا
 فغير مجاز كذا ذكره في باب الاذان ان التلحين لا يرفع الاية فيغير صغيتها
 الحروف فلا معنى لهذا التفصيل انتهى قال علي القاري في حاشيته على
 الجلالية وما ذكره شيخنا في حاشيته بان ليس لكل كرا بل اللحن المفسد
 للمعنى فهو غير صحيح وان اللحن مطلقا اذا كان سهوا فليس كرا واما اذا كان
 عدا فهو كرا واما الفرق في الصلاة في ان اللحن المفسد للمعنى مفسد لها دون
 غيره واما التلحين مطلقا فهو وجب للكفر انتهى وذكر في البحر ان المذهب
 حرمة الغناء مطلقا ولا يمتد عليه بما في الزيادات من قول اذا اوجع بما هو
 معصية عندنا وعندهم اي عند اهل الكتاب وذكر منها الوصية للمعصية
 والمعصيات خصوصا اذا كان من المراجعة كذا ذكره في كنه ثم قال فقد ثبت
 نص المذهب على حرمة فانه قطع الاختلاف انتهى وقد مر الكلام عليه انفا
 ولا يقال ان فيه تكرارا فقد ذكره في كنه قبل هذا لان هذا مخصوص بالمرأة
 وهذا عام ولان الاولة التلحين مطلقا وهذا في التلحين للناس اذ يلعب بالسرود
 عطف على قوله يلعب بالطيور اذ يلعب بالسرور او تلوذ بالصلوة بسبب
 اي بسبب السرور اذ يلعب عليه بالكذب اذ يلعب به على الطريق اذ يذكر
 عليه فسقا لما في كنه لان كلامها كثيرة تدل على الدناءة لما في كنه في كنه
 السرور بل هو لم يقبل شهادته بلا خلاف بخلاف لا يلعب بالسرور فانه يقبل
 اذا جرد عما ذكر وان كان مكرها عندنا لان الاجتهاد فيه مساعا

كونه جاحا عند الكافي والكل هو مروي عن ابي يوسف لما في كنه واختارها
 يلعب الكلام عبد البر لها صلات العدالة انما تسقط بالسرور اذا وجد
 واحسن حسا القى رد فوات الصلوة بسببه والكنار عليه واللب ب على
 الطريق اذ يذكر عليه فسقا والا فلا بخلاف السرور فانه مسقط مطلقا لما في البحر
 ذكره في كنه ثم قال والسرور لعب معروف وفي القاموس انه وضعه ازيد بن بابويه
 فذا قيل سرير قال مصنف في فتاواه وفي كنه ومن يلعب بالسرور فهو مردود
 الشهادة على كل حال ومن يلعب بشي من الملاهي ولا يفسد عما يلزم من
 الفرائض ان كان مستشفا كالمرجير والصابير لم يجر شهادته وان
 لم يستشع كالحدا وضرب الخشب صارت مقبولة الا ان يدخله حد كنه
 والكبار فسقط ومن كان معروف بالكذب الفاسد لم يقبل شهادته ويريد
 ب اذا اعتاده اما اذا كان يقع منه احيانا قبلت والذي اعتاد الكذب
 اذا تاب لم يقبل شهادته لان من اعتاد الكذب قتلما يصير عنه انتهى اذ
 يرتكب ما يوجد حد يعينه لا يقبل شهادته من ارتكب نوعا من الكبائر التي
 يتعلق بها الحدود كالزنا والسرقة والواحدة عندهما بدخول فيه القذف قبل
 الحد فانه كبير مسقط للعدالة وبه يفتي في الكبرى لكن يشترط الاعلان في
 الكبرى لما في جامع الرموز يعني المراد به ارتكاب ما يجذب بالفعل ولا يلوذ
 ذلك الا باظهاره واطلاعه الشهود عليه كما افاده ملاحره في كنه
 على السرور وسائر بيات الكبرى ان من ارتكبها في البرزخية ولا يجوز شهادته
 من ترك الصلوة بجماعة الا اذا تركها بتأويل ولا تارك الصلوة في البحر
 ولا تقبل شهادته مع مجلس في مجلس الغناء او يتبع صوت الكفنة ولا من
 يسمع الغناء قالوا ولا تقبل شهادته بايع الاكفان وقدمه شمس الاثمة
 السرخسي بما اذا تركه لعل والافتقار لعدم تنبيه الموت والطاعة
 كذا ذكره في كنه ثم قال وينبغي ان لا تقبل شهادته بانه الحنوط ايضا فانه يترصد

ذلك حتى ان بعضهم يقول عند هجوم الصاعون هذا سورة وهذا زين الخاف
 سلفي انتهى اذ ياكل الربوا اي ياخذ القدر الزائد لانه من الكبار والمكابر
 بالاكل الاخذ وانما ذكرتها لقدم كما الذين ياكلون الربوا الاية وكما في الاصل
 ان بقية مشهورا به وذلك بالادمان لانه لا يمكن التحرز عن العقد الفاسد
 والكتاب المفرد للعقد وهو بواجب بخلاف المال ايتهم حيث لا يستر طيفه
 الادمان لان التحرز عنه ممكن لما في التبيين اذ يدخل الحرام بلا ازار لان كشف
 العورة فسق حرام قال عليه السلام لعن الله الناظر والمختور وراى ابو جلال
 في محام بغير ازار فقال لا ايها الناس خافوا الحكم ولا تدخلوا الحرام من غير منبر
 وذكر اخرج ان من عصى في الطريق بالسراويل وحده ليس عليه غيره لا تقبل شهادة
 لانه تارك للمروة ذكره في التبيين والازار بالكر ما ليس عند دخول الحرام او
 يفعل ما يستحق به اي يفعل الافعال المستحقة وهو التي ينب فاعلم ان
 المستحق وهو ضعف العقول في النهي ويدخل فيه خلق اللحية كما لا يخفى كالبول
 الاكل على الطريق اي ببول على الطريق بين الناس اذ لا كل غير السوء في الطريق
 بين قدم غير سوء كما في جامع الرموز فانه تارك للمروة فان كان لا يستحي عن
 مثل هذا لا يمنع عن الكذب وكذا كل من ياكل في السوق بين الناس وقال في النهاية
 اما اذا شرب الماء اذ اكل المقل على الطريق لا يقطع اي لا يقدر في عدالته
 لان الناس لا يستقيم ذلك واما ببول على الطريق اذا كان بحيث يراه الناس
 ذكره في مجمع ثم قال كذلك لا تقبل شهادة الخاس وهو الدلالة اذا كانت
 عدلا لا يخلف ولا يكذب ومثله الذي يكشف عورته يستحي من جانب البركة
 والناس حضور وقد كثر في زماننا كذابة في القدر وكذا ما يجزى بالمروة بين
 قبولها وان لم يكن حراما ولذا قال في الهداية لا تقبل شهادة من يفعل الافعال
 المستحقة مثل البول والاكل على الطريق ومروءة ان لا ياتى الثمان بما
 يستقدر منه بتجنبه عن مرتكبه اعدا العقل انتهى ويدخل فيه الجباة المتكادرون

في المروة كصحة الارازل واخر اط المراء والجوف الدينية من نحو الدباغة
 والحيانة والنجاسة بلا ضرورة كما في الكشف لما في جامع الرموز وكذا من عصى
 في السوق بالسراويل وحده وكذا المناهضة مع الابن في السر كما في الاختيار
 لان هذه الابن تدل على قصور عقد وقلة مروءة ومن لم يمنع عن فعلها
 لا يمنع عن الكذب عادة لما في التبيين وفيه وكذا لا تقبل شهادة من باطل
 في السوق بين ايدي الناس لما ذكرنا وقال بعض الحكماء لا تقبل شهادة اهل الجوف
 لكثرة الابن الفاجر منهم واكثرهم على ان تقبل شهادة من عرف منهم بالعدالة
 ولا تقبل من يكره شتم اهله ولا من يشتم الناس انتهى قال كص في فتاواه و
 حكى عن غيره من يحكي انه سئل عن يشتم اهله وماله كره واولاده يشتم الناس
 ويشتمونه فهو حرج ولا شهادة له لما جن انتهى ولا شتم الناس اذ الجان
 كما في الاختيار او يظهر سب سلف ايتس واحدا من السلف وهم الصحابة و
 التي بعده من العلماء كما في ج واجابه لانه يدل على قصور عقد ومروءة
 ولم يمنع عنها لا يمنع عن الكذب عادة لما في شرح الاقضية لابن الملك
 ونعم ما قيل من طعن في علماء الامة لا يلومن الا امامه ولذا قال ابو يوسف
 لا تقبل شهادة من شتم اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله لانه لو شتم واحدا من النبيين
 لم تقبل شهادته فنهى اذ في كذا في الحيط والسلف في الشرح كل من يقبل
 مذهبه في الدين كما في واجابه فانهم سلفنا والصحابة والتابعين فانهم
 سلفهم كما في الكفاية ولم يوجد اصل انه جميع سلفي وشعور انه في الاصل
 مصدر سلف اي محض وسلف الرجل ابايهم واجدادهم وجميع سلفا وفيه اشارة الى انه
 لو كنتم يستهم قبل شهادته فان الفادح الاعلان والى ان سب احدا من
 الصحابة ليس بكفر كما في خزائن الغنائم وغيره لكن في عمود التنازل لو قتل واحد
 من سبب الشجيرة او ليعنصا لم يقتل به فانه كما في لانه سبها ينفرد الى
 الاسباب التي عليه السلام وفيه اشارة بان لو قتل خفي اهل بيتي لم يقبل شهادته

شهادته وان كان عالما في ادراك الجواهر بان اللعن والسب مباح
هو التكلم في عرض الانسان بما يغيبه وفيه اختلاف لما في الحديث قاله النبي
السب لكم واعما قديرا السلف بنما لظاهم والا لا اولي ان يقال والاولي
او يظهر سب مسلم لان العدالة تشق بسبهم وان لم يكن من السلف
لما في النهاية والسلف والخلف قلت الفرق بينهما ان السلف الصالح الصدر الاول
من السراة وغيرهما المتابعين خلف بنو الامم من بعدهم في الحيز
بالسنة في ذلك ما لا ينفك في السنة كذا اذا دونه في البحر فقلنا عن مختصر النهاية
قال العلامة يعقوب بن علي في حاشيته شرح الوقاية اعلم ان المعصية صاحب
الهداية ونظم كثيرا من باب الشهادة في مسلك واحد فقال لم تقبل ولم يبين
انه لا يقبل القاضيه وحكم به هو يجمع حكم امر لا يمانع يجمع في بعضها دونه بعض
وانما ابيح ذلك ان كان الله تعالى في شهادة الاعلى لا يقبل القاضيه وحكم به يجمع
حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال ما لا يقبل شهادته مطلقا لا بصير وصره
بهذا في الكتب وقوله ولا شهادته كحدود في قذف فانه لا يقبل وحكم بها
يجمع لانه مجتهد فيه وكذا شهادة الزوج والبر لا يجتهد فيه ويجمع لقائه
قبولنا بحدوثه وحقيقته ومن يلج بالظهور او الظهور او شهادته يجمع للناس
او يرتكب ما يحل به كالقمار او تعقده الصلوة لان ذلك فسق فترديه الشهادة
ولو قبل القاضيه وحكم به صح وحاصل ان ما نقل فيه خلاف مجتهد فيه ولو قبل
القاضيه وحكم به صح وما لا فلا هذا اخر التفصيل الذي وعدناه بذكره لكن
في بعض ذلك مخالفة لما يقدر به لما في حاشية المفتين لما في الحاشية في
المسئلة عن سب الائمة لا يشهد له خادمه وكاتبه ومشرقه ورعيته والتكلم
في احاديث الرعية وقسمة الثواب وكذا راكب بحر الهند لانه قد خطبته
ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وكتبه بهم لئلا
يذلك حال لا يقبل يشهد راكب البحر للنجارة وغيره وهو المصوب لما في جامع الرموز

ولا تقبل شهادته الطفيف والرقاها والجار في كلامه والمسخرة في الحديث
وبل الذي يحدك ويكذب ويعتمد منه الناس وقال ابن عمر من يحسن يهتم اهله
ومما ليكم كثيرا في كل سنة لا تقبل وان كان احبنا تقبل وكذا الشتم للحيوان
كذا يشتم وامانة ديارنا فكثيرا يشتمون بايع الدابة ولا من يخلف في كلامه
كثيرا قال في الدين لما سئل عن شهادته اعوان الحكم والوكلاء على به القضاء
لا تسمع شهادتهم لانهم ساعدون في ابطال الحق وصحتهم وهو فسق فلا تسمع
ولا من هو الدية ايضا يقبل فحين يقول من مذهب الجاهل مذهب الحق في انه لا يقبل
شهادته لانه لا يجر اهلا لشهادته فلا يصدق عليه ذكره في المنهج وفي البرازية
شهادته اهل السجون فيما يقع بينهم فيه لا تقبل وكذا شهادة الصبيات
فيما يقع بينهم من الملاعبة وكذا شهادة النساء فيما يقع في محامته لا تقبل وان
مستحاجة اليه لان العدل لا يحضر السجن والبالغ ملاءمة الصبيان و
الرجال حام النساء والشرع شرع لذلك طريقا اخر وهو الامتناع عن حضور
الملاعبة وما يستحق به الدخول في السجن ومنع النساء عن المحاماة فان لم
يستظفوا كان التفحص لهما فالإهم الى الشرع انتهى لكن في حدادى مقدسه وتقبل
شهادته النساء وحدهما في العترة والحمام بحكم الدية لئلا يهدر الدم وهو
معارض لما في البرازية ان يشبه له عند الفتوى لما في المنهج وقال في البرازية
لا تقبل شهادته ستة عشر وعدها والذى يجزئها تنفسه بشهادته و
التي تقدم على النفي وشهادته التماس وشهادته تخلف مع رجل او امرأة ولو
مع رجل وامرأة تقبل وذكر فيها ايضا شهادته الوكيلية او الدلائل اذا قالوا نحن
بشهادتنا الشئ والوكيلان بالكلية او الخلق اذا قالوا نحن فعلى هذا الخلق
او التماس لا تقبل اما لو شهد الوكيلان بالبيع او التماس انه ملكه وانها
ملكه تقبل والشهادة على الخلق بلا دعوى بلا دعوى الزوجة تقبل كالطلاق
والعتاق للامة انتهى وفي حاشية الفتاوى شهد على شهادته ادعى على مثل شهادته

لا تقبل ولو قال شهد مثل شهادة صاحب لا تقبل عند المحقق وعنده
عامته لا تقبل بحكمه وحكى ان وزير الخليفة شهد عند ابو يوسف فقال ابو يوسف
للمدعي انت من هذا اخر فقال هو من كان الوزير فقال نعم فدخل الوزير على الخليفة
يشكو من ابو يوسف فدعاه فقال له ان وزيرك عدل فلم رددت شهادته فقال
سحمت يوم ما يقبل لك انما عذرنا فقلت ان كان صادقا فلا شهادة للمدعي وان
كان كاذبا فلا شهادة للكاذب فاستحسن قوله انتهى وقال المحقق فيناه
في العيون شهادة الوصي بين علي كيت تقبل وشهادة الميت لا تقبل وانما
لم يحاكم كذا الزيادة وذكر في كمال انها تقبل وشهادة الوكيل للمدعي بعد
العدل ان خاصه لا تقبل وان لم يحاكم فتقبل وهو قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف
لا تقبل خاصه اولاد وما لم يطلب فيها وفيه ثمانية والذي اخره وجوب ان
كان له وقت معية كالصلوة والصوم لم يثبت عدالة الابن في التاخير بعد
وان لم يكن له وقت معية كالزكوة وكما ذكرنا في رواية عن محمد لا تقبل عدالة
وقال بعضهم لا تقبل فيه اخذ الفقيه ابو الليث في الكوفي قال في التاخير في البر
الفتوى على ان تاخير الزكوة من غير عذر تسقط عدالة الما فيه من ادق الفقهاء
وبما ذكره لا تسقط انتهى وتقبل الشهادة لاجنه وعيم اي تقبل شهادته لانه
ومن السلف من يقول لا في الالة والا وهو الاول ذكره ابن مملوك في سطر الوفاة
وعيم اي تقبل شهادته بحكمهم ومن السلف من يقول ومحمد رضا على ان
تقبل شهادته على من حرم عليه رضا كما يوجب رضا ادم صاهرة كما
امرته وبنتها وزوج بنته وامرأة ابيه لانعدام النعمة لان الاملاك رضا لها
بينهم متميزة والابوي متميزة ولا بسوطه بعضهم في مال البعم فلا تنفذ
النعمة بخلاف شهادة لفرانته ولاداد احد الزوجين للاخر على ما بيننا
كذا في التبيين قال في البرازية وفي الاقضية تقبل لابوي من الرضاة ولعن
ارضاة امرته وامرأة ابنتها ولزوجة ابنته وامرأة ابيه وامرأة

ابنه واخت امرته انتهى وفي كمي تقبل شهادته لولده من الرضاة كذا في التبيين
وشهادة اهل الاهوار اي وتقبل الشهادة من اهل الاهوار الذين كانوا
في القيد من اهل القبلة لان فسقهم من حيث الاعتقاد وما اوقف فيه
الاتينية بالتاكيد والتبقي في الدنيا لا يرى ان منهم من يعظم الذنب حتى
يجعل كبرا فسقهم من حيث الاعتقاد لا يدل على كذبهم وصاروا كمن يشرب
المسكر او يترك حركته التسبيح مستحيما لذلك خلاف العنق من حيث التعاطف
وفي التبيين ولما دل محمد على قبول شهادتهم فقال ارايت ان احب رسول
الله ساعدوا معاوية على مخالفة علي رضي الله عنه واين يدعي علي ان
عزدهم دهم ومخالفة علي رضي الله عنه بدعة هؤلاء وكيف يجوز عليه
بالسيف ولكن لما كان عنده تاكيد وتدين لم يمنع قبول شهادته في انتهى
وقال ان لا تقبل شهادة اهل الاهوار لانهم فسقة اذ الفس من حيث
الاعتقاد واغلظ من هم النفس من حيث التعاطف وجواب ما ذكرناه واهل
الاهوار ما ذكره كتب الكلامية اهل القبلة الذين لا يكون معتقد هم معتقد
اهل السنة وهم الجارية والقدرة والروافض والخوارج والمعتلة والمبجحة
ولا منهم الشيعية عرفت فضا ولا اشيعين وسبعين في التبيين اطلقه هنا
فيهم في الذرة يهود لا يكره ما جبه وزاد في سراج الوهاج انه لا
يقول ما جبه ويؤثر عدالة تها طيه هو صحيح وتما في التبيين وهو صحيح
مصدرا هو يسه من باب احب اذا احبته ثم اطلق على الخراف النفس النفس
كذلك الشيء ثم استعمل فيل من موم فيل لانه هو اهله اهله اهله
والا سموا به لما بينهم النفس ومخالفتهم سنة واما الاهوار ومدودا السحر
يرون السماء والا ح ويجمع اهو يرون في ده في التبيين الا انهم يرون
من غلاة الروافض نسبة الى زعيم الخطا محمد بن ابي وهب عليه عيسى
بن موسى بالكنايس بعد قتله لانه قال ان عليا الامم الاكبر وجعفر الاصغر

[illegible]

كما في جامع الرموز وأما لم تقبل شهادتهم لانهم مع اعتقادهم الباطلة يستعملون
 الشهادة لئلا يخلص عندهم انه حق ويقولون المسلم لا يخلع كاذبا وقيل
 يرون الشهادة لئلا يخلصهم واجبة فيمكن الشهادة في التقرير
 ويعلم بهم صاحب الالهام فلا يقبل شهادته في السراج الوهاج في الاملاء قد
 اندرسوا وهكذا وليس يرفق لمن هم ذكر معني كونه كاذبا فيمنع والذم اي وقيل
 شهادة الذي العدل على منكم اي في الكفرات اختلفا اي الزمان ملة بان كان
 احدهما يهوديا والآخر نصرانيا فممن دان اختلف فهم متفقون في الكفر
 بالدين وبكذب النبي عظام وبكفرهم دار واحدة بخلاف عدم قبول شهادته
 الروم على الهند والعكس النقيض في الولاية باختلاف الدارين وانما تقبل شهادته
 بعضهم على بعض لان الشهادة من باب الولاية وهو من اهل الولاية بعضهم
 على بعض في وقت من جهة الاعتقاد لا يمنع قبول الشهادة لانه يجب تحريم
 دينه والكذب محرم في دينه وفي جميع الاديان كذا في الاختيار ولانه عليه السلام
 اجاز شهادته النصارى بعضهم على بعض وعليه اجماع السلف وروى انه
 عصى ام رجم يهودية زينا بشهادة اربعة منهم ذكره ابن حنبل في شرحه في الوفاة
 قيد بقوله على منكم لان شهادتهم لا تقبل على مسلم لقوله تعالى ومن جعل الله
 للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا شهادته الكاذب منه على احد ما حرمت
 الكذب حرام في جميع الاديان كذا في الهداية وقيد بالذي لان امرئ لا شهادة
 له لانه لا ولاية له قال في المنهج واختلفوا في شهادته مرتد على منكم والاهو عدم
 قبولها بحال انتهى وقال في دفع ما لكان لا تقبل شهادته الذي على منكم
 ولا على امرئ لانهم فسق بدينهم فاما في القرائن وجواب ما حرمت فممن
 مع جهة الاعتقاد لا يمنع قبول الشهادة وعلمه يعرف في التبيين وعلى منكرات
 اي وقيل شهادته الذي على منكرات من لم تقبل شهادته مسلم عليه لان الذي
 اعلا حاله لا يكره مع اهل داره ولهذا يقبل منكم في ولا يقبل منكم منكم

وشرب الخمر وزاد بعضهم عليها الكمال الربوا والكمال الشتم بغير حق وقال
بعضهم مما ثبت حرمة يدل مقطوعة فهي كبيرة وقال بعضهم ما
فيه حد أو قتل فهو كبيرة وقيل كلما اصر عليه المرء فهو كبيرة وما أغفر
عنه فهو صغيرة وقال بعضهم كلما كان عذرا فهو كبيرة وقال بعضهم
كل معصية أو عذرها في القرآن أو في حديث الشهور وقيل ما كان حراما
لغيره فكبيره فقصيره وقيل ما في سيرة الشرع فاحشة فكبيره هكذا ذكره
الزبيدي والاشعري قال في جامع الرموز والجميع انهما كانا شيعيا
بين مسلمين وفيه هتك حرمة الدب كالأعانة على المعصية وضرب الخمر
لما في خلاصة المحيط والذخيرة والهاية والمفردات والكفاية وغير هات
الكتب المعتمدة انتهى وقد اشار هنا الى العدالة فانها شرط وجوب
الشهادة كما مر قال الزبيدي في تعيين الكفر والاصول العدالة شرط
لقبول الشهادة وهو الاستقامة يقال طريق عدل للمادة والتهمة بالسلام
واعتماد العقل وبما رضى العقل هواء بغيره ويصدق عن الاستقامة و
ليس كمال الاستقامة حد يدرى مداره ويكتفى لقبول الشهادة بآدائه
كما يورث في جميع الحقوق وادناه رجحان جهة الدين والعقل على الهوى
والشهوة واختلاف ذلك فقليل من ارتكب كبيرة أو اصر على صغيرة سقطت
عدالته فصارت بهما بالكذب لظهور رجحان الهوى على العقل واخص ما
قبل فيه ما نقل عن ابن يونس ان العدالة في الشهادة ان يكون محتجا عند
الكبار ولا يكون مصرا على الصغار ويكون صلاحه أكثر من فسادده وصدق
أكثر من خيانه لان الصغيرة تكون كبيرة في الاصر على فلا يوثق بسلام
من كثر منه كتمان والفساد فلم يوجد ما يدل على الاجتناب عن الكذب
والالمام من غير اصر ولا يفد في العدالة اذ لا يوجد من البشر من هو
مقصود سوى الانبياء عليهم السلام فيؤدي اشتراط العصمة الى ستة

باب الشهادة وهو مفتوح لقوله تعالى وكذا جعلناكم امة وسطا اي عدلا
تفكروا شهداء على الناس وقوله عظيم المسجون عدل بعضهم على
بعض الا في قذف الشئ وفي الاختيار لا بد من اجتناب الكبار ارجح
مصر على الصغار ويكون صلاحه أكثر من فسادده معتادا الصدق محتج
الكذب يخاف هتك الشريعة المعاملة في الدينار والدرهم موديا للامة
تقبل الهدى الهديان قال عمر رضى لا يرضى لكم طمعة الرجل في صلاحه انظر
الى حاله عند درهم ودينار اما الامام بمحضة اليمين قبول الشهادة لما في
اعتبار سد باب الشهادة وهذا لا يرد عليه والاعلى اي وتقبل شهادة
غير المحققين الكبر لان العدالة لا يمتثل تحت فان من اليوم السابع الى
عشر سنة عندنا فلم يقدر الا اذا نزل استخفا فاما في جامع الرموز
اطبقه هنا بشما لما في اكثر وقيد فاجتناب بآيتمه خوفا على نفسه اما
اذا تركه بغير عذر لم تقبل قال في المحقق وكما تقبل شهادة تميم امامته
والخيار ان اول وقت سيع داخرا في عمره وهو سنة لارجال مكة
لنساء اذ جماع المحنونة الذي قاله الحلواني كان النساء يجتنبن في زمن
احب رسول الله عظيم وفي النوازل ان ابن عباس رضى لا يجز ذبيحة
الا لقتل ولا شهادة وعلمنا قالوا تاكل ذبيحة وتقبل شهادته
ان كان لعقد والا لا تقبل وبه نأخذ كذا في البحر انتهى وكذا في اي
تقبل شهادة خصه اي كسرويه كخصته لان عمره قبل شهادة علقته
الحق ولانه قطع منه عضد قلبي فصارت من قطعت يده ظلم كذا في المحقق
قال في المحقق فتاوان وفي العتابة وتقبل شهادة الاعراب والمفتوح يده
في السرقة والتاجر الى دار الحرب اذا كانوا عدولا هو كتمان عنه نادو له
الزمان اي وتقبل شهادة الزنا لان صف الابوة لا يوجب صف الولد

مفصلة من قام سبوزنغ النواند

والبايع وما قبله من الثمن فلهما حصة من الثمن كذا عند اختلف
والناساب في عدم التهمة لان العتق لا يملكه الا من اعتقه ولذا
قال في الخلاصة ولو شهد العبدان بعد العتق على ان الثمن كذا عند اختلف
البايع والمشتري لا يقبل منهما بحران لانهما نكحاً باثبات العتق
لان الاول اشهاهما تخلفا وينبغي البيع كفتحه لا يملك العتق كذا ذكره
في المحرر ثم قال ولا يجارض ما في خلاصة محررنا الى العيون لو اشترى غلاما
واعتقهما فشهدا لمولاها على البايع انه قد استوفى الثمن جازيتهما
بشهادتهما لانها لا يحران به نفعا ولا يدفان مفرما وشهادتهما بان
البايع ابراء كسرى من الثمن كشهادتهما بالبايعاء لما في كفاية التمس
في المسئلة اعترف عبده في مرض موته ولا مال فيه فشهد هذا العبد
بشهادته في التمس وفي الشف وشهادة البايع تقبل اذا كان عدلا في قول الج 2
واما اذ استشهد في حاجة او بغير حاجة او بشهادته في سئل في حاجة
لا تقبل شهادته واما شهادته كمحضة اذا شهدت على الرضا عنك
شهادتهما تقبل في قول الج 2 في ولا تقبل في قول الج 2 وامامه ومزادة الاقر
لا يجوز بالثأر في قول الج 2 وامامه وانك في يجوز في قول مالك انتهى
والمحبر حال انك هد وقت الاداء اي اداء الشهادته لا التحمل اي لا
وقت التحمل فلا يشترط التحمل للبطرغ والمحرز والامام والعدالة حتى لا
كان وقت التمس حيا عا فلما ادعيا الاقرارا دفعا ثم بلغ البصع وعنف
العبد وسلم الحافر وتاب القاسم فشهدوا عند القاسم تقبل لان العمل
بهما الانذار بالاداء فيعتبر الاهلية والولاية عنده كذا في الاختيار
ولو شهدا اي اجن كعبته ان اباهما ادعى الى زيد اي جده وصيا في
الشركة وزيد بلا عيه اي الايصاء اي كونه وصيا فقبلت اي شهادتهما
على كعبته لانهما وان انكر اي الوصي ذلك فلا ياي فلا تقبل شهادتهما



لان القاضي لا يمكنه اجبار احد على قبول الوصية كما في المذمومة قال الكوفي فقالوا
 شهد وصيات بدين على كيت وكان في الورقة صفحا وجعل لهم فيها
 وصيا في هذا الدين وتقبل شهادته الوصيين وفي الذخيرة ذكر في
 الزبارة ان الوارثين لو اقر ادين على كيت ثم شهدا بذلك الدين
 قبلت شهادتهما عليهما وعلى باق الورقة يستوفى جميع الدين من
 جميع الشركه ومثل لو قضى القاضي بالدين عليهما في تصد بينهما ثم شهدا
 بعد ذلك بالدين على كيت لذلك الرجل لا يقبل شهادتهما باق الورقة هذه
 المسئلة بناء على ان مجرد اقرار بعض الورثة لا يلزم للدين في تعيين المالم
 يتعبر به قضاء القاضي وفي فتاوى الفضلي ادعى بعض الورثة ديناً على مورث
 ومصدق بعض الورثة وانكر البعض فانه يستوفى الدين من نصيب من عدم
 بعد ان يطرء نصب كمدعي وفي الفوارق ادعى على كيت ديناً فصدقه بعض
 الورثة ففي قول ابي بن يوحنا من جهة المصدق جميع قال ابو القاسم
 القاسم كذا الاختيار عني ان يؤخذ بالحكمة من الدين وهو قول الشيخ
 وما كذا واما ابن ابي ليلى وسفيان والشافعي وغيرهم من تابعهم وهذا القول
 ابعد من الضرر انتهى ولو شهدوا ابنا الغائب على ان اباها الغائب
 وكلمه اي وكذا زيدا بقبض دينه لا تقبل اي هذه الشهادته وان ادعاه
 اي وان ادعى الوكيل او كالة او انكر لان القاضي لا يمكنه نصب الوكيل
 عن القاضي فلو ثبتت شهادتهما لم تكن الشريعة شهادتهما لانها
 بشهادتهما لا بينهما بخلاف مسئلة الوصية لان الوصية اذا ادعى
 بغير قبول الشهادته كنعين الوصية والقاضي يمكنه ذلك والقي من ان
 لا يجوز لانها بخبر منفعة ان الشاهد باقاة من يحفظ ماله والشهادة
 التي بخبر منفعة لا تقبل فصار نظير مسئلة الوكالة وجه الاحتجاج بان
 القاضي ولاية نصب الوصي اذا كان الوصي طليبا او كان كونه مورثا

فيكون

فيكون القاضي بهذه الشهادة مؤنة التعيين اذ لو اشهادتهما
 كان بتأمر من يدين ويدين يصح فيعين من يثبت صلاحية نظرا
 للميت وان لم يوص له لانه نظرنا خلا فلم يثبت بهذه الشهادة شيء
 لم يكن له ففهم ونظيرها القرعة فانها ليست بموجبة شيء لم يكن له
 لولا القرعة ومع هذا اجاز استعمالها تجيبا للقلب ونظير
 للتمتع من القاضي كذا في التبيين وهي اصل ان ثبت الوصايا لا يكون
 مصفا فالشهادتهما اذا كان الوصي طليبا فيكون مسقطا عن القاضي
 مؤنة التعيين لا موجبة له الوصاية فلا تقبل لانها شهدا لانفسهما
 لانهما اثبتا معيتا لانفسهما ولو شهدا ديناً للميت اي شهدا دينان
 لهما على كيت دين انه اي كيت او ص الى زيد اي جعل زيدا وصيا على ادلاء
 وهو يدعيه اي وهما ان زيدا يدعي انه وصي قبلت اي شهدا دتهما و
 كذا اي تقبل مثلما سبق لو شهدا مويونا اي مديونا عليها دين
 للميت انه او ص الى زيد او شهدا من ادعى لهما اي شهدا رجلا ان او ص لهما
 الميت انه او ص الى زيد او وصياه اي او شهدا وصيان للميت ان الميت
 او ص الى زيد ايضا يعني من نصب وصيه ثم شهد هذان الوصيان
 على زيد انه وصي ففي هذه الصور ان انكر زيد لا يجوز شهادتهما وان
 ادعاه جازت لهما ان كانا القياس ان لا يجوز وان لم يكن لان لهم
 في هذه الشهادة نفعاً بان الوارثين قصدا بهما نصب من يعرف لهما
 ويقوم باحياء حقوقهما والفرعين قصدا نصب من يستوفيان منه
 حقهما والوصيين قصدا نصب من يعينهما على التحرف في مال كيت
 والموصي لهما قصدا نصب من يدعي لهما حقوقهما وجه الاحتجاج
 ان في هذه الشهادة لم يثبت شيئاً لم يكن للقاضي ففهم وانما كان له
 نصب الوصي فانقضى بهذه الشهادة مؤنة التعيين لانها زكياه

بشرا ذنبا لان القاضى يلزم ان يتأكل في هذا الوجه انه صالح لذلك
ان لا واخر القاضى بان صالح وتمامه يعرف في التبيين **قوله** ذكر
في تمنع ويجوز شها دة رب الدين لمدينه بما هدم من دينه ولو شهد
لمدينه بعد موته بما لم تقبل شها دة لان الدين لا يتعلق بمال المدين
في حياته وتعلق بعد وفاته كذا في شها دة قاضى خان تحت الميت لا
تقبل خاصه ام لا مخرج به في خلاصة والبرازية ولو شهد الوكيل بعد عزله
للموكل ان خاصه لا تقبل والا قبلت ولو دلكه بالخصوصه عند القاضى خاصه
المط بالذ درهم عند القاضى ثم اخرج الموكل منها فشهد الوكيل ان الموكل
على المط ما تنة دينار تقبل ولو دلكه عند غير القاضى وشهد على الوكالة في قام
المط بالذ درهم على الوكالة ثم عزله الموكل عنها فشهد له على المط
بما تنة دينار وما كان له عليه بعد القضاء بالوكالة لا تقبل كذا في البرازية ثم
قال واما شها دة الوجه تحت الميت عن غيره بعدما اخرج القاضى عن
الوصاية قبل الخصومة او بعدها لا تقبل وكذا لو شهد الوجه ينزل ولو شهد
بعض الورثة على ميت ان كان شهد له صغير الاجوز اتقا قدا وان كان
بالغا فكل ذلك عنده وعندهم يجوز ولو شهد لكبير على اجنبى تقبل في كل الرأى
ولو شهد للوارث الكبير الصغير في غير ميراث لم تقبل ولو شهد الوصيان
على اقرار الميت بشئ من ميراث الوارثه بالغ تقبل وفي شرع اكثر للزعلي ان الوجه
اذا خرج من الوصاية بعدما قبل لم شهد لا تقبل شها دة ثم قال لما صلح
ان من صار خصما في حادثة لا تقبل شها دة وهذا الاصل متفق عليها
وتما مع ينظر فيه من بحث القسام وفي سراج الوهاج وان مات الرجل وذو
اوجه الى رجل ما حال فلم يحاصم الوجه حتى عزله القاضى عن الوصاية في
جعل فيه غيره فشهد الوجه الاول بشها دة الميت في مال اذ في غيره ثم
شها دة باطله لان الوجه حل محل الميت بدليل انه لا يقدر ان يخرج نفسه

من الوصاية حال مخرج القاضى منها فصار فيما شهد به في مال الميت
كالميت لنفسه فاستوى في ذلك ان يحاصم اولم يحاصم وفي الوكيل ان لم
يحاصم فيما وكل به حتى عزله تقبل شها دة وان خاصه فيه ثم عزله لم
تقبل لان الموكل حي وهو قائم في حق نفسه دون الوكيل والوكيل ان يخرج
نفسه من الوكالة متى رآه وهو يقبل من ذلك ما اراد به الموكل فاذا
عزله قبل الخصومة لم تلحقه تهمة فيما شهد به فقبلت شها دة واذا خاصه
ثم شهد بعد عزله اتهم في ذلك فلم تقبل هذا كذا قولهما وقال ابو يوسف
هما سواء لا يجوز شها دة الوكيل خاصه او لم يحاصم واما اذا كان
وكيلا بالخصوصه فنزل قبل ان يحاصم شها دة مقبولة عندهما وقال
ابو يوسف لا تقبل واما اذا خاصه ثم عزله لا تقبل بالا جاز واما شها دة
الوكيل على موكل مقبولة وكذا اذا شهد له في غير ما وكل فيه لا تنفع التهمة
وفي جامع الفتاوى اذا شهد له بالخصوصه تقبل ثم الشرط عندهما
الخصوصه في مجلس القاضى وعزله الموكل قبل الخصومة عند القاضى فشهد
للموكل تقبل شها دة لم عندهما لما في الحديث اذا شهد اثنان بدين على
الميت لرجليه ثم شهد المشهود لهما لك هذين بدين على ميت تقبل شهادتهما
عند ابي حنيفة وعمر لان كل فرق يشهد بالدين في الذمة ولا شركة في ذلك واما
يثبت الشركة في المقصد من بعد القبض وقال ابو يوسف لا تقبل شها دتهم
لان احد الفريقين اذا قبض شيئا من التركة بدينه يشترط الفرق الاخر
فصار لكل شاهد النظم كذا في المجموع وشرط للقبض وفيه لو شهد كل فرق الاخر
بوصية الميت بالثلث فانه لا تقبل الشفاعة اتقا شها دة وصيصة
لوارث كبيره في غير حال الميت مقبولة ولو كانت ولو كانت الشها دة من الوجه
لوارث كبيره مال ميت لا تقبل لكونها بخلافها للوجه ومن شرط قبولها ان لا
تخرج نفقا ولا تدفع مغرما اليه من مخرج نفقا رضى الله بركته في الدنيا وبعده في الآخرة

ولا تقبل الشهادة على جرح مجرد يعني لا يقبل شهود المدعى عليه الشهادة
على جرحه مجردة أي لم يترتب على الجرح من دفع الخصومة عن الشهود
عليه ولا يقال له الجرح المفرد على جميع الرموز وهو ينفع بحكم لغة من
جرحه ببناء أنه جرحا عابدا ونقص منه جرحته التي هذا إذا ظهرت فيه
ما ترد به شهادته كذا في المصباح وفي الاصطلاح أظها رقتك هذا وان
لم يتضمن ذلك الأثبات الشرعية أو للعبد فهو جرح مجرد وان تضمن الأثبات حق
الدم أو للعبد فهو غير مجرد فتقبل ما سائر أن كذا الله والكلام المصالح
الأول بقوله وهو أي كجره الجرح ما يفسق به أي فسق به بجرحه ما هذا
المدعى من غير الجواب حق للشرع أي من غير أن يتضمن الجواب حق من
حقوق الشرع كما سائر ببيان أن كذا الله أو للعبد أي من غير الجواب
من حقوق العباد كوجوب المال فلما وجبه تقبل ما ياتى كفه هو أي جرحه
المجرد مثل قول الجرح يعني الشاهد فسق أو كذا الربوا أي شارب خمر أو
زنا في وقت كذا وقد تقام العهد أو مقربا من كذا عدو رواه
المدعى مبطل في هذه الدعوى أو اجراء في هذه الشهادة أو على أنه
لا شهادة لهم على مدعى عليه في هذه الحادثة فلا تقبل وان أقام البينة
على ذلك لأن البينة إنما تقبل على ما يدخل تحت الحكم للحكم والضمان وفي هذه
يثبت جرحه وليس في وسع القاضي الزام الفسخ لأن الشاهد يدفع
بالثبوت كذا ذكره ابن الملك في شرح الوقاية يعني أن القاضي يرفع ضيقه بالثبوت
ولعله قد تاب في محله أو قبله فلا يتحقق الالتزام ولأن فيه السبب والاشاعة
القائمة من غير ضرورة وهو حرام وإعلانه فسق وللضرورة تجاوزه على
ما بينين ولا يقال فيه حرورية وهو ظالم عن الظلم فينبغي أن يجوز لعدم
عيبه من انحراف الظالم أو المظلم لأننا نقول لا ضرورة إلى هذه الشهادة
لتمكن من الأخبار للقاضي سرا حتى يرد شهادتهما فتمكن الاستثناء عن

الظالم بذلك كذا في التبيين قاله في جميع الرموز وإنما لم تقبل لأن الشاهد صار
فاسقا بارتعائه الفاحشة المحرمة بالنسب بلا حرورية فان الشهادة الكاذبة
شذوذ في جميع القاض سر لان الحكم لم يجز قبل التعديل إذا جرح الخصم وفيه
أن مراد الفقهاء أن القاضي لم يلتفت إلى هذه الشهادة ولكن إلى حال
من شهود المدعى سرا وعلاية فاذا ثبت عدالتهم يقبل ما في الحضرات
الشهادتها أما إذا كان الجرح غير مجرد بان كان فيه إثبات حق الله كما قولها
زنا أو شرب الخمر أو سرقوا ولم يتقدم العهد أو كان فيه إثبات حق العبد
كقولها أخذوا المال أو قتلوا النفس عدما فتقبل شهادتهما حرورية أحياء
المحقق وان كان فيه هتك لأن مقصودهما الجواب حق الله كدهوعد
أو الجواب حق العبد وهو ضمان يدخل تحت حكم دفع ضيقه ببيت الجرح كما
في التبيين أو مثل انهم استأجرهم أي أن المدعى يستأجر الشهود على أن هذه
الشهادة وإنما لم تقبل هذه الشهادة عليه وان تضمنت امرارا بدأ على جرحه
وهو الاستيجار لأنه لا خصم في إثباته إذا لا تعلق له بالاجرة حتى لو قال استأجرهم
وأعطاهم الاجرة من ماله الذي كان في يده وطلب استرداده يقبل لأنه
خصم في ذلك كما سائر قاله في شرح الوقاية لا تقبل الشهادة على الجرح الجرح
إذا أقام البينة على العدالة أما إذا لم يقر البينة فاجز غير أن الشهود
فسق أو أكل الربوا فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدالة لا سيما إذا جرح
غير أن الشهود فسق انتهم وتحققت أن جرحه الشاهد قبل التعديل
دفع للشهادة قبل ثبوتها من باب الديانته ولهذا يقبل فيه خبر الواحد كما مر
وبعد التعديل دفع للشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل إذا لم يوجد
الجرح مبرور من المتواعد المقررة أن الذي يهمل من الرق وهو السرة كون
الجرح الجرح مقبولا قبل التعديل ولومن واحد غير مقبول بعده بل كونه إلى
نصاب الشهادة وإثبات حق الشرع أو العبد هكذا ذكره ملا حرورية الدرر

ثم قال فاضمير هذا الخفيف ما اعترض عليه بعض المصنفين بلا شك
على مراد القائل ومع ذلك رآه من القواعد عدوا فلجئ قال اقول فيه نظر اذ
الفرض ان مثل هذه الشهادة لا يجبر سواء كان قبل تعديل الشريعة او بعده فلا حاجة
اليها ذكره من الصور صغيدة ولذلك قلت بعد التعديل يعني لا يقبل الشهادة
على وجه مجرد بعد التعديل وقبله قبلت وانما لم تقبل هذه الشهادة بعد التعديل
لان العدالة بعد ما ثبتت لا ترتفع الا بالاثبات حق الشريعة او العبد لما عرفت
وليس في شيء مما ذكرنا اثبات واحد منهما بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل
فانها كافية في الدفع لما مر انتهى وللدريج قال اجاد في تحقيقه ذكره
ومراده من البعض ابن الكمال لما صرح به في معنى فان قلت لا نسلم
ان ليس فينا ذكر اثبات واحد منهما يعني حق الله او حق العبد لان اقرارهم
بشهادة الزور او شرب الخمر مع ذهاب الراجح موجب التعزير وهو هنا
من حقوق الله تعالى قلت الظان مرادها بموجب حق الله الحكيم واثبات
لا التعزير بقدرهم وليس في وسع القاضي الزامه لانه يدفع بالثبوت لان التعزير
حق الله تعالى وهو يسقط بالثبوت بخلاف الكفر وجب لا يسقط بها كما مر
موضع قال في الاختيار اعلم ان الجرح مقدم على التعديل لان الجرح
اعتمد دليلا وهو البيان لا الكتاب محذور دينه والمعدل يشهد بالخطو
لم يعتمد على دليل ولو عدله واحد وجرحه اخر فالجرح اول فان عدله اخر
فالتعديل اول فانه حجة كاملة ولو عدله جماعة وجرحه اثنان فالجرح اول
لاستدراكها في البوت لان زيادة الدلائل لا يوجب الترجيح ولا يسمي
القاضي الشهادة على الجرح قصد ولا يحكم بها لان الحكم للزام وانما يرتفع
بالثبوت ولا في هذه المسئلة واجب انتهى وتقبل اي الشهادة على اقرار
المدعى بنفسه اي يفسق شهوده لانه اقراره بان لا حق له في دعواه
في معنى وفي الاختيار ولو شهدوا على اقرار المدعى بذلك فسقطت لان الاقرار

يدخل

يدخل تحت الحكم ويظهر اثره في حق المدعى انتهى ولان غيرهم اشع
انما حشر ثم كلفوا عنه وعلى اهلهم اي الشهود عبيد او احداهم عبيد
لما في جامع الرموز او محدودون في قذف او قذفه اي لغاية وهو يدعيه
لما في جامع الرموز او شارب بواجر اي لان او سارقون مع كذا او زنا النسوة
بلا تقادم عهد لما في جامع الرموز فان المال يوجب حقا للشئ وهو الرق في
في الاول والحكمة الباقية او انهم شركاء المدعى اي شركة معاوضة فان
فيهم تهمته لما اذا شهد ولد المدعى او الولد لما في جامع الرموز او انه ابي
المدعى استأجر اي الشهادة لها اي للشهادة بكفا واعطاهم ذلك اي
بدل الاجازة مما كان له عنده اي من ماله الذي كان ودينه عنده او
الا صاكتهم بكذا اي اقام المدعى عليه بيسته على اني صاكت الشهادة
على كذا من المال ودفعته اي دفعت انا المال على ان لا يشهدوا على اي
بهذا الامر الباطل فشرطوا اي مع هذا شهدوا على وجابهم برد ذلك
تقبل بيسته لان في ذلك اجاب رد المال والمصلحة انما تقبل في هذه الصور
لان في بعضها حق المصداق وفي بعضها حق العبد وما جنة حاسة الى احياء
هذه الحقوق وذكر في الكفا انه لو اقام البيسته على اقرار الشهود انهم
شهود بالزور او على اقرارهم اجازة في اداء هذه الشهادة او
على اقرارهم ان المدعى مبطل في هذه الدعوى او على اقرارهم ان الشهادة
لهم على المدعى عليه في هذه المسئلة لم تقبل الشهادة وفيه انه اذا اقام البيسته
ان الشهود زنا او شرب الخمر لا تقبل ولو اقام البيسته انهم زنا او صدقوا
الزنا او شربوا الخمر او سرقوا مع كذا ولم يتقام العهد تقبل شهادتهم ذكره
الربيع في البيسته ثم قال قيده بكونه جرحا قدم لانه لو كان متقادما لا تقبل
لعدم اثبات الحق به لان الشهادة بحق متقام مردودة وما ذكره لخصاف
موقوف ان الشهادة على الجرح لا يجوز مقبولة تاديبه اذا اقامها على اقرار

المدعى بذلك ادعى الشك في دعواه هذا ما ذكره في الكافي وغيره من ان الشك
 لو شهدوا ان الشهود زناة او شريرة لم تقبل وان شهدوا انهم
 زناة او شريرة لم تقبل او سرقوا فقبل ويجعل الاول على انه اذا كان متقنا دما
 والا فلا فرق بين قولهم زناة او زناوا انتهى وفي الاختيار قال محققان
 وباب جرح كثيرة منها الركوب في البحر والتجارة الى ارض الكفار وفي قري
 فارس واشباهه لا يظن بدينه ونفسه حيث سكن دار الحرب وكسبوا دهم
 لئلا ينكح ما لا يخلو من ان يكذب باخذ المال وقرب فارس بظهورهم الى
 وهم يعلمون انتهى **فروع** ولو قال المدعى للمبرهان اني به فهو زور
 او قال ليس لي عند فلان شهادته فيما ادعى او قال لا شهادته لي عند فلان
 ثم انى بانك هذا فعل الاختلاف وفي الاجناس لو قال انك هذا لا شهادته
 لي فيه او قال ان شهادته فهو زور او ليست لي شهادته ثم شهد بقبول
 لا يجهل حدوث الشهادته بعده بالتذكر او النسيان باعتراضه عنده كذا
 في البرزخ في كتاب القضاء ومن شهد في حادثة ولم يبرهه اى لم
 يزل عن مجلس القاضى حتى قال ادعت بعض شهادتي اى اخطأت بشك
 زيادة كانت باطله او اخطأت بنسب ما كان يجب على ذكره قبل
 اى قوله ادعت بغيره اذا تذكر لفظا بعد ما شهد في شهادته قبل ذكره
 ان لم يكن فيه منافضة في حقك في منع ان كان اى انك هذا عدل لان
 انك هذا قد بينت باللفظ لمهاية مجلس القضاء فوجه العذر بقبول او
 تداركه في ادائه وهو عدل فان قام عن المجلس ثم عاد وقال ادعت
 بعض شهادتي لا تقبل منه لجواز ان غير مدعى بحكام الدنيا وقيد في البحر
 نقلا عن محيط البرهان بما اذا لم يكذب بالشك ولم يجعل فيه حاله المجلس
 لا لقيام عنه وهو رواية هامة عن محمد وقيد جواب مسئلة بان يجوز
 قبل القضاء اما بعده فان قالوا بعد القضاء في الدار لا تدرى لمن البناء

فلا ضمان عليهم للشك وان قالوا ليس البناء لم ضمنوا اقبته كذا ذكره في الكافي
 ثم قال ومعنى قبولها القضاء بجميع ما شهد به لانه صار حقا للمدعى فلا
 يخل بقبول ادعت واما بالقبول فيقول شهادته لا قبل قوله ادعت و
 اختاره في الهداية في قوله في جواب المسئلة جازت شهادته وقبل يقضى بها
 بقى ان تدارك بنقصان وان يبرأ به يقضى بها اذا ادعاء المدعى لان
 ما وجدت بعدها قبل القضاء يجعل كحدوث عندها واليه مال السنن الا انه الرخص
 واقتصر عليه قاضى خات وعذره الى مع الصغير وعلى هذا معنى لا قبل
 القبل بقوله الثاني فعلى الاول ببراءة اكثر بناء على تقبل الشهادة وعلى الثاني
 ببراءة البناء اى بقبول قوله ادعت انتهى واما عبارة الكافي فلهذا ان المبرر
 به قبول قوله ادعت يقضى بغيره حتى لو شهد بالثم قال غلطت في خمسة
 بل هو خمسة يقضى عليه بخمسائه لان ما حدث بعد شهادته قبل القضاء
 يجعل كحدوثه عند الشهادة ولو شهد بخمسائه لم يقضى بالثلاثة كذا قال
 ابن حنبل في شرح الوفاية بعد تقدم واليه مال الامام الرضا وكذا اذا وقع
 بان ذكر الجاني حشر في مكان الفرية ادعى بعض النسب بان يذكر محمد بن
 احمد مكان محمد بن علي فيقبل قوله اذا ذكر في مجلس انتهى وفي البحر والطف الكوفي
 القبول فيقول ما اذا كانت بعد القضاء روي في النهاية منزلا الى الجرح
 واليه يوصى وعليه مفتون في كافي وفي حواشي الفتاوى رجل شهد على وجه
 فيه حليل ثم اعاد الشهادة في غير ذلك المجلس بدون الحلف فان كان يحتمل
 الى زيادة فوق ذلك لا تقبل وان لم يكن بين الاول والثاني تناقض واما
 كان اهما لم يحتمل اليه لان الظاهر ان شهادته عنده الاعلى ما شهد اولاً
 واما اذا ثانياً لتعلق انسان تزوير او اجتناب فلا يجعل له لا بما ذكره
 محمد وبعض ما يتعلق بهما ياتى قريباً ان شاء الله تعالى قال المحقق فيناه
 عن محمد بن سعيد شهد الرجل ان له على هذا درهمين او درهمين فان شهادته

جائزة على درهم عن ابيه يوهن في رجل في يده درهمان صغير وكبير فاق
 باحدهما رجل ثم شهد عليه بذلك هذه اجرت الشهادة على
 الصغير استمنا سواء اقر باحدهما بغير عينه او بعينه ثم شياه قبل
 وكذلك الكليل كلم والورثي اذا اختلفا وهكذا واحدا اخفى بالاكس وان
 اختلف النوعان فلا تبطل قالوا ولا شيء يضمن فيه القيمة وقد صارت دينيا
 جعلت عليه او كسر القيمة كذا ان يشهد انه عصبه ثوبا هروبا او دريا
 فاحرقه قالوا سائلا هكذا او قال سائلا احدهما بعينه فسياء فقيمت عليه
 باوكس القيمة انتهى **سنة** وفي قاضي خان رجل شهد ولم يبره حتى قال
 وهمت بعض شهادته ذكر في محامير الصغير ان كان عدلا جازت شهادته
 فيما بقي وان بره عن مكانه ثم قال وهمت بعض شهادته او غلطت
 او نسيت لا تقبل شهادته قالوا وكذا لو نسى بعض كدره او بعض السب
 ثم تداركت في محله جازت شهادته اذا كان عدلا قبل هذا اذا كان كلامه
 الاول شهادته فان لم يكن بان لم يذكر لفظ الشهادة في كلام الادلة
 ثم ذكر بعد ذلك جازت شهادته وعن ابيه يوهن في المشتق اذا شهد
 عند اتق في بشهادة جارية ثم قال شككت في كذا وكذا منها او قال
 غلطت او نسيت فان كان القاض يورثه بالصلح ولم يكن شهادته قبل
 شهادته فيما بقي وان كان لا يعرفه بالصلح بطلت شهادته وتمامه
 يعرف فيه وفيه من رتبة طفن كمدعي عليه في الشاهد يسأل القاض
 عنهم فان عدلوا يسألهم بحاجته عن سب مجرم والمعدل عن سب
 فان عدلوا اثنتان فالجزم اول الا اذا كان بينهم نصب فانه لا يقبل
 جرحهم لان اصل الشهادة لا تقبل عند انعصب ذكر في القضاة وذكر
 في الشهادات شهد كمدعان بقره كمدعية كمدعي تقبل ولو شهد
 ان كمدعي اقرانه كمدعي لا الا اذا شهد به حارر الوديعه على

صاحبها ولو شهد المرتضات للزوجة قبل وبعد هلاك الزهني لا يضمن
 قيمته للمدعي لاقراره بالغيب وقال في الشهادة على فعل نفسه كان الامام
 بجبر شهادته المقاسمين على قسمتها وهو قول الثاني ومحمد لم يرد ذلك
 وهو قول الثاني اولاد صورته ان يشهدا ان النصف وقع في سهم هذا
 والنصف الاخر في سهم هذا وذكر الحنفية قول محمد مع الامام ودوجه مقبول
 ان الحكم لا يثبت بالقسمه بل بالشراخ او باستحقاق التركة ثم الشراخ عليه
 والخلاف في القسمه بغير اجراما لا باجر لا يقبل اجماعا وكذا لو شهدا انه
 امرنا ان نبلغ فلانا انه وكله ببيع عبده واعطاه او امرنا ان نبلغ زوجته
 انه جعل امرها بيدها فبلغناها وطلعت نفسها تقبل اما لو قال لا تشهد انه
 قال لنا جزا امرنا في فرائها فانارت نفسها لا تقبل وكذا لو قال امرنا ان
 نجعل امرها بيدها فبلغناها وطلعت نفسها لا تقبل انتهى قال كمدعي فتاداه
 وفي العمود لو ان رجلا خلق بطلا في امرته ثلاثا ان ضرب هذين
 الرجلين فخر بهما وسعها ان يشهدا عليه بطلا في امرته ثلاثا ولا
 يخرج كيف كان فان اجرا بذلك وسعها ولا تقبل شهادتهما وفي الذخيرة
 الوكيل بالثلاث شهد بالثلاث الشاهد بالثلاث لا يشهد لانه شهد على
 فعل نفسه ولو شهد انها منكدرته تقبل وكذا الوكيل بالكلية اذا شهد بالثلاث
 فعله الله بالثلاث والدالات اذا شهدا وقال كمن جنت هذا اليس من
 فلان لا تقبل وقد مر تمامه ولو قال عبده ان كمدعي فلان فانت حر فشهدا ان
 فلانا ان اباهما لهم العبد لا تقبل عند ابيه وابيه يورث واحد الرواية
 عنه محمد وفي البيعة كتب الحسن بن علي عن رجل اشترى دارا وقال
 اشترى بها لزوجتي واديت اليك من مالها ثم ادعتني لزوجتي والزوج
 بغير فقهه البايع على اقراره بذلك هل يقبل قال لا انتهى وفي الجمع قال حسن
 بن زياد اذا شهدا بقاء القاض في رجلان اباهما فحق لهذا على هذا لم

تقبل شهادتهما عند ابيهما فاشهدا ابنيهما قالوا فلو اخرجنا من
قالوا به تاخذكم في نية ذكر الفقيه الاسيبي من اهل قوت الشيع ستم
عدالة عند الاثر ولا بد من كونه من غير ارادة التوقي على صوم حرمه او
موانسة الضيف لكافة فتح القدير الشاهد برهن بمجمل صحيحة الا اذا
لم يعرفوا قدر ما رهن في عليه من الدين لكافة الفقيه الشاهد اذا
بطلت في البعض بطلت في الكل لكافة شهادته الظهيرة الا اذا كانت عي
بين مسلم ونصر او مشرك ومسلم بينهما بالعتق فانها تقبل في حق النصراني
فقط لكافة العتاق منها رجالات شهداء ان فلانا اقر فلانا ببيعة كذا اقرارا
صحيحا او شهدا ان اقر الشريك ضيقه كذا فلان بما له وولائه فاقام بحرف شهادته
انه اقره بذلك تلجئة ولا جوف الظلمة اعتمدا عليه وعتقه بجاهه ان اقام
مدعى تلجئة البيت على اقرار الخصم تقبل بيته والا فلا تقبل لانه يستل
التقيا انتهى قال المصنف فتاواه وفي الذخيرة قال جميع حلف يدين من قبل
او كثر عبدا او غيره فلان ثم مكث اياما ثم اختفاه في يده فقال للمقر لم يكن
في يدي يوم اقرت وقال المقر لم يكن في يدي فالحقول للمقر وذكر في
اقرار بسوط رجل قال ما في حانوتي لفلان ثم مكث اياما وادعى شيئا فاقا
في الحانوت انه وضع بعد الاقرار بصدق وفي بعض روايات كتاب الاقرار
لا يصدق وتاويلها انه ادعاهما بعد الاقرار في مدة لا يمكنه ادخال ذلك الشيء
في حانوت في تلك السجدة حتى يثبت كونه ذلك في حانوت بعد الاقرار ببيعه
ذكره في الشهادات ثم قال وفي محيط شهادته هذان في زواج فلان في قتل
ادماء واخرات انه حي فاشهدا دة على موت اولي انتهى وفي تلجئة بيته
انه مات من جرحه اولي من بيته الموت بعد جرحه هكذا في الشاهد كذا في
القرار كذا قال في شهادات خلاصة ولوا قاما البيته هذا على صحيحة بعد
الضرب والاخر على موت بالضرب في بيته الصحة اولي كذا في دعوى البراءة

اقام

اقام اولياء مقتول بيته على ان زيد اجره وقتله واقام زيد بيته على
ان مقتول قال ان زيد لم يجره ولم يقتله فبيته اولي من بيته اولياء
المقتول وبيته العبد اولي من بيته في القيمة مطلقا لكن وبيته في التمتع
ذا عقل اولي من بيته كونه مملوكا العقل او مجنونا وبيته الاكرام اولي من بيته
الطوع يعني لو اثبت اقرار انسان ببيع ما كان فاقام المدعى عليه بيته الى
كنت مكرها في ذلك الاقرار فبيته الاكرام اولي لانها تثبت خلاف الظاهر وهو
الاصح وعليه الفتوى لكافة البراءة قال ما جابكم بعد نقل هذا ان بيته
الاكرام انما تقوم على بيته الطوع عند التعارض واما اذا لم يحصل التعارض
فبيته الطوع اولي فالمسئلة ثالثة وهي اما ان يورخا اولي فان كان الاول
وهو ما اذا ارخا فاما ان يورخا تاريخ او يختلف فان كان الاول بيته الاكرام
اولي وان كان الثاني دهم ما اذا اختلف التاريخ ولم يورخ فبيته الطوع
اولي وفي العتاق شهداء بطلاق او حنثا في قول لا يذرك فان في صحة اقراره
فهو على مرض ولو قال الوارث كان يهدى يمدف حتى يشهدا انه كافر
صحيح العقل كذا في البراءة وفي خرافات خرافة الفتاوى مجوس يدين اقام
بيته انه مسلم واما خصمه انه منسرب في بيته اليسار اولي انتهى وفي
الفتاوى وقف على مكتب وعلى محله فغصب رجل هذا الوقت فشهد بعض
اهل القرية ان هذا وقف فلان بن فلان على هذا المكتب وعلى محله وليس
المشهد اولاد في المكتب تقبل ولوله فيه اولاد تقبل ايضا في الاصح وكذا لو
شهد بعض اهل محلة المسجد لبيته انه وقف للمسجد وكذا لو شهدوا ان هذا
المشهد وقف هذا المسجد وكذا شهدا دة الفخر او على وقفية وقف على مدرسة
كذا وهم اهل تلك المدرسة وكذا لو شهدوا على وقف المسجد لبيته وكذا ابنا
السبل اذا شهدوا انه وقف لابناء السبل وقيل ان كان الشاهد طبيب
لنفسه حقا في ذلك لا تقبل والا تقبل وقال بعضهم منهم الامام الفضل لا

يقبل شهادة اهل مسجد وقال ابو بكر يقبل وقال حمزة صدر الكلام قال
سيري في هذه المسائل يقبل على كل حال لان الحق في مدرسة والرجل
في المحلة والحي في المكتب غير لانه بل يستقر وقتا في النسخ اهل القرية
او اهل السكة الغير ان هذه شهودا على قطعة ارض انما من قريتهم
او سكنتهم لا يقبل وان نافذة ان ادعى نفسه حقا لا يقبل وان قال لا اخذ
شيئا يقبل وفي الاجناس والشهادة على الدعي للفقراء واهل بيت الله
فقراء لا يقبل مطلقا كعدهم بعض اهل القرية على باقهم بزيادة الخراج لا يقبل
وان كان خراج كل ارض مكية وان لا خراج لك هذا يقبل المولى من البرازية
في نوب في الشهادة على فعل غيره وقال قاضي خان في فتاواه وعن بعض الحكماء
اذا شهد اشخاص من اهل سكة من اهل سكة وقف تلك السكة ان كان الشاهد
يطلب نفسه حقا لا يقبل شهادته وان كان لا يقبل شهادته قال رحمه الله في
وضع هذه المسئلة ومجيب نظرات الوقف ^{بطلب} على السكة بيق لا صلاح
طرفا وما اشبه ذلك ولو وقف لبناء القنطرة او اصلاح الطرق او حفر البئر
او اتمى السقاية والمانات للفقراء او شراء الاكف لهم ذكرنا ان طحايا
يجوز فلات في مسئلة نظر ولو اوصى بشي من ماله لمسجد حرمه وانكر ورثته
ذلك فشهد بذلك بعض اهل المسجد جازت شهادته انهم وفي المسئلة شهد على
رجل انه استقرض من فلان يوم كذا او حنم في مكان كذا فاقام المشهود
عليه بيته انه لم يكن في ذلك اليوم في مكان الذي ذكره للاولاد وكان في مكان كذا
لا يقبل هذه الشهادة لغيرها على النسخ انتم وفي شهادة الاشهاد بيته
النسخ غير مقبولة الا في عشر فيها اذا علق طلافا على عدم شيء فشهدوا بالعدم
وفيما اذا شهدوا انهم اسلم وفيما اذا شهدوا انهم قالوا سمعوا من الله ولم يقول قول
النصارى وفيما اذا شهدوا بنتاج الدابة عنده ولم تزل على حكمه وفيما اذا
شهدوا بخلع او طلاق ولم يستثن وفيما اذا امن الامام اهل مدينة فشهدوا

ان هؤلاء لم يكونوا في وقت الامان وفيما اذا شهدوا ان الاجل لم يذكر عقد
السم في الارض اذا قالوا لا وارث له غيره وفيما اذا شهدوا انها ارضت
النظر بين الشاة لا يدين نفسها لما في جامع الفضولية وتام هذا البحث يعرف
في المحلة **باب** في بيان احكام **الاختلاف** اى في الشهادة اعلم اولاً ان هذا
الباب مبني على اصول متفرقة منها ان الشهادة على حقيق العباد لا يقبل بلا
دعوى من مدعى لان ثبوت حقيقهم يتوقف على مطالبتهم ولو بالتوكيل
بجلاء حقيق الله تعالى جك لا يشترط فيها الدعوى لان اقامة حقيق الدعي
واجبة على كل احد وكل خصم في اثباتها فصار كان الدعوى ومنها ان دعوى
الشهود اذا شهدوا باكثر من مدعى كان المدعى يكذبهم فنبطل شهادتهم
واذا شهدوا بالاقبل يقبل للاتفاق فيه ومنها ان ملكه مطلق ازيد من عقيد
ثبوت من الاصل والملك بالاسبب مقدر على وقت السبب ومنها ان الاختلاف
بيد الشاهد يبيح ان يجر كل منهما مطابقا لآخر في معنى وفي لفظ لا
يرجع اختلاف المعنى اما المعنى بقر بين الادعى والشهادة فينبغي ان يجر في
المعنى فقط ولا عبرة في اللفظ كذا في الفصول قال صاحب المعنى بعد نظم و
بهذا ظهر لنا ان قول صاحب الوقاية موافقة الشهادة الدعوى
كما تحققت ان هذه لفظا ومعنى شرط ليس كما في بنسب شرط موافقة
الشهادة الدعوى فان واد فقها قمت والالا لان تقدم الدعوى
في حقيق العباد شرط قبل الشهادة وقد وجدت فيما يوافقه و
انهم في فيما يخالفها والشرط توافقهما في معنى دون اللفظ حتى لو ادعى
مدعى العقب فشهدوا باقرار مدعى عليه بذلك لا يقبل كذا في شراء الرقبة
لا يملكه ثم خرج على ما ذكره الاصل فلو ادعى دارا شراء او وارثا و
شهدوا بملكه مطلق ردت اى الشهادت فلا تقبل لانهما شهدا باكثر
ما ادعاه الا خلا ان ادعى ملكا ما دنا وهما شهدا بملكه قديم

وهما مختلفان فان المطلق يثبت من الاصل حتى يستحق كمدعي
 بزيادته ولا كذلك كملل الحادثة وترجع الباعثة بعضهم على بعض فيه
 فصارا غيرين والتوفيق متفقد لان الحادث لا يتصور ان يصر قديما
 ولا القديم حادثا فلا تقبل الشهادة كذا في التبيين وفي عكسه وهو ما اذا ادعى
 ملكا مطلقا فشهدا بملكه بسبب معين تقبل اي الشهادة لانهم شهدوا بان
 مما ادعاه وذلك لا يمنع قبول الشهادة قال في جامع الرموز في العكس
 اختلاف الحكم على لو ادعى بسبب منذ سنة وشهدا بالسبب بل تاريخ او
 ادعى بالسبب مطلقا وشهدا بتاريخ ولو ادعى مطلقا تقبل ولو ادعى
 بالسبب وشهدا به احدهما والاخر مطلقا لم تقبل اللفظ العمادي ولو ادعى
 الابراء وشهدا بالصلح تقبل ان كان الصلح بخس يقف ودفعت باب كانت
 الابراء عن البعض بالاستيفاء عن البعض بالسقاط كما في كنية انتهى
 وكذا اي مثل ما سبق شرط اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى بحيث يدل
 لفظا هما بالوضع على معنى واحد بالمعنى بان يوافق لفظهما على اقامة
 المعنى بطريق الوضع لا التضمن عند ابي هانئ لان القضاة انما يجوز تكثير وهي
 شهادته امتنع فما لم يتفقا فيما شهدا به لا يثبت صحة مطلقا وهو اقل
 المطلقة باللفظ والمعنى عنده فلا تقبل اي الشهادة لو شهد احدهما
 اي احداك هذين باللفظ او شهدا بجملة او بطلقة اي شهدا احدهما بطلقة
 والاخر اي شهدا باللفظ او بجملة او بطلقة او بطلقة او بجملة او بطلقة
 لفظا لان لفظ اللفظ غير لفظ اللفظ لان الدلالة على الاقل بالتضمن
 غير معتبر عنده كما لو ادعى عسبا او قتلا فشهدا احدهما به والاخر بالقرار
 به حيث لا تقبل بخلاف ما اذا شهدا بالقرار به تقبل كذا ذكره في كنية ثم قال
 كذا في كل قول جمع مع فعل لا تقبل الشهادة كما لو ادعى عليه الف وشهد الاخر
 على اقرار مدعي عليه الف فشهدا احدهما انه دفع لهذا المدعي عليه الف

وشهد الاخر على اقرار المدعي عليه الف لان هذا قول وفعل وذكرنا انه
 لا يحكم بين القول والفعل انتهى وعندهما تقبل اي الشهادة على الاقل بين
 وقالوا تقبل على الالف اذا ادعى العقب لانهما اتفقا على الالف وتفرقا احدهما
 بزيادة فالحق لما اتفقا عليه لا غير فيثبت ما اتفقا عليه كما اذا شهد
 احدهما بالالف والاخر بالالف وخمسائة فانه يقضى بالالف كذا هذا وعلى هذا الطلقة
 والمطلقين ولا يخفى انه وجد الاختلاف لفظا وانه دليل الاختلاف معنى
 لان معنى الالف غير معنى الالفين كما مردهما حديثان متغايران حصل على
 كل واحد منهما شاهد واحد فلا تقبل بخلاف الجنس بخلاف ما ذكرنا لانهما
 اتفقا على الالف لفظا ومعنى لانه عطف خمسمائة على الالف والعطف يقرر
 المطلقون عليه ومثله الطلقة والطلقة والنصف بخلاف العشرة وخمسة
 عشر لانه ليس بعطف فهو بخلاف الالف والالفين والعشرين والخمسين والعشرين
 بخلاف الالف والخمسمائة ولو كان المدعي ادعى الاقل لا تقبل الشهادة
 في المسائل كلها لانه يكذب احدهما كذا ذكره في الاختيار ثم قال
 ولو قال كان حق الف وخمسمائة فقبضت خمسمائة او ابرأته منه قبل
 للتوفيق وان شهدا باللف وقال احدهما قصاصا منها خمسمائة فقبض به
 بالالف لا تفاهما عليه ولا يثبت القصاص لانهما شهدوا واحدة ولو شهد
 اخر ثبت وينبغي المك هنا اذا علم ذلك ان لا يشهد بالالف حتى يعترف
 المدعي بالقبض ليظهر كفا ولا يعين الظلم انتهى ما في الاختيار وفي معنى
 اذا ادعى رجل مائة درهم بشهرك هدرهم واخر بدرهم واخر
 بفكرته واخر بربعة واخر بخمسة لم تقبل عنده لعدم المصابقة لفظا
 وعندهما يقضى بربعة لانفاق الشاهد الاخر فيها معنى ولو شهد
 احدهما بالانفاق والاخر بالتزوير قبلت لانها ومعناها قال ومثله الهبة
 والعطية فشهدا انتهى وفيه كراهة الى انه لو شهدا احدهما انه قال لا اله الا الله

أنت خلية وشهد الآخر أنه قال أنت برية لم يثبت شيء وإن اتفقا من
 لانه لا يدل بالوضع على الطلاق وإنما له عقد أحدهما على البرية والآخر
 على العتية تقبل ولو ادعى العتية وشهد بالعتية بالاتفاق كما في الشهادة
 لانه لا يثبت موافقة الشهادتين من كل الوجه كذا في جامع الرموز
 ولو شهد أحدهما بالعتية والآخر بالشهادة لا يثبت موافقة والمدة في
 الأكثر وهو الألف والمائة قبلت أي الشهادة على الألف اتفاقا لاتفاق في
 على الألف لفتح ومعنى لما مر أن الألف والمائة جعلتا عطف أحدهما
 على الآخر والعطف يقرر الأول بخلاف ما إذا كان يدعى العتية فقط
 ادعى الأقل أو سكت لا تقبل لأن المدعى كذب من شهد بالزيادة فيبقى شاهد
 واحد لانه لم يثبت شاهد الألف إلا إذا ادعى التوفيق لصحة البينة بقضاء
 مماثلة أو الأبراء عنها مروية التوفيق لا يكتفى على الآخر كما في النهاية ذكره
 في جامع الرموز قال في منعه وهذا الذي ذكرنا في هذه في الدين وفي العتية تقبل
 على الواحد كما لو شهد واحد أن هذه بركة العبد من له والآخر أن هذا لم يثبت
 على العبد الواحد الذي اتفقا عليه كذا في باب الشهادة في التزب من المبط
 وفي العقد لا تقبل مطلقا أي سواء قامت على الأقل أو الأكثر وسواء كانت
 المدعى هو جارية أو أميرة يثبت بركة الألف والعدة مائة سنة
 من العقود من البيع وغيره عند اختلاف الشهادتين على هذه الوجه لأن
 المدعى يكذب أحدهما هدية فلم يبق الشاهد واحد فلا فرق بين دعوى
 الأقل والأكثر من المدعى أو اتفاقا بل قلما قرر صاحب المنع هذا الأصل
 فرج عليه بقوله فلا يشهدوا حد بغير أحد أو كذا في باب ما في الآخر بالعتية
 خمسائة ردت لأن محقق الشافعي وهو العقد فابيع بالعتية
 عتية بالعتية وخمسائة فاختلاف المشهود به لا اختلاف الشك فلم يثبت
 انصاف على واحد منهما انتهى وسيأتي تمامه إن شاء الله تعالى وكذا في

مثل ما سبق مائة ومائة وعشرين أي شهد أحدهما مائة والآخر مائة وعشرين
 تقبل شهادتهما على المائة بخلاف العتية وخمس مائة صار الكلمة واحدة
 باعتبار التركيب وليس بينهما حرف العطف فكانت نظير الألف والألفين وطلقة
 عطف على مائة وطلقة ونصف أي نصف طلقة يعني وكذا أن أشهد أحدهما
 بطلقة والآخر بطلقة ونصف تقبل شهادتهما على طلقة لاتفاقهما عليها
 ولو شهدا بالعتية أو بغير من العتية وقال أحدهما أي أحدهما هدية يعني زاد
 قولها حتى منها أي من الألف كذا أي خمس مائة مثلا قبلت أي الشهادة
 على الألف بنهاية العتية لاتفاقهما عليه لا على القضاء أي لا تقبل على القضاء
 يعني لم يسمع قوله أنه قضاء كذا لانه شهادة فرد ما لم يشهد به آخر لا ينعما
 اتفاقا على وجوب الألف فتقبل وانفرد أحدهما بقضاء النصف فلا تقبل
 لعدم كمال النصاب ولا يقر بقوله قضاء خمس مائة من قضاة شرادة
 بالعتية لأن قضاء الدين طريقة المقاصة معناه أن الدين يجب عليه
 ما قبض فلا يثبت بقاء دينه فلا يقر كذا في المنع وتفصيل ما ذكره
 في القناعة أن قضاء الدين إنما هو بطريق المقاصة وذلك بقبض الدين
 مكان الدين الذي هو غيره فكان قوله قضاء منها خمس مائة شهادة على
 المدعى بقبض ما هو غير ما يشهد به أولا وهو الدين فلم يبق مقاصة وعن ابن
 يوسف رحمه الله يفتى بخمسائة لأن هذه المقاصة معقولة شهادته أن لا
 دين إلا خمس مائة فصار كما إذا شهد أحدهما بالعتية والآخر بخمس مائة وفي ذلك
 يقضي بالأقل وتماه يعرف فيها وينبغي أي يجب كما في التبيين لمن علم يعني
 إنك أنت هدية بقضاء خمس مائة إذا علم ذلك يثبت أن لا يشهد أي بالعتية
 حتى يقر المدعى به أي بقبض خمس مائة مثلا يصير معينا على الظلم ولو شهدا
 بقتله زيدا يوم الخميس ولو شهدا أن قتل زيدا يوم الخميس وكذا وأخران
 أي وشهدا أن بقتله أياه في أي في يوم الخميس أي بقتل زيدا في ذلك



اليوم بكوفة واجتمعوا عند الحاكم ردنا أي رد الحاكم فتان ولم تقبل
الشهادتان لأن أحدهما كاذب بيقين وليست أحدهما بأدلة بالقبول
من الأخرى فتها تراوكتا لو اختلفا في الزمان أو الالة التي وقع بها القتل
لا يقبل لك في البينة قال المصنف فتاواه أقام بينة على آخره قتل أباه
في ربيع فقام كمدعي عليه بينة أنهم رؤا أباه حيا بعد ذلك الوقت أو أنه
كان حيا وأقرضه ألف درهم بعد ذلك الوقت أو أقام على آخره بينة أقرض
فلان أباه ألف درهم وأقام الأخران أباه مات قبل ذلك أو شهد رجلان
أن فلانا طلق امرأته يوم الفجر بالركة وأقام فلان أنه كان ذلك اليوم
حاجا بمنى فالبينة في جميع ذلك بينة كمدعي ولا يثبت البينة كمدعي
عليه إلا أن يأتيه العام ويشهد بذلك ويكون أمرا مكشفا فيؤخذ بسراجه
ولو أقامت امرأة بينة أن زوجها طلقها يوم الفجر بالركة وأقام عبده
بينة أنه اعتقه في ذلك اليوم بمنى وجاءت البينات جميعا والرجل محمد
ذلك كله فالبينات بالهفتات ولو شهد أشنان أنه طلق امرأته يوم
الفجر بمنى وأخرات أنه اعتقه عبده بعد ذلك اليوم بالركة يثبت بالطلاق
بالوقت الأول ثم ينظر بعد ذلك إن كانت بين الوقتين ما يستقيم أن
يكون في مكانين جميعا بأسرع ما يقدر عليه من السير حتى يشهد به
جميعا والابطال الوقت الثاني انتهى ما ذكره في فصل التهارات فاقضى
بأحدهما أي أن سبقت إحدى البينتين ووقعه القاضي بوجه القضاة
سبها في الحائفة الأولى أو لا يثبت الأخرى أي الشهادتين الأخيره فلا
تقبل لأن الأولى ترجحت باسناد القضاة بها فلا ينفق من بنيه هذا
لما حكم بأنه قتل بمكة صار ذلك حكما بأنه لم يقتل غيرها إذ قتل شخص واحد
في مكانين لا يتصور نصرا لنظره لو كان مع رجلين بأن أحدهما نجس فخرى
وصلى أحدهما ثم وقع حجره على طهره الأخر لا يجوز له الصلوة فيه لأن

الأول اتصل بحكم الشرع فلا ينقض بوقوع الفخرى في الأخرى في البينة
قاعدة قال الفقيه أبو الليث في الإثبات إذا شهد أحدهما بالبيع والهبته
والرهن والصلح وتخليع والطلاق والعتاق والأخر شهد على الآخر أو
اختلفا في الزمان والمكان في هذه العقود فقبل الشهادتين إلا أن يثبت
في الشهادتين إذا اختلفا في زمان العقد ومكانه لا تقبل شهادتهما وفي القتل
إذا اختلفا في مكان القتل وزمانه لا تقبل شهادتهما وفي البزازية لو وقعت
الحيلة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة وانفقا
تقبل كذا في البحر وهكذا اختاره صاحب تحفة المستفيدين ولو شهدا بستر
بقره واختلفا أي الشهادتان في لونها أي البقرة بأن قال أحدهما
سرق بقره بيضاء وقال الآخر سودا قطع يمينه بقبول شهادتهما و
تقطع يده عند البقرة لأن تحمل الشهادة على السرقه يقع في الدنيا فلا
يمكنها الوقوف هذا إذا ادعى سرقه بقره مطلقة من غير تقييد بوقوع
وأما إذا ادعى سرقه بقره بيضاء أو سودا لا تقبل شهادتهما بالائتناف
كذا ذكره ابن محمد في شرح الوقاية وإن اختلفا في الذكر والذكورة
بأن قال أحدهما سرق ذكرا والآخر قال بيعة لا تقبل شهادتهما
ولا تقطع لما ذكرنا ذلك لو اختلفا في لون البقرة في الغنم حيث لا تقبل
شهادتهما فيما عدا ذلك في البينة وعندهما لا تقطع أي يده فيهما
أي في اختلاف الشهادتين في لون البقرة وفي الذكر والذكورة لأنهما اختلفا
في المشهود به فكانتا سرقتين مختلفتين ولم يتم على فعل واحد نهى بالشهادة
فلم يثبت فصارا كاختلافهما في الذكر والذكورة والائتناف لهما اختلفا
فيما ليس من صلب الشهادة والتوقيف ممكن فتقبل لما لو اختلفا في
الزمان في مكان الزمان في بيت واحد بخلاف الذكر والذكورة لأن لا
يمكن معرفة ذلك إلا بالتقريب منه وعند ذلك لا يقع التنبه ولا لا تمنع

يختلف بالدعوة والاثنية بالاثنية لما في خات وفي البرزخ ولو سألنا
 عن الدعوى فذكرنا ثم شهدوا عند الدعوى وذكرنا الوفاة فقبلوا والتفاه
 فيما لا يحتاج اليه لا يجره لانه لا يثبت عن ذكر الدعوى انتهى فان قلت
 الاستعانة بالتوفيق بين كلامي الساهدين احيالا لا يجب له وقد يقال
 لدرته لا لا يجزى بقية الشبهة من حج الشريعة والا صوفيه القبول فيشتغل
 بالتوفيق ميانة للجم من التفتيش والمجرب ضرورة لا تصدق في البين
 وعلى هذا الخلاف فيما اذا اختلفا في ثوب بان قال احدهما هروى والاخر
 مروى وان اختلفا في الزمان والكمية لم تقبل الشهادة وقد بينا
 من قبل وفي الغيب اي ولو اختلفا في لون البكرة وفي كونها ذكرها او انما
 في الغيب لا تقبل اي الشهادة اختلفا في التمثل فيه بالثبات
 الغيب يقع بانها رعاها وهو قريب منه عابها فلا يشبه عليه وفي
 الفتاوى لو شهدوا بالغيب والمصلحة بحالها فانها لم تقبل بالاتفاق
 بل هذا ادلة لان امر الحكماء كدونه مما يندرج بالشبهة فيه اختلف نصف
 الادعي فصار كالذكر والاثنية وتما م يعرف في قال فافقت في فتاوى
 اذا شهد مشهودان مدعي عليه غصب ثوب لهذا المدعي وادخلها في غنمه
 جازت شهادتهما وان لم يذكر الاثنية والذكر والاثنية واسماء اسم
 جنس بيننا دل الذكر والاثنية ولهذا القول انما ان يكتفى له جارا
 او فساد التوكيد وان لم يذكر الذكر والاثنية والاثنية انتهى وفي البرزخ
 ولو قال لا غصب شئته وادخلها في غنمه ولا يعرفها فعنه عليه بالقيمة
 وقد لهم الجرا له تمنع الدعوى ليس على اطلاقه انما تمنع في حق الغنم بها
 اما في حق حبس ومقتضى بالقيمة لا تقدر لا انتهى ولو شهدوا احداى رجل
 بالثبات اي انه اشترى مديون بالثبات او انكته به بينه او شهد انه
 كاتب عبده بالثبات والاخر اي وشهد اخر انه اشتراه او كاتبه بالثبات

ومما ردت اي شهادتهما لانها لم يتفقا على عقد واحد لان العقد بالثبات
 غير العقد بالثبات ومما ردت اي اثبات السبب وهو العقد فاختلف المشهود
 به لا اختلاف الثمن فلم يتم التصاب على واحد منهما ولان المدعي يكذب
 احدهم هدي قال في البينة وكذا اذا كان المدعي هو ابويه ولا فرق بين ان
 يهدى المدعي اقر المالك او اكثرهما لما بيننا ان الحق اثبات السبب
 على من ادعى الاصل والحكم يثبت بهما لشبهة وان كان الحكم هو الحق حصة
 في حق الاستعانة والسبب وسيد اليه لكن مقصود وهو الحكم لا يحصل
 الا به فكان في البينة اثبات الحكم اذ لا يمكن اثبات الحكم الا بسبب معين
 انتهى فان قيل التوفيق ممكن لجواز ان يكون الثمن ادلة الغا في اذ الثمن
 وهو في احدهما دون الاخر اوجب بان صدر الشهاد بالثبات اسم ذهب
 الزمته وقال تقبل الشهادة في خلافها اذا شهدا بخبرين كالف درهم
 ومائة دينار فانه يسلط لعدم امكن التوفيق لان الشراء الواحد لا يتصور
 ان يكون بالف درهم ثم يصير بمائة دينار وتما م في الفتاوى وكذا اي مثلهما
 سبعة العتق على مال يعني اذا ادعى العبدان مولاه اعتق على الف و
 ادعى المولى انه اعتق على الف ومائة وشهد احدهما بالف والاخر
 بالف ومائة والصحيح عن قود اي دم على مال والرهن والمحلل ان
 ادعى العبد اي في العتق على مال والفتاوى اي في الصلح عن قود والرهن
 اي في الرهن والمرأة اي ان ادعت المرأة في ثوب بالف ومائة وشهد
 احدها هدي بالف والاخر بالف ومائة لا تقبل شهادتهما في كل
 شأ هدي شهد بعبدة غير ما شهد به الاخر فاختلف المشهود به الاخر لا خلاف
 الثمن فلم يتم التصاب على واحد منهما والمحال هو لا لا يتصور
 اثبات محال بل اثبات العقد وقد مر انه لا يثبت عقد من العقد
 عند اختلاف الشهادتين على هذا الوجه لان المدعي يكذب احدهما

فلم يبق الا ان هذا وان ادعى الاخرى المولى في العتق على مال وورث
المقتدر في الصلح عن القود والمرتهن في الرهن والزوج في الخلع بان قال
المولى للعبد اعتقك على الن وخصمائي والعبد يدعي بالف او قال ادعى
الخصم من هنا كتحريك على الف وخصمائي والقاتل يدعي الف وكذا الباقيات
كانت دعوى الدين اى في المذكورة من انه يقبل على الف اذا ادعى الف
وخصمائي بالاتفاق واذا ادعى الف لا يقبل عنده خلافا لهما وان ادعى
الاقرن المالين تدبر الوجود الثلاثة من التوفيق والتكذيب والسكوت
عنهما لانه ثبت العقد والصلح والطلاق باعتراف صاحبهما يعني باقرار
الزوج والمولى والولى فثبت الدعوى في الدين وفي الرهن فثبت اقلهما
وهو الذي اتفق عليه في الدين واما في الرهن فان كان المردعي هو
المرتهن فهو كدعوى الدين يثبت اقلهما وان كان هو الراهن فلا
تقبل الدعوى لانه لما لم يكن له ان يستر الرهن قبل قضاء الدين
كان الرهن اداءه دعواه غير مفيدة فكانت كانت لم تكن فدان فيسخ
في اى وقت شاء صورته ان يدعي انه رهن الف وخصمائي وادعى
قبضه ثم اخذه الراهن فطلب الاسترداد منه فاقام بيينة فشهد احد
بالف والاخر بالف وخصمائي يثبت اقلهما فان قفلت عقد الرهن
بالف وغيره وبالف وخصمائي فيجب ان لا تقبل البيينة وان كان المدعي
هو المرتهن حيث كان له ولاية الرد من شاء او كان في حكم العدم وكان
الا بغير لدعوى الدين لان الرهن لا يقر الا بدين فتقبل البيينة كما في
سائر الديون ويثبت الرهن بالف فثبتت وسهلا للدين كذا في الحديث
الا جارة كالباع اي دعوى الاجارة كدعوى الباع عند اول مدة اي
مدة الاجارة على الف ومائة وشهدا واختلفت الشاهدان لا تقبل
الشهادة لانه قصد العقد كما لا تقبل عند الاختلاف في الباع للمماثلة الى

الى اثبات العقد وكما الدين بعد ما ينع ان الاجارة كالدين بعد مضي المدة
فقد ادعى الاجارة جارة بعد ما على ذلك المبلغ مع الاختلاف قبلت
ويثبت الاقل لانه ثبت كمال فان لمدة اذا انقضت بيينة كالمائة في وجوب
الاخر بخلاف ما اذا ادعى المستأجر فانها لم تقبل لانه ثبت العقد فهذا
دعوى العقد بالاجارة لكن ثبت بدل الاجارة باقراره كما في جامع الرموز
قال في هذه الاجارة لا يخفى اما ان يكون الدعوى في اول المدة او بعد مضيها
فان كانت الاول لم تقبل الشهادة كما في البيع لان بمقابلة العقد قد
اختلف باختلاف البديل وان كان الثاني فاما ان يقر المدعي هو الاجار او
المستأجر فان كان الاجار فهو دعوى الدين وهو يقضي باقراره كما ان ادعى
الاخر لان المدة اذا انقضت كانت كالمائة في وجوب الاجر فصار كمن ادعى
على اخر الف وخصمائي جازت اى الشفاعة على الف وان شهدا أحدهما بالف
والاخر بالف لم تقبل عند ابيه كما تقدم خلافا لهما وان كان المستأجر قال
في الشهادة كان ذلك اعترافا منه بمال الاجارة فيجب عليه ما اعترف به ولا
حاجة الى اتفاق الشاهدين واختلافهما وهذا لانه ان كان اقر بالاكثر
لم يبق نزاع وان اقر بالاقول لا جارة لا يأخذ منه بيينة سوى ذلك وفي بعض
الشواهد فان كان الدعوى من المستأجر فهذا دعوى العقد بالاجارة وهو في
معنى الاول لان الدعوى اذا كانت في العقد بطقت الشهادة فيه فخذ كمن جاز
باعترافة كونه العتق وفي الشك اي اذا دعت الدعوى في الشك في شاهد
أحدهما بالشك على الف والاخر بالشك على الف ومائة تقبل اى الشهادة
بالالف حسنا فان ثبتت الشك بالف لان كمال في الشك في بيع ولا اختلاف
فيما هو الا صراعا في العقد فيثبت ثم وقع الاختلاف في البيع فيقتضى بالاقول
لان اتفاقهما عليه ولا فرق فيه اي في الشك في بين دعوى الاقل او الاكثر
يعني سواء ادعى الزوج او الزوجة اقل المالين ادا شهما لانه لا اختلاف

حكمه لا يفعل القبض كالبينة والصدقة والرهن فان شهدا
على معاينة القبض واختلفا في الايام والبلدان جازت شهادتهم
في قول ابي حنيفة وابو يوسف والقياس ان لا يقبل وهو قول احمد وزفر
وان شهدا على اقرار الراهن والواهب والتمسك بالقبض جازت
الشهادة في قولهم ولو شهدا على الرهن فشهدا احدهما على معاينة
القبض والاخر على اقرار الراهن لا يقبل هذه الشهادة ويقضى هذا
بمنزلة القبض وان اختلفت شهود البيع في جنس المثل او في مقداره ونعم
هذا الحق يعرف في ذواته فاني قد عرفت من بيان احكام الشهادة
التي تعلقت بالايجاب في بيان احكام الشهادة التي تعلقت بالانقياد
فقال ولا يلزم المحذور وان سبب الارث من المورث الى الوراث عليه
لا يتوهم ففضل ملك بين ملكي لما في جميع الرمن في شهادة الارث فلو
ادعى احدان هذا الشيء كان ميراثا على ابيه واثم عليه على ذلك
تقبل ولا يقبل بان يتجركا هذا الميراث الى الوراث المدعى حقيقة في الميراث
اليه بقوله بان يقول الميراث هاتين اى مورثا وترك ميراثا للمدعى او حكمي في
ارث اليه بقوله اوصات اى المورث وهذا اى هذا الذي ادعاه الوراث
ملكه اى ملك المورث او في يده وتعرف اى يد من يقوم مقام من المستعير
وغیره لما في التبيين لانه لما ثبت بهذه الشهادة كون ميراثي ملكا للمورث
ثبت الملك للوراث ضرورة لانه يتخلله في ملكه وهذا عند ابي حنيفة خلافه
لا يوجب فانه قال تقبل ولا حاجة الى الجبر اذ اثبت الوراث ان
الدية كانت للورث يكفي لان ملك الميت قد ثبت بقوله الشهيد وكانت له
ملك الوراث خلافا عنه ولهذا يريد بالبيع ويودع عليه ويبيع مفعولا
فيما استشهد المورث فيكون ملك الارث عليه ملك المورث مستمر الى هذا الوقت

في الاصل وهو العقد بل في التبع وهو المال فثبت الاصل لان في التبع هذين
عليه لما جاء في الرموز قال في شرح الوان في النكاح يعم بالحق المأنيعة سواء
كان الادعى من الزوجه او المرأة والمدعى يدعي الاصل او الاكثر عند اجماع
وقالوا في قول ابو يوسف ومحمد ان في النكاح اي الشبهة فيه اي النكاح ايضا انما
في البيع ولا يفتي بالنكاح بالالف بل لا يثبت النكاح اطلاقا يثبت الاطلاق
اختلاف في العقد لان الحق من محابيه الثبات السبب والنكاح بالغير
النكاح بالذم والحق في محابيه النكاح في البيع ولا يثبت ان المحال في النكاح
تابع والاصل فيه محل والازدواج ومحمك ولا اختلاف فيما هو الاصل فيثبت
يعني ان المهر في النكاح تابع ومن حكمه لم يثبت ان لا يغير الاصل ولهذا لا يغير
بنفيه ولا يفسد بفساده فكذلك لا يختلف باختلاف طبق العقد سلمه على
الاختلاف في فوجب القضاء بالنكاح وما وقع فيه الاختلاف وهو المال يفتي
بأنه منها لما في الدين كذا في البينين قال في محكي فاذا وقع الاختلاف في مهر
يفتي بالاصل لا تفاقم عليه وقيل الاختلاف في المهر اذا كانت هي معدية وفيها اذا
كان هو المدعى هو الزوج فالاجماع على عدم قبوله لان مقصدها قد يغير
بمال ومقصوده ليس الا العقد وصح في الفوائد في النكاح في الاول هو الاصل
لما في الهداية انتهى وفي الاحكام قول ابو يوسف مع اجماع كذا في الهداية و
غيرها الا ان هذا التخصيص خلافا لما في النكاح ان شعور البيع و
الاجارة والطلاق وغيره لا تختلف في مقدار البطل لم يقبل شعورهم
عندهما وكذا عند الاثني في فانها تقبل وبرجع في المهر الى مهر محكم
كذا في جامع الرموز **فروع** ذكر في المباح اذا ادعى ملكا في ملك هذين
فشهد احد هما انه مملكه وشهد الاخر على اقرار المدعى عليه انه مملكه
لا يقبل ولو كان المالك لا يثبت الا بغيره كالنكاح في واختلاف الشهود
على هذا الوجه لا يقبل شعورهم وان اختلفوا في عقد لا يثبت

وهذا ان ما ثبت فغير بان ان يوجد ما يزيل الاستثناء البقاء عن
 دليل ولها ان ملك الوارث بمجرد ثبت له بعد ان لم يكن ثابتا
 الاثر ان ثبت في حق احكام لم يكن ثابتا في حق الموت من حيث
 الجارية وحل وطهر لو كانت حراما على الموت اذ بالعكس وكذا حكم الوارث
 الفسخ الاصل في ذلك ان العقب لا يمتدحه لما حل له فاذا كان مجردا فلا بد
 من اثبات النقص اليه وذلك بما ذكر من ثبوت الابطال من حيث قبل الموت
 لان بقاء ملكه الى الموت يثبت بفسخه بتمامه وهو جهة لا ينفك عما كان على
 كان للابنات ما لم يكن وحاجتنا اليه لان ما خلفه الوارث لم يكن ثابتا
 قبل موت الموت فكان مجردا من حيزه فلا يثبت بفسخه بتمامه
 بغيره في التبرع وتتمام المسئلة بطلب من البرازية فان قال اي الشاهد
 كان هذا الشيء لا بد له من اعارة ان اوجه هذا الشيء من ذي البعد او اوجه
 اياه اي ذو اليد المستوفى والمستعير والمتاجر قبلت اي هذه الشهادة
 بلا حيز بالاجماع فلا بد للمدعي والمستعير كبد المدعي والمعير فصار كانه
 اقام بينهم ان اياه مات والدار مثله في يده وما شهد له باليد وقت الموت
 فقد شهد له باليد وقت الموت لان الايدي المجهولة تتقلب يد ملكه لان يد الموت
 ان كانت يد ملكه لان يد الموت ان كانت يد ملكه فلو كانت يد غيب
 تغرب عليه صفات بالموت ويغير المصنفات مكانه وان كانت يد امانة فكذا
 لان يده بالتجهيل صارته يد غيب فصارته يد ملكه ايضا كذا ذكره ابن الملك
 في شرح الوفا بقوله في معنى ولزم في حجة الشهادة الجارية ان الشاهد
 بملكه او يده او يدين يقدم مقامه من مستوفى ومدعي ومستاجر وغائب
 ومرتجع وقت الموت فلا بد من النقص الا انه يكفي بالبرادة على قيام ملكه الموت
 وقت الموت لثبوت الانتقال جزويرة وكذا على قيام يده لان الايدي عند الموت
 تتقلب يد ملكه بواسطة الضمان والامانة تصير مصفونة بالتجهيل فصار

مجنونة.

بمنزلة الشبهة على قيام ملكه وقت الموت واكتفى ببد الامين لان هذه قائمة
 مقام يده فانما في ذلك عن الجرح والنقص قال فاجاب ان يقول ان يدهما وتركها
 او ما يقدم مقامها من اثبات ملكه وقت الموت او اثبات يده او يدين يقوم
 فاذا ثبت الوارث ان العقب كانت لموت لا ينفك لانه وهو محل الاختلاف
 بخلاف ان اذا اثبت ان العقب كانت له فانه ينفك لهما باعتبار الاختصاص به اذ
 الاصل البقاء وكذا اذا اقام البينة انها اشتراهما من فلان فانه يكفي
 ولا يحتاج الى اثبات ملكه السابق وقتة لان الشراء موضح للملك بخلاف
 الموت فانه مزيل وكذا لم يجرى التعليق بقول الوارث ان مات سيدة
 فان كانت حرة انتصرت وله شهد ان هذا الشيء كان في يد كدعي منذ كذا ردت
 اي شهدا حرة صورته اذا ادعى احد دارا في يد رجل فاقامت البينة
 وقالان شهدا ان الدار كانت في يد كدعي منذ شتر او سنة وقال انها
 ليست في يد كدعي وقت الادعى لا تقبل شهدا بينهما فاقامت على
 شيء مجهول لانه يجمل يد ملكه او يدين او اجارة او غيب فلا يحكم
 باحدا منهما مع قيام ملكه قيد يد كدعي لانها اذا شهدا للميت وقالوا
 انها كانت في يده وقت الموت تقبل لما مر كذا في شربة هو قاتية لابن الملك
 وتامة بطلب من صفات شهدا ان اي كدعي كان ملكه اي ملكه هذا
 الرجل وهو في يده قبلت اي شهدا انها ويقضي له بذلك الشيء اعتبارا
 للاستصحاب لما مر ان الاصل البقاء وتامة قدم انما ولو اقر كدعي عليه
 ان اي كدعي كانت في يد كدعي عليه يعني لو اقر كدعي عليه باليد لكدعي منذ
 شتر امر اي كدعي عليه بالدفع اليه اي الكدعي لان الاقرار بعدمه فيصح
 وجهه بالحقبة المقربة لاثباته في الاقرار الا ان قال لفلان على شيء صحيح وجب
 عليه البيان كما في التبيين وكذا اي مثل ما سبقه امر بالدفع لاشهاد اي
 ان شهدا باقراره اي كدعي عليه بذلك اي باليد لكدعي منذ شتر لان

المستعدي به هو الاقرار وهو معلوم وكما انه في المقرب وذلك لان المستعدي
لما لو ادعى غيره دراهم فشهدوا على اقراره كدعي عليه ان له عليه في حوزة
الشهادة ويؤثر طليان ولو شهدا ان كدعي عليه اخذها من كدعي
فانها تقبل ويرد الى كدعي في العاقبة وفي النزاع الاصل في الشهادة
ان الشهادة بالمكذبة لا تقبل لانها لا تفي بمقتضى لان المكذبة لا تنفع والى
تنسوخ الاحتمال ان كان له فاشترى منه انتهى ولو اقر انه يبيع كدعي بغير
حق فبعض اختلاف قبل هو اقراره باليد وببيع وقيل لا الا ان يقر انه كان
بيده بحق كذا في جامع الحقوق الفصل في هذه المسألة التي بها استدل ادا
هي ليست من باب الكبرياء قال في المحرر ولا بد مع كبر المالك من بيان سبب
الوراثة اذا شهدوا انه اخوه فلا بد من بيان انه اخوه لا بيمين وانه
لا حرج في صرح به في البحر وغيره وكذا اذا شهدوا انه عمه او مولاه لا يقبل ان
كولو مشركا فان قالوا هو مولاه اعتقه ولا تعلم وارثا غيره فيقبل وفي
الظهور ادعى انه وارث فلان الميت واقام له هدية بشهادته انه وارث
فلان الميت لا وارث له سواء فان اتى في سببها عن نسب ولا يقبل قبل
السؤال ولو اقام كدعي بينته انه وارث فلان وان قاضى بملكه فلان بن
فلان فحقه بانوارث لا وارث له غيره ولم يهدنا على قضاء ولا ندري بأي سبب
فحقه فان اتى في سبب كدعي عن السبب فحقه في القاضى فان بينه فحقه لم
بالميراث لان قضاء القاضى على الصحة والسداد ما أمكن ولا يتحقق بالملك
ولا يقضى بالنسب الا بين كدعي لان هذا القاضى لا يدري ان القاضى هو الاول
فحقه بذلك النسب ادلا انتهى ومن شأنه قبل الشهادة بالميراث ان يدرك
ان هذا الميت ولذا قال في النزاع شهدا ان فلان بن فلان مات وترك
هذه الاربعين اثنا ولم يدرك الميت فشهدا بطلان لانهما شهدا بمحمد
لم يعاينا بسببه ولا راياه في يد كدعي قال ولا بد ايضا من قول كدعي

لا وارث له غيره ذكره النزاع قال وقوله لا اعلم له وارثا غيره عندنا بمنزلة
لا وارث له غيره ولو قال لا وارث له بارحى كذا تقبل عنده خلافهما
ذكرهم كسبت ليس بمرطحة لو شهدا انه جده ابو ابيه ولم يسم الميت تقبل
بدون لهم كسبت شهدا انه اخر كسبت وقضى به ثم شهدا انه الآخر
على انه ابن كسبت ايضا لا يبطل القضاء الاول بل يستفاد لثانيه ما اخذ الاول
من كسبت كذا في النزاع ولو شهدا بلفظي لغا عادا شهدا بلفظ
مطابق تقبل كذا بقوله صاحب الفقيه عن اوزجند من سببه اجمعي **مروعي**
تقضى وفي فتاوى قاضى رجل ادعى دارا انه ورثها من ابيه ورجل اخر
ادعى انه اشتراها من فقير في مدعى شراء الشهود فشهدوا
ان الميت باعها عنه وهو ملكها قالوا ان كانت الدار في يد مدعى
الشراء او مدعى كسبت فاشترى جازية لان الشهادة على مجرد ابيس
انما لا يقبل اذا لم يكن الدار في يد المشتري او في يد الوارث اما اذا كانت
في يد المشتري او في يد الوارث كانت الشهادة على ابيس بمنزلة الشهادة
على ابيس وتسليم او الشهادة على ابيس وانقبض لم لا يحتاج الى ذكر ملك لبايع
ولان مدعى كسبت والشراء من الميت لا واحد منهما يقر عند الميت فلا حاجة
الى ذكر ملك الميت لما لو شهدوا ان الميت اقر انها للمدعى فحقه ارض رجل
ادعى رجل ان له حق الشرب من هذا الشجر واحضر شهدا فشهدوا ان
كدعي كان يحرق فيه الماء لا يقبل شهدا عنهم انما تقبل اذا شهدا ان له بحرق الماء
او حقا ثابتا وعين ذلك لو اقر كدعي عليه فقال للمدعى كنت تحرق فيه الماء
وانت عا صلب ليس لك فيه بحرق الماء وصد ذلك ام فصل بغير قوله باليد
ولا يقبل منه دعوى الغصب الا بيمينه وتامه يعرف في قاضى وفي النزاع
شهدا انها زوجت نفسها ولا تعلم انها في حال ايرائه او لا او شهدا انه باع

من هذا العين ولا يذرى انه في ملكه في حال ام لا يقنع بالشك في ملكه في حال
بالاستصحاب والسك في العقد في هذه الحال انتهى قال صاحب الكافي بعد
نقله هذا في العقد واما في الدين فالمختص عليه عدم القبول ونقل عن
القنية مسئلتين على صحة قوله ثم قال وقد بحث العادل ان يثبت القول وليس
بمعارض للمختص عليه وفي مسئلة دين الكيفية لا بد في القول من شهادتين
بانه مات وهو عليه احتياط في امر الميت ولهذا يختلف الكندي مع ائمة السنية
يختلفون في دينه فيجوز انهما اذا شهدا في دينه بان كان عليه كذا قبل الاذن
سألها المختص عن البقاء لا يذرى وفي دين الكيفية لا تقبل مطلقا كذا في البحر الرضائي
قلت وبعارض هذا في معين كلام من قوله نقل في الحيط ان يثبت الدين بمجرد
بيان الشك هديا سببه من يخرج عنه ان ان يقول مات وعليه دين شهدا
على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فراس حتى مات يحكم عليه وان لم يشهدوا
ان مات من جراحه لا يحكم لاعلم لهم براء انتهى ما في هذه جملة معضولين
ولو ادعى ملكا في شهادته في حال بان قال كان هذا ملكي وشهدوا
انه لم يقبل وقبل وقبل لا وهو لا يحل وكذا لو ادعى ان كان له وشهدا انه لم يقبل
لان استصحاب المدعى يدل على نفي الملك في الحال اذا لا نفي المدعى في الاستناد مع
نفي ملكه في الحال بخلاف الشك هديا لو شهدا حكمه الى ما فيه لان الشهادتين لا
يدل على نفي في الحال لا سيما لا يعرفان بقاء الاستصحاب وانك هذا قد بحثت
عن الشهادة لما ثبت بالاستصحاب الحال لعدم نفع بخلاف حاله فانما يعلم
ثبتت ملكه ببقيا يعلم بقاء يقينا انتهى وفي كنيته ثبتت وراثة وارث
لاعدام غيره تكوينا كما في مدة يرى ثم يدعى اليه وان كان مما يحجب غيره
كالحج والاذن والعم لا يدعى في حال اليه شهدا انه وارث لا ذارث له غيره لا تقبل
ما لم يذكر الجهر فيقول انه ابنه او ابوه ولو ذكر انه وارث لا وارث له غيره

لا تقبل ما لم يذكر الجهر فيقول انه ابنه او ابوه ولو ذكر الجهر ولم يذكر انه
وارث يكتفى انتهى ادعى قتلا وشهد به واحد اخر انه اقرب من جامع القتل
في فصل في ادعى ولو ادعى الغافل احد هما ان عليه ان درهم وشهدا
الاخر على اقراره بان ذكر في غيب الاصل ويصح انهما لان احدهما شهد بالقول
والاخر بالفعل فلم ينعقد على شيء وقال ابو يوسف عدالة في الشهادة المتحالفة و
لو شهدا احدهما بالاقرار والاخر بالاقرار لا تقبل من شهادته محيط المرضي
رجل عليه ان رجل فادعى انه ادناه دينه واقام شاهدين شهدا احدهما
بالاقرار وشهد الاخر على اقرار صاحب المال باليمين لا تقبل من خزانة العادل
هذا باب في بيان احكام الشهادة على الشاهد لا ينجح ان الشهادة
على الشهادة في شهادته الاصول ولهذا اخرها في الذكر وجوازها للتحقق
والغيا س ان لا تجوز لان الاداء عبارة بدنية وجبت على هذا الاصل وليت
يكتفى للشهود له لعدم الاجار والبيان لا تجزى في العبادة البهنية الا انهم
يكتفون بجوارها في كالحق لا يستقط بالشبهة لشدة الاحتياج اليها لان الكل
قد يخرج عن ادائها لبعض العوارض من الموت والمرض وبعد المسافة فلو لم تجز
الشهادة على الشهادة لادى الى انتفاء التحقيق ولهذا جوزت الشهادة على
الشهادة للفروع وعلى شهادته فردع الفروع الى غير نهايتها فصار كتاب التحاقي
الى القاض كذا في التبيين قال في الاختيار الاصله جوازها اجاء الائمة على ذلك
واحتياج الناس الى احياء المحقق بذلك لقبول اي الشهادة على الشهادة في غير حدود
من العاصم يعني الشهادة على الشهادة تقبل في الاقرار والمحقق و قد ادعى
اقتضية الحقيقة وكتبهم في كل شيء الا في الحدود والعقاص فانها لا تقبل
فيها لانها تندرج بالشبهات لما في قاض خات وغيره قال في الاختيار وانما
لا تجوز في الحدود والعقاص لان مبناها على الكفاية والدرء وفي ذلك احتيال
للثبوت وان في سلبه لزيادة احتمال الكذب او المبدلية والحدود مستقط بالشبهة

وتقبل على استيفاء الحدود لا يستغنى ولا يستغنى وما يوجب التعذر
عن ابراهيم انه لا يقبل كثر العقوبات وعن ابراهيم انه يقبل ان التعذر
تسقط بالشبهة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم رجل بالتهمة والجهل
انتهى وفي البيهقي ويدخل تحت جميع كقوت وذل الناطق انها لا يجوز في الوقت
والصحيح انها يجوز فيه احياء لم وصدا عن اندراس انتهى وان تكررت اى
الشهادة على الشهادة للفرع بان شهدوا على شهادة الذروع وعلى شهادة ذروع
الذروع الى غير نهاية كما مر انما وطئها اى لشهدا لشهادة الذروع فعدز حصيله
الاصل اى اصل الكهنة على القضية عدت لومر اى بقومين مرضا لا يستطيع
معه حضور مجلس حكم كما في قوله اسفر اى بقومين ميرة ثلاثة ايام فصاعدا
فان جواز الحاجة فانه جوازها للحاجة وانما تشن عند عجز الاصل
هذه الاشياء تستحق العجز بلا مرتبة وعن ابراهيم انه ان كان في مكان
غدا لا اداء الشهادة لا يقدر على ان يبيت باهله مع الاشهادا جبار
لحقوق الناس قالوا الا حسن وهو طر الرواية والثاني اوقف دبر اخذ
الفقيه ابو الليث وكثير من الحكماء وقال في كلامهم انه حسن وفي السراج
وعليه الفتوى وعن محمد بن جعفر كيف ما كان حتى روى عنه انه اذا كان الاصل
في رواية فشهد الذروع على شهادة ذروع في رواية اخرى من ذلك المسجد تقبل
شهادتهم كذا في الصحيح واذا دخل كلامهم ان الحكم في الشهادة وليس كذا
لان صاحب الحق عدم التعذر في المرأة محدثة حيث قال اذا كانت الاصل
امراة محدثة بجوزا شهدا على شهدا منها ثم فسدت محدثة وبقولها وهي لا
تحتاج الى الرجال ولو خرجت لقضاء حاجة او للحمام وفي سراج الوهاج
اذا كانت كذلك هذا الاصل محمول على ما شهدنا على شهدا من هذا كذا في
ان يشهد على شهدا من اذا شهد عند القاضي هل يحكمه قال في الذخيرة
اختلف فيه في زماننا قال بعضهم ان كان محبوسا في سجن هذا

القاضي لا يجوز ان القاضي يخرج من سجنه حتى يسلم ثم يعيده الى السجن
وان كان في السجن الولا ولا يمكن الخروج للشهادة يجوز وذكر في الصحيح ان
صاحب التهذيب يجوزها بحسب الاصل انتهى ويمكن جده على ما ذكر
من التفصيل والله اعلم كذا في الصحيح قال في المسئلة يجوز الشهادة على الشهادة
وان لم يكن بالاصول عذر من مرض او سفر وانما يستعطف العذر عند الاداء
والصحيح الاداء بلا عذر بالاصول في الامم انتهى ولهذا قيد صاحب الصحيح هذه
المسئلة بقوله عند الشهادة عند القاضي لم قال وقوله عند الشهادة قيد بحسب
انتهى وفي تفسيرنا ان كذا اليه في المسئلة شهادة الابن على شهادة الاب
مقبولة وعلى قضائه لا عند ابيه يوسف خلافا لغيره ولا يجوز شهادة الذروع
حتى يسبقوا الاصول الى اباؤهم واجدادهم ولولم يكن الاصل للفرع عن امر
الاداء بعد ما امره لاروايته عن المتقدمين واختلفت كما صرحت فيه
انتهى قال قاضي خان لا يصح منه في قول ابراهيم وابراهيم حتى لو شهد
على شهدا من بعد ان شهد جازت شهادته انتهى ولا يجوز للسلطان والامير
الاشهاد على شهدا من قبله في القضية وان يشهد عن كل اصل اثنتان
يعني وشرا ايضا شهادة عدلين اثنين على كل اصل من رجلية او رجل
وامرأته فلا يشهد على شهدا من رجل اقل من ثصاب الشهادة لقوله على وجه
لا يجوز على شهدا من رجل الا شهدا من رجلية ولا ان شهدا من كل اصل حق قصار
كما اذا تحققت كما في الاختيار وفيه كلام بانهم لا يشهدون على شهدا من امرأه
وقد جاز ذلك وان لم يقف حتى تشهد امرأه اخرى كما في قاضي خان وبانه
لا يشهد اصلا على شهدا من نفسه ومن رجل اخر على شهدا من اصل اخر كما في النهاية
كما في جامع الرموز وفي قاضي خان ولو ان عمة شهدت على شهدا واحد
لا يقف بشهادتهم شهدا من الواحد ولو شهدت على شهدا امرأه جازت
شهادتهم ولا يقف شهدا من امرأه اخرى مع رجل على امرأه ذلك انتهى لا

فتأمر ان لا يشترط تغاير فرعي الشاهدين يعني لا يشترط ان يكون
 فرعا هذا الاصل معاير الفرع اصل احزابان يكون لكل واحد منهما
 متعابران بل يكفي ان هذان على كل اصل قال قاض خات في فتاواه
 رجالات شهدا على شهادته رجلين ادعى شهادته قوم جاز عندنا وقال
 ان في الجوز الا ان يشهد رجلا على شهادته فلا اصل يعني لا يجوز عند
 الاابع على كل اثنان لان الفرعين قائمان مقام اصل واحد فلا يتم
 بهما ولنا قول على لا يجوز على شهادته رجل الا شهادته رجلين ولم يرد عن غيره
 خلافاً فعمل على الاجماع قال في المنهاج في الكثرة ان شهد رجلا على شهادته
 شهادته وقاها ان ذلك شرط فلا تقبل شهادته النساء على الشهادته
 وبه صرح صاحب القدرين لكن قال شيخنا في بحره ان قوله ان شهد رجلا
 وقع اتفاقاً لانه يجوز ان يشهد عليهما رجل وامرأتان لتمام النساء
 كذلك لا يشترط ان يكون الشهود على شهادته رجلا لان المرأة ايضا
 ان تشهد على شهادتهما رجلا او رجلا وامرأتين ويشترط ان يشهد
 على كل امرأة تصاب الشهادته كذا ذكره الزيلعي قال شيخنا في بحره وقد
 تروى القدرين والحاموي انه قيد احراز ان قال لا تقبل شهادته النساء على
 الشهادته انتهى كلامه ثم بين كيفية الشهادته فقال ووصفها اي الشهادته
 على الشهادته يعني كيفيتها ان يقول الاصل اي اصل كل من الفرعين عند
 التمسك بمطابق الفرع يشهد اي عند الحاجة امره الشهادته كما في جامع الرموز
 لكن فيه ما فيه على شهادته اي يشهد بكلامه بان فلان بن فلان اقر
 عندي بكذالات الفرع ينقل شهادته الاصل فلا بد من التمسك فيشترط
 يشهد عندنا في ينقلها اليه كما في الاختيار قيد بقوله اشهد على
 شهادتي لانه لو لم يقل شهادته وان سمعها منه واستفاد
 على بطلان ان يشهد بعدم اشتراط قبول الا ان سكوت

الفرع

الفرع عند محكي كما في المنهاج كذا قال لا قبل قال في الغنية ينبغي ان لا
 يشهد احد حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل وقاهاوي قدس ولا ينبغي
 ان يشهد ان شهد على شهادته من ليس ببدل عنده انتهى انتهى ويقول
 الفرع اي فرع كل اصل عند القاضي عند الاداء يشهد ان فلانا وهذا الاصل
اشهد في على شهادته بكذا وقال اي فلان في شهد على شهادتي
 اي بذلك قال في جامع الرموز هذا مما لا بد منه خلافاً لابي يوسف لمكة فافق
 فيحتاج الشهادته في العروة والغارب الى ثلاث شهادات او كفاية و
 الاداء فيها الى حد منها وقوله فلانا مشعر بوجوب ذكر اسم الاصل
 كما سمي به وحده كما في الحراز انتهى في فتاوى قاض خات صورة الامام
 ان يقول ان هذا الاصل شهد ان فلان على فلان الذي درهم فاشهد
 على شهادتي هذه فيذكر شهادته هذا الاصل في الشهادته فلانا قال
 قال وصورة الاداء من الفرع ان يقول لشهادته فلانا شهد عندي
 بكذا اشهد في على شهادته بذلك وانما يشهد على الشهادته بذلك
 فيذكر في هذا الفرع في اداء الشهادته ست قالوا فيهم الامام الفقيه
 ابو جعفر كيفيه الامثالات وصورة ذلك ان يقول الفرع امرأتين فلان
 ان اشهد على شهادته ان فلان على فلان الذي درهم فاشهد
 على شهادته فلان بكذا ذكره محمد في السيرة الكبير وهذا اختيار الفقيه
 الليث وابو جعفر ونسب الامثلة السرخسي وهذا يسر واقصر وروى ان
 ابا جعفر كان يخالف فيه علماء عصره فاحضره لهم الرواية من السيرة
 فانقروا روايته وتمايمه يعرفه قاض خات وتقول فلان تمثيل والافلايد
 من بيان في هذا الاصل لما في الحفوي شهود الفرع يجب ان يذكر
 اسماء الاصول واسماء ابائهم واجدادهم حتى لو قال لا تشهد ان
 رجلاي شرفهما اشهدنا على شهادتهما انهما يشهدان بكذا وقال

رجلان على شراة رجلين على فلانة بنت فلان الغلانية اي القروية او المحرورية
درهم مثلا وقال اي قال الفرعان اخبرنا اي اخبرنا الاصلان انهما اي ان الاصلان
جاءت الفرعان اخبرنا الاصلان بانهما يعرفانها اي تلك الغلانية بعينها وجاءت
باراة لم يدري اي الفرعان اي التي جاء المدعى هي التي اطرها الاصلان يعني
قال الفرعان لا نذكر ان هذه ام لا قيل لم يكن قال القاضي للمدعى بنت له
على فلانة بنت الغلانية بشراة هذين الشهادتين هاتين اي اخبرنا
انها اي فلانة بنت الغلانية لان الفرعان بالنسبة وقد تحقق بشراة هاتين
يدعي ان تلك النسبة للمأخرة ويجعل ان يعرف لغيرها فلا بد من اليقين تلك النسبة
للمأخرة ولا يفي ذلك جرحا لان الفرعان نقلوا كلام الاصول كما نقلوا فصح النقل
فيم لهم لا نذكر ان هذه ام لا لا يوجب جرحا في الشهادتين لانهم لم يعرفوها
فقد عرفوا الاصول ونظيره اذا حملوا الشهادتين بسبع محدد بذكر حدوده
من غير معرفة بعينه وشهادته على كثر من بعد ان كان يكون المحدود بها في يده
لا بد من شهادته اخرى يشهد بان المحدود بها في يد المدعى ليصح القصر
به وكذا اذا انكر المدعى عليه ان المحدود المذكور في الشهادتين حدودا في يده
بدون شهادته اخرى يشهد بان المحدود المذكور في الشهادتين حدودا في يده
وكذا اذا كتب قاضيه بعد الى اخره هاتين شهادتين شهدا عن ان الغلانية بن فلان
على فلانة بن فلان كذا فافق بذلك فاحضر المدعى فلانة على القاضي المكتوب اليه
ودفع اليه الكتاب يقول هاتين شهادتين ان هذا احضرته فلان المذكورة هاتين
الكتاب ليكن الشهادتين اليه في القضا لان كتاب القاضي في معنى الشهادتين على الشهادتين
الا ان القاضي كمال ديانته ووفور ولايته اقام مقام العدد كذا في الشهادتين والبيانات
وفي التنازير وفي اطلاق سبل السلام اقرت عليه فلان بن فلان الغلانية كذا فجاء
رجل بهذا الاسم وادعاه وقال اردت برجل اسمي بذلك صدق قضا ولا يقنع
عليه بالمال كذا ففهم في فلان وفلان بدون الدوام كناية عن النسيان

وبها كناية عن البرهان يقال ركب الفلوات وحلبت الغلانية انتهى وكذا اي مثل
هذه المسئلة التي سبقت بقول القاضي هاتين شهادتين في نقل الشهادتين
معناه ان القاضي اذا كتب الى القاضي الاخر ان فلانا وفلانا شهدا عندك بكذا
من المال على فلانة بنت فلان الغلانية واحضر المدعى امرأة القاضي هي المكتوبة
اليه وانكرت كرامة ان قوله هو المسدود بتلك النسبة كما في المسئلة الاولى لما
ذكرنا ان كتاب القاضي الى القاضي في معنى الشهادتين على الشهادتين ولا فرق بينهما
الا من جهة ان القاضي الكاتب لولايتهم ينقلون الشهادتين اليه وفي الشهادتين على
الشهادتين لا بد من الشهادتين على الاصل على ما بينا قاله في معنى واما جواب المدعى عليه
فان قال لست انا فلان بن فلان الغلانية كان يجب ان يحضر على المدعى وان اقر انه
فلان وادعى الاشارة في الكلام والنسب كان البينات على المدعى عليه فان قال
المدعى عليه انا فلان بن فلان بن فلان الغلانية وفي هذا الحي او الفخدة وفي هذه
النجارة او في هذه البلدة رجلا غيري بهذا الاسم بقوله القاضي في الشهادتين ذلك
فقد وقع عند الخصومة كما لو علم القاضي بان ركنه في الكلام والنسب لان حال وجود
الشريكة في الكلام والنسب لا يتبعها هو الكتاب وان لم يثبت ذلك في الخصومة وان
اقام المدعى حجة انه كان باسمه ونسبه رجل اخر ومات ذلك لا يقبل قوله
لان لاحق له في البينات حجة ذلك ثبت وقامه يوفيه **فروع** قال القاضي خان في خادرا
ومن الشهادتين اليها هذه الشهادتين بالمجهول رجل غضب جارية في محضوب منه
بشهود وشهدوا ان المدعى عليه غضب جاريته له قالوا الاصل تقبل الشهادتين
وبكسر المدعى عليه حتى يحكي ما يريد على صاحبها بان احضره بشهود جاريته
ان اتفق الغاضب والمحضوب منه ان جاريته هذه المدعى وادعاه المدعى ل
يقضيه بها للمدعى ما لم يجد حجة اليه حتى يحضرها منه لان البينة الاولاني
قبلت من غير بيان الصفة والقيمة في حكمه كبس لانه القضا بان جاريته وقام
يطلب منها في فصله من يقبل شهادتها ومن لا يقبل انتهت فان قالوا اي

ان هذان فيها اى في الشهادة على الشهادة وفي كتاب القاضي الى القاضي
 دعوات على فلانة بنت فلان التيمية لا يجوز حتى ينسبها اى ينسب اليها هذان
 تذكر المرأة الى فخذها بكون النكاح مقبولة خاصة التي لا حصر دونها لان التعريف
 شرط فيه ولا يحصل ذلك بالنسبة الى العامة والتيمية عامة بالنسبة الى من ينسب
 لانهم قوم لا يحصلون فكم يقع بينهم نساء اتخذت اسميهن واسمى ابائهن
 ويحصل بالنسبة الى خاصة والنسبة الى الفخذ خاصة لان اول النسب السكك
 ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم الدارة ثم البطن ثم الفخذ فكان احضار من الملل كذا في
 النهاية وجه الزعم في الفصيلة بعد الفخذ بين اخر الملل كذا ذكره في النهاية ثم
 قال التعريف وان كان يتم بذكره عند ابيه ٢ ومحمد خلا فالا بانه يكون فذكر الفخذ
 ليس كذا الاعلى فينزل منزلة كذا الادنى في النسبة وهو اب قال في السكك
 بفتح السين جميع القبائل والقبائل جميع الدارات بكر الدين جميع البطون
 والبطون جميع الاقناد والفخذ جميع الفصائل انتهى حريمه شعب وكلمة قبيلة
 وفريش عبارة وقصص بن وهاشم فخذ والعباس فصيلة ذكره في الشجرة ثم قال
 وسمى مشعب شعبا لان القبائل تشعب منه والمتقصد من معلوم بالنسبة
 اليه والفرغاية نسبة عامة وكذا السرقندية والبخارية و
 كمصرته والاورنجية خاصة انتهى التعريف يتم بذكر الجد لان كثير ما يقع
 الاشارة في اسم الانسان واسم ابيه اما الاشارة الى جد فله في اسم جد فنادر
 فيحصل به التعريف ونسبة الهداية الفخذ بالقبيلة الخاصة وفي تشبيه الكثرة
 بالجد الاعلى حتى ان ذكره يقدم مقام ذكره لانه اسم الاعلى لا يستعمل في الدارة
 او بنسبة خاصة وحاصله ان التعريف بالكتابة الى كذا فرد الغائب لابد
 من ذكر الاسم والنسبة الى الاب لا يكفي عند الامام ومحمد ولا بد من ذكره خلافا
 لما في فان لم ينسب اليه ونسب الى الفخذ الاب الاعلى كتميم وبنجار
 لا يكفي وان كان الى محرفة لا الى القبيلة ومحمد لا يكفي عند الامام وعندهما

ان يعرفوا بالصحة عن كيف وان نسبها الى زوجها وكيف والمثل الاعلام
 فيهم والنسبة الى كسر او المحلة الكبيرة عامة لانهم لا يحصلون والى السكك
 اى النسبة الى السكك الصغيرة خاصة لانهم يحصلون قال ابن المذنب ٢
 الاقانية ثم التوفيق عند ابيه ٢ ومحمد وان كان يتم بذكر الجد لكن ذكر الفخذ يقدم
 مقامه لانه اسم الجد الاعلى فينزل منزلة الجد الادنى اعلم ان هذا بالعرب واما في
 النجم فلا يشترط ذكر الفخذ لانهم جميعه اسما بهم بل ذكر الصنعة يقدم مقام ذكر
 الفخذ انتهى **فروع** وفي المنهج ولو كنت الى فلان بن فلان العلوي على فلان
 السدي عند فلان بن فلان العلوي كفى اتفاقا لانها قد ذكرت عام الشروط وهل
 يشترط شهادة الزائد على عدلين في انهما فلانة بنت فلان ام لا فاد الاعلام
 لا بد من شهادة جماعة على انهما فلان بن العلوي وقالوا شهادة عدلين تكفي
 وعليه المفتي دغامة في محم الرائق كاذبات شهدا على شهادة مسلمة لاخر
 على كافر لم يقبل كذا شهدا دغامة على الغضار بكافر على كافر وقبيل شهادة رجل
 على شهادة ابيه على قضاء ابيه في الصحيح كذا في الثانية انتهى
 وفي قاضي خات رجل شهد رجلا على شهادة دغامة فان كان الذي له المال والذي
 عليه حاضرين عند الكثرة يقولان شهدان فلان بن فلان هذا افر عندك ان
 لفلان بن فلان هذه عليه الذرهم كان الكثرة دغامي وان كانا غائبين
 او احدهما حاضر والاخر غائب او ميت فيقبل له ان ينسب منهما او ميت
 منها ابيه وجده وقبيلته الى ما يعرفه لان مجلس الكثرة بمنزلة مجلس القضاء
 فلم يشترط في اداء الشهادة الاعلام باقصة الامكان يشترط في الاشهاد
 ولو ان عشرة شهدوا على شهادة واحدة لا يقضي بشهادتهم حتى يشهدوا به
 اخر لان الثابت بشهادتهم شهادة الواحدة انتهى **باب** في بيان الحكم
الرجوع عن الشهادة وهذا امر مشروط بغير غيب في ديانة لا فيه خلاصا
 عن عقاب الكبير لان شهادة الزور كبيرة قال علي بن ابي طالب ان هذا الزور لا يرفع

قديمه من مكانها حتى تلعنه ملائكة السموات والارض وترجم له بالهبة تبعها للكنز
 مخالفا لصاحب الهداية فانه ترجم له بالكتب اذ ليس له ابواب مشهورة وهو
 وان كان ردف الشهادته لكنه داخل تحتها كدخول النواحي تحت الطيارة لا يصح
 الرجوع عنهم عن الشهادته الا عند قاصدين بشرط الرجوع عن الشهادة
 مجلس القاضي لانه في الشهادته بما يخص به (الشهادة من مجلس القاضي لا
 الرجوع تدبر وهو يجب جهنم فاسر بالسر والاعلان بالاعلان اطلق القاضي
 ولو لم يطلبا في البحر نقلا عن كهيئة كذا في ضمنه فلو ادعى الشهود عليه رجوعهما
 اى رجوعهما عليه عند غيره اى غير القاضي واراد يجنبها على ذلك لا يجنبان
 اى ان هذان ولا يقبل برهان اى برهان الشهود عليه اى على الرجوع و
 عليه لانه ادعى رجوعا باطلا بخلاف ما لو ادعى اى مشهود عليه قد حكم
 اى الرجوع عند قاضى اى اخر وتضمنه اى تضمنه القاضي في الحال اياهما
 اى الشاهد بما يثبت ادعى ان القاضي حكم عليهما باليمين ولم يعطيا شيئا
 الا ان ادعى عليه من القاضي تضمنه اياهما في الغيبة واقام بينته على
 ذلك فانه يقبل لصحة السب ولو اقر عند القاضي انه رجع عند غيره فانه
 صحيح وان اقر برجوع باطل لانه يجعل شيا للمال والهيبة ولو ادعى رجوعهما
 عند القاضي ولم يدع القضاة بالرجوع واليمين لا تسع منه بينته ولا
 يحلف عليه لان الرجوع ولا يجبر مدعى اللعان الا باتصال القضاة به كالمشادة
 ذكره في ضمنه والرجوع يثبت بان يقول رجعت عما شهدت به او شهدت بزرور
 فيما شهدت او كذبت في شهادته فلا يكون انكارا له رجوعا عما في شهادته
 خسرو على المزماران الرجوع تدبر وهو على حسب جهنم في سر السر والاعلان
 بالاعلان وفي الغرض السامان لو انكر الشهادته بعد قضاء قاض لا يصح
 لان الايمان بالشهادة لا يبرئ رجوعا بل الرجوع ان يقدركت مبطل في
 الشهادة وهذا انكار الشهادته اشهر وفيه إشارة الى ان الرجوع لا يكون

الابد الشهادة عند القاضي والى ان كونه قوله رجعت عما شهدت به او شهدت
 بزرور ولا يثبت الرجوع باقامة البينة وباتصال الشهود ولا بالافرار
 الا اذا جعلوا شيئا للرجوع والى ان شهادته لا تجل مقصدا غير الذي شهد عنده لما
 في التوبة هكذا ذكره في جامع الرموز ثم قال والاكتفاء مشعر بان حكم الرجوع
 لا يتوقف على مقصدا بالرجوع او باليمين على ما قال بعض مشايخنا في الصوري
 انتهى فان رجعا ان اكد هذان عن الشهادة قبل حكم اى قبل حكمهما حكم
 شهادتهما لا يحكم اى القاضي به لان الشهادته سقطت عن حيز الاعتبار
 لظهور انما قض بين ظاهريهما فلا يثبت القاضي كلام متناقض ولا ضمان
 عليهما لاحد كضميمة لانهما لم يتلفا شيئا على احد وبما ان هذان لما في
 المنع اطلق فحكم ما لو رجعا عن بعضهما لما لو شهدا بدار وبهاها او بان
 وولدها ثم رجعا في البناء والولد لم يضمن بالا صلح لما في جامع المقصود به معلل بان
 ان هذين قض نفسم وشهادة المفسر ترد انتهى وان بعده لى وان رجعا
 بعد حكم بالشهادة لا تنقض اى لا يثبت الحكم مطلقا لان اخر كلامهم ينافي
 اوله فلا يتحقق حكم فلا يتحقق بالشافعي ولا في الدلالة على الصدق مثل الاول
 وقد رجح الاول باتصال المقصدا بهم كذا ذكره في ضمنه ثم قال وقد لم يمتثل
 ما اذا كان الشاهد وقت الرجوع مثل ما يشهد في العدالة او دونه او افضل
 منه وهكذا اطلق في انكر الكتب متونا وشروحا وتعام يعرف فيه وضعا ما
 اتفاه اى من الحال والمنفعة بها اى بهذه الشهادة للشهود عليه ان خلا
 فكل وان بعضا فبعض الا اذا عارضها لانها اتفاه ما للشهود عند الشهادته
 لما في جامع الرموز ولان التسبب على هذا وجه التقدير سبب الضمان كما في
 البراءة وقد نسب الاتلاف تقديرا وقد عذر ايجاب الضمان على المباشرة و
 هو اتفاق في كالمقار الى القضاة وفي الجاية حرف الناس عن تقبله وتقدر
 استيفاء من كدس لان حكم ما في واجبه النسب كذا في ضمنه قال في جامع

الرموز والاكتفاء مشير الى انهم لم يعزوا وقد عزوا ولعل الشك بالسابق والى ان
 المدعى لم يضمن لان الحكم ما حذ ولا القاضى لانه ملحق في حكمه ولذا لو اضمن عنه
 بعد التعديل بأن يعزروا ويعزل كما في الحاشية انتهى اذا ضمن المدعى مدعى الى
 اي حال من الحق عليه طرف ضمنا دينا كان اي سواء كان المدعى دينيا
 الجرح او عينا من غيرهما حتى لو لم يضمن الضمان بل يتوقف على القبض
 فلما قبض يضمن الشهود قالوا بالهكذبة لانه الوقتية هذا عن الامام الرضا
 واما على ما ذكره الذخيرة وجسوط شيخ الاسلام فرق بين العين والدين
 ففي العين يجب الضمان قبض الشهود لم اذكر قبض لان الشهود دارا لوالد
 عنه بشا دتهما عند اتصال القضا حتى لا ينفذ تعرف الشهود عليه فيه
 وفي الدين لا يجب الضمان ما لم يقبض لان الضمان مقدر بالمثل وهما انما عليه
 دينا بشهادة قضا فاذا ضمنهما قبض فقد استوفى منهما عينا بمقتضى الدين
 وهو غير جائز اذا لا يملكه بل يبيع اخذ العينة والزام الدين انتهى كذا
 في الاختيار وتفصيل ما ذكره صاحب المحقق من قبض الشهود ابعيد ثم
 رجعا ضمنا قيمتها قبض الشهود لم اذكر لان ضمان الرجوع ضمان اتلاف
 وضمان الاتلاف مقدر بالمثل ان كان الشهود مثليا وان كان الشهود
 دينا فرجع الشهود وقبل قبضه لا يضمن وان قبض الشهود لم يرجع
 ضمنا لانها اوجبا عليه دينا يجب في رهنها مثل ذلك ولا يستوفى منها الا
 بعد قبض الشهود بحسب القواعد لانه وهذا قول شيخ الاسلام ثم قال اعلم ان ضمان
 الشهود لم يخصص في رجوعه لما في تنقيح الحديث المعبر عنه نارة بنوف الكرابيه
 شهودك هذان على رجل ان فلانا اقرضه الف درهم وقضى الفاضل بها ثم اقام
 الغرض عليه بنية على الدفع قبل القضا راثر القاضى برد الف الف ثم اقام الغرض
 عليه بنية على البراءة قبل القضا يضمن الشهود وتوقف ان في الوجه الاول
 لم يظهر كذبهم لانهم شهدوا عليه بالالف في الحال ورجع قد بين كذبهم

فصاروا

فصاروا مقبلين عليه وتما يعرف فيه فان رجع احدهما الى احدك هديرا
 ضمن نصفه اذ شهادة كل منهما تقدم نصف الحق فيجب على الراجع ضمان
 ما لم يبق الحق فيه وهو نصف كما في كونه والعبارة في باب الضمان ان يبق
 من الشهود لمن رجع وهذا اثر الى اصل وهو ان العبارة في الرجوع بقا
 من يبق للرجوع من رجع اذ لو ان العبارة لرجوع من رجع لزم ان يبق الضمان
 على الراجع مع بقا الحق للمحقق كما اذا شهد اربعة ورجع منها اثنان ثم فرغ
 على هذا الاصل بقوله فان شهد ثلاثة ورجع واحد من الشهود الثلاثة
 عن الشهادة لا يضمن اي ذلك الواحد الراجع لبقا من يبق شرا منه جميع
 الحق فان رجع اخر اي من الاثنين الباقيين ضمنا اي الاجزاء من الثلاثة
 نصفها اي من حقوق لان العبارة لما كان يبقا من يبق كان الباقي نصف الحق
 فكان لتكسبت نصف الحق فيضمنان النصف على سواء وان شهد رجل و
 امرأتان فرجعت واحدة اي من امرأتين عن الشهادة ضمن اي الراجعة
 ربعا لبقا وثلاثة ارباعه ببقا من يبق اذ النصف يبق بالرجل والامراة الباقية
 وان رجعا اي امرأتان ضمن نصفان نصف الحق باق ببقا الرجل وان
 شهد رجل وعمرسة فرجع ثمان اي من النسوة لا يضمن بشهادة النسوة
 جميع تضمنه شيئا الى لا ضمان على الراجعات لان العبارة يبق من يبق وقد يبق
 رجل وامراتان فبق تمام الحق فلا شيء عليه فان رجعت امراة اي امرأة
 اخرى ضمن التسع اي من النسوة الراجعات ربعا بينه وجب الرجوع على
 الراجعات التسع لبقا من يبق عليه ثلاثة ارباعه الحق اذ النصف يبق بالرجل
 والربع بالباقية فان رجع الذكر اي وان رجعا لاهن بلارجع من الرجل
 ضمن بشهادة النسوة جميع ضمن انض لاهن نصفها اي نصف الحق اجماعا
 لان الاعتبار بالباقي من نصف يعني ان عنده لما بق من يبق به نصف المال
 واما عندهما فلان الفاتية بشهادة نصف المال كما انه اذا رجع الرجل وحده

ولورجع مع ثمان فعليه النصف ولا شيء عليهن ذكره في المنع نقلا عن كجيت
 ثم قال وهو شهد بل يجب ان يكون النصف احدا ساعده وعندهما النصف
 وذكر الاسيما لورجع واحد وامرأة كان النصف بينهما اثلاثا ولو كان
 ثلثا في حجة لم يجب عليهما شيء انتهى وان رجعا اليها من الرجل ونسوة فيل
 الرجل مدرس اي من المال وعليهن اي على العوض خمسة اسداس اي من هذا
 عندهما 2 وعندها عليه اي على الرجل نصف وعليهن اي على النسوة نصف
 لانهن وان كثرن يبقى مقام رجل واحد ولهذا لا تقبل شهادتهن الا بانفسهم
 رجل كان اثبات بشهادتهن نصف المال وبشهادته نصف المال والباقي عليهن
 على قول 2 2 خمسة اسداس وعلى قولها النصف فهو عليهن كذا في شرح الوفا
 لا يملك ذلك 2 ان كل امرأتين في الشهادة تقديمان مقام رجل واحد
 شهادة كل اثنين منهن بشهادة رجل واحد فصار كذا لو شهد به كسرة
 رجال ثم رجعوا كان الثمان اسداس وان شهد رجلان وامرأة ورجعوا
 فالعزم اي الحثان على الرجلين خاصة بينه دون المرأة لان المرأة الواحدة
 ليست بشهادة فكان القضاء قهرا فالرثها دونهما دون المرأة ولا
 شهد رجل وكسرة نسوة ثم رجعوا فعندهما على الرجل النصف وعلى
 النصف وعندهما ولا شيء على المرأة وعنده عليهما اثلاثا في النسوة
 وعنده عليهن ثمان ^{منع ولا يضمن راجع شهد بثلث 2 امرأة}
 ولورجع ثمانية الا حال ^{مهر محسن عليها يعني اذا ادعت امرأة}
 وهو جاحدة واقام على ذلك بينة ففقه بالثاني 2 ثم رجعا عن شهادتهما
 لم يضمن لثمة المرأة شيئا لانها اتلفا عليها المنفعة وثلث المنفعة لاثبات
 عليه او عليه يعني اذا ادعت امرأة على رجل انها تزوجا على الف درهم وهو
 ينكر فاقامت عليه البينة ففقه المأخوذ الثاني 2 ثم رجعا ينظر الى مهرها
 الفا او اكثر فلا ضمان على المهر ولا ضمانا اتلفا على الرجل عليه مال بعد ذلك فان

البيضة يصير مال حال الدخول في ملك الزوج فقد حصل الثلث يجوز
 فلا ضمان عليه كذا في شرح الوفاية لايح المهر والمأخوذ لانها اتلفا شيئا
 بعوض يقابلهم والاتلاف بعوض كالاتلاف للمهر في المهر الا ما زاد على مهر المهر
 فانها يضمنان الزيادة يعني ان كان مهر مثلها اقل من الف يضمنان
 الزيادة للزوج لانها اتلفا على الزوج قدر الزيادة بلا عوض وفي المهر ولو
 شهدا باصل التكاليف باقل من مهر مثلها فلا ضمان لان منافع البضغ غير
 متقدمة عند الاتلاف فلا ضمان بالمستقدم اذ التضمنين يستدعي المماثلة
 وفي المنظومة وشركها انها يضمنان ما نقص عندها خلافا لاي يوصف
 وفي الهداية وشركها انها لا يضمنان وهو المذهب بخلاف ما لو
 شهدا عليها بقبض المهر او بعضه ثم رجعا بعد القضاء فانها يضمنان الاتلاف
 عليها ما لا وهو مهر قبلها او كثير ادون البعض انتهى ولا من شهد بطلاق
 اي ولا يضمن من شهد بطلاق بعد الدخول يعني اذا شهدا انه طلق امرأته
 بعد وطء او خلوة ثم رجعا لم يضمنان لان المهر تأكيد بالدخول لا بشهادتهما
 فلم يتلفا شيئا كذا في الاختيار ويضمن اي الشاهد في الطلاق قبل الدخول
 نصف المهر يعني اذا شهدا انه طلق امرأته قبل الدخول بها ثم رجعا ضمتا
 نصف المهر لانها اتلفا على الزوج ما كان على ثمن الزوال والسقوط
 الاتري ان المرأة لو طاعت ابن الزوج او قبلته او ارتدت سقط
 عنه المهر اصلا فكانها الزمها ذلك ولان الرقبة قبل الدخول في معنى
 الفسخ فيوجب سقوط جميع المهر ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المنفعة
 وكانت واجبا بشهادتهما كذا في الهداية قال في المنع وفي المحللان قد قبل وطء
 وخلوة ضمتا نصف المال او المنفعة وعلى يهذين التعليلين ثم قال
 والتقليد الاول المتقدم والى الثاني للتأخير وقوله ضمتا نصف المال
 يعني اذا كانت هناك لامس وقوله او بمنفعة يعني لو لم يكن هناك لمس لانها

الواجبة وقد الغيا وفي البحر من باب المحيط تزوجها بلا مهر وطلقها قبل
الدخول فشهد انه صالحا من المتعة على عبد وقضته وهي شتر ثم رجعا
لا يضمنان العبد بل الكفنة وان كان مهر كمثل عشرة ضمن لها خمسة
دراهم لان النكاح لم يقص لها بالعبد لكنه معدا فقد انكح بشهادتهما
على المرأة المتعة لا العبد بخلاف ما لو شهدا انه صالحا عنها جبر وقضى
لها به ثم شهدا بقبضه ثم رجعا ضمننا قيمة العبد بوجوب القضاء بالعبد
انتهى ولو شهدا بعد موت الزوج انه طلقها في حياته قبل الدخول بها ثم رجعا
لم يضمنا للورثة لان الشهادة وقيل لهم وضمننا للمرأة نصف المهر والبرك
لان مؤكدا بالموت لها فها هذه الشهادة ابطالا عليها بنصف المهر و
اميرك فيضمنان لها كذا ذكره ابن المكلد في شرح الوقاية شهدا بالطلاق
واخرها دخلا بها ثم رجعا ضمن شهدا الدخول ثلاث ارباع المهر و
شهدا الطلاق ربع المهر لان الزوجين اتفقا على النصف فيقضى على الزوجين
ربع وانفردا بالدخول بالنصف فينفردون بضمانه كذا في الاختيار
وفي البيع يعني ولو شهدا بانه باع باقل من القيمة ثم رجعا عن الشهادة
ضمننا ما نقص عن قيمة البيع لان ذلك القدر اتلفا عليه بلا عوض وفي البيع
وضمننا في البيع والشراء ما نقص عن قيمة البيع او زاد فلو شهدا على البيع
بمثل القيمة او اكثر فلا ضمان لانه اتلف بعوض وان شهدا باقل من قيمة ضمننا
النقصان لا الزيادة ولو شهدا على المشتري فلا ضمان لو شهدا بشراء
مثل القيمة او اقل وان كان باكثر ضمننا ما زاد عليه انتهى وبهذا ظهر لنا
ان عبارة التمني اولى بالقول من عبارة المص فانها قاصرة الدلالة على النقص
ولا فرق في ذلك بين ان يكون البيع بخيار الشرط للبايع او كانه بائنا بالبيع
هو البيع السابق فيضاف الحكم اليه عند سقوط خياره عن هذه فنية النقص
معناه اليه وتامة يعرف في التبيين وفي الاختيار ولو شهدا بالبيع ثم رجعا

ضمننا

ضمننا القيمة لا الثمن لانها اتلفا المبيع لا الثمن ولو شهدا ببيع عبد
ثم رجعا بعد القضا ويقع اكثر من الثمن ضمننا الفضل ولو شهدا
بالقدير ثم رجعا ضمننا ما نقص من الثمن انتهى وتامة في البيع وفي العتق
اي ويضمن في العتق القيمة يعني اذا شهدا على انه اعتق عبده ثم رجعا
ضمننا قيمته لانها اتلفا ملكه بلا عوض سواء كانا موسرين او معتق
والولاء للمولى لان العتق لا يتحول الى الشاهد به بضمنا فلو يتحول
الولاء اطلق العتق فانصرف الى العتق بلا مال فلو شهدا انه اعتق
عبده على خمسين وقيمة الف فقط ثم رجعا ان شاء ضمننا الشاهد
الا لدرجعا على العبد خمسين وولاء العبد للمولى ذكره في التمني وتامة هذا
يعرف فيه وفي القضاء من الدية فقط اي ضمننا شاهد القضا من يرجع عنها
بعد الكيفاء دية للشهود عليه بان شهدا انه قتل فلانا عمدا ففقتض
القاضي به فقتل ثم رجعا تجب عليهما الدية ولا يقتض منهما وقال الشافعي
يقتض منهما الوجود القتل سببا فاشبه المكره به اول لان المولى يمان
والمكره يمنع ولما ان القتل مباشر لو توجده وكذا سبب السبب ما
يقضى عليه غائبا ولا ينع لان العفو مندوب بخلاف المكره لانه يورث حياته
ظاهرا ولان العفو الاختيار من هاتين هما يقطع النسبة الى السبب
كذلك لالة السارق وفي باب العقب وحرقه العبد ولان اقل احواله
ان يوقد شبهة والعقب ما يسقط برادون الدية لان المال يثبت مع
الشبهة ولو شهدا بالقتل خطأ ثم رجعا ضمننا الدية في مالهما وكذا اذا
شهدا بقطع يدهما وضمننا نصفها وكذا اذا شهدا بسرقة فقطع
ثم رجعا وفي السراج الواهب ان الدية على الشاهد به في مالهما
في ثلثي ستم ولا كفره عليهما ولا يجرمان لغيرك ان كان ولدي للشهود
عليه فانها يرثانه كذا ذكره في التمني ويضمن الغرض ان يرجع يعني اذا شهد

الفروع وقضى بها القضاة ثم رجعا في مجلس ضمنا المشهود به لان الحكم اضيف
الى اداء الشهادة فيكون التلغ مصفا اليهم لا الاصل اي لا يضمن اصل
الفروع ان قال اي الاصل ما شهدته على شهادتي يعني اذا رجع لشهود
الاصل بعد القضاء بشهود الفروع وقالوا لم تشهد بشهود الفروع على
شهادتنا لانه لم يوجد من جهتهم سبب موجب للضمات لانها لهم
الشهادتنا على شهادتهم ولا يدخل للتعارض بين الخبرين فصار كرجوع الشاهد
بجملته ما قبل القضاء لانهم انتموا التخييل ولا بد منه كذا ذكره ابن هكدة في شرح
الوقاية ولو قال اي الاصل شهدته وغلطت ضمن اي الاصل عند محمد لان
الفروع نقلوا شهادته الاصل فصار كانهم حضروا وشهدوا ثم حضروا
ورجعوا لا عندهما اي لا يضمن الاصل عند ابن 22 واية يضمن لان القضاء
لم يقع بشهادتهم وقد تقدم ان الاختلاف بين علي ان الشاهد على
الشهادة انا بة وتوفيل والما وفي شهادة الفروع عنه وحمل عندهما قال في المحمود
قولهم غلطنا يعني ان القاضي يتخير في انفا في اذلو قال رجعا
عنها فلا ضمان شهادتهم من جهة ايها ما انتهى وان
رجع الاصل والفروع جميعا ضمن الفروع فقط اي لا الاصل لان الاكلاف
الشهادة القائمة في المجلس القاضي وذا وجد من الفروع فوجب الضمان
عليه ولا شهادته الاصل عليه بالعللة والشهادة من الفروع باقية من
كل وجه والا حول مسبوت للتلغ من وجه وقد عرف انهما شرا والى
اذا اجتمعا وهما متعديان كان الضمان على المباشرة دون المسبب كما في
التبيين وهذا عندهما وعند محمد يضمن من التخييل المشهود عليه اي
الفريقية كذا يعني قال محمد المشهود عليه بالخبر ان ش ضمن الاصول
وان ش ضمن الفروع لان القضاء وقضى بشهادة الفروع من حيث ان
الفروع تايثون عنهم ونقلوا شهادتهم بامرهم فتغير في تخصيصه آت

الفريقية كذا والجملة متعارفات لان شهادته الاصول على اصل الحق
وشهادة الفروع على شهادته الاصول او احداها شهادة والاخرى اداء الشهادة
في مجلس القاضي فلا يجمع بينهما في التضمن بل يجعل كل فريق للمنفقود فيلزم له الخيار
كالقاضي مع غرضه الخاص وهذا لان التلغ يثبت بالتقيد والشهادتين والنقل
من الفروع والشهادتين الاصول فكان على كل فريق في حق الشهود عليه سبب
ضمنان على سبيل المجامعة وعمامة يعرف في التبيين وفيه إشارة الى انه لو رجع
الفروع فقط لم يضمن الاصل والى انه لو رجع الاصل فقط لم يضمن احدا منهم
كذا في جامع الرموز نقلنا عن الحضرات وقول الفروع كذب اصيل او غلط
ليس بشيء يعني لا اعتبار بقول الفروع كذب الاصول وغلطوا لان ما امكن مع
القضاء لا يتحقق لقولهم فلا يجب الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن شهادتهم
وانما شهدوا على غيرهم بالرجوع كذا في التبيين وان رجع المزمع اي معدل
الشهود بعد حكم بشهادتهم عن التزكية بان قال في شهود الزنا انهم
اقرارهم قال بعد الرجوع هم عبيد ضمن اي المزمع الذي عدا به خلافا
لما يعني وقال لا يضمن لانهم اثنوا على الشهود خير فصار كما لو اثنوا
على الشهود وعليه ولان التزكية احوال للشهادة اذا القاضي لا يعلم بها الا
بالتزكية فصارت في معنى علة العلة قال في المنع والاختلاف فيها اذا قالوا
شهادتنا او علمنا انهم عبيد ومع ذلك زكيتهم اما اذا قال المزمع اخطأت
فيها فلا ضمان اجماعا انتهى والدية عندهما في بيت المال لما في جامع الرموز
ولا يضمن شهادته الا حصان يرجعه اي بعد الرجوع لان ثبت للزاني
خصالا حميدة هي كونه حرا مسلما دخل بامرأة بنكاح صحيح وذو اليس بمؤثر في
البات الزنا بخلاف شهود الزنا حيث يضمنون برجعهم فاذا شهد
اربعة بالزنا واوا خزان بالا حصان ثم رجعوا فالضمان على شهود الزنا فقط
لما في العيش ولان الاحصان شرط محض لا يضاف الحكم اليه بخلاف التزكية

كما مر اعلم ان الشرط عند الاصوليين ما يتوقف عليه الوجود وليس
 بمؤثر في الحكم ولا يعرض اليه والعللة المؤثرة في الحكم والسبب هو المانع
 الى الحكم لا تأثير والعللة ما دل على الحكم وليس الوجود متوقفا عليه قال
 في المنطق بعد تقدم هذا ظهران الاحكام شرط كما ذكره الاكثر لتوقف وجود
 كل علم على علة تأثير ولا انقضاء ولو رجع في هذا البين وبما هذا الشرط
 ينبغي شاهدك هذه बात قال الجده ان دخلت الدار فانت حرة وشهدك هذا
 ان دخلت الدار فانت حرة العبد يرجع كلا الغريبتين عن شهادتهما فثبت
 في هذا البين اي قيمة العبد لا علة التعلق الاعتناف وهو ثبت بشرط
 خاصة يعني فلا يخفى ان هذا بوجود شرط العتق والطلاق لان حصوله
 بعد تحقق العبد فالمقدم اولى باضافة حكم اليه ولان البين هي العلة
 كما نقرر فاضيف الحكم الى شهادته والشرط لا يعارض العلة لما في قوله
 لو رجع في هذا الشرط دخله قال الجده في معنى مفرد يعني ولم يرجع شاهد
 البين اختلفت في ان فيه قال في البين والصحيح ان شهود الشرط
 لا يضمنون كمال نص عليه في الزيادة واليه مال ستمس الائمة وقال
 بعضهم يضمن شهود الشرط واليه مال في الاسلام على البشردوس كما في
 المنع والاول هو المختار عند صاحب المنع ومن علم انه شاهد زور بان
 اقر على نفسه انه شاهد زور او شهد بقتل رجل او موت في حيا او شهد
 برؤية الهلال فمضى ثلاثون يوما وليس بالسما علة ولم ير الهلال او
 شهد بولادة امرأة فوجدت بكرا شتم بالشهد يدور في الحضا وشتم
 بين الناس وبرزت وتفسير الشهد ما تقدم من شرح ان كان يرسل الى
 سوة ان كان سوحيا والى قدمه ان كان سوقي فانه اهل علة بعد العصر
 اجمع ما كانوا يفتقدون اذ كان في انما وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه
 وحذروا الناس كذا ذكره في المنع ثم قال تا فلا عن شيخه صاحب البحر وظ

كلامهم

كلامهم ان للفا في ان يسمع وجهه اذ ارآه سياسة انتهى ولا يعز
 اي يهرب وجس عند ابي حنبل القاض بسلطانه اولا كما في الدرر وعليه
 الفتوى كما في المنع وعندهما يوجب من الاجماع وهو الايام ضربا يقال
 ضرب وجمع اي موجه مثل اليم بمعنى مولد ونجس اي على قدر ما يراه القاض
 كما في المسكين قال في المنع وقال لا يضرب ونجس لان عمره من ضرب في حد
 الزور اربعين سوطا وشتم وجهه ولان هذا كبيرة يستدعي ضربها الى العبد
 وليس فيها حد مقدر فيعز زولم ان شربا كان يشتمه ولا يضربه
 ولان الاثر جار كحليل بالشهد فيكفي به والضرب وان كان مبالغة
 في الزجر ولكنه يقع ما ناعا عن الرجوع فانه اذا تصور الضرب كان
 فلا يرجع وفيه تضييع لحقوق فوجب تخفيف نظرا الى هذا
 الوجه فتقبل شهادته بعده وبه ينه كما في الفقه وغيره
 اطلق في الشهادة تبعا لما في اكثر فمثل الاحوال كلها
 وقبده بعضهم بان لا يعلم رجوعه باي سبب كان
 فبعد على الاختلاف واما اذا رجع تابنا نادما
 لم يعز راجعا وان حصل على ما كان فانه
 يعز راجعا اي يضرب وذكره
 الائمة ان الشهادة قولها ايضا
 وكلامه يعرف في المنع



